



١
كشف الحقائق على الكثر

من كتاب العقائد
عقود



كتاب كشف الحقائق في شرح كنز الدقائق

الزيلعي

للشيخ الامام العالم العلامة الشيخ عبدالدين الرازي

تخذه الله بالرحمة والرضوان

واسكنه الفردوس

آمين

قد اودعه الزمان لدي الغفر الى الملك السلام
حسن بن يوسف بن شيخ حسام

مناقبه ما في التقدير الميم
بكر محمد المشتهر بصديق الزمان
عفي عنها

تم تكملة العبد الفاني
عبد الله الفاضل
في شهر ربيع الثاني سنة ١٠٠٠



٩٤٠

تمت بحمد الله تعالى
في شهر ربيع الثاني سنة ١٠٠٠
في مدينة بغداد
بكر محمد المشتهر بصديق الزمان
عفي عنها



Shahid Ali Pasa
930
Eski Pasa

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خلق الانسان وميزه بالفضل والعقل وكنهه بالبرهان والتكاليف الذي عجز عن ادراك حكمها القول ومن عليه بيما بها رسال النبي الرسول وانزل الكتاب المشتمل على ما تصدق به وتسيره ونحوه كسب المصالح وتكرامه وتأييده وحسن بنيانها على الله عليه وسلم تكبيلهم وتقييدها بالبرهان لا اله الا الله وحده لا شريك له واسمها ان محمدا عبدا ورسوله **اما بعد** فان كثر الدقائق كتاب من مطابقت المسامحة ومن نظم صورته كثر فوايد عذير عوايد تحتاج الى حل الناظر وكشف دقائقه وقد سرحه الامام الفاضل المتقن فخر الحق والملة والدين الزليعي تقي الله برحمته وعفوانه سرها وايدنا في ابراز معانيه وكشف لطائفه غير ان فيه بشرا من الاطباء بحيث تفيد مطالعته على الطلاب فقصدت ان اختصره ودرجته منه ما كان يحتاج اليه الكتاب من غير الحجاز ولا الاطباء وارسمه بكتف الحقائق في شرح كثر الدقائق وما توفقت الا بالله عليه وكلفت وليله انيب **كتاب الطهارة** فرض الوضوء غسل وجهه ويديه من كفهما الى مرفعيهما وسحق راسه وكيفية الطهارة والظافة لغة والرضوض التقدير والقطع وفي الشرح عبا عن حكم تقدير التحليل الزيادة والنقصان ثبت بدليل لا ريب فيه ويقال ايضا لا يفتي الجواز بوضوءه والوضوء بالضم مصدر وبالنسخ اسم ما يتوضأ به مشتق من الوضوء اي النظافة وفي الشرح غسل الاعضاء الثلاثة مع مسح الرأس وسحب وجوه الصلوات لقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوات فاغسلوا وجوهكم وايه اي الصلاة ولانه يضاف اليه والاضافة دليل السببية وسرط وجوب اكرث لانه شرط في خلوته وهو التيمم والسرط في البدل شرط في الاصل لان الخلف لا يشارك الاصل في شرطه وسببه فان قيل لم يذكر اكرث في الاصل كاذن في الخلف قلنا ليتناول الوضوء الذي هو واجب بان يكون محمدا والوضوء الذي هو مندوب بان يكون متوضعا ثم جدد الوضوء فان قيل يلزم الجمع بين اكرثه والجار لان المراد ههنا مطلق الطلب اكرث من ان يكون واجبا او مندوبا وركن الوجوب وصف ثابت في ذاته يصير مطالعا لما يتعلق به الفصل الاساس والوضوء من قصاص السعد الى اسفل الذن ومن شمة الاذن الى شمة الاذن مطلبا سوا بند السعد ام لا وعندي يوسف البياض الذي بين العذار وشمة الاذن ليس بدخول في الوجه فلا يجب غسله واعلم ان لفظ المطلق في هذا الكتاب هو معلم بالطرفين في اي موضع وقع ثم ان غسل وجهه على الحد المذكور يديه ورجليه ومسح الرأس فرض من بعض الكتاب وهو قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وايه لا يقال انه ليس في الاية دليل غسل الرجل اما على قراءة اكرث نظاره اما على قراءة النصب فلا عطف على موضع بركم فان موضعه نصب لانا نقول العطف على الموضع نحو اذا لم يكن العطف على اللفظ وهذا ليس كذلك بل هو مركب عن سببونه ولانه على تقدير العطف على المحل يلزم ان يكون احد القرائن تأكيد للآخرى وعلى تقدير عطف قراءة النصب على وايدكم بالترتيب

مجموع
الكتاب
الذي
هو
مجموع
الكتاب
الذي
هو
مجموع
الكتاب
الذي
هو

هو
مجموع
الكتاب
الذي
هو
مجموع
الكتاب
الذي
هو

هو
مجموع
الكتاب
الذي
هو
مجموع
الكتاب
الذي
هو

فيكون
الكتاب
الذي
هو
مجموع
الكتاب
الذي
هو

وهو خير من التاكيد فان قيل على هذا التقدير ايضا يكون احدهما تأكيدا للآخر لان اكرها يجوز دفعا للفتور بين القرائن قلنا لا سلم ان اكرها يجوز والتعارض بينه فمع حمل قراءة اكر على حالة التحف فان قيل يلزم على هذا التقدير ان يكون مسح الخف الى الكعب واجبا قلنا انما يلزم لو كانت الغاية لا غسل فاما لو كانت غاية التحليل فلا يلزم ذلك غير ان المرفقين والكعبين داخلان في الغسل عند تعلقهما بالارض لان الغاية لا تدخل تحت المغايرة قلنا الغاية اذا لم يكن صدر الكلام متبادلا لها لا يدخل تحت المغايرة اما اذا كان متبادلا لها تدخل ولستط ما وراهوا المراد بالكعب هو العظم الثاني وانما قلنا لان ما هو من خلق الانسان مفردا يذكر تثنيته بعبارة الجمع فان الله تعالى قد صفت قلوبكم وما كان مني تذكر بعبارة التثنية قلنا كان الكعبان مثنى في كل رجل عبرتها بلفظ التثنية وانما قلنا ان المراد بالكعب هو العظم الثاني دون الذي عند مقعد الشراك احتراز عما روي من ان محمدا المفضل الذي في وسط القدم وهذا هو من ههنا لان محمدا اراد به ما في وسط القدم في حق الحرم الذي لم يجد يغسل تطوع خفيه اسئل من كعبيه الى وسط القدم وانما في الطهارة فهو العظم الثاني والمفروض في مسح الرأس عند ما هو الوجه لما روي المغير انه عليه السلام مسح على ناصيته وخفيه وفي رواية مقدار ثلثة اصابع ايده وقال الشافعي رحمه الله المفروض ادنى ما ينطبق عليه اسم المسح اذ الباء للتبعيض وقال ما كره الله الرض كله لان التاكيد قلنا الباء لتنفذ التحريم فيما يدخل عليه **مسح** عرف اللغة كالتنسيق يدي بالماء ويدها وحمل على المحل فتعني تحريمه فيكون محمل المسح محلا بنبوته صديقه المغيرة ونفس الكتاب اذا كان محلا بنبوته خبر الواحد يكون احكام مصانفا الى النص وهو قطعي فنزيد الفرضية والاصل عدم الزيادة في كلام الله تعالى **قوله** وربع كعبته اي كعب مسح ربع كعبته وقال ابو يوسف رحمه الله مسح كلهما واجب وعنه انه لا يجب مسح شي منهما في الاول انما قامت مقام ما تحتها وان قيل قلنا هذا مسح كله في الثانية ان الوطنية كانت مؤلفا من الغسل وشط ذلك بنبائها فستط اصرارا ولنا ان هذا وطنه استلقت الى السعة فينبذ بالربع مسح الرأس وعن ابي حنيفة رحمه الله انه يجب امرار الماء على طاهر الكعبة والماء ترسل فلا يجب ايصال الماء اليه **قوله** وسنته غسل يديه الى رصيفه ابتداء كالتيمم والسواك غسل فيه وانته وكذا كعبته واما بوجه وتطلى الغسل ونبته مسح كل راسه مع واذا نبت بهما والتركيب المنصوص والبولاي وسنن الوضوء غسل يديه الى رصيفه في ابتداء الوضوء لانها التا التطهير لانه يطهر اعضاءه بها **قوله** في الاغتسال تطهيرهما يحصل بهما التطهير ولهذا انفصلها الى الرسخ لان الكفاية كحدا في التطهير ثم غسلها وان كان فرضا لكن تنفذ غسلها الى رصيفه سنة وينوب عن الفرض **قوله** كالتيمم معناه غسل يديه الى رصيفه سنة كان التيمم سنة في الاغتسال لقوله عليه السلام من توضأ وذكر اسم الله تعالى كان له بهو واجمع بدنه **قوله** والسواك واخواته تحمل ان يكون مجردا عطف على التيمم ومرفوعا عطفا

الجل
بانه
الجل
بانه
الجل
بانه

الجل
بانه
الجل
بانه
الجل
بانه

الجل
بانه
الجل
بانه
الجل
بانه

على الفصل وهو قوله عليه السلام لو ان اسقى على احدى الامرتهم بالسواك فالجواب مرتفع بالاتفاق فستقى
النية وعمل فمداقته سنة لانه عليه السلام واظب عليه مع الترتيب من وقا الساقى يا خذها كفا
من الماء مضمون البعض ويستشقق البعض ثم نعل ثانيا وثالثا كذلك لانا انها عضوان منفردان فياخذ
كل ما على حد كسائر الاعضاء والمبالغة فيها سنة ايضا لقوله عليه السلام بالغ في المضمضة والاستنشاق
الا ان يكون صايما وهي في المضمضة بالغ غنى وفي الاستنشاق بال الاستنثار وتخليل الحكة سنة لانه عليه
السلام قال نزل على جبريل فامرني ان اخلل كيتي وتخليل الاصابع لقوله عليه السلام خللوا اصابعكم قبل
ان تخللها نار جهنم غير انه ليس بواجب لتخط درجة الوضوء عن الصلاة وتليث الغسل سنة
لانه عليه السلام لما توضأ ثلثا قال هذا وضوءي ووضوء الانبياء من ثلثي فن زاد على هذا ونقص فقد
تعدي وظلم وهذا محمول على ما اذا اعتقد ان السنة الزيادة او التقصان ونية الوضوء في الابد
وقا الساقى في فريضة لقوله عليه السلام لا اعمال بالنيات ولنا انه عليه السلام علم الاعرابي ولم يعلمه
النية حين علمه الوضوء وما تساك به احاد لا ينفذ الفريضة وايضا غير محمول على طاهره لان غسل
التوب الخمس خارج عنه وسج كل راسه من سنة خلا لما لك لما مر ان الباء عند صلته فيكون مع
ذلك فرضا وقال الساقى التليث سنة في المسح وهو رواية عن ابي حنيفة لان المسح احد جزئي الوضوء
تليثه كاجز الآخر والغسل ولنا ما روي انه عليه السلام مسح على راسه من واحد والانه مسح فلا يسكن
تليثه قياسا على كبرية والخف ومسح اذ نية ماء راسه سنة وعند الساقى بما جديد لانها ليسا من الراس
حتى لا يتبادر بها وظنفة الراس ولنا قوله عليه السلام لا اذان من الراس اريد بيان احكام لانه عليه السلام
لعل لذلك تتبادر وظنفة ما الراس وانما لا تتبادر الفرض به لان المسح ثبت باليد على القطعي وكونهما
من الراس خبر الواحد فلا تتبادر فرض المسح بهما لان ما ثبت بدليل قطعي لا يتبادر بما ثبت بدليل
ظني والترتيب المفصوص سنة وهو ان يبدأ الله تعالى به والساقى يقول بفرضيته لقوله تعالى
اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا الاية قالنا لتتقي التعقيب والترتيب فكون الترتيب واجبا ولنا ان الواو
لما تعلق الجمع وهو يتتقى غسل هذه الاعضاء وكله ان يتتقى تعقيب هذه اجمل فكا قال فاغسلوا
هذه الاعضاء وهذا لا يتتقى الترتيب بينهما فان قيل يتتقى هذا الكلام الترتيب على قلتم في التعقيب
فينبغي ان يكون الترتيب ثابتا قلنا هذا اذا لم يتخلل فعل فاعل المختار في البين فاما اذا تخلل فلا والواو
سنة خلا لما لك له مو اظبه النبي عليه السلام قلنا في بيان السنة اذا ما مور به الوضوء بلا شرط
وزيادته نسخ فلا يجب خبر الواحد وايضا مجرد المواظبة لا تنفذ الفريضة بل انما تنفذ اذا علم انه عليه
السلام في جملة الفريضة وهو ممنوع **قوله** وسجبه التيامن وسج الرقبة التيامن سجي كحديث عائشة
رضي الله عنها ان الله حب التيامن في كل شيء وسج الرقبة مستحب لان النبي عليه السلام مسح عليها **قوله**

وينقص

وينقصه خروج بحس منه وفي ملافاه ولو مسح او علقا او طعنا او ماء اي ينتقض الوضوء خروج بحس
من الانسان مطلقا سواء كان من السبيلين او غيرهما سواء كان معتادا او غيره كدم الا تحاشه غير ان
في السبيلين مجرد الظهور ينتقض وفي غيرها لا ينتقض حتى يسيل وقال الساقى خروج النجس
من غير السبيلين غير ناقض لانه عليه السلام قاء وعسل فنه فتبيل الا توضأ وضوءك للصلاة فقال
هكذا الوضوء من النبي ولنا قوله عليه السلام الوضوء من كل دم سائل اي يجب من كل دم سائل لاقتضاء
اي والمجرد والنعل تعيين الوجوب لانه اخباره هو كدم من الامر للمقتضى للاجاب وناو ياد رواه
هكذا الوضوء من النبي لا الاجل لصلوة اما للصلاة يكون وضوء اخر معهود وهو غسل الاعضاء المضمومة
وقا ما لك دم الا تحاشه غير ناقض والحجة عليه ما ذكرناه وان قاء بلا النجس او طعنا او علقا او ماء
ينتقض وضوءه وانما افراد النبي بالذكر وان كان داخلا تحت خروج النجس لما انه خالفه في حد
الخروج لان صلا ان يكون كحس لو تكلم بخروج وعند زفر السيلان وبلا النجس ليس بشرط في الانتقاض
لقوله عليه السلام التمس حدث من غير تفصيل ولنا قول علي رضي الله عنه حين عدا الاحداث
او دسعة تلاء النجس يقال دسع اذا قاء ملاء النجس والدسع الدفع ولو كان دونه حدنا عندنا لم يحل السواك
عند بيان الرابع فعلم انه كان يراه حده ما هذا التقيد والاصل في التعارض التوفيق فيحمل ما رواه
الساقى على التليث وما رواه زفر على الكبرية لانه مضد لقلنا اذا قاء ملاء النجس ذكر في المغرب وانما
اعتبر في العلق ملاء النجس لانه ليس بدم وانما هو سواد محترقة حتى لو كان دما قليله وكبره
سواء في الانتقاض **قوله** لا يلقا او دما غلب عليه البراق اي يبلغ الفرق لا ينتقض الوضوء مطلقا
سواء كان نازلا من الراس او صاعدا من الجوف وعند ابي يوسف الصاع من الجوف ناقض دون
النازل من الراس لانه نوع من النجس ولنا انه لا يخرج لا يتداخل النجاسة وهو نراق حقيقة والبراق
طاهر وذلك لان الرطوبة في اعلى الحلق ترق فتصير نراقا وفي اسفله تعلقا فتصير بلفا وان قاء دما
وهو علق يعتبر ملاء النجس كما بينا وان كان ما يعلقا فان خرج بتوق نثره ينتقض مطلقا سواء كان ملاء النجس
او لا وقال محمد رحمه الله مبرطفة ملاء النجس ايضا وان خرج بتوق البراق بان غلب عليه البراق لا ينتقض
وان استويا ينتقض احتياطا **قوله** والسبب في جمع متفرقة يعني ان قاء متفرقا مادون ملاء النجس ان
كان سببه متحدا بان قاء ثانيا قبل يكون الغنيان في جمع متفرقة فان كان ملاء النجس ينتقض الوضوء مطلقا
سواء كان المجلس متحدا او لا وان لم يلقا فلا ينتقضه وهو قول محمد لان السبب تائيدا في جمع المتفرقات
كما اذا مرض العبد في يد البائع فبرأ فباعه فمرض في يد المشتري بذلك المرض الذي في يد البائع له ولاية
الرد بالعيب وعند ابي يوسف ان كان المجلس متحدا فيجمع متفرقة سواء كان السبب متحدا او متفرقا
لان عند اتحاد المجلس يتداخل الاشباب اعتبارا بانية الشجدة والصحيح الاول لان اضافة الحكم الى الالة

اي قول محمد

اجزاء

اول قول ونوم مضطج ومتورك عطف على قوله فخرج بحسب اي يتنقض الوضوء بالنوم مضطجاً ومتوركا
لقوله عليه السلام انما الوضوء على من مضطج لان النوم مضطج سبب لاسترخاء المفاصل وكذا متوركا فلا
يخرج فخرج بحسب فينتقض احتياطاً **قول** وانما وجوبه وسكوته فتهمة مضطج بالغ اي يتنقض
الوضوء اذا كان وضوءاً والسكر والتهمة في الصلاة من الباطن مطلقاً يعني في الاحوال كلها من التهام والنعوذ
والركوع وغيرها اما الاغماء والجنون والسكر فلا ينافي فوق النوم مضطجاً فاولي ان يكون ناقصاً واما
التهمة مطلقاً اي سواء كان عند الكلام او قبله فلقوله عليه السلام لا من مضطج فتهمة تليق بالوضوء
والصلاة غير انها تليق بالصلاة الكاملة من الباطن احترازاً عن صلوات الجنان وعن الصبي لان صلاة الجنان
ليست بصلاة مطلقة وتهمة الصبي ليست بحكائية في حقه وذلك لان كون التهمة ناقصة للوضوء امر
ثابت بالنقص على خلاف التماس فيقتصر على مورد النص وهو صلاة مطلقة وكون المصلي مكنتاً وقال
الساجع التهمة ليست بناقصة للوضوء لانه لو كان ناقصاً لما اختلف الامر بين ان يكون في الصلاة
او خارجها كسائر الاحداث وانما عليه ما روينا **قول** ومباشرة فاحشة اي يتنقض الوضوء بالباشرة
الفاحشة مطلقاً بان باشر الرجل المرأة متجردتين وانتشاراً لانه لا في فرجه فرجها سواء خرج منه شيء
ام لا وقال محمد لا يتنقض لان علمه لا يتنقض فخرج النجس ونومته في فمها كالقبيل فلما لم يمسس
بالصبي المذكور سبب فخرج النجس فقام مقام احتياطاً **قول** لا فروج ودودة فخرج اي لا يتنقض
الوضوء فخرج ودودة من جرحه لان عيني الدودة طاهرة وما عليها من البلية قليلة وهو حدث السيلين
دون غيرها وانما علمه من البلية دون النجس لتكون المسئلة متفكة عليها لان عند محمد لا يكون حدثاً
لا يكون نجساً **قول** ومن ذكر وامرأة عطف على قوله فخرج ودودة اي لا يتنقض الوضوء من ذكر
او امرأة مطلقاً سواء كانا بباطن الكف او برون الاصابع بشراً او بهيمة وقال الساجع ان
الذكر بباطن الكف يتنقض وكذا ان مسس المرأة وقال مالك ان مسس المرأة يشبهون يتنقض لانه
سبب الذي ولد في قوله عليه السلام من مسس ذكر فليتوضأ وقوله تعالى ولا تستنجوا به انكم تعلمون
حين شئكم عن مسس الذكر انه نجس منك وقول عائشة رضي الله عنها انها قالت كنت انام بين يدي
رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجلاي في قبليته فاذا سجد تمرني فقبضت رجلي فاذا قام سقطت
ولا حرج لي في الآية لان المراد بها انما كذا فهاهنا عطف **قول** وقدر غسل فمها وانفها
وبدنه وقال الساجع غسل الفم والاذن سنتان لقوله عليه السلام من الغطاة اي من البنية
وهي قص الشارب ورفق الراس والسواكن المضمضة والاستنشاق ونقص الاطراف والحنان والاشجاء
وتنف الاظفار وطاق العانة ولهذا كانتا سنتين في الوضوء ولما قوله تعالى وان كنتم جنباً فامسوا واما لانه
يعوم يتناول غسل ما يمكن من اعضائه غير ان العوض ساقط عنه لانه من فمها وراه تحت النص

وما رواه

وم

وما رواه محمد عليه لان الحتان فرض عندنا وكذا الاستنجاء بالما او ببدنه وانما عدل المصنف عن لفظ الاستنشاق
والمضمضة الى لفظ الغسل لانه لشعر بالاستنجاء فكان ادبي واما غسل جميع البدن فمقتضى الاتفاق
قول لا ذلك وادخال الماء داخل الجفلة الا ان كان في اليد لا يجب ذلك بدنه خلافاً لما كان لان المأمور به
موا التطهير لا الدلك فمن شرطه فقد زاد على النص وهو مسح فلا حرج بالراي وخبر الواحد واجب
ادخال الماء الى داخل جفلة الا ان كان في اليد لا يجب ذلك بدنه خلافاً لما كان لان البول اذا وصل
الى الفكة يتنقض الوضوء فجعلنا كالحارج في هذا الحكم وكما داخل في حق الغسل في لا يجب ايصال
الماء اليه يمكن ان يجاب بان انتقاض الوضوء لا يكون باعتبار انه جرح كالحارج بل باعتبار ان البول
اذا وصل الى الفكة لا بد ان يخرج منه قبا عتبا لا يتنقض الوضوء لان التماس ايصال الماء الى داخل
الجفلة لكن تركنا التماس دفعا لخرجه ولا حرج في انتقاض الوضوء بقبي على اصل التماس وقيل يجب
ايصال الماء اليه عند بعض المساجح **قول** ومنه ان يغسل يديه وفرجه ونجاسة لو كانت
م توضع فيفرض الماء على بدنه ثلثا اي سنن الغسل ان يغسل يديه ابتداء لما روي انه عليه السلام فعل
لكذلك ولان اليد التي تطهر فيبدأ بتنظيفها وفرجه ونجاسة ان كانت على بدنه فلا يتبع بمسح
الماء اليها ثم توضع وضوءه للصلاة ولا يفرغ غسل رجله الا اذا كان في مستنجع الماء فيفرض الماء
على بدنه ثلثا واختلوا في مسح الراس روي احسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا مسح لانه لا ينفذ
مع غسل الراس وفي طاهر الرواية مسح براسه وهو صحيح لما روي انه عليه السلام توضأ وضوءه للصلاة
وهو اسم للغسل والمسح **قول** ولا تنقض طيرة ان بل اصلها اي لا تنقض المرأة صغيرها الا
اذا كانت مبلدة لقوله عليه السلام كذلك اذا بلغ الماء اصول شعرك ولا في نفقها حرجا بخلاف الرجل
لان لم يلحظه الحرج حتى قيل ان كان علوتا او تركها لا يجب عليه نقضها **قول** ان بل اصلها مطلقاً
اي سواء كانت الذوايب بليت او لا ينبغي وجوب بل الذوايب وهو قول بعض وقيل يجب ذلك
لقوله عليه السلام لا يبل السعد والاول اهم لما روي ان المأمور به غسل جميع البدن وليس
السعد من البدن من كل وجه بل هو متصل به نظراً الى اطوله ومنفصل عنه نظراً الى اطرافه فقولنا
باصاله في حق من لا يلحظه الحرج ولا يلحظه في حق من يلحظه الحرج **قول** وفرض عند من ذي ذفق وهو
عند انفصاله اي فرض الغسل عند من ذي ذفق وهو من عند انفصاله مطلقاً اي سواء كانت
موجودة عند فروجه اي الظاهر ام لا وقال الساجع ليست بشرطه قوله عليه السلام المأمور بالماء
اي وجوب استعمال الماء بسبب فروج المني ولما قوله تعالى وان كنتم جنباً فامسوا واخرج في اللغة
اسم لمن قضى شهوته يقال اجبت الرجل اذا قضى شهوته **قول** عند انفصاله اي عند انفصال المني
عن حمله يعني ان الشهوة توطئ عند انفصال المني عن الطهر لا عند فروجه من راسه لا عند انشائه

قوله

كل الاصح انهم ليسوا بالنساء
مسح جميع

ومحمد وعبد الله يوسف تشترط التيمم عند الانفصال وعند الخروج ايصالان الوجوب بتعلق بالانفصال
 والخروج عند خلافهما فان عندنا بتعلق بالانفصال فاذا شرطت في احدهما وجب ان تشترط
 في الآخر وتليها بالنظر الى الاول كجب وبالنظر الى الثاني لا كجب فوجب من وجهين دون وجه فجب
 احتياطاً لثمة الاختلاف يظهر في موضعين احدهما اذا انفصل المني عن مكانه لم يهرق فمستلزم
 حتى فترت شهوته ثم ارسله كجب عليه الغسل عند خلافه لابي يوسف والثاني اذا لم يغتسل
 من ساعته قبل ان يبول او ينجم وصلي او لم يصل ثم خرج منه بنية المني كجب عليه الغسل ثانياً
 عند خروجه عند لا كجب ولو بان او نام ثم خرج مني لا كجب اجماعاً ولا بعيداً الصلوة بالاجماع وانما قال
 عند مني ولم يقل عني لان سبب الوجوب الغسل بالاحول مباشرة مع الجملة او ارادة الصلوة
قول وتواري حشفته قبل اود برعليها اي وجب الغسل عند تواري حشفته في السيلان
 لقوله عليه السلام اذا التقا ثمانان وجب الغسل انزل اول من ينزل اي ختان الرجل والمرأة
 لانهم يمتصون النساء اثنان موضع القطع من الذكر والانثى والتقاءهما عياناً عن الابلح انما قد
 بتوله وتواري اي الغيبه ليليتوه ان المراد مما سمي الفرجين فانه ليس بسبب لتغلل المني
 قلنا ان المراد عيبوه الحشفة لان الالتقاء على الوجه المذكور سبب لانزال الماء وهو غائب عن
 عن البصر قد لا يطلع عليه كناية فجعل السبب الظاهر قايماً مقامه احتياطاً والابلح في الدبر سبب
 ايضاً غالباً لانزال السيلان لينا وحرارة وسهولة فاحتج بالتبديل احتياطاً وجب على المفعول به
 وان لم يكن سبباً لتواري ما به احتياطاً **قول** وحيض وناس اي كجب الغسل عند انقضاءهما
 وانما قلنا عند انقضاءهما احتياطاً عن قول مرقا ان كجب عند الخروج لعدم الملاية بين حاله والخروج
 والوجوب لان حاله الخروج مناف حكم الوجوب وهو وجود الغسل وسبب وجوبه ارادة الصلوة
 او ما لا يحل معها والدليل على وجوب الغسل كحيف قوله تعالى ولا تبرهنن حتى يظهرن بالشره
 وجه الاستدلال به ان حق الردح ثابت في حال انتطاع الحيض وهو ممنوع عن التفرق فيه قبل
 الاغتسال ولو لم كجب الغسل لما منع لان المباحات والتطوعات لا تكون مانعة كنه لا تترك ان لم
 حق نقض صوم التطوع دون الفرض واما وجوب الغسل بالتناك فيها لاجماع او يكون محتاجاً بحيف
 من حيث ان كل واحد منهما من الرحم **قول** لامدي وودي واهلام بلا بلل اي لا كجب الغسل
 بالمدى لقوله عليه السلام كل رجل عذري وفيه الوضوء والودي لانه بول غليظ فيعتبر بريقه المني
 مادام في حلقه ابيض ينكسه الذكر والمدري ما رقيق يضرب الى البياض يخرج عند الملاعبة مع اهله
 ولا بلا قتلام عند عدم روثه البذل لانه تفكر في النوم لانزاله في التلويح فان لم يحلم
 لكنه استيقظ فوجد على فخذه او فرشه مذياً كجب الغسل عند خروجه لابي يوسف انه ان خرج الذي
 موجه

في الاخر وتليها بالنظر الى الاول كجب وبالنظر الى الثاني لا كجب
 احتياطاً لثمة الاختلاف يظهر في موضعين احدهما اذا انفصل المني عن مكانه لم يهرق فمستلزم
 حتى فترت شهوته ثم ارسله كجب عليه الغسل عند خلافه لابي يوسف والثاني اذا لم يغتسل
 من ساعته قبل ان يبول او ينجم وصلي او لم يصل ثم خرج منه بنية المني كجب عليه الغسل ثانياً
 عند خروجه عند لا كجب ولو بان او نام ثم خرج مني لا كجب اجماعاً ولا بعيداً الصلوة بالاجماع وانما قال
 عند مني ولم يقل عني لان سبب الوجوب الغسل بالاحول مباشرة مع الجملة او ارادة الصلوة
قول وتواري حشفته قبل اود برعليها اي وجب الغسل عند تواري حشفته في السيلان
 لقوله عليه السلام اذا التقا ثمانان وجب الغسل انزل اول من ينزل اي ختان الرجل والمرأة
 لانهم يمتصون النساء اثنان موضع القطع من الذكر والانثى والتقاءهما عياناً عن الابلح انما قد
 بتوله وتواري اي الغيبه ليليتوه ان المراد مما سمي الفرجين فانه ليس بسبب لتغلل المني
 قلنا ان المراد عيبوه الحشفة لان الالتقاء على الوجه المذكور سبب لانزال الماء وهو غائب عن
 عن البصر قد لا يطلع عليه كناية فجعل السبب الظاهر قايماً مقامه احتياطاً والابلح في الدبر سبب
 ايضاً غالباً لانزال السيلان لينا وحرارة وسهولة فاحتج بالتبديل احتياطاً وجب على المفعول به
 وان لم يكن سبباً لتواري ما به احتياطاً **قول** وحيض وناس اي كجب الغسل عند انقضاءهما
 وانما قلنا عند انقضاءهما احتياطاً عن قول مرقا ان كجب عند الخروج لعدم الملاية بين حاله والخروج
 والوجوب لان حاله الخروج مناف حكم الوجوب وهو وجود الغسل وسبب وجوبه ارادة الصلوة
 او ما لا يحل معها والدليل على وجوب الغسل كحيف قوله تعالى ولا تبرهنن حتى يظهرن بالشره
 وجه الاستدلال به ان حق الردح ثابت في حال انتطاع الحيض وهو ممنوع عن التفرق فيه قبل
 الاغتسال ولو لم كجب الغسل لما منع لان المباحات والتطوعات لا تكون مانعة كنه لا تترك ان لم
 حق نقض صوم التطوع دون الفرض واما وجوب الغسل بالتناك فيها لاجماع او يكون محتاجاً بحيف
 من حيث ان كل واحد منهما من الرحم **قول** لامدي وودي واهلام بلا بلل اي لا كجب الغسل
 بالمدى لقوله عليه السلام كل رجل عذري وفيه الوضوء والودي لانه بول غليظ فيعتبر بريقه المني
 مادام في حلقه ابيض ينكسه الذكر والمدري ما رقيق يضرب الى البياض يخرج عند الملاعبة مع اهله
 ولا بلا قتلام عند عدم روثه البذل لانه تفكر في النوم لانزاله في التلويح فان لم يحلم
 لكنه استيقظ فوجد على فخذه او فرشه مذياً كجب الغسل عند خروجه لابي يوسف انه ان خرج الذي
 موجه

لا البول والنوم
 بظمان مادة
 الشهوة

حشفة

مباشرة

موجب للوضوء والغسل وقالوا الموجب المني لكن من طبعه ان يرق باصابه الهوى فالظاهر انه مني
 رقب قبل ان يستيقظ فوجب الغسل احتياطاً **قول** وسن للجمعة والعيد والاحرام وعرفة
 اي الاغتسال سنة للجمعة وقال مالك بن نويرة وجب لقوله عليه السلام اذا جاء احدكم الى الجمعة فليغتسل
 انه امر للوجوب ولما قوله عليه السلام من توفي لجمعة فيها وتوفي ومن اغتسل فافضل فافضل
 والباقي قوله فيها متعلقة بفعل مضري فهذا الحفلة اي الوضوء بالانفصال ونعت اي نعمت
 هي وما رواه مسنوخ به او يحول على الاحتجاب لوفيقا بين احديتين ثم هذا الغسل لليوم عند
 احسن الظن والمصلحة وعند ابي يوسف للصلاة حتى لو اغتسل قبل الصبح وصلي به الجمعة بال
 فضل الغسل عند ابي يوسف خلافاً لابي حنيفة واما عند العيد وعرفة فلهما روي انه عليه السلام
 كان يغتسل يوم عرفة ويوم النحر ويوم النطر واما غسل الاحرام فلما روي انه عليه السلام غتسل
 لاهلاله **قول** وجب للميت ولن اسلم جنباً اي غسل الميت واجب لقوله عليه السلام للميت على
 المسلم سنة حقوق ذكرتها الغسل بعد موته وغسلها كما في بعد اسلامه اذا كان جنباً وجب
 لان وجوب الغسل بارادة الصلوة وهو عند هاتيك فصار كالوضوء وجب ودائه لا كجب لانه
 ليس بمخاطب بالشرائح فصار كالكا في اذا طهنت وطهرت ثم اسلمت **قول** والاذن ان
 وان لم يكن الكا فالذي اسلم جنباً نزع غسله لان النبي صلى الله عليه وسلم امر قيس بن عاصم بذلك
 حين اسلم وجملة ذكره على الذنب لان الامر بمحي الذنب **قول** وتوضأ بالاسماء والعين البحر
 وان غير طاهر اصداد صافه او اتقن بالكت لتبرك تعالى وانزلنا من السماء ماء طهوراً وقوله عليه السلام
 في البحر موال طهور ما و وقوله عليه السلام طق الماء طهوراً وان غير احد او صافه بمخالطة طاهر مطلقاً
 اي سوا كان من جنس الارض ام لا كالطين والزعفران او اتقن بالكت كحت يتغير لونه او تركه
 او طعمه بحجة الوضوء به لانه سامطاً لاطلاق اسمه عليه وقال ابن قتيبة القبر ان كان مما يمكن الاقتزار
 عنه لاجبة الوضوء به كالزعفران والاشنان والانهج كمال المد ولما قوله عليه السلام اعطوا
 بما وسدر ولو لم يكن الماء المخلوط بالسدر مطهراً لما من غسل الميت فيه **قول** لا بما تغير بكرة الادراق
 اي لاجبة الوضوء بما تغير بكرة الادراق ليزوال اسم الماء الطاهر عنه لانه لم يكن باقياً على طبعه
 الاصلية **قول** او بالطح او اعتر من شعر او ثمر او غلب عليه غيره اجزاء اي لاجبة الوضوء بما تغير بالطح
 كالباقي والمرق ليزوال اسم الماء عنه هذا اذا لم المقتود بالطح المبالغة في التطيف فان كان المقتود
 المبالغة في التطيف كما اذا طبخ بالاشنان والصابون بحمة الوضوء به ولذا لاجبة بما اعتر من الشعر
 والتمر لانه ليس بما مطلق ولذا اذا غلب على الماء من جنس الاطعمة لاجبة الوضوء به ليزوال اسم
 الماء المطلق عنه روي عن محمد بن وهرواية عن ابي حنيفة ان الغلبة من حيث اللون مانع من الوضوء **قول**

اتنا

فرض

يكن

الطهر

او ما دايما فيه نجس ان لم يكن عشر في عشر والا فهو كالحاوي وهو ما يذهب بتبئته فيقوض منه ان لم
يرأى وموطع اولون او زح اي لا يحسن الوضوء بما راكد مطلقا سواء كان قلتين ام لا اذا وقعت فيه
فيه نجاسة ان لم يكن عشر في عشر لانه عليه السلام صلى الله عليه وسلم في البول في الماء الدائم فلو لم يكن نجسا
لما نهى عنه وقال ما لك لا يتنجس الا بالاب لا يتغير لقوله عليه السلام خلق الما طهورا الا نجس الا ما غير
طعمه اولونه او زح ولما ما رويناه وما رواه محمول على الماء الجاري لانه ورد في يه نجاسة وما وهما
كان جاريا في البساتين واعتبار عموم اللفظ انما يكون اولى لو لم يكن العام مخصوصا اما اذا كان مخصوصا
فلا وجهنا مخصوص بدليل ساويه وهو ما رويناه من حديث وقال السفياني اذا كان الما قلتين
لا يتنجس بوقوع النجاسة فيه ما لم يتغير لفظه عليه السلام اذا كان الما قلتين لم يحمل نجاسة قلنا قد
البيهقي هذا الحديث فلا يمتنع هذا ان لم يكن عشر في عشر فاما اذا كان عشر في عشر وتنجس فيه
نجاسة فانه نجس الوضوء من جانب الآخر لانه حينئذ كالماء الجاري وقد اذا كان ثمانين
نجس الوضوء وقد ينسب ان يكون اثني عشر في اثني عشر وقد ينسب ان يكون خمسة عشر
في خمسة عشر القدر في الزرع ذراع الكرواس وهو يستقبضات وقد يقدر ذراع المساحة وهو
سبع قبضات باصبع قائمة والماء الجاري اذا وقع فيه نجاسة ولم ير ان نجس الوضوء منه لانه مع جريانه
لا يستقر النجاسة والاشارة الطعم او اللون او الرائحة وصادحاري ان يذهب بتبئته **قوله** وموت
ما لا دم فيه كالبقي والذباب والربور والعرب والسمك والصدع والسرطان لا نجسه
اي موت ما لا دم له في الما مطلقا اي سواء كان ما لعين في الماء كالسمك والصدع او لا كالذباب
والعرب لا نجس لقوله عليه السلام ليمان ربي الله عنه يا سلمان كل طعام او شراب وقعت فيه
دابة ليس لها دم فانت فهو حلال اكله وشربه والوضوء منه ولان النجس ادم فالادم لم
النجس هذا اذا مات في الماء او لمات في غيره ثم التي فيه لاصح انه لا يتنجس ايضا **قوله** والماء المستقر
لقرته او رفع حدث اذا استقر في مكان طاهر لا يظهر الما المستقر لقرته او رفع حدث اذا استقر
في مكان طاهر غير طهور وقال مالك السافح طاهر مع طهر لانه ما طاهر استقر في عضو طاهر فستى على
ما كان قبل الاستعمال قلنا العضو طاهر واعتبارا يكون الما طهورا وطاهرا لكنه نجس **قوله** وباعثا
يكون الما نجسا قلنا برؤا الطهورة وبعا الطهورة علا باليهين وقال زفر وهو احد قولي السافح
ان كان المستقر متوضيا فهو طهور بدليل الذي ذكره مالك وان كان مخدنا فهو طاهر غير طهور
بدليل الذي ذكرنا قلنا انه اقيمت به قرينة فتغيرت صفة كالصدقة وعن ابي حنيفة رحمه الله انه
نجس نجاسة عليقة وعن ابي يوسف انه نجس نجاسة حنيفة ثم سبب الاستعمال اقامة القرينة او رفع
حدث وعند محمد لا يصير مستعلا الا باقامة القرينة لان الاستعمال بازاله الاتام اليه ولا يكون ذلك

الابا لقرب

الابا لقرب

الابا لقرب وقلنا استساغ الغرض موثرا ايضا فيثبت الفساد بالامر من ثم وقت الاستعمال قبل غسل
وقيل عند الاستعمال في مكان **قوله** ومثله البير محط لما ذكر سبب استعمال الما اراد ان يتر
مسلم عليه وهي ان اجنب اذا انغمس في البير لطلب الدلو فعند ابي حنيفة رحمه الله الرجل الما نجس
اما الما فلا استساغ الغرض عن البعض باول الملاقاة واما الرجل لبقا احدث في بنية الاعضا او النجاسة
الما المستعمل على اختلاف القولين وعنه ان الرجل طاهر لان الما لا يأخذ حكم الاستعمال قبل الانفصال
وعند ابي يوسف كلاهما نجس اما الرجل فلعدم الصب وهو شرط ازالة النجاسة عنده واما الما فلعدم بنية
القرينة وازالة الحدث وعند محمد كلاهما طاهر ان الما الرجل فلعدم استنراط الصب عنده واما الما فلعدم
بنية القرينة وهي شرط كونه مستعلا عنده فاجيب علامته نجاستها واى علامته بقاياها على حالها والظاهر
طهارتها **قوله** وكل اهاب دبح فقد طهر الا طهرا كخرين الا دمي اي كالأهاب مطلقا سواء كان لها
يوكل او لما لا يوكل وسواء كان ذكيرة او مقيمة اذا دبح فقد طهر طاهر وباطنة خلافا لما ذكره في جلد الميتة
لقوله عليه السلام لا تتنفعوا من الميتة باهاب ولبس ففي جلد الكلب لانه نجس العين عنده ولذا عموم
قوله عليه السلام اهاب دبح فقد طهر لان ايا تلكا وصنت بصلته عامه فتخرج الجميع والاهاب اسم
لغير المدبوغ وقلنا لا نجس الا لتفاح باهاب الميتة ما دام غير مدبوغ والكلب ليس نجس العين لانه يفتتح
به حراسته واصطفا دا فكان كالزهد فيطهر بالدر باغ اما جلد الخنزير لا يندبغ فلا يطهر ولا نجس
العين كالحمار اذا هاب في قوله تعالى فانه نجس منفرق اليه لانه اقرب اولانه مشتمل على اللحم ايضا فيكون
اعم فايد وجلد الادمي ان لم يحمل الدباغ فطاهر وان احتمله طهر لكن لا يحمل سلخه ودبغه وانبتاله
اخر اتم له والدباغ ما يمنع النتن والفساد ولوشهيسا **قوله** وسعد لان واليت وعظمها
طهران اي شعر الانسان والميتة وعظمها طاهران خلافا لابي حنيفة لانهما من جنسها بالموت
كحايه اجزاها قلنا باية اجزاها انما نجس بالموت بازاله احوال عنها وهي متعدية فيها لان ازالته
احياء سبوق بوجودها وهو معدوم فيها ولهذا لا يتالم بالقطع والمراد بالميتة غير الخنزير لانه نجس
العين كحمار اذا هاب لما يكونا وقال السافح في شعر الانسان وعظمه انه لا نجس الا لتفاح بهما واليهما
ايضا فلو كان نجس قلنا عدم الالتفاح بهما لكرامة الانسان لا للنجاسة وقال مالك شعر الميتة
وعظمها نجس ولنا ما ذكرنا **قوله** وينزع البير بوقوع نجس يعني اذا وقع نجاسة في البير بزوج جميع ماء
البير وذكر طهارة لها ثم سلم الابا ومبنية على اتباع الانبار اذا التماس فيها احد السيئين اما ان
يطهر البير واما ان يكون ما وهما في حكم الجاري وهو مروي عن ابي يوسف ومحمد وكن قلنا ما علينا لو امرنا
ينزع ما به اتباعا للفت **قوله** لا يعرف ابل غنم وخرود حام وعصفور اي لا يجب النزع بوقوع نجاسة في ذلك
فيها اما البعر فالتباس ان نجسها لوقوع النجاسة في ما قبله ولا تحسان ان لا نجسها مطلقا سواء كانت

الابا لقرب

في البيوع
في البيوع
في البيوع

البيوع في المهر والقرية سرا كانت منكسرة او صحيحة لان ابار النكاح ليست لها نفقة كما هي في غيرها
الا بل النكاح فيلقها التزوج في البيرة فلو قلنا تجاسها يلزم اخرج فعلى هذا ينبغي ان يحس الابل بالانكاح
في الامصار وان لا يكون الفرق بين النكاح والصحيح ولان البعير يصبى لا يتداخله لما قلنا في فعله
اذا كانت منكسرة يكون نجسا سرا كانت الابل في النكاح او في الامصار واما حذر الاحكام والعصم
لا يحس المادوقا السافح انه منسند لما لانه مستحيل ان يتنق وفساد كثر والدجاج والبط ولنا
انا اجعلنا على اقتنا الاحكام في المساجد ولو كان حرها نجسا لما جاز اقتناؤها فيها **قوله** وهو لا يؤكل
حس اي بول ما يؤكل كحس من حيوانات حس وقال محمد طاهر كحديث الثوريين ان النبي صلى الله عليه وسلم
امرهم ان يشربوا من ابوال ابل والباها ولنا قوله عليه السلام استنزهوا البول فان غابته اكثر
عذاب القبر منه ثم عندنا في حنيفة لا يجوز شربها للتداوي وغيره لان الحرمة ثابتة فلا تعرض عنها الا في
الشفاء ولم يوجد وعندنا في يوسف يجوز ليقظة الثوريين لا لغيره وهذا لانه لو كان حراما لما جاز شربه اصلا
وعند محمد يجوز شربها للتداوي وغيره لانه طاهر عندنا **قوله** لا مالم يكن حراما اي ما يخرج من بدن
الانسان اذا لم يكن حراما لا يكون نجسا كالقيح والتقيح الدم اذا لم يسل وقال محمد بن الحسن
لان دم وان قل فيكون نجسا وقلنا ما لا يكون سائلا لا يكون نجسا كدم البعوض والدم الذي يتقيح في العروق
بعد الذبح **قوله** ولا شرب اصلا اي لا يشرب بول ما يؤكل كحس اصلا سواء كان للتداوي او غيره خلافا
لها والليل من الجانيين ما ذكرنا **قوله** وعشرون دلوا وسطا بموت خوفاته اي يزوج عشرون
دلوا اذا ماتت فيها فان وخوها وموطف على قوله البيرة في قوله وتزوج البيرة تدين يزوج البيرة بوقوع حيس
ويزوج عشرون دلوا بوقوع خوفاته واربعون بخو حامة وكله بخو سائة اذا ماتوا فيها انما قال خوفاته
ليتناول ما كان مثلا لها في الجثة نحو العصور والسوداينة وغيرها واما تزوج عشرون دلوا فلما روي
انه عليه السلام قال يزوج في الفات عشرون دلوا وان كان فيها فارتان او اكثر فعلى ان يكون ان الاربع
كفارة واحدة وانحس كالدجاجة وعن محمد بن الحسن في الفاتين اذا كانتا كهيئة الدجاجة يزوج اربعون
ولا يعتد بالزوج قبل الفات **قوله** واربعون بخو حامة وكله بخو سائة والتفاح حيوان النسي
اي ويزوج اربعون دلوا بخو حامة ودجاجة وما شبهها في الجثة اذا ماتت في البيرة لما روي عن ابي سعيد
الخدري في الدجاجة ثوبت في البيرة يزوج منها اربعون دلوا ثم لا يحكم بطهارة البيرة مالم ينصل الدلو
الاخير عن راس البيرة عندها وعند محمد بطهر بالانصال عن الماء ولا عبرة بما يتقاطر للفروغ ويزوج
كل ما ياب موت سبات فيها وما شبهها لما روي ان زجيا وقع في بئر زمزم فأت فيها فامر زعبك وابن البير
بزوج ما البير كله وباتتنا حيوان فيها ونسخت مطلقا اي سرا كان اكيوان صغيرا او كبيرا الا ان شرب
البلية في اجزاء الماء **قوله** وما يتان لو لم يكن نزعها اي ويزوج ما يتا دلوا بموت سائة واتقوا في انساها

في البيرة ان لم يكن نزع كل ما بها وما روي عن محمد بن حنيفة على الناس وعن ابي يوسف انه كثر حنيفة عنها
ودورها من موضع الماء يصب ماؤها حتى تملى ثم يحكم بها رها وروي عن ابي حنيفة رحمه الله انه
يبيز في بقلهم اما قبيل المراءاة بغلبة العجز **قوله** وبجسها مذلت فان منتهى جهل وقت وقوعها
والا مذموم وليله اي بحس البيرة مذلت ايام ولها لها فان منتهى لا يدري وقت وقوعها وهي
منتهى فيب عليهم اعادة صلتها لو توفوا منها وعيل استعمل هذا المافيه وان لم يكن منتهى
يعيد صلاته يوم وليلة وقال ليس عليهم اعادة من صلاتهم مالم يتيقنوا انهم توفوا منها
وهي فيها وما التماس لانهم يتيقنوا بها ان البيرة فيها مضي وسكوا في الجاسة واليقين لا يزوال بالشك
وله انه ظاهر لولت الفات سببا وهو وقوعها في البيرة فيحان موتها على الوقوع الا ان الانتفاخ دليل
التقادم فيقدر بانك ذلك وعدم الانتفاخ دليل قرب العهد فقد راب يوم وليلة لان ما دون ذلك
ساعات لا يمكن ضبطها **قوله** والعرق كالسور وسور الاذي والفرس وما يؤكل كحس طاهرا
عرق كل شئ معتبر بسور لان كل واحد منها متولد من اللحم فاخذ كل ثم اعلم ان الاسار عندنا
اربعة انواع طاهر كسور الابل وسور ما يؤكل كحس ومكرو كسور الهرة ومسكوك كسور الحمار
ونحس كسور الكلب فالعرق كذلك الا ان عرق الحمار ليس بمسكوك لما روي انه عليه السلام ركب
الحمار بعد ولأيا الحمار الحار والتقل بقل اللبن فلا بد من العرق ولو كان مسكوكا لاحترز النبي عليه السلام
عنه اما طهارة سور الاذي فلان لعابه متولد من كحس يكون طاهرا كحس ولا فرق بين الطاهر والنجس
والحايض والمسلم والكافر والذكر والانثى واما الفرس فسور طاهر لان لعابه متولد من كحس وكحس
طاهر في ظاهر الرواية وجرمة كحس كرامته لا النجاسة واما سور ما يؤكل كحس طاهر لما ذكرنا **قوله** والكلب
والخنزير وسباع الهام بحس اي سور هذه الاشياء بحس وان ما كثر طاهر شرب وبفساد الاناء
مرو لو غم سباعا بعد اولا لقوله عليه السلام اذا دلت الكلب في انا احدكم فلققه ثم غسله سبع مرات
ثم عذنا طهر بالثلث وعند السافح في طهر بالسبع لما روي لنا ما روي الطحاوي باسناده عن ابي هريرة
انه يغسل من دلوخ الكلب ثلث مرات وما روي لهذا الحديث وعند الراوي اذا عمل خلاف ما روي
فهو دليل على نسخ ما روي واما نجاسة سور الخنزير فلما يقدم انه بحس العين واما سور سباع الهام فلانه
مخلوط بلعابه ولعابه بحس وعند السافح طاهر لما روي انه عليه السلام سئل فتوصا بما افضله الخمر فقال
نعم وبما افضله السباع ولنا ما روي انه عليه السلام نهي عن اكل كل ذي ناب من السباع وذي حليب
من الطيور وما رواه محمد بن ابي ما اذا كان الماء في الغدير العظيم او قتل حرمه كحسها اما الهرة فقلوبه عليه السلام
الهرة سبع والمراد ببيان الحكم لانه عليه السلام بعث له لالبيان الصور والتحقيق ثم كراهته ان كانت حرمة
حس يكون الكرامة اقرب الى التحريم وما احتيا والطحاوي وان كان اعدم تحريمها النجاسة ويحس بها الابل

حي

المدرسة

في البيوع
في البيوع
في البيوع

في البيوع
في البيوع
في البيوع

والبترا كلاله واما كراهة سور سباع الطير مطلقا سواء كان يأكل الحيف ام لا فانه جواب الاستحسان
لانها تشرب بالمشترار وهو عظيم طاهر القياس فتعفى نجاسته بحكمة محمد بن عبد الله عن ابي يوسف ما يقع منها في الحيف
فسور سباع وما ياكل اللحم المذكي لا يكون سور واما سور سواكن البيوت لا يتنجس للفرش والبيوت
ان يكون نجسا لان نجاستها نجس **قوله** والحمار والبغل مشوكا يوفض اليه ويمنع ان يقد ماء واما تقدم
جاز خلاف نبينا التمراني وسور الحمار والبغل مشوكا اما الحمار فلما كان في حرمة لحمه وحله
اذا كان عليه اللام امر يوم خيبر بالكنة القدور من لحم الحمار اهليه وقال انه نجس وروى انه عليه اللام
لا يجوز من غالب حيث قال ليس في الا حشرات كل من سمين ما كثر ثم قيل ان كذا في طهارته لانه لو كان
طاهرا لكان طاهرا ما يغلب اللعاب على الماء وقيل ان كذا في طهارته لانه لو وجد الماء المطلق لا يجزى
غسل راسه واما البغل فانه من نسل الحمار فيكون بمنزلة كسور فان لم يجد غيرها
توفض اليه ويمنع لان سورها مشوكا فيه فلا بد من طهيم معيل يرفع الحذر بيقين وكذا لا بد ان يجرى
الطهارتين سواء وقال زفر لا يجوز المداية بالتيمن لانه لا يجزى المصير اليه مع وجود ما واجب الاستحسان قلنا
المطهر احداهما فنريد الجمع دون الترتيب وهذا خلاف نبينا التمراني اذا وجد نبينا التمراني بين
الوضوء والتيمن بغير وضوء ولا يتيمن عند الى حنيفة وعند ابي يوسف يتيمن ولا يترضا وعند محمد يجمع بينهما
لان اية التيمم تنفي النقل الى التيمم عند عدم الماء المطلق وحديث ليلة الجحش يوجب الوضوء فجمع بينهما احتياط
وجه قول ابي يوسف انه تعالى اوجب التيمم عند عدم الماء المطلق ونبينا التمراني لما مطلق فوجب
النقل الى التيمم وجه قول ابي حنيفة رحمه الله حديث ليلة الجحش وهو قوله عليه السلام ثمرة طيبة وما لا يكون
باب التيمم التيمم بعد ميلان ما او لمض او برد او خوف عدو او سجع او عطش
او فقد له مستوعبا وجهه ويديه مع مرفقيه في اللغة التقصد وفي الشرع عبات عن ضرب اليد
مرفقين على حصى الارض ما يسهل باحداهما وجهه وبالاخر يديه مع مرفقيه لانه اذا حدث نجس التيمم
اذا كان التيمم بعيدا عن الماء مقدار ميل مطلقا اي سواء كان خوف فوت الوقت ام لا وهو ثبت
الفرسخ دفعا للجرم وقال زفر ان كان بحيث يصل الى الماء قبل خروج الوقت لا يتيمن ولا لا يتيمن وان كان
الماء قريباً فخوف فوت الوقت ينقض مخرجته حيث اخره الى هذا الوقت فلا يعتبر او مرفضا مطلقا
اي سواء خاف ازدد المرض او تطويله باستعمال الماء او بالتحرك وعند ابي حنيفة في ذلك الله انما يتيمن اذا
خاف تلف نفسه او عضو منه وهو مردود لظاهر قوله تعالى وان كنتم مرضى او جنبوا خاف ان اغتسل
ببئله البرد او بمرضه مطلقا سواء كان خارجا فيه او فيه وعند ابي حنيفة لا يتيمن فيه لانه نادرا في المرض والنادر لا يلزم
له قلنا البخر ثابت حقيقته فلا بد اعتبارا او خافا من سجع او عدو لانه عاجز عن استعمال الماء حكما او خافا
من عطش على نفسه او دابته لانه مشغول بحاجته والمشغول بالحاجة كالمعدوم او ناقدا له سببي الماء به

والاعمال

لنحو

لنحو عن الاستعمال حقيقته والاصل في هذا المسألة قول تعالى فلم تجد راما والمراد ان لم تجد راما
وعدم القدر ثابت في هذا المسألة فحوله التيمم **قوله** مستوعبا حال عن الضمير الذي في التيمم
وكذا ان يكون منه مصدر محذوف اي يتيمن تيمما مستوعبا الاستيعاب شرط في ظاهر الرواية
وعن ابي حنيفة رحمه الله ان الاكثر يقوم مقام الكل وقوله وجهه ويد به لقوله عليه السلام التيمم ضربان
ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين وهو وجه على كل من يتيمن به لانه الى الوضوء وعلى ما كثر بانه الى نصف
الذراع وينقص يديه مرفقا وعن ابي يوسف مرفقين **قوله** بضرقتين ولو جنبنا او حائضا او متعلقة
بقوله تيمم اي يتيمن بضرقتين **قوله** ولو جنبنا اي يكتفيه ضربتان ولو كان التيمم جنبا او حائضا لوردت
او لاستعمل النساء فان المراد منه الجماع على ما عرف **قوله** بظاهر من غسل الارض وان لم يكن عليه تنقع
وبه بلا محذورنا وبالباء في قوله بظاهر متعلق بمحذوف اي يتيمن بضرقتين ملتبسا بظاهر من غسل الارض
مطلقا كالتراب والرمل وغيره لقوله تيمموا صعيدا طيبا اي طاهرا وهو مضموم تنافا وحسب اجر الارض
وقال ابو يوسف احرا والسفاح لا يجوز بغير التراب لقوله تعالى صعيدا طيبا اي ترابا منبثا كذا
فيه ابن عباس قلنا الصعيد هو وجه الارض ترابا او غيره والطيب الطاهر ويراد به الطاهر والظاهر
ويراد به التبت واللاق بالتمام الطاهر دون التبت محال عليه اذا لم يوجع للمنتزك ثم كثر التيمم
على حب الارض سواء كان عليه تنقع او لا وقال محمد لا يجوز الا اذا كان عليه التنقع وبه اي تحيز
التيمم بالتنقع بلا محذور عن الصعيد لانه تراب وفق وقال ابو يوسف لا يجوز بالغباء مع التقديس
على التراب لان الغبار ليس بتراب خالص ولكنه تراب مروج فجاز عندنا الحجر لا القدح
ولنا ما ذكرنا انه تراب وفق **قوله** ناديا فلفي تيمم كافر لا وضوءه ناديا حال من الضمير الذي في مقتضى
بظاهري تيمم بضرقتين ملتبسا بظاهر حال كونه ناديا رفع الحذر او حال عن ضمير يتيمن اي يتيمن
ناديا وقيل بنوي عبادة لا تفصح الا بالظواهر مثل سجدة التلاوة والصلاة فلفي هذا التيمم كافر
ثم اسلم لا يجوز له ان يصلي بذلك التيمم ولو ترضا مطلقا اي سواء كان للاسلام او لا ثم اسلم محذور
ان يصلي بذلك الوضوء وقال زفر يجوز تيممه ايضا وهذا بناء على ان النية فرض عند سجع ولا نية
للكافر فيلغو تيممه وعند ابي حنيفة ليس بضرقتين لانه خلت عن الوضوء فلا مخالفة ولنا انه ما مورر بالتيمن
ومثل التقصد والعقيد هو النية فلا بد منها وهي لا تحقق من الكافر خلاف الوضوء لانه ما مورر بالتيمن
الاعضا وقد وجد لان التراب مغيث مذكور انما يصير مطهرا عند ارادة الصلوة وذلك بالنية
مخلاف الوضوء لان الماء مطهر بنفسه فاستغنى في كونه مطهرا عن النية وعن ابي يوسف اذا
تيمن الكافر ولو كان الاسلام محظورا يتيمن ويحوز ان يصلي بذلك التيمم بعد الاسلام لان نية الاسلام
محيية منه لانه من اجله خلاف ما اذا نوى به الصلوة فانه ليس يصح لانه ليس من اهل الصلوة

وكذا في المكين

للان

لا يملك

ذلك بالنية
ارادة الصلوة
مطلقة ضرورة عند

بالبشر في العمل

فلما تأتى بعبارة التيمم اذا نوى عبادة لا تيمم بدونها ولم يوجد **قوله** ولا تنقصه ردة بل ناقص الوضوء
وقد تاء فصل من حاشية ان لا ينقص التيمم ردة وقال في تنقصه لان الكفر بما فيه ابتداء فكذا بقا
وهذا القول يدل على ان النية في التيمم واجبة عند مجزئ ان يكون عنه روايتان او يكون الكلام
في المنوي اذ في غير خلاف في ابطاله لعدم الاهلية فلما ان التيمم منتهى احد الطهارات
والاخرى العبادة فما لا يرتاد اذ دخلت العبادة لانه ينالها وتلقى الطهارة لانه لا ينالها كما لو وضوء
قوله بل ناقص الوضوء تنقص التيمم ما كان ناقصا للوضوء والقدرة على الماء اما الاول لان التيمم
خلف عن الوضوء فيكون اضعف منه فما تنقص الاقوى تنقص الا دنى بالحق الاول واما الثاني
فلان القدرة على المداة بالوجود الذي غاية لظهور رتبة التراب في قوله عليه السلام التراب طهور المسلم
ولو انى عن كبرج ما لم يجد الماء شرط ان يكون الماء ناقصا عن حاجته لان المفعول بالحاجة في حكم العدم
ولن شرط ايضا ان يكون كافيا للوضوء والآن يكون في حكم العدم لعدم الفاعلية في استعماله وقال
المسافع لا يشرط بل يلزم استعماله ويتيمم لبي ان تنويع تعالى فلم يجد الماء هو نكته في سياق النفي
يتناول القليل والكثير فلما القليل لا يكون مبيحا للصلاة فالأكون مبيحا لها فوجوده كعدمه في غيرها
ومعنى الآية فلم تجدوا ماء بكفى للوضوء او للغسل بديل انما امرنا بها فكان تقدير الآية فلم تجدوا
ما يستعمل في ذلك ولا فرق في ذلك بين ان يوجد الماء في الصلاة او خارجها وعند المسافع اذا وجد
في الصلاة لا ينقص حتى يزغ **قوله** في تنوع التيمم وترفعه الى القدرة على الماء تنوع التيمم وترفعه
مطلقا الى سوا كان في الصلاة او خارجها لا الوجود وان كان المنصوص عليه هو الوجود لان المراد
بالوجود هو القدرة على ما ينال فيكون قوله في تنوع دفع توفيق مزيل للمانع الوجود فعلى هذا يكون
التكرار في قول المصنف حيث ذكر ان الناقص قدر المانع منه انها يكون مانعا فلا حاجة الى ذكر
ما ينال بقوله في تنوع لان عرفة دفع توفيق متوهم ان الوجود هو المانع **قوله** وارجى الماء نحو الصلاة
الى سواها التاخير لعل الماء قبلها بالكلية الطهارة بين ولا يجب التاخير لان عدم الماء ممتنع حقيقة
فلا يرد حكمه بانك **قوله** وهو قبل الوقت والرضي وخوف فوت صلاة جنات او عياد ولو بنا للوقت
جمعة ووقت اي صح التيمم قبل الوقت وعند المسافع لا يصح لانه طهارة فورية فلا حكم قبل الوقت لعدم
القدرة عليها بالمتخاضة ولما ان المنصوص الواردة في التيمم لم يفسد بين وقت ووقت تجزئ على
اطلاقه ولانه بدل الوضوء خارج قبل الوقت كالوضوء وقوله طهارة المتخاضة فلما لا سلم ان المتخاضة
لا يجوز وضوها قبل الوقت بل تجزئ على اللاحق **قوله** والرضي ان صح التيمم لرضي فصاعدا عند نفي
لرضي واحد والنواقل كلها تنجز له وهو لا يدخل احدت عنده وعندنا الصعود الطيب خلف عن الماء
تجبه حكم الماء في كونه رافعا للحديث الى وجود الماء ففهم به اذا الرضين والكثر **قوله** وخوف فوت

اي

حاشية ان لم يكن وليا
ويجوز ان يكون له ان ينفذ
لا يخلو وخوف فوت صلاة
وكذا في شرح

اي يجوز التيمم خوف فوت صلاة العيد ابتداء يعني لو خاف ان اشتغل بالوضوء يفوت عنه صلاة العيد
ولو كان للبتان شريعتهما متوضعا ثم سبقت احدت وخاف ان اشتغل بالوضوء يفوت عنه الصلاة
فانه يتيمم ويكمل مع الامام وقال ان مخرج بطهارة الوضوء لا يجوز له التيمم للبتا لانه امن من القنات
اذ لا حق يصلي بعد فرائح الامام وان مخرج بالتيمم جاز له البتتان يتيمم ويبني على صلاته مع الامام
لانه لو تومنا يكون واجدا للماء صلاة فيفعل فلما خوف الفوت باق لانه يوم زحمة فيجوز ترسبه
صلاة والاصل ان كل ما يفوت لا يبدل بواجب بالتيمم مع وجود الماء وكل ما يفوت الى بدل لا وصلاة
اجتازت والعيد تنوتان لا يبدل لانهما لا يقتضيان فحق الحجر وعذر ذلك في لا يتيمم لهما لانهما يقتضا
عنده فلا تحقق الحجر **قوله** للوقت جمعة ودقت اي اذا خاف فوت الجمعة او خاف خروج الوقت لو
اشتغل بالوضوء لا يتيمم لان له خلقا فلا يجوز ترك الوضوء بخوف فوته **قوله** ولم يعد ان يعلو به نسي
الماء في رطله يعني لو تيمم وصلى ماؤ في رطله لم يعد الصلاة عند ما في حشيتة ومهر سواد ذكره في الوقت او بعد
خروج الوقت وقال ابو يوسف يعيد سوا كان وضعه تنقص او وضعه غيره بامر (وغير امر) لكنه يعلم
وان كان غير علم لا يعيد اتفاقا وقيل الخلاف في الكراهة ان الرجل يعدن الماء في السفر فكان الطلب
واجبا فلا يحسنه كما اذا كان في العمران وكما انه عاجز عن استعمال الماء حقيقة اذا قدر له به
بدون العلم ولا علم مع النسيان واما الرجل لا مادة له فلا يفسد عن الحاجة **قوله** وطلبه على ان
ظن قربه والا لا اي لطلب الماء علوة وهي مقدار رمية ان ظن ان بقربه ما لان غلبة الظن توصي العمل
كاليتيم وان لم يظن فلا يجب عليه الطلب وقال الشافعي يجب ولا يجوز له التيمم حتى يطلبه لقوله تعالى
فلم يجدوا ماء فتميموا صعيدا فذلك مقتضى الطلب لانه لا يقال لم يجد الا ان لم يصب سائبة الطلب
والا يفسد بعدم القدرة وعدم القدرة ثابته حقيقة من حيث الظاهر اذا الظاهر في المفاد عدم
الماء **قوله** وطلبه من رفيقه فان منع تيمم وان لم يعطه الايمن مثله وله منه لا يتيمم ولا يمسح بالطلب
الماء من رفيقه لانه مبذول عادة فكان الغالب عدم المنع فان منع فحق الحجر فيتيمم وان لم يعطه الايمن
مثله وله منه لا يتيمم للقدرة على المأكل وان لم يكن معه منه يتيمم تحقق الحجر **قوله** ولو اكره مجرد حالي كذا
الا صغرا او اكثر جميع برونه مجرد حالي كذا الا لبر تيمم لان لا لتركه الكول وان كان اكثر الاعضاء تجزئ
يعمل فيها لما قلنا ولا يجمع بين التيمم والغسل لما فيه من الجمع بين البديل والمبدل ولا نظر في السدح
فيكون اكمل للترك وان كان النصف جزئيا والنصف صحيحا فاختل المسامحة فيهم ما وجب التيمم وتيمم
مرا وجب غسل الصحيح ومسح الجرح **باب المسح على الخفين** مع ولو امرأة لا جنبا ان لبسها على وضوء
تمام موقت كذا يوم ما وليه للمنع والمسا فرسنا موقت كذا على طاهرها مسحا بلبس اصابع
يبدا من الاصابع الى الساق اي مسحا على الخفين باليد المهيمنة عن البنى قولاه فعلا حتى روي عن

في الحديث ما قلنا بالمرح حتى وردت فيه الاشارة الى من انكر المسح على الخف
 كخاف عليه كفر وقيل جوار المسح ثبت بالكتاب ايضا على قراءة الجرح قيل فيه ضعف لان المسح الى الكعبين
 غير واجب اجماعا يمكن ان يجب باناسلنا انه غير واجب والاشارة الى اننا نعدل على الوجوب اليها لو كانا غاية
 للعدل وهو بمنزلة لانه كونه غاية للحال الذي كونه عليه المسح فلا يلزم المسح الى الكعبين ثم
 رخصة ولو اتي بالبرهان بعد ما راي جوار المسح كان اولى لانه استثنى قبل هذه رخصة استأثرت
 ان لا يثبت بالاثبات بالقرينة اوجب بان القرينة لم تنق سرورعة ما دام تحتها والوثاب باعتبار النزاع
 والقيل قيل فيه سهو فان الضل سرورع وان لم ينزع خفيه ولاجل ذلك يبطل مسحه اذا خاض الماء
 ودخل في الخف حتى انفسد أكثر رجليه ويمكن ان يجب عنه بان المراد بعدم سرورعة القرينة عدم
 لزومها لا عدم جوارها وانما يبطل المسح بدخول الماء في الخف لعدم جوار الجمع بين البطلان والمبدل **قوله**
 لو امرت اي ولو كان المسح امرأة لغوم الخطاب **قوله** لما جئنا اي لا نجعل المسح كحديث صفوان
 بن عسال انه قال عليه السلام امرنا اذا كنا سفر ان لا ينزع خفافا فقلنا يا ام ولياليهن لا مرجعنا لك من
 غايط او بول او نوم **قوله** ان لبسها على وضوء تام وقت الحديث اي كونه المسح على الخفين ان كان
 لا يسألها على طهارة ثامة وقت الحديث **قوله** على وضوء تام احتراز عن وضوء غير تام بان يتي اغتسال
 لم يصبها الماء فحدث قبل الاستيعاب فانه لا نجعله المسح او احتراز عن وضوء ناقص كوضوء
 المستحيضة ومن يغتسلها فانه لا نجعله المسح بعد خروج الوقت **قوله** وقت الحديث اي تمام
 وقت الحديث يتبين ان لا شرط التمام وقت اللبس وعدا السابغ لا بد من لبسها على وضوء تام
 ابتداء حتى لو غسل احدي رجليه فادخلها الخف ثم غسل الاخرى فادخلها الخف لا نجعله ان لم يسح
 حتى ينزع الاولي ثم يدخلها فيه قلنا هذا استعمال بما لا ينفرد **قوله** يوما وليله يقيم هذا بيان لمكان
 المسح اي كونه للقيم يوما وليله لتول عليه السلام لما فرغ من اقام ولياليهن والقيم يوما وليله لما فرغ
 من اقام ولياليهن لما روينا واول مدة المسح في حق القيم والمساخر من وقت الحديث لان الخف
 عهد ما نفع فمقدور من وقت المنع **قوله** على ظاهرها متعلق بقوله مسح اي مسح على ظاهرها لا باطنها
 او غيبه او ساقه او جواربه لتول على رجليه عنه لو كان الدين بالراي كان الخف اذ في المسح
 من ظاهره لكن رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على ظاهرها خطوطا لا اصابع **قوله**
 من اي مسح مرة لان التكرار ليس منسوخ فيه **قوله** ثلاث اصابع متعلق بمحذوف تقديره مسح
 ثلاث اصابع والمعتبر فيه اصابع اليد لا انما المسح وقيل يعتبر اصابع الرجل كما في الخرق والاولا مسح
قوله بيد ام الاصابع الى الساق هكذا نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** واحرق الكعبة بمنه اي
 مسح المسح لانه لا يمكن مواظبة المسح معه فصلا كما للنافه وعند زفر السافري منع اللبيل والكثير وهو

قصته نيت

التباس

التباس والاولى ان يكون رافعا للحديث الذي حل بالقدم اذ بدأ بمسح القدم سري الحديث
 الي ذلك البعض لعدم المانع في حقه ثم سري الي الكحل لعدم التجري قلنا الدليل معفو للفرقة والكثير
 مانع والقدرا انما صحت اصابع القدم اصغرها **قوله** وموقدر ثلاث اصابع القدم اصغرها
 اي احرق الكثير قدر ثلاث اصابع الرجل لان الاصل في القدم هو الاصابع واللبيل اكثرها
 فيقوم مقام الكحل والاعتبار بالاصغر للاحتياط وفي رواية يعتبر اصابع اليد وبقية هذا التقدير
 في كل خف على حد ما ياتي والمانع هو احرق الكثير الذي يكون منفرقا يري ما تحت **قوله** ويجمع
 في خف لافيهما بخلاف النجاسة واللائك في اي مجمع احرق في خف واحد لافيهما لان الرطب ينفذ
 ولهذا الاجتهاد نقل البلية من احدهما الى الاخر كالحالات النجاسة حيث يجمع وان كانت متفرقة في خفيه
 او ثوبه او بدنه او مكانه واللائك في حيث يجمع بان كسفت سري من فرج المرأة وسري من ظهرها وسري
 من بطنها والرق بين الخف وبينها ان احرق انما يمنع باعتبار انه مانع من بايع المسح واحرق في احدها
 لا يمنع قطع السند بالآخر والنجاسة يمنع باعتبار انه حاصل وهو حاصل لكل واللائك في انما يمنع
 كونه غير ساتر لعودته وهو يوجد في الكحل والال الهدن كله كعقير واحد في الكحل ولهذا كونه نقل
 البلية من موضع الى موضع في الكحل فقلنا كونه كوضوء واحد في النجاسة واللائك في احتياط
قوله وينقصه ناقص الوضوء ينقص المسح ما ينقص الوضوء لانه قلنا قلنا ناقص للاصل ناقص **قوله**
 ونزع خف ومضي المدة ان لم تكن ذهاب رجليه من الرد وبعد ما غسل رجليه فخرط اي ويستن المسح
 نزع الخف ايضا لان استئثار القدم بان كان مانعا سريته احرق الى القدم فزال ذلك المنع فسري
 احرق الى القدم مكانه توصلا ولم يغسل رجليه فعليه ان يغسلها ونزع اصابعها كترعها والاولى ان
 اجمع بين غسل والمسح في عضو واحد لانها في حكم الطهارة كسري واحد ويستن مضي المدة ايضا
 لان الاستئثار مانع في المدة بالانقص فاذا مضت سري احرق الى القدم من رجليه غسلها وهذا
 اذا لم تكن ذهاب رجليه من البرد فان خاف لم ينزع ويصح سرورعة عدم اتلاف العضو وبعدها اي
 بعد نزع الخف ومضي المدة غسل رجليه فقال السافري في قول يعيد الوضوء لان الاتساف لا يجزئ
 فاذا ثبت في البعض ثبت في الكل وقلنا الناقص الحديث ان لا يفي المدة ونزع الخف والمسا
 اصبت اليها مجازا لان عمل احرك يظهر عندها كسري غسل سائر الاعضاء الا الرجلين ليجي مسهما
قوله وفروج اكثر القدم نزع يعني اذا خرج اكثر القدم الى الساق فيحقق الخرج فيبطل
 المسح في الصحيح لان لا كسري حكم الكلا عن الى خفيه ان زال عتب الرجل واكثر عتب الرجل بطل مسحه
 وعلة اكثر المسح **قوله** ولو مسح يقيم من قبل يوم وليلة مسح ثلثا ولو اقام مسافر بعد يوم
 وليلة نزع والايتم يوما وليلة يعني اذا مسح اليتم ثم سافر قبل يوم وليلة يتم مدة المسافر عند

تمام

مع الحيض
كالحائض

وتنظيفه ووجهها أي كيف يمنع الصلاة والصوم لاجتماع المسلمين على ذلك لا يقال كان ينبغي أن يحرم
الصوم مع الحيض لانه يقول الكنف عن المنعرات المثلث في الجنابة موجود فحوز الصوم وفي كيف الكنف
عنها غير موجود لاجل الصوم لان الكنف عن الجنابة فيه لاجل الحيض لاجل الصوم فلهذا لا يحرم
وتنقى الصوم دون الصلاة لما روت عائشة رضي الله عنها كذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
تتقى الصيام ولا تنقى الصلاة ولان في قضا الصلاة حرجا دون الصوم والحرج مذهب فروع **قوله**
ودون سجود الطواف وسواي يمنع الحيض دخول المسجد مطلقا أي سوا كان للعبور والمكث
لتوله عليه السلام قال لا اهل المسجد كايض ولا جنب وقال الشافعي كونه للجنب على وجه العبور والمردود
دون البلب والحدوث حجه عليه وكذا الحيض منع الطواف لان الطواف صلوة فلا يحرم مع الحيض وكذا
قبله لو لم يكن ثم مسجد يحرم عليها الطواف ولهذا وجب عليها الحائض لدخول النقص في الطواف **قوله**
لادخولها المسجد **قوله** وقربان ما تحت الارزاق وقرابة القرآن وسه الا بغلاف أي ومنع
الحيض قربان الزوج ما تحت ازارها أي ما بين السرة الى الركبة وقال محمد بن جهم لا يستمتع بها عما
دون الفرج لتوله تعالى فاعتزلوا النساء في الحيض والحيض هو موضع الحيض وهو الفرج وتولد عليه
اصغرا ما شئتم الا اجماع ولنا قوله عليه السلام الذي سألته عن امراته وهي حائض كل ما فوق
الارزاق فان دخلها في الحيض يجب له ان يتصدق بدينار او بنصف دينار ولا يجب ذلك كذا ورد
في الحديث ومنع الحيض قراءة القرآن لتوله عليه السلام لا يقرأ الحائض ولا جنب من غير ان يقرأ ولا
فرق بين الالة وما دونها وقال مالك بن الحنفية في قراءة القرآن في رداية ومنع الحيض من القرآن
لتوله تعالى لا يمت الا المكملون **قوله** ومنع الحديث المس ومنع الجنابة والتكاس أي
منع الحديث من القرآن دون القراءة لما تلوها ومنع المس والقراءة الجنابة والتكاس الا بغلاف
والفرق ان الحديث حل اليد دون النزع المس دون القراءة والجنابة والحيض والتكاس حل كل
البدن فلا يكره المس ولا القراءة والغلاف الجسد الذي عليه في الاصح وقيل هو المنفصل كما يحيط به **قوله**
وتوطأ بلا غل ينضم لأكبره ولا فله لا حتى تغسل او يفيض عليها ادني وقت صلاة اي كونه ان
توطأ اي يفيض اذا انقطع الدم لعن ايام لتوله تعالى ولا تقربوهن حتى يظفرن بالحيض جعل
الانتطاع الدم غاية للحمة فحل الوطئ وان الشطط لاقلة لا كجفة الوطئ حتى تغسل او يفيض عليها ادني وقت
صلاة كاسية لان الدم يدرتات وينقطع اخري فتحتاج الى مزج بجانب الانتطاع وهو كونه داخله
في الظاهر ان بان يثبت في ذنبها الصلاة او حلها قراءة القرآن وذلك بالاعتبال او منى وقت صلاة
وقال الشافعي لا كونه وطئ حتى تغسل في الحائض لتوله تعالى حتى يظفرن بالحيض ولنا بغيرها
قراءة الخيف وهي تنقى الانتطاع لا غير فالوجه ما ذكرنا توحيها بين القرائين والمراد من ادني وقت صلاة

ما ذكرته من الوقت بقدر ان تقدر على الاغتسال والتيمم **قوله** والطهريين الذين في الدنيا
وناس اي الطهريين من الحيض سوا كان مستوعبا للذة او غير مستوعب اذا كان بين الذين هو حيض
مثال المستوعب ما اذا رأت يوما ما قبل العادة ثم عشت طهر ايام يوما ما فالتحيز حيض ومثال
غير المستوعب ما اذا رأت يوما ما في العادة ثم رأت ثمانية ايام طهر ايام رأت يوما ما فالتحيز
كله حيض ولنا عندنا في حنيفة والي يوسد وجهها الله بنا على ان عندنا لا ابتداء بالطهر الحتم اذا
كان بين الذين جازي وقال محمد بن محمد ان الطهر المتخلل ان نقص عن ثلثة ايام ولو بساعة لا ينفصل لان
ما دون الثلث من الدم لا اعتبار له فكذا الطهر واذا كان ثلثة فصاعدا وكان مثل الذين او اقل
فكذلك لان الدم في موضعه اي في ايام الحيض فكان اولى بالاعتبار وان كان اكثر من الذين
فصل ثم ان كان في احد الجنين ما يمكن ان يحول حيضا هو حيض والاخر استقامة وان لم يمكن
فالكل استقامة فان امكن ان يحول كل واحد من الجنين حيضا فجعل الاول حيضا لثبته دون
الثاني ومن امله ان لا ابتداء بالطهر والحتم به لا يجوز وكذا الطهر المتخلل في مثل التفكس لا ينفصل
بين الذين ولو حصة عند يومه ويجعل حاطه الدم به كالمدم المتوالي وقالوا اذا كان الطهر
المتخلل بين اربعين خمسة عشر يوما فصل بين الذين ويجعل الاول نكاسا والثاني حيضا ان
امكن وان كان اقل من خمسة عشر لا ينفصل بين الذين ويجعل كالمدم المتوالي صورته رأت
بعد الولادة يوما ما وثمانية وثلثين طهر او يوما ما فالاربعون نكاس عندنا وعندنا
الدم الاول **قوله** واقل الطهر خمسة عشر يوما ولا حد لأكبره لا عند نصب العادة في زمان
لا استمرار اي اقل الطهر خمسة عشر يوما لما روى عن ابراهيم النخعي ولا يوف ذلك قديلا لانه من
المقادير فالظاهر انه سمع من مجالي وذا سمع من النبي صلى الله عليه وسلم وعندنا ما لكل الطهر ما وجد قل
او كثر لاطلاق قوله تعالى ولا تقربوهن حتى يظفرن ولا حد لأكبره لانه قد يمتد الى سنة وسنتين
وقد لا تترك الحيض اصلا فلا يمكن تقديره الا عند نصب العادة في زمان الاستمرار فحينئذ يقدر
طهر فاذا كان كالمبتدأة اذا استمر بها الدم وكما حبه العادة اذا استمر بها وقد ثبت عدة
ايام حيضا اولها واخرها ودورها في كل شهر فانها تحري ونقص على اكبر رايها وان لم يكن لها راي
وهي الحجة والصلوة لا يحكم بها بشي من الطهر والحيض على التيقين بل تاخذا لا حوط في
الاحكام فثبتت ما ثبتت الحيض من قراءة القرآن وسه ولا يات بها زوجها وتغسل لكل صلاة في
به الفرض والوتر وتقرأ فيها قدر ما يحجز به الصلاة ولا تزيد وان حجت تطوف طواف الزيادة لانه
ركن ثم تعيده بعد عشت ايام وتطوف للصدر لاز واجب وتصوم شهر رمضان لاحتمال انها
ثم تنقى خمسة وعشرين يوما لا قال انها حاصت في رمضان خمسة عشر يوما عشت في اوله

النوحي

وخفة في آخره او بالعكس فلا يتصور حقيقتها في شهر واحد اكثر من ذلك ثم حمل انها عانت في النقص
عند تقسيمها خفة عشر يمين وهل يتقدر طهرها في حق النقص العدة فقال ابو عبيدة والشافعي ابو خازم
لا يتقدر شي ولا تنقص عدتها لان نصب القادر بالتوقيف ولم يوجد وقال عامة المساجح بالتقدير ثم اختلفوا
فقال محمد بن ابراهيم الميمني يقدر بسبعة اشهر الا ساعة لان الطهر بين الدمين اقل من اقل من اقل من الحمل
عادة فتضمن من ذلك ساعة فاذا طلت تنقضي عدتها بتسعة عشر شهرا الا ثلاث ساعات يجوز ان يكون
طالقتها في اول الطهر فتخرج الى ثلاث حيفين بشهر والي ثلاثة اطوار بنما نية عشر شهرا الا ثلاث ساعات
ونقل محمد بن سباعة عن محمد بن ابي بكر بن شهر بن لان المرأة قد لا ترى الحيض في كل شهر ولان العادة للعبود
فلا بد من تكرار الشهر وقال محمد بن مقاتل الرازي وابو علي الدقاق يتقدر طهرها بسبعة وخمسين يوما
لانه اذا زاد على ذلك لم يبق من الشهر يز ما يمكن ان يجعل حيفا وقال الزعفراني يتقدر بسبعة وعشرين يوما
لان الشهر في الغالب يسير على الحيض والطهر اقل من الحيض ثلاثة ايام فبقي الطهر سبعة وعشرين يوما
قوله دوم الاستحاضة كعرف دائم لا ينقطع صوما وصلاة وطهرا لتكمله عليه السلام ترضاي ويلي وان
الدم على كصير فيثبت حكم الصلاة به عبارة وحكم الصوم والوطي ولانه اذا اجتمع منعان دم الرحم
منع الصوم والصلاة والوطي ودم العرق لا يمنع واحدا منها فلما لم يمنع هذا الدم الصلوة على انها دم
عرق لادم رحم فثبت الحكم الاخران **قوله** ولو زاد الدم على اكثر الحيض والنفاس
فما زاد على عادتها استحاضة لتكمله عليه السلام المستحاضة تدعى الصلوة ايام اقراها فتعريف اليانها
العبودية ولانا يتقن بان عادتها حيف وما فوق العشرة استحاضة وشكلنا فيما بين ذلك فاحتجنا
بما فوق العشرة لانه بحال من حيث ان كل واحد منها مخالف للعبود فكان الحاجة به اولى اذا اصل
الحركة على وفاء العادة وعند ما كره الله ما في ايام العادة ثلاثة ايام لم يعد حكم طهرها لان الحيض
يزيد وتنقص فاذا كثرت الزيادة تعذر جعل كل حيفنا انه مرفوع ولا بد من احوال شتى منها
بالحيف لاتصالها به فردنا الثلاث لكونها عددا معتبرا وكننا بطهرها بعد ذلك **قوله** ولو تمتد
خفيفا عشر ونفاستها اربعون اى لو كانت المستحاضة مبتدأة بان ابتداء مع البلوغ مستحاضة
او مع الولد الاول فحينها عشر ونفاستها اربعون وقال الشافعي رحمه الله حيفها يوم وليلة لان فيه
فتينا فلما الرايد على الاقل حمل ان يكون حيفا او نفاسا وان لا يكون وقد كان حيفا او نفاسا
بينتين فلا يردل بالشك **قوله** وتوصا المستحاضة من يمس بول او سطلاق بطن او انقلاص
رحم او عاف دائم او خرج البوقا لوقت كل فرض ويصاوب به فرضا وثلاثا وقال الشافعي يرضى
بكل فرض مطلقا سواء كانت مكتوبة او منذ روا وقال مالك لكل نفل ايضا لتكمله عليه السلام المستحاضة
شرضا كحل صلاة الا ان في نفل النفل تبخ للفرق فلا نقره حكمه على حد بل حكم المتبوع

ولن

ولنا قوله عليه السلام المستحاضة تنقضي الوقت كالصلاة وهو المراد بالاول توفيقا بينهما واللام
تستعار للوقت فقال اتيك لصلاة الظهر اى لوقتها ويصاوب به فرضا وثلاثا وعند الشافعي لا يكون
ان يصلي به الا فرضا واحدا وجهه ما بيننا **قوله** ويبطل خروجه فقط اى يبطل وضوءه بخروجه الوقت
اى عند خروجه الوقت باحدث السابق اذ الوقت ليس بخارج منه فضلا عن كونه نجسا ولكن
لما كان اثر احدث طهر عند خروجه الوقت اضيف اليه مجازا وهذا عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله
وعند زفر يطل بالدخول وعند ابي يوسف رحم الله ياتها كان لفرق ان اعتبار الطهارة للفرق
ولا خروج قبل الوقت لاجل اداء التيمنة ولا يي يوسف ان احاجه مقصودة على الوقت فلا تعتبر
قبله ولا بعد ولها ان الوقت اقيم مقام الاداء شيئا فلا بد من تقديم الطهارة عليه كما لا بد من تقديمها
على الاداء حقيقة وليتمكن من سئل كل الوقت بالاولا كما هو الغزيرة ولان خروج الوقت دليل
زوال الحاجة ودخوله دليل ثبوتها فاضافة الانتفاص الى دليل زوال الحاجة اولى من إضافة
الى دليل ثبوتها **قوله** وهذا اذا لم يحض عليه وقت فرض الاو ذلك اكثر كونها فيه اى
وصاحب العذر انما يصير صاحب عذر اذا لم يحض عليه وقت صلاة الا اذا حدث الذي استلقت
به يوجد فيه ولكن هذا شرط البقاء دون الابتداء اما شرط ثبوتها ابتداء بان يستوعب استمرار
العذر وقت الصلاة كما لا بد من الاستطاع لا يثبت ما لم يستوعب الوقت كله **قوله** والنفاس
دم يعقب الولد لانه ما هو من نفس الرحم بالولد او من خروج النفس بمعنى الولد او بمعنى الدم
لان المولود نفس وكذا الدم يسمى نفسا والنفاس بكسر النون ولادة المرأة مصدر يسمى الدم
به كما يسمى بالحيف **قوله** ودم اكامل استحاضة ولو كان في حال ولادتها وقال الشافعي حيف
اعتبارا بالنفاك بان ولدت ولديها فنفاك من الاول وهو حامل من الثاني واجامع كونها
من الرحم ولنا ان باكمل السيد في الرحم لان ثقبه من الاستقلال قبله لم ينسد بخروجه منه وفيما ذكر
النتج في الرحم خروجه الولد الاول وتنفس بالدم فلا يلزمنا **قوله** والستطان طهر يوم خلقه
ولواي الستطان طهر بعض خلقه مثل يد او رجله او سفع فيكون به نفسا وتنقضي العدة
فان لم يظهر شي من خلقه فلا نفاس ولكن ان امكن ان يجعل المرى حيفا بان مقدمه طهر جعل حيفا
والا فهو استحاضة **قوله** ولا حد لانه واكثره اربعون يوما والى استحاضة اى لاحد الاقل النفاك
لان تقدم الولد دليل على انه من الرحم فلا حاجة الى ما يوجب كونه من الرحم ولو ولدت
ولم تزد ما يجب عليها الفل لان نفس خروجه الولد تناس على ما تقدم وعن ابي يوسف
انه لا غسل عليها لعدم الدم واكثره اربعون يوما وقال الشافعي ستون يوما لتقول الاوراع
عند المرأة ترى النفاك ستين يوما ولنا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لام سلمة حين سالت

نام

ولا حرج فيه فلا حرج وأما أنها تدرك من الهوى والاختلاف فتعتمد في حكمه ومخالطة
 الناس مع الصلوة والباقي أكثر من مخالطة العصفور والحمام **قول** ودوم الحكم ولعل الغل والحجاز
 انتج كروس لا يرتفع على قوله قدر الدرهم أي عني دم الحكم لأنها ليست بدم حنيفة فلا يكون نجسا ولما
 البغل والحمار معنوا لأن كان الشك في ظهوره كان طاهرا وإن كان في طهارته فلا ينتج به الطاهر وإن
 وعني بول انتج مثل روس الأبرص لا يجزئ غسله وتجاوز الصلاة معه لأنه لا يمكن الاحتراز عنه فستط
 اعتبار للفروقة وعن أبي يوسف وجوب غسله لأنه نجس قلنا الاستبراء عنه متعدد فستط حكمه وقوله قدر
 الأبرص ليس بمتدحى لو كان قد رجس الأخر فهو معنوا أيضا **قول** والنجس المري يظهر بزوال عينه الأماشق
 وغيره بالغسل ثلاثا والعصفور كدمه وبثليله النجاسات لا يغسلها ولا يغسلها إلا أن يكون مريته
 أو غير مريته فإن كانت مريته طهارته بزوال عينه ولو لم يمت وقيل لا يظهر حتى يغسله بعد زوال العين ثلاثا
قول الأماشق إذا زاله أثره فإنه غير مانع دفعا للنجس والشبهة أن يحتاج لإزالته إلى شيء آخر كالغسل
 ويكون وإن كانت غير مريته تظهر بالغسل ثلاثا وقال الساجع يظهر مرة كالحكي قلنا الحكي عرف ببوله الشرج
 وهو حكم بزواله من أمان الحنيفة عرف بزواله بالحقيقة وذات كوار الغسل فقد زالت الحنيفة
 تبيرا واستدلالا كحديث المستنطق وسرط العصفور في كل مرة فيما يقع ويبلغ في المرة الثالثة
 ويعبر في كل شخص فوته وإن لم يغسل فلا بد من التحنيط في كل مرة وقد جففت أن ينقطع التساير ولا يتوسط
 اليأس فيه وقال محمد الظاهر إذا لم يكن في الماء العصفور **قول** وسنذكر النجاسات في موضع آخر
 وغسله أحب ويجب أن يغسل من النجس الجرح والاحتياط في موضع النجس غسله والنجس الجرح من البطن وهو
 نجس الجرح حتى يشفى لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم وقال الساجع الاحتياط في البول والغايط من لا يجوز
 الصلاة بدونه فكان الناس تشفى الغسل بالمالا إلا أنه الكفى بغير الماء للفروقة وما سن فيه عدد أي ليس في
 الاحتياط عدد وسنون وقال الساجع رحمه الله لا بد من الثلاث لقوله عليه السلام ويستنج بثلثة أحجار ولما تولد عليه السلام
 من الحجر فليوتر من غسل من ومن لا فلا حرج ولا يبارك بواحد وما روي أنه لا حكم في النجاسة وما
 روي كمال الأمانة وهو حجة على الساجع في أنه ليس بضرر غسله أفضل أن يمكن بلا كسب عون والآتي
 وإن جاوزت النجاسة الجرح يجب الاستنجاء بالمالا لأن للبدن حرمة جاذبة أجز النجاسة فلا يبرأها المسح فحتاج
 إلى استعمال الماء وهو التمسك في الجرح إلا أنه ترك للفروقة **قول** واعتبر التدرج المانع وراي موضع الاحتياط
 في المعتن في منع الصلاة ما جاوز الجرح من النجاسة حتى إذا كان الجرح من الجرح قدر الدرهم مع الذي في
 الجرح لا يمنع الصلاة ولا يجب غسله لأن ما على الجرح ساقط العبرة بنتية العبرة للنجاسة فلو كان أكثر
 من قدر الدرهم منع الصلاة وإن لم يجد معتبر مع موضع الاحتياط حتى إذا كان المجموع أكثر من قدر الدرهم
 منع وجوب غسله **قول** لا يعطى دروت وطعام وبين أي لا يستنجي بهذا لا سيما لثبته عليه السلام
 عن

ولا يبرأ قبل أن يصير الظل مثليه لأن شدة الحرارة خصوصاً في الجبال والشر

عن الاحتياط بها وقال في العظم لا يستنجاه فإنه زاد ابن وطقاسا ويطا أن لا يستنجي به ولأن فيه إضاعة المال
 والروت نجس والنجس لا يزيل النجس والله أعلم بالصواب **كتاب الصلاة** وقت
 النجس من الصبح الصادق إلى طلوع الشمس والظلم من الزوال إلى بلوغ الظل مثليه سوى النبي والعمره إلى
 إلى الغروب والمغرب منه إلى غروب الشمس وهو البياض والعتا والوتر منه إلى الصبح ولا يندم على العت
 للترتيب الصلوة لغة الدعاء والشرع عبادة عن الأفعال المحصورة المعهودة وهي فرض لربنا تعالى أقيموا
 الصلاة ولها سبب وركن وسرط وحكم سبب وجوبها الوقت لأنها تصاف بالبركة والنجس في باب
 وركبها التيام والقعود والقراءة والركوع والسجود وحكمها سقوط الواجب عن ذمته في الدنيا والآخرة
 في الآخرة ولما كان الوقت سببا قديمه فقال وقت النجس وقت الصبح الصادق إلى طلوع الشمس
 لقوله عليه السلام صلوة الصبح مطبوع النجس إلى طلوع الشمس وقيل بالصادق وهو البياض من المنتشر
 في الأفق احترازاً عن الكاذب وهو البياض الذي يبدأ طولاً ثم يعقبه الظلام فإنه ليس بوقت للصلاة
 لقوله عليه السلام لا يغزىكم النجس المستطيل ولكن كلوا واشربوا حتى يطعم النجس المستطيل أي المنتشر وقال
 النجس هكذا ومد يد عرضاً لا هكذا ومد يد طولاً ووقت الظلم من الزوال إلى بلوغ الظل مثليه سوى النبي
 أي في الزوال وهو الظل الذي يكون للأشياء وقت الزوال ولا يمكن تقديره بشيء لأنه يختلف باختلاف
 الأزمنة والأمكنة وقالوا هو رواية عنه إذا صار ظل كل شيء مثله والروايات ظاهرة بزيادة الظل لكل شيء
 في جانب المشرق لها أن جبريل عليه السلام صلى في الظلم في اليوم الثاني حتى صار ظل كل شيء مثله
 وله قوله عليه السلام أبرد وأب بالظلم فإن شدة الحر من فيح جهنم أي أدخلوا صلاة الظلم في البرد أي صلوا لها
 إذا سكنت شدة الحر في ديارهم إذا صار الظل مثله ولا يفترا إلا بعد المثلين وإذا تعارضت الآثار
 يبقى ما كان على ما كان ووقت الظلم ثابت ببيتين فلا يزدول بأكثر ووقت العصر مطبوع الظل
 مثليه أو مثله على اختلاف التولين إلى غروب الشمس لقوله عليه السلام ووقت صلاة المغرب إذا غاب
 الشمس ما لم تستطع الشفق وموجب على الساجع في التقدير معنى قدر وضوء وسرعة وإذا كان
 وأما خمسين ركعات والشفق البياض الذي بعد الحجرة وقالوا هو قول الساجع الحجة لقوله عليه السلام
 الشفق الحجرة وله قوله عليه السلام وأخروقت المغرب إذا سود الأفق وإذا تعارضت الآثار بقي ما كان على
 ما كان ووقت الغروب كان ثابتاً ببيتين فلا يزدول بأكثر ووقت العشا والوتر من غروب الشمس إلى
 إلى الصبح لقوله عليه السلام آخر وقت العشا حين يطعم النجس وعند سماع وقت الوتر بعد العشا عند أي حنيفة
 وقت وقت العشا إذا غاب الشفق إلا أنه مأثور بتدوير العشا للترتيب كصلوات الوقت والغاية لأن
 وقت الوتر لم يدخل وثمرة الخلاف تظهر في موضعين أحدهما أنه لو صلى الوتر قبل العشا ناسياً أو صلها
 وظهرت والعشاء دون الوتر فإنه يصح الوتر ويعد العشا وحدها عندنا لأن الترتيب ليس شرطاً بل هو
 فقد

ولا يبرأ قبل أن يصير الظل مثليه إحصاء

وان صلى ما لم يذكر الوتر

العدول وعند ما يعيد الوتر أيضا لأنه تسبب لها فلا يصح قبلها والناظر في الترتيب واجبا بينه وبين غيره
من الغرائض حتى لا يجوز صلوات الجرح الم يصلح الوتر عند ما تجزئ لانه لا ترتيب بين الغرائض والسنن **قوله**
ومرر بعد وقتها لم يجبا أي مرر بعد وقت العشا والوتر بان كان في بلد يطول البحر فيه كما تنبأ الشمس
او قبل ان يغيب الشفق لم يجبا عليه لعدم السبب في وقتها وهو الوقت **قوله** ونذب تأخير النحر وظهر
الصيف والعصر ما لم يتغير والعشا إلى الليل والوتر إلى آخر الليل لمن يتيق بالانتباه وتجيأ ظهر
الشمس والمغرب وانما عني يومين ويوفر عني فيه أي يجب تأخير النحر مطلقا صيفا وشتا بحيث يفسد
على الصلاة بتراه مسنونه وترسل أعادتها وأعادة الوضوء قبل طلوع الشمس لو ظهر سهو لتؤله عليه السلام
استدوا بالبحر فانه اعظم الاجزاي استردا بصلاة الجرحي صلواتها في الاستسار والوجوب ليس بمراد
بالامر بالاجتماع فحمل على الذنب وقال الساجي في نهي النحر في كل صلاة مسانعة إلى المعقرة وتجب تأخير
ظهر لصيته لأن النبي عليه السلام اذا كان في الشاكر بالنظر أي صلاها في اول وقتها وان كان في الصيف
ابردا وتجب تأخير العصر مطلقا أي في كل زمان ما لم يتغير الشمس لانه عليه السلام كان يأمرا بتأخير العصر
والمعتبر بغير القرص لا بغير الضو كما قال النخعي لان ما يحصل بعد الزوال والتأخير إلى التغير مكررا دون
الادالاه ما موريه ولا يستقيم الكراهة للشيء مع الامر وتجب تأخير العشا إلى ثلث الليل مطلقا
سواء كان صيفا او شتا لتؤله عليه السلام لولا ان استقى على امتي لاخرت العشا إلى ثلث الليل وتجب
تأخير الوتر إلى آخر الليل لمن يتيق بالانتباه وان لم يتيق بالانتباه او ترقب النجوم لان النبي عليه
قال لا يترك رضى الله عنه وكان يوتر قبل النوم اخذت بالوثيقه وقال لعمر بن الخطاب عنه وكان يوتر اخذ
الليل اخذت بالافضل وتجب تعجيل صلاة التلاوة وينا وتجب تعجيل المغرب في كل زمان مطلقا أي سواء
كان صيفا او شتا لتؤله عليه السلام يادروا بالمغرب قبل استبكا النجوم ولا تشبهوا باليهود وتجب
تعجيل كل صلاة في اولها عني يومين وفي صلاة العشاء والعشا لان في تأخير العشاء احتمال وقوعها في الوقت
المكروه وفي تأخير العشاء لتكامل الجماعة على اعتبار المطر والطين لانه يجمله والفين لغة في الغيم وتجب تأخير
مالا عني في اوله في يوم الغيم وفي النحر والظهر والمغرب لانه لو عجل في النحر لادى إلى تقليد الجماعة بسبب الظلمة
ولم يؤمن ان تسبق قبل الوقت وكذا في الظهر والمغرب لو عجل لم يؤمن ان تسبق قبل الزوال والغروب
قوله ومنع الصلاة وسجدة التلاوة وصلاة الجحان عند الطلوع والاكشاد والغروب الا عريوم
أي منع عن الصلوات مطلقا عني سواء كانت مفروضا او واجبات وسجدة التلاوة وجبت بتلاوة في
وقت غير مكروه والوتر في هذه الاوقات المكروهة لانها وجبت كاملة فلا تؤدي ناقصة وآما النوافل
وسجدة التلاوة وجبت فيها بان تقرأ السجدة فيها وصلاة الجحان وجبت فيها بان تحرق جثا فيها لم ينع لكن
لو صلى وسجد يكون جائزا مع الكراهة لانها وجبت ناقصة فاذا ركع وجبت اذ الوجوب كصور الجحان
والسلامة

والذي يقرأ في سجدة التلاوة
سكنين وسجدة مجمع

والسلامة وآما المذكور ان ممنوعا في هذه الاوقات لان النبي عليه السلام نهى عن الصلاة عند طلوع الشمس
وقال انها تطلع بين قرني الشيطان يزمنها في وجه من يعيدها حتى يسجدوا لها فاذا ارتفعت فارقتها فاذا
كان عند قيام الظهيرة قارئها فاذا ماتت فارقتها فاذا دنت للمغرب قارئها فاذا غربت فارقتها ولا تصلوا
في هذه الاوقات والنهي ورد في غير النبي عنه وهو الوقت ولا خلاف في الاركان وسر يطول الوقت صحيح
باصله فاسد بوصفه وهو كونه منسوب الى الشيطان فيكون الصلاة فيها ناقصة فلا تنادي بها الكامل
وهو الغرائض والواجبات وكثرت النوافل وسجدة التلاوة وصلاة الجحان ملكها بالنوافل وكثرت
حجة على الساجي حيث جوز الغرائض وكل ما له سبب كسكن الرواتب وحجة المسجد ويجوز بكلمة مطلقا وعلى
الى يوسف في جوين النفل وقت الزوال يوم الجمعة **قوله** الا عريوم أي لو صلى وقت الغروب
عصريومه يكون جائزا لانه اداه كما وجب اذ سبب الوجوب الجحان القاييم ووقت الذي يلي السجود وهذا
الحكم يكون ناقصا لانه منسوب الى الشيطان فيكون الواجب به ايضا ناقصا فيجوز ادائها ناقصا **قوله**
وعن التنفل بعد صلاة النحر والعشاء عن قضا فائته وسجدة التلاوة وصلاة الجحان أي نهى عن التنفل في هذه
الوقتين ولم يمنع عن ادائها واجبات وعند الساجي في جحر النفل الذي له سبب وتناوله عليه السلام لاصلاة
بعد العصر حتى يغرب الشمس ولا صلاة بعد صلاة النحر حتى تطلع الشمس وداه البخاري ولم والمراد
بما بعد العصر قبل تغير الشمس لان ما بعد الاخرة منه القضا والتنفل **قوله** لا عن قضا فائته أي لا يصح
عن قضا فائته وسجدة التلاوة وصلاة الجحان في هذه الوقطين لان النهي عن التنفل فيها لمعنى في غير الوقت
وهو كون الوقت كالمفول فيه لغرض الوقت حكاه مولانا فيهم في حق فرض اخر منه **قوله** وبعد طلوع
النحر باكثر من سنة النحر وقبل المغرب ووقت الخطبة وعن الجمع بين الصلاتين في وقت بعد أي منع عن التنفل
بعد طلوع النحر الا سنة النحر لان النبي عليه السلام مع حرصه على الصلاة ماصلي اكثر من الركعتين وقال عليه السلام
اذا طلع النحر لا صلاة الا ركعتين ومنع عنه قبل المغرب لما فيه من تأخير المغرب وقان الساجي يصلي ركعتين
قبله لما روي من افعال الصحابة رضي الله عنهم وعدم النهي النبي عليه السلام قلنا كان ذلك في الايام
ثم تركوا ومنع عن التنفل وقت الخطبة مطلقا أي سواء كان عيدا او غير عيد وقال الساجي يصلي الركعتين
تحت المسجد لما روي ان النبي عليه السلام يخطب فدخل رجل فامر ان يصلي ركعتين ولنا ان النصوص
الواردة في فضيلة الاجتماع ومروية يجهل لانه عليه السلام استسك عنها حتى يخرج منها او كان في الايام ثم ومنه في سرح مجمع
ترك ومنع عن الجمع بين الصلاتين في وقت بعد **قوله** في وقت اختار عن الجمع في وقتين **قوله**
بعد واختار عن الجمع في غيره والمزلة فانه يجزئ الجمع بينهما وان لم يكن به عذر وقال الساجي يجوز الجمع
بين الصلاتين بعد المطر والمرض والسفر لما روي انه عليه السلام في غزوة تبوك جمع بين الظهر والعصر
وتنا النصوص الواردة بتعيين الاوقات ومروية يحول على ان النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلاتين

ومنه في سرح مجمع

فعلا لا وقتا بان صلى الظهر في آخر الوقت وصلى العصر في اول الوقت ويجعل نحره الراوي يخرج وقت الاولي
على ان يجوز لغيره من اهل البيت ان يركع على ان الراوي يركع ذلك **باب الاذان** سن للفرافض
بلا ترصيع وكفى ويزيد بعد فلاح اذان النحر الصلاة خير من النوم مرتين الاذان سنة مؤكدة مطلقا
يعني سواء كان يصلي جماعة او منفردا او مختصا بالفرافض والسن والنوافل اتباعا لاهلها فالاذان للامام
اذان للسمع والوتر وان كان واجبا الا انه اكتفى باذان العا لانه يودي في وقته وقيل اجاب الصحيح الاول
وصفته ان يقول الله اكبر اربع مرات وعند ذلك مرتين ولا ترصيع فيه وعند السابعة فيه الترصيع وهو ان
تخضع بالسهادتين صوتا ثم ترجع فيرفع بها صوتا لان النبي عليه السلام امر ابا محذوذ بان يركع وتر جميعا ولما ان
الروايات انتقلت ان بلا لارضي الله عنه كان لا ترجع ومرويه بحول على حالة التعليم وكذا الذي في الاذان
لما روي ان رجلا كان في الاذان فقال له ابن عمر اني ابغضك في الله فقال له قال بلغني انك تقضي في الاذان
يعني تأخري ويزيد بعد فلاح اذان النحر الصلاة خير من النوم مرتين لما روي ان النبي عليه السلام قال
ليبلال خذ هذا في اذانك وخص النحر به لما انه وقت نوم وغفلة فيحتاج الى زيادة اعلام
قوله والاقامة مثله ويزيد بعد فلاحها قد قامت الصلاة مرتين اي الاقامة مثل الاذان
في عدد الكلمات ويزيد فلاحها قد قامت الصلاة مرتين وقال الساجي رحمه الله الاقامة فرادي
لما روي ان بلا لارضي الله عنه كان لا يركع الاقامة ولما صرحت عبد الله بن زيد فانه حكم
الاقامة مثل الاذان ومرويه ليس بحجة لانه لم يذكر ان بلا لا ما مور به من النبي عليه السلام قد يكون
غير النبي امر وهو لم يسل لانه نقل مخالفة فعلا **قوله** ويتنزل فيه وحدها واستقل بها
التبلي ولا يتكلم فيها اي تنزل في الاذان وحده في الاقامة لقوله عليه السلام يا بلال اذان الله
فتنزل في اذانك واذا قلت فاحدرا تنزل التمهيد وهو ان ينفصل بين كلتي الاذان
بكنة خلاف الاقامة واحده الاسراع ويستقل بها التبلي لان بلا لارضي الله عنه يودون
ويقيم مستقلا التبلي ولان الملك النازل من السماء اذن واقام كذلك ولا يتكلم فيها لما ان فيه ترك
الموالة وترك التعظيم **قوله** ويلبنت بيننا وسمنا لابل الصلاة والفلاح لما روي ان بلا لا لما بلغ
حي على الصلاة حي على الفلاح قول وجه بيننا وسمنا **قوله** يستدير في صومعة هذا اذا لم يمكن
مع ثبات قدميه بان كانت الصومعة متشعبة فيستدير او يخرج راسه منها ليحصل المقصود منها
واما اذا لم يمكن فلا يستدير **قوله** ويجعل اصبعه في اذنيه لما روي انه عليه السلام قال لبلال
اجعل اصبعك في اذنيك فانه ارفع له صوتك وان لم يفعل فانه ليس لسته اصلية اذ
ليس في اذان الملك النازل واما اذا فعل **قوله** ويؤوب ويجلس بينها الا في المغرب
التؤيب العود الى الاعلام بعد الاعلام بان يقول بعد الاذان قبل الاقامة حي على الصلاة
مرتين

بعد

يكون في رواية
الجمعة

مرتين حي على الفلاح مرتين مطلقا اي في جميع الصلوات على ما كتبه المتأخرون وعلموا الكوفة خصوصا
بالنحر وابو يوسف حصة بالامير والقاضي وتؤيب كل بلد على ما تعارفوا به بالسنخ او بالصلوة
او قامت قامت لانه للبلال في الاعلام واما حصل ذلك بما تعارفوا به ويجلس بين الاذان والاقامة
لما روي انه عليه السلام قال لبلال اجعل بين اذانك واقامتك نفسا يترفع المتوضي مرويه به
والمشقي من عسايه وفي المغرب لا يجلس عند ابي حنيفة رحمه الله وعند صاحب جليسة خفيفة
لان الوصل مكره وله ان التاخير مكره فيكفي باذي الفصل احتوازا عنه ومقدار السكينة
عند قدر ما يتمكن من قراءة ثلاث ايات وعند صاحب جليسة بين خطبتين **قوله**
ويؤذن ويقيم وكذا الاولى النوايت وخير فيه الباقية اي اذا اراد ان يصلي القضا يؤذن له ثم
لما روي انه عليه السلام قضى النحر غداة ليلة التوريس باذان واقامة وهو حجه على الساجي في
اكتفايه بالاقامة وكذا الاولى النوايت يعني اذا قايته صلوات يؤذن للاولي منها ويقيم لما
روينا ونحجر في الباقية في الاذان ان ساءت له وان ساءت له واما الاقامة فلا بد منها لما روي
انه عليه السلام يوم اخذ قات عنه اربع صلوات فاذا قايته صلى الظهر ثم اقام في الباقية
فقط وعن محمد بن ابيهم لما يودها ولا يؤذن **قوله** ولا يؤذن قبل وقت ويعاد فيه اي لا يجوز
الاذان قبل الوقت مطلقا سواء كان مجزا او غيره فان اذن قبله يعاد فيه وقال ابو يوسف
والساجي رحمه الله يجوز للنجي في النصف الاخير من الليل لما روي انه عليه السلام قال ان بلا لا يؤذن
بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن ام مكتوم ولما قوله عليه السلام يا بلال لا يؤذن حتى
تطلع النجرا حرم البيهقي ومرويه بحول على ان بلا لا يظن انه النجرا طالع ولهذا قيل عقب النبي عليه السلام
حتى يبي **قوله** وكذا اذان الجنب واقامته واقامة المحدث واذان المرأة والناكح والفقير
والسكران لا اذان العبد ودل الزنا والاعشى والاعمى اما اذان الجنب واقامته عليه السلام
لا يؤذن الا متوضي ويعادان في رواية ورشية ان يعاد الاذان دون الاقامة لان تكرار
الاذان مبدوع في الجملة كما في الجملة واما اقامته المحدث فلما روي انه عليه السلام قال فليكن مكررا
في الامح واما اذان الجنب فمكررا باق الروايات لان له شهبا بالصلوة مرجح ان يكون
فيه الاستقبال والوقت فمكررا بالطهارة عن اعطاف الكدس واما اذان المرأة فلا بد
عن اللف الى يومنا هذا ولان الاذان مبناه على السهرق ومبناه حاله على الترويع
اذانها استحسانا لوقوعه على وجه سنون واما النكاح فلان قوله لا يؤذن به واما النكاح فلان
الملك النازل من السماء اذن قايما واما الكبر ان يلف في اوله عدم مراعاة دخول الوقت
ولا يكره اذان العبد واخوانه لان قولهم مقبول في الديانات فيكون ملزما **قوله**

وكون تركها للمنافع المصل في بيته في المروءة بها لالتفات اي كبر ترك الاذان والاقامة
لما قبل قوله عليه السلام لابن ابي شيبة اذا سافر فماذا واما **قول** لا يصل اي لا يكون تركها
للمصلي في بيته في المروءة للاذان والاقامة وجد في حق المقيم ولهذا قال ابن مسعود يكفيننا
اذان الحج وتذب الاذان والاقامة للمصلي في بيته لما روينا ويكون الاذان بنية
الجماعة ولا يند بان لنفس لانها من سنن الجماعة المستحبة **باب شروط الصلاة**
في طهارة بدن من حدث وخبث ونوبه ومكانه وسرعة ركبته الى تحت ركبته
اما طهارة بدن ونوبه ومكانه من حدث وخبث ونوبه ومكانه وسرعة ركبته الى تحت ركبته
وجب في البدن والمكان اذ هما الزم بالمصلي من التوب وجب سرعته لقوله تعالى خذوا
زينتكم عند كل مسجد اي ما يوارى عورتكم عند كل صلاة لان اخذ عني الزينة لا يتصور فارد
تحملها وهو التوب ولا يجب اخذ الزينة لعني المسجد بالاجماع فدل انه للصلاة وهي اي العورة
ما تحت سرة الى تحت ركبته لقوله عليه السلام عورة الرجل ما بين سرة الى ركبته ويروي ما دون
سرة حتى يجاوز ركبته فحمل كله الى على كله مع غلا بما ذكره في او علا بقوله عليه السلام الركبة من العورة
وعند الساق في العورة والركبة لا واجبة عليه ما روي **قول** بدن احرة عورة الا وجهها وكفيها
وقد روي لقوله عليه السلام المرأة عورة متوترة اي يجب سترها واستتار هذا الاعضاء للرجال والنساء
بايديها فوجد كنهها للفرقة وهذا معني قوله تعالى الا تظهرونها اي الا تخرجت الاعادة على ظاهر **قول**
كسفت ريع ساقها ينع وكذا الشعر والبطن والتخدر العورة الغليظة اي كسفت ريع ساقها ينع جوار الصلاة
وقال ابو يوسف ان كان المكشوف اكثر من النصف لم يجز صلاتها وان كان اقل جاز لان التلبس معنى
دفع الحرج فان ثياب العتد لا تكون عن قليل الحرق في النصف روايتان في رواية منع لانه ليس
تلبس لان ثيابه ليس مكشوف وفي رواية لا يمنع لعدم دخوله في حد الكثرة وكذا الشعر والبطن والتخدر العورة
الغليظة اي الذنوب والذكر والانيان حكمها حكم الساق والمراد من الشعر النازل من الراس لانه جميع في
الاصل بين الراس والشعر **قول** والامة كالرجل طهرها وبطنها عورة اي الامة مثل الرجل في
العورة لقول عمر رضي الله عنه التي انما رياء فارتدت بين يديها وبطنها عورة ايضا لان
النظر اليها سبب الفتنة **قول** ولو وجد ثوبا ربحه طاهر وصلي عاريا لم يجز فيه ان طهر اقل من ربحه
اي لو اراد ان يصلي ووجد ثوبا ربحه طاهر لا يجز له ان يصلي عاريا حتى لو صلاها عاريا بطلت صلاته لان
لربح كل الكحل في موضع الفروة وان كان الطاهر اقل من الربح خير من ان يصلي عاريا باياديه ان يصلي فيه
تايما بالركوع والسجود وهو افضل وقال محمد ورفق لزمه ان يصلي فيه بركوع وسجود لان في الصلاة فيه ترك
فرض واحد وهو طهارة التوب وفي الصلاة عاريا ترك الفروض نحو ستر العورة والقيام والركوع
والسجود

والسجود لها انها استويا في حكم المنع حال الاختيار واستويا في المقدار قليلها معنو والكثير لا يفتويان
في حكم الصلاة والقاعد ياتي بالاركان بطريق الخلق والنواق الى خلف كذا فوف **قول** ولو عدم ثوبا صلي
قاعدا موميا بركوع وسجود وهو افضل من القيام بركوع وسجود اي لو اراد ان يصلي ولم يجد ثوبا خيره الصلاة
قاعدا موميا بالركوع والسجود او قايما بركوع وسجود وذلك لان في العتود ستر العورة وعدم اداء الاركان
وفي القيام كسرها واداء الاركان فيبذل الى ايها سائر الا ان الاول افضل لان فيه رعاية تحا الصلاة والتكس
وفي الثاني رعاية تحا الصلاة فقط **قول** والنية بلا فاصل والشرط ان يعلم بقلبه اي صلاة يصلي
اي ومربوط الصلاة النية بلا فاصل بين النية والنية بعلم ينع الاتصال ولا يلحق بالصلاة لمؤدية
الاعمال بالنيات ولان ابتداء الصلاة بالقيام وهو يجهل ان يكون عادة وعبادة ولا بد من التمييز بينهما
ليتحقق الاخلاص وذلك بالنية فلا بد منه والنية المتقدمة معتبرة ما لم يستغل بعلم ينع الاتصال
والمناخلة عن التكبير لا يعتبر وقيل يجوز ما دام في النية والشرط ان يعلم بقلبه اي صلاة يصلي وادناه
ان يصير بحيث لو سئل عنها امكنه ان يجيب من غير فكيف ولا عبرة للذكر بان بدون العلم **قول**
ويكنيه مطلقا لنية الفتل والنية والتواضع اي يكتفي مطلقا بنية الصلاة للفتل لان ادنى انواع الصلاة
الفتل والنية والتواضع في الاصل فيمكنه ما مطلقا لنية **قول** وللغرض شرط تعيينه كالعصر
مثلا اي شرط للغرض تعيين بين الغرض كالنظر والعقد ولو لوي في جرح الوقت يجوز ولو اخطأ في عدد
الركعات لا بأس به حتى لو لوي الجرح اربعا جاز ويلغو ائنة التعيين **قول** والتعدي لوي المتابعة ايضا
اي التعدي اي نوى الصلاة ومتابعة امامه لان النية واجبة من جهة امامه فلا بد من التمسك **قول** والنية
ينوي الصلاة لله تعالى والدعاء لليت لانه الواجب نية تعيينه واخلاص لله تعالى **قول** واستقبال
القبلة للملك فرضه اصابته عينها وغيره اصابته جهتها اي من شروط الصلاة استقبال القبلة لقوله تعالى
فولوا وجوهكم مستطرا للسجدة اكرام اي تحج وجهه ومكان بركه فرضه اصابته عينها ولا فرق ان يكون
يعينه ويجهتها يلبس من جدار اوله يمينه ويغير لكي فرضه اصابته جهتها لان التكليف حسب الطاقة **قول** ومن ركبته
عليه القبلة تحري وان اخطأ لم يعد فان علم به في صلاته استدرا اي اذا عجز عن استقبال القبلة بانظر الى
الاعلام وترك الظلام لزمه التحري وهو يدل الجمهور في بدل المقصود لان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
تحروا وصلاوا لم تنكروا عليهم رسول الله عليه وسلم وهذا اذا لم يكن كحضرة من يلبس عن القبلة اما اذا كان كحضرة
من يلبس عنها وهو عالم بالقبلة فلا تجز له التحري لاسكان الوصول الى القبلة بالاجتهاد وبوقوع التحري وان
اخطأ التحري مطلقا يعني سواء استدبر او لا وصلي لم يعد الصلاة وقال الشافعي رحمه الله يعيد اذا استدبرها
لان ظهر خطأ بيتين ولنا ان التكليف يعتمد الوسع ولا وسع في اصابة الجبهة خيفة لفتدان الامان بالقبلة
الى التمسك فلم يكتف باصابة الجبهة فان علم بالخطأ في الصلاة استدرا الى القبلة واتم لان اهل قبلها بالتمسك

استداروا في الصلاة كهيئةهم وكثرتهم عليه السلام **قوله** ولو تحري قوم وجهوا حال امامتهم بحديثهم
 رجل ام قوا في ليلة مظلمة تحري وصلى الى الشرق وتحري من خلفه وصلى كل واحد منهم الى جهته وكلهم خلف الامام
 ولا يعلمون ما صنع الامام تجوز صلاة الكل لان التبدل في جهته التحري وهذا مخالف لما نفعه لحيته
 الاقتدا كما في خوف الكعبة ومن علم منهم حال امامه لم تجز صلاة لانه اعتقد ان امامه على الخطا ومن كان منهم متقدما
 على الامام فسدت صلاته لترك فرض المقام **باب من الصلاة فرضها التحريم والقيام**
 والقراءة والركوع والسجود والتعبد الاخير قدر التشهد واخره بوضوء بصفة الوضوء والصلاة مصدران كالوضوء
 والعبادة فرض الصلاة التحريم لقوله تعالى وركبوا ركبتهم وقطعوا عندهم ما كانوا يصلون بها لا يصح لها الا ان
 وعند بعض اصحابنا والسلف في ركعت الصلاة لقوله عليه السلام ان صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام
 الناس انما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن فدل على ان التكبير كالقراءة ولما قرأه تعالى وذكر اسم ربه فله عطف
 الصلاة على الذكر والمراد به التحريم ومقتضى العطف الغاية وما رواه مستردك الظاهر فان التسبيح ليس بركن
 على الاصح والقيام لقوله تعالى وقوسا لله قانتين اي مطيعين ولم يجب القيام في غير الصلاة اجماعا فوجب
 فيها ليلا يودي الى تعطيل النفس وموركن في العزف دون النفل والقراءة لقوله تعالى واقرءوا ما تنسى
 من القرآن فانها نزلت في الصلاة ولا يباح فيها غيرها فوجب فيها والركوع والسجود ولقوله تعالى واركعوا وكبروا
 والتعبد الاخير قدر التشهد لقوله عليه السلام اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد كنت صلاتك اي اذا قرأت
 التشهد وانت قاعد لان قراءة التشهد لم تشرع الا في التعبد او فعلت هذا اي تعدت ولم تتراشيا
 فصارت التحريم في القول لانه النفل اذا النفل وهو التعبد ثابت في الحائض والمعتقة لشرط عدم قيام
 وجوده وقال ما كذب في سنة لان الغرضية لا تثبت بحجة الواحد قلنا لا تثبت به ابتداء اما البيان به فيصح كما
 في سج الراس والمروضة قد رايتم في سنة قراءة التشهد الى قوله عبدا ورسولا واخره بوضوء من الصلاة بصفة
 اي بصفة المصلي فيه خلاص الى يوسف ومحمد وحسان سنان **قوله** وواجباتها قراءة الفاتحة وفهم سور وعين
 القراءة في الاولين ورعاية الترتيب في فعل مكرر وتعديل الاركان والتعبد الاول والتشهد واللفظ
 السلام وقنوت الوتر وتكبير العبد في السجود والاسرار فيما يجهر ويسري واجبات الصلاة قراءة الفاتحة
 لقوله عليه السلام لا صلاة الا بفاتحة الكتاب وهو خير الواحد لم يثبت به الغرضية ولكن يثبت به الوجوب
 قلنا بوجوبها وقال السلف ركن لما رويناه واجواب ما ذكرنا ان خبر الواحد لا يثبت الغرضية وفيه السون
 لقوله عليه السلام لا صلاة الا بفاتحة الكتاب وسورت معها وجه الاستدلال ما سرق قال ما كذب قراءة الفاتحة
 وفيه السون ركن لما رويناه واجواب ان خبر الواحد لا يثبت الغرضية او تقول سرقها محمول على من ينفصله
 وتعيين القراءة في الاولين لقوله تعالى وفي الله عن القراءة في الاولين قراءة في الاخيرين ورعاية الترتيب
 في فعل مكرر في كل ركعة كالسجود او في جميع الصلاة كعدد الركعات في ثلثي سجدات الركعة الاولى
 وقضاء

باب من الصلاة فرضها التحريم والقيام

باب من الصلاة فرضها التحريم والقيام

وقضاء في آخر الصلاة جاز وتجدد لله ولو كان الترتيب فرضا لما جاز واما ما سجد غير مكر وفي
 ركعتي القيام والركوع او في جميع الصلاة كالاعتداء الاخير فالترتيب فيه فرض حتى لو ركع قبل
 القيام او سجد قبل الركوع لا يجوز وتعديل الاركان وهو تكبير الجوارح في الركوع والسجود حتى
 يظهر من مفاصله وادناه مقدار ربيعية لانه مشدح للجميل الركن فيكون واجبا كقراءة الفاتحة قال
 ابو يوسف والسلف في جهتها الله انه فرض لقوله عليه السلام ثم فصل فانك لم تفصل قلنا جنة الواحد لم يثبت
 الوتر وتكبيرات العبد لانها تضاف الى الصلاة يقال تشهد الصلاة وقنوت الوتر وتكبيرات
 العبد من مضار من مضارها فتركها يحصل نقص في الصلاة فيكون واجبا واجهر والاسرار فيما يجهر
 ويسر لمواظبة النبي عليه السلام عليها وهذا اذا كان اماما اذا كان منفردا فليس بواجب **قوله** وسبقها
 رفع اليد للتحريم والارضا بعبه وجر الامام بالتكبير والنوا والتعبد والتسبيح والقيام سيرا
 ووضع يمينه على راسه تحت سدة وتكبير الركوع والرفع منه وسبقه ثلثا ما واحد وتكبيره بيده وتخرج
 اصابعه وتكبير السجود وسبقه ووضع يديه وتكبيره والفرش رجله اليسرى ونصب اليمنى والقنوت
 واجبات الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء اي سنن الصلاة رفع اليد الى اخره المارفع
 اليد للتحريم ونصب اصابعه فلما روي انه عليه السلام اذا كبر رفع يديه ناسرا واصابعه واما جهر الامام بالتكبير
 فلما جهر الى الاعلام بال دخول والانتقال واما النوا والتعبد والتسبيح والقيام سيرا مطلقا اي
 كان اماما او متدينا او منفردا فليقلل المستفيض على ما ياتي في موضعه واما وضع يمينه على راسه تحت
 سدة فلم يثبت على رضى الله عنه ان من السنة وضع اليدين على السعال تحت السرة وقال السلف في الصدر لا روي
 انه عليه السلام كان يضع على الصدر وهو في الصلاة واما تكبير الركوع فلما روي انه عليه السلام كان يركع عند كل
 رفع وقنوت واما الرفع من الركوع فلان التصود للانتقال وهو حصل بدونه لكن لا يثبت به اولى فيكون سنة
قوله والرفع عطف على قوله التكبير ولا يجزئ فزعه عطف على الركوع لان التكبير ليس بشروع في الرفع وانما
 المشدح التسبيح واما تسبيح الركوع لقوله عليه السلام اذا ركع احدكم فليقل في ركوعه سبحان ربي العظيم
 ثلاثا وذلك ادناه واما اخذ الركبة بيديه وسبقه ثلثا فلما روي انه عليه السلام كان يركع عند كل رفع وقنوت
 ولما روي بسجود الله عليه السلام قال من قال في سجوده كان ربي الا على ثلاثا فسد سجوده ولو قال وتكبير السجود
 والرفع منه كان اولى لان التكبير عند الرفع من السجود سنة وهذا الرفع ثمة سنة لان التصود للانتقال
 وقد يمكن بدونه بان يسجد على وسادة ثم يركع على الارض ما ياتي واما وضع يديه وتكبيره على الارض حالة
 السجود لقوله عليه السلام امرت ان ركب على سنية اعظم وعدتها اليد والركبتين وهما سنة لختن السجود
 بدون وضعها واما وضع اليدين فرض في السجود كذا ذكره الذودكي واما انش رجله اليسرى مطلقا

باب من الصلاة فرضها التحريم والقيام

باب من الصلاة فرضها التحريم والقيام

باب من الصلاة فرضها التحريم والقيام

باب من الصلاة فرضها التحريم والقيام

باب من الصلاة فرضها التحريم والقيام

باب من الصلاة فرضها التحريم والقيام

سواء كان في التمتع الاولي او الاخير ونصب النبي في حال التعمد للتمتع فله عليه السلام فعل كذا وما
التمتع من الركوع والجلوس بين السجدة في تلك الصلاة عليه السلام علم الاعرابي الفرائض وسكت عنها واما
الصلاة على النبي عليه السلام والركوع بعد التشهد الاخير فلتوله عليه السلام اذا صلى احدكم فليبدأ بالشفا على الله
ثم بالصلاة على ثم بالركوع وقال الشافعي الصلاة على النبي فرض لقوله تعالى صلوا عليه ولا يك خارج الصلاة
فتعينتها فيها ولما انه عليه السلام علم الاعرابي فرائض الصلاة ولم يعلم الصلاة على النبي عليه السلام ولو كان
فرضا لعله وليد له مسك في الآية لان الامر لا يقتضي التكرار **قوله** وادبها نظن الى موضع يكون
وكيف في عند الشك وب اخراج كونه مركبة عند الكبر ودفع السعال ما استطاع والقيام حين قيل حي
علي الصلاة وسرد في الامام مذيال قد قامت الصلاة اي ادب الصلاة نظرا الى موضع سجوده مطلقا سواء
كان في حال القيام او الركوع او التشهد وفي رواية في حال القيام فترط في حال الركوع الى ظهر
قدميه وفي الجوز الى انتهى وفي التشهد الى سجدته وكلم في اي اسكان في لقوله عليه السلام التثاوب
في الصلاة من الحيض فادبها بوجوب احدكم فيلطم ما استطاع واخرجه كونه مركبة عند الكبر لانه اقرب
الى التواضع ودفع السعال ما استطاع لانه ليس من افعال الصلاة ولهذا لو كان بغير عذر تعسده
الصلاة والقيام حين قيل حي علي الصلاة لانه امره بسحب المسارعة اليه وان لم يكن الامام حاضرا
لا تقومون حتى يصل اليهم وعند ذلك يقومون حين قيل قد قامت الصلاة الاولي وحرمون
عند الثانية قلنا هذا خبرا عن قيام الصلاة فلا بد من القيام قبله ليكون صادقا في اخبار
وسرد في الامام مذيال قد قامت الصلاة وقال ابو يوسف يسرع اذا فرغ من الإقامة محاذرة
على تعيينه متابعة المودن واعانه على السرد معهما ان المودن ايمن وقد اخرج قيام الصلاة فسر
عندنا صونا لكلامه عن الكذب وقد تابع المودن في الاكثر فيقوم مقام الكل **فصل** واذا اراد الرجل
في الصلاة كبر ورفع يديه هذا اذ يديه اما التكبير فلما تلوها وادفع اليه ما روينا ولا يرفع يديه
او لا يركب لان فعله نبي الكبر عن غير الله والنبي متردد كانه كلمة الشهادة وقال الشافعي يرفع يديه الى
شكبيه لما روينا ولما صرحنا وادب ابن حجر ان النبي عليه السلام كان اذا كبر يرفع يديه هذا اذ يديه وما رواه
محمول العذر **قوله** ولو سجد بالسمع او التلهيل او بالفارسية صح كذا لو قرأها عابجا او ذبح وسعي
بها لا بالهم اغفر لي اي توسع في الصلاة بالسمع بان قال الله اجل الله اعظم او الرحمن اكبر
او الحمد لله او سبحان الله او لا اله الا الله جاز عندنا في حديثه ومحمد جميعا الله مطلقا يعني سوا محسب
او لا وقال ما كبر لم يكن الا بالله الله اكبر وقال الشافعي رحمه الله لم يجز الا بالله او بالله الاكبر لانه النقول وقال
ابو يوسف رحمه الله ان كان محسب العربي لم يجز الا بالله الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر لان النص
درد بلفظ التكبير ولما المعصود تعظم الله بلفظ مختص به وذلك كما حصل بالله الله اكبر حصلا لغية ولو كبر لغاية

صلوات
ادب الصلاة

باب صلاة العبد

بحوز عندنا مطلقا اي سوا محسب العربية او لا لان المأمور به ذكر اسم الله تعالى وهذا يختلف
بالعربية والفارسية وعندنا ان كان محسب العربية لا يجوز بالفارسية ولو قرأ بالفارسية الصلاة
جازت صلاة عندنا في حنفية رحمه الله ويكون وعندنا لم يجز ان كان محسب بالعربية وان لم يكن
بها جازت لانه مأمور بقراءة القرآن وهو اسم المنظوم العربي قال الله تعالى انا انزلناه قرآنا
عربيا ولا في حنفية ان القرآن اسم كلام الله تعالى وهو الصفة القافية براءة تعالى وهو غير
مخلوق والمنظوم العربي سمي قرآنا لدلالته على ذكر المحسب القاييم براءة تعالى فاذا ادبت
بالفارسية سمي قرآنا لتأدي تلك الصفة بها قال الله تعالى انه لن يزيلاولين الضمير عائد
الى القرآن والموجود فيها المحسب دون المنظوم يدل على ان القرآن هو المعنى ويروى جوع
الى قولها وعليه الاعتماد ولهذا قيل الصنف رحمه الله بقوله عابجا ولو ذبح الشاة وسعي بالفارسية
فوجاهته بالاتفاق لان الشرط هو الذكر وهو حاصل بالفارسية ولا يجوز ان يسرع في الصلاة بقوله
الله اغفر لي لانه مسلوب كجاسته فلم يكن تعظيما خالصا **قوله** ووضع يمينه على يمينه
لما روينا وهو محسب على النبي في الوضوء على الصدر وعلى ما كبر في الارسان وصحة الوضوء ان يضع باطن
كفه اليمنى على ظهر كفه اليسرى ويحلق بالحرف والابهام على الراس ويوسخ ويوسخ قيام فيه ذكر مسنون عند
محمد بن قيس في قراءة القرآن ويستفتح بان يقول سبحان الله وبحمده وتبارك اسمك وتعالى جدك
ولا اله غيرك وعن ابي يوسف يعظم اليه وجهه ويحيى للذي نظر السموات والارض خنيقا مسلما وما اتاها من
قال ان صلاتي وشكوي ونجائي ومآلي لله رب العالمين وقال الشافعي ياتي بالتوجه فقط لما روى انه عليه السلام
اذا قام الى الصلاة كبر ثم قال وجهي الى آخرة ولما روينا عابجا رضي الله عنها انها قالت كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلاة قال سبحان الله الى آخرة وهو مذهب كبار الصحابة وما رواه
محمول على التهجيد او كان في الابتداء ثم يسبح **قوله** وتعود سيرا للقرأة فياتي به المسبوق لا التهدي
ويؤخر عن تكبيرات العبد اما التعمد فلتوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم
اي اذا اردت قراءة القرآن وقال ما كبر الله لا يتعد ولا ياتي بالشفا حديث النبي قال كما نصلي
خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم والي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم فكانوا يستنون الصلاة بحمده
رب العالمين ولما ما تلوها وحديث ابي سعيد انه عليه السلام كان اذا قام الى الصلاة كسبح ثم يقول
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم والمراد بالصلاة فيما روى القرأة وانما يسبده لقول بن مسعود اربع خصال الامام
الامام وعندهما التعمد وقوله للقرأة لقولها وقال ابو يوسف للصلاة لانه لدفع وسوسة الشيطان
فما يكون يتعاذ بها لانه حجب للقرأة فتعود عنه كل من يئس كالمقندي وتقدم على تكبيرات
العبد وعندنا ما تبع للقرأة فياتي به كل من يقرأ كما سبق اذا قام للقرأة ويؤخر التعمد عن تكبيرات

قوله

قوله

لا يجوز لانه بعد ساجدا ثم يكبر ويحيى طمنا لما روينا ثم كبر للعرض بلا اعتماد وتعود وقال السافعي يعقود
بيديه على الارض ويجلس جلسة خضينة لما روي انه عليه السلام كان اذا رفع راسه من سجدة الركعة
الثانية جلس جلسة ثم نهض ولما روي انه عليه السلام كان ينهض على صدف قدميه رواه الترمذي
وعن امرئته عليه السلام هي ان تعمد الرجل على يديه اذا نهض في الصلاة رواه ابو داود وما رواه
محمول على حاله الضعيف **قوله** والثانية كالاولى الا انه لا يبتني ولا يتعود اي الركعة الثانية كالاولى
في جميع ما ذكرنا غير انه لا يبتني لانه سرع في اول العبادة دون انبائها ولا يتعود لانه سرع في اول
الغداة لدفع الوسوسة فلا تتكرر الابتداء في المجلس **قوله** ولا يرفع يديه الا في تسبيح اي لا يرفع اليدين
الا في تسبيح سواهن وفي عهد الافتتاح والتبوت وتكبيرات العبد واستلام الحجر الاكبر والروتين
والموقين والحزنيين التا علاه الافتتاح والتبوت والعين للعبادة التي للسلام والعاذ للصلاة
واليم الروح واليمين لغفر ومرد لفة وكلمة الحمد الاولى والوسطى وقال السافعي يرفع في الركوع وفي الرفع
منه بحيث ابن عمر قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه في الصلاة حتى يركبها خذا
منكبها واذ كبر في الركوع فعل مثله ولذا قال سمع الله من حمد فعل مثله ولما روي ابو داود
باسناده عن البراءة قال رايت النبي عليه السلام يرفع يديه حين افتتح الصلاة ثم لم يرفعها حتى اقفى وما
رواه معاذ بن عمار روي عن مجاهد انه قال خدمت لرسول الله عشرين سنة فما رايت يرفع يديه في شيء من جلالاته
الا في التكبير الاولى والراوى اذا فعل خلاف ما روي ترك بدائته على ما عرف في موضعه **قوله** واذ فرغ
من سجدة الركعة الثانية اقرس رجله اليسرى وجلس عليها ونصب يمينه ووجهه صا بوجه القبلة
وضعه يديه على فخذه ورجلا صا بوجه القبلة لان عائشة رضي الله عنها هكذا وصفت قعود رسول الله صلى الله عليه وسلم
قوله وفي تودك اي يخرج رجلها اليسرى من جانب اليمين ويكنى وركبها على الارض لانه استترها
قوله وقرا تشهد بن مسعود رضي الله عنه وهي التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك ايها
النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا
عبد الله ورسوله وقال السافعي الاقرب تشهد بن عباس اولى وهو التحيات والصلوات والطيبات
الله سلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله
واشهد ان محمدا رسول الله لان ابن عباس روي تشهد النبي عليه السلام هكذا ولما روي عن ابي خزيمة
انه روي عن حماد عن ابيهم عن علقمة عن ابن مسعود عن النبي عليه السلام هكذا وقال علي بن كافي السورة القرآن
قوله وفيما بعد الاولين اكتب بالناحية اي يقرأ بها بعد الاولين ان تحت فقط لانه عليه السلام قرأ في الاخرين
الناحية ويؤيدون الا فضل في الصحيح عن ابي خزيمة ان قراءة الناحية في الاخرين واجبة حتى لو تركها ناسيا جاز
سورة السهو ولو تركها عمدا كان مسادا عنه انه يجوز في قراءة الناحية والتبجيل والسكوت **قوله** والقعود

الناس

قوله

قوله

ما رواه ابو داود

قوله

هذا
عند
الذي
يؤيدون
السكوت

الفاطحة

الناسي كالاول وتشهد صلى على النبي صلى الله عليه وسلم ودعا بما شئ القرآن والسنة لا كلام الله اي القعود
الناسي كالاول في اخير آسن رجله اليسرى ونصب اليمنى وقال السافعي في كل تشهد تتقنه التعليم يتورل
والا فلا وقال مالك يتورل في الجميع والحج عليهم ما روي عن النبي انه عليه السلام نهى عن الاقفا والتورل
في الصلاة رواه احمد وشهد وهو واجبا عندنا وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم وهي سنة وقال السافعي
فرض كلاهما ولما روي عليه السلام اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلاتك ان شئت ان تقوم ثم وان شئت
ان يبعد فاقعد فالحق التمام بالنعول دون القول لان القول بدون القعود ليس مشروع ثم يدعوا بما
شبه الفاظ القرآن والسنة نحو اللهم اغفر لي ولوالدي لا بدعوا بما شبه كلام الناس مثل ان يقول اللهم
ارزقني ما لا اوجاهه والاصل فيه ان كل ما لا يستجد سوا الله من الناس فلا كلامهم وما يستجد فليس
بكلامهم وقال السافعي يجوز ان يدعوا في الصلاة بكل ما جاز خارجا من امور الدنيا ولما روي عليه السلام
ان صلاتنا هذه لا يصح شي من كلام الناس وانما هي التبجيل والتهديل وقراءة القرآن رواه مسلم
وما روي انه عليه السلام دعا على قبايل من العرب في الصلاة محمول على الابتداء حتى كان الكلام مباهجا
فيها **قوله** ويلزم مع الامام كالختم عن يمينه وشماله ناديا القوم والتخطف والامام في الجان اليمين
او اليسار وفيها لوم محاذرا اما السلام فليس بفرض عندنا حتى يصح الخوض بغيره وقال السافعي فرض
لقوله عليه السلام تحرمها التكبير وكليلها التلليم ولما روي عليه السلام اذا قلت هذا او فعلت هذا
قد تمت صلاتك ويتبع ان يكون سلامه مقارنا لسلام الامام كما ان تحريمه مقارنا لتحريمه وعندنا
يلزم بعد تسليم الامام كما انه نكح للتحريم بعد ما احرم الامام فيبتدأ عن يمينه فيقول السلام عليكم ورحمة الله
وعزى رات مثله لانه عليه السلام كان يلمع عن يمينه حتى يركب يمينه من خذ اليمين وعن يمينه حتى
يما من خذ اليسار وقال مالك يلمع قلبية واحدة تلقا وجهه لما روت عائشة انه عليه السلام
كان يلمع في الصلاة قلبية واحدة تلقا وجهه ولما روي ما رواه مالك ضعفه حتى مرجوح وان صح
فلاخذ بما روينا اولى لان راوية لم يسمود والحال على الرجال الكسوف في الصلاة وينبغي ان ينوي من يلمع
من اليسار والمكر وعن يمينه وينوي الامام في جانب اليمين ان كان فيه او في جانب اليسار ان كان
فيه وان كان كذا به نواه فيها والتفرد لا ينوي الا الكسوف لانه ليس معه سواهم **قوله** ونوي الامام
بالتسليمين اي الامام ينوي القوم بالتسليمين هو الصحيح وقيل لا تنوي لانه ليسوا بهم بالسلام وقيل
ينوي بالاداء لا غير وجه الاول انه محال لهم بها فينويهم فيها اذا اكلمهم انما تعتبر بالنية **قوله** وجه بقراءة الفجر
والاولى العشاء ولو قضاوا الجمعة والعبد روي عن الامام جهر لقراءة الفجر واخواته
لا لا تأمر بالمعروف والنهي عن المنكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا **قوله** وفيه النفوذ فيما يجوز
كسندك اي ان كان الصلي منفردا فيما جهر الامام خفي بين الجهر والمحاضة والجهر افضل ليكون الاول

الناس

على هيئة الجماعة ويحتمل لا يكون بخلافها بل وجب المخافة وهو الصحيح كما لو تنقل المنفرد بالليل
فإنه خير لأن النوافل اتباع الفرائض بخلاف المنفرد فيها كما خبر في الفرائض فكذا يجوز أن يسبح غيره وقد
الخافته أن يسبح هو الصحيح **قوله** ولو ترك السورة في أولي الفاتحة أو في غيرها من السور مع الفاتحة
جوز ولو ترك الفاتحة لا ينافي في الآخرين وقال أبو يوسف لا يعق السورة أيضا لأن قراءه السورة
في الآخرين غير مشروع فلا يمكن الاثنان بها قلنا قراءة الفاتحة في السورة في السورة فاذن قراءها
من وقعة عن الأول لا ينافي أقوى لكونها في محلها ولو كرهها خالف المصنف في كل من السورة لأن
السنة الثانية ليس محلها إذا كان يقع قضاءه في محل الفاتحة وجوز بالسورة والناحية في الآخرين
هو الصحيح لأن السورة واجبة والناحية فيها نفل فلما تعدد الجمع بين المخافة والجهر بالسورة والناحية في الآخرين
كان تغيير النفل أولى **قوله** وفيه قراءة آية أي فرض القراءة آية ولو قصيرة وقال الأبد من
ثلاث آيات قصار وآية طويلة لأنه لا شيء قاريا غير فابده فاشبهه ما دون الآيات وله قوله تعالى
ناقرأ ما تنسرح من القرآن من غير فصل إلا أن ما دون الآيات خارج والآية ليست في معناه لأن الآيات
قرآن حقيقة وحكما حتى يحكم على الجنب والناحية قراءتها بخلاف ما دون الآيات على ما قيل **قوله** وسنن
في السنن الفاتحة وأي سورة سواء في الحفظ طوال المنفصل أو في طرأ أو وسط أو غيره أو عاء
وقصا أو مؤفرا أي هذه القراءة في السند الفاتحة وأي سورة سواء ما ذكره الله عليه السلام في صلاة الجهر
بالعوذتين ولأن السند مظنة المشقة فتناسب التحفيف وأما في الحفظ فيقرأ في الجهر والخطوط المنفصل
وهو من سورة محمد ومن سورة الفتح إلى البردة ويقرأ في العز والعاء بالوسط المنفصل وهو من البردة
إلى لم يكن ويقرأ في المغرب بقصار المنفصل وهو من لم يكن إلى آخره لما روي عن عمر رضي الله عنه أنه كتب
إلى أبي موسى الأشعري أن يقرأ في الجهر والخطوط المنفصل في العز والعاء بالوسط المنفصل في المغرب
بقصار المنفصل والقادر لا يعرف الاسماء والمنقول عنه كما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم **قوله**
وتطال أولي الجهر في أي أطال القراءة في الركعة الأولى على الثانية في الجهر من سورة الجاهل ليدرك الناس
الجماعة ولما أن الثانية قبل الأولى في استحقاق القراءة وفيه السورة وهذه الجهر فيكون مثلها في مقدار
القراءة أيضا وأما تركها في الناس في الجهر لأنه وقت نوم وغفل وفي غير الغفلة يتقصي من جهتهم فلا يكون
سببا للنظر في جهتهم **قوله** ولم يتعنى من القرآن لفظة أي لم يتعنى من القرآن في شيء من العلو
بعضها لا يجوز غيرها لا طلاق قوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن وقال السامع يتعنى النسخة
تجوز الصلاة وقد تقدم في بيان الواجبات الجواب عنه **قوله** ولا يقرأ الموتر بل يسمع ويتعنى
وإن قرأه الترغيب والترهيب أو خطب أو صلى على النبي عليه السلام أي لا يقرأ الموتر خلف الإمام وقال ذلك
يقراء في السرية لأنه الجهر به وقال السامع في قراءة الفاتحة في كل ركعة لقوله عليه السلام لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب
وقال

وقال أيضا لما مومنين الذين خلفه يقرأون القراءة لا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب فإنه لا صلاة لمن لم يقرأها
ولنا قوله تعالى وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا قال أبو بصير كانوا يقرءون خلف الإمام
فنزلت وقال أحدا جمع الناس على أن هذه الآية نزلت في الصلاة وعن عباد بن الصامت أنه عليه السلام
قال لا يقرأ أحدكم شيئا من القرآن إذا جهرت به لقرآن ومنع المتقدم عن القراءة ما روي عن عائشة
نقرأ من كتاب الصلوة منهم المرتضى والعباد له الدلالة وفيه بقية عنهم وما رواه أبو الحسن نقول به لكن قراء
الإمام قراءة لما روي أنه عليه السلام قال من كان خلف الإمام فقرأه الإمام قراءة له وما رواه ما نسا
ضعفه أحد وجماعة من أهل الكوفة وأدلم يقرأ ليعلم وينصت وإن قرأه الترغيب أو الترهييب أو خطب
أو صلى على النبي عليه السلام لأن الاجتماع والافتات فرض بالنص وهو عام في جميع أوقات الصلاة وسواء
الجمعة عند الترغيب والتعوذ وعند الترهيب والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لم يحل بفرض الاجتماع إلا
إذا قرأ الخطيب قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما فإنه يصلي السامع سوا الإمام
قوله والناحية كالتقريب أي الذي عن المنبر بحيث لا يسمع الخطبة كالتقريب منه على المحتار حتى يحيط
بالافتات لأنه ما روي به وبما لا يخفى أن الاجتماع لا يجزئ عن الافتات **باب الامامة**
الجماعة موكدة والعلم الحق بالامامة ثم الاقراءم الاورع ثم الأسن أي الجماعة منه موكدة أي في الزمان
في القوم حتى استدل بملازمة ما على وجود الإيمان وقال كثير من المشايخ لها فريضة منهم من يقول إنها فرض
عيني ومنهم من يقول فرض كفاية لقوله عليه السلام لا صلاة بغير الجماعة ولا صلاة بغير الإمام
صلاة الرجل في جماعة يريد على صلاته في بيته بغيره وعشرين درجة أطلق الصلاة على صلاة المنفرد فلو
كانت الجماعة فريضة لما جازت صلاة فلا يطابق عليها الصلاة ولأن الله أمر بالصلاة دون الجماعة فمن
سقطها فقد راد على النص خبر الواحد وعلى نسخ فلا يجوز ومرويه محمول على نفي التفضيل ولا أعلم أو على
بالامامة وعن أبي يوسف أن الاقراءم الأولى لقوله عليه السلام يوم الترميز أقرأه لكاتب الله تعالى قال
كانوا سوا في القراءة فاعلمهم سنة فان كانوا في السنة سوا فقدمهم محمدا وإن كانوا سوا في المحرم فقدمهم
سنا ولنا حديث عقبه بن عامر أنه عليه السلام قال يوم الترميز أقرأه لكاتب الله تعالى قال
القراءة كانت في الجماعة لا قامة ركن واحد وهو ركن زائد أيضا والعلم يحتاج إليه جميع الأركان وواجباتها
وسننها فهو واجب بالجماعة وأما قدم الاقراءم الحديث لأنهم كانوا يتلقونه بها كما قالوا كان أعلم
فستدل كخطبة على علمهم فلما قدم الاقراءم الأولى لما رويتم الاورع لقوله عليه السلام اجعلوا
أيتكم خياركم فانهم وقد بينكم وبينكم ثم الأسن لما رويتم ولقوله عليه السلام وليومكم أكبركم
قوله وكذا امامة العبد والاعدالي والفاقد والمتدعي والناهي وولد الزنا وطوبى للصلاة
وجامعة النساء فان نعت الإمام وطقن كالعزاة أما العبد فلا يستغنى عن المولى فيغلب الجاهل عليه

بوقت الصلاة ولو كانت خروية لكانت متدرة بتقدير الوقت واصل الخلاف راجع الى ان الخليفة
بين التراب والماء عند فعل التراب عمل الماء عند عدمه وعند محمد الخليفة بين التيمم والتوضؤ فتصير
بناء القوي على الضعيف ولا ينفذ ما اقتضاها غسل بما سيج كسواء حالها وهذا لان الحق مانع من احدث
الى القدم وما حل بالحق يزيله المسح ولا قائم بقاعد وباصوب اما اقتدا القاييم بالقاعد فالمدكور
هنا قولها وعند محمد لا يجوز وهو قول ما ذكر لقوله عليه السلام لا يؤمن احد بعدي جالسا ولا حال
القاييم اقوى من حال القاعد فلا يجوز اقتدا وجه ولها حديث عايش رضي الله عنها ان النبي عليه
السلام امره مرضه الذي توفي فيه ابا بكر رضي الله عنه ان يصلي بالناس فلما دخل ابو بكر في الصلاة وجد
النبي عليه السلام من شدة غنة فقام يهادي بين رجلين في المجلس عن يمينه الى بكر كان النبي عليه السلام
يصلي بالناس جالسا وابو بكر قائما يستدي ابو بكر بصلاة النبي عليه السلام ويستدي الناس بصلاة
ابي بكر رضي الله عنه رواه البخاري وسلم ومعنى قولها يستدي الناس بصلاة النبي عليه السلام ان يكون
سبغا اذا لم يكن ان يكون للناس اماما في صلاة واحدة وما رواه ضعيف ابو عمر بن عبد البر
واما امامة الاحدب ذكره في الخبر انه يجوز من غير خلاف وقيل ان احدهما اذا بلغ حد الركوع فهو
على الخلاف ولا ينفذ اقتدا موسى بموسى سواء كان الامام موسي قاعدا او قائما لا سوا حالها وان كان
مضطجعا والموتى قائم او قاعدا لا يجوز ولا ينفذ اقتدا متنفذ بمقتضى لان الفرض اقوى والسني
يتضمن ما هو دونه ولا ينفذ بالمقتضى تغير صلاة حتى لا يجب القراءة في جميع ركعاتها كما لا يجب في حق
الامام **قول** وان ظهر ان امامة محدث اعاد وقال السلف لا يعيد له قوله عليه السلام **ايما امام صلى بالنوم**
وهو جنب فتد مضت صلاتهم ثم ليقتل هو ثم يعيد صلاته ولنا قوله عليه السلام اذا فدت صلاة
الامام فدت صلاة من خلفه ولان صلاة مبنية على صلاة الامام والبناء على الفاسد فاسد وما رواه
ضعيف ابو الفرج **قول** وان اقتدى ابي وقاري بأي اور تخلف ايماء في الاخرين فدت صلاتهم
اي صلاة الجميع اما في المسئلة الاولى فيها خلاف صاحبيه فان عندنا صلاة الامام وما يكون كالمائة لانه
معدود رآه معدودين وغير معدودين فحوز صلاة المعدودين دون ما عداهم كالمائة العادي للعارفين
ولا بين ولم ان الامام قد رعى صلاة بقراءة ولم يقرئت صلوة كما لو كان قاريا حقيقة اذا فدت
صلوة فسدت صلوة النجوم لانها بناء على صلوة امامه قاد على الصلاة بقراءة لانه وجد قاريا يصلي وامكنه
الاقتداء به ليصير صلوة بقراءة بالاقتداء به فصار التبع على الاقتداء كما قلنا على القراءة فكان ترك الاقتداء
كنزك القراءة بعد القدرة بخلاف العادي واللاسين لان لسوء الامام لا يكون كسوء المتديك واذا قرا
الامام في الاولين فاستحلف ايماء في الاخرين فتد صلاتهم خلافا لابي يوسف وزفر فانها قال لا ينفذ
صلواتهم لان فرض القراءة صار مؤثرا وليس في الاخرين قراءة فاستحلف القاري والامي سواء ولها

ان مقتضى

ان ادان اولي

ان الامام

ان

ان القراءة فرفق في جميع الركعات وان كانت تؤدي في موضع خاص لقوله عليه السلام لا صلوة الا
بقراءة وكل ركعة صلاة فلا يحل عن القراءة كتحقيقا وتقديرا ولا تقدير في حق الامي لعدم الاهلية فلا يصح
خليفة له واستغفاله باستحلاف من لا يصلي خليفة له من يدلي بصلوته **باب احدث في الصلاة**
من سبقة حدث توفوا بني وركعت لو اما ما كان لو حصر عن القراءة اي المصلي اذا سبقة حدث توفوا وبني
والتيكس ان يستقبل وهو قول السلف في ربه الله لان احدث ينافيها والمسي والاختلاف في نفسها
انما فاشبه احدث العهد ولنا قوله عليه السلام من قاء ورعف او امذي في صلاة فيلتصرف ولتوضؤا وليتيم
على صلاة ما لم يتكلم وان كان اماما يستحلف غيره لقوله عليه السلام اذا صلى احدكم فقام او رجع فليضع يده
على فميه ويقدم من لم يبق بشي والركعتين فافضل تحزا عن سبقة الخلاف واحدث فيما سبقة فلا
يقاس عليه فيها وهو احدث العهد ثم ان كان منصرفا يتم في موضعه وان شاع عاد الى مكانه وان كان
اماما يجب ان يعود الى مكانه **قول** كما لو حصر اى ركعت في احدث كاي تخلف اذا عجز عن القراءة وقال لا
يجوز ان يتخلف فيها اذا حصر عن القراءة بل يتبها بقراءة لانه ليس في معنى احدث لانه نادر وجواز
الاختلاف للفروقة وهي فيما يغلب وله ان العجز هنا الزم لان في احدث لو وجد ما عجز المسجد يتوضا
به ويبنى فلا يجزى الى الاختلاف فكان اولى بالجواز هذا اذا لم يترا قدر ما يجوز به الصلوة اما اذا
قرا قد رما يجوز به الصلاة فلا يتكلم ولو استحلف فسدت صلاة **قول** وان خرج المسجد بطن احدث
او جن او احتلم او غشي عليه استقبل اي ان خرج المصلي بطن احدث منه ثم علم انه لم يركعت فسدت
وجب عليه الاستقبال لانه وجد منه عمل كثير من غير ضرورة وان لم يخرج من المسجد مع طين احدث والاخر
يصلي ما بقي من صلوة وعن محمد انه يستقبل وهو التماس لوجوب الانفراد من غير عذر قلنا انه انصرف
على قصد الاصلاح فاحتج كسنة الاصلاح ما لم يحتمل المكان بالخروج عن المسجد وفي الصحاح يعتبر
مكان الصفوف وله حكم المسجد ولو تقدم قدومه ان كان بين يديه ستر فاحذر لستره ولا يقدّر الصفوف
قلته واما اذا صلى وصار في الصحرا فخرج موضع سجوده وان جن المصلي في أثناء الصلاة او غشي عليه
او احتلم فسدت صلاة وهو التماس وليس في انفساد ما خرج لان هذا لا يبيها نادى وهي غير
معتبر **قول** وان سبقة حدث بعد التشهد توفوا ولم وان تعد او تكلم تت صلاة اي ان سبق
المصلي حدث بعد التشهد توفوا ولم لان التيمم واجب فيتوضا لاني به وان تعد احدث بعد التشهد
او تكلم تت صلاة لانه لم يبق عليه شي من فرائض الصلوة فخرج به من الصلوة **قول** وبطلت ان راي متيمم
ما اوتت مقاسمه او تخرج فيه بغير وجه او تعلم اي سورة او وجد عار لو با او قد روي او تذكر فاتته
او اكثرت ايماء او طلعت الشمس في الفجر او دخل وقت العصر في الجمعة او سقطت جيرة عن بر او زال
عذر العذر اي بطلت صلاة المتيمم اي راي الما بعد ما تعد قدرا للتشهد والمراد بالضرورة القدرة عليه

هذا حق المنفرد والامام اما المتعدي فيقبل صلاته وان كان متوضعا اذا كان امامه قتيما او تمت مداه
بعد ان تعددت اثار التشهد او نزع خفيه بغير سريان كانا واسعين لا يحتاج الى المعالجة في الترفع وان كان
الرفع بفعل عنيف تمت صلاته بالايجاب لوجوده في بطنه او تعلم اي سورة اما بالتذكر او بالسماع
من غير من غير الاستقبال بالتعليم اما لو تعلم خفيته تمت صلوة لوجود الصنع بفعله قوله سورة اتيان
او على قوله وهذا اذا كان منفردا اماما واما اذا كان يصلي خلف قاري فقد قبل لا يقبل صلوة لان قراءة
الامام قراءة فقد تكامل اول صلوة واخرها وبنا التكامل على التكامل جازي وقيل تنفس صلوة لان
الصلوة بالقراءة خفيته فوق الصلاة بالقراءة حكما فلا يمكن البناء او وجد عار لو باحوز فيه الصلوة او قد
سوي على الركوع والجمود لان اخر صلوة اقوي من اوله فلا يجوز بناء عليه او تذكر فائته عليه لم
الترتيب بعد وكذا اذا كانت فائته على الامام فتذكرها الموقم بطلت صلاة الموقم وحده او كلف امينا
لعدم صلاحية الامامة او طلعت الشمس في الجرا ودخل وقت العصر في الجمعة او سقطت جبينته
عن يمينه لان هذا لا يسا منسدة للصلوة من غير صفة او زال عذر المعذور كالاحتياضة ومن بعثها
اذا استوجب الانقطاع وقتا كاملا فهذا المايل اثني عشرة اذا عرض له واحدة منها بعد قومه
ما قعد قدر التشهد بطلت صلوة ومكان ظنه وقد زيد عليها ما اذا كان يصلي بالنوب الخس
فوجد ما يعمل به ومنها ما اذا كان يصلي التفتا فدخلت عليه الادوات المكروهة من الزوال او تغير
الشمس للغروب او ظهورها ومنها لا اثم اذا كانت تعلى بغير قناع فاعتنت في هذا الحالة ولم تنعزل
من ساعته ومنها لو سلم بعد ما قعد قدر التشهد وعليه سجود السهو فرض له واحد منها فان لم يطل
صلاته ولا افلا هذا عند اي خفيه رحمه الله في هذا المايل وعند هذا لا يقبل الصلاة في هذا المايل
لتقول النبي عليه السلام اذا قلت او فعلت هذا فقد نيت صلا بغير اتمام بالاعتناء فن شرط شيئا
اخذ فقد زاد على النفس وهو نسخ فلم يجز ما راي وله انه لا يمكنه اد ارض اخر الانا بخروج من الصلاة
وما لا يتوصل يتولى العرفن الابه يكون فرضا فخرجوه بنعله فرضه فصد وهذا ايضا قبل الخروج
كصد ولا قبل الركوع ولو كان قبل الركوع يكون سندا فكذا هذا قول **قوله** وهو بخلاف المسبوق
فلو اتم صلاة الامام لم يفسد بالما في صلاة دون القوم كما تنفس بتمهده امامه لدى اختتامه لا خروج
من المسجد وكلامه اي اذا حدث الامام فاستخلف من سبق بركعة صح لوجود الماشركة في الحرمة والحق
الى اصلاح صلاة فجاز تقديمه وقام مقام الاول ويتم ما بني عليه ولا اولي للامام ان يقدم مدركا لان
المدرک اقدر على اتمام صلوة المسبوق اذ لا يحتاج الى الاكلان للتعليم والمسبوق كتاب اليه
ويتبع لهذا المسبوق ان لا يتقدم بحسن عن التعليم فلو تقدم يتعدي مرجع انتهى اليه الامام
فاذا انتهى الى موضع السلام تخرج ويقدم مدركا يعلمهم ثم يقوم هو فيصلي ما بقي عليه فاذا قضا
الامام

باب في الصلاة

باب في الصلاة

الامام الاول وصلى في بيته ما بقي عليه بعد فراغ الامام الثاني تمت صلوة وقيل فراغه تنفس كغيره المتعدي
ثم اذا اتم المسبوق المستخلف صلاة الامام ثم اتي بما يثا في الصلوة من فكر وكلام وخروج من المسجد والتمت
تنفس صلاة دون القوم لان المنفرد وجد في وقت في خلال الصلوة وفي ختمه بعد تمام اركانها والامام
الاول ان فرغ لا تنفس صلوة وان لم يفرغ تنفس **قوله** كما تنفس بتمهده امامه يعني لو صلى المسبوق
المستخلف ثم اتي بما يثا في صلاة تنفس صلواته دون صلاة القوم كما تنفس صلواته اي صلاة المسبوق
بتمهده امامه بعد ما قعد قدر التشهد وعند هذا لا تنفس صلاة المسبوق لان هذا العارض لم يؤثر
فاد صلاة الامام مع انه صلا رتبة فلان لا يؤثر في فساد صلاة الامام ولم يصدر منه اولى ولا ان
التمته حدث من الما الذي يلا اقامة من صلاة الامام فيفسد مثله من صلاة المتعدي لا يثا
عليه الا ان الامام لم يحتاج الى البناء لانها الاركان فساد ذلك الجرح ولا يفرض والمسبوق يحتاج
الى البناء لبقاء الاركان وفساد ذلك الجرح يمنع من بناء ما بقي عليه لان البناء على الفساد فاسد
فلم يزمه الاستقبال **قوله** لا يخرج من المسجد وكلامه يعني اذا قعد الامام تنفس صلاة المسبوق واما
لو تكلم الامام او خرج من المسجد لم تنفس صلاة المسبوق لان الكلام والخروج من المسجد قاطعان للصلاة
لا منسدان فاذا صا فاجزاه لم يفسده فلم يؤثر ذلك في صلاة المسبوق لكنه يقطعها في اوانه ولا يقطعها
في غيرها وانه **قوله** ولو احدث في ركوعه او سجوده توجها وبني واعادها اي اعاد الركوع والسجود اما لو
والبناء فلما بيناه واما اعادة الركوع وسجود فلان اتمام الركن لا ينتقل عند سجود مع احد لا يفتق
وعند اي يوسف وان تم قبل الانتقال لكن الجلس والقومة فرض عند فلا تحقق بغير طهارة
فلا بد من الاعادة حتى لو لم يعد فدت صلوة ولو كان اماما فتقدم غيره دام المتقدم على ركوعه
وجوده لانه يمكنه الاتمام بالاستدانة عليه **قوله** ولو ذكر ركعا او سجدا سجدة فوجد ما لم يعد
اي لو تذكر المصلي في الركوع او السجود سجدة صلاته فاحط من ركوعه من غير ان يرفع راسه او ذكرها
وهو ساجد فرفع راسه السجود فوجد ما لم يعد عليه اعادة الركوع والسجود الذي كان فيه لان
الترتيب في افعال الصلاة التكرار في ركعة ليس بشرط على ما يقدم في الواجبات والاولى ان يعيد
لتقع الافعال مرتبة وهو قول زهد والسلف في **قوله** وتعين الماسم من الواحد للكل كلف بلانته يعني اذا
كان خلف الامام شخص واحد فحدث الامام تعين ذلك الواحد للامامة بحسب الامام بالنية او لم يعينه بما فيه
مصيبته الصلوة وانما يحتاج الى تعيين الاول لقطع المراجعة وهي منتفية هنا وصار الامام موتا اذا خرج
من المسجد وان لم يخرج فهو على امامته هذا اذا كان ذلك الواحد صالحا للامامة فان لم يصح بان كان صبيبا
او اميا او اعرس او المتفصل خلف المنفرد في صلاة لانها لا تكون من لا يصلح للامامة ولا صح
ان تنفس صلاة المتعدي دون الامام لان المتعدي لم يصلح ان يكون اماما فلم ينتقل الامامة اليه

فيكون المقتدر مقتدياً بالامام فتسجد صلاة واما الامام فباقي على مكانه فلا تسجد صلاته ٥ ٥ ٥
باب ما يفسد الصلاة وما يكره ففسد الصلوة الكلام والدعاء ما شبه كلاماً في نفسه الصلاة التكلم
وان كان كما سافها وقاد الساف في نفسه اذا كان ناسياً او خطيأ لقوله عليه السلام رفع عن اخطأ والنسيان
الكذب والمواد رفع الحكم وهو نوعان حكم الدنيا وهو الحكم والفاد وحكم الآخرة وهو العقوبة والامام
مستبي الحكم سافها فيقنأ ولها ولنا قوله عليه السلام ان صلاتنا هذا لا يصلح فيها شيء من كلام الناس وما لا
لصلاة فيها سيرة يفسد بها كالأكل والشرب ومروءة محول على رفع الائم اذا حكم ثبت اقتضا ولا يجوز
له وحكم الآخرة مراداً بما عاين في حق حكم الدنيا مراداً والدعاء بما يشبه كلاماً منفسد نحو قوله اللهم
ألبسني ثوباً واللهم زدني طلانة وعند الساف لا يفسد **قوله** والائين والتاوه وارتجاع
بكايه من وجع او مصيبة لا مرق كرجنه او ناراً في الصلوة الاين وهو ان تقول آه والتاوه وهو ان
يقول آه وارتجاع بكايه من وجع او مصيبة لا مرق كرجنه او ناراً في الاول كانه قال انما مصاب
فروني ولو افصح به لفسد فكذلك هذا وفي الثاني كانه قال اللهم اني اسألك الجنة واعوذ بك من النار ولو
مرج به لا يفسد صلاة لانه دعا وعنى اي يوسخ اه لا يفسد سواء كان مرجح او ذكره او نار
داوه يفسد فيها وقال الساف في الاين والتاوه والبكا قطع مطلقاً من غير تفصيل اذا حصل منه حرفان
لانه من كلام الناس ولنا ما روي عنه عليه السلام انه كان يصلي بالليل وله ازيز كان يزيله من الجمل من الكا **قوله**
والتيخ بلا عذر وجواب عا طس يركل الله وفيه على غير امامه واجواب بلاله الا الله واللام ورده
وافتناء العصر والنطوع لا الظاهر بعد ركعة الظهر وقراءة مزيج واكلة وشربة اي يفسد الصلوة التيخ
بلا عذر بان لم يكن مدفوعاً اليه اي مضطراً اليه بان كان تخين الصوت ان ظهر به حروف كواخ بالفتح والضم
وان كان بعد رايه بعد عدم امكان الاخترا عنه **قوله** جواب عا طس يركل الله لانه
مركلام الناس لانه محرم بالتخاطب بين الناس وتفسد الصلاة النسخ على غير امامه مطلقاً يعني سواء كان
مكرواً او غير مكرواً لانه تعليم تعلم من غير ضرورة فكان مركلام الناس ثم سطر في الاصل التكرار ولم يترط
في الجاهل الصغير اما قال علي غير امامه حتى لو فتح على امامه لم يفسد لانه ساج في تصحيح صلاة وينفسد
الصلاة الجواب بلاله الا الله بان قيل امع الله انه اخذ فقال لا اله الا الله يريد جوابه تفسد الصلاة
وعند اي يوسف لا تفسد لانه ثناء بصيغته فلا تغير بعزمته وعلى هذا الخلاف النسخ على غير امامه لانه ان
الكلام مبني على قصد المتكلم وان اخرج من اجواب وهو صاج له لانه يشتمل فيه عرفاً فيكون منفسداً
وان اراد اعلامه انه في الصلوة لا يفسد اماماً ونفسد ها ايها السلام ورده لانه مركلام الناس وقوله
وافتناء العصر والنطوع يعني اذا كان يصلي الظهر مثلاً فافتتح العصر والنطوع بتكبيره جريداً يفسد
لانه يوزي الله فيما ليس فيه فصح شرعاً في غيره **قوله** لا الظاهر يعني لو اتبع الظاهر بعد ما صلى ركعة

والتاوه والتاوه والتاوه
والتيخ والتاوه والتاوه

منه

منه لا يفسد الظاهر بل يبني عليه حتى يحترق بذلك الركعة فلفت نيته ثانياً الا اذا كبر يوزي امامه النساء
او لا قدما بالامام فانه يبطل تلك الركعة للتغير من مرجح بين ما شرع فيه وبين ما صلى **قوله** وقراءة الرفع
عطف على قوله الكلام اي تفسد الصلاة قرائته من المصحف والاكل والشرب مطلقاً يعني سواء كان ناسياً او عامداً
وقال ابو يوسف وعنه لا تفسد الصلاة بالقرأة المصحف لان القرأة عبادة الصلوة والاضافة الى عبادة اخرى
وهو النظر الى المصحف فلا يكون منفسداً الا لانه ذكر في الصلاة لما فيه من التشبه بغير اهل الكتاب ولا في خفية
ان حمل المصحف ووضع عند الركوع والوجود ورفع عند القيام وتقليب اوراقه والنظر فيه وفيه عمل
كثير فيكون منفسداً وان التفتن المصحف يشبه الكلام ففسد الصلاة واما الاكل والشرب ففسدان
لانهما مضافان للصلاة ولا فرق بين العهد والنسيان لان المذكي وهو حال الصلوة موجود **قوله** ولو نظر
الى المكتوب وفيه اكل ما بين رسلانه او مراراً في موضع سجوده لا يفسد وان اثم اي لا يفسد صلاته
بالنظر الى المكتوب وفيه لانه ليس بمثل ما في الصلاة ولا ياكل ما بين رسلانه لانه لا يمكن الاخترا عنه
فصار كالرفق الا اذا كان كثير مقدار خمسة فانه حشيد يفسد ولا يبرور ما بين يديه لقوله عليه السلام
لا يقطع الصلوة من شيء فادوا ما استطعت فانه ميطان وامام المار فلتقول عليه السلام لان توقف
احدكم مائة عام خير له من ان يمد يده في اخيه وهو يصلي والموضع الذي يركل المرو فيه الاصح ان يوضح
صلاته وهو من قديمه الي موضع سجوده **قوله** ولله عيشة بثوبه وبدنه وقلبك كصا الى السجود مرة وفيه
الاصابيح والتقصير والالتفات والاقبال واقتراش ذراعيه ورد السلام بيلاً والتبرج بلا عذر
وعتص شعره وكف ثوبه وسدله والتثاوب وتقيض عينيه وقبام الامام لا سجوده في الطاق
والفراد الامام على الدكان وعلى ولبس ثوب فيه تصاوير وان يكون فوق راسه او يدي يديه
او كذا به صوته الا ان يكون صغراً او مقطوع الراس او غير ذي روء اي كبر عيش الصلوة بثوبه
وبدنه لقوله عليه السلام ان الله لكم ثلثا العيش في الصلاة والرفق في الصيام والفكر في التاوه وكذا
قلبك كصا الا اذا لم تمكن السجود فيسوي سجد لقوله عليه السلام يا باذر من اذ ذررك في قوله الاصاب لقوله عليه
لا تفرق اصابعك وكذا التحف لثيابه عليه السلام ان يصلي الرجل تحف او هو وضع اليد على الحافة وكذا ان
يلتفت في الصلاة لان النبي عليه السلام قال يا ايها الناس في الصلاة فان الالتفات في الصلاة
لعلة ثم الالتفات بئله مكروه وهو ان يلوى عنقه يمينا وشمالاً ومما في وهو ان ينظر مؤخر عينيه
وليس من غير ان يلوى عنقه لانه عليه السلام كان يلاحظ اصحابه في حرق عينيه ويبطل وهو ان
يحول صدره عن القبلة لما فيه من ترك التوجه الى القبلة وكذا الاقبال لقول النبي في خيل عن ثلث
ان افتقر اليك وان اقعى اقبالك وان افتقرت انقراش العقب والاقبال ان يبعد على اليته
وينصب فخذه ويضم ركبتيه الى صدره ويضع يديه على الارض وقيل هو ان ينصب قدميه ويتعدل

بوجه

ملا

على عتيقه واضعا يديه على الارض وكل من انشأ ذراعيه لما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا صلى
 مكث ولا يفسد الصلاة وكل من التربع بلا عذر لان فيه ترك سنة الجوس في التشهد وكل من عصى
 مطلقا اي سوا كان على الفرق او غير لما روي انه عليه السلام قال انما مثل هذا مثل الذي صلى وهو مكثوف
 ومعه جمع الشعر على الرأس وشئ بشئ حتى لا يخلو كل كف ثوبه لانه نوع تجبر وكل من سدل الثوب
 لهيبه عليه السلام وهو ان يجعل ثوبه على راسه او كتفه ويرسل جوانبه وكل من التراب لانه من الكسار
 فان غلبه فليكن ما استطاع فان عليه وضع يده او كفه على فيه فيكون ان التراب مبعوضا لقوله عليه
 ان الله يحب العطاس ويكره التراب ويكره تقيض العين في الصلاة لقوله عليه السلام اذا قام احدكم
 في الصلاة فلا ينفخ عينيه ويكره للامام ان يقوم في الطاق وهو الخراب لما فيه من التشبه باهل الكتاب
 خلاف ما اذا كان قيامه في المسجد وسجوده في الطاق فانه يجوز من غير كراهية **قوله** والفراد الامام
 عطف على قوله قيام الامام اي يكون ان يقوم الامام منفردا على الدكان ولم يكن معه احد من القوم
 وان كان بعض القوم معه لا يكون جرت العادة في الجوامع ولما كعبه بان يقوم القوم على الدكان
 غير الامام لان النبي عليه السلام نهي ان يقوم الامام فوق شئ والذات خلفه يعني اسفل منه واما
 عكسه فلا لانه شبه اخلاق الكافرين فكان تشبيها باهل الكتاب ثم قد رال ارتفاع قامه رجل هو الصحيح
 والباس بما دونه وكل من لبس ثوب فيه التصاوير لانه يشبه حامل الصنم وان يكون فوق راسه او بين يديه
 او خدييه صوت لقوله عليه السلام لا يدخل الملايكة بيوتا فيه كلب او صوت ولانه يشبه عبادتها لان يكون
 الصوت صغيرا لانها لا تعبد اذا كانت صغيرة بحيث لا تسمع والناظر اليها او يكون مقطوعة الرأس
 مخيطة عليه حتى لا يتي للرأس اثر فحسد لا يكون مكرها او لغري ذي روح اي الا اذا كانت الصوت
 لغري ذي الروح مثل ان يكون صوت النخل او غيرهما لا يحار فانه حسد ليس بكون لانها
 لا تعبد عادة **قوله** وعد الاري والتبجج اي كذا عدا الاري والتبجج باليد وهو معطوف على ما
 قبله من المكرهات لا على ما يليه ما ليس بكون وقال ابو يوسف ومحمد لا بأس بها في الغرض
 والنواقل ان فيه مراعاة سنة القراءة والتبجج والاري حثية رحمه الله بعد من اعان الصلاة **قوله**
 سنة القراءة مكنة بدونه بان ينظر قبل الشروع فيها ومراعاة سنة التبجج يمكنه ايضا بان يخطب
قوله لا تقال الحكة والعقرب الصلاة الى طهر قاعد يتحدث والي مصحف او سيف معطوف او سمع او سراج
 وعلى باط فيه تصاوير ان لم يجد عليها اي لا يكون قتل الحكة والعقرب في الصلاة مطلقا اي اذا
 بهل يبرأ وكثير لانه عليه السلام امر بتبديل الاسود في الصلاة الحكة والعقرب وذكر في المسبوط الا
 انه لا تنصيد فيه لانه رخصة وقيل انما يكون قتلها اذا لم يكن قتلها بصل يسير واما اذا كان يحتاج فيه الى
 المعالجة والمشي ففسد للصلاة ولا تكن الصلاة التي ظهر رجل قاعد يتحدث لما روي انه عليه السلام



هذا الكتاب من كتب
 مكتبة
 دار
 الحديث
 في
 مكة
 سنة
 1285

وكذا في التوفيق

اذا اراد ان يصلي في الصلوة امره ان يجلس بين يديه ويصلي ولا الى مصحف وسيف معطوف اي لا يمس
 الصلاة متوجها الى مصحف او سيف معطوف لانها لا يعبدان وباعتبار العادة تثبت الكراهة ولا يكره
 للمصلي ان يتوجه الى شئ او سراج لانها لا يعبدان والكراهة باعتبارها ولا تترك الصلاة على باط
 فيه تصاوير ان لم يجد عليها لانها استهانة بالصوت فلا يكره ولا يكره السجود عليها يشبه عبادتها فيكره
فصل كراهية استقبال القبلة بالخرج في الخلا واستدبارها وعلق باب المسجد والوطي فوته والبول
 والتجلى لا فوق بيت فيه مسجد ولا نقشة باجن ومن الذهب اي كراهية استقبال القبلة بالخرج في الخلا
 واستدبارها مطلقا سوا كان في البنيان او الصحرا لقوله عليه السلام اذا ايتتم الغائط فلا تستقبلوا
 القبلة ولا تستدبروها يبول او غائط ولكن سددوا وغطوا وقال الساجي استقبال القبلة
 في البنيان يجوز دون الصلوة والحجة عليه ما روينا ويكره علق باب المسجد مطلقا اي سوا كان في خاف على
 متاع المسجد او لا لانه شبه المنع من الصلاة وقيل لا بأس به زمانا في غير اوان الصلاة صياح المتاع
 المسجد ويكره الوطي فوق المسجد والبول والتجلى لان سطح المسجد يجدي غسان السما فلهذا اصرح الا
 من سطح المسجد من فيه ولا يطل الا عنكاف بالصعود اليه واذا ثبت انه مسجد تحرم الباشرة عليه
 قال الله تعالى ولا تبشروهن وانتم عاكفون في المساجد ولا تكن المباشرة فوق بيت فيه مسجد
 ولا البول والتجلى والمراد ما اعد للصلاة لانه لما خذ كل المسجد ولا يكره نقش المسجد بالذهب
 تعظيما والاو ان يعرف الى الساكن وهذا اذا فعل من ان ثوبه فان فعل التولي من ان الوقف
 يضمن وعلى هذا تحلية للمصنف بالذهب والفضة لا بأس به والله اعلم بالصواب

والتران والتران واجب وهو ثلث ركعات بتسليمة وقنت في ثلثة قبل الركوع ابد بعد ان كبر اي الوتر
 واجب عند الخيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد او الساجي رحمه الله انه سنة بحديث الاعرابي
 انه قال هل علي غيرهن قال لا الا ان تطوع وهذا بيني الغرضية والوجوب ولا يخيئه قوله عليه السلام
 الوتر حق على كل مسلم رواه ابو داود وعلقه على وحق للوجوب وحديث الاعرابي كان قبل وجوب الوتر
 وهو ثلث ركعات بتسليمة وقال الساجي ان ساء وتر بواحد وان ساء بثلث وان ساء بخمس الى احد
 عشرة او ثلث عشرة لقوله عليه السلام من ساء وتر بركعة ومرسعا او تر بثلث اكرهت ولما روي
 انه عليه السلام كان يوتر بثلث ركعات ويقت قبل الركوع ومرويه بحول على انه كان قبل استقرار
 الوتر لان الصلاة المستقرة لا يكثر في اعداد ركعاتها ويقت الصلاة في الركعة الثالثة قبل الركوع
 ابد بعد ان كبر لما روينا وهو باطل حجة على الساجي في قوله يتر بعد الركوع في النصف الاخير من رمضان
قوله وقراء في كل ركعة منه فاتحة الكتاب وسورة ولا يتر في الوتر في جميع
 ركعاته بفتح الكتاب وسورة معها لما روي ولا يتر غير الوتر وقال الساجي يقت في البحر لما روي

هذا الكتاب من كتب
 مكتبة
 دار
 الحديث
 في
 مكة
 سنة
 1285

والله اعلم بالصواب

ان من صلى مع النبي عليه السلام فلم يترك يمينه بعد الركوع في صلاة الغداة حتى فارق الدنيا ولما
ما رواه البخاري ومسلم انه عليه السلام كنت شريفا يدعوا على قوم من العرب ثم تركوا الصلاة في الكمال
لما روي انه عليه السلام او ترويت ركعات قرآن الاولى سبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية قل يا ايها الكافرون
وفي الثالثة قل هو الله احد ولا يتعين سور لقوله تعالى فاقد ما تيسر من القرآن **قوله** ويتبع
الموتى قانت الوتر لا يخبر اي يتبع المتقدم الامام في القنوت ويخفى هو القوم لانه دعا وقيل
بحسب الامام وفي النوادر رفع الامام والموتى صورتهما في قنوت الوتر ولا يتابع الموتى الامام القانت
في الفجر في القنوت وقال ابو يوسف يتابعه لانه يتبع الامام والقنوت مجتهد فيه فيأتي به ولما انه
منسوخ على ما تقدم فلا يجوز متابعتهم فيه ولكن يكفى واقفا وهو الصحيح ولت المسئلة على جواز
الاعتداء بالسابعة اذا كان محتاطا في موضع الخلاف قال في الارشاد لا يجوز الاعتداء بالسابعة
في الوتر باجماع الصحابة لانه اقتدر المتقدمين بالمتنفل **قوله** والله قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب
والعشاء ركعتان وقبل الظهر اربعة وبعد العشاء اربع قبل العصر والعشاء اربع وعندها
بعد المغرب اي سنة قبل الفجر ركعتان لما روي عن عائشة رضي الله عنها انها قالت كان النبي عليه السلام
يصلي قبل الظهر اربعا وبعد الظهر ركعتين وبعد العشاء ركعتين وقبل الفجر ركعتين
رواه مسلم وابوداود وابن حنبل وبعد الظهر والمغرب والعشاء ركعتان لما روينا والله قبل الظهر
اربعة ركعات لما روينا وما روي عن ابي يوسف كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بعد الزوال اربع
ركعات فقلت ماهذه الصلاة التي تداوم عليها فقال هذا ساعة تفتح ابواب السما فيها اجاب
لي فيها عمل صالح فقلت اي كلن قراءة فقال نعم فقلت ابتليته واحدا ام بتلستين فقال بتلستين
واحدة رواه البخاري وابوداود والترمذي وابن ماجة وعند الساجي يصلي بتلستين واجم عليه رواه
وسن قبل الجمعة وبعد العشاء اربع ركعات اما قبله فلما روينا وما روي عن ابراهيم كان ابراهيم
يصلي قبل الجمعة وبعد العشاء اربعا لا يفصل بينهما بتلستين واما بعدها فلما روينا ونذبا اربع
ركعات قبل العصر لما روي عن علي رضي الله عنه ان النبي عليه السلام كان يصلي قبل العصر
اربعة ركعات ونذبا قبل العشاء وبعد العشاء اربع ركعات من حيث ان العشاء كالظهر من حيث انه
لا يكون النطوع قبله ولا بعداء ونذبا ست ركعات بعد المغرب لما روي ابن عمر رضي الله عنهما
انه عليه السلام قال من صلى بعد المغرب ست ركعات كتب من الاوابين **قوله** وكفى الزيادة
على اربع بتلستين في نفل وفي ثمان ليلا والا فضل بينهما رباح اي ركعتان ان يصلي بتلستين واحدا
الزيادة على اربع ركعات في النهار وعلى ثمان ركعات في الليل لانه عليه السلام لم يزد عليه ولو
كان جائزا لزمه تعلما للحوار وما روي انه عليه السلام كان يصلي في الليل حقا بتلستين واحدة

الاواب
التائب
صحيح

وكبر

وسبعا واخذ عشر تاويله انه يصلي ثلثا وثلاثا منها قيام الليل وقال ابو يوسف ومحمد لا يزد
بتلستين واحدة على ركعتين والا فصلان يصلي النوافل في الليل والنهار اربعا اربعا وعند
الا فضل في الليل ثلثي شي وفي النهار اربعا اربعا وعند الساجي فيها ثلثي شي لما روي
انه عليه السلام قال صلاة الليل والنهار ثلثي شي ولما روي عن عمر رضي الله عنهما قال
صلى الليل ثلثي شي ولا يحنف في الله عنه ما روت عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام
كان يصلي بالليل اربع ركعات لا تسفل عن حسن وطولهن ثم يصلي اربعا لا تسفل عن حسن
وطولهن رواه مسلم والبخاري وما رواه الساجي معناه شفع لا وتر وما روي عن عمر بن الخطاب
لما ثبت انه كان يصلي اربعا والراوي اذا فعل بخلاف ما روي لاسي المروي حجة **قوله**
وطول القيام احب من كبر السجود اي تطويل القيام في الصلاة بتطويل القراءة وما في الاركان
احب من كثرة السجود اي كبر السجود لقوله عليه السلام افضل الصلاة طول القنوت اي
القيام **قوله** والقراءة فرض في ركعتي الفرض وكل النفل والوتر في القراءة فرض في ركعتي
الفرض غير عني حتى لو لم يقرأ في الكمال او قرأ ركعة منها لا غير فسد صلاته وواجبة في
الاولين حتى لو ترك فيها وقرا في الاخرى سجودا وصلاة وبقي عليه سجدة السهو وعند الساجي
فرض في الركعات كلها لقوله عليه السلام لا صلاة الا بقراءة الكتاب وكل ركعة صلاة وقال
ماكل في ثلث ركعات فرض اقامه للآثار مقام الكمال فيسوي وقال زفي في ركعة واحدة
منها لان الامر لا يقتضي التكرار وعندنا يجب في الاولى بالامر وفي الثانية بدلالة لانها
تتساكلان بتوتا وسقطوا فحكمها واحد الما روي الساجي الركعات لانه مطلق وهو
ينصرف الى الكمال **قوله** وكل النفل في القراءة فرض في جميع ركعات النفل وفي جميع
اما النفل فلان كل شفع منه صلاة على حد والقيام الي الثالثة بمنزلة تحريم مبتدأة
ولهذا لا يجب بالتحريم الا ركعتان في المشهور عن اصحابنا ويصلي على النبي في كل صلاة ويستفتح
في الثالثة ولا يؤثر في شفع الثاني في الاول وتفسد صلاة بترك التعود في الشفع
الاول عند محمد وزيد وهو القياس وصار كل شفع بمنزلة صلاة الفجر وحسن ابو حنيفة
وابو يوسف فيما اذا صلى اربعا ولم يتعد على راس ركعتين انه لا يفسد صلاة لان العقد
صارت فرضا غيرها وهو اخرج من الصلاة فاذا قام الى الثالثة يعني ان ما قبلها لم يكن
او ان اخرج من الصلاة فلم يبق التعداد فريضه واما الوتر فلا احتياط لانه منه عندنا يجب
القراءة في الكمال نظرا اليه وبالنظر الى مذهبه لا يجب فجب احتياطا **قوله** ولزم النفل بالرفع
ولو عند الغروب والطلوع يعني اذا شفع في النفل يلزمه وان كان الصبح عند الغروب والطلوع

وقال السانعي لا يلزمه لأنه متبرع ولا لزوم على المتبرع ولنا ان المؤدي قسمة فيجب صلاته ^{البطلان}
ولا يمكن ذلك الا بالزوم المضي فيه واذا الزم المضي يجب عليه القضاء لو افسد ^{عن خنيته}
انه لا يلزم المضي ان كان الشروع وقت الغروب او الطلوع اعتبارا بالشروع في الصوم
في الاوقات المذكورة وجه الفرق ان ينقض الشروع في الصوم صار تركها للمضي عنه
ابطالاً وفي الصلاة لا يصير تركها حتى يتم ركعة على ما عرف **قوله** وتضي ركعتين لو نوي
اربعا وان افسد بعد التعلو الاول او قبله اي لو شرع في اربع ركعات وقراء في
الاوليين وتعد ثم قام الى الثالثة ثم افسد الاخيرين قضى الاخيرين لان الاوليين
قد تم والقيام الى الثالثة شروع في الاخيرين تحريمية مبتدأة فيلزمه فيجب قضاؤه ان افسد
وان لم يشرع في الثالثة وخرج عن الصلاة لا يلزمه قضاؤه الاخيرين خلافاً لابي يوسف فقد
اذا افسد بعد التعلو الاول في فان افسد قبل التعلو الاول يجب عليه قضاؤه الاوليين
عندهما دون الاخيرين لعدم شروعه في الاخيرين وعند ابي يوسف انه يلزمه قضاؤه الاربع
اعتبارا بالشروع بالنداء وان التحريمية تعتمد على الاداء وليست بشروع فيه والشروع بها
وجوب القضاء مبني على الشروع وهو منتف في الاخيرين فلا يجب قضاؤه بالاف **قوله**
اولم يترافهم شيئا او قرا في الاوليين او الاخيرين وادبوا لقرا في احدي الاوليين اي
قضى ركعتين لو لم يقرأ في الكل عند ابي حنيفة ومحمد وجمها الله ^{البطلان} التحريمية بترك القراءة
في الشئ الاول فيبطل الشروع في الشئ الثاني فلا يلزمه القضاء بالاف ^{عنه} وعند ابي يوسف يقتضي اربعا
لعدم بطلان التحريمية عند بترك القراءة في الشئ الاول فهو شروعه في الثاني فيفسد الكل
بترك القراءة فيه فيقتضي اربعا ولو قرا في الاوليين فقط قضى الاخيرين اتفاقا فيلزم الشروع
في الثاني وقد فسدت القراءة فتتضييه ولو قرا في الاخيرين لا غير قضى الاوليين اجماعا
غير ان عندها شروعه في الثاني ليس صحيحا وعند ابي يوسف صحيح وقد اذاه ولو قرا في الاوليين
واحد في الاخيرين قضى الاوليين اجماعا فيلزم الشروع فيه ثم فسدت القراءة ولو قرا في
الاخيرين واحد في الاوليين قضى الاوليين اجماعا غير ان الشروع في الثاني صحيح عندهما
فقد اذاه وعند محمد لم يصح ولو قرا في احدي الاخيرين لا غير قضى الركعتين الاوليين وعند
ابي يوسف اربعا لما سأل ان شروعه في الثاني صحيح عندهما ولو قرا في احدي الاوليين واحد
في الاخيرين او في احدي الاوليين لا غير قضى اربعا عندهما خنيته وابي يوسف يقرأ التحريمية عندهما
وعند محمد يقتضي الاوليين بطلانها عندهما والاصح في هذا المسألة الثمانية ان ترك القراءة في
احدي الاوليين يبطل التحريمية عند محمد فلا يصح البناء عليها وعند ابي يوسف ترك القراءة في الاول

الاوليين

وعندهما يبطل
التحريمية لعدم
القراءة في الاوليين

لا يبطل

لا يبطل التحريمية فالشروع في الثاني صحيح لكن يوجب فساد الاول فيلزمه القضاء وعند ابي حنيفة
يوجب ترك القراءة في الاوليين بطلان التحريمية وفي احديهما لا يبطلها فصح الشروع في الثاني فيلزم
قضاؤه الاربع بالاف بترك القراءة والمسألة مستقضية في الكفاية فيطلب منه **قوله** ولا يصح بعد
صلاة مثلهما معناه لا يصح ركعتان بقراءة وركعتان بغير قراءة ^{عنه} وذلك عن عمر وعلى وسعد
رضي الله عنهم فيكون بيننا لغرض القراءة في ركعات النفل كلها **قوله** ويتنفل قاعدا مع
مع قد ان ابتدأ أو بنا أو ركبا خارجا عن المصدر مومنا الى اي جهة توجهت دأته وبني بنزوله لا
بعك اي نحو صلاة النافلة ابتداء قاعدا مع القدرة على القيام لقوله عليه السلام صلاة
القاعدا على النصف من صلاة القيام والمراد صلاة غير المعذور لان صلاة المعذور وغير
متنصف اجرها والعرض لا يجوز قاعدا مع القدرة على القيام فتعين النفل وكيفية التعلو
مثل قعود التشهد الصحيح ولو شرع في النافلة قائما ثم فقد بلا عذر جاز وعندهما لا يجوز
اعتبارا بالشروع بالنداء ولا في خنيته وجه الله انه كان محظرا ابتداء بين التعلو والقيام فكذا
بقائه اسهل وكجزء النفل ركبا خارجا عن المصدر مومنا الى اي جهة توجهت دأته واكثر
جابر انه قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وهو على راحلة النوازل في كل حجة ^{عنه}
اي خنيته ينزل لئلا يفرحوا بها الكد من غيرها والتبديد بخارج المصدر لئلا يستراط السفر
ومقدار الخروج الاصح انه المجاوزة عن عمران المعركة في القصر وعن ابي يوسف انها تقع في المصر
ايضا واذا انتح التطلع وركبا ثم نزل يعني واذا افسح نازلا ثم ركب لا لان النزول عمل
يسير والركوب عمل كثير وعن ابي يوسف انه يستقبل فيها لانه ان بني بعد النزول كان
بنا القوي على الضعيف وهو غير جازم كمن يصوم قدر على الركوع والنجود في انشاء الصلاة
وعن زفر بنى فيها لانه لما بان لا يتدأ بالايام مع قدرته على النزول فالبقاء او في الظاهر
ان له ان يفتح بالايام على الدابة مع قدرته على الركوع والنجود بالنزول فقد رتبته على ذلك بالنزول
لا يمنع من البناء في العكس ليس له ان يفتح بالايام مع القدرة على الركوع والنجود فكذا اذا
قدر على ذلك في طلال الصلاة ولا ينبغي وعن محمد عكس ذلك الكتاب يعني اذا نزل استقبل
والنازل اذا ركب يعني لان بناء الضعيف على القوي جائز دون العكس **قوله** ومن في هذا
عندون ركعة بعد تسليمات بعد العشاء قبل التور وبعد جماعة وانتهى من كل صلاة بركب
اربعة بقدرها اي بعد كل اربع ركعات بقدر الاربعة واعلم ان التراويح سنة عندنا وقيل
متحب والاول اصح لمواظبة الحلف الراسد عليها وهي عندون ركعة وقال مالك ^{عنه} وللمن
ركعة واجتمع على ذلك بعلم اهل المدينة ولنا ما روي البيهقي باسناد صحيح انهم كانوا يقولون

القيام

ولان تعديم الظاهر على العبد شرط لصحة العصر في الجمع بعرضه فكذا هذا **قوله** ويستقط بغيره الوقت
والنسيان وصيرورتها سببا في استقط الوقت بغيره والنسيان وبصيرورتها الوقت
يستأخرا فالزمن وما لك لما روينا وقتنا اخر الوقت للوقتية بالنفس فالاجماع والفتاوى الاخبار وقت
للفائفة بخبر الواحد والكتاب واختاره مقدم عليه خلاف ما اذا كان في الوقت سعة لانه امكن العمل
بالدليلين لان الكتاب لا يقتضي الا دافعا اول الوقت فلا يلزم النسخ ولو قدم الفائفة في هذه
جاء لان الهى عن تقدمها غيرها وهو تفويت فرض الوقت ثم تفسير ضيق الوقت ان يكون كجيت
لا يسع فيه الوقتية والفائفة حتى لوطن ان وقت النحر قد ضاق فصلى النحر ثم تبين سعة في الوقت
بطل النحر ثم ينظر ان كان في الوقت سعة يصلى العشاء ثم بعد النحر والاي بعد النحر فقط ثم ينظر
ثانيا فان كان في الوقت سعة صلاها والا اعاد النحر وهذا يفعل من بعد فري ولو اشتغل
بالعشاء ولم يعد النحر ولم يطلع الشمس قبل ان يقعد مقدار التشهد في الوقت طارخا
لانه تبين ان الوقت كان ضيقا ثم ضيق الوقت يعتبر عند الشروع حتى لو سارع في الوقتية مع تذكر الفائفة
واطال القراءة فيها حتى ضاق الوقت لا يجوز صلاة الا ان يقطعها ويقتصر بها ولو سارع ناسيا واطال
القراءة ثم تذكر عند ضيق الوقت جازت صلاة ولا يلزمه القطع لانه لو سارع فيها في هذا الحاله كانت
جائزة والبقا اولى لانه اسهل من الابتداء ولو كانت الفوائت كثيرة ولم يسع في الوقت كلها مع الوقتية
بلى بعضها قيل لا يجوز الوقتية حتى يصلي ذلك البعض وقيل يجوز ثم العبرة في العصر لاصل الوقت
عندها وعند محمد امكن للوقت المستحب حتى لو طرأ له لو اشتغل بالظلمة يقع عصره في وقت
المكروه لا يجوز عصره قبل الظلمة عندها وعند محمد امكن يستقط الترتيب فيصلي الظلمة
بعد الغروب والعصر في الوقت المستحب واما استقط الترتيب بالنسيان فملتعد لانه لا
على الاتيان بالفائفة مع النسيان واما استقط بصيرورتها الفوائت سببا فمدح احرى ولانه
قد يودي الى فوت الوقتية وتعتبر في استقط الترتيب خروج وقت الصلاة السادسة وعند محمد
انه يعتبر في دخول الوقتية ولم يعد يعودها الى القلة يعني لو كانت الفوائت كثيرة حتى سقط
الترتيب ففقد بعضها حتى عاد القلة لم يعد الترتيب لان الساقط لا يعود وقيل يعود لان
علة السقوط الكثرة وقد زالت **قوله** ولو صلى فرضا ذكر الفائفة ولو ذكر فرضا موقوفا
يعني لو صلى العصر مثلا ذكر ان لم يصلي الظلمة وعصره ان لم يكن في ضيق الوقت لان علة
استقط الترتيب كثرة الفوائت وهي منعدمة وكذا الوقتية وترا وهو يصلي النحر فيسجد فخره
الوتر لا يسع جواز الفرض سببا على انه تنقل عندها ولا ترتيب بين الفرائض والتفعل ثم ساد المؤدي
قبل الفائفة باق عندها وعند محمد في حينه موقوف حتى لو صلى ست صلوات بعده او الترتيب
الفائفة

الفائفة عاد الكل جائز لهما ان علة السقوط الكثرة وهي اذا وجدت ومدثرها قضاها لا
في نفسه ولان الكثرة اذا ثبت بوجودها لا خير استندت اليها حكمها يجوز الكل كقوله الموت
يستند الى الاول بافعال الموت به **باب سجود السهو** يجب بعد السلام سجدة واحدة
تشهد وتليها بترك واجب وان تكررو سهوا مائة لا سهوا اي يجب سجود السهو بعد السلام وعند
الشافعية قبل السلام لانه عليه السلام سجد للسهو قبل السلام ولما حديث ابن مسعود رضي الله عنه انه عليه
سجد بعد السلام وحديث ثوبان انه عليه السلام قال لكل سهو سجدة واحدة بعد السلام وعند
مالك ان كان سهوا عن نقصان فقبل السلام وان كان عن الزيادة فبعد قوله تشهد
اي يجب سجدة واحدة تشهد وتليها بعد ما روي انه عليه السلام سجد كسنتين ثم تشهد وسلم
وسبب وجوبها ترك الواجب وان تكررت ترك الواجب حتى لا يجب عليه اكثر من السجدة بترك
الفتحة الاولى او تاجيدها او تاجيدها بان ترك السجدة الصليبية سهوا فتذكرها في الركعة
الثانية سجدها او اخر الفتيان الى الثالثة بالزيادة على قدر التشهد او تكرار ركن بان
ركع ركوعين او سجدة ثلاث سجرات او تغير واجب بان جهل فيها خافت او خافت فيما يجهر او
تقديم ركن بان ركع قبل ان يقرا او سجد قبل ان يركع يصح ق على الكل بانه ترك واجب
لكن لا بد من اعادة الركوع بعد القراءة والسجود بعد الركوع لما عرف ان الترتيب بين ما لا
في ركعة فرض اما التقديم والتاخير فوجب لوجوب السجدة لان الترتيب واجب فتتركه يجب
السجدة وعند زفن لا يجب واما الجهر والخافيه فيما يجهر ويخاف فتوجب تركه بوجوب السجدة
وجوب السجدة سهوا لاما لما روي انه عليه السلام سجد وكبر القوم معه ولا يجب سهوا المتتدي
لا عليه ولا على الامام لانه لو سجد وحده كان مخالفا لامة ولو تابعه الامام فيترك التسليم
قوله فان سهرى عن التعود الاول وهو اليه اقرب عاد ولا لا وسجد للسهو يعني اذا صلى
ولم يتعد على راس الركعتين فان كان اقرب اليه بان لم ينصب اليه نصف الركعة عاد لان
ما يقرب الى الشيء اخذ حكمه ولا يسجد للسهو في الاصح وان لم يكن اقرب الى التعود فلا يعي داليه
لانه كالتيم ويسجد للسهو لانه ترك الواجب وهو التعود الاول ولو عاد الى التعود فقد
صلاته على الصحيح للشكامل بخلافه يرفق الفرض بعد الشروع فيه لاجل ما ليس بفرض **قوله**
وان سهرى عن الاخيرة عاد ما لم يسجد وكبر للسهو وان سجد بطل فرضه برفعه وصارت ثلثا
فيضم سادسة اي سهرى عن التعدة الاخيرة عاد اليها ما لم يسجد لان التعدة الاخيرة
فرض تركه منفسد للصلاة وقد امكن تداركها برفق ما ياتي به لانه عمل للرفق ويسجد للسهو
لانه اخر فرضا وان سجد اي ان قيد الحائصة بالسجدة بطل فرضه برفع الراس للسهو

وهو قول محمد وعندي يوسف المجدد وضع الجبهة بغير فرضه لان الجود هو الاكتمال من حيث
دلتا ان تمام الشيء بافره واخر الجدة الرخ اذا شئ انما ينتهي بغيره ولهذا لو سجد قبل امامه
فادركه الامام فيه جاز ولو تمت السجدة بوضع الرأس لما جاز لان كل ركن اداءه قبل الامام
لا يعتد به وفايد الخلاف تظهر فيما اذا سبقت احدث بعد وضع الجبهة قبل دفع الرأس يمكن
التدراك عند محمد برفع راسه للوضوء وعندي يوسف لا وينقلب فرضه نقلا وعند محمد لا
ينقلب بناء على ان صفة الفرضية اذا بطلت لا تبطل بالتحية عندها وعند تبطل بغير
ركعة سادسة اليها ليس في تنقلها ركعات اذ النفل وترا غير شروع وعند محمد لا فيم
لانه بطل اصل الصلاة فلا يحكم في الفهم وان لم يفهم اليها سادسة على قولها لا يلزم في لانه
طأن وصلاة المظنون غير مفقود ثم قيل يسجد لله سجدة واذا اراد ان يسجد فليقل
وان تعد في الرابعة ثم قام عاد ولم وان سجد في الخامسة ثم فرضه وفي سادسة لتبطل الركعتان
وسجد لله سجدتين وان تعد في الرابعة ثم قام على ظن انها تعلق الاول في عاد اليها ولم لان
الركعة محل الركن والتكليم في حال القيام غير شروع وان سجد في الخامسة ثم فرضه لانه لم تنكس
الاصابة لنظر اللام وهي ليست بفرض فتكره ليس بنفسه وفيها ركعة سادسة لتبطل
الركعتان نقلا لان الركعة الواحدة لا تجزئ للزني عن التبرأ هذا في غير العصر والمجدد
واما في الفهم سادسة ورابعة لان النفل بعدها غير شروع ويسجد لله سجدتين
الذي تكمن في الفرض بتكر اللام الذي هو واجب عند محمد وعندي يوسف بالقول في
النفل لا على وجه المسنون **قوله** ولو سجد لله سجدتين في سعة التطوع لم يبرن سعة اخر عليه
لانه لو سجد لله سجدتين في سعة التطوع لم يبرن سعة اخر عليه لانه لو سجد لله سجدتين
سجوده بوقوعه في وسط الصلاة ولو سجد لله سجدتين في سعة التطوع لم يبرن سعة اخر عليه
الساهي فاقدي به غير فان سجد لله سجدتين في سعة التطوع لم يبرن سعة اخر عليه
قبل ان يسجد لله سجدتين فان سجد لله سجدتين في سعة التطوع لم يبرن سعة اخر عليه
سلام مر عليه السهو لاخرجه الصلاة اصلا لان السجود لما وجب جبراً للتصان كان فرضاً
وجوده في احرام الصلاة لان القيام يبرأ ما المنتهى فلا يمكن جبره ولنا تحريمه على سبيل التوق
لان اللام محله في نفسه وانما لا يحل بحاجته الى اداء السجود ولا يظهر المنع عن عمله دون
السجود لاجل حاجته الى اعتبار عدم القعود الى السجود **قوله** ويسجد لله سجدتين في سعة التطوع
ويريد به قطع الصلاة وعليه هو يسجد لله سجدتين في سعة التطوع لان هذا اللام غير قاطع على
القبسات اجماعاً ونسبة للقطع تغيير المصروع وليس للجهد ذلك **قوله** وان شك انكم
صل

الجمهورية

صلى اول مرة استأنف وان كثر تحري والافضل ان يعني ان شك انه صلى ركعتين او ثلثا
وذكر اول ما عرض له في تلك الصلاة او اول سهو وقع له في سجدة وليس السهو بعبادة له على الاطلاق
استأنف الصلاة لقوله عليه السلام اذا شك احدكم في صلاته انه لم صلى فليستقبل الصلاة وان
كثر شكه تحري واخذ باكثر رايه لقوله عليه السلام من شك في صلاته فليستري الصواب والتحري
هو طلب الاجري وان لم يكن له راي بني على الاقل لقوله عليه السلام من شك في صلاته فليستري الصواب والتحري
ويتعد في كل موضع يفهم انه اخر صلاته كيلا تبطل صلاته بترك التعبد **قوله** ولو لم يظن
انه اتمها سلم ثم علم انه صلى ركعتين اتمها ويسجد لله سجدتين اتم الظاهر اربعاً ويسجد لله سجدتين
روي انه عليه السلام فعل كذلك في حديث ذي اليدر ولان سلامه كان سهواً او غلماً يخرج
من صلاته والله اعلم **باب صلاة المريض** تعذر عليه القيام او طاف
زيادة المرض صلى قاعداً يركع ويسجد او مومئاً ان تعذر را وجعل سجوداً اخفض ولا يرفع
الي وجهه يسجد عليه فان فعل وهو مخفض راسه مع والا لا اي المريض اذا تعذر عليه القيام
او طاف ازيد من المرض اذ يطو البراءة قيام صلى قاعداً يركع ويسجد لقوله عليه السلام صل قائماً
فان لم تستطع فاعداً فان لم تستطع فعلى الجنب وان لم يقدر على الركوع والسجود يصلي مومئاً
وهو قاعداً لقوله عليه السلام فان لم تستطع السجود او لم يقدر على الركوع والسجود اخفض من ركوعه
اكثر ولا يجوز له ان يرفع الي وجهه يسجد عليه لقوله عليه السلام ان قدوتك ان
علي الارض فاسجد والا فادم بركاً فان رفع يسجد عليه وهو مخفض راسه مع
لوجود الايمان وان لم تخض راسه لم يجز لعدم الايمان وان لم يقدر على القعود مستقيماً
ويقدر عليه متكبهاً او مستنداً الى حائط او الى غيره ولا يجوز له ان يصلي مضطجاً على المختار
قوله وان تعذر السجود او لم يقدر على السجود او لم يقدر على السجود او لم يقدر على السجود
وقبله وحاجته اي ان لم يقدر المريض على السجود او لم يقدر على السجود او لم يقدر على السجود
الي القبلة وتحت راسه محلاً ليرفع ليصير وجهه الى القبلة لا الى السماء لقوله عليه السلام صلى المريض
قاعداً فان لم تستطع فعلى فاه يومي ايما او على الجنب والاول افضل لان اسأل المستلقي
يقع الى هو الكعبة واسأل المضطج على الجنب الى جانب قديمه وقال الساجد يومي على الجنب
لما روينا من قوله عليه السلام فان لم تستطع فعلى الجنب وانما بينا وكحديث الذي رواه محمد
على ان ذلك المريض وهو عن ان يركع كان مرضه يمنع من الاستلقاء او نقول المراد من قوله عليه
علي الجنب اي ساقطاً اذ يذكر الجنب ويراد به السقوط وان لم يقدر على الايمان بركته اخرجت
الصلاة وقال رضي والساجد يومي بعينه وقلبه وحاجته وكمن نقول تصب الابرار بالبراي

المرض

المخدر يورثه

ممتنع **قوله** وان تعذر الركوع والسجود لا القيام او في قاعدا اي ان تعذر الركوع والسجود
على المرفق دون القيام او في قاعدا وقال زفر السباعي رحمه الله صلى قايما لان القيام
يستطاع بالرجل عنه لا عن غيره ولنا ان المتصور انخفض وانخفض وذلك كصلاة الركوع والسجود
والقيام وسيله الى السجود فلا يجب بدونه **قوله** ولو مرض في صلاةة يتم بما قدر اي لو صلى صحيح
بعض صلاةة قايما ثم مرض يتركها قاعدا يركع ويسجد او يركع قاعدا ان لم يقدر او مستلقيا
ان لم يقدر لانه بناء الايدي على الارض فيصير كالتصديق المومي بالصحيح وعن ابي حنيفة رحمه الله انه
يستقبل اذا صار الى الايمان لان تحريمه انعتدت موجهة للركوع والسجود فلا يجوز بدونها
والصحيح الاول **قوله** ولو صلى قاعدا يركع ويسجد فصحيح ولو كان موميا لا اي لو صلى المرفق
بعض صلاةة قاعدا بالركوع والسجود فصحيح بني على صلاةة قايما وقال محمد يستقبل لان اقتدا
القيام بقاعدا عنده لا يجوز فكذلك البناء وعندهما يجوز اقتداء القيام بقاعدا فكذلك يجوز بنا
الصلاة قايما على الصلاة قاعدا ولو صلى بعض صلاةة موميا فصحيح بان قدر على الركوع والسجود
لا ينبغي خلافا لرفق لانه يجوز اقتداء الرابع والساجد بالمومي عنده فحوز البناء ايضا وعندنا لم يجوز
اقتداء الرابع بالمومي فكذلك البناء **قوله** والمتطوع ان تكلي على سعي ان اعني اي ان تعذر لا يخلو
وجوز به بلا كراهة اجماعا واما بلا عذر فحوز بلا كراهة عنده وعندهما يجوز مع الكراهة لانه لو ترك
كل القيام بعد ما سارع قايما لم يجز فتتقنه يكره وله انه لو ترك كل القيام بلا عذر جاز فتتقنه
بلا عذر اولى ان لا يكون مكروها **قوله** ولو صلى في ذلك قاعدا بلا عذر صح وقال لا لا يجوز الا
من عذر وهو دوران الراس لان القيام ركن فلا يترك الا بعذر وله ان الغالب فيه دوران
الرأس وهو ما لمحقق لكن القيام افضل لانه ابعد عن شبهة الخلاف والمربوط في الشطط لا
على الصحيح **قوله** ومن اغني عليه او جرح من صلوات قصي ولو اكثر لا وقال السباعي رحمه الله
لا ينبغي اذا اغني عليه وقت صلاةة كايالة لانه تجز ما يغني عن فهم الخطاب فيأتي الوجوب اذا
استوعب وقت صلاةة كايكون ولنا ما روي ان عليا رضي الله عنه اغني عليه اربع صلوات
فتضا هن واما اذا زاد على الخمس فلا يجب القضاء بالانفاق دفعا للخرج ثم المعتبر الزيادة على
يوم وليلة بالافات عند محمد في لو لم تقرأ الصلوات سيما لا تستط القضاء وان كان مرجح
الساعات اكثر من يوم وليلة ليدخل الصلوات في حد التكرار وعندهما يعتبر مرجح الساعات
حق لو اغني عليه قبل الزوال ودام الى ما بعد الزوال من اليوم الثاني قبل وقت العصر يتقن
عندها وعند محمد رحمه الله يتقن هذا اذا لم يتقن في المدة فاما اذا انفاق فيها فينظر ان كان لا افا
وقت معلوم مثل ان تحث عنه المرض عند البصر مثلا فينقن قليلا ثم يعاود فيغني عليه بغير
هذه

هذه الافاقه فيبطل ما قبلها من حكم الا انما اذا كان اقل من يوم وليلة وان لم يكن لافاقه وقت
معلوم لكنه يفتق بغتة فيكلم بكلام الرضا ثم يغني عليه فلا يصح بهذه الافاقه والله اعلم
باب سجود التلاوة يجب ما روي عن عثمان انه سجد في كل آية من القرآن ولو اقام
وسمع ولو غير قاصدا وموت لا قبله وانه اما الوجوب فمذهبنا وقال السباعي رحمه الله لا يجب لما روي
ان رجلا صلى اية السجدة عند النبي عليه السلام فلم يسجد بها ولم يسجد النبي عليه السلام وقال كنت امانا
لو سجدت تسجد تامعا ولو كان واجبا لسجد ولنا ان آيات السجدة كلها تدل على الوجوب لان في بعضها
مبيحة الامر بوجوده وهو الوجوب وفي بعضها فصل الانبياء عليهم السلام ولا اقتداء بهم واجب وفي بعضها
ذكر استنكاف الكفار ومخالفتهم واجبة وتاويل ما روي انه لم يسجد في الحال **قوله** باربع عشرة
آية وهي في اخر الاعراف وفي الرعد والنحل وبني اسرائيل وسريم والاولي الحج والقرآن النحل
والم تنزل وص في السجدة والجم اذا السماء انشقت واقرأ باسم ربك الذي خلق الله عز وجل
خض المصنف اولى الحج بالذكر اختار عن الثمانية لانهما ليست من سجدة التلاوة عندنا وعند السباعي
في من سجدة التلاوة لتدله عليه السلام في الحج سجدة ثمان قلنا الثمانية سجدة الصلاة لا التلاوة كذا عن
سرياس رضي الله عنه واما خض من بالذكر ايضا لان فيه خلاف السباعي لانهما عندنا سجدة شكر لما
روي انه عليه السلام قال سجدنا داود وقن سجدنا شاكرا ولنا انه عليه السلام سجد في ص ومات
رواه ضعفه البيهقي او تقول منشاء لاجل الشكر فلا سجد في الوجوب لان العبادات كلها وجبت شكرا
لله تعالى وقال مالك لا تجوز في المفضل لما روي انه عليه السلام لم يسجد في شيء من المفضل مذ تحول
الى المدينة ولنا ما روي انه عليه السلام سجد في الحج وسجد مع المسلمين والمكركون **قوله** على من تلاي يجب
على من تلاي ولو كان الثاني اما وجب على من سمع ولو كان السامع غير قاصد للسمع لما روي عن عثمان
وعلي والرسول ولرسول رضي الله عنهم انهم اوجبوا على الثاني والسامع من غير قصد وكذا فيهم
قوله او مرتما اي ولو كان السامع مومنا ولا يترط سماع الموتى قراءة امامه بل يجب عليه تبعا
له وان لم يسجد ولا يجب بتلاوة المتقدمي لا عليه ولا على غيره المصليين وقال محمد يجب عليهم وسجدونها
بعد الفراغ منها التحق السجود وهو التلاوة والسماع ولا مانع بعد الفراغ منها ولها ان الامام قد يحمل على
المتقدمي فرض القراءة فلا حكم لمراته كسهم فلا يتعلق بالسجدة **قوله** ولو سمعها المصلي من غير سجدة
بعد الصلاة ولو سجد فيها اعادها لا الصلاة اي لو سمع المصلي اية السجدة من رجل ليس معه في الصلاة
لم يسجد فيها لانهما ليست بصلاة ثمة لان هذه التلاوة ليست من الاعمال الصلاة حتى يكون السجدة
صلاة ثمة فلا يؤدي فيها ويسجد بعد ما التحق سجدتها من ليس بحجور عليه ولو سجد فيها اعادها خارج
الصلاة لانهما غير صلاة ثمة فلا يؤدي فيها لان ادأ غير الصلاة مني في الصلاة فادأ في غير الصلاة فلا يؤدي

به الكامل ولم يعد الصلاة لأن الجدة في نفسها ليست بمناف للصلاة فلا يفسد بها الصلاة وذكر
في النوازل أنه تنفذ صلاة لأنه زاد فيها قرينة ليست منها فلتا هذه ليست بقرينة فيها فلا يلزمه الزيادة
قول ولو سمع من الجاهل أن يسجد سجدة بعد ركعة لا وإن لم يتقدم بها أي سجدة أو ركعة
من الإمام فاعتدي به قبل أن يسجد الإمام يسجد معه لأنه لو لم يسجد بها سجدة فاعتدي بها ولو
اعتدي به بعد ما يسجد بها لا يسجد بها إلا في الصلاة لما فيه من مخالفة الإمام ولا بعد ما لاها صلواته
فلا يقتضي خارجها وهذا إذا أدركه في تلك الركعة لأنه صار مدركا للسجدة بأدراك تلك الركعة وإن أدركه
في الركعة الثانية قبل أن يصير موديا لها ولا يصير في صلواته فهو ركن خارج الصلاة وقيل لا يصير
موديا لها ولكن يصير صلواته فلا يوجبها خارج الصلاة وإن لم يتقدم بالإمام يسجد بها حتى لا يفتي بعدم
المانع وقال مالك لا يسجد لأن السجدة بناء على التلاوة وهي وجدت في الصلاة فكانت السجدة
صلواتية فلم توجب خارجها قلنا السجدة وإن كان بناء على التلاوة ولكن الوجوب على السامع بالسجدة
قول ولم تقتض الصلواتية خارجها أي كل سجدة وجبت في الصلاة ولم توجبها لم تقتض خارجها
لأن الصلواتية أقوى من غير الصلواتية والكامل لا يوجب بالناقص **قول** ولو تلا خارج الصلاة
وأعادها سجدة أخرى وإن لم يسجد أو لا كفته واحدة كن كرها في مجلس لا في مجلسين أي لو تلا
آية السجدة خارج الصلاة فجد ثم أعادها في الصلاة سجدة أخرى لأن غير الصلواتية لا يكون مستقيما
لصلواتية لضعفها وإن لم يسجد خارج الصلاة ثم أعادها فيها سجدة أخرى لأنه عن التلاوة لأن
الصلواتية قوية مستتبع غيرها وفي رواية ليسجد للآية بعد فراغه من الصلاة لأن الباقي لا يكون تبعا
للأحق **قول** كن كرها يعني كفته سجدة واحدة وهي لصلواتية كما يجري ممن كرها في مجلس واحد
سجدة واحدة لأن سبني السجدة على التلاوة فلا يفسد لأن النبي عليه السلام يسمع من جهره عليه السلام آية
السجدة ويقرأها على أصحابه ولا يسجد إلا مرة وأن كرها في مجلس يجب عليه السجدة لأن التلاوة
لا يكون عند اختلاف المجلس لأن اتحاد المجلس أنوار جميع المتفرقات كما في التلاوة دون اختلافه
قول وكيفية أن يسجد لرباط الصلاة بين بكيرتين بلا دفع يد وشهد وتليمة أي كيفية سجدة
التلاوة أن يسجد بين بكيرتين بلا دفع يد وشهد وسلام أما التكبير فلا لأنه لا تقال فيهما
اعتبارا بسجدة الصلاة وأما عدم دفع اليد فلا روي في حديثين أحدهما عليه السلام لا يدفع يده
في السجود وأما عدم التشهد والتليمة لأنه لا تحريك وهو يقتضي سبق التحمته وهو معدوم هنا
فلا ينافي لا يبرهان إلا في التلاوة ولا تعود هناك عند السجود وهو الله سبحانه والحمد والتلاوة
ما لا يتوسط للصلاة من الطهارة واستراة العتلة ويقول فيها ما يقول في سجدة الصلاة
في الأصح **قول** وكذا أن تقواسوة ويدع آية السجدة لا عكس لأن ترك آية السجدة يسبب الغفلة
عن

عن السجدة والاشكاف عنها وذلك غير جائز وفيه كسر مباداة إلى السجدة وهو غير مكره ويجب أن يقرأ
معايات وفعالهم التخصيص **باب صلاة المسافر** من جاوز بيوت مصره مريدا سيرا
لثلاثة أيام في بلاد حرة وجبل فعر الغرض الرباعي فلو أنه وقعد وقعد في الثانية من جباله لا لا حتى يدخل
مصره أو ينوي إقامة نصف شهر ببلد أو قرية لا يركب ولا يركب في أدنى مدة السفر لثلاثة أيام وليا لها وعند التسايف
مقدري يومين وموتة عشر فرسخا في قول يوم وليلة وعند مالك بأربعة يرد كل بر يدا إلى عشر ميلا
وعند أبي يوسف بيومين وأكثر اليوم الثالث ولما قوله عليه السلام يسجد اليتم يوما وليلة والمسافر يركب
ولياليها ذكرها مسافرا محلا بالالف واللام فاستغرق الحسن لعدم المعهود فاعتدي بكل مسافر من ثلثة
أيام ولياليها ولا يتصور ذلك إلا إذا كان أقل المدة لثلاثة أيام أما ابتداء النقص فعند منارة بيوت
المصر لئول علي رضي الله عنه لوجاوزنا هذا الكف لقرنا واليسر هو سيرا لابل وسبي الإقدام في البر وأما
في البحر فالبر الأوسط لما يقتضي عند استواء الرياح حيث لا يكون عاصفة ولا هادئة وتبدأ الرياح مودون
بأنه لا قصر في المغرب والنحر فلو أنه الصلاة وقعد في الأولين قد رالتشهد في فرضه والآخران نافله
وأما بتأخير السلام وإن لم يتعد في الأولين لا يصح فرضه لا اختلاط النافلة بالفرض قبل كماله وعند التسايف
يصير كله فرضا ولا ينتلب نافله وهذا بناء على أنه رخصه استنطاقه عندنا على ما عرف في موضعه وعند رخصة
تفريه **قول** حتى يدخل مصره نحو أن يكون متعلقا بقوله قمر الغرض ومعه قمر الرباعي حتى يدخل مصره
فإن يتم حسبه وإن لم ينو الإقامة ويجوز أن يكون متعلقا بقوله والآخران أي وإن لم يتعد في الأولين
لا يصح فرضه حتى يدخل مصره أو ينوي الإقامة فحسبه يصح كونه مقما والتقييد بنصف شهر احترازا
عن الأقل منه فإنه يقتصر فيه وبأبله والقرية احترازا عن النافلة **قول** لا يركب ولا يركب في أدنى مدة السفر
لثلاثة أيام بركبته ومعنى أن لا يتعد في مكانين إلا إذا نوي أن يقيم في الليل في أحدها في قصره متحاذيا
فيه لأن إقامة المرافف إلى مبيته **قول** وقصدا أن نوي أقل منه ولم ينو حتى نفي سجين أو نوي عسكر
ذلك بأرض الحرب وإن حاصروا مصر أو حاصروا أهل البغية في دارنا في غير ذلك خلاف أهل الأجيبة أي
لؤلؤ في بلدة أو قرية أقل من نصف شهر ولم ينو حتى نفي سجين فقصدا لأن السافر في الله عنه أقام بغيره
شهر وهو بقصر الصلاة وكذا أن نوي الإقامة عسكر نصف شهر بأرض الحرب وإن حاصروا مصر أو حاصروا
مقيمي لأنهم بين أن يهزمهم فيفروا ويهزموا فيفروا فلم يقدروا إقامة فلم تصادق لنية محلها فلا يصح كذا
لو حاصروا أهل البغية في دارنا في غير مصر أو حاصروا لا يصير واستحب لأن حالهم بطل غزيتهم لأنهم
بني القرار وعنده زفر الشيخ اليه في النفلين إذا كانت الشوك لهم وعند أبي يوسف تقع إذا كانوا
في بيوت المدد وجوابه ما ذكرنا من التردد بخلاف أهل الأجيبة حتى تقع منهم في الإقامة في الأصح وإن كانوا
في المنازل لأن الإقامة أصل فلا يبتطل بالانتقال من مرقع إلى مرقع **قول** وإن اعتدي مسافرا بغيره

في الوقت صحيح ولا يجلس صح فيها اي اقتداء بالسافر بالقيم جاز في الوقت ويتبع صلاة لانه تغير في
 الى اربع شرطاً لصحة الاقتداء ولا يلزم اقتداء من يتنفل في حق التعدة ولو اقتدي به بعد ذلك
 لا يصح لان فرضه لا يتغير تصدقاً بنية الاقتداء بسبب فلا يتغير بتعباً لا اقتداء فلا يصح اقتداء
 به ولا يلزم اقتداء من يتنفل في حق التعدة بخلاف ما اذا كان الوقت باقياً حيث يصح الاقتداء
 لان فرضه يتغير بالاقتداء لبقاء الوقت واتصال الغير بالسبب الذي هو الوقت **قول** وبذلك يفتي
 القيم بالسافر في الوقت وجعل اذا كان الفرضان متفقين لانه لا يكون اقتداء من يتنفل
 في التعدة فان سلم المسافر ثم القيم صلاة لانه منفرد في البقاء حيث التزم الموافقة مع ائمة المسافر
 في الركعتين وتجب ان يقول بعد الفرض انما وصلاتكم فانما قوم سنن لان النبي عليه السلام هكذا قال
 حين صلى باهل مكة وهو سافر **قول** ويبطل الوطن الاصل بمثله لا السفر ووطن الاقامة بمثله السفر
 والاصل الاوطان ثلثة وطن اصلي وهو ما يكون بالتوطن بالاهل او بالولد ووطن اقامة وهو ما يكون بنية
 الاقامة خمسة عشر يوماً ووطن الكسبي وهو ما يكون بين الاقامة اقل من خمسة عشر يوماً فالاول يبطل
 بمثله ولا يبطل بالآخرين لانها دونه والى لا يبطل بما دونه والثاني يبطل بالاول لانه فوقه والثالث
 لانه مثله وبالسفر لانه ضد والثالث يبطل لانه اقل من الاول **قول** وفاتية السفر واخر
 اتقن ركعتين واربعاً والعقب في اخر الوقت اي فاتية السفر تقضي ركعتين وفاتية السفر تقضي اربعاً لان
 انقضاء حجب الاداء خلاف ما لو فاته في الرض لتقصيرها في الفتي حيث يلزم بالركوع والسجود لان
 عن المرض بما نفع العجز فزال وفي مثلتا الركعتان ساقط في السفر فلا يجب عليه القضاء والعقب في
 وجوب الاربع والركعتين اخر الوقت فان كان في اخر الوقت مسافراً يجب على ركعتان وان كان
 متجماً يجب عليه اربع وقال زفر بن عمر قد رمايتكم من اداء الصلاة فيه حتى لو كان اقل منه يجب عليه
 الاتمام لانه في حكم القضاء عنده **قول** والعاصي كغيره اي العاصي في الرخص برخصة المسافر
 كغيره الطبيعي وقال السافرخ سفر المعصية لا يبيد الرخصة لانها شرعت ترفعها فلا ينافي بالمعصية
 قلنا للرخصة متعلقة بنفس السفر صفة المعصية مجاوزة فلا تمنع سببها **قول** ولعقبية الاقامة
 والسفر من الاصل دون التبع اي المرأة والعبد والجند لان الاصل هو التمكن من الاقامة والسفر
 دون التبع والمرأة يكون تبعاً للزوج اذا اوفاه مهرها العبد والجند اي انما يكون تبعاً للمالك
 كان يترقى من الامير **باب** شرط ادائها المهر وهو كل موضع له امر وقاض
 ينفذ فيه الاحكام وتقيم الحدود او مصلاه اي شرط جواز ادائها المهر في الجوز اذا اوفاه المقاتل
 والقرى لتول على رضى الله عنه لا جنة ولا شريق ولا فطر ولا زحى الا في موضعين وهما كل موضع اخر
 وقيل المهر اجماع كما لا يخفى عليه كبر ما جدهم لواجبوا فيه والاختلاف في نفي كثير من اللاحق
 هو

هذا عندنا في الجوز

هو المذكور في المتن وقال السافرخ رحمه الله يجب على اهل القرى ولنا ما روينا **قول** او مصلاه عطف على
 على شرط ادائها المهر ومصلاه واكمل غير متصور على المصلي بل يجوز في جميع اقبية المهر **قول** وبني مصر على
 اي اقامة الجمعة بني جواز خلافاً لما ليس بمصر حتى لا يصلي صلاة العبد بها اتفاقاً ولنا انها مصر في
 ايام الموسم وعدم صلاة العيد لا يستحال الدفن باعمال الناس في ذلك اليوم لكن شرط ادائها
 بمكة ان يكون ثم امير مكة او امير الحجاز او الخليفة واما امير الموسم فليس له اقامة الجمعة واما اقامتها
 بغير ذلك فلا يجوز لانها مفارقة وليس بمصر **قول** وتودي في مصر في موضع اي يجوز اقامة الجمعة في مصر
 في موضع متعدد دفعة واحدة وروي عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يجوز الا في موضع واحد وعن
 ابي يوسف انه يجوز في الموضعين وروي انه يجوز في الموضعين اذا كان بينهما نهر عظيم كجدة **قول**
 والامام او نائبه عطف على قوله المصداي شرط ادائها السلطان او نائبه وقال السافرخ لا شرط
 اعتباراً بالامر بالصلاة ولنا قوله عليه السلام اربع الى الولايات منها الجمعة وليلا يودي الى الفتنة والنزاع
قول ووقت الظاهر فسطح مخرجه واخطبة قبلها ومن خطبتان بجلة بينهما بطاقتان كما كانت
 تحية او تهليلية او سبعة اي شرط ادائها وقت الظهور وقالت الخبابة يجوز ادائها قبل الزوال لما روينا
 انه عليه السلام صلى الجمعة ليس ليظن ان ظل يستظل به ولنا المشاهدة ان عليه السلام كان يصلي الجمعة بعد الزوال
 وكذا الخلفاء الراشدون ومن بعدهم من الائمة فصار اجماعاً ورواه محمول على ان حيطان المدينة كانت
 قصيرة فلا يظن الظل الذي يستظل به المار فاذا ثبت ان وقت الظاهر فسطح مخرجه وهو في الصلاة لنوا
 شرطها وهو الوقت وشرائطها الخطبة قبل الجمعة لانه عليه السلام دعا طبع عليه حتى لو صلوا بلا خطبة لا يجوز
 ومن الخطبتان بجلة بينهما وخطبة واحدة ولم يجلس بينهما او بغير طهارة او غير قائم
 جازت الا انه يكن وقال السافرخ رحمه الله لا يجوز لانها قايمة مقام الركعتين في شرطها شرط الصلاة وعند
 لا يقوم مقام الركعتين لمناقاة بينهما لما فيها من استبداد القبلة والكلام فلا ترتب عليها شرط الصلاة
 ولو اقتصر على الحمد او سبحان الله ولا اله الا الله جاز وقال لا يجوز حتى يركعها اي خطبة عادة لان
 الواجب هو الخطبة والحمد الواحد لا يسمى خطبة وله ان الواجب هو الذكر بالبص مطلقاً وهو حصص الحمد
 وبما هو زايد عليه وقال السافرخ لا بد من خطبتين للعرف والجمعة عليه ما ذكرنا **قول** والجمعة وهم ثلثة وان
 قبل سجود بطلت اي شرط ادائها لانها مشتقة منها واولها لله سوى الامام عند ابي حنيفة ومحمد جهمما
 وقال ابو يوسف رحمه الله اثنان سوى الامام لان النبي صلى الله عليه وسلم قال الاجتماع وقال السافرخ رحمه الله اقله اربعون
 رجلاً احرار اقيمون لان اول جمعة اقيمت في الاسلام كانوا اربعين وقلنا اجمع الصحيح ثلثه ومعنى اجماع شرط
 على صحته وكذا الامام فلا يعتبر احد عامراً ولا حراً في يوم النور الى الغد بقي غير رجلاً فصليهم
 النبي صلى الله عليه وسلم الجمعة اذا احرم الامام والتوم ثم نددوا قبل ان يسجد بطلت الجمعة وعندنا لا يبطل

او خطبة الوقت الجوز
مكن

ولنا ان الخطبة ذكر
مفتاح السعادة
بقوله تعالى فاسجدوا
لذكر الله وهذا ذكر
فيجوز الجمعة به اخر

ويفتسل ويستاك وتطيب ويلبس أحسن ثيابه ويؤدي صدقة النظر ثم يتوجه إلى المصلي غير مكبر ومتنفل قبلها أي يند
في عيد النظر أن يأكل قبل الخروج إلى المصلي لتول النسي رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قل ما خرج يوم النظر
حتى يأكل ثمات ثلاث أو خمس أو سبعا ولا يجب أن يأكل شيئا حلوا وأن يغتسل ويستاك وتطيب لأنه يوم
اجتماع فخر فيه هذا لا سيما كذا فعلا لثأذي بالراحة الكريمة وأن يلبس أحسن ثيابه لأنه عليه السلام
كان له جبة فلك أو صوف يلبسها في الأعياد والفتك الذي يتحد منه الغزو وأن يؤدي صدقة النظر لعله عليه السلام
اغفرهم على المسئلة في مثل هذا اليوم ولأن في التجديد تفرغ قلب الغير للصلاة ثم يتوجه إلى المصلي غير مكبر
ههنا في الطريق وقال لا يكبر كما في الأضحية وله أن لا يصل في الذكر إلا خفا لقوله عليه السلام خير الذكر أقرض
الأضحية بالنفس وهذا ليس في معناه لأنه لا يكبر عقيب المكتوبات فلا يكبر في الطريق أيضا **قوله** ومتنفل
عطف على كبره أي غير متنفل في المصلي قبل صلاة العيد فلا قال في لأنه عليه السلام لم يفعل مع حرضه على الصلاة
قوله وقتها من ارتفاع الشمس إلى زوالها لأنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي العيد والشمس على قيد
رمح أو رمحين وقال الساجد رحمه الله وقتها طلوع الشمس ويستحب تأخيرها وشهد قوم بروية الهلال بعد
الزوال فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالخروج إلى المصلي من الغد ولو جاز الأداة بعد الزوال لم يكن للتأخير معنى
قوله ويصلي ركعتين شيئا قبل الزوايد وهي ثلث في كل ركعة ويوالي بين القرائين وخطب بعدها خطبتين
يعلم فيها أحكام صدقة النظر أما الركعتان فلما روي أنه عليه السلام خرج يوم الأضحية صلى ركعتين وأما التنا
قبل التكبيرات الزوايد فلأنه شرع في أول الصلاة فتقدم عليها والزوايد ثلث في كل ركعة وهو من
رمعود رضي الله عنه وروي عن زرعي بن شتة عشتا تكبيرة وفي رواية ثلث عشتا يعني مع الأصول فالزوا
خمس في كل ركعة وفي رواية أربع في الثانية والسابعة أضيق قوله ولكن حمل ما رواه عنه كله على الزوايد
فصار الجملة خمس عشتا أو ست عشتا وظاهر عمل العامة اليوم بتول بن عباس لا من أجل أنه ذكره لثأذ الله عليه السلام
لما صلى العيد كبر أربعاً ثم أقبل عليهم بوجهه وقال أربع كادع أجبوا يؤ فلا تسبوا عليكم وأسا رباً صاب
وحبس إبهامه فيه قول وفعل وأسا ناً وتسبوا وتأكيده ومراعاة عليه السلام التكبيرة المتوالية في حالة
واحدة غير تكبيرة الافتتاح **قوله** ويوالي عطف على قوله يصلي أي يصلي الإمام ويوالي بين القرائين لما روي
عن رمعود مرفوعاً وموقوفاً أنه وصف صلوة العيد هكذا وأما رفع اليد فليقله عليه السلام يرفع الأيدي
في سبع مواطن وذكر منها بكبيرات الأعياد وكنت بين كل تكبيرة بين مقدار ثلاث تسبيحات وأما الخطبة
فلأنه عليه السلام خطب بعد الصلاة خطبتين يعلم فيها أحكام صدقة النظر لأنه شرع في صلاة
وتخرج بعد إلى الغد فخطب أي يجوز تأخير صلوة العيد إلى الغد بعد زوال نجم الهلال وسدده الله الإمام بعد
الزوال ولا يؤخر إلى بعد الغد لأن الأصل عدم جواز التأخير مطلقاً وإنما تركت بما لنا خبر إلى الغد لما روي
فيمنى ما رواه على تصنيته التبرك **قوله** وهي أحكام للأضحية لكن هذا لا يضر الأكل منها ويكبر في الطريق جهرا يعلم
الأضحية

الصفحة وتكبير الشروق في الخطبة وتؤخر بعد رآي الله ايام اي الاحكام التي ذكرنا في الفطر من الرباط
 والمندوبات هي الاحكام في الاضحية الا انه يحسد الاكل عنها عن الصلاة لما روى انه عليه السلام لا يطعم يوم الاضحية
 حتى يرجع فياكل من هجينة ولانه مكروه للاضحية ان ياكلوا قبل طعام الضيافة وتكبر في الطريق جهرا
 لانه عليه السلام كان يكبر هكذا في الطريق ويعلم الاضحية وتكبير الشروق في الخطبة لانها شرعت لتعليم شروع الوقت
 ويجوز تأخيرها بعد رآي الله ايام لانها موقوتة بوقت الاضحية بخروجها دام وقتها باقيا اما بعد فحينئذ
 مع الكراهة **قوله** والتكبير ليس بشي اي التعريف الذي يتعلمه الناس وهو ان يحتموا يوم عرفه في بعض المواضع
 فيها بالواقفين يعرفون ليس بشي وعنها انه لا يلبس لما روى عن ابي عبد الله رضي الله عنه انه فعل ذلك ليعرف
 وجه الظاهر ان الوقوف عبادة محققة بكان فلا يكون عبادة وانه كسائر المناسك فعمل ابن عباس
 محمول على انه للاستسقاء والوعظ والتذكير **قوله** ومن بعد فجر عرفه الى ثمان من ايام الله اكبر الى اخره ليربط اقامة
 ومصر ومكتوبة وجماعة متجة الكلام في تكبير الشروق في مواضع الاول في وصفه فانه واجب لقوله تعالى واذكروا الله
 في ايام معدودات وتسميته في الكتاب سنة لا ينافي الوجوب لان السنة هو الطريقة المسكونة في الدبر وهو
 متناول للواجب ولهذا قال فيما بعد وبالاقتداء يجب على المرأة ولولا انه واجب لما وجب بالاقتران والثاني
 في دقة فاوله عقيب صلاة الفجر من يوم عرفه واخره عقيب صلاة العصر من يوم النحر وهو قول الجمهور
 وقال اخره عقيب صلاة العصر من ايام الشروق وهو قول عمر وعلي رضي الله عنهما اذ هو الاكثر ولما هو
 في العبادات ولا في حينه رحم الله ان الجحد بالتكبير بدعة فكان الاخذ بالاقوال في احتياط والتألف
 في عدده وما هيته فوان يقول من واحد الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله اكبر
 على قول عمر وابن عباس رضي الله عنهما والاربع في شرط وهو الاقامة والمصر وكون الصلاة مكتوبة ويكون
 جماعة متجة حتى لا يجب على المسافر واهل القراءة ولا يجب في النافلة والوتر وصلاة العيدين وصلاة كانا
 ولا يجب على المنفرد وفي جماعة غير متجة لجماعة النساء والعييد وقالا يجب على كل من صلى المكتوبة لانه تنبع
 للمكتوبة وله ما روي في الجمعة وصلاة العيد **قوله** وبالاقتداء يجب على المرأة والمسافر يعني ان تذكر
 من لا يجب عليه التكبير ممن وجب عليه يجب على المومنين تبعاً لاسامه لانه من منى لا يثبت قصداً فثبت تبعاً
 ولو ترك الامام التكبير يكره المقتدي لانه يؤدي خارج الصلاة فلا يكون الامام من شرطه والله اعلم
باب صلاة الكسوف يصلى ركعتين كالنفل امام الجمعة وبها جهز وخطة ثم يدعوا حتى يتجلى
 الشمس والاصول انزادي كالحسوف والظلة والريح والفرج والاصل في مشروعتها حديث لم يرو عنه رضي الله عنه
 قال انكسفت الشمس يوم مات ابراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم فقال الناس انما انكست الشمس لموت قال
 عليه السلام ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يفسدان لموت احد ولا حيوة فاذا رايتن شيئا من ذلك
 فانزعما الى الصلاة ثم من سنة وقيل واجب وكيفيتها ان يصلي الامام ركعتين كل ركعة بركوع وسجدة

منه في البيت
تدق
ولا الماد
نقوم الى اللام لا مفر
ولا انفس ولا قومي
تلكم

كسائر النوافل قال الشافعي بر كوعني لرواية عائشة وابن عباس انه عليه السلام صلى باربع ركوعات ولما قال عليه
صلى ركعتين كل ركعة بقومته وركوعه وكبره ورواه ابن عباس عن عائشة وابن عباس عن عائشة ورواه ابن عباس عن عائشة
الرجال اكسف لان النساء خلف الصفوف وابن عباس كان في صف الصبيان في ذلك الوقت بخلاف الذي
نقلناه لان كبار الصحابة نقلوا انما قال امام الجمعة كيلا يوردوا الي الفتنة **قول** بلا جهر يتعاقب بقوله يصلي
اي يصلي امام الجمعة ركعتين بلا جهر في القراءة وقال ابو يوسف رحمه الله بحملانه عليه السلام جهر في صلاة
الكسوف لما حديث ابن عباس عن عائشة انها لم يسمع منه حرف من قرأه في صلاة الكسوف وما رواه
محول علي الاتفاق او تعليل الكسوف فيها وبلا خطبة وقال الشافعي خطبتين بعد الصلاة حديث
عائشة انه عليه السلام خطب ولما انه عليه السلام امر بالصلاة دون الخطبة وما رواه محمول على ان النبي عليه
اراد ان يرد لهم عن قولهم انها كسفت بموت ابراهيم النبي عليه السلام ثم يدعوا حتى تتجلى الشمس عليه السلام
فاذا رايتوها يعني الكسوف والكسوف فادعوا الله وصلوا حتى تتجلى الشمس **قول** والاصلوا فادعوا
يعني ان لم يكن امام الجمعة صلى الناس فادعوا عن الفتنة كما يصلون فادعوا في خسوف القمر لعدم
نقل الجماعة فيه من النبي عليه السلام وكذا في الظلمة الهائلة والريح الشديدة والزلازل والبراكين والشمس
الكوكب وتوكل من الافراج والاموال لان ذلك من الايات المخوفة فيصلي فيها فادعوا لقوله عليه السلام
ادركتم حيا من هذه الالهة فادعوا الي الله تعالى بالصلاة والله تعالى اعلم **مسألة**
الاستسقاء صلاة الجماعة ودعاء واستغفار لا قلب ردا او حضور ردي وانما يخرجون بكلمة ايام يجوز في الاستسقاء
الصلاة لكن الجماعة قبل هذه الصلاة ليست بمسبقة لجماعة وان صلاوا اخر اذى جاز وقال محمد صلى الله عليه
او نايه ركعتين جماعة وابو يوسف معه في رواية انه عليه السلام صلى الجماعة في الاستسقاء ركعتين كل صلاة العيد
باجهر وخطبة ولما قوله تعالى استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا فنادوا استغفار
دون الصلاة **قول** ودعا واستغفار اي للاستسقاء ودعا واستغفار لما تلووا لا قلب ردا اي ليس للاستسقاء
قلب ردا وقال محمد يقلب الامام رداه دون القوم لانه عليه السلام قلب رداه وصنفته ان كان من جملة جعل
اعلاه اسفله وان كان مذكورا جعل لغيره لا يمين على الايسر على اليمين قلنا انه عليه السلام يستسئ يوم
الجمعة ولم يقلب رداه ولو كان سنة لما تركه وما روي كان تبا ولا يتغير الهيئة لتغير الهواء ولا انه عليه السلام
علم بالوحي انه تعالى يغفر اكل بتغيب رداه وهذا لا يوجد في غيره وقال مالك يقلب القوم ارددتهم قلنا
هذا محمول على انه فعلوا امرا فله عليه كمال النفع **قول** وصنود ردي عطف على قوله قلب ردا اي لا يكون البطلان
بما يستساق حضور ردي يعني لا يخرج اهل الذمة له وقال مالك ان خرجوا لم ينعوا قلنا فخرجوا ليدعوا واستسقاء الظهار
الرجوع ولم يستساقوا من اهل الذمة وينبغي ان يخرجوا بكلمة ايام متتابعات لانها مذكورة في الاغراض والاشي
مسألة من الذين متواضعين خاضعين لله تعالى او يقدسون الصدقة ويجردون الثوبه ويتأخرون بينهم

ويستسئون

خلفه احب
اختيار

ويستسئون بالضعفة واليخوج والصبيان **مسألة الخوف** ان استداخول من عدو
او سبج وقت الامام طائفة بارا العدو وصلى طائفة ركعة وركعتين لومتهما ومفت هذه الالعدة وجاءت تلك
فصلي بهم ما بقي وكرهوا ذموا اليهم وجاءت الاولى وانما بلا قراءة وسلموا ومضوا ثم الاخرى وانما بقراءة
صلاة الخوف مشروعة في زماننا خلافا لابي يوسف رحمه الله لقوله تعالى واذا كنت فيهم فاممت لهم الصلاة
وكونه فيهم شرط وهو مفتقور في زماننا ولما ان الصلاة اقاموها بعدد عليه السلام وعني قوله تعالى
واذا كنت فيهم انت ومرتقوم متماكلا على ان التعليق بالشرط لا يوجب العدوم عندنا وكيفيته ان يجعل
الامام الناس طائفتين فصلي بطائفة ركعة فاذا فرغ راسه من السجدة الثانية ذهبوا هذه الطائفة وبقوا
بارا العدو وجاءت الطائفة الاخرى فصلي بهم الركعة الثانية ثم لم يلجوا وذهبوا الى وجه العدو وجاءت
الطائفة الاولى فاممتهم صلاة بهم بلا قراءة لانهم لا يحقون ثم سلموا وذهبوا الى وجه العدو وجاءت الطائفة
الثانية وانما صلاتهم بقراءة لانهم سبوقون وسلموا لما روي لزمع رضي الله عنه انه عليه السلام صلى صلاة
الخوف بطائفتين بهذه الهيئة وقال مالك يصلي بالطائفة الاولى وينتظر ليصلوا ركعة ثالثة ويلجوا
ويذهبوا الى وجه العدو وجاءت الطائفة الثانية فصلي بهم الركعة الثانية ثم لم يلجوا ويقومون لتفاد الركعة
الاخرة به قال الشافعي لا يقول لا يلجوا الامام حتى يقضي الطائفة الثانية الركعة الاولى ثم يلجوا يكون
مع ولا يذهبوا لان فراخ الموت قبل فراخ الامام وهو غير جائز بخلاف المشي فتدور به النصيب
احدث هذا اذا كان الامام مسافرا فان كان مقيما يصلي بالطائفة الاولى ركعتين وبالثانية ركعتين لانها
فعل كذلك **قول** وصلى في المغرب بالاولى ركعتين وبالثانية ركعة لان الواجب التنصيف وذا ركعة ونصف
الركعة الواحدة لا تجزئ فلا يتنصف فرجعتا الطائفة الاولى لانها اسبق **قول** ومن قال بطلت صلاته
لانه عمل كثير **قول** وان استداخول صلوا ركبا فادعوا بالايما الى اي جهة تدرروا لقوله تعالى فان ختمتم
فرجا لا اوركبا والتوجه الى القبلة ليستط للفرقة ولا يكون جماعة لعدم اتحاد المكان وعند محمد يجوز
اجزاء الفضيلة الجماعة ونحن نقول ذلك ثبت بالنص على خلاف القياس فيكون مقتضا على مورد النص
قول ولم يجز بلا حلق رعد ولعدم الفروقة حتى لو راوا سوادا فظنوا انه عدو فصلوا صلاة الخوف
ثم بان انه ليس بعدد واعادوها لما قلنا من عدم الفروقة **الحاكي** وفي المختار القبلة على عينية
ولتن الرها فانه مات سعد الحياه وعرض عينا ووضع على سبوح فخر وتر استغفره وجرده وصلى بغيره
واستساق وصية عليه ما تعلق بسدر او حرض وانما القراخ اي وجهه من جهة الموت الى القبلة لما روي
ان ابراهيم مرور رضي الله عنه اوصى ان توجه الى القبلة لما احتضره الموت فقال رسول الله صلى الله عليه
احباب النطق والله ان يهجم على شئ الايمن وان كان المعاد في زماننا الاستسقاء لما فيه من تيسر خروج
الروح ولتن الرها فانه اي قوله استهدا ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله لقوله عليه السلام

مسألة الخوف

مسألة الخوف

لتفادوا ما لم يبرها ان لا اله الا الله والمراد من الموت وكيفية التلقين ان يذكر كل التوحيد
 عند ولا يؤمر بها واسما بعد الموت قيل لا يلحق وقيل لا يلحق وقيل لا يلحق وقيل لا يلحق
 شديدا وخضع غيبه لان فيه حكمة ثم توضع على صدره حجر وقيل لان فيه حكمة وتغطيه وارائه
 الراية الكريمة وتكون في موضع لان مستواجبه والنظر اليها حرام وتجر ذوق الشياطين لتكثيف
 وقال الساجي رحمه الله تعالى في موضع واسع الكلي لما روي انه عليه السلام غسل في قميصه فلما ذكره تحقق
 ما بيني وبين الله عليه وسلم ثم فوضي بالماء فوضي واستنشق لان الوضوء من الاعتراف في حال الحياة فكذلك بعد
 الموت الا انه لا يفيض ولا يستنشق لانه يتعدى خارجا الى ما فرجه وفيها خلاف الساجي رحمه الله
 روايتان ثم يصيب عليه ما يغلي بغيره ووضوءه لا يبلغ في التنظيف وان لم يكن سدر ولا حرق فيغسل بالماء
 القراح وهو الماء الخالص المغلي **قوله** وغسل راسه ويحتمل بالخطي واوضح على يساره فيغسل حتى يبل الماء
 الى ما يلي تحت منه ثم على يمينه كذلك ثم اجلس تحت الماء ويحتمل بطنه ويغسل ما خرج منه غلته ولم يغسل
 اي ثم يغسل راسه ويحتمل بالخطي لانه يبلغ في استخراج الوسخ وان لم يكن فيها لصابون ونحوه لانه يغسل
 غلته ثم يجمع على يديه الى اخرة لان السنة الالهية باليد من هو يحكم بذلك ثم تجلسه تحت الماء
 ويحتمل بطنه ويغسل ما بقي في الخرج ولا يتبل كفاية في الاخرة ثم ما خرج منه غلته فيتنظفها
 له ثم اقلعوا في استخراج غدا في حنيفة رحمه الله يعني لانه لا يبل العورة لكن يلبس غلته على يد
 حتى يظهر الموضع وعنه الى كون رحمه الله لا ينبغي ولا يغسل غلته بعد غسل ما خرج منه وقال الساجي
 رحمه الله تعالى وضوءه قلنا المتصور التنظيف وهو محصور دون الاعادة ولان الغسل من غير وضوء
قوله ويغسل بئب وجعل كحوطا على راسه ويحتمل والكافور على ما روي ان عليا رضي الله عنه
 اكره ذلك وجعل الكافور على راسه ويحتمل الكافور على ما روي ان عليا رضي الله عنه
قوله ولا يشترط شعرة ويحتمل ولا يشترط شعرة ولا يشترط شعرة ولا يشترط شعرة ولا يشترط شعرة
 وعند الساجي رحمه الله تعالى في موضع واسع الكلي لما روي انه عليه السلام غسل في قميصه فلما ذكره تحقق
 التنظيف والتنظير لا التيقن **قوله** ولغسله سبعة ازارا وتيقن ولغسله سبعة ازارا ولغسله سبعة ازارا
 ما يوجد اي الكفن على ثلثة انواع سنة وهي ازار وتيقن ولغسله سبعة ازارا ولغسله سبعة ازارا
 وخارجين وجيب وكفن والارار واللغلة من البتون الى القدم وقال الساجي يكتفي في ثلثة ثياب
 ليس فيها ثياب لما روي عن عايه ان صلى الله عليه وسلم كفن في ثلثة ثياب يمينه سجدة ليس
 فيها غمامة ولا ثياب ولما روي عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
 قميصا ليكن فيه اية فليكن فيه وقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان ثلثة ثياب ليكن فيه الذي
 مات

مات فيه وحله بخبره والعمل بما روي اولى لان الحال على الرجال اكثفت وكفاية وهي ازار وثياب
 لقوله عليه السلام في المحرم الذي وقصته دابة اغسلوا عمارا وسدر وكفنوا في ثوبي وقرية وهي ما
 يوجد لانه لا يضار اليه الا عند العج **قوله** ولف من يسار ثم يمينه وعقدان خيف اثنتان اي
 لث الكفن من يسار اليمين وكيفيته ان شرط اللغلة او لا ثم الارار فوقها فوضع الميت عليه ثمضا
 ثم يغطف عليه الارار وصدر من قبل اليسار ثم من قبل اليمين ثم اللغلة كذلك عند الكفن ان حيف
 انفسان صياة تلك **قوله** وكفن سبعة ازارا وخارجا ولغسله سبعة ازارا وكفن سبعة ازارا
 ازارا ولغسله سبعة ازارا وكفن المرأة سبعة خنث وهي المذكورة لان النبي عليه السلام اعطى ابوالاعباس
 ابنته خنثه الثوب وكفاية ازارا ولغسله سبعة ازارا ولغسله سبعة ازارا ولغسله سبعة ازارا
 الصرورة **قوله** ويلبس البودع او لا ثم يجعل سبعة اطارق على صدرها فوق الدرع ثم الحارفة
 تحت اللغلة اي ثلثي المرأة الدرع او لا الي اخرة **قوله** وتجر الاكفان او لا وترا اي قبل ان يدح
 فيها الميت لقوله عليه السلام اذا اجرت الميت فاجروها وترا **فصل** السلطان الحق بصلاته وهي فرض
 كفاية اي السلطان الحق بصلاته الميت ان حضر فان لم يحضر فامام المصير وهو سلطانها وتجر الاكفان
 سجي ذكره **قوله** وهي فرض كفاية لقوله عليه السلام صلوا على صاحبكم والامر للوجوب وكذا كفايته وغسله
 ودفنه **قوله** وسرطها اسلام الميت وطهارته اي شرط الصلاة على الميت اسلام الميت لقوله تعالى
 ولا تصل على احد منهم مات ابدا وطهارته لان له حكم الامام ولهذا لا يجوز وضع الجنازة في موضع ولا امام
 شرط طهارته فكذلك من كان في حكمه حتى لو صلى عليه قبل غلته يجب اعادته الصلاة **قوله** ثم انقضي ان
 حضر امام الحي ثم الولي عطف على قوله السلطان الحق معناه السلطان ثم القاضي ان حضر لان التقديم
 عليها اريد بانها وان لم يحضر السلطان ولا القاضي يصلي امام الحي لانه رضي بامامة في حياته فهو الحق
 به بعد ماته ثم يصلي الولي على الترتيب في العصابات لانه اقرب الناس اليه **قوله** وله ان ياذن
 لغيبه اي لو كان ياذن لغيبه في الصلاة على الميت لان التقديم حقه فكلما بطله **قوله** فان صلى
 غير الولي والسلطان اعاد الولي لم يصلي غيبا بعد اي ان صلى غير الولي والسلطان على الميت
 اعاد الولي ان شاء لما ذكرنا ان الحق له ولم يصلي ان يصلي بعد لما روي انه عليه السلام صلى على قبر
 المكين بعد ما صلى عليه اهله ولما ان الغرض قد تبادر بالاولي والتنفل بها غير مشروع وانما
 صلى النبي عليه السلام بعد ما صلى عليه لانه الولي لقوله تعالى النبي اولى بالمؤمنين من انفسهم **قوله**
 فان دفن بلا صلاة صلى على قبره مالم يتفخخ اي ان دفن الميت بعد الغسل بلا صلاة عليه
 صلى على قبره مالم يتفخخ اقامة الواجب بنذر الامكان والمعتبر في الانفساخ وعدمه اكثر الزاوي
 على الصحيح **قوله** وهي اربع تكبيرات بنينا بعد الاول وصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام بعد الثانية

غلبه الويل ان صلى
 عليه وقال ان صلى
 بجوارحه صلى

ودعا بعد الثالثة وتليمتي بعد الرابعة فلو كبر **لا يتبع** أي صلاة الجنازة أربع تكبيرات
 لأن آخر صلاة عليه السلام أربع تكبيرات فيكون ناسي لما قبله والبداءة بالناسي بالصلاة سنة أكدعا
 لأنه أرحم للقبول ويدعو الميت ونفسه ولا يؤتى وبجاءة المسلمين وليس فيه دعا موت لأنه
 يذهب برقة القلب ولا يرفع يديه إلا في التكبير الأول وأما بعض الساجد الذي رفع يديه في كل ركعة قال
 الساجد ولما روي الدارقطني أن النبي عليه السلام كان إذا صلى جنازة وضع يديه في أول تكبيرة
 ثم لا يعود ولا يجوز اتباع الإمام إلا ما لم يركب خامسا خلافا لرواية لا ينسوخ ولا متابعة في المنسوخ
قول ولا ينسوخ نصي ويتول اللهم اجعله لنا فرطا واجعله لنا اهرا واهرا وجعله لنا شافعا
 شافعا ما عدمه لا يستغفار لأنه لا ذنب له **قول** وينتظر الموقوف ليكبر معه لا مكران حاضرا
 أي أن سبق بتكبيرة أو تكبيرة يتنظر حتى يكبر الإمام فيكبر معه فإذا سلم قضى ما بقي عليه قبل أن
 يرفع الجنازة ثم أن كان قارئا على التكبيرات والنداء قبل حمل الجنازة فيأتي بها ولا تترك الدعاء
 وقال أبو يوسف والساجد في تكبيرة حتى حضرا اعتبارا بأبداير الصلوات ولأن كل تكبيرة قامة مقام
 ركعة فلم ينتظر تكبير الإمام كان قاضيا ما فاتة قبل إذا ما أدرك مع الإمام ودعا منسوخا ولو
 كان حاضرا حتى تكبر الإمام فلم يكبر معه لا ينتظر تكبيرا اتقا لأنه كالمدرس **قول** ويقوم
 للرجل والمرأة هكذا الصدر أي حين سواقت الإمام الميت في الصلاة عليه أن يكون هكذا
 الصدر وان وقف في غير جاز لأن أسرف الأعضاء التلب لأنه مع العلم والحكمة وهو في الصدر
 وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه يقوم من الرجل هكذا رأسه والمرأة هكذا وسطها لأن النساء رضي الله عنهن
 فعل كذلك قلنا محمول على أن جنازتها غير منعشة فحال منها وبين الرجل **قول** ولم يصاها وللبنا
 ولا في مسجد أي لا يصلي على الميت ركبنا نأوي في التماس يجوز لأنها دعا وجه الراس أن لها صلوات
 من وجه لوجود الحرمة واستقبال القبلة ولذا لا يصلي عليه في مسجدا جماعة ولو صلى عليه فيه جاز
 مع الكراهة أما كراهة كبريم أو تنزيه على اختلاف الرواية وقال الساجد يجوز بلكراهة لأنه دعاء
 أو صلاة فالمسجد الذي فيها لنا قوله عليه السلام من صلى على جنازة في مسجد فلا صلاة له **قول**
 ومن استهل صلى عليه والآن لا يصلي أي مع أحد ابويه إلا أن يكلم أحدهما أو هو أو لم يكلم أحدهما
 معه أي من استهل بان رفع صوته بالبكاء أو جابيه ما يدل على حيائه من حركه بعض حكمه أن
 ويصلي ويصلي عليه ويترن وتورث لقوله عليه السلام إذا استهل السبط صلى عليه والمعتبر في ذلك
 خروج أكثره حيا وان خرج أقله حيا ثم مات لا يصلي عليه وإن لم يستهل لا يصلي عليه ويدبر
 في حركه تكبيرا لابن آدم وفي رواية يغسل وفي رواية لا **قول** كصبي يعني لا يصلي على صبي لم
 يستهل لا يصلي على صبي مع أحد ابويه لأنه تابع له لا أن يكلم أحد ابويه لأنه حبيبه تابع له
 لأنه

أي اجعل
 الشفاء

الاستغفار

لأنه يتبع خير الأبوين ويصلي عليه أو يصلي الصبي لأن سلامه صحيح عنه نال كتماننا فيصلي عليه ولم يلب
 مع أحد ابويه فيصلي عليه تنعنا للمساوي والدار **قول** ويغسل في غسل الكافر ويكفنه ويدفنه يعني لو مات
 كافرا يغسله وليه المسلم ويكفنه ويدفنه لما روي أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه لما مات ابنه جأ إلى النبي عليه السلام
 فقال يا رسول الله إن عمك الفضل قد مات فقال عليه السلام أذهب فاعفله وكفنه وادفنه ولكن تغسل
 غسل التوب المحسن يلف في خرقة وتغفر له جفيرة من غير مراعاة سنة المتكفين والمكفون ويلقى ولا يوضع **قول**
 ويؤخذ سريين بقوامه الأربع ويغسل به بلا خبيث وجلويس قبل وضعه ويؤخذ ما أي إذا حملوا الميت على
 اخذوا بقوامه الأربع لقوله عليه السلام من حمل جنازة من جوابها الأربع غفر له مغفرة موجبة وقال
 الساجد رحمه الله يحملها رجلا أن يضع يده على أصل العنق واليمني على أعلى صدره ويجازي أي يسرع الميت
 وقت المشي بلا خبيث لقوله عليه السلام اسمعوا يا جنازة فإن كانت صاكت قد يتوجهها إلى الخير وإن كانت
 غير ذلك فتتضع عن أعناقكم وبلا جلوس قبل وضع الجنازة وقال الساجد لا بأس بالجلوس قبل
 وضعها ولنا قوله عليه السلام من تبع الجنازة فلا تجلس حتى توضع ولأن فيه إكراما للميت ولما شئ قد أمماها
 لأن المشي خلفها أفضل قال الساجد المشي قد أمماها أفضل لقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا بأس بالجلوس
 يديه ولما حديث ابن عباس عازب أنه قال أمرنا النبي عليه السلام بالقباع الجنازة وكان على رضي الله عنه
 يمشي خلفها **قول** وضع مقدمها على يمينك ثم مؤخرها ثم مقدمها على يسارك ثم مؤخرها يعني وكيفية
 الجنازة يضع مقدمها على يمينك وقد ذكر معنى الميت أيضا ثم مؤخرها على يمينك ثم مقدمها على يسارك
 وذلك يسار الميت ثم مؤخرها على يسارك لأنه عليه السلام كان يحب التيامن في كل شئ **قول** ويحضر
 ويأكل ويدخل من قبالة القبلة ويقول ورضعه بسم الله وعلى مله رسول الله أي يحضر قبر الميت ويأكل
 لقوله عليه السلام الحمد لنا والشوق لغيرنا والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
 والشوق أن يحضر حفيظ في وسط القبر فيوضع فيها الميت **قول** ويدخل من قبل القبلة أي يوضع الجنازة
 في جانب القبلة من القبر ويحضر الميت فيوضع في الجرد وعند الساجد توضع الجنازة على رأس القبر بحيث
 تكون رأس الميت عند مؤخر القبر ثم يسار سلا من قبل رأسه حديث ابن عمر رضي الله عنهما عليه السلام من سلا
 من قبل رأسه ولما أنه عليه السلام إذا با وجانه من قبل القبلة وإنما سلا عليه السلام للضرورة لأنه عليه السلام
 في حرة عايش رضي الله عنها من قبل الحائط فلم يتكلموا ووضع السريين من قبل القبلة لحيطة فلهذا سلا ثم
 تقول واضعه بسم الله وعلى مله رسول الله لأن النبي عليه السلام إذا وضع ميتا في قبر قال ذلك **قول**
 ويوجه إلى القبلة وتحمل العتقة ويسوي اللبن عليه والتصب بالاجر والتخب أي إذا وضع الميت في القبر
 يوجه إلى القبلة لأن النبي عليه السلام بذلك أمر ثم حمل العتقة لأنها خوف الانتشار وقد حصل الأمر من ثم
 يسوي اللبن والتصب على الجرد لأنه جرد على كذا النبي عليه السلام اللبن والتصب ولا يؤوي بالاجر والتخب

أي اجعل
 الشفاء

عليه لانها الاحكام البنا والغير موضع البلى ولان بالاجرا ثنائيا فيكون ثنائيا **قوله** وتسمى قبرها
لاقبها وبها ان التراب ويسمى ولا يبرع ولا يكتص ولا يجزى من القبر الا ان تكون الارض مخصصة اي تسمى
قبر المرأة بتوب حتى يجعل الله على القبر الرجل لان علي بن ابي طالب رضى الله عنه راي قبر رجل سمي بتوب
فقال لا تسميها بتوبا لتسميها بالاسم الذي على القبر والاسم الذي على القبر لا يكون الا اذا كان لفروزة
دفع مطرا او ثوبا او خر عن الدخول في القبر فحسب له بالاسم به ثم يمال التراب عليه ستراله ثم يسمي
القبر لما روي ان قبر النبي عليه السلام هكذا مقدار التينيم قد روي بالاسم برئس الماعية حفظا
لترابه عن الالاند راس وعن ابي يوسف انه مكرو ولا يبرع القبر لانه عليه السلام نهى عن تربيع القبور
وعند السافري يبرع ولا يكتص ايضا لانه عليه السلام نهى عن ذلك ولا يجوز اخراجه الميت من القبر بعد
ما اهيل عليه التراب اللهم الوارد عن نبش الا اذا كانت الارض مخصصة فخرجه فحقصها ان سا
وان ساسا واه مع الارض فانتمتع به زراعة او غير **باب** **الشهيد** هو من قتل اهل
الحرب والبغ وقطاع الطريق او وجد في معركة وبه اثر او قتله مسلم ظالما لم يجب به دية اي الشهيد من قبله
اهل الحرب اي اخره والما سمي شهيدا لان الملائكة تشهد له اكرامه اولانه شهود له باجته **قوله**
من قبله اهل الحرب يتناول من قبله مباحرة وتسميها حتى لو اوطاقوا بئتهم سلا يكون شهيدا **قوله**
وبه اثر اي اثر يكون علامة على القتل كالجرح وسيلان الدم من عينه او اذنه دون الفم ودم **قوله**
ولم يجب بقتله دية اي نفس القتيل حتى لو وجبت الدية بالصلح او بتدليل الاب ابنه يكون شهيدا لان
نفس القتيل لم يوجب الدية بل يوجب القصاص والما يستطاع الصلح او بالشبهة **قوله** فيكفن ويصل
عليه بلا غسل ويدفن برسمه ويأباه الا ما ليس من الكفن ويؤاد ويقتص اي كفن الشهيد ويصل عليه
وقال السافري رحمه الله لا يصل عليه لان النبي صلى الله عليه وسلم امر بدفن شهداء بدرية وياهم ولم يغسلوا
ولم يصل عليهم ولان الصلوة شناعة ولم يستغفون عنها لان السيوف محاربة للذنوب ولنا ما روي عن عكرمة
وابن الزبير انه عليه السلام صلى على شهيد احمس حمزة ولان الصلوة على الميت سرعت اكرامه وهو حق
به وما رواه ناف وما رويانه مثبت فكان اولى قبل قوله وهو مستغفون عنها ليس يصح لان احدا
لا يستغفون عن الدعاء الا يرى الله عليه السلام صلى الله عليه وسلم وهو افضل جميع الخلق يمكن ان يحاب به قال
يستغفون عن الشناعة لان الدعاء يجوز ان يستغف من احد ما دون الآخر ولا يغسل لثوبه عليه السلام
زملوه بكمومهم وديابهم ولا يغسلوه ويدفن برسمه ويأباه لما رويانا الا ما ليس من جنس الكفن كاللوز
والخشخاش والفلنس فانها تخرج ثم ان كان ما عليه من الثياب دون كفن السند يزاد عليه حتى يبلغ الى سنده
الكفن وان كان زائدا انتص الى سنده الكفن مراعاة **قوله** ويغسل ان قتل جنبا او صبيا
او ارتب بان اكل او شرب او نام او تدواي او مضى وقت صلاة وهو قتل وقيل الموكلة او اوصي

اي

اي ان كان القتيل جنبا غسل وصلى عليه وقال لا يغسل وفاته ما وجب باجته سقط بالموت ولانه
انما وجب الغسل عليه الصلوة وقد سئطت بالموت فسقط ما وجب لاجله وما يجب بالموت لم يثبت بان
ولا يحنينه رحمه الله قول النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اني رايت الملائكة يغسلون منقطة فغسل من ان
فاخبرت انه فرج وهو جنبت وان كان صبيا فغسله اي حنينه يغسل وقال لا يغسل لان ابا نوح يظهر
بالسيف فهو اولى وله ان الغسل سقط عن الشهيد لان القتل صار كفاة له ولا ذنب للصبي ليطهر
القتل فان قتل في قتله والموت سواء او مرتثا اي صار خلقا في باب الشهادة فاليغسل يقال ثوب رث
اي خلق بان اكل او شرب او نام او تدواي لانه نال بعض مرافق الحيوة فحق ان يظلم فلم يكن في معنى شهيدا
احدا او مضى عليه وقت صلوة وهو يتل اي مع القدرة اذ لا صلوة حتى يجب عليه القصاص بتركها فيكون
نايلا بعض احكام الدنيا او قتل من المعركة فانه يغسل لانه نال بعض مرافق الحيوة او اوصي بوصية
سواء كان بامر والدنيا او بامور الآخرة فاليغسل لانه ارتفاق وهو من عمل الاحياء وعند محمد
لا يصير مرتثا بوصية لانها عمل الاموات قيد الاختلاف في امور الآخرة وقيل في امور الدنيا
قوله او قتل في المصير ولم يعلم انه قتل كحديثه ظلم او قتل كحديثه او قتل لا يغني وقطع طريق
عطف على قوله اوصي اي يغسل اذا قتل في المصير ولم يعلم انه قتل كحديثه ظلم لانه يجب فيه القسامة
والدية فحق ان يظلم بسبب العوض فيغسل لوجود اقد بول الدم ولنا ان القصاص ليس بعوض
عن المحل والما شريع زاجر استنسا للصدور وكذا اذا قتل كذا او قتل يغسل لانه باذل
بحق مستحق عليه وشهدا احد بدلوا انفسهم لا يتغاضوا رضات الله فلم يكن في معناهم **قوله** لا يغني
وقطع طريق يعني لا يغسل اذا قتل له بغية وقطع طريقه وقال السافري يغسل ويصل عليه لانه مسلم
قد ارتكب نصرا كالمروم ولنا ان عليا رضى الله عنه لم يغسل الخوارج ولم يصل عليه عتوبه لم يكن
زجرا لغيرهم لانه شهدا **باب** **الصلاة في الكعبة** مع فرض وفعل فيها وفوقها اي مع
فرايض الصلوة ونوافلها في الكعبة وقولها حديث بلال رضى الله عنه انه عليه السلام دخل البيت وصلى
واما فوقها فلان الكعبة هي العروة والهي الى عنان السماء وان البناء قال ما كذا يكون فيها الرض
وقال السافري لا يجوز فيها لا الغرض ولا النفل لانه مستبدل من وجهه ومستبدل من وجهه ولا يصح مع الاستبدال
الا ان ما كذا وسع في النفل قلنا الشرط استبدال جرمها وقد وجد واما فوقها فعند السافري اذا
كان ثم ستره كوز وعنده نا بجزمه بلا ستر لما بيننا الا انه يمكن ان فيه ترك التقطيم **قوله** ومن جعل
ظهره الى ظهر امامه مع والي وجهه لا يعني لوصوله الى جماعة في الكعبة فجعل بظهره الى ظهر الامام جاز
لانه توجه الى القبلة ولم يعتدل امامه مخطيا ومن جعل من ظهره الى وجه الامام لم يجز صلوة لانه متقدم
على امامه **قوله** وان حلقوا حولها مع لمن هو اقرب اليها من امامه ان لم يكن في جانه اي ان صلى الامام

في المسجد الحرام فخلق الناس حول الكعبة واقتدوا به صح الاقرب الى الكعبة مراعاة ان
لم يكن في جانب الامام لان المتقدم والتأخر انما يظهر عند اتحاد الجانب فاذا لم يتحد لم تقع التقدم والتأخر
كتاب الزكاة هي تملك المال من فقير مسلم غير هاشمي ولا مولا له بشرط قطع المنفعة
عن المالك من كل وجه لله تعالى الزكاة في اللغة التما والطهارة وفي الشرع ما ذكر **قوله** تملك المال
يتناول غيرها **قوله** من فقير احتراز من الغني وقوله مسلم احتراز عن الكافر **قوله** غير هاشمي ولا مولا
احتراز عنه **قوله** بشرط قطع المنفعة عن المالك من كل وجه احتراز عن تملك عبدا وسكانه وزوجته
واصوله ونحوه **قوله** لله تعالى احتراز عن الكفاية فان لا يتبعها ستر الذنب والابتغاء للزكاة
وجه لله تعالى **قوله** بشرط وجوب العقل والبلوغ والكمال والحريه ومالك لخاص حولي فادخل عن الدين
وحاجته الاصلية تام ولو تقدير اي شرط وجوب الزكاة علما وعلا ما ذكر المراد بالوجوب الغرض اما
التمسك الاول فلان الزكاة عبادة وهي شرط وجوبها واما الحريه فلان العبد ليس بمالك للمال
واما مكر النصاب فلتوله عليه السلام خذ من اغنيائهم وردد لها الى فقرائهم والغنائم انما يكون بكثرة
المال وقدرها الشايع بالنصاب ولا بد ان يكون ذلك النصاب حوليا لتوله عليه السلام لا زكاة
في مال حتى يحول عليها الحول ولا يكون مستغولا بدين له مطالب من جهة العباد ولا من موجب بخلاف
في الملك فلا يكون ملكا تاما ولا مستغولا بحاجته لان المستغول باحاجة الاصلية كالمعدوم ولا بد ان يكون
النصاب مالا ناكرا حقيقة بالتوالد والتناقص والتجارات او تقديرا بان يكون متمكنا من ركنيها بان
يكون المال في يده او يدنايه وان لم يكن متمكنا لا يجب عليه كمال الضار وعند الشافعي العتق الباطني
ليس بشرط الوجوب لتوله عليه السلام ابتغوا في اموال اليتامي خيرا كيلا تاكلها الصدقة ولنا قوله عليه السلام
رفع القلم عن ثلث عن الصبي حتى يكمل ولان الزكاة عبادة وهي ليس بها فعلها وما رواه ضعيف عند التمسك
او المراد بالصدقة المنفعة وقال الشافعي الدين ليس بما ينفع وجوب الزكاة ايضا حتى يغيره وقال زفر
والشافعي وجهها الله يجب في مال الضار وهو المال الذي لا ينتفع به او من الافهار وهو الاضيق **قوله**
وشرط ادائها بينة متعارفة للاداء او بعزل او تصدق بكملة اي شرط صحة او الزكاة بينة متعارفة للاداء او
او لعل المال المتدبر بتد الزكاة لانها عبادة فلا يصح بدون البينة اما عند العزل واما عند الدفع
الى الفقير دفعا لوجوبه وتيسيرا على العباد **قوله** او تصدق اي ووسط ادائها تصدق بكملة بلانيه
زكاة لان الواجب جرم النصاب فاذا ادى الكمل فقد ادى الواجب لان بنية اصل العباد لا يكون كاذبا
وهي موجودة **باب صدقة السائمة** هي التي تكتفي باليرعى في اكثر السنة والمراد بالصدقة
الزكاة واما عبرتها بالصدقة فتدبر بتوله تعالى ائنا الصدقات لتفقروا والسائمة اسم لما رقت يقال
سامت الماشية سموما اي رعت والمراد التي تسام للدره والتسليم للكل الكوب وان اسماها التجارة

حي

يجب فيها زكاة التجارات واما ابتداء السائمة لانها اعز الاسوال عند العرب والسائمة هي التي تكتفي باليرعى اكثر
الحول حتى لو علمتها نصف الحول لا يجب فيها الزكاة وقالت الشافعية في بعض الوجوه تشترط الرعي في جميع
الحول ولا عبرة بالاكثرة لنصاب ولنا ان اليسير من العلف لا يمكن للاحتراز عنه فلو اعترض اليسير
لا دعي الي عدم وجوب الزكاة اصلا فالتكفي باكثر السنة وفي النصف وقع الشك في السبب وهو كون المال
سائمة فلا يجب الحكم فيه **قوله** ويجب في خمس وعشرين ابلا بنت مخاض وبنت مولا وفي كل خمس سائمة
وفي ست وثلثين بنت لبون وفي ست واربعين حقة وفي احدى وستين جذعة وفي ست وسبعين بنتا
لبون وفي احدى وتسعين حقتان الي مائة وعشرين وعلى هذا اتفقت الاما رواه استمرت كتب
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يثبت المخاض وهي التي طعنت في الثانية سميت به لان امها يكون
مخاضة عادة اي حاملا باخري وبنت اللبون هي التي طعنت في الثالثة سميت به لان امها تدخر في
عادة فتكون ذات لبن غالبا واثمة هي التي طعنت في الرابعة سميت به لانها حتى لها الحول والركوب
او الفراب والجدعة هي التي طعنت في الخامسة سميت به لمعني في اسنانها معرفة ارباب الابل هي
اكبر من بوم في الزكاة **قوله** ثم في كل خمس سائمة الي مائة وخمس واربعين فيها حقتان
وبنت مخاض وفي مائة وخمسين ثلث حقا يعني ثم تساتف الغنضة بعد المائة وعشرين فهي كل خمس
سائمة مع اثنتين الي خمس وعشرين فيها بنت مخاض مع اثنتين فيكون هذا مع المائة والعشرين
الاولى مائة وخمس واربعين ثم اذا زادت خمسة صارت مائة وخمسين فيها ثلث حقا **قوله**
ثم في كل خمس سائمة وفي مائة وخمسين وسبعين ثلث حقا وبنت مخاض وفي مائة وستين ثمانين ثلث حقا
وبنت لبون وفي مائة وستين وتسعين اربع حقا الي مائتين اي ثم تساتف الغنضة فيجب في كل خمس
سائمة مع ثلث حقا الي خمس وعشرين فيها بنت مخاض مع ثلث حقا فيكون مع الاول مائة وخمس
وسبعين وفي ست وثلثين بنت لبون مع ثلث حقا فيكون مع الاول مائة وستين ثمانين وفي ست
واثنتين حقة مع ثلث حقا فيكون اجماله مائة وستين وتسعين ثم لا يجزي حتى يبلغ الي مائتين
قوله ثم تساتف ابدا كما بعد مائة وخمسين والى كالمرايب اي اذا بلغ المال الي مائتين
ثم زاد عليها تساتف الغنضة اياها كما تساتف بعد مائة وخمسين وقال الشافعي اذا زاد على
مائة وعشرين واحدة فيها ثلث بنات لبون واذا صارت مائة وثلثين فيها حقة وبنتا لبون
ثم يدور الحساب على الاربعينات والخمسينات فيجب في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمس
حقة لما روي انه عليه السلام كتب اذا زادت الابل على مائة وعشرين ففي كل خمسين حقة وفي كل اربعين
بنت لبون من غير شرط عود بنت مخاض والساء ولنا ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكتف الي
عمره من حم اذا بلغت احدى وتسعين فيها حقتان الي ان يبلغ مائة وعشرين فاذا كانت اكثر

التي

من ذلك في كل حين سنة وفي كل ربعي بنت لبون فافضل فانه يعاد الى اول فرايض الابل فا
كان اقل من خمس وعشرين فينبغي الغنم في كل خمس ذود سنة رواه ابو داود والطيحاوي ومارواه
السلفي لا ينبغي الواجب عما دونه فوجب بما رويناه ونحو الزيادة فيما رواه علي الزيادة الكسبي
جعايي الاخبار والتحت كالعرب اي في وجوب الزكاة لان اسم الابل يتناولها **قول** في ثلثي
بقرا تبيع ووسنة او تبعة وفي اربعين من دوسنتين او سنة وفيما زاد كسبها الى ستين فينبغي تبيعا
وفي سبعين سنة وتبيع وفي ثمانين مستثنى فالغرض بتغير بغير كل عشر من تبيع الى سنة والكاموس
كالغرض في اهل الظاهر لا زكاة في اقل من خمس من البقرة قال قوم في كل خمس سنة الى ان يبلغ
الى خمس عشرين فينبغي بقره الى خمس وحين فادارت واحدة فينبغي بقرتان الى مائة وعشرين فاذا
زادت في كل اربعين بقره سنة اعتبر بها لابل ولنا ما رواه الترمذي باسناد عن معاوية
انه عليه السلام بعته الى اليمن واسما ان ياخذ من كل ثلثين بقره تبيعا او تبعة ومن كل اربعين
سنة **قول** فيما زاد كسبها اي فيما زاد على الاربعين يجب فيه كتابه الى ستين في الواحدة
الزيادة ربع عدا سنة او ثلث عشر تبيع وفي الثنتين نصف عشر سنة او ثلثي عشر تبيع وفي
في الثلثة ثلث اربع عشر سنة او عشر تبيع وعن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يجب في الزيادة شيء حتى
تبليغ ستين وهو قولهما فيكون فيها تبيعان او تبيعتان ولها انه عليه السلام بعث معاذا الى اليمن اسما
ان ياخذ من كل ثلثين من البقر تبيعا او تبعة ومن كل اربعين سنة وقال ليس في الاوقاص شيء
فسرقا ثمانين اربعين الى الستين وجه الرواية الثانية ان اوقاص البقر تسع تسع كما قبل الاربعين
وبعد الستين وجه رواية الاصل ان المال سبب الوجوب ونصيب النصاب بالاربعين فكذا
اخلاق بعد وجود السبب وحديث معاذ غير ثابت لانه ما اشتهر بالنبى عليه السلام بعد ما بعثه
الي اليمن في الصحيح وان ثبت فالمراد به الضعاف اذ كانت وحدها وبه يقول فلا يكون جمع من الاحتمال
قول فينبغي تبيعان اي في الستين تبيعان وفي سبعين سنة وتبيع وفي ثمانين مستثنى ثم الغرض
بتغير في كل عشر من تبيع الى سنة اي في كل ثلثين تبيع وفي كل اربعين سنة ثم حكم الجاكوس كل البقر
لان اسم البقر يتناولها وانما لا كسب بالاكل لان معنى الايمان على العرق ثم اذا اختلف الجاكوس بالبقر
ياخذ الزكاة من اعليها وان كانا متساويين ياخذ على الادنى والادنى على الاعلى وعلى هذا الخبر العرب
والنصارى والعز **قول** وفي اربعين سنة سنة وفي مائة واحدة وعشرين شاتان وفي ثمانين
واحدة ثلث سنة وفي اربعين سنة اربع ثم في كل مائة سنة والعز كالنصارى وهذا اشتهر كتاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم وكتاب ابي بكر وعمر رضي الله عنهما وعليه اعتد الاجماع والمحدثون
متساويان في الحكم لان النص ورد باسم الغنم وهو شامل لها فكانا جنسا واحدا **قول**

ووض

ويؤخذ بالثاني في ذكورها لا الجذع الثاني ما تمت له سنة والجذع ما الى عليه اكثرها وعن ابي حنيفة رحمه الله
انه يجزئ الجذع من الضان وهو قولها لقوله عليه السلام انما حقتا الجذع والثني وجه ظاهر الرواية حديث
علي رضي الله عنه موقوف عليه ومرفوعا الى النبي عليه السلام لا يؤخذ في الزكاة الا الثاني فضا عدا والذكر
والانثى سوا في زكاة الغنم وقال السلفي رحمه الله لا يجوز الذكور الا اذا كان النصاب كله ذكورا
لان منفعة النسل لا يحصل منه واذا كان كله ذكورا يجب عليه جزء من النصاب ولا يجب عليه ما ليس
عنده ولنا قوله عليه السلام في كل اربعين سنة سنة واسم السنة يتناولها ولان الذكر والانثى
لا تفاوت بينهما كما في البقرة رعاية النسل معتبر في حق الملك دون الفقيه لانه يطلب ^{الحكمة}
لا النسل به غاي **قول** ولا شيء في الجوز البغال والحمار والحملان والنملان والعجايد والماعز
والماعوز والعفوف الهاكك بعد الوجوب اي لا يجب الزكاة في الجوز موقوف صاحبها والماعز للمعز
وقال ابو حنيفة وزفر رحمه الله اذا كانت ذكورا واناثا فصاحبها بالخيار ان شاء اعطى من كل فرس
دينارا وان شاء قومه واعطى عن كل ما بقي درهم حصة درهم لابي يوسف ومحمد رحمه الله قوله
عليه السلام في كل فرس دينار وذكر الدرا قطن والخنير ما ثور عن عمر رضي الله عنه ومارواه ضا
محمول على فرس الغازي هذا اذا كان ذكورا واناثا اما اذا كانا منفردات ففيه دوايتان
والاشبه ان يجب ولا يجب في الذكور المنفردات بخلاف ذكور الابل والبقر لان محمدا يزداد
بالسمن اذ هو مأكول بخلاف الجوز والحملان لا اعتبار لهما لانه غير مأكول ثم اختلفوا في نصابه
فقد خفف قيل ثلثة وقيل اثنان ذكرا وانثى والصحيح انه لا يشترط لعدم النسل ولا يجب في الحمار
والبغال الزكاة لقوله عليه السلام لا يؤخذ على شيء فيها ولو كانتا للثني ففيها ذكوة التجار ولا يجب
في الحملان والنملان والعجايد الزكاة وكان يقول او لا يجب فيها ما يجب في الكبار وهو قول
مالك رحمه الله ثم رجع وقال فيها واحد منها وهو قول ابي يوسف والسلفي رحمه الله ثم رجع الى
ما في الكتاب وبه اخذ محمد رحمه الله اما وجه رواية الاول فلان الشرح ورد باسم السنة حيث قال
في اربعين سنة سنة وهو يتناول الصغير والكبير واما وجه الرواية الثانية فلان الشرح ورد
الزكاة على وجه النظر للفقر او رباب الاموال وهو فيما قلنا واما وجه الرواية الثالثة وهو
المذكور في الكتاب ان الزكاة منهعت باسنان مرتبة ونصف متفادته نصابا فاما ان يمكن
اجباها كما ورد به الشرح يجب والا لا وهذا لا يمكن اذا الاسنان الذي اعتبرها السلفي لم يوجد
في الضعاف ثم قيل صورتها اذا كان له نصاب من المواشي فولدت اولاد اقبل ان يحول الجوز
فذلكت الامهات وبقيت الاولاد فتم يحول عليها وقيل اذا حال الجوز على الضعاف والكبار ثم هلك
الكبار قبل ان يودي من ذكورها وبقيت الضعاف فهدمت على الزكاة كحصة ام لا وقيل

اذا ملك الصغار لسبب من الاسباب وليس فيها كمال فهدل يستعد اكلها فيها ام لا ولا يجب في العوامل
والعلوفه وقال ما كركب فيها الركبة للحيوانات ولما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس في العوامل
صدقة ولان السبب المال النامي ودليل النما الاسامة للذر والنمل ولم يوجد في العوامل ما في
العلوفه بسبب كثرة المؤنة لم يظهر النما ايضا ولا يجب في العنود وانما يجب في النصاب وقال محمد بن
جب فيها لقوله عليه السلام في خمس من الابل مائة الى تسع اخبر ان الوجوب في الكول ولانها تسكو
لشمة المال فيجب في الكول ولما قوله عليه السلام في خمس من الابل السارية مائة وليس في
الزيادة شيء حتى يكون عشا ولان الزيادة تسبي عنوا والعنوا ما يحلوا عن الوجوب وما
رواه محمد بن علي انه محل صالح لاداء الواجب ونمرة اختلاف نظر في ما اذا هلك العنود بعد وجوب
الزكاة دون النصاب لا يستطاع الواجب عند الحينة والي وعند محمد بن زفر مستط كصته
ولا يجب الزكاة في مال هلك بعد الوجوب ولو هلك بعضه سقط كصته وقال السافعي اذا هلك بعد
الوجوب والتمك من الاداء يستط لان التقريط جاز من قبله خلافا ما اذا كان الهلاك في الاموال
الظاهرة لان التصير ما جاز قبله لان حق الاخذ للسلطان ولما ان المال محل للزكاة فنشأ منه
وذلك لان الزكاة وجبت بالقدرة المستحقة وجب التلبد من الكثرة ودوامها شرط لدوام
الواجب لان ما وجب بصفة لا يمتد دون ذلك الصفة فلو قلنا ببقاء الواجب بعد الهلاك لا يثبت
عمرها محضا وهو غير جائز **قوله** ولو وجب سن ولم يوجد في اعلى منها واخذ النضال او دونها ورد
النضال ودفع التهمة حتى اذا عني سببا ليس للناسي ان ياتي ذلك لان الساري اعتبر التيسير
على ارباب الاموال وذا لا يمتنع الا اذا كان التحار لئلا يملك اعلم ان عدم السن الواجب ليس شرط
في جواز دفع الاعلى الاول حتى لو دفع الاعلى او الاول او التمه مع وجود السن الواجب جاز
وقال السافعي لا يجوز دفع القيمة في الزكاة لان النقص عني الساة فلا يجوز ابطاله بالتعليل
ولما قوله عليه السلام من وجب عليه سن ولم يوجد عنده وعند حقه دفعها او سائين او عشرين
درهما وهذا نص على جواز القيمة ولان المقصود سد فله الفقير وذا يحصل ما يمال كان وما استدرك
به من الجومات لا يدل على تعيين العين بحيث لا يجوز غيرها **قوله** ويؤخذ الوسط اي يؤخذ في
الزكاة وسط سن وجب حتى لو وجب عليه بنت لبون مثلا يؤخذ بنت لبون وسط وكذا غيرها من
الاشنان لقوله عليه السلام اياكم وكرايم اموال الناس **قوله** وفيه مستند من جنس نصاب اليه يعني
اذا كان له نصاب فاستند في اثنا اكل من جنس ضمه اليه كذا النصاب وزكي اكله كقول الاول
وقال السافعي لا يفيم لقوله عليه السلام لا زكاة في مال حتى يحول عليه اكله وقوله عليه السلام استناد
ما لا فلا زكاة عليه حتى يحول اكله ولما ان هذا من جنس النصاب فيضم اليه في حكم اكله كالاولاد

والارباع لتقسر اعتبار اكله لكل مستند واكله انما شرط تيسر اترفها برباب الاموال
وما رواه ليس بباتت ولين ثبت ليس فيه ما يبا في مذهبا لانا نقول لا يجب الزكاة في مال حتى يحول
عليه اكله اما اصالة او تبعا كما قال هو في الاولاد **قوله** ولو اضا الحراج او العشر والزكاة بغاة
لم يؤخذ اخري لان حق الاخذ للامام بحماية وهو لم يحرم وكتب عمر رضي الله عنه الى عامله ان كنت
لم تحرم فلا تجرم واستراط اخذهم اتفاق حتى لو لم ياخذ وامنه سنين وهو عند لم ياخذوا منهم شي
لما ذكرنا لم يفتي بالاعادة فيما بينهم وبين الله تعالى وقيل يفتي باعادة العشر دون الحراج
لانهم متايدون في الجملة **قوله** ولو عمل ذو نصاب سنين او تنصب هو اي يكون تعجيل الزكاة على
اكله سنين ان ملكه بيا وقال ما كركب لا يجوز لان السبب هو المال النامي اكله ولم يوجد ولما
انه اذا به بعد سبب الوجوب وهو النصاب فيجوز خلاف ما اذا ادي قبل تمام النصاب لان فيه تقدم
الحكم على السبب وهو غير جائز وقال السافعي رحمه الله يجوز التقديم لسنه واحده فقط ولما ان عليه
استند عن عباس زكاة عامين وكذا يجوز تقديم الزكاة لنصب ان كان عند نصاب كامل وعند
زفر لا يجوز لان كل نصاب اصل لنفسه في حق الزكاة فيكون اذا قبله جود السبب ولما ان
النصاب الاول هو الاصل في السببية وما بعد تابع له بدليل انه يضم اليه وزكي كوله ومثي ضم
اكله يكون حولا من الاخذ فيكون تعجلا بعد السبب **باب زكاة المال** يجب في ما ياتي
درهم وعشرين دينار او ربع العشر ولو تبرأ او حليا او ائنة ثم في كل خمس حساب اي يجب في النصفة
اذا كانت ما ياتي درهم وفي الذهب اذا كان عشرين مثقالا مفردة كانا او غير مفردة توكي
التي تاولار ربع عشرها اي حصة درهم في النصفة ونصف مثقال في الذهب ولا يفي دون
ذلك لقوله عليه السلام البرقة ليس فيها حتى تبلغ ما ياتي درهم فاذا بلغت ما ياتي درهم ففيها خمسة دراهم
البرقة بالتخفيف والتاف اصلها الورقة وجمعها رفاق وهي الدراهم كما لزمه والعدا اصلها الوزنة
والوعد **قوله** ولو تبرأ يعني تجب الزكاة فيها ولو كانا تبرأ او حليا او ائنة وقال السافعي رحمه الله
لا يجب الزكاة في حلي النساء وخاتم النضه للرجال لما روي عنه عليه السلام انه قال ليس في الحلي
زكاة ولانها مبتدلة لان في مباح فلا يكونان نصاب الزكاة كنياب البزلة ولما ان النبي صلى الله عليه
وسلم راي امرأتي تطوفان بالبيت وعليها سواران من ذهب فقال عليه السلام التوذيان ذكوتها فقلنا
لا فقال كتمان ان يسود كما لا الله يسوارين من رفاق قلنا لا فقال اذ تازكوتها وما رواه لا
اصل له رواه البيهقي **قوله** مبدل في مباح لا ينفعه لان عني الذهب والنضه لا شرط فيها
حقيقة النما وانما تتعلق الزكاة بعينها فندور مع العين وجودا وعدما ولا يطل التعجيل الا ترى انهما
لو كانا معدتين للنضه وحال عليهما اكله او كان على المرأة اكثر من المعتاد يجب فيها بالايجاج ثم اذا

هذا هو النصف الذي
يؤخذ من الذهب والفضة
والنحاس والبرونز
والحديد والفضة
والنحاس والبرونز
والحديد والفضة
والنحاس والبرونز
والحديد والفضة

زاد الدرهم على المائتين والذهب على مئتين شتلاً لا يجب في كل خمس نصاب وهو اربعون درهماً
في النصف واربعة دنانير في الذهب كسابه في درهم فيها وقراطان فيم وقال لا يزداد على المائتين فزكاة
كسابه سواء كان قليلاً او كثيراً وهو قول الساجي لقول عمر رضي الله عنه فاذا زاد كسابه واما قوله عليه
المعاد حتى ينفذ الي المئتين اذا بلغ الورق مائتي درهم فيها خمسة دراهم ولا تأخذ مما زاد حتى
تبلغ اربعين درهماً وما رواه لم ينفذ الي النبي صلى الله عليه وسلم **قول** والمعتبر وزنها او وزنها
اي المعتبر في الذهب والفضة ان يكون الموزن قدر الواجب وزناً ولا يعتبر فيه القيمة وكذا في
حق الوجوب يعتبر ان يبلغ وزنها نصاباً ولا يعتبر فيه القيمة وقال زفر يعتبر في الاداء القيمة
وقال محمد يعتبر فيه الا نفع للتفريق حتى لو اوتي عن خمسة دراهم جيداً خمسة زبواقيتها اربعة دراهم
جيداً ودينار ودينار ودينار لا يجوز حتى يؤدي الفضل ولو اوتي اربعة دراهم جيداً قيمتها
خمس دية عن خمسة دية لا يجوز وعند زفر يجوز لما بيننا ان المعتبر الوزن عندنا وعند القيمة
وعند محمد يعتبر الا نفع للتفريق **قول** وفي الدرهم وزن سبعة وهو ان يكون العشر من
وزن سبعة مثلاً في المعتبر في الدرهم من حيث الوزن ان يكون كل عشرة دراهم وزن سبعة
مثلاً قبل الانتقال عشرة دراهم والدرهم اربعة عشر قراطاً والقراط خمس شعيرات
قول وغالب الورق ورق لأكبر أي اذا كان الغالب على الدرهم النصف من فضة وان
كان الغالب النقص من كل العروض يعتبر ان تبلغ قيمتها نصاباً لان الدرهم لا يخلو عن قليل
النقص ويخلو عن الكثير فحلفت الغلبة فاصله وهو ان يزيد على النصف ثم اعتبار القيمة فيما يغلب
النقص اذا نوى التجارة وان لم ينو التجارة فان كانت فضة تخلص فيجب فيها الزكاة ان بلغت
نصاباً وصددها او يضمن الي غيرها وان لم ينو التجارة لان فيه التجارة في غير النصف ليست بشرط
وان لم تخلص من النصف فلكي عليه لان النصف فيه قد يملك او لا ينتفع بها لا حالاً ولا مالم لا ينفذ
العبارة للنقص وهو عرض في شرط فيه بنية التجارة والقيمة وعلى هذا التفصيل الذي ذكرنا
حكم الذهب وانما لم يذكر النقص لانه يعرف حكمه من بيان حكم النصف المستوفى وان كان النقص النصف
سواء يملك فيه الزكاة وقيل لا يجب وقيل يجب فيه درهتان ونصف **قول** وفي عروض تجارة
بلغت نصاب ورق او ذهب اي يجب في عروض التجارة اي شي كان اذا بلغت قيمتها نصاب ورق
او ذهب ربع العرض يعتبر فيها الا نفع للتفريق احتياطاً وعن ابي يوسف انه يقوم بها بما استراها
به ان استراها بالتقدين لانه اقرب لمعرفة المالمية لان الظاهر انه يشترط قيمته والافان نقد
الغالب وعند محمد تقوم بها بالتقدير كمال حال خلاف ما اذا استرى ارض خراج او عسرة نواحيها
للتجارة حيث لم يكن للتجارة لان الخراج والعسرة واجب فيها فلا يجب الزكاة لعدم اجتماعهما
قوله

قول وفي عروض عطف على قوله في اول الباب في مائتي درهم **قول** ولتصان النصاب في الكول
لا يفران كل في طرفيه اي اذا كان النصاب كاملاً في ابتداء الكول وانتهى بقتضائه فيما بين ذلك لا يستط
الزكاة وقال زفر ليستطها لان كولا ان الكول على النصاب شرط الوجوب بالنقص ولم يوجد وقال
الساجي رحمه الله في السبابة يملك قول زفر وفي عروض التجارة يعتبر النصاب في اخر الكول خاصة لان
الزكاة تتعلق بقدر وهو يكتون نظراً مثلاً ونوصف وهو كونه سبابة وفوات الوصف في صلاته
حكم الكول فنوات بعض القدر اولى وفي نصاب التجارة تعذر اعتبار النصاب في انفا الكول لان
القيمة تزداد وستص باعتبار رغبات الناس في كل لحظة فالقيمة البقاء واعتبار نكاحه عند الوجوب
وهو اخر الكول ولما ان النصاب شرط للبر فعتبر في الابتداء لانه وقت انعقاد سبب الوجوب
وفي الانتهاء لانه وقت الاداء وبين ذلك ليس حال انعقاد السبب ولا حال بقاء الحكم فلم يترط
الغنا فيه لانه لا بد من بقى شيء من النصاب الذي انفقد عليه الكول في لا يطل انعقاد الكول اذا لم يكن
اعتبار بدون المال **قول** وتقيم قيمة العروض الى الشيء التي تقيم قيمة العروض الى الذهب والفضة لال كل
للتجارة وان اختلفت جهة الاعداد من حيث الوضع في احدهما والآخر **قول** والذهب الى النصف
قيمة اي يقيم الذهب الى النصف قيمة وكل من النصاب لانهما جنس واحد وقال الساجي لا يقيم الذهب الى النصف
لانهما جنس مختلفان حقيقة بالمشاهدة وكلما جريان الربا بينهما ولذا ان الاتحاد بينهما ثبت في الوصف
الذي صار به سبباً للزكاة وهو التسمية فلا يعتبر الاختلاف في الصورة ثم انهم باعتبار القيمة عند التسمية
وعندهما باعتبار الآخر احيى لو ملك مائة درهم وخمس دنانير قيمتها مائة درهم يجب الزكاة عند طلاقها
لان القيمة ساقطة الاعتبار في النقود وانما العيب فيها للوزن وله ان القيمة باعتبار الجائز وهي اعتبار
المعنى وهو القيمة لا باعتبار الصورة فيقيم بالقيمة كالعروض **باب العاشر** وهو من نصيب الايام
ليأخذ الصدقات من التجار فمن قال لم يتم الكول او على دين او ادريت انا او الي عاسر اخر وملك صدق
الاية السوايم في دفعته وموما هو من عسرة القوم اعسره اذا اذنت عسرا موالم فاما
نصيبه لياسر التجار من المصروف ويحبهم منهم فيأخذ الصدقات من الاموال لان الجبانية بالحاجة في الياسة
ولستوي في ذلك الاموال الظاهرة والباطنة ثم قال من ارباب الاموال لم يتم على ما الى الكول
او على دين او ادريت انا لئنس الى الفقرا في المهر او الي عاسر اخر وفي تلك السنة عاسر اخر وحلف صدق
لان هذه الاشياء مانعة من الوجوب لان الكول والفراغ عن الدين شرط الوجوب وهو منكر وجودها
فالقول قوله مع بينه وبدعواه الاداء بنفسه الي الفقرا او الي عاسر اخر مدع لوضع الامانة موضعها
فصدق مع بينه وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا يمين عليه وهو القياس لان الزكاة من العبادات
واليمين فيها كالصلوة والصوم وجه الاحتسان انه منكر له مكذب وهو الساعي فحلفت بخلاف سائر

هذا هو الحق لا يصدق في غير هذه الحالة

لانه مكذب لها **قول** الا في السوايم يعني يصدق فيما اذا ادعى انه ادعى السوايم فانه لا يصدق
وقال الشافعي يصدق فيه ايضا لانه اوصل الحق الى الحق فحججه ولنا ان حق الاخذ للامام فلا ملك ابطاله
كما في الحره فياخذ منه ما يبا وان علم بانه دفعها لنفسه فالماخوذ ما يملكه من زكوة والاول ينتقل
نظرا للصحيح **قول** وفيما صدق المسلم يصدق الذي لا اكره في الاغنام ولنا لان ما يوقد منه ضعيف
ما يوقد من المسلم فيراعي فيه سرائط تحقيقا للتصديق وان كان الماخوذ منهم اكرهية ولهذا اقر
مصارف اكرهية ولو قال ادعى ان اهل الذمة لا يصدق لانهم ليسوا بمصارف لهذا الحق
فعلي هذا قوله فيما صدق المسلم يصدق الذي ليس على عموم لان المسلم يصدق فيما اذا قال ادعى
انا بنفسي في الاموال الباطنة ولا يصدق الذي **قول** لا اكره في يعني يصدق الذي لا اكره في
فانه لا يصدق في شيء ما ذكرنا الا اذا كان معه جوار فقال من امهات اولادي فانه يصدق فيه لان
كونه حربيا لا ينافي الاستيلاء لان النسب كما يثبت في دارنا يثبت في دارهم واموية الولد تبني على
نسب الولد فيثبت حره ثبوت النسب فاذا ثبت انتمت المائتة باقوان فلا يوقد منه شيئا اما
عدم تصديقه في الدين فلا عبرة بدوكون اكره في حق لا يسمع القاضي دعواه فيما ادين بعضهم
بعضا واما اذا قال لم يحل اكله عليه فلا يسمع لان الاخذ منه بطريق اكرهية فقد استناد اكرهية
بنفسه الا ان فيؤخذ منه **قول** واخذ من ادعى العسر ومن الذي ومن اكره في العسر بطريق نصيب اخذ
منه ولم يبق في قول بلا عود اي ياخذ العاشر من المسلم ربع العسر ومن الذي وضعه وهو نصف العسر
ومر اكره في ضعف ذلك وهو العسر بذلك امر عمر رضي الله عنه سعاية **قول** بشرط نصيب يعني لو خسر
من اكره في بشرط ان يبلغ ماله نصيبا لان القليل مغفر كالحاجة الى ما يوصله الى ماله وفي رواية لو خسر
من القليل ان كانوا ياخذون من ماله لان الاخذ بطريق المحاذاة بخلاف المسلم والذي فانه
لا يوقد منها من القليل رواية واحدة **قول** واخذ من عطف على قوله نصيب معناه باخذ العسر من اكره في
بشرط اخذهم من حق لولم ياخذوا اصلها ياخذ منهم مجازا له لم على صنيعة خصوصا اذا كان من مكارم
الاطلاق **قول** ولم يبق يعني اذا اخذ من اكره في ماله لا ياخذ منه ثانيا في ملكه لانه ماله بعد الى دار اكره
ليلا يودي الى استيصال ماله وهو غير جائز لان حق الاخذ لخط لا للاستيصال هذا الجواب على
ان قوله قبل ذلك لا اكره في الاغنام اولاده ليس على عموم لانه تبين هذا انه يصدق فيما اذا
قال اخذ عاشر اخر وفي ملكه سنة عاشر اخر ولو عاد الى دار الحرب بعد الاخذ منه ثم رجع ودخل داره
بما كان جديده يومه ذلك يوقد منه ثانيا لحق العلة وهو الايمان ما يبا **قول** وعسر اكره في الاغنام
وما في بيته والبضاعة وما من المضاربة وكسب الما دون اي لوم في اكره في العسر على العاشر عشر مائة
اكره دون اكره في الشافعي لا يوقد منها لانها لا قيمة لها وقال زفر ليعسر بها لا استوائها في المائتة
عندهم

عندهم وقال ابو يوسف ان من بها جميعا عشر وان من لكل واحد على الافراد عشر اكره دون اكره في
ان اكره في من ذوات القيمة والقيمة في ذوات القيمة لها حكم العين نصيب اخذ قيمته كما خذ عينه واكره في
الامثال والقيمة في ذوات الامثال ليس لها حكم العين فلا يكون اخذ قيمته كما خذ عينه **قول**
وما في بيته عطف على اكره في اي لا يعسر العاشر ماله الذي في بيت المالك ليس بمالك ولا نائب
عنه زاد الزكوة ولا عشر من مال المضاربة وهو قوله ايضا لان المضارب ليس بمالك ولا نائب عنه
زاد الزكوة ولو كان في مال المضاربة ربح عشر من نصيبه اذا بلغ نصيبا وعند الشافعي لا يعسر لان عينه
نصيب المضارب من الربح بطريق الاخرة فلا يملكه قبل القبض ولا يعسر كسب العبد الما دون في التجار
لانه ليس بمالك له لان العبد وما في يده مولاه وهذا عندنا وعند ابي حنيفة عسر وتبيل في القوق بين
بين المضارب على قوله ان الما دون تنصرف لنفسه حتى لا يرجع على المولى بالعهدة والمضارب ماله في القوق حتى
يرجع بالعهدة على رب المان **قول** وثني ان عسر اكره في اي اذا من على عاشر اكره في وهو البضاعة فعره
ثم مر على عاشر اهل العدل يوقد منه ثانيا لان التصديق جاء من جهة حيث مر بهم **الركان**
فمن معدن نقد ونحوه في ارض فخر اكره في ارضه الركان لانه لما تحت الارض خلة او بدو
العباد والمعدن اسم لما يكون فيها خلة والكنز اسم ليدفون العباد او او يكتف من معدن ذهب او فضة او حديد
او صخر او رصاص في ارض خارج او عسر اخذ منه الخمس وكذا اذا وجد في صخر ليست بعنبرية ولا اكرهية وقال
الشافعي كأي فيه لانه مباح سبقت يد المله لانه اذا كان المستخرج ذهبا او فضة يجب فيه الزكوة اذا بلغ نصيبا
ولا يشترط اكله لان شرط اكله للتخية وهذا كله ناهي لنا قوله عليه السلام وفي الركان الخمس الا ان يد الواحد
حقية ويد الغنيين حكم فتدفع اكرهية فيكون البنية الواجب **قول** لادان معناه لو وجد معدن في دار
لا يجب فيه شي وقال الخمس لما روينا انه ان المعدن من اجزاء الارض ولا مؤنة في سائر اجزائها فكذا في هذا
اكره **قول** وارضه عطف على دار يعني لو وجد المعدن في ارضه لا يجب في رواية الاصل لما ذكرنا ان
المعدن من اجزاء الارض فلا يجب فيه الخمس كما لا يجب في سائر اجزائها وفي رواية يجب لان الارض ما ملكك فالية
عن المون **قول** وكثر وباقية المخططة معطوف على قوله معدن اي وحش كذا اذا وجد في بقعة مملوكة من
دار وارض واربعة اقسام للمخططة وهو الذي ملكه الامام هذه البقعة اول النخ وان وجد في ارض غير
مملوكة لا حد فالية في الواجد وان لم يوجد المخططة فلا تقضى ما كان يعرف له في الاسلام وقال ابو يوسف هو الواجد
في المملوكة ايضا ما وجوب الخمس فلما روينا من قوله عليه السلام في الركان الخمس وهو معدن المعدن والكنز
واما البنية فوجه قول ابو يوسف رحمه الله انه مباح سبقت يد المله لانه مباح في الركان الخمس والواجد وان
معدن على الكمال مكان الحق بخلاف المعدن لانه لصاحب الارض لانه جرم وله ان يد المخططة سبقت
لاية فهو ادعى لانه ما كان لها بظواهرها مع ما في باطنها لم يخرج عن ملكه كالمناجع الموضع فيها بخلاف المعدن

لانه لصاحب الارض فخرج عن ملكه بالبيع كسائر اجزائها وهذا اذا كان على ضرب اهل الجاهلية واما اذا كان من ضرب اهل الاسلام فهو لقطه وحكمها معروف وان استحب الضرب فهو جاهلي في ظاهر المذهب وقد جعل اسلاميا في زماننا لتقدم العهد **قول** وزيق لاركان دار حرب وفيه زوج ولولو وعبر بر اي خمس ربيق وقال ابو يوسف لا خمس لانه جوهر سيال كالماء لانه من جواهر الارض فصار كالخصاص ولا خمس وكان دار حرب يعني ان دخل شخص في دار حرب بامان فوجد ركازا في صحرائها فله خمس لانه ليس بعينة وان وجد في دار بعضه يرد عليه تحريما عن الغد ولا خمس اليوزوج لانه حجر وقال عليه السلام لا خمس في الحجر ولا خمس للؤلؤ والعنبر وقال ابو يوسف خمس منها لانه ما كوي ايدي الملوكة فصار كالمعدن ولها ان باطن البحر لا يرد عليه خمس احد فلم يكن غنيمة يردونه **باب العشر** يجب في عمل ارض العشر وستي سماء وسبخ بلا شرط نصيب وبناء الاكطب والقبب والحشيش اي يجب العشر في عمل واحد في ارض العشر وفي كل شئ اخرجه الارض سواء سقي بها او سقي السماء ولا يترتب فيه نصيب ولا ان يكون ما بين الاكطب والقبب والحشيش وقال لا يجب الا فيما له ثمر باقية اذا بلغ خمسة اوسق كل سنة سق سقون صاع بصاع رسول الله صلى الله عليه وسلم لما في اعتبار النصيب قوله عليه السلام ليس في حب ولا تمر حتى يبلغ خمسة اوسق ودواءه سلم ولقوله تعالى انفقوا من طيبات ما كسبتم وما اخرجنا لكم من الارض يتناول جميع ما خرج من الارض وقوله عليه السلام فيما سقى السماء العشر بلا فصل بين التلذذ والكثرة وقاديل ما رواه زكوة التجارة لانهم كانوا يتبايعون باللاساق وقمة البسوق كانت يومئذ اربعين درهما وفي اعتبار الثمرة الباقية قوله عليه السلام ليس في اخفوات صدقة وزكوة التجارة غير منقبة الا ما عا ولا يحنينه رحمه الله ما رواه ياءه ليس بثابت او هو محمول على الصدقة التي ياخذها العاشر لا النصيب والحشيش والاكطب لا يتصدق بها استعمال الارض غالبا حتى لو استغل بها ارض وجب فيها العشر وقال ابو يوسف لا يجب العشر في العمل الا اذا كانت ثمرته خمسة اوسق من ادي يوسف كالذرقة في زماننا وعنه انه قد روي بعشر قرب وعن محمد بن قيس خمس افراق كل فرق ستة وثلاثون رطلا وقال الشافعي لا يجب فيه شئ لانه ليس من ائصال الارض ولنا انه عليه السلام كتب الى اهل اليمن ان في العمل العشر ولان الخيل وكل النوار الجار والثمار روية المار اذا كان في ارض العشر العشر فكذلك فيما تولد منه ولهذا لو كان العمل في ارض الخراج لا يجب فيه شئ لان ثمار ارض الخراج لا يجب فيه الخراج فكذلك فيما تولد منه **قول** ونصفه في مستي غرب ودالية اي نصف العشر يجب في المستي لمرب او دالية لما روي انه عليه السلام قال وفيما سقي بالنضح نصف العشر من غير فصل ولان المؤنة فيه اكثر مما في سقي السبخ فاوجبت نصف العشر لان كثرة المؤنة تاثيرا في نقصان الواجب فالعشر في ذلك اكثر السنة كما في الساية وال سقي نصف السنة بغرب ونصف السنة بسبح قال في القاية عند ما كبر الشافعي وابن حبان يجب

ثلثة ارباع العشر فمؤنة نصف كل واحد من العشر ونصفه ولا يعلم فيه خلافا قيل قيل هذا على الساية يوجب الاقل لانه تردد بين العشر ونصفه فشكنا في الاكثر فلا يجب الزيادة بالشك كما قلنا في الساية انه اذا علمنا نصف السنة تردد بين الوجوب وعدمه فلا يجب بالشك **قول** ولا يرفع المؤن اي لا يرفع المؤن ما اخرجته الارض قبل اخراج العشر بل ياخذ العشر من المجموع وقبل مقدار قيمة المؤن من الخارج يسلم له بلا عشر لم يصر اليه لان قدر المؤن كالسالم له بعض ولنا اطلاق ما رويناه ولنا اعتبار تفاوت مستباعتها بقلة المؤنة وكثرة فلا يعتبر ما بينا **قول** وضعفه في ارض عشرية للعلبي وان ركنها واتباعها منه مسلم او ذي يمين اما النصف فلا جاع الفحابة على الصنف وعن محمد بن ابي اسحق عن النخعي عن مسلم عن واحد لان الوظيفة لا يتغير بتغير المالك على اصله واما بقا التضييف بعد ما اسلم هو واشترى منه مسلم او ذي لان التضييف صار كالمخرج والمسلم اهل له في حال البقاء والذمي فيما اذا امر على العاشر وقال ابو يوسف اذا اسلم العلبي او اشترى منه مسلم يعود الي عشر واحد لروا الداعي الي التضييف وهو الكفرة قلنا التضييف خارج والمخرج لا يستطاب كاسلام بخلاف التضييف في السوايم فانه لقطه بالاسلام لانه لا يوظف فيها ولهذا استسط جعل السوايم علوقه **قول** وخارج ان اشترى ذمي ارضا عشرية من مسلم وعمران اخذها منه مسلم بسنعه او رد الي البائع للمسلم اي ان اشترى ذمي غير ثلثي ارضا عشرية من مسلم عند ائحنية رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله يجب العشر مضاعفا نصف مصارف الخراج لانه اهون من التبديل وقال محمد بن عيسى واحد كما كانت بناء على ان وظيفته الارض لا تنفس عند كالمخرج لا يغير بالبيع ونصف مصارف الزكوة في رواية مصارف الخراج ولان حنيفة رحمه الله ان في العشر مضاعفا للكفر ينافيها ولا وجه الى التضييف لانه ضروري مصارف الخراج لانه مخرج له ثم ان اخذ مسلم من الذي ارض المشتراة بالسنة او رد الذمي الارض المشتراة اليه بايعة المسلم لنسداد في العقد يجب فيه عشر واحد اما الاول فيتحول الصنعة الي المسلم كانه اشتراه من المسلم واما الثاني فلانه بالرد كان البيع لم يكن وكذا كل رد موشح كالرد بخير والشرط والروية والعيب ان كان الرد بالعيب بقضا والآخر اجبة **قول** وان جعل مسلم دارا بستانا فمؤنته تدور مع ما به بخلاف الذي اي اذا كان مسلم دارا خطه جعلها بستانا يجب العشر ان سقاه بما العشر ويجب الخراج ان سقاه بما الخراج لان المؤنة في غير المنصوص عليه تدور مع المالك لان لا تنمو الا بالمالا فصار ت تبعاله فوجب اعتباره كانه ملك ارضا خراجية وما نتول بان هذا مبتدأ خراج على المسلم كاطن بعض الماشي بل يتول كان في الما وظيفته قديمة فله شئ بالسبي منه بخلاف ما اذا جعل الذي دارا بستانا حيث يجب عليه الخراج فيه كيف ما كان لانه اليق كماله ثم ما الخراجي موازي كان في ايدي الكفرة واقراها عليها والعشر ما عدا ذلك كالمسجون والجار التي لا يدخل تحت ولايته احد **قول** وحان كركعين قيس ونظ في ارض عشر ولولو في ارض حوله

لا العشر في ارض
اي يجب نصفه وان ركن
عشرية للعلبي مسلم
هو واشترى منه مسلم
او ذي يمين

يجب الخراج اي دار ايردي حرة لا يجب فيها شي بالاجماع ولانه لا يستعمل ووجوب الخراج باعتبار ما كان عيني
 القير والنفط لا يجب قيمي اذا كانت في ارض عسرة لانه ليس من ائزال الارض وانما هو عين ثواب
 كعين الماء وان كانت في ارض الخراج يجب فيها الخراج ان كان حرمها يصالح للزراعة والالا والثير والزيت
 والنفط مشهور **باب المرف** هو النقيز والمكيين وهو اسوا طالا من النقيز والعامل
 والمكاتب والديون ومنتطح الغزاة وابن السبيك اي المرف هو النقيز والمكيين وهو اسوا طالا من النقيز
 اذا المكيين من النقيز من له ادي شي والسابع بعكس وهو رواية عن ابي حنيفة ولا قوله تعالى
 اما السكينة فكانت لمساكين فثبتت لمساكين سكينته ولنا قوله تعالى او سكينتنا وامرته معنا انه الصق
 بطنه بتراب من ارجوح والعامل والمكاتب الى اخره فالعامل مريد نفع اليه الامام ان عمل بقدر راحة فنعطيه
 ما يسعه واعوانه غير مقدرباثنين وان استغرت كفايته الزكوة لا يزداد على النصف وعند السابع مقتدا
 بالثمن لان الزكوة تنفي المساواة ولنا انه يستحق عمله حتى لو حمل اصحاب الاموال الزكوة الى الامام لا يستحق
 العامل شيما والمرف المكاتب وهو المراد من قوله تعالى وفي الرقاب وقال ما كذا المراد به ان ثمرتها
 رتبة فنعطى ويكون ولا في المدين ولنا ما روي انه عليه السلام قال ان كان بعين بعثتها ومن المرف
 الديون لقوله تعالى والغاريبي وقال السابع هو من حال غرامه في اصلاح ذات البين ولو كان غنيا
 ولنا ان الزكوة لا تحل لغني والغريم لطلق على صاحب الدين ومن المرف منتطح الغزاة اي الفقراء منهم
 وهو قول ابي يوسف وقال محمد منتطح الحاج وهو الفقراء لما روي ان رجلا جعل بغيره في سبيل الله
 فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يحمل عليه الحاج ولا يترك في سبيل الله عند الاطلاق
 ينهم منه الغزاة في المرف وعند السابع يجوز الدفع الى اغنيا الغزاة لقوله عليه السلام لا تحل الصدقة
 لغني الا تحسنه وعندها الغاري قتل اراد به الغني بقية البدن والقدرة على الكسب بديل قوله عليه السلام
 ردها في فقرائهم ومرف ابن السبيك وهو المنتطح عن مال لبعده عنه والسبيك الطريق فكل ما كان
 مسافرا ليسي ابن السبيك ولا اهله في هذا كله قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين والانه غير
 ان المؤلف قلوبهم قوم مردوسا العرب يؤمنهم رسول الله صلى الله عليه وسلم باعطائهم الزكوة ليعلموا
 وليعلم قومهم باسلامهم وقوم منهم يعطيهم ليدفع منهم ثم سطا ذلك بانها مسبية لا يطبق النسخ
قوله فندفع الي كلهم او الى صنف لا الى ذي وصي غير هادي صاحب المال مخير بين ان يدفع الزكوة الى
 جميعهم وان يتصر على صنف واحد وان يتصر على شخص واحد من اي صنف كذا نقل من الصحابة من غير
 خلاف وقال السابع لا تحسن الا اذا دفع الى كلهم من كل صنف ثلثة انفس الا العامل لان الله تعالى اضاف
 الصدقات الى جميعهم بلام التملك وذكر بلفظ الجمع واقله ثلثة فتنفي ان يدفع اليهم كذا وكذا لان الزكوة
 حق لله تعالى وهو اصدارها مصارف لا احتياجا فيهم فجوز الدفع الى كلهم او بعضهم بعلله كاحاجة واللام للعاقبة
 معناه

مغناه يصير لهم بعاقبته لقوله تعالى فالتقط آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزبا ولانه واجب العرف اليهم بعد
 ما صار صدقة وذلك بعد الاذلال الى الله ولين يكون للفقراء والجهول لا يستحق بل المستحق هو الله تعالى ومنه صار
 واسم الجمع مستعار للجنس اذ لا يعرف هذا يتناول الواحد لثبته ولا يجوز دفعها الى الذي وقال زفر جوز
 لقوله تعالى لانها لكم الله عن الذين لم يقاتلواكم في الدس ولم يخرجوكم من دياركم ان تبرؤم لله واللة وقوله تعالى
 انما الصدقات للفقراء من غير قيد الاسلام ولنا ما روي عنه عليه السلام خذها سرا غيبا بهم وردوها
 في فقرائهم ويجوز نفي العام المخصوص به وصح دفع غير الزكوة من الصدقات الذي وقال ابو يوسف والسابع
 ردها الله لا يجوز لما روينا ولنا ما ذكر لزفر ولواحد من معاد لعلنا يجوز صرف الزكوة اليه **قوله**
 وبنا مسجد ومكينة ميت وقضائيه وشراقة يعق واصله وان علا وفرعه وان سفل وزوجته وزوجها
 وعبد ومكاتبه ومدين وام ولد ومعنى البعض وغني ملك نصيب وعبد وطفله وبني هاشم ومنهم
 اي لا يجوز ان تبني بالزكوة المسجد لان التملك فيها شرط فلم يوجد ولا يجوز ان يكمن بها ميت ولا تقضي
 بها دين ميت لانعدام ركنها وهو التملك لان قضاء دين الغني لا يقضي تملكه قبل لو قضي بها دين حي
 او ميت بامر جاز ولا يجوز ان يستري بها عبدا فيعتق خلا فاما ملك وقد بينا من قبل ان المراد
 من الرقاب هذا عندنا ولا يجوز ان يدفع الزكوة الى امله وان علا ولا الى فرعه وان سفل لان الاملاك
 متصلة بينهم عادة فلا ينفك التملك على الكمال ولا يجوز ان يدفع الزكوة الى زوجته ولا للزوجة ان يدفع
 الى الزوج لان النطق عن حقوق المودي شرط صحة الاداء فخلص الله تعالى فلم يوجد وقال لا يجوز للمرأة ان
 يدفع الزكوة الى زوجها لان النبي صلى الله عليه وسلم قال للزينة امرأة عبد الله بن مسعود حتى سالت
 عن دفع الزكوة الى عبد الله كذا اجران اجر الصدقة واجرا الصلة وله ان الاملاك متصلة بينهم فلو
 اتى من كل وجه فلم تنفع زكوة واخذت محمول على النسخ ولا يجوز ان يدفع الزكوة الى عبد ومكاتبه
 ومدين وام ولد لعدم الخروج من ملكه ولا الزكوة الى معن البعض وعندنا يجوز لانه حر كله وله ان
 مكاتب فلا يجوز دفعها اليه ولا يجوز ان يدفع الزكوة الى غني ملك نصيب من اي مال كان بشرط ان يكون
 فاضلا عن حاجته للاصلية ويجوز ان يدفع الى من كان ملكا اول من النصيب وان كان محيا ملكا سببا وقيل
 لا يصح لصاحب البدن وقال السابع لا يحل لمن ملك غنمين ردها لقوله عليه السلام من سأل وعنده ما يغنيه
 فقد سأل الناس احا قال وما الذي يغنيه قال خيولهم واعدلها ولنا قوله عليه السلام من سأل الناس
 وله ما يغنيه فقد سأل الناس احا فاقيد وما الذي يغنيه قال ما يتادهم او عدلها وما روي ما سأل لانه
 البر ولا يجوز ان يدفع الزكوة الى عبد الغني وولد الصغير اما العبد فلان ملكه واقع للمولي اذ لم يكن عليه
 دين يحيط برقبته وكسبه وان كان عليه دين يحيط بها جازا لدفع عدلها واما ولد الصغير فانه بعد
 غنيا بعسا رايه ولا يجوز دفعها الى هاشمي لقوله عليه السلام ان هذه الصدقات انما هي من اوساخ وانها

يجوز ان يدفع
 الزكوة

وصحى منسوب على انه طريق يجب في اول الباب وقال السامع وجوب صدقة الفطر بغير الشمس
من اليوم الاخير من رمضان حتى لا يجب على سبط قبله او ولد او اسلم بعد لان النظر بانفسال الصوم
وذلك بغير ذوب الشمس من اخر رمضان ونحن نقول بتعلق بنظر مخالفت للعادة وهو اليوم وكون الليل
قول وصحى لو قدم او اخر اي هو او اصدقه النظر قبل يوم اخر وبعد اما جواز التقديم فلان
سبب الوجوب وهو راس بلونة ويكفي عليه قد وجد ولا فرق فيه بين متى ومدة في الصحيح وقيل يجوز
في رمضان دون قبله وقيل يجوز في النصف الاخير من رمضان وقيل في العشر الاخير وقيل لا يجوز
تجيلها واما جواز الادا بعد يوم النظر فلانها قرينة مالية معتقولة المعنى فلا تستط بعد الوجوب وقيل
يسقط بعض يوم النظر والى ان خرجها قبل صلاة العيد بعد طلوع الفجر كما مر النبي صلى الله عليه وسلم
بما رواه البخاري ولم يجب دفع صدقة فطر كل شخص الى مسكين واحد حتى لو فرق على مسكينين او اكثر
لم يجز لان المقصود هو الاغناء وهو لم يحصل بما دون ذلك وجوز الكسفي التفرق لان الاغناء يحصل
بالجمع ويجوز دفع ما يجب على جماعة الى مسكين واحد **قال** **الصوم** هو ترك الاكل والشرب
والجماع من الصبح الى الغروب بنية مراعاة الصوم لغو الامساك وفي الصحيح ما ذكرنا فان من الصبح احترازا
عما اذا ترك الاكل بعد الصبح **قول** الى الغروب احترازا عما اذا لم يكن بنية
قول من اهله احترازا عن الحايض والنفساء والجماع وانما اختص باليوم لان الوصال منه الليل
ليس بحال للصوم لان الامساك فيه ليس بعبادة لانه ليس على خلاف هو النسي **قول** ومع عدم
رمضان والندى المعين والنفل بنية الليل الى ما قبل نصف النهار ومطلق النية ونية النفل
وما بقي لم يجز الابنية معينة بنية اي هي هذه الانواع الثلاثة من الصوم بنية من الليل الى ما قبل
نصف النهار بمطلق النية ومع عدم رمضان والندى المعين بنية النفل ايضا ومع عدم رمضان
فقط بنية واجب آخر وقال السامع التبييت شرط في الصوم الواجب وقال مالك التبييت شرط
في المكمل لقوله عليه السلام لا يصيام لمن لم يمتنع بالصيام من الليل ولان اول اجزائه مستقر الى النية
لانه قرينة فاذا خلى عن النية بطل ذلك كجاء فبطل الباء في هرواق لانه لا تحري والعزيمة المعتدلة
لا تؤثر فيها فهي وجب ترجيح القاسد احتياطا في العبادة ولا يلزم العمل لانه تجزى عنده فمكان
ان يجعل صياما من حين نوى ولنا قوله تعالى وكذا واشربوا حتى يتبين لكم الخط الابيض من الخط الاسود
من الفجر ثم اتوا الصيام الى الليل فتدانا بالاكل الى طلوع الفجر ثم امر بالصيام بعد ذلك ثم للراعي نصيب
العزيمة بعد الفجر لا محالة وما رواه بخاري في النسيلة ولان الصوم ركن واحد منه وهو الامساك
وامتناع النية لصيرورة الامساك قرينة فاذا اقرنت النية بالاكثرت في جانب الوجود وصار كذا في
مالك والترجيح بكثر الاجزاء اولي لانه راجع الى انبات من الترجيح بالنسب لانه راجع الى الوجوب

قول بمطلق النية اي يجوز صوم الغرض والندى المعين والنفل بمطلق النية ونية النفل وقال
السامع رحمه الله تعيين الواجب شرط حتى يغير تخارا في وصف العبادة كما انه محتمل في اهلها لان الواجب
عليه عبادة باصلها وصفها ولان هذا الوقت متعين لهذا الصوم اما تعيين الشارع او تعيين الهام
فالمتفق عليه غير فيه فصار مطلق الاسم ومع المخطأ في الوصف الا ان في النذر المعين لوني
واجبا اخر متعين لوني لان تعيين الوقت انما حصل بولاية الماد فلا بعد والنادى يصح تعيينه فيها
يرجع الى حقه وبما ان لا متي النفل مشروعا فاما فيما يرجع الى حق الشارع بان لا متي الوقت محتملا كتبه
فلا وعندنا لا فرق في هذا بين المسافر والمقيم وعندنا ان نية الصوم ترك النقص فتعصم عن شروع الوقت
نوع عما نوي ولو نوي النفل فنه روايتان لها ان بنية الصوم ترك النقص فتعصم عن شروع الوقت
وله انه اذا نوي واجبا اخر عامل بالتركض من حيث انه عرف منافعها الى حوائج الدنيا بنية فني حوائجها
بدنه مترخص في الفرف الى حوائج دينة اولى **قول** وما بقي اي ما عدا ذلك من الانواع لم يكن الابنية
معينه بنية من الليل وفي قضاء رمضان والكفارات والندى المطلق لان الوقت غير متعين فيها بالاعتبار
الذي ذكرنا فلم يتوقف الامساك في اول النهار على هذه الصامات بل يتوقف على صوم هذا اليوم وهو النفل
فلا يستلزم الى هذه الصامات بالنية الطارئة **قول** وبني رمضان بروية هلاله او بعد شعبان
ثلاثين يوما لقوله عليه السلام صوموا لرؤيته افطروا لرؤيته فان غم عليكم الهلال فاكلوا بعد شعبان
ثلاثين يوما **قول** ولا يصام يوم الشك الا تطوعا اي لا يصام اليوم الذي يشك فيه انه من رمضان
الا تطوعا والشك كصلا ما بان نفي عليهم هلال رمضان او هلال شعبان فتعني ان كان اول يوم رمضان
او اخر يوم من شعبان لقوله عليه السلام لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال او تكملوا العداء ثم صوموا حتى تروا
الهلال او تكملوا العداء رواه ابو داود والنسائي وهذا المسألة على وجه واحد ان ينوي صوم رمضان
والثاني ان ينوي واجبا اخر والمالك ان ينوي التطوع وهذا كله مكروا فان طهرانه من رمضان فتعني عنه
في الفصول الثلاثة والرابع ان يرد في اصل النية بان ينوي ان يصوم غدا ان كان من رمضان ففطر
ان كان من شعبان فانه لم يصح ما محال لان العزيمة لم يوجد **قول** ومن راي هلال رمضان او النظر
ورد قوله صام فان افطر قضى فطر اما هلال رمضان فلقوله عليه السلام صوموا لرؤيته واما هلال الفطر
لقوله عليه السلام صوموا يوم تفطرون وافطروا يوم تفطرون فان افطر قضى ولا يكره وقال السامع
لكثر فيه اذ راي هلال رمضان وافطر لانه افطر في رمضان حينئذ ليتبين بنية وكمال الصوم
عليه حتى وجب عليه القضاء فلما ان الامام لما روى شهادته حكم بكونه كاذبا به ليل شرعي فصار شبهة
في حقه والكفاية لتطبا ليهات لانها عقوبة **قول** وقيل بطل خبر عدل ولو قلنا وان شئ
لرمضان وحري او حر وحري للفطر والافطر عظيم لاني اذا كان بالساعة عليه بطل هلال رمضان

خبر واحد عدل ولو كان عبداً وامراً لانه امر ديني فتبطل خبر الواحد فعند ما كمل سقوط الشئ
 اعتباراً بآيائهم وادواتهم فلهال النظر لا يتبدل الا خبر من اذ هو حريص لتعلق حق العباد
 به لانهم يعتنعون بالنظر فيثبت بما يثبت به سائر حقوقهم ولا بد من احوية والعدالة لما فيه من
 الالتزام **قوله** ولا يلحق عظيم لها معناه وان لم يكن بالساعة لانه يستلزم ان يكون اليهود جماعة كثيرة
 بحيث يقع العمل بحريص في هلال رمضان والنظر لان العذر في هذا الحاله يوجب الغلط فوجب
 التوقف في خبره حتى يكون جمعا كثيراً ثم قيل في هذا الكثير اهل المحلة وقيل خسون رجلا وعز محمد
 حتى يتواتر اخبار من كل جانب **قوله** والاضحى كالنظر اي هلال الاضحى كهلان النظر حتى يثبت بما يثبت
 به هلال النظر لانه يتعلق به حق العباد وهو التوسعة باقوم الاضاحي وفي رواية عن ابي حنيفة رحمه الله
 انه كرمه لان يتعلق به امر ديني وهو وقت الحج **قوله** ولا عبرة باختلاف المطالع يعني لو شهد يرويه
 الهلال على مكان مرتفع اهل بلد يلزم ذلك في قولهم بلدة اخرى في ظاهر الرواية ولا عبرة باختلاف
 المطالع وقيل بعبرة باختلاف المطالع حتى لا يجب على بلد اخرى لان كل قوم مخاطب بما عندهم
باب ما يستند الصوم وما لا يستند فان اكل الصائم او شرب او جامع ما سبها
 او احتلم او انزل بنظر او ادهن او اخرج او اتخذ او قبل او دخل حلقه غبار او ذباب وهو ذاك
 لصومه او اكل ما بين اسنانه او قاء وعاد لم ينظر وان اعاده او استنأ او ابتلع حصاة او صدى
 قضى فقط اما اذا اكل او شرب او جامع ما سبها فالتحريم فيها لا ينظر لوجود ما يضاد الصوم
 وهو قول مالك رحمه الله وفي الاكثان لا ينظر لقوله عليه السلام من شرب او شرب
 فليتم على صومه فانما الله اطهر وسنأه واذا ثبت في الاكل والشرب ثبت في الجماع دلالة لانه في معناه
 واما كون الاحتلام ليس بنظر لقوله عليه السلام ثبت لا ينظر ان الصائم انجمه والتي والاحتلام ولان
 فيه جرح مدحج واما اذا انزل بنظر فلعدم الباشرة وان ما كان انزل بنظره الاول لا يستند
 صومه وبالثانيه يفسد واما الادهان فلعدم المناء والداخل من البسم لا يكون منظر او اما
 الاحتلام فلما روينا لعدم المناء وقال احمد رحمه الله لا ينظر لقوله عليه السلام انظر الاحتلام والحجم ولما
 روي انه عليه السلام اجتمع وموصيهم رواه البخاري وما رواه منسوخ واما الاكثان فلما روي انه عليه السلام
 التحل وموصيهم سواء وصطوح الكلى في حلقه او لم يجد وعند مالك احمد بن محمد صومه اذا وصل الي
 حلقه ولما انه ليس بين العينين والبرامع منفذ فلا يصل الى حوفه شي فلا يكون منسداً والدعوى في
 بالترشح كالعرق واما السبيل بغير انزال فلعدم المناء في صوت ومعنى ولو انزل بقبلة يجب عليه التقا
 بوجود معنى الجماع وايح التيقيد في حاله الصوم ان امن على نفسه الجماع او الانزال وان لم يامن كان
 لذلك لما روي عن عماره رضي الله عنه انه عليه السلام كان يتبدل وموصيهم رواه البخاري واما اذا

دخل حلقه غبار وهوذا كان لصومه فلعلم استطاعة الامتناع عنه واما اذا دخل حلقه وباب
 فلعلم امكان الاحتراز عنه والعيال في الغبار والدياب الاطفال واما اذا اكل ما يلي سنان
 وهو قليل فلم يعلم عدم امكان الاحتراز عنه وان كان كثيرا ينظر وقان زفر ينظر
 في الوجهين لان العلم لم يكن الظاهر فيكون واضلا من الخادج ولنا ان القليل منه لا يمكن الاحتراز
 عنه فصار بتعاليفه والكثرة يمكن الاحتراز عنه فاحذر الناصر منها قد والحصة واما اذا قام سوا
 كان ساء العلم او دونه وسوا عادا ولا فانه ليس ينظر لقوله عليه السلام من رعى الله في شيء
 عليه القضا ومن استعاضه فليست رواء ابو داود وغيره وقال ابو يوسف ان عاد وهو العلم
 نفسه لانه خارج وقد دخل **قول** وان اعاد معناه ان قاء واعاد واستغسل سوا كان
 ملائمة العلم او لا فله صومه لوجود الادخال في الاعادة حقيقة وفي الاستظهار وقال ابو يوسف
 لا نفس القليل في الاعادة والاستقاء لعدم الخوض وكذا لو ابتلع حصة او صديدا فانه نفس
 لوجود صفة الفطر ولا يجب عليه الكفارة فلا قال **قول** به الصير عايد الى التقبيل
قول بل سعط على ضمير المجرور **قول** لم ينظر جواب للشرط وهو قوله ان اكل او شرب
 الى اخره **قول** بخلاف الانزال الى قوله والالا اعتراض بين العطوف وهو قوله او دخل حلقه غبار
 والعطوف عليه وهو قوله او قبل **قول** ومر جامع او جمع او اكل او شرب غذا او دوا عدا
 قضى وكفر ككفارة الظهار اما اذا جامع في احد السبلين فعليه الفضا تحصيله للصحة الثانية والكنانة
 كان الجنابة ولا شرط الانزال في المحلين في اجاب الكفارة وان وطئ في الدبر فعن الى حقيقته انه
 لا كفارة عليها لان المحل مستند فلا يستدعي زاجرا ولا صلاحي الاول وهو قولها وقان السبا في
 في احد قوله لا يجب عليها لان سبها الوقاع وهو صادر من الزوج دونها ادني محل المحال في حكم
 الشروط فلا ينافي الفعل اليها وفي قول يجب وتعمل الزوج عنها ولنا قوله عليه السلام من
 افطر في رمضان فعليه ما على الظاهر وكله من عاتة في الرجال والنساء ولان السب هو الجنابة
 على الصوم لا الوقاع وهي موجودة منها غير انها اذا كانت ممكنة لا يجب عليها لحق القدر من جامعها
 واما اذا اكل او شرب غذا او دوا يجب القضاء والكفارة وقان السبا في لا يجب عليه الكفارة
 لانها متعلق بالجماع بخلاف التمسك فلا قياس عليه غيره ولنا ان الكفارة سبقت بجنابة الانظار
 في رمضان على وجه الكمال لا بالجماع وقد حكمت فوجب الكفارة الحاقا لا كذا الشرب بالجماع بطريق
 الدلالة لانها نظيران للجماع بل فوته لان دعوى الطهارة في الهنا راي الاكل والشرب اكثر مكان احق
 شرع الزاجر واما كونها كفارة الظهار يعني في الترتيب فلما ردينا ويجري الاعمال فانه جاء الى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يفتي صحرا ويقول هلكت واهلكت فقال ماذا صنعت قال

اسی غلبہ القی

خلاف الانوار
من الواح

واقعت امرائي في هذا رمضان معقد فقال اعني رتبة فقال لا امكرا لا رتبتي هذا فقال هم سهران
متابعي فقال وهل جاني الامر الصوم فقال اطعم سيني مكينا فقال لا جد فقال اجلس
فاتي بصداقات بني ذريق فقال خذ حمة عشر صاعا فتصدق بها علي الماكين فقال اهل بيت
اخرج مني ومر عيالي والله عابدين لابي المدينة اخرج اليها مني ومن عيالي فقال عليه السلام كلها انت
وعيا لك بجرنيك ولا تجري بغيرك احد فخصي الاعرابي باحكام ثلثة جواز الاطعام مع القدرة على الصيام
ومر في نفسه ولا تكفنا حمة عشر صاعا **قوله** ولا تكفنا حمة بالانزال فيها دون الفرج وباتسار
صوم غير رمضان اي لو انزل فيها دون الفرج لا يجب عليه الكفنا لعدم الجماع صوته وعليه القضاء
لو جوده معنى والمراد بما دون الفرج هو غير الدبر والفتل كما في نحر البطن ولا يجب ايضا ان
ان صوما غير صوم رمضان وان كان قضاء رمضان لان الكفنا انما يجب لتكدر حمة شهر رمضان
فلا يوجد فلا يجب ولا حمة ليس في معنى حديث الاعرابي **قوله** وان احتقن او استقط
او اقطر في اذنه او دوي جايته او امه بدوا وصل الى حوفة ودماغه اقطر وان اقطر في اجليه
لاي الاحتقان والاستسقاء والتقطير في الاذن مفسد لتو له عليه السلام النظر ما دخل ولا كفنا
عليه لعدم الابتلاع ولو اقطر في اذنه الماء او دخله لا يفسد لعدم الصوت وهو لا ابتلاع والمعنى
وهو صلاح البدن وقيل نفس الاطلاق ما دونه ولو دوي جايته او امه بدوا وصل الى
حوفة او دماغه اقطر وقال لا ينظر وقيل الخلاف في الرطب والابواب فلا تسد اجماعا
لها ان الواصل وصل الى حوفة النفس فلا يفسد صومه كما لو طعن برمح وله الدوالي
حوفة مع انه ذكر لصومه فيفسد وان اقطر في اجليه لا يكون مفسدا لسواك ما او دهن
وعند ابي يوسف يفسد وقول محمد مضطرب له انه وصل الى حوفة يفسد اصلي مع ذلك الصوم
فسد صومه ولا في حنيفة انه لا يفسد من الجوف الى المثانة وانما خرج البول على سبيل التبرج
فلا يصل الى الجوف فلا يكون منفسدا **قوله** وكذا دوق شبي ومضعة بلا غدر ومضعة العلك الكحل
ودهن سداب وسواك والقتل ان امن اي يكس ذوق الطعام ومضعة من غير عذر لما فيه من
بول الصوم على الفساد وكس مضعة العلك لما ذكرنا انما ولا ينظر لانه لا يصل الى حوفة عينه
وانما يصل اليه طعمه وقيل هذا اذا كان العلك ملتصقا باللوكان غير ملتصق به لانه سفت اجزاء
فتدخل مع ريقه في حلقه وقيل هذا اذا كان ابيض فان كان اسود يفسد لانه ما يدوب بالضعف
فتصل من عيشة الى الجوف **قوله** لا كحل اي لا يكثر الكحل لانه ينافي الصوم صوته ومعنى لادهن
السداب لعدم قضا الشرب صوته او عيشة ولا السواك وان كان رطبا لا يفسد ولا عيشة لانه
مرسنة الاسلام وقال عليه السلام خير خلال الصائم السواك وقال ما كس كس للرطب لانه يفرغ
للصوم

للصوم على الفساد وقال السنافي يكس بالعشي لانه عليه السلام نهى الصائم عن السواك بالعشي وقوله عليه السلام
يخوف في الصائم اطيب عند الله من ريح المسك ولما رويته من قوله عليه السلام خير خلال الصائم السواك
من غير فصل وليس فيما رواه علي انه لا يستاك وانما هو اخبار بحاله عند ربه ومنعه عليه السلام الخوف لانهم
كانوا يحرمون عن الكلام معه لتغير النعم لئلا يترك سانه عند الله تعالى **فصل** في قاف زياقة
المرض النظر الى المريض اذا خاف زيادة مرضه ان صام ينظر ويقضي وقال السنافي لا ينظر الا اذا
خاف الهلاك او فوات العضو ولنا ان زيادة المرض قد تقضي الى الهلاك فحرم عنه ذلك المصلي الى
النهي له حكم ذلك الشيء **قوله** ولما فرغ صومه احب ان لم يفتره اي لا يفتر لان السفر لا يتناول
عن نوع مشقة وصومه افضل ان لم يفتره وعن السنافي السفر افضل لتو له عليه السلام ليس من البر
الصوم في السفر وعلى قول اهل الظاهر لا يجوز لما رويته ولما قوله وان تقصوا ما خير لكم وقوله تعالى فمن شهد
منكم الشهر فليصمه عامة في حق الكهل وانما اجزله التاخير رخصة فاذا اخذ بالعزيمة كان افضل ومرويه
محمول على ما فرقه الصوم **قوله** ولا قضا ان ماتا عليها اي لا قضا على المريض والمسافر ان ماتا
على حالها لانها لم يدر كما عن من ايام آخر وان صح المريض او اقام المسافر ولم يقضيا حتى ماتا لزمهما
القضا بقدر الصحة والاقامة اي لزمه الايصاء اعلا للعلية بالقدرة المكن **قوله** ويطعم ولها كل يوم
كافضة بوصية اي ان مات المريض والمسافر ولم تقص رمضان يطعم ولي المريض والمسافر عنها عن كل
يوم كل يطعم عن صدقة النطرة وهو نصف صاع مرس او صاعا من سحير ان او صاعا بزر كذا لانها بالبحر
عن ادا الصوم التحتا باليسج الثاني فجب عليها الايصاء كما يجب على اليسج الثاني وقان كس كس عليها
الايصاء لان الصوم لم يجب عليها لما ذكرنا انها عاجزان فلا يجب بدله ايضا قلنا وجب عليها باوراك من
عند ايام فلا سقط ذلك بالتقريب بخلاف ما اذا ماتا على حالها لعدم الوجوب وقال السنافي يلزم الولي
وان لم يوجد اعتبر ابديون العباد وقلنا انها عباد فلا بد من الاختيار وذلك بالاداء والايصاء وكلاهما
غير موجود الا ان يولي ان يتبرع مرغ غير لزوم **قوله** وقضيا ما قدر عليه بلا شرط ولا اي قضا المر
والسافر بقدر ما اخرج كما مر اجزاء من غير وجوب الموالاة والتتابع الاطلاق قوله تعالى فوات من ايام
اخر من غير شرط التسابع **قوله** وان جاء رمضان قدم الاحا على القضا اي ان كان عليه قضاء رمضان
ولم يقضه حتى جاء رمضان الثاني صام الثاني لانه في وقت ثم صام القضاء بعد لانه وقت القضا ولا فدية
عليه وقال السنافي عليه فدية اخرى بغير عذر لما روي انه عليه السلام امر بالدية بعد القضا بعد رمضان الثاني
ولنا اطلاق ما لو تاملنا غير قيد بزمان وما رواه غير ثابت لان في سنده ابراهيم من رفع الراوي قال
ابو حاتم كان كذب **قوله** ولما كان المرضع ان خافت على الولد والنفس اي لها النظر وعليها
القضا دون الكفنا لانها اقطر ما بعد ولما روي انه عليه السلام قال ان الله تعالى وضع عن المسافر

فصل

قوله

الصوم وسطر الصلوة وعن ابي جابر المروزي الصوم ولا يؤخذ به عليها وقال الساجي فيما اذا خافت على الولد
يجب الغدنة لان هذا انظار يمنع من لا يلزمه التقصا وهو الولد يجب به الغدنة كالحق الثاني ولنا
ان الغدنة ثبت بالنص على خلاف القياس في النسخ الثاني فنقتصر عليه **قوله** والنسخ الثاني وهو الذي
فقط اي والنسخ الثاني الذي لا يقدر على الصيام سمي به لانه فنيته قوته ان ينظر لقوله تعالى والذين يطيقونه
فدية قال بن عباس رضي الله عنه ان يطوقونه ولا يطيقونه وقد حذف حرف لا في الكلام وهو من يتيقرون
دون غيرهم ممن تقدم ذكرهم وقد انا ان يطعم كل يوم كغيره كما يطعم في الكفارات نصف صاع مبرأ وصاعا
من تمر او شعير وقال مالك والساجي في دمجها دية في التيمم لا يجب عليه الغدنة واختار الطحاوي
لانه عاجز عن الصوم فاحسبه المريض واجبه عليه ما ملونا **قوله** والمتطوع بغير عذر في رواية وفي
اي لمن يصوم النفل ان ينظر في رواية بغير عذر لما روي مسلم عن عائشة رضي الله عنها انها قالت
دخل النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال هل عندكم شيء فقلنا لا فقال اي اذ صائم ثم اتي يوما آخر
فقلنا يا رسول الله اهدي الفناحيش فقال دونه فقلنا اصبحنا صائما فاكل في زاد النسيان ولكن
اصوم مكانه وفي رواية لا اكل بغير عذر لما روي انه عليه السلام قال اذا دعي احدكم الى طعام فليجي ان كان
منظرا فلياكل وان كان صائما فليصم ثم وجوب التقصا مذهبنا وقال الساجي لا يجب قضاء ولا يصام
لقوله عليه السلام الصائم المتطوع امر بغيره او امين نفسه ان يصام وان ساء فطر ولا يتبرع بالاداء
فلا يلزمه ما لم يتبرع به ولما روي عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم امرها بالتقصا حتى افسدت صوم
المتطوع بالانظار في النهار وذكر في الوطواط والبياتي والترمذي وهو قول كبار الصحابة كابي بكر وعمر وعلي
وابن عباس وغيرهم رضي الله عنهم ولان ما اتي به قرينة يجب مبيحة وحنطة عن البطلان ولا يمكن ذلك
الا ببيان البينة فيجب اتمامه وقضاءه عند الانف وخروجه وما رواه غير صحيح كذا قاله القرطبي **قوله**
ولو بلغ صبي او كالم كافرا مسك يومه ولم تقضي شيئا لان الصوم غير واجب عليه فيه لعدم الاهلية الخطا
وقال زفر في الكافر اذا اسلم يجب عليه تقضا ذلك اليوم لان اذ اكل جزءا من الوقت بعد الاسلام كادراك
كله في حكم الصلاة وينبغي ان يكون كذا في الصبي اذا بلغ قلنا لا يمكن اداء الصوم باذراك جزء من النهار
خلاف الصلاة ولان السبب في الصلاة الاجزاء المتصلة بالاداء وجدت الاهلية عند ذلك وفي الصوم اجزاء
الاول هو السبب والاهلية معدومة عند ذلك وقال ابو يوسف اذا ادرك وقت الغدنة يجب عليه التقصا كما
قلنا ونحن نقول الصوم لا يجزي وجوبه كالا يجزي اداء اهلية الوجوب منعدمة في اوله فلا يجب ثم
اقتلوا في هذا الاسك قبيحة مستقيمة وقيل لا يجب لانه عليه السلام امر بذلك يوم عاشوراء حين كان
صومه واجبا لموا الصبي لما روي وكذا حكمه في الحائض اذا طهرت والمسا في اذ اقدم وقال الساجي
لا يسكن الا مسك ان اهلا للصوم في اوله كالنظر عنها او خطا **قوله** ولو تولى المسافر الا انظار

ثم قدم وتولى الصوم في وقته صح لان المسافر اهل للصوم حتى يجر او اوج بلا توقف فاذا زال السفر
في وقت الغدنة وهو قبل انقضاء النهار لزمه خطاب الاداء وجب عليه الصوم غير انه اذا فطر بعد
الاقامة لا يلزمه الكفارة للشبهة وهو المسافر في اوله **قوله** وتقضي باعام سوي يوم حدث في ليلة
ويكون غير ممتد وبماسك بلايين صوم وفطر اي ولو اعني عليه في اول نهار رمضان الى آخره تقضي لكل
الا ما حدث فيه الاغاء لان الاغاء نوع من فلا يبريد الجرح ويضعف التوكي فلا ينافي الوجوب ولا الاداء
فالا هله والسبب موجود ان يجب عليه التقصا لتحقيق الوجوب واستفاء الاداء بعد عدم الغدنة غير ان اليوم
الذي حدث فيه الاغاء لا يجب قضاؤه اذ الظاهر انه نأويا من الليل حلالا كالم على الصلاح فاذا ذلك
اليوم صحيح فلا يحتاج الى قضائه ولو جني جنونا غير متوعب لغتهم يجب عليه قضاء لتحقيق السبب والاهلية
وعدم الجرح في التقصا خلاف ما اذا كان مستوعبا فله لا يجب عليه التقصا دفعا للجرح وقال مالك
لا يكون الجرح في المطبق مستطافا للتقضا بغيره على ما ذكرنا انه لا يكون من مزيل للعقل وقال زفر والساجي
لا يجب عليه التقصا لانه فرع وجوب الاداء وهو متوقف لعدم الاهلية وقلنا لا نسلم ان التقصا مرتب
على وجوب الاداء بل على نفس الوجوب وهو ما ثبت بالزعم والسبب ثم لا فرق بين الجرح الاصيل
والعارض وعن محمد بن فرقة بينهما فالحق الاصيل با لصحة ثم الفرق بين الاغاء والجنون في ان احدهما استيعاب
لا يكون مستطافا والآخر وهو الجرح استيعاب المستطاف ان استيعاب الاغاء سيرا كما ملنا نادر والنادر لا حكم
له فيجب التقصا واستيعاب الجرح غير نادر فله حكم وهو المستطاف دفعا للجرح ويجب عليه التقصا ايضا ان
رمضان كله ولم ينو صوما ولا فطرا بان يكون مسافرا او مريضا فلا يكون حاله دليل على عجزهما
وقال زفر يتبادر في صوم رمضان من المتمم للصحيح بلايين لانه متعين باصله ووصفه فلا يحتاج الى تعيينه
وقلنا المستحق عليه مساك موعودة وذلك لا يكون الا بالنية وفائده اختلاف لظهور لزوم التقصا
وجوب الكفارة حتى لا يلزمه التقصا ان لم ياكل عندنا وعذنا يلزمه ويجب عليه الكفارة ان اكل عندنا
وعذنا لا يلزمه **قوله** ولو قدم مسافرا او طهرت حائضا او تسكر طهرا ليلها والفجر طهرها او فطر كذلك
والسمن حيه اسك يومه وقضى لم يكفر كما مل عمل بعد اكله ناسيا ونائمة ويجوزونه وطبنا اي لو قدم
مسافرا وطهرت حائضا في بعض النهار يلزمه اسك يومه وقضا ذلك اليوم لانه يجوز عن الصوم
سكونه اهلا له فله ان يساكن تسبها بالصيامين قضا حتى الوقت بقدر الامكان والتقصا لتحقيق الوجوب
بخلاف الحائض والمسا في المرفق حيث لا يجب عليها التيمم لان المانع من التيمم تحقيق كاتقن عن الصوم
وقال الساجي لا يلزمه التيمم لانه لا يلزمه الصوم فلا يلزمه التيمم لانه خلفه وقلنا تقطع هذا اليوم
واجب بالصوم وقد عجز عنه فيجب التيمم قضا كذا بقدر الامكان واذا تسكر على طين ان الفجر غير طاهر فاذا
موطا ليع او انظر على طين ان الشمس قد غربت وهي لم تغرب اسك بنية يومه قضا حتى الوقت بقدر الامكان

وفعالته الناس عن نفسه ويجب عليه القضاء تداركا للمصلحة الفايته ولا كفارة عليه في الفصلين لقصور
الحكمة لانه غير قاصد **قوله** كاكل عدا يعني لا يجب على المذكور تركه كما لم يجب على من اكل عدا
بعد ان كان ناسيا طائفا ان الاكل ناسيا منظر لانه موضع شبهة لتحقق الاكل عامدا وان بلغه الحذر
وعلم فذلك في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة وهو قولها انها يجب لانه لا استتبابه فلا شبهة وجه الاول
ان شبهة الحكمة نظر الى التماس حاصل ولا ينبغي تجرؤ الواحد لعدم افادة العلم والكفاية تستقط
بالشبهة واما القضاء فيجب على كل حال **قوله** نائمة ويجوز ان عطف على قوله اكل عدا معناه كناية عن مجتونه
وطبنا فانه يجب عليها القضاء دون الكفاية وقال زفر والساج في وجوبها القضاء كما تكفي مع ان عذرها
ابغى من عذرنا ولنا ان التماس الانظار لتحقق السبب والنسيان خص بالنعس وهذا ليس في معنى
النسيان حتى ياتي به ولا لانه لان وجودها نادور والنسيان ليس كذلك فلا يكتفى به ولان النسيان من
قبل صاحب الحق وهذا ليس كذلك والمراد بالجنونة هي التي لا تتوعد بجنونها للشبهة فيجب عليها القضاء
لتحقق الوجوب ولا يجب الكفاية لعدم الجناية لعدم التقصير منها **قوله** من نذر صوم يوم واحد
افطره حتى وان نوي ينكرا ايضا وقال زفر والساج لا يلزمه القضاء لان صوم هذا اليوم غير مشروع
فالنذر به غير صحيح لانه نذر بعصية ولما انه نذر بصوم مشروع باصله فيصح والهي لانه في الشريعة فيصح
النذر به لكنه نظر احرازه عن العصية التي هي الاعراض عن ضيق الله تعالى ثم يقضي استعاضة الواجب
عن ذمته وان صام فيه فخر عن العهدة لانه اداءه كالتزمه بقضاء **قوله** وان نوي لعنه ان نذر ان الصوم
ونوي به اليه ايضا ونوي به اليه لا يغرب عليه القضاء والكفاية عملا بموجب النذر واليهن وعندنا لو
يكون نذرا اذا نواها ويكون ينسأ اذا نوي اليه لعدم جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز لم يلاحظ واحد
فيجب القضاء في الاول والكفاية في الثاني ولما ان هذا اللفظ نذر بعصية حقيقة ويبنى بموجبه فيجب
مستقضاها لعدم التنا في بينها **قوله** ولو نذر صوم هذه الفطرا ايا ما منهية وهي يوم العيد وايام
التشريق وقضاها لان النذر بصوم السنة المعينة نذر بهذه الايام فان صام فيها خرج عن العهد
لانه اداءه كالتزمه وللاولى ان ينظر فيها ويقضيها اجترأ عن صورة النهي ويأتي في الفصلين خلاف
زفر والساج على ما مر **قوله** ولا قضاء ان شرع فيها ثم افطر اي لو شرع في صوم يوم فخر وايام التشريق
لا يلزمه بالشرع حتى لو افسد لا يجب عليه القضاء وعن ابي يوسف ومحمد انه يجب عليه القضاء لان
الشرع ملزم كاي سائر الايام والنهي وجد ولا يبيح حنيفة رحمه الله ان صوم هذه الايام معصية للنهي
ولم يجب عليه اتمامه وجوب القضاء بالشرع مبني على وجوب الاتمام فلا يجب بدونه بخلاف الصلاة
فان الشرع فيها في الاوقات المكروهة وجوب القضاء بالشرع لانه بنفس الشرع غير مركب للعصية
حتى يتم ركعة فيصح شرعه فيجب قضاؤه واما الصوم فينبغي الشرع مركب للنهي عنه فلا يلزمه الضمان
بالاثر

بالافساد **باب الاعتكاف** من لبث في مسجد صوم ونهية الاعتكاف في اللغة الاقامة على
الشيء وفي الشريعة الاقامة في المسجد واللبث فيه مع الصوم والنية ثم يوسمه في المسجد بشرط نية
الاعتكاف وقال القدوري هو مستحب والصحيح الاول وقيل منه في العصر الاخير من رمضان وتجب
في غيره من الازمنة وقال الساج رحمه الله الصوم ليس بشرط لما روي انه عليه السلام قال ليس على
المعتكف صوم الا ان يجعله على نفسه وراه الدارقطني ولان الصوم اصل بنفسه فلا يكون تابعا
لغيره ولما حديث عائشة رضي الله عنها انها قالت ولا اعتكاف الا بصوم ولا اعتكاف الا في مسجد
اجماع رواه ابو داود ولم يرواه صلي الله عليه وسلم اعتكف بلا صوم ومارواه ليس فيه دليل
على ما قال لان الفير في قوله عليه السلام ليس على المعتكف صوم الا ان يجعله على نفسه عايد الى الاعتكاف
دون الصوم فيكون بيانا ان الاعتكاف المنذور لا يصح بدون الصوم والتطوع يصح وكذا يقول
به ويجوز ان يكون الشيء اصلا بنفسه ومع هذا يتعلق به جواز شيء آخر كالايمان فانه اصل يتعلق
به العبادات ولا يصح الاعتكاف الا في مسجد جماعة لما روي **قوله** واقله تسعة ايام
الاعتكاف الثالثة ساعة والصوم ليس بشرط فيه حتى لو دخل مسجدانية الاعتكاف فهو معتكف ما
دام فيه وهذا لان مبني النفل على التوسعة وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة ان الصوم شرط في النفل ايضا
فعلى هذا لا يكون اقل من يوم ولو شرع في النفل ثم قطعه لا يلزمه شيء في ظاهر الرواية لانه غير مقدر
فلم يكن قطعه ابطالا وفي رواية الحسن لزمه التقدير بان يوم **قوله** والمرأة يكتف في مسجد بيتها
لانه موضع صلاتها فتتحقق انتظاها فيه ولو اعتكف في مسجد الجماعة جاز والاول افضل ومسجد
جمعا افضل لها من المسجد الاعظم وان لم يكن في بيته مسجد اي موضع يعدل له لم يكن لها ان
تعتكف في غير ذلك الموضع من بيتها **قوله** ولا يخرج منه الا حاجة شرعية كالحاجة او طبيعة كالبول
والغائط فان خرج ساعة فلا عذر **قوله** اي لا يخرج المعتكف من معتكفه الا حاجة شرعية كاد الحاجة
او طبيعة كالبول والغائط لما روي انه عليه السلام لا يخرج من معتكفه الا حاجة الا ان وهو البول
والغائط ولان هذه الحاجة معاومة الوقوع في زمان الاعتكاف ولا يكتفى قضاؤها في المسجد فربما
اخرجها لاحتياجي عادة ثم لا يكتفى في بيته بعد فراغه من الطهور وقال الساج في الخروج للحاجة
مفد لانه لا ضرورة في حرها لكونه يمكن ان يعتكف في اجماع قلنا الاعتكاف في كل مسجد مشروع
لقوله تعالى ولا تباشروهن وانتم عاكفون في المساجد فيتناول الجميع ثم هو ما مور باد الحاجة فيكون
الخروج لها مستثنى كحاجة الانسان لكن ينبغي حتى تنزل الشمس ان كان اجماع قريبا والاخ وقت
يمكن ادراك الحاجة والخطبة واربعة ركعات وست ركعات وكعتس تحية المسجد واربعة ركعات بعد
الحاجة يكتفى بقدر ما فصل سنة الحاجة وان مكث اكثر من ذلك لا يفره ولو يوما وليلة ولو خرج من المعتكف

بما عذر رفسد اعتكافه وقال لا ينبغي له الخروج أكثر من نصف يوم لان الخروج التليل لو لم يخرج
 في الخروج واحد الفاضل أكثر من نصف يوم وله ان يخرج في البيت وما ينفذ في السبيل قليله وكثيره
 فيه كالأكل في الصوم **قوله** وأكله وشربه ونومه ومبايعته فيه وكبره اعضاء المبيع والعتق والسكك
 لا يخرج اى اكله وشربه ونومه ومبايعته في المعتكف لانه لا يخرج الى الخروج لا يمكن قضائها فيه الا انه
 لا يخرج السلعة لانه لا يخرج فيه ولو خرج لاجلها يفسد اعتكافه خلا فالتسبيح في خروج الى بيته
 للأكس ولا يصحت ولا يتكلم المراد بالعتق يعتق فيه عبادة وهو منهي عنه لتسببه بآهل الكتاب
 وكذا ايضا كتابة المعنى بآهرو سائر الكتاب مطلقا والتعليق فيه باجر كذا في جوامع الفتحة **قوله** وحرم
 الوطني ودواعيه لقوله تعالى ولا تبأسوا منهن وانتم عاكفون في المساجد فاتحى به دولعيه وهو
 والتبأس لان الجاهل مخطور فيه لما تلوها فتعدي اليه دواعيه كالاحرام وعن الشافعي ان الدواعي
 ليست بحرام ولما ذكرنا اننا **قوله** ويبطل لو طيه اى ويطل الاعتكاف بوطيه سواء كان عاديا
 او ناسيا بهارا او ليللا لا يخطوره بالنسب كان منسدا له كانه الاحرام خلاف الصوم فانه لا يفسد
 بالجاهل ناسيا لعدم اكمال المذكور وفي الاعتكاف حال المذكرة موجودة فصار كالاحرام ولو قبل المس
 فانزل بطل اعتكافه لانه في معنى الجاهل والافلا **قوله** ولزمه اللبابة بهذا اعتكاف ايام وليتأتان
 بنذر يومين يعني لو نذر ان يعتكف اياما لزمته بلبابها لان ذكر الايام بلفظ الجمع يتناول
 ما بارأها من اللبابة وكذا لو نذر ان يعتكف اللبابة لزمته بايامها قال الله تعالى ثلثة ايام الارضا
 وقال تعالى ثلث ليل سوياء والقيصة واحدة فغير عنها بايام واللبابة تعلم ان ذكر الايام او اللبابة
 بالجمع يتناول الاخر ويدخل اللبابة الاولى وكانت متتابعة ولو نذر ان يعتكف يومين لزمه ليلتان
 ايضا لانه يترك يومين يدخل بايامها من اللبابة في العادة وقال ابو يوسف في التيممة والجمع لا يترك
 ليله الاولى لان الاعتكاف بالليل لا يكون الا بتبع العزوة وصف الاتصال بين الايام ولا حاجة اليه
 ادخال اللبابة في الاتصال وفي رواية خلاف الى يوسف في النسبة فقط **كتاب**
 هو زيارة مكان مخصوص في زمان مخصوص بفعل مخصوص الحج في الذكر التقصد وفي الشرح ما ذكر
قوله فرض من علي العز لشرط حرة وبلوغ وعقل وهو قدرة زاد وراثة فضلت عن
 دما لا بد منه ونفقة ذهابه واياه وعياله وان شرط في ذمهم او زوج لامرأة في سفره اى فرض
 لقوله تعالى والله على كل شيء شهيد من استطاع اليه سبيلا كلفه على اللزائم ولا يجب في العمر من لان
 ارفع من جالس قال يا رسول الله الحج في كل عام ام مرة فقال عليه السلام بل مرة فافاد فتطوع ثم هو
 واجب على العز عند ابي يوسف وهو اجماع الراشدين عن ابي حنيفة رحمه الله وعند محمد على التراخي
 وهو قول الشافعي رحمه الله بشرط ان لا يكون بالموت لها انه عليه السلام اخرج بعد نزول فرضيته
 ولو

قوله

فلا يمكن الخروج عنه بالشروع وغيره

ولو كان على الفور لما اخذ ولا يخيئه والى يوسف رحمه الله قوله عليه السلام من وجد زادا وراحلة
 يبلغانه بيت الله ولم يحج فليمت ان ساءلوه و ان ساءلوا و ان ساءلوا و ان ساءلوا و ان ساءلوا و ان ساءلوا
 صاحب لاد او لا مناجم له فتبين لاداه فلا يحل التأخير عنها واذ اخرج الى العام القابل زال التعيين
 الاول لوجود المعارض فتبين الثاني لان الاول لا يصلح ان يكون معارضا للثاني لانه معدوم فكون
 الثاني قايما مقام الاول وتأخير النبي صلى الله عليه وسلم اما العذر او لان التأخير انما لا يحل بخوف
 الموت وهو عليه السلام امر منه لعله وجبا انه يدركه ومرة اخلاف يظهر في حق المائم والعنق لا غير
 واستتر في فرضيته الحرة والبلوغ لانه عبادة مشتملة على البدن والمال وفي نية الصبي قصور لا مال
 للعبد والعقل لانه شرط لصح التكليف والاسلام حتى لا يجب على الكافر خلافا لما في بناء على ان الكفار
 مخاطبون عنده وعندنا لا ومخاطبون لان الواجب على المستطيع ولا يتطاعه منعومة دونها حتى
 ان الاممي لو وجد من عينه لاجب عليه عند خلافا لها وقد زاد وراحلة وهي ان يملك ما لا يقل
 عن مسكنه وفريسه ونياب بدنه وسلامه لان المستحق بالحاجة كالمعدوم وفاضلا عن نفقة مدته
 ذهابه واياه متدارقوت يوم على ما روي عن ابي حنيفة رحمه الله او قوت شهر بعد رجوعه على
 ما روي عن ابي يوسف رحمه الله ونفقة عياله واولاده الصغار ممتا ذهابه واياه لان حق العبد
 مقدم على حق الشرح كاجه العبد وغني الشرح وان كفى الفاضل للنار والراثة محلا او زائلة
 او شق محمل ولا بد ان يكون الطريق انما ثم من الطريق شرط الوجوب عند لزومها وهو
 رواية عن ابي حنيفة لان الاستطاعة شرط واسر الطريق من جعلها فيكون شرطاً وقيل هو شرط حقيقة
 الادا المقولة عليه السلام لما سئل عن الاستطاعة فسر بها لزاد والراثة وما ذكره من الطريق فلو
 كان شرطاً لذكره وقاية الخلاف تظهر في وجوب الوصية وعدمه ومن الطريق تحرم او زوج ان كان
 امرأة اى الحرفن عليها بشرط وجوبه وتحريم او زوج ايضا اذا كان بينها وبين مك مسيرة ثلثة ايام
 وقال الشافعي يجوز لها الحج اذا خرجت في دفقة ومعهما نسائتات لان الامن كصلها المرافقة ولما قول عليه
 لا تحج امرأة الا معها محرم ولانها لا تؤمن من الفساد عند عدم المحرم ويزداد الفساد بانفصال غيرها
 اليها **قوله** فلا حرم صبي او عبيد فبلغ او عتق لم يحج عن فرضه لان الاحرام في الصغر والبرق
 انعقد للنفل فلا يتقلب فرضا فان جدد الصبي الاحرام قبل الوقوف بعرفة صح وجاز عن حج الاسلام
 والعبد ان جدد الاحرام وحج لم يقع عن حج الاسلام ولا اعتبار لجدة الاحرام لان احرام الاول
 لازم فلا يرتفع بالتجديد **قوله** ومواقيت الاحرام ذو الكليفة وذات عرق وحجة وقرن يلم
 لاهلها والمن مريء اى الواقيت التي لا يجوز ان تجاوزها الا ان لا المحرم اخمة لاهل المدينة
 ذو الكليفة ولاهل الشام وحجة ولاهل نجد قرن ولاهل اليمن يلم ولاهل العراق ذات عرق لما روي

واما الصبي ليس من اهل الالتزام
 نوازل
 لم يكن لازما
 لعدم الاهلية

فلا يمكن الخروج عنه بالشروع وغيره

انه عليه السلام وقت هذا كذا وكذا وقال من هن منهن ومن غيرهن ممن اراد الحج او العمرة وقال
السابع انها يجب زيارتها على من اراد دخول مكة بقصد الحج او العمرة والواجب علينا وجوب الاحرام
لاظهار شرف هذه البقعة فيستوي فيه من يريد زيارتها ومن لا يريد **قوله** وهي تقديمه عليها لا
اي بكونه تقديم الاحرام على هذه المواقيت بل هو افضل اذا كان بمكة نفسه ان لا يقع في مخطور
لان المشقة فيه اكثر فكان افضل قال الله تعالى واتوا الحج والعمرة لله وحشرت العجايب الا تمام
بالاحرام من دونه اهل ولا يجوز عكس اي تأخير الاحرام عن هذه المواقيت لما بينا **قوله**
ودراؤها احل للملكي الحرام للحج والعمرة اي ومن كان داخل الميقات كالبيتان مثلا فوقعه كل
الذي بين المواقيت وبين الحرم للحج والعمرة لان فارجح الحرم مكان واحد في حقه والحرم حدي حقه
كالميقات لفاية فلا يدخل الحرم الاحرما والمكي وقته للحج والحرم وللعمرة الحلال لان موضع الاحرام غير
موضع اداء النسك ليتحقق نوع سنده ادا الحج يكون بالوقوف ومويزه احل فاحرام به يكون في الحرم
واذا العمرة بالطواف ومويزه الحرم فاحرام بها يكون في الحلال الا ان التعميم فضلا لان النبي عليه السلام
امر بالاحرام لها منه **باب الاحرام** فاذا اردت ان تحرم فتوضا والغسل اجبا للبس
ان ارادوا جديدين او غيبلين وتطيب وتطيب وتطيب وقال اللهم اني اريد الحج فيسرع لي وتقبله
مني ولت دبر صلوته ينوي بها الحج وهي بيك اللهم بيك لاسريك لك بيك ان الحمد والثناء
لك والمك لا سريك لك وزد فيها ولا تنقص اي اذا اردت ان تحرم فتوضا والغسل افضل لما روي
انه عليه السلام اغتسل للاحرام وراه الدارقطني ولانه يبلغ في التطييف مكان افضل هذا الغسل
ليس بواجب حتى امر النبي صلى الله عليه وسلم النفسا بذلك فعلم انه للتطيف ثم البس ازارا واداجيد
او غيبلين لانه عليه السلام لبسها هو واصحابه وراه مسلم ولانه ممنوع من لبس الخيط ولا بد من ستر
العورة ودفع الحذر والبرد وذلك فيما عناه والافضل ان يكونا جديدين ابضين ثم تطيب باي طيب
شاك عن محمد ورواه لا تطيب بطيب يبتغي عينه بعد الاحرام لانه مستغنى بعين الطيب وهو ممنوع عنه
لان للبقا حكم الابتداء لما حديث عائشة رضي الله عنها قالت كنت اطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم
لاحرامه وكله قبل ان يزور البيت والمراد التطيب بطيب ستر عينه بعد الاحرام لانها قالت في رواية
كان في انظر ويصن الطيب في منار رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد احرامه والممنوع التطيب وما روي انه عليه
السلام غسل الطيب في حال الاحرام فتسوف بما روي لان مرويه كان في عام النخ ومرويه في حجة الوداع
ثم صلى ركعتين لانه عليه السلام فعل كذا وكذا وراه مسلم ثم قال اللهم اني اريد الحج فيسرع لي وتقبله مني
لان اداه في ازمته متفق واما كذا فبما بينة فلا يعري عن المشقة عادة فتسأل التفسير من الله تعالى
ويسأل القبول كاسأل اخليك اسما عيل عليه السلام في قوله ربنا تقبل منا انك انت السميع العليم

ثم

ثم لبث دبر صلوته ينوي بها الحج اي لبث حال كونك ما وبالحج بالتلبية لما روي ابراهيم بن ابي عبد الله عليه السلام
صلى ركعتين بذوي الحليفة واوجب في محله اي التلبية واما التنية فشرط لجميع العبادات فلا بد منه
والذكر بان ليس بشرط ثم التلبية بقوله بيك اي اخره كذا على ابراهيم رضي الله عنه تلبية
رسول الله صلى الله عليه وسلم متفق عليه فان محمدا والفرات وتعليق ان المحرم في قوله ان احل والنعمه المذكورة
لانه ابتداء كلام لما قال بيك استأنف كلاما آخر زيادة ثناء وتوسيد والنسخ تعليل كانه قال بيك
لان الحمد والنعمه لك فيكون متعلقا بما قبل فلا يكون فيه كثير مدح وبالله ابتداء كلام فكان اولى
والحكي عن ابي حنيفة انها لله فتحها وبالله لا تسع الا ابتداء لانه يجوز ان يكون تعليلها ثم التلبية قيل هو
اجابة دعوى الله تعالى وقيل اجابة دعوى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل اجابة دعوى الخليل
عليه السلام وتعمنا اقم في طاعتك اقامة بعد اقامة من لبس بالمكان وللبس به اذا اقام ولزمه
ولم يفادق ثم زد على هذه الكلمات ما شئت ولا ينقص منها شيئا وقال الساجي لا يجوز الزيادة
لانه ذكر منظوم فحل به الزيادة والنقصان كالشهادة والاذان ولما ان اجلا الصلاة كانوا يزيدون
عليها وكان ابراهيم يقول اذا اسوت به رحلة بيك بيك وسعديك واخي كل في يدك **قوله**
فاذا لبست ثوبا فذكر اذ لبست فالتسوق والجدال وقتل الصيد والاشياء اليه والدلالة
عليه ولبس القميص والراوي يلبس العمامة والتسوق والقباض والخنزير الا ان يجد غليظا قطعها
اسفل من الكعبين والنوب المصبوغ بورس زعفران الا ان يكون غديلا لا يصفق وستر
الراس والوجه وغسلها باخطي من الطيب وعلق شعرا وقص شعرا وظفره لا لا يغتسل
ودخل الحمام ولا يتخلل بالبيت والحمل في شد الحيمان في وسطه اي اذا لبست ثوبا فذكر اذ لبست
وهذا تصريح بان يصير سارعا بالنية والتلبية وقال الساجي يصير سارعا بالنية وهو مروي عن
ابي يوسف لان بالاحرام التزم الكف عن المخطرات فيصير سارعا بمجرد النية كالصوم وتلقا الاحرام
عقد على الاداء والعقد لا يثبت بمجرد النية فلا بد من ذكر بقصد به التعظيم كانه حرمة الصلوة وعن
ابي يوسف انه لا يكون محرما الا بالتلبية ثم اتى الرفث والسوق والجدال لقوله تعالى فلا تلبسوا
ولا تسوق ولا جدال في الحج وهذا مني بصيغة النفي مؤكدا والمراد بالرفث الجماع والسوق المعاصي
وذلك مني في الاحرام استدعي والجدال الخصومة مع الرفقة واتى قتال الصيد والاشياء اليه
والدلالة عليه لقوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم ومحدث الى قتادة انه عليه السلام صلى الله
عن حم جارد شي اصطاد ابو قتادة قال هل اسرتم هل اعنتم هل دلتهم فقالوا لا فقال اذا فكل
هل الاكل بعدم الاشياء والدلالة فلا يؤمر عند هذا والى لبس القميص الى قوله واخي كل لقوله عليه
لا يلبس الحرم القبا ولا القميص ولا السراويل ولا التلنس ولا الخنيز الا ان يجد غليظا فيسقطها

والكسوة

استدل من الكعبين ثم السنة ان يلبس ثيابا لا يجد ثيابا فيمنع من كعبيه فليلبسها
لما روي ان المراد بالكعب هنا المنفصل الذي في وسط القدم عند مفصل الشراك واثني ثوب مصبوغ
بورس وورق ان لقوله عليه السلام لا يلبس الحر ثوبا من حر او ورس الا ان يكون غسلا لا ينقص
اي لا يفرغ وقيل لا يتناثر والتفسير ان مريانا عن محمد بن النضر عن ابي الطيب لا لون وقال السافي
لاباس بلبس المعصن لانه لون لا طيب قلنا المعصن له راحة طيبة فكان طيبا فلا يجوز استعماله واثني
ستر الداس والوجه وقال السافي يجوز للرجل تغطية الوجه بالركن والمرأة تغطي راسها لا وجهها
لقوله عليه السلام احرام الرجل في راسه واحرام المرأة في وجهها ولنا قوله عليه السلام في الحرم الذي خرج
من بيرة لا يخرج وجهه ولا راسه وفيه تنصيص ان الحرم لا يغطي وجهه ولا راسه وما رواه لبيان
الفرق بين الرجل والمرأة في تغطية الداس واثني غسل الراس والوجه بالخطي لان له راحة
طيبة ويريد الشعث والنفث ويقتل الهوام واثني من الطيب لقوله عليه السلام احرام الشعث
النفث واستعمال الطيب بينهما فيكون حراما بعد الاحرام الشعث انتشار الشعر والنفث الراك
الكريمة واثني طلق شعره وتصف شعره لقوله تعالى ولا تكتفوا رؤسكم واصد السعد يعني الحلق
ولا يفيض ظفره لانه اذا زاله النفث **قوله** لا الاغتسال الى اخره اي لا يلبس بان يغتسل ويظل
الحمام ويتنظف بالبيت والحمل لان النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل وهو محرم وراه مسلم والصحابة
كانوا لا يهتدون عنها وقال مالك يكن الاستطال بالنسقاط وما سبه لان سبهها بتغطية
الرأس ولنا انه لا يلبس راسه فصار كالبيت وبان سد الجمان في وسطه وقال مالك لا شد
ان كان فيه نفقة غيره لعدم الفروغ ولنا انه ليس في معنى لبس الخيط فاستوي فيه نفقة ونفقة
غيره **قوله** واكثر التلبية متى صليت او علوت شرقا او غربا واديا ارنيت رجبا وبالحجار
واضا صوتك بها لما روي انه عليه السلام كان يلبي اذا لقي رجبا او صعد مكة او هبط واديا وفي
ادبار الكتوتة واخر الليل ذكرا في الامام وكان السلف يستحبون التلبية في هذه الاحوال
واما رفع الصوت بالالهلال والتلبية لما روي انه عليه السلام قال افضل الحج الحج والنج والنج رفع الصوت
بالتلبية والنج اراقة الدم **قوله** وابدأ بالمسجد بدخول مكة وكبر وهدل بقلع البيت ثم رقتل
الحجر الاسود مكبرا ثم لا اله الا الله عليه السلام لما دخل المسجد فاستقبل بالحجر وكبر وهدل ورفع يديه واستلم
الحجر ان قد من غير ايضا سلم لانه عليه السلام قبل الحج ووضع شفتيه عليه وبكى طويلا ثم نظر الى عمر
قال يا عمر ههنا يكسب البهات وقال له انك رجل ايدل وذي الضعيف فاذا وجدت مسلما فاستلم
والا فادع وكبر وهدل **قوله** وطن مضطجعا وراه اعظم اخذ عن يمينك ما يلي الباب سبعه استواط
تمل في المثل الاول فقط واستلم الحجر كلما مررت به ان استطعت واختم الطواف به وبركتين

مستلما بالانذار

في المقام او حيث تيسر من المسجد اي لم تطم مضطجعا وراه اعظم لما روي انه عليه السلام طاف مضطجعا
رواه ابو داود والاضطجاع ان يلقى طرف روايه علي كتنه الا يبرح حجه تحت ابطه الايمن ويبلغ طرفه
الاخر على كتنه الايسر ويكون كنفه اليمنى مكشوفة واليسرى مغطيه واما طوافه وراه اعظم فلان
اعظم من البيت لما روي عن عايه رضي الله عنها انها سالت النبي عليه السلام عن الحجر امر البيت هو
قال نعم قلت فما بالحرم لم يدخلوا في البيت فقال ان قومك قوت بهم النفقة فافرجع من البيت وكظم
اسم لموضع فيه الميراب وبينه وبين البيت فرجة رسي كظم لانه منع من البيت وكظم فعمل معنى
المحطوم اي المكسور **قوله** اخذ عن الضمير الذي في قوله طم اي طم طال كوكبك اخذ عن يمينك
ما يلي الباب سبعه استواط لما روي انه عليه السلام لما قدم مكة اتى الحجر فاستلمه ثم مشى عن يمينه
فتمل ثلثا والرمل المشي بسرعة مع هزال الكتفين ومشي اديعا رواه مسلم والنف اي اما الرمل فالثلث
الاول فلما روي انما تم استلم الحجر كلما مررت به ان استطعت لما روي انه عليه السلام طاف على بعير
كلا اي على الركن اشار اليه بشي في يده وكبر رواه احمد البخاري ثم اختم الطواف بالاستلام وان لم
تدع على الاستلام استقبل على بابنا من قبل لما روي انه عليه السلام فعمل كذا وبكركتين في مقام
ابراهيم وهو ما ظهر فيه اثر قدسية وهو جنان كان يقوم عليها حين تزول ودكوبه وقت اسان هاجر
وولعا او في موضع سائر المسجد وهو واجبة عندنا وعند السافعي منه لان دليله وجوب معدوم
ولنا ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بها والامر للوجوب **قوله** للتقدم وهو سنة لغير المكروه واللام في قوله
للتقدم يتعلق بقوله طم اي طم للتقدم وهو سنة لغير المكروه واللام في قوله
هو واجب لقوله عليه السلام من الى البيت فليحج بالطواف امر هو للوجوب ولنا انه عليه السلام سماه حجة
بقوله فليحج فلا يبيد الوجوب لانه اسم لا كرام يبتدأ به الا ان كان لا احسان وانما قلنا انه سنة
لغير المكروه لان هذا الطواف على من يقدم واهل مكة لا يقدمون فلا يكون سنة في حقه **قوله** ثم اخرج
الى الصفا وتم عليه استبدال البيت مكبرا مصليا على النبي عليه السلام داعيا ربك كما جئتكم امهبط
تحو المروة ساعيا بين اليدين الاخضرين وافعل عليها ففعلك على الصفا وطن بينها سبعه استواط ابشر
بالصفا ونختم بالمروة يعني اذا فرغ من الطواف اخرج الى الصفا وتم عليه كما ذكرنا لما روي عا عليه السلام
بدا بالصفا فقام عليه حتى راي البيت فاستقبل القبلة فوجه الله تعالى وكبر وقال لا اله الا الله
اكر وعتد وكر عبدا وهزم الاحراب وحدهم نزل وجعل مشي نحو المروة فلما انصرفت قدماه
في بطن الوادي سمع صوتي التوي اراة حساقيه وهو يقول وب اغفر وارح وتجاوز عما تعلم انك انت
الا عزا الاكرم حتى اذا اخرج من بطن الوادي مشي حتى صعد المروة فطاف بينها سبعه استواط ثم تقدم
الكبر والتهديل والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على الدعاء فاعاد الدعاء كما في غير من الدعوات

ثم ابطحوا المروة ما سبى على هينته فاذا بلغ بطن الوادي سعى بين الملبين الا خضروا فاذا خرجت منه امشي على هينتك حتى ياتي المرق فاصعد عليه وافعل كما فعلت على الصفا او قم مستقبل القبلة فاجهد الله تعالى وانى عليه وهذا كبر وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم ادعوا كما جرت لما روي جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم فعل كذلك ثم طفت بينهما سبعة اشواط كذلك لما روي انه عليه السلام طاف سبعة اشواط بعد ما بعثوا فخرجوا بالمرق لما روي انه عليه السلام فعل كذلك ثم اذهب الى المروة سوط والعود منها الى الصفا سوط اخر هكذا يفعل سبع مرات وهو الصحيح ثم السعي بين الصفا والمروة واجبت عندنا وليس بركن وهو مذاهب لريكان وابن الزبير وقال ما ذكره السافعي وهو ركن لقوله عليه السلام ان الله تعالى كتب عليكم السعي فاسعوا والمكتوب يكون فرضا قلنا الركنية لا يثبت خبر الواحد كونه مكتوبا لا يتقضى الفرضية لا تحمله على الاحتجاب كاي قوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت **قوله** ثم اقم بركة حراما وطاف بالبيت كلما بدا لك اي اذا فرغت من السعي اقم بركة محرم لان المحرم باحج لا يجوز له التحلل ما لم يات بافعال الحج ثم كلما بدا لك ان يطوف بالبيت طف لانه كالصلوة لقوله عليه السلام طاف بالبيت صلاة الا ان الله تعالى احل فيه النطق والصلوة خير موضوع كجواز استئذنها واستئذنها فافعل الطواف وطواف النطق افضل للغير من صلاة النطق غير انه لا سعي عقيب هذا الطواف لان السعي لا يجب الا مرة والفتل به غير مشروع ولا رمل في هذا الطواف لان الرمل لا يكون سريعا **قوله** ثم احطب قبل يوم التروية يوم وعلمها المناسك ثم رجع يوم التروية الى منى ثم الى عرفات بعد صلاة النحر يوم عرفه ثم اخطب ثم صلى بعد الزوال الظهر والعصر باذان واقامتين بشرط الامام والاحرام ثم الى الموقف وقف بقرب الجبل وعرقات كلها موقف الا بطن عرفة عليه السلام عرفات كلها موقف وارتفعوا عن بطن عرفة والمزدلفة كلها موقف وارتفعوا عن بطن عرفة رواه البخاري فكلوا ثم على ما ذكره في تجزيع الوقوف بطن عرفة واجاب الدم عليه **قوله** حامدا اي يقف حامدا لله تعالى ومكبرا ومهللا ومبليا ساعة بعد ساعة مدعوا الله كما جئتكم لقوله عليه السلام افضل الدعاء يوم عرفة **قوله** ثم الى المزدلفة بعد الغروب وانزل بقرب جبل قزح وصل الى مكة الصفاين باذان واقامة ولم يكن المغرب في الطريق يعني اذا فرغت من الوقوف رجع بعد غروب الشمس الى المزدلفة لان النبي صلى الله عليه وسلم رجع بعد الغروب رواه ابو داود وغيره ثم انزل بقرب جبل قزح لانه عليه السلام وقف عند هذا الجبل ولا ينزل على الطريق ثم صلى الى مكة المغرب والعشاء باذان واقامة وقال قد باقمتين لما روي انه عليه السلام صلى باذان واقامتين رواه مسلم ولنا حديث مرعانه عليه السلام اذن للمغرب فقام ثم صلى العشاء باقمة الاولى قال ابن حزم رواه مسلم ولان العشاء في وقتة والناس خضون فلا يحتاج الى افرادة بالاقامة ولوصل المغرب في الطريق لم يكن وكذا الوصل في عرفات وقال ابو يوسف يجوز لانه صلاة هامة وقتها ولهذا لو طلع الفجر لا يؤمر بالاعادة ولنا حديث اسامة بن زيد انه قال قلت لابي بن عمر ان الله فقال الصلاة امامك ولوصل لا بد من الاعادة حتى يكون جامعيا بين

وهو الذي يخطب في ذلك المكان احد ائمة اهل البيت عليه السلام الشيطان فيها

ان الله تعالى كتب عليكم السعي فاسعوا والمكتوب يكون فرضا قلنا الركنية لا يثبت خبر الواحد كونه مكتوبا لا يتقضى الفرضية لا تحمله على الاحتجاب كاي قوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت

تعلم المناسك واجمع بين الصلواتين محلها فلا بد من التقديم لتعليقه ثم اذا فرغت من الخطبة صل الى مكة بعد الزوال الظهر والعصر باذان واقامتين بشرط الامام اي بشرط ان يكون الصلوة مع الامام الا ان كانا في مكانين او صاحب شرطته وبشرط ان يكون محرم لما روي جابر انه عليه السلام صلاهما باذان واقامتين وهو حجة على ما ذكره في اعتبار الاذنين وانما يحتاج الى تكرار الاقامة لان العصر يصل في غير وقتة فيحتاج الى الاعلام فيفرد بها وانما اشتراطنا الامام والاحرام لانه لو صلاهما او صلى احدهما منفردا او غير محمد لم يجز له الجمع وقال في هذا الشرط تراعى في العصر خاصة لانه الغرض من وقتة قلنا التقديم على خلاف النكاح ثبت جواز السعي على خلاف النكاح فيما اذا روي العصر بعد ظهر مودل بامام واحرام باحج فتصير على مورد السعي وقال ابو يوسف ومحمد الشرط احرام الحج لا غير حتى يجوز للمنفرد ان يجمع بينهما لان جواز احكامه الى استداد الوقوف والنفرد يحتاج اليه قلنا الحافضة في الوقت فرض بالنسب فلا يجوز تركه الا فيما ورد بالنسب به ولا نسلم ان جواز التقديم بحاجة الامتداد بل لصيانة الجماعة وانما شرطنا الامام الا انما اعني اخلينه او ناييه او صاحب شرطته حتى لو لم يكن واحدا منهم صل المناسك كل واحد منهما في وقتها ثم اذا فرغت من الصلواتين فرج الى الموقف وقف بقرب الجبل وليس جيل الرحمة فيقف الامام بموقف النبي صلى الله عليه وسلم والناس خلفه واقفون مستقبلين القبلة رافعي ايديهم بالدعاء بسطين الى السماء من غير تحشيش والوقوف على الرملة افضل اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم ثم الوقوف قايما افضل وعرقات كلها موقف الا بطن عرفة لقوله عليه السلام عرفات كلها موقف وارتفعوا عن بطن عرفة والمزدلفة كلها موقف وارتفعوا عن بطن عرفة رواه البخاري فكلوا ثم على ما ذكره في تجزيع الوقوف بطن عرفة واجاب الدم عليه **قوله** حامدا اي يقف حامدا لله تعالى ومكبرا ومهللا ومبليا ساعة بعد ساعة مدعوا الله كما جئتكم لقوله عليه السلام افضل الدعاء يوم عرفة **قوله** ثم الى المزدلفة بعد الغروب وانزل بقرب جبل قزح وصل الى مكة الصفاين باذان واقامة ولم يكن المغرب في الطريق يعني اذا فرغت من الوقوف رجع بعد غروب الشمس الى المزدلفة لان النبي صلى الله عليه وسلم رجع بعد الغروب رواه ابو داود وغيره ثم انزل بقرب جبل قزح لانه عليه السلام وقف عند هذا الجبل ولا ينزل على الطريق ثم صلى الى مكة المغرب والعشاء باذان واقامة وقال قد باقمتين لما روي انه عليه السلام صلى باذان واقامتين رواه مسلم ولنا حديث مرعانه عليه السلام اذن للمغرب فقام ثم صلى العشاء باقمة الاولى قال ابن حزم رواه مسلم ولان العشاء في وقتة والناس خضون فلا يحتاج الى افرادة بالاقامة ولوصل المغرب في الطريق لم يكن وكذا الوصل في عرفات وقال ابو يوسف يجوز لانه صلاة هامة وقتها ولهذا لو طلع الفجر لا يؤمر بالاعادة ولنا حديث اسامة بن زيد انه قال قلت لابي بن عمر ان الله فقال الصلاة امامك ولوصل لا بد من الاعادة حتى يكون جامعيا بين

لان الظاهر يصل اولاً ثم العصر قبل دخول وقت العصر

بالمزلة فاذ طلع النحر لا يمكن الجمع فتطقت الاعادة لذهاب وقت الركعتين ولو خاف فوت الوقت
قبل الوصول الى المزلة فله فصل العشاء في الطريق **قوله** ثم صلى النحر بغسل لانه عليه السلام صلاها
يومئذ بغسل وهو متفق عليه ولان في التخليص وقع طاعة الوقوف في حجة **قوله** ثم قف مكبرا مهنلا
مصليا وادينا وهي موقف الابطن محسرا اي اذا صليت النحر بغسل فقف مع الناس مكبرا مصليا وادينا
لما روي جابر انه عليه السلام اتي المزلة ففصل المغرب والعشاء باذان واقامتين ثم صلى النحر باذان
واقامة ثم ركب القنوي حتى اتي المشعر الحرام فاستقبل القبلة فدعا الله وكبره وهله وحده
فلم يزل واقفا حتى استسجد فجاء قبل ان تطلع الشمس حتى اتي بطن محسر حول قليلا رواه
المزلة كلها موقف الابطن محسرا وادينا وادينا اي اتيته بالمزلة منه وقان ما ذكره واجب وهو احد
قولي السافع والوقوف بالمزلة واجب وقال ما ذكره وانما سمي المزلة من لدن لاقتماع الناس
فيها والارادة لاق اجتماع وانما سمي محسرا لان فيلدا اصحاب النبل حشرفيه اي اعنى وكل
قوله الى بني بعد ما استسجد فادرجمة العقبة من بطن الوادي بسبع حصيات كهي الخضر وكبر برك
حصاة واقطع التلبية باولها ثم اذبح ثم اطلق او قهر واكثى احب وحل كغير النساء اي اذا فرغت
من الوقوف بمزلة الى الاسفار رج الى منا قبل طلوع الشمس لما روي ليرحمه الله عنه انه قال
كان اهل الشرك والادويان ينفرون من هذا المقام بعد طلوع الشمس فخا لهم النبي صلى الله عليه وسلم
فاذا من قبل طلوع الشمس ثم ادم جرة العقبة من بطن الوادي بسبع حصيات كهي الخضر ولما روي
جابر انه عليه السلام فعل كذلك وبكر مع كل حصاة لما روي انه عليه السلام فعل كذلك ولما روي باكثر
من ههنا كذا جاز كصول المقصود ولما روي مرفوع العقبة جاز والافضل ان يكون من بطن الوادي
واقطع التلبية مع اول حصاة ترصها لما روي انه عليه السلام فعل كذلك التلبية عند اول الحصاة ثم اذبح
وهذا النحر ليس بواجب على المفرد ويجب على القارن والمتنع لما روي انه عليه السلام لما روي قمر
العقبة انفق الى الخضر فخر بيده ثلثا ومضى ثم اطلق او قهر لقوله تعالى محلتين رد سلكه وتصرفه
احب لقوله عليه السلام رحم الله المحلتين فبقدر المقصر فقال رحم المحلتين حتى قال في الرابعة رحم الله
المقصرين والتقصير ان يات الرجل او المرأة من روض شعبي مقدار الانملة ثم حل لك كل شيء
الا النساء وقال ما ذكره لا يحل له الطبيب ايضا لقول عمر رضي الله عنه كل شيء الا النساء والطيب ولما
حدث عايه رضي الله عنهما انها قالت لطبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فحي اطر قبل ان يطوف
بالبيت **قوله** ثم الى مكة يوم النحر او غدا او بعد فطقت للركن سبعة اشواط بلارمل وسمى ان
تدتها والافضل وحل لك النساء وكذا ما غيره عن ايام النحر اي اذا فرغت من الكثر رج الى مكة لما روي
انه عليه السلام لما فرغ من الكثر افاض الى مكة فطاف بالبيت ثم عاد الى منى وصلى الظهر بها وطف بالبيت

سبعة

سبعة اشواط لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم لا يرمل في ذلك الطواف ولا يسعى بعد بين الصفا والمروة
ان كنت رملت في طواف القدوم وسعت بين الصفا والمروة ولا فارمل واسعى بعد على ما تقدم
وذلك لان السعي ما سعى الا مرة والركل منه اول طواف ياتي به في الحج وهذا الطواف سمي طواف الزيادة
وهو ركن لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق ويجز في يوم النحر ويومئذ بعد ثم حل لك النساء لاق
الامة وحل النساء باكل بابا لطواف لانه هو المحلل دون الطواف غير انه اخبره الى ما بعد الطواف
حتى لو لم يكن طواف طواف الزيادة لم يحل له شيء حتى يحلق وكذا ما غيره هذا الطواف عن ايام النحر
لانه موقت بها فلا يؤخر عنها **قوله** ثم الى منى فارم الجمار الثلث في ثاني النحر بعد الزوال ما روي ما يلي
المسجد ثم يات إليها المسجد ثم يات إليها ثم بحجرة العقبة وقت عند كل رمي بعد رمي ثم عند ذلك ثم بعد
كذلك ان مكنت ولورميت في اليوم الرابع قبل الزوال صح وكل رمي بعد رمي فارم ما شيا والا
راكبا يعني اذا فرغت من طواف الزيادة رج الى منى لانه عليه السلام عاد إليها ولانه نبي عليه السلام
وما روي وموصوفه في ثم ارم الجمار الثلث في ثاني النحر بعد الزوال فابتدي بما يلي مسجد الخيف
فيومئذ بسبع حصيات كبر مع كل حصاة ثم يات إليها وهو بحجرة الواسطي فيومئذ بسبع حصيات كذلك
ثم بحجرة العقبة فيومئذ من بطن الوادي وقف عند كل رمي بعد رمي ثم عند ذلك ثم بعد ذلك
ان مكنت لما روي عايه رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم رج الى منى فركب بها ليالي
ايام التشريق ثم يات الجمار اذا زالت الشمس كل جرة بسبع حصيات كبر مع كل حصاة ونقف
عند الاول والثاني فطقت التيام ويرمي الثالثة ولا تقف عندها رواه ابو داود **قوله**
ثم بعد ذلك ان مكنت علقه مكة لانه تخير فيه ان شأنا فخر في الثالث وهو اخر ايام النحر وان
شأنا مكنت الى يوم الرابع وما روي ان مكنت في التشريق لقوله فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن
تأخر فلا اثم عليه لمن اتقى فخير بينهما وبقى الحرجة عنها والافضل ان مكنت ويرمي الرابع بعد
الزوال لان النبي صلى الله عليه وسلم مكنت ويرمي في اليوم الرابع ثم التحية قبل طلوع النحر في اليوم
الرابع فاما اذا طلع النحر فلا يركب ان ينصرف حتى يرمي الجمار الثلث في اليوم الرابع لان النقص
عليه احكام في اليوم وهو الى غروب الشمس ولما ان الليل ليس بوقت الرمي فكون خياش
في النحر باقيا فيه كما قبل الغروب ثم لو رمي في اليوم الرابع قبل الزوال جاز وقالوا لا يجوز اعتبارا
بساير الايام ولا في حنيفة رحم الله حديث رعباس رضي الله عنه اذا ارتفع النهار من اخر ايام
التشريق جاز الرمي واعتبر اخر الايام باولها ولانه لما جاز تركه في اليوم اصلا فلان جزة قبل
الزوال بخلاف اليوم الثاني والثالث فانه لا يجوز تركه فيها فكذلك لا يجوز تقديمه على الزوال فيها
ثم كل رمي بعد رمي فارم ما شيا والاراكبا وهذا بيان الافضلية واما الجواز فثبت كيف مكان

كحول المتصود وهو الرمي **قوله** وكذا ان تقدم تنكح الي مكة وتقيم عنى للرمي لان عمر رضى الله عنه
كان منع من ذلك وودون عليه ولانه موجب لسعل قلبه وموت في العبادات فكذلك **قوله** ثم الى المحصب اي اذا
فرغت من الرمي رج الى المحصب وانزل به هوا لا يطح ورمى المحصب وكيف وهو في مكة والنزول فيها
سنة عندنا ولنا انه عليه السلام قال كن نازلون عندا تحيف بني كنانة حيث تقاسمت قريش على كفرهم
على ان لا يخاطبوا بني هاشم وبني عبد المطلب ولا يبايعوهم ولا يؤاكلوهم ولا يزدجهم حتى يصطروا فيسلبوا
البنين عليه السلام فنزل النبي صلى الله عليه وسلم باي طي يري المشركون لطيف صنع الله به حيث خصه بالفتح
والنصر فلم ان نزوله قصدا وقال ابن عمر النزول به سنة وكان قول عائشة ظنا منها فلا يعارض المرفوع
والسنة ايضا تقدم على الثاني **قوله** وطف للمصدر سبعة أسواط وهو واجب الاعلى اهل مكة ثم ركب
من منى والتمم المتمم وتثبت بالاستناد والحقق بما يدرى يعني اذا نزلت بالمحصب ثم ادخل مكة
وطف طواف الصدر سبعة أسواط وسمى هذا طواف الوداع وطواف الافاضة وطواف آخر عهد
بالبيت لانه مصدر عنه اي يرحل ويودع البيت ونفيض من المني لاجله ولا طواف بعدد وهو واجب
عندنا لا اعلى اهل مكة وقال مالك هو سنة وموافق قول الشافعي لانه لو كان واجبا لما استمر على ذلك
وعنى الكايف ولنا ما روى انه عليه السلام قال لا ينقض احد حتى يكون آخر عهدا بالسيف رواه مسلم
واحد في رواية امر الناس ان يكون آخر عهدا بالبيت الا انه خفف عن المرأة الكايف متفق عليه
واهل مكة لا مصدر روى فلا يجب عليهم ولا رمل في هذا الطواف لما مر انه لم يكن مودعا الامر اهلى
بعدا وكفى الطواف ثم رج الى منى واسرب من بابها لانه عليه السلام سرب منه ثم رج الى الباب
فتقبل القبلة ثم رج الى المتمم وهو ما بين الحجر الكعبي الى الباب وتثبت باستدار الكعبة ويلمق
جبايا بخلاف ان يمكن من ذلك **قوله فصل** من لم يدرك مكة وقف بعرفة سقط عنه
طواف القدوم لانه مشروع على وجه ترتب عليه افعال الحج فلا يتان به على غيره كذا الوجه لا يكون
سنة ولا يكي عليه بتركه لانه لم يترك واجبا فلا يجب عليه اكمال **قوله** ومن وقف بعرفة ساعة من الزوال
الى فجر الحج فقد ادى كالح لانه عليه السلام وقف بعد الزوال وهذا بيان اول الوقت فعلا وقال
من ادرك عرفة بليل فقد ادى كالح ومرفاة عرفة بليل فقد اتم الحج وهذا بيان اخر الوقت ولم يصل
بين ان يكون عالما بعرفة او لم يكن لانه ليس بعبادة مشهودة ولهذا لا يجوز التفتل به فوجود النية
في اصل تلك العبادة يعني عن اشتراطها في ذلكها بخلاف الطواف لانه عبادة مستقلة ولهذا يجوز التفتل
به فمحتاج الى خصوصية النية وقال مالك لا بد ان يلق في اليوم وجز من البيل لما روي لنا قوله عليه
الحج عرفة ثم وقف بعرفة ساعة من الليل او نهارا فقد تم حجه رايه بمناه ابو داود وغيره ثم لو اهل رفقة
عنه بسبب اغايبه جاز اجماعا على ان الاحرام شرط فلا سقط عنه الا بفعلة او بفعله لا بغيره ولم يوجد لانه
لم

وقال الشافعي ليس
لما روى عن عائشة انها
قالت نزول الابطح
ليس بسنة 2

سقطا سوا كان باؤنه
او بغيره وانه عندنا
لا يجوز ولا يصح بان
قد عندنا فافهم
عنه اقلية جاز 27

لم يامر بغيره به ولا ولاية له عليه فلا يصح احرامه عنه ولا الى خيفة رجا الله ان عقد الرقعة عند الخروج
الى السرد لانه اذنه به عند الحجر لان عقد الرقعة للاستعانة بامور السفر فيما يجز عنه والاحرام
من جهة ذلك فيكون مستعينا به ولانه ولله لاله حكم الفتح ولان الاركان كالوقوف والواجبات
كومي ايجاز بفعل غيرا اذا عجز فلان كونه الرقعة بفعل غيره اولى **قوله** والمرأه كالرجل غير انها تكثف
وجهر لاراسها ولا تلبي جهرا ولا ترمي ولا تسعي بين الميدين ولا تحلق وتقر بلبس المحيط اي المرأة
كالرجل في جميع ما ذكرنا غير انها مكثف وجهها لقوله عليه السلام احرام المرأة في وجهها ولا مكثف
راسها لان راسها عورة ولا تلبي جهرا لان صوتها عورة فلا يجوز اطهاره ولا ترمي ولا تسعي بين
الميدين الا حفرا لانها كليات العورة ولا حلق راسها لان الحلق في جهتها مثله وفي حرام وكين
تقرر لقوله عليه السلام ليس على النساء الحلق وانما على النساء التقصير رواه ابو داود وتلبس
المحيط لانه عليه السلام ابا جعفر القيص والراويل للنساء المحرمات رواه ابو داود **قوله**
ومن قلد بدنه تطوع او نذر او جزا صيد او كونه وتوجه معها يريد الحج فقد احرم فان بعث بها
ثم توجه لاحق يلحقها الا في بدنه المتعة فان جلتها او اسعدها او قلدها سنة لم يكن محرما اي ومن
قلده بدنه تطوع او بدنه نذرا او جزا صيد بان قلد محرم صيدا وجبت قيمته فاستري بها بدنه
في سنة اخرى وقلدها وبيضاها الى مكة او نحو كبدته المتعة والقران وتوجه معها يريد الحج فقد
احرم لقوله عليه السلام من قلد بدنه فقد احرم وهو محمول على ما اذا ساقه لقوله عايشه رضي الله عنها
كنت قتلت قلاديد بدن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم اسعدها وقلدها ثم بعث بها ثم اقام
في اهل حلالا وهذا نص على انه لا يقصر محرما محرما والتقليد خلاف ما اذا قلدها بدنه وبعث بها ولم
يسبق حيث لا يكون محرما به حتى يلحقها لما روينا من حديث عايشه رضي الله عنها ولانه اذا لم يكن
يديه هدي يسوقه عند التوجه لم يوجد منه الا مجرد النية ويجوز النية لا يصير محرما فاذا ادركها وسار
مها صار محرما لوجود النية والقيام مقام التعليق وهو السوق لان السوق من خواص الحج كالنية
فيحوز ان يكون قايما مقامه غير ان في بدنه المتعة والقران يصير محرما حتى توجه اذا نوي الاحرام
قبل ان ياتكم استحسانا لان لهذا الهدى نوع اختصاص بالحج لينا الاحرام بسببه فان المتعة اذا ساق
الهدى ليس لان يتخذ بين النسكين بخلاف ما اذا لم يبق حيث يجوز له ان يتخذ بين النسكين فكذلك
بابه الرد في الاحرام يختص بان يصير محرما بنفس التوجه وان لم يدرك الهدى **قوله** فان
جلدها يعني فان لم تقلد البدنه لكن جلدها او اسعدها او قلدها سنة لم يكن محرما اذا التحيل
ليس من افعال الحج على الخواص بل قد يقع لغيره احوال البرد فلا يكون ذلك دليل الا بانه فلا يصير
به محرما ولا اسعاره تكون عندا الى خيفة رجا الله فلا يكون نسكا وعندها وان كان حسنا لكن

يستخرج

الماضي
ص

قد منع للعاجلة وتكيد الساة غير متعارف فلا يصير بها محرما **قوله** والبدن من الابل والبقر
وقال الشافعي رحمه الله من الابل خاصة كحديث جابر بن عبد الله عن سبعة والبقرة عن سبعة رواه مسلم
ولنا قول ابي حنيفة ان البدن ناقه او بقرة مهدى الى مكة وقال النواوي هو قول اكثر اهل اللغة وقال
ابن جرير البدن ناقه او بقرة وفي حديث جابر بن عبد الله عن سبعة فقتل البقرة فقال وهل هي الا من
البدن وكذا مسلم **باب القرآن** هو افضل من التمتع ثم الافراد وقال الشافعي الافراد افضل ثم التمتع
من الميتات ويقول لهم اني اريد العرة والحج فيسرها لي وتبذلها مني ويظفر ويسعى لها ثم يحج كما مر فان
طاف لها طوافين وسعي سعيين جاز واسا القرآن من قرئت اذ اجعت بين شيئين والقارن الجاهل
بين الحج والعمرة والقران افضل ثم التمتع افضل ثم الافراد ثم القرآن كحديث ابن عمر رضي الله
عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يمتنع في حجة الوداع بالحج والعمرة الى الحج كحديث رواه البخاري ومسلم وللشافعي
حديث جابر انه قال اهلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج فالتوا بالخطبة شيئا كحديث رواه
ابن جرير ومسلم ولنا قوله تعالى وانما الحج والعمرة لله وانما هما ان يحرم بهما مرد ودين اهله هكذا فسره
الصحابه رضي الله عنهم وحديث الشان قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لبيك
حجة وعمرة رواه البخاري ومسلم ولان فيما قلنا جعابين الاخبار فكان اولي وذلك لان القارن
يحوز له ان يلي بالحج والعمرة ويأخذها على الافراد في اللفظ فالظاهر انه عليه السلام يبي بها مسرة
ولي باصداها اخري فكل واحد روي ما سمع ولان ما يروي الشافعي ثبت الحج وما يرويه احمد
ثبت العمرة وما يرويه ثبت الحج فثبت الكل لعدم التناقض في ذلك بخلاف بيننا وبين الشافعي
بنا على القارن يطوف طوافين وهو طواف العمرة وطواف الزياره ويسعى سعيين عند ناد عذبة
طواف واحد وسعي واحد وهو طواف الزياره وطواف العمرة يتداخل في طواف الزياره والقران
ان يحرم بالحج والعمرة من الميتات ويقول الى اخره واستراط الاهلال من الميتات الناقص حتى لو
احرم بهما مرد ودين اهله يجوز وكذا لو احرم بها داخل الميتات قبل ان يطوف للعمرة والحج ثم تطوف
ويسعى للعمرة وكذا واحد منها سبعة اسواط يرمل في الثلاثة الاول من الطواف وهو رمل بين الصفا
والمروة في السعي وعلى بعد الطواف ركعتين ثم يحج كما مر كما مر فينبأ بطواف التذوق ويسعى بعد
وتعمل جميع افعال الحج كما بينا في المزد واما تقدم افعال التمتع على الحج لقوله تعالى فمن تمتع بالعمرة
الى الحج وكلمة الى لانها الغاية فتقدم العمرة ضرورية حتى يكون لادائها بالحج والاداء وان تولت في التمتع
الا ان القرآن في معناه من حيث انه اذا التفتين في سنة واحدة فباتى بالتمتع **قوله** فان طاف
اي لو طاف بالحج والعمرة طوافين متواليين من غير ان يسعى بينهما لم يسعى سعيين جاز لانه انما يما

هو

هو المتي عليه واسا يترك الترتيب ولا يلزم شي لان طواف التذوق سنة فتركه لا يوجب الدم فكذا
تقدمية **قوله** واذا روي يوم الحرف في سنة او بدنه او سبها وصام العاجز عنه ثلثة ايام اخرها
يوم عرفة وسبعة اذ فرغ ولو بملكه فان لم يصح الى الحرمتين الدم اي اذا كان القارن لم يخرج من رمي
الحرفة يوم الحرف في سنة او بدنه او سبها لقوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج فاستيسر من الهدي
والقران في معنى التمتع لما بينا فباتى به الهدي من الابل والبقر والغنم فان كان فتيلا عاجزا عن
الهدي يصوم على ما ذكر لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذ رجعت تلك عشت
كامله والمراد بالحج والله اعلم وقته لان نفس الحج لا يصلي طوافه وقته اشهر الحج ما بين الايام
في حق التمتع والافضل ان يوجرها الى اخر وقتها يصوم قبل يوم التروية ويوم النذرية ويوم عرفة
كذا روي عن علي رضي الله عنه ولا صمان القذرة على الهدي قبل هذا الايام **قوله** ولو لم يكن
يعني يجوز له ان يصوم السبعة بعد ما فرغ من افعال الحج ولو صامها بمكة يعني بعد مضى ايام التشريق قال
الشافعي لا يجوز الا ان يقيم فيها لانه معاق بالرجوع فلا يجوز قبله الا اذا تعدى بالاقامة ولنا ان التمسك
يتقضى ان يصام بمكة لانه بدل الدم الا ان النص علة بالرجوع تبيير اذ الصوم في وطنه السير
له واذا تجمل جاز ثم ان لم يصح ثلثة في الحج الى يوم النحر وجب عليه الدم ولا يجوز له ان يصوم ثلثة
ولا السبعة بعدها وقال الشافعي يجوز لانه صوم موقت فتقضى بعد فواته ولنا ان النبي المرفوع
عن صوم هذه الايام وهو قوله عليه السلام الا لا تصوموا في هذه الايام فندخل فيه نص بالهني فلا
يتبادر به الكامل ولان الاصل هو الدم لكنه نقل الى الصوم الموصوف بصفة بالنص على
خلاف التمسك فيقتصر على مودد النص **قوله** فان لم يدخل مكة ووقف بعرفة فعليه دم لرفض
العمرة وقضاؤها اي ان لم يدخل القارن مكة ووقف بعرفة فقد صار رافضا للعمرة وعليه دم لرفضها
وعليه قضاؤها اما لرفضه لانه لا يمكن ادائها بعد الوقوف والاداء بفعال العمرة على الحج وهو
غير مشروع وفي رواية يرفضن مجرد التوجه الى عرفة لانه من فضايل الوقوف كالسعي الى الجمعة
والاصح الاول لانه منى عن رفض العمرة فلا يكون للتوجه حكم الوقوف بخلاف الجمعة لانه مأمور
بالسعي فكون له حكم الادراك واما قضاؤها فلو جرد سببه وهو الشروع وسقط عنه ذم العرائ
لانه لو لم يوقف لاد النكاح وعليه دم لرفض العمرة لانه خرج منها بعد صحة الشروع قبل ادائها
فصار كما يحرم نكاح الدم كما يحرم وقال الشافعي لا يصير رافضا بنا على ان عذبة طواف العمرة دخل
في طواف الحج وعندنا لا يدخل ففات طواف العمرة فيصير رافضا **باب التمتع**
هو ان يحرم بعمرة الميتات ويطوف بها ويسعى وكلوا وقتر وقد حل منها ويتطعم التلبية باول الطواف التمتع
من المتاع او المتعة وهو الانتفاع او النسخ وفي الشرح هو ان يفعل افعال العمرة او اكثرها في شهر الحج ثم يحج

في عامه ذلك من غير ان يعلم باهله الما مسمى وهو افضل من الافراد في طاهر الرواية لانه جامع بين
العبادتين في سنة واحدة فاشبه القران وروى الحسن ان الافراد افضل لان سفر المفرد بالحج
وسفر المتمتع للعمرة والاول اولي لانه فرض وقلنا لا نسلم ان سفر العمرة بل للحج والعمرة تابع له
واما افعال المتمتع فهو ان يحرم بعمره من الميقات الى اخره هذه افعال العمرة ثم بعد فراغه منها يحرم
بالحج وتنعزل افعاله وليس الاحرام من الميقات بشرط حتى لو اهرم من دونه اهل جان وكذا الكاقي
بعد الفراغ منها ليس يحتم بل ان يحلل وان سقى محرما حتى يحرم بالحج اذا لم يكن ساق الهدي وقال
مالك يجر الفراغ من افعال العمرة بهذا التحليل ساق الهدي او لم يسق من غير ساق وتفسيره وان
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يكن اهدي فليطع بالبيت وبالصفا والمروة وليتقرب للتحلل
متفق عليه ولانه لما كان يحرم بالتلبية كان لها محلل بالكاقي او بالتصبير كالحج ثم انه تنطق التلبية
بأول طواف وقان ما لم تطعها اذا راي البيت لان التلبية لا يجابها الدعاء فاذا حضر البيت فقد
تت اجابته فلا حاجة الى التلبية ولما روي انه عليه السلام كان يسلك عن التلبية في العمرة اذا سئل
الحج رده ابو داود ولان التقود هو الطواف بالبيت لاروية البيت فلو كان التطعيم من افراح
الطواف **قول** ثم يحرم بالحج يوم التروية من احرم ويحج ويذبح فان عجز عن ذبحه من بعض المتمتع
اذا فرغ من افعال العمرة واقام ببلد الى يوم التروية يحرم بالحج فيه من احرم لانه في معنى المكي ميقنا
المكي في الحج احرم وان احرم قبل يوم التروية جان والافضل لان فيه سببة الى الخير ثم في ذلك
السنه من عمل ما فعله الحاج المفرد لانه يرسل في طواف الزيادة ويسعى بعلم لان هذا اول
طواف له في الحج حتى لو طاف وسعى بعد ما احرم بالحج قبل ان يرد الى منى لم يرسل في طواف الزيادة
ولا يسعى بعلم ثم يذبح لما بناه في القران فان عجز عن الهدي فقد سركه وهو ان يصوم ثلثة
ايام في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله لما بينا في القران **قول** وان صام ثلثة من سبب فاعتد
لم يحرم عن الثلثة وهو لو بعد ما احرم به قبل ان يطوف يعني لو صام الحاج ثلثة ايام من سبب قبل ان
يحرم بالعمرة ثم احرم بعد ما صام لم يحرم هذا الصوم عن الثلثة لان سببه التمتع وهو غير موجود ولو
صام الثلثة بعد ما احرم به بالعمرة قبل ان يطوف جاز عن الثلثة وقال السافعي لا يكون قبل الاحرام
بالحج لقوله تعالى صيام ثلثة ايام في الحج ولنا ان المراد به وقت الحج لان الحج لا يصلح طواف للصوم
وهذا قد صام وقت الحج بعد ما تقدم سببه وهو المتمتع او من نفى اليه والافضل فيه هذا الصوم
الى اخر وقتة وهو يوم عرفة ويومان قبله **قول** فان اراد سوق الهدي احرم وساق وقدر بدنة
بمزايدة او بفعل ولا يشعر ولا يتخذ بعد عمرته وكرم بالحج يوم التروية وقيل احب فاذا خلق يوم النحر
حل من احرامه هذا في متمتع لا يسوق الهدي فاما المتمتع اذا اراد ان يسوق الهدي فاحرم وساق هدي

وهو افضل لانه عليه السلام ساق الهدي يبيع بعبد الاحرام حين احرم بذري كليفته ولان لا
ان يحرم بالتلبية فمات في ٩ قبل التليد والسوق كيلا يكون محرما بالتوقف معها وتلد بدنة
بمزايدة او بفعل لانه عليه السلام قد ابدنه وهو افضل من التحليل لان له ذكرا في القران
لقوله تعالى ولا الهدي ولا التلايد وسوقه افضل من قوده لان النبي صلى الله عليه وسلم فعل
كذلك الا اذا كانت لا تنساق فتقودها للزوت ولا تسعرا لبدنه فلا يسعدها ولا تسعرا
ان يقرب المتمتع في احد جانبي سنام البدن حتى يخرج منه الدم ثم تلحق به لئلا يلد سناما والا
هو الاد مائة والاحسن ان يشتق من جانب اليمين عند ابي يوسف وعند السافعي من جانب
اليمين وكل ذلك مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو مكروه عند ابي حنيفة وعند سفيان
وعند السافعي منه لانه عليه السلام استعرا لبدنه ولما ان التقود هو الا اعلام حتى يرد اذا
واذا وردت ما او كلا لا يبيع والاشعار اتم في هذا المعنى فمن هذا الوجه ينبغي ان يكون سنة كذا دليل
الكراهة وهو كونه مثله عارضه فقلنا بحسنه ولا يبيح حنيفة انه مثله لان فيه قطع الحج او بجلد
وهي حرام وفعل النبي صلى الله عليه وسلم كان لصيانته كيلا يقع في الكفار وهذا المعنى قد فاق اليوم
فلا فائدة فيه وقيل انما كره ابو حنيفة دم الله المبالغة فيه لا اصله ثم بعد فراغه من عمرته لا يتحلل
لان سوق الهدي يمنع من التحليل ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من ساق الهدي فليس له ان يحل
ثم يحرم بالحج يوم التروية او قبله وهو احب كما يحرم اهل مكة بتقديم الاحرام احب لما ذكرنا انه مسارة
الى العبادة ثم اذا خلق يوم النحر حل من احرامه لان الكاقي في الحج كالتسليم في الصلوة **قول** من احرامه
تفترج بان احرام العمرة باق بعد الوقوف وما قيل بان احرامها قد انتهت بالوقوف في حق سائر
الاحكام الا التحلل بعد لان القارن اذا جامع بعد الوقوف يجب عليه بدنه بالحج وساق للعمرة
وبعد الكاقي يجب سبب **قول** ولا تتم ولا قران لاهل مكة ومن يليها اي لا يكون التمتع ولا القران
لاهل مكة من يليها وهم اهل ما دون المواقيت الى احرم وقال السافعي لهم التمتع والقران لقوله تعالى
فمن تمتع بالعمرة الى الحج من غير فعد بين المكي وغيره وقوله تعالى ذكر لمن يكن اهله حاضري المسجد
الحرام وذكر اسارة على الهدي والصوم لقرب بعضي لهم ان يتمتعوا ويقرنوا ولا يجب عليهم هدي
ولا صوم قلنا لو كان المراد ما ذكرنا لكان ذلك على من يكن اهله حاضري المسجد الاحرام لان الهدي
واجب علينا لانا والاسارة عايدا الى التمتع واللام تدل عليه وقال مالك لا ياتى من يلى اهل
مكة بهم **قول** فان عاد المتمتع الى بلد بعد العمرة ولم يسق الهدي بطل تنفعه وان ساق
لا اي التمتع الذي لم يسق الهدي ان عاد الى بلد بعد فراغه من العمرة بطل تنفعه خلافا لما في
لانه الم باهله الما مسمى فيما بين المسلمين كذا روي عن ابن عمر وسعيد بن جبير وعطاء وبرايم وغيرهم

وهذا لان المتع هو الذي ادى النكاح في سفره واحده وهو بالامام انشاء سننا اخر فلا يكون
متنع وان ساق الهدي لا ينطل تنعه بالامام بهوله وقال محمد بنطل لانه لم يهله بين النكاحين
واذا ما يسفرين وكذا ان الامام غير صحيح لانه محرم على حاله ما لم يخرج عنه الهدي فكان العود مستحقا
عليه وذلك ينفع صحة الامام بهله كالتقارن اذا اتى بفعل العمة ثم رجع الى اهله ثم حج كان
قارنا لان الامام محرم ما غير صحيح **قوله** ومن طاف اقل سواط العمة قبل اشهر الحج وانما فيها
وحج كان متنعاً وبكسبه لا اي لوطاف تلكه اسواط من العمة قبل اشهر الحج وطاف الاربعه فيها
وحج كان متنعاً وان طاف الاكثر قبل اشهر الحج ولا اقل منها لا يكون متنعاً لان الاكثر
حكم الكل فاذا كان اكثر طوافها في اشهر الحج فقد اجتمع الحج والعمة فيها فيصير متنعاً وان كان
الاكثر قبلها لم يحتج فيها لاحقيقته ولا حكمه فلا يكون متنعاً وما لم يعتد احده في اشهر الحج والسماحي
يعتبر الاحرام في اشهر الحج بناء على اصله ان الاحرام ركن عند **قوله** وهي سوال وذو القعدة
وعشر ذي الحجة وهي الاحرام به قبلها وكذا اي اشهر الحج ما ذكره كذا روي عن العبادلة
وعبد الله بن الزبير وعن ابي يوسف انها عشر ليال وتسعة ايام من ذي الحجة لان الحج بنوت
بطولع النحر من يوم النحر ولو كان وقتها لما فات قلنا روي انه عليه السلام قال يوم الحج
الاكبر يوم النحر ولا وقت للركن وهو طواف الزيادة بعد طلوع النحر فكيف بنوت وقت
الحج وفوات الوقوف بطولع النحر من يوم النحر لانه موقت به نصاً فلا يجوز في غيره وقال مالك
وذو الحجة كلها من اشهر الحج لقوله تعالى الحج اشهر معلومات قلنا اراد به شهران وبعض الثالث
كذا قالت العبادلة الثلث ثم هي الاحرام بالحج قبل اشهر الحج وقال الساجي لا يجوز لان الاحرام
ركن عند فلا يجوز قبل وقته ولنا انه شرط الا تزي ان يسد ام الى ان يكون ويستل من ركن
الي ركن ولا يستل عنه وحاجه كل كن من اركان الحج ولو كان ركناً لما كان كذلك فاذا كان شرطاً
لما جاز تقديمه وكراهية ليدل على محذور اذا طال مكته بالاحرام **قوله** ولو اعتمر كوفي فيها واقام
بمكة او بغيره وحج هو تنعه ولو اقام بها واقام بمكة وقضى وحج الا ان يعود الى اهله وايها
افد مضى فيه ولا دم اي لو اعتمر كوفي في اشهر الحج وفرغ منها وحلق او قصر ثم اقام بمكة او بغيره
ثم حج من عامه ذلك هو تنعه اما اذا اقام بمكة فلا ترفق بنكاح في سفر واحد في اشهر الحج فيكون
متنعاً فوجب عليه دم المتع وقيل عندنا لا يكون متنعاً لان المتع مكان عمرته ميتانية وحج
مكية وهذا نسكاه ميتانية فلا يكون متنعاً فلا يجب عليه دم المتع ولو كان افسد كوفي عمرته في اشهر الحج
فحلق بعد الفراع ثم اقام ببصرة فمضى عمرته في اشهر الحج وحج من عامه لم يكن متنعاً عندنا حينئذ
لان حكم سفره الاول باق ما لم يعد الى وطنه الذي انشأ السفر منه فصارت له منزلة من لم يخرج من مكة ولو لم يخرج

منها

منها

منها وقضى عمرته الفاسدة لم يكن متنعاً اتفاقاً لانه لو اهد من اهل مكة بعد فراغه باهله ثم انشأ السفر
وقد يرفق باء النكاحين فيكون متنعاً **قوله** الا ان يعود يعني لو مضى في الفاسدة ثم عاد الى اهله
ثم قضاها وحج من عامه ذلك يكون متنعاً لان عمرته ميتانية وحجته مكية وهو افا في فيكون متنعاً
ضروبة ثم هذا الكون اذا قدم بعمرته ثم حج من عامه ذلك فافسد مضى فيه لانه لا يمكنه الخروج عن عمرته
الاحرام بدون اداء الافعال ولا يجب عليه دم المتع لانه لم يترفق باء النكاحين في سفر واحد
قوله ولو تنع وضحي لم يخرج عن المتع لانه الى غير ما عليه لان دم المتع غير دم الاضحية فلا ينوب
احدها عن الآخر **قوله** ولو طاف عند الاحرام ائت بغير الطواف ولو عند الصدر تركته كن اقام
بمكة اي لو طاف المرأة عند الاحرام اغتسلت واحرمت وصنعت ما يصنع الحائض غير انها لا تطوف
بالبيت لان النبي صلى الله عليه وسلم امر عائشة بذلك ولان الطواف في المسجد وهي ممنوعة عن
الدخول فيها وباتة الافعال في الغائبة فلا تمنع بسبب الحيض ولو طاف بعد طواف الزيادة ورقي
الحج قبل طواف الصدر ترك طواف الصدر لان النبي صلى الله عليه وسلم رفض للنساء ان يحصن
في ترك طواف الصدر ولم يامرهن باقامته في مقامه **قوله** كمن اقام بمكة يعني ككوفي المحرم داراً
قبل ان يحل للنظر الاول سقط عنه طواف الصدر لان وقت الصدر بعد ما حل للنظر الاول
فقد جا وقته وهو ليس بصادر لانه صار من اهل مكة فلا يلزمه طواف الصدر وان اقام بعد
حل للنظر الاول فعليه طواف الصدر عندنا لانه لزمه قبل بينه الاقامة بحج وقت الصدر فلا
عنه بنية الاقامة بعد وقال ابو يوسف لو نوى الاقامة قبل ان يافذ في الطواف سقط عنه
طواف الصدر لانه لا يصير ديناً عليه بدخول وقته فيه الاقامة بدخول الوقت وقيل مسواكاً
لو طاف بعد دخول وقت الصلوة **باب** اجناباً يجب سائة ان طيب محرم عضوا
ولا تصدق او خضب راسه بخنا او ادهن بزيت او لبس مخيطاً او غطي راسه بوما او اصدق
او حلق راسه او كينه ولا تصدق كالكاف او وقبته او ابطيه او ادهنها او تحم اي يجب على
الحرم سائة ان طيب عضواً كمالاً كالداس والفرد ونحو ذلك لتكامل اجنابية تكامل الارتفاق
بتطيب عضواً كمال فتقرب عليه كمال موجب وهو الدم وان طيب اقل من عضو كجب الصدقة
لنقصوا اجنابية وعند محمد لا بد من لان اجزاء معتبر بالكل وهذا في حق البالغ واما الصبي
فلا يلزمه شي وقال الشافعي يلزمه ما يلزم البالغ لا استواءها في السبب وان خضب راسه بخنا يجب
الدم لانه طيب كمال قال عليه السلام اجناباً طيب دواه البهيمتي وهو حج على السماع في انه لا يجب
عليه شي وان ادهن بزيت كجب الدم وقال الشافعي ان استعمل في الشعر فعليه دم لانه يزيل الشعر
وان استعمل في غيره كالحج عليه وقال ابو يوسف ومحمد كجب عليه صدقة لانه من الاطعمة الا ان فيه نوع

ارتفاق بتدل الهوام وازالة الشفت فكانت ضايفة قاصرة فيجب عليه جراحا قاصدا ولاي حنيفة دم الله انه اصل
الطيب فان الرواح يلقى فيه فحصر تامه فيجب بالطيب والشرط استعماله على وجه الطيب حتى لو ادوي
شفاق رجله فلا شيء عليه وان لبس يخطا او غطي راسه يوما كاملا يجب عليه دم وعندنا لسان فيجب
بتنيس اللبس لانه من مخزورات احراره فلا تترط دامة كغيره من المخزورات ولنا ان الارتفاق الكامل
به الاكصل الا بالردام لان التقود دفع الحر والبرد واليوم شتم عليها فقد رناه به وعن ابي يوسف
ان لبسه اكثر من نصف اليوم فعليه دم وعن محمد ان لبسه في بعض اليوم فيجب من الدم كسبائه وان
كان النقطية واللبس اقل من يوم كامل تصدق لتصور الحنيفة وان حلق ربيع راسه او ربيع يخته
جب عليه دم وان كان اقل من ذلك يجب عليه الصدقة وقال مالك لا يجب الدم الا بالخلق اكله لتولم تعال
ولا تلتوا راسك وقال الشافعي يجب حلق التليل لان السعس بنات استناد الامان في الضمان
ببعضه كما يجب بكماله ولنا ان الحلق انما حرم لما فيه من الارتفاق الكامل وحلق بعض الراس ارتفاق
كامل بعباد بعض الناس والرابع يعمل عمل اكله في كثير من المواضع فالحق باكله هذا احتياطا وكذا حلق
بعض الكية مبرود ببعض البلاد فيكون الرابع فيها مأثما بكلمة **قوله** كما حلق يعني كما حلق المحرم
اذا حلق راس محرم او طلال يجب عليه الصدقة فكذا من حلق راسه او كية او ربيع من الربيع يجب عليه
الصدقة وقال الشافعي لا يجب شيء على المحرم الحلق راس غيره ولنا ان ازاله ما ينمو من بدن
لان من مخزورات احراره لا كما في الامان كنبات الحرم تمنع مبرية من بدن غيره كما يمنع
مبرية من بدن غيره والله يرفق بالذلة لانه يتأدي بنفث غيره الا انه يوفقنا من فتيه عليه
الصدقة **قوله** او رقية عطف على قوله ربيع راسه يعني ان حلق المحرم رقية كلبه يجب الدم لان بعض الناس
يصدون حلقه وان حلق ابيه او اجدها يجب عليه الدم لان كل واحد منها مقصود بالحلق
لرفع الاذى وان حلق محبة يجب الدم وقالوا يجب الصدقة لما روي انه عليه السلام اجتمع وهو محرم
ولو كان يوجب الدم لما بارشه عليه السلام ولانه قليل ولاي حنيفة دم الله ان حلقه لمن يحرم
متصفا واحديث يحمل على العدد او على انه لم يحلق بل اجتمع في موضع لا يعرف فيه والرابع
في هذه الاعضا لا ياتي باكله لورم جريان العادة فيها بالاعتصاف على البعض **قوله** وفي اخذ
شواربه كلومة عدل وفي شارب طلال وقلم اظفار طعام يعني لو اضر المحرم من شارب به شيئا ففيله
كلومه عدل وتفسيره ان ينظر ان هذا الماخوذ كم يكون من ربيع الكية فيجب عليه الطعام
بحسابه حتى اذا اخذ منه مثالا ربع الكية تجب عليه قيمة ربع الساة وان اضر المحرم من شارب
طلال او قلم اظفارا يجب عليه الصدقة لانه ارتفاق به لانه يتأدي بنفث غيره كما يتأدي بنفث نفسه
الا ان التأدي بنفث غيره دون التأدي بنفث نفسه فيجب عليه الصدقة **قوله** او قص

الظفار

الظفار يديه ورجليه مجلس او يدا او رجلا ولا تصدق كحشة متفرقة اي الحرم لوقص الظفار يدي
نفسه ورجليه يجب عليه دم واحد ان كان قلم الكل في مجلس واحد وان كان في مجلسين
تلم في اربع مجلس كل واحد في مجلس يجب عليه اربع دما لان هذا افعال مختلفة في مجال
مختلفة وكل واحد جنائية كاملة فوجب الدم وقال محمد يجب عليه دم واحد ايضا لان هذا
الجنائيات استندالي سبب واحد فلا يوجب الادما واحدا حلق الراس وقلمنا في الرق
ان الحلق في الراس والمقصود من ربيع مسلتنا متعدد فتعدد الاحكام وان قلم يدا واحدا
او رجلا واحدا يجب دم واحد ايضا اقامه للربيع مقام الكلا احتياطا وان قلم اقل من خمسة اظفار
فعليه بكل ظفر صدقة وقال زفر وهو قول ابي حنيفة ولا يجب الدم يقص ثلاثة اظفار اقامته
للاكثر مقام الكل والثلث اكثر يدا واحدا وقلمنا الاصل ان يجب الدم بتلم اظفار ايدى الرجلين
الا اننا كقنا يدا واحدا اقامه للربيع مقام الكلا احتياطا فلا يجوز ان ياتي اكثر الربيع به والا
فخاذا حلق اكثر به وهلم جرا الى ما لا يتناهي وانه محال **قوله** كحشة متفرقة معناه ان قلم اقل
من يدا واحد او رجل واحد في مجلس واحد فعليه صدقة كما اذا قلم خمسة متفرقة من يديه
ورجلية حيث يجب عليه بكل ظفر صدقة وقال محمد يجب الدم بتلم خمسة متفرقة كما في الكلى ولها
ان الربيع انما ياتي بالكل اذا ادوي محشي الكلى وهو الزينة والارتفاق وهذا ليس كذلك لانه
يزداد الادوي تنقص البعض دون البعض بخلاف الحلق فانه كصل الزينة والراحة به متفرقا
قوله ولا شيء باخذ ظفر منكسر يعني ان انكسر ظفر المحرم وحلق فافترقا فلكي عليه لانه لا ينفق
من البدن فاخذ لا يكون جنائية **قوله** فان طيب او لبس او حلق بعد دوح ساة او بعد
تبلله اصع على ربه سالكين او صام ثلثة ايام لقوله تعالى فمن كان منكرا مريضا او به اذى من راسه
فتفديته من صيام او صدقة او نسك وفسر النبي صلى الله عليه وسلم لانه لما ذكرنا غير انه اختار
الصوم يجوز بكل موضع لان كونه عبادة لاكتص بموضع دون موضع وان اختار الطعام فكذلك
عندنا وقال الشافعي لا يجوز الا في الحرم ولنا غير ما مر وان اختار النسك كان مختصا بالحرم لان
اراقه الدم لا يكون قدوة الا في زمان مخصوص وبما يام الحرام او مكان مخصوص وهو الحرم وهذا
الدم غير مختص بالزمان فيكون مختصا بالمكان **قوله** ولا شيء ان نظرا الى فريح امرأة شهوة
فاسني لانه لم يوجده البشارة فصا ركالتنكر **قوله** ويجب ساة ان قبل او لم يسهوا او
حج بالحاج في احد البيتين قبل الوقوف بعرفة ومضى تقضي ولم يفرقا وبه لا يبعد ولا فساد
او جامع بعد الحلق او في العرة قبل ان يطوف الاكثر ونفى ونفى او بعد طواف
الاكثر ولا فساد وجامع الكلى كالعامداي ان قبل الحرم او لم يسهوا سوا انزل او لم يزل

يجب عليه سنة وقيل السابعة من الله تعالى لما حرمه اذا انزل كما في الصوم ولما ان فساده لا يحرم
يتعلق بكافة فلا يحصل بدونه الا ان فيها معنى الاستمتاع بالنساء وهو من مخطورات احرامه فيلزم
لعدم خلاف الصوم لان الحرام فيه قضا السهو وهو كصل بالانزال بالمشقة ففساد وجود
ما مضاه وان افسد به في احد السنين قبل الوقوف يجب عليه سنة ومعنى في الحج كما
يفضي من لا ينسأ وتقصيه لما روي ان رجلا جامع امراته ونها محرمات فقال النبي صلى الله عليه وسلم
فقال لها اقضينا نكاحا واحدا هديا احديث رواه البيهقي وقيل عليه السلام يريتان دما ومغصيان
في حجتها وعليها الحج من قابل وقال الساجي رحمه الله يجب بدنه كما بعد الوقوف لان الجناية قبل
الوقوف اكثر فاجاب البدر بن هاشم اولي ولما ما دونها ولا من معني الجناية تحت باجاء التضييق
بالسنة وبعد الوقوف لا تضاهي الجناية وعن ابي حنيفة رحمه الله في الجاء في الدبر روايتان
في رواية لساجي وفي رواية لا ينسأ ولا يجب عليها الافتراق في القضاء وقيل ما كدرت فان حتى
خروجها من بينهما وقيل زفر لفرقان اذا احراما وقال الساجي يفرقان اذا قربا من ذلك الموضع
الذي واقفا فيه قلنا الافتراق ليس ينسأ في الاداء فكذلك في القضاء والافتراق المنقول من الحجامة
محمول على الدبر لا الوجوب **قوله** بدنه لو لم يفسد يعني لو جامع بعد الوقوف لعرفه بالنسأ
حججه وعليه بدنه وقيل الساجي اذا جامع قبل الدمي نسأ له لانه قبل التحلل كما لو جامع قبل
الوقوف ولما قوله عليه السلام من وقف يعرف فقد تم حج والتمام حقيقته غير مراد لانه بني عليه طواف
الزيارت فاعلم انه اراد به التمام حكما واما ما يفرغ ذمته او بالامن عن الفساد والاول مشتق
فيعين الثاني وانما يجب بدنه لقول ابن عباس اذا جامع بعد الوقوف يعرف فقد تم حج وعليه بدنه
ولا يعرف ذلك الا سماعا ولا ان الجاء اعلى الارتفاقات فتعطل موجه **قوله** او جامع بعد الحلق
عطف على قوله او افسد حج يعني لو جامع المحرم بعد الحلق قبل طواف الزيارت يجب عليه سنة
لان الجناية خفت لوجود الحلق في حق غير النساء فوجب عليه اجرا القاهر وهو السنة **قوله**
او في العمرة عطف على قوله بعد الحلق يعني لو جامع في العمرة قبل ان يطوف اربعة اسواط فسدت
عمرة ويضي فيها وتقصتها وعليه سنة لان الجاء حصل قبل اتمامها فصار كاجاء قبل الوقوف
يعرف وان جامع في العمرة بعد طواف الاكثر فعليه سنة ولا نسأ لعمرة وقيل الساجي يفسد
في الوجهين وعليه بدنه اعتبارا بالحج اذا العمرة فرض عند وقيل الجاء محظورها فوجب البدنه فيها
ولما انها سنة فكانت رتبة احط من الحج فوجب الساقية فيها والبدنه في الحج انما بالالتفات
بينها والتمسك بالعامد في الجاء مبرهان لا استواءهما في الارتفاق وهو الموجب وقيل الساجي
جاء الناسي غير منسأ بالحج لان جاعه غير محظورة كحديث ولا يكون جنابة ولا يكون منسأ قلنا

الموجب

الموجب لا ارتفاق وهو موجود ولا يكون النسيان عذرا لان احواله المذكورة وهي سنة المحرم متحقق فلا
بالنسيان **قوله** او طاف للركن محدثا وبدنه لوجوبا وبعد صدقة لو محدثا للتقدم والصدور
او ترك اقل طواف الركن ولو ترك اكثره بقي محدثا او ترك اكثر الصدور او طاف جنبا وصدقه بترك
اقله او طاف للركن محدثا وللصدر طاهرا في اخر ايام التشريق اي يجب سنة على المحرم
لو طاف طواف الزيارت محدثا وقيل الساجي لا يعتد به لما روي عن ابن عباس الطواف بالبيت
صلوة فلو كان منسأ طاهرا لكان قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق من غير قيد بل طاهرا
فاستراحها يكون زيادة على النص وهو صحيح فلا يكون خبر الواحد والمراد بالحديث تسببه
الطواف بالصلوة في التواب دون الحكم ولو طاف للركن جنبا يجب عليه بدنه كذا روي
عن ابن عباس ولان الجناية اغلظ فوجب اجرا حجبها ويعيد الطواف في الجنابة والى الثاني
على وجه الكمال لكن يعيد في الجنابة الجاها وفي الحديث ندب ان اعاده وقد طاف محدثا
لا دم عليه وان اعاد بعد ايام الخ لانه لما اعاده لم يبق الاكتمال نقصان وينبغي ان
يلزمه صدقة فان اعاده وقد طاف جنبا في ايام الحرك كما يجب عليه لانه اعاد الطواف في وقته
وان اعاده بعد ايام الخ يجب الدم عند ابي حنيفة بالتأخير **قوله** وصدقة لو محدثا للتقدم
والصدور اي ان طاف المحرم للتقدم والصدور محدثا يجب عليه صدقة لانه اذ حل نقصان نسأ
بترك الطهارة فوجب عليه الصدقة جبرا للنقصان وطواف التقدم وان كان سنة على الصحيح لانه
بالشروع صار واجبا فوجب عليه صدقة كما في ادائه طواف الصدور محدثا وهو واجب كخط
رتبة عن طواف الزيارت **قوله** او ترك اقل طواف الركن عطف على قوله او طاف للركن
محدثا اي يجب الدم عليه اذا ترك من طواف الزيارت اقل ثلثة اسواط فادونها لان النقصان
يسير فيلزمه سنة وان ترك اكثره بقي محدثا لانه لا اكثر حكم الكل فصار كانه لم يطف **قوله**
او ترك اكثر الصدور عطف على قوله او ترك اكثر الصدور عطف على قوله او ترك اقل طواف الركن يعني
ان ترك اكثر طواف الصدور اذ كلفه سنة عليه لانه واجب فتركه او ترك اكثر لوجب الدم
ويومر بالاعادة مادام بمكة ولو طاف للصدر جنبا يجب عليه سنة لان النقصان فاحش لما
كان دون طواف الزيارت اكتفي بالسنة **قوله** وصدقة بترك اقله عطف على محذوف وهو سنة
في قوله او ترك اكثر الصدور معناه يجب عليه سنة ان ترك اكثر طواف الصدور وصدقه ان تركه
اقله **قوله** او طاف للركن محدثا اي اخره عطف على قوله او ترك اكثر الصدور يعني يجب عليه سنة
لو طاف للزيادة محدثا وطاف للصدر في اخر ايام التشريق طاهرا لان طواف الصدور لم
ينتقل الي طواف الزيارت ولان طواف الصدور واجب واعادة طواف الزيارت بالحديث غير واجب

مستحب فلم يستل إليه فحجب الدم عليه جبراً لنقصان يمكن في طواف الزيارة **قوله** ودان لو طاف
لركن جنباً معطوف على محزوف ولقد بينا جيب عليه دم لو طاف للركن محذوفاً وطاف للصدر طاهراً
في آخر أيام التشريق ودان لو طاف للركن جنباً وطاف للصدر في آخر أيام التشريق طاهراً
وذلك لأنه يجب نقل طواف الصدر إلى طواف الزيارة لأن الإعادة واجبة وإقامة هذا
الطواف مقام طواف الزيارة فادته وهو استعاطا البدن عنه ولغت حرمة أنه للصدر لأن
الافصال وجب عليه مرتباً على ما شرع فإذا نوى خلاف ذلك تلفوا نيته فيصير تاركاً لطواف
الصدر موقراً لطواف الزيارة عن أيام الحج فجب الدم بكل واحد منهما فكون الواجب دميين وقال
ابو يوسف ومحمد جيب عليه دم واحد ترك طواف الصدر لأن بتأخير طواف الزيارة عندها
لا يجزي على ما عرفت **قوله** او طاف للعمرة وسعى محذوفاً ولم يعد يعني لو طاف لعمرة وسعى بلا
وضوء ولم يعدها ورجع إلى أهله فعليه دم لترك الطهارة في الطواف ولا يؤمر بالعود لوقوع الخلاف
بإدراك الركن وليس عليه السعي لانه إلى به على أن طواف مقتدياً بها وما دام بمكة بعد الطواف
لممكن النقصان فيه ويعيد السعي لأنه تتبع للطواف فإذا أعادها لا يجب عليه شيء لارتفاع النقصان
بإعادة **قوله** او ترك السعي او أفاض من عرفات قبل الإمام او ترك الوقوف بالمرء لفة اودى
إجماعاً وكلها اودى يوم او آخر الحاق او طواف الركن او حلق في الحلق أي ان ترك الحاج السعي
بين الصفا والمروة فعليه دم لأن السعي من الواجبات فجب بتركه آدم ولو أفاض من عرفات قبل
الإمام جيب عليه الدم وقال الشافعي لا شيء عليه لأن الركن ما وصل الوقوف فلا يلزمه بتركه استدلالاً
بشيء ولنا أن نفس الوقوف ركن واستدانت إلى الغروب واجبة لقوله عليه السلام فادفوا بعد
غروب الشمس امرؤ هو للوجوب وترك الواجب يجب الإجماع وان عاد إلى عرفه بعد الغروب لا سقط
عنه الدم في طاهر الرواية وان عاد قبل الغروب قبل سقط عنه الدم وقيل لا سقط وان ترك الوقوف
بالمرء لفة فعليه الدم لأن الوقوف بالمرء لفة واجب فجب الدم بتركه وان تركه في أيام
كلها فعليه دم واحد لأنه ترك واجباً فجب جبراً بالدم وان ترك رمي يوم واحد جيب دم أيضاً
إقامة للربع مقام الكحل والترك إنما تحقق بغروب الشمس من آخر أيام الرمي وهو آخر أيام التشريق
وهو اليوم الرابع وان أخر رمي كل يوم إلى يوم بعد جيب عليه الدم عند أبي حنيفة إلا في آخر يوم
من أيام التشريق فإنه يجب عليه الدم بتأخير السعي إلى الغروب ولا تنفيه بالليل لأن وقته قد خرج
بالغروب خلاف الأيام الثلاثة الأولى لو ترك الرمي فيها ونقصها بالليل جاز ولا يجب عليه الدم
وان أخر الحلق او طواف الركن جيب عليه الدم وقال لا يجب عليه شيء فيها وعلي هذا في تأخير نسك
عن نسكها أنه عليه السلام سئل عن رجل قال أفعل ولا حرج وله ان يوقت النسك
بالزمان

بالزمان كقوته بالمكان وما كان موقفاً كان لو أخر عنه جيب الدم كتأخير الإحرام عن الميقات فكذلك
ما كان موقفاً بالزمان وما روي أنه محمول على نفي الإثم لا نفي النذية وان حلق في الحلق جيب عليه الدم
سواء كان الحلق بالحج أو للعمرة وذلك لأن الحلق موقت بالزمان والمكان عند أبي حنيفة رحمه الله
وعند أبي يوسف لا يتوقت بواحد منهما لأن النبي صلى الله عليه وسلم أحرم بالحديبية وحلق في غي
أحرم وعند محمد يتوقف بالمكان دون الزمان لأن تعلق المناسك بالمكان أكد مرتبتها بالزمان
وعند زفر يتوقت بالزمان دون المكان حتى إذا أخره عن أشهر الحج يكون مكروهاً لأن التخلل
عن الإحرام معتبر بابتداء الإحرام فكان الابتداء موقتاً بالزمان دون المكان فكذا الإتمام
ولا يبيح حنيفة ان الحلق لسك مخفص بالمكان كسائر المناسك فكذلك بالزمان لأنه لم يعرف قرينة إلا في
ذلك الوقت فإذا تأخر عنه أوجب نسكاً ما فجزى بالدم ولا حجة لابي يوسف فيما روي لأن المحصر
لا يجب عليه الحلق وإنما حلق النبي صلى الله عليه وسلم لم يعرف استحكام رجوعه أو لأن بعض كبرية
في الحرم فلعنه خلق فيه **قوله** ودان لو حل القارن قبل ان يذبح فعليه الدمان دم بسبب
الحلق قبل الذبح لأن الحلق لا يحل إلا بعد الذبح فإذا حلق قبل الذبح فقد أحدث نقصاً في نسكه
فجب دم وهذا بالاجماع ودم آخر بتأخير الذبح عنه خلافاً لها ويجب عليه دم آخر للقران وهذا
أيضاً بالاجماع فأما أصل الدمان فما جناية على ما اختار صاحب الهداية وقيل أحدها
دم قران قيل على هذا ينبغي ان يجب ثلاثة دما عندها وحصة عنه لأن جناية القارن مضمونة
بدمين والجواب بان جناية القارن إنما تكون مضمونة بدمين إذا كان قبل فرائض عن أفعال
العمرة وأما بعد فرائض فلا قيل لا يتم بنا على ما ذكرنا في باب التمتع ان جناية القارن مضمونة بالحرام
وان كان بعد الوقوف ولا ولي ان يقال ان جناية القارن إنما يكون مضمونة بالدمين لو كان
على الإحرام كما ذكرنا في باب التمتع وأما لو كان في نفس أفعال الحج فلا يكون مضمونة ولا دم واحد
كما في سبيلنا أو قال هذا الدمان يجب بتقديم الحلق وتأخير الذبح لا يجزي لأن تأخير
في هذا اليوم لا يسع العمل آخر لا يجزي فكذلك بالحلق أو يقال ان الواجب هو الترتيب بينهما
وهو شيء واحد فيتركه جيب الدمان لأنه قارن **فصل** ان قتل محرم صيداً أو دابة عليه
مقتله فعليه الجزار وموتمة الصيد بتقوم عدلين في مقتله أو أقرب موضع منه فتتوي به هدياً
ودفع ان بلغت هدياً أو طعاماً وصدق به كلفطاً أو صام عن طعام كل مسكين يوماً ولو فضل
أقل من نصف صاع صدق به أو صام يوماً أي ان قتل المحرم صيداً البرود عليه من قتله فعليه الجزار
أما القتل فلتوله تعالى لا تأكلوا الصيد وانتم حرم ومن قتله منكم متعمداً فجزاؤه مقتله من النجس
وأما الدلالة فلتول النبي صلى الله عليه وسلم لا صاحب إلى قتادة وكانوا محرمين هل اشتموا هل اغتصموا

من دلتهم فقالوا لا فقال كلوا اذا علم ان الدلالة والاشارة مرجحون ان الاحرام فيجب به الجواز وقال
السابع لا يجب عليه بالدلالة شي لان الجواز يتعلق بالثبوت والدلالة ليست بمتكثرة هو التكاليف
عليه ما روينا وقال عطاء جمع الناس على ان الدال الجواز والناس في العامد في ذلك سواء وانما قيد
بالهدية في الآية لاجل الوعيد المذكور في آخر الآية وهو قوله لنزوق وبان امره واجرا قيمة الصيد
بان يقوم عدلان في موضع قبله فيه او في اقرب موضع منه ان كان في بره ثم هو خير في القيمة ان شاء
انتاع بها هديا وذكره ان بلغت قيمة هديا وان شاء شري بها طعاما وتصدق على كل مسكين
نصف صاع من برا وصاعا من تمر او شعير كما قلنا في صدقة العطر وان شاء صام عن كل نصف صاع
يوما وقال محمد السانع يجب النظير فيما له نظير في النسيئة سنة وفي الضيع سنة وفي الاربع عناق
وفي اربع جفنة وفي النعامة بدنة وفي حمار الوحش ولغير الوحش بقرة وراد السانع
وقال في الاحكام سنة وقال محمد يجب فيها القيمة وكذا قولها فيما لا نظير له كما تعصفور يجب القيمة
ولمحمد والسانع قوله تعالى فجزا مثل ما قبل من النعم او جيب المثل متعبدا بالنعم بتقدير فعليه جزا
من النعم مثل المقول ولا يخيئه والي يوسف ان النفس اوجب المثل والمثل المطلق متعبدا
بالصوت والمعنى الاول المعنى بالصوت فاحل على الاول غير جائز بالاجماع لان الظن غير مضمون بالظن
فيعين الحمل على الثاني كما في حقوق العباد ولان القيمة اريدت بهذا النص فيما لا مثل له اجماعا
فلم يبق غيره مرادا فاعلموا المشترك ومعني الآية في حقا قيمة ما تقتل من النعم الوحش فقد ذكر
الاصمعي والوعبيد ان النعم يتناول الهلي والوحشي ثم تنويم الصيد مفوض الى الحكمين بالنص
فاذا ظهرت قتمه خير التال بين احدا لا ميبا المذكورة وعند محمد السانع اختيار الى الحكمين بان
كلما بهدي يجب النظير وان حكمها بالطعام والصيام فعلى ما مر من قول الي حنيفة والي يوسف لهما
قوله تعالى حكمه ذو عدل منكم هديا بالغ الكعبة او كذا في طعام مساكين او عدل ذلك صيا ما قاله تعالى
جعل ذلك الى الحكمين بكل او فكون اختيار اليها قلنا او كذا في عطنت على فجزا لكونها من نوعين وكذا
قوله او عدل ذلك صيا ما فلا يكون داخل تحت حكمها وانما كان بدخل لو كان مجدا واعطى على ضمير
لانه منعول حكمه وقوله هديا حال عن جزا فليكن في الآية دلالة اختيار الحكمين ثم المقوم في المكان
الذي قبله فيه باختلاف القيمة باختلاف الاماكن وان كان في بره بتقدير من اقرب المواضع منه
والواحد يكتفي بالتنويم والاثان احوط ثم اذا اختار التكثر بالهدي فعليه الذبح في الحرم والصدق
باله على النقر المقول تعالى هديا بالغ الكعبة وان كان بالطعام كونه في غيرها وعند السانع لا يجوز الا فيها
قياسا على الهدي ولنا ان الهدي قرينة للعقل معناها فتخص مكان او زمان او اما الصدقة فقرة معتولة
فلا تختص بالزمان ولا المكان والصوم يجوز في غير مكة لانه قرينة في كل مكان ثم اذا وقع الاختيار

على

على الهدي يهدي ما يجوز في الاكسية وقال محمد والسانع يجوز صغارا النعم وان وقع على الطعام لتقوم
بالطعام وعند محمد والسانع يعتبر فيه القيمة النظير ثم اذا اشترى بالقيمة طعاما تصدق على كل مسكين
نصف صاع من برا وصاعا من شعير ولا يجوز ان يعطى لمسكين اقل من نصف صاع بران شاء تصدق به
وان شاء صام عنه يوما كما ملأه عند محمد والسانع يقوم النظير بالطعام فيما له نظير **قوله**
وان شاء تصدق به دليل على انه يجوز الجمع بين الصوم والا طعام في كفارة الصيد بخلاف كفارة
اليمين لان في اليمين الاطعام اصل والصوم بدل عنه فلا يجوز الجمع بينهما وهذا كلاما اصل فيجوز
الجمع بينهما بخلاف الاطعام والكسوة في اليمين مرجح انها اصلان ولا يجوز الجمع بينهما لانها
جنسان مختلفان من حيث التقدير وكفاية الصيد متحدا من حيث التقدير وهو القيمة
وله ان يودي هذا القدر من اي نوع **قوله** وان جرحه او قطع عضوا او نتف شعيرة فليس
ما انتص لان اتفاق الكل يوجب ضمان الكل فالتلف البعض يوجب ضمان البعض هذا اذا ابرئ
وبقي له اثر وان لم يبق له اثر لا ضمان لزوال الموجب وقال ابو يوسف يلزمه صدقة لئلا لم **قوله**
ويجب النية بنتف ريش وقطع قوايه وحبله وكسر بيضه وفروجه ميت به اي لو نتف ريش طائر
او كسر جناحه او قطع قوائم صيده بحيث خرج من ان يكون متمتعاً عن النكس فعليه قيمة كاملة لانه تلف
معنى الصيد به وكذا الوطئ صيد الحرم يجب عليه قيمة اللبن المحلوب لان اللبن ما خرج الصيد فيكون
معتبرا بكامله وان كسر بيض صيده يجب عليه القيمة البيض لانه اصل الصيد فاعطى له حمله في (اي الضمان
على الحرم بافساده فان خرج من البيض خرج ميت فعليه قيمة الفروخ وفي التناسك لا يجب شي لانه لم يعلم
حيث الفروخ قبل كسره وهم الاكسان ان البيض معدل يخرج منه فروخ حي والمتسك بالاول واجب
حتى يظهر خلافه والكسرة سبب صالحة لموت الفروخ فالظاهر انه مضاعف اليه **قوله** ولا يري يقتل عرابي صادة
وذئب وحية وعقرب وفأرة وكلب عقور ويعوض ومثل وبرغوث وقراد وكفاية اي لا يجب
على الحرم يقتل عرابي لا يقع الذي ياكل الجيف وحادة اي قوله كلب عقور سمي لما روي انه
عليه السلام امر يقتل حمى فاستق في احل الحرم الغراب والحراة والفأرة والعقرب والكلب
العقور والذئب ما يحق بها بالدلالة ويقتل بعوض الى اخره لا يجزي ايضا لانه ليست بصيد
ولا تصيد بافدها اذا كان من الجذيات بالنظير والسمانة من الحشرات كالخنافس والوزغات
والمراد بالمثل الذي يؤذي واما لا يؤذي فلا يلحق قتله ولكن يقتله لا يجب الضمان لانه ليست بصيد
قوله ويقتل قملة وجرادة تصدق ما سنا لان القملة يتولد من البدن فتكون قبلها من قفصاء
البعث والحرم ممنوع من ذلك والجراد من صيد البر لانه لا يمكن اخذه الا بكلمة وكجوز دفع تمر
او كلف من الطعام فيها **قوله** ولا يحا وزعن سنة تتل السج وان صال لشي يقتله بخلاف المضطر

قوله

قوله

قوله

قوله

يعني لو قتل الحرم السبع نفي عليه الجواز ولا يجوز لقيمة شاة وقال ذفر عليه قيمته بالغ ما بلغت
 لانه حرام اصطفا ذكرا لما كوله نفي قيمته بالغ ما بلغت فلذا هنا قلنا ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال الصبي صبي وفيه شاة فلا يجوز الزيادة عليها ولا ان وجوب الجواز باعتبار معنى الصيد
 لا باعتبار عينه او موغى كونه وباعتبار معنى الصيد لا يكون تركها محظورا حرامه فلا يلزم
 اكثر من شاة كسائر المحظورات وان صان السبع على الحرم فتدله فلا يفي عليه وقال ذفر لغيره لان
 سبب التحريم وهو الاحرام قائم فلا يستطع بعد ذلك ولنا ما روي عن عمر رضي الله عنه انه قال ضبعا
 واهدي كبشا وقال انا ابتدأناه في هذا التعليل بيان ان البدانة اذا كانت من السبع
 لا يجب كسبها بخلاف ما اذا اضطر الحرم حاله المحنة فقتل الصيد واكله حيث يلزم
 الجواز اذن الصريح بقوله لان الاذن في حقه ثابت لقوله تعالى فمن كان منكلا او به اذى
 اوبه اذى من راسه لانه وهو مقتيد بالجواز والحرم ذفر شاة وبقرة وبغير ودجاجة وبط اهل
 اي يجوز للحرم ذفر هذه المذكورات لانها ليست بصيود **قوله** وعليه الجواز بذبح حمام مسرور
 وطبي مستأنس لانها متوحشان باصل الخلقة ولا استئناس عارض فيها كالبعير اذا ذبح
 حكم الصيد في حق الحرم وقال ما ذكر لا يجب في الحمام المسرور شي لانه مستأنس كادرجاج **قوله**
 ولو ذبح بحرم صيدا حرم وغرم باكله لا يحرم اذ ذبح الحرم صيدا فذبحته ميتة لا يحل اكلها
 وقال السافعي لا اكل للحرم القاتل وكل غيره لان حله باعتبار ان الربة الرطوبة النجاسة وقد كفت
 ولا يحل له اكله عقوبة عليه وذلك لان النقص الحرة على الغير ولنا ان الذكوة فعل مشروع وهذا حرام
 فليس بذكاة فلا يكون حلالا فان اكل الحرم لذاته من ذلك المدبوح مباحا عليه قيمة ما اكل
 وعندنا في يوسف ومحمد لا يجب الا الاستغفار لانه ميتة وتناول الميتة لا يوجب الا الاستغفار وقلنا
 انه تناول من حظيرة حرامه نفي عليه غرامته وهذا لان احرامه هو الذي اخرج الصيد عن محمية
 الذكوة والذباح عن الاهلية فصارت ميتة مباحة فصار ذكوة تناول هذه الذكوة
 من حظيرة حرامه نفي عليه الجواز بتناوله بخلاف ما اذا اكله حرم اخر حيث لا يجب عليه شيء لانه
 لا يصح له فيه **قوله** وحله كحرم ما صاده حلال وذكره ان لم يدل عليه ولم يامر بصيده اي حل
 للحرم كحرم ما صاده حلال وذكره ان لم يدل عليه ولم يامر به وقال ما ذكره ان اصطفا ذكرا
 لا حل للحرم لا اكل له تناول له لقوله عليه السلام قال لا بأس به ولانه ليس لاحرامه على غيره
 من غير صنف وما رواه مجمل على ما اذا صيده بامر او حمل على انه يهدي له الصيد ايج دون الكرم وفيها
 اذا دل في حرمة رويان وحديث الى قتادة يرجح جانب الحرمة **قوله** ويخرج الحلال صيدا حرم
 قيمة يتصدق بها لا صوم يعني اذا قتل الحلال صيدا حرم يجب قيمته وتصدق بها على الفقراء لان الصيد
 امن

للحرم من صيد البر
 حلال كحرم ما صيده
 او صيدا وحرمه ولنا
 ما روي انه عليه السلام

امن في الحرم ويقتله صار حراما على محل كحرم متفق فيه فيلزم جواز ذفره وفيه الصوم لانه
 غرامة مالية وليست بكفارة فاشبه غرامات الاموال والصوم يصالح جزا للافعال دون المحل وقال
 زفر ينادي بالصوم ايضا لان الواجب عند كفارة كواجب على الحرم ولنا ما بينا ان الصوم يصالح
 للافعال دون المحل **قوله** ومن ذفر حرم صيده ارسله فان باعه رد البيع ان بقي وان فات
 فعليه جزا اما الارسال فلانه بدفعه احرم صار مباحا فلا يجوز التعرض وقال السافعي لا يجب
 عليه ارساله لان حق الشرع لا يظهر لمالك العبد كاحد العبد فان باعه بعد ما ادخل في الحرم فسد
 البيع فيرد ان كان الصيد قايما وان كان قابضا عليه جزا لان حرمة الحرم تسقط ببيع كرمه
 الاحرام **قوله** ومن احرم ذفر بيته او تقصه صيدا لا يرسله وقال السافعي يلزمه ارساله
 لانه متعرض للصيد بامساكه في ملكه وذبح احرام بسبب الاحرام فلزمه ارساله ولنا ان المستحق عليه
 تركه التعرض للصيد لان ملكه وتعرضه انما يكون اذا كان في يد ماسكه واما اذا لم يكن في يد
 فليس بتعرض ولا فرق بين ان يكون التقص في يد او في رجل في الصحيح **قوله** وان اخذ
 طلال صيدا فاحرم من مرسله ولا يقضي لو اخذ من محرم فان قتله محرم آخر فميتة ورجع اخذ
 على قاتله اي لو اخذ طلال صيدا فاحرم فارسله من يد غيره ضمن قيمته عندنا في حقيقته رحمه الله
 وقال لا يقضي لانه فعل ما يجب على الاخذ فلا يجب عليه الضمان ولنا ان من المعروف انها عن المتكبر
 وله انه ائلف ملكه غيره فيجب عليه ضمانه والواجب عليه دفع يد ولورفع يد بنفسه لرفعه على وجه
 لا يقوت ملكه فاذا خوت المرسلة فتد راد على ما يجب عليه فيضمنه ولو اخذ الحرم صيدا فارسله من
 مرسلة غيره لم يقضي لانه لا يملكه لان صيده لم يترك محلا للملك في حق الحرم فلم يكن
 المرسلة متوتا عليه ملكه فلا يجب عليه ضمانه ولو اخذ الحرم صيدا فقتله اخر في يد من كل واحد
 منها جزا بانه لا من بالاختار والتلافى بالقتل ثم يرجع الاخذ ما ضمن على القاتل وقال زفر
 لا يرجع لانه لم يملك الصيد وجوب الضمان يقتضي ملكه ولم يوجد ولنا انه كان متمكنا من ارساله
 واستطاع الضمان عن نفسه والقاتل قد قرر عليه ما كان على شرف الاستقوط فكانه ائلف عليه مرسلا
 قرر ما ضمن فيجب عليه ضمانه **قوله** فان قطع حشيش احرم او شجرا غير مملوك ولا ما يئتمن الناس ضمن
 قيمته الا فيما جفت لان حرمتها ثبتت بالنقص قال عليه السلام لا تكتلي خلاها ولا يعقل شوكها والحرم
 هو المنسوب الى الحرم على الكمال وذلك بعدم نسبة الى غيره بالانبات وان لا يكون ما ينبت الناس
 واذا ادى الضمان مكر المتضمن كما في حقوق العباد بخلاف ما اذا جفت من شجر احرم حيث لا يجب الضمان
 لتقطع لانه ليس بشجر ولا نبات وثبتت الحرمة باعتبار ان يقطع فلا يثبت بدونه **قوله** وحرم رعي حشيش
 احرم وقطعه الا الاذخر وقال ابو يوسف لا بأس بالرمي دفعا للحرم ولا في حقيقته رحمه الله قوله عليه
 السلام

من صيد

لاحتل خلاها والقطع بالمشا فركا لقطع بالمناجل وحمل الخشيش متيسر من احل فلا حرج بخلاف الاخر
حيث يجوز قطع لتوله عليه السلام الا لا ادخل **قوله** وكل شي على المفرد دم فعلى القارن دمان الا ان
يجاوز اليقات غير محرم وقال الشافعي على القارن دم واحد ايضا وهو بناء على انه محرم باحرام وحل
عندنا وعندنا باحرامين لما سر فكون جائزا عليها فعليه (الدمان الا ان يجاوز اليقات غير محرم
فانه يجب عليه دم واحد خلا لفرق اعتبار السائر اجنابا ما ولنا انه لم يكن الاجنابة واحدة وهو قصا
حق الميتات فلم يجب عليه الدم واحد ولانه في ذلك الوقت لم يكن قارنا فلا يجب عليه الدم **قوله**
ولو قتل محرم صيدا تعد اجزا ولو طلالا لا يعني لو ابرئ من محرم في قتل صيد فعلى كل واحد
منه جزا كامل وقال الشافعي عليه جزا واحد لان ما يجب يقتل الصيد بدل شخص حتى يرادوا
يكفي ويتنص بصحة ولو كان كفارة لما كان كذلك وعندنا كفارة وبدل لان الله تعالى سماه
كفارة بقوله تعالى او كفارة طعام مساكين واعتبرا للمماثلة بين المذنب وبين الجزا بقوله مثل
قتل من الغنم فخصنا بين الامر بين عملا به لئلا يبدى واد كان كفارة يكون حرا جنابا عليها على احرامها
وفعل كل واحد كامل في اجنابه فيجب بازيه الجزا الكامل بخلاف طلالا لو اجتمعا على قتل
صيد واحد فانه يجب عليها جزا واحد وهو القية لان الواجب فيه بدل المحل لا جزا الفعل
والجزا واحد في جزا واحد **قوله** ويطلق مع الحرم صيد او سراق وذلك لانه تعرض للصيد
ان كان حيا وبيع للبيعة ان كان لغير الولد يعني لو اخرج حلالا عليه من الحرم وجب عليه البرد
والارسال فان ولدت بعد ما ارسله في اكل خاتما من الولد والام لان الصيد بعد الاخراج
من الحرم مستحق للاس من حتى يجب رده الى الحرم وهذه الصفة شرعية تسري الى الولد كالرقبة
واحرية فيضمن الولد كالا بخلاف ولد المقتول حيث لا يجب فانه سلا لا لان الطلب من جهة المالك
ليس يتحقق وهذا الطلب من جهة الشرع محقق في كل ساعة فلهذا كان يود طلب صاحبا حتى
قبل التسليم اليه موجب للضمان **قوله** فان ادى جزاها يعني لو افرجة الطبية من الحرم وادى
التسليم ثم ولدت لم يضمن الولد لانه صيد حل وقد اقدم ان فعله بالتكليف قبل موت الولد
باب مجاوزة اليقات بغير احرام من جاوز اليقات غير محرم ثم عاد

مذ بوجاهة وموافقة
طبيعة الحرم فولدت
وما تاتى منها فان اوى
جزاها فولدت للغير

الدم

الدم وما اتي به بعد الرجوع غير واجب فلا يصير به جايزا ما فات فلم يستقط عنه الدم ولها ان حق
الميتات ان يكون محرما عندنا فاذا عاد اليه محرما فقد تدارك ما هو الواجب عليه وليستقط عنه
الدم ولا يضمنه رحمه الله ان اصل الميتات في حق الباقي دويته اهله تعظيما للبيت الا انه رخص
في التاخير الى الميتات فصار الميتات افرغيات فاذا انتهى اليه اكملان وجب عليه التلبية
والاحرام عندنا فاذا تركها وجاوز اليقات واحرم ان عاد وليي فقتل ما وجب عليه
فستقط عنه الدم وان لم يلب فله مات بجميع ما وجب عليه فلا يستقط عنه الدم وهذا اكمل
فيما اذا رجع قبل الشروع في الطواف اما اذا رجع بعد الشروع فلا يستقط عنه الدم لي اوله
بالاتفاق لتاخره بالطواف وكذا لو جاوز اليقات غير محرم ثم احرى بعمره فافسدها قضى وقضاها
باحرام الميتات سقط عنه الدم وعندنا لا يستقط عنه مولى يعتبر هذا المجاوزة بغيرها من
المحظورات حتى لو قتل صيدا في احرامه ثم افرى وقضاها لا يستقط عنه الدم فكذلك لما قضى
ميتات انخرذ لك التفتان فسقط عنه الدم بخلاف سائر المحظورات فانه لا يمكن ان التا بعد
التحقق **قوله** فلو دخل الكوفة البستان كحاجة له ودخل مكة بلا احرام ووقته البستان يعني
لو دخل الكوفة بستان بني عامر كحاجة يجوز له ان يدخل مكة بلا احرام لانه لما دخل البستان صار
كالبستاني والبستاني له ان يدخل مكة كحاجة بلا احرام فكذلك لو اراد هذا الكوفة الحج او العمرة
فوقه اي ميتات البستان يعني جميع احل الذي بينه وبين الحرم ولا فرق بين ان ينوي الاقامة
في البستان خمسة عشر يوما او لم ينو وعن ابي يوسف انه ان نوي الاقامة فيه اقل من خمسة
عشر يوما لا يكون منهم ولا يكون له ان يدخل مكة بغير احرام والطاهر الاول **قوله** ومن دخل
مكة بلا احرام وجب عليه احد النكيتين ثم حج عما عليه في عامه ذلك صح من دخول مكة بلا احرام فان
تحوط السنة لا اي ومن دخل من الاقايكة مكة بلا احرام كحاجة يجب عليه عمرة او حجة خلا فالتكفي
بنا على ان له ان يدخل مكة بغير احرام ان لم يرد اداء النسك عندنا وعندنا ليس له ذلك ولنا
ان دخول مكة بسبب لوجوب الاحرام فاذا وجد منه لزوم الاحرام بالحج او العمرة ثم توجه عما عليه
من حجة الاسلام في تلك السنة بان رجع الى الميتات فاهل حجة الاسلام اجزاء عاملة بدخول
مكة وعن حجة الاسلام وفي التيمان لا يجزيه لانه بدخول مكة وجب عليه حجة او عمرة وما ذكره دينا
في دمه فلا تبادا اهداه مقصودا كما لو تحولت السنة وجه التفتان ان الواجب ان يكون محرما
عند دخول مكة تعظيما لهذا البتة لان يكون احرامه لدخول مكة على التعيين بخلاف ما اذا تحولت
السنة لانه لم تقض حق البتة حتى تحولت السنة صار بالتقويت دينا عليه مقصودا فلم يتبادر الا بالاحرام
له مقصودا **باب اضافة الاحرام الى الاحرام** مكى طاف شوطا للعمرة فاحرم

يحرفه وعليه حج وعمره ودم ليرفضه فلو مضى عليها حج وعليه دم يعني المكي اذا احرم بعمره فطاف
 بها سوطا ثم احرم يحرفه رفض الحج ويجب عليه دم ليرفض الحج وحجته وعمره مكان الحج وقال لا يرفض العمرة
 ويتقيها ويحضي في الحج وعليه دم ليرفضها وذلك لان الحج بينهما في حق الكي غير مشروع على وجه الكمال
 فلا بد من رفض احدهما والعمرة باولي لانها ادنى حالاً لانها سنة والحج فريضة واقل عملاً ولا يسر
 قضاء لانه يمكن قضاؤه متى ساءوا الحج ليس كذلك ولا في حنيفته ان احرام العمرة تأكيد
 ما آتت به من الطواف واحرام الحج لم يتأكد فرفض غير المتأكد أولى وانما يرفض الايسر لو استويا
 في الثبوت وهو منتف لان في رفض العمرة ابطال العمل في رفض الحج امتناعاً عنه فكان رفضه اولى
 ثم ان رفض الحج قضاؤه وعمره معناه كفايت الحج من حيث انه عجز عن الضيق فيه وفايت الحج يتحلل بالفعال
 العمرة ثم يأتي بالحج من قابل وهذا ما آتت به لاجل الخروج عن احرام الحج فيجب عليه عمرة ايضاً **قوله** فلو مضى
 عليها يعني لو ادركها العمرة والحج كما التزمها جاز لانها منهي والنهي لا يمنع المشروعية كما عرف ثم يجب عليه دم كعمره
 بينها وهذا الدم دم جبر للثبوت بارتكاب المنهي عنه فلا يجوز له ان ياكل منه **قوله** ومن احرم الحج ثم
 باخر يوم الحرفان خلق في الاول لزمه الآخر ولادم ولا يلزمه وعليه دم فقرأوا معنى هذه المسئلة انه حرام
 الحج ثم احرم الحج آخر يوم الحرفان الثاني ثم ان كان خلق في الحج الاول قبل ان يحرم بالذي فلا يفي عليه
 وان لم يخلق في الاول لزمه الثاني وعليه دم سواء اخلق بعد الاحرام الثاني او لم يخلق وقالوا ان قصر
 عليه دم والا فلا يفي عليه والاصل في هذا ان الحج بين احرامين الحج برعة فاذا اخلق في الاول فقد انتهى
 الاول فلم يهرجا معاً بين الحجتين فلا يجب عليه الحج واذ لم يخلق في الاول صار جاعلاً معاً بين الاحرامين
 فبعد هذا ان خلق كحلل عن الاول وجنى على الثاني لانه في غير اوانه فليزله دم اجماعاً وان لم يخلق
 حتى حج في العام الثاني فعليه دم عندا في حنيفته لتأخر اخلق في الاحرام الاول عن ايام الخروج عندا
 بالتأخير لا يلزم شي وهذا معنى قوله فقرأوا ولا غير انه ذكر التفسير وادبه الحاق ثم قيل في رواية
 يلزمه دم آخر للحج بين الحجتين وفي رواية لا يلزمه لان الحج فصل في التوابع لا في الاصول فلا يفسد بالحج
 بالدم وقيل يلزمه دم آخر رواية واحدة **قوله** ومن فرغ من عمرته الا التفسير فاحرم باخرى لزمه
 دم لانه جمع بين احرامها العمرة وهو مكروا وبدعة وهذا الدم دم جبر وكفاية لا لحل له تناول
 منه **قوله** ومن احرم الحج ثم بعمره ثم وقف بعمرته فقد رفض عمرته وان توجه اليها لا اي الا في
 لو احرم الحج ثم احرم بعمره لزمه لان الحج بينهما مشروع في حقه وتصيب بذلك فادنا لكنه اخطا السنة لان
 السنة في حق القارن ان يحرم بها معاً او يحرم بالعمرة ثم بالحج ثم لو وقف قبل الايقان في فعل العمرة فهو
 رافض بعمرته لتعدد ادائها لانها لم تسرع مرتبة على الحج فان توجه الى عرفات لم يرفض عمرته حتى
 يقف وقد مر في القرآن **قوله** فلو طاف بالحج ثم احرم بعمره ومضى عليها حج دم وذبح رفضها يعني

لو طاف الا في طواف القدوم الحج ثم احرم بعمره لزمه ولو مضى عليها جاز لان الحج بينهما مشروع في حقه
 فصح الاحرام بها وطواف النجاسة سنة لا ركن فامكن ان ياتي بالعمرة ثم بافعال الحج وعليه دم بمحض بينهما
 وهو دم كفاية لا نسك لانه بني افعال العمرة على افعال الحج مروجاً نظر الى طواف القدوم ويجب له
 ان يرفض عمرته لانه فات الترتيب في الفعل من وجه وهو بدعة ولا يلزمه الرفض لان المودي ليس
 بركن الحج واذا رفضها قضاها ليعمل في الحج وعليه ليرفضها دم **قوله** وان اهل بعمره يوم اتخذ
 لزمته ويلزمه الرفض والدم والنقضاء فان مضى عليها حج ويجب دم اي الحاج ان اهل بعمره يوم الحرف
 او ايام التشريق لزمته ليعمل في الحج ويلزم الرفض لانه ادرك ركن الحج فيكون باينا افعال العمرة
 على افعال الحج فكان خطا من كلا وجه وقد كرهت العمرة في هذه الايام تعظيماً بالحج فلهذا لزمه رفضها
 فاذا رفضها يجب دم ليرفضها وعمره مكانها فان مضى على العمرة جاز لان الكراهة لمعني في غيرها وهو يكون
 مستغولاً باداء بقية افعال الحج في هذه الايام وعليه دم كفاية لانه جمع بينهما في الاحرام ان كان الاحرام
 بالعمرة قبل طواف الزيادة او في بقية الاعمال ان كان الاحرام بها بعد طواف الزيادة وهو رمي بالحجار
 في ايام التشريق **قوله** ومن فات الحج واحرم بعمره او حجته رفضها اي رفض الحج او العمرة لان الجمع بين
 احرام الحج او العمرة غير مشروع ولما فات الحج بقي في احرامه حتى يجب عليه ان يتحلل بافعال العمرة
 فاذا احرم حجاً آخر يصير جامعاً بين الحجتين احراماً وهو بدعة فيرفضها وان احرم بعمره يصير
 جامعاً بين العمرتين افعالاً وهو بدعة ايضاً فيرفضها واذا رفض لزمه الدم للتخلل عن ذلك وعليه
 في العمرة قضاؤها او في الحج عمرة وحجته **باب الاحصار** لمن اصر بعد او مرض ان
 يبعث شاة يذبح عنه فيسلك الاحصار في اللغة المنع مطلقاً يقال حصره العدد وحصره المرض
 واذا اصر المحرم بعد او مرض جاز له التخلل بان سعت شاة يذبح عنه في احرم وقال السلفي
 الاحصار بالاعدو ولان النقص ورد في حق النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه وقيل
 اصر ويا كدبية بالاعدو والمرض ليس في معناه لان التخلل بالهدي كصل له التخلل من الاعدو
 دون المرض ولان سباق انه الاحصار ان كان منك مريضاً او به اذى من راسه الاية تدل على ان
 المريض غير المحرم ولما قوله تعالى فان اصرتم فما استيسر من الهدي والاحصار يكون بالمرض والحصار
 بالعدو وكذا قال الغزالي وسبكت وابوعبيد وغيرهم فعلم بذلك ان الاية نزلت في الاحصار بالمرض
 ولا عبرة لما ذكره من السبب لان العبرة العمدة اللفظ لا خصوص السبب وانما ان الاحصار بالعدو
 فالمرحى به بطريق الدلالة لان حرج امتداد الاحرام في المرض اكثر مكان ادب بالتخلل والامالة
 وهو قوله تعالى فمن كان منكم مريضاً فاما سبقت بيان حكم اخر من التخييف عليهم مع سبب الاحرام
 فلا يدل على ان المريض ليس محرم فاذا جاز له التخلل يقال له ابعث شاة يذبح في احرم واعد

من الاحرام

من بغيره ان يدرجها في يوم بعينه ثم تحلل لان دم الاحرام مختص بالحرم وقال السافعي يدرج في موضع
احرمه تيسيرا وترقيها لان شريعته له ولنا قوله تعالى ولا تلتفتوا رءوسكم حتى يبلغ الميزاب محل
والمراد به الحرم ولو لم يثبت فيه الاية حتى لا يتوكل بها ساءة ثم جاز به **قوله** فتحلل اساقا لي انه
لا خلق عليه لان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه احرموا بالحرم يبتية وامرهم بان كلتوا وقلنا
ان لم يعرفه قربة الا بعد اداء الافعال وهو غير موجود وانما امر النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه
بالخلق ليعلموا استحكام عزمته على الانراف **قوله** ولو قاربنا بعثت بدين الى لو كان المحصر
قاربنا بعثت بدين دم كحده ودم لعمرة لانه كحده بالحرام فلا تحلل الا بعد الذبح عنها **قوله** وتوقت
بالحرم لا بغيره الخ اي دم الاحصار يتوقت ذكبه بالحرم ولا يتوقت بغيره الخ اي في جاز ذكبه في
اي وقت ساء وقال ابو يوسف ومحمد يتوقت بالزمان وهو ايام الحرم وبالمكان وهو الحرم وهذا
في دم المحرم بالحج واما المحصر بالحج في ذكبه متى ساء من غير ان يكون موقفا بزمان بالالتفات
لان افعال العمرة لا تختص بوقت لها ان هذا دم تحلل به من احرام الحج فختص بيوم الخ كما خلق ولان
دم الله قوله تعالى فان احصرتم فلا تستيسروا الهدى من غير تقييد بزمان وانما قيدنا بالمكان
بقوله تعالى ولا تلتفتوا رءوسكم حتى يبلغ الميزاب محل وهو اسم للمكان على ما بيننا خلاف الخلق
لانه تحلل به في اوانه **قوله** وعلى المحصر بالحج ان تحلل حجه وعمرة وعلى القارن
حجه وعمرة ان اي المحصر بالحج اذا تحلل بحجه عليه حجه وعمرة كذا روي عن ابن عباس وعمر رضي الله عنهما
وقال السافعي عليه حجة لا غير لانه احصر عن الحج فلا يلزمه غير ذلك ولنا انه يلزمه الحج بالردع ويلزمه
العمرة للتحلل لانه في معنى فائت الحج وفائت الحج يلزمه التحلل بافعال العمرة فاذا لم يات بها فعليه
قضاؤها وهذا اذا لم يتض الجح في عامه ذلك واما اذا قضاها فيها لا يجب عليه العمرة والمحصر بالحج
اذا تحلل بحجه عليه قضاؤها لا غير فاحصر عنها يتحقق عندها وعند مالك والسافعي لا تحقق الا اذا
عنها لانها لا يغتفر وحكم الاحصار لمن خاف النوت ولنا ان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه
احصوا بالحج يبتية وكانوا معتبرين حتى قضا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عمرته فكان سعي عمره
التقيا والمحصر بالقران اذا تحلل عليه حجه وعمرة انما الحج واحصر بالعمرة فيلتحل عن احرام الحج لانه
في معنى فائت الحج واما العمرة الاخرى فيلتحل عنها بعد المشقة فيها **قوله** فان بعث ثم زال
الاحصار وقد روي الهدي والحج توجه والالا اي فان بعث المحصر بالحج الهدي ثم زال الاحصار فان كان
يتدرج ان يدرج الهدي والحج وجب التوجه عليه لاداء الحج ولا يتحلل بالهدي لانه قد روي الاصل قبل حصول
المتصود بالحج واذا ادرك هديه صنع به ما ساء لانه ملكه وقد كان عنه لمتصود وقد استغنى عنه وان لم
يتقدرا ان يدرجها اي الهدي والحج لا يجب عليه التوجه وذلك على ثلثة اقسام اما ان لا تقدر على ادراك

كل

كل واحد منها او على ادراك الحج فيتحلل لنوات المتصود او لا تقدر على ادراك الهدي دون الحج فيحرم
التحلل خلافا للزفر وهو القياس لانه قد روي الاصل فبطل حكم التحلل وبطل القياس ان لو تحلل
ببضع ماله مجانا وحرمة المال كحرمة النفس فتحلل كما اذا خاف على نفسه وهذا التمسك لا يقو
على قولنا في الحج لان دم الاحصار بالحج عند ما موقت بيوم الخ من ادراك الحج بذكر الهدي ضرورة
قوله ولا احصار بعد ما وقف بعرفه يعني ان وقف بعرفه ثم احصر لم يكن محصرا لان حكمه يثبت عند
خوف النوت وبعد الوقوف للتحلل النوت لقوله عليه السلام من وقف بعرفه فقد تم حجه ولكنه لم يحرما
الي ان يطوف طواف الزيادة وطواف الصدر ثم ان دام الاحصار حتى مضت ايام التشريق فعليه ان يترك
الوقوف بالمزلة دم ويترك رمي الجارم ولنا خيرا خلق دم ولنا خيرا طواف الزيادة دم **قوله**
ومن منع بمكة عن الركبتين فهو محصر ولا لا يعني ومن احصر بمكة وهو ممنوع عن الطواف والوقوف
وهو محصر لانه تعدد رعيه الوصول الى الافعال وان لم يمنع عنها بان قد روي احدها لا يكون محصرا اما اذا قدر
على الطواف فلا يمانه يتحلل به فلا حاجة الى الهدي لان الهدي بدل عن التحلل بالطواف فلا يكون محصرا
واما اذا قدر على الوقوف فلا يمانه آمن من النوات على ما بيننا **قوله** النوات من فاته
الحج بنوت الوقوف بعرفة فيحل بعمره وعليه الحج مرتين بل بلام اي لو احرم دخل بالحج وفاته الوقوف
بعرفة حتى طلع فجر يوم النحر فقد فاته الحج فيحل بعمره وهو ان يطوف ويسعي ويحلل ويقضي الحج مرتين بل
من ميتة وان كان احرم او لا قبل الميتة والاصل فيه حديث مرسلين وامر عمر بن الخطاب رضي الله عنه
عليه السلام قال من فاته عرفه بيلد فقد فاته الحج فيحلل بعمره وعليه الحج مرتين بل رواه الدارقطني
ولا يجب عليه الدم وقال الحسن بن زياد يجب عليه الدم مع القضاء به قال السافعي روي ذلك
عن عمر رضي الله عنه وعندنا هو محمول على الاحتياط بدليل ان عمر رضي الله عنه امر رجلا فاته الحج
ان يحل بعمره وقال وعليك الحج من قابل ولم يوجب الهدي ولو كان واجبا بينه لثم ان كان
فايت الحج قارنا لطاف طوافين وسعي سعيين ان فاته قبل ان يويي العمرة **قوله** ولا نوات بعمره
وهي طواف وسعي اي العمرة لا نوات لانها غير موقفة والعمرة عينا عما ذكر **قوله** وتصح في السنة
وكلما يوم عرفه ويوم النحر وايام التشريق اي العمرة تصح في جميع السنة ولكن تكرار اداؤها في خمسة
ايام وهي المذكور في الكتاب لما روي عن عائشة رضي الله عنها انها قالت حلت العمرة في السنة
كلها الا في اربعة ايام يوم عرفه ويوم النحر كل من مع هذا الوادي العشر في هذه الايام جاز لان تكرارها
لتعظيم امر الحج لا لعين العمرة فلا معنى لشرعيتها ويومان بعد رواه الهدي وروي عنها انها قالت
يكره العشر في هذه الايام الخمسة وعند السافعي رحمه الله ليس بكره عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
لا يكره يوم عرفه قبل الزوال **قوله** وهي سنة اي العمرة سنة مؤكدة وقيل واجب وعن بعض اصحابنا

شرح صحيح
الشيخ
قابلة

يكون في كل شيء الا في طواف الركن جنباً ووطي بعد الوقوف قبل الحلق فان هذين الموضعين يجب عليه
بدنه **قوله** ويؤكل في هدي التطوع والمنقحة والقرآن فخر اي يجوز لصاحبه ان ياكله بل يجب
له لقوله تعالى وحبت جنوبها فكلوا منها الاية امر بالاكل واقله الاحتياط وروي جابر بن النبي عليه السلام
بعد الذبح امر من كل بدنه ان يطبخ شي فاكل منه وسرب من المرق ولانه دم فكبحوز له للاكل
منه كما لا يخفى والمراد بهدي التطوع ما يبلغ الحرم واما اذا لم يبلغ الا يجوز لصاحبه ولا يغنيان
ياكله لان القرية فيه بالاراقة انما يكون في الحرم وفي غير ما يتصدق ولا يجوز لصاحبه ولا يغنيان
من الاغنيا ان ياكل بقية الهدايا لانها دما كانت فالواجب فيها التصديق **قوله** وخص ذبح
هدي المنقحة والقرآن بيوم النحر فقط والكل بالحرم لا يقتضي اي لا يجوز ذبح هدي المنقحة والقرآن
الا في يوم النحر لانه دم فكبحوز بيوم النحر كما لا يخفى واما ذبح الهدايا فجوز في اي وقت وسأقول
السبب في لا يجوز الا في يوم النحر كرم المنقحة والقرآن اذا اكل دم جبر عنده ولما ان هذه دما كانت
فلا تحصى بيوم النحر لانها وجبت جبراً للتقصان فيجب فيها المسارعة بخلاف دم القران والمنقحة
فانها دم شكر لما وفقه الله تعالى من جملة بي النكاح فخص بيوم النحر **قوله** والكل بالحرم اي جميع
الدما سواء كان شكر او كانت يسوى دم النذر فخص بالحرم حتى لا يجوز ذبحها الا في يوم النحر
هدايا بالغ الكعبة وقوله تعالى ولا تقفوا رءوسكم حتى يبلغ الهدى محله وقولها ثم محلها الى البيت العتيق
ولان الهدى اسم للمهدى الى مكان ولا مكان ورد الشرع به الا احرم **قوله** لا يقتضي يعني لا تقتص
جواز التصديق بالدم ما يغني احرم بل يجوز التصديق عليهم وعلى غيرهم من الفقهاء وقال الساجد وهو الله
لا يجوز التصديق على غير فقد امكنه لان الدماء وجبت توسعاً لاهل الحرم قلنا الصدقة قرينة معقولة لانها
لسد حاجة التخيير فلا تقتص به فتدبر دون فقير **قوله** والى الشريف بالهدايا وهو ان يذهب بها الى عرفات
مع نفسه لان الواجب هو الهدى وهو لا يسي عن الشريف وانما يسي عن النفل الى مكان تقرب بآراقة
دمه فيه وهو احرم وتعرف هدي التمتع حسن لانه دم لشدة فبني على الاعلان كقوله المعنى السعائر
خلاف دم الكفارة لانها لاجنابة واللايق به الا خفا **قوله** ويتصدق بجلاله وطامه ولم يخط اجبر
اجزائهم ولا يركب بلا فزوة وكلية وينصح ضربه بالنتاخ اي يتصدق بجلاله الهدايا وخطامها ولا يخط
اجزائهم لقوله عليه تعالى رضى الله عنه تصديق بجلالها وخطامها ولا يخط اجزائهم سبباً وان تصديق
شي من كرمها عليه سوى اجرة جاز لانه اهل التصديق عليه وان ساق البدن لا يجوز له ان يركب لانه
جعل الله تعالى خالصه فلا ينبغي ان يعرف شيئاً من غيرها او منافعها الى نفسه وان اضطر الى ركوبها جاز له
ان يركبها لقوله عليه السلام لا يركبها بلا فزوة لما روي انه عليه السلام امر سائرها بالركوب
بدنه رواه احمد والشافعي وقال الساجد له ان يركبها بلا فزوة لما روي انه عليه السلام امر سائرها بالركوب
قلنا

قلنا انه محمول على حاله العجز ولا يجوز له ان يركبها لان الدين جن الهدي فلا يكون له ان يركبها الى مكة
وان حمله وانفق به او دفع الى الغني ضمه وينصح ضربه بالنتاخ اي بالماء البارد حتى ينطخ لونها قبل
هذا اذا كان قرباً من وقت الذبح وان كان بعيداً جاز له ويتصدق بجلاله كمالاً ليعرف ذلك بها **قوله**
فان عطب واجب او تعيب اقام غير مقامه والمعيبة ولو تطوعاً حرم وصح فعله بدنه وحرم صحته
ولم ياكله غني يعني ان ساق هدياً واجباً عطب اقام غير مقامه لان الواجب كان في الذمة لا في العين
فجب عليه استئط ما يرضه وما لم يحصل القرية بالذبح لا يستط ما يرضه وان تعيب فقيم غير مقامه
ايضاً لان الواجب لا يتأدى بالمعيبة فلا بد من غير والمعيبة لا يصنع به ما ساق لانه ملكه عينه فحصل
الاستغناء عنها وان كانت الهدى تطوعاً فليس عليه غير لان القرية تعلق بمحل معين وقد فات
ذلك المحل فستط بهلكه لكن يخبرها وصنع فعلها بدنها وحرم صحتها ساقاً ولم ياكل هو ولا غني
من الاغنيا بل يتصدق به وذلك افضل من ان يتركه جزراً للسباع **قوله** عطبت اي دنت الى
العطب والمراد بالنفل قلادتها والمراد به ان يجعله علامة يعلم بها انها هدي فتناول منه الفترا
دون الاغنيا **قوله** وتقلد بدنه التطوع والمنقحة والقرآن فخر لانها دما لشدة فبني على الاعلان كقوله المعنى السعائر
لانها طاعة وانظر الطاعات حسن لانه اقتدا بها ولا تقلد دم الجنائيات لان سببها الجنابة فاللايق
بها السحر ولا تقلد الكاة وعندك في تقلد لقول عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم
اهدى الى البيت غنماً فقلدها رواه مسلم والبخاري قلنا انه لا ينبغي ان الناس قد تركوه ولو كان سنة
معدومة لما تركوه ومارواه سدا لانه الفخر به أسود بن زريق وهو يوجب التوقف **قوله**
ولو شهدوا الوقوف قبل يومه فبذل لا اي اهل عرفه لو وقفوا في يوم شهد قوم انهم وقفوا
قبل يوم الوقوف بان شهدوا انهم وقفوا يوم التروية فيقبل شهداءهم وعليهم الاعادة ولو شهدوا بانهم
وقفوا بعد يوم الوقوف بان شهدوا انهم وقفوا يوم النحر لا يقبل شهداءهم وعليهم الاعادة وهذا
استحسان والقيام عدم الجواز لان هذه عبادة مختصة بالزمان والمكان المخصوص فلا يجوز في غير
وجه الاحتمان ان هذه شهادة على النفي فلا تقبل ولان الحج عبادة والعبادات لا يدخل تحت حكم
الحاكم كونه لا يجز عليها ولان الاحتراز عن الخطا متعذر والتدراك غير ممكن وفي الامر بالاعادة
خرج بين وهو مدفوع فوجب ان يكتفي به عند الاستبانه بخلاف ما اذا وقفوا يوم التروية فان التدراك
ممكن في الجملة بان يقفوا يوم عرفه **قوله** ولو ترك الحجة الاولى في اليوم الثاني رمي بكل الاواني
فقط اي لو ترك الحجة الاولى في يوم الثاني ورمى الثانية والثالثة فان رمي الاولى ثم الباقى
فحسن للغاية لترتيب المسنون وان رمي الاولى وحدها جاز وقان الساجد لا يجوز ما لم يعد
الكل لانه عليه السلام رماه مرتين فلا يكون غير مسدوداً ولما ان رمي كل حجرة قرينة قابلة بنسبتها

لا تعلق لها بغيرها وليس بعضها تابعا للبعض فلا يجوز ان يتعلق الجواز بتقدم البعض على البعض **قول**
ومن اوجب حيا مائتيا لا يركب حتى يطوف للركن اي من اوجب على نفسه بالنذر ان يحج مائتيا لا يجوز له ان
يركب حتى يطوف طواف الزيادة لانه التزم على صحة الكمال فيجب عليه الايتاء به فان ركب في الكمال والاكثر
اراق وما دان ركب في الاقل تصدق بحسابه من الدم **قول** ولو استترى محرمة حلها وجامها
اي لو استترى شخص امره محرمة باذن المولي فلم يترى حلها وجامها وقال زفر ليس له ذلك لان
احرام الامة صحيح ولازم اذا كان باذن المولي فلا يجوز للغير ابطالها لان ابطال العمل حرام ولنا ان
الاذن يحتاج اليه لبقاء الاحرام لا للبثاء حتى لو احرمت بغير الاذن جاز للمولي ان يحللها والعقار
في ملك المشتري شرط ادنه ولم يوجد فاذا جاز للمشتري التحليل فلا يكون له ان يرد لها بغير الاحرام
وعند زفر له ذلك لانه ممنوع من عيوبها **كتاب النكاح** لم ينعقد يرد على ملك المتعة قصدا اي
النكاح في اللغة النظم ثم يستعمل في الدعي والعقد لوجود الضم وفي الصحيح عند يرد على ملك المتعة قصدا
خرج بقوله قصدا البيع لانه يرد على البضع ايضا لكن ضمنا اذا لم يكن مانع **قول** وموسنة وعند
واجب اي النكاح سنة لقوله عليه السلام النكاح سنتي فمن رغب عنه سنتي فليس بي **وقد** يشترط في النكاح
والاشتياق واجب لانه مقدمة لترك الزنا وترك الزنا واجب فكذا مقدمة **قول** وينعقد بالايجاب
وقبول وضعا للفتي او احدهما اي النكاح ينعقد بالنظر في شيء احدهما بالايجاب والآخر بالقبول
وضعا للفتي او احدهما للفتي والآخر للمقبول لانه عقد فينقذ بها كسائر العقود واخص بالمأني
لانه اشتياق وهو باثبات ما لم يكن باثنا وليس له لفظ تنقص به باعتبار الوضع فاستعمل فيه
لفظ شيء عن الثبوت وهو لفظ الماضي دفعا للحاجة وكذا اذا كان احدهما ماضيا فلفظ مثل ان يقول
زوجني فيقول الآخر زوجتك لان قوله زوجني توكل وقوله زوجتك امثال الامر فينقذ به **النكاح**
لان الواحد يتولي طرفي النكاح لان التامع في الحق والحق في النكاح لا يرجع الي العاقد فلان
فصار قوله زوجتك قابلا متاه الاجاب والقبول غير انه توكل في ضمن الامر بالفعل حتى يكون
مقيدا بالمجالس ان قوله بحصيل الفعل في المجلس فاذا قام قبل الفعل فتدقاه قبل القول
فتبطل **قول** وانما يصح بلفظ النكاح والتزوج وما وضع لتمليك العيني في الحال عند حرمين
او حر وحرتين بائني مسلمين ولو فاسقين او محدودين او عتقين او ابني العاقد اي يصح
النكاح بلفظ النكاح والتزوج وما وضع لتمليك العيني في المال كالحبة والصدقة والتمليك واختر
بقوله في الحال عن الوصية وقان السافح لا ينعقد لا بلفظ النكاح والتزوج دون اوصي للتمليك
لانه ليس حبيته في النكاح ولا مجازا عنه لعدم وضعه له ولعدم المساطلة في المعاني المختصة
اذا التزوج بالتلفيق والنكاح لفظ وليس في التمليك معنى التلقيق والضم اذا ضم ولا ازدواج

لا ينعقد الا بالاشهاد او بالقبول

فان كان الايجاب والقبول

فيكون قبوله
عائنه

بي

بين المالك والمالك قلنا الاتصال بين معني اكنيتي والمجازي سببا موجود وهو كاف لصحة الاستعانة
وذلك لان اللفظ الموضح لمالك الرقبة يوجب ملك الرقبة وملك الرقبة سبب لملك المتعة فيحلها
والنكاح يوجب ملك المتعة فحق الاستعانة لوجود الاتصال سببا وما قيل ان العقد النكاح
بلفظ الهبة من خواص النبي صلى الله عليه وسلم بقوله تعالى خالصه لك مدفع لان الاختصاص
في سبباتها بغير عوض لانه يعقل كرامة لا اقامة لفظ تمام لفظ او في ان لا تخل لاجد
بعده عند حرمين متعلق بقوله يصح يعني يصح النكاح الا لفظا اذا وجدت عند رجلين حرمين
او حر وحرتين بائني مسلمين ولو كانا فاسقين او محدودين في القدر واعيين او ابني
المرأة او ابني الرجل وقال مالك الشهادة في النكاح ليس بشرط وانما الشرط الاعلان
لانه عقد فيصح بلا شهود كسائر العقود وانما شرط الاعلان لقوله عليه السلام اعلنوا النكاح
ولو بالدف ولنا قوله عليه السلام لا نكاح الا بشهود اريد به لفي الجواز لانه لا صلح ولا حقيقة
وهو صريح مشهور يجوز الزيادة به على الكتاب ولا بد من اعتبار الحرية والبلوغ والعقل
لان الشهادة من باب الولاية والصبي والعبد والمجنون ليسوا من اهلها ولا بد من الاعلام
لما ذكرنا انما ولا يخط في الشهود العدالة حتى ينعقد بحفرة فاسقين وقان السافح لا ينعقد
لقوله عليه السلام لا نكاح الا بولي وشاهدين ثلثا ما دونها وهو مطلق بحري على الطلاق ولانه من
اهل الولاية على نفسه والامامة والسكينة والعقار فيكون من اهل الشهادة ضروريا وينعقد
بحفرة محدودين في الذرف لانها من اهل الولاية فيكونان من اهل الشهادة تحلا والنهي رد
على قبول الاداء الا التحلل يصح بشهادة الاعيين تحلا لا اذا لانها من اهل التحلل دون الاداء
وكو تزوج امرأة بحفرة ابنتها او ابنته يصح لانها من اهل الولاية على نفسها فيكونان من اهل
الشهادة تحلا له وعليه واداء عليه لانه **قول** ومع تزوج مسلم ذمية عند ذميمين وقال
محمد وزفر لا يجوز لان السماع في النكاح شهادة فلا شهادة للكا في علي المسلم فسماعها كلام المسلم
شهادة فلا شهادة للكا في علي المسلم فلا يصح سماعها فسماعها كلام المرأة دون كلامه فلا يصح
النكاح لان الشرط سماع الشاهدين شرط في العقد ولم يوجد ولا في حيفه واي يوجب ان الشهادة
شرط في النكاح لما فيه مراثيات الملك له عليها لا لاثبات المهر حتى يجوز النكاح بدون سمة
المهر والذي شهدا عليه علي الذمية **قول** ومن امر رجل ان يزوجه صغيرة فزوجها عند رجل
والاب حافرح والالان الوكيل في باب النكاح سفيرو معبر فاذا كان الاب حاضرا
فكلام الوكيل منتقل الي الاب فينتي الوكيل منها هذا ومع آخر في النكاح واذا كان غائبا
لا يمكن النكاح كلام الوكيل اليه لان شرط الانتقال اتحاد المجلس فينقذ مضافا

عائنه

مع لا يجوز شهادته
اعيين عند الاداء

بي

الى الوكيل فلا يصح شهادته بنى الرجل الاخر شاهداً واحداً فلا ينعقد النكاح بشهادة احد **فصل**
 في الحرم حرم تزويج أمه وبنته وان بعدت واخوته وبناتها وبنات اخيه وعمته وخالته وآم امراته وبناتها
 ان دخل بها وامرأة ابيه وابنه وان بعدت والكل رضاعاً أما الام فلتقوله تعالى حرمت عليكم
 امهاتكم وأما الجدات فلا إجماع وأما البنات فلتقوله تعالى وبناتكم وأما بنت الابن وان سفل
 فلا إجماع وأما الاخوات فلتقوله تعالى واخواتكم سواء كان من الابوين او من اجدتها لاطلاق
 النصف وأما بنات الاخ فلتقوله تعالى وبنات الاخ وأما بنات اخيه فلتقوله تعالى وبنات
 الاخ وأما الله والخالة فلتقوله تعالى وعماكم وخالكم وسواكنا من الابوين او اجدتها وأما ام
 امرأة سواء كانت المرأة مملوكة او لا فلتقوله تعالى وامهاتكم من غير ذكر الدخول بالمرأة وأما
 بنت امرة التي دخل بها فلتقوله تعالى وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن
 وان لم يدخل بها فله ان يزوجه الربية بعد طلاق امها لان هذه الحدة تغلق بشرط الدخول
 فلا يثبت بدونه وكونها في حجره ليس بشرط عبدان كما هو بدل ذلك خادجاً مخرجاً والاعلى وأما
 امرأة ابيه وان علا فلتقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم وسواء دخل بها او لم يدخل والام يتناول
 الاب والاصداد والاجماع وأما امرأة ابيه وبنى اولاده دخل بها او لم يدخل فلتقوله تعالى
 وحلائل ابنايتكم وذكر الاصلاب لبيان اباة حليلة الابن المتبني لا الاصلاب حليلة الابن لان
 لانه من صلبه ايضاً ولا لاحلال حليلة الابن رضاعاً لانها حرام لقوله عليه السلام يحرم الرضاع
 من حرم من النسب **قول** والكل رضاعاً اي يحرم عليه جميع ما تقدم ذكره من الرضاع لما روينا
 وعند السلف فيكون ان تزوجه حليلة الابن من الرضاع وحليلة الابن من الرضاع يتناهي
 ان لبن النخل لا يتعلق به تحريم عبدان وانما عليه ما روينا **قول** واجمع بين الاختين نكاحاً
 وطناً مملوك عيني لقوله تعالى وان يجوعا بين الاختين وتقوله عليه السلام من كان يؤمن
 بالله واليوم الآخر فلا يجتمع ماؤه في دم اختين **قول** وطناً مملوك عيني معناه لو اشتري
 أمتين لا يجوز ان يجع بينهما في الوطى **قول** فلو تزوج اخت امته الموطوءة لم يطأ واحدة منهما
 حتى يبيعها اي لو تزوج اخت امته لم يطأها صح النكاح لصدد ركنه من اهل مضافاً الى محله
 غير انه لا يطأ الامه لان المنكوسة موطوءة حكماً فلو وطئ الامه لكان جماعاً بينهما وطناً وهو حرام
 ولا يطأ المنكوسة لان اخاتها موطوءة حقيقة فلو وطئها يكون جامعاً بين الاختين وطناً وهو حرام
 لكن اذا حرم الموطوءة على نفسه بالبيع او بالنكاح فحينئذ يجوز ان يطأ المنكوسة لزوال المانع
 وقال ماكد لا يصح هذا النكاح لان المنكوسة موطوءة حكماً فيكون جماعاً بينهما في الوطى قلنا نفس
 العقد ليس بوطى وانما يصير وطناً عند ثبوت حكمه وهو حل الوطى وحكم الذي يعقبه في حال
 صدور

الربية المملوكة
لو دخل بها
فله ان يزوجه
لان هذه الحدة
تغلق بشرط
الدخول

صدور عنه فصيح ولو لم يطأ الامه يجوز له ان يطأ المنكوسة لان الامه ليست بموطوءة ولا حلال
 فلا يصير جامعاً بينهما وطناً **قول** ولو تزوج اختي في عقدي لم يبدأ الاول فرق بينه وبينها
 ولها نصف المهر لانه لا زوجة اليه بقيت نكاحها اذا جمعت محرم بالنفس ولا الي بقيت نكاح احدتهما
 غير عيني او لا فائدة فيه للزوج لانه لا يتدبر على وطئ واحدة منهما لانه يصادف المعينة ولا حل
 في المعينة ولا الي بقيت احدتهما بعينه لعدم الترجيح فتعني التفريق ولها نصف المهر اي الاقل
 من نصف المهر لانه متيقن وذلك لان كل واحد منهما ان كانت سابقة فلها نصف المهر
 وان كانت لاحقة فلها نكاحاً واحداً ربح المهر وعن ابى يوسف رحمه الله انه لا يحل لها
 شيء بجهالة المفضي له قلنا قد قالوا معنى المسئلة ان يدعى كل واحدة منهما الاولى فتكون
 المفضي له معلوماً وأما اذا قال لا تدري الاول لا يقضي لها بشيء حتى اصطلى على احد
 نصف المهر **قول** وبين امرأتين اية فرضت ذكراً حرم النكاح عطف على قوله بين الاختين
 اي حرم الجمع بين امرأتين اذا كانتا بحيث لو قدرت احدهما ذكراً حرم عليه نكاح الآخر كما اذا
 جمع بين المرأة وعمتها او خالتها ليلد يودي الى قطيعة الرحم التي يجب وصلها او المعادات بين
 معتاد وكذا لو كانت المحرمة بسبب الرضاع ايضاً لما روينا **قول** اية فرضت امرأة الى ان
 اجمع بين امرأة وبنات زوج لها من قبل جاز وقال زقلا يجوز وهو يعتبر بثبوت الحرمة من اجل
 اي بنين وابنه الزوج لو قدر ذكر لا يجوز له ان يتزوج امرأة ابيه وقلنا حرمة الجمع لصون
 القرابة عن القطيعة وهذا انما تحقق اذا تحققت الحرمة من ابي بنين **قول** والزنا والمس
 والنظر لثبوت بوجوب حرمة المصاهرة وقال السلف الزنا لا يوجب حرمة المصاهرة لانها نعمة
 فلا تنال بالمحذور ولذا قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم اي لا يطأوا ما وطئ اباؤكم لان النكاح
 في الوطى حقيقة فيصرف اليه اذا لم يكن مانع وقال عليه السلام من نظر الى فرج امرأة لم حل
 له امها وابنتها وقال عليه السلام من مس امرأة لبشوت حرمت عليه امها وابنتها وهو مذنب غير
 وعمران بن حصين وابن مسعود وابن عباس وعائشة رضي الله عنهم جميعاً وجمهور التابعين ولا فرق
 بين ان يكون المس عداً او خطاً او ناسياً او مكرهاً من الرجل والمرأة بعد ان كان شهوة
 وقد الشهور ان تنكح الالة او يزودا انفساً ووجود الشهوة من اصددها يكفي بشرط
 الحرمة ان لا ينزل بالمس او النظر حتى لو انزل بها لم يثبت حرمة المصاهرة لانه ليس بالنفس
 الى الوطى وكذا الوطى في الدبر لا يوجب حرمة المصاهرة لانه ليس بمحل اكرمة **قول** وحرم تزويج
 اخت معتقة وامته وسيدته والمحوسبة والوثنية اي لا يجوز نكاح اخت معتقة سواء كانت
 بعدت عن طلاق زوجي او بن او بنت او عن نكاح فاسداً وشبهة وقال السلف في ان كانت

في الوطى
فانما يصير
وطناً عند
ثبوت حكمه

المصاهرة ضلعي
وكيف يكون

عن طلاق باين او ثلث يجوز لا تنتزع النكاح بالكلية طنا ان نكاح الاول قائم موجه لبقا بعض
كالنكاح والمهراسي والتمتع من الحرج فيكون جعلا موجه فحرم احتياطاً ومذهب علي وابن مسعود وابن
زيد بن ثابت رضي الله عنهم ولا يجوز تزوج امته ولا يجوز للعبد تزوج سيده ولا اجتماع ولا ان ملك
المتعة ثابت للمولي قبل النكاح فيكون النكاح ائباً دائماً ثابت ونكاح العبد لسيده ينفي الى الجمع
بين المتعاقبين لانها مالكة فلو صح النكاح لصارت مملوكة فيلزم ان يكون مالكة ومملوكة في حاله
وموغير جائز وحرم تزوج المحسية لقوله تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن وقوله عليه السلام
سواء منهن اهل الكتاب غير ما كفى نسبا منهن ولا اكل ذبايحهم والنكاح حقيق في الوطى او نقول
يؤثر في موضع النفي فيثبتنا قول الوطى والعقد وهذا هو الذي في الوصيات **قول** وظل نكاح النكاحية
والصائبية والحرة ولو كثر ما والامة ولو كتابية واحقة على الامة لا عكس ولو في عدة احقة اي صح
تزوج الكتابية لقوله تعالى والمحصنات من الذين اؤثروا الكتاب واما نكاح الصائبية فيجوز عند
ابن حنيفة رحمه الله وعند ما لا يجوز بناء على ما كان عند قوم من النصارى فيقولون الزنوج ويطعون
بعض الكواكب وعند ما لا يجوز عند الكواكب ويجوز تزوج المحرمة وان كان المتزوج بها محرماً او الوطى
المزوج بها محرماً او الولي المتزوج لها محرماً وقول الشافعي لا يجوز لقوله عليه السلام لا ينكح المحرم
ولا ينكح رواده مسلم ولما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم رواده بالخيار
ومارواه ضعيف قال البخاري ولان صحفه محمول على الوطى ويجوز تزوج الامة وان كانت كتابية
وقال الشافعي لا يجوز اي للحران تزوج امته كتابية ويجوز ان يتزوج امته مسلمة بشرط عدم
استطاعة احقة لقوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكن ايما كن من قبلكم
المؤمنات ايا نكاح الامة بشرط عدم طول احقة وان يكون مؤمنة فلا يجوز بدنها بناء على ان يتلقا
بالشرط او التيسير بالوصف او بغيره في اكله عند عدمها ولما قلنا في نكاح امهات كبر من النساء
لعموم يقينا ولما روي الامام وما يليه لوجب اكله عند وجود الشرط والوصف ولا يوجب النفي ولا
الابتناء عند عدمها لان اللفظ لا يدل على خلاف ما وضع له وما قال اياه اوراق احرم الغيبة
منوع بل امتناع عن تحصيل الولد اكره وتوليد من يمتنع عن تحصيل الولد بالزنا ويجوز
تزوج احقة على الامة لوجود الجوز وهو العومات وعدم المانع واما عكس وهو نكاح الامة على
احقة فلا يجوز وقال الشافعي يجوز للعبد ذلك بناء على ان المانع هو اوراق احقر لا يتحقق وعلى ان طول
احقة لا يمنع من التزوج بالامة في حق العبد عندنا وقول مالك يجوز نكاح الامة على احقة برفق احقة
والحجة عليها قوله عليه السلام لا ينكح الامة على احقة **قول** ولو في عدة احقة معناه لا يجوز تزوج الامة
على احقة وان كانت تزوج الامة في حال عدة احقة سواء كانت عدة عن طلاق باين او رجعي

وقال

وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اذا كانت احقة في عدة طلاق باين يجوز ان يتزوج امته
عليها لا تنتزع النكاح فلا يكون تزوج الامة على احقة ولا على حنيفة ان لبقا العدة حكم قيام النكاح قال
المنع **قول** وادبع من الحراير والامهات فقط وثنتين للعبد اي حل للحران يتزوج اربعاً من الحراير والامهات
ولا يجوز اكثر من ذلك لقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع والواحد يعني ذكراً في
قوله تعالى اولى اخصه مثنى وثلاث ورباع فيكون نصاً على العدة فلا يجوز الزيادة عليه وقول الشافعي لا يجوز
من الامهات الا واحدة لان جواز ان يزوي عنده وفي ينفذ في بواحدة واحقة عليه ما يكون اذ لفظ النساء
ينتظم الامهات كانه قوله تعالى للذين يولون من نسائهم والذين يظهرون من نسائهم وللعبدان يتزوج
اثنتين ولا يجوز له ان يتزوج اكثر من ذلك وقول مالك له ان يتزوج اربعاً بالعمومات والجمع عليه
ما روي عن عطاء ان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم اجمعوا على ان العبد لا يجمع من النساء فوق اثنتين
ولان البرق منصف للغة والنكاح نعم فينصف به **قول** وحسبى من زنا لامرغيب اي حل تزوج اكل
من الزنا ولا يطأها حتى تضع حملها عندنا فيكون لا يجوز لان هذا الحمل يحترم فلا يجوز سقيه بما له
غيب كانه ثابت بالنسب ولا يحنث به محمد بن عبد الله قوله تعالى واصل لكم ما وراؤكم ولان امتناع النكاح
في ثابت النسب يحرم صاحب المال لا الحمل ولا حرة لصاحب المال لانه زان فلا يحرم العقد
وامتناع الوطى كمالا يستقي ما زرع غريب لانه منهن بالحديث وقول الشافعي يجوز وطئها لانها متأكدة
والحجة عليه ما ذكرنا **قول** لا مرغيب اي لا كمال الحسب من غير الزنا لا يجمع صاحب المال
والوطى بذلك وزنا باحد عطف قوله حسبى من زنا اي حل تزوج من وطئها الولي بملك بين يعنى
وطى المولى امته ثم زوجه من غيره جاز النكاح لانها ليست بفراش لولاها وتحت للمولى ان
يستبرأها صيانة لما به واذا جاز النكاح حل له ان يطأها وقال محمد لا يجب له ان يطأها حتى
يستبرأها صيانة لما به ولها ان النكاح لم يشرع الا في محل فارجح لكن النزاع باطن لا يوقف عليه
فاقبح جواز النكاح متاع النزاع **قول** او زنا باحد عطف على قوله بملك اي حل تزوج الموطى برفق
لوراي امرأة تزوي فتزوجها جاز النكاح ذلك ان يطأها خلافاً لما قبله لا يستبرأ والوجه المحاسن
ما سرائف في الامة **قول** والمفوضة والمسي لها باحد عطف على الموطى اي حل تزوج المفوضة
الى محرمه ومفوضة انه تزوج امرأتين احدى لا يحل له نكاحها والاخرى يحل له صح نكاح من يحل له نكاح
نكاح الاخرى لان المبطل في احدى ما يقدر بالبطلان بعد زوال المهر المسي كله للنبي جاز نكاحها وقال
نكاح على مهر مثلهما فما احاب التي صح نكاحها لزمه وما احاب الاخرى استطاعه لان المسي متبادل بهما
فيكون مشتركاً عليهما فيلزمه ما سئل له دون الآخر ولا يحنث به رحمه الله ان النبي لا يحل له نكاحها
لا يصح ان يكون مراحمه للنبي محمل لعدم قابليتها للحكم النكاح فصار كما جمع بين امرأة ومملوكة المهر كله

يكون لها جوار البلوغ ولأن الولاية كانت ثابتة بعد البلوغ إذا كانت بكراً عنده فلان ثبتت
وهي عاجز ولي وأما قولهم الثبوت بحسب الراي في امر النكاح فليس بشي لان ذلك في اللغة دون
التصريح **قوله** والولي العصبة بترتيب الارث والولي العصبة والترتيب في العصبات في ولاية النكاح
كالترتيب في الارث والآ بعد محجب بالاقرب فاقرب الاولياء الابن ثم ابن الابن وان سئل ثم الاب
ثم اب الاب وابن عم الاب ثم الابن ثم الابن الابن ثم الابن الابن ثم الابن الابن ثم الابن الابن
ثم الابن الابن ثم الابن الابن ثم الابن الابن ثم الابن الابن ثم الابن الابن ثم الابن الابن ثم الابن الابن
قوله وبما خياري نسخ بالبلوغ في غير الاب واجد بشرط التضايق ان زوج الصغير الصغيرة
غير الاب واجد فلها خيار الفسخ اذا بلغا وقال ابو يوسف لا خيار ردها لان النكاح عقد لازم صدر
من الولي فلا يفسخ فيما سأل على الاب ولا في حينه ومحمد رحمه الله ان هذا النكاح صدر من هو قاهر الشفقة
فلها الخيار اذا ملكت امر نفسها فعلا للفرع عن نفسها بخلاف الاب واجد لانها وافرا للشفقة تامة والولاية
فلا يختار في اثبات الخيار **قوله** غير الاب واجد يتبين ان النكاح والام حتى لو زوجها الثاني والام
لها خيار البلوغ وعن أبي حنيفة رحمه الله لا يكون لها خيار في النكاح الثاني بشرط ان يضي يعني
لها خيار بشرط ان يضي القاضي بالفسخ اذا ملكة مختلفة فيه فيكون في اصله ضعف فيجوز ان يضي
القاضي بخلاف خيار الفسخ لان سببه قوي وموزاة الملك فلا يحتاج الى قضائي **قوله** وبطل
يسكوها ان علمت بكراً لا يسكوها ما لم ير صل ولو دلا لا يبيطل خيار الصغيرة بكونها عند البلوغ من
غير ان يعتد الي آخر المجالس ان كان لها علم بالنكاح اذا زوجها غير الاب واجد لان سكوتها في هذه
الحالة دليل الرضا بذلك النكاح وان لم تعلم بالنكاح فلها الخيار حتى يعلم فسكت شرط العلم باصل النكاح
لانها لا يتمكن من التعرف بحكم الخيار والعلم والولي ينفرد بما ينكح فكانت معذرة ولم يشترط العلم
بأنها لا يفسخ ليعلم الاحكام والدائد ان علياً لم تعد بالخيار ولا يبطل خيار الصغيرة بالسكوت
ولا يبطل بالتيار عن المجلس ايضاً مطلقاً ما لم يتبدل رضيت او يوجد منه فعل يدل على الرضا مثل الوطئ
والتمثيل ولذا الصغيرة اذا دخل بها الزوج قبل البلوغ ثم بلغت لا يبطل خيارها ما لم يتبدل رضيت
او يوجد منها ما يدل على الرضا وانما قلنا ان الصغيرة البكر يبطل خيارها بعد البلوغ بالسكوت اعتباراً
بهذه الحالة بحال ابتدأ النكاح فانها لو زوجت بعد البلوغ فسكت كان رضاها اذا زوجت قبل
البلوغ قبلها انما خبر بعد البلوغ وسكتت واجمع ان كل واحد منها ثبت لقصور في ولاية العاقد
وقلنا ان الصغيرة سوا كان بكراً او بنتاً او الصغيرة اذا دخل بها الزوج قبل البلوغ لم يبطل خيارها
بالسكوت اعتباراً بما اذا زوجها بعد البلوغ ولو زوجها بعد البلوغ لا يكون سكوتها رضياً فكذا هذا واجمع
عند المجامع من القول بالرضا **قوله** وتوارى ما قبل الفسخ اي ان مات احد الزوجين قبل البلوغ

اولاد والبنات والابن والابن

ورثة الآخر وكذا لو مات بعد البلوغ قبل التزويج لان النكاح صحيح والفرقة لا تنفع بالانصاف التام والموت
منه للنكاح فيتنارثان وجب المهر كله **قوله** ولا ولاية لعبد وصغير ومجنون وكافر على مسلمة ليد الاصل
في الولايات ولاية المرد على نفسه ثم يتعدي الى غيره ولا ولاية له على الفهم فاني يتعدي الى غيره النكاح
ليس باهل الولاية على المسلم لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً **قوله** وان لم يكن عصبة
فالولاية للمام ثم للاخت لاب وام ثم لاب ثم لولد الام ثم لزوج الارحام ثم للحاكم وعند محمد رحمه الله لا يثبت
الولاية لهؤلاء الولاية للتاضي لقوله عليه السلام النكاح الى العصبات وانما ان ثبوت الولاية لغير المولى
عليه وذلك يحصل لسفقه الباعث عليه وهي موجودة في الام وغيرها من الاقارب فيثبت لهم ولاية
التزويج وانما احكامهم فله ولاية النكاح لان ولايته عامة لقوله عليه السلام السلطان ولي من لا ولي له
والقاضي نائب عنه فيكون له ولاية اذا اذن له الامام بتزويج الصغار والافلا **قوله** ولا بعد التزويج
بغيره الاقرب يعني ان غاب الولي الاقرب غيبة منقطعة فلا بعد ان يزوجه الصغير والصغيرة وقال
الشافعي يزوجه السلطان وقال زفر لا يزوجه احد حتى يحضر الاقرب لان ولاية الاقرب بعد غيبته والاب
محجب به فلا يكون له ولاية مع وجوده الا ان الشافعي يقول وان كان ولاية الاقرب باقية لكن لا يتوصل
الصغيرة الي حقها بها فيزوجها السلطان وفعل للفرع عنها ولنا ان ثبوت الولاية لما يكون بالراي اكا حصر
المتنوع به فاذا تعدد الانتفاع به صار كعدمه فيكون الولاية المنتفع بها لا لمجرد فحوزه لانكاح نظراً
للصغير والغيبة المنتظرة انه اذا كان في موضع لو انتظر حضوره واستطاع رايه يثبت الكفو لغيبته
منقطعة والافلا وموالاه **قوله** من نكحت غير كنو فرق الولي ورضا البعض كالكفر قبض المهر وقوله
رضا لا يسكوت الكفو لغية النظر لبيان كفاه اي ساواه ولو نكحت غير الكفو فلا وليا حق الفسخ وان وطئت
ما لم تدر منه دفعا للعار عن نفسه ولا يبطل حق الولي بالسكوت بعد ما علم وان طالت مدة السكوت
ولا يكون ذلك التوقيف الا عند القاضي لانه فصل مجتهد فيه فلا بد من حكم الحاكم ولا يكون ذلك التوقيف
طلاقاً لان الطلاق يعرف في النكاح في النكاح وهذا نسخ فلا يكون طلاقاً ثم رضا بعض الاولياء كرضي
كلهم اذا رضى البعض لا يكون للباقيين الاعتراض الا اذا كان اقرب منه وقال ابو يوسف اذا رضى البعض
لا يستطاع حق من هو مثله لانه حق الكل فلا يستطاع الا برضا الكل ولنا ان الحق واحد لا يجزي فيثبت
كل واحد كلاً فالا استنط البعض سقط عن الباقيين كولاية الامان ثم قبض المهر والتميز رضا لا يترتب
حكم العقد بخلاف السكوت فانه ليس برضا مطلق لانه محتمل الا اذا سكنت الى ان تلد فيكون رضا دلالة
قوله والكفاءة تعتبر في فريش كذا والوثب كذا وحرية واسلاماً وابرا ن بينهما كلاً باء وديانة وما لا
وجوه لان هذه الاشياء يقع بها التقاضي بينهم فلا بد من اعتبارها والتريش بعضهم كذا البعض فلا يعتبر
التفاضل بينهم وعن محمد الا ان يكون من اهل بيت الخلافة والاصل فيه قوله عليه السلام قرئ بعضهم

نص

عنه وقت الفرقة بغير طلاق

قوله

أكتا لبعض بطن بطن والعرب بعضهم أكتا لبعض قبيلة بقبيلة وليسوا بكنو لقريش والموالي بعضهم أكتا
لبعض رجل رجل وليسوا بكنو للعرب والترشي من كان من ولد النضر الهاشمي من كان من ولد هاشم بن
عبد مناف والعرب من تحتهم أب فوق النضر والموالي سواهم وشيوخهم واليه نضر والعرب وسيم النضر
سري قال الله تعالى وإن أكتافين لا سري **قوله** وحرية واسلاما وهما يعتبران في الكفاة في حق العجم
دون النسب **قوله** واليوان فيها يعني من له يوان في الاسلام واخره يكون كمن له يوان فيها وعن
ابي يوسف انه جعل الاب الواحد كالابوين والظاهر ان هذا الاختلاف لا اختلاف في الاحوال كان ابا يوان
قال ذلك في موضع لا يعد كرا عينا بعد ان كان الاب لهما فافلا في موضع يعد عينا والدليل
على ذلك انهم قالوا جميعا لا يكون ذلك عينا في حق العرب وقال محمد لا يعتبر في الكفاة الديانة لانها
من امور الآخرة الا اذا كان يصنع وكرمه والمراد من الكفاة ما لا ان يكون قادرا على المهر العجل والنفقة
بان يكتسب كل يوم قدر النفقة وقد رما محتاج اليه من الكسوة وروي عن ابي حنيفة انه لا يعتبر كونه
في الكفاة لانها ليست بلازمه ويمكنه القول في اخرى وقال ابو يوسف لا يعتبر الا اذا كان قاضيا كما يحكم
والحجامة **قوله** ولو نقصت عن مهرها لولي ان يفرق او يبيع مهرها الى تزوجت المرأة ونقصت
من مهرها فليولي الاعتراض عليها حتى يتم لها مهرها او يفرقها فان فارقها قبل الدخول فلا مهر
لها وان فارقها بعد ذلك فالمهر لولا ان يكون الرقة طلاقا لانها ليست من قبل المزوج وقال ابو يوسف
ومحمد ليس للولي الاعتراض لان المهر حرها فلها ان تسقط كما بعد العقد ولا في حنيفة رحمه الله ان الاولين
يتنازعون بغلا المهر ويتغيرون بنقصانه فلهم ولاية الاعتراض وضالفا عن النسب كذا في الاثر
بعد العقد لانه من المكارم فلا يقد عينا **قوله** ولو زوج طمعه غير كفو او غيب فاحس من صح ولم يحس
ذلك لغير الاب والجد اي لو زوج الولد الصغير او الصغير الاب او الجد من غير كفو او غيب فاحس
بان نقص من مهرها او زاد على مهرها جاز وقال ابو حنيفة ان يزوجهما غير كفو او لا يجوز اكل الزمان
الا بما يتغابن الناس فيه ثم قال بعض اصحابنا ان الزيادة والنقصان لا يجوز عندهما واصل العقد صحيح
لان المانع هنا من قبل المسمى وفساد التسمية لا يفسد صحة النكاح لكن الصحيح ان النكاح باطل عندهما
لان ولايته معتدلة بشرط النظر فعند فوات النظر بطل العقد من الاصل والى حنيفة رحمه الله ان الظاهر
من الاب النظر وان لا يختار الزيادة والنقصان والعبد والامته لا يصلحهما فيكون هذا خطأ يبدل
فيكون جائزا ولا يجوز ذلك لغيرها لقصور السفقة في غيرها فيجوز ذلك على نكاح النظر والميل الى الرشوة
فلا يكون جائزا **فصل** لابن العم ان تزوج بنت عمه من نكاح ولو كيد ان يزوجه موكلته من نكاح
لابن العم ان يزوجه بنت عمه من نكاح بان يقول زوجت فلانة من نكاحي كفرة اليهود ولذا اذا اذنت المرأة
رجلا ان يزوجه من نكاح فمعتد كفرة ساهدين جاز وقال زفر السافعي رحمه الله لا يجوز فيهما

لان

لان الواحد لا يكون مملكا ومملكا ولنا ان المباشرة في النكاح ينبغي معتبة الواحد كما يصلح ان يكون
معبدا عن واحد يصلح ان يكون معبرا عن اثنين ولا ينافي في الحقوق اذ العبادات تنقل الى المتزوجين
فالحقوق راجع اليها فيكون عقدا بين الشخصين حكما فلا يكون مستغنا اذ انقضى في النكاح فتقوله
زوجت شخصين نظرين ويحتاج الى القول **قوله** ونكاح العبد والامته بلا اذن السيد موقوف كنكاح
الفضولي وقان ما كبحر للعبد ان يتزوج بغير اذن مولاه لان النكاح من خواص الادمية والعبد
فيها كحر ولنا قوله عليه السلام انما عبيد تزوج بغير اذن مولاه فهو عاهر ولا في ضرر المولي من حيث
شغل ماليتة العبد بالمهر ومن حيث يحرم بضع الاممة على المولي فلا يكون جائزا بغير اذنه وقان السافعي هذا
النكاح باطل لعدم ولاية المباشرة فيلغوا عدم الولاية ولنا هذا تصرف صادر من اهل مضافا
الى محله ولا ضرر لغيره فوجب التبول باعتقاده حتى لو راي المولى المصالح فاجاز ولا بأس وكذا
في نكاح الفضولي خلافا لابي حنيفة ما ذكرنا النكاح عليه ما روي انه عليه السلام جعل المرأة
التي زوجها ابوها بغير اذنها اليها نقالت اجزئت ما صنع اليه ثم الاصل في هذا ان كل عقد صدر من
الفضولي وله تجزأ بعقد موقوف وما لا يجزئ يبطل كما اذا كان تحت اربع نسوة فزوجته الفضولي خامسا
فان هذا العقد يكون باطلا حتى لو ماتت اصداهن ثم اجاز العقد لا يجوز **قوله** ولا يتوقف شرط العقد
على قبول نكاح غايب يسمى اذا قال رجل اشهد **قوله** اني قد تزوجت فلانة وهي غائبة فبلغها الخبر فاجازت
فهو باطل او يقول المرأة مثل ذلك وان قيل رجل فضولي في المجلس جازا العقد موقفا على الاجابة
وقان ابو يوسف رحمه الله يجوز في الفضلي لان هذا لو صدر عن اذن نكاح فاذا صدر بلا اذن توقف
لان الاجابة لا يقع كالكلام السابقة قلنا ان شرط العقد لا يتوقف على ما وراء المجلس كما في البيع
لان لا بد من بقا الكلام في اتصال به القبول فيصير عقدا تاما ولا ينافي للكلام صيته لانه عرض بتلك ولا حكمة
لان بقائه حكما بافادته حكمه فاذا لم يند الحكم لا يكون باقيا حكما فتبطل خلاف العقد التام فانه لم يحكم فجاز
ان ينقذ موقفا على الاجابة وبخلاف ما اذا امتنع الغائب لان عبارته ينتقل اليه بالامر مكان الموجود
شطري العقد فينقذ **قوله** والمأمور بنكاح امرأة مخالفة لمراتبي لادمية يعني لو امر رجل رجلا
بان يزوجه امرأة فزوجها امراتين في عقد واحد يكون مخالفا ولا يلزمه واحدة منها لانه لا وجه الى الزام
كتابها لانه خالف امره ولا الى الزام واحدة بعينه لعدم الاولوية ولا الى الزام واحدة بغيره لانه
غير مفيد حكم النكاح ولو امرت ان يزوجه امرأة فزوجها امته غيره لا يكون مخالفا للعقد جائزا وان كان
الامر اميرا وعندهما يكون مخالفا للعقد غير جائز لان الامر مفيد بالمعتاد والمعتاد التزوج بالاكتفاء
ولا في حنيفة ان هذا الكلام صدر مطلقا فحري على اطلاقه في غير موضع التهمة كما اذا تزوجه امته نفسه
والعرف مشترك مع ان هذا عرف على فلا يصح مقتدا هذا لان المتعارف ان لا يتزوج الشريف

في مسئلة المذكورة

طاعة مش

منها مهر مثلها وانما يسمى سقرا والخلوة على المهر وقال السافعي بطلان العقد لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن السقار
رواه الجماعة ولما ان الكساح لا يبطل بالشرع انما سقته بعد وجوده وهو سقته ما ليس له صلاحية المهر والنهي لا يقتضي
بطلان الكساح لانه لغوي في غيره وهو صواب العقد عن المهر والنهي لغيره في العقد الشرعي لا يقتضي البطلان واذا كانت
مجانزا كما يبيع وقت النكاح وكذا اذا تزوجها على صديقه منه وهو حر او تعلق لقران يجب مهر المثل لان المهر
ليس بمان والنكاح لا بد له من المال قال الله تعالى ان تبغوا باموالكم فاذا لم يكن المال موجودا فصارت
الي مهر المثل لانه متعين عند عدم التسمية وقال محمد بن حبيب قيمة الخدمة لان الخدمة مال متقوم عند ايراد العقد
عليها الا انه امتنع التسليم لكان المانقصه فله مهر قيمته وقلنا المانفع ليست بتقومة حقيقة لعدم الاحراز وتقومها
في القود ليرد على كل شيء فاذا منعنا الشرع من تسليمها لم يثبت تقومها وقال السافعي لها تعليم القرآن والخدمة
في الوجوه لتولد عليه الهاء هل معك شيء من القرآن قال نعم سورة كذا فقال ملكها بما معك من القرآن فلا يكون
ولان الخدمة مال متقوم عند هذا لقض بغيره لا اعتبارا في غيرها ولما ان الشرع انما هو الا بقاء العرض
بالمال والمنافع ليست بالمال لعدم تقومها على اصلها بخلاف ما اذا كان الزوج عبيدا وتزوجها على خدمتها كسنة
حيث يكون لها الخدمة لان خدمة العبد مال لما فيه من تسليم رقبته ورتبة العبد مال **قوله** ولو قبضت الف
المهر وهبت له وظللت قبل الوطى رجع عليها بلفظ فان لم يقبض الا الف او قبضت النصف وهبت الا الف
او وهبت العرض المهر قبل القبض او بعد فظلت قبل الوطى لم يرجع عليها بشي اى لو تزوج امرأه على الف
ورجع قبضت كلها ثم وهبت المتبوض كله للزوج ثم ظلمها الزوج قبل الدخول بها رجع الزوج عليها بنصف المتبوض
لانه يجب عليها ان يرد على الزوج نصف المتبوض بالطلاق قبل الدخول وما وهبت الزوج غير ما قبضت
لان الدخول والرد لا يتبعان في العتود فلذا في النسوة في فسادت هبة المتبوض كسنة ما اقر فلم يلم
للزوج نصف الصداق فيجب عليها ان يرد نصف ما قبضت فان لم يقبض الا الف فابراة من جميعه ثم ظلمها
قبل الدخول لم يرجع عليها بشي لانه وصل اليه عينه وهو براءة ذمته من نصف المهر وقال زفر يرجع عليها
بالنصف وهو التماس لان البراءة عن المهر بالهبة لا يوجب البراءة عما سكت بالطلاق فيرجع عليها بما سكت
وقلنا المستحق له سلامة نصف الصداق من جهتها بلا عوض وقد حصلت واختلاف الاسباب لا اعتبار به عند حصول
المقصود فان كانت قبضت النصف ثم وهبت لال المتبوض وغيره ثم ظلمها قبل الدخول بها لم يرجع عليها شي
وقال لا يرجع بنصف ما قبضت اعتبارا للبعوض بالكل ولما وصل اليه عين ما سكت بالطلاق وهو سلامة نصف
الصداق من جهتها بلا عوض فلا سكت عليها شيئا اخر وان تزوجها على عرض ثم وهبت العرض من الزوج سواء
كان قبل القبض او بعد لم يرجع عليها قبل الدخول لم يرجع عليها بشي وعند زفر يرجع عليها بنصف قيمته لان كسنة
النصف من جهة الطلاق فلم يحصل له من كسنة الحجة فيجب عليها رد النصف ولما ان حقه سلامة نصف المتبوض بلا عوض
من جهتها بالطلاق قبل الدخول وقد وصل اليه عينه فكان الموهوب عين المتبوض فلا يكون كسنة **قوله**

في مسئلة
الاول

الاعلى
الى بنين الاوكس والارفع

وهو المهر المثل الاول

ولو تكسها باللف علي ان لا يخرجها او علي ان لا يتزوج عليها او علي الف ان اقام مهرها وعلى البنين ان يخرجها فان وفي
واقام فلها الا الف والا فلا مهر المثل اى ان او في شرط فلها المهر المثل لانه مهرها وقد رخصت به وان لم
يف بالشرط فلها مهر مثلها لعدم رضاها عن مهر مثلها بدون ذلك بشرط فيكسها في الليلة الثانية ان وفي
بالشرط الاول واقام بها فلها المهر المثل لما ذكرنا والا فلا مهر مثلها لا يزا على النبي لانه رخصت بها ولا يقتض عن
الا الف لانه رخصت به وقال الاكسوطان جازيان فان وفي بالشرط الاول فلها الا الف والا فلا مهر المثل
زفر الطران فاسدان يجب مهر المثل لا يزا على النبي ولا يقتض عن الا الف ولزفر انه ذكر للبعوض بدلان
على سبيك البدل فيكون مجهول لا يفيد لان ذكر الاقامة للمترغيب وكذا ذكر الاخراج فيجتمع في اكمال
تعيينان على سبيك البدل وهما ان الاقامة والاخراج مقصود عرفا فاختلافها كما اختلاف النوع فلا يجمع
في كل حال تعيينان بل فيه تسمية واحدة ولا يبي حينة رحمه الله ان احد التسميتين بمنزلة والاخرى معلقة فلا
يجمع في اكمال تعيينان فاذا اخرجها فقد اجتمعا فينقدان وهذا لان العلق لا يوجد قبل شرطه
والمخرج لا يبعدم بوجود العلق فيحقق الاجتماع عند وجود الشرط لا قبله وتحقيق الملة في الاجازات
قوله ولو تزوجها على هذا العبد او على هذا العبد ثم مهر المثل فان كان مبدلا لاوكس او وني فلها الاوكس لان
الزوج يتسلم الارفع وان كان مبدلا لايرفع او فوقيه فلها الارفع لان ارض المراه بالاوكس وان كان مهر
بينها فلها مهر مثلها وقالها الاوكس في كل حال لان الموجب الاصل هو التسمية عند ما وانما يصار اليه المثل
اذا تعذر المصير الى المسمى من كل وجه ولا يكون متعذرا هنا لانه امكن اجاب الاقل التيقنه وعند ابي حنيفة
رحم الله الموجب الاصل مهر المثل لانه اعدل فلا يصار الى المسمى الا عند صحتها من كل وجه وهو ليس بوجود
لانه لا يمكن اجاب احدها على التيقن لعدم الترجيح ولا اجاب غير المسمى لانه متعذر تسليمه فلا يصار اليه
فينبغي الموجب الاصل وهو مهر المثل على الوجه الذي ذكرنا **قوله** وعلى فارس او حاريج الوطى او قيمته
اى لو تزوج امرأة على فارس او تزوجها على حاريج التسمية ولها الوطى اما التسمية فلانه مال والاوكس
فلرعاية ابا بنين واما ابا بنين الوطى والقيمة فلان الوطى لا يعرف الا بالقيمة فالقيمة اصل هذا الوجه
والعبد اصل التسمية فيجب بينهما وقال السافعي يجب مهر المثل لان ما لا يصح عنها لا يصح مهر او العبد المطلق
لا يصح ثمنه في البيع فكذا في الكساح ولما ان هذا معاوضة مال بغير مال ولا يكون اذا كان حقه معلوما دون
وصفه يصح ان يكون دينه في الذمة في مبادله مال بما ليس بمان كما اذا اقر بعبد لرجل صح اقراره واليه
البيان **قوله** وعلى ثوب او خمر او خمر او علي فراخ او علي فراخ او علي هذا العبد فاذا اخرج مهر
المثل اى ان تزوج امرأة على ثوب فالتسمية لا تصح ويجب لها مهر المثل بالغا ما يبيع لان المسمى مجهول
اكنه لا يمكن معرفة الوطى لاختلاف معاني الاجناس اختلافا فاحشا فصارت كسنة كعدمه فيجب مهر المثل
وان تزوجها على خمر او خمر يجب مهر المثل بالغا ما يبيع لان المسمى ليس مال متقوم في حق المسلم فلا اعتبار به

في الاول

ط
ان نوع واحد

ط
ان ادى من العبدتين
سنة مهر مثل أو
كسنة مثل أو

وقال مالك النكاح فاسد لان النحر والخبر لا يكونان اجابة على المسم وتسمية منع غيره فتعني الفاسد ولنا
شرط هو التسمية ان يكون المسمي لما لا يمتنع ما فاذا لم يكن فسد التسمية والاي لم يمتنع من ذلك والى
لان النكاح لا يطرأ بالزوط الفاسدة واذا تزوجها على هذا اكل فاداهو حراما وعلى هذا العبد فاذا هو حرام
المثل بالغا ما بلغ وعند ابي يوسف يجب قيمته ان كان عبدا ومثلها زوجه فلا بد من غيرها المثل بالغا ما بلغ
مع ابي حنيفة في ماله العبد ومع ابي يوسف في ماله النحر لا يكون ان لم يكن له ماله ولا عجز عن تسليمه فحينئذ قيمته ان كان
قيما ومثله ان كان مثليا ولا يحنينه ان الاشياء قد اجتمعت مع التسمية فاعتبر الاكل في لكونها ابلغ في
المقصد وهو التزويج فكانه تزويج على حراما وخبرنا وخرجنا بمثل لما بيننا والمحرمان المسميان كان من جنس
المساراة يتعلق العقد بالمال واليه لان المسمي موجود فيه ذاتا وان كان مخرضا يتعلق العقد بالمسمي
لان ليس بتابع للمساراة والتسمية ابلغ في التعرف من حيث انه يعرف الماهية والاشياء تعرف الذات وفي
مسئلتنا اخرج العبد جنس احد لعله الفاسد في المنافع متعلق العقد بالمساراة كذا قال ابو حنيفة
التسمية في ماله المثل لان المساراة لم يعلج ان يكون مراه في النكاح من جنس النساء في المقاصد متعلق
العقد بالمسمي في ماله لان من المليات كذا قال ابو يوسف وانما حصل له لا فلا ينه ان يعتبر المساراة باليه
كان المسمي من جنس المسمي ان كان من خلاف جنس المساراة وانما الخلاف في ان اخرج مع جنس واحد وجنسان
فقد ابي حنيفة جنس واحد وكذا اخرج مع النحر وعند ابي يوسف في النكاح على التخصيص لما ركنا في
الاصل وهو الصحيح **قول** وان امر العبد من احد ما حرها العبد يعني اذا قال تزوجتك على هذا العبد
فاذا اصد ما حرها ابي حنيفة ان كان ياب ويخرج وان لم يسلوا في العتق تكللها العتق وقال ابو يوسف
لما العبد وقيمة احر لو كان عبدا وقال محمد بن العبد وتام ماله ان كان ماله من قيمة العبد والى ابو
انما لو احر من حيث قيمتها فلذا اذا احر احد ما حرها البعض بالكل احرها لو كانا حريين يجب المثل
عندنا وكذا اذا كان احد ما حرها اخرج العبد وتام ماله المثل لعدم الرضا بدونه لا لسلامة العبد بها ولم يوجب
ولا يحنينه ان الباطح يصلح مراه فيجب وجوب المسمي وان كان منع وجوب ماله عند محمد لان المرأة
ما رضىت بعبد واحد في تمام ماله المثل دفعا للضرر عنها **قول** وفي النكاح الكسب انما يجب المثل
بالوطي ولم يزد على المسمي ويثبت النسب والعقد يعني اذا تزوج امرأة نكاحا فابعدا ثم فرق النكاح بينهما
ان كان الشترين قبل الدخول فكلاهما وان كان بعد الدخول يجب ماله المثل الاول لان المهر
انما يجب باستيفاء منفعة العضد دون العقد لعدم صحته وبطلانته ولا يجب بالكل لو وجد المانع من
وهو اكرهه وانما الثاني فلان الوطي في محل مخصوص سبب للفساد اجمالا واذا احر الزاوج فقد ران
للمهنية فتعني الاول والابراء على المسمي عندنا وعند محمد بن ماله المثل بالغا ما بلغ لان الواجب
عندنا والعقد يدل المثل ولان منفعة البضع ليست بماله وانما يقوم بالتسمية بالعقد فيثبت
بقدر ما سمي بان كان اقل من ماله المثل وان كان اكثر فلا يثبت الزيادة على ماله المثل
لعدم صحة التسمية ويثبت نسب ولها لان النسب كحاط في اثبات

لما فيه راجعا الولد يثبت بما هو موجود من وجه وهو النكاح الفاسد ويجب عليها العتق
صيانة للنسب عن الاستثناء وتعتبر ابتداءها من وقت التفرق لان سبب العقد شبهة النكاح ورفع هذه
الشبهة بالتفرق فالعقد يكون بعد وقال زفر يعتبر ابتداءها من آخر الوطيات لان الوطيات سبب الوطي
فيعتبر باخر الوطي **قول** ومهر مثلها يعتبر بتزويجها اذا استويا شيئا دجلا ولا بدلا وعصدا وغلاما
ودنيا وبكافة فان لم يوجد فن الاجاب ان يعتبر مهر مثل المرأة بتزويجها لئلا يتول ابن سعودي لها
مهر مثلها شيئا ولان قيمة الشيء انما تعرف بالرجوع الى قيمته **قول** وللانسان من جنس قوم ابيه
ويترك الاستواء في هذا الاوصاف المذكورة لان المهر يختلف باختلافها فان لم يوجد من قوم ابيها
من يكون مثلا لها فتعتبر مهرها مهر مثل الاجانب في بلدها **قول** ومع هذا ان الولي المهر والمهر
زوجها او وليها اي اواضن الولي المهر هي ضامته سواء كانت المرأة صغيرة او كبيرة لان الولي سبب
ومع هذا فلا يكون الثاني في الفان ثم هي مخير ان شاءت طابت زوجها بالصدوق بحكم النكاح وان شاءت
طابت وليها حكم الفان فاذا اوى الولي يرجع به على الزوج ان كان با من **قول** ولها منه مهر الوطي
والاخراج للمهر وان وطها اي للمرأة ان تنزع زوجها الوطي ولا اخرج حتى تاخذ المهر منها عني
المهر دون الموطول وان وطها الزوج برضاها لتعتق حقا في المهر كما تعين حق الزوج في المهر
وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اذا دخل بها برضاها **قول** ليس لها ان تنزع ثمنها لان العقود عليه
قد صار مثل الماهية بالوطية او بالكلية فلم يبق لها حق ايجس كالبيع او اسلم البيع ولا يحنينه رحم الله
ان كل رطبة مقابل بالمهر لان كل رطبة تسليط على البضع المحترمة فلا يجوز اخلاصه عن شيء يقابل به في
باجس يمنع باقيا بل للمهر وهو الوطي الثاني فلها ذلك كما اذا لم يدخل بها بالوطية الاولى يتاكد للمهر
المزاجه فاذا حقت المزاجه فله حصه من المثل **قول** وان اختلفا في قدر المهر حكم مهر المثل والمتعة
لو طلقها قبل الوطي ولو في اصل المسمي يجب مهر المثل اي لو اختلفت الزوجان في قدر المهر جعل مهر المثل
حكماء عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله فان كان موافقا لما قبل الزوج بان كان مثله او اقل فالتزويج بينهما
في احوال الزيادة لان الظاهر معه فان تكلل منه ما ادعت المرأة على انه مسمي وان كان موافقا لما ادعت
المرأة بان كان مهر مثلها مثل ما ادعت او اكثر فالتزويج للمرأة مع مئنتها فان تكللت فلها ما اقره
الزوج لسمعه لا قرانه وان خلعت فلها جميع ما ادعت فقد رما اقر به الزوج على انه مسمي والزيادة على
انه مهر المثل ان شاء الزوج جعلها ابراهيم او دانية او اياها اقام البينة فيقبل بينته لانه تورعوا
بها فان اقام البينة فبينة المرأة او في النسبة الاولى لانها شبهة للزيادة وبينة الزوج اولى في النسبة
الثانية لانه يثبت الخط عن مهر المثل وان لم يكن مهر المثل موافقا لما قالوا لم يكن لها بينة كالحا فابها
تكلل لزمه دعوى الاخر وان خلفا يجب مهر المثل واوام احدها البينة تقبل بينته لما بينا وان اقام البينة

في فعل ابن مسعود
ان يكون امه والبنت وشبهة ثبوتها لا يفيق

في الاصل

تأثيرها في الصحيح وجب مهر المثل مقدار الثلاث لسيعة ومقدار الزايد باعتبار مهر المثل فتخرج الزوج فيه
بين دفعه الدراهم او الدينار **قول** والمتعة لو طلقها قبل الوطى يعني لو اختلفا في المقدار ثم طلقها قبل الدخول
او طلقها قبل الدخول ثم اختلفا في المقدار حكم متعة مثلها فان شهدت لاحدهما قال لتول لمع بينه وان
لم يشهد لاحدهما خلف كل واحد منهما على دعوى الآخر وقال ابو يوسف رحمه الله القول قول الزوج في هذا
كله الا ان يأتي بشي قليل وهو لا يصح لها مهر عرفا وقيل لا يصح مهر شرعا وذكر لان المرأة
تدعي الزيادة عليه فهو ينكر فالتول لمع بينه ولها ان تقول في الدعوى لمن شهد له الظاهر والظاهر
شاهد لمن شهد له متعة مثلها او مهر مثلها هذا اذا اختلفا بمقدار المهر اما لو اختلفا في اصل المهر
فانكر احدهما وجب مهر المثل اتفاقا اما عند ما لان مهر المثل اصل واما عند ما ييوسف فلان به
لا يمكن التصير الى المهر مع وقوع الشك في وجوده **قول** وان ماتا ولو في التدرج فالتول لورثته
اي ان مات الزوجان ودفع الاختلاف بين ورثة المرأة والزوج في المقدار فالتول لورثة الزوج وكلم
مهر المثل لان مهر المثل تسقط اعتبارا بعد موتها عند ما ييوسف القول قول ورثة الزوج فيما
اقر واه الا ان يأتي بشي قليل وعند محمد القول لورثة المرأة الي مهر مثلها والتول لورثة الزوج في الفصل
كما في حال الحيوة وفي الاختلاف في الاصل القول قول ورثة الزوج ايضا عند ولا يلزمهم شي لان المهر
ليس بمحقق ومهر المثل لا اعتبار به عند بعد موتها وعند ما يفتن مهر المثل كما في حال حيوتها وعليه الفتوى
قول ومن بعث الى امراته شيئا فقالت هو هدية وقال هو مهر فالتول له في غير المهر بالكلية القول
للزوج مع بينه في غير المهر بالكلية لان المهر كان اعلم بجهة التمييز بخلاف المهر بالكلية فان القول فيه للمرأة
لان الظاهر شيئا هديتها ولو جهز الاب بنته ثم زعم ان الذي دفعه اليها مال وكان على وجه العارية عندها
فقالت هي مملوكة جهزني به او قال الزوج ذلك بعد موتها فالتول قولها لان الظاهر شيئا هديتها
كذا في الذخيرة **قول** ولو كان زوجي ذمية بعتة او بغير مهر وذا جازين في دينهم ودخل بها
او مات لامر لها وكذا الحريان ثم اي لولكي ذمية او بغير مهر وذا جازين في دينهم ودخل بها
او طلقها قبل الدخول بها او مات عنها فليس لها مهر وكذا الحريان في دار الحرب وقال لا يخ
الذمية لها مهر مثلها ان دخل بها او مات عنها والمتعة ان طلقها قبل الدخول بها وقال زفر لها
مهر المثل في الحربين ايضا لان الخطاب عام والنكاح لم يشر بغير مال ولها ان اهل الحرب غير
ملتزمين احكام الاسلام وولاية الالزام منتطعة لاختلاف الدار بخلاف اهل الذمة فان احكام
الاسلام جارية عليهم ملك تحاق النفقة والعدة والتوارث ولا يي حنيفة رحمه الله ان اهل الذمة
لا يلتزمون احكاما في الديارات وفيما يعتدون من المعاملات وولاية الالزام منتطعة باعتبار عقد
الذمة فانما اسرها ان تتركهم وما يدينون فصاروا كاهل الحرب فلا يجوز لنا ان نلزمهم شي من ذلك **قول**

ولو تزوج ذمي ذمية بغير مهر او ذمي ذمية فاسما او اسما احداهما المهر والآخر يرد في غير العين قيمة المهر
ومهر المثل في المهر وقال ابو يوسف لها مهر المثل في العين وغير العين وقال محمد لها مهر المثل في الوجهين وهذا
الاختلاف فيما اذا كان الاسلام قبل القبض وجه قول ابي يوسف رحمه الله انه يعتبر الاسلام الموجود عند
القبض بالاسلام الموجود عند العقد ولو كانا مسلمين عند العقد يجب فيها مهر المثل فكذا هنا لان القبض
شبه بالعقد مرجح انه لو كدر المهر وجه قول محمد ان التسمية صحيحة لكون المهر ما لا عندهم فمجرد
عن تسليم المهر بالاسلام فوجب قيمته ولا يي حنيفة رحمه الله في العين ان المهر يتم قبل القبض لفضل العقد
ولهذا يملك المهر فيه كيف شئت بيدل ولا يغير بدل فالتبضع غير موجب مملوكا تصرف والرقبة واما
ينتقل بالتبضع الضمان الى القابض وذلك لا يمنع بالاسلام كما اذا اعطيت جمل غير ذمي ثم اسلم لم يمنع من استرداها
واما في غير العين فالتبضع موجب مملوكا العين لان حرها كان في الدين وانما ثبتت في العين ابتداء بالتبضع
فتنتج بالاسلام فوجب في المهر قيمة لانها سر ذوات الاشياء فبقيتها لا تكون بمنزلة عينها وفي المهر لا تجب القيمة
لانه سر ذوات اليتيم واختلاف القيمة في ذوات اليتيم بمنزلة اخذ عينه وهو غير جاز فوجب مهر المثل قد
باب نكاح الرقيق المهر نكاح العبد الاباذن السيد لان في تنفيذه بغير اذن مولاه تعبيبا له
من حيث شغل في تنفيذه بالمهر وذكر ضد المولي فلا يجوز وقال مالك يجوز لان النكاح من خواص الرأفة والعبد
فيها مبقي على اصل الحرية اذ هو مملوك لمولي من حيث انه مال لا يزوج له اذ يبي ولنا ما ذكرنا من انه متضمن
للضرب في حق المولي فلا يجوز الاباذن وقال عليه السلام ايماء عبيد تزوج بغير اذن مولاه فهو عاهد
رداه ابو داود والترمذي وكذا النكاح الامة لانه متضمن لحرمانها على مولاه بعد ان كان جازيا
له فيحتاج الى اذنه دفعا للضرر عنه ولذا المكاتب لانها فك الحرة في حق الكسب والنكاح ليس منه
فبقي في حق النكاح على ما كان قبل الكتابة وكذا المديون وام الولد لان موجب النكاح فيها الرقبة وموقام
فلا يقدر ان على التزوج الاباذن المولي **قول** ولو كان عبيد باذنه بيع في مهره وسعى المديون المكاتب
ولم يبيع فيه اي لو تزوج عبيد باذن سيده فالمهر دين في رقبة يباع فيه لان طهر وجوبه في حق المولي الموجود
الاذن منه فيستوفى من رقبة دفعا للضرر عنها بخلاف المديون والمكاتب فانها يسعيان في المهر
ولا يباعان فيه لانها لا يقبلان الانتقال من ملك الى ملك بخلاف ما اذا تزوج العبد بغير اذن المولي
فانه لا يباع ايضا المهر بل يجالب به بعد العتق دفعا للضرر عن المولي **قول** وطلقات رجعية اجازة
للنكاح الموقوف لطلقاتها او فارقتها يعني لو تزوج عبيد بغير اذن سيده فقال له السيد طلقها رجعية فهو
اجازة للنكاح لان الطلاق الرجعي لا يكون طلاقا ومفارقة وهو اليق بحال العبد المتمرد من الاجازة
فيحرم عليه لانه اذني مرجح ان المتاركة رد الطلاق رفع والرد اسهل من الرفع **قول** ما لا اذن

نكاح العبد

نكاح

نكاح

نكاح

بالنكاح يتناول النكاح اي لو قال شخص بعد تزوج امرأة يتناول هذا الامر النكاح الصحيح
 وقال لا يتناول النكاح حتى لو تزوج العبد امرأة بالنكاح النكاح النكاح و دخل بها فانه يجب عليه المهر
 فيه عند ابي حنيفة رحمه الله لان هذا دين لم يغير في حق المولي عندنا وعندنا لا يجب على العبد شي يفتقر
 لان هذا دين لم يغير في حق المولي عندنا فلا يباع فيه ولو وجد العبد النكاح من المرأة على وجه
 الصحة لا ينفذ عنده لان الاذن قد انتهى وعندنا ينفذ لان الاذن كان بالصحح من باق
 ولنا ان مقصود المولي كصيد عنه العبد وذا لا يحصل الا بالنكاح الصحيح الذي يوجب الملك فيكون
 مقبلا به ولا يحنيفه رحمه الله ان النظر مطلق فيجوز على الطلاق فلا ينفذ بصدقه دون صفة ولا ي
 الحاجة الى اذن المولي ليشعل المهر رقبته لانه لا يملك البضع لانه في ذلك مبتني على اصل الحرية والنكاح
 في ذلك مطلق الصحيح فان تزوج الامرا لهما **قول** ولو تزوج عبدا بامرأة صح وهي اسبق النكاح
 في مهرها يعني لو اذن عبدا في النكاح ثم تزوج امرأة والعبد مديون جاز النكاح لان في ذلك
 تخصيصا للملك فيوزد المرأة اسبق للعبد في المهر اذا كان بمهر مملوك او اقل دون الزنا
 وان كان فيه ضرر للعبد لان لزومه سبب لأمركه وهو النكاح اذ هو غير المهر ليس بشي
 فيثبت في ضمن حكم النكاح ضرره **قول** ومن زوج امته لا يجب ثبوتها فخره وبطلان الزوج ان
 طهر لان حق المولي اقوى من حقه لانه مكر رقبته وملكها ولا يترك الزوج فهو زوج على المولي
 ثبوتها في بيت الزوج المتصوره والضرر مدفوع لكن يقول للزوج متى طهرت وطهرتها ولا يجب
 على الزوج النسخ والسكنى لانها جزا لا احتباس ولا احتباس بالقبول وهي منقضية **قول** ولا جوار
 على النكاح اي يجوز للمولي اجبار العبد والامه على النكاح ومعنى الاجبار ان ينفذ نكاحه عليه باف
 رضاها عند ابي حنيفة لا اجبار في العبد لانه مبتني على اصل الحرية فيما هو مرجع اصل الادمية النكاح
 منها وهو رواية عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ولنا انه مملوك رقبته ويملك عليه كل تعرف فيه
 ملكه كانه الامه والنكاح يصور بها عن الزنا الذي هو سبب الهلاك او النقصان اذ باجدر بما
 يملك فيملكه بلارضاهما **قول** ويستط المهر بقتل السيد امته قبل الوطى لا بقتل الحرة لنفسها
 قبله يعني لو زوج امته من غيره ثم قتلها قبل ان يدخل بها زوجها سقط مهرها وقال عليه المهر
 لولاها لان هذا فرقة وقعت بالموت فلا يستط شي من المهر بها كالمومات حثيفانها وذكر
 لان المقتول ميت باجله وانما ينتقل الى القاتل اذا تعاقب به جزاء في الدنيا مضان وقصاص
 ويقتل المولي امته لا يتعاقب به الجذاء فاعتبر في حقه موتا لا قتلا ولا يحنيفه رحمه الله ان من لم
 يبدل منع المهر قبل التلحم فيجوز بيع المهر بغيره كقتل المملوك او اة والقتل قطع الحقوق في
 حق القاتل اذ الزوجه حكم من احكام الدنيا وهما يتعاقب بقتل المولي كقتل امته وهي من احكام الدنيا

خلاف

لا

خلاف ما اذا قتلها بعد الدخول فانه يجب المهر لسلامة المهر للدخول وهو الاستيفاء من البضع
 ما اذا قتل نفسه او اجبني فلان المنع ليس ممن له المهر فلا يستط المهر وان قتل الحق نفسها
 قبل ان يدخل بها الزوج لم يستط مهرها خلافا لرفق السافعي رحمه الله لهما ان المهر حرها فنوت المهر
 قبل التلحم فينوت المهر ولنا ان الموت منه النكاح والعقد اذا انتهى بقراره وجبه والقتل لا يكون
 مضافا اليها في حق احكام الدنيا وهو الدية والقصاص والكفاية فكذا في سقوط المهر وغير ذلك في موتها
 خفف عنها فيها فلا يستط مهرها **قول** والاذن في العزل سيد لامة يعني اذا زوج رجل امته
 من غيره فالاذن في العزل الى المولي دون لامة وعن ابي يوسف ومحمد ان الاذن لهما لان العزل
 محال لقضاء شهوته التي يكون النكاح مشروعا لها صيانة لامة عن الزنا ويكون موقوفا على اذنها صيانة
 كرها ولا يحنيفه رحمه الله ان لامة لاحق لها في قضاء الشهوة لان النكاح لم يشرع حقها فانها لا يمكن
 مخالفة لامة سيدها بالتزوج وانما الكراهة في العزل للولد والحق فيه للمولي فشرط رضاها لارضاهها
قول ولو اعقت امته او مكاتبته خبرت ولو زوجها حرا يعني لو زوج المولي امته من رجل حرا وعبد
 ثم اعنتها فلهما الخيار فان اختارت نفسها فلا مهر لانيان كان العتق والاختيار قبل الدخول لان
 الزوجه جات من قبلها وان اختارت الزوج فالمهر لسيدتها وقال السافعي ان كان زوجها حرا فالاختيار
 لهما لان النبي صلى الله عليه وسلم خير بريق وزوجها عبد رواه سلم ولان علة الخيار عدم الكفاية ملك
 البضع وهما لا يوجدان فيما اذا كان زوجها حرا ولنا حديث عائشة رضي الله عنها ان زوج بريق كان
 حرا حين اعقت رواه البخاري وسلم ولان الخيار لا يزاد الملك عليها وهذا المعنى لا يختلف بين
 ان يكون زوجها حرا او عبدا ولانه عليه الامه قال ملكك بضعت فاختراري فمجال علة الاختيار
 ملكها بضرها فتضمن التسوية بين الحر والعبد ورواه السافعي ثبوت الخيار فيما اذا كان زوجها
 حرا وكذا راعى المولي المكاتبه المتروجه باذن المولي فلهما الخيار وقال زفر لاختيارها لان النكاح
 نفذ عليها برضاها حتى كان المهر لها فلا يثبت لها الخيار بالعتق ولنا ان النبي صلى الله عليه وسلم خير
 بريق وهي كانت مكاتبه وكذا الحكم في المديونة وام الولد لان علة الخيار ملك البضع وهو موجود فيهما
قول ولو نكحت بلا اذن فعتقت نفذ بلا خيار فلو وطى قبله فالمهر له والالاها يعني لو تزوجت
 لامة بغير اذن مولاهما ثم عتقت بعد النكاح فلا خيار لها اما نفوذ النكاح فلا ينافي الجوار واستأ
 كان بحق المولي وقد زال وقال زفر لا ينفذ النكاح لانه توقف على اجابة سيدتها فلا ينفذ بدون
 اجارته واعتاقه ليس باجابة فسطح اما عدم الخيار فلان النفوذ بعد العتق وبعد التنازل لم يزود
 عليها ملك فلم يوجد سبب الخيار فلا يثبت الخيار **قول** ولو وطى قبله يعني لو وطى زوج لامة

اي لا مهر للمولي ولا لامة

قيل الصبي فالمرء لانه استوفى منافع مملوكه لها فوجب البذل لها **قول** ومن ولي الله ابنة فولدت
 فادعاه ثبت نسبة منه وصارت ام ولد له وعليه نفقتها ولاعتقها وقتها ولها ما تنفق النصف فلان الله
 ولا يملك مال الابن عند الحاجة الي صبيانه **قول** لتولد عليه السلام انت وما لك لا يبيك وما من جزع
 فوجب صون ما به عن الضياع بما ل الابن وذاته ملك جاريتيه لتفقيح فعل الاستيلاء اذا الاستيلاء بدون
 الملك لا يتصور واذا ملكها ثبت نسب ولها ما يدعوه لانه ولد بجارية المملوكه وجب عليه نفقتها لابنه
 لان هذه الحاجة ليست من ضرورات البقاء بل من ضرورات الطعام فانه من ضرورات البقاء فان اكلمه الاب لا يجب عليه
 النصف ولا يجب عليه مهرها بجرته وقال زفر الساجي رحمه الله العتق لان الوطى وجد في غير الملك
 لان الملك ثبت مروق صحه الاستيلاء فنسبت قبيل العتق ولا ضرورة في نقله الي حال الوطى مكان الاب بالراجح
 واقعا في ملك الغير فوجب المهر لنا ان الوطى وقع في ملكه فلا يجب عليه نفقتها وذلك لان الفرض منه ان لا يهر
 زانيا ولا يبيع ما روى ومن ضرور وقوع فعله في غير ملكه ضياع ما به لانه يصير زانيا وماذا الذي هدر
 فلا بد من تقديم ملكه ليعصح الاستيلاء لانه سوقوف على الملك بخلاف ما اذا كان الوطى غير متعلق حيث
 عليه العتق لان الانتقال الي ملك الاب لم يوجد لعدم الفروقة في الانتقال لعدم صيانة ما به عن الضياع
 لان الفرض عدم الماء ولا يجب عليه قيمة الولد ايضا لانه اعلق حرا لتقدم الملك عليه وعند الساجي نفس
 قيمة الولد في قول **قول** ودعوه كدعوى الاب حال عدمه والمراد بالجداب الاب لثبانه
 مقام الاب عند عدم الاب اما بالموت او بعدم ولايته بالكفر والرق او بالجنون فادانته لانه
 الجد بما ذكرنا فوجب دعوه **قول** ولو زوجها اياه وولدت لم تصرام ولد رجب المهر لا القيمة
 ولها حوازي لوزوج الابن جارية من ابيه وولدت منه لم تصرام ولها لان ما صار موصوفا
 وانتقلها الي ملك الاب لصيانه ما به وقد صار موصوفا بدون فلا حاجة اليه وقال الساجي لا يكره
 لاب ان يتزوج بجارته ابنة لان ماله ما يوجب منع صحه النكاح ولنا ان المانع من صحه النكاح حقيقة الملك
 او حقه وكلاهما منتف عن الاب فصح له ان يتزوجها وانما حق الملك وذلك لان منع صحه النكاح وقال زفر
 يجوز النكاح وتصرام ولها لانها لما صارت ام ولد له بالخبر فلان نصير ام ولد له بالنكاح ادلى بالحجة
 عليه ما بينا من ان ما صار موصوفا بالنكاح فلا حاجة للاصلح الي انتقالها الي ملكه وجب المهر عليه لانها
 بالنكاح ولا يجب عليه القيمة لانه لم يملكها ولو لها حرة لانه ملكه لافق ففعلت عليه قوله عليه السلام من مكره ذارحم
 محرم من عتق عليه رواه ابو داود والترمذي **قول** حرة قالت سيد زوجها عتقني عني بالنفقة
 فسد النكاح ولولم تنكح لاني **قول** ولو كاله يبي لوزوج عتق حرة ثم قالت احكم سيد زوجها عتق
 عني بالنفقة عتق الاب وفسد النكاح وسقط المهر وجب عليها لانها قال زفر الساجي لا يفسد
 النكاح

النكاح لان طلب الاعتراف من غير المالك لغوا اذ لا عتق فيها الا بملكه لرادم فتع العتق عن المأمور فلا يملك
 النكاح لعدم التوافق بين النكاح والحرية الزوجية ولما فيها امراته باعتراف عبده لما بينا انه لا عتق فيها الا بملكه
 الابن ادم وذا لا يتصور الا بتقدم ملكها فيه اقتضا لغيرها لكانها واذا ثبت الملك اقتضا يفسد ملك النكاح
 لان ملكه اليه اقرى من ملك النكاح ففسده اذ اطي عليه ولو قالت اعتقني عني ولم يسم الا لث فاعتقه
 المولى لم يفسد النكاح وقال ابو يوسف يفسد النكاح ويستط لثبوت الملك اقتضا كما في موقوف الاول **قول** في
 كلالها عن الفرو سقط شرط النصف لتفقيح النكاح كما سقط القول له بل ولي لان النصف شرط في الهبة
 والقبول ركن في البيع ولها ان النصف فعل حسي فلا يحتمل السقوط بخلاف القول في البيع فان
 يحتمل السقوط كما في بيع المتاع **قول** الوالة يعني للمأمور وعلى قول ابو يوسف الوالة المرأة **د**
باب نكاح الكافر تزوج كافر بغير مهر او في عدة كافر وذافي فيهم جائز
 ثم اسلم او اقر عليه ولو كانت حرة فرق بينهما وقال زفر لا يصح بغير مهر و في عدة كافر الا انا لا نتعرض
 لهم في ذلك الى ان يسلموا او يترافعا فيسدد يرق القاضي بينهما لتولد تعالى ولا تتبع احوالهم وتولد عليه السلام
 اتركهم وما يدينون فلما ترافعا واسلموا والحرية قايمة بغير فرق بينهما وقال ابو يوسف ومحمد نكاح المعتق
 باطل في حقيقة بالاجماع فكذلك في قسم لانهم اتباع لنا كذا لاقتراض لهم لعقد الزمة فاذا ترافعا واسلموا
 وجب احكم بينهما بما هو حكم الاسلام بخلاف النكاح بغير مهر فانه جائز عند البعض ولهم لا يلتزموا
 احكامنا بجميع الاختلافات ولنا في حقيقته رحمه الله ان العتق لا يمكن اثباتها فقلنا لا يشرع لكونهم غير خاضعين
 ولا حق للزوج لانه لا تعتق ولا يمكن ان يجب للولد لان في الزنا لا يجب العتق مع وجوده فاذا لم يجب
 العتق صح النكاح وحال المرافعة الاسلام صالة البقاء والشهود شرط الانقضاء لا شرط البقاء وكذا العتق
 لا يمنع بقاء النكاح فان التاوضة اذا وطئت لشبهة تجب العتق مع بقاء النكاح ولو تزوج الكافر بحرة بان كانت
 امه او بنته فاسلم احدهما او كلاهما يرق بينهما لعدم المحلية فيستوي فيه الابتداء والبقاء لهذا لانك حكم الله
 عند ابي حنيفة رحمه الله حتى يترتب عليها وجوب النفقة ولا يسقط اقصائه بالرفق بها بعد العتق لا يرفع
 بطلب احدهما واما الآخر فعند ما ليس لها حكم العتق وهو رواية عن ابي حنيفة **قول** ولا يبيح مرقا ومرد
 احدا الى ولا يكره للمرد ان ينكح سوا كانت مسلمة او كافرة او مرتدة لان النكاح يعتد بالملة ولا ملة للمرد
 لانه ترك ما كان عليه ولا يضر على اعتقده ولان استعماله بالنكاح يستعمل عن التامل فلا شرع له اصلا
 ولا يجوز له ان يتزوج مع احد لانها ما مرق بالتامل ليعود الى الاسلام والاستعمال بالنكاح بمنها من ذلك
 فلا يصح **قول** والولد يتبع خيرة الابوين دينها والجوسي ثم الكفاي اي ان كان احدا الزوجين مسلما
 فالولد مسلم ولو كان احدهما كاثريا والآخر مجوسيا فالولد كاثري هذا اذا لم يكتف ابا والدار فان اختلفت الدار
 فالولد تابع للدار حتى لو كان الاب في دار الاسلام وموسلم والوالد في دار الحرب لا يتبع الوالد

المهر

يتزوج امرأته

لمرد التزوج
في الاصل

ق

ولا يكون مسلما بسلام أبيه وقال السافعي رحمه الله اذا كان احدهما كائنا والآخر محمدا سيما يكون الولد محمدا
حتى لا يخلط بجمته لان المعارضة قد تحقت فيه فاصدحها بوجوب الحرة والآخر بوجوب الحرة فبوجوب الحرة
خلاف ما اذا كان احدهما مسلما لان الكفر لا يعارض الاسلام وكذا المناكحة فاذا كان ذلك اعتقاد احدهما
جعل الولد تبعا له في ذلك كافي بنسب الاسلام والمجوسية شر من اليهودية فلا تحق المعارضة بينهما **قول**
ولو اسلم احد الزوجين عرض الاسلام على الآخر فان اسلم والآخر فرق بينهما واباه طلاق لا اباه اي
ان كان الزوجان مجوسيين فاسلم احدهما يعرض الاسلام على الآخر فان اسلم بقيت الزوجية بينهما وان لم
يسلم يفرق القاضي بينهما واما اذا كانا كتابيين فان اسلمت المرأة يعرض الاسلام على الزوج فان اسلم
فهي امراة ولا يفرق بينهما وان اسلم الزوج لا يعرض الاسلام على المرأة يجوز تزويجها المسلم ابتداء
مجازيا وقال السافعي لا يعرض على المصدر الاسلام لاننا قد ضاعفنا الزمة ان لا يتزوج بها لان
مكنا الكنا قبل الدخول غير متأكد فستطع بنسب الاسلام وبعد متأكد فنوثر الى انقضاء العدة
ولنا ان عمر بن الخطاب عنه فرق بين نصراني ونصيرية بابا به عن الاسلام ذكنا الطحاوي ولان الاسلام
طاعة لا حرة ان يكون سببا لزوال النعمة وكذا كسر المصدر لا ينافيه كانه حاله لا يتبدل وكذا اختلاف الدين
لا ينافيه كانه لو كان موسما وهي كتابية والابا معصية يناسب زوال النعمة والتعرض لعرض الاسلام يحصل
مقاصد الكنا جازيا لا ما شرع الاسلام فافرق في ذلك بين ان يكون المصدر عاقلا او صبيبا
مميزا ثم الابا ان كان حرة الزوج فالفرق بينهما طلاق وان كان من جهة المرأة فليس بطلاق وقال
ابو يوسف لا يكون طلاقا في الزوجين لان الابا لا يترك فيه الزوجان على معنى ان يعي ان تحقق من كل واحد
منها فلا يكون طلاقا للفرقة بالمحبة ومكرا احد الزوجين للآخر لان الطلاق ليس مفوض اليها فكل
سبب الفرقة يتحقق منها لا يكون طلاقا قلنا بابا فبات لا ساك بالمعروف فتعين التسريح بالرجوع
وهو الطلاق فان طلق فيها ونفقت والابا القاضى منابه فيه **قول** ولو اسلم احدهما لم يفسخ في كنف
ثلاثين ولو اسلم احد الزوجين في دار احب لم ينقطع النكاح بينهما حتى يفيض ثلثا سواء حل بها اولم يحل
٢٠ وقال السافعي ان كان قبل الدخول وقت الفرقة بسلام احدهما في الحال وان كان بعد الدخول ينفذ
على مضي ثلثه فزوء بغيره على النكاح بالدخول وعدم تأكده بعده ولنا ما مر ان نكاح الاسلام لا يفسخ ان
يكون موجبا ولا كسر المصدر ولا اختلاف الدين لان في دار الاسلام ولاية عرض الاسلام ثابت يعرض
الاسلام على الآخر الاسلام فان اختلف في دار احب ولاية العرض منتظمة فاقسم شرط البيهقي في الطلاق
الرجعي تمام ابعده وهي عرضة القاضي وتزويجه عند تعدد اعتبار العلم وهذه الخيصة لا يكون
ولهذا يستوفى فيه المدخول ٢٠ وغير المدخول ٢٠ **قول** ولو اسلم زوج الكتابية بنتي كاهها لا يفسخ
النكاح بينهما ابتداء فلان سفياني **قول** وتباين الدارين بسبب الفرقة لا السبي يعني لو دخل احد الزوجين

في دار الاسلام واسلم اوسى احدهما ودخل دار الاسلام وقت الفرقة بينهما بسبب اختلاف الدارين
وقال السافعي سبب الفرقة بينهما السبي دون تباين الدارين حتى لو سبينا معا تقع الفرقة بينهما عند فلو
خرج احدهما من دار احب لا تقع الفرقة بينهما عند عدم السبي وعندنا بالعكس ولو سبي احدهما تقع الفرقة
بالا اتفاق مع اختلاف النكاح ولنا في رحمه الله ان تأثير تباين الدارين في انقطاع الولاية وانقطاع
الولاية لا تأثير له في ابطال النكاح حتى لو دخل الحرة دارا مستامنا لم تقع الفرقة بينه وبين امراته
واما السبي فيوجب صفا السبي للسكينة وتبي ملك الزوج استغنى الصفا فوجدان لستطحق الزوج
حسنا للصفا ولنا ان مع تباين الدارين حينة وكلما لا ينتظم المصالح الكنا مخرج لها كما فلا يبقى عندها
خلاف المستامن لان تباين الدارين كماله لو لم يكن من الرجوع والسبي بسبب الملك الرقية مالا فلا يكون
مبطلا للنكاح لانه ليس عام فلا يثبت فيه المهر بالسبي متصودا بل يثبت في من ملك الرقية عند
فراغ المحل عن حق الغير ولهذا لو كان ملك الكنا مخترا بان كان مسلما او ذميا لا يبطال النكاح **قول**
ويكفي المهاجرة الحائل بالاعتدال يعني اذا خرجت امرأة مهاجرة الى دار الاسلام سلمه كانت او ذميمة لم يلزمها
العدة الا ان يكون حاملا فحسد لا تنزوي حتى تضع حملها وان كانت حائلا فلاها ان تنزوي في الحال
وعندها يلزمها العدة لانهما حتى فادقت زوجها بعد الاصابة وذلك لان العدة حق الزوج وهي مخاطبة
به بخلاف المسبية فانها ليست بحرة ولا يثبت فيه العدة بل يثبت في من ملك الرقية عند
المهاجرة مطلقا فتقبل ما بعد العدة زيادة على النص بالرأي وهو غير جائز ولان هذه فرقة
وقوت بتباين الدارين فلا توجب العدة كالمسبية واما عدم جواز النكاح اذا كان حاملا فوجود
الولد ثابت النسب في لفظها لا باعتبار ان العدة واجبة عليها **قول** ولا ارتداد في الحال
والوطوء المهر وغيرها لنفسه ان ارتد وان ارتدت لا يابطا تطيح اي ان ارتد احد الزوجين
عن الاسلام وقت الفرقة بغير طلاق في الحال مطلقا قبل الدخول وبعد وقال السافعي رحمه الله
لا تقع بعد الدخول حتى تنقضي العدة لما مر في اسلام احد الزوجين ولنا ان هذه فرقة تجب سبب التباين
فنجعل لان المناخ لا يمتثل التراضي وقال محمد بن كاتبة الردة من الزوج من فرقة بطلاق كافي لا باوان كانت
من جهة المرأة ففسخه وابو يوسف قال الردة نسخ لا يمتزك الزوجين فيها والطلاق مخصوص بالزوج
وهو قول ابي حنيفة رحمه الله لان الردة منافية للنكاح لزوال عصمة عن نفسه واما كونه النكاح من املكه
فردعه املكه ردول النكاح ثم ان كان الزوج هو المرتد منها كل المهر ان دخل ٢٠ ونصفه ان
لم يدخل ٢٠ وان كانت المرأة هي المرتدة فلها كل المهر ان دخل ٢٠ ولا فلكسي لها لان الفرقة منها
قبل الدخول معصية سبب لستوط مهرها **قول** ولا يابطا تطيح اي تطيح الارتداد حتى اذا كان بعد
الدخول مراياها كان يجب المهر كله وان كان قبل الدخول فان كان منه يجب نصف المهر وان كان

يعني لا يجب الاستبراء
في المهاجرة عند ابي حنيفة

لا ينفق من عدد الطلاق
عند ابي حنيفة وابي يوسف
وقال محمد بن كاتبة الردة
من المرأة فكذلك وان كانت
من الزوج فطلاق در

الامتناع الزوج

ان كان الزوج
المتأخر اسلاميا

منها لا يبيح لما ذكرنا في ارتدادها **قول** ولو ارتدوا اسلاما معا لم يبين وبانت لوالسما متعاقبا اي لو
ارتد الزوجان معا فعوذ بالله ثم اسلما معا فلهما علي نكاحهما كحسنا وفي التمس تبع الفرقة بينهما وهو قول
زفرلان الردة هي المناقضة للنكاح في وجوده فلا يبقى النكاح ولما اجماع الفقهاء فان بقي حصة
ارتدادوا اسلاما لم يامرهم الفقهاء بتقريب النكاح بعد التوبة ويجعل ارتدادهم واسلامهم واقعا
بجهاه التاريخ **قول** وبانت لوالسما متعاقبا اي لو اسلم احداهما بعد ارتدادها معا وقت الفرقة
لا يصح ارتدادها على الردة بعد اسلام هذا وصداها كانت اياه حتى لو كان المتأخر اسلاميا هي
المرأة قبل الدخول سقط مهرها وان كان الزوج لها نصف مهرها **التم**
البكر كالنسيب والجدية كالقدية والمسلمة كالتي بية فيه التمس بنته القاف وسكون السين مصدر
قمت التي فالتسم وبالكسر واحد الاسم وهو النسيب والبكر في التسم كالنسيب وكذا الباء
لتولد تعال فان ختمت ان تعدلوا فواحدة او ما ملكت ايمانكم ذكرنا ان لا نقولوا معنا اي لا يجوزوا
وقوله تعال ولن نستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تيملوا كل الميل اي ان لم يستطيعوا
العدالة والتسوية في المحبة فلا تيملوا في التهمة وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعدل
بين نسائه في التسم وقال الشافعي رحمه الله اذا كانت الجديفة بكرا فصلاها بسبع ليل وان كانت
ثيبا ثلث ليل ثم التسوية لتولد عليه اللام للبكر سبع وللثيب ثلاث ثم يعود الى اهله افرجه الدار
ولما تاملنا ما روينا من غير فصل ومارواه محمول على ابداة بايديته دون الزيادة **قول**
والحكمة ضعف الامة روى ذكر عن علي رضي الله عنه وذلك لان حلا لامة نقص من جلاله ولا يمكن
التنصيف في حق حل النكاح فاطهر نافي بقوة مراتبهم والطلاق **قول** ويسافر من شاة والفرقة
احب اي بحكم الزوج ان يسافر من شاة من شاة من الاول ان يتزوج بينهما تطييفا لثبوتهم وقال
الشافعي رحمه الله الفرقة سبعة لما روي انه عليه السلام كان اذا اراد سفر اقرع بين نسائه ولما
انه لا حق لمن في التسم طاله السفر حتى كان للزوج ان لا ينفك واحدة منهم وفعل النبي صلى الله عليه وسلم
لتطبيب قلوبهم وبه يقول **قول** ولها ان ترجع ان وهبت قسمها لآخرى لانها استطقت تعاليمها
بعد ذلك استقط لان السقوط يكون في القاييم وهو ليس بقائم فيكون الرجوع استنعا فيكون جائزا
كتاب الرضاع موصى الرضيع من ثري الادمية في زمان مخصوص الرضاع
والرضاعة بكسر الراء وفتحها فيهما وانكر الراء معي الكرمع الهما والرضاع عبادة عن نفس الرضيع من ثري الاد
في وقت مخصوص وهو مدة الرضاع **قول** وهم به وان قل في ثلثين شهرا ما حرم بالنسب الا لامرخته
واخت ابيه اي حرم بسبب الرضاع من حرم من النكاح بسبب النسب اذا وجد في ثلثين شهرا وان
كان الرضاع قليلا وقال الشافعي لا حرم الا التحسين وضعت يعني مشبهات لما روي عن عائشة رضي الله عنها

انما ثالث كان فيما نزل من القرآن عشر رضعات معلومات بحرم من ثم نحن نحسن معلومات فتوى رسول الله
صلى الله عليه وسلم وهي ما يقدر من القرآن رواه لم قالوا هذا يدل على قرب النسخ وعلمها انها قالت قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حرم المص والمصتان وفي لفظ لا تحرم المص والمصتان رواه
مسلم ولما نزلت على وانما نكحتم اللاتي ارضعنكم ولخواتكم من الرضاعة اثبت احكامه بفعل الارضاع من غير
تقييد بالعدد والعتيد به زيادة وهو نسخ عندنا فلا يجوز خبر الواحد وقوله عليه السلام حرم الرضاع
ما حرم من النسب متفق عليه ولان احكامه لشبهة البعضية الثابتة بنسوز العظم واثبات اللحم
فبتوحي في القليل والكثير ومارواه مفسوخ كذا روي عن عثمان حكاه الكفا عن **قول** في ثلثين
شهرا بيان لمدة الرضاع وهو قول اي حينه ربه الله وعندها مدته ستمائة وعندها ثلثين شهرا
ان الرضيع لا يمكن التحول من الرضاع الى الطعام في ساعة واحدة ولا بد من الزيادة والحوال حسن التحول
من حال الى حال لا سيما على الفصول الاربعية ولها قوله تعالى والوالدت برضعت اولادهن
كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة ولا اعتبار للزيادة بعد الاتمام ولا اي حينه قوله تعالى وحملها
تليون شهرا فظاهر يقتضي ان يكون جميع المذكور مدة لكل واحد منها لان الدليل قد قام على ان
مدة الحمل لا يكون اكثر من ثلثين وهو قول عائشة الولد لا يبيح في البطن لا اكثر من ثلثين ولو بقدر
ظلم مغنيل والظاهر انها قالته سماعا فبقي مدة الفصال على ظاهره ولان العظام لا يحصل في سنة
واحدة فلا بد من الزيادة فقد رنا في مدد الحمل لها مدتها تغير غذا فان ايجين بعق في البطن
سنة اشهر ويتغير في غذاء الام ويتغير بنفس الام ثم ينفسخ يصير اصلا في الغذاء والنفس
المزيد باكولين محمول على الرضاع المستحق حتى لا تحق على الوالد نفقة الارضاع بعد ذلك ان كانت طليقة
قول ما حرم من النسب اي الذي ثبت حرمته بالنسب **قول** الام اخيه واخت ابنة اي
الاهاولا فانه بحكمه ان يتزوج بها والرضاع ولا يجوز ان يتزوج بها من النسب لان ام اخيه من النسب
الامة او موطوءه ابنة واخت ابنة من النسب ربيته او بنته بخلاف الرضاع **قول** زوج مرضع لبيها
منه اب للرضيع وابنة اخ وبنته اخوتهم واخوتهم وعنده الشافعي لبنة لا حرم لان احكامه لشبهة
البعضية والذين بعضها لا بعض ولما روينا واحكامه في النسب من ايجين فكذا في الرضاع ولان
النكاح بسبب لقول لبيها واسطرا جبالها فنسب الذين اليه بحكم البنية احتياطا وقال عليه السلام
لعائشة رضي الله عنها ليليج عليك انك فانه على الرضاعة رواه البخاري وسلم **قول** وكذا اخت اخيه رضاعا
ونسب شاله من النسب ان يكون له اخ من اب له اخ من امه جان ان يتزوج بها وساله في الرضاع
على هذا **قول** ولا اصل بين رضيعي يعني لو اجمع الصبيان على ثري امرأة لم يحز لاهرها ان يتزوج
بالاخر لا بها اخوان من الرضاع **قول** وبين مرضعة وولد مرضعها وولد ولدها يعني اذا ارضعت

المراة صبيها ثم عليه اولادها من تقدم ومن تأخر لانهم اخوانه وكذا ولد ولها اعتبارا بالنسب
 لانه ولد اخوانها **قول** والذين انحطوا بالطعام لا يحرم ولينظر الغالب لولدها وولد من سواها
 اخرى اي اذا اختلط اللبن بالطعام سوا لبن النصارى او لولد سوا كان اللبن غالبا او لا تثبت
 به احرمه مطلقا وعندها اذا لم تسم النصارى اللبن غالب يثبت به احرمه والا فلا لان الحكم
 للغالب ولم يغيره شيء من طالع ولا يغيره شيء من الله ان هذا اللبن صار تبعا للطعام وان كان غالبا
 عليه لان الجاهل لا يفرق بين اللبن والغير فيكون المايح تابعا ولهذا ياكله ولا يشربه ولو اختلط
 الماء والبر والذين لا يفرقون بين لبن امراة اخرى يعتبر الغالب لان الغالب لا يفرق حكمه في اللبن الغالب
 لانه يشبهه ذلك وقد اختلفت اذ لم يغيره الدواهي ان يكون لبنا فحينئذ يثبت به احرمه وقيل اذ لم يغير
 لحم اللبن وكونه فيما اذا كانا متساويين قيل ينبغي ان يثبت احرمه احتياطاً وقال محمد وزفر
 اذا خلط لبن امرأتين يثبت التحريم بهما لان الشيء لا يصير شيئا في حقيقة بل يتوكل به لعدم المناقاة
 بينهما فيتعلق التحريم بهما وان اختلفا تابع الاكثر في بناء الحكم عليه وقيل قول محمد احوط وقال الساجي
 اذا جعل في جيب من الماء قدر ما يصفى من لبن وسر به صبي يثبت به احرمه لانه موجود فيه
 حقيقة وهذا القدر لو وصل من لبن يمتنع به التحريم فكذا اذا كان مع غيره ولنا ما بيننا بان الغالب
 هالك فلا حكم له في متابعه الغالب **قول** ولبن البكر والميتة محرم لا الاحتقان ولبن الرجل الساة
 اي لبن البكر يثبت به التحريم لا طلاق النصوص وشبهه اكثر منه وكذا لبن الميتة وقال الساجي
 لا تثبت احرمه بلبن الميتة لان الاصل في نبوت احرمه المرأة حتى تصير امه ويتعلق بها الارحام
 ثم يتعدى الى غيرها وبالموت لم يبق محلا فلا يثبت الحكم في غيرها فلا تثبت في حق غيرها بالتعدية ولنا
 ان اللبن انما صار موجبا لحرمة باعتبار معنى الانثى وانثبات الحكم وهذا المعنى لم يبطر
 بالموت فتعلق به التحريم وهذا يثبت في حق الميتة بان كانت الرضعة ذات زوج فان زوجها
 يصير محرما للميتة ويظهر ان في الدفن والتميم **قول** لا الاحتقان معناه الاحتقان ولبن الرجل
 والساة ليست تحرم اما الاول فلعدم المشوبة والتحريم باعتبار وعن محمد انه يثبت به احرمه ويجوز
 عليه ما ذكرنا واما الثاني فلانه ليس بلبن على التحقيق لان اللبن لا يتصور الا من يهوى منه الولادة
 فلا يثبت به اثبات الحكم فلا يكون محرما واما الثالث فلان احرمه انما تثبت بطريق الكرامة
 وذا تخلف بلبن الاديمة وشبهه احرمه لم يثبت بلبن الاديمة والبهيمة يشرب لبنها فلا يثبت
 الاديمة يشرب لبنها **قول** ولو ارضعت من ثديها حوتا ولا مهر للكبيرة ان لم يطهاها للصغيرة
 نفثه ويرجع على الكبيرة ان تعذر النسا والاولا يعني لو كان رجل حمة صغيرة وكبيرة فارتقت
 الكبيرة الصغيرة حمة على الزوج لانه يصير جامعين الام والبنت رضعا فلا يحرم ثم الكبيرة ان
 كانت

كانت مدفون بها فلها مهرها والاولا يعني لها لان الفرة فجات مقلها قبل الدخول بها حتى لو لم يكن
 مرجعها بان كانت مكروه او مجنونة او نائمة فلها نصف مهرها لعدم اصابة الفرة اليها وتكون للصغيرين
 نصف المهر لانه فرة قبل الدخول لامر قبلها لان فعلها غير معتبر ويرجع الزوج بذلك النصف على الكبيرة
 ان تعذر الكبيرة النسا وان لم تنقل فلكل من عليهما وعن محمد والساجي يرجع عليها في الوجهين لانها
 اكدت ما كان على طرف الزوال والتاكيد جار مجري الاتفاق فصح وقلنا انها متبعة لغير الفرة
 لان الارضاع ليس بموضوع لانساد النكاح وانما يثبت النسا وهذا باتفاق الحال والسبب
 ان كان متعديا بلبن ولا فلا كما في غيرها البيرة **قول** وثبت بما ثبت به المال اي الرضاع ثبت
 بما ثبت به المال وموسمها دة رطلين او رجل امرأتين وقان ما كثر ثبت لهما دة امرأة واحدة
 اذا كانت موضوعة بعد الدخول لو كان الزوجان وشهد احبته او ام احداهما على الرضاع بينهما
 فلا يفرق بينهما بقولها حتى تشهد على ذلك رجلان عدلان او رجل امرأتان وعند ما كثر الفرق
 بينهما لان احرمه مرجع في الله فيثبت خبر الواحد كسائر حقوق ولنا ان ثبوت احرمه لا يتبدل
 الفصل عن روال الملك في النكاح والبطال الملك يتوقف على شهادة شاهدة من هذا لان
 ملك النكاح مع الرضاع لا يمتنعان فيكون الشهادة بالرضاع شهادة بالطلاق اقتضاء
 فلا يثبت الا بالبيعة الكاملة **كنا** **الطلاق** هو رفع القيد الثابت شرعا
 بالنكاح تطليقا او احدى في طهر لاوطى فيه ونكرها حتى تنفي عدها احسن وقلنا في اظهر
 حسن وسني وقلنا في طهر او بكعة بدعي الطلاق اسم بمعنى التطليق كما في المعنى التسليم لمام ورمك
 وفي الشرع عبارة عن رفع القيد الشرعي الثابت بالنكاح **قول** الشرعي احتراز عن الحسني
 وهو حل الوثاق **قول** بالنكاح احتراز عن العتق وفي اللغة عبارة عن رفع القيد مطلقا ثم الطلاق
 على قسمين سني وبدعي والسنني حسن ومن قتلها واحدة في طهر لا يجامعها فيه وتركها
 حتى يمضي عدها احسن لما روي ان الصحابة يستحبون اتياع الطلاق على هذا الوجه ولانه ابعد من المندم
 واول ضرر بالمرأة وقلنا في نكاح اظهر على سبيل التيقن حسن وسني وقال ما كثر بدعي لان الطلاق
 مخطوب فلا يجوز الاقدام عليه الا عند الحاجة وهي تنقضي لو اوجده فلا حاجة الى الزيادة ولنا قوله عليه
 السلام لعمر من الله عنده من طلق امراة في حال الحيض ان ابكها فخطا الله من ريشك ولغيره اجعها ثم يدعيها
 حتى تحيض وتطهر ثم يطهرها ثم تحيض وتطهر ثم يطهرها ان اوجب **قول** الطلاق مخطوب قلنا لا نسلم بل
 مباح وقد يكون ايجابه في الثلث ليتخلص عنها وقلنا في طهر واحدة او بكعة بدعي وعند الساجي رحمه الله
 مباح لانه تصرف مشروع بيد الامة وقوعه متى كان مشروعاً لا يكون مخطوباً لثبوتها ولنا ان اصل
 في الطلاق الخط لقوله عليه السلام انقض المباحات عند الله الطلاق وبغض الله تعالى يكون فخرها

الطلاق

قوله

قوله

وكذا في الدرر

هذا الكتاب من العدد ان لم يزل

2

والمجوز **قوله** واعتبار بالنسأ فطلاق الحق ثلاث والامة ثنتان مر كان زوجه او عبدا
وقال الشافعي رحمه الله عدد الطلاق معتبرا بحال الرجل لقوله عليه السلام الطلاق بالرجل
والعدا بالنسأ ولما روت عائشة رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال
طلاق الامة ثنتان وعدتها خيفتان رواه لرجلة وابوداود والترمذي والدارقطني والحديث
بمؤنه يتناول التي تحت الحكر والتي تحت العبد ولان حل المحلقة في حقها وللوق اثرة تفصيلها
وما رواه موقوف على لرجل او كان محولا على ان ايقاعه بالرجل **باب الطلاق**
الفرع هو كات طالق او طلقة وطلقتك وتنع واحدة رجعية وان نوي الاكثر او الابانة اول
ينوشيا الفرع ما ظهر المراد منه ظهورا بينا حتى صار مكشوف المراد حقيقة كان او مجازا فاذا قال
لامرأة انت طالق الى آخره يتبع به طلقة واحدة رجعية وان نوي اكثر من ذلك او نوي الابانة اول
ينوشيا لان هذا الالفاظ صرح في الطلاق فلا يحتاج الى التينة اما كونه رجعية فلقوله تعالى
الطلاق مرتان فامسك بمعروف او تخرج باحسان فثبت الرجعة بعد الطلاق الفرع وقال
ويؤلثن احق بردهن وانما يكون اولى اذا كان النكاح باقيا ولم يمت بعلا لعل عليه واما
عدم وقوع الزايد البائن على تقدير نيتهما فلان اللفظ فرد وهو صيغة العدد فلا يحتمل اللفظ
فلا يصح نيته منه وبنيته البينة ارا دتجيزا علة الشرع بانقضاء العدة نرد عليه **قوله**
النسأ نزع وزفرجهما الله يتبع به ما نوي من البعد لان ذكر طالق ذكر للطلاق لغة فصا كما لو صرح
به ولو صرح به تصح بينه الثلاث كذا هنا ولما بينا انه نوي لا يحتمل لفظ لان اللفظ فرد فلا يحتمل
العدد فيلغو ابنته وذكر الطلاق ذكر للطلاق الذي صفة المرأة لا للطلاق الذي صفة الرجل
وهو فعل التطلق وذا ثبت اقتضا والتفقي لا عموم له على ما عرف **قوله** ولو قال انت
الطلاق او انت طالق الطلاق او انت طالق طلاقا شرا واحدة رجعية بلاينة او نوي واحدة
او ثنتين وان نوي ثلثا فثلث اي لو قال لامرأة انت الطلاق يتبع به طلقة واحدة رجعية اما وقوع
الطلاق به فلان المصدر نذكر ويراد به الاسم فصا ركنا طالق او يكون على حذف المضاف
كانه قال انت ذات الطلاق ولا يحتاج الى البينة ويكون الواقع رجعية لانه صريح والفرع يعقب
الفرع واما وقوع الطلاق بالثانية والثالثة فظاهر اذ لو ذكر الطالق واحدة يتبع به الطلاق
فاذا ذكر مع المصدر المؤكدة اولى ان تتبع به ولو نوي بهذا الالفاظ ثنتين لا تتبع به الا واحدة وقال
زفر يتبع ثنتان لان ثنتين بعض الثلاث ولو نوي الثلاث يكون جائزا فاذا نوي الثنتين فيصح
ايضا وثلثا ان بينه الثلاث انما جاز باعتبار انه واحد كما فيكون من محتملات اللفظ بخلاف ثنتين
فانه ليس من محتملات لانه عدد محض فلا يجوز نيته غير انه عند اطلاق البينة يصرف الى الواحد

لثبته

لثبته لانه ادنى ويكون فردا حقيقة وكما **قوله** وان اضاف الطلاق الى جملها او الى ما يعبر
عنها كالرقبة والعنق والزوج والبدن والجسد والزوج والوجه او الى جزء شايح منها كصفتها
وثلمها طلق والى اليد والرجل الدبر لا يعني ان اضاف الطلاق الى جملها بان قال انت
انت طالق يتبع به الطلاق وكذا اذا اضاف الى جزء يعبر به عن كل البدن كالرقبة الى قوله والوجه
لا يهدك ويراد بها جمل البدن قال الله تعالى فطقت اعناقهم لها خاضعين والمراد ذاتهم وقال
فتحديرقبة وقال تعالى ويبتغي وجه ربك ذو الجلال والاكرام وقال عليه السلام لعن الله الزوج
على السروج ويقال امرى حسن مادام راسك اي مادامت باقيا ويقال فلك زوجه ويراد
نفسه فاذا اراد بها جمل البدن فاضافة الطلاق اليها كاضافة الى البدن وكذا اذا اضاف
الى جزء شايح يتبع الطلاق على كاله كما يقول نفسك طالق او ثلثك لان اجزاء الشايح يحل السائر
التفرقات كالبيع ونحوه فكذا يكون محلا للطلاق غير ان النفس لا تجري في حق الطلاق لعدم
الامكان فثبتت في الكل خروق ولا ضرر في البيع لانه يتجزى في حق البيع ولو اضاف الى اليد
او الرجل او الدبر لا يقع الطلاق وقال الشافعي وزفر يتبع لانه جزء يستمتع به بعد النكاح فيكون
محلا للطلاق فتصح اضافة اليه فيثبت الحكم فيه ثم يري الى الكل كما في اجزاء الشايح وثلثا انه
اضافة الطلاق الى غير محله لان الطلاق وضع لرفع اليد وليس في اليد والرجل قيد فلا يكونان
محلا للطلاق وكذا الحكم في الدبر لانه لا يعبر به عن كل البدن بخلاف الشايح لانه جزء اضافة
النكاح اليه فيكون محلا للطلاق **قوله** ونصف التغطية او ثلثها طلقة وثلثه انصاف تليتين
ثلاث يعني لو قال لامرأة انت طالق نصف تغطية او ثلثها يتبع طلقة واحدة لانه غير متجزى فذكر
بعضه كذكر كله صيانة لكلامه عن المعنى ولو قال انت طالق ثلثه انصاف تليتين طلقت ثلاثا
لان نصف التليتين تغطية مجع يكون ثلثا خروق ولو قال ثلثه انصاف تليتين قيد يتبع ثلاث
تغطيات وقيل يتبع تليتين لانها طلقة ونصف فتكامل **قوله** ومن واحدة او باين واحدة
الى ثنتين واحدة والى ثلث ثنتين ولو قال لامرأة انت طالق مرة واحدة الى ثنتين او ما
بين واحدة الى ثنتين طلقت واحدة ولو قال انت طالق مرة واحدة الى ثلث او باين واحدة
الى ثلث طلقت ثنتين وقالا في الاول يتبع ثنتين وفي الثاني تتع الثلاث وقال زفر في الاول
لا يتبع شي وفي الثاني يتبع واحدة وجه قول زفر ان الغاية لا يدخل تحت الغاية المثلثة الاول
لا يتبع شي وفي الثانية يتبع واحدة وجه قولهما ان هذا الكلام يراد به الكل في العرف فان الرجل
يقول خذ من مالي من درهم الى عشرة كان لم اخذ العشرة ولا به جالها غاية فلا بد من وجودها
ودخول الطلاق بوقوعه ووجه قول ابى حنيفة رحمه الله ان ميل هذا الكلام يطلق في العرف

ان نصف التغطية ثنتين
فان نصف التغطية ثنتين
فان نصف التغطية ثنتين
فان نصف التغطية ثنتين

ويراد به الاقل من الاكثر والاكثر من الاقل منهم يقولون من سبعتين الى سبعين او ما بين السبعين
 ويؤيدون به الاكثر من السبعين والاول من السبعين فاذا قال انت طالق واحدة الى ثلث او ما بين
 الى ثلث يجب ان يكون اكثر من الواحدة والاقل من الثلث وذلك ثنتان وفي قوله انت طالق
 من واحدة الى ثنتين او ما بين واحدة الى ثنتين الاقل من الاكثر موجود والاكثر من الاقل ليس
 موجود فيتم الاقل من الاكثر لا مكانه ولا يقع الاكثر من الاقل لعدم امكانه **قوله** واحدة
 في ثنتين واحدة ان لم يوافق نوي القرب وان نوي واحدة وثنيتين فثلاث ولوقال انت طالق
 واحدة في ثنتين تقع واحدة ان لم يكن له نية او نوي القرب والحساب وقال زفر الساجي رحمه الله
 يقع ثنتان لان الواحدة متى ضربت في ثنتين كانت ثنتين ولنا ان ثلث القرب في كثير من الجراء
 لانه زيادة المظروب وتكثير اجزئ التطبيق لا يوجب تعدد ذلك لوقال انت طالق نصف تطليقة
 ونهها وتسمى لم يقع الا واحدة وان نوي به واحدة وثنيتين فيقع ثلاث ان كانت موطوءة
 لان بين النواكوا ومناسبة لا شتر اكها في افا ذة معني الجمع فان في المظروف والحق تيار المظروف
 والواو للعطف والمظروف متصل بالمظروف عليه فيصدق **قوله** ثنتان في ثنتين
 ثنتان وان نوي القرب اي لوقال لها انت طالق ثنتين في ثنتين يقع ثنتان ان لم يكن له نية او نوي
 القرب والحساب لما ذكرنا ولو نوي ثنتين مع ثنتين يقع ثلاث لما بيننا وان نوي المظروف او القرب
 يقع ثنتان خلافا لفرق علي ما بيننا **قوله** ومن هنا الى الشام واحدة رجعية ولوقال لامرأة
 انت طالق سهما الى الشام تتم طلبة واحدة رجعية وقال زفر تقع باينة لانه وصف الطلاق بالبول
 على سبيل فيزيد زيادة معني وهو البينونة وقلنا انه ومنه بالنصر لانه متى وقع في الاماكن
 كلها فاذا قال الى الشام يكون نصيرا والطلاق لا يحتمل النصير لانه ليس بحكم فيكون نصرا كونه
 كونه رجعية **قوله** وبك وبك في الدار تجيز واذا دخلت مكة تعاقب يعني اذا قال لامرأة
 انت طالق بك وبك او في مكة او في الدار يقع لكما لعدم اختصاصه بالمكان ولو عني به اذا دخلت مكة
 صدق ديانته لاقصاه لانه خلافا لظاهر لوقال اذا دخلت مكة فانت طالق يكون تعاقبا فلا يقع الا بعد
 دخول مكة واعلم ان قوله وبك وقوله سهما الى الشام وقوله وثنيتين في ثنتين وقوله
 ومن واحدة الى ثنتين ونصف التطبيق كله عطف على الطلاق في قوله انت طالق الطلاق **قوله**
 انت طالق عدا وفي عدا تطلق عند الصبح وبينه العصر في الثاني اي نية العصر تقع في قوله عدا
 قضاء وصح فيما بينه وبين الله تعالى فيها وقال لا يصدق فيها قضاء لانه وصفه بالطلاق في كل عدا
 فيقتضي ان يكون الطلاق واقعا في اول العدا فنية الها وتخصيص بعضه وذلك يصح فيما بينه
 وبين الله ولا في حقيقته رحمه الله انه جعل العدا طلاقا في الظاهر لا يقتضي الاحتساب غير انه
 اذا لم

على الثاني فقد توفيق

من يومين الليل

اذا لم ينو شيئا يقع في الجزا الاول لعدم المزاج واذا تعين جريا فهو اولى بالاعتبار لانه صار قصدا
 والجزا الاول ضروري بخلاف قوله عدا لانه وصفها بالطلاق في جميع العدا فنية التخصيص بعضها خلافا
 فلا يصدق قضاء **قوله** وفي اليوم عدا او عدا اليوم يعتبر الاول يعني لوقال لامرأة انت طالق اليوم
 عدا او عدا اليوم يعتبر الوقت المذكور والاصح تقع في الاول في اليوم وصار قوله عدا لغولانه
 اراد ان يجعل الواقع في الحال واقعا عدا وهو متجهل فيلغوا ذكر العدا في الثاني يقع في العدا
 وصار قوله اليوم لغولان لا يتباع في العدا لا يتصور ان يكون ايقاعا في اليوم فلما قوله اليوم ولانه
 جعل اليوم صفة لغدا وهو لا يصلح ان يكون صفة له فيلغوا ذلك اليوم حتى لوقال بالواو بان
 قال انت طالق عدا او اليوم تقع ثنتان **قوله** انت طالق قبل ان تزوجك او امس ونكحها
 اليوم لغو وان نكحها قبل امس وقع لان يعني لوقال لامرأة انت طالق قبل ان تزوجك
 او قال لها انت طالق امس وقد تزوجها اليوم لا تطبق لانه اضاف الطلاق الى وقت لم يكن
 ما كان فيه فلغا لان الصفة احتار فادام يمكن حملها على حقيقته فلا تصار الى مجازة وهذا يمكن جملة
 على الاختيار عن كونها مطلقة الغير فلا تصار الى الاثبات وان تزوجها قبل امس فيما اذا قال
 لها انت طالق امس يقع الطلاق في الحال لانه لم يسندها الى حاله من فيه لطلاق ولا يمكن له
 اخبارا لانعدام الطلاق فيه فيعين الاثبات ولا فائدة له على الاسناد فتعين في الحال **قوله**
 انت طالق ما لم اطلقك او متى لم اطلقك او متى لم اطلقك وسكت طلقت وفي ان لم اطلقك او اذا لم
 اطلقك او اذا ما لم اطلقك او اذا ما لم اطلقك لا يصح موت احداهما يعني لوقال لامرأة انت طالق ما لم
 اطلقك الى آخره وسكت طلقت لانه اضاف الطلاق الى زمان حال عن التطبيق وقد وجد حين
 سكت اما في متى ومتيما فظاهر لانها صرح في الوقت واما ما قلنا انها تستعمل للوقت قال الله تعالى
 ما مدت حيا اي وقت الحيوة وحمل على الوقت اولى لعدم انكسار الطلاق عن الوقت فتزجحت
 جهة الوقت **قوله** وفي ان لم اطلقك الى آخره لا تقع الطلاق حتى يموت احد الزوجين قبل
 ان يطلق اما في كلمة ان فلا يها للشرط حقيقة فقد جعل عدم ايقاع الطلاق شرطا ولا يثبت
 لعدم الا بالياس عن الحياة فاذا انتهى الى الموت بحيث لا يقدر على ايقاع الطلاق في حال حيوة
 او حال حيوة يكتفى الياس عن الطلاق فيحقق الشرط فيقع المعلق لان الملك باق والمعلق باق
 واما في كلمة اذا واذا ما والمذكر قول الى حقيقته رحمه الله واما على قولها فتشطلق حين سكت لها ان كلمة
 اذا الوقت حقيقة بمنزلة في فصار الشرط وقتا لا طلاق فيه وقد تحقق ولا حقيقته ان اذا الوقت
 ويذكر للشرط الخا له قال الساعرا ستغن ما غناك وبك لا يغني واذا نصبتك خصاصة تعمل فلو كان
 للوقت لما تجزم واذا ثبت هذا فيقول ان آريد به الوقت يقع الطلاق كما سكت وان آريد به الشرط

قوله

قوله

قوله

لا يقع ما لم تحت احد جهاد الطلاق ما كان ما يباين **قول** وانت طالق ما لم اطلقك انت طالق
 طلقت هذه الطلقة مناه اذا قال ذلك موصولا به والتمس ان يقع الصنف فيقعان ان كانت موطوءة
 وهو قول زفر لانه وجد زمان لم يطلها فيه وهو زمان قوله انت طالق وجه الاحتسان انه لم يوجد
 زمان عدم فيه فعل الطلاق وزمان البر يكون مستثناة عن اليمين فزوت يحتسب البر **قول**
 انت كذا اليوم اتزوجك فكم لها ليدلها خلاف الامر باليد يعني لو قال لامرأة يوم اتزوجك فانت
 طالق فتزوجها ليدلها لان اليوم اذا قرن به امر غير ممتد وهو الذي لا يقبل التناقيص فالمراد
 مطلق الوقت رعاية للنسبة والطلاق هنا غير ممتد فهو مقارن لليوم فيكون المراد به مطلق
 اليوم ان مل ليدلها انها رجعت بالاراد واج فيها خلاف ما اذا قال امرك بديك يوم يقدم
 فلان تقدم ليدلها فلا يكون الامر بديها لان المقارن لليوم هنا امر ممتد وهو الامر باليد فيجمل
 اليوم على نهاره خاصة رعاية للنسبة واستعمال الوقت ولو نوي باليوم في السنة الاولى في
 بياض النهار ليعقد قضا وان كان فيه تحقت على نفسه لانه نوي حقيقة كلامه فيصدق **قول**
 انا منك طالق لغو وان نوي وتبين في البابين واكرام يعني لو قال لامرأة انا منك طالق فليس
 بشي وان نوي الطلاق لانه اضاف الطلاق الى غير محله فتلغوا بنية وقال الشافعي يقع الطلاق
 اذا نوي لان محل النكاح مشترك بينهما فصحت الاضافة اليه كما صحت الاضافة اليها ولما صحته الاضافة
 اليها باعتبار القيد وهو عليها دونه ولهذا لو تزوج الزوج بالانثى يجوز ولو تزوجت هي بالانثى
 ما دام تحت الاول ولو قال انا منك باين او انا عليك حرام ونوي الطلاق يقع الطلاق لان
 الابانة تعطى الوضعية وهي مشترك بينهما والتبريم لازالة اكل وهو مشترك بينهما فاستقامت اضافتهما
 اليهما لمصادقتهما المحال **قول** انت طالق واحدة اولاد مع مولي او مع موتك لغو اما الاول فلان
 الطلاق اذا قرن بالعدد فالواقع هو العدد حتى لو قال لغير الموطوء انت طالق ثلثا يقع الثلاث
 فاذا كان الواقع هو العدد فالشك داخل فيه فلا يقع كما لو قال انت طالق اولاد وقال محمد وهو قول
 ابي يوسف او لا يقع واحدة رجعية لان كلمة الشك دخلت على الواحدة فتبطل ويبقى قوله انت طالق
 فينتج به الطلاق ولنا ما بينا ان الواقع هو العدد فاذا اقبل بطل الاصل ولو قال انت طالق مع
 مولي او مع موتك لا يقع شي لانه اضاف الطلاق الى حالة متنافية للطلاق وهي بطلان الاهلية
 او المحلية فلا يقع **قول** ولو ملكها او شفعها او ملكته بطل القيد يعني اذا ملك احد الزوجين لآخر
 او شفعها بطل النكاح اما ملكها اياها فلا يجمع بين المالكية والملوكية وهو سبب لعدم انتظام
 مصالح النكاح فتبطله واما ملكه اياها فلان النكاح ضروري وقد استغنى عنه بالانثى فلا يشترط
 ولان ملك النكاح ضعيف لانه ضروري وملك الميسر قوي فاذا اظري على الضعيف يبطله في ملك الضعيف
 سبب

الاول

سبب اكل منعقد فيقوم مقام اكل تبييرا **قول** فلو استراها فطلتها لم يقع يعني لو اشترى
 امرأة ثم طلقها لم يقع الطلاق لان وقوع الطلاق يستدعي قيام النكاح ولم يوجد النكاح **قول**
 انت طالق ثنتين مع عتق مولاك اياك فاعتق له الرجعة ولو عتق عتقها وطلتها بمجي الغيرة الاولى
 ثبت حيف اي اذا قال الرجل لزوجته لامة انت طالق ثنتين مع عتق مولاك اياك فاعتقها
 المولي طلعت ثنتين ويملك الزوج الرجعة لانه علق الثنتين بالاعتاق والعلق يوجب بعد الشرط
 فطلق وهي حرة والحرة لا تحرم حرة غليظة بالثنتين وكلمة مع وان كانت للقران عند ارباب
 اللسان الا انه سماع استعمالها للتاخر قال الله تعالى ان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا
 فليلا عليه لدلالة معنى الشرط ولو قال لامة اذا عتقت فانت حرة وقال زوجها اذا عتقت فانت
 طالق ثنتين فاما الغد لا يملك الزوج الرجعة وعدتها ثلث حيف وقال محمد زوجها يملك الرجعة
 لان العلق بالشرط كالمعجز عند وجود الشرط فكان المولي والزوج ارسلا في ذلك الوقت
 فينتج موجب او جبر اللفظين وهو العتق او لا لم يقع الطلاق وهي حرة فيملك الرجعة ولها ان الطلاق
 تعلق بما تعلق به العتق والعق تصادف الامة وكذا الطلاق والطلقتان حرمان الامة حرة
 غليظة فلا يملك الزوج الرجعة بخلاف العتق فانها حكم الطلاق فتعقبه اولانية كما ط فيها وكذا الحرمة
 الغليظة كما ط فيها **قول** انت طالق هكذا وأشار بثلاث اصابع فهي ثلث لان الاشارة
 بالاصابع ينيد العلم بالعدد عرفا وشرا اذا اقترنت بالعدد المتيقن قال عليه السلام الشهر هكذا
 وهكذا وهكذا وأشار باصابع العشرة يعني ثلثين يوما قال الشهر هكذا وهكذا وهكذا
 ابهامه في الثالثة يعني تسعة وعشرين يوما والاشارة بالنسوة فيها دون المضمومة للمعروف والنية
 ولو نوي المضمومة صدق ديانة لا تصح **قول** انت طالق باين او البتة او تحسب الطلاق او طلاق
 الشيطان او البدعة او كما يجمل او اشد الطلاق او كالميت او مالا البيت او تطلعت سديعة او طوبيلة
 او عريضة فهي واحدة باينة ان لم ينو ثلثا يعني اذا وصف الطلاق بمرب الزيادة والاشارة كان
 ما يباين مثل ان تقول انت طالق باين سواد خلها او لا نوي اولاد وقال الشافعي تنفع واحدة
 رجعية ان دخل بها لان الرجعة حكم الطلاق بعد الدخول بالنفس فلا يملك الزوج تبديلها ولنا ان
 وصف الطلاق بما احتمله وهو البينونة اذا ااصل في الطلاق ان يكون ما يباين لانه شرع لقطع النكاح
 الا ان الشرع اخذ تأثيره الى انتفا العدة فيصرح الطلاق اذا لم يتصف بالبينونة فيبقى ماعداه على قضيه
 التماس وهو ايضا الحكم بطلته في الحال فينتج واحدة باينة ان لم يكن له بنية او نوي واحدة او ثنتين
 لان اللزوم مفرد فلا يحتمل تعدد فلا يقع بينه الثنتين ولو نوي ثلثا فثلاث مرجحة واحدة
 اعتبارا لا مرجحية عدد وقال ابو يوسف في قوله انت طالق للبدعة انه دعي الا او نوي البينونة

لا يوجد الطلاق الاولا

وكذا الاصل لم يثبت
 نكاح زوجا غير

فيكون باينا اذا البعثة قد يكون كسب الاتباع في كيف فلا بد من البينة عن محمد اذا قال انت طالق للبدعة
او طلاق الشيطان يكون رجعا لما بيننا لابي يوسف ولا حثينة رجعا الله ان النكاح البعثة طلاق
الخطاب او صاف لا بد لها من تأخير وتأخير بان يكون قاطعا للنكاح في الحال وقال ابو يوسف
اذا قال انت طالق كما يحال يكون رجعا لانه يشبه في توحيد ولما ان التشبيه يوجب زيادة
لا محالة وذا لو صحت البينة واما سدر الطلاق فلا يكون بوصف البينة لانه بها ما مونت
عن الاتصاف واما قوله كالف فلان تشبيه بالعدد وقد شبه به من حيث التوق فابها نوي
صحت بنية وعند عدم البينة يثبت اقلها وهو الواحدة البينة وعن محمد انه يقع الثلاث
بلا بنية لانه لا كلف عدد فالظاهر انه يراد به التشبيه في العدد واما قوله ملا البيت فلان
الشي قد يلا البيت لعظة او كثرته فانها نوي صحت بنية وعند عدم البينة يثبت اقلها وهي
الواحدة البينة وعن ابي يوسف وروى في قوله طوبى او عريضة الواقع بها رجعية لان الطلاق لا يوجب
بها فيلحق ولما الطول والارض عبارتان عن الحال والتوق وهما في البينة ولو نوي للثلاث في هذه
النسول صحت بنية لان الواقع بها بين البينة يتنوع الى غلظة وحثينة فصح بنية ايها كانت
مخلاف ما اذا قال انت طالق افضل الطلاق او اكمله او اعدله او احسنه حيث يقع به واحدة
رجعية عند عدم البينة او نوي واحدة او ثنتين ويحتمل الثالث لذكر المصدر **فصل**
في الطلاق قبل الدخول طلق غير الموطوع ثلثا وتعت وان فرق بانث بواحدة يعني اذا قال
لامرأة قبل الدخول بها انت طالق ثلثا يقع الثلث لان الطلاق متى ذكر مع تعدد الواقع
مواعد لما مر وان فرق الكليات بان قال انت طالق طالق طالق يقع الاول ويلغو
الباقى وكذا لو ذكر بالواو وقال ما كذا احد والسابع ذمهم الله في القديم يقع ثلثا اذا كان
يو او العطف لان الواو للجمع المطلق بغير ترتيب والمفوض يجمع كالمفوض للفظ الجمع ولما ان
الواو لمطلق العطف وليس في آخر كلامه ما يغير اوله فيقع موجب الاول فتبين بالاولي فلا يبقى
الحال للثانية والثالثة فلا يقعان **قول** ولو ماتت بعد الاتباع قبل العدد لغاين اذا قال
انت طالق ثلثا او نحو ما بعد فماتت قبل قوله ثلثا ونحو لم يقع شي لان الواقع مواعد فاذ
ماتت قبل العدد بطل الحال قبل الاتباع فيبطل الاتباع **قول** ولو قال انت طالق واحدة
واحدة او بذكر واحدة او بعدا واحدة تقع واحدة في بعد واحدة او قبلها واحدة او معهما
واحدة فتبين يعني اذا قال لها انت طالق واحدة وواحدة الى آخره يقع واحدة وهذا ظاهر
في العطف لا يثبت بالاولي لعدم العطف فلا يكتمها الثانية لعدم الحال اما في انت طالق واحدة
قبل واحدة او بعدا واحدة يقع واحدة فلان القبول اذا كان مجردا عن الكناية يكون صفة

لا يقول خلافا ولا يشين في اخر كلامه

لانه قبل الدخول
اول
لما

بالا وهو واحد

ما قبله فاذا بانث بالقبول لم يبق محلا للثانية فلا يقع والبعث اذا كان مقتدا بالكناية يكون صفة
فاذا بانث بالاولي لم يقع الثانية لعدم الحال واما في قوله انت طالق واحدة بعد واحدة او قبلها واحدة
يقع ثنتان لان القبول اذا كان مقتدا بالكناية يكون صفة لا يقتضي ان يكون
واقعا في الماضي والاول يقع في الحال والاتباع في الماضي يقع في الحال فتبين بالاولي
في الماضي لم يكن في قدرته وفي الحال في قدرته فيقع مع الثاني في الحال فيقع ثنتان وكلمة
بعد اذا كانت مجردة عن الكناية يكون صفة لما قبله فيقتضي تأخير الاول في وسعة
بعدها او غيرها وفي وسعة الجمع بين الاول والثانية فيقعان معا واما اذا قال انت طالق واحدة مع واحدة
او معها واحدة يقع ثنتان لان مع اللتان فتوقفت الاول على الثانية تحتمل المرادة فوقع معا
وعن ابي يوسف في قوله معها واحدة يقع واحدة لان الكناية يقتضي سبق للكني عنه فتبين بالاسبق
فلا يقع الحال للثانية فيقع واحدة **قول** ان دخلت فانت طالق واحدة وواحدة فدخلت تقع
واحدة وان آخر الشرط ثنتان اما الاول فلان موجب هذا الكلام لا يفرق لانه يتعلق بالاول
بالشرط بلا واسطة والثانية بواسطة والواو لا ينفرض للقران فلا يغير الترتيب الثاني
الكلام مجاز الترتيب في الوقوع فاذا وقعت الاول او كانت بها لم يبق المحل للثانية فلو قال
يقع الثنتان لان موجب هذا الكلام الاجتماع لان الواو يقتضي مجامع دون الترتيب فاذا
تعلق الاول بالشرط بلا واسطة فالثانية كذلك لانها شاركت الاول في نقصانها فاذا كانت
موجبة الاجتماع لا يتغير بالواو لانه لا ينفرض الترتيب فيقع جملة عند وجود الشرط لان حال
وجود الشرط حالة واحدة في حال الوقوع واحدة ايضا فروع واجواب عنه انه ليس في آخر الكلام
ما يغيره اوله فلا يتوقف اوله على آخره فيعلق الاول به كما ذكر لم يتعلق الثاني به فجاء الترتيب
على الترتيب اما في الثانية وهي قوله انت طالق واحدة وواحدة ان دخلت الدار فانه يقع ثنتان
ان دخلت الدار لان في آخر الكلام اذا كان المعبر للصبر موجودا حكم الصبر بموقوف على الآخر
وهنا كذلك لان الشرط يقع الكلام من التجزى الى التعليق حكم الصبر بموقوف على الآخر فيقع
الكل بالشرط جملة واحدة فيقع جملة واحدة والله اعلم **باب الكنايات**
لا تطلق بها الابنية او بدلالة الحال اي لا تطلق بالكنايات لانا بنية او بدلالة الحال لان
هذه الالكنايات محتمل الطلاق وغيره فلا بد من المرجح وقال الساجي رحم الله لا اعتبارا بدلالة
بل لا بد من البينة لانه مختار في جميع احواله فلا يبعد ان ينوي خلاف الظاهر ولما ان الحال اقوى
دلالة من البينة لانها ظاهرة والبينة باطنة فاذا قال لم ينو الطلاق فقد اراد ابطال
حكم الظاهر فلا يصدق قصدا **قول** فتطلق واحدة رجعية في اعتدي واستبرك رجلا

فانما سوي لينة
الواحدة

في الغضب او حالة المذاكرة
الطلاق والاحتمال
توقيف

واحدة في غيرها باينة وان نوى ثنتين وتصح بينة الثلث اي يقع طلقة واحدة وحيدة بهذا اللفظ
 الثلثة وان نوى ثلثا او ثنتين لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لسودة اعتدي ثم راجعها ولا تعتدي
 امرأته بحساب وحتم ان يراد به اعتدي مع الله او نفي عليك او اعتدي من النكاح فاذا نوى الاعتد
 عن النكاح زال الإيهام ووجب بها الطلاق بعد الدخول اقتضا لانه لا تأثير له في قطع النكاح كانه
 قال طلقك فاعتدي وقيل لدخول جعل مستعاضا عن الطلاق لما ذكرنا انه لا تأثير في قطع النكاح
 والمجوز للمجاز السببية واستعاضا عن السببية لانه اذا كان مختصا بالسبب والاعتداد بمقتضى الطلاق
 على ما هو الاصل والاستبراء في معنى الاعتداد لانه لا يخرج بما هو مقصود بالعدا فكان بمنزلة
 غيره محتملا لاستبراء لطلقتها في حال فراق وجهها فلا يقع الطلاق بها بدون البينة واما الثالث فلا يحتمل
 ان يكون لغتاً لصدر محذوف اي انت طالق طلقة واحدة وتحتمل ان يكون لغتاً للمرأة اي انت وحيث
 عند قولك او اعتدي فاذا زال الإيهام بالبينة او بدلالة الحال يقع بها مخرج الطلاق وهو معتق للرجعة
 بالنسبة وقال زفر يقع بها البائين كسائر الكفريات وعند السافعي لا يقع بها شيء لانها تعود الى المرأة
 وليس فيها احتمال الطلاق ولنا ما بيننا انه يحتمل الطلاق وغيرها فحتم بالبينة ثم اختلف المشايخ في إعرابه
 فقيل ان كان بالنسبة يقع الطلاق وان كان بالرفع بان قال انت واحدة بالرفع لا يقع ولا يصح انه
 لا فرق بينهما لان العوام لا يميزون بين وجه الإعراب **قول** وفي غيرها يعني في غير الثلاثة
 المذكورة يقع واحدة باينة ان نوى واحدة او ثنتين لان بنية العدد ليس صحيح لا في أفراد اللفظ
 وان نوى ثلثا يقع ثلاث باعتبار انه قد حكمنا على ما بيننا قبل هذا الا ان تكون المرأة امة فانه يقع بينة
 ثنتين باعتبار انه جنس طلاقها فيكون فردا كما يقع بينة **قول** وهي ما بين بنته بنته حرام
 خلية جدها على غار كالحق باهلك وهتك لاهلك سرحتك فارتكك امرك بيدك اختاري انت
 حين تقتني تخمري استري اعري اخري اذهبي قومي ابني لا زولج اي الكفريات غير البينة المذكورة
 هي المذكورات في المتن فاذا نوى بها الطلاق كانت واحدة باينة وان نوى ثنتين وان نوى
 ثلثا فثلث وذلك لان هذا اللفظ يحتمل غير الطلاق فحتم الى المعين وهو البينة اما الثاني
 فلا يحتمل لبيئته عن وصلة النكاح وعن المعاصي وعن الخيرات وغيرها واما البتة والبتل
 فعنا القطع ابا عن النكاح او عن الخيرات او عن المعاصي واحكامه هو المنوع فحتم ما يحتمل البتل
 وخليه من الخلو وبرية من البراة اما عن النكاح او عن الخيرات او عن الدين وجعله على غار بك يعني
 عن الخلية لانهم اذا ارسلوا الناقه جعلوا عليها غارها وتكون سبيلا واكتى باهلك اما لاني
 طلقك او ادبتك او سبى سيرة اهلك هتك لاهلك اي عفوت عنك العترة لاجل اهلك
 لاني طلقك وسرحتك وفارتكك تحتمل التبرج والفارقة بالطلاق او بغيره و امرك بيدك اي علك
 بيدك

منه

بالنسخ

بيدك في حق الطلاق او في حق لعن اخي واخواري لشكر في النكاح او في امر اخر فانت حرة عن حقيته
 اليرق او عن رقي النكاح وتقتني تخمري واستري لا تكتبت مني بالطلاق او ليللا ينظر اليك اجنبي واهل
 من العزبة لاني طلقك او لزيارت اهلك ومثله اخري واذ هي قومي وابني لا زواج لاني طلقك لا لا زواج
 من البتة لان الزوج مشترك بين الرجل والمرأة او ابني لا زواج ان امكذرك وحل لك هذا اللفظ
 في حالة الرضا لا يقع بها الطلاق الا بالبينة واما في حال مذكرة الطلاق يقع بكل لفظ لا يصح للرد ولا يصح
 بجوابك كما مر بيدك واختاري واعتدي ومراد فيها وخلية وبرية وبتة ما بين حرام والخمس الزينة
 وان صلح للثينة لكنه خلاف الظاهر فيحل على الجواب واما الذي يصح جوابا ردافا انه لا يجعل طلاقا
 مثله اخري اذهبي اعزبي قومي تقتني استتري تخمري لانه يحتمل الجواب والرد فيثبت الاول وهو
 الرد واما في حال الغضب فانه يقع الطلاق بكل لفظ يصح للجواب فترط كالثلثة الاول فحب ولا يقع
 ببقاء اللفظ لانه لا يحتمل الرد والتميم فيحل عليها لانها اذ في وقال السافعي رحمه الله الواقع بالكنائيا
 حقيقة لانها عوامل فانها الكناية تعمل على المكني عنه لا عمل نفسها غير ان جهات البيئته لما تراجعت
 شرط البينة لتعين بعض الجهات فاذا وجدت البينة وجب العمل بموجبها من غير ان يجعلها على القرح
قول ولو قال اعتدي ثلاثا ونوى بالاول طلاقا بما بقي حيضا صدق وان لم ينو بما بقي شيئا
 فهي ثلث يعني اذا قال لامرأة اعتدي اعتدي اعتدي وقال نوت بالاولي الطلاق وبالباقين الحيض
 صدق قضاء وديانة لانه نوى حقيقة كلامه وان قال لم انوا ككلمة شيئا فالقول قوله وان قال لم انوا لا
 شيئا يقع ثلاث طلقات لانه لما نوى بالاولي الطلاق صار كالحال حال مذكرة الطلاق فيعقبتا
 بالطلاق بدلالة الحال بخلاف ما اذا قال نوت بالثلاثة الطلاق دون الاوليين حيث لا يقع
 الا واحدة لان الحال عند الاوليين لم يكن خالي من ذكر الطلاق **قول** وثلاق بلسنة في امرأة
 اولست كدخول ان نوى طلاقا وقال لا يقع بهذا اللفظ طلاق لانه نفي النكاح بها ونفي النكاح
 ليس بطلاق بل يكون كدخول ولدي حينئذ رحمه الله ان هذا اللفظ لا يصح اتمكارا للنكاح ولا يصح
 انشاء للطلاق لانه يحتمل ان يكون مراد المستلي بامرأة لاني طلقك كما يحتمل ان يكون المراد لست
 في امرأة لاني ما تزد جنتك فاذا نوى به الطلاق فقد نوى تحملا كلامه فيصح **قول** والفرج بالحق القرح
 والباين والباين بالحق الفرع لا البائين الا اذا كان معلقا وقال السافعي الفرع لا يلقى البائين
 حتى خالها على مال ثم طلقها لا يقع الطلاق عندها لان النكاح زال بالباين فلا يقع بعده طلاق لعدم
 المحر ولنا قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افترقا به ثم قال فان طلقها فلا تحل له من بعد ولا الفاء لوصول
 والتعقيب فيكون هذا ايضا على وقوع الطلاق بغير الخلع ولا به عليه السلام قال الخلع لعلها صرح بالطلاق
 ما دانت في العدة وهو من المشايخ والباين بالحق الفرع لان البتة لا يلقى باقي من كل وجه فيصح ايقاع البائين
 المشهور

بل لا يصح

الاخر

في المهر

بعد ولا يملك البايين لانه امكن ان يجعل خبرا عن الاول فلا حاجة الى جعله اثباتا لوقال
 عنيث به البياض في الغليظة ينبغي ان يعتبر بنية وتثبت الحرة الغليظة لانها ليست بملكية في المحل
 فلا يمكن جعله اقبالا عن ثابت فجعلنا في قوله **قوله** الا اذا كان معلنا معناه البايين لا يملك
 البايين الا اذا كان معلنا بان قال لامرأة ان دخلت الدار فانت باي يثوي به الطلاق ثم ابانها
 ثم دخلت الدار في عدتها يقع عليها طلاق آخر لان التعليق صحيح ووجد الشرط وهي محل لوقوع الطلاق
 عليها فنزل ما تعلق وقال زفر لا يتبع المعلق لانه كالخبر والخبر في هذه الحالة لم يتبع فكذلك المعلق
 وجوابه ما ذكرنا **قوله** تنويف الطلاق قال لها اختاري بيني وبينك في الطلاق فاخترت
 في مجلسها بابت بواحدة ولم يقع بينه الثلاث وان قامت او اذنت في عمل آخر بطلت وذكر النفس
 او الاختيار في احد كلامها شرط اي لوقال لامرأة اختاري بيني وبينك في الطلاق فاخترت نفسها في المجلس
 بابت بواحدة لانه تملك الفعل منها والملكيات يقتضي جوابا في المجلس كما في سائر الملكيات
 ولو تولى بينه الثلاث لا يتبع الثالث لان الاختيار ينبغي ان يكون في شيء واحد وهو غير متوجه الى الثلاثة
 كالطلاق فان قامت في المجلس او اذنت في عمل آخر لخال خيارها لانه تملك فعلها بما يرد
 على الاعراض واشترط ان يكون ذكر النفس بان يقول اختاري نفسك او ذكر الاختيار
 بان يقول اختاري اختي في كلامه او كلامها لانه انما عرف طلاقا باجاء العجاة وهو في النسبة
 من احد الطرفين وذكر الاختيار لذكر النفس لانها ينبغي ان يكون لها واحد واختيارها لنفسها هو الذي
 يتخذ به ويتعدا في ان التعدد والتعدد مرجع الى الطلاق فبذلك الاختيار علم انه اراد
 الطلاق وان لم يحرك اراده العدد فلو قال اختاري نفسك او اختاري اختي فانت اختارت
 يتبع طلبة بانية **قوله** وان قال لها اختاري اختي او اختاري نفسك فانت اختارت الاول
 او الوسطي او الاخير او اختي او اختي بانية اي لا يحتاج الى نية الزوج ولا الى ذكر النفس
 لان في لفظ ما يرد على ارادة الطلاق وهو التكرار لان الطلاق هو المخطويع بعد الثلاث فمقتضى
 له من غير نية الزوج وقال لا تطلق واحدة لان هذا اللفظ يقبل الافراد والترتيب باطل لانه
 لا ترتيب فيما ملكته فيعتبر فيما يقبل وهو الافراد ولا في حقيقته رحمه الله ان التطلعات الثلاث
 قد اجتمعت في ملكها واجتمع في مكان لا يكون بنية ثم ترتيب فكذلك المجتمع في المهر فلما **قوله**
 الاول والوسطي او الاخير او اختي فلو قال اختارت يتبع الثالث فكذلك هذا الافراد
 يثبت ضمنا فاذا بطل لا يصلح هو الترتيب فيبطل الافراد ايضا اما اذا قالت اخترت اختي او اختي
 الثالث باجاء لانها المرة فصارت كما بانها قالت اخترت نفسي مرة واحدة او مرة واحدة وهناك
 يتبع ثلثا فكذا **قوله** ولو قالت طلق نفسي او اخترت نفسي بطلت بابت بواحدة لان تفرضا

خطويع بعد الثلاث

نصح

تقع فيما ملكها الزوج والزوج ملكها الاختيار وهي الملكيات فيكون تفويضا في البايين فيملك البايين
 لا غير هكذا في اجماع الكبير وذكر في الهداية وبعض نسخ اجماع الصغير انه يتبع رضى الجميع الاول لما بيننا **قوله**
 امرك بيدك في تطليعه او اختاري تطليعه فاخترت نفسها طلقت رجعية لانه فوض اليها ان يختار نفسها
 بتطليعه فيملكها وهي معقب للرجعية **قوله** امرك بيدك يعني ثلثا فانت اخترت نفسي بواحدة فمقتضى
 في طلقت نفسي واحدة او اخترت نفسي بتطليعه بابت بواحدة اي ان قال لامرأة امرك بيدك
 الى اخره يتبع الثلاث لان الاختيار يصلح جوابا لا يشترط باليد لانه جعل جوابا للملك باجاء العجاة وهذا
 تملكه وقولها بواحدة معناه باختيار واحدة بغير قيد الموصوف واقامة الصفة مقامه وانما تصير
 مختارة مرة واحدة اذا وقع الثالث ولو قالت في جوابه طلقت نفسي بواحدة او اخترت نفسي بتطليعه
 فهي واحدة بانية لان واحدة صفة لمصدر ومخزون وتو كابدل عليه طلقت فيكون التثنية بطلت نفسي بتطليعه
 واحدة غير ان الواقع بانية في الفصلين اعني في قولها طلقت نفسي بواحدة واخترت نفسي بتطليعه لان
 التنويف في البايين فالواقع ما فوض اليها لان كلامها خرج جوابا فصارت الصفة المذكورة في تنويفه مذكورة
 في جوابها ولا بد ان يكون الجواب مقتصر على المجلس لما بيننا انه تملك فيقتصر على المجلس كالتجديد
قوله ولا يدخل الليل في امرك بيدك اليوم وبعد غد وان ردت الامر في يومها بطل امره في اليوم
 وكان بيدها بعد غد في امرك بيدك اليوم وغدا يدخل وان ردت في يومها لم يبق في الغد يعني لو قال
 لامرأة امرك بيدك اليوم وبعد غد لا يدخل الليل فيه ولا يكون لها الخيار في الليل لان كل واحد
 من اليومين ذكر منفردا فاليوم المنفرد لا يتناول الليل وان ردت الامر في اليوم بطل امره في ذلك
 اليوم وكان الامر بيدها بعد غد لانه جعل الامر بيدها في وقتين المنفصلين لا يمكن جعلها وقتا واحدا
 التخلل ما يوجب الاتصال وهو القدر والليلتان فكانا امرين فردا صرحا لا يتعدى الى الآخر وقال
 زفر هما امر واحد لانه عطف احد الوقتين على الآخر من غير تكرار لفظ الامر فيكون امرا واحدا كما قال
 انت طالق اليوم وبعد غد قلنا في الفرق ان الامر باليد كالمهر التوقيت فوق الامر الاول بالوقت
 الاول وجعل الثاني امرا اخر لانه تخلل بينهما ما ليس بوقت الامر فهو الاول لا يلزم رد الثاني
 بخلاف الطلاق لانه لا يحتمل التوقيت فجاء ان يكون موصوف في اليوم وبعد غد لطلاق واحد لا يتناول
 الى طلاق آخر لبتا الاول الى الوقت الثاني ولو قال امرك بيدك اليوم وغدا يدخل الليل في ذلك صار
 اكثر وقتا واحدا في حق الامر في يومها لم يبق في ذلك الامر في يومها في الغد وذلك
 لانه جعل الامر في يدها في الوقتين لم تخلل بينهما وقت لم يتناول الامر مكان امرا واحدا فاذا
 رد اليوم لم يبق في الغد وعن ابن حنيفة رحمه الله ان لها الخيار في الغد لانها لا تملك رد الامر كالملك
 رد الايقاع وجه الظاهر ان المخيرين الامرين لا يملك الا اختيارا واحدا فاذا اختار نفسها لا يكون لها

عني ان قالت طلق نفسي
في هذا اليوم وغدا

قوله

ان كما تزوج فلذا بالنعكس **قوله** ولو كنت بعد التوفيق يوما ولم تنج او جلست عنه او انكأت
 عن قعود او عكست او دعت اباها للمشورة او شهود الاكها وادكأت على اية فوفقت بتخياريها وان سارت
 لا يعني لو قال لها امرك بيدك فقلت يوما واكثر ولم تنج ولم تنج في عمل آخر بدل على التبع الا سطر خيارها الى
 ان يوجد ما ينفع المجلس او بدل على الاعراض خلاف ما اذا كان الامر موقتا بوقت فانه بطلان في
 ذلك الوقت دون القيام والاحد في عمل آخر ولو كانت قائمة فجلست عن القيام او كانت قاعدة فانكأت
 او بالنعكس بان كانت شكايته فاستوت قاعدة لا يخرج الامر من هذا لان العود بعد القيام ولا لانه
 الاقبال دون الاعراض وفي الامكان بعد التوفيق او بالنعكس دلالة احد والتمام فلا سطر خيارها
 وفي رواية سطر خيارها بالامكان لان ذلك التام وان يكون اعراضا لاول اصح وتوالت ادعوا الى
 استئشيع او شهودا شهدوا لا يطرأ خيارها لان الاستئشيع لطلب الصواب والاكها وللخروج عن الاكها
 فلا يكونان دليل الاعراض ولو كانت على الدابة او في محفل فوفقت بتخياريها لانه ليس بدليل الاعراض
 ولو سارت الدابة بطل خيارها لانه دليل الاعراض **قوله** وانكأت كما لبيت يعني كان في البيت
 يعتبر مكانها فكذا في السنية ولا اعتبار بحجر يانها لانه ليس بمضاف الى ركنها **قوله** ولو قال
 لها طلقني نسك ولم ينو او نوي واحدة فطلعت وقعت رجعية وان طلعت ثلاثا ونواه وقعن وثلاث
 نسك طلت ابا خرت اي لو قال لامرأة طلقني نسك من غير نية او نوي واحدة فقبلت في المجلس
 وقالت طلت نسك نسك واحدة رجعية لان مطابق الطلاق معتب للرجعة وان طلعت نسك ثلاثا
 والنزوح نواه وقعن عليها لان قوله طلقني يدل على المصدر لغة فكان المصدر وهو التطبيق المذكور فتصح
 فيه الثلاث منه ولو قالت في جوابه ابنت نسك طلعت رجعية لان الاربعة من افعال الطلاق وضعا
 لانها للقطع فكانت موافقة في الاصل وهو الطلاق ومخالفة في الوصف فيلغوا الوصف ويبقى الاصل وهو الطلاق
 وعن ابن حنبل انه لا يقع بقولها ابنت نسك لانها انت بغير ما في قولها فيكون اعراضا فلا يقع شي وخروج
 من يدها لا يستعاليها بما لا يعينها ولو قالت في جوابه اخرت نسك لم تطلق لان الاختيار ليس بالناظر
 الطلاق وضعا وانما عرف طلاقا باجماع الصحابة اذا كان جوابا للتخيير على خلاف التيسر فيتنصروا على
 مورد الشرح فاذا وصرت عتيد التخيير كان جوابا ولا فلا **قوله** ولا يكمل الرجوع وتندب مجلسها
 الا اذا زاد متى شئت يعني اذا قال لامرأة طلقني نسك ليس له ان يرجع لان فيه معنى اليقين
 او مو تعاقب الطلاق بتطليقها واليهين لغو لازم لا يقع الرجوع عنها وتندب مجلسها حتى لو كانت
 عن المجلس بطل خيارها لانه تملك فيفسد بالاعراض الا اذا اراد على قوله طلقني نسك متى شئت
 فانه يجوز لها ان تطلق نفسها بعد القيام ايضا لان كل متى لتعجم الاوقات فصارت اذا قال في اي وقت
 شئت **قوله** ولو قال لرجل طلق امرأتي لم يبتعد بالمجلس الا اذا زاد ان شئت لانه توكيد ولا يلزم

ولا يقتصر على المجلس تحميلا لغيره من التوكيد وتقبل الرجوع لانه عامل للتوكيد في حق المنه خرفه ان
 يرجع **قوله** الا اذا زاد ان شئت يعني لو قال لرجل طلق امرأتي ان شئت فانه يقتصر على المجلس
 ويصير لازما وقال زفرانه توكيد كالاول لانه عامل لغيره وبذلك التسمية لا يصير لازما وعاملا
 لنفسه لان التوكيد يتصرف عن مشية ذكر الموكول او لا ولنا ما بينا ان فيه معنى التملك فلا يكون
 كالاول لانه توكيد **قوله** انه يتصرف عن مشية غير صحيح لان المراد بالمشية مشية يثبت بالصيغة وما
 ذكر ليس كذلك بل كعدم نقاد الاسر عليه لعدم دلالة الالزام **قوله** ولو قال لها طلقني نسك
 ثلاثا فطلعت واحدة وقعت واحدة لا في عكس اما الاول فلا انها ملكك ابتداء فملكك ابتداء
 الواحدة فطوت واحدة لا في عكس معناه لو قال لها طلقني نسك واحدة فطلعت نسك
 ثلاثا لم يقع شي وعند ما يقع واحدة لانها انت بما ملكته وزيادة فيقع ما ملكته وتلغوا الزيادة ولا في حنبل
 افعه لما لم يات بما امرت به فصارت بمنزلة مخالفة فلا يقع الثلاث ولا ما في ضمنه لان المتضمن اذالم
 يثبت ما في ضمنه ايضا **قوله** وطلعتي نسك ثلثا ان شئت فطلعت واحدة وعكس لا اي
 لو قال لامرأة طلقني نسك ثلاثا ان شئت فطلعت نسك واحدة لم يقع شي لان معناه ان
 شئت الثلاث ومثية الواحدة لا يكون مشية للثلاث فلم يوجد الشرط فلا يقع شي لان اجزا الشرط
 لا يتنوع على اجزا المتشروط وكذا عكسه يعني اذا قال لها طلقني نسك واحدة ان شئت فطلعت نسك ثلاثا
 لم يقع شي لما بينا ان مشية الثلاث ليست مشية الواحدة فلم يوجد الشرط فلا يقع شي وعند ما يقع
 واحدة لان مشية الثلاث مشية الواحدة فوجد الشرط **قوله** طلقني نسك الى اخره مبتدا وقوله
 لاجره **قوله** ولو امرها بالباين او الرجعي فعكست وقعت ما صدر به يعني اذا قال لها تزوج طلقني نسك
 طلعت واحدة باينه فطلعت نسك واحدة رجعية يقع باينه لان قولها رجعية لغونها لكونها مخالفة للنزوح
 فيها فكانها انقضت على قولها طلعت نسك واحدة فيقع بالصفة التي عينها زوجه لان الزوج عتي الصفة
 فاجبها الى ايتاع الاصل دون الصفة ولو قال لها طلقني نسك واحدة رجعية فطلعت باينه فتقع رجعية
 لانها انت بالاصل وزيادة وصف تلغوا الوصف لمخالفة وتسمى الاصل للموافقة **قوله** انت طالق ان
 شئت فتالت شئت ان شئت فقال شئت ينوي الطلاق او قالت شئت ان كان كذا المعذور بطر وان
 كان نسك مفس طلعت يعني لو قال انت طالق ان شئت الى اخره بطر الامر لانه فوض اليها التخيير
 وهي آتت بالعلية فكانت مخالفة وقد استعملت بما لا يعينها فخرج الامر من يدها ولو كان الزوج نوي الطلاق
 بتو لم شئت لا يقع لان لفظ الطلاق لم يوجد ولا عبرة بمجرد النية والكلام السابق لا يكون في الطلاق
 لانه غير مقيد به لا يستعاليها بما لا يعينها ولو قال المرأة في جوابه شئت ان كان كذا لا يعدلهم في بعد
 فهو باطل ايضا ولا تطلق لما بينا ان المفوض اليها المشية المطلقة وهي انت بالعلية فكان استعفا

وهو طلاق الرجعي
 وهو طلاق
 الرجعي

بالا يعينها بطلان الامر وان قالت في جوابه شئت ان كان كذا لامرأته طلقت لان التولية لشيء كالم
تخير فكانها قالت شئت ولو قال كذا لطلقت فكذا هذا **قول** انت طالق متى شئت وسمها او اذا
شئت او اذا ما فدت الامر لا يريد ولا يتقيد بالمجلس ولا تطلق الا واحدة اي اذا قال انت طالق متى
شئت متى شئت اذا شئت او اذا ما شئت فلها ان تشاء في المجلس وبعد التيام عن المجلس فلا يقتصد
علي المجلس ولا تتخير بالرد لانه ملكها الطلاق في الوقت الذي شئت لانه اضاف الطلاق الى زمان
محقق فيه المشيئة فلم يوجد ذلك الزمان فكان الرد منها رد اصيل التملك فلا يقع واما انه لا يتقيد بالمجلس
فلان متى وميتما لتعظيم الاوقات وكذا اذا ما عند ما عند اي حينه يستعمل للشرط والوقت لكن
الامر صابدها فلا يخرج من بابها شك بالتيام عن المجلس ولا تطلق نفسها الا واحدة لان هذه
الكلمات لتعظيم الزمان دون الافعال **قول** وفي كلام شئت لهما ان تفرق البتة ولا تجمع اي لو
قال لها انت طالق كلما شئت فلها ان تطلق نفسها كلما على سبيل التفرق لان كلمة كلما تجمع الافعال
والازمان فان قامت عن المجلس بطلت في ذلك المجلس ولها تحية اخرى ولو شئت الثلاث جملة
لم تجمع لانها تجمع عموم الأفراد دون الاجتماع فبالاجتماع يكون مخالفا فيلغوه عند ما تقع واحدة **قول** ولو
طلعت بعد زوج اخر لا يقع يعني اذا قال لها انت طالق كلما شئت بطلت نفسها لانها متفرقة ثم تزوجت
بزوج اخر ودخل بها ثم طلقها ثم عادت الى الزوج الاول لان التملك لا يقع لان التعليق ينصرف الى الملك
التي لم دون المستحدث وقال زفر فكذا لا يقع لان الملك عند ليس بشرط لبقاء اليقين **قول**
وفي حين شئت وحين شئت لم تطلق حتى تشاء في مجلسها يعني لو قال لها انت طالق حيث شئت اي اخره لم تطلق
حتى تشاء الطلاق في مجلسها ولو قامت عن المجلس قبل ان يملك المشيئة لان كلمة حيث وحين ملصقا
المكان والطلاق لا يتعلق به بالمكان فيلغوه ذكر ويبيح قول شئت فيقتصد على المجلس ويكون شئت بمعنى
الشرط مجازا المناسبة بينهما من حيث ان الطرفين يجمعان الشرط بجامع الشرط وجعلها
بمعنى ان اولي مرجعها بمعنى اذا لان ان حرف للشرط دون غيرها **قول** وكيف شئت بتعريض
فان شئت بآية او فلا تأد نواه وقع اي لو قال لها انت طالق كيف شئت بتعريض واحدة رجعية قبل مشيئتها
ثم قالت شئت واحدة بآية او فلا تأد نواه الزوج فهو كما قالت لانه تحت الموافقة بين مشيئتها وارادة
الزوج اما اذا شئت فلا تأد الزوج واحدة بآية او شئت واحدة بآية والزوج بنوى الثلاث
بتعريض واحدة رجعية لانه لغت مشيئتها لعدم الموافقة فتبقى ايقاع الزوج وايقاع الزوج الطلاق بلنظا طالق
معتق للرجعية ولم يقع بينة البيهون والطلاق وقال صاحبنا لا يقع بقول الزوج شيء حتى تشاء المرأة فان
شئت او وقعت رجعية وان شئت او وقعت بآية او فلا تأد شرط مطابقة ارادة الزوج لهما ان هذا تنقيص
الطلاق لهما على اي ومن شئت واما يكون كذا اذا يتعلق اصيل الطلاق مشيئتها لان كيف لتعظيم الاحوال
فتستفي

فتستفي ان يكون جميع الاوصاف معلقا بمشيئتها ومن ضرورة تعلق الاصل ايضا لعدم انفكاكه عن الاصل
ولا في حينه رحمه الله ان كيف للاستيفاف فيستدعي وجود موصوف سابق فيقع الاصل ويتعلق الاصل
بمشتها ولكن لما كان الاصل لا ينفك عن الوصف فيثبت ادني اوصافه ضرورة ويتعلق ما وراء المشيئة
قول وفي كم شئت وما شئت تطلق ما شئت فيه فان ردت ارتد اي لو قال لها انت طالق كم شئت
وما شئت طلقت نفسها ما شئت واحدة او شئت او ثنتين او ثلثا ما لم تتم من المجلس ويتعلق اصيل الطلاق بمشيئتها
لان كم اسم العدد والعدد اذا قرن بالطلاق يكون الواقع هو العدد فيكون المشيئة واقعة في نفس
الواقع فتعلق الطلاق بجميع اعدادها وبالمشيئة وكذا كلمة ما عام وهو اسم الواقع فكله حكمه كم وكذا الكلمتين
لما كانتا عامات فتجوز المرأة بين الواحدة والاكثر وان ردت الامر كان رد او كذا ان قامت مجلسها
بطلت خيارها لانه امر واحد وهو تملك في الحال وليس فيه ذكر الوقت فاقضى جوابا في الحال
كسائر التملكيات فان اختار الطلاق يكون طلاقا وان رده يكون ردا **قول** وفي طلق من ان شئت
ما شئت تطلق ما دون البتة اي ان قال لها طلقني نفسك من البتة ما شئت فلها ان تطلق نفسها
واحدة او ثنتين وليس لهما ان تطلق نفسها فلا تأد قال لها ان تطلق نفسها فلا تأد لان كلمة ما يحكم لتعظيم
وكلمة من تحكي للبيان فيحال عليه ولا في حينه ان ما عامه ومن للتبعض فيعمل بها ويتراد به بعض العام وهو
الثنتان عملا بالبدلين **باب التعليق** انما يصح في الملك كقوله لئنكوه حتى ان زرت فانت
طالق او منما قال اليه كان بكحك فانت طالق فيقع بعدد ما ولو قال لاجنبية ان زرت فانت طالق
فكحكها فزرت لم تطلق يعني التعليق اذا كان في الملك او مضافا الى الملك او سببه يقع الطلاق بعد وجود
الشرط وهو الزيادة في الاول والنكاح او تملكه في الثاني وقال ماكران عمن بان قال طلاقا تزوجها
طالق ونحوه لا يجوز وان خصص بكذا او قبيلة يجوز لان في الاول سد باب النكاح على نفسه فلا يقع وقال
الشافعي لا يصح هذا التعليق لصلالة قوله عليه السلام لا طلاق لابن ادم فيما لا يملك رداه احد واهل باجة
ولانه لا يملك التخيير فلا يملك التعليق لان التعليق عبارة عن ماخير للمخير ولان المحل شرط طم التعليق
كما ان الاصلية شرطه وقال الصبي ان بلغت فاسرائي طالق لا يقع فكذا اذا كان مضافا الى غير المحل
ولنا ان التعليق بالشرط بين ومحل اليقين ذمة الكاكت وهو موجود فيقع التعليق وانما يصير طلاقا بالوصول
الى المحل وذكر عند ارتجاع اليقين بوجود الشرط فيشرط الملك في المحل حشده وهو ثابت بينين
فيصح بخلاف مسلة الصبي لانه ليس باهل اليقين فلا يعتد بيننا فيلغوه ومارواه لم يصح قاله احد المحمول
على التخيير قاله يكون وسام والشبي والزوري وقول ماكران في التخييم سد باب النكاح ليس بصحيح
لانه يمكنه ان يتزوجها بعد ما وقع الطلاق علمها لان كلمة كل تستفي تعميم لاسماء دون الافعال وفي المسلة الثالثة
وهي ما اذا قال لاجنبية ان زرت فانت طالق لم يصح التعليق بالانفاق لانه لا يكون في الملك لا مضافا

كلمة ما شئت

كالشرع او قال ان يملكك

اليه فلا يصح وقال ابن ابي ليلى صح التعليق حتى لو تزوجها وزارت تطلق لان المعلق بالشرط كالمتزوج
عند وجود الشرط ولما ان اليمين للمنع او الحكم فلا بد ان يكون مضمونا بما يحزا على معنى ان فات يدرج
وذلك كما يكون بان كان في الملك او مضافا الى الملك وسببه واذ لم يكن كذلك فلا يترتب عليه فائت
اليمين فيكون لغوا قال بشر المريس لا تقع اضافة الطلاق الى السبب لان الملك يثبت عقيب سببه
منع عقيب الشرط فلو صح تعليقه به لكان الطلاق مقارنا لثبوت الملك والطلاق اذا كان متارنا للملك
لاصح كما اذا قال انت طالق مع نكاحك وما قيل في جوابه بان ذكر السبب مجاز عن الملك فيكون
تدريرا قوله ان تزوجتك ان ملكتك لا يصح لانه في الواقع يكون التعليق بالملك ومن السبب وهو ليس
بدرعي بل لا بد في الجواب ان ينزل لان لم اذ لم يصح التعليق لكان الطلاق متارنا لثبوت الملك
بل يكون انعقاد عليه انت طالق مقارنا لثبوت الملك والطلاق يكون متاخرا عن الملك ضرورا
وذلك لان عليه العلة لا يكون الا عند وجود الشرط وهو الازدواج فاذا تحقق الازدواج صار قوله
انت طالق علة ومكمل للنكاح موجود في هذا الحال لانه حكم الازدواج والطلاق واقع بعد الحكم عليه
وهو قوله انت طالق مع وصف العلة فيكون متاخرا عنه ضرورا او يسول انعقاد عليه انت طالق عقيب
الازدواج لانه شرط ومكمل للنكاح مقارن للازدواج لانه عليه والمطلوب متارن للعلة على ان يكون
الطلاق عقيب الملك ضرورا فيصح **قوله** والفاظ الشرط ان واذا وما وكل وكما ومتى ومما
فيها ان وجد الشرط انتهت اليمين الا في كمال التقاضي عموم الافعال كاتصفا كعموم الاكمام الشرط لعل العلة
وسميت هذه الالفاظ بالانتهائها بفعل الذي هو شرط احدث اي علامته والاصل في الشرط ان لانه
لا يمتثل غيره والى ان يمتثل به لما قيل من معنى الشرط ففي هذه الالفاظ اذا وجد الشرط انحلت اليمين لانها لا يتقضى
العموم والتكرار الا في كماله فانه يوجد الشرط لا تنحل اليمين لانها توجب عموم الافعال ومن ضرورة تجميع
الشرط تجميع ما علق به من الجزا حتى لو قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق فتزوج امرأة ميرا ايتبع
بكل مرة طلاق وكله كل يقتضي عموم الاكمام حتى لو قال كلما امرأة تزوجها فهي طالق فتزوج امرأة واحدة
ميرا لا يعلق الا في المرة الاولى والى ما لو تزوج المرأتين يقع طلاقها سواء كانا كلهن يزوج كلهما او كلته
كله تحقق عموم الافعال والاسماء **قوله** فلو قال كلما تزوجت امرأة يكتف بكم مرة ولو بعد زوجه
آخر لان معنى هذا اليمين باعتبار ما سيحدث من المدة هو غير متناه في حق غير المطلقة وفي حقها متناه
الى استيفاء طلاقات هذا المدة عند تادع في حقها ايضا غير متناه لان الملك في البتة ليس
بشرط وانما الشرط في الابتداء ليكون مخيفا وجوابه ما عرف ان التعليق يحتاج الى الملك او سببه فيبعد
استيفاء طلاقات الثلث لا يمتد اليه المدة ولا شبهة فبطل التعليق وعن ابي يوسف انه اذا قال كلما تزوجت
امرأة فهي طالق فتزوج امرأة طلقت فان تزوجها ثانيا لم تطلق ولو كانت اليمين على امرأة معينة

الافعال
لان الازدواج عموم الاسماء لان الزوجة واحدة واسم واحد

امرأة واحدة

بان

بان قال كلما تزوجت فلانا تكرر الطلاق بتكرار الازدواج كما اذا قال ان اشتريت هذا الثوب
فهو صدقة يلزمه التصديق بكم مرة ولو قال كلما اشتريت ثوبا لا يلزمه التصديق به الا مرة واحدة **قوله**
وردا ان الملك لا يبطل اليمين فان وجد الشرط في اليمين طلقت وانحلت والا لا دخلت اي زوال الملك
يجب اليمين بان طلقها واحدة او ثنتين لا يبطل اليمين لانه لم يوجد الشرط فكان باقيا وجزا باق
لبتة محله لان الثلث لم يوجد ثم ان وجد الشرط والملك باق يقع الجزا وانحلت اليمين لان بقا اليمين
ببقا الشرط والجزا لم يبق واحد منها وان وجد الشرط والملك ليس بباق لا يقع الطلاق وتنفى اليمين
بان قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق فدخلتها قبل وجود الشرط وصفت العدة ثم طلقت
الدار تنحل اليمين بوجود الشرط واليمين متعلقة به ولم يقع شيء لبطلان المحل **قوله** وان اختلف في
وجود الشرط فالتقول لا اذا برهنت وما لا يعلم الا منها فالتقول لها في حقها كان حصة فانت طالق
وفلان او ان كنت تجيبي فانت طالق وفلان فتاقت حصة او اقبلت فتاقت هي فقط اي ان اختلف
الزوجان في وجود الشرط فالتقول قول الزوج لانه منكر وتمسك بالاصل لان الاصل عدم الشرط
الا اذا قامت المرأة البينة لانهما تورث دعواها باكتة فان كان الشرط ما لا يعلم الا من جرت بها فالتقول
لها في حق نفسها واليمين ان لا يقع الطلاق بثولها لانهما برعي شرط الحنفية والزواج منكر فيكون
التقول له وجه الاحتسان ان هذا امر لا يعرف الا من قبلها وهي مأمورة باظهار ما في روعها لان الكتمان
حرام قال الله تعالى ولا تحل لهن ان يكتمن ما خلق الله في ارحامهن واذا صارت مأمورة بالاظهار
يجب قبول قولها لتبطل الاظهار فيترتب عليه الاحكام لانه التصديق بالقبول فاذا قال لها انت
حصة فانت وفلان فتاقت حصة طلقت هي ولم تطلق وفلان لان قبول قولها ضروري خروجها عن
عمدة الواجب والتقصي عن احوال ولا فرق في حق صاحبها وقولها غير مقبولة في حق صاحبها اما
للتمة او لانها شاهدة واحدة وكذا اذا قال ان كنت تجيبي فانت طالق وفلان فتاقت احكم
منع طلاقها فقط لانها آمنة في حق نفسها وشاهدة في حق غيرها والشهادة النورية غير مقبولة
وقول الامين مقبول **قوله** ويرد في الدم لا يقع فان استمر ثلثا وقع من حين رأت وفي ان
حصة حصة فيتمتع من الحرة يعني اذا قال لها ان حصة فانت طالق لا يقع الطلاق بردة الدم لان
ان ينقطع نكاح دون البتة فلا يكون حيفا ثم ان استمر ثلثا ايام يكون هذا حيفا ثم لا ينفذ الطلاق
من حين رأت الدم حتى انها لو لم يكن مدخولا بها فتزوجت بزوجه آخر بعد الرؤية قبل ان يمتد ثلث
ثلاثة ايام كان النكاح صحيحا ونها اذا قال ان حصة حصة فانت طالق لم تطلق حتى تعاهد من الحيف لان
الحيف اسم للحكمة وكما بانها باقية على ذلك بالكلية **قوله** وفي ان ولدت ذكرا فانت طالق واحدة
وان ولدت اثنتين فتزوجها ولم يد راولا تطلق واحدة قضا وثنتين تزوجها وصفت العدة

اليمين

وذلك في العدة

والواحد شقيق

أي بها إذا قال لامرأته إن ولدت ذكرًا فانت طالق واحدة وإن ولدت أنثى فانت طالق فنتين
فولدت غلامًا وجارية ولم يدر أيهما أول فطلقت طلقته في الحال فقتله في التزوة فطلقتين وانقضت
بوضع الحمل والمراد بالتزوة التكاثر عن مكان المحرم وهذا لأن الغلام إن كان أولًا فطلقت واحدة
وصارت معتقة وانقضت عدتها بوضع الجارية ولا يقع أخرى لانقضاء العدة وإن ولدت الجارية
أولًا فطلقت فنتين وانقضت العدة بوضع الغلام ثم لا يقع شيء آخر لما مر أنه حال انقضاء العدة
ففي حال يقع طلقه في حال طلقته فلا يقع الثانية بشكر ولا أولى أن يؤخذ بالاحتياط فيقتل فنتان **قول**
والكلام بشرط الآخر الرطين يعني إذا علق بشرط آخر من بين ما قال أن كليهما عمر ودا يوسف فانت
طالق بشرط وقوع الطلاق أن يكون آخرهما في المكركبي لو طلقها وانقضت عدتها ثم وجد أحد الرطين
ثم تزوجها فوجد الشرط لا يأخذ يقع عليها الطلاق المعلق وقال زفر لا طلاق حتى يوجد الأول أيضا في
المكركب لأنها كشيء واحد ولنا أن حال وجود الشرط الأول حال بقا اليمين فيستغنى عن بقا المكركب إنما
يشترط المكركب حال التعليق ليكون أكثر غالب الوجود يستصحب الحال إلى وجود الشرط وعند وجود الشرط
لنزل الجواز فيما بين ذلك حال بقا اليمين وليتأدها بذمة الحال وفي وجوده فلا يشترط المكركب زمان
نزول الجواز في مستلزام زمان وجود شرط البتة فشرط المكركب عند **قول** ويبطل تجزئ الثلث تعليق
يعني أن قال إن دخلت الدار فانت طالق فلتأثم طلقها ثلاثا بطل المعلق حتى لو تزوجها بعد زوج آخر
فدخلت الدار لم يقع شيء وقال زفر يقع الثلاث لأن المعلق بالشرط تلك طليقات مطلقة لا طلاق
اللفظ وتدين احتمال الوقوع بعد تجزئ الثلث فبنتي اليمين وإذا بنت اليمين نزل الجواز عند الشرط
لوجود المكركب حينئذ ولنا ما ذكرنا من اليمين للحال والممنوع ذلك إنما يكون إذا كان مفوضا بجواز
والذي يصلح أن يكون جزاء مطلقا فهذا المكركب لأن الأصل عدم غيره فيكون طليقات هذا المكركب
جزاء قد فانت بالتجيز فبطل اليمين فزوجة أن بقا اليمين بالشرط والجواز لأن وقوع الثلاث
خرجت من أن يكون محلا لطلاق ويقتل محلا لجزا يبطل اليمين **قول** ولو علق الثلث أو العلق
بالوطى لم يجب العتق بالثلث ولم يصدمراجعا به في الرضى إلا إذا أوج ماينا يعني إذا قال لامرأته إذا
جامعتك فانت طالق فلتأثم فامرها فلا التقا كتمانان لبت ساعة لم يجب عليه العتق وعن أبي يوسف
رحم الله أنه أوجب المهر في الثلث لوجود الجماع معني بعد ثبوت الطليقات الثلث أو معني الجماع
هو الاقتداء بمماثلة الزوجين وقد وجد لأنه لا يجب الاحتاد لأن المقصود وهو تصا الشهوة واحدة
فكل الجماع واحد مزوجه وأوله غير موجب للمهر فاستغنى أحد فوجب العتق لأن البضع المحترم لا يباع
إلا بفان جابرا وحده الظاهر أن الجماع أو حال الزوج في الزرع ولم يوجد ذلك بعد الطلاق
والادخال لا دوا له حتى يجعل له دوا له حكم لا يتبدل بخلاف ما إذا أخرج ثم أدخل لأنه وجد الجماع

وهو

بوضع الجارية
لأن الطلاق
لا يقع بعد العدة
توفيق

وهو إذا قال الزوج في الفرج بعد الحرة الغليظة إلا أنه لا يجب الاحتاد لثبوت الاحتاد نظر إلى اتحاد المجلس
والمقصود فجب العتق لما مر ولو كان هذا الطلاق المعلق رجعيًا فلبث ساعة بعد الادخال لا يصير
بالبت ولو أخرج ثم أوج صار رجعا لوجود الجماع وعن أبي يوسف صار رجعا في الفقلين **قول**
ولا تطلق في إن تكتمها عليك من طالق فتكتم عليها في عدة البائين ولا في أنت طالق إن شاء الله متصلا
وإن ماتت قبل قوله إن شاء الله يعني لو قال لامرأته إن تكتم عليك فالتى أتزوج عليك طالق فطلق
امرأته طلاقا باينا ثم تزوج امرأة أخرى في عدةها لا تطلق لأن الشرط لم يوجد لأن التزوج عليها
أن يدخل عليها من بينها زعمها في الزناش ويواجهها في القسم ولم يوجد وكذا لو قال لها أنت طالق
إن شاء الله متصلا لم يقع الطلاق وإن ماتت قبل قوله إن شاء الله لقوله عليه السلام من طلق علي
بين وقال إن شاء الله فماتت مستثنى ردها النسيائي والترمذي ولأن الشيء لا يطلع عليها
تلك أن أعدا ما يجزأ وقال ما كثر يقع الطلاق لأنه لو لم يسأ الله لما أجزأه على سانه والجماع عليه باينا
وما جري على سانه تعليق لا تطلق وموتها لا ينافي التعليق لأنه بطلان الموت أيضا مبطلانك تنافيا
يكون الاستئنا محييا فلا يقع عليها الطلاق بخلاف ما إذا مات الزوج لأنه لم تصد به الاستئنا
فيتم الطلاق **قول** وفي أنت طالق ثلثا إذا وصية يقع فنتان وفي الاثنين يقع واحدة وفي الإثني
ثلاث يعني فيما إذا قال لامرأته أنت طالق ثلثا إذا وصية يقع فنتان وعن أبي يوسف إن الاستئنا
الأكثر لا يجزؤه الظاهر أن الاستئنا تكلم بها بعد الثنيا ولا فرق في هذا بين القليل والكثير
وفيما إذا قال أنت طالق ثلثا الاثنين يقع واحدة وفيما إذا قال أنت طالق ثلثا الاثنين يقع
ثلاث ويبطل الاستئنا لأن شرط صحة الاستئنا أن يبقى بعد الاستئنا لتفسيره منكم ما به ولم يوجد هنا
فلا يقع الاستئنا **باب المريض** طلقها رجعيًا أو باينا في مرضه وماتت في عدتها
ورثت وبعدها لا يعني لو طلق امرأة في مرض موته رجعيًا أو باينا أو ثلثا فماتت وهي في العدة
لها الميراث منه أما في الطلاق الرجعي فلا لأنه لا يزيل النكاح وأما في الثاني أو الثالث فلا جاع الحياة
رضي الله عنهم أنهم ورثوا امرأة الفارولان سبب الارث وهو الزوجية في حال المرض فأيسم
والزوج قصدا بطلان فيرد عليه قصدا بتأخير عمله إلى انقضاء العدة وقال السافعي لا تترك الميراث
لأن السبب وهو الزوجية قد ارتفع قبل الموت فلا يثبت الارث بدون السبب والحج عليه ما ذكرنا
وإن مات الزوج بعد انقضاء عدتها فلا تترك لا يتطاع الزوجية وذكرنا أن الزوج لم يرد بتأخير
عمله الطلاق بعد انقضاء العدة في حق حكم فنحل الطلاق علمه فارتفع النكاح من كل وجه فلا يرث
خلاف ما قبل الاستئنا لأن النكاح باق في حق بعض الأحكام وإنما لم يرث الزوج عنها إن ماتت في هذا
الحالة لأن الزوج بالطلاق ابطل فماتت ما كثر امرأة الفارولان بعد انقضاء العدة قبل أن تزوج

أما الرجعي ترثت ميراثا
في المرض أو في الصحة
توفيق وشرح

بزوجه آخر ثرت بتول لي انها ثرت مالم تتزوج ولما ما روي عن عمر وعائشه رضي الله عنهما ان
 امرأة الفار ثرت ما واثت في العدة وما رواه مجهول علي مالم يكن من التزوج **قوله** وان ابانها
 بامرها او اختلعت عنه او اختارت نفسها بتوليها لم تثر اي ان ابان امراته بامرها في مرضه او اختلعت
 منه او قال لها اختاري فاختارت نفسها ثم مات وهي في العدة لم تثر لانها رخصت بطلاق حتمها
 اما بالرضا فاعلمه كما في المسئلة الاولى او بمباشرة القوط كما في الجمع او بمباشرة العدة في الاختيار
 والارث انما يجب لكونه متعديا ولا تعدي مع الرضا فنثبت حكم القاطع من كل وجه وقال مالك
 لها الميراث في جميع ذلك لان عبد الرحمن قال لما صدقنا طلاقا فاعلمت فاعلمت فاعلمت فاعلمت
 البتة فوثرها عيانا ولم تعتبر رضاها بباطل قلنا ليس فيه دلالة على رضاها بالطلاق بطلان
 الارث وانما فيه الاعلام لظهورها على كبره وبطلان ارثها **قوله** وفي طلقتي رجعت فطلعت
 لثنا ورتت اي فيما اذا قالت الزوج طلقتي رجعت فطلعتا ثلثا ثرت لان الطلاق الرجعي لا يزيل
 النكاح فلم يكن الرضا به رضي بطلان حتمها فلا يبطل حتمها فترث ولو قالت طلقتي فطلعتا ثلثا ورتت
 لان مطلق الطلاق منصرف الى الواحد الرجعي فالرخص ليس برخصي بطلان الحق **قوله** وان
 ابانها بامرها في مرضه او تصادقا عليها في الصحة وفي العدة فاقرا ووصي لها فلهما الاقل منه ومن ارثها
 اي ان طلق امراته بامرها في مرضه او قال لها في مرضه كنت طلقتك في الصحة وانقضت عدة كبره فصدقت
 ثم اقربا بدين او وصي لها بامال ثم مات قبل الاقل من ميراثها ووصي لها به وقال زفر
 لها جميع ما اقرب وما وصي به في المسليين وابو يوسف ومحمد رجعما الله مع زفر في المسئلة الاولى ومع ابي حنيفة
 في الثانية لفران الارث قد بطل لسواها او اقوارها فزال المانع مرجع الاقرار والوصية ولنا ان
 هذا موضع التهمة لانه قد تخار الطلاق ليلطل الارث وينفع باب الوصية والاقوار فيزيد حتمها
 غير ان التهمة في الزيادة على قدر الارث فردة نكاحا وفي قدر الارث لانه فيه فائدتان غير
 ان صاحبها يقول ان التهمة امر باطن لا يوقف عليها فادبر اكلهم عليها وبقيا في العدة فوجب
 تحقيق حكم التهمة عندها ولا عدة في المسئلة الثانية فثبت دليل التهمة فتزوجت كلها وقلنا لما مرض
 والنكاح قائم حقيقة او ظاهرا لصار متهما بالاقوار والوصية لها فيرد الزيادة على قدر الارث
قوله ومن بارز رجلا او قدم لمقتل بقود او رجم فابانها ثرت ان مات في ذلك اليوم او قتل
 ولو محصورا او في صف القتلى لا ذلك لان حكم الفرار يثبت بما هو في معنى مرض الموت فوجب
 الحكم الغالب والمذكورات او لا الهلاك فيها غالب فتحقق الفرار بالطلاق عندها من الارث
 فيثبت ان كانت في العدة واما الذي السلام فيه غالب كالمحصور او الذي في صف القتلى لا يكون
 قارا بالطلاق فلا تثر امراته لو طلقها في الحالين **قوله** لو مات في ذلك الوجه او قتل ليل

لان الزيادة من الارث
 ضرر للوثة

على

على انه لا فرق بين ما اذا مات بذلك السبب او بسبب آخر كما لم يرض اذا قتل لها الارث في صورتين
 وقال عيسى بن ابان لا ارث لها ان مات بسبب آخر لانه لما مات بسبب آخر دل انه ليس بمرض
 الموت فلم يتعلق حتمها بماله فلا تثر قلنا الموت اتصل بمرضه حيث لم يرض حتى مات وقد يكون
 الموت سببا فلم يثبت ان مرضه لم يكن مرض الموت واقتلنا في تفسير المرن قيل ان من عجز
 الموت عن قضاء حوائجه خارج البيت فهو مريض وان امكنه القيام بها في البيت وقيل للمريض من لا يقدر
 على اداء الصلاة جالسا وقيل من لا يقدر ان يقوم الا ان يقيم غيره وقيل من لا يقدر على المشي
 الا ان يهاوي بين اثنين والصحيح الاول **قوله** ولو علق طلاقها بنعل اجنبي او بمجي الوقت
 والتعليق والشرط في مرضه او بنعل نفسه وفي مرضه او الشرط فقط او بنعلها ولا بد لها منه
 وعما في المرض او الشرط وغيرها لا يصح لو علق الرجل طلاق امراته بنعل اجنبي بان قال
 اذا دخل فلان الدار فانت طالق او بمجي الوقت بان قال اذا جاز راس الشهد فانت طالق
 فان كان الشرط والتعليق في المرض ورتت لانه قصد ابطال حتمها بعد تعليق حتمها بماله وان
 كان التعليق في الصحة والشرط في المرض لم تثر وقال زفر ثرت لان المعلق بالشرط كالنجس
 عند وجود الشرط فصار كانه طلقها في الحال ولنا ان القصد الى الفرار لم يوجد منه لانه حين
 علق لم يكن حتمها متعلقا بماله ولم يكن له منعه بعد ذلك وجود الشرط والتعليق الى متى تعلق الشرط
 حكما لا قصدا ولا عدوانا بقصد وان علق طلاقها بنعل نفسه سوا كان التعليق والشرط في المرض
 او الشرط في المرض فقط وسوا كان الفعل فلهما بدلا ولا بد له منعه فانها ثرت لانه صار قاصدا
 ابطال حتمها بتعليق الشرط او بالشرط وحده لان الشرط بغيرها باطل لما ان الوجود عند
 فيما شرته صار متعديا في حتمها من وجه فهو عليه صيانة كحتمها ثم الشرط ان كان له منه صدق
 فطاعه وان لم يكن له منه صدق فطاعه لان لم يكن له منه صدق فطاعه لان لم يكن له منه صدق فطاعه
 طلاقها بنعلها ان كان فعلها لها منه بدلا لم تثر سوا كان التعليق والشرط في المرض او الشرط
 وحده في المرض لانها رخصت بالشرط والرضا بالشرط بالشرط وان لم يكن لها منه بدلا كالكحل
 والرب وكلام الابوين وغيرها ثرت مطلقا سوا كان في المرض او الشرط وحده في المرض وقال
 محمد وزفر لم تثر فيما اذا كان التعليق في الصحة والشرط في المرض لانه حين علق لم يكن حتمها
 متعلقا بماله فلم تنهم بالقصد الى الفرار وحده الشرط لم يوجد منه منعه ولنا انها مضطربة
 في تحصيل الشرط من قبل الزوج لانه هو الذي اوجها الى ذلك فمقتل فعلها الى الزوج كانه المكن
 فصار الفعل موجودا حكما من الزوج فترث لا يقال ان الفرقة التي يوجب نيل الفعل هي الفرقة
 اكله وهذه الفرقة هي المانع لان عمره المنع من تحصيل الشرط لانه يقول لما ثبتت الفرقة

فيها صدقة سيدتها وكذبها وقالت مضيت عدتي وانكرها فالتقول لها اي ان قال زوج الامة بعد انقضاء
العدة راجعها في العدة فصدقة مولاهما وكذبته الامة فالتقول قولها عند اي حنفية رحمه الله وقالوا القول
للمولي لان بعض ما يملكه وقد اقر به لغيره فمصدق وله ان الرجعة بناء على قيام العدة والقول في العدة
قولها تمام تصادق المولي فكذا فيها تنسني عليه ولا سلم قيام ملك المولي في حال العدة بل هو كالا
فيه ولو كان المولي كذبه والامة صدقة فالتقول للمولي ولا تثبت الرجعة اتفاقا في الصحيح اما عندنا ^{هـ}فانها
واما عندنا فانها مستقيمة ^{العددة} في اكل فحل ملك المولي في البضع فلا يتبدل قولها في البطالة وقيل لا يفتي
بشي حتى ينق المولي والامة وان قالت الامة المطلقة فلانقضت عدتي والمولي والزواج انكر
النقض ما كان القول لها لانها اعرف بحالها وهي امينة فيه فتقبل قولها دون المولي والزواج **قوله**
ويستطع ان ظهرت من الحيض الاخر بعشرة وان لم يغتسل ولا قال لا حتى يغتسل او لم يفتي وقت صلاة
او تسهم وتصل اي استطع الرجعة بانقطاع الدم من الحيضة الثالثة بعشرة ايام وان لم يغتسل ولا استطع
بانقطاع الدم لا قبل من عشرة ايام حتى يغتسل او لم يفتي عليها ادني وقت الصلاة حتى لو بقي من الوقت بعد
الانقطاع ما كان من الاغتسال وتخدم الصلاة فذهب ذلك التدرج حكم لظاهرهما او تسهم وتصل في الاول
فلان الحيض لا يزيد على العشرة بمجرد الانقطاع يتقنا نحو وجهها من الحيض فانقضت العدة وانقضت
الرجعة في الثانية وهو ما اذا انقطع الدم لا قبل من عشرة ايام كمال العود فلم يتبين خروجها من الحيض ولا
بد من ثبوت الانقطاع وهو الاغتسال او في وقت الصلاة او التيمم الصلاة لانها بهذا الامور
دخلت في حكم الطاهرات من حيث وجوب الصلاة في وقتها وعند زوال انقطاع الرجعة ما لم تغتسل
لان دما يتوهم عوده تلقا الموهوم للعارض المحقق كما اذا اغتسلت وقال محمد بن محمد التيمم انقطع
الرجعة وان لم تغتسل لان التيمم عند عدم الماء نزل من له الاغتسال ويجوز للاغتسال بانقطاع
الرجعة فلذا بالتيمم قلنا انه طاهر في ضرورة كانه يثبت حقيقة والثابت فروق متدرج بقدر الفروق
تلك طهارته في حق الصلاة وما هو من نوعها ولا ضرورة في حق الرجعة لكنه اذا رعت الصلاة
قد قلنا لظاهرهما صدوق الحكم بعمه الصلاة وصحة الصلاة بثبوت مطلق الضرورة فظهرت في حق مستوط
الوضوء عن ذنبه في حق انقطاع الرجعة لانه من لوازمه **قوله** ولو اغتسلت ونسيت اقل من عضو
ستطع ولو غصوا الاي لو اغتسلت المعتدة من الحيضة الثالثة ونسيت اقل من عضو استطع الرجعة
والتيكس ان لا استطع لان حكم الجنابة والحيض لا يتجزى فاذا ابتليت في البضع ببيت في الكحل وجه
الاختصاص ان ما دون العضو يساوي الى الجناف لقلة خصوصية ايام الحيض فلا يستغن بعدم
اصابه الماء قلنا استطع الرجعة احتياطا ولا كحل له التزوج بزوجه آخر حتى تغتسل في كل الموضع احتياط
ايضا وان نسيت عضوالم ليعبه الماء لبست الرجعة واليكن ان لا يفتي الرجعة لانها غلبت اكثر البين

وہاں

ولذلك ترك حكم الكولبة الاحتسان ان الغرض الكامل لا يتسارع اليه الخفاف ولا يستعمل منه عادة فثبتت
على ما كانت فلا يستعمل الدم حكما فثبتت الرجعة **قوله** ولو طلق ذات حمل او ولد وقال لم اطأ ما راجع
وان ضلها وقال لم اجامعها ثم طلقها لا اي لو طلق امراته وهي حامل او ولدت في عصمتها وقال لم اجامعها

فله الرجعة لان اجهل متى طهر في متى يتصور ان يكون منه بان ولدته لسته اشهر فصاعداً من طهر
التزوج جعل منه لقوله عليه السلام الولد للبشرى وللغارى ^{زوج} صريحاً فبان ذلك دليل الوطء وكذا
اذا ولدت في عصمة قبل الطلاق في متى يتصور ان يكون منه جعل منه فكذا المالك بالوطء والطلاق

في الملك المتأكد بالوطي معقب للرجعة وأن خلا باسراة تم طلقها وقال لم أجاسها لا يمكن الرجعة لأن الرجعة
يثبت في الملك المتأكد بالوطي وقد انكثرت الزوج في حق نفسه وهو سقوط الرجعة فلا يلزم
من وجوب المهر وجوب العدة لأن تاكد المهر لاجل تسليم البذل والتأكد من الوطى دون حقيقة

الوطي لان ذكر ليس في وسعها **قوله** فان راجعها ثم ولدت بعدها لا تل من عامين صحت تلك
الرجعة يعني ان ظاهرها وقال لم اجاسها ثم طهرها ثم راجعها ثم جاب ولدت لا تل من سنتين موقوف الطلاق
صحت تلك الرجعة لان العدة لما وجبت ثبت النسب منها لانها لم تقرب بانقضاء العدة فظهر ان الولد كان

ولدت فانت طالق فولدت ثم ولدت ولد اخر فبور ستة اشهر من وقت ولادة الاولى صارت

ولدت ثالثة فالحق فولدت ثم ولدت ولدا آخر بعد سنة أشهر من ولدت ولدا رابعا وكذا
في ربعة لان الولد الثاني من علوق حادث بعد الطلاق فيكون ربعة اذ الظاهر عدم الزمانها وكذا
ان جات به لكثر من سنتين يثبت النسب من الاول ويكون ربعة مالم تنقض العدة بخلاف
ما اذا طالت له الا من سنة اشهر حيث لا يكون ربعة لانه لا يكون من علوق حادث بعد النكاح **قوله**

ما د اجازت به را قبل من سته اشهر حيت لا يكون رجعة لانه لم يبين من علوق حادث بعد از آنکه
کما ولدت فانت طالق فولدت ثلثه في بطون فالولد الثاني والثالث رجعة اي اذا قال لامرأة كما
ولدت ولدا فانت طالق فولدت ثلثه في بطون فثمنه طلقت بالولد الاول فصارت معتدة وبالولد
الثاني صارت حائضا وبالولد الثالث انحصرت العدة بوطء حادث في العدة بقول الطلاق

الثاني صار زوجاً في الطلاق الاول لما تزانه بمجلس العلوق بوطي طار في العدة ويصح الطلاق الثاني بولادة الولد الثاني لان اليقين عقدت بكما وبما لولده الثالث صار زوجاً في الطلاق الثاني لما تزانه العلوق بوطي طار في العدة ويصح الطلاق الثالث بولادة الولد الثالث ووجبت العدة بالطلاق الثالث

بالأقوال المتأخلة في مخرج الأقدام ولا سيما في المراجعة لاستيفاء الطلقات الثلث وإن ولدت
الثلث في بطن واحد يتبع الطلقتين بالاول والثاني والثالث تنقضي العدة ولم يتبع عليها أي لعدم
بقاء الحمل بنقضاء العدة **قوله** والمطلقة الرجعية تزويجاً ونكاحاً إن لا يدخل عليها حتى يورثها أي يحرم

المطلقة الرحمية تزبن لزوجها لان الزوجية قائمة بينهما والتزبن دأب إلى المراجعة المتدوية

ان صفت مقوم عن قبل الطلاق
ثبتت السبب في ذلك الاوقات
لذا في الاقل

الزوج كما ذكرنا فيما لا وطع

لأنها معتدته لأن الطلاق
وقع بعد الولادة

25

فيكون حسنا فان كان من راي الزوجه ان لا يراجعها يستحب ان يعلمها بدخولها بالتخيخ وحقن النعل
ليلا يقع بصرة على موضع يصير به مراعجا فحقن في ابي طلقها فيكون عليها عدة مبداءة فتتضرر بها **قول**
ولا يسافر بها حتى يراجعها اي ليس للزوج ان يسافر بها المطلقة الرجعية حتى يشهد على الرجعة وقال
زفر لذكر لبعث النكاح ولما قوله تعالى لا يخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الاالة والاية نزلت في الطلاق
الرجعي بدليل ساقها يابها النبي اذا طلعت النساء فخرج الطلاق رجعي وما ذكر بين التعليل ابطال للنفس
ولان التراجعي عمل المطلق والمراجع فاذ لم يراجعها حتى انقضت العدة ظهر انه لا طهر له
اليها فظهر عمل المطلق من وقت وجوده فكانت المسافرة مع الاجنبية وقهره **قول** والطلاق الرجعي
للكره الوطى وقال الشافعي كرهه لان الزوجية زائلة لو جرد الطابع ولما ان الزوجية قائمة بدليل
ملك الرجعة عليها بالارضها ولو كان النكاح زائلا لما قدر على كد مد الملك بدون رضا كما في الاجنبى **قول**
وتنكح ما بينه في العدة وبعد ما لا الباء بالثلاث لو حصرها بالثنتين لواءه حتى يطأ غيره ولو مراعاتها بكتاح
بنكاح في صحيح ومضى عدته لا يملك بين يعني اذا طلق امراته طلاقا باساقه ان تزوجها في العدة وبعد ما
لان عمل المحللة باق وان المحرم هو الثلث وهو مشتق من المانع وهو استتباب الانساب منتف بجمعة كالا
الحائض وان كانت سائمة بالثلاث ان كانت حرة او بالثنتين ان كانت امه لم يحل له ان يزوجهما
لان العدة ولا بعد ما حتى تنكح زوجا غيره نكاحا صحيحا ويدخل بها ثم طلقها او موت عنها ومضى عدتها
منه ولو كان ذلك الزوج صبيها مراقتا ولا يحل له اذا وطئها غيره بملك المهر لتولته تعالى فلا يحل له
من بعد حتى تنكح زوجا غيره والمراد المطلقة الثلثة والثنيتان في الامة كالثلث واحنة لان الرق
منصف فحل المحللة وانما شرط النكاح الصحيح لان العادة هو النكاح مطلقا ومطلقة تنصرف الى الصحيح لانه
محلل للوطى وشروطه عند الجمهور لما روي ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال اذا طلق الرجل امراته ثلثا فزوجت بزوج آخر لم يحل للزوج حتى تذوق من عسله ويدوق
من عسلها وقد روي برويات واخرى مشهور يجوز الزيادة به على الكتاب والعبي المراهق في التجليل
كالبائغ لان النص لم يفصل **قول** لا يملك المهر يعني لو كانت المطلقة امه فوطئها المولى بملك المهر
لا يحل للزوج الاول لان المولى ليس بزوج والعامة نكاح الزوج وهو منتف فلا يحل للزوج
قول وكذا بشرط التجليل وان صلت الاول يعني لو تزوجهما بشرط التجليل بان قال تزوجتك
على ان املكك له او قالت المرأة كذلك يكون مكروها اما لو نويها ذلك في قلبها ولم يشترطه بالتول
فلا عبرة به ويكون الرجل ما جوارا بذكر لقصد الاصلاح كذا قبل وعند ابى يوسف النكاح فاسد
فلا يحل للزوج الاول لانه في معنى النكاح الموقت وعند محمد النكاح صحيح ولا يحل الاول لانه استحصال لما هو خير
من عاقبة قبح باحرامه ولا في حقيقته قوله عليه السلام لعن الله المحلل والمحلل له وهذا يقتضي صحة النكاح

الاحل

واحل للزوج الاول والكرهه ولان النكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة فيصح وتحل للزوج ضرورة صحيحة
قول ويهدم الزوج الثاني ما دون الثلث يعني اذا طلق احنة طلقة او طلقتين ومضت عدتها
وتزوجت بزوج اخر ثم عادت الى الزوج الاول عادت بثلاث تطلقات وهدم الزوج الثاني الطلاق
كما هدم الثلث وهو قول بر عيسى وابن عمر رضي الله عنهما وقال زفر ومحمد الشافعي وهدم الله لاهدم ما دون
الثلث لان الزوج الثاني غاية للحكمة الكاملة بالثلاث لان كل حنة لغاية حقيقته ولم يوجد المغيا
وهو احكمة الغليظة لانها معلقة بالثلاث فلا يكون الزوج الثاني غاية اذ غاية الشيء وقبل وجوده
تحال فاذا لم يكن غاية فوجوده كعدمه فلا يكون مهنرا للمطلقة والطلقتين ولما قوله عليه السلام لعن الله
المحلل والمحلل له ساء محلا ولا المحلل من ثبتت احل فيكون رافضا للحكمة لا غاية مهنر فاذا كان الزوج
الثاني رافضا للحكمة الغليظة فكذلك الحقيقة ولي فيثبت بهذا ان كلمة حتى هنا ليست لغاية حقيقته
وانما هي تجازا لقوله تعالى ولا تجنبا للاعابري سبيل حتى تغتسلوا فاذا اغتسلوا وجب لها طهر
رافع للحديث واجنباء الا ان يكون غاية للجنابة واذا ثبت انه موجب للحمل فان كان الحمل لم يكن
ثابتا اصلا فيثبت على وجه الكمال بحيث لا يرفع الا بالاطلاق الثلث فان كان ثابتا موصو فكله على
الوجه الكمال كما اذا كانت مطلقة بواحدة او ثنتين **قول** ولو اخبرت مطلقة الثلث معنى عدته
 وعدة الزوج الثاني والمدة تحتمل ان يعدها ان غلب على ظنه صدقها لان النكاح ان من الماحلا
فخبر الوارد فيها مقبول بشرط اليقين كالوكالات وان كان من الامور الدينية لتعلق له كالمهر فيقبل
قولها ايضا كما اذا اخبرت بنيسة الماء وطهرته او رب حرمها وادى هذا المدة عند الحنفية فيمر ان
ان اقرت بالمضي بالاقراء جعل كانه طلقها في اول الطهر احترازا عن ابتاع الطلاق في الطهر بعد النكاح
ويجعل طهرها خمسة عشر يوما لانه لا غاية لاكثره وحيفها خمسة لاق اقله او اكثره نادرا فان فاعترفا
الوسط فثلاثة اطهرها يكون خمسة واربعين وثلث حيف يكون خمسة عشر فصارتين يوما وعلى ما
روي الحسن عنه ان يجعل كانه طلقها في آخر الطهر احترازا عن تطويل العدة ثم حيفها عشرة ايام
لما قدرنا طهرها بالاول جعلنا حيفها بالاكثرة ليقتلها او طهر ان ثلثون وثلث حيف ثلثون وذا استون
فهذا من الزوج الاول فحقنا في شمله من الزوج الثاني وزيادة طهر على ما روي الحسن وقال ابو يوسف
ومحمد ادنى من صدق فيها تسعة وثلثون يوما يجعل كانه طلقها في آخر الطهر فحيفها ثلثة ايام وطهرها
خمسة عشر يوما احدا بالاول فيها للثنتين به فينها طهر ان ثلثين يوما وثلث حيف بتسعة ايام وحقنا
الى شمله في حق الزوج الثاني وزيادة طهر خمسة عشر يوما واما في حق الامة قران على هذا الحساب
على المذهبين **باب الايلاء** هو اكلن على ترك قربانها اربعة اشهر او اكثر ثم
لتولته الله لا اقربك اربعة اشهر والله لا اقربك فان وطئ في المدة كذره سقط الايلاء والابانت وسقط

اليمين لو حلف على اربعة اشهر وبقيت لو على الاابد فلو نكحها ما نيا وما لا ومضت المتان بداني بانث
ما عزم فان نكحها بعد زوج آخر لم يطلق وتزوجها كغيرها لئلا يبين الايالا في اللغة اليمن وفي الشرع عباد
عن اكلت على ترك ذي المنكحة اربعة اشهر او اكثر بان قال والله لا اقربك اربعة اشهر او والله لا اقربك
فاذا قال هذا يصير موليا لقوله تعالى للذي يترقب اربعة اشهر الاية والمسلم والذي فيه سوا
نظر الى الاطلاق لا ان الذي اذا قرب نكح لا لانه لا يجب عليه الكفارة الواقعة لذنب اكلت
لانها عبادة وهو ليس من اهلها خلاف الظاهر فان الذي ليس باهل منه لان شرط ان يكون
منايا نفس وهو قوله تعالى والذي يهاهرون منكم وموليين منا ولا يمكن قياسه على المسلم كغيره
ببطلان السامع لانه يلزم تغيير كسرة الموقفة الى الكسرة المودعة وهو غير جائز في باب النكاح كاعرف
في موضعه ثم ان وطى المولى في الاربعه الا اشترحت في يمينه لوجود شرط اكلت ولزمته الكفارة
لانها يجب بانكح وستط الايالا لان اليمن تنحل بانكح وان لم يطاها في المدع بانث منه وهو قول
العباد له الثلث وزيد بن ثابت ومروى عن عثمان رضي الله عنهم وقال السامع لانتين بمعنى المدع
توقف على ان يني اليها ونكاحها فان فصل والافرق العاصي بينهما استدلل بقوله تعالى فان
فاذا قال انما للتعقيب فاقض جوار النكاح بعد المدع ونكحته تعالى وان عزموا الطلاق فانه يدل
على ان التعريق مطلق الزوج او تفرق العاصي ولو وقع بمعنى المدع لا يتصور العزم عليه بعد ذلك
ولما ذكرنا من كراهية اليمين وقراءة ابن مسعود فان فاء ايهن فاقضى ان يكون البقي في المدع
فكون حجة عليه ولان الايالا كان طلاقا لما في ايجالية جعله الشرع مؤجلا كانه قال اذا مضى اربعة
اشهر فانت طالق ومعنى عزم الطلاق تركه لها في مضي المدع اي وان عزموا ان يصيروا الايالا طلاقا
فان الله سبحانه لا يبدل عليه العزيمة فاذا بانث بعد مضي المدع سخط اليمن لو كان حلفه على اربعة
اشهر لان اليمن موقفة بوقت فلا يبتغي بها حرام مضيه وبقيت اليمن لو كان حلف على الاابد بان قال
وامت لا اقربك ابدا او قال والله لا اقربك لعدم ما يبطها من حيث او مضى وقتها الا انه لا يتصور
الطلاق قبل التزوج لانه لم يوجد منه منع حتى بعد البينونة وهو الصحيح وقيل يتصور كمال اربعة
اشهر الطلاق حتى يستوفي الثلث ما دامت في العدة ثم ان تزوجها ثانيا عاد الايالا لئلا يبين
فان وطىها والا وقعت بمضي اربعة اشهر طلقة اخرى جزا لظلمة يمنع حرامها في الجماع ويعتبر ابتداء
هذا الايالا من وقت التزوج ثم ان تزوجها ثانيا عاد الايالا فان وطىها في المدع تجب عليه الكفارة
والا بانث بطلنة اخرى لما مر ثم ان تزوجها بعد زوج آخر لا يقع بذلك الايالا طلاق لان الايالا
بمنزلة تعليق طلقات لهذا الملك مضي الزمان كانه قال في كل مضي اربعة اشهر فانت طالق فاذا استوفيت
لا يبتى الايالا في حق الطلاق لان صحة باعتبار هذا الملك فلا يبتى بدونه كونه بانث في حق الكفارة

لعدم

ت
وطىها

لعدم اكلت حتى لو وطىها كغيره عن يمينه لوجود اكلت **قوله** ولا ايالا فيمدون اربعة اشهر حتى لو
ان لا يندبها اقل من اربعة اشهر لم يكن موليا لان المولى من لا يملك قربان امراته في المدع الا بشي
يلزمه فاذا عقد يمينه على شهرين فهو نكح من قربانها بعد مضي الشهر بلا لزوم شيء فله ان يكون موليا
فان كانت المرأة امه فذرة ايالا بها شهران لان الرق منقضي بحد العدة فكذلك المدع **قوله**
والله لا اقربك شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين ايالا ولو مكث يوما ثم قال والله لا اقربك
شهرين بعد الشهرين الاولين او قال لا اقربك سنة الا يوما او قال بالبرص والله لا ادخل
مكة وفيها لا ابالا الاول فلان الجمع محرف بالجمع كالجمع بالنسبة فيكون يميناعلي اربعة اشهر بخلاف
ما اذا مكث يوما ثم قال والله لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين فانه لم يصير موليا لان النكاح
الحجاب مبتدأ فكان الشهران المذكوران اخرا غير الشهرين الاولين وقد صار مضموعا بعد الشهر الاول
شهرين وبعد الثانية اربعة الا يوما مكث فيه فصار كانه قال والله لا اقربك الى اربعة اشهر الا يوما
فلا يكون موليا وكذا لو قال والله لا اقربك سنة الا يوما لم يكن موليا وقال زفر بن كوفى موليا واكثر
الى اخر السنة كما في الاجابة فحينئذ لا يمكن قربانها في اربعة الا بكفارة تلزمه ولما ان المولى من لا يمكن
القربان في المدع الا بشي يلزمه وهما يمكنه القربان من غير شيء يلزمه لان المستثنى يوم شريك
فله ان يجعله اي يوم شفا فلا يمر يوم من ايام السنة الا ويمكنه ان يجعله هو المستثنى ولا يفرق ذلك
اليوم الى الاخر من غير فرق لان اليمن تصح مع الجهالة بخلاف الاجابة فانها لا تصح مع الجهالة فلا بد
من ان يفرق الاستثناء الى اخر السنة فيصح للعقد ثم ان اقربها ان بقي من السنة اربعة اشهر او اكثر
صار موليا ولا خلاف وكذا لو قال وهو با بصد والله لا ادخل مكة وامراته بها لا يكون موليا لانه
يمكنه قربانها بلا حنث يلزمه في المدع بان يخرجها من مكة فيقربها قبل مضي المدع **قوله** وان حلف
الحج او صوم او صدقة او عتق او طلاق او اتي من المطلقة الرجعية فهو مولي ومرايانه والاجنبية
لا يضمن لو قال ان قربتك فعلى حج او عمرة او صدقة او صوم او فبدي عرا فانت طالق او فلانة
طالق فهو مولي لتحقق المنع باليمين ومؤكد كشرط واجزاء هذه الاجرة مانعة عن الرطى فصار
في معنى اليمن بالله تعالى وفي العتق خلاف ابي يوسف فانه يقول يمكنه ان يبيعه ثم وطىها فلا يلزم
شيء وهما يقولان البيع موهوم فلا يمنع المانعية في الايالا ولو كان اكلت بالصلاة او الغزو لا يكون
موليا لانها لا تسبها لئلا يكونان مانعين وعند محمد يكون موليا لانها لا تخوان عن نوع مشتة فيكونان
مانعين ولو قال لمطلقة الرجعية والله لا اقربك فهو مولي لئلا الزوجية بينهما فيقتضوا لها النص
وهو قوله تعالى للذين يولون من نسائهم ولو الى مرايانه او الاجنبية لا يكون موليا لعدم الزوجية
بينهما فلا يمتن ولها النص حتى لو تزوجها ثم دخل بها لا يجب عليه الكفارة **قوله** ومدت ايالا سنة

الجماع

شهران لما ذكرنا ان الرق منعت للعدت فكان منصفا لما لا يلا وقال الشافعي مدتها كدة ايلا الحق
وهذا بناء على ان مدتها الايلا ضربت لانها الظلم منع الحق في الجماع عند الحق والاسية في ذلك عند ما ضربت
اجلا للبيوتة فشا بهت مدتها فتنصت بالرق لكونها مرجحون الكماح **قوله** وان عجز المولي
عن طهرها بمرضه او بغيرها او بالزرق او الصغور او بعد المسافة فنية ان يقول فينت اليها وان قدر في المدة
فنية كوطي اي ان المولي لا يتدبر على ان يصير اليها بالجماع بسبب من هذه الاسباب فنية ان يقول
باسية فينت اليها وقال الشافعي لا في الايام بالجماع لان المتعلق بالفي حكايه وجوب الكفاية وعدم
وقوع الطلاق بغير المدد وبالنسبة بالان لا يثبت احد الحكمين وهو الكفاية فكذا الاخر ولنا ان
الكفاية انما يجب بالفي بالجماع ولم يوجد الجماع فلا يجب الكفاية والطلاق انما يقع جزا لظلمه يترك الجماع
فاذا كان عاجزا فلا يكون لها حق في الجماع فلا يكون ظاهرا عليها بترك الجماع لكنه قصدا يحاسبها به
فنية بالرجوع عنه بان يرضيها بلسانه اذا التوبة بحسب الجناية فاذا سقط وصف الظلم باللسان
بقى مطلق اليمين والطلاق لا يصلح ان يكون موجبا لمطابق اليمين فلو قربها بعد كفر ببقاء اليمين كمال
ثم ان قد بعد النسي بالان على الجماع في المدد بطل حكم النسي بالان لانه خلف عن الجماع فاذا
تدبر على الاصل قبل حصول المقصود يبطل حكم الكلف **قوله** انت على حرام ايلا اي نوي التحريم
اولم ينوشها فتكلم ان نواه وكذب ان نوي الكذب وبانيه ان نوي الطلاق وثبت ان نواه ايج
لوقال لامرأته انت على حرام كيد عن نيته فان لم ينوشها او نوي التحريم فهو يمين بصير موليا لان
تحريم اكلان عين وان نوي الظهار فظهار لان الظهار يقتضي اكرمة وهذا طلق اكرمة فاذا نواه بها
لصح لانه مرجح له وعند محمد لا يكون ظهارا لعدم ركنه وهو تشبيه المحللة بالحرمة وان قال اردت
الكذب فهو كذب لانه نوي حقيقة كلامه لانها محله **قوله** انت حرام كذب محض وان قال اردت
الطلاق فهو طلاق باين وان نوي ثلثا فثلاث لما ذكرنا في الكنايات **قوله** وفي التناوي اذا
قال لامرأته انت على حرام واكرام عند طلاق ولكن لم ينوطا فوقع الطلاق وهذا الملة يترك
على ان الاعتبار للعرف عرف الناس اليوم اطلاقه على الطلاق ولهذا لا يجلت به الا الرجال
وغير هذا قالوا لو نوي عينة لا يصدق قضايا **قوله** الخلع هو النصف من الزوجين
والواقع به وبالطلاق على مال طلاق باين ولزمها المال اكلت لغة النزاع يقال خلع ثوبه عن بدنه اي نزع
والفصل يقال خلع عن امرأته اذا فصل منها وفي الشرع عبارة عن الفصل بين الزوجين على خلع
المال منها باذات المالك بالجماع بلفظ الخلع وهو مشروع بالكتاب وهو قوله تعالى فان خفتم الايتام حدود
الله اي ما يلزمهم من حق واجب الزوجية بالنشوز فلا جناح عليهما فيما افترقا به نفسهما وقال
عليه السلام اخلع خليفته بانيته وعليه الاجماع ثم الواقع بالخلع وبطل الطلاق الصريح على مال طلاق باين

لان

فلا اثم

لان من الكتابات
اشاره ههنا

لان الزوج ملك العوض فوجب ان يملك هي الفروض تحتها للمساواة وذلك بالباين ولكن وقوع الخلع
بقبولها المال في المجلس لانها معاوضة لا تتم الا بالاياب والقبول فاذا قبل لزمها المال ووقع الخلع
الباين ولو قال لم اعن الطلاق لم يصدق لانه خلاف الظاهر وقال الشافعي في التدمم الخلع صحيح
وليس بطلاق لانه لو كان طلاقا يلزم ان يكون عدو الطلاق اربعا لان قد آتاه الخلع ذكر الله تعالى
طليقين بتولية الطلاق مرتان وبعد ذكر الطلقة الثالثة بقله فان طلقها فلا تحل من بعد الاية
ولو كان الخلع طلاقا يلزم ان يكون عدده اربعا وهو منتف باجماع ولنا ما روينا وهو مروى
عن عمر وعلي ورسيمود موقوف ومرفوعا ولان النكاح لا يحتمل النسخ بعد ثمانية ولهذا لا ينسخ الا لان
قبول التسليم والامانة شهر لئلا لان الله تعالى ذكر الطليقين اربعا بغير عوض بتولية الطلاق مرتان
ثم ذكرنا بعض في اية الخلع لانه ذكر فصل المرأة بالانقضاء ولم يذكر فصل الزوج في فعله بذلك ان فعله
هو الذي تقدم ذكره وهو الطلاق الاول بعينه لكنه عوض ثم ذكر الطلقة الثالثة بقله فان طلقها
فعلم ان العدد لا يزيد على الاربعة او تنزل ذكر الطليقين او لا ثم ذكر الثالثة بعوض وبغير عوض
فكان لانه عليه **قوله** وكذا له اخذ مضي ان نشز وان نشزت لا اي يكون المزوج ان ياخذ
منها شيئا ان كان النشوز من قبله لتولية تعالى وان اردتم استبدال زوج كان زوج وانتم
اصحابه من غير اقلنا فاذ وامنه شيئا وان كان النشوز من قبلها لا يكره الاخذ سوا كان قبلها او كثر
وان اكثر ما اعطاها لا طلاق قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افترقا به والمذكور في الاصل انه كره له
ان ياخذ اكثر مما اعطاها لقوله عليه السلام لامرأة ثابت بن قيس حين ارادت الرقة اتركي
عليه حديثه قالت نعم وزيادة فقال عليه السلام اما الزيادة فلا وقد كان النشوز منها ولم ياخذ
الزيادة جاز قضا وكذا اخذ النشوز منه لان الهني لمعني في غيره وهو زيادة الاي كس فلا جناح
المشروعية **قوله** وما صلح مهر اصح بدل الخلع لان ما صلح عوضا عن البضع وهو متقوم حال الدخول
فاذا ان يصلح عوضا لغير المتقوم وهو البضع حال الخروج ولهذا لو تزوج المريفن ثم ردها بغير مهر
جس المال لانه معاوضة مال لشي متقوم وهو البضع حال الدخول ولو اخلفت المريفنة بغير مهر من الثلث
لانه ليس بمعاوضة لان البضع غير متقوم حال الخروج **قوله** فان خالها او طلقها بغير مهر
او ميتة وقع باين في الخلع رجعي في غير مجانا كما يعني على ما في يدي ولا شيء في يدها وان زادت
من مال او من درهم ردت مهرها او ثلثه درهم فان خالها سلم امرأته بغير مهر او غير او ميتة وقع طلاق
باين فلا شيء للزوج اما وقوع البايين فلان لفظ الخلع كناية عن الواقع بالكنايات بواين وانما لم يوجب للزوج
عليها شيء لانها لم يسلم ما لا يتقوم بالتصية عاتق له فلا يجزيه وان طلقها بغير مهر او غير او ميتة وقع طلاق
رجعي ولا يكون للزوج شيء اما وقوع الطلاق الرجعي لانه خرج وهو معتب للرجعة وانما لم يوجب للزوج شيء

لما ذكرنا **قول** بما نأقيد في المسلمين قوله كذا يعني كذا إذا قالت المرأة للزوج خالني على يدي
 في قولها فلم يكن في يدها شيء فلا شيء عليها لأنها لم تسم ما لا تستوعب فلم تعرفه وان قالت خالني
 على ما في يدي من المال في قولها فلم يكن في يدها شيء ردت عليه مهرها لأنها غرته بنسبه المال
 ولا يمكن الرجوع إلى المسمى أو قيمته لأنها لا ولا إلى مهر المال لأن الرجوع إلى قيمة البضع إنما تجوز
 لو كان له قيمة ولا قيمة له عند الخروج فوجب الرجوع إلى ما قام البضع على الزوج وهو المسمى دفعا للفرق
 عن الزوج لعدم رصانه بالخروج عن ملكه مما ناوله وان قالت خالني على ما في يدي من المهر فإلها
 ولم يكن في يدها شيء فإلها فلا بد من رافع لأنها ذكرت الجمع ولا غاية لا أكثره فتخرج إلى أقله لتثبت
قول وان خلع على عيها أبق لها على أنها برة مرضان لم تهرأ أي لم تهرأ من ضمانه وعليها تسليم
 عيها ان قدرت وتسلم قيمته ان عجزت لأنها عقد معاوضة فتقتضي سلامة العوض واستيفاء البراءة
 شرط فاسد ففسط الشرط دون الخلع لأنه لا يبطل بالشرط النكاح كالتكاح وانما يجوز عليه العبد
 الاتق في الخلع لان مبناه على المسامحة دون البيع لان مبناه على المضايقة **قول** قالت طلعتي فلما
 بال فطلق واحدة لثلاث لال فبانت لان الباء توجب الاعراض والتعوض ينتج على العوض
 ويكون باينا لوجود المال **قول** وفي على وقع رجعي بما يعني في قولها طلعتي فلما على الت فطلعتها وحدها
 وقع طلاق رجعي بغير شيء لان كلمة على للاستعلاء وضعا فاذا تعدر فلا وجوب فان تعدر فلا شرط وهذا
 يمكن حمله عليه فلا يجعل معنى الباء اذا كان للشرط فلا يتوزع المردود على جواز الشرط لان الشرط هو
 العلامة فالعلامة موكلة ونقصانها لم يوجد كمال لم يوجد الشرط فلا تجب شي من الشروط فيقع طلقه
 رجعية لانه قرح خال عن العوض وقال ابو يوسف ومحمد يقع طلقه واحد بثلث الالف لان كلمة على بقره
 الباء في المعاوضات وفي المعاوضات اجزاء المعوض تنزع على جواز العوض وجوابه ما بيننا ان كلمة على للشرط
 والشرط لا يوجد الا عند كمال الشرط ولم يوجد **قول** طلعتي فلما بال فطلعتي فلما بال فطلعتي
 واحدة لم تقع شي لان الزوج يرضى بالبيعونة لا بالتسليم لال فطلعتي فلما بال فطلعتي واحدة بثلث الالف
 وهو غير جائز **قول** انت طالق بال فاعلى الف فقبلت لزم وبانت اي لو قال
 لها انت طالق بال فاعلى الف فقبلت المرأة طلقت وعليها الالف وبانت لانه مبادلة او تعلق
 فتقتضي سلامة البدلين او وجود الشرط وذكرنا ذكرنا ولا بد من قبولها لان معنى قوله بال فاعلى الف فقبلت
 يجب في عليك ولا يجب بدون القبول ومعنى قوله على الف على شرط الف يكون في عليك والمعلق بالشرط
 لا يبرل قبل وجود الشرط ووجوده بالتقبل **قول** انت طالق وعليك الف او انت خرد عليك
 الف فطلعت وعقبت بما نأقيد في غير شيء قبل الالف او لم يتبلا وفاقا لان قبل وقوع الطلاق والعقاق
 ولزمها المال ولا فلا لان الواو لكان والاحوال شروط على ما عرف في موضعه فيصير كانه قال
 انت

مصحح

ال لا يصح الرجوع اليها فيه

انت طالق في الحال وجوب الالف في عليك او قال لعبد اد ابي الفاد انت حرة ولاي حينه
 قوله وعليك الف جله ماله فلا يجعل متصلا بما قبله الا بدلاله الحال لان الاصل في الحال الاستدلال
 ولا بد لانه هنا لان الطلاق والعقاق شرعا بمال وبغيره واكرامه يابون عن قبول بدل الخلع اشهد
 الابا فاذا كان متبدا للعقاق لم بما قبله فكون قوله عليك الف مجرد دعوى فلا تعتبر ولا ان الواو
 للعطف حينه فلا يحل على غيره الا بدليل ولم يوجد لان احدا لم يرض عن الاخر وكذا الشرط لا يعطف
 على اجزا **قول** ومع شرط اختيارها في الخلع لانه اي لو قال لامرأة انت طالق فلما على الف
 على انك يا اختيار ثلثه ايام قتالت قبلت ان ردت الطلاق في الايام الثلاثة بطل الطلاق وان
 اختارت الطلاق في الايام الثلاثة وقع الطلاق ويجب الالف للزوج ولو قال انت طالق على
 الف على آني يا اختيار ثلثه ايام بطل اختياره ووقع الطلاق لان هذا الكلام يمين من جابنه فلم يحتمل
 خيار الشرط لان اثر اختياره في النسخ بعد صحة الاجاب واليمين لا يحتمل شيئا من ذلك وكذا اذا
 قال خالعتك على آني يا اختيار او على اكر يا اختيار بغير اختيارها دونه وقال لا ابيع اختيارها ايضا
 فيقع الطلاق ويلزمها المال وبطل اختيار لان اجاب الزوج بين حق لا يملك الرجوع عنه وثبو
 على ما در المجلس وقبولها شرط اليمين واليمين بشرطها لا احتمال ان النسخ فلا يحتمل ان اختيار
 لان اختيارها شرع بالنسخ بعد الانقضاء لا للمنع من الانقضاء ولاي حينه ان الخلع من جابنها معاوضة
 لوجود المال من جابنها حتى يصح رجوعها قبل القبول ولا يتوقف على ما در المجلس فيجوز شرط اختيار
 فيه ولا فسلم انه لا بأس في بل للمنع عن الانقضاء في حق اكلمه وكون القبول شرط اليمين لانها في
 ان يكون معاوضة في نفسه **قول** طلقك اس بال فتم تبلا فبالت قبلت صدق خلاف
 البيع يعني لو قال لغيره بعث منك هذا العبد بال درهم آمن فلم يتبلا فقال المشتري قبلت
 قال قول المشتري والفرق ان الطلاق بالمال يمين من جابن الزوج والقول بشرط الخلع فيتم اليمين
 لا يقول فلا يكون الاقرار باليمين اقرارا بشرط الخلع فنصار القول قوله لانه منكر فاما البيع فاجاب
 وقبول ولا صحة لاحدهما بدون الآخر فنصار الاقرار بالبيع اقرارا بما لا يتم الا به فاذا انكر فبطلت
 اقراره فلا يصدق **قول** ويستط الخلع والمباراة كل حق لكل واحد على الآخر ما يتعلق بالنكاح
 حتى لو خالها او بارها بمال معلوم كان للزوج ما سمت له ولم يبق لاحدهما خيار معاوضة دعوى المهر
 متبوضا كان او غير متبوض قبل الدخول بها او بعد حتى لو اخلعت منه شي مسمى معدون ولها
 عليه مهر وقد دخل بها او لا لزمها ما سمته وكان المهر للزوج وكذا الواضحة المهر منه ثم خالها
 قبل ان يدخلها على شي فهو جائز والمهر كله لها وكذا لو بارها على مسمى لا يتبع احداهما
 بعد المباشرة بشي من المهر وقال محمد لا يستطان الا ما سمياه وانهما كان له قبل صاحبه شي من المهر

العلم والمراة

الزوجان

رواه عليه و ابو يوسف مع محمد في الخلع ومع ان خنيته في المبراة والمكران هذا عقد معاوضة
 فوجب ان يتصور على المحس كسائر المعاوضات لان تأثير عقد المعاوضة في استحقاق المشرط في العقد
 دون غيره وهذا لا يسقط بها دين آخر ولا نفقة العدة ولا ان يوسن رجم الله ان المبراة يقتضي المبراة
 من اجنبي مطلقا وانما قيدنا بحقوق النكاح لدلالة الحال واما الخلع فيقتضي فصلا واخلاعا وحصول
 في نفس النكاح ولا يبيني عن البراة فلا يقتضيها ولا يبيني ان الخلع يبيني عن البراة اجماعا
 لان الانفصال والاخلع من كل وجه انما يتحقق اذا لم يبق لاحدهما حق قبيل صاحبه وذا في البراة
 عن الحقوق التي يرجع الي النكاح واما نفقة العدة فلم يجب بعدوا خلع مسقطا لواجب الامان
 من الوجوب حتى لو شرطت البراة منها سقطت ايضا **قوله** فان خلع صغيرة بما لها لم يحز عليها وطلبت
 ولو بالث على انه ضامن فالانث عليه اي لو خلع الاب ابنته الصغيرة بما لها لا ينفذ عليها لان الخلع
 على ما لها كالقبول بما لها من حيث انه قابل بما لها باليس يستقيم وهو البضع حاله الخروج والاب
 لا يمكن التبرع بما لها فلا يكون المال لازما عليها واذا لم يحز الخلع لم يسقط المهر وتطابق لانه علق
 طلاقا لقبول الاب فوجب القول فينع الطلاق ونه رواته لا يقع الطلاق الا اذا قبلت الصغيرة
 والاول اصح ولو خالها الاب على انه ضامن لبدل الخلع جاز الخلع ولزم الالف على الاب لان اقترلا
 بدل الخلع على الاجنبي صحيح فعلى الاب اولى ولا يرجع الاب على مال الصغيرة وانما قلنا اشتراط بدل
 الخلع على الاجنبي جاز لانه من الاستقالات وفي الاستقالات يجوز اشتراط العوض على الاجنبي
 لان الاجنبي فيها كالمراة من حيث عدم سلامته شيئا بها خلع وغيره من الاستقالات **باب**

الظهار هو تشبيه النكوة بحركة عليه على التابيد وهي في اللغة مقابلته الظاهر بالظهور وفي الشرع
 ما ذكر **قوله** النكوة احتراز عن الامة والاجنبية **قوله** بحركة احتراز عما اذا لم يكن حراما عليه
 فانه ليس بمظاهر كما اذا شبهه احد امرائه بالافري على التابيد احتراز عما اذا شبهه باخت امراته
 او بمجوسية اجنبية **قوله** حرم عليه الوطى ودواعيه بانث على كظم ارمي حتى يكفر ولو وطى قبله استغفر
 ربه فقط يمين اذا قال لامراته انت علي كظم ارمي او افضي او بنتي حرم وطئها وسهها وتبيلها عليه حتى
 يكفر عن خطايا لقوله تعالى والذين يتخاهرون من انبياءهم الى قوله فخير بوقت من قبل ان يتأسا
 وكان الظاهر طلاقا في اجماعه فقررنا مرجع اصله ونقله الى حرم موقت بانكسرت غير مزيل
 للملك لانه منكر من القول وزور حيث شبه المحللة بالمحرمه فجعل الشرع موجب حرمه الاجتماع حزا
 على جنائنه حتى يرتفع بانكسرت والدواعي حرام عندنا وعند السانفي ليس حرام لان التماس في النص
 كفاية عن الجماع ولنا انه حتم للمسلم باليد والحكمة حقيق بان يراد فان وطئها قبل التكنيس
 استغفر الله ولا يجب عليه غير الكفارة الاولى لقوله عليه السلام للذي واقع امراته المظاهر فلا تنكحها
 حتى

فان الشخصين اذا كان بينهما عدة او غير ذلك فكل منهما ظنهما الى ظهور الآخر

حتى تغسل امرك الله رواه ابو داود والنسائي وغيرهما وفي رواية قال له استغفر ربك ولا
 حتى تكفر **قوله** وعوده عزمه على وطئها اي هو المظاهر وهو العود المذكور في الآية ثم يعودون
 لما قالوا عزمه على وطئ المظاهر فيها وقال السانفي سكونه عن طلاقها غيب الظاهر وهو ليس
 لانه ليس منهم اللفظ وقال ماكر العود هو الوطى تنص وهذا يرويه الحديث الذي روينا لانه
 تنص في تديم الكفارة على الوطى واللام في قوله تعالى لما قالوا بعني الي وقد لمعني عن وامصدرية
 فكون معناه ثم يعودون الي مقولهم ويراد بالقول النسائية لئلا يسمي حال **قوله** ويطئها
 وفجرها وفجرها كظهورها معناه التشبيه بهذه الاعضاء كالتشبيه بالظهر في اثبات الحكة لان
 هذه الاشياء تحرم عليه النظر اليها فتشبيه المحللة بالمحرمه في هذا الاشياء يكون ظاهرا **قوله** واخذه
 وانه رضا عا كانه يعني ان التشبيه باللام فيما لم يحز النظر اليه ظاهرا كذا التشبيه بها ولا لانه في التحريم
 الموبد كالام **قوله** وراسك وفرجك ووجهاك ورجلك وفنكك ولسانك كانت اي لوقا
 لامراته راسك على كظم ارمي او فرجك او وجهك على كظم ارمي ورجلك وفنكك ولسانك كظم ارمي
 كان مظاهرا لان هذه الاعضاء يعبر بها عن كل البدن وفي اجزاء الساج الحكم تعدى الى الكل
 كما ذكرنا في الطلاق **قوله** وان نوي بانث على مثل ارمي براءا وظاهرا او طلاقا فمكا نوي
 والالغا يعني لوقا لامراته انت على مثل ارمي ونوي به احد هذه الاشياء المذكورة فهو كما نوي ان
 التشبيه في الامة في الكرامة والاشياء فاس في الكلام فتصح نيته وان نوي الظاهر فظاهرا لانه
 تشبيهها بجميع الامة ولو تشبيهها بنظر الامة كان ظاهرا فاذا تشبيهها بكلها او ان يكون ظاهرا لانه
 ليس بفرج فيه تشترط النيته وان نوي الطلاق فطلاق باين لانه تشبيه بالام في الحكة مكانه
 قال انت علي حرام ونوي الطلاق وان لم يكن له بينه وبينه فليس بشي عندها وقال محمد هو ظاهرا لان
 بالتشبيه بقصدها يكون ظاهرا فالتشبيه بكلها اولى لها ان كاف التشبيه لا عموم له فاقضى
 في وصف خاص وذا احتمل ان يكون ظاهرا او غيره فلا يكون ظاهرا **قوله** وبانت على حرام
 كما هي ظاهرا او طلاقا فمكا نوي اي ان نوي بقوله انت علي حرام كما هي ظاهرا او طلاقا فمكا نوي
 لانه من الكليات فيكون طلاقا بينة **قوله** كما هي لتأكيد تلك الحكة فلا يخرج من ان يكون
 طلاقا وان نوي به الظاهر فظاهرا لانه تشبيهها في الحكة بامه ولو تشبهها بنظرها كان ظاهرا انكسرها او
 وان لم يكن له بينه وبينها لانه من محملاته وحرمته ادني لانه لا يزيل الملك فحمل عليه اوي
 ليقينه وعند اب يوسف ايلا يكون الثابت ادني الحركتين اذا حركته في السه لغيره **قوله**
 وبانت على حرام كظم ارمي طلاقا او ايلا فظاهرا اي لو نوي بقوله انت علي حرام كظم ارمي طلاقا
 او ايلا لا يكون الا ظاهرا لانه صريح فيه فلا يعمل فيه بنية غيره وقوله حرام تأكيد لمقتضى اللفظ فلا يغير

وقال ابو يوسف ومحمد ان نوى طهارا او لم يكن له بينة فهو طاهر وان نوى طلاقا فطلاق وان
نوى ايلا قايلا لان كلامه لا يحتمل كلامه لان قوله انت على حرام يحتمل الطلاق والايلا لو انقصر
عليه وقوله كذا امراني توكد لتلك الحرة فلا يتغير به ثم عند محمد ان نوى الطلاق لا يكون طهارا
لان ما وقع الطلاق لقوله انت على حرام بانك ولا يصير مظاهرا بقوله بعد ذلك كذا امراني
لان الظاهر من المباشرة لا الصبح وقال ابو يوسف يكونان معا الظاهر بلغة الطلاق بنية وان نوى
ايلا ينبغي ان يكون ايلا وظاهرا بانها تقاها لعدم التباين بينهما **قوله** ولا يظهر الا من رويته
تتولد تعالى والذين يطاهرون منساجهم الا انه ولغة النساء تتناول المكتوبات حتى لو طاهر
من امته او مدينته او ام ولد لم يكن مطاهرا وقال مالك يحرم الظاهر والامته والحكم عليه ما هو
ولان الظاهر كان طلاقا في الجاهلية فنقل الشرع حكمه الى تحريم موقت بالكتابة والامته
ليست محال للطلاق فلا يكون محلا للظواهر كالايلا **قوله** ولو كان امرأه بالامر لها وطاهرها
واجازته لطلعت في طاهر منها قبل الاجازة ثم اجازت المرأة النكاح بطل الظاهر لانه صادق
في التشبيه في ذلك الوقت فلا يجب عليه جزاء الرد ولا يكون مستحق المهر حتى يموت
على الملك وينفذ بنفاد **قوله** انت على كذا امراني طهارا منهن وكذا لكل اي ان قال
لنسيان انت على كذا امراني كان مظاهرا من جميع الوجوه ركنه في كل واحد منهن وهو
التسمية وكذا لكل واحد منهن وقال مالك يكفيه كتابة واحدة اذا طاهر منهن بكلمة
واحدة ولنا ان الكتابة لانها اكرمة وهي بنيت في كل واحد منهن فتعدد الكتابة
بتعدد هاتين **قوله** وموت تحرير رقبة اي الكتابة تحرير رقبة والتذكر متاويلا للمكسرة وهي قبل
الوطي لما تواتر ومارونا ولان التكثير لانها اكرمة الثالثة بالظواهر فلا بد ان يتقدم على الوطي
ولا فرق بين الذكر والانثى والصغير والكبير الكافر والمسلم لا طلاق للنفس وقاس
السابع وهو الله لا يجوز الكافر لان الكتابة حتى الله تعالى فلا يجوز فيها الى عدو ولنا
ما تواتر لا طلاقه والتشديد بالايان زيادة على النص بالنكاح فلا يجوز لانه نسخ ولان
من شرط التماس ان لا يكون في الفرع نص وهذا النص في الفرع موجود فلا يجوز التماس
ولا يكون الظاهر في معنى التماس حتى ياتى به دلاله لان التماس من اكبر الكبائر **قوله**
ولم يكن الا على منطوع اليد او ايهامها او الرطين والمجنون والمدير وام الولد
والمكاتب الذي اوى شيئا فان لم يود شيئا واشتري قديسه او اباه او اباه لغيره او حرره
نصف عبيد عن كفايته ثم حرره باقية فمهاج وان حرره نصف عبيد متوكفين ومن باقية او حرره
نصف عبيد ثم وطى التي طاهر منها ثم حرره باقية لا اى لا يجوز تحرير الا على المتطوع يراه ورجلاه

لان

لان ما لمعني لنوات من المنفعة حتى لو كان اعور او مستطوع احد اليد او احد الرطين او احد
ايها مية يجوز تحريرها بغير المنفعة فلا يكون في معنى الهاك ولا يجوز تحرير المجنون لنوات من المنفعة
القتل تكون في معنى الهاك بخلاف الاصم اذا لم يكن اصليا حسب ما يجوز تحرير في رواية لبقا من المنفعة
بالصياح في اذنه ولا يجوز تحرير المدير وام الولد لانها حران من وجه فلا يكون تحريرها محررا من كل
وجه ولا يجوز تحرير المكاتب الذي اوى بعض بدل الكتابة لانه تحرير بعوض وبه لا تنادي الكتابة وبه
رواية الحسن بن جبر لكان الرقبة فيه وان لم يود المكاتب شيئا من بدل الكتابة يجوز تحرير خلافا لرواية
والسابع لانه استحق اكرمة بجهة الكتابة فاستحب المدبر بل اولى ولهذا حق المكاتب ومنع المولى من التفرغ
فيه ولنا ان الواجب تحرير رقبة وهو موجود ولم يتمكن نقصان في الرقبة بالكتابة لان عتقه معاقب
بالاداء والمعلق بالشرط معدوم قبله واذا اشتري قريبه يبيى به عن كفارته جاز وقال الساجي
وزيد لا يجوز وهو قول في حنيفة رحمه الله ولا لان عتق القربة والشرط العتق دينه الكتابة
ينبغي ان يقتصر بالعلمة ومهتالم يقتصر بها بل بالشرط الذي هو الشرافلا يعتبر كالتوقل بعد ان
اشترى ثوبا فانت حر ثم اشتراه يبيى به الكتابة حيث اكرمه لان بينه لم يقتصر بالعلمة
وهي العين بل اقترن بالشرط وهو الاول ولنا ان شراء القريب عتق فتدله عليه اللام لن يجري
ولد والد الا ان يحد مملوكا فيشتره فعتقه اي بالشرارة لا يحتاج الى غيره فصار اعتقا او لان
الشرا وجب المملوك والمكره في القريب يوجب العتق فنصف المملوك مع حله الى الشرا لانها صفة خلاف
مسلة العتق فانه شرط محض لا تاتى له في اجاب اكرمة فقرار اليه به لا يبيى ولو حرر نصف عبيد
عن كفارته ثم حرر باقية عنها جاز لانه اعتق رقبة كاملة بكلايين وفي القياس لا يجوز لانه يعتق
النصف فمن النقصان في الباقى فاذا اعتق الباقى يكون اعتقا رقبة ناقصة فلا يجوز وجه الاحسان
ان هذا النقصان من اثار العتق بسبب الكتابة فصار كانه اعتق في المرة الاولى نفسه وشيئا
وفي المرة الثانية اعتق ما بقي فصح ذلك لان الرقبة كلها مملوكة له فالنقصان في النصف الاخر اما هل
في ملكه فجاز عن الكتابة اذا اكتمت خلاف ما اذا حرر نصف عبيد متوكفين وهو مؤسس ومن باقية
واعتبه عن ظاهرها حيث لا يجوز وعندنا لا يجوز لان الاعتاق لا يجزى فاذا اعتق نصيب عتق كله
الا ان المعتق ان كان موصيا من نصيب شريكه ويملكه فصار معتقا كل العبد عن الكتابة وهو ملك
ولا سعاية على العبد وان كان موصيا فعلى العبد السعاية في نصيب فكان اعتقا بعوض فلا يجوز عن
الكتابة ولا في حنيفة رحمه الله ان الاعتاق لا يجزى فاما عتق نصيبه في الابتداء فيكون النقصان في نصيب
الشريك وهذا النقصان وقع في ملك شريكه وليس ذلك النقصان من الاداء لان الاداء قبل الملك
لا يجوز وبالفهم ملكه ناقصا وماله يمنع التكثير فصار كانه اعتق عبيدا الا شيئا منه وانه لا يجوز عن

لان اعتاق النصف اعتاق الكل
توفيق

فان عتق بعض عتق

وبخلاف ما اذا اعتق نصف عبادة ثم جامعها ثم اعتق النصف الباقى حيث لا يجوز ايضا عن الكفاية لان
 المأمور بالعتق قبل الميسر فلم يوجد وانما جازعتى وقبه اخرى بعد لان الشرط كون العتق قبل
 وكونه خاليا عن الميسر في الصورة الاولى كلاهما منتف وفي الثانية اخلوه عنه موجود وان كانت
 العبيلة مسمووه وفيه عملا بالنص من وجه وعندنا كجزية لما بينا ان الاعتاق لا يجزى عندها
قول فان لم يجد ما يعتق صام شهرين متتابعين ليس فيها رمضان وايام منهيته اي اذ لم يجد
 الظاهر ما يعتق فعليه صوم شهرين متتابعين ليس فيها شهر رمضان ويوم النذر ايام التثريق
 اما المتتابع فالنص وصوم رمضان تقع عن رمضان فلا يجوز التكثير لانه سمي الغير فلا يجوز في غير
 والصوم في هذه الايام منهي عنه فيكون ناقصا فلا تباوى به الواجب الكمال في الزمة **قول** فان وطى
 فيها ليلة او يومانا سبعا او اطراف استأنف الصوم ان كان وطى المظاهر منها في الشهر من ليل او امدا
 او نهارا سبعا استأنف الصوم وقال ابو يوسف الاستئناف لوجود الصوم في الشهر من متتابعين لانه
 لم ينفذ به الصوم فلا يمنع المتتابع وفي الاستئناف ما خيرا لكل عن الميسر وفي النص ما خيرا لبعض
 فكان اولى ولا يحنينه الله ان النص يقتضي يتدم الصوم على الوطى وان يكون الصوم خاليا
 عن الوطى واذا فات التدم لم تعد وجب ان ياتي بالآخر وهو لا خلا عن الميسر ليكون عملا بالنص
 بقدر الامكان وان افطر في الشهرين يوما لم يرض او لغيره استأنف الصوم لانقطاع المتتابع بالنظر
قول ولم يجوز للعبدة الا الصوم وان اطعم او اعتق عنه كيدى يعني ان ظاهر العبد لم يكن
 في كفارته الا الصوم لان التكثير بالمال لا يكون بدون المال وهو لا يملك المال حتى لو اطعم المولى او اعتق
 عنه لا يجوز لانه ليس من اهل الملك فلا يصير ملكا بتلك له لقوله عليه السلام لا يملك العبد ولا يملك مولاه **قول**
 فان لم يستطع الصوم اطعمه ستين فقرا كالفطنة او قيمته اي اذا لم يستطع المظاهر الصيام اطعم
 ستين مكينا بالنفس والطعم كل مكين نصف صاع براء صاع تمر او شعير او ثمة ذكر **قول** كالنظر
 يعني في قدر الواجب قال عليه السلام اطعم ستين مكينا كل مكين نصف صاع من بروقمة تقوم مقامه
 عندنا على ما عرف في باب التزكوة **قول** فقرا من غيره ان يطعم عنه من ظهاره ففعل صح لانه صار مملوكا
 منه اقضا وقد وجد النص المتمم للتملك وهو نصف النقيض والاله يباية عن الامر ثم لنفسه شمس تلكه
 ثم يملكه منه كالمؤمن بالتبقي من حيا فتبقي ثم امر بان لقوله الى نفسه كفاية ولا يكون للمأمور ان
 يرجع على الامر في ظاهرا لرواية لانه يحمل الهبة والقرص فلا يرجع بالذكر وعن ابي يوسف رحمه الله انه
 يرجع لان الكفاية دين في ذمته فاذا اقتضاه دينه بامر يرجع عليه **قول** ونعم الاباحة في الكفارة
 والعذبة دون الصدقات والعسر والشرط غدا ان ادعيا ان متبعين او غدا ادعيا اي
 تقع الاباحة في الكفارات ككفارة الظهار والافطار واليمن وجزا الصيد والغذية ولا يجوز في الصدقات

كالصوم والصلاة
 كالصوم والصلاة
 كالصوم والصلاة

والمحمد

والعشر فانه يشترط فيها التملك وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز في الكفارات والغذية ايضا الا
 التملك لانه ادفع الحاجة والاطعام يذكر للتملك عرفا يقان اطعمتك هذا الطعام اي ملكته فعمل عليه
 ولما ان المنصوص عليه الاطعام وهو حقيقة في التمكن من الطعام لانه عبارة عن جعل الغير طاعما وذلك
 بالاباحة وانما جاز التملك بدلالة النص والضابط ان ما شرع بلفظ الاطعام والاطعام يجوز فيه الاباحة
 وما شرع بلفظ الايتا والاداء لا يجوز بل يشترط فيه التملك ثم المعتبر والشرط في طعام الاباحة اكلان
 مشبعان غدا وعشا او غدا ان ادعيا ان لان المعتبر دفع حاجة اليوم وذكرنا ذكرنا **قول** فان اعطي
 فقرا شهرين صح ولو في يوم لا الا عن يومه يعني لو اطعم مكينا واحدا ستين يوما اجزاه وقال
 الشافعي لا يجوز لان التثريق على السنين واجب بالنفس فلا يجوز اياه بالتفليل ولما ان المنصوص
 خلة المحتاج والحاجة متى دتحد الايام فكان اليوم الثاني لمسكين آخر لتحديد سبب الاحتياج ولو
 اعطي مكينا واحدا كلفه في يوم واحد لا يجوز لانه لا عن يومه لان الواجب دفع حاجة المسكين ولم توجد
 لان حاجة الاكل في يوم واحد لا تحدد وهذا في الاعطاء دفعه واحدة او اباحة مفرغ خلاف واما
 اذا ملكه برفعات فكذا لا يجوز على الصحيح لان الرقصة مسددة المحتاج وبعد ما انسدت لا يمكن سدها
 وقد يجوز لان بالتملك اول مرة حاجة الاكل لكن حاجة البهوس وغيره ما انسدت فتجوز الدفع
 اليه ما يابا وبالثا لاجله **قول** ولا يستأنف بوطيها في خلال الاطعام يعني ان قرب التي ظاهر
 منها في خلال الاطعام لم يستأنف لان النقص في الاطعام مطلق غير متيبد بما قبل التماس بشرط الحال
 عن الميسر من ضرورة شرط التقديم عليه وهو منصوص عليه في الاعتقاد والصيام دون الاطعام
 ولا يحل المطلق على التبدل وان وردا في حادثة واحدة بعد ان يكونا في حكمين والهي في قوله عليه السلام
 للذي واقعه امرأة قبل التكثير استغفر الله ولا تعد حتى تكفر في غير المنهي عنه وهو حوز ان تقدر
 على التحرر او الصيام فيقتان بعدد الهي لغرض لا يتبع المشروعية **قول** ولو اطعم عن ظهاره
 ستين فقرا كل فقير صاعا صح عن واحد وعن افطار وظهارا وحرر عبيدين عن ظهارين ولم يعين
 صح عنها ومثله الصيام والاطعام اي لو اطعم عن ظهاره ستين فقرا كل فقير صاعا كل فقير صاعا
 من برنج جوز عن امرء واحد عن محمد بن كوز عنهما لان في المودى وقايمهما والتبقي مفرق لهما كما لو ملكه برفعتين
 ولا يحنينه واي يوسف رحمه الله انه زاد في قدر الواجب ونقص عن المحل فلم يجد الا يتدرج المحل للاعتبار
 لينة تعدد لانهما شرعت لتمييز الاجناس المختلفة للاختلاف الاعراض فيها فلا يحتاج اليها في اجنس
 الواحد لعدم التباين والتعرف اذ لم يصادف محله يتغير فاذا لفت ينة القدر بيت ينة مطلق
 الظهار والمودى يصح كفاية واحدة لان التقدير ينقص الصاع يمنع النقصان فلا يمنع الزيادة فنصار
 كما اذ انوي اصل الكفاية ولم يزد عليه ولو اطعم ستين مكينا كل مكين صاعا من بر عن افطار وظهار

قوله

قوله

كالتزكوة والصدقة الفطرة والعشر لا يشترط فيها التملك

عصب الله عليها ان كان من الصادقين فيما راي به من الزنا **قول** فان التعتاب كانت تنزل على الحكم
وان قدف بولد نفي نسبه وانك يا ام اي اذا التعتاب الزوجان وفرعاعنه فرق القاضي بينهما ولا
تبين قبله حتى لو مات احدهما قبل التعتاب وريته الآخر وقال زدت مع الزقة بلعها لتولد عليه اللام
الملاعنان لا يجتمعان ابدا وقال السافعي مع الزقة بلعان الزوج لانه متى شهد عليها بالزنا اربع
مرات واكد ذلك باللعن فانها لها لا ياتلفان فلم يكن في بقا الكفاي فائدة فتصح كالتصحیح
بالارتداد ولنا ان عليه اللام لاعن بين رجل وامرأة فزق بينهما وانك الولد بانه رواه مسلم والبخاري
فلانه لما ثبت حصة كالمحتاج بينهما فالتامسك بالمعروف ونحوه الغوات عن الامساك بالمعروف
لا يقع الزقة بل يجب عليه ان يسد فجاء لم يسد فتاب القاضي منابه في الترحيح دفعا لظلمه فيها
ثم ان كان القدف بنفي لب الولد وتلاعنا بان يقول الزوج اربع مرات اشهد بالله اني لم العاقرين
فيما ربيتك به من نبي الولد وكذا في جابها فتقول اشهد بالله انك لم الكاذبين فيما راي به من نبي الولد
سني القاضي نسبه من الزوج واحكم بانه لان المقصود من هذا اللعان نفي الولد فهو فرع عليه مقصود
قول وان اكدت نسبه خذ ولدك ان يكرها وكذا ان قدف غيرها خذ او زنت فخذت يعني اذا اكدت
الزوج نسبه بعد تزويق القاضي بينه وبين امراته خذ لانه اعترف بوجوب احد ويجل ان يتزوجها
لان علة ضرورة الزنا واللعان وهو بطلان بطل حكمه وهو التحريم وكذا كحل لانه ان
يتزوجها اذا قدف غيرها بعد تزويق القاضي فخذ او زنت المرأة بعد التزويق فخذت لا ينعاد
اهلية اللعان وكذا كما صارت المرأة بصنة بعد اللعان فلو كانت عليها قبل اللعان لا يجري
اللعان بينهما كان له ان يتزوجها وقال ابو يوسف ليس له ان يتزوجها لتولد عليه اللام المتلاعنان
لا يجتمعان ابدا رواه ابو داود ولنا ان الكذاب رجوع والشهادة بعد الرجوع لا حكم لها في حق
الراجع فتزفع اللعان به فتزفع حكمه وهو اكرمة المودة ومضى رواه لا يجتمعان مادام متلاعنين
فبعد الكذاب لم يبق متلاعنا حقيقة لعدم الاستعانة به ولا مجازا لانه انما سمي به لبقاء اللعان
بينهما حكما ولم يبق الحكم **قول** فخذت الثاني لان مجرد الزنا يبطل صحتها **قول** واللعان بقدف
الاخرس وقال السافعي رحمه الله يجب اللعان لان اشارته كالصريح ولنا انه قائم مقام حد القدف
في حد قدف لا يجري عن كتمه واحده وتماز بها ولانه لا بد من لفظ الشهادة والاشارة لا تقوم
مقام الشهادة **قول** ونفي الحكم يعني لو كان لامرأة حكم ليس مني لا يجب اللعان لانه لا يتحقق
بتيمانه عند القدف لاقطاعه انما انتفاخ وقال ابو يوسف ومحمد يلاعن بينهما اذا وضعت لاقطع من
سنة اشهد لانا يتقنا بتيمانه عند القدف وقال السافعي يلاعن بينهما في الحال قبل ان تضع لاقطع
البنى صلى الله عليه وسلم لاعن بين هلال نزائية وبين امراته وكان قد قدفها وهي حامل فلنا لا يتحقق

لا يجوز

وجود الحمل فلا يكون قاذفا بينتين فصار كالمعلق بالشرط فكانه قال ان كان بك رجل فهو الزنا
ونسبه التعليق كالحقيقة في احد وجوه ولعان هلال كان قدفها بالزنا لاسمي الحمل **قول** وتلاعنا بينتين
وهذا الحمل من الزنا ولم ينف الحمل منه يعني ان قال لامرأة زنت وهذا الحمل من الزنا فلا عا لوجود
القدف صح كما لم ينف القاضي الحمل وقال السافعي بنفي الولد لانه عليه اللام نفي الولد عن هلال
واحكم بانه وقد قدفها حايلا ولنا ان الاحكام لا يترتب عليه قبل الولادة لاحتمال احديث
محمول على انه عرف قيام الحمل حيا **قول** ونفي الولد عند التهنئة وابتياح اله الولادة يصح وبعد
لا ولا عن فيها اي لو نفي ولد امراته في حال التهنئة وابتياح الالات الولادة يصح وبعد لا يصح
ويلاعن فيها اي فيما اذا صح نفيه وفيما لم يصح لوجود القدف فيها وقال ابو يوسف ومحمد يصح نفيه
في مدة النفاس لان طول المدة مانع وقصر ليس مانع فجعلنا الحد الفاصل من النفاس
لانها كالحال الولادة مرجح ان لا تصوم ولا تصلي ولا الى حينه رحمه الله ان سكوتة عند التهنئة
او ابتياح متاع الولادة او سكوتة عن النفي عند مضي هذه المدة اقرار منه ان الولد منه حلالا
على الصلاح لانه لو لم يكن منه لاي حمل السكوت قبل مدة التهنئة ثلاثة ايام وفي رواية سبعة ايام
والاول ان يوضع ذلك في رأي من لا ح له ذلك في ذلك الوقت **قول** وان نفي اول التوليد
واقرب الثاني حد وان عكس لاعن وثبت نسبه فيها يعني اذا دللت ولدين في بطن واحد
ففي الاول واقرب الثاني حد لانه اكدت نسبه يترغوي الثاني وان عكس بان اقرب الولد صورة عكس
للاول ونفي الثاني لاعن بينهما لانه قاذف بنفي الثاني ولم يرجع عنه والاقرب بالحق سابق در
على القدف ويثبت لب الولدين في المسلمين لانه خلقا من واحد فثبتت احدهما يثبت
لب الآخر والاقرب باحدهما اقرار بالآخذ **العنين والعين**
هو من لا يصل الى النساء او يصل الى الثيب دون الابكار وجدت زوجها مجبوما فرق في الحال واجل
سنة لو عيننا او خصما فان وطئ والابانت بالتزويق ان طلبت العنين من لا يتدبر على الجماع
او يصل الى الثيب دون البكر ثم اذا وجدت المرأة زوجها مجبوما فرق القاضي بينهما في الحال
ان طلبت لانه لا فائدة في الانتظار ولا بد من طهرها لانه حرها فشرط طهرها وان وجدت عيننا او خصما
اجله الحكم سنة فان وطئ في امراته والافرق بينهما ان طلبت هي التزويق وذلك لان الواجب عليه
الامساك بالمعروف وذلك حسن العاشرة والموافقة ولا تحقق ذلك بغير قصص الشهود فيكون اسماها
بعد ذلك ظما فنجب الترحيح بالاحسان دفعا لظلمه عنهما لكن ظمنا لا تحقق في الحال لان حرها في الرعي
موت وعجزه في الحال لا يبرل على عجزه في المال فاجلنا سنة رعاية الجانين وكذا في الفصول
الاربعة التي يوافق واحد منها من الرجل فاذا مضت السنة ولم يبرل عنه فانها حرة خالقة

قول
قول

في الزنا

وان حقا فوات به فتفرق بطلها ثم الفرقة تطليقة بآينه وقال السافعي في نسخ لاز فرقة مرجحة اولنا
 ان هذه الفرقة مرجحة لان الواجب عليه الاسك بالمعروف فاذا فوات وجب الترخيع بالرجوع
 فان فصل ولا ناب الثاني منابه فكان الفعل منسوبا اليه فكان طلاقا باينا لم يمتنع دفع الظلم
 عنها والكساح الصحيح اللازم السافد للتحمل النسخ وهذا لا يفسخ بالهلاك قبل التسليم **قوله**
 وطئت وانكوت وتكن بكر خبرت وان كانت ثيبا صديق كلفه وان اختارته بطل حترها يعني
 اذا مضت المدعة وقال وطئتها وانكوت المرأة نظرا اليها النساء فان قلن انها بكر خبرت وان
 قلن ثيب فالتول قوله مع يمينه لاحتمال زوال البكارة بغير فعل الزوج فان حلف في امراته
 وان نكل خبرت لان دعواها تايدت بالنكول وان كانت ثيبا في الاصل فالتول قوله مع يمينه
 لانه ينكر استحراق الفرقة عليه فان حلف لاحق لها وان نكل بوجله سنة الى آخر ما مر ثم ان اختار
 الزوج بعد التحير بطل حترها في التفريق لان المحرمين شيئين لا يكون له الا احد هما وان اختارت
 الفرقة امر الثاني الزوج ان يطلها طلقة بآينه فان ابي فرق بينهما كذا في الاصل **قوله**
 ولم يخيرا احدهما بعيب اي ان كان باصدا لزوجين عيب فلا خيار للآخر وقال السافعي في الله يرد
 الزوجة بالعيوب خمسة اكدام والبرص والجذون والبرص والقرن لانها يمنع استيفاء المنفعة
 حسنا وطبعها والطبع مودع بالشرع قال عليه السلام **قوله** المجدوم فرارك من الله يرد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بالبرص وقال الحق باهلكي وقال محمد للمرأة ان خيار اذا كان بالزوج عيب فاحسن
 كيف لا يهين المقام معه لانها تعدر عليها الوصول الى حترها المعنى فيه فكان كالحجب والعتة بخلاف
 ما اذا كان بها عيب لان الزوج قادر على الدفع الصبر بالطلاق ولذا ان المتي بالعتة هو الوطى
 وهذه العيوب لا يموت بل لوجب فيه خلافا فينواة بالهلاك قبل التسليم لان نسخ بنا خلافا او لم
 ان لا نسخ وفي العينة اجماع العناية فلا يمكن التيسر عليها او بخلاف بالتصود من الكساح وهو نص
 الشهور والتناسل والتوالد وما رواه السافعي لم يبع لان رواه مجهول ولا يحمل في قوله عليه السلام
 فر من المجدوم لانه يدل على الخيار دون الخيار **باب العدة** هي تربعين تلزم المرأة
 العدة في اللغة الاحكام يقال عدت الشيء اي احصيته وفي الشرع ما ذكر **قوله** وعدة الحرة
 للطلاق او الفسخ ثلثة اقرا اي حيض او ثلثة اشهر ان لم تحض ولتوت اربعة اشهر وعشر
 والامة قران ونصف المقدر والى حامل وضعه وزوجه الفار بعد الاجلين يعني اذا طلق الرجل
 امراته او وقعت الفرقة بينهما بغير طلاق فعدتها ثلثة قروا ان كانت حرة مدخولا بها من زوجات الحيف
 وقال ما كره النساء في ثلثة اهلها بها حديث لرعرعانه عليه السلام امره ان يراها حتى لا يتركها حتى تطهر
 ثم ليطلها ان شئت قال وتلك العدة التي امر الله ان يطلق النساء قال الله تعالى فطلعن قروا

اي

هذا هو الوجه في العدة
 في قوله تعالى فان طلقتموهن من قبل ان يمسوا
 فعدتهن ثلثة اشهر ان لم تحض ولتوت اربعة اشهر
 وعشر والامة قران ونصف المقدر والى حامل وضعه

اي في وقت عدتهن والطلاق موقع في الطهر فكان هو العدة دون الحيض ولان الذرة بمعنى الطهر
 جمع على قروا بمعنى الحيض على اقرا ولان اثبات العدة دليل على ان المراد به الطهر اذ لو كان المراد
 به الحيض لم ينعني ان تقول ثلث قروا لان من دونه موت وهو الحيضة ولما قوله عليه السلام عدة الامة
 حيضتان رواه ابو داود والترمذي والداقطنى والرملة لا يحالف الحرة في جنس ما تنسج العدة
 وانما يحالفها في العدد ولان الله تعالى نص على الثلثة وهو اجمع ولا يحمل غيره وحله على الاظهار يورد
 الى جواز حملها على الاقل لان عدتها لو طهرها في اثنا الطهر فالباقي من الطهر كسوب من طهر كامل وحمله
 على الاقل باطل والاملزم ابطال النفس بمسكه بما روي وما لا اله الا الله لان معنى الامة فطلعتون لا يستلزم
 عدتهن او قبل عدتهن بدليل قراه من مسعود فطلعتون قبل عدتهن ولا نسلم ان التول تحقضي
 الطهر بل يحجب به التول بمعنى الحيض ايضا لقوله عليه السلام فان طهرت ان انا قروا لا تقضى والتكثير
 بدخول التاب اعتبار لفظ القروا وان لم تكن من ذوات الحيض لصغر او كبر ثلثة اشهر فلقوله تعالى
 والامة اي يمين من الحيض من نسائك ان ارتبتم فعدتهن ثلثة اشهر والى لم تحض اي فعدتهن
 كذا ثلثة اشهر بدلالة ما تقدم فاول الامة للامه واحسن للصغيرة **قوله** ولتوت عطف على قوله
 للطلاق معناه عدة الحرة لتوت الزوج اربعة اشهر وعشر سواء كان قبل الدخول او بعده وسواء كان
 الزوج صغيرا او كبيرا لقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بانفسهن اربعة اشهر
 وعشر والامة حجة على ما كره باطلاتها في الكفاية حيث اوجب عليها الاستبراء فقط ان كانت مدخولا بها
 والافلاشي عليها **قوله** والامة عطف على قوله الحرة يعني عدة الامة حيضتان في الطلاق بعد الدخول
 ان كانت ممن تحض وان كانت ممن لا تحض لصغر او كبر او كانت متوفي عنها زوجا نصف ما قدر في حق
 الحرة وهو شهر ونصف في الطلاق وشهران وخمسة ايام في الوفاة وعليه اجماع الامة وقال عليه السلام
 حيضتان والحديث بثلثة الامة بالتبول بخان تحصيل العورات ولان للوق اثر في تصنيف النجاسة
 والعدة نوع لما فيه من تعظيم امر الكساح فوجب القول بتخصيصها لالا ان الحيضة لا تجزي فوجب كمالا فزوت
قوله والى حامل عطف على قوله الحرة ايضا يعني عدة الحامل وضع الحمل سواء كانت حرة او امه وسواء
 كانت العدة عن طلاق او وفاة لطلاق قوله تعالى واولات الاحمال اجلسن ان يعضن حملن وهو قول
 مسعود وعمر رضي الله عنهما وهذا الاية كسخت لقوله تعالى والذين يتوفون منكم لاية لقول مسعود
 من ساء ما علمه ان سوت النساء القصور انزلت بعد الاربعة اشهر وعشر رواه ابو داود والنسائي
 وابن ماجة **قوله** وزوجه الفار باجر عطف على قوله الحرة اي عدة امرأة الفار وهي التي طلقها زوجها
 باينا في مرض الموت بعد الاجلين اي اربعة اشهر وعشر لشكلها فيها ثلث حيض وقال ابو يوسف عليها
 عدة الطلاق ثلث حيض وهو التيسر لان الكساح زال بالطلاق وبقاء الكساح في حق الارث كما لا يخفى

هذا هو الوجه في العدة
 في قوله تعالى فان طلقتموهن من قبل ان يمسوا
 فعدتهن ثلثة اشهر ان لم تحض ولتوت اربعة اشهر
 وعشر والامة قران ونصف المقدر والى حامل وضعه

لإجماع الصحابة فلا يلزم بقا وحقيقته بخلاف المطلقة رجعيا حيث تكون عدتها عدة الوفاة اتفاقا لبقا
الرجعية من كل وجه قبل الموت وانقطاعه بالموت فيجب عليها عدة الوفاة وجه الاحتسان انهما لو
جعل النكاح قايما حكما إلى الوفاة في حقه فكذلك في حق العدة بل دلي لا يوجب بالشك **قوله** ومن عتقت
في عدة الرجعي لا البايين والموت كما حكرت أي الامة اذا اعتقت في عدة الطلاق الرجعي فعدتها عدة
الحرة لان النكاح باق من كل وجه فوجب انتقال عدتها إلى عدة الحرة لانها لما عتقت كغير ملك
النكاح عليها والعدة في الملك الكامل تنتد رتبتك حيفض وان اعتقت وهي مبتونة ولو متوفى عنها
زوجها لم تنتقل عدتها إلى مال ملك النكاح بالبينونة والموت قبل العتق فلا يكامل الزايل بالعتق فلا يجب
العدة الكاملة **قوله** ومرعاد ومها بعد الاشهاد كيف عطف على قوله الحرة أي وعدة من عاددها بعد
ما اعتدت بالاشهاد كيف ومراده ان لا يسهل اذا اعتدت بالاشهاد ثم رأت الدم استغنى ما مضى وعزتها
ووجب عليها ان تستأنف العدة بكيف معناه اذ ارادته على العادة الجارية لان عوده بطل لا ياكس
لان شرط الخلفه العي والدايم عن الأصل إلى الموت ولم يوجد كالتدنية في حق الشيخ الثاني وكذا اذا
جبلت من زوج آخر انشقت عدتها وفرد النكاح لانه تبين انها كانت من ذوات الاقراء **قوله** والنكوة
نكاحا فاسدا والموطون بشبهة وام الولد كيف للموت وغيره عطف على مرعاد يعني عدة المنكوة نكاحا
فاسدا والموطون بشبهة وام الولد اذ افاوتها الزوج بالموت او غيره من تنزق القضي او عزم الرأعي
على ترك وطئها او عتق ام الولد كيف اذ لم يكن حاملا او ايسة لان عدتها تنزق براءة الرحم
للقضاء في النكاح وكيف هو المعروف في حقها سواء كان التفرق بالموت او غيره فلا اعتبار لغيره غير
ان لهولا شبهة بالنكوة نكاحا صحيحا فلا تكفي بحصة واحدة كما في الاستبراء احتياطا وقال ما كدر الشاة
رجمها الله بحجة على ام الولد بحصة واحدة روي ذلك عن عائشة وابن عمر اما ثمانية عشر على ورسبحر
رضي الله عنهم وكفى بهم قدوة **قوله** ووجه الصغير اكمال عند موته وضعه والى اكمال بحد الشهور
والنسب منتف بها **قوله** ووجه تباكر عطف على قوله والنكوة أي عدة زوجة الصغيرة وهي حامل
عند موته وضع الحمل بان حدث الحمل بعد موته فعدتها الشهور وانما يعرف قيام الحمل عند موته بان
وضعت لا قبل من ستة اشهر من وقت الموت ويؤثر حدوث الحمل بعد موته بان يضع بعد الموت ستة
اشهر فصاعدا وقيل بان قلدر اكثر من سنتين وقال ابو يوسف وما كدر السبا فمضى جميع الله عدتها الشهور
في الوجهين لانه حمل منتف من الميت يتبين فلا عبرة به كالحمل الحادث بعد موته ولنا اطلاق قوله تعالى
وأولات الاحمال اجلسن ان بعض حملن من غير فصل ان يكون منه او من غيره ولان هذه العدة شرعت
لتفاحق النكاح لا لتعرف براءة الرحم لسهلها لا شهور مع وجود الاقراء في هذا المعنى لا فرق بين الحي
وغيره بخلاف احداث بعد الموت لانه لم يكن موجودا عند الموت لا حقيقة ولا حكما فنتفست الاشهاد
عند

ط
أي شلت حيفض
سوا مل وقاية

عند الموت فلا يتغير بحدوثه بعد الموت والنسب لا يثبت من الصغير في الوجهين لا تحالته منه واقا
النكاح مقام الماعدا تصور لا عندا لتعذر حقيقة **قوله** ولم يعتد بحيفض طالت فيه أي لو طلتها في حيفض
لا يعتد بتباكر حيفض التي وقع الطلاق فيها لان الواجب ثلثة حيفض لو امل او نكح بالفسخ فلا يفسخ
مها ولا ان ما وجد قبل الطلاق لا اعتبار به وما وجد بعده فكذلك لعدم الحري **قوله** ويجب عده
اخرى بوطي المعتدة بشبهة وتداخلت والمرعي منها وثم الثانية ان ثبت الاولى أي اذا وطئت المعتدة
بشبهة يجب عليها عدة اخرى وتداخلت العدمتان والدم الذي تراه بحسب من العتقتين ويطعن
الثانية ان ثبت الاولى لم يملك الثانية وقان السافح لا يتداخل لانها حقان مستحقان فلا يتداخل
ولنا ان العدة مجرد أجل والا جال اذا اجتمعت تستحق واحدة وانما قلنا انها اجل لقوله تعالى
وأولات الاحمال اجلسن ان بعض حملن ولان المقصود براءة الرحم وهي تحصل بالواحدة فكذلك **قوله**
وبعد العدة بعد الطلاق والموت وفي النكاح الفاسد بعد التفرق او العزم على تركها أي ابتداء
العدة في الطلاق والموت بعزمها لان الله تعالى اوجها على المطلقة والمتوفى عنها زوجها وهما صفات
بما عتبهما فوجب عليها عتبهما وابتداءها في النكاح الفاسد عتبهما بغير القاضى او عتبهما عزم
الرأعي على ترك الوطئ وذكر بان يقول تركتك او خليت سبيلا لا مجرد العزم وقان وقد ابتدأها
من غير الوطئيات حتى لو طاشت بعد الوطئ قبل التفرق نكحت حيفض فتد انتفت عدتها عند ذلك ولما ان
التمس على وجه الشبهة اقيم مقام الوطئ لعدم امكان الوقوف عليه فاقم الراعي اليه مقام فان
قبل الحاقبة إلى معدة العدة في حرمها عالما ان به قلنا اعتبار العدة كما يكون في حرمها يكون في حق
غيرها كاحتها فان جوان نكاحها لا يمكن بناء على شئ طاهر وهو التارك **قوله** وان قال
مفتت عدتي وكذبها الزوج فالتول لها مع اكلف لانهما آمنة فيما حبر والتول قول الامين مع اليقين
كالودع في رد الوديعة غير انها منهم بالكذب فيحلف وقد بينا ان الذي المدعى التي يصدق فيها لسببها
والاختلاف الواقع فيها اخر باب الوجه **قوله** ولو نكح مقدته فطهرها قبل الوطئ وجب مهر تمام
عدة مبتدأة أي لو بان اسرته دون الثلاث ثم تزوجها في العدة فطهرها قبل الدخول بها فليده مهر
كامل وعليها عدة مستتيلة وقان زفر لها نصف المهر ولا عدة عليها وقان محمد لها نصف المهر وعليها تمام
العدة الاولى لزفر وهو القياس ان العدة الاولى بطلت بالتزوج فلا يعود والثانية لم يجب لانه
طلاق قبل الدخول ولحمدان هذا طلاق قبل الدخول فيجب نصف المهر واما كمال العدة الاولى فلا يها
يجب بالطلاق الاولى لانها لم يفسد طالع الزوج الثاني فاذا زال بالطلاق الثاني ظهر حكمه ولا ي
وان يوسف رجمها الله ان النكاح الاول باق من وجه يتقاسم وهو العدة ولكنه لا يظهر في حق الزوج
لوجود النكاح وقد وجد الدخول في النكاح الاول وبقي اثر وطئه لا يستغال رجمها بما يفسد كانه طهرها

الاولى رجعية ص

قوله

قوله

في هذا النكاح الثاني وذكر ان الرطب في باب النكاح من قبضة في يده بالتبني لا يثبت
ذكر التبني الذي هو رطب في نكاح الاول من باب التبني المستحق بالنكاح الثاني فيصير والطايع والعقد
فكان طلاقا بعد الدخول فيجب كمال المهر والعدة المستقبلة **قوله** ولو طلق ذمي ذمية لم تعد
اي اذا طلق الذمي ذمية لا علة عليها اذا لم يكن وجوب العدة في معتقدهم وقالوا عليها العدة لان
العدة حق الزوج وان كان فيها حق الشرع والكافة مخاطبة بحقوق العباد والابن حينئذ هم ان العدة
لا يجب حق الشرع لانها غير مخاطبة بحقوق الشرع ولا حق الزوج لانه لا يعتقل وقد مر ان يتركهم
ويأيدون ولو كانت حاملا لا تزوج بالاجماع حتى تضع حملها لرعاية الولد لانه ثابت بالنسب **فصل**
تحدد البت والموت بترك الزينة والطيب والكحل والدهن لا بعدد ولا بغيره ولا بغيره ولا بغيره
والمرغوب ان كانت مسلمة لا معتقة العتق والنكاح النكاح الا حرد هو ترك الزينة والطيب وفيه
احد اعداد فهو محدد وحده هو ما من باب ضرب ونقص واصول كذا المنع وعلى المبتوتة والمتوخي
عنها زوجها اذا كانت بالغة مسلمة اعداد في عدها بترك الزينة والطيب الى اخره لقوله عليه السلام لا تلحق
المرأة تزويجا بالثقة واليوم الآخر ان تحرق فوق ثلثة ايام على زوجها فانها قد علمت ان زوجها قد علمت
به انه اخبر به اعداد المتوخي عنها زوجها فيكون واجبا تقاضا عن كلف المخبر به عن الاجابة **قوله** وعشر
الساعة لا اعداد على المبتوتة لانه وجب اظهار التماسك على فوت الزوج وفي يدها الى المات
وهذا قد اوجبهما ليراق فلا يتأسف عليه ولما روي انه عليه السلام نهى المعتقة ان تحضب باحشاء
رواه النسائي وهو طلاق يقتل المطلقة ولان اعداد شرع لاظهار التماسك على فوات النكاح
الذي مؤتمنه طاعة للنساء لانه سبب لموتها وكفاية مؤتمنها والابانة اقطع من الموت حتى كان لها
عسله متقابلة لالابانة لا بعدد فاولي ان يجب اعداد فيها غير ان الاعداد تابع للعدة فلا يجب
على الزوج وان كان فوات النكاح مشترك بينهما **قوله** لا معتقة العتق عطف على قوله كذا
معتقة البت يعني لا يجب الا اعداد على معتقة العتق اي ام الولد اذا اعتقها مولاها ولا على معتقة
النكاح النكاح لان الاعداد لاظهار التماسك على فوات نكاحه ولم يوجد لان عتق ام الولد
رواه الرق ومؤتمنه فلا يليق به التماسك والنكاح النكاح معصية فرفع رجوع المعصية فاللائق
به العكس دون التماسك ولا اعداد على الصغيرة والكافرة لانها غير مخاطبتين بحقوق الشرع فلا
فانها حق الزوج ولا اعداد على المطلقة الرجعية لان نكاحها لم ينفذها وعلى الامة اعداد لانه حق الشرع
والامة مخاطبة به اذا لم يكن فيه ابطال حق المولي **قوله** ولا تحطب معتقة وهي التبريد اي لا ينبغي
ان تحطب المعتقة والاباس بالتبريد بها لقوله تعالى ولا جناح عليكم فيها عرضتم به رجعية النساء
الي قوله ولكن لا تراعهن من سبوا الا ان تقولوا قولنا معروفنا والتبريد ان يذكر سبوا يدل على

قوله
فصل
بالغة
زوجها
ط
الامتحان نكاح

انه اراد تزويجها نحو اني فيك لراغب واني اريد ان يجمع وهو القول المعروف ولا يزوج بالنكاح
قال عليه السلام ان النكاح هذا في المعتقة عن وفاة واما المعتقة عن طلاق رجب او ما بين لا يجوز
التبريد ايضا **قوله** ولا يخرج معتقة الطلاق من بيتها ومعتقة الموت يخرج يوما وبعض الليل
ومعتدة ان في بيت وجبت فيه الا ان يخرج او يهدم اي لا يجوز للمطلقة الرجعية والمبتوتة الخروج
من بيتها ليلا ولا نهارا لقوله تعالى لا يخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن اي لا يخرجوهن حتى تسقن
عدتهن من بيتهن من مسكنهن التي لهن قبل العدة وهي بيوت الارزاق واصت الحسن من حيث
اختصاصها بين من حيث الكنى ويجوز للصغيرة ان يخرج في الطلاق البائن لانه غير مخاطبة بحكم
الشرع وحق الزوج منقطع عنها ولا توهم اكثار حتى يكون للزوج ولانه المنع مباح وحق لصيانة
ماه واما معتقة الموت فيجوز لها ان يخرج في اليوم وبعض الليل لان النفقة عهدة اربعة عليها
مقبول الزوج فحقها في الخروج لتحصل النفقة فيباح لها الخروج فيها لكن لا يبيت في غير
منزلها بخلاف المبتوتة فان النفقة دائمة عليها فلا يحتاج الى الخروج حتى لو اخلعت على نفقتها
فلها ان يخرج في رواية ومعتدة ان اي المطلقة والمتوخي عنها زوجها في بيت وجبت فيه العدة ان
امكن بان كان نصيبها من البيت يكفيها او اذ نزل الوتر لها بالسكنى وغير ذلك وان لم يكن لها
نصيبها من البيت ولم يرخص الوتر بالسكنى في نصيبهم او يهدم البيت الذي كان سكنها فمعتدة
بجودها ان تستل في غيره للزوجة ولذا اذا خافت على نفسها او مالها او كان البيت باعيا ولم
يجد ما يودي به جاز لها الانتقال ثم لا يجوز ان يخرج من البيت الذي استقلت اليه لا بعدد ايضا
قوله بانفادات عنها زوجها في سنة وبينها وبين مهرها اقل من ثلثة ايام رجعت اليه
قوله ولو ثلثة رجعت او مضت مهرها ولي او لا ولو في مصر تعتد ثم يخرج بحرم لعين لو سافر
بامرأة ثم طلقها باينا او ثلثة ايام عنها في سفر هذا وبين مهرها اقل من ثلثة ايام رجعت
الي مصرها ليكون الاعتداد في منزل زوجها سواء كانت في المصدا وغيره مهرها محرم او لم يكن
لانه ليس بالتأسي سفر وفروج المطلقة والمتوخي عنها زوجها الى ما دون السفر جاز اذا است
الحاجة اليه وان كان بينهما وبين مهرها ثلثة ايام فان كان بينهما وبين مهرها ثلثة ايام ايضا
فيرجع الي مهرها وان كان دون ذلك فخصت الي مهرها لان الاقامة في المفارقة معتدة وسوا
كانت بحرم او بغير فاحله ان كان كل واحد منهما اقل من مائة ثلثة ايام كان لها ان يخرج
ان شأت مضت وان شأت رجعت وان كان الرجوع اولى وان كان كل واحد منهما مائة ثلثة ايام دون
غيره ايضا بين الرجوع والنفي وان كان الرجوع اولى وان كان احداهما مائة ثلثة ايام دون
الاخر فاختار ما دون الثلث هذا اذا كانت المفارقة في غير المصدا فان كانت في المصدا فمست

قوله

على لها الا ان يكون كل واحد من الرجوع الى مصرها فالمضي الى مقصد ما سميته ايام فان عند
 الى حينه ثم الله لا يخرج منه سوا كان معها محرم او لم يكن فتعقد في ذلك ثم يخرج محرم وقال ان كان
 معها محرم يخرج والافلا لان نفس الخروج مرفوض لها للفروقة لان القوة تؤدي ويخرجها الوشة
 وهذا لو كان لها الخروج الى اقل من الشهر فلم يبق الا الحرة السند وذلك يمنع بالمحرم وله
 ان تاتي العدة في المنع من الخروج اقوى من تاتي عدم المحرم الا تاتي ان العدة منع مطلق الخروج
 وان قل الخروج مع قيام العدة لانه ليس بانفسا فخرج بل هو بناء على الخروج الاول لان اصل الخروج
 بناء على منسبه الخروج باعتبار انه سند فتقوا ولا يخرج فلا يرتفع بالمحرم والمطلقة الرجعية ليس
 لها ان يشارك زوجها مرة السند لان الزوجية قائمة **باب ثبوت النسب**
 ومن قال ان نكحها فاني طالق فولدت ستة اشهر من نكحها لزمه نسبه ومهرها اما النسب فلا تها فراشه
 والولد للفراش ويمكن ان يكون العلق منه بان تزوجها وهي مخالطه لها فوافق النكاح العلق ثم
 وجد الطلاق بعد ذلك لانه كله وكله شيء يعقبه او يفارقه فيثبت النسب لانه كمال لانياته وشرط
 ان تلد ستة اشهر من وقت التزوي من غير نقصان ولا زيادة لانه اذا جات به ستة اشهر من وقت
 النكاح فقد ولدت لاقل منها وقت الطلاق فكان العلق قبله في حال النكاح وان جات به لاقل
 منه يثبت ان العلق كان سنا يقع على النكاح وان جات به لاكثر من ستين انها علقك بعلم لانها حكما
 حين وقع الطلاق بعد وجوب العدة لكونه قبل الدخول والخلق ولم يبين بطلان هذا الحكم واما المهر
 فلانه لما ثبت النسب منه تحقق الوطى منه حكما فكذا المهر به **قوله** ويثبت نسب ولد معتد الرجعي
 وان ولدت لاكثر من ستين مالم تنقض العدة وكانت رجعة في اكثر منها لاني اقل منها والى
 لاقل منها والالا لان يدعيه اي المطلقة الرجعية ان جات بالولد لستين او اكثر يثبت النسب منه
 مالم تنقض العدة فان جات به لاقل من ستين بآنت من زوجها لان نقضا العدة بوضع الحمل ويثبت
 نسبه لوجود العلق في النكاح او في العدة ولا يصير مزا جعلا لانه محتمل ان يكون العلق قبل الطلاق
 وحتملا ان يكون بعد فلا يكون مزا جعلا بانك وان جات به لاكثر من ستين كانت الولادة رجعة لان
 العلق بعد الطلاق والظاهر انه محتمل ان يكون العلق على الصلاح ويثبت النسب وان جات به لتمام
 لا يثبت النسب لانه يثبت بالشبهة ولا يصير مزا جعلا لانه محتمل ان يكون العلق بعد الطلاق وحتملا
 ان يكون مقارنا لطلاق فلا يثبت بانك **قوله** والى عطف على قوله الرجعي معناه يثبت نسب
 ولد معتد الطلاق لآنت اذا جات به لاقل من ستين لانه كان موجودا عند الطلاق محتملا على
 الصلاح وان لم يات به لاقل من ستين بل آنت به لاكثر منها لا يثبت نسبه لان الحمل جات بعد الطلاق
 فلا يكون منه لانه لا يحل الوطى في العدة الا ان يدعيه فانه يثبت نسبه حينئذ لانه التزمه وله وجه
 بان

انما يثبت النسب بالوطى
 او بالولادة
 او بالقرابة
 او بالزواج
 او بالطلاق
 او بالعدول
 او بالبراءة
 او بالعتق
 او بالحرية
 او بالملك
 او بالملك
 او بالملك

انما يثبت النسب بالوطى

بان وطلها في العدة بشبهه ثم اذا لم يدعيه ولا يثبت النسب يلزمها ان تود نفقة ستة اشهر لان حملها
 على الصلاح واجب فيحمل على انها تزوجت بزواج فولدت منه وسنة اشهر اقل مدة يتصور فيها الولد فتود
 ما اخذت من النفقة منه في تلك المدة وعند اي يوسف رحمه الله لا يرد شي من النفقة على الزوج لانها
 مقدمة كما هو مقتضى اخذت النفقة في ظاهر لانها لم تنقض العدة فحمل على انها وطلعت في العدة
 بشبهه اما من الزوج او من غيره فلم يستطع بذلك نفقتها لان النفقة ثابتة بينين فلا يسقط بانك
قوله والمراقة لاقل من تسعة اشهر والا لاي يثبت نسب ولد المطلقة المراهقة لاقل من
 تسعة اشهر موقوف طلاقها وان جات به لاكثر لا يثبت والباير والرجعي سواء وقال ابو يوسف يثبت
 نسبه منه الى ستين ان كان الطلاق باينا وان كان رجعي يثبت منه الى ستين ومهرين شهرا
 وبعد لا يثبت اما اذا جات به لاقل من ستين ولم تنقض العدة فلا تها احتمال ان يكون هذا
 من علق قبل الطلاق وهذا الاحتمال كاف في نسب واما في الرجعي اذا ولدت لاقل من ستين وعشرين
 شهرا يثبت نسبه منه فلانه احتمال ان كان من علق في العدة وهو مثبت المرجعة والنسب فيحمل على
 انه وطلها في آخر العدة وهي ثلثة اشهر ثم ولدت لاكثر مدة الحمل هي ستان لان هذا التقدير كان
 لثبوت النسب والابى حينه ومهرهما الله انا يلقنا يصغر هاهنا يثبت باليقين لا يزول بانك
 وصفه الصغر منافية للحمل فاذا بقي فيها صفة الصغر حكم بمضي عدتها بدلالة اشهر فصاها كما اقرت
 بذلك قبل موته فالحمل يكون حارثا فلا يثبت النسب بخلاف ما اذا جات بالولد لاقل من تسعة
 اشهر نانه يثبت انها جات في العدة وهي بالغة هذا اذا لم تنقض العدة لا بالنقض العدة فان اقرت
 بالحمل فهو اقرار بالبلوغ فتقبل قولها وان اقرت بالنقض العدة ثم ولدت لاقل من تسعة اشهر
 من وقت الطلاق يثبت النسب لظهور كذبها بينين ولاكثر منها لا يثبت النسب **قوله** والموت المراهقة
 لاقل منها باجر عطف على المراهقة اي يثبت نسب ولد معتد الموت اذا جات به لاقل من ستين
 من وقت الموت وقال زفر اذا ولدت لتمام عشرة اشهر وعش ايام من حين ما يثبت النسب
 لما ذكرنا في الصغيرة من تعيين عدتها بالاشهر فيكون العلق حارثا في العدة فلا يثبت النسب
 منه ولما ان مضى عدتها بمضي اربعة اشهر وعش معلق بشرط ان لا يكون حارثا فادام لم تنقض
 العدة واحتمال الحمل قائم فلا يحكم بانقضاء عدتها فلما ولدت في مدة يتوهم ان يكون العلق قبل
 موت الزوج يثبت نسبه منه محتملا على الصلاح بخلاف الصغيرة فانها ان ولدت بعد عشرة
 اشهر وعش لا يثبت النسب منه لان الاصل فيها عدم الحمل **قوله** والموت بعينها لاقل من ستة
 اشهر وقت الاقرار والا لاي يثبت نسب ولد المعتد بانقضاء عدتها لاقل من ستة اشهر من وقت
 الاقرار بعين المعتد اذا اقرت بانقضاء عدتها ثم جات بالولد لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار

الموت المراهقة

الموت المراهقة

انما يثبت النسب بالوطى
 او بالولادة
 او بالقرابة
 او بالزواج
 او بالطلاق
 او بالعدول
 او بالبراءة
 او بالعتق
 او بالحرية
 او بالملك
 او بالملك
 او بالملك

فانه يثبت النسب لظهور كذا بينين وان ولدت لسته اشهر من وقت الاقرار فصاعدا لم يثبت النسب
عندنا وقال الساجي رحمه الله يثبت خلافا لهما وحال الولد الصالح ولما ائتمنا امينة في الاخبار
عما في رجبها وقد اخبرت بمضي عدتها وهو ممكن فوجب قبول خبرها خلافا لهما على الوجه وبطلان
حق الغير لقول الامين جاز اذا لم يكن مكذبا شرعا **قول** والمعتدة ان محدث ولادتها
بشهادة رجلين او رجل امرأتين او حبل ظاهر او اقرار به او تصديق الورثة اي يثبت نسب
ولد المعتدة ان محدث ولادتها بشهادة رجلين يعني اذا دلته المعتدة ولد او انكر الزوج الولادة
لم يثبت نسبه عندنا حينئذ الا ان يشهد بولادتها رجلان او رجل وامرأتان الا ان يكون هناك
حبل ظاهر او اعتراف من قبل الزوج فيثبت النسب بلا شهادة رجلين او رجل وامرأتين وعندنا يثبت
في الجميع بشهادة امرأة واحدة مسلمة عدل حرة لان الفرائض قائم لقيام العدة او معنى الفرائض
ان يتعين المرأة للولادة لشخص واحد والمعتدة بهذه الفسنة والنواش يلزم النسب وانما بعد
ذلك الى اثبات الولادة وتعين الولد وذلك يثبت بشهادة القابلة كانه حال قيام النكاح وحبل
الظاهر او اقرار الزوج بالحبل لا يثبت النسب ان العدة تنقضي باقرارها بوضع الحمل فزال
الفرائض والمتفق لا يكون حجة فيسلك حاجة الى اثبات النسب ابتداء فتتطرق فيه كالانكاح اذا
كان الحبل ظاهرا لان النسب ثابت قبل الولادة بالفرائض وانما حاجة الى تعيين الولد وهو يثبت بشهادة
رجلين او رجل وامرأتين او تصديق الورثة معناه ان كانت المعتدة عن وفاة جات بولد فصدتها الورثة في الولادة
لم يشهد على الولادة احد يثبت نسبه من الميت وبذاته وهذا في الارث ظاهر لانه خالص قهرم وفي
حق النسب ان كانوا من اهل الشهادة بان صدقها رجلان او رجل وامرأتان منهم وجب الحكم
باثبات النسب حتى تارك الصدق المنكرين ولا تحتاج الى لفظ الشهادة في الصحيح لان ثبوت
النسب في حق غيرهم يقع للثبوت في حقهم باقرارهم وما ثبت تبعا لا يرعى فيه الشرايط اذا التابع
ثبت لغيره والمتبوع **قول** والمنكوبة لسته اشهر فصاعدا وان سكنت وان تحم بشهادة
امرأة على الولادة **قول** والمعتدة باحد عطف على قوله والموت والمنكوبة عطف على المعتدة
اي يثبت نسب ولد المنكوبة اذا جات به لسته اشهر او اكثر من وقت الزوج وان سكنت الزوج
عن الاعتراف لان الفرائض قائم وقد ولدت على فراشه لمدة جبال تمام مردق النكاح فيثبت النسب
وان جحد الزوج الولادة في حال قيام النكاح قبلت بشهادة امرأة على الولادة ويثبت النسب
حتى لو نفي الزوج الولد لا ينفى الا باللعان لانه ولد المنكوبة وان جات بالولد لا قبل من سته
اشهر من يوم تزوجها لم يثبت نسب لان العلوق سابق على النكاح فلا يكون منه ويتسدد النكاح
لاحتمال ان يكون من زوج آخر نكاح صحيح او شبهة **قول** فان ولدت ثم اختلفا فتاكتي

مد سته اشهر او ادعى الزوج الاقرار فقول قولها وهو ابنه لان الظاهر لشهادتها والنسب مما
يحتاج الى اثباته احيانا احيانا للولد ويجب ان تحتل عندنا خلافا لابي حنيفة لان الاختلاف واقع
في النسب والنكاح من السنة المختلف فيها **قول** ولوعلق طلاقها بولادتها وشهدت امرأة على الولادة
لم يطلق وان كان اقر بالحبل طلقت بلا شهادة اي لو قال لامرأته ان ولدت فانت طالق وقالت
ولدت وشهدت القابلة بالولادة ولم يقتر الزوج بالحبل لم يكن الحبل ظاهرا لم تقبل للطلاق
لانها ادعت احدث فيمنع الي حجة تامة ولم توجد عندنا تقبل للطلاق لان الطلاق متعلق بالولادة
وشهادة المرأة حجة في اثبات الولادة وفيما يتعلق بها والحواب ان شهادة القابلة ضرورية
يثبت في حق الولادة ولا تعدى الى غيرها وهو الطلاق لانه ليس من ضرورات الولادة
في الحمل وان صار من لوازمها فانا وان كان الزوج مقربا بالحبل يقع الطلاق بقولها ولدت
بلا شهادة احد وقال لا شرط شهادة القابلة لانها تدعى احدث فتحتاج الى حجة وشهادة
القابلة حجة في مثله ولا يثبت نسبه عندنا ان الاقرار بالحبل اقرار بانفسه اليه وهو الولادة
قول واكثر مدته الحمل سنتان واقلا سته اشهر وقال الساجي اكثر مدته اربع سنين
وهو المشهور ومن مذهب مالك وابن حنبل وقيلوا بالحكايات النكاح من حملها ان الفحاش بقى
في بطن امه اربع سنين فولدت امه وقد ثبت **قول** وهو يفتك في ذلك وغيره من
الحكايات ولنا قول عائشة رضي الله عنها لا يفتي الولد في بطن اكثر من سنتين ولو نظر مغزول
وهو محمول على السماع لانه من المقتدرات وظل مغزول ميل لثقلته لان ظله حاله الدوران اسرع
زوايا من سائر الظلال معناه ولو بقدر رطل مغزول وما رواه من الحكايات غير ثابتة واقول
المد سته اشهر لما روي ان امرأة جات بولد لسته اشهر من وقت الارزواج فنهى عثمان
فقال له ابن عباس لا يسيل كبر عليها قال الله تعالى وحله وفصله ثلثون شهرا وقال وفصله
في عشرين فبقي للحمل سته اشهر **قول** ولو نكح امه فطلتها فاستترها فولدت لا قبل من سته
اشهر منه لزمه ولا لا اي ولدت لا قبل من سته اشهر من وقت النكاح الزم وان ولدت لا اثر
منها لا يلزمه اما في الاول لانه ولد المعتدة يستقدم العلوق على الشرا فيلزمه واما في الثاني لانه
ولد المملوك لثنا قر العلوق عن الشرا فلا يلزمه الا بالردع وان طلقها فثبتت النسب
اي سنتين من وقت الطلاق لان الوطى لا يخل بالردع **قول** ومن قال لامته ان كانت
في بطنك ولد افهمني فشهدت امرأة بالولادة في ام ولد لانه يثبت بدعوتها والولادة تثبت
بشهادة القابلة هذا اذا ولدته لا قبل من سته اشهر وان ولدته اكثر منها لا يلزمه لاحتمال
العلوق بعد **قول** ومن قال لعالم هو ابني ومات فقالت امه انا امرأته وهو ابنه يرثه

الشفاء الكبير

فان حملت حرة بها فقال وارثه انت ام ولد ابى فلما ميراث لها اي نقالت امر وهي مودعة بانها
 ام وعة الاصل مسلمة براءة اي الولد وامه لان النسب لما ثبت ثبت النكاح اقتضاها ثبت الميراث
 لانه من غزوات النكاح ما لم يكن مانع لان الثابت وان كان بطريق الاقتضا ثبت جميع لوازمه
 وفي التمسك لا يكون لها الارث لاحتمال ان يكون النسب بالنكاح الفاسد او بالوطي بالثبته
 وغيره وجه الاحتسان ما ذكرنا ان الرضخ في النكاح الصحيح وان حملت حرة بها الى اخره لان
 اكرهية الثابتة بطاهر الحال يصلح لدفع الرق ولا يصلح لسحقاق الارث كاستحقاق اهل
 وعلى هذا لو قال الوارث انها كانت حرة في وقت موت المورث ينبغي الارث لما قلنا وتبطل
 لها الميراث لان الوارث اقرب بالدخول عليها ولم يثبت كونها ام ولد **باب اخصائه قوله**
 احق الناس بالولد امه قيل المنة وبعد لها اي احق الناس كصاته الصغير حال قيام النكاح
 او بعد الفقة الام الا ان يكون قاصحا غير مأمونة لما روي انه عليه السلام قال انت احق
 به ما لم تتزوجي ولان الاطفال لما عجزوا عن النظر لانفسهم والقيام بواجبهم جعل الشرع
 الولاية الى من يوثق عليهم أشد شفقة وهو الام **قوله** ثم ام الام ثم ام الاب اي وان
 لم تكن للصغير ام او تزوجت فام الام وان بعدت لان هذا حق ثابت للامهات فادابست
 واحدة من جانب الام موجودة فهي احق فان ماتت او تزوجت فام الاب وقال زفر
 للاخت لاب وام او الام او الخالة احق مراتب الاب لانها تدلون الى قرابة الام ولما
 ان ام الاب او فرسنة باعتبار الولادة يكون اولى **قوله** ثم للاخت لاب وام ثم لام
 ثم لاب اي وان لم يكن مراتب واحدة فالاخت لاب وام اولى ثم للاخت لام ثم للاخت
 لاب وفي رواية الخالة اولى من الاخت لاب وجه الاول انها اقرب اليه لانها ولد لاب
 والخالة ولد لجد ووجه الثاني انها تدل الى الام فهي اولى ثم على رواية الاول يدفع
 بعد الاخت لاب الى بنت الاخت لاب وام ثم الى بنت الاخت لام **قوله** ثم الخالات
 كذلك اي وان لم يكن مراتب الاخوات يدفع الى الخالة لاب وام ثم الى الخالة لام ثم الى الخالة
 باب **قوله** ثم العتات كذلك اي وان لم يكن مراتب الخالات لاب احد يدفع الى العتات
 على هذا الترتيب وبنات الاخوات اولى من بنات الاخ لانها تدل الى مرتبة حق اخصائه
 واما بنات الاعمام والعتات والاخوات والخالات ليس لهن حق اخصائه لان قرابتهن
 غير متاكدة بالمحرمية **قوله** ومن نكحت غير محرمه سقط حرامها ثم تعود بالفرقة اي كل من تزوج
 من هؤلاء غير ذي رحم محرم من الصغير سقط حرامها لما روينا بعد السنة من الزوج بخلاف
 ما اذا كان الزوج محرما لان السنة موجودة ومن سقط حرامها بالترزوج تعود بعد الفرقة

لارتفاع

عاجزة ومن تتبع الهوا
 لانه لا مأمونة للولد

امام
 والحمد
 لله
 رب
 العالمين

ذكر المنة
 وذكر الرقة

لارتفاع المانع **قوله** ثم العصباء بترتيبهم اي ان لم تكن للصبي امرأة مراهلة يدفع الى العصباء
 بترتيبهم في الارث فيقدم الاب ثم اب الاب وان علم الاخت لاب وام ثم لاب ثم الاب
 لاب ثم اب ثم اب وام ثم اب فاما اولاد الاعمام يدفع اليهم الغلام دون ابجارية لعدم المحرمية
 وكذا يدفع الى مولي العتاة الغلام دون ابجارية واذا لم يكن للصغير عصبته دفع الى ذوي
 الارحام عند ان حصة دم الله لان لهم ولاية لانكاح عند فكذا اخصائه **قوله**
 والام واحدة احق به حتى تستغني وتدر لسبع سنين ولها حتى تحيض وغيرها احق بها حتى
 تستغني اي الام واحدة بالصغير حتى تستغني اي ياكل وصد وشر وصد ونحو هذا
 لانه اذا استغني فتحتاج الى معرفة اداب الرجال والاب اقدر على ذلك فالدفع اليه
 اولى وقيل لا يستغنى مقدار سبع سنين وعليه الفتوى لان الاب ما مورثان مأمون بالصقل
 او بالغ هذا المبلغ وانما يقدر على الامر اذا كان عند وكذا الام واحدة احق بالصغيرة
 حتى يحض لان بعد الاستغناء تحتاج الى معرفة اداب النساء والام اقدر على ذلك اذا
 بلغت فتحتاج الى التحصين والاب اقدر على ذلك لكان غيرته واما غير الام واحدة احق
 بالصغيرة حتى تستغني لان تعليم الاداب انما يحصل بالانكحار ولا يحل لغير الام الاستغناء
قوله ولا حق للامه وام الولد ما لم يعتق اي لا يكون للامه وام الولد حق اخصائه بغيرها
 عن اخصائه بالاستغناء محرمه المولي واما اذا اعتقها مولاها صار كاحقة في حق الولد وذلك
 بان زوجها مولاها ثم ولد لها ثم عتقها فكانت اختي بالولد مولاها لان اقصوة هناع المولي
 لان الزوج لاحق له في الولد اذا ولد بغيره يتبع الام في الملك **قوله** والزمية احق بولدها
 الممل مالم يعقل دينا اي اذا كانت الزوجه ذمية فهي احق كصاته الولد لكان السنة الا اذا
 عقل الصبي الا وياي وخيف ان يالف اكثر فحسد يدفع الى الاب **قوله** ولا خيار للولد
 اي لا خيار للصبي والعبيبة في اختيار احد ابويه وقال الساجي اذا صار ميمرا خير بين الابوين
 فيكون عند من نكحتهما لقوله عليه السلام للصبي هذا ابوك وهذا أمك فحريدها شلت ولما
 ان الصبي لقصور عقله تختار من ساعد على نوايه فلا خير واما الارث فقد دعا رسول الله صلى الله عليه
 وذكر الغلام فقال اللهم سدد فيه دعائه اختار من ساعد له وهي الام وتحتل ان يكون الغلام لها
قوله ولا خيار لمطلقة بولدها الا الى ولدها وقد علمها ثم اي اذا ارادت المرأة ان تخرج بولدها من
 مصر الى مصر ليس لها ان تخرج بغير اذن الزوج حال قيام النكاح واما بعد الفرقة فان كان اصل
 النكاح في مصر هي فيه فليس لها ان تخرج بولدها الى مصر اخر لما فيه الاضمار بالزوج الا ان يكون
 بين المصير قرينة بحيث يمكن مطالعة ولد مع ان ثبتت في اهله وان كان اصل النكاح في مصر واراد
 الانتقال

اذا اعتقها
 فان شاع لم يولد
 فان شاع لم يولد
 فان شاع لم يولد
 فان شاع لم يولد
 فان شاع لم يولد
 فان شاع لم يولد
 فان شاع لم يولد
 فان شاع لم يولد
 فان شاع لم يولد
 فان شاع لم يولد

عقد النكاح
 انما هو بولدها

عقد النكاح
 انما هو بولدها

مفرونا ايضا ان افريل الجحش العوضان عن عوض واحد لكن الاحتباس لما وقع لاجله ليتمكن من الاستيناف
وصيانة ما به اوجب النفقة عليه كزرق القاضي في بيت المال واذا كان من الصلوات لم يحكم الوجوب الا بالنفا
او بالرضا كالحجة والصدقة لا يوجبان الملك بالموكد وهو القبض وكذا لتمام الزوج اذ ولايته على
نفسه الكد من ولاية القاضي بخلاف المهر لانه عوض مطلق **قول** وبوت احداهما يستط المقضية اذا
تضى القاضي بالنفقة او تراضيها عليها ومضت سره و لم ينفق عليها ولم يامر بها القاضي بالاستدانة
ستط النفقة لانها صلة لا تنتم الا بالقبض وهو مثبت بالموت بخلاف ما اذا امر بها القاضي بالاستدانة
فانها لم تستط بالموت لان لها زيا دة تأكيد بامر القاضي بالاستدانة فلا تستط بخلاف ما اقره الم يامر بها
بالاستدانة فانه لا يتأكد تأكيدها فتستط وعند الساقى لا تستط لانها عوض عند ولا اعراض لا تستط بالموت
قول ولا يرد المجلد يعي لوجمل لها نفقة متى مات احداهما قبل مضي الدية لم يرجع بشي عندها خلافا
لمهر والشا في عند ما يرفع عنها حصة الدية الماضية قبل موتها ويسترد ما وادرك ان كان قايما ولا نفقة
لانها احدثت لتعود ولم يحصل له ان يسترد ما قلنا انها صلة لا تقبل بها التبرع حق الاستدانة في الصلوات
يستط بالموت ولهذا لو هلك بلا استدراك لا يرجع بشي اجماعا **قول** ويبيع الن في نفقة زوجة اي اذا
تزوج بادن المولى فنفقتها وبن في ذمته يباع فيها لانه دين ثبت في ذمته بادن المولى فتعلق برتبته يباع
فيه المولى ان يدرى لان حرتها في نفقتها لا في عيني رقبته ولو مات او قتل ستط لانها صلة فتستط بالموت
فان كان مدبرا يتعلق النفقة بكسبه وكذا اذا كان مكاتباً لم يجر فان عجز بيع فيها فان تزوج هؤلاء
ينير اذن المولى لا يجب نفقة ولا مهر لعدم محرم العقد **قول** ونفقة الامة المتكوبة انما يجب بالبيوتة اي
ان تزوج امة فان بواها سيدها مع بان يخلي بينها وبين زوجها ولا يخدمها فنفقة لفق الاحتباس
وان لم يبوها اذ استخبرها بعد السوية ستط النفقة لزوال الموجب وهو الاحتباس وان كانت تخدم
اجناسا من غير الاستخدام يجب النفقة **قول** والسكنى في بيت قال عن اهله واهلها ولهم النظر
والكلام معها **قول** والسكنى عطف على قوله النفقة اي يجب على الزوج ان يسكن المرأة في بيت ليس فيه احد
من اهله لان السكنى من نفقاتها في واجبة على الزوج كالنفقة قال الله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم فكلن
اي اسكنوهن من حيث سكنتم والنفقوا عليهن من وجهكم فان رزقتم ان يسكن مع اهله فلها ذلك لانها استطت
حرتها وكذا الزوج لو رضى بان يسكن املاها معها فلها ذلك وان لم يرض فله ذلك لكن لم ينعمهم بالرجول والكلام
معه لان فيه طبيعة الرجوع ولا يكون له ضرر في ذلك وقد ينعمهم بالرجول معها دون الدخول والكلام وتدل
لا ينعمهم سراج زوج الى الوالد لير ولا ينعمها بالدخول عليها في كل جهة وفي غيرها سراج قد رسله وموج
قول وفرض لزوم الغايب وطهله وابويه في مال له عند من يرض به وبالزوجية ويؤخذ كذا منها يعني
اذا غاب شخص وله مال عند رجل ودعيه او مضاربه وهو مقرب والغايب كوجه يتر المودع بزوجهما فرض

كفارة الهزلية

القاضي

القاضي نفقتها من ذلك وقال وقد لا يدفع اليها من الودعية ويومر بالاستدانة عليه لان المودع ما هو كحفظ
ولما ان صاحب اليد اذا كان مقربا لالامه والزوجية فقد اقر لها حتى الاخذ لان لها ان ياخذ مال الزوج بلا
رضا واقرار صاحب اليد مقبول في حق نفسه فاذا اقبل اقرار في حق نفسه حتى لو حرمه بعد ذلك الى غيره
وهو الغايب خرون وكذا الحكم في الطهاله وابويه وان لم ينص صاحب اليد بالزوجية والقاضي عالم بذلك حكم
بالنفقة ايضا من ذلك المال لعله بوجود السبب الموجبه هذا اذا كانت الوديعه من جنس صحتهم وراهم
او دناير او طعاما او كسوة اما اذا كانت من جنس صحتهم لا يعرض فيه النفقة لان في ايجاب النفقة
تحتاج الى بيع ماله وبيع مال الغايب لا يجوز اتفاقا وينبغي ان يحلفها انهما اخذت النفقة نظر الغايب
فاذا حلفت اعطاه النفقة وياخذ منها كغنيلا بها نظرا للغايب لانه ربما اخذت النفقة او طلقت وصفت العدة
قول ولعدت الطلاق عطف على قوله للزوج اي يجب النفقة والسكنى لعدت الطلاق سو كانت مطلقة
ثبتت او واحدة رجعية او باينة مادامت في العدة وعند الساقى المبتوتة لها السكنى ودون النفقة كدبر فاطمة
ثبتت قيس فانها قالت طلقتي زوجي فلما اقام بحسب لي رسول الله صلى الله عليه وسلم نفقة ولا سكنى الا ان يكون
حامل فان لها نفقة لقوله تعالى وان كن اولات حمل فانتوا عليهن من وجكم برليل فراءة بن سمور انه قرا
وكذا وقراءة سموعه عن رسول الله وقوله وكن اولات حمل فانتوا عليهن لازالة الاشكال فان عدت الحمل
قد تطول فربما كملها هذا لتوجب النفقة وان طالت فارال الاشكال لقوله حتى يرضى عليهن **قول** وانتوا عليهن
لا الموت والعصية قوله لا الموت عطف على قوله الطلاق اي لا يجب النفقة للعدت عن الوفا لانها ليست بحسب
حتى الزوج بل حتى الشرح ولهذا يجب عليها عدة الوفاة قبل الدخول ولان النفقة يجب مسافيا فلا يمكن
اجبارها بعد الموت في حكم الزوج لانه لا يمكن له بعد الموت فتمتع اصلا وكذا اذا حصلت الفرقة بينهما بعصية المرأة
كالردة وتبديل ابن الزوج لا يجب لها النفقة لانها حالبة لنفسها بما حق فصار كنافسنة بخلاف ما اذا
وقعت الفرقة من قبلها بلا معصية كخار القنق والبلوغ والتفريق بعد الكفاية فانه يجب فيها النفقة لانها حست
نفسها حتى اذا لا تستط النفقة **قول** وروتها بعد البت ستط نفقتها لا يمكن ابنه اي ان طهرها لانا ثم اراد
والعياد بالله ستط نفقتها لا يعني الردة ولكن لانها مجبرة حتى عليها واجب حتى عليها مستط النفقة كالحجوة
بدلين عليها فان تابت ورجعت الى بيت زوجها فلها النفقة لزوال المانع وهو الجحش بخلاف ما اذا وقعت الردة
بروتها فانه لا نفقة ثم وان تابت لان اصل الردة كانت مرجعها بعصية ولا تأثير لردة هناك التفريق لان التفريق
وقع قبل الردة بالطلاق اثلاث وان سكنت ابن زوجها بنفسها بعد الطلاق اثلاث فلها النفقة طارفا لرد
اعتبارا بالمكن حال قيام النكاح ولنا لان تأثير لنعلمها في الفرقة اذا الفرقة وقعت بالطلاق الثلث قبل التمكن
بخلاف ما اذا فعلت حال قيام النكاح لان الفرقة ثم وقعت بنقلها وهي عاصية في ذلك للعصية لا تصح سببا للنفقة
هذا اذا كان الطلاق نكاحا او باينة فان كان رجحيا اذا سكنت زوجها او ردت حست او لا فلان نفقة لها لان

ق

حتى يرضى عليهن
انتوا عليهن
سكنوهن من حيث سكنتم
فكلن
اي اسكنوهن من حيث سكنتم
والنفقوا عليهن

باق بحات النعمة معصية من جهة مقتضاها **قوله** ولطف الله النعمة والكره لطف الله النعمة
لنوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف والمولود له الاب فوجب النعمة الزوجات عيسا
الاولاد فلان يجب عليه نفقة الاولاد بالطريق الاربي واما قيد الطلاق فيعتبر لان الولد اذا كان صغيرا
يجب نفقة في ماله **قوله** ولا تجبر امة لترضع ابي لا تجبر امة الصغيرة على ارضاع الولد وعند ما كان تجبر ان لم يكن
شربة لان في الامتناع عن الارضاع اضرا بالولد ولذا ان الارضاع كالنفقة ونفقة الولد الصغير على الاب
فكذا الارضاع ورعا محذرت عن الارضاع والزاما عليه اضراؤها وهو مذكور **قوله** ولا تجبر من ترضعه
عند ما ياتي لتاجر الاب من ترضع الولد عند الام ان رادت ذلك لان الحفنة لها فاما لا يكره الاب ايها لها
وهذا اذا وجدت من ترضعه اما اذا لم يوجد من ترضعه تجبر الام على الارضاع صيانة للولد عن الضياع **قوله**
لا امة او مكسوة او معتلة اي ان استاجر الزوج امة وهي زوجته او معتلة عن طلاق رجمي المتزوج ولها
لم يجز لان الارضاع وان لم يكن مستحقا عليها في الحكم فهو مستحق عليها في النية لتولية تعالى والاولاد يترفعن الاولاد
الا انها عدت لاحتمال تجرها فاذا اقدمت عليها بالاجر بابت قدرتها فظهر ان الفعل واجب عليها فاذا
استاجر ما على فعل واجب عليها لم يجز ما المعتلة عن طلاق بابت فكذا في رواية جاز استجارها
لا يحكمها بالاجنبيات بزوال النكاح وجه الاول ان العدة من النكاح فلا يقع الاستجارة فيها كما في حال
النكاح **قوله** وهي اقل بعد ما لم تطلب زيادة اي الام اولى بارضاع الولد بعد انقضاء العدة ما لم تطلب
اكثر من اربعة الا اجنبية لانها استنفق وانظر ليعني فان طلبت اكثر من ذلك لا تجبر الاب عليها دفعا للضرر عنه
وان رضيت الاجنبية بغير اجر والام تطلب الاجر قال الاجنبية **قوله** ولا يابى واصدا وصداة لوفدرا
اي يجب النفقة لهؤلاء اذا كانوا اقربا اما الابوان فتولية تعالى وصاحبها في الدنيا بعد وفاء النبي
صلى الله عليه وسلم بان يطعمها اذا جاعا ويكسوها اذا عريتا واما الاجداد والجدات كالا والامهات
ولهما تقوم الجدة من الاب عند عدمه وسرط النفقة لانهم لو كانوا موسرين فاجب النفقة في ماله او يبيع
من ايجارها في مال غيره ولا تمنع ذلك باصلاح الدين لان ما تولى نزل في ابوس كافرين **قوله** ولا نفقة لغيره
الدين والابا لزوجية والولاد اي لا يجب النفقة لاحد مع اختلاف الدين الابا لزوجية وقراءة الولد او اعني
الابوين والافوات والجدات اما الزوجية فلا يجر الاحتباس القات بالعتد الصحيح حتى لا يجب في النكاح الفاسد
والوفاي بشبهه والاحتباس بهذا المعنى موجود في حق الكافر كانه في المسئلة فوجبت النفقة واما الوالدان
فلما تولى انا الولد نفقته ان يتردد في ذميمة فولدت ولما لم اسلمت فالولد يتبعها في الاسلام ونفقة
على الاب لان الولد جوف وجوز كنفه كمالا تنفق نفقة نفقة فكذا لا يتبعه من يكرهه لانه لا يجبر المسلم الا الذي
على نفقة والديه ولله اجر بين وان استامرا في دارنا لان الاستحقاق بطريق الهدية ولا يثبت للمنفق استحقاق
الصلة **قوله** ولا يات دس الاب والولد نفقة ولها ابويه احد اي لا يات دس احد الاب في نفقة ولها

فلا

فلما تولى انا ولان الاب لا يات دس احد في نفقة الرضاغ كذا في النفقة روى عن ابي حنيفة رحمه الله ان الولد البالغ
يجب نفقته على الابوين اتمانا باعتبار الارث وهذا اذا كان الاب موسرا فان كان معسرا والام موسرة
اثيرت بان تنفق من ماله على الولد ويكون ذلك دينا على الاب اذا ايسر وكذا لا يات دس احد في نفقة
ابويه لان لها تاليا ويلا في مال الولد لتولية عليه الام انت واما لا يكره لصار اولي باجباب النفقة عليه والام
ملحمة به ولانه اقرب اليكس اليها فكان احق بالانفاق عليها فان كان الاولاد ذكورا وانا ما موسرين
نفقة الابوين على الذكور والامهات بالسوية في ظاهر الرواية لان اجزائهما في النفقة على السوية والنفقة
باعتبارها وعن ابي حنيفة ان النفقة بين الذكور والامهات مثل حظ الانثيين كما لا ريب **قوله** ولترتيب محرم
فقد عا جرت عن الكسب بنذر الارث لموسرا اي يجب النفقة كغيره في دم محرم اذا كان فقيرا عاجزا
عن الكسب بصفة او لانه وانه وهو موسر ليجوز العجز بهذا الاعذار والقدرا عليه باليسار
ويجب ذلك بنذر الارث لنوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك والمراد الوارث ذو الرحم المحرم بقراءة لسعود
وعلى الوارث ذي الرحم المحرم وهي مشهور بجواز التقييد بها ومحرر على ذلك لانه مستحق عليه بشرط ان يكون
عاجزا عن الكسب فان القادر فعلى بنحو ان الابوين فان العجز ليس بشرط في اجباب نفقتهما بشرط ان يكون
موسرا لان التدن لم تكن الا بالانفاق نفقة الزوجية والاولاد الصغار لانه التزيم بالعقد فلا يستط بالفقير
وقال الشافعي لا يجب النفقة على غير الوالدين والمولودين واجبة عليه ما تولى نامفرا بترارة ابن سمعو
قوله ويصح بيع عرض ابنه لاعتقار النفقة اي اذا كان الابن غائبا ولاب فقيرا جاز له ان يبيع العرض
من مال ولان النفقة عند ابي حنيفة كحسنا فاعدها لا يجوز وهو التمسك لان ولاية الاب زالت ببلوغ
الولد رسيما وليس للقاضي ان يحكم به لانه قصا على الغائب ولاية حنفية ان للاب ولاية حفظ مال له
الغائب وبيع المتقول من باب الحفظ لانه يخشى عليه التفت فاذا باع صار التمسك من حسن حق فله ان ينفق منه
وان باع عتاق لفقته لم يكن لانه ليس من الحفظ لانه حصن بنفسه فلا يمكن بيعه الا بطريق الولاية وهو
عند صغير الولد او جنونه وهذا اذا كان الابن بالغ عا قلا اما اذا كان صغيرا جاز ان يبيع عتاقه ويأخذ
منه النفقة وهذا لا يجوز للاب ولا يجوز للام وسائر الاقارب لانتفاء ولايتهم في مال الصغير **قوله** ولو انفق
مودة على ابويه بلا امر من اي لوانفق مودة الغائب على ابويه الغائب بغير امر القاضى المودع لانه
غير ما مور بخلاف ما اذا امر القاضي لانه ملزم لولايتته عليه واذا ضمن ببيع الدافع على القاضي لانه
ملكه بالتمسك فثبت ان يبيع مال نفسه **قوله** ولو انفق ما عندها لاي لو كان للغائب مال عند ابويه
او الولد او للزوجة من حسن حقهم فاستقر على انفسهم لم يفتوا لانهم طهر واجنس حقهم **قوله**
فلو قضى بنفقة الولد والتربى وصفت مده استطت لانا ان ياذن القاضي بالاستدانة اي لو مضي زمان
وما انفق على هولاء استطت لان نفقتهم يجب بطريق الكفاية للحاجة وقد حصلت الكفاية بنفس المدة فاستطت

قوله

قوله

قوله

مخلاف نفقة الزوجات لانهما جزا الاحتباس فلا يستطع حصول الاستغناء فيما مضي الا ان ياذن القاضي
بالاستعانة عليه بحسب تقديره فيما عليه فلا يسطع بمضي المدق لان اذن القاضي لعموم ولايته كما مر القدر
قول وللموكله فان ابي فني كسبه ولا امر ببيعها اي يجب على المولي نفقة مملوكه لتزول عليه ان لا يطمعهم
ما تاكلون واليسولهم ما تلبسون ولا تعدوا عباد الله فان ابي وله كسب يكتب وشفق لان فيه نظرا
لحاجتي فان لم يكن له كسب اجبر المولي على بيعه اذ لا ياتي المولي بالحلف والتأخير في النفقة **كتاب**
الاعتاق الاعتاق عبارة عن ازالة الملك عند ابي حنيفة وابيات التتبع الحكيم بها يصير اهلا للتمهاد
والولايات عندهما ولهذا يخرج عن ابي حنيفة لا عندهما وهو مذروب اليه لتزول عليه الدلام فاعتق عبد اعتق
الله تعالى بكل عضو من عضوه **قول** يعني من كل حدس مكلف لموكله اي للاعتاق انما يصح من امر
لانه اهل للملك ولا بد ان يكون بالاعا لان الاعتاق ضد رطاه وهو الصبي ليس باهل للضار المحض
وعا قلا لان الجوز مانع اهليه التعرف والمكالم لتزول عليه الدلام لا اعتق فيها لا يملكه ابن آدم **قول**
بانت حد وبما يعبره عن ابدن وعقيق ومعتق ومحرر وهو ترك واعتقك نواه او لا اي يصح الاعتاق
بما ثبت به العتق وهو على ضربين مخرج وكفاية والصرح ما كان مستعلا فيه وضعا وشرا فلا يحتاج فيه
الي البينة وهو اما باضافته العتق الي كل ابدن مثله ان تقول انت حرا ومعتق او محررا وقد مر ان الاعتاق
او الي عضو يعبر به عن كل ابدن مثله ان تقول واسك حرا ومعتق او رقتك او رقتك او رقتك
او ابي فني شاع وقع في ذلك احرز ثم سري الي كماله تغليب الحرة كاسيات وان اضافه الي حرة معين
لا يعبر به عن ابدن كايدي الرجل لا يعتق عندنا خلافا للشافعي والكلالة فيه كالكلام في الطلاق ولوقال
في هذا المسائل كلها اردت الكذب والخبر باطل بصدق ذبانه لا قصا **قول** وبما ملك ولا رق
ولا بديل في عليك ان نوي لما فرغ من الفاظ القرح شرح في الفاظ الكنايات فلو قال لعبد لا ملك لي
عليك ولا سيدي لي عليك وخليت سبيك ان نوي بها عتق والا فلا لان هذا الفاظ تحمل في هذا
الاسماء بالبيع والكنانة كما يحتمل الاعتق فحتاج الي البينة **قول** وهذا ابي اوسي ولوقال
لعبد هذا ابي لا يخلو اما ان يكون يولد منه لمثله او لا والاول لا يخلو اما ان يكون مجهولا بالنسب
او لا فان كان مجهولا بالنسب يثبت نسبه ويعتق لان المولي يملكه عتق النسب في مملوكه سواء كان
مجهولا او مولدا لان صحة دعوى المولي باعتبار الملك وحاجه المملوك الي النسب وكلاهما موجودا
وان معروف النسب عتق عليه ولم يثبت نسبه منه لانه مكذب شرعا والشافعي ان لا يولد مثله
فعلى قول ابي حنيفة يعتق وعلى قول صاحبه لا يعتق لان كلامه محال وله انه اقر بحرية عتق طارعا
فيعتق عليه وهذا لان الحرية من كرامة النسب في الملك ولا قرار باشي اقرار بكونه مملوكا لا قرار
بالنسب لم يثبت لما منع فيثبت لازمه وهو احرية لعدم المانع وكذا لو قال هذا ابي او هذا ابي ان كانا
رقيقين

رقيقين ومثله يولد لثلهما عتقا وان كان مثله لا يولد لثلهما فهو على خلاف الذي مر **قول**
وهذا مولاي او مولاي او ياحرا وباعتق ولوقال لعبد هذا مولاي او قال يا مولاي عتق اما لا
لان المولي يترك معنى الناصر ومعنى ابن العم ومعنى المولات في الدرر ومعنى المعتق والمعتق والاصل
متعين بهذا الاستحالة غيره لان المولي لا يستنصر بمملوكه عادة وله نسب معروف والمولاة نوع مجاز
فلا نزاع في حقيقته وازا فته الي العبد ينافي كونه لا على فنيين المولي لا في ضرورة تصحيح كلامه فالحق
بالفرج فلا يحتاج فيه الي البينة وكذا لو قال لأمته هذا مولاي واما الثاني فلانه لما تعين العتق مراد
العتق بالفرج ولوقال في بطن الفرج بان قال يا حرا وباعتق يعتق وكذا اذا نادى بيا مولاي او يا مولاي
وقال زفرا لعتق بيا مولاي لا بالبينة لان هذا اللفظ في موضع الذم يراد به الاكرام لا التحقير
كتزول يا سيدي وبما ليكي ولوقال يا سيدي وبما ليكي لا يعتق وكذا اذا قال يا مولاي قلنا الكلام
محمول على حقيقة ما ليكي وحقيقة قوله يا مولاي ان يكون له ولا عليه وقد تعين للعتق خلاف يا سيدي
وبما ليكي لانه ليس فيه ذكر ما يخص باعتاقه اياه وكان احرارا محضا ولوقال عتقت بها المولي في الدرس
او الكذب صدق وبانه **قول** لا بيا ابي وبيا ابي ولا سلطان لي عليك والفاظ الطلاق وانت مثله
اخر ولوقال لعبد يا ابي وبيا ابي لا يعتق لان الدلالة لعلام المناوي وانحصار فاذا نادى بوصف مملوك
اياه فيه كان الحق في ذلك الوصف في المناوي كتزول يا حرا وباعتق واذا نادى بوصف لا يملك اياه فيه كتزول
يا ابي كان مجرد الاعلام دون اثبات الرصف لانه لا يملك اثبات الدعوى بالنداء عن ابي حنيفة لا يعتق
فيها ولوقال لا سلطان لي عليك لا يعتق لان السلطان لطلق ويراد به ابي ولطلق ويراد به ابي ولا يخلو
فما كانه قال لا حربي عليك ولا يرد عليك وهذا لا يدل على نفي الملك لان نفي اليد قد يكون باللفظ لا بالاجاز
فلا يلزم منه انتفاء الملك ولوقال لأمته انت طالق او بياق وغيرها من الفاظ القرح والكنانة لم يعتق وعند
يعتق اذا نوي لا نوي ما تحمله لفظ نفقة بينة وهذا لان بين المالكين والتعريفين مشبهة اما الاول فلان بين
كل واحد من المالكين دقا واما الثاني فلان كل واحد منها استقام للملك تحمله للتعلق بالشرط والجمالية
مبنى على السراية غير محتمل للشرح واذا كان كذلك صححت الاستعانة من الجانيين ولذا الطلاق لا تحمله العقاق
حقيقة وهو ظاهر ولا يحتاج لعدم المشبهة بينهما لان الاعتاق اثبات التتبع والطلاق دفع التتبع لا خفا
ان اثبات التتبع اقوي من ازالة المانع لعل التتبع عليها فلا يحجز استعمال الفاظ العتاق مجاز لان من شرط
الاجاز ان لا يكون عمله في محال الجاز اقوي من عمله في محال الحقيقة وهذا ليس كذلك لان عمله في محال
الحقيقة ازالة المانع من اجل في محال الجاز اثبات التتبع وازالة المانع ولا شك ان الثاني اقوي ولوقال
انت مثله لا يعتق لانه اثبت المالكه وهي قد تكون عامة وقد تكون خاصة فلا يعتق بلابينة بان
قول وعق ما انت الا ابي لوقال لعبد ما انت الا حرا وباعتق لان الاستغناء من البينة اثبات

على وجه التأكيد مكان اثبات احكامه بالبرهان **قول** وبكذلك قريب محرم ولو كان المالك صبيها او مجنون
اي عتق بكبر التريب يعني اذا ملكه ذارحم محرم منه عتق عليه ولو كان المالك صبيها او مجنون وعندهما
لا يعتق الا الولاد لان العتق هو اقوي العتقات فيناط باقرب التراتب وهو الولاد لكان الجزيه
والاصل هو الاتفاق بين الجزيه والكل وغير الولاد يكتفى بالاجاب في حق الاحكام لوضع الزكاة والشهاده
وحل الخساره وامتناع المكاتب بان يشترى المكاتب اخاه فانه لا يكتتب عليه بالاتفاق كذا في هذا
الحكم ولما قرئ عليه اللام من ملك ذارحم محرم منه فهو حر ولان هذه قرأه صيغت عن ادني الدليل
وهو الاستدلال فان ان تصان عن اعلاها وهو الاسترقاق وصيغة ذي الرحم المحرم ان يكون قريبا
فهم مكاه ابدان الرحم عبادة عن القرابة والمحرم عبادة عن حرمة النكاح ولا فرق بين ان يكون المالك
مسلم او كافرا في دارنا او صبيها او مجنون حتى يعتق التريب عليهم لعموم العلة وهو المالك والاتبه خلاف
ما اذا اشترى الحر في دار الحرب حيث لم يعتق عندها خلافا لابي يوسف وكذا المسلم لو ملك قريبا
فيها لم يعتق عندها ويعتق عندها لانه ملكه قبله فملكه ازالته باعتق لهما انه معتق بل انه مسترق
بيد انه تحت يد وقهر **قول** وتحرير لوجه الله تعالى واليه طاب والصلح اي يعتق بالتحريم
لوجه الله يعني لو قال انت حر لوجه الله او لشيطان او للصنم عتق لعدو واما لاهل بيته فالي حال
وذكر الاضافه زياده اذا اعتاق استغنى عنها **قول** وبكر وسكران ان الكفا على اعتاق عتق
فاعتق عتق وكذا الكفران اذا اعتق عتق لان هذا التقوى من الاستطاعات وهي لا تقوى على
الرضا واثر الكراهه في اعدامه ولا ياتي لعدم الرضا اعدامه لئلا يكون عليه اللام ثلث جرح
جد وهذا من جد النكاح والطلاق والعتاق **قول** وان اضافه الى ملك او شرط في اي ان قال ان
ملك عتق عتق فهو حر فملك عتق عتق وعند السماع لا يعتق لان التعليق لا يمنع البينة فلا بد من المحل
وهو معتق فلا ينفذ عندنا فانه لا يحتاج الى الملك منعقد ينفذ ومحلها ذمة الكالف وهي موجودة
وقد عرف تمامه في الطلاق وان قال لعتقك ان دخلت الدار فانت حر فدخل الدار يعتق بالاتفاق
لوجود الشرط **قول** ولو حرر طالما اعتقا وان حررت عتق فعتق اي لو قال لانه وهو حامله انت حر
عتقت وحملا تباعا اذ الصنات الحكيمة في الامهات سري الى الاولاد وان قال لعتقك عتقك
فانه لا محل للعتق ولهذا يعتق لامة وانما لم يسم بعتق على تسليم ولم يعتق الام تبعا للمحل
لما فيه مرقب الموضوع **قول** والولد تباع الام في الملك واخذية والرق والتدبير والاختياد والكتابة
اي الولد تابع لامة ملكا حتى لو ولدت من زوجة احر كان مملوكا لبيدها وحسبه حتى ان ولد احر
حر وان كان زوجا عبدا ورقا وتديرا واستيلا وادكابه ليعتق بالاختياد من بابها ولم يفتقن خلافة
من بابها فخرمها جانبها والرق بين الرق والمملك في العبد ان الرق هو الذل الذي ركب الله على عباده

جزا استنكا فهم عن طاعته وموافق الله تعالى اوضح العامة على ما اختلفوا والمكدر هو من الشف من التقوى
فيه وهو حقه واول ما يوجب له سحر بوصف بالرق ولا يوصف بالمكدر الا بعد الاخراج الى دار الامام **قول**
وولد الامة من سيد لها حراي الامة اذا ولدت من سيدها يعتق لانه يخلو من بابها فعتق عليه ولا يوصف
ما الامة لان ماها مملوك لا خلاف امة الغير لان ماها مملوك لبيدها فعتقت المعارضة فخرمها ماها مملوكا
باب من اعتق بعض عبده لم يعتق كله وسعي له فيما بقي من مكاتب اي اذا اعتق شخص
بعض عبده لم يعتق كله وسعي في بنيه فعتق لبيده وما دام يسعي فهو مكاتب ويجب ازاله للمكدر عن الباب
بالاستسعا والاعتاق واذا زال كل ملكه يعتق حينئذ وهذا كله عتق الي حقيقه رحمه الله وقال رحمه الله
يعتق كله وهو قول السماع رحمه الله ولا سعيه عليه لان الاعتاق لا يجزى عند القول عليه اللام من اعتق
يستصا له في عتق كله فاضاف العتق الى البعض كاضافته الى الكل وعتق في حقيقه الاعتاق ازاله للمكدر
المجزي فتجزي ولتوله عليه اللام من اعتق يستصا في عتق كلف عتق بنيه وتكليف العتق في الباق لا يتصور
الا عند قيام المكدر والرق في الباق وانما يجب السعي على العبد في الباق لا جتس باللة الباق في عتق العبد
والمتسعي عند بطلان المكاتب لان زوال المكدر عن البعض يقتضي بطلان المالكه في كله او لا يثبت من
التقوى مع بقا المملكه في بعضه وبقا المملكه في البعض يمنع من المالكه فقلنا بالماكية يد الارقنة عتق بالليل
بمئة المكاتب والسعي كبدل الكتابة فله ان يستعيه ولم ان يعتقه غير انه اذا عجز لا يد في الرق **قول**
وان اعتق نصيبه فليس له ان يحرق او يستعي والولاء لها او لغيره لومسرا ويرجع به على العبد والولاء اي
اي ان كان العبد مشتركا بين شخصين فاعتق احدهما نصيبه صح فالساكت بخير ان ساء اعتق نصيبه
العبد لبقا ملكه في الباق لان الاعتاق تجزى عند والولاء بينهما ولفظ المالك المعتق لانه افسد عليه نصيبه
حيث استغنى عليه استدامة الملك والبيع ويرجع العتق به على العبد لانه باء الضمان يصير ملكا نصيب
سريه فكانه اعتق نصبه والعبد كله لم يفتقر في النصيب الباق في بين الاعتاق والاستسعا والولاء وهذا
اذا كان العتق موسرا فان كان معسرا فالساكت بخير بين الاعتاق والسعي والولاء بينهما وهذا عند
اي حينئذ وقال لا ليس له الا الضمان مع اليسار والسعي مع الرعس والولاء للعتق في الوجهين والبيع
العتق على العبد وهذا مبني على صلين تجزى الاعتاق وعدمه وقد مر انه تجزى عند خلافا لها وان يسار
العتق لا يمنع السعي عند خلافا لها لتوله عليه اللام في الرجل يعتق نصيبه في العبد ان كان غنيا ضمن
وان كان فقيرا سعي في حصة الآخر قسم والنسبة يقتضي قطع الركة والى حينئذ رحمه الله ان نصيب المالك
مال شتوم وقد احتسب عند العبد لا امتناع استدامة ملكه فيما بقي لوجوب تكميل العتق فيجضاه عليه
سوا كان العتق موسرا ومعسرا وجد منه صنع او لا الا ان العبد فقير فقير فيسعيه وفي اكرهت بيان ان الضمان
يجب على المعتق عند يسار ودال اني وجوب السعي على العبد بوصف التجيز المعبر في اليسار يسار

ق

ل

ق

التي سير بان تلك المبال بدرة قيمة نفيب الآخر سوى ما تحتاج اليه من المنزل والخدم ومحتاج البيت وبناب
الحسد دون يسار الغنى كحقيقة للنظر من كانهين تحصيلها بقدر العتق من القرية واليهان بدل حق الساكن
اليه وعند الساكن ان كان المعتق موسرا يعتق كله ويضمن لشره نفيبه وان كان معسرا يتركه
ان يستديم الترق في نفيبه فيعرف فيه كانه يفر من قبل فيباع ويذهب فالعتق عند لا يجزي
ان كان موسرا ويجزي ان كان معسرا وله ان اعسار المعتق مانع للضمان مع انه جاز فاعسار العبد
اولي ان يكون مانعا لعدم جنائيه ولنا ما رويناه ولان العتق قوة حكمية به يصير اهلا لكرامة البشر من قبول
الشهادة والولاية وذلك غير مجزي ولذلك لم يجز مع يسار المعتق مع انه تعرف في ملكه ولا تستعاضا
الاجنابة بل هو مبني على احتباس المالكية **قوله** ولو شهد كل يعتق نفيب صاحبه سعي بها اي لو شهد
كل واحد من الشريكين على صاحبه بالعتق بان قال كل واحد لشره انعتقت نفيبك من سعي العبد
لكل واحد منهما في نفيبه مؤسرين كانا او معسرين او كان احدهما موسرا والاخر معسرا عند ان حقيقته لان كل
واحد شهد على صاحبه بالعتق وعلى ثبته بالكتاب فلا يتبدل **قوله** وعلى صاحبه ويتبدل في حق ثبته
فتمتع استرقاقه واستعباده للثبوت به ولا يختلف باليسار والعسر عند لان في الاستعاضا لا يطل
باليسار بل ثبت له احياء وهذا نظرنا للتفصيل لا لكاره الاخر في احياء ربي الاستعاضا والاعتاق والتبذير
والكتابة والولاية لان كل واحد منهما يزعم انه اعتق نفيبه من جهة بالسعاية لان كل واحد منهما يقول عتق
نفيب صاحبي عليه باعتاقه وولاه له وعتق نفسي بالسعاية وولاه لي وعندنا يوسف ومهران
كانا مؤسرين فهو خروا لسعاية عليه لان كل واحد منهما يدعي السعاية ويدعي الضمان على شريكه لان يسار المعتق
يمنع الاستعاضا عندها وما ادعى كل واحد منهما من الضمان على شريكه لم يثبت لانكار شريكه سببه وان كانا مؤسرين
سعي بها لان كل واحد منهما يدعي السعاية هنا لانه يقول شريك عتق وهو معسر وان كان احدهما موسرا والاخر
معسرا فهو موسر في نصف قيمته لانه يدعي السعاية يدعي اعتاق الشريك وهو معسر والعبد يراد من السعاية حيث
ادعى اعتاق شريكه وهو موسر ولا يجب الضمان على شريكه ايضا فحجده الاعتاق والولاية جميع ذلك موقوف عندها
لان الولا للمعتق وكل واحد منهما يزعم ان صاحبه هو المعتق وينفي الولا عن نفسه فيكون موقفا الى ان يتقنا
على اعتاق احدهما **قوله** ولو عتق احدهما عتقه بفعل فلان غدا وكس الاخر مضي ولم يدرك عتق نفسه وسعي
في نفسه لها اي لو عتق احدهما شريك عتق العبد المشترك بينهما بفعل شخص بان قال احدهما ان دخل فلان
غدا هذا الدار فهو حر وقال الاخر ان لم يدخل فلان فهو حر فمضى الغد ولم يدخل فلان لم يعتق نفسه للثبوت
في حيث احدهما وسعي بها في نصف قيمته عند ان حقيقته وان يوسف ومهران الله قال محمد رحمه الله يس في جميع قيمته ان
كانا معسرين لان كل واحد منهما شهد على صاحبه بالعتق وبما معسران فلا يستطع السعاية لما ثبتنا وهذا
لان المنفى عليه بسقوط حقه في السعاية مجهول والقضا على المجهول لا يجوز ولما اتينا حيث احدهما استوط

نصف السعاية عن العبد فلا يجوز القضا بوجوب ما يتقنا السقوط والمقتضى له لسقوط نصف السعاية وهو العبد
معلوم فحجة القضا به ثم على قول ان حقيقته سعي في نصف قيمته بينهما نصين مؤسرين كانا او معسرين او كان
احدهما موسرا والاخر معسرا لانه ليس احدهما باستطاعته في السعاية باولي الاخر ويسار المعتق لا يمنع
السعاية عند فالتساقط عليها والباقي من السعاية لهما وعندنا يوسف ومهران ان كانا معسرين وان كانا
موسرين لم يسع لواحد منهما في سعي لما معسر وان كان احدهما موسرا والاخر معسرا يسع في ربع قيمته
لان يدعي السعاية والمعسر تبرأ عن السعاية يدعي الضمان على الموسر وعوا له ليس حجة عليه فلا يثبت
الضمان وثبت الا براء وعند محمد ان كانا معسرين يسعي في كل قيمته وان كانا موسرين فلا يسعي في شيء
وان كان احدهما موسرا والاخر معسرا يسعي في نصف قيمته للموسر دون المعسر لما بينا مدعي البراءة
عن السعاية والضمان على شريكه فعليه اثباته بالحجة **قوله** ولو ملك كل واحد يعتق عبدا لم يعتق احد
يعني لو ملك شخصان كل واحد على عبده بان قال احدهما ان دخل فلان هذا الدار فهو حري حر
وقال الاخر ان لم يدخل فلان فهو حري فمضى الغد ولم يدخل فلان لم يعتق واحد منهما اجمالا لان الجهالة
في المقتضى له والمقتضى عليه فتمتنع القضا لثبوت الجهالة وفي العبد الواحد المقتضى له بسقوط نصف السعاية
معلوم وهو العبد والمقتضى به وهو سقوط نصف السعاية معلوم ايضا والمجهول وهو الخائن وادركه
العلوم المجهول وفي هذا المسئلة الامر بالعكس **قوله** ولو ملك ابنه مع اخر عتق خطه لم يظن لشره
ان يعتق او يستعسى اي لو ملك ابنه مع رجل آخر بسبب من الاسباب عتق نفيبه لانه ملك شخص ابنه ومن ملك
القرية عتق عليه ولا ضمان على الاب علم الاخر انه ابن شريكه اذ لم يعلم ولشره ان يعتق نفيبه او يستعسى
وقا لا يظن الاب في غير الارث نصف قيمته ان كان موسرا وان كان معسرا سعي الابن في نصف قيمته لشره
اي انه لما ان الاب صار معتقا لنفيبه من عبده تركه وذاسب الضمان وله انه اعتق نفيبه برضا الشريك فلم
يظن له كما اذ ارضى باعتاقه صريحا ولانه الرضا ساعدته شريكه في اسباب الملك مع علمه ان قبول شريكه بوجوب
العتق فيكون راضيا بعتقه على شريكه ثم في ظاهر الرواية لا فرق بين ان يكون شريكه عالما بان المقتضى
قريب العبد او لا يكون عالما لان سبب الرضا محقق وان لم يكن عالما والحكم يراعى سبب الرضا وهو الملك
لا على حقيقة الرضا لانه امر مبطل لا يمكن به الحكم عليه وعن ابن حنيفة ان رضاه انما تحقق اذا علم بقرابة شريكه فان
لم يعلم فله ان يعتقه **قوله** وان اشترى نصفه اجنبي ثم الاب ما بقي فله ان يعتق الاب او يستعسى اي ان
اشترى اجنبي نصف عبده ثم اشترى الاب نصفه الباقي وهو موسر في الاضني نفيبه لانه لم يرض بشرا لنفيبه
او استعسى الاب في نفيبه الاحتباس ماله عند وعندها لا يجاز له وعن الاب نفيبه لان يسار المعتق يمنع الاستعاضا
عندها **قوله** وان اشترى نصف ابنه من يملك كله لا يظن لبايعه اي لا يظن لبايعه شيئا عند لان البائع شاركه
في العتق وهو البائع وعندها يظن او كان موسرا لان المعتق هو المشتري والبايع باشر شرطه لان تملك

الباع اياه شرط ملكا او ناسا لا يجاب في ازاله ملك الباع لا في ثبوت الملك المسترى فلما البيع عليه لا يتم الا بالرجاء
 والقول العبد الواصف لا يحل بيعها على وجه شرطها فكل على واحدة للزوال والدفول ثم احكم بتمسك عليها
 فصر هذا ملكا وهدا ملكا **قول** عبد لموسى بن دبر واحد وحسن آخر ضمن السالك المدبر والمدير
 العتق ثلثه مدبر لا ماضن اي لو كان عبد مسترك بين ثلثة فموسى بن دبر ادرهم ثم اعتقه آخر فعقد
 اي حنيفه رحمه الله ليس كذا ان يعقن المدير ليس له ان يعقن العتق لان الاصل ان يكون الضمان ضامن
 معاوضة تحققت للمعاوضة والاصل في ضمان المعاوضة ان يكون الملك في العوض وفي العوض في ضمان
 المدير يكن رعاية هذا الاصل لان لغيره ان كان محلا للعتق من ملكه الى ملك زمان التدبير كونه قنا
 في ذلك الوقت وفي تعيين العتق لا يكن رعاية الاصل المذكور لان العبد عند الاعتاق لا يتبدل لثقل من
 ملك الى ملك فكان التدبير والمدير ان يعقن العتق ثلث قيمة مدبر لان العتق غير معتاقه هذا الثلث
 الذي كان له ان ينفع به الي ان يوت لا يستحقه اخر اجماعا كونه بالسعاية او الضمان وهذا الثلث كان مدبرا
 لغيره قيمة كذا وكذا اي العتق الضمان لا يملك المضمون لان المدير لا يحل ملكه وليس للمدير ان يعقن
 العتق الثلث الذي ملكه بالضمان من جهة السالك لان ملكه فيه عند اداء الضمان ثبت مستند الى وقت
 سبب الضمان فيما بين الضمان والمضمون اما في حق غيرها فيثبت الزوال متقصرا فلا يكون ملكا للمدير
 في نصيب السالك ثمانين كل وجه عند الاعتاق فلا يلزم العتق ضامنه وهذا كله عند الحنفية رحمه الله
 وقال العبد كله مدبر للمدير والاعتاق باطل وضمن المدير ثلثي قيمته لغيره موكرا كان او محررا
 واصله تجزي التدبير عنده تجزئي وعند ما تجزئ لان موجه في اكره فهو معتبر بحقيقته باعده
 لما كان متجزئا باعتبارها لا باعتبار اعتاق اقتصر على نصيبه فلكل اصد منها ان يدبر نصيبه او يعقن او يكاتب
 او يعقن المدير قيمة نصيبه قنا او يستنسي العبد في نصيبه او يتركه على حاله لان ملك المدير باق في نصيبه
 فيمكن الشريك من استدانة نصيبه ايضا بخلاف ما اذا عتق احد الشريكين نصيبه فانه ليس للسالك
 ان يترك نصيبه على حاله لان ملك العتق لم يبق في نصيبه فلا يمكن الشريك من استدانة نصيبه لانه يتفرق
 به العبد والولا بين المدير والعتق عند اطلاقها وعند ما اولا كله للمدير **قول** ولو قال لثريه في
 ام ولدك وانكر خديمه يوما ويتوقف يوما لو كان امه بين اثنين قال احدها لصاحبه في ام ولدك فانكره
 ذلك في موقوفه يوما وخديمه المنكر يوما ولا سعاية عليها المنكر ولا سيد للغير عليها وقال لا ليس للمنكر ان
 يستدانه ولا ان يستنسيها في نصف قيمتها لم يكون حرة لا سيد عليها لها ان التذلل لم يصدق على شريكه ثلث
 اقرا ان عليه كانه استولى لها ولا سعاية للمقد لانه يدعي ضمان التملك على الشريك دون السعاية واستغنى عنه
 عن المنكر لانه لما انكر نذرا الاستيلاء على المقر فصار كانه استولى لها ولو استولى لها لا يكون للمقر الا كذا
 فلذا هذا اذا لم يكن له ولايه الا كذا وما يترتب بحجسه عندها على وجه لا يمكن تعيين المقر لا كذا ولا كذا

لعمري

من

من نفسه فحب عليها السعاية ولا يحنينه رحمه الله ان المقر لو صدق كانت الخدمة كلها للمنكر ولو كذب
 فله نصفها وكان النصف ثابتا بينين فثبتناه فكان له ان يستدانه يوما ويوم او يكون موقفا يوما لان كل
 واحد منها يترباه لاحق في استدانه في ذلك اليوم اما المقر فلانه اقر بها ام ولد الغير واما المنكر
 لانه استوفى حقه ولا سعاية عليها لان السعاية لاخر اجماع عن الرق عند تعذر استدانة الرق فيها
 ولم يوجد هنا لان المقر لم يعلم انها ام ولد صاحبه فله ان يستديم المنكر فيها اي بيومه والمنكر يزعم انها
 قده مشتركة بينهما **قول** وما لا يتم وليرتقم ولا يعقن احد الشريكين باعقا قها اي ليس لام الولد
 قيمة وعند ما متقومة لانها مملوكة محترقة مستغنى بها وجبا واجابة واستوزا ما يكون متقومة كالمدير
 ولهذا لو قال كل مملوك في حرير فضل فيه ام الولد ولا يحنينه قوله عليه السلام اعقها ولها وقضية كبرية
 وزوال المتقوم ولكن تقاعد عن افادة واحدة اجماعا ولا اجماع في زوال التتوم فثبت واحرازها
 ليس للقول بل للملك المتعة والسبب خلاف المدير لان احرازها للماليت حيث لم تصد مكر المتعة
 واذا كان كذا ذكر فلو اعق احد الشريكين نصيبه وام الولد لا يفرم وان كان موكرا لانها ليست
 متقومة عنده فلا يكون مضمونا لا تلف ولا ارباد وعندها يعقن ان كان موكرا لانها متقومة **قول**
 لا اعتد قال لاثني احدهما خرج واحد ودخل آخر وكرروا مات يلبان عتق ثلثة ارباع الثابت
 ونصف كل من الاخرين رجل له ثلثة اعبد دخل عليه اثنان فقال احدهما لآخر ثم خرج احدها ودخل ثالث
 فقال احدها لآخر فادام حيا لم يترك بالبيان وان مات الولي قبل البيان يعقن ثلثة ارباع الثابت ونصف
 كل واحد من الداخل والخارج وقال محمد يعقن ربع الداخل والخارج فلان للايجاب الاول اوجب حية
 بنية وبين الثابت فليس احدهما اوكى من الاخر فينصف بينهما والى الثابت فانما يعقن ثلثة ارباع
 لان بالايجاب الاول عتق نصفه وايجاب الثاني بنية وبين الداخل فيعقن ربعه واما على قول محمد
 ان للايجاب الثاني اير بين الثابت والداخل فقد اصاب الثابت منه الربع وكذا نصيب الداخل
 الربع قلنا ان النكاح ان يعقن من الثابت بالايجاب الثاني النصف لانه عتق الربع لما بيننا ولا
 مانع في حق الداخل فيعقن نصفه **قول** ولو في المرق قسم الثلث على هذا اي ان كان هذا القول في المرق
 وان كان له مال يخرج قدر العتق من الثلث او لم يكن فاجاز الورثة فاجواب ما ذكرنا وان لم يكن له مال
 كذا ذكر ولم يجد الورثة قسم الثلث بينهم فنقول في الخارج في النصف وحق الثابت في ثلثة الارباع
 وحق الداخل غيرها في النصف ايضا فيخرج الى مخرج له نصف ربع واوله اربعة في الخارج في السهمين
 وحق الثابت في ثلثة وحق الداخل في سهمين فبلغت سهام العتق سبعة فيجعل ثلث المال سبعة فاذا صار
 ثلث المال سبعة صار ثلثا المال اربعة عشر وهي سهام السعاية وسهام العتق سبعة ويعقن كل عبيد سبعة
 فيعقن من الخارج سهام ويسمى في خمسة ويعقن من الداخل سهام ويسمى في خمسة ويعقن من الثابت

نصف الداخل ونصف آخر
 شامع في الثابت فاصاب
 النصف العتق والخارج اما ما
 واهل النصف الثاني

لان العتق في المرق
 على قدر الثلث ولهم

اربعة سهام
 يعقن سبعة ما بين

من
 من

ثلاثة وسبعين في أربعة فبلغت سهام الوصايا سبعة وسهام السعيات أربعة عشر فاستقام الثلث والثلثان
 وعند محمد حق الدخول في سهم فكان سهم الوصايا ستة وكل بقية ستة وسهام السعيات اثنا عشر فيعتق
 من الثابت ثلثه ويسعى في ثلثيه ومراعى سهمان ويسعى في أربعة ومن الدخول سهم يسعى في خمسة مثاله
 لو كان قيمة مكر واحد سبع مائة درهم كان جميع ماله ألفين ومائة فالثلث منه سبعة مائة فإذا قسمت الثلث
 على سهام العتق وهي سبعة أصاب كل واحد مائة فمن كانت له ثلثه أسهم سقط عنه ثلث مائة درهم ويسعى في
 أربع مائة درهم ومن كان له سهمان وهو الدخول والخارج سقط عنه ما أصابها وهو مائتان ويسعى في مائة واحد
 منها في خمسة وعند محمد لكل ثلث أسداسا لاجل أن الدخول لا يستحق سوى الربع عنده فبعض سهم لذلك
 وبأية القول ذكرنا **قول** والبيع والموت والتدبير والتحرير بيان في العتق المبهمة لا الوطى رجل قال لعبد
 أحدهم فباع أحدهما مائة أو ثلثا وعتق أو ادبراد وحب عتق الآخر ليعتق لأن هذا الكلام واجب
 عتقا متردد بينهما عند قيام المحللة فيها فإذا كانت المحللة في أحد فاعتق الباقي لانه لانه العتق منه لزوال
 المزاج لما فوات المحللة بالموت والتدبير ظاهر وأما البيع والهبة لانه لم يبق تحلا للاعتاق وقيل وكذا إذا كان
 لأن العتق لا يعتق كذا في التدبير لانه صار حراً من وجه علم يوق قابلاً للاعتاق من كل وجه والكتابة وتعلق
 عتق أصحها بالربط كالنذير والرهن والإيصال والاجارة والتزوج والوفاء على البيع كالباع لان هذه
 التفرقات لا تفصح إلا في المملوك ولا يحتاج إلى التسليم في الهبة والصدقة بض عليه في الحيز لأن الإقرار عليه ليل
 إنياء أما إذا قال لأحد مائة أحدهما فوطى أحدهما ان كانت علت منه صار بيانياً منه لا بها صارت أم ولد
 لو وان لم يعلق منه لم يكن بيانياً عند أبي حنيفة وعندهما بيان لأن الوطى لا يحل إلا في المملوك فصار الإقرار عليه
 دليل لا يستيناً ولا يثبت فيه رحم الله أن المملوك يثبت في كل واحد منها ولهذا كان له أن يستحدهما وكان له الأرض
 إذا جنى عليها وهذا لأن العتق المبهمة معلق بالبيان والمعلق بالبيان لا يرد قبل قبيل البيان المملوك ثابت
 يكمل واحد منها فحكم وطهرها ولا ينتفي محللة العتق وصار الأمر بعد الوطى وقيل سوا فتوسر بالتعيين فبعضه كماله
 السابق كمن لا يفتي كل طرفها لأن المبهمة لا تعد لها والحق الحرة بينا على الاحتياط **قول** وهو كالموت بيان الطلاق
 المبهمة أي الوطى والموت بيان في الطلاق المبهمة فان قال لا مائة أصل كما طلق فانت أحدهما أو وطى أحدهما
 يكون بيانياً إجماعاً لأن الغرض الأصلي من طي المملوكة والولد وقصد الولد بالوطى دليل استيناً المملوك في الموطى
 صيانه للولد بخلاف الامة فان الغرض الأصلي من طيها قصاً الشبهة لا الولد وذلك يدل على استيناً المملوك
 فلا يفتي الآخرى للعتق **قول** ولو قال ان كان أول ولد تلويثه ذكر فانت حرة فولدت ذكر أو أنثى
 ولم يدر الأول رق الذكور وعتق نصف الام ولا شيء أي لو قال رجل لأمته ان كان أول تلويثه غلاماً فانت
 حرة إلى آخره والمسألة على وجه إيمان يوجد التصديق بأولية الغلام أو بأولية البنت أو بعدم العلم بأولية أحدهما
 أو اختلافاً فان كان الأول يعتق الام والبنت دون الغلام لانه لا حظ له من العتق وان كان الثاني لا يعتق

في النكاح والطلاق

واحد

واحد لعدم وجود الشرط وان كان الثالث ولو سلم الكتاب يعتق نصف الام والبنت دون الغلام لان
 كل واحد من الام والبنت يعتق في حال بان ولدت الغلام أو لا والام بالربط والبنت بتعيين الام ويرى
 في حال بان ولدت البنت أو لا لعدم الشرط فيعتق نصف كل واحدة وتسعى في نصف قيمتها والغلام عبد
 في كل حال لان ولادته شرط العتق والحكم يعقب الشرط وان كان الرابع بان كان الام يدعى الغلام
 أول وانكر المولى ذلك فلا يخلو اما ان يكون البنت صغيرة أو كبيرة فان كان الأول فالقول قول المولى
 مع يمينه لا ينفك الشرط ويحكم على علم لانه حكم على فصل غيره فان حكم لم يعتق واحدة منها الا ان اقيم
 الام البينة على انها ولدت الغلام أو لا وان نكل عتقت الام والبنت لان دعوى الام حرة الصغيرة معتبرة
 لانها نفع محض وان كانت البنت كبيرة ولم تدع حياً فان المولى حكم فان حكم لم يعتق احد وان تكلم
 عتقت الام دون البنت لان الدعوى وجدت من الام دون البنت فان ادعت الكبيرة أولية الغلام
 دون الام فعتق البنت دون الام لما قلنا ان الدعوى توجد منها **قول** ولو شهد انه حر واحد
 عبده أو أمته لفت الا ان يكون في وصية أو طلاق مبهمة أي لو شهد رجلان على رجل انه عتق احد عبديه
 لا يقبل الشهادة فيه وقا لا يقبل هذا بناء على ان الدعوى شرط في الاعتاق ام لا عند مالكين شرط لان
 اليهودي حتى الله تعالى وفي حقوق الله الدعوى ليس بشرط لقبول الشهادة اما ان حتى الله لانه لا
 يحتاج إلى القبول ولا يرتد بده واذ اكانت الدعوى ليس بشرط فيقبل الشهادة وعند الدعوى شرط
 لان اليهودي به حتى العبد لانه يصير ملكاً للعتق والكسابة وما كبتة الا كسابة حتى المالك واذ اكان حق
 العبد فقبل البينة يتوقف على دعواه فلم يوجد فلا يقبل وقا العبد قد لا يتوقف على قوله ولا يرتد
 بده كالعقود عن العصاص واذ اكانت الدعوى شرط في لا يفتق من واحد منها بعينه والمشهد به عتق
 في منكر لا يفتق فلا تقبل الشهادة وكذا لو شهد على عتق عبدي أمته لا تقبل عند أبي حنيفة رحم الله
 وان لم يكن الدعوى شرطاً في عتق الامة لانه انما لا شرط الدعوى في الشهادة على عتق امه بعينه لما فيه من
 تحريم الفرج في اية الطلاق والعتق المبهمة لا يوجب تحريم الفرج عند مالك لما انه مكر وطهرها عتق على ما مر فصار كالمشهدة
 على عتق امر عبده وعندهما يقبل لما فيه من تحريم الفرج وهو حق الله تعالى فلا يحتاج إلى الدعوى **قول**
 الا ان يكون في وصية معناه انه لو شهد انه عتق امر عبده في مرض موته أو في مرضه يستحسانا والكتبة
 انه لا يقبل لعدم شرط القول وهو الدعوى وجه الاستحسان ان العتق في مرض الموت وصية حتى اعتبر
 من الثلث والتدبير وصية سواء كان في الصحة أو في مرض الموت والحكم في تنفيذ الوصية هو الموهي لان نفعه
 يعود إليه وان كان مودوداً لانه سعة ولم تملك وهو الوصي أو الوارث فيعتق الدعوى من كل واحد منهما عيين
 فصار كل واحد منهما خصماً معيناً ولان العتق المبهمة شيع بالموت فيها حتى يعتق مكرهاً واحد منها فبعضه كماله
 من كل واحد منهما خصماً معيناً **قول** اطلاق مبهمة عتق على قوله وصية يعني لو شهد انه طلق إحدى نسائه

وكذا في التوفيق

جاءت الشهادة ويجوز على ان يطلق احدها وهذا لان الطلاق
 ثلاث شرط فيه الدعوى وهذا بالاجماع **باب اكل بالعتق** قوله ومن قال
 ان دخلت نكاح ملوكي لي يبيد عتق بملك بعد به ولو لم يتدل يبيد لار حلقا ان دخلت الدار فكل ملوك
 لي يبيد فهو حر وليس له ملوكي فاستوى ملوكا ثم دخل الدار عتق لانه ملوك له يبيد اذ معناه يوم
 اذ دخلت الا انه حلف في عوض بالتقنين فاعتبه قيام الملك وقت الدخول ولو لم يتدل يبيد لا يعتق الذي
 ملكه بعد اليقين لان كل ملوكي لي يتناول من كان ملوكا له وقت صد وراكه لا يملكه المستبد
قوله الملوك لا يتناول الحلال لفظ الملوك لا يتناول الحلال في لو قال لا يملكه كل ملوكي لي غير خسر
 لم يعتق كلها لان العتق اخف الى ملوك مطلق والحال في لو قال لا يملكه كل ملوكي لي غير خسر
 الا ان كان عتق من وجه ولو لم يتدل كل ملوكي لي غير خسر فاعتق الحامل فيدخل الولد تبعاً **قوله** كل ملوكي لي
 او ملكه كذا بعد عتق او بعد موتي يتناول من ملكه مذخرف وعتق من ملكه من ثلثة اي لو قال
 رجل كل ملوكي لي او ملكه فهو حر بعد عتق وله ملوك فذكر آخر ثم جاء بعد عتق من كان في ملكه مذخرف
 لامن ملكه بعد اكلت لان قوله كل ملوكي لي يتناول ما ملكه زمان **قوله** املكه لكان كافي الشهادة
 وانصرف الى الاستقبال بقرينة السين او سوف فكان احدا حرته الملوك في اكل مصفا الى ما بعد العتق
 فلا يتناول ما ملكه بعد اليقين ولو قال كل ملوكي لي او ملكه فهو حر بعد موتي وله ملوك فاستوى خسر
 فاذي كان عتق مبرور والآخر ليس بدبر وان مات عتق مبرور وقال ابو يوسف في النواذر
 يعتق الذي كان في ملكه يوم خلت ولا يعتق الذي ملكه بعد اليقين وكذا لو قال كل ملوكي لي او ملكه فهو
 حر فعلى هذا الخلاف له ما مران هذا اللفظ يتناول الحال فلا يعتق به ما سلكه ولهذا لا يصير مبررا
 لها ان هذا الجواب عتق بطريق الوصية حتى اعتبر مبرور والوصية انما يتبع عند الموت فيكون حال
 الموت فيها متصوفاً ولهذا لو اوصي بثلث ماله لكان وليس له مال ثم اكتسب مالا يدخل في الوصية اذا بقي
 الى الموت واذا ثبت هذا فتولد كل ملوكي لي او ملكه يتناول الحال والحال نوعان راحة ومصلحة
 وهي حال الموت فصار المراد ما ملكه في الحالين فالذي ملكه وقت التكلم مراد به بلا احتمال فصار مبررا
 لم تجزيعه والذي يملكه المستبد فانه لم يصير مراداً به لان ما بين حال التكلم وحال الموت مستبد محض
 ليس مراداً به في شيء فاذا باعه فقد باعه قبل وجوب عتق فصح فاذا لم يبعه حتى بقي على ملكه الى وقت الموت
 يتناول له الاجاب عند يكونه واقعا على حال الموت فوجب له العتق وصار موصى له فزاحم الاول في الثلث
 فوجب ان يتم الثلث بينهما يرب كذا واحد منها في ذلك بقيته خلاف قوله بعد عتق لانه يتناول
 الحال والراحة وانما حق المستبد في الحال اذا قام عليه دليل وهو الايصا ولم يوجد هنا **باب**
العتق على رجل حر بعد عتق على ما قال فعتق عتق رجل عتق عتق على ما قال فعتق لاجد عتق من قبل
 وذكر

باب اكل بالعتق

باب اكل بالعتق

وذكر مثل ان تقول انت حر على اليك او بالث ادعي ان لي عليك العتق او على الف ثوبها وغودا وما
 يعتق بقوله لانه عتق عتق بقوله المال فلا بد من قبوله فاذا قبل صار حراً في جميع الاحكام وما شرطه من علي
 على العبد لان له ذمة صالحة وقد كادت بالعتق فصح **الترجمة قوله** ولو عتق عتقه باذنه صار مازونا
 وعتق بالتحلية اي لو عتق عتقه باذنه المال مثل ان يقول ان اديت الى النافان عتق عتق فصار
 مازونا فلا يعتق قبل الا او انما يعتق عند الادامن غير ان يصير مكاتباً لان صيغة هذا اللفظ صيغة التعليق
 فتعلق عتقه باذنه المال كالتعليق بسائر الشروط ولهذا لا يحتاج فيه الى قبول العبد ولا يبطال بالرد
 والولي ان يبيعه والكتابة توجب المال على المكاتب بالقبول وهذا لم يجب المال على العبد ولكنه يقتصر
 في المجلس في ان اديت وعن ابي يوسف انه لا يقتصر كما في التعليق بسائر الشروط حتى اذا باعه ثم تزاه
 اجبر على القبول ان احضر المال عند وجه الظاهر ان هذا بمنزلة التعليق بالمشية فيوقف المجلس
 وانما صار مازونا في الحاجة لانه حرة على اذ المال ولا يمكن من الاداء الا بالاكساب فيكون هذا تحريفاً على
 الاكساب ولم يرد الاكساب بالذكر لانه امانة اكسابه فيكون المراد الاكساب بالحاجة لانه المتقار
 فيكون مازونا واذا احضر المال اجبر على الكف عتق بالتحلية بان احضر المال بحيث تمكن الوجه
 من قبضه وخلى بينه وبين الولي نزل الولي قابضاً وحكم بعتقه وقال زفر لا يجبر على القبول لانه شرط الحث ولا
 يجبر على تحصيل شرط الحث فلهذا هذا اللفظ باعتبار الصورة تعليق وباعتبار المعنى كتابة ومعاوضة
 لانه حيث على اكتساب المال فوفرنا عليه حكم التعليق ابتداء وعناية للفظ حتى لا يمنع بيعه ووفرنا عليه
 معنى الكتابة انها قد فعل الضرر عن العبد حتى يجبر الولي على القبول ولو ادعى البعض اجبر على القبول
 اعتباراً للبعض بالكل لكن لا يقتضي بالمدرك فان خط المولى البعض فلا اعتبار به لان صحا خط بعد الوجوب
 وهو مشتق هنا فلا يعتق الا بالاداء الكول بخلاف الكتابة فان الخط فيه يوجب لعتق الوجوب **قوله** فان قال
 انت حر بعد موتي بالث فالتقول بعد موته رجل قال لعبد انت حر بعد موتي بالث درهم بالتقول
 بعد موته لان الجواب العتق اصنف الى ما بعد الموت والتقول شرط بعد الاجاب فصار كقول
 انت حر بعد بالث درهم وانت طالق عند ان سببت فانه شرط المشية في الغد ولكن لا يعتق بالبيعة
 الوارث وان تبدل بعد الموت لان العتق ليس بعلق بطلاق الموت وفي مثله لا يعتق الا باعتراف الوارث
 كما لو قال انت حر بعد موتي لغيره بخلاف المدير فان عتقه تعلق بنفس الموت فلا يشرط اعتراف الوارث
 وانما قلنا لا يعتق الا باعتراف الوارث لانه لما مات انتقل ملكه الى الوارث فبقي ملكه ولا هو اهل البقاء
 فاذا كان اهلية الاعتراف قابلاً وملكه ليس بوجوده عند الشرط لم يعتق عليه فافهم كذا هذا ولو قال انت
 حر على الت بعد موتي بغير القبول في الحال واذا قبل صار مبرراً لان الجواب التدبير في الحال الا انه
 لا يجب المال لقوام الرق المانع لوجوبه والتدبير لا يحتاج الى القبول اذ لم يعلقه بالقبول وهذا قد علقه

في التعليق بالاداء

بعدم اهلية ولا لانه لما حذر
 عتقه عند الموت صار بمنزلة الموصي
 بعتقه وذلك لا يعتق الا باعتراف
 الوارث او الولي القاصي ٤

ابن ماجة والدارقطني وله وطها واستخراهما واجارتهما وتردحها لبتا المكر فيها **قول** فان ولدت
بعد ثبت نسب بلا دعوى خلاف الاول ان ولدت الامة بعد اعتراف المولى بالولد الاول ثبت نسب
بغير اقرار من المولى لم ينفع لانه لما ادعى الولد الاول تبين الولد متصورا منها فصارت فراسا له
وقال عليه السلام الولد للفراش خلاف الولد الاول فانه لا يثبت ما لم يقرب به وعندنا في ثبت
منه النسب مجرد الاقرار بالوطي لان الاصل في ثبوت النسب الما والوطي سببه فكانت بالكساح لانه
سببه فلان ثبت بالوطي وانما اشد افضا ولي ولما ان النسب لا يثبت بدون الفرائس وفرائس الامة
لا يثبت بالوطي لان المقصود من وطها قضاء الشهوة دون تحصيل الولد فلم يكن سببا متعينا لتحصيل الولد
خلاف الكساح لانه متعين لتحصيل الولد فلا يحتاج الى الدعوى وعن ابي حنيفة اذا وطها ولم يعزل عنها
وهي غيلة ان يدعى نسب ولدها وعن ابي يوسف اذا وطها ولم يستبرأ بعد ذلك فعليه ان يزعمها
عزل او لاحصائها او لا وعن محمد لا ينبغي ان يدعى النسب اذا لم يعلم انه منه ولكن ينبغي ان يفتق الولد
قول وانتني بنين ابي ان بني نسب ولدا الم ولد بعد اعتراف بالاول بنتني مجرد نسب من غير اقرار
لان فراسها ضعيف حتى يملك نقله بالتزوج خلاف المذكورة حيث لا يثبت نسب ولدها بالنسبة لئلا تترك
الفرائس ولهذا لا يملك البطالة بالتزوج **قول** وعقبت بوجه من كل ماله ولم يسع لغيره يعني اذا مات
المولى عتقت ام المولى من جميع ماله لتولد عليه السلام بعقته امهات الاولاد من غير الثلث وان لا ينعن
في دين ولان الاستيلاء من حواجة الاصلية لبقائه وحواجة الاصلية مقدم على حق الفرائس كما تجوز
والثكنين ولا سعاية عليها في دين المولى للمفسر ماله ودينها ليست بتقومة عند ابي حنيفة فلا يتعلق
بها حق الفرائس **قول** ولو اسلمت ام الولد الفرائس سعت في قيمها ولو كان نفرا في له ام ولد فرائسية
فاست سعت في قيمها فلا يفتق حتى يؤدي السعاية وقال زفر يفتق في الحال والسعاية دين عليها
وهذا الخلاف فيما اذا عرس على المولى الاسلام فانه يفتق على حالها لان في استدامة الملك
عليها دلالة اذ لا تزل اكلها فروع على المسلم واجبة وذا بالبيع او الاعناق وقد تعدد الاول بالاستيلاء
فتعين الباطن ولما انه تعدد ابقاها في ملك المولى بعد اسلامها واحصاها على الكفر وتعد
ازالة ملك الذي يمانا لان ملكه محتوم فخرج الى احرية بالسعاية نظر الجاهل بين وهذا السعاية
انما يجب نظرا الى اعتقاد الذي لانه مال عند كساح **قول** وان ولدت بكساح فملكها نبي ام ولد
اي اذا تزوج رجل امه غيره فولدت منه ثم ملكها بشرا او غيره فهي ام ولد عندنا وعند الساجي
لا يصير ام ولدا لانه علق برقيق فلا يكون ام ولدا لان ثبوت امومية الولد باعتبار علوق
الولد حرا وهذا المعنى لا يوجد هنا لانها علفت برقيق ولما ان السبب هو احرية واجرته ثبتت
بينها بنسب الولد الي كل واحد منها كالا فمصر في منسوبة اليه بواسطة الولد فصارت نسبها

كنز

كنفسه لما صار بعضها لبعضه ثم لو ملك نبي بعقته عليه من كل وجه فاذا ملك نبي من وجه عتق عليه
من وجه **قول** ولو ادعى ولدا امه مشتركة ثبت نسبها وهي ام ولد ولزمه نصف قيمتها ونصف عقرها
لا قيمة امه مشتركة بين رجلين ولدت فادعاه احداهما في حكمه او مرضه ثبت نسبها منه وصارت ام
ولدا وعليه نصف قيمتها اما ثبوت النسب لاجتياح الولد الي النسب وقد ثبت النسب في نصفه بدعوى
بعضا وقت ملكه فيثبت في الباقي فروقا عدم التجزي واما ميرور رتاهام ولدا امه عند حال عدم
تجزي الاستيلاء واما عند ابي حنيفة فلانه بالفتان تملك نصيب صاحبه بعد الاستيلاء فنصفه كلها ام
ولد ويعق نصف قيمتها لشره يوم العلوق موثرا كان او مورا لان امه الولد ثبتت من وقت
العلوق وهو زمان التملك لا يكتفى باليسار والاعسار ويعق نصف عقرها لان الوطى وقع في نصيبه
في غير المكر فيجب العقر لان الوطى لا يخلو من احدى الزاخر والعقر فستط الاول بالثبوت في الثاني
وليس عليه من قيمة الولد شي لانه علق حرا الاصل اذا النسب ثبت مستندا الي وقت العلوق الفان
وجب حين العلوق فحدث الولد على ملكه ولا يجب عليه قيمة **قول** ولو ادعياه معا ثبت نسبها
وهي ام ولد لها وعلى كل واحد نصف العقر وتقاصا وورث من كل راث ابن وورثا منه ارض اب
اي اذا حبست على ملكها فولدت فادعياه ثبتت نسبها وقا الساجي يرجع الى قول القاذ لان ثبوت
الولد من السفين متعذر فعملنا بالشبهة بقول من لم يعلم به الا ليري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
سئل يقول القاي في اسامة بن زيد ولنا قول عمر رضي الله عنه لخرج ان لبس لبس علمها ولويدنا
بين لها مولاها امهات يرثها وهو لها في منها وكان محض من الصحابة في محل الاجماع واما سرور
النبي عليه السلام يقول القاي كان قطع طعن المكرين لانهم كانوا يطعنون في نسب اسامة بن زيد
لا خلاف لونها وكانوا يعتقدون ان القاي يعلم ذلك لان قول القاي حجة سرعاه وهي ام ولدها
لان دعوى كل واحد منهما في نصيبه في الولد معتبرة فبمنعاه ويجب على كل واحد نصف العقر لان
الوطى في المحل المصوم سبب لفضان اي برا واخذ الزاخر فتعذر اجاب الحمد يشبهه فيجب الفضات
وتقاصا لعدم القاي في الاستيلاء ثم الرد الا ان يكون نصيبها متساويا فادعياه صاحب الزيادة الزاخر
سبب **قول** او الميراث لكل واحد منها بقدر ملكه وورث الولد من كل واحد منها ارض ابن كامل لان كل واحد
منها مورا فادعياه فيستحق من مال كل واحد منها ميراث ابن كامل وورثا منه ارض اب واحد لان
المستحق احد ما يقتسمان نصيبه بينهما لعدم الاولوية **قول** ولو ادعى ولدا امه مكتوبة وصدر الكتاب
لزم النسب والعقد وقيمة الولد ولم يصير ام ولد وان لم يثبت النسب اي ان وطى المولى امه مكتوبة
فولدت فادعاه وصدره الكتاب ثبت نسب الولد منه وعليه عقرها وقيمة ولدها ولا تصير ام ولد
اما ثبوت النسب فلتصا قها على ذلك واما لزوم العقر لانه وطى بغير كساح ومكر ليس وقد استط احد

بشيء في العتق والما وجوب قيمة الولد لانه في معنى المخد ورجيت اعتمدا ليدلا وهو انه كسب كسبه
فلم يرض بمره فيكون حراما لثمة واما انه لا يصير ام ولذا لانه لا يمكن له فيها حقيقة واما له من حق الملك
كاف لصحة الاستيلاء فلا حاجة الى الغنل وان كذبه اي كذب المكاتب المولي لم يثبت النسب منه
وقال ابو يوسف يثبت لان الجارية كسب كسبه فصارت كجارية الابن فلما ليس للمولي ان يملك
مال مكاتبه لانه بالعتق محمد علي نفسه بخلاف الاب حيث يكون له ولاية التعرف في مال الابن عند
الحاجة **كما** **الايان** هي جمع عين وهي التوقيف كما كان الحال في بقي خبره المتردد
بذكر اسم الله سي ذلك بينا اليه في اللغة القوية قال الله تعالى لاخذنا منه باليمين وفي الشرع
عبارة عن عقد قوي بها عزم الحالف على الفعل والترك وهي نوعان بين بالله تعالى او صفته وبين
بغيره فالاولى مشروعة قال الله تعالى تاتيه لقد اترك الله علينا وقال عليه السلام والله لا غرون
قرينا والناية ايضا مشروعة وفي تعليق الجزارا لشرط قوله ان دخلت الدار فانت طالق وهو
ليس بيمين وضعا وانما سمي بينا عند الفتا محصول ما هو المقصود باليمين بالله تعالى وهو اكمال النية
واليمين بالله تعالى ولكن بتقليد اولى وبغيره مكروهة عند البعض وعند العامة لا يكون **قول** حله على من
كذب بعد اغموسه فلما لغوا في الاول دون الثاني وعلى ان منعقد وفيه الكفارة فقط ولو كذبها
او ناسيا او حنت كذا اي ليس على ثلثة انواع غموس وهو ان حلف على انبات شيء او نفيه في الماضي
او الحال يتعد الكذب فيه فهذا اليمين يائمه فيها صحتها لقوله عليه السلام اليمين الغموس تدع الدبار
بلاقع اي خاينة عن اهلها وسي غموسا لانه تمنع صاحبه في التا وفيها الاستغفار والتوبة وقول
وهو ان حلف على امر في الماضي او الحال وهو نفي ان كذا وكذا وليس كذلك بان قال والله فعلت كذا
وامنع لظن ان فعل او راي شخص من بعيد فقال والله انه لم يزد بظنه زيدا وهو ليس كذلك ولا
يائمه صحتها لقوله تعالى لا يواخذكم الله باللغو في ايمانكم ولكن يواخذكم بما كسبت قلوبكم ومنعقدة وهي
ان حلف على امر في المستقبل ان يفعل او لا يفعل وفيها الكفارة فقط دون غيرها وعند الشافعي يوجبها
وفي الغموس ايضا لقوله تعالى ولكن يواخذكم بما كسبت قلوبكم والغموس من كسب القلب واراها بالموافقة
الكفارة لان الله تعالى شرها في الآية الاولى بالكفارة فقال ولكن يواخذكم بما كسبت قلوبكم
فكفارة ولان الكفارة شرعت في المقودة او صادرة كما ذكرنا بحث رافعا للذنب فلان يحلف الغموس
وهي كاذبة في الاصل اولى ولنا قوله عليه السلام من الكفارة لا كفارة فيها وعندهما يمين الغموس
والموافقة المطلقة يراد بها الموافقة في الآخرة لانها دار جزاء واما في الدنيا فتدبر احوال الطبع انتالا
وسمى على العاصي استدراجا فالاولى ان يحلف اللغو الايتين على يمين اللغو ومحل كسب القلب على الغموس

والعتق

خطبته

قوله

والمعتق على المنقذ وان يحلف الموافقة في الايتين على الموافقة في دار الجزاء كمن الموافقة التي في المعتقة
شرع لها الحلف في الدنيا وهو الكفارة فبقي الغموس على حالها اي دار الجزاء فعلا لتعارض بين الايتين **قوله**
ولو كذبها يعني يجب في المعتقة الكفارة سواء كان الحالف قاصدا او مكرها او ناسيا وسواء كان الحالف
قاصدا او مكرها او ناسيا لقوله عليه السلام نلت جدهن جد وهن جد وعدنها اليمين والمراد
بالناسي المذلول عن التلذذ ثم يذكر انه يلفظ بلفظ اليمين ناسيا بان قيل له لاننا بينا يقول لي والله
غير قاصد لليمين وقيل المراد به الخاطي كما اذا اراد ان يقول استغفر الله فقال والله لا اشرب وعنده
الشافعي رحمه الله لا يجب الكفارة على المكره والخطي لقوله عليه السلام رفع عن اثني عشر شيئا الخطا والنسيان ما استغفروا
عنه قلنا المراد انكم لا اخرون كما عرف في موضعه **قوله** واليمين بالله تعالى والرحمن والرحيم
وعزة وجلاله وكبريائه واقسم واطف واشهد وان لم يقل الله ولعل الله ولم الله وعهد الله وميثاقه
وعلى نذر ونذر الله وان فعل كذا فهو كاذب اي اليمين يكون بهذه الالفاظ لتعارف اهل الحلف
بالله وبحجج اسمايه فظاهر لانه يعتقد تلطهم الله تعالى فصيحه ذلك حاله او ما نسا سوا تعارف الناس
او لم يتعارفون في الظاهر من المذهب واما اذا حلف بصفة كبريائه وجلاله ان كان متعارفا
بان كان يحلف به عادة يكون بينا والافلا سوا كان الصفات الذات كالبقرة والظفر والعزة
وغيرها وصفات الفعل كالرحمة والسخو والغصب على الاصح من المذهب **قوله** واقسم الى اخره يعني
ان قال اقسم او اقسم بالله او احلف او اخلص بالله او اشهد او اشهد بالله او اعزم او اعزم بالله فهو
حالف لان هذه الالفاظ تستعمل في الحلف قال الله تعالى اذ اقسموا بالصرة مصيبي وقال تعالى يحلفون
بالله ما قالوا وقال تعالى قالوا شهد انك لرسول الله واما العزم فيعانة عن التقيد بالبلغ الذي ينبغي
اليه قوة العزم فكان بينا لانه تصح بمعناه وقال رض او لم يقل بالله في هذه الالفاظ لا يكون بينا
لان المقسم به يحتمل ان يكون اسم الله فيكون بينا ويحتمل ان يكون اسم غير الله فلا يكون بينا بالشك
فلما اظهر انه يريد به اسم الله اذا حلف بالله هو العهد والشرع **قوله** لعمر الله يعني لوقات
لعمر الله فهو حالف لان عمر الله بعاقبه والباقى صفته ولوقان وايم الله فهو حالف لان معناه ايمن الله
عند الكوفيين وهو جمع بين وعنده البصريين مؤمن صلوات الله ومعناه والله ولو كان جمع بين
لما استطت اليمين عند الوصل ولوقان وعنده الله وميثاقه يكون بينا لان العهد غير الخ الحلف
بالله عا حداثته ان يفعل ذلك الشيء او لا يفعل والميثاق بمعنى العهد ولوقان على نذرا ونذر الله
فان بين هذه المسألة على وجهين اما ان يكون النذر مطلقا او معلقا بشرط وكل منها على وجهين اما ان
يسمى شيئا او لا فان لم يسم شيئا في المطلق والمعلق فعليه كفارة عين في المطلق في الحال والمعلق بعد
وجود الشرط وان سمي شيئا في المطلق يجب الوفاء به وكذا في المعلق ان كان التعليق بشرط يراد بكونه

قوله

قوله

قوله

وان كان لا يراد كونه قبل الجواب بالندب وقيل بحبرته الكفاية ان شاء الله وان شاء الله وهو
الصحيح رجع اليه ابو حنيفة رحمه الله قبل موته بثلاثة ايام وقيل بسبعة ايام والاصل فيه قوله عليه السلام من
تذرنه راد ولم يسم شيئا فعليه كفارة يعني لو قال ان فعلت كذا فهو كفارة وان
يكون بيننا وعند الشافعي رحمه الله لا يكون بيننا لازعاق بفعل وهو معصية فلا يكون بيننا كما اذا قال
انا زان ولنا ما روي عن عمر بن الخطاب انه قال من علف بالتهود والتفصر فهو يمين ولا بد اذا جعل لك
التعلل علما على الكفر والكفر حرام بجميع اعلامه فدا عسر واحب الامتناع لان تحريم الشيء احب صحت
ومني صار كلامه عبارة عن الاجابة والشرط لا يصح واجبا لذاته علم ان تصدق ان يكون واجبا لغيره
والواجب لغيره لا بد من سوجب وليس ذاك الا باليمين بالله تعالى وهذا اذا كان في المستقبل فاما اذا كان
في الماضي لشي قد فعله فهو كفارة لغوس ولا يكون قبل كسر **قوله** لا يعلمه وعصية بخط ورحمة والنبى والقران
والكعبة وحق الله وان فعلته فعلى عصية بخط او انا زان او سارق او شارب خمر او كليل الربا اي لو
جئت بهذا الالفاظ لا يكون بيننا لان العلم يراجه العلوم والغضب والخط يراجه اثم وهو النار
وكذا الرحمة يراجه اثمها واثرها وهو الجنة والقران يراجه الحروف والحق المضاف الى الله تعالى طاعته
فيكون هذا الاثر غير الله واليمين يعني الله لا يكون بيننا **قوله** وان فعلته فعلى عصبية الى اخره يعني
لو قال ان فعلت كذا فعلى عصبية الله الى قوله الربا لا يكون بيننا لعدم التعارف بالحلف **قوله**
وهو ذاك البا والواو والتاء اي حروف التسم من الله لانها متعارف في الايمان ومذكور في القران **قوله**
وقد قلتم ان قد قلتم هذه الحروف ويكون حاله كقول الله لا افعل لان حروف الحرف متعارف بينهم ثم
عند اليهوديين يكون منصوبا بترغ الحافض وعند الكوفيين يكون مجزوا ليكون الحافض ولا بد على الحذف
قوله وكذا رتبة رتبة او اطعام عشرة كما في الظهار او كسوتهم بما يسترعاة البدن فان عجز
عن احدى هذه ايام متتابعة اي كفارة اليمين بخير رتبة او اطعام عشرة ما كان كالتحرير للطعام
في كفارة الظهار او كسوتهم اي كسوة عشرة ما كان والاصل فيه قوله تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين
من اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوتهم او تحرير رتبة وكلمة او للتخيير والكسوة ثوب يسترعاة البدن
وهو الادنى عند ابي حنيفة والى يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله او ناء ما تجزئه الصلوة حتى يجزئ السراويل
التصير عنده وهذا لا يجوز وهو الاصح لان لا يسهل على عرايا عرايا وان عجز عن احدى هذه الايام ثلثة
صام ثلثة ايام متباعدات وعند الشافعي رحمه الله بخير بين التسابع وعدمه لان الله تعالى امر بالصوم
مطلقا فيجري على اطلاقه ولنا قراءة في مسعود فصيحا ثلثة ايام متباعدات وانما يقرأ اسماعا من
رسول الله صلى الله عليه وسلم فصار قرائته كقراءة المصنوعة عن النبي عليه السلام ففتح الزيادة والتثنية
بها وانما قيدنا المتواتر بالشهوات واليمين الدليلين لعدم احتمال الصوم وصنعي متفاد يوجب وجوده
واذا

قوله
قوله
قوله
قوله

واذا بطل يتبين بطل اطلاقه ضرورة ثم اعتبار الضمني والفتور عند اطلاق التكثير عندنا وعند الشافعي
عند الحنفية حتى لو حث وهو مفسر ثم اعرجا بالصوم وبكسوة لا عندنا وعندنا على القلب فاسد على
اي راد المتعبر في وقت الوجوب للتصديق بالحق وقال ان الصوم سبع طلعا على التكثير بالمال فالعبر
وقت الاداء كالتيهم فان المتعبر فيه وقت الاداء **قوله** ولا يكون قبل الحث اي لا يجوز التكثير
قبل الحث وقال الشافعي رحمه الله يجوز التكثير بالمال دون الصوم لقوله عليه السلام اذا طلعت عيني
تكره عن يمينك ثم انت الذي هو خير رواه الترمذي ورواه الترمذي ورواه ابو داود ولانه اذا بعد وجود السبب وهو
اليمين بدليل اضافها اليها بخلاف الصوم فانه لا يجوز قبل الحث لان الوجوب لا ينفصل عن وجوب الاداء
وجوب الاداء متراف الى الشرط وكذا الوجوب بخلاف المال لان الواجب فيه المال منفصل عن الوجوب
وان لم يكن وجوب الاداء في البدن الواجب هو الفعل والفعل لما وجب وجب ادائه ولنا ان
الكفاية ليستراحتية ولا جناية قبل الحث واليمين ليست سبب لوجود الكفاية لان اولي السبب
ان يكون منفضيا الى الكلمة واليمين مانعة عن الحث فكيف يكون موجب لما يجب بعد الحث ولهذا لا يجب
الا بعد انتفاض تركيب اليمين بالحث وسجل ان يكون الشيء سببا محكما لا يثبت ذلك الحكم الا بعد
انتفاض ذلك السبب وتاويل ما رواه ان كلفه ثم فيه معنى الواو قال الله تعالى فك رقبه الى قوله
ثم كان من الذين امنوا ثم هنا بمعنى الواو لان الايمان مقدم على الاعمال ولهذا لا يجب عليه التكثير قبل
الحث ولا يلزم من الاضافة السببية لان الاضافة الى الشرط جارية ايضا كما يقال كفارة الصوم
وكفارة الاحرام وفرت بين المال والبدن ساقط لان حق الله في المال فعل الاداء والمال ليس
قوله ومن حلف على معصية ينبغي ان يحث ويكفر اي ومن حلف على معصية مثلاً ان لا يصلي ولا يؤتي
آية ينبغي ان يحث نفسه ويكفر عن يمينه لقوله عليه السلام من حلف على يمين فرائي غير ما خشي منها
فليأت بها الذي هو خير ثم ليكفر عن يمينه ولان اليمين معصية ايضا كما حثت فيجب المصير الى اخذها
اثما وهو الحث لانه معرض له شرعا لما روي **قوله** ولا كفارة على كافر وان حث مسلما يعني لوطن
كافر بالله في حال كفره او بعد اسلامه لا يجب عليه الكفاية وعند الشافعي يجب وان حث كافرا لان اليمين
للبر وهو من اهل اهل اذا البر لما يمتنع من تعبد بغير اسم الله تعالى وهو معتقد ذلك ولهذا يستحب
في الدعاء والخصومات ولنا قوله تعالى فقاتلوا ائمة الكفر انهم لا ايمان لهم ولانه ليس باهل
للدين لان المقصود منها البر تعظيما لله تعالى واكفار ليس من اهل لانه هاتك حرمه الاكفر بالكنز
بأمران على الكفر والتعظيم مع الهتك لا اجتماعا واذا لم ينعقد يمينه للبر لا ينعقد رابعا البر
في حقه بالحلف خلاف ذلك خلاف في الدعاء والخصومات لانه اهل لمقصوده وهو النكول والاقرار
ولانه ليس باهل للكفاية لانها عبادة سبابة كاسمها ومعنى العقوبة فيها تابع وليست من العبادة

ثم حث

قوله

لانه ليس باهلها ولا حكمها وهو الثواب **قول** ومرتجى ملكه لم يحرم وان استباحه لنزاي ومن
حرم على نفسه شيئا ملكه بان يقول مالي على حرام لم يصح محرما وان اقرم عليه يجب عليه الكفارة فقال
السائح لاجب لانه ليس بمين للآفة النساء والحواري لان تحريم الكلال قلب الشرع واليه ينقد
مردوع فلا ينعقد بلفظ هو قلب الشرع ولنا قوله تعالي يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك الي قوله
قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم سماه بينا ثم قيل ان النبي عليه السلام حرم على نفسه المعسل وقيل ما ربه
والتمسك بالاول ظاهر وعلى الثاني لان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب **قول** كل حل على
على حرام على الطعام والشراب والنكاح على انه تبين امراته بلابينة لوقال كل حل على حرام فهو على الطعام
والشراب الا ان ينوي غير ذلك والتبني ان يحث كافر لانه باشر فعلا حلالا لا كالتبني غيره
وهو قول زفر ولنا ان الفتوى من بين ابر ولا يمكن تحقيق البر الا باسقاط اعتبار العموم فيعرف
الى المتعارف وهو لما كحل والشراب ولا يتناول المرأة الا بالنية واذا نواها يكون ايتلا ولا يخرج
عن بين الطعام والشراب او القصد في بالنية يعتبر فيما فيه تغليظ وهو ان يصير مؤثرا لا ما فيه
تحقيق وهو خروج الطعام والشراب وهذا كله ظاهر الرواية والفتوى انه يقع به الطلاق بلا نية
لغلبة الاستعمال في ارادة الطلاق **قول** ومن نذر نذرا مطلقا او معلقا بشرط ووصف فانه
ولو وصف كلفه ان شاء الله براهي ومن نذر نذرا مطلقا بان قال يبي على صوم شهر فعليه الوفا
وكذا ان علقه بشرط بان يقول ان شفي الله من مرضي او ردا الله غايي او مات عذوي فعلى صوم
فرض الشرط فعليه الوفا بنفس النذر كتوله عليه السلام من نذر وكفى فعليه الوفا بما سمي من
نذر ولم يسم فعليه كفا تبين وعن السائح انه يتعين عليه الكفاية وعن محمد انه ان علق بشرط
يريد كونه كتوله ان شفي الله من مرضي يجب الوفا به والا فخير بين الوفا والكفاية على ما تقدم وان
وصف كلفه بان شاء الله فلا حث عليه ولا كفاية كتوله عليه السلام من طلق على يمين فقال ان شاء الله
فلا حث عليه رواه النسائي والشرط ان يكون مرفوعا لان بعد الانقضاض رجوع والرجوع على الايمان
لا يصح ثم عذر الى حنيفة الاستثناء بطل الكلام من ان يكون عهده وكذا عند محمد وعنده ابي يوسف عني
الشرط وعند مالك لا عمل الاستثناء بل يلزم حكم اليمين وغيره لان الامور كلها بحسب الله تعالي
ولا يتغير بذكر كمال الاول وانما يذكر بذكرها واجب عليه ما رويها **باب** اليمين في الدخول
والكنى والخرج والايان وغير ذلك الاصل ان الالفاظ المستعملة في الايمان مبنية على العرف
عندنا وعند السائح بمبي على الحقيقة لان الحقيقة خيري بان يراد وعند مالك على سائر كلام القرآن
لانه على اجماع اللغات واصفها ولنا ان عرفنا احوال ما هو المتعارف فينبغي بغرضه ولهذا ان
من حلف لا يستغني بالسراج واستغنى بالشمس لا حث وان سمي في القرآن الشمس سراجا

قوله

قول حلف لا يدخل بيتا لا حث بدخول الكعبة والمسجد والبيعة والكنيسة والدير والظلمة والصنعة
ولو حلف لا يدخل بيتا لا حث بدخول هذه الاشياء لان يلبس ثوبه وهذه الاشياء ما يلبس ثوبه فلا يكون
بيتا فلا حث بدخول فيها وانما يطلق البيت على الكعبة وما زاد قيل انه حث ان كان حال لو علق
الباب يبقى خارج البيت لا حث وان كان يتي داخل البيت وهو مستغنى يعني ان يحث واذا
في الصنعة يعني عرفت في عرف اهل الكوفة حث لان صنفهم على هيئة البيوت لانها ذوات
حوائط اربعة وفي عرفنا ذوات حوائط ثلثة والظلمة قيل لسيلا لا يكون على باب الدار ولا يكون
فوقه بنا وقيل هي الساتر التي فوق الباب **قول** وفي دار بدخولها حث قوله في دار
عطى على قوله بيتا وقوله بدخولها الباء تتعلق بمحذوف وهو لا حث معناه لو حلف لا يدخل في دار
لا حث بدخول دار حث لان الدار اسم للمعصية والبناء كالصنعة لها والصنعة في المتكلم معتبرة لان
الغايب يعرف بالوصف فتعلقت اليمين بدرا موصوفه بصنعة فلا حث بعد زوال تلك الصنعة **قول** بل الام
وفي هذا الدار لا حث وان بنيت دارا اخر بعد الانهزام **قول** وفي هذا الدار عطى على قوله
في دار يعني لو حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها بعد ما صار محرما حث لان الدار اسم للمعصية
ولهذا يقال دار عامرة ودار عامرة والبناء صنعة وهي لغويها الحاضر لان الانسان ابلغ في التعريف
فا حث عن الوصف الذي وضع للتوضيح فاستوى وجودها وعدمها وتعلقت اليمين بدارها وذاتها
باقية بعد انتفاء كيطان نحت بدخول فيها وكذا اذا حثت وبنيت دارا اخرى ثم بدخل
حث لان ذاتها لم تتبدل **قول** وان جعلت بيتا او مسجدا او حاما او بيتا لا حث البيت فهدم
او بني اخر يعني ان حلف لا يدخل هذه الدار فخرت فجعلت بيتا او مسجدا او حاما او بيتا لا حث بدخول
فيه كما لا حث فيما اذا حلف لا يدخل هذا البيت فهدم ثم دخله او بني بيتا اخر فدخله لانها التي دارا
بعد ما عتزم عليها اسم آخر لان زوال الاسم يدل على زوال المسمى كما يدل على بقاءه بقاء الاسم
لان الاعيان الموجودة انما تعرف باسمائها فاذا تبدلت دللت على تبدل المسميات وكذا اذا اهدم
البيت لاسي بيتا فلا حث بدخول فيه وكذا لو بني بيتا اخر فدخله لا حث لان الاسم لما زال اهدم
او البناء معنى اعلى في البيت صار الثاني غير الاول فلا حث بدخوله **قول** والواقف على السطح داخل
وفي طاق الباب لا يعني لو حلف لا يدخل هذه الدار فوقف على سطحها حث لان السطح مراتب حث
يدخل في البيع ولا يفسد الا غنكاف بالصعود على سطح المسجد والتمسك ان كان كالف من الحج لا حث
لعدم معرفتهم وان كان من العرب حث لعرفهم ولو وقف في طاق الباب حث لواقف الباب كان
خارجا لم حث ولا لا حث **قول** ودوام اللبس والركوب والكنى كالان لا دوام الدخول
يعني لو حلف لا يلبس هذا الثوب وهو لا يلبس او لا يركب هذا الدابة وهو ركبها او لا يكنى هذا الدار

قوله

قوله

قوله

وهو ساكنها فتخرج او تنزل او تنقل في الحال لم تكن ولا لا تحت وقال زكريا كنت في الوجهين بوجوه
اللبس والركوب والسكنى بعد اكلت وان قل ولنا ان اليمين تعدل لغيره ولا يمكن تحقيقه الا باستئذان
هذه الساعة اللطيفة فيكون استئذان على اليمين ولو طلع لا يدخل هذه الدار وهو فيها فقلت اياها
لا تحت حتى يخرج فيدخل استئذاناً في التماس كنه وهو قول الساجي لان اسم الدخول يقع على
دوامه حتى لو نوى بالدخول الدوام حتى يئنه ولنا ان الاصل ان ما لا يتبدل من الافعال لا يعطى
لدوامه حكم لا يتبدل وما يتبدل من الافعال يعطى لدوامه حكم لا يتبدل والافعال المذكورة مما لا يتبدل الدوام
بمثلة الا ابتداء الدخول لا يكون متداً فلا يكون دواماً بمثله الا ابتداء **قول** لا تحت حتى يخرج
الدار او البيت او المحلة فيخرج وبقي متاعه واهله حيث خلاف المصري لو طلع لا سكن هذه
الدار او البيت او المحلة فيخرج منها واهله ومتاعه فيها وهو يريد ان لا يعود اليها حيث لان
يمينه انقضت على السكنى الذي كان والكسبي ينفى ومتاعه واهله فيبقى ساكناً بيتاً واهله
ومتاعه فيها عرفاً ولو استعمل بطلب الدار لينقل اليها فانه يجد اياها لم تحت لانه لا يعد ساكنها
ولو خرج منها ويريد ان يعود تحت أيضاً خلاف المصري بخلاف ما لو طلع على المخرج
وترك متاعه واهله فيه لم تحت لانه لا يعد ساكناً في المصر الذي انتقل عنه عرفاً وعند الساجي
الدار كالمصر لانه يعتبر الحقيقة في الايمان ولا يعتبر العادة لان الحار لا يعارض الحقيقة وعندنا
العادة الظاهرة يترك بالحقيقة كما عرف وان نزل بعض المتاعه وضي بعضها تحت عند ابي حنيفة
رحم الله وعبد ابي يوسف ان يتي الاكثر تحت والا فلا وعند محمد ان مثل ما يتاقي له السكنى به
لم تحت ولا تحت **قول** لا يخرج فخرج محملاً باسم تحت وبرضاء لا باسم او مكرها لا كذا خرج
الا الى جنازة فخرج اليها ثم اتى حاجة اي لو طلع لا يخرج من المجرى مطلقاً فخرج محملاً
تحت لان فعل المأمور ينتقل الى الامر وان لم يامر فخرج برضاء او اخرجه مكرها لم تحت
لان اخرج لم يوجد منه حقيقة ولا تنذر اياً لانه لا تحت مرجع الى جنازة فخرج اليها ثم اتى حاجة
اخرى لم تحت لان اخرج لغير امانة لم تحت والدار على اخرج ليس اخرج لانه لا تحت
قول لا يخرج او لا يذهب الى مكة فخرج يريد هاتم رجع تحت وفي لا ياتيها لا مرجع لا يخرج
اي مكة او لا يذهب اليها فخرج يريد هاتم رجع تحت لان اخرج هو الانقضاء من الدار الى
الخارج فاذ انفصل عن وطنه قاصداً مكة فقد خرج اليها ولا تحت تحت ان ياتي وخرج
معه على يمينه اخرج الى مكة والذهاب كذا خرج في الصحيح وقيل لا تحت فيه ما لم يدخلها لتوالت
ادعيا الى خروج فتوالت دواعي الايمان ولو طلع لا ياتي مكة لم تحت حتى يدخل مكة لانه
يراد به الوصول **قول** ليا يئنه فلم يات حتى مات تحت في اخر حيوته اي لو طلع ليا يئنه البقرة

لم يات

لم يات حتى مات تحت في اخر جزء من اجزاء حيوته لان شرط تحت ترك الايمان وتحت
ما ذكرنا لان البر من جوبه **قول** ليا يئنه ان استطاع ان استطاع الصلة وان نوى القدرة
دين اي لو طلع ليا يئنه زيداً عن ان استطاع فلم يمنع عنه مانع من مرض او سلطان او عارض
اخر فلم يات تحت لان الاستطاعة في العرف سلامة الاستكباب والالات وهي موجودة ولو توكي
به حقيقة القدرة التي يقارن الفعل دين فيما بينه وبين الله لا في القضاء وفي رواية صدق قضا
ايضا **قول** لا يخرج الا باذن شرط لكل خروج اذن خلاف الا ان حتى اي لو طلع لا يخرج امرأته
الا باذنه يشترط الاذن في كل خروج حتى لو اذن لها مرة فخرجت مرة اخرى بلا اذن
تحت وذلك لان التكرار في سياق النبي عام فالمستثنى خروج ملصق بالاذن فما وراءه باق
تحت الخطر العام فيحت ان وجد خروج لاعت اذن خلاف ما اذا قال ان خرجت الا ان اذن
لك فاذن لها مرة فخرجت ثم خرجت بعد ما بلا اذن لم تحت وكذا لو قال حتى اذن لك فاذن لها
مرة سقطت اليمن ولا تحت باخروج ما يئنه بلا اذن لان حتى للغاية وعندنا يئنه ما يئنه
عبد الكلام وفي قوله الا ان اذن لك لا يمكن حمله على الاستئذان لان مع الفعل مصدر فيصير
كأنه استثنى الاذن من اخرج واذ باطل لعدم المجازة ولا يمكن تقدير اخرج اذ لو طلع
الاخر واذن اذن لك لا تحت فتعين مجازة وهو ان يجعل عامه لا يصل بينهما فان حكم الصدر
والقيا ينتهي بالمستثناة والغاية وما بعدها يكون مخالفاً لما قبلها **قول** ولو ارادت اخرج
فقال ان خرجت او الضرب فقال ان ضربت بعدد ما جالس فتعد فقال ان خرجت امرأته ارادت
اخرج من الدار فقال الزوج لها ان خرجت فانت طالق او ارادت ضرب العبد فقال ان ضربت
فبعد من فاستنعت ساعة ثم خرجت او ضربت لا تحت لان مراد المتكلم الزجر عن تكرار اخرج
والضربة عرفاً فيقتيد بذلك لان المطلق يقتيد بدلالة حال المتكلم وكذا اذا قال رجل لغيره
تعال تغدسي فقال ان تغدسي فغدي حر فذهب الى منزله فتغدي لم تحت والتكسر
ان تحت وهو قول زفر والساجي لان يئنه مطابق فيتنا ول كذا غداً وثلثا كلامه فخرج جواب السؤال
والسؤال وقع عن غداً بعينه فكذلك الجواب مكانه قال ان تغدسي هذا الغدا الذي دعوتني اليه
بخلاف ما اذا اراد في الجواب بان قال ان تغدسي اليوم فانه لا يقتيد بذلك الغداً ثانياً وعن الغا
الزيادة **قول** ومركب عبداً مركبة تحت ان ينزل لادين به اي مركب العبد مركب للمولى
ان نواه ان لم يكن عليه ومن مستغرق حتى لو طلع لا يركب دابة فلان فركب دابة عهد ما ذون لم يديون
برين مستغرق لم تحت سوانزي اولم يئنه لان المولى لا يملك كسب عبده المديون عند ابي حنيفة
رحم الله وان ركب دابة عبده الغير المديون او المديون برين غير مستغرق لم تحت حتى ينود دابة

هذا
الغدا
بمعنى
هذه
الطعام

وتغدي في منزله مختار

العبد لان في صافه العبد الى المولى نوع خلد حيث تصاف الى العبد حقيقة وشرا لقوله عليه السلام
من باع عبدا ولم مال فهو للبايع فيحتاج الى النية وعند الى يوسف رحمه الله دابة العبد دابة المولى
سواء كان مريونا او لا لانه يحتاج الى النية لاحتلاله في اضافتها الى المولى وعند محمد رحمه الله
دابة العبد دابة المولى وان لم ينعقد اعتبارا كحقيقة الملك الثابت للسيد **باب اليمين**
في الاكل والشرب واللبس والايكلام الاصل ان الاكل والشرب واللبس الى جوفه لينة مشعوما وغير
مشعوم مضغوفا وغير مضغوع فإيتاني فيه المضغ والهضم والشرب يقال بالآتياني فيه المضغ والهضم
الى الجوف بنية والردق معرفة الشيء بنية من غير ادخال عيشه حتى لو حلف لا يأكل هذا اللبن او هذا
السويق فشربه لا حنث وكذا باللبس بان حلف لا لبس هذا اللبن فشربه فأكله لا حنث لان
لان هذا ليس بأكل والثاني ليس بشرب **قوله** لا تأكل من هذا الخلة حنث بمرهاى لو حلف
لا يأكل من هذا الخلة حنث بأكل مرها لانه اضاف اليمين الى ما لا يؤكل فينصرف الى ما لا يخرج منه
لانه سبيله فخرجت الاستعانة فحنث بجميع ما يخرج منه من جوار أو سرا أو طلع أو دس
خرج من مرها لكن بشرط ان لا يتغير بصنعة حادثة حتى لا حنث بالبنيد والربط المطبوخ وغيره
قوله ولو عتيق البسر والربط واللبن لا حنث برطبه وتمره وشيران اي نوعين هذا في بنية
بان حلف لا يأكل من هذا البسر او من هذا الربط او من هذا اللبن فصار البسر وطبا والربط طرا
واللبن شيرا فأكله لم يحنث لان هذه صفات داعية الى اليمين فينتيد بها **قوله** خلاف هذا الصبي
وهذا الثوب وهذا الحمل الباسم يتعلق بقوله لا حنث برطبه اي خلاف ما اذا حلف لا يكلم هذا الصبي
او هذا الثوب او لا يأكل لحم هذا الحمل فكلهم بعد ما سناخ او اكل بعد ما صار كبتا فانه حنث لان
لكلها لاوصاف غير داعية الى اليمين لان الشرع أمرنا بتحمل آخلاق النتيان ومداراة الصبيان فلم
يصح اعتبار ذلك الداعي شرعا وليس في الحمل شيء داعية الى اليمين فلا يتقيد به **قوله** لا يأكل
بسرا فأكله رطبا لم حنث اي لو حلف لا يأكل بسرا فأكله رطبا لم حنث لانه ليس ببسر **قوله**
وفي لا يأكل رطبا او بسرا او لا يأكل رطبا ولا بسرا حنث بالمزيب ولا يحنث بشرا كباسة بسر
فما رطب في لا يشترى رطبا اي لو حلف لا يأكل رطبا او لا يأكل بسرا او حلف لا يأكلها حنث بأكل
المزيب سواء كان رطبا مذبذبا او بسرا مذبذبا وعند الى يوسف لا حنث لان الرطب المذبذب ليس
رطبا عرفا وكذا البسر المذبذب ليس بسرا ايضا او المغلوب في مقابلته الغالب كالمعذور عرفا وشرعا
ولهما انه اكل المحلوف وزيادة فحنث ولهذا الوميزه واكله حنث اجماعا ولان الرطب والبسر حنث
واحد فلا يكون مستهلكا بنفسه عند ما علف في موضعه ولو حلف لا يشترى رطبا فاشترى كباسة
بسر لم يحنث لان الشري معتبر بالبيع كونه بيا عليه وبأبيه لاسي ما بيع رطبا وكذا ما شترى

12

لا يبي منزي رطب **قوله** وبسك في لياكل كما عطف على قوله بشرا كما سته بسراي لوطف لياكل
كما لا تحت باكل كم السك وقال الشافعي تحت وهو النكس لانه لم قال الله تعالى ومن كل ثاك لون
لحاطريا والمراد كم السك اجماعا ولنا انه ناقص في معنى اللحمية لان اللحم ينشأ من الدم والسك
لم ينشأ من الدم لان الدموي لا يكن لما فلا يدخل تحت المطبق لانه يتناول الكامل دون
الناقص ولانه في العرف لا يبي لحما ومبني الايمان على العرف **قوله** وتم اخبرنا والافان
والكبد والكروتن تم لان من هذا اللحم الدم فلو طفت لياكل اللحم فاكل احد المذكورات تحت
لانه تم من حيث ان نشوها من الدم والاختصاص باسم اخر ليس للنقمان كالراس والكرام
قوله وبسك الظه في شحا عطف على قوله بشرا كما سته بسراي لا تحت باكل شحم الظه لياكل
شحا وعندها تحت وقيل محمد مع اي حشيه اجمعا الله لها ان شحم الظه يداب فكان شحم البطن
والاي حشيه ان هذا تم حقيقة وعرفا تحت انه ث من الدم واستعمال اللحم في اتحاد
التلايا ولا يطلعون اسم الشحم عليه ولهذا لو كان يمينه على الشحم لا تحت اتفاقا وقيل هو على
الاخلاف ايضا واذا كان كما فلا تحت باكله **قوله** وباليته في كما وشحا اي لا تحت باكل الاية لو
حلف لا ياكل كما وشحا لان الاية غير اللحم والشحم اسما ومعنى وعرفا حتى لا يستعمل استعمال اللحم
والشحم **قوله** وبأخبرني هذا البراي لا تحت باكل اخبر لوطف لياكل من هذا البر وكذا لو اكل
من سويته وقال ابو يوسف ومحمد تحت باكل اخبر وان قضه تحت في قوله جميعا وان اكل
من السويق تحت عند محمد ايضا خلافا لابي يوسف لها ان اكل الحنطة عادة اكل باطنها وداعا
يتناول عينها وما يتخذ منها فوجب العمل بعموم المجاز ومحمد مرعى اصله في السويق وابو يوسف
خالف اصله لان طنة واقع على المتخذ عرفا ولا عرف في السويق وله ان هذا الكلام له حقيقة مستقلة
ومجاز متعارف فصارت الحقيقة ولي **قوله** وفي هذا الدقيق تحت بخبره لا بسنه اي لوطف
لياكل هذا الدقيق تحت باكل خبره ولا تحت بسنه لان عين الدقيق لا ياكل عادة لانه مجهور
فانفقت اليمن الي ما يتخذ منه وان است الدقيق كما هو لا تحت في الصحيح لجهانه وان نوي اكل
الدقيق بعينه لا تحت باكل اخبر لانه مؤثر حقيقة كلامه **قوله** واخبرنا ما اعتاده بلدا اي ولو
حلف لا ياكل خبرا بيمينه على ما يعتاد اهل مصره اكله خبرا واخبر البر السوي عرفا وان اكل
خبر القطف لم تحت الا ان يويه وكذا ان اكل خبر الارز لا تحت الا اذا كان يبي سنان فانه
يحت **قوله** والسوا والطبخ على اللحم اي ان حلف لا ياكل الشوا ولا يمينه لا يقع على اللحم خاصة عرفا
وون ابا وجان واخبر المشرو وغيره ما هو مطبوخ لكن الاخذ بالتيكس شعور اذا المسك من الدوا
مطبوخ ووليس بل اديتنا نخلناه على خاص متعارف وهو اللحم والما تحت اذا اكل اللحم المطبوخ والماء

وعدوا كل سبيل اذ لم يبق الا الموت والاصحاب من اهل البيت
كلوا من ايسر ما كان في قلوبهم من اهل البيت
وفي رواية لا يبق الا القوم كما ولا يستل
استعمال الكعب

والألفاظ التي لا يسمي بطريق خاص وان اكل المرقة مع الخبز كحنت لان فيه اجزا اللحم وسمي طبيخا ايضا
قوله والرايس ما يباع في مصر اي ان حنت لا ياكل راسا فيمنه على ما يكتب في التناوير ويباع
في مصر كالحل مشويا لانا تعلم انه لم يرد راس كل شيء فان راس الحمار او الحصان لا يدخل تحت قوله
اعتبار العرف وسوما ذكرنا وهذا اختلاف عهرو فان **قوله** والفأكة النخاع والبطيخ والمشمش
والعنب والرياح والرطب والتشاوا كحنت ولو حنت لا ياكل فأكة فأكرا تباها اوليها او مشمشا كحنت
لان الفأكة اسم لما يؤكل على سبيل التنكه اي التنعيم بعد الطعام وهذا المعنى ثابت في النخاع
والبطيخ والمشمش والكمون والبن والابيض وغيرها وان كان يابس الا بالبطيخ فان يابس
ليس بفأكة فحنت بها وغير ثابت في التشاوا كحنت لانها لا يتناول بها يابسها وان كان
فانها يوصعان على الموايد مع البقول فلا كحنت بها **قوله** والعنب اي لو حنت لا ياكل الفأكة
فاكل العنب او الرطب او الرياح لا كحنت وعندها كحنت لانه يستعمل فأكة وهي اعزها واكملها ومطلق
الاسم يتناول الكامل ولا يسمي فيها كحنت لانه يستعمل فأكة وتخلد رمان ففطرها
على الفأكة وليد المغايرة ولان التنكه هو التنعيم وهذا انما يكون مما لا يتعلق به البناء والقوام باق
لا تصالح غذا ودواء وهذا لا سيما تصالح بها تحتها تصور في معنى التنكه فلا يتناول بها اسم الفأكة
على الاطلاق وقيل هذا اختلاف عهرو فان وقال في المحيط العبري للعرف **قوله** والادام ما يصطبغ به
كالحل والملح والزيت والليم والبيض والخبث ولو حنت لا ياكله ولا ياكله فأكرا يصطبغ به الخبز مثقال
الحل والملح والبن والزيت كحنت لان الادام ما يؤكل تبعا للخبز وحقته الطبيعية فيما كحنت بالخبز وفي
ان لا يؤكل وحدها وجودا في المذكورات فتكون اداما في حنت ولو حنت لا ياكل اذا ما كحل اللحم
او البيض او الخبز لا كحنت وهو قول الى حنيفة والظاهر من قول الى يوسف وعند محمد رحمه الله وهو رواية
عن الى يوسف رحمه الله كحنت لان الادام من المواد التي الموافقة لما يؤكل مع الخبز غالبا كاللحم والبيض
والخبث موافق له فيكون اداما ولا يسمي رجا كحنت لان الادام يؤكل تبعا وهو ليس بوجود
فيها **قوله** والغدا الاكل من النحر الى الظهر والعشاء الى الليل والسمي رجا الى النحر اي
ان حنت لا يتعدى فأكرا من طلوع النحر الى الظهر كحنت كذا العرف وان حنت ان لا يتعدى فأكرا من صلاة
الظهر الى نصف الليل كحنت لان ما بعد الزوال ليس عشاء ولو حنت ان لا يتعدى فأكرا من نصف الليل
الى طلوع النحر كحنت لانه مأخوذ من السحر ونطاق على ما قرب منه ثم الغدا والعشاء ما تصد به السبع عرفا
وسمى ان يكون اكثر من نصف السبع وتعتبر في كل بلد عاداتهم حتى لو حنت لا يتعدى لآكل من الليل
الا اذا كان بدويا **قوله** ان لبت او اكلت او شربت ونوي معينا لم يصدق اصلا ولوراد ثوبا طامنا
وسرايا دين لو قال ان لبت او اكلت او شربت ونوي ثوبا دون ثوب او طعاما دون طعام او سرايا
دون

والعنب والبطيخ ليس
بالادام بل هو ادوم
على كذا في الصحيحين
لانها يؤكلان غالبا

دون شراب لم يصدق ديانة وقضا لان اليانة انما يتعارف الملقوظ لانهما يتعين ما اخذه اللطاف واللوب وكوه
غير مذكور وانما يثبت مقتضى لا عموم للتقضي فلم يحتمل الحضور وعند السافح رحمه الله وهو رواية عن الى يوسف
رحم الله يصدق ديانة لان التقضي عموم ما عند ولو زاد ثوبا بان قال ان لبت ثوبا يصدق ديانة
لا قضا لانه يتكبر في موضع الشرط فيصح لان التنكه في موضع الشرط كحنت في موضع التقضي اذا شرط اللطاف والتقضي
والتنكه في موضع التقضي يعم فحنت ينة التحصيل لانه خلاف الظاهر فلم يصدق قضا وكذا الحكم في الاكل
والشرب بان قال ان اكلت طعاما او شربت شرابا لم يذكرنا **قوله** لا شرب من دجلة على الكرخ خلاف
من ماء دجلة يعني لو حنت لا يشرب من دجلة شرب بانما لم كحنت حتى يبيع فياخذ الماء بغيره من دجلة وعندها
كحنت اذا شرب بانما او اعتراف اذكره لان شرط حنثه شرب ماء منسوب الى دجلة والمنة لا يتطوع
بالاداء ولا اعتراف وله ان حنثه الشرب من دجلة بالكرخ لان من لا يتعدى الغاية فينبغي ان يكون
ابتداء الشرب من دجلة وهذا حنثه مستعلة لانه عادة اهل البوادي والقرى ولهذا كحنت بالكرخ
اجماعا ولو حنت لا يشرب من ماء دجلة شرب منها او اعتراف حنت لان شرط حنثه ان يكون ابتداء شربه
من ماء منسوب الى دجلة وبعد الاعتراف في هذه السببة كذا ما تقدم لان شرط حنثه ان يكون
ابتداء شربه من موضع يسمى دجلة **قوله** ان لم يشرب ماء هذا الكوز فأكرا ولا ياق فيه او كان فصب اطلق
ولا ياق فيه لم كحنت وان كان فصب حنت يعني لو حنت لا يشرب ماء هذا الكوز اليوم فامرأة طالق ولا ما
فيه او كان فيه فصب قبل الليل او اطلق اليمن بان لم يبدل اليوم وليس في الكوز ما لم كحنت في هذه
الصور وان كان فيه فصب حنت اي في المطلق فاحاصل ان هذه المسئلة على وجهين اما ان يكون
مؤقتة باليوم او لم يكن مؤقتة به وكلاهما على وجهين اما ان يكون فيه ماء فصب او لا يكون اما في الوقت
لا كحنت في الوجهين لانه ان لم يكن فيه ماء يتحيد الشرب منه واليمن على الحال لا ينعقد وكذا اذا كان
فيه ماء فصب قبل الليل لان اليمن في الوقت يجب في آخر الوقت وعند يستحيل البر فيه فطلب والامح المطلق
وان لم يكن فيه ماء لا ينعقد اليمن لاستحالة البر للحال وان كان فيه ماء فصب كحنت لان البر يجب عليه كما قرع
فاذا صب فندقات البر فحنت وقال ابو يوسف كحنت في الوجه كله غير ان في الوقت كحنت في آخر الوقت
لان التوقيت للتوسعة فلا يجب الفعل الا في آخر الوقت فلا كحنت قبله وفي المطلق كحنت في الحال ان
لم يكن فيه ماء وان كان فصب كحنت ايضا اصله ان من شرط انعقاد اليمن وبقائه التصور وعندها ظافرا
لا الى يوسف لان اليمن عند كسائر العقود الشرعية فلا بد له من محل ومحل عند خبره المستتبد
سواء كان قادرا عليه او لا ولنا محل اليمن خبر فيه رجا الصدق لان محل الشيء ما يكون قابلا له
وحكم اليمن البر وذا لا يتحقق فيما ليس فيه رجا الصدق فلا ينعقد اصلا كيمين الغموس **قوله** حلف
ليصدقن السماء او ليقبلن هذا الحجر ذهبا حنت للمحال اي لو حنت ليصدقن السماء الى اخره كحنت للمحال

اليوم

وهو اليوم

قوله

وقال زفر لا ينفذ اليهن لانه محال عادة فصار كالمحال حقيقة للبحر عن تحتين البر في الصورتين ولما
ان محال اليهن خبر فيه رجحان الصدق وهو موجود لان الصعود الى السماء ممكن حقيقة يصعد اليها الملائكة
ولا انبياء وكذا الحجر محل قابل للتحويل ذهباً لوجه الله تعالى كما حكى عن بعض الاحياء واذا كان اليهن
متصوراً فينفذ اليهن ثم كُنت في الحال بحجة عن تحتين البر **قوله** لا يكلمه فناداه وهو نائم فانيظنه
اولاً بالاذنه فاذن ولم يعلم وكله تحت اي لولحت لا يكلمه فلما ناداه وهو نائم فقهه حيث لانه كله حيث
اسمعه لكنه لم يسمعه ليؤميه فصار كاللونا داه وهو حيث يسمع الا انه لم يسمع لتغافله ولولم يوقظ لا كُنت
في الصحيح فصار كاللونا داه من بعيد وهو حيث لا يسمع صوته ولولحت لا يكلمه فلما ناداه بالاذنه فاذن له
فلان ولم يعلم بالاذن حتى كله حيث وقال ابو يوسف لا كُنت لان الاذن فصل تهم بالاذن كالرضا
لانه اطلاق وعرضه ان لا يكون الا برضاه وفي الرضا لا شرط عليه كذا هذا فلما ناداه بالاذن من الاذن
وهو الاعلام لغة وذكر لا كُنت الا بالسمع خلاف الرضا فانه يكون بالقلب **قوله** لا يكلمه شهرافوس
من حين حلت يعني لولحت لا يكلمه فلما ناداه شهرافوس من حين حلت لان الحلاق اليهن بان حلت لا يكلمه تناول
اللابد فصار ذكر الشهر لاخراج ما وراه لا الاثبات المذكور ومدى فاذا خرج ما وراه بقي الشهر لا كُنت
قوله لا يكلمه فقرأ القرآن اذ سجد لم كُنت اي لولحت لا يكلمه فقرأ القرآن اذ سجد اذ سجد اذ سجد اذ سجد
سوا كان في الصلاة او خارجها لان هذا لا يسي كلاماً غيراً خصوصاً في الصلاة قال عليه السلام ان
صلواتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس وانما هي التسبيح والتكبير والتهليل وقرآ القرآن ولان الكلام
منسند وهذا الاشياء ليست بنفسه والناس ان كُنت في الوجوه كلها لانه كلام حقيقة باعتبار انه
معني ببناء في السكوت ولانه وقيل لا كُنت في الصلاة وكُنت خارجها **قوله** يوم اكلم فلانا على
الجديدين فان عنى اليها وخاصة صدق وليله اكله على الليل لوقال يوم اكلم فلانا فانت طالق فكله
ليلاً او نهراً كُنت لان الكلام فصل لا يتبدل فاذا اضيف اليه اليوم يراد به مطابق الوقت فيتناول
الليل والنهار فان نوي خاصة صدق ديانة وقضا لانه نوي حقيقة كلامه وفي رواية لا يصدق
قضا لانه نوي التحفيس ولو قال ليلة اكلم فلانا فهو على الليل خاصة لانه اسم للسواد والخالق
في النهار **قوله** ان كلمة الا ان يتقدم زيدا وصي الا ان ياذن اوصي فكذا فكلمه قبل قدومه
او اذنه حيث وبعد ما لا وان مات زيد سقط الحلف اي لوقال ان كُنت فلانا الا ان يتقدم زيد
او حتى يتقدم فانت طالق او قال ان كُنت فلانا الا ان ياذن زيد اوصي ياذن زيد فانت
طالق فكله قبل التردد او قبل الاذن حيث ولو كله بعد التردد والاذن لم كُنت لان التردد
والاذن صار غاية اليهن فيبقي اليهن قبل وجود الغاية فيكون بوجود الشرط بقيا اليهن ولا كُنت
بعد ما لانها اليهن اما ان حتى لغاية فطاهر واما الا ان لتعد حكمه على الاستئذان التردد والاذن
ليس

الذي هو

فجواب

ليس من جنس الكلام فجعل مجازاً عن الغاية لا مكانها لان اليهن ما يوقت ولم يجعل مجازاً عن الشرط
لان التناسب بين الغاية والاستئذان اكثر من الشرط لان في الاستئذان حكم الكلام بابت في المستثنى
منه في الحال كما في الغاية فان حكم الكلام ثابت في المعنى قبل وجود الغاية وفي الشرط لا حكم للكلام قبل
وجود الشرط وان مات زيد سقطت اليهن عند ان حليفه ومحمد ربهما لله لان شرط انعقاد اليهن
امكان المحلوف عليه ابتداء بقا فال الشرط بالموت فتحت اليهن وعند ان يوسف يفتي اليهن لان
الامكان ليس بشرط عند **قوله** لا يكلم طعام فلان او لا يدخل دابة او لا يلبس ثوب
او لا يركب دابة ولا يكلم عبداً ان اشار وزال ملكه وفعل لا كُنت كالمتجدد وان لم يسر
لا كُنت بعد الزوال وحدث بالمتجدد اي لولحت لا يكلم طعام زيد اي اخره فلا يخلوا اما ان يسير
اي المضاف او لا فان اشار بان قال طعام فلان فزال ملك المضاف اليه وفعل لا كُنت
كما لا كُنت بالمتجدد من المذكورات فان استمر فلان طعاماً اخر او دابة اخرى اي اخره
وعند محمد كُنت لانه جمع بين الاشياء والاضافة والاشياء ابلغ في التعريف لانها لتقطع شركة
للاضمار والاضافة لا تقطع فاعبرت الاشياء ولوقت الاضافة والمعارف اليه قائم فيحدث ولها ان
عقدت على عن مضاف الي فلان اضافة ملك فلا يفتي اليهن بعد زوال الملك وان لم يسر المضاف
بان قال لا اكلم طعام فلان اي اخره لا كُنت بعد زوال الاضافة لانه عقد يمينه على فعل واقع
في محل مضاف الي فلان ولم يوجد فلا كُنت وكُنت بالفعل في المتجدد ملكاً بان استمر طعاماً
اخر او عبداً اخر او دابة اخرى عن ان يوسف انه لا كُنت في المتجدد في الدار وغيرها لان
اليهن يتجدد في جميع بالقيام في ملكه وقت الحلف **قوله** وفي العديتين والزوجة في المصارف
بعد الزوال وفي غير المصارف لا وحدث بالمتجدد اي لولحت لا يكلم صديق فلان هذا او زوجة هذه
فكله بعد زوال الصداقة والزوجة حيث لان الحرف مقصود بالجمع ان كانت الاضافة للتعريف
المخصص بخلاف العبد وغيره لانه لا يجر لزادة يسقط مضافاً له وان قال لا اكلم صديق فلان اذ زوجه
فلان بغير الاشياء فزال النسبة بان عادي صديقة او ابان امرأة فكله لا يفتي عند ان حليفه
واي يوسف ربهما الله وقال محمد ربهما الله كُنت لان الاضافة للمقوف في الحرف مقصود بالجمع ان
لا يلتزم ولها ان مجازاً اخر بغيره محتمل فاذا ترك الاشياء دل ذلك على ذلك المحتمل اذ لو
كان لعينه لعينه فلا يفتي بعد زوال الاضافة مع وجود هذا الاحتمال وان لم يكن له صديق
او زوجة فاستحدثت وكله ينبغي ان يفتي عندها على هذا الاصل وعند محمد لا يفتي لان هذه الاضافة
للتعريف فيتناول من كان صديقه وزوجه عند الحلف لا غيره **قوله** لا يكلم صاحب هذا الطيلسان
فباعه فكله حيث اي حلت لا يكلم صاحب هذا الطيلسان فباعه ثم كله حيث اجاعا لان الاستئذان
عن الكلام مع صاحب الطيلسان لا يكون الا للوقوف يا حجة من جهة صاحب الطيلسان لا الطيلسان

الذي هو من مكر المولى

الذي هو غرض
الطيلسان

ولا فلا اي لوقال ان تسري امه فهي حرة فتسري امه كانت في ملكه يوم حلف عتقت لان اليقين
 في حرها لانها تناول الملوكة في ذلك الوقت على العوم لكونها تكت في سياق الشرط وهو كالتالي **قوله**
 والاولى ان لا يكون الجارية التي استولدها في ملكه حين حلف لا يعق خلافا لقرن له ان التسري لا يح
 الا في الملك فصار ذلك ذكر الملك بدلالة اللفظ لا بالاعتقاد لانه لا يتول به فصار كانه قال ان ملكته امه
 فتسريتها فهي حرة وهذا ثابت بدلالة اللفظ لا بالاعتقاد ولما ان اليمين بالعتق انما يصح في الملك
 او مضافا الي الملك لم يوجد واحد منها اما الملك فظاهر اما الاضافة الي الملك فانه لم يقل ان ملكته
 امه وما اضافها الي سبب الملك ايضا لان التسري ليس بسبب الملك الامه لانه عبارة عن تخصيص للملك
 وهو ان يوهبها وعتقها من الجرح عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ان السرية فلية من السر الوفاق فقلبت
 احدي البراس يا كما في نفس البازي وضم اليه من تغييرات النسبة او من السرور وفي سرور
 لما كرها او من السرية لانه اذا اخذها سرية فقلبت سيرة الاما وعند ابي يوسف رحمه الله طلب
 الولد مع ذلك شرط عادة وواحد من هذا لا سيما ليس بسبب الملك الامه لان الملك ثابت اقتضا
 فروق تسري فلا يتعدى عنه الى غيره او هو العتق فلا يثبت الملك فما وراعه التسري فتي
 احزاب في غير الملك **قوله** كل مملوك في حرة عتق عبيد وامهات اولاد ومدرود له لا مكاتب لو
 قال كل مملوك في حرة عتق عبيد وامهات اولاد ومدرود له لانه اضاف العتق الي مملوك مطلق
 وهو مملوك يد او رقبة وانما انتصاف في الرق ولا يعق مكاتب ومعتق البعض الا ان ينوي لان
 الملك منهم ناقص فلا يدخلون تحت مطلق المملوك لان المطلق يعرف الي اكامل ما الملك ثابت فلهذا ما ذكر
 النسبة يد او ماعتق البعض فلهذا كالمكاتب عند ابي حنيفة ليعتق مملكته **قوله** هذا طالق او هذا
 وهذا طلقت الاخير وخبر في الاولين لان اذا ادخلت بين شيئين تناولت احدهما وذا في موضع
 الاثبات فخص وكانت المطلقة واحدة غير عني فلما قال للنائلة وهذا صار مطلقا على المطلقة لان
 الواو يوجب الشك فصار عطفا على الذي هو محل الخبر من الاولين وهو احداهما غير عني اذ شق
 الكلام للابواب وانما يعطى الشيء على ما سبق له الكلام فصار كانه قال احديكما طالق وهذا ولوقال
 هكذا كان اجواب ما قلنا فكذا هذا **قوله** وكذا العتق والاقراء عني اذا قال لعبيد هذا وهذا
 وهذا عتق الاخير وله اخبار في الاولين لما بينا ولوقال فلان على الله درهم او فلان وفلان كان
 خمسة فلان الاخير وخمسانية بين الاولين يجعل لايها شائنا على ما ذكرنا ان كلمة او لا احد المذكورين
 فكانه اقر لاحد الاولين وليثالث فيكون لثالث نصف النصف بين الاولين وهذا خلاف ما اذا
 قال والله لا اكلم فلانا او فلانا فلانا حيث حلف بكلام الاول الاخيرين لما بينا ان او لا احد المذكورين
 وهو تكت في سياق النفي فنعى عموم الافراد فكانه قال لا اكلم فلانا ولا فلانا فلانا فلو قال هكذا كان

الثالث
 ولا يبيد في النص ان
 ان نصف باق من الاولين

الثالث مضموم الى الثاني فكذا هذا فحشد لوتكلم مع الاول كحلف و لوتكلم مع احد الآخر من الحلف حتى
 يكلمها **باب** **اليمين** في البيع والشري والتزويج والصوم والصلوة وغيرها الاصل فيه ان كل
 فصل يرجع حقوقه الي المباشرة لم كحلف ان لا يفعل بمباشرة وكيله لوجود الفعل من الوكيل
 حقيقة وان كانت حقوقه يرجع الي الامر كحلف بفعل الوكيل كحلف بمباشرة لان المباشرة فيه سفير
 ومعبور ولهذا لا يضيفه الي نفسه بل الي الامر **قوله** ما كحلف بمباشرة لا بالامر البيع والشرا والاقراء
 والاشجار والصالح عن مال والنسبة والكفومة وحرب الولد اي الاشياء التي كحلف ان لا يفعله كحلف ان لا يبيعها
 ولا يفتي بالتوكيل بفعلها في هذه الاشياء حتى لو طعن لا يبيع ولا يشري او لا يوجد فكل من فعل
 ذلك لم كحلف لان العقد وقدر مباحة حقيقة وكلما كحلف ان لا يفعل فلهذا كحلف ان لا يفعل فلهذا كحلف
 وهو العقد من الامر فلم كحلف الا ان ينوي ان لا يامر غيره به لانه ينذر الامر على نفسه ببسته
 او يكون كالحال من لا يباشرة هذه العقود بنفسه فحشد كحلف بالتفويض لان يمينه باعتبار
 عادة ينصرف الي الامر بالشري او اليه ينشأ بتفويض كالحلف **قوله** وما كحلف بهما النكاح والطلاق
 والخلع والكنانة والعتق والصالح عن دم عمل والهبة والصدقة والوفاء والاشتقاق وضرب العبد الذبح
 والبنا والخطا والايديع والاستدراع والاعانة والاستعانة وقضا الدر وقبضة الكسرة والحمل
 اي الاشياء التي كحلف فيها بالمباشرة والتوكيل النكاح والطلاق الي آخره حتى لو طعن لا يفعل شيئا
 من ذلك كحلف بمباشرة وبمباشرة وكيله خلافا لابي حنيفة رحمه الله في مباشرة الوكيل لان الفعل وجد
 من المباشرة حقيقة ومن الامر كما فوجد شرط كحلف من كالحلف من وجه دون وجه فلا كحلف كالحلف
 ونحوه ولما ان عرض كالحلف التوفيق عن حكم العقد وحقوقه وهذه العقود تنقل حقوقها الي الامر
 فصار مباشرة الوكيل كمباشرة في حق الاحكام والحقوق وصار الوكيل مسيرا ومعبورا ولهذا يضيفه الي
 الامر فوجد شرط كحلف من الامر كحلف اما في ضرب العبد كحلف الامر لان منفعة ضرب العبد يعود
 الي الامر اذ العبد مجري على موجب امر المولي في مصالحه فصار ضرب المامور كضرب الامر بخلاف ضرب
 الولد فان معظم منفعة يعود الي الولد لانه يتأوب به وينزجر عن الافعال التي ينهاه فلم يكن ضرب
 الولد واقعا للاب باعتبار المنفعة فلا يجعل ضرب المامور كضرب الامر فلهذا لا كحلف ولو نوي في النكاح
 والطلاق ونحوها ان لا يبيد بنفسه ذلك صدق ديانا لاقتضا وفي ضرب العبد وذبح الشاة لو نوي
 ان لا يبيد بنفسه صدق ديانا وقضا والفرق الطلاق فعل مضرعي وهو ان يوجد من المبرك
 به منع الطلاق والامر بذلك مثل التكلم بكلمة الطلاق في هذا المعنى فاذا نوي التكلم به فقد نوي الخص
 فلم يصدق قضا فالذبح او القرب فعل حسي يعرف بالشرع فاذا لم يباشرة بنفسه لم يكن قاعلا الا
 حكم النسبة اليه مجازا فاذا نوي حقيقة ما تكلم به صحت يمينه قضا **قوله** ودخل اللام على البيع والشري

مواويل

والا ما تارة والصباغة والخياطة والبناء كان بيعت كك ثوبا لا يختص بالنعل بالمحلف عليه بان كان
 بامر كان ملكه او لا وعلى الدخول والفرب والاكل والشرب والعين كان بيعت ثوبا لا يختص بها
 به بان كان ملكه امره او لا فان نوى غيره صدق فيما عليه ولا يصح في هذه المسائل ان دخول اللام كما
 على النعل او على العين فان كان الاول فلا يخلو اما ان يكون فعلا فملك بالعتد او لا فان كان فعلا
 ملك بالعتد كما يبيع والشري والابا تارة الى آخره كذلك ان يقال ان بيعت كك ثوبا وكجوه كان لا يختص
 النعل بالمحلف عليه بان كان بامر سوا كان العين ملكه او لا لان اللام لا يختص واثق وجوه
 المذكر فاذا جازت النعل او جبت ملكه لا ملك العين واما بان ينعلم بامر حتى لو دس المحلف
 عليه ثوبه في ثياب الحالف فباعه ولم يعلم لم يكت لان تنديرا لكلام ان بيعت ثوبا كالتيك وارك
 ولم يوجد وان كان فعلا لا يملك بالعتد كقول الدار وقرب الغلام والاكل والشرب كان دخلت
 كد آرا وكجوه كان لا يختص العين بالمحلف عليه بان كان ملكه سوا كان بامر او لا سوا قد لم
 بان قال ان اكلت كطعاما او اخر بان قال ان اكلت طعاما كك لان هذا النعل مما لا يملك بالعتد
 فوجب حرف اللام الى ما يملك وهو العين وان كان الثاني يكون لا يختص العين بالمحلف عليه ايضا سوا
 كان النعل ما يملك بالعتد كان بيعت ثوبا كك او لا كان اكلت طعاما كك ما على تقدير عدم احتمال الصورة
 التملك فلما بينا انه يجب حرفه الى ما يملك واما على تقدير احتمال التملك فلان كل واحد منها ما يملك فربما
 بالثوب وان نوى غيره في هذه المسائل بان نوى بقوله بيعت كك ثوبا بيعت ثوبا كك وبقوله بيعت ثوبا
 كك بيعت كك ثوبا صدق وبما نرى فيها وقصنا فيما عليه تغليب لانه نوى كك ثوبا كك ثوبا
 فهو فعتد بما يجازى حث رجل قال ان بيعت هذا العبد فهو حر او قال ان ابتعت فهو حر فباعه على انه يبيع
 او اشترى بما يجازى عن لوجود شرط الكنت وهو البيع والشرا وقيام الملك اما في البيع فلان خيار
 ينعى زوال ملكه وكذا في الشري على ما بينهما لان خيار المشتري لا ينعى زوال البيع في ملكه على منعهما
 وعلى منعه ان كان ينعى الا ان المعلق بالشرط كالمجذ عند وجود الشرط فكأنه قال بعد ان شري
 هذا العبد حر مني فبصيرت مختارا بذلك لامضا بخلاف ما اذا قال ان ملكك فهو حر فاشترى بشرط
 الخيار لا كك عند عدم وجود الشرط وهو الملك وعند بيعت لوجود الشرط وهو الملك ولو باع
 ببيعانا لا ينعى لانه كك البيع زال الملك وايجزا لا ينعى في غير الملك **قوله** وكذا بالناشد الموقوف
 لا الباطل اي وكذا كك بالناشد من البيع والشري والموقوف منها في عينه يعني ان حلف ان
 لا يبيع او لا يشترى فباع او اشترى بالعتد الناسد او بالعتد الموقوف كك اما بالناشد
 منها فلا يخلو اما ان يكون الحالف اما البائع او المشتري فان كان البائع فلا يخلو اما ان يكون
 العبد في يد المشتري قبل البيع بضموا عليه او في يد البائع فان كان في يد المشتري لا ينعى لانه

اي الى حثه

انفاقا

ككهم البيع يزول عن ملكه ومعنى ان يحل المبيع لوجود الشرط وهو البيع وان كان في يد البائع لعق لانه
 لا يزول ملكه قبل التسليم وان كان الحالف المشتري فكذا لا يخلو اما ان يكون العبد في يد مضمون
 عليه لعق لدخوله في ملكه ككهم البيع والافلا واما في الموقوف منها فحث اما اذا كان الحالف
 البائع بان حلف لا يبيع فباع ملكا لغيره فانه لوجود البيع منه حقيقة لوجوده وكنه منه وحكما
 على سبيل التوقف واما اذا كان المشتري بان حلف لا يشترى فاشترى من فضولي فلا ينعى
 وهذا الشري حقيقة لوجوده لكنه مرابط مضافا الى محله وحكمه على سبيل التوقف **قوله** لا الباطل
 اي لا كك بالباطل منها في عينه لا يبيع او لا يشترى لانه ليس ببيع حقيقة ولا حكما حتى لو قال ان
 اشتريت اليوم شيئا او بيعت شيئا فاشترى او باع ميتة او حر لا كك **قوله** ان لم ابع فكذا فاعلق
 او دبر حث اي لو قال ان لم ابع هذا العبد او هذه المرأة فامراة طالق فاعلق او دبر طلق مرارة
 لوجود الشرط وهو عدم البيع لوقوع اليأس عنه بالتحدير والتدبير وقضا القاضى ببيع المدبر
 موهوم فلا يعتد **قوله** قالت تزوجت علي فقال كذا مرارة طالق طلق المحلنة يعني اذا قالت
 المرأة تزوجها تزوجت علي فقال كذا مرارة طالق طلق التي طلقته وعن اي يوست انها لا يطلق
 لان كلامه خرج جوابا لكلامها فيكون متقيدا بكلامه ان بقى والكلام ان بقى في تزوج غيرها عليها
 فيكون متيغا به وان كان فيه زيادة لان الزيادة لا يخرج الكلام عن الجواب الا اذا لغت الزيادة
 متى جعل جوابا وبهنا لم يكن لغوا لانه يبيد لطيف قلبها وذات بطون غيرها على العموم ولما ان العمل
 يتوهم الكلام واجب ما يمكن وقد امكن هنا لانه زاد في الجواب اذ جوابه ان يقول ان تزوجت فمضى
 طالق فكان مبتديا وجاز ان يكون عرقه اي شها فاراد ان يطلقها مع غيرها حيث بالفتا الحاقه
 فيها هو ما دون شرعا ومع التردد لا يجعل متيغا ولو نوى غيرها صدق ديانة لاقتضائه خلاف
 الظاهر **قوله** على المشي الى البيت الله او الى الكعبة حج او اعتمر ماشيا فان ركب اراق وما
 خلاف الخروج او الدخول الى بيت الله او المشي الى الحرم او الصناد والمروة اي رجل قال على المشي
 الى بيت الله او الى الكعبة سوا كان في الكعبة او خارجها فعليه حجة او عمرة ماشيا استخفافا فان
 اراق وما في التيسر لا يلزمه شي لانه التزم المشي الى بيت الله ومولى بقرية متصوفا كالمشهور
 وجه الاحتسان ان هذه العبادة صارت كفاية عن ايجاب الاحرام شرعا فان امرأة نذرت ان
 تمشي الى بيت الله فامرها النبي عليه السلام باصدا لتسكين وعرفا لتعارف اليك بالاحرام
 هذه العبادة واذا ثبت هذا في المشي الى بيت الله ثبت في المشي الى الكعبة والى مكة للعرف ثم اذا
 لزم حجة او عمرة ان ساج او اعتمر ماشيا لانه التزم بضمه الكلام لقوله عليه السلام من حج ماشيا فله بكل
 خطوة حسنة من حسنات احرم قبال وما حسنات احرم قال واذا شبعية وان شاكرك واذبح

مخالفة كغيره في التوفيق

ساعة لقوله عليه السلام مرها فلتركب ولترق دما ولوقال علي الخرج الى آخره لا يلزم في عندنا في
علي النبي الى الحرم او الى المسجد يلزمه احد النكاحين لا شتما لكلا احدهما على البيت كما شتما
مكة وله ان النكاح ما لم يترجم في هذه النكاحات والتمساقا في الناس التزام الاحرام بالتمساق
الاحرام بالتمساق غير متعارف ولم يرد النص فيها فوجب العمل بالتمساق **قوله** عبد الله
ان لم يحج العام فشهدا بحره بالكونه لم يفتق يعني رجل قال لعبد الله ان لم يحج العام فانت حرم
سأهوان انه حرم بالكونه العام لم يفتق عندنا وقال محمد يفتق لانها شهدا بانها حرمات امر معلوم وهو
الحرم بالكونه وسرجه ورتبه حتى شرط العتق وهو عدم الحج ولها ان هذا شهدا بقاءه قامت على النبي
فلا تقبل كالمشهدا انه لم يحج وهذا لان الشهادة بالحر باطله اذا مطاب له ولا يرد تحت حكم النبي
بنتي النبي مقصودا والشهادة على النبي مقصودا باطل لاننا ندرى هل شهدا عن علم ان بنينا على
هذا هو القدر **قوله** وحنث في لا يصوم يصوم ساعة بنية وفي صوما او يوما يوم اي لو حلف لا يصوم
فصام ساعة بنية ثم افطر من يومه حنث لان الشرط فعل الصوم وقد وجد اذا الصوم هو الاساس
عن المفطرات الثلث في وقت مع النية ولهذا يقال صام ساعة ولو حلف لا يصوم صوما او يوما فاصح ما يما
ثم افطر لا حنث لانه ذكر الصوم مطلقا فيصرف الى الكمال وهو الصوم المقترن شرعا وفي قوله يوما فاصح ما يما
في تقديره باليوم فلا حنث فيها الا يصوم يوم كامل **قوله** وفي لا يصلي بركعة وفي صلاة لا يفتق اي لو حلف
لا يصلي بركعة حنث والتمساق ان حنث بالشرع كما في الصوم وجه الاستحسان ان الصلوات عبارة
عن القيام والقراءة والركوع والسجود فاما تحقق كل واحد لا يصلي صلاة ولو حلف لا يصلي صلاة لا حنث مالم
يصلي ركعتين لان المطلق منها ينصرف الى الكمال وهو ركعتان شرعا للمضي عن التخييل ثم قيل الحنث كصل
بشئ السجدة وتبايع الراس **قوله** ان لبست من غزلك فهو هدي فكذلك فظنا فزنته ونسج لبس
هو هدي رجل قال لامرأة كل ثوب البسة من غزلك فهو هدي فكذلك فظنا فزنته ونسج فلبس هدي
وتلا لا لبس بهدي لهما ان النذر لا يلزم الا في المذكر والمضارع الى سبب الملك لقوله عليه السلام لا نذر فيما
لا يملكه ابن آدم ولم يوجد واحد منها اذا غزل المرأة لبس من اسباب المذكر لان غزلها قد يكون
من ثوبها ولما انضاف النذر الى سبب الملك لان غزلها سبب للمذكر الزوج عادة فظان اليه ينصرف
الى المعتاد ولهذا حنث اذا غزلت من ثوب مملوك له وقت النذر ومعنى الهدي التصديق به عكة لان
الهدي اسم لما يهدي الى الحرم **قوله** لبس خاتم ذهب او عقد لولو لبس على لا خاتم فضة يعني
لو حلف لا يلبس اكلي فلبس خاتم ذهب حنث لانه لا استعمال للآلات من لولو لبس عقد لولو غير
مرصع حنث عند ابي يوسف ومحمد وعندهما حنث لا حنث ومتى كان فيه ترصيع حنث انما قالها ان
الولو الخالص من غير اسم اكلي قال الله تعالى ولا تجوز من عليه ثيابها وله ان العادة لم تجز الحلي

الا مرصعا بذهب او فضة وقيل هذا اختلاف عمرو زمان وقوله اقرب الى عرف ديارنا فينبغي بقولها
ولو لبس خاتم فضة لم حنث لانه ليس بحلي كامل ولهذا حل للرجال الختم به ولو كان حليا كاملا
حرم واذا لم يكن طيبا كاملا لا يرد تحت مطلق اسم الحلي **قوله** لا يجلس على الارض فجعل فوقه
سديرا اخر لا حنث ولو جعل على الفراش قرام او على السدير بظ او حصير حنث اي لو حلف لا يجلس
على الارض الى آخره لا حنث اما اذا جلس على المساط فلانه لا يسبي بالسما على الارض فلا
ما اذا حال بينه وبين الارض لباسه لانه تابع له لا اعتبار به واما اذا جلس على حصير فلما بيننا
وكذا النوم على فراش فوق فراش او اكلوس على سرير فوق سرير لا يرد تأييدا ولا جالسا
على الفراش الا اسفل او على السدير الا اسفل فلا حنث باكلوس عليها لانه ليس بمتبايعين لها لئلا
تستطوع النسبة عن الاول وتوصل على الفراش قرام مجلس او نام عليه حنث لانه تبع الفراش
وزينه له فلا تقطع النسبة عنه وكذا لو فرس على السدير بظ او حصير فليس عليه حنث لانها
تتابعان له **قوله** علي سديراي سدير معين لان السدير لو كان غير معين لم جعل سديرا فوق
سدير حنث **باب** **اليمين** في الضرب والتدليل وغير ذلك فربما تك وكسوتك
وكذلك ودخلت عليك بتدبير باحتمق بخلاف الضمك الحنث المس رجل قال لامرأة ان ضربتك
الى آخره فبعد حد تدبير باحتمق حتى لو فعل هذا الا شيئا بعد الموت لا يحنث لان الضرب اسم
لفعل مؤنث وهو معدوم في حق الميت ومحسن كسوتك مذكرك عند الاطلاق يقال كسى فلانا اي ملكه
والتدليل من الميت لا يتصور والمقصود من الكلام الا فيهم وذا بالاسماع وذا لا تحقق بعد الموت والقرض
من الدخول عليه اكرامه اراه الله او زيارته ولا يتحقق الاكل بعد الموت بخلاف ما اذا كان اكل على
الغسل والاكل المس بان قال ان غسلتك او حنكك او سكرت فانه لا يحنث باحتمق لان الغسل
يراد به التطهير والتطهير لا يتحقق في الميت والاكل يتحقق بعد الموت قال عليه السلام من حمل ميتا
فليتوضا والمس للتعظيم والسنن فيمتحن بعد الموت **قوله** لا يضرب امرأة قد سحرها او فتنها او غشها
حنث اي لو حلف لا يضرب امرأة قد سحرها الى آخره حنث وقال الشافعي لا حنث لان هذا الاشياء
لا لبس فيها ولما ان الضرب عبارة عن الايذاء وقد حصل وليس في لعن هذا ضربا قالوا فذا اذا
كان هذه الافعال في حال الغضب فلو كان في حال الملاعبة لا حنث لانه ليس ما ردة لا ضربا **قوله**
ان لم اذت فلانا وكذا وهو ميت ان علم به حنث ولا لا اي اذا قال ان لم اذت فلانا فبعد حد
وفلان ميت وهو عالم بموته فيعتقد بينه وبينه على ازالة حقيقا عاها الله تعالى اليه وهي متصور
لا مكانه وقدرة الله على الميكات ثم حنث للعجزا حال عادة وان لم يكن عالما بموته لا حنث لا يعتقد
بينه على ارهاق روحه قائم به زمان انعقاد اليقين وارهاقا روحه قائم به زمان انعقاد اليقين قيل

فلا ينفذ الدين فلا ينفذ لان التصور شرط لانفقاد الدين ولتقايه وعندي ينفذ كذا لان
التصور ليس لشرط عند **قوله** وما دون الشهر قريب وهو ما فوقه بعيد يعني لو حلف
ليتقضى دينه الى قريب فهو ما دون الشهر لانه يعد قريبا عرفا ولو قال الى بعيد فهو على
الشهر وما فوقه لان ذلك يعد بعيدا عادة **قوله** ليتقضى دينه اليوم وقضاؤه زيوفا
او بهرجة او مستحقة بره لو رصاها او مستحقة لا اى لو حلف ليتقضى دينه فلان اليوم تقضاؤه
ثم وجده زيوفا او بهرجة او مستحقة فقد بره في ماله لا بهرجة حتى حلفه فندرجه في الشرط فيبره
فلا يتقضى البر المحقق بانقضاء الدين لان شرط البر لا يحتمل الانتقاض ولو وجدها
رصاصا او مستحقة حلف لانها ليسا بهرجة حتى حلفه وهذا لو جوز بهما في الشرط لم لا يجوز حتى
لو اقرقا بطل العتد **قوله** والبيع به قضا لا الهبة اى البيع بالدين قضا لا حتى يبره في ماله
ليتقضى دينه اليوم ثم باعه بذلك الدين عبدا لو وجد شرط البر وهو قضا الدين لان
قضا الدين لشرط المقاصة وهذا وقعت المقاصة بين الدين وبين العبد بمجرد البيع فيه
قوله لا الهبة يعني لو وهب ربه الدين منه من المديون لا يكون قضا للدين لان المقاصة فعل
المديون والهبة استأط من ربه الدين فالى يكون قضا لعدم تحقق المقاصة فبطل الدين لانها
موتته باليوم فاذا وهبه له قبل مضي اليوم فقد عجز عن كتمان البر قبل مضي الوقت فبطل
لان تصورا لشرط عند ما ابتدا وبقا وطلا لا ينفذ **قوله** لا يتقضى دينه درهم دون
درهما دون درهم فبعض بعضه لم ينفذ حتى يتقضى كله متفرقا لا بتفرق ضروري يعني لو حلف
لا يتقضى دينه درهم دون درهم فبعض بعضه لم ينفذ حتى يتقضى كله متفرقا لان شرط ائتمن
الكل بوصف التفرق لانه اضاف التفرق الى دين معرف بالاضافة اليه فبطل كل ولو تقضى
في اولها بعضه وفي آخره بعضه حيث يوجد الشرط فخلات التعريق الضروري بان تقضى
دينه في ذنوبين ولم يتشغل بينهما غيره فانه لم ينفذ عند ما وعند زفر حلف لا ينفذ حيث
وثقنا هذا لا يعد تفرقا عرفا فلا ينفذ **قوله** ان كان في الامانة او غيرا سوى فلذا
لم ينفذ بملكها وبعضها اى لو حلف وقال ان كان في الامانة درهم فامانة طاق نتم يكن
الاحسين درهم لم ينفذ لان عرفة نفي ما ورا الامانة فكان شرط حلفه ملك بين زائد على الامانة
ولم يوجد وكذا لو قال ان كان في غير مائة او سوى مائة لان كل ذلك الفاظ الاستثناء **قوله**
لا ينفذ كذا تركه ابراهيم ليعلمه بزمرة اى لو حلف لا ينفذ كذا تركه ابراهيم لانه نفي الفعل مطلقا
فتقتضى عدم الفعل في جميع الضرورة وعموم النفي ووجوده في حرمة ينافي عدمه في جميعه
وان حلف لينفذه كذا بره في ماله بغيره لان شرط البر ففصل واحد غير عين لانه في موضع

الابيات

الابيات وانما ينفذ بوقوع الياس عن الفعل وذا بهلاك الفاعل وكل الفعل **قوله** ولو طهه وال
لعلمه بكل داعي يتقيد بقيام ولايته لان غرضه دفع شره او شر غيره بالاعتبار بزمرة فبطل ولايته
لعدم قدرته على ذلك بعد زوال ولايته والزوال تارة يكون بالموت وتارة بالعزل وعندي ينفذ
بوجه الدفع اليه بعد العزل لانه ضيق لاحتمال ان يولى ما ينافي هذا الحلف ان كان موقفا بوقت فبطل
بمضي ذلك الوقت وان كان غير موقت لا ينفذ بمجرد التزك بل بالياس عن الفعل وذا انما يكون
اوقات هو اوقات الحلف او عزل **قوله** يبر بالهبة بلا قبول خلاف البيع اى لو حلف ان يهب عبيدا
من فلان وقال وبعته منك ولم يقبل فلان فقد بره في ماله لان الهبة تملك بلا عوض فيتم بالوهب
والقبول شرط ثوب الحكم ومن المالك وشرط البر الهبة لا حكمها ولهذا يقال وبعته ولم يقبل وقال زفر
لا يبر ما لم يقبل في قول ما لم يقبل ويتقضى لان المطابق منصرف الى الكمال وكذا لها بالقبول والتبض ولان
التملك لا يتم الا بالتملك وذا بالقبول كانه البيع وكذا ما بينا انه تملك بلا عوض الى آخره بخلاف البيع يعني
لو حلف ان يبيع قباغ ولم يقبل لم يبره في ماله لانه معاوضة فاقضى التملك والتكدر وذلك لا يجاب
والقبول **قوله** لا يبره رجا لانه لا ينفذ بشم ورد وباسهين اى لو حلف لا يبره رجا فانه وردا واما
لا ينفذ لان الريان اسم لنبات لا ساق له وله رائحة طيبة عرفا وله ساق فلا يتناولها اسم الزكاح
قوله البنسج والورد على الورق اى لو حلف لا يشرى بنسجا او وردا فاشترى وردهما ينفذ وان
اشترى ردهما لا ينفذ لانها تبعا على الورق دون الدهن في عرفنا **قوله** حلف لا يتردد في زوجه فبطل
واجاب بانقول حلف وبالفعل اما الاول فلان الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة كانه وكله في الابتداء
واما الثاني فلان الموقوف عليه هو التردد وهو عبارة عن العتد والعتد يقتض بالقبول وهو منتف وانما
ثبت بعض الاحكام كالوطى والمهر ونحو ذلك لانه دال على الرضا بالعتد لانه لا يعتد عن محرم الله انه
لا ينفذ الا بالقبول ولا بالفعل لان الاجازة ليست بانفسا العتد حقيقة وانما تعتد بالرضا بحكم العتد
قوله وفيه دال بالذكر والاجازة اى لو حلف لا يبره دار فلان ينفذ بالملك
والاجازة وعند الشافعي رحمه الله لا ينفذ الا بالملك لان الحكمة وهي المالك مرادة فلا يبقى الحيز مراد كالتحالة
اجتماعها مراد من بلفظ واحد ولما ان المراد عموم المجاز وهو دار مشروب الى فلان لا يسكن بالي سببا
كان يملك او عاق او اجازة لا يجمع بين الحكمة والمجاز **قوله** حلف بان لا مال له وله دين على من ليس له
ينفذ لان الدين ليس بمال وانما هو وصف في الزمة لا يتصور رقبته حقيقة ولهذا قبل الدين منه في ثباتها
كتاب الحدود اى عتوبة مذكورة في اللغز المنع في الرفع اسم لعقوبة مذكورة
يجب عقابته تعالى فلا يسمى به التعزير لعدم التقاضي لانه حق العبد وحله الا على الاثر جاز
على تصور به العباد صيانة لدار الاسلام عن الفساد ولهذا كان حق الله تعالى لانه شروع في نفع يعود

حق الواجب المقتول

يقرب الرجل قايما والمرأة قاعدة **قوله** ولا يمد معناه ان الاجل لا يمد يد فوق راسه وقيل مراد به ان بعد ما وقع السوط على بدن الرجل لا يمد وقيل ان يطرح على الوجه ويمد رجلاه وكل ذلك لا ينحل ما فيه زيادة على المشقة **قوله** لا ينزع ثيابها الا النور واكتشواي لا ينزع المرأة ثيابها الا اكتشوا والنور لان في حجر يدها كسنت العورة والنور واكتشوا يعني وصول اللام الى اجسد والستر حاصل بدونها فلا حاجة اليها فيستره **قوله** وتغيب جالسة لما روينا من قول علي رضي الله عنه ولانها عورة فاحبس استر بالنسبة اليها **قوله** وكفها في الرحم لانه اي كفها لمرأة في الرحم لا للرجل لما روينا عليه السلام لما امر برجم الغامدية امر بان كفها الى قريب من السرة فجعلت فيها وان ترك احد جانبيها كفى احسن لانه استر لها **قوله** ولا يحسد عدها بل اذا نهى امامه اي المولى لا يحسد عدها الا اذا نهي الامام اليه وعدها السابق يجوز ان ينهي احد الخالص لله تعالى او اعان السبب او اقر غير اذن الامام فاما اذا ثبت بالبيعة فله فيه قولان وهذا اذا كان الولي ممن يمكن اقامه احد بولاية الامام بان كان بالغ عاقل لا قوله عليه السلام اقيموا احد ودعوا على ملككم ولما روينا عن العبادلة الثلثة اربعة الى الولاية احدى ود والصدقات واجماعات والى والمراد بها روي القسبي بالرافعة الى الحكم لا المباشرة في اذن الامام **قوله** واحصان الرجل الحيوة التكليف والاسلام والوطى بها في صحيح وما يقصده الاحصان اي احصان الرجل شروطه بشرائط سبعة العقل والباوع والحرية والنكاح والدخول بالنكاح الصحيح والاسلام وكون كل واحد من الزوجين من اهل الاخر في سائر شروط الاحصان زمان الاصابة بحكم النكاح اما العقل والبلوغ فلا غير المكلف ليس باصل للعقوبات في اما الحرية فلا ان الاحصان ينطلق عليها قال الله تعالى فمن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات اي الحر ايراجع الامة واما النكاح الصحيح فلا ان الاحصان ينطلق عليه قال الله تعالى والمحصنات من النساء اي المنكوبات واما الدخول في النكاح الصحيح فنقوله عليه السلام الثيب بالثيب واليبا باليبا يكون بلا دخول وذا لا يكون على ما عليه الاصل لا بالنكاح واما الاسلام فنقوله عليه السلام من اشرك بالله فليس بمحسن واما شرط صفة الاحصان فيها عند الدخول فلا ان المالكين اذا كان بينهما وطى بها في صحيح طال البرق ثم عتق لم يكونا محسنين وكذا الكافران والسافعي في النكاح مستراط الاسلام وكذا ابو يوسف في رواية لما ان النبي عليه السلام رجم يهوديين وقد زينا قلنا على حكم التوارث والنزاع في حكم الاسلام وحيث ان الاحصان ليس بشرط في دينهم وكان يعمل بحكم التوراة فلما نزل حكم القرآن نسخ ذلك **قوله** ولا يجمع بين جلد وجهه وجلد ثغري ولو غرب بما يري صح اي لا يجوز ان يجمع بين جلد وجهه وجلد ثغري في المحسن وعندنا كتاب الظاهر يجمع بينهما لقوله عليه السلام واليب باليب جلد مائة ورجم بالجراحة ولما روي انه عليه السلام جمع بينهما في رجل لنا حديث ما عثره الغامدية رجمها رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا يمد معناه

لان في حجر يدها كسنت العورة

احد

في سائر شروط الاحصان

ولم

ولم يجلدها وتاويل ما روينا جلد مائة في حق غير المحسن ورجم بالجراحة في حق المحسن او نقول نسخ بقوله تعالى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وكان الجلد من كل زمان ثم نسخ بالرجم في حق المحسن حديث ما عثر وتاويل الجمع ان النبي عليه السلام جلد اول مرة ظاننا انه غير محسن ثم تبين انه محسن وجمعه هكذا قال جابر ولا يجمع جلد وثني في البكر والسافعي يجمع بينهما جلد البكر مائة وتغيب عنه لقوله عليه السلام بالبكر مائة جلدة وتغيب عام ولما قوله تعالى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة جعل الجلد كالموجب نظرا الى الفاعل لا ليعتقن ان يكون جزاء او جزاء ما يكون كافيا لانه من جرم بالهزم اي كفى او الى كونه كذا المذكور فيكون كذا المراد اذ الموضع موضع الحجة الى البيان فلو اوجبنا معه التعزير لكان الجلد بعض الموجب فيكون نسخا ولان في النبي تعزيرها على الزنا فلا حجة وان راي الامام في النبي مصالحة فينبغي بقدر ما يري لانه قد ينفذ في بعض الاحوال وذلك تعزير وسياسة لاحد وما روي ان النبي عليه السلام والصحابة نفروا بمحمول على السياسة **قوله** والمرضى يرجم ولا يجرد حتى يبرأ اي المريض اذا زني وكان محصنا يرجم لانه لا فائدة في البر ثم الرجم وان كان غير محسن لا يجرد حتى يبرأ لانه لا ينفي الى التلبس وهو غير صحيح ولهذا لو كان صبيحت الحلفة فلا حجة في ضرب المائة ضرب جلد خفيفا متدا واما محله فكذا روي في من الررسول عليه السلام للصحابة حيث قال عليه السلام خذوا عنكم لافيه مائة شتم في شتم اخر يومه من ذرة العنك والتمكول عنقود النخل والشما في سبعة منه **قوله** واحمل لا يحد حتى تله وتخرج من ثيابها لو كان صدها جلد اي احمل اذا كانت زانية لا يحد حتى تله كيلا ينفي الى هلاك اولد الذي لم يمن والمحقوق من الزنا محترم كغيره ثم ان كان صدها الرجم يرجم بعد خروج اولد لروا المانع وعن ابي حنيفة رجم الله يوحى حتى يستغنى الولد عنها اذا لم يكن احد يقوم كاله وان كان احد فيخرج حتى تعالي عن النفس كيلا ينفي الى هلاكها **قوله** الذي يوجب الجرد والزي لا يوجب اي الوطى الموجب للزنا وهو عند اهل اللغة والشرع وطى الرجل المرأة في التبر في غير الملك وشبهة اذا كان في الفعل شبهة لا يجب احد **قوله** لا حد شبهة المحل وان ظن حرمة كوطى امه ولد او ولد عند عدم الاب وشبهة الكفريات اليه بالثبوت الثابت وليس بثابت وهي انواع ثلثة شبهة في الفعل وشبهة في الاشياء وهو ان يظن غير دليل احل او حرام وهذا يتحقق في حق من شبهة عليه دون من لم يشبهه في المحل بسببه شبهة حكمه وذا ابتيham دليل احل في المحل واستغنى عنه فتعبر شبهة في حق الكل ولا يتوقف ثبوتها على ظن الجاني وشبهة في العقد فان العقد اذا وجد فلا لا كان او حراما متقنا على تحريم او تحلها فيه صار شبهة اما شبهة في المحل فلا حذ فيه وان ظن حرمة كذا وطى امه ولد او ولد ولد وقال طننت انها على حرام لانها حائض بالولد لقوله عليه السلام انت وما لك لا يبيك دليل الميث المحل قايمة وان تخلف عن اثباته حقيقه لان في حق شبهة والشبهة في المحل نسخ وجوب احد بطل حال ثم ان جعلت ولد

عند عدم الاب وشبهة

في حق المحل

ودلرت ثبت من لاي ولا يبي العتد تملكه اياها لتيته سابقا على الوطى وان لم يحل فعلى الالب
 العتد ولا يثبت الملك فيها لان الملك ضرورة صيانة ماية عن الصياح ولا ضرورة هذا وتعدرا لحد لتيته
 فحب العتد واكد كلاب عند عدمه فيما ذكرنا وكذا اذ اولى المعتد بالكميات بان قال لها انت باين
 او نحوه واراد البينونة واللف ثم جازعها في عدها لا صل عليه وان قال علت انها على حرام لا اختلاف
 الكا فلا يحد **قول** ولتيته في النعل ان ظن حله كعتد الملك وامه ابويه وزوجته وسيدة
 والنسب ثبت في الاولي فقط **قول** ولتيته عطف على قوله لتيته في المحل اي لا صل بسببه في النعل
 كما اذا اولى المطلقة لتيته في العتد وقرظنت انها تحل لي لا يحد لان هذا سببه في موضعها لتيته
 بعض احكام النكاح كاللغة والكنى وثبوت النسب من لدن وغيرها فجاز ان يثبت حل
 الوطى على بعض الاحكام الباقية فعد رفي الاستتابة وان قال علت انها حرام على يحد لتيته والالب
 في المحل من كل وجه فالتفت الشبهة وكذا اذا اولى امه ابويه وامه وقال ظنت انها تحل لي لا يحد لتيته
 لان القرب بين الاب والام وبين الابن واحد وهذا القرب او جبيتا ويلاد اصد الطرف فظن انه وجه
 تاويله في الطرف الاخر وكذا اذا اولى امه زوجته وسيدة وقال ظنت انها تحل لي لا يحد لتيته فبئس
 بلا ايتان وحشة فظن انها تحل في الوطى وان قال هذا المايل ظنت انها حرام على يحد لان القرب
 الاستتابة فان امتنه عذر والالا **قول** والنسب يثبت في الاولي اي يثبت النسب في الشبهة
 ان ادعى النسب ولا يثبت في الثاني اي في الشبهة في النعل وان ادعاها لان النسب تعقد تمام الملك
 او اكد في النوع الاول وجدا حدها وعوا كفي فلا يحد زنا وفي الثاني لم يحد اصرها فحضر زنا والمما
 مستط اكد للاستتابة **قول** وحد بوطي امه اخيه وعمه وان ظن حله يعني اذا اولى امه اخيه وعمه
 وقال ظنت انها تحل لي حد وكذا سائر المحارم سوى الولاد لانه لا بسوطه له في مالها ولا فله مستند
 ظنه الي دليل فلا يعتبر **قول** وامرأة وجدت في فراشه لبا جنيته زنت وقيل في زواجك وعليه المهر
 وامرأة باكر عطف على امه اي كد بوطي امرأة اجنبية وجدت في فراشه وان قال ظنت انها امرأته
 لان بطول الشهادة لا يثبت عليه امرأة وقد تمام على فراشه غيرها من المحارم التي في بينها فلم تستدر ظنه الي
 دليل ولم يعتبر **قول** لبا جنيته يعني لا يحد بوطي اجنبية زنت اليه وقيل في زواجك لانه اعتمد
 دليل شرعي في موضع الاستتابة وهو الاخبار بانها امرأة ولا دليل له يثق عليه سوى هذا ولهذا قلنا
 بثبوت نسبه وان كانت سببه استتابة لعدم الملك وشبهة لانا ان الشك انزل الاخبار بالملك
 كما لم يحد في الزور وعليه المهر لان عليا رضي الله عنه قضى بذلك ولان الوطى في دار الاسلام لا يحلوا
 عن اكد او المهر وقد مستط اكد بالسياسة فتعين المهر وهو من المثل **قول** ومحرم نكحها عطف على قوله
 لتيته

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 أجمعين

لتيته اي لا يحد بوطي محرم تزويها وهذا هو الشبهة في العتد سواء كان عالما بالحكمة او لم يكن عالما
 بها عند اي حينه رحمه الله ولكن ان كان عالما يرجع بالقراب تعذيرا له وقال ابو يوسف ومحمد الساجي
 رحمه الله ان كان عالما محرم في كل امرأة محرمه عليه على التام بيد او ذات زوج لان حرمة من ثبتت
 برليل قطعي ومجرد اضافة العتد الي غير المحل لا عبرة به غير انه اذا لم يكن عالما بالتحريم تعذر
 للاشتتابة ولاني حينه ان هذا اولى حصل عقيب عتد اعتد من وجه والمحل من حيث انه انما قابل
 لتو الاد المتصور بهذا العتد فكان هذا عتدا صادرا من اجله مضافا الي محله فيبيني ان يعتقد
 في جميع الاحكام لانه تقاعد عن افادة حقيقة المحل لانه مضاف الي غير المحل من وجه لا الشك
 حرم المحارم فيورث شبهة فلا يحد اكد وهذا لان العتد ان كان مضافا الي غير محله من كل وجه
 لم ينفقد ولم يثبت بها شبهة العتد وان كان مضافا الي محله من كل وجه يثبت حقيقة العتد ان
 كان مضافا الي محله من وجه دون وجه يثبت شبهة العتد **قول** وبا جنيته في غير ابتل وبلوطنة
 وبهيمة وبزنا في دار حرب او بغى وبزنا جري بزمينة في حقة عطف على **قول** لتيته اي لا يحد
 بوطي امرأة اجنبية في غير قبلها ولا بالبلوطنة عند اي حينه رحمه الله وقال وهو قول الساجي هو كالزنا
 في حد صا الزنا فيرجم ان كان محصنا ولا يحد لما روى عن علي رضي الله عنه ولانه في معنى الزنا
 لان فيه قصا الشهوة بسنج الما في محل مشهي على سيدنا كمال علي وجه بمحض حراما كالزنا في البطل
 بل فقه فهو ادعى الي الزنا ولا يحد لتيته انها فقت في المعاني الداعية الي سرع اكد لان الرغبة
 انما يكون في اللواط في احد الجانيين وفي الزنا في الجانيين علي ما عليه الجبله السليمة فلا يحد في اللواط
 بالزنا في سرع الزنا لانه تعذر ولا يحد اكد ايضا بوطي بهيمة وقال الساجي يجب لانه وجد سنج الما
 في محل مشهي فستدعي زنا قلنا ووطي البهيمة لا يحد اليه الطبع فلا يستدعي زنا لانه لا يحد
 لان فيها جناية ليس فيها حد بقدر تعذر ولا يحد اكد بزي في دار الحرب او في دار البغي
 وقال الساجي يجب لان المسلم ملزم احكام الاسلام حيث كان ومن حله وجوب اكد على الزنا ولت
 قوله عليه السلام لا يقيم اكد في دار الحرب ولانه لم يجب له اية وانما وجب لمقتود وهو الزنا
 ولا يستيننا واذا لم يكن الاستيننا فلا يجب كل من عن القائل فاذ لم ينفقد موجبا من الابتداء لعدم
 النفاذ في الجا به لم يتلب موجبا باكر وجع اليها ولا يجب اكد بزن رجل حزني مستامن بذميته
 في حق الحزني المستامن واما الذمية فيحد وهذا عند اي حينه رحمه الله وقال محمد رحمه الله لا يحد
 على واحد منهما وهو قول ابي يوسف رحمه الله اولاه رجوع وقال محمد ان لان الزنا حرام في كل الايمان
 فانه لا يقيم على اهل الكتاب لا اعتقادا للاحقة ولها ان اقامة اكد تبني على الولاية والولاية تبني
 على الالتزام لئلا يؤول الي تشهيره من دارنا والالزام منتف فلا يحد بخلاف حقوق العباد لانه

اي بسم الله الرحمن الرحيم

مستامن

بالدخول في دارنا التزم حقوق العباد انصافا وانصافا فليعلم بالتزامه واما الزمة فتدعى عندك
لان التزاما موجود حقيقة والمانع وهو عدم الالتزام موجود في حق المستامن دون الزمة فجدد
وعند محمد المانع في حقه مانع في حقه لان فعل الرجل اصيل وفعل المرأة تبع لانه فاعل وهي محل
والحال في حكم الرد طامناح احدى الاصل يوجب امتناعه في التبع بخلاف ما اذا كانت هي المستانة
والرجل ذي فانه يجد لان المانع في التبع ليس مانع في حق الاصل قلنا المرأة تابعة في نفس
الفعل لا في حكم الفعل ولهذا اذا لم يكن الرجل محصنا والمرأة محصنة بكلمة الرجل وترجم المرأة فلا يصير
ذلك شبهة في حقه **قوله** وبزني صبي او مجنون بكلمة بخلاف على اي ان زني صبي او مجنون
بامرأة طامناح فلا حد عليه خلافا لفرق السامع وهو رادع الى كونها زانية حقيقة لوجود
قضا الشهوة بالثمة فامتناع وجوب الحد في جانب عدم التكليف لا يوجب الامتناع في جانبها وهي مكنته
ولما ان الزنا يوجب شبهة حقيقة لانه اسم لوطي حرام وهي محل لوطي ولهذا لم يسم موطوءة ومزينا بها
واما سميت زانية مجازا نسبة للمفعول باسم الفاعل فاذا كان كذلك فليست في فعله ان وقع
زنا فيصير زانية بالمكين من الزنا تبعا فحد بذلك وان لم يتبع زنا فلم يصير زانية لان ثبوت
التبع بثبوت الاصل وفعلها ليس بزنا لان الزني فعل من هو مخاطب بالكف عنه وموهم بمسيرة
وفعلها ليس كذلك فاذا عدم الزنا من جانبها فكذلك في جانبها بخلاف ما اذا زني صحيح بمجنونة او صبيبة
بما سمع منها حد الرجل خاصة بالاجماع لان فعله وقع زني فوجب الحد عليه وان كان المانع موجودا
في حق التبع لما ذكرنا ان المانع في حق التبع ليس مانع في حق الاصل **قوله** وبزني ساجدة اي
لا حد بالزنا بامرأة استاجرها ليرتبي بها لم يحد عندنا في حبيته وحرمة الله وقال وهو قول الساجدة كذا
لانه ليس بينهما ملك ولا شبهة ملك فكان لعوا فوجب الحد وله ما روي ان امرأة سبالت رجلا مالا فاني
ان يعطها حتى يكتفي بغيرها فغيرها اي حد وقال فزادها ولان المستوفي بالوطي منفعته حقيقة
وان كان في حكم العيس كسرها فاعتبارا بحقيقة يقتضي ان يكون محال الاعتدال اجازة **قوله** فاورث شبهة
وبكره اي لا يجب الحد بكراهة حتى اذا اكره السلطان على الزنا فزني لا يجب الحد وكان ابو حنيفة
يقول ولا يحد وهو قول زفر لان الزنا منه لا يكون الا بعد انتشار الالة ودليل الطوعية
والاختيار فاقترن بالاكراه ما ينافيه فانتهى الاكراه ثم رجع وقال لا حد لانه مبرع للزجر وهو منجر
وانما اقدم عليه لدفع الهلاك عن نفسه فلا حد كالمرأة اذا اكرهت على الزنا لعدم دليل الطوعية وانتشار
الالة طبيعة فلا يدل على الطوعية وان اكرهه غير السلطان كحد عندنا في حبيته واعندنا لا حد لان
الاكراه من غير السلطان تحقق عندنا لان اعتبار خوف التلف وذا يوجب من غير السلطان وله ان
الاكراه من غير السلطان لا يردم الا نادرا لانه يستغنى بالسلطان او جماعة المسلمين ولا حكم للنادر

ومعناه استاجرها ليرتبي
بها الملو استاجرها للمزينة
فزني بها كغيره من الزنا
عندنا في حبيته وقال ابو حنيفة
والشافعي يجب عليه الحد
في الاول ايضا زني

فلا

بلاستط احد قبل هذا اختلاف عصر وزمان لا اختلاف جهة وبرهان **قوله** وبقرار ان انكره
لاخر اي لا يجب الحد باقرار احد الزانيين اذا انكره الاخر يعني اذا اقر احدهما بالزنا اربع مرات
وانكر الاخر لم يحد وهذا على وجهين احدهما ان يقر بالزنا بفلائة اربع مرات وقالت انه تزواني وما هكذا
لم يحد لان دعوى النكاح محتمل الصدق والاحتمال كحق بحقيقة فيدر احد به وعليه المهر لان الوطى
لا يبرأ من المهر الا بالحد فاحد ساقط بالسيمة فيجب المهر والثاني ان يقر اربع مرات ان زني بفلائة
فقلت ما زني في ولا اعرفه او اقرت بالزنا اربع مرات مع فلان وقال فلان ما زني بها ولا اعرفها
لاحد المقد عندنا في حبيته وحرمة الله وعندنا لا يحد لانه هو اخذ باقراره فثبت الزنا في حقه وعدم وقوع
الزنا في حق النكر لا يورث شبهة في حق المقر وله ان الزنا انتفى في حق النكر بدليل يوجب النفي
في حقه وهو النكاح فاوثر شبهة الاقتناع في حق المقر لانه يقر بها **قوله** ومن زني بامته فقتلها
لزومه الحد والقمة اي رجل زني بامته فقتلها بفعل الزنا لزومه الحد وعليه القمة لانه جناحيتين
فقتل على كل واحد منهما ما وجبها الحد بالزني والقتل بالقتل وقال ابو يوسف لا يحد لان يقتل
فان القمة عليه يقتله اياها بفعل الزنا سبب ملكه اياها مستند الى وقت وجود سبب القتل
واعتراف سبب الملك قبل اقامة الحد يستط احد ولما ان الاستناد يظهر في القام لا في
الملاشي والمستوفى بالوطي قد تلاشي ولا يظهر الاستناد في حقه والقمان في مسئلتها فان قيل
فلا يوجب ضمان الملك في المقتول لانه ليس بزمان مال ومان ما ليس بزمان لا يحد الملك في
المضمون **قوله** واخمينه يؤخذ بالقصاص وبالا مال لا يحد يعني اذا قتل كلفه قتل او يؤخذ
بالقصاص وكذا اذا اضرار المال النكس ظمنا يؤخذ به لان حق الاستيفاء لمن له الحق فيكون الامام
فيه كغيره وان احتج الى المنفعة فالمسلمون منعة فيقدر على استيفائها فاقاد الوجوب بخلاف كذا
يعني لو شرب الخمر او زني او قذف فانه لا يؤخذ به لان حق الاستيفاء من اليه وتعد اقامة
على نفسه ولا ولاية لاحد عليه ليؤديه اذ ليس قوته امام فاذا انتفى فابطل الوجوب وهو
الاستيفاء فانتهى الوجوب ايضا **قوله** الشهادة على الزنا والرجوع عنها شهدها
محمد متقادم سوى حد القذف لم يحد ضمن الرقة اي اذا شهد الشهود محمد متقادم لم يمينهم
عز الشهادة على الفور بعد علم عن الامام لم يقبل شهادتهم وحد التقادم متدر بشهود روي
ذلك عن ابي يوسف ومحمد وابو حنيفة لم يقدر بشي وفوضه الى رأي القاضي على ما هو دأبه في المقدرك
المتددة بين التليد والكثير والاصل ان الشهادة على اكره ودائما لصفة تقي بطل تقادم
العهد عندنا وعند الشافعي لا يبطل الشهادة على ما عوق العباد كالنكاح وحده لا يبطل
بالتقادم اجاعا والشافعي يقول انما حارت الشهادة بحجة باعتبار وصف الصدق وتبطل بالهجر

لا يحتل الصدق فلا يخرج من ان يكون محنة كالقرار وحقوق العباد ولما روي عن عمر رضي الله عنه
 انما قوم شهدوا على حد لم يشهدوا عند حفرة فانما هم شهود وضغن ولا شهادة لهم ولان الشاهد
 متى عين الزنا ونحوه فهو محذور من حصة ادا الشهادة وحسبته السيرة على المسلم فتأخيرهم الاول
 اما لا يتراوا ولا يسترا فان كان الاول فاقدا منهم عليها بعد ذلك يصح فيتممون ولا شهادة
 لهم وان كان الثاني فصاروا فاسقين ولا شهادة لهم سبق خلاف الاقرار لا تنفذ في حصة
 الضعيفة فيه خلاف حد التدف لان فيه حق العبد حتى لا يصح رجوعه بعد الاقرار ولان الشهادة
 فيه لا يصح الا بعد الدعوى فبما لا غير لا يثبت تمة الشاهد ونسخته لانه قد يكون لاجل الدعوى
قوله ومن السرقة يعني اذا شهدوا بالسرقة المتقدمة لم يتقبل شهادتهم فيها في حق الحكم قطعي
 يكون في حق الله فلا يتقبل شهادته فيها بالتقدم ويتقبل في حق المال ويغني لان التقدم في احد
 موارث اللمة والتمة تعتبر في القطع دون المال **قوله** ولم لا ثبتوا زنا بغايبة حد خلاف
 السرقة يعني اذا شهد الشهود على رجل انه زني ببلالة وهي غايبة وكذا لو اقرانه زني ببلالة وهي
 غايبة حد الرجل لانه عليه الدام رجم ما عزا حتى اقر بالزنا بغايبة بخلاف ما اذا شهدوا ان
 سرق مال فلان الغايبة لم يقطع لان بالغايبة ينفوت الدعوى وهي شرط في السرقة لان الشهادة على
 على السرقة شهادة لا يمكن المسروق بل روق منه والشهادة للمرء على المرء لا يتقبل بلا دعوى وليس
 بشرط لثبوت الزنا عند التقي واحتمال دعوى الكفاي لا يمنع اجزا احد في الحال لان نفس
 دعوى الكفاي شبهة فاحتمال الدعوى شبهة البينة والبينة معتبرة لا شبهة **قوله** ولو اقر
 بالزنا بمحمولة حد وان شهدوا به لا كاختلافهم في طوعها او في البلد ولو على كل زنا اربعة
 اي لو اقر رجل انه زني بامرأة لا يعرفها حد لانه لو كانت امته او امراته لعرضا ولو شهدوا انه زني
 بامرأة لا يعرفونها لم يحد لان الظاهر انه امرأة او امته **قوله** كما خلا فيهم يعني ان شهدوا انه زني
 بمحمولة لا حد كما اذا اختلفوا في طوعها بان شهد اربعة اثنان على انه زني بفلانة باكرها واثنان
 بانها طاعتها لم يحد عند اي حينة ورض وعندها حد الرجل فقط لان زناه طوعا يثبت بشهادة
 الاربعة وتعد اثنان باثبات زيادة جنسية منه وهو الاكره وذا لو كد جنسية فالى نصيبه واعا
 لم يحد المرأة لعدم ثبوت الطواغية بشهادة الاربعة ولا في حينة دمه الله ان اليهودية اختلف ليس
 على احدها نصاب الشهادة فلا يجزي لان زنا فعل واحد يتوهم بها وقد اختلفت في جانيها فيكون
 مختلف في جانيه ضرورة وكذا اذا اختلفوا في البلد بان شهد اثنان انه زني بها بالكونه واخران
 انه زني بها بالبلدية فلا حد على اكل اما علمها فلا خلاف اليهودية لا اختلاف المكان ولم يتم نصاب
 الشهادة على واحد منها واما على اليهود فلا خلاف نظر الى اليهود عليه فلا يحد اليهود عليه

لان التقدم يمنع التماس
 بالحد للتمة ولا يمنع
 بالمال لعدم التماس

لا يقتل

لا خلاف من وجه ولا اليهود للاتحاد من وجه عند زفر اليهود لتقصان الورد في كل زنا
 فصاروا قدفة قلنا العدد تمام في حق اليهود عليه ولم يتم في حق اليهود به فلا يجب اكد على قاذف
 نظرا الى تمام العدد في حقه **قوله** ولو على كل زنا اربعة يعني لو اختلفوا في البلد لا حد ولو كان
 على كل زنا في بلد نصاب الشهادة بان شهد اربعة بان زنا بها بالبلدية وشهد اربعة انه زني بها بالكونه
 كمن بشرط ان يكون في وقت واحد بان شهد كل طائفة بان زني بها وقت طلوع الشمس في يوم
 الخميس لانا تيقنا بلذب احد الفرقتين لا متناع فعل واحد في ساعة واحدة في مكانين المتباينين
 ولا عرف الصادق من الكاذب فلا يحد واحد منها ولا اليهود ايضا كمال عدد اليهود في كل زنا
قوله ولو اختلفوا في بيت واحد حد الرجل والمرأة يعني لو اختلف اليهود في بيت واحد بان
 شهد اثنان انه زني بها في كل الزاوية واثنان انه زني بها في هذه الزاوية وكان البيت صغيرا جدا
 وان كان كبيرا لا يتبدل ذلك في المحيط والقياس ان لا يتبدل كيف ما كان وهو قول زفر لا خلاف
 المكان حينة وجه الاحتسان ان التوفيق ممكن بان يكون ابدرا النعل في زاوية وانها في زاوية
 اخرى والتوفيق في احد ودرج صيانة للبيئات عن التقطيل **قوله** ولو شهدوا على زنا امرأة
 وهي بكر او اليهود فشتة او شهدوا على شهادة اربعة وان شهدوا على حد واحد اي لو شهد
 اربعة على امرأة بالزنا فطهرها التمس فعلن انها بكر لا حد عليها لظهور كذب اليهود لان
 قول النفسا حجة فيما لا يطاح عليه الرجال فيثبت بكارتها لثبوتها **قوله** وضرورتها سقوط اكد عنها
 ولا على اليهود ولكامل عدد في الشهادة على الزنا وقولان حجة في إسقاط الحد لا في جانيه عليهم ولو
 شهد اربعة بالزنا على امرأة ولم يفت في لا يجب عليهم احد اما اليهود لانهم مع النسق اهل لا اذا
 الشهادة وان كان في آذانه نوع قصور لثمة الكذب فيثبت الزنا مروه فلا يحد واما المشهود
 عليه لم يحد ايضا لعدم الزنا من وجه نظر الى القصور بالنسق وعند السامع يحد اليهود لان النسق
 ليس باهل للشهادة عند كالعبد وان شهد اربعة على شهادة اربعة على رجل بالزنا لم يحد لان
 فيها زيادة الشبهة لثمة في موضوع في تحصيل الاصول وزن نقل الزوج لانهم ما شوا اليهود عليه
 الى الزنا انما كواشهادة الاصول والحاكي للحدف لا يكون قاذفا وان جال الاصول وشهدوا على ذلك
 الزنا بعينه لم يحد ايضا لان الزوج قام مقام الاصول في اداسها ودهم ولهذا شرط اربعة بالشهادة
 فصار حد شهادة الزوج حد الشهادة الاصول مروه وكل شهادة ردت في كاديه مروه لم يتبدل
 في تكاها حجة ابد **قوله** لم يحد جواب لسائل التمس اي لا يحد اليهود ولا المشهود
 عليه لما بينا **قوله** ولو كانا عيانا او محذورين او ثلثة حد اليهود لا المشهود عليه اي لو شهد
 اربعة بالزنا على رجل وهم عيان او محذورون في قذف او احد منهم عيان او محذور في قذف

فان اليهود يحدون وكذا لو كان اليهود ثلثة يحدون لا المشهود عليه لان شهادته
اليمان والمجرد دين في الذنب لا يثبت ما يثبت بالبهاية وهو المال فلان لا يثبت بها ما
لا يثبت بالبهاية اولى وحد اليهود لانهم قد زعموا ان الزني لا يثبت بشهادتهم لانه يثبت
بأداء الشهادة وهم ليسوا بأهل للأداء فصاروا قد زعموا **قوله** ولو حد فوجدوا حدهم
عبد او حر وذا حد او ارض حربة هددوا ان زعم فريته على بيت المال ولو شهدوا بربعة على رجل
بالزنا وهو غير محصن فزعمه الامام ثم ظهر ان احدا اليهود عبيدا ومحدود في الذنب وقدر حبه
السياط وليس عليهم وعلى بيت المال ارض القرب وان كان محصنا فزعمه فريته في بيت المال
وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ان ارض القرب ايضا على بيت المال وعلى هذا لو مات من القرب
جب الدية في بيت المال عند ما خلا فالي اما الحرم فلا فصل بقضا القاضي وهو خطأ وخطأه
في بيت المال وهذا بالاجماع واما ارض القرب فلان الجرح اضيف الي شهادتهم لانه ثبت بكل ذلك
واحد اقامت عليه بشهادتهم فاجد سلطانا لحد اكاره وغيره اذا احتراز عن اكاره
غير محصن فكانوا كالبهاية سريما او جبروا بشهادتهم فاذا رجعوا فقد اعترفوا بكونهم حنفا
في شهادتهم فظنوا وان ظهروا انهم عبيدا ومحدودون في الذنب لم يظنوا لانهم لم يعترفوا
بجنايتهم لكن فصل الجلاء ينقل الي القاضي فكانه حربة بنفسه ثم ظهر خطأه فكون ضامه في بيت
المال والى خيفة رحمه الله ان الجرح غير مضاف الي شهادتهم لانهم اوجبوا بشهادتهم القرب للموالم
لا الجرح والى الجرح انما وقع بقتله هراية الجلاء فاقصص عليه القاضي في الصحيح كيلا تشع الذل مقامه
اكرهه فحافة الزمانة بخلاف الحرم لان المستحق بشهادتهم فيها الاتلاف فاذا رجعوا يجب عليهم الدية
لاعتراهم بالحياة واذا ظهروا عبيدا ومحدودا في الذنب لم يعترفوا بالحياة فلا يجب عليهم الدية
فوجب في بيت المال لما ذكرنا **قوله** ولو رجع احد الاربعة بعد الرجوع حد وعزم دية الدية وقبله
حد او لا رجع اي شهدا بربعة على رجل بالزنا وهو محصن حكم القاضي بالرجوع فزعم فوجدوا حد منهم
الشهادة عزم دية الدية وحد الرابع وحد واحد اكاره ارجع احد حد وعزم دية الدية اما الحرم فلان
كل واحد منهم اتلف زعم النفس بشهادته وقد اقرانه اتلف ذلك بالرجوع فضمنه وقال الساجي
جب القتل دون المال بناء على احده في شهود النقصان واما اكد على الرابع فزعمه الثلثة وقال
زفر لا اكد الرابع ولا احد الباقيون اجماعا وله انه لو وجد احد فاما ان يجب بالذنب قبل الرجوع فلا
سبيل اليه لان من قذف جماعة مات لا يحد قاذفه لان حد الذنب لا يورث او بعد ولا يسبيل
اليه لانه قذف المرحوم والمرحوم لا يحد قاذفه لشبهة ولما ان كلامه انعقد شهادته ووقع الحكم بهذا
الوصف ولكن لما رجع شهادته بعد الوجود فاقبل لكان قذفا والمذوف اكمال ميت وهو
محصن

محصن في ذمه ومن قذف ميتا محصنا وان رجع واحد منهم بعد القضا قبل الرجوع وهو اجمع الا المشهود
عليه وقان محمدا وزفر حد الرابع فقط لان الشهادة تكدت بالقضا وانما يحد بعد ما تكدت لم يبق قذفا
ثم يرجع احدهم بمطالبة حقه فصار كلامه قذفا في حقه دون غيره ولما ان رجوع احدهم قبل القضا
كرجوعه قبل القضا لان الامضاء من القضا في اكد ود كان العارض قبل الامضاء كالعارض قبل
القضا ولهذا استطاع اكد عن اليهود عليه واذا رجع قبل القضا ولا امضاء وهو اجمع وقان زفر
حد الرابع فقط لان رجوعه صحيح في حقه دون غيره ولما ان كلامهم قذف في الاصل وانما يصير شهادته
بالتصال القضا فاذ لم يتصل به بقي قذفا فوجدوا باعتبار كلامهم لا باعتبار رجوع من رجع **قوله**
ولو رجع احد الخمسة لا يثبت عليه فان رجع آخر حد او غير ما رجع الدية يعني لو كان اليهود خمسة
فزعم بشهادتهم ثم رجع واحد منهم لا يثبت عليه من البهاية وان اكد لان القدرين بقا من بقي وقد بقي
من يقوم بكل الحق وان رجع آخر حد او غير ما رجع الدية اما اكد فلا نفسا في القضا بالرجوع في حقه
واما الحرم فلان المعتبر بقا من بقي لا رجوع من رجع فاذا رجع اثنان بقي بيتا الباقيين ثلثة ارباع
الحق فذلك الربع بها فيكونا وانما لم يجب اكد والحرم اذا رجع احد المانع وهو بقا الخمسة تامة لا رجوع
السبب فاذا زال المانع برجوع الاخر وجب اكد والحرم **قوله** ومن المزيك دية المرحوم ان ظهروا
عبيدا اكد لو قتل من امرهم فظهر واكد كذلك يعني لو شهدوا بربعة بالزنا على رجل فزكوا فزعم فاذا شهدوا
عبيدا اكدوا فان ثبتوا على التزكية لم يظنوا ولكن الضمان في بيت المال لان المزيك اخطا فيما عمل له
المسلمين فصار كما قاضي وان رجعوا عن التزكية وقالوا هم عبيدا وكفار وتعدوا التزكية مع على ايمانهم
فمن المكون وعندها لم يظنوا لانهم اتوا على اليهود خيرا فصاروا كشهود ارحمهم قلنا السها انما
تصير حجة موجبة بالتزكية اذا شهدا في اكد وذا لا موجب شيئا بالتزكية فصارت التزكية كعلة العلة لا الزعم
القاضي القضا بالبيينة وعله العلة كالعلة في اضافته اليه بخلاف الشهادة على الاحصان لا بناء على
محضة **قوله** كما لو قتل معناه شهدا بربعة على رجل بالزنا فقتله رجل عمدا او خطأ بعد الشهادة قبل
التعديل يجب التوبة في العهد والدية في الخطا على عاقلة وكذا اذا قبله بعد التزكية قبل القضا بالرجوع
وان قضى بوجه قتلته رجل عمدا او خطأ لا يثبت عليه فان وجد اليهود عبيدا او كفارا وهو مسلم اكد باب
فالتباس ان جب القضا من كانه قتل نفسا محموت الدم عمدا لانه تبين بعد اهلية اليهود انه لم يصح
بما ج الدم فقتله لم يعمل لم يومر به اذا الما مور به الرجوع وهو احر فلم يوافق امر القاضي ليصير مقتولا
اليه فبقي مقتصدا عليه فيجب فيه القضا من دية الاستحسان يجب الدية لان قضا القاضي بالرجوع قد من حيث
الظاهر فاو رث شبهة الاباحة بخلاف ما اذا قبله قبل القضا لان الشهادة لم تصر حجة بعد ثم الدية
يجب في ماله لانه عمدا عاقلة لا يعقل العهد ويجب في ثلث سنين لانه وجب بنفس القتل وما يجب

بشأن القتل يجب موجلا **قوله** وان رجمه ووجدوا عبيدا فدينته في بيت المال اي ان كان هذا الرجل
قتله رجلا ثم وجد السهم عبيدا فالدية في بيت المال لانه فعل ما فعل بامر الله فانتقل فعله اليه ولو
فعل بنفسه يجب الدية في بيت المال كذا هذا **قوله** ولو قال شهود الزنا تجدنا النظر قبلت
شهادتهم اذ التمسوا لاقامة شبهة الشهادة مطابق شرعا اخلا وجه الى تحمل الشهادة بدون
النظر اذ لا يلزم لهم اذ اؤلفها مالم يروا كالميل في المحكمة وتعد النظر الى العورة عند اقامة جارية
كما قلنا والطبيب واكتان **قوله** ولو انكر الاحصان فشهد عليه رجل وامرأتان او ولدان وحنة
منه رجم اي لو شهدا بربعه على رجل بالزنا فاكرا الاحصان فشهد عليه بالاحصان رجل وامرأتان
رجم خلافا لزور النساء في سر على اصله ان شهادته في غير الاموال لا يقبل
وكرر يقول الاحصان شرط والكم وهو الرجم يضاف الى الشرط وجوده عندكم كما يضاف الى العلم بثبوتها
فما يكون في معني العلة ولانه كمال العقوبة وكما ان اصل العقوبة لا تثبت بشهادة النساء قلنا
مكملها ولما ان الاحصان ليس بعلة عقوبة لانه ليس بموضع لها ولا سبب لانه غير منفي اليها
بل هو مانع لانه عبارة عن اكمال التحريم وهي مانعة عن التباح ولا شرط لان الشرط ما يتوقف
ان اعتاد العلة عليه بعاد وهو صورتها والا حصان ليس كذلك بل هو علامة معدة فكله يجوز
ان يثبت بشهادة النساء مع الرجال كسائر الحقوق او كان له امرأة ولدت منه فانه رجم سونا
انه ينكر الدخول بعد وجود سائر الشرايط لان الدخول ثبت بشهادة الشريعة بان الولد لها
وباقرارها ان الولد ولد لها ولو ثبت الدخول بشهادة شهودين ثبت الاحصان فاذا ثبت بشهادة
الشريعة بما اقرارها اولى ان يثبت **قوله** حد الشرب من شرب خمر واخذ وزعمها
موجود لو كان سكران ولو تبيد وشهد رجلان او اقر مرة حد ان علم شربه طوعا وهي اية
من شرب الخمر واخذ وزعمها موجود او اقر سكران سوا كان باحراما بالبنيذ وشهد عليه رجلان
او اقر مرة وزعمها موجود حد ان علم شربه طوعا وصحا على الكفر لقوله عليه السلام من شرب الخمر فاجلدوا
فان عاد فاجلدوا وروي ان عمر رضي الله عنه اقام الحد على اعرابي سكر من البنيذ **قوله**
وزعمها موجود فالاصل فيه ان التقادم يمنع قبول الشهادة اتفاقا لكن عند ما يذهب الراجحة
وعند محمد بتدري الزمان كما في حد الزنا لان وجد الراجحة لا يصلح وليلا لانه قد يوجد راحة الخمر
من غير الخمر وقد يتكلف لزوال الراجحة مع بقاء الخمر في البطن ولها قول لم يسعد حتى اتي بسكران
تلقوا ومزموه واستنكوه فان وجدتم راحة الخمر فاجلدوه واما الاقرار فالتقادم لا يبطله
عند محمد كما في حد الزنا وعند ما لا يقام الحد عليه الا عند قيام الراجحة لما بينا لكن بشرط ان لا يكون
زوال الراجحة بسبب بعد عن الامام فان ذلك لا يمنع قبول الشهادة واما قلنا وشهد رجلان

لان

لان شهادة السامع الرجل لا يكون مقبولة لانها مودث للشبهة واما قلنا او اقر مرة لان عند
يقطع اقرار مرتين قلنا ثبت ذلك خلاف القياس فلا يثبت عليه غيره واما قلنا ان علم شربه طوعا
لانه لو شرب مكرها لا حد واما قلنا وصحا لان الحد لا يجوز الا بعد زوال الكراهية **قوله**
وان اقراد شهدا بوضي رجمها لا بعد المسافة او وجد منه راحة الخمر او ثبناها او رجم بما اقر
سكران بان زال عقله لا اي لا يجب عليه الحد في هذه الصور اما اذا اقراد شهدا بوضي راجحها
لا بعد المسافة الى الامام فالتقادم وهو لزوال الراجحة عند ما وجد من شربه طوعا كما في غيره
من الحد ود كما بينا واما اذا وجد منه راحة الخمر او ثبناها فلا يثبت ان يكون الراجحة من غير
الخمر او كان منه كنهه سر به كرها فلا يجب الحد بالشك واما اذا رجع عن الاقرار فلا يخلو
حق الله تعالى فيعمل الرجوع فيه كسائر الحد ود لان الرجوع محتمل لصدق فصار شبهة في حد
الحد واما اذا اقر هو سكران فلان الاقرار محتمل للحد وفي اقرار زيادة الاحتمال
فاورث شبهة في حد كونه بين حد كبر ان يقوله زال عقله وهو ان لا يعرف الارض من البسابة
ولا الرجل من النساء وهذا عندنا في حينه وقالا هو من يهذي ويختلط جدي بتركة لقول علي رضي الله عنه
اذا سكر هذي واذا هذي اقترى وحد الغترين ثم انون جلدوا له ان الحد معتبر في ثبوتها
في شبهة احتيا لا للدرء **قوله** وحد السكر والخمر ولو شرب قطرة ثمانون سوطا والعبد لفضه وحق
على بدنه كحد الزنا اي حد السكر من البنيذ المحرمة والخمر ولو شرب قطرة ثمانون سوطا وعندهما
اربعون سوطا لانه عليه اللام جلد اربعين وعن ابي بكر رضي الله عنه كذا وكذا قلنا قول علي رضي الله عنه
اذا شرب سكر واذا سكر هذي واذا هذي اقترى وعلى المنترين ثمانون جلد وعندهما جاع الهوى
وما رواه مجريد بن اوتيلين فمكون كحد حربه بغير بيتين فكان في حدنا وان كان عبدا جلد اربعين
لما روى ان عمر وعثمان وعبد الله بن عمر قد جلدوا عبيدهم نصف الحد في الخمر رواه ما كذا في الموطا
ولان الريق نصف علي ما عرف ويفرق الجلد على بدنه لان تكرار الشرب في موضع واحد قد ينفذ
الي الثلث والحد شرعنا جلدنا ونخرج عنه ثمانية في المشهور عن ابي بيا مبالغة في الالام وعن
محمد انه لا يجردها بالتحنيف من حيث انه ثبت بالتأطع قلنا اظهرنا التحنيف من حيث العود الى
فلا حد لما لا يترك التجريد **قوله** حد التذرف وهو في اللغة الرمي وفي الرمي
مقصود وهو الرمي بالزنا صريحا وهو التذرف الموجب للحد وشرطه احصان المتذرف ومخز
التاذف عزائبا بالبينه **قوله** هو كحد الشرب كية وثبوتها اي حد التذرف كحد الشرب عند
وثبوتها ثبوت حد الزنا وثبوتها في ثبوت بشهادة الرجلين دون النساء **قوله** ولو ذرف مخصنا
او مخصنة بزنا حد بطله مفرقا ولا يترع غير اكثروا الزواي كذا التاذف لطلب المتذرف

بما اقر
الرجل

يقرب من قاي على اعضاء القاذف ثمانين جلدة لتولد تعالى والذين يرمون المحصنات الى قوله فاجلدوهم
 ثمانين جلدة المرامي بالزنا باجماع المتفق والاولا تشيرون حيث شرط اربعة شهداء وفي بعضها ينع الزنا
 والنفس وان كان ورد في المحصنات كمن اكتم ثابت في المحصنين ايضا دلالة اذ الرضوب لدفع العار
 وذا يحمي في الكول وانما خفي بالذكر لان الغالب منع الرمي عليهن والشرط ان يكون الرمي بفتح
 الزنا احتياالا للدر وان يكون المتذوف مطالبا لان فيه حقة من حيث دفع العار وان يكون القذف
 محصنا لما تنوينا وينبغي ان يفرق على اعضائه ليللا يودي الى اطلاقه ولا يجر دعن ثبانه لان سببه وهو
 غير متطوع ولا احتمال ان يكون صادقا فلا يقيم على الشك غير انه يرفع عنه العزو واكتسب لصل
 اليه الا لم يحصل بالانزجار المقصود من شرعيته **قوله** واخصانه يكونه نكلا عرا ساعينا عن ذنا
 اي اخصان المتذوف بان يكون مكلفا اي بالغاعا فلا لان الصبي والمجنون فاعلمها لا يكون زنا
 فلا يجرهما الشين وحرا قال الله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات الى اخره يروى
 لان الكاف ليس محصن لتولد عليه اللام من اشرك بالله فليس محصن وعينها لان غير الغني
 لا يجره الشين بالذوق وكذا قاذفه صادق فيه **قوله** فلو قال لغيره لست لابيكم اولست بآبن
 فلان في عصم حد وفي غيره لا ينع من حمل اي لو قال لغيره لست لابيكم محمدا وهذا اذا كان
 امه محصنة لانه قدف امه حقيقة لانه متى لم يكن من ابيه يكون من غير ابيه ولا يجره لغير ابيه
 فكان في ثني سبه من ابيه نسبة الزنا اي امه حرة فلو قال لمسيود لاجد لاني قدف محصنة او ثني
 رجل من ابيه فان قال في حال الغضب لست بآبن فلان لا يجره الذي يدعي له كحد وان قال في غير
 الغضب لا كحد لان هذا الكلام قدف حقيقة الا انه في غير حال الغضب قد يراجه المعاشه اي انما يشبه
 ابيكم في المودة والسخاوة فلا يجره الاحتمال وفي حال الغضب يراجه حقيقة فحد ولو قال لست
 بآبن فلان يعني حد لا كحد لانه صادق في كلامه **قوله** لعزلي يا بني ويا بن السمتا ونسبه الى عمه و
 ورايه **قوله** وقوله باجر عطف على قوله نسبه عن حد وكذا قوله نسبه باجر عطف على قوله اي لا يجر
 احد في غير حال الغضب كما لا يجر بغيره عن حد وقوله لعزلي يا بني الى اخره ما ذكر اي لو قال لعزلي يا بني
 لا كحد لانه يراجه التشبيه الى ابيكم ولكنه لا ينعني عن الاب عادة وبقوله لرجل يا بن السمتا لا كحد
 لان العرب يطلق هذا اللفظ على سبيل المدح فان من قال السمتا سمي بهذا الاسم لانه كان يصل
 الى كل احد نفعه فهو السمتا تدحالا كحد ونسبته الى عمه وخاله او رابة اي زوج
 امه لان كل واحد منهم سمي بان قال تعالى قالوا لعبد الفكد والابا لك ابراهيم واسماعيل (سبح)
 واسماعيل كان عمي وقال عليه السلام انما اب وقال الله تعالى ان ابني من ابي قيل كان لمرامته
قوله ولو قال يا بن الزانية وامه ميتة فطلب الوالد او ولد اي لو قال لرجل يا بن الزانية

المراد

بشرط ان يكون
 الزنا باجماع
 المتفق والاولا
 تشيرون حيث
 شرط اربعة
 شهداء وفي
 بعضها ينع
 الزنا والنفس
 وان كان ورد
 في المحصنات
 كمن اكتم ثابت
 في المحصنين
 ايضا دلالة
 اذ الرضوب
 لدفع العار
 وذا يحمي في
 الكول وانما
 خفي بالذكر
 لان الغالب
 منع الرمي
 عليهن والشرط
 ان يكون الرمي
 بفتح الزنا
 احتياالا للدر
 وان يكون
 المتذوف مطالبا
 لان فيه حقة
 من حيث دفع
 العار وان يكون
 القذف محصنا
 لما تنوينا وينبغي
 ان يفرق على
 اعضائه ليللا
 يودي الى اطلاقه
 ولا يجر دعن
 ثبانه لان سببه
 وهو غير متطوع
 ولا احتمال ان
 يكون صادقا
 فلا يقيم على
 الشك غير انه
 يرفع عنه العزو
 واكتسب لصل اليه
 الا لم يحصل
 بالانزجار المقصود
 من شرعيته قوله
 واخصانه يكونه
 نكلا عرا ساعينا
 عن ذنا اي اخصان
 المتذوف بان يكون
 مكلفا اي بالغاعا
 فلا لان الصبي
 والمجنون فاعلمها
 لا يكون زنا فلا
 يجرهما الشين
 وحرا قال الله
 تعالى ومن لم
 استطع منكم طولا
 ان ينكح المحصنات
 الى اخره يروى
 لان الكاف ليس
 محصن لتولد عليه
 اللام من اشرك
 بالله فليس محصن
 وعينها لان غير
 الغني لا يجره
 الشين بالذوق
 وكذا قاذفه
 صادق فيه قوله
 فلو قال لغيره
 لست لابيكم اولست
 بآبن فلان في
 عصم حد وفي
 غيره لا ينع من
 حمل اي لو قال
 لغيره لست لابيكم
 محمدا وهذا اذا
 كان امه محصنة
 لانه قدف امه
 حقيقة لانه متى
 لم يكن من ابيه
 يكون من غير
 ابيه ولا يجره
 لغير ابيه فكان
 في ثني سبه من
 ابيه نسبة الزنا
 اي امه حرة فلو
 قال لمسيود لاجد
 لاني قدف محصنة
 او ثني رجل من
 ابيه فان قال في
 حال الغضب لست
 بآبن فلان لا يجره
 الذي يدعي له كحد
 وان قال في غير
 الغضب لا كحد لان
 هذا الكلام قدف
 حقيقة الا انه في
 غير حال الغضب
 قد يراجه المعاشه
 اي انما يشبه ابيكم
 في المودة والسخاوة
 فلا يجره الاحتمال
 وفي حال الغضب
 يراجه حقيقة فحد
 ولو قال لست بآبن
 فلان يعني حد لا
 كحد لانه صادق
 في كلامه قوله
 لعزلي يا بني ويا
 بن السمتا ونسبه
 الى عمه وخاله
 او رابة اي زوج
 امه لان كل واحد
 منهم سمي بان قال
 تعالى قالوا لعبد
 الفكد والابا لك
 ابراهيم واسماعيل
 (سبح) واسماعيل
 كان عمي وقال
 عليه السلام انما
 اب وقال الله تعالى
 ان ابني من ابي قيل
 كان لمرامته قوله
 ولو قال يا بن
 الزانية وامه ميتة
 فطلب الوالد او
 ولد اي لو قال
 لرجل يا بن الزانية

يستغوب

فمنه لا يجره
 لو جاز الحان

وامه ميتة فطلب الوالد او الولد او ولد الوالد لانه قدف محصنة بعد موتها وقد طالب من
 المطالبة لدفع العار من نفسه بحقوق الشين بها ولا بد من كحد ولا بد من حق المطالبة بحذف
 الامن مع القذف في نسبه لثبته وعذا الشافعي حق المطالبة لكل وارث لان حد القذف يورث عندنا
 وعندنا ولاية المطالبة ليس بطريق الارث بل بطريق حقوق العار والانه لا يجره الشين بغيرنا
 اخته مثل ما يجره بها ولا لانه لا يجره احد الاخوان الى اخره لهذا لا يمنع قبول الشهادة ثم حق
 المطالبة للمذكورين ثابت سواء كانوا مسلمين او كفارا او عبيدا وعذر زفر لا يثبت حق المطالبة
 لكافر والعبد وكذا يكون لولد الولد حق المطالبة مع وجود الولد وعذر زفر ليس له ولاية المطالبة
 مع وجوده لان الشين الذي يجره الولد فوق الشين الذي يجره ولد الولد ولما ان حق الخصومة
 باعتبار حقوق العار وذا من وجودها **قوله** ولا يطلب ولد وعبد اباه وسببه بقذف امه لانه
 لا يعاقب بجنايته على نفسه وطرفه فكذا لا يعاقب بتناوله من عرسه والاصل قوله عليه السلام لا يعاقب
 الوالد بولد ولا السيد بعبد فاذا لم يؤخذ اليقضاء فيها كحد أو لم يكن لها ابن من غيره
 اداب وليس يملك فله ان يطالبه بالحد لوجود السبب وعدم المانع **قوله** ويبطل بموت المتذوف
 لا بالرجوع والعنواي يبطل حد القذف بموت المتذوف عندنا خلافا لثاني وكذا ان مات
 بعد ما اقيم بطل الباقي عندنا خلافا له وهذا بناء على انه يورث عندنا وعندنا لا لانه مشتمل
 على حق الله وحق الله لتعارض الدركايل والاحكام فمن حيث انه شرع لصيانة عرض العبد ولدفع
 العار عنه حق العبد ومن حيث انه شرع راجع حق الله تعالى صونا للعالم عن الفساد الا ان الثاني
 يغلب حق العبد بقدر ما كفه كاحته وغنى الله تعالى وكفى بقلب حق الله تعالى لان حق العبد يصير
 مرجعا باعتبار حق الشرع لان ما للعبد كوزان يتولاه مولاه وبالشرع لا يصير مرجعا باعتبار
 حق العبد اذ لا ولاية له في استيفاء حق الشرع الا يثبته عنه فاذا تعارضت الادلة تعارضت الاحكام
 ايضا فمن حيث انه حق الله تعالى لا يباح القذف باباحته ويستوفيه الامام ولا يغلب ما لا عند شرطه
 ويتنصت بالرق ولا كلن القاذف ولا يورثه كنفيل الى ان يثبت ولا يورث ولا يصح فيه العنوا
 ولا يجره الاعتياض عنه ويجري فيه الدخول من حيث انه حق العبد شرط فيه الدخول ولا يبطل
 بالعقار وحجب على المستامن ولا يبطل بالرجوع ولا يصح الرجوع فيه عن الاقرار فاذا تعارضت الادلة
 والاحكام كمن رجحنا حق الله لان ما للعبد من اقل فيه اذ المقصود واحد فامكن مراعاة ولا
 كذلك العكس لانه لا ولاية للعبد في استيفاء حق الشرع الا يثبته وانما تقدم حق العباد اذ كان
 المقصود تخلفا ولم يكن الجمع بينهما وعندها ليس كذلك ولانه اذا قذف ابي فقد اخطى العار والمتذوف
 قصدا وبولده تبعا فاذا مات المتذوف بطل هذه التصدي بطل الضمني بخلاف ما اذا قذف

قوله

باب

ميتا لانه الحق العاد بالولد قصدا وانذرا فله ان يطالبه باكد **قوله** لا بالرجوع يعني لو اقر بالذنب
 ثم رجع لم يبدل جوعه لتحقيق حق العبد ومكذب له في الرجوع وكذا الوعدا عن القذف لا يبعث عنه
 عذرا لانه لا يملك استقاط ما هو حق الله تعالى وعند الشافعي بحرف **قوله** ولو قال زنا في الجبل يعني
 الصعود حد اي لو قال رجل زنا في الجبل بمسرة وقال عنيبت به الصعود على الجبل حد وقال
 محمد والشافعي لا يحد لانه نفي محتمل كلامه فيصدق وهذا لان المهور للصعود حقيقة يقال زنا بالهمز
 اي صعد وكوفي لا يثاب في الصعود في قوله تعالى كما نأصعد في السماء ولها ان ظاهر هذا اللفظ
 للناشئة لا للصعود بل يبدل انه لو لم يدع الصعود يحد لان المهور للصعود والشافعي **قوله**
 في الجبل لا يحد للصعود لانه لا يقال زنا فيه وانما يقال زنا عليه فصار المحتمل محولا على الحكم ولانه
 بدلالة حالة الغيب والسبب يزوج طلبة الزنا واستعمال كلمة في معنى كله على مجاز ودعوى
 المجاز لا يستمع مراعاة ذلك لو قال زنا في بيت وقال عنيبت فيما دون الفرج **قوله** ولو قال يا زاني عكس
 حد اي لو قال لرجل يا زاني فقال لا بل انت حد لان كل واحد منهما قذف صاحبه اما الاول فظاهر
 واما الثاني فلان معناه لا بل انت زان لان لا بل لا يستدرك الغلط واقامة الثاني مقام الاول
 فيما جري ذكره **قوله** ولو قال لامرأة يا زانية وعكست حد ولا لعان ولو قال زنت بك بطلا اي
 لو قال لامرأة يا زانية فقالت لا بل انت زان حد المرأة ولا لعان لان قذف الرجل امرأته
 يوجب اللعان وقذف المرأة زوجها يوجب اكد والاصل ان اكد في اجتماع وفي تنديم احدهما
 استقاط للآخر وجب تنديم اجتماع لا للآخر ويستديم حد المرأة بطل اللعان لانها تعير بمحدودة
 في القذف واللعان لا يجزي بين المحدودة في القذف وبين زوجها ويستديم اللعان لا يستطرد
 القذف عنها او حد القذف يجزي على الملاعة فتدعى اكد عليها ولا لعان ولو قالت في جواب
 نهيت بك بطلا اكد واللعان لانه قذفها بالزنا حيث قال يا زانية ونفي صدقة مروج لانه محتمل
 انها ارادت به قبل النكاح فيكون تصديقا فيجب اكد عليها وبطل اللعان لانها قد فتنه وهو ما
 صدقها ويحتمل انها ارادت به حال قيام النكاح اي زنا في الذي كان معك بعد النكاح لان
 ما كنت احدا غيرك وهو المراد في مثل هذا الحالة لانه اغضبها واذا اغضبها فيفضله ولو ديه متمسكة بقوله
 الراية لا ينكحها الا زان وعلى هذا الاعتبار يجب اللعان لوجود القذف منه ولا يجب اكد عليها
 لانها ما قد فتنه بالزنا لكن سميت الوطى بعد النكاح زنا مجازا فكل واحد منهما يجب في حال ولا يجب
 في حال فبطل **قوله** وان اقر بولد ثم نفاه يلعن وان عكس حد والولد له فيها اي لو جاء
 امرأته بولد فاقر بولد بان قال هو ابني ثم نفاه بان قال ليس بابني يلعن لانه نفي نسب ولد
 امرأته وهو موجب لللعان لما ذكرنا في باب اللعان وان عكس بان نفي اولاد ثم اقر بولد ولا
 يلعن

احتيالا
 ان يحد
 للزنا
 ان يلعن اللعان

يلعن لانه لما اقر بولد ما نفاه لكان مكذبا **قوله** وهو مستط اللعان ووجب اكد لانه قاذف
 لامرأة المحصنة والولد له في الوحيين لا قران به شيئا ولا حقا وليس من فروق اللعان نفي نسب
 لانه ينسب عنه وجودا وعذرا فاللعان وجد بلا ولد مثل اذا تطاولت المرأة حين الولادة ثم
 نفي الولد يلعن ولا يقطع نسب الولد والنفي يوجب بلا يلعن بان نفي نسب ولد من امرأته
 الامة ينفي النسب ولا يجري اللعان **قوله** ولو قال ليس بابني ولها ينسب بطلا اي بطل اكد
 واللعان لانه انكار الولادة اصلا فيكون انكارا للزنا فلم يعرقا ذلها فلا يجب اكد ولا لعان
قوله من قذف امرأة لم يدر ابو ولدها ولا عنت بولد او رجلا وطى في غير ملكه او امه
 مشتركة او مسمازي في كفرة او مكاتبات عن وفاء لا يحد اي ان قذف امرأة لها اولاد لا يعرف
 لهم اب فقال يا زانية لا يحد لان في احصائها شبهة العدم فصارت شبهة في اكد وكذا لو قذف امرأة
 لا عنت بولد لا يحد لان النسب انبى عن المدعى بقضا القاضي فيتحقق في جانبها علامة الزنا
 وهو قيام ولد لا اب له ظاهر اكد لو قذف رجلا وطى وطيا في غير ملكه لم يحد قاذف لان
 العنة عن الزنا بشرط احصان المقتوف وقد فتنه وكذا لو قذف رجلا وطى امة مشتركة
 بينه وبين غيره لم يحد لان وطيا في غير الملك من وجه نصيب القاذف صا وقا في كلامه من وجه
 فيصير شبهة في حد القذف وكذا لو قذف رجلا مسمازي في حال كفرة في دار الحرب او في
 دارنا لا يحد لان الزنا يمتنع من الكافر وان لم تنم عليه اكد فيكون قاذف صا وقا في كلامه
 فلا يجب عليه اكد وكذا لو قذف مكاتبات وترك فلا يحد لاختلاف النكاح في مائة حد او عدا
 فاورث شبهة في دره اكد **قوله** وحد قاذف والحي امة محوسية وحايض ومكاتبه ومسلم ينج
 امة في كفرة وستاس قذف سما اي لو قذف رجلا وطى امة المحوسية او امرأة الحايض او مكاتبه
 حد لان اكرمة مع قيام الملك لما منع على شرف الزوال فكانت لغيرة فلم يكن زنا وعن ابي يوسف وقيل
 ان وطى المكاتبه يبطل الاحصان لزوال ملكه عنها في حي الوطى ولهذا يلزمه القصد بالوطى ولما ان ملك
 الدار كامل واكرمة لغيرة اذ هي موقفة ووجب القصد لا بدل على سقوط الاحصان وكذا لو قذف
 مسماكي امة في كفرة وطها عذرا في حينه رحمه الله حد قاذف خلافا لهما وهذا بناء على ان نكاح المحارم
 له حكم النكاح فيما بينهم عند عذرها لا يكون له حكم النكاح في غير ذلك فلو قذف عذرا
 دارنا بان قذف مسما حد لانه انتم ايضا حقوق العباد وفيه حق العبد ولانه طمع ان لا يوزي فكون
 ملتزما ان لا يودي احدا **قوله** وحايض ومكاتبه ومسلم باكر عطف على قوله امة **قوله** ستاس
 بالرفع عطف على قوله قاذف اي حد ستاس من قذف مسما **قوله** ومن قذف او زن او ضرب مرارا
 فحد فلو لم يحد كله اي من قذف غيره مرارا او زن مرارا او ضرب مرارا فحد فلو لم يحد كله اما

الزنا والثرث فلان المقصود من احدى الزجر عن مباشرة سببه في المستقبل وهو يحصل بالمرء الواحدة
نسطل الثاني عام المقصود خلاف ما اذا زني وقدف وشرب لان المقصود من كل جنس غير
المقصود من الاخر في الزنا لصيانة الانساب وهذا السرقة لصيانة الاموال وهذا السر لصيانة
العقول وهذا القذف لصيانة الاعراض واما القذف فهو مذهبنا بما على ان الغالب فيه حق الله تعالى
وعندنا الساق في الايتادخل لان الغلب حق العباد عنده **فصل** في التعزير من قذف ملوكا او كافرا
بالزنا او مسلما بافاسق ياكل من يا خبيث يا لص يا فاجدا ينافق يا لوطي يا مبلغ يا لصبيان يا اكل
الربا يا شارب الخمر يا ديوت يا تحت يا خاين يا ابن البجعة يا زنديق يا قريظان يا ماوي الزواني
او اللصوص يا هرام زاده عنز ر التعزير هو تاديب دون احدى من العذر بمعنى الرد والردع وهو
مردع بالكتاب قال الله تعالى واخرجهن فان اطعنكم فلا تغوا عليهن سبيلا امر بقراب الزوجات
تا ديبا لن واليه قال النبي عليه السلام لا ترفع عصاك عن اهله ثم قد يكون يا تجس وقد يكون
بالضلع وبتريك الاذن وقد يكون بالكلام العنيف وقد يكون بالقراب وعن ابي يوسف ان التعزير
بأخذ المال جائز سلطان وليس فيه من مقدور وانما هو منصوص الي راي الامام على ما يقتضي
جنايتهم **قوله** ومن قذف ملوكا الى قوله عذر لانه اذا كاه بالسان باحق التين ولا يدخل
للتعزير في باب الحدود فوجب التعزير لانه يبلغ بالتعزير عاقبته في القذف بالزنا لانه من جنس ما يجب
به الحدود وفي غيره الراي الامام والقويان هو الذي يرى مع امراته او محرمه رجلا فيدعه ظاهرا بها
ويقول هو الذي يكون السبب للجمع بين اثنين لمعني غير مدوح **قوله** ويملك يا تيس يا عا وخنزير
يا بقر يا حية يا حمام يا بيا او اجرا يا ولد اكرام يا عيار يا ناكس يا نكوس يا سخرة يا فوك يا كتمان
يا ابله يا مسوس لا اي لا تعزير بهذا الالفاظ كلها لان مرادهم اطلاق الحمار ونحوه بمعنى البلادة
او احرص او خذ لك ولا يريدون به السب الا يرى انهم يسمون به يقولون عياض من حمار وشيطان
الثوري وآبوثور وقيل يعزري في زماننا في مثل قوله ياكل يا خنزير يا بقر لانه يراد به الستم
في عرفنا وقيل ان كان المنسوب من الاسماء كالقراة والعلوية يعزروا ان كان من العامة لا يعزروا
قوله واكثر التعزير تسعة ويثلثون سوطا و اقله ثلاث والاصل فيه قوله عليه السلام من بخر
في غير حد فهو من المعتدين معناه ما لي حد في موضع لا يجب اكد فهو من المعتدين وبلغ بالتخفيف من البلوغ
لان التبليغ ثم ابو حنيفة اعتبر ادي اكد وهو حد العبيد لان قوله حد مطلق واربعون حد
القذف في العبيد فينقص عنه سوطا و ابو يوسف اعتبر حد الاحرار لانهم الاصول وموتما فون للقذف
ينقص عنه سوطا في رواية وهو قول زفر وفي رواية ينقص خمسة وهو ما ثور عن علي رضي الله عنه قلنا
وقدر الاول في المختصر ثلاث بطلات لان ما دونه لا يقع به الزجر وذكر شيخنا ان ادناه منصوص
الي

في غير حد فهو من المعتدين معناه ما لي حد في موضع لا يجب اكد فهو من المعتدين وبلغ بالتخفيف من البلوغ لان التبليغ ثم ابو حنيفة اعتبر ادي اكد وهو حد العبيد لان قوله حد مطلق واربعون حد القذف في العبيد فينقص عنه سوطا و ابو يوسف اعتبر حد الاحرار لانهم الاصول وموتما فون للقذف ينقص عنه سوطا في رواية وهو قول زفر وفي رواية ينقص خمسة وهو ما ثور عن علي رضي الله عنه قلنا وقد روي في المختصر ثلاث بطلات لان ما دونه لا يقع به الزجر وذكر شيخنا ان ادناه منصوص الي

الي راي الامام يقيم بقدر ما يري فيه المصلحة فيه **قوله** وصح حبه بعد القرب اي جاز الامام ان يجسم
بغير ما حربه للتعزير لانه عجز عن الزيادة من حيث العدد لما روينا وقد لا يحصل النقص به كل العدد
من القرب فجاز له ان يقيم حبه اليه تحصيل المقصود لانه يصلح تعزيرا ابتداء حتى يجوز الاكتفاء **قوله**
واشد القرب التعزير ثم حد الزنا ثم القذف اي اشد القرب ضرب التعزير لانه جرمي
فيه التحقير من حيث العدد فلا تخف من حيث الوصف ليدل على ان قوات المقصود وهو الاثر جار
ولحق على الاعضاء في اسيرة الاصل يفرب في موضع واحد وليس في المسئلة اختلاف الرواية
وانما تختلف اجواب باختلاف الموضوع فوضوح الاول اذا بلغ اقصاه وموضع الثاني اذا لم يبلغ ثم حد
الزنا لان جنايته اعظم لان حرمة لانه كلف بحال وحرمة التحريم كلف بالفروقة والاكراه ثم حد القرب
لان جنايته القرب متطوع بها ثم حد القذف لان جنايته ليست بمطوعة لاحتمال ان يكون القاذف صادقا
في قدرته وعجزنا عن اقامه البينة لا يدل على عنه القذف فلم يمتنع بكذبه **قوله** ومن حد او عذر
فجات قدمه وورن خلاف الزوج اذا عذر زوجته لترك الزينة او الاجابة اذا دعا الى فراشه وترك
الصلح والصلح الخروج من البيت اي ومن حد الامام او عذرت فجات قدمه وورن وقال الشافعي يجب
دنيه في بيت المال لانه اتلفه خطأ وهذا خطأ الامام فيما تنهى الاحكام في بيت المال لانه عامل للملك
فيكون عذره عليه في ما لم يملك لان العذر بالغيم ولما ان فعل المأمور لا يفتقد بشرط السلامة كالزناغ
والفساد والامام مأمور بالحكم والتعزير فان نقل فعله الى الامر ومو الله تعالى فصار كانه تعالى امانة
بلا واسطة فلم يجب الضمان بخلاف الزوج اذا عذر زوجته لان ذامبا ع والمباطات يفتقد بشرط
السلامة كالزوجة في الطريق وهذا لانه يجب عليها طاعة وطاعة الله فادخاله في ترك الاجابة يجوز
ان يعزرها لكن بشرط السلامة وتصح في التعزير الشهادة على الشهادة وشهادة الشك مع الرجال
والعقود التكفيل لانه من حقوق العباد مشرع للاصلاح والتهذيب **قوله** **السيرة**
في اخذ مكنة خينة قدر عشت دراهم مفروبة محذرة مكان او حافظ السرة في اللغة اخذ الشيء
من الغير خفية اي شيء كان وفي الصحاح ما ذكر في المتن **قوله** مكنت احتراز عن الصبي لان فعلته لا تثبت
بالسرة التي يجري عليها الاحكام **قوله** خينة احتراز عن النهب والاختلاس فانه لا يسي سرة
قدر عشت دراهم احتراز عما دونه فانه ليس بسرة معتبرة في الصحاح عندنا **قوله** مفروبة احتراز
عما اذا كان غير مفروبة وزنه عشت وقيتها اقل من عشت مفروبة فانه لا تقطع **قوله** محذرة احتراز
عن غير المحذرة فانه لا يسي سرة **قوله** مكان او حافظ نصيب للاحتراز والمعتبر في الدراهم ان يكون
كدر عشت وزن سبعة مثاقيل وقال الشافعي نصيب مقدور بربع دينار وقال مالك مثله دراهم
لمساوي انه عليه السلام قطع في بطن منه مثله دراهم غير ان الثاني يقول قبه الدينار وعليه عند

النبي صلى الله عليه وسلم اثنا عشر درهما والثلثة ربعها قلنا مقد وعشر دراهم لقول عمر بن الخطاب
كانت قيمة الجبن اذ يقطع فيه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعشر دراهم وقال عليه السلام
لا تقطع الا في دينار او عشرة دراهم ولما اختلفوا في قيمة الجبن مع اختلافهم ان النصاب مستدر
به قال ماكر الى الاول للثنتين به وقال اهلنا الى الاكثر احتيالا للدرء او للثنتين لان احدا
لم يقل ان العشرة لم تقطع بها وما دونه فختلف فيه فلا يجب به بالشك والمراد من قوله عليه السلام
لئن الله اسارق لسرق البيضة فمقطع بينه وسرق اكمل فمقطع بين البيضة اكمل فمقطع بين
البيضة **قول** فمقطع ان اقترمت او شهد رجلان اي يجب القطع ان اقترمت عند ابي حنيفة
ومحمد خلافا لابي يوسف عذرا لا يقطع حتى يقتل مرتين في مجلدين مختلفين لانه قد يفتقر عدد
الاقرار فيه بعد الشهود كما في الزنا ولها ان الاقرار مرة مظهر فمكتفي به كانه النصاب وهو التذلل
ولا يعتبر الاقرار بالشهادة لان في الشهادة الزيادة لدفع تهمة الكذب ولانها في الاقرار
فلا يبيد التكرار سيما واستراط الزيادة في الاقرار في الزنا ثبت بالنص على خلاف التمسك
واقصر عليه او شهد رجلان لانه من كدود فلا يتبدل فيه شهادة النساء ويجب ان يسألهم
الامام عن ماهية السرقة لانها تنطلق على غيرها بان من يسرع الى كلام غيره سرا او لا يعتدل
في الركوع والسجود سارقا قال الله تعالى الا من سرق السمع وقال عليه السلام ان اسعوا وكذا
الناس سرقة من سرق مصلوته وعن كيفيتها لان سرقة المال في بعض الوجوه لا يجب
القطع وعن مكانها لانه لا يقيم القطع على من باشر في دار الحرب وعن زمانها لان القطع لا يقيم بعد
التقادم وعن السرقة اذا سرقة كل مال لا يجب القطع لاستراط النصاب والسروق منه لان
السرقة من بعض الناس لا يجب القطع وانما سال عنها احتيالا للدرء في الحدود وكسب الى ان يسأل
الثلثة **قول** ولو جعد الاخذ بعضهم قطعوا وان اصاب لكل نصاب اي قطع السارق وان كان لاخذ
بعضهم يعني لو دخل جماعة احرز فتولى بعضهم اخذ المتاع وخرج به قطعوا جميعا سراخر جوامع او جعد ولكن
يشرط ان يقبض كل واحد عشرة دراهم وان اصاب اقل من ذلك لا يقطع وعند ماكر ان سرق جماعة ثلثة
دراهم قطعوا لانهم سرقوا نصابا على امله فدخلوا تحت النصف قلنا كل واحد يقطع بجنايته واجمالية الموجه للقطع
سرقة النصاب فيعتبر كالنصاب في هذه دراهم والحد وهذا الذي ذكرنا جواب الاحتجاج والتسليم ان
القطع الحامل وحده وهو قول زفر والسارفع لان السرقة تمت به فمقطع فيقتصر عليه قلنا اجمالا بما خرج
المتاع يقتوهم فصاروا احرز يعني وهذا لان المتبادر بين السارق ان يتولى البعض اخراج المتاع ويستل
الباقون لدفع الناصد عنه فلو اعتبرنا هذه شبهة لادى الى السداد بانه **قول** ولا تقطع كسب وخيش
وقبض وسكك وصيد وزيلج ومغرة ونورة وفاكهة رطبة او على سحر وبن وحم وزرع لم يحدد
والمرء

واسرة وطهور ومصحف ولو حكي وباب مسجد وصليب ذهب وسطح دوزي حرد لومعة طي وعبد كبير
ودفاتر كلاف الصغير ودفاتر احساب والاصل ان اسباب الحدود لا يعرف قياسا وانما يعرف
بالنص او بدلالة او بالاجماع وفي الحسب الى قوله ونون لا يوجد واحد منها بالاجماع والنص
فظاهر وكذا دلالة لان النص انما ورد في النقيض ومن الجنب وفي اموال ليس له لا يوجد
مباحه الاصل في دار الاسلام غير مرغوب فيها وما عده ناة فله حيز بوجد مباح الاصل في دار
الاسلام فلا يكون في معنى المنصوص عليه فلا ياتي به دلالة ولان الحسب يوجد ملتبس في التوارع
فاختل احرار والطير يطير والصيد يُفتر فتتمكن الخلد في احرارها على ان سرقة العامة فيه درت
شبهة ذرية الحيز وقال السافع لقطع سرقة كل ما يبلغ قيمته نصابا الا التراب والطين والسرقة
وهو رواية عن ابي يوسف لانه سرقة بالامتصاص من حيز لا شبهة فيه قلنا السرقة العامة في اصل
هذه الاشياء مانعة من القطع لاي رتبة الشبهة واما الذهب والنفضه روي عن محمد انه اذا سرقها على
الصوت التي توجد مباحه وهو المختلط بالحجر والتراب لا تقطع وفي طاهر المذهب يقطع لانه ليس
تتافه جنسا وحران تامه عادة فمقطع وما يتسارع اليه السداد كالمناكة الرطبة الى قوله وزرع لم
لا يقطع فيه ولا اصل فيه قوله عليه السلام لا تقطع في غمر ولا كثر والمراد به الماء الرطبة اجماعا والكثر
بحار وهو شي ايضا ليس يخرج من راس الخلد وفي الزرع عدم الاحراز مانع للقطع وقال السافع
تقطع في النواكه الرطبة وما يتسارع اليه السداد من الاطعمة والاشربة لقوله عليه السلام لا تقطع في غمر الا ما
آواه الجرب وهو موضع يدخر فيه الثمر قلنا ما ياتيه الجرب هو اليابس عادة ونحن نقول به ولا تقطع
بالاشربة لان الجرب ان كان حلو فهو مما يتسارع اليه الفساد وان كان مران كان خمر فلا قيمة
لهما وان كان غيرهما فللعلم في تقوّمها اختلاف فلم يكن في معنى ما ورد به النص فلا ياتي به ولا تقطع
بطهور وما شبهه من الملاهي اما عذرها لعدم تقوّمها واما عذرها فلان اخذها بتاويل النبي عن المنكر
مباح فادرك شبهة ولا تقطع في مصحف وان كان عليه حلي وقال السافع يقطع اذا بلغت قيمته نصابا
لانه سرقة بالامتصاص محرزا لان مباحه كان بالامتصاص وقد زادت ما لينة ما كتب وعن ابي يوسف
شبهة عذرها انه يقطع اذا بلغت حليته نصابا لانه لا يست مالهف فمقطع بانفرادها ولانها اخذ بتاويل
القرأة والنظر فيه لازالة اشكال وقوعه والقطع لا يجب مع البهنة والمقصود من المعنى ما فيه لا عين
الجلد والبياض ولا يمكن القطع باعتبار لانه ليس بمال كمن سرق ائنة منها فمقطع وان كانت
لائنة نصابا لان المقصود ما فيها وهو ليس بمال ولا يقطع بباب مسجد لانه ليس بحوز ولا بصليب
ذهب وقصه وسطح وزرع لان اخذها بتاويل الكسرة مباحا عن المنكر بخلاف الدراهم التي علمنا تأملا
لانها لم تعد لعبادة ولا محقق شبهة اباص الكسرة وعن ابي يوسف ان كان الصليب في الصلي لا يقطع

لعدم احرز وان كان في بيت آخر قطع لوجود النصاب واكرز ولا يتطع بركة حري حر وان
كان عليه حتى لان اكرز ليس بمال وما عليه يتبع له فلا يعتبر وقان ابو يوسف يتطع اذا كان عليه حتى
يساوي النصاب واكرز في صبي غير مميز واما في المميز فلا يتطع اجاعا لانه لا يسي سرقه بل خراعا
ولا يتطع في عبد كبير او صغير يعقل لانه خراج ولان له يد اعلى نفسه فممنع تقدر يد السارق عليه
وان كان صغير لا يعتبر عن نفسه ولا يكلم ولا يعقل قطع عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف
لانه ليس بمال مطلق لانه ادي من وجه ولها مال مطابق كسائر الاموال لانه منتفع به سوا
و ما نصاب الامنية لا يزول معنى المالية ولا يتطع في الدفاتر لان المتصور ما فيها وهو ليس بمال
ويتطع في دفاتر ارباب والمراود دفاتر امضي حسابها لان ما فيها لا يقصد بالاخذ واما المتصور
الكل او غير يتطع ان بلغت نصابا **قوله** وكلت ذنوب وطبل ودرهم ودرهم ودرهم ودرهم ودرهم
واختلاس وبنس ومال عامة او مشترك لاي لا يتطع بكل ذنوب لانها يوجدان مباح الاصل
ولا اختلاف في جواز بيعه يورث الشبهة فلا يتطع بذر وطبل ودرهم ودرهم ودرهم ودرهم ودرهم
المالية واما عند فلان اخذ يثا وكسر فانها عن المنكر ولا تقطع كيانه او ذهب او اختلاس لقوله عليه السلام
لا قطع على كتمان ولا مشتب ولا خاين ولا يتطع بنس وقان ابو يوسف والسلف لا يتطع بغيره
من بنس قطعناه ولنا قوله عليه السلام لا يتطع على المحتني وهو ليس بملء اهل اليمن ولان اكرز يمكن
في السرقة والمكول لا يكون بلا مال والمكت ليس بمالك والطباع السليمة تنفذه فممن قطع المالية
والقبر ليس بخرز ولا الميت حافظ وسعة النطق لان الزجاء وذا فيما يكون كثير الوقوع وكون ما كان
ناورا تكون النصص متمكنا في المتصور من شرعيته ولا يتطع بمال العامة اي من بيت المال ولا من
مال مشترك لان له شركه او شركه شركه فان مال بيت مال المسلمين وهو منهم **قوله** ومثل ذنوبه وشي
قطع فيه ولم يتغير اي لا يتطع بتلذذه يعني اذا كان له دين على غيره سرق منه سله والدرجات
لا يتطع لان الرب الدين ان سرق في حقه او اظلم به فلا يتطع وان كان الدرهم جلا يتطع قياسا
لانه لا يباح له اخذ ولا يتطع كتماننا لان كون الماخوذ من حقه يبع له الاخذ وان لم يثبت
له دلالة الاخذ لتاخير المطالبة فتخت الشبهة باعتبار قيام سبب الحق وهي كافية للدر وان سرق من
خلاف حقه يتطع لان فعله ليس باستينافلا يباح له الاخذ وعن ابي يوسف لا يتطع لان له
اخذ عند ابي يبي لوجود الجحالة باعتبار رصته المالية ولنا هذا قول الاستاذان وليد ظاهر
فلا يعتبر بالم يتصل به الدعوى حتى لو ادعى ذلك لا يتطع لوجود الظن في موضع الاحتياط وان كان
فيه دراهم سرق ذنابه فالقبح انه لا يتطع لان البزود حرم وادركها كاذب الركن ولا يتطع
ببرقة شي قطع فيه يعني لو سرق شيئا فقطع فيه فرد هاتم عاودتها وهي كالحال لا يتطع وعلى ابي يوسف
والشافعي

معني

وفاقر

الملك

والشافعي يتطع وهو قيا من لقوله عليه السلام فان عاد فاقطع بلا فصل ولنا ان القطع يستدعي سقوط
العصبة خالعة ومن ضرورية تحويل العصبة الى الله تعالى ليتق الجزاء لان الجزاء ما يقيم بقا به فعل العبد تعالى
واذا تحولت العصبة الى الله تعالى التي بما لا قيمة له كما يحز وبالرد الى المالك ان عادت العصبة بتبعية
سقوطها وان تغيرت عن حالها بان سرق غز لا قطع فزده فبمع سرقه ما يبا قطع لتبدل العين فكانه سرق
عينا آخر فان قيل العين الاولى باقية حقيقة واما بتبدل اسمها ومورثها فلما التمكن منه سقوط العصبة
تبدل الاسم والصورة مكان التمكن لغيره شبهة الشبهة لان سقوط العصبة بتبدل الاسم لا يثبت
الشبهة فلا يعتبر **قوله** ويتطع بركة السلاح والقباء والالبوس والصنديل والنضوج كغيرها في الدفاتر
والزبرجد واللؤلؤ والاولاد والابواب المتخذة من الخشب اي يتطع بركة السلاح الى قوله واللؤلؤ
لان هذه الاشياء من اعز الاموال والنسبها وهي محزنة ولا توجد مباحة الاصل في دار الاسلام غير عروب
فيها ويتطع في الاولاد والابواب المتخذة من الخشب لان الصنعة فيها غلبت على الاصل وتحت بالاموال
النسيئة فيقطع فيها هذا اذا كان محزنة في حوز اما اذا كان في باب الدار فلا يتطع لعدم اكرز لان
بابها في الدار محرز لان باب لا يتطع الا اذا كان خفيضا لا يشك على الواحد حمله لانه
لا يرغب في سرقة السيل غالبا **قوله** في اكرز ومن سرق من ذي رحم محرم لا برضاع ومن زوجته
وزوجها وسيدا وزوجته وزوج سيدة ومكاتبته وختنه وصهره ومن معتم وحام وبيت اذن
في دخوله لم يتطع اي ومن سرق من ذي رحم محرم منه لا يتطع امانه الولا ولا لم يسقط في المال والاطلاق اكرز
واما في غيره خلاف الشافعي فعند هذا القراء ملكت بقرابي الاعمام كما ذكر في الاعتقاد فيجب النطق عندنا
ملكت بالولاد في وجوب الصون عن القطيعة والقطع بركة فيفني الى قطيعة الرحم فوجب صونها بدر
النطق ولان الدخول على حائل لا يبرأ من ذنوبه وصله الرحم فاحذر اكرز فضاوت شبهة خلاف
ما اذا سرق من أمه واخته رضاعا حيث يتطع لانه لا يبايى المحرمية في منع النطق بل قرابة المحرمية بالزنا
وعن ابي يوسف انه لا قطع اذا سرق مراتب رضاعا لانه يدرخل عليه بلا استينافان عادة خلاف اقتضاها
ولا يتطع اذا سرق احد الزوجين مال الآخر وقان الشافعي يتطع لاطلاق النفس وقان اكرز ان سرق
من بيت سوي البنت الذي حافيه يتطع والكلام فيه كالكلام في منع قبول الشهادة فان بسوطة الدر لكل
واحد منهما في مال الآخر وثبوت الاتحاد بينهما تحت الوصل والسكنى والارز واج مانع من النطق والقول
كا في الولاد ولا قطع العبد اذا سرق من مال سيده او زوجة سيده او زوج سيدة لثبوت الاذن
بالدخول عادة فاخذ اكرز ولا يتطع الولي لو سرق من مال مكاتبته لان له في مكاتبته حقا فصار شبهة
في درواحد ولا يتطع لو سرق من بيت ختنه او صهره عند ابي حنيفة لان بينهما مباحة في دخول بعضهم
منازل البعض بلا استينافان فمكنت الشبهة في اكرز وعندنا لا يتطع لانه لا شبهة للبعض في مكل البعض

لان السببه بالقرابة والاقربان ولا تقطع لوسرق من المغنم لان له فيه نصيبا فصارت سببه ولا تقطع لوسرق
من حمام او بنت اذن في دخوله لاختلال احراز بالاذن في الدخول **قوله** ومن سرق من المسجد
متاعا ورثه عند تقطع لانه محرز ومخوطة بخلاف ما اذا لم يكن عنده فانه لا تقطع لعدم محرز لانه ما بني
للاحرار ولا يكون صاحبه عند تقطع يكون محزرا باكا فظ فلا تقطع **قوله** وان سرق صنف من اضاف
او سرق شيئا ولم يخرج من ابدار لا اي لا تقطع لان البيت في حق الصنف لم يبق حرزا لكونه ما دون
له في دخوله فصار بمنزلة اهله وكذا اذا سرق شيئا ولم يخرج من ابدار لم تقطع لانه لم يكن في امكن
لان تمام السرقة باخراج المال من محرز والدار كلها حرز واحد فادام لم يخرج منها حتى يشبهه عدم
الاخراج من محرز فلا تقطع **قوله** وان اخرج من حجرة الدار او اغار من اهل الحجرة على حجرة
او نبت داخل التي سما في الطريق ثم اخذ او حمله على حارس فساقه واخرج قطعه اي ان كان الدار كبيرة
وفيه حجرات وفي كل حجرة سكان يستغنون من تحت الدار فسرق رجل من حجرة الدار واخرجها
الى محز الدار تقطع للاخراج من محرز وقد وجد لان كل حجرة حرز على حدة ولو اغار اهل
الحجرة لوسرق بعض اهل المحر من حجرة شيئا تقطع واما اذا كان اهل الحجرات لا يستغنون
عن حزن الدار بل ينتفعون به في منزله مكان واحد فلا تقطع الا كن فيها لاختلال في احراز
ولو نبت اللص البيت فدخل واخذ المال والقاء في الطريق ثم خرج واخذ قطعه وقال ذفر لا تقطع
لان التقطع لوجوب لوجوب باللقاء وهو غير موجب كما لو خرج ولم ياخذ ولنا ان هذا معتاد بين السراق
لقد راينا خروج معه فصار الكهل فعلا واحدا فلو كان هذا كافيلا لادي الى سد باب احد وكذا ان اخذ
رجله على الدابة فسيبته واخرج لانه سيرا الدابة مضاف اليه **قوله** وان ناول اخر مراحيذ اي
اخر خارج البيت لم تقطع واحده منها اما لاخذ فلانه لم يوجد منه الاخراج واما ان كان قد ناوله الداخل فالتقطع
عليها وان كان الداخل اخرج يد وناوله الخارج قطعه الداخل فقط لان هذا محرز ثم من جهة وان
كان الخارج قد دخل بيتا واخذ من غير مناوله الداخل اياه قطعه الخارج **قوله** او دخل بيتا في بيت
واحد او طرقت خارجة من كم او سرق من قطار بغير او جلا لا اي لو نبت البيت وادخل يد فيه
واخذ شيئا لم يقطع خلافا لاي يوسف له ان السرقة اخذ المال خفيه وقد تحقق باذنه كل تحقق
بدخوله **قوله** ولنا ما روي عن علي رضي الله عنه اللص اذا كان طريقا لا تقطع ذلك كيف ذلك
قال ان نبت البيت ويدخل بيتا ويخرج المتاع من غير ان يدخله هو ولان السرقة هكذا محرز على
الكامل واخراج المال والكامل في هذا محرز البيت ان يدخلها وسرط احد او سببه برامى وجوده
بكل الجهات ولم يوجد وان طرقت خارجة من كم واخذ الدار لم تقطع وان ادخل بيتا في كم طريقا

الاخرها

واخذها تقطع لان الرباط في الوجه الاول من خارج فبالطريق تحقق الاخذ مراحيذ فلم يوجد هناك
احراز وهو الكم والرباط في الوجه الثاني من الداخل فبالطريق تحقق تقطع احراز باخراج المال من الكم
فتقطع ولو حل الرباط في الوجه الاول تقطع لان الدراهم متي في الكم بعد حل الرباط فتحقق تقطع احراز
باخراج المال من الكم وفي الوجه الثاني لا تقطع لانه اذا حل الرباط سقي الدراهم خارج الكم فلم يوجد
اخراج المال من محرز ولا تقطع وعن ابي يوسف في الرصع كلها لان المال محرز بصاحبه والكم يتبع
فلنا لا يعتبر احراز باكا فظ الا اذا كان كخطة من السراق وبعد ما دخله في الكم او رطله لا يقصد
وانما يقصد قطع الطريق فلا يعتبر حافظا من غير قصد ولو سرق من قطار بغير او خلا لا يقطع لان
مقصود السارق والقياد التودد والسوق وقطع المسافة دون الخط وانما يجب التقطع اذا كان السارق
مخوفا متصوفا وهذا ليس بوجوده حتى لو كان مع الاجال من يتبعها لا يخطئ **قوله** وان شق
من الحبل فاخذ منه او سرق جوا لقيمة متاع ورثه كخطة او نائم عليه او دخل بيتا في صندوق او في جيب
غيره او كمه فاخذ المال قطعه لوجود السرقة من احراز لما بيننا ان الجوال في حرز وكذا الصندوق
واجب والكم وفي سرقة الجوال احراز باكا فظ موجود لان النوم قرب منه يورث حافظه كالموئمة
عليه **باب** في كيفية التقطع وانما تقطع بين السارق من الزند وكسب ورجله
اليسري ان عاد وان سرق ثوبا حبس حتى يتوب ولم تقطع كمن سرق وابها به اليسري **قوله**
او سلا او اصبعان منها سواها او رجله اليمنى مقطوعة اما قطع اليمنى فلقرة لم يسود وفي الله عنه
السارق والسارقة فاقطعوا ايماهما وكان يقراسا عاصرا كخبر المشهور يجوز تقييد الكتاب بالورد
في حادثة وفي حكم واحد واما الزند فلان اليد ذات مقاطع ثلثة السرخ والمرفق والابط وكل
منها تحمل ان يكون سراد الصلح اطلاق اسم اليد على الكل لكن الايمان رال بيمينه عليه اللام حيث
ان تقطع يد السارق من الزند ولان هذا العذر متيقن به وفي الحدود يوجد بالمتيقن واما اكسب
اي الكبي فلقوله عليه اللام فاقطعوا واصصوا ولان باكسب يمشي من فدا الدم فلم يحسم بهما لا تقطع
الدم فيؤدي الى الهلاك الغير المستحق وان سرق ثوبا يقطع رجله اليسري لقوله عليه اللام فان عاد
فاقطعوه وهو محمول على الرجل اليسري لان عليا رضي الله عنه قال لا تحي مراثة ان لا واع له يد ببطش
بها ورجلا يمشي بها وكان محض البهائية ولم يخرج احد يمشي في الباب فبان انه لاص فيه فاقطعوا فاعا
ولانه لو قطع اليسري ولا يمشي له لتقلناه معني لموات حبس المنفعة على الكمال وان سرق ثوبا لم
تقطع اكسبا فاقطعوا في اليمنى حتى يتوب ويعزها ايضا وعبد المسافر تقطع يد اليسري في المرة الثالثة
ورجله اليمنى في المرة الرابعة لقوله عليه اللام من سرق فاقطعوا فان عاد فاقطعوا فان عاد فاقطعوا
فان عاد فاقطعوا امرنا تقطع اربع مرات فدل ان الاطراف الاربعة محل التقطع بالسرقة ولنا اجماع الصحابة

حين يجمع على رضى الله عنه بقوله الى كذا من الله الحديث ولم يعارضه احد حديث مرفوع في محل
الاجماع **قوله** لكن سرق يعني لو سرق ما لم يقطع كما اذا سرق واهبها له اليسري متطوعه او سلا
فانه لم يقطع لان فيه تنويت حيث منعه البطش فهو في حكم الهالك او اصبعان من اليسري سوى
الاهام لو كان منقطع او كان رجله اليمنى منطوعة لان فيه تنويت حيث منعه الشيء اذا لا تدركه
ميتي قطع يده ورجله مرد ياق وفوت الاصبعين كقوت الابهام في نقصان البطش خلاف ما اذا كانت
المنطوعة اصبع واحد غير الابهام حيث تنقطع اليمنى لان فوت الواحد غير الابهام لا يوجب خلاص البطش
ظاهر **قوله** لا يقطع اليسري من امر خلافه اي الامام لو امر اكراد تنقطع بين ال وق قطع اكراد
يسان عدا وخطا لا يقطع عليه عداي حنيفة ولا لا يقطع عليه ان قطع خطا وان قطع عدا يقطع ارض يسان وقال
زفر لخص في الخطا ايضا لان الخطا غير موضوع في حقوق العباد ولما ان خطا المجتهد موضوع بالاجماع وهذا
موضع الاجتهاد ولان ظاهر النص يسوي بين اليسري واليسار فاذا قطع يسان خطا في اجتهاده كان معذورا
اما خطا في معذرة اليسر عن اليسار فانه ليس بمعذورة لانه بان فيما صنع لقطع طر فاصح ما لا يقطع
وما ويل بعد نقصان كما لو قطع غير اكراد الا انه لا يجب التودد لثبته بالناسية من اطلاق النص ولا يثبت
رحم الله انه اخطأ عما اتفق من حنيفة ما هو خير منه فلا يضمن كسبا بعد شهدا ببيع اعيد بالنسبة وثبته
الف ثم رجعا بعد القضاء فانها لم يضمن شيئا خلاف ما اذا قطع رجله اليمنى حيث نص لان الدالف
ليس من جنس الباقى هذا اذا عني الامام اليسر بان قال له اقطع يمينه واما اذا اطلق بان قال اقطع يدي
ولم يعين لم يضمن القاضي بالاتفاق لعدم المخالفة اذ لا يطلق عليها **قوله** وطلب المردوق منه شرط
القطع ولو بودعا او عاصبا او صاحب الرما و لقطع بطلب المالك لو سرق منهم لا يطلب المالك والسارق
لو سرق مرسا رقي بعد القطع اي طلب المردوق منه المال المردوق شرط للقطع فلا بد من حضوره
وان كان بعد القضاء قبل الامضاء او كان ثبوت السرقة بالبينه او بالاقرار وعندها ففي ان كان
بالبينه فيحاج الى حضوره وان كان بالاقرار فلا لان الشهادة تثبت على الدعوى في المال دون
الاقرار ولما ان الخصومة شرط لظهور السرقة لانهما جناية اخذ مال الغير ولا تثبت الجناية على مال
الغير الا بخصومة فلو قطع قبل حضوره كان هذا استيفا الحد مع الشهادة بخلافه ان لم يملك قبله **قوله**
قوله مستودعا يعني لا بد من طلب المردوق منه ولو كان المردوق منه مودعا او عاصبا او صاحب
الرما او مستعيرا او مستاجرا وعند زفر والسافعي هما الله لا تنقطع خصومة هؤلاء ما لم يهر المالك اما عند
فلان لم يهر ليس لهم حق الخصومة ما لم يهر المالك لان المطلوب منهم الخطا دون الخصومة الا ترى انهم لا يكون
الخصومة في الدعوى عليهم انما للبد فلا لا يملكوا الخصومة في الدعوى منهم اعادته للبد اولي واما عند زفر
وان كان لهم ولاية الخصومة فلا ولاية لخصومة ضرورية استرداد المال للخط فيظهر في حق الاسترداد

دون

دون حق القطع لان خصمه في الاسترداد للخطا دون السويته وفي ثبوت حق القطع تنويت المالك لانه
لست القطعة منه وهم ليسوا بما لكان لذلك ولما ان السرقة موجبة للقطع بنفسها وقد ظهر عند الامام
حكم مطلقة وهي شهادة رجلين بناء على خصومة معتبرة وهذا لان لم السرقة ثابتة بدعوى صحيح فيجب
استيفاء موجبها وهو القطع ولو طلب المالك وهو لا المذكورون غايبون لسوفي القطع ايضا وان
توهم ان كسر المودع فسد انه كان ضيفا عند لان المعبر شبهة يتوهم وجودها في احوال دون
ما يعتد به في المال **قوله** لا يطلب المالك والسارق يعني لو سرق من السارق فان قطع يده
لم يكن له ولا الرب السرقة ان يقطع السارق الباقي لان السرقة لم ينعقد موجبة للقطع لانه لا يعتد
ببدا السارق الاول بعد ما قطع لانه ليست يده امانة وضمان ومكده ولهذا لا يكون له حق الخصومة
في الاسترداد في رواية وان لم يقطع يده الاول يقطع يده الثاني بخصومة الاول والمالك لانه كان كالصاحب
لانه لم يستطع بقوم المال لان سرق يهرق ان يقطع ولم يوجد **قوله** ومن سرق شيئا ورده قبل
الخصومة الى ماله او ملكه بعد القضاء او ادعى انه ملكه او نقصت قيمته من النصاب لم يقطع اما اذا رده
السارق قبل الخصومة فلا ان الخصومة شرط لظهور السرقة ولا خصومة بعد ما وصل المردوق الى السارق
منه وعن اي يوسف انه يقطع كما لو ردها بعد المرافعة وان ملك السارق المردوق بعد القضاء بسبب
من الاسباب لم يقطع وعن اي يوسف انه يقطع وهو قول زفر والسافعي لان السرقة وقت موجبة للقطع
وظهرت عند السافعي ولا اثر للعارض بعد هذا ولما ان الامضاء من القضاء باب اكراد وقد
اعترض ما يوجب فقد شرطه عند ذلك وهو الخصومة فامتنع الامضاء كما اذا ملكها قبل القضاء وان ادعى
السارق العين المردودة ملكه بعد ما شهد الساهدان بالسرقة سترط القطع عنه وان لم تتم بينة وقال
السافعي لا يستطع بخود المدعي لانه لا يدر على كل سارق فاستد بان اكراد ولما ان الشهادة تثبت بخود
الدعوى لا احوال ولا عبرة بما قال بهم الرجوع بعد الاقرار وان سرق شيئا يساوي بائة فتفى الذي
بالقطع ثم نقصت قيمتها قبل القطع لا يقطع وقال زفر والسافعي لقطع وهو رواية عن محمد قيا ساعا على النقصان
من حيث العين ولما ان كان النصاب لما كان شرط سترط قيام كاله عند الامضاء فكان النقصان بعد
القضاء قبل الامضاء كالنقصان قبل القضاء بخلاف النقصان من حيث العين لان ما نقص من عينها يضمن
على السارق فضاء كان العين قائم من كل وجه والنقصان السعد غير مضمون على السارق لانه لا يضمن
دوا لا يكون مضمون على احد فاذا لم يكن العين قائمة حينئذ ولا حكما لم يقطع **قوله** ولو اقر السرقة ثم قال
احدهما مرمي لم يقطع اي لو اقر رجلان سرقة ثم قال احدهما هو مالي لم يقطع واحدهما سوا ادعى
قبل القضاء او بعد قيل الامضاء لان السرقة تثبت بالشركة ويحل كد عن احدهما برجوعه لانه انكر
السرقة بعد الاقرار بها فيكون رجوعا ما وردت شبهة في حق الشركة الاخر لا يحاد السرقة **قوله**

ولوسرقا وغاب احداهما وسند على سرقتهما قطع الاخرى لوسرقا وغاب احدهما وسند على سرقتهما
على الكافر لسرقتهما قطع الكافر لسرقتهما ما عند ابي حنيفة رحمه الله وهو قولهما وكان يقول اولاً لا يقطع الكافر
لان الغائب لو حصد رعي انا المال له وحده سقط القطع عنها وجعل قول الاول ان سرق الكافر
يقتضي بائناً وما ذكر اعتبار شبهة البهية لانه لو حصد رعي كان شبهة فاحتمال الدعوى شبهة البهية
وهي غير معتبرة **قوله** ولو اقر عبد بسرقته قطع ويرد السرقة الى المردق منه اي لو اقر عبد بسرقته
عشرة دراهم يقطع يد ويرد المال على المردق منه سواء كان العبد ما دونه في القيمة او مجزاً عليه
وسواء كان به مولاه او صدقة وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف والشافعي يقطع يد والمال للمولى
وقال محمد لا يقطع والمال للمولى وقال رزقي يبيع اقراراً بالمال ان كان ما دونه لان الاقرار من الخيانة
وهو ما دون فيها وان كان مجزاً لا يبيع اقراراً بالمال لانه اقرار بما يتقرر به المولى فلا يبيد ولا يبيع
اقراراً في حق النسخ ما دونه او مجزاً لان غيب اقرار العبد على نفسه لا يبيع بائناً والقود لان نفسه
وطرفه مكر المولى واقراره لان على مكر الغير باطل ولذا انه اقر ما لا يثبت فيه لان ضرر رقة ضرر
المولى فيقتل ولان وجوب اقراره باعتبار انه اقر بما لا يثبت فيه وباعتبار ادينته اقراراً لنفسه
كاقراره اقراراً لمحمد اقراراً بالمجور بالمال باطل لانه مكر المولى ظاهراً واذا لم يبيع اقراراً في حق المال
فلا يبيع في حق النسخ ايضا لان شرط ايط النسخ كون المال حق الاثني ولم يوجد خلاف المادون لهما اقراراً
بالمال فيصح في حق النسخ بناء عليه وقال ابو يوسف انه اقر بيمين بالنسخ وهو على نفسه فصح وبالمال المردق
منه وهو على نفسه فلا يبيع وقال ابو حنيفة رحمه الله اقراراً بالنسخ صح منه لانه مبني على اصل اقراره فصح
في المال تبعاً لاستحالة ان يقطع يد في مال مملوك لمولاه ويثبت الشيء يثبت ما كان من خبره وانه في صل
هذا خلاف راجع الى ان المال اصل عند محمد فلا يثبت النسخ به وانه عند ابي يوسف كل واحد منهما اصل
وعند ابي حنيفة النسخ هو الاصل والمال تبع **قوله** ولا يجمع قطع وضمان ويرد العين لوقايما معناه
اذا قطع السارق وكانت السرقة قايمة في يده سردياً صراحة لقيام ملكه فيها وان كانت هائلة لم
يضمن السارق وان استملكها فذكر في رواية وفي رواية يضمن وهذا اذا كان بعد النسخ فان كان قبل
فان قال المالك انا اضمنه لم يقطع عندها وان قال انا اختار النسخ يقطع ولا يضمن عندها وقال مالك ان كان
السارق ذامال يضمن في الحال والا لا يضمن ابراً نظراً للجانين قلنا انه ان ملك مضموناً فلا تستيط الفان
بمسرة بل يؤخذ الى مسرة ولا لا يطالب به ولو لم يملكه وقال الشافعي يضمن هلك او استهلك فاقطع
والفان يجمعان عند لانها ضمان اخلا وسحقاً وسبباً اذ محل النسخ اليد ومقتضى الحق وسبب
الحكماء على حق الله وهو ترك الاتيان بها والله وحمل الضمان الزمة ومقتضى السرقة منه ومقتضى اثبات
اليد على مال الغير على وجه الظلم فوجب اقراره لا يبيع وجوب الاقرار لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم

انه قال لا عديم على سارق بعد ما قطعت يمينه ولانه لو ضناه فله سرقة قطع بلا حق لان المضمون يصير ملكاً
من دقت الاصل لما عرف النسخ الا يجب بقنا ول ملكه نفسه والقطع ثابت قطعاً في بعضه الى ان يباعه فهو
منقطع **قوله** ولو قطع بعض السرقات لا يضمن شيئاً اي لو سرق سرقات فارعى احد الخصوم دون
الباقين وقطع قال ابو حنيفة رحمه الله النسخ للسرقات كلها فلا يكون للباقين شيء سواء هلكت العين في يد
او استهلكت وعندهما يضمن كلها الا التي قطع فيها لان المستط للضمان النسخ والقطع وقع الكافر لانه يبيد
عندنا في خصوصية دون خصوصية الباقين فلا يقطع النسخ الا خصوصية فثبتت اموال الباقين بمقتضى
مقتضى لانهم ما استوفوا النسخ والا كافرنا ييب منهم فبقي حقهم في الضمان وله ان النسخ وقع عن السرقات
كلها فيظل ضمان كلها كما لو فاضوا جميعاً وهذا لان الحد عند تقدم اسبابه تنفع عن الكل لعدم رجحان
البعض وكذا السرقات ثابتة في علم الله تعالى والنسخ لا يترتب قتاله فلا يجب بالسرقات الا قطع واحد
للتداخل فيقتض عن كلفه في علمه تعالى لكن القاضي لما لم يكن له علم فظن بان النسخ بان الواحدة فادانته
الباقية بائنة بان له ان النسخ بالكل والخصوص شرط لظهورها عند القاضي فوجد النسخ بصلح
ان يكون الكل ضاع عن الكل لعود نفعه الى الكل **قوله** ولو سرق ما سرق في الدار ثم اخرج به
قطع يضمن لو سرق ثوباً فشتته في الدار مضمون ثم اخرج به وهو يضمن وعندهما يقطع بعد المسق قطع وقال
ابو يوسف لا يقطع لانه احدث فيه سبب الملك وهو الحق الثاني فانه يوجب القيمة وسبب الملك في
النسخ وان لم يثبت الملك ولها ان السرقة تمت وليس فيه ملك ولا سببه لان السق عند وان مضمون
فلا يصلح سبباً للملك بنفسه فلم ينع وجوب النسخ وهذا فيما اذا اختار تضمين النقصان واذا التزم
فان اختار تضمين القيمة وترك الثوب عليه لا يقطع اتفاقاً لان ملكه مستند الى وقت الاخذ وهذا كله
اذا كان النقصان فاحش فان كان يبيعاً يقطع اتفاقاً لعدم سبب الملك لانه ليس له اختيار
بضمين كل القيمة بل له تضمين فيه النقصان وهذا وان كان جعاً بين النسخ والفان لكن ليس في ضمانته
واحدة بل في ضمانتين احدهما السق والاخر السرقة وقيل لا يجمع **قوله** ولو سرق سقاء فذكرها
واخرجها لا يقطع وان كانت قيمته من بوجه عشرة دراهم لان السرقة تمت وهو كمن ولا قطع فيه **قوله**
ولو ضيع المردق دراهم او دنا يتر قطع وردها اي لو سرق ثوباً او ذهباً او يضمنه دراهم ففرضها
دراهم او دنا يتر قطع يد ودرت الدراهم والدرنا يتر على المردق منه عند ابي حنيفة رحمه الله وقال الا لا
للمردق منه على الدراهم والدرنا يتر اصدله على ما مروي الفصب ان هذه الصنعة متقومة عندهما طافاً له
ثم عندنا لا يقطع لان السارق لم يملكها هذه الصنعة لان هذه صنعة متقومة وعندنا لا يقطع لان
السارق ملك المردق لان هذه صنعة متقومة عندنا وقيل لا يقطع لانه مملوك عينه وانما ملك غيره لانه
بالصنعة صار شيئاً آخر **قوله** ولو ضيعه اهرق نطخ لا يرد ولا يضمن ولو اسود يرد اي ولو سرق ثوباً

قوله

قوله

فصبغه احرى فتقطع يد فيه لم يؤخذ منه الثوب ولم يضمن قيمة الثوب وقال محمد بن يوسف من الثوب في صاحب الثوب
 ما زاد الصبغ فيه لان عين الثوب قايمة بعد الصبغ ومن وجد عين ماله فهو احق به وله ان يصبغ السارق
 في الثوب قايمة صورة ومخني حتى اذا اخذ صاحبه من له ما زاد فيه الصبغ وحق رب الثوب فيه
 باقي صورة لا معنى حتى اذا اهلك او استهلك عند لا يقين فصار حق السارق احق بالتوجه خلاف
 معلة الغصب لان فيها استوى الختان في الوجود لان حق كل واحد منها قايمة من كل وجه
 فوجها صاحب الارض على صاحب التبغ وهو الفاعل ولو صبغه لسود اخذ منه في المذهبين اما عندنا في حنيفة
 فلان السواد نقصان وليس بزيادة والمروق اذا اشغف عند السارق لا ينتفع حتى المروق منه ذلك
 ان ياخذ الثوب ولا يخطئ شيئا واما عندنا في يوسف ومحمد السواد زيادة لكن هذا لا يقول بانقطاع حق
 المالك بل هذه الزيادة كما في احرى فياخذ ويعطيه ما زاد الصبغ فيه وابو يوسف يقول ينتفع حتى المالك
 المالك لا يبيع ولا يسيد له عليه كما في احرى **باب** قطع الطريق اخذ قاصد قطع الطريق قتل مجس حتى يتوب وان
 اخذ ما لا يعصم ما قطع يد ورجله من خلاف وان قتل قاصدا وان عمى الرمي وان قتل واخذ قطع يد وقيل لا يقطع
 او قتل او صلب ولا اصل في قوله تعالى اما جزا الذين يحاربون الله ورسوله اي يحاربون اولياء الله والمراد
 منه والله اعلم التوزيع على الاحوال لا التحجير كما قال مالك ثبتنا هذا لاية وثبت ذلك لتولية الله
 من اخذ المال قطع ومن قتل قتل ومن اخذ المال وقاتل صلب ولان هذه الاجزاة ذكرت على سبيل التعليل
 بالمحاربة وهي معلومة بانواعها عادة تتكون او اخذ مال او قتل واخذ مال وكفني عن يديها واكتفى
 بما تلاها بها بدلالة تنوع الجزا فصارت انواع الجزا متباينة بانواع المحاربة فوجب التيسير على حساب احوال
 احوالها وتفاوت الاجزاة تفرقة كل الامر فتدبر لاية ان يقتلوا ان قتلوا او يصلبوا ان قتلوا او اخذوا
 او لا يقطع ايديهم وارجلهم من خلاف ان اخذوا المال او يقتلوا ان اخذوا او قتلوا او اخذوا
 او واحد قتل رعي الامتناع بقصد الطريق فاخذوا قتل ان ياخذوا مالا وتلاوا انفسا حسبهم لالامام حتى
 يتبرأ بربهم ما يعزرون لان المراد بالنبي المخصوص هو الجس لان من عن جميع الامم ما دفع من اجلها
 اذا الجسوس لسي فارجاع الدين وان اخذوا بعد ما اخذوا مالا معصوما من مسلم او ذمي والمأخوذ اذا قسم
 على جماعة اصابت كل واحد منهم عشرة دراهم فصاعدا وما يبلغ قيمته ذلك قطع الامام ايديهم وارجلهم
 من خلاف يعني ايديهم والرجل اليسرى ليدل الموت حسب المنفعة وانما شرطنا ما لا معصوما احترازا عن
 مال المستامن فانهم لا يحدوه باخذهم اياه لان فيه سبب الاباحة قايمة وهو لو جري وسرطان كان الضمان
 في حق كل واحد لان الطرف المعصوم لا يستباح الا بقتل مال خطير وهو العتق وان قتلوا ولم ياخذوا
 مالا قطع يد رعي الاولياعنه لم يثبتت الى عقوبته لانه حق الله وعبد الله في الواجب قصاص لا يقتل
 بازاء قتل تملنا القطع حتى الله فكذا القتل وان قتلوا واخذوا المال ان شاء الامام قطع ايديهم وارجلهم من خلاف

تقطع

الذين يحاربون الله ورسوله

ثم قتلهم او صلبهم وان شأ قتلهم من غير قطع وان شأ صلبهم وقال ابو يوسف ومحمد تبدل او صلب ولا يقطع
 ان النقطع والتبدل كل واحد منهما جدي على حد واحد ولا يجمع بينهما بجانية واحدة ويقطع الطريق وله ان يوجب كل واحد
 منها وجد وهو اخذ المال والقتل فجري عليه جزاها والكل حد واحد لا حد سببه واما غلط النقطع
 سببه وهو قطع الطريق باخذ المال والقتل **قوله** ويصلى جيا ثلثة ايام ويبيع بطنه برمح حتى يموت
 اي اذا اراد الصلب في ظاهر الرواية يصلى جيا ويبيع بطنه برمح يموت ليحصل الزجر عن الطريق
 لا يصلى جيا بل بتبدل ثم يصلى والاول احرى ويترك ثلثة ايام ثم يبيع بطنه برمح يموت ليحصل الزجر عن الطريق
 ويرقصهم لانه لو ترك كذلك لتغير وتادي الناس به وعن ابي يوسف انه يترك على حشبة كذلك
 حتى ينتفع منقطع والاول احرى لما ذكرنا مرجح دفع الاذي **قوله** ولم يضمن ما اخذ يعني اذا اقيم على قطع
 الطريق اكد لم يضمن ما اخذ وما قبله وما جرحه كما في السرقة الصوري **قوله** وغير المباشر كما لا يشتر
 حتى لو باشر القتل اصره حد الجرح وعند السنافع لا يجد الا المباشر لانه جزا النعل فلا يجب الا على
 فاعله كذا الزنا ولان حكم يتعلق بالمحاربة فيبترى فيه الرد والمباشرة لان قطع الطريق وكذا يكون في
 العادة بان يباشر بعضه اخذ المال وبعضه القتل والدفع فيحصل القطع بالكل فوجب اجزا كل على كل
قوله والعصا والمجد كالسيف يعني القتل بغير السيف كالعصا والمجد كالسيف لان قطع الطريق
 يحصل بالقتل وان اختلفت الالة **قوله** وان اخذ مالا وجرح قطع وبطل الجرح وان جرح فقط او قتل فبالب
 او كان بعض الطعاع غير مكلف او ذارحم محرم من المقطوع عليه او قطع بعض القافلة على البعض او قطع
 الطريق ليلادها را بمراديين مفرين لم يحد فاقا والولي او عني اي ان اخذ القاطع المال وجرح قطعت
 يده ورجله من خلاف وبطلت اجزات لانه لما اقيم عليه اكد بطلت عصمة النفس فبالاخذ كان المالك
 لا يقال بان الاخذ فعل الجرح فعل اخر ينبغي ان يواخذ بوجهها لانا نقول الكل فعل واحد وهو قطع الطريق
 وان جرح فقط ولم ياخذ مالا ولم يتبدل تنص بما فيه النصا من ويؤخذ الارض مما فيه الارض وذات من
 الى الولي لان اكد لما لم يجب فيه مرجع الشرح فيظهر حق العبد في النفس والمال وان قتل قتال
 ثم اخذ فان شأ الاوليا يقتلوا وان شأ واعوانه لان اكد سطر بالتوبة قبل الاخذ لتولية تعالى الا الذين
 تابوا من قتل ان يقتلوا وعليهم نظير حق العبد فيه ولا يستثنى ينصرف الى الكل لان الكل يصلح جازا فله
 حق العبد في النفس والمال فتخير بين الاستيناف والعنف وجب الضمان اذا اهلك في يد او استهلك وان
 كان في الطعاع صبي او مجنون او ذورحم محرم من المقطوع عليه سطر اكد عن الباقي وقال ابو يوسف
 ان باشر الصبي والمجنون الاخذ والتبدل فلا حد على الباقي وان باشر العقل فلا حد الباقي وفي هذا السرقة
 الصغرى لان المباشر اصل الرد تابع له فاذا كان المباشر غير مكلف فقد بطل حكم الاصل فيبطل حكم
 التبغ فزوت واذا كان المباشر مكلفا فلا حد في الاصل وانما اكد في التبغ وستوط اكد في التبغ لا وجب

في الغنيمه كالمقاتل توفيق

الستوط عن المتبوع قلنا قطع الطريق جناية واحدة قامت بالكل فاذ انكنت البنية في حق احد هم سطر
عن الباقي اما اذا كان في النطاق ذورم محمد من المقطوع عليه فالصحيح انه لا يجر الجميع سواء كان مال
المقطوع عليهم مشترك بينهم او مال كل واحد منفرد عن الآخر وسواء اخذ مال التريب ذي الرحم او مال
الباقي لان مال الجميع في حق قطاع الطريق كشيء واحد واجبا ايضا واحدة وهو قطع الطريق فاذا لم يكن
موجبة في حق احد هم لا يكون موجب في حق الباقي ضرورة عدم ترتب الحكم على بعض العلية واذا استطاع
صارا للتدلي الى الاولين ان شاءوا قتلوا وان شاءوا عفووا وان قطع بعض القافلة على بعض لم يجز
لان الجرح واحد وهو القافلة فصارت القافلة كشيء واحد وان قطعوا الطريق ليلدا او نهارا في المجر
او بين المجرين لم يلزمهم مرقطاع الطريق استحسانا واخذوا ايراد المان وايدوا وحسبوا لارتكابهم
الجريمة والامر بعد ذلك الى الاولين وعن ابي يوسف ومو قول السني في يلزمهم مرقطع الطريق قبا سنا
لتعدد السبب وعواضد المال والتدلي على وجه المحاربة ولذا ان جزا قطع الطريق انما يكون بقطع الطريق
وذا بانقطاع المات ولا يفتق ذلك في المصدر وفيما بين المصدرين لان الناس لا يستنعون بهذا عن الطريق
فكأن القوت ساعة فساعة عادة **قول** فاذا دلولي او غني يعني ان شأ أقص وان شأ عفي في
هذا الصور كلها بناء على انه لما لم يجب حتى الشرح ظهر في العباد **قول** ومن خص في المجر من قطع الطريق
فتلك سياسة لانه ذو فتنه تساع الى الارض بالنك وفيقتل فعلى السنة وشهد عن العباد **هـ هـ**
كما **السير** الجهاد فرض كفاية ابتداء ان قام به قوم سطر عن الباقي والآخو
السير جمع سيرة وهي الطريقة ونسي به هذا الكتاب لانه يبين في سير المسلمين في القتالة مع الكفار واهل الحرب
واهل الذمة والمهتدين ومع اهل البني والجهاد فرض كفاية ابتداء ان فرض فلتولة تعالى قاتلوا المشركين كافة
وغير هائل الآيات والايات ومعها ما ان كفاية فلا تعديب عباد الله وحرب بلاه فلا يكون فرض عين
ولكن لما كان فيه دفع شر الكفار عن المؤمنين كان فرض كفاية اذا قام به قوم سطر عن الباقي بخصو
المقصود وهو اهلاك الله وتدمير عدايه فان لم يتم به اصدائهم جميع الناس بتركه لانه واجب على الكل واما الابتداء
بقتالهم وان لم يبدوا للجهاد من الكتاب والسنة **قول** ولا يجب على صبي وامرأة وعبد واعمي ومتعد
واقطع ابا الصبي فليستوى التكليف عنه واما المرأة والعبد فلا يستغنيا عنها المولي والزوج وخرها متد
على حق الشرع كاجتماعها وغناه واما الاعمي والمتعد والاطع لخرج لجهاد **قول** وفرض عين ان يجه العبد
فخرج المرأة والعبد بلا اذن زوجها وسيد لان المقصود لا يحصل الا باقامة الكل فوجب عليهم وحق
الزوج والمولي لا يخر في فرض الاعيان والاصل فيه قوله تعالى اتقوا خفافا وثقلا لا الية اي اخرجوا
الى الجهاد سببا وحيث كانوا ركبانا وشاة او غرابا وشاهلين او غنيا وقترا **قول** وكذا الجهاد واجب
في والا لا والمراد بالجهد ان يجه الامام الجهاد على الناس الذي يخرجون الى الجهاد وهذا لا يجه الا جرح
الامام

على الطاعة ونقض الاجر حرام فأي شيء يكرهه ولان مال بيت المال معد لتوايب المسلمين وهذا من جملة
التوايب وان لم يوجد في بيت المال في لا يكره الجهاد لان الحاجة الى الجهاد ماسة وفيه تحمل ضرر الا وفي دفع
الاعلى **قول** فان طارناهم بدعوهم الى الاسلام فان اسلموا والا الى الحرب فان قبلوا فلهم مالنا وعليهم مالنا
اي اذا دخلنا دار الحرب صرنا مدنية او حصنا ندعوهم الى الاسلام لانه عليه السلام ما قاتل قوما حتى عامهم
الي الاسلام فان اسلموا كيف عن قتالهم لقوله عليه السلام امرت ان اقاتل الناس حتى يتولوا الله الا الله
فاذا قالوا عاصوا مني واهم واموالهم الا بجزء ولا بد من ان لو منوا برسول الله صلى الله عليه وسلم وانما
اكتفى في الحديث بكله التوحيد لانهم كانوا يعبدون الشرك فاذا قالوا بالتوحيد علم بتركهم امنوا فجهاد
عليه السلام وان لم يامنوا بدعوهم الى الجزية به امر النبي صلى الله عليه وسلم اسرا الجيوش فان قبلوها فلهم
مالنا وعليهم مالنا لقول علي رضي الله عنه انما بدلووا الجزية ليكون دماهم كرايتنا واموالهم كمالنا والمراد
بالبديل التبول **قول** ولا يقاتل من لم تبلغه الدعوة الى الاسلام وندعو نداء مبلغا اي لا يجوز ان
من لم تبلغه الدعوة الى الاسلام قبل الدعوة لقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ولا يعلمون
علي ماذا يقاتل فزعموا يطون انهم لصوص قصدوا اموالهم ولعلوا انهم يقاتلون على الدين رما ابا جوا
واسلموا فلا تحتاج الى القتال ولو قاتلهم الامام قبل الدعوة اليهم لما روي انه عليه السلام بعث عليا رضي الله عنه
في سرية وقال لا يقاتلهم حتى يدعوك ولا تغرم ما اتيت من اهلهم وديارهم لعدم العصة المستومة وقال الشافعي
يفض حرمه القتال قلنا العصة عندك بالدين ولم يوجد ومجرد حرمة القتال لا يفي لوجوب الضمان كما في قدر
النساء والصبيان ولست بان يدعوا مبلغا الدعوة بمالفة في الا نذار ولا يجب ذلك لانه عليه السلام اعاد
على بني المصطلق وهم غارون **قول** والآتين بالله تعالى وثارهم بنصب المجائيق وحرقتهم وقطع
اشجادهم وافساد زروعهم استنسا من قوله فان قبلوا الى اخره اي ان لم قبلوا الجزية لتعين بالله وكما
ستعيننا بنصب المجائيق عليهم وحرقتهم وخرقتهم بارسان الماعلهم وقطع شجرهم وافساد زروعهم لما صح
انه عليه السلام هرق وقطع النخل وحرب البيوت **قول** وديهم وان تترسوا ببعضنا ونقصدكم عطف
على قوله نصب المجائيق اي لتعين برميهم وان كانوا يترسوا ببعضنا لان في الدمي دفع الضرر العام وفي القتال
حرب خاص وتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام ويقصد بالرمي الكفار لانه يلزمنا التمييز فعلا ان قدرنا
عليه والا فالتمييزية او الطاعة حسب الطاقة **قول** ويقتل عن اخراج مصحف وامرأة في سرية مخاف عليها
وغدر وعول ومثله وقتل امرأة وغير مكلت **قول** فان واعمي ومتعد الا ان يكون احد هم دارا في
في الحرب او ملكا وقتل مذكر وليا ب الا ين يقتله غيره اي يقتل عن اخراج المصحف والمرأة في سرية
مخاف عليها لما فيه من تعريض المصحف على الاحتراق وان لم يخاف بان كان العسكر عظماء لا بأس باخراجهما
وعن غدر وعول ومثله لقوله عليه السلام لا تلعنوا ولا تدرروا ولا تملأوا العول السرة من الضم

والغدر والحيانة ونقض العهد والميثاق المرد في قصة العرنيين سمكت بالهنيئ التاخر وهو حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال
ما قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فبينا خطيبا بعد ما مثل العرنيين الا حثنا على الصدقة فنهانا عن الميثاق وعن
قتل امرأة وصبي وتجنون وشيخ وسعد واعشى لتوليه عليه السلام لا تقتلوا شيئا قايما ولا طفلا ولا صغيرا
ولا امرأة ولا ن المبيع للقتل كذا المحارب وهو ليسوا المحاربين لضعف بنيتهم الا اذا كان احدكم دارا
في الحرب او الاستعانة بالراي فوق القتال او كان ملك التوم صغيرا او امرأة او قتل كسر شوكتهم ومن
قاتل من هذا ولا تقتل لان القتال مباح حيثته **قوله** وقتل باجر عطف على قوله امرأة اي نهى عن قتل
اب مشدك لتوليه تعالى وصاحبها في الدنيا معروفا فنزلت في الآبوين الكافرين فان ادرك الاب الكافر
منع عن قتله حتى يقتله غيره كصول المصود بغيره وان قصد الاب قتله فلا يكتفه دفعه الا يقتله لا بأس به
قوله ونصائحهم ولو حال ان خيرا ونهيد لو خيرا اي اذا اراد الامام ان يصالح اهل الحرب وكان ذلك
مصلحة المسلمين فلا بأس بها لتوليه تعالى وان جعلوا السلم اي يصلح فاصح لها وان راي ان ياخذ على الصالح ما لا يجوز
لانه خارج الموادة بل ما لم يضرها ان يكون الموادة خيرا للمسلمين وان لم يكن خيرا فلا يابوا وعلمهم انهم
فلا يمتدوا ويدعو الي السلم ولتعم الاعلان ولانه ترك للقتال صورة ومعنى **قوله** ونهيد لو خيرا نصائحهم
الامام ثم راي نقض الصالح اصلح بنذالهم وقاتلهم كما بنذالهم عليه السلام الموادة التي بينه وبين اهل مكة
ولا بد من البند لتوليه تعالى فابند لهم على سواي التي اليهم اخبر بانك نقضت العهد لمكون اب وهم
في العلم بالنقض على سوا لان في القتال بلا بند عدو وهو منى **قوله** وتقاتل بلا بند لو كان ملكهم
لان البند نقض العهد وقد استقصى بناتهم فلا يتصور نقض بعد ذلك ولو دخل جماعة منهم فغير اذن
ملكهم وهاد بونا ولو نقض في حتم لا غير **قوله** والمتردد بل ما ان فان اخذ لم يرد عطف على التغيير
المضروب في قولهم نصائحهم اي لصالح المتردين اي حجة الصالح معهم حتى ينظروا في امرهم لانه ترك
القتال لمصلحة محار ولا بجدة اخذ المال منهم على ذلك لان في اخذ المال منهم تقدير لهم على ذلك وهو غير
جائز ولو اخذ المال لم يرد عليهم لان في الرد عليهم معونة لهم على القتال **قوله** ولم مع منهم سلاطاي
لا بجدة بيع السلاح من اهل الحرب والجهرا اليهم لانه عليه السلام نهى عن ذلك ولانه يوجب لهم على الحرب
فلا يجوز **قوله** ولم تقتل من امنه حرا وحره اي لا بجدة قتل من امنه من الكفار دخل او امرأة حرا وحره
لتوليه عليه السلام المسلمون سكا فودا وهم اي يتأثروا في النقص والديارات وسعي بنيتهم او انهم اي يعطى
الامان اقلهم وهو الواحد والمراد بالذمة العهد مؤقتا كان او موبدا ذلك الامان وعقد الذمة
ولا ينافي اهل القتال ومنعوا الاسلام فبعد منها الامان الذي هو ازالة الخوف في حقه لولايته على نفسه
ثم يعيد الي غيره فزوة عدم التحري **قوله** ونهيد لو شرا يعني اذا اعطى احر او حره الامان في ذلك
صحت سدا لامام اليهم رعاية لصالح المسلمين واختراعا عن الغدر ودعوة الامام على ذلك خلاف
ما اذا

ما اذا كان فيه مصلحة فانه بعد **قوله** وبطلان امان ذي واسير وتاجر وعبد مجبور اي لا يجوز امان ذي واسير
 وتاجر ودخل دارهم اما الذي فلا فيه منهم لانه يوافقهم اعتقاداً ومقتداً لهم واما غيره فلا فيه منهم بل يبيعهم
 فانما هو انه مكن على الايمان من جهة تنفع فحقوا الايمان عن المصلحة ظاهراً فلا يجوز واما العبد المجور فلان الايمان
 جهاد معني وهو مجور عليه فيكون مجوراً عليه عن الايمان ضرراً وقال محمد والسابع يجوز امانه لقوله عليه
 السلام يسمى بيمينته او ناعه اي اذ ناعهم حالاً وهو العبد ولانه مؤمن اهل للتشال فيما فونه فيكون اهلاً لما كان
 كالما دون له في التشال **باب** الغنائم **قوله** فيهما ما فتح الامام عنقهم بيننا واقرأها لها وفتح
 الجزاة واخراج اي اذ فتح الامام بلدته فبها هو باختيار ان ساقى ما بين الغنائم يعني بعد اخراج الخمس
 كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بخيبر وان ساقى اقرأها عليها ووضع الجزية عليهم واخراج علي ارضهم كما
 فعل عمر رضي الله عنه بسواد العراق بموافقة الصحابة رضي الله عنهم اجمعين وقال ان في ذمة الله الجور
 الن عليه بالاراضي بل بينهما بين الغنائم لان الاراضي صارت حقاً للغنائم عندهم ومكاتبهم عندهم
 بالاستيلاء فلا يجوز البطالة الا ببدل بعد لها واخراج لا بعد لها بخلاف الرقاب لان للامام ان يتسلم فلان من
 عليهم بوضع الجزية وان كانت قليلاً ولما حريت فتح مكة فانهما فتحت عنق وتهدأ وتركت في ايديهم ولم يقتلها
 بين الغنائم وانما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر كما جازى الصحابة يومئذ وعندنا الاول للامام وذكر
 عند حجة الغنائم فاما بدون الحجة فالاولي ما فعله عمر رضي الله عنه بالسواد ليكون عدل في الزمان الثاني
 دامه التناول المجرد فلا يجوز المن بالرد عليهم لعدم ورود الشرع بالرد عليهم لعدم ورود الشرع بالرد
 فيه الا ان المقرر الذي يهملهم العمل به يرد عليهم لخرج عن هذا الكداهة لانه جزة للامام ان لا يرد عليهم
 من المتبقيات سيما الا انه مكره **قوله** وقيل الاسري او استرق او ترك احراراً ذمة لنا **قوله** وقيل
 عطف على قسم معناه ان الامام باختيار في الاسري ان ساقى عليهم كما قتل النبي عليه السلام بني قريظة وان ساقى
 ثوبيراً للشفقة على المسلمين وان ساقى تركهم احراراً ذمة للمسلمين لما مر ان مكره العرب والمريتين فانه لا يجوز
 منهم الا الاسلام او القتل كما يجي **قوله** وحرم ردّهم الي دار الحرب والنداء المن اي حرم رد الكفار
 الي دار الحرب لان فيه تقوية لهم على المسلمين ولا يجوز مفاداة اسارىهم بأسارىنا عند اي حينه رحمه الله وقالوا
 بقاءهم اسارى المسلمين وهو قول اللفي لان خليف المسلمين اولى بقتل الكافر والانتفاع به وله
 ان فيه تقوية للكفرة ودفع شرهم خير من خليف الاسير المسلم لانه نفعه في دينهم ابتلاءاً منه مراد الله تعالى
 غير مضاف الي فعله والاعانة بدفع اسيرهم مضاف اليها والنداء اذ بان ياخذ منهم فلم يجز في المشهور
 من المذهب لان فيه اعانة لهم وقال محمد لا بأس به اذا كان بالمسلمين حاجة استدلالاً باسارى بدر ولنا
 قوله تعالى لولا كتاب مراد الله سبق لكم فيما اخذتم عذاب عظيم وقال عليه السلام لو نزل بنا عذاب ما نجى منا
 الا عمر لانه اسارى المسلمين ولا يجوز المن على الاسري خلافاً لفي قوله تعالى فاما ما بعد والافضل والمعني

التي يبرهنون انهم يعلمون وطلبتهم وبين ان نفاذهم ولنا انها نسخت بقوله تعالى فاقبلوا
المؤمنين حيث وجدتموهم لان سورة البراءة من اجل ما نزل ولان فيه الجال حق الفاعلين لثبوت حق الاقلاق
لهم بالاسد فلا يجوز للاعوان **قول** وعمر موش شق افرجها فمدح وخرق اي حرم عمر الموش في دار
الحرب اذا تعدد افرجها الى دار الاسلام خلافا لما ذكر ولا يتركها خلافا لما في بل يتركها ويتركها لها
قوله عليه السلام لا يدرك من شاة ولا بقرة الا لما كلة ولنا ان في التزك كذا نقول لهم وفي العقد تعذيبا
والفرج للصالحين واما حق العظماء واما حرق ليلا فمختصون بها **قول** وقصة الغيبة في دراهم
لا يباع اي حرم قصة الغيبة في دار الحرب بخلاف ما في دار الحرب بعد
استقرار الغيبة وهذا بناء على اصل وهو ان الملك للفاين لا يثبت قبل الاقرار بدار الاسلام عندنا
وعندنا يثبت له ان سبب الملك قديم وهو لا يكتسب على مال مباح فوجب ان يثبت الملك ما واثبت
الملك بيع القصة ولنا ان النبي عليه السلام منى عن بيع الغيبة في دار الحرب ومتى حرم البيع حرمت القصة
لان فيها معنى البيع لا تثبت لها على الاقرار والمباذلة وقيل مذهبنا كراهة القصة في دار الحرب لا يظلمنا
والكراهة كراهة تنزيه عند محمد واذا لم يكن الامام حوله محل عليها الفايتم سهمها بين المسلمين قسمة ايداع لا قسمة
تملك **قول** وبها قبلها اي حرم بيع الغيبة قبل القصة في دار الحرب لعدم الملك قبل القصة
خلافا لما في لاسر **قول** وشرك الرد او المدد فيها لا السوية بل اقتال اما الرد فالتحقق المشرك في سبب
وهو الجاوت عندنا وشهد الرقعة عندنا وكذا اذا لم يقاتل لم يرض او غيره لما بيننا واما المدد في دار
الحرب قبل ان يخرجوا الغيبة الى دارنا فلان سبب الملك هو التمسد وتام التمسد بالاحراز بدارنا وقد
شركهم في هذا المعنى وعندنا في لا يكون المدد في بعد انقضاء القتال لانها صار ملكا لا اخذ من
قول لا السوية بل اقتال اي لا يفتح اهل سرقا في الغيبة من السهم والرضح الا ان يقاتلوا وقال
الشافعي في قول سهم لهم لانهم شهدوا الواقعة وقال عليه السلام الغيبة لمن شهد الواقعة ولنا ان سبب
الاختصاص بما وثق له من قبل على قصد القتال ولم يوجد لان قصدهم التجارة لا اعرار البير حتى ان قاتلوا
استحقوا السهم لانه ظهر بشايعهم ان قصدهم عند المجاوزة القتال ومرو به محمول على ان شهدوا وعلى قصد
القتال **قول** ولا مراتب فيها وبعد الاحراز يكرار يورث بغيره اي لا يفتح من الغيبة مراتب مراتب
في دار الحرب ومن مات منهم بعد افرجها الى دار الاسلام فصبيبه لودثة لان الارث انما يجري في الملك
والملك انما يثبت بعد الاحراز يكرارنا وعند الشافعي مراتب بعد استقرار الحرمة يورث بغيره لثبوت
الملك عندنا **قول** وينتفع فيها بعنف وطعام وحطب وسلاح ومنه بلا قسمة اي لا باس للعسكر
ان يعلف دوابهم في دار الحرب ويأكلوا واما وجوب الطعام وما يستعمل فيه كالسمن والزيت لما روي عن
محمد انه قال كما نصيب في مغارينا اصل العنب فثاكلة والبرقعة رواه البخاري ولا يبيد الا لشاة باي

طريق

لان

لان الحكم بدور على دليل الحاجة وهو كونه في دار الحرب اذا استعجاب ما يحتاج اليه متعذ وفولم يبع الا لشاة
لفاق الامر عليهم بخلاف السلام والدواب لانه لا يستعجبها فلم يوجد دليل الحاجة حتى لو حكمت الحاجة جاز
الاستعمال هذا رواية سري الكبير وكذا في بلاد قسمة واما رواية السير الصغير لا يجوز الاكل الا عند الحاجة لانه
مال مشترك بين جماعة لا يجوز الانتفاع به الا عند الحاجة **قول** ولا يبيعها اي لا يجوز ان يبيعوا شيئا من ذلك
ولا يتمولونه لان جواز البيع بغير الملك ولا الملك وانما يبيع لهم التناول للحاجة والمباح له لا يملك البيع فان ما
روى عنه الي الغيبة **قول** وبعد افرجها من الاي اذا خرج المسلمون من دار الحرب لم يجز ان يعلفوا الدواب
من الغيبة ولا ياكلوا منها لزوال الحاجة بخروجهم الى دار الاسلام والاباحة متيعة بالحاجة فتزول بزوالها
قول وما مضى رد الي الغيبة اي ما مضى مع العار من علف الدواب والطعام رد الي الغيبة اذا
لم يبق الا ما مضى الامام سهم في دار الحرب فانه لا يولد الا من القصة وان كان كذا فيها لكنه يبيع عند
الضرورة وعندنا في لا يرد كالتلفص ولنا ان الاختصاص للحاجة ولم يبق والمخصص اختصاص به قبل
الاحراز فكذا بعد **قول** ومن اسلم منهم اهرق ومن اسلم منهم اهرق ومن اسلم منهم اهرق ومن اسلم منهم اهرق
سلم او ذي دون ولنا الكبير زوجته وحملها وعقارها وعبد المقاتل اي ومن اسلم منهم في دار الحرب
اخذ باسلامه ثم لوجوه والعامة وهو الاسلام واولاده الصغار لانهم صاروا مسلمين تبعوا لابي
وكذا ما هو في يد لقوله عليه السلام من اسلم على ما لم يولد او دية عند مسلم او ذي لانه في يد حكم
اخذ المودع كيد المودع لانه عامل له في الخطا خلاف ما اذا كان غيبا في يد حاجته يكون فيما عندنا في حنيفة
رحم الله لان يده ليست كيد المالك وخلاف ما اذا كان في يد اخري ودية او غيبا لان يده ليست محترمة
قول دون ولنا الكبير اي لا حرم باسلام ولنا الكبير لانه كافر حربي غير تابع له في الاسلام فصا رفيقا
ولا زوجة لانه كافر غير تابع له في الاسلام ولا حرم لانه حرمها وقد صارت فيما كبح اجزاها وقال الشافعي
ما في بطنها مسلم باسلام ابيه تبعها فلا يكون فيما قلنا كل حكم يثبت في الام سوا كان عتقا او رقا يثبت في الولد
تبعها والسلم محل للملك تبع الغيبة لان الحكم في البيع لا يثبت ابتداء بل يظهر في البيع بقبوله في الاصل
فكان فدا في حق البيع بمنزلة التنازل والاسلام لا ينافي بقا الرق والاعتقار لانه ليس في يده فيكون فيما
وقال ابو يوسف والشافعي هو لانه في يد كالتنقل ولنا ان اليد في العقار انما يثبت كلما ودار الحرب
ليست بدار الاحكام فلما مضى بين قتلهم والمسلمين وبعد ظهورهم على اعدائهم يقاتلون اقوي مرية
وقيل في قول محمد هو كغيره من الاموال بناء على ان اليد حقيقة عندنا يثبت في العقار كما في الغصب والاعتد العاقل
لانه بالقتال يرد عن سببه وصار تبع لاهل الدار فعاد فيها **قول** فصل للراجل سهم وللنار سهمان
ولوله فرسان اي سهم الامام الغيبة بعد افرجها الخمس بين الفاعلين فمنهم لفرسان سهمين وللراجل
سهما واحدا وعندنا والشافعي للفرسان ثلثه اسهم لما روي انه عليه السلام اعطى للفرسان ثلثه اسهم سهما

وسهمهم لفرسه ولان حنينه ما روي انه عليه السلام قسم للفارس سهمين سهامه وسهام لفرسه والزيادة التي
رواه محمد ان يكون قتلا لم يخل فاما لتعارض **قوله** ولو له فرسان يعني لو كان للفارس فرسان او اكثر
فلاسهم الا لفرس واحد وقال ابريوسن يسهم لفرسين لان النبي عليه السلام اسهم لفرسين خمسة اسهم سهام
واربعة لفرسيه ولها ان النبي صلى الله عليه وسلم اسهم لفرسان الفارس والفرس واحد يوم خيبر والزيادة
للفرس بطريق التثنية **قوله** والبراذين كالعقاق لان السبب هو الارهاب وخافه سوا
قال الله تعالى ومرباط الجبل ترهبون به عدو الله وعدوكم **قوله** لا الراطلة والبعلة اي لا يسهم لراطة
ولجل لان الارهاب لا يحصل بها اذ لا يقابل عليها **قوله** والعبرة للفارس والراجل عند المجاورة
اي تعتبر كونه فارسا او راطلا عند مجاورة الدرب متى لودخل دار الحرب فارتفعت فرسه وقابل
راطلا استحق سهم الفارس ولو دخل راجلا لم يستحق فرسا استحق سهم الراجل وعند السامع اكراب
علي العاكس في النصين وفي رواية عن اي حنينه اسهم الفارس في الفصل الثاني ولم ان عليه احقاق
الزيادة القتال فارسا فوضد في الفصل الثاني دون الاول مستحق سهم الفارس فيه دون الاول
قلنا العلة الحقيقية استطاعت اعتبارها لتقدير الوقوف على القتال حال سهو الوقوف فاقم السبب الظاهر
الذي ييسر الوقوف عليه تمامها وهي مجاورة الدرب على قصد القتال دون سهو الوقوف لانه حال
القتال النصين فالاطلاع عليها متيسرا فلا يكون سببا ظاهرا فلا تقام مقام الامر الخ **قوله** وللمهاوك
والمرأة والصبي والذمي الرضخ لا اسهم لما روي انه عليه السلام كان يعطي المرأة والمهاوك من الرضخ دون
نصيب الجيش واما الذي قلنا ان الجهاد عبادة والذي ليس من اجله ليس يرضخ على قدر ما يراه
الامام تحريضه على القتال ولا يبلغ بالرضخ السهم لانهم لا يساؤون الجيش في عمل الجهاد الا
في دلاله الذي فانه يراد على السهم اذا كانت في دلالته منفعة عظيمة او الدلالة ليست من عمل الجهاد
فلا يلزم منه التوبة في الجهاد فاما حذو الدلالة بمنزلة الاجرة فتعطي بالافاضة **قوله** والجحش
لليثامي والمساكين وابن السبيك وقدم دودا القرني القوامهم عليهم ولا حق لاغنيائهم اي الجحش
لهم على ثلثه اسهم سهم لثياني وسهم للمساكين وسهم لابن السبيك ويدخل في قرادوي القرني فيهم
ولا يدفع الي اغنيائهم شي وعند السامع قسم على خمسة اسهم سهم لرسول الله في حياته وبعد الخليفة
وسهم لرسول القرني لتوفيه الغني والفقير سهم للذكر مثل حظ الانثيين ويكون لثي هاشم وبني
المطلب دون غيرهم والباقي للفرق الثلث لانه عليه السلام قسمها على خمسة اسهم ولا يخرج بعد ولان
النبي عليه السلام كان يستحق بالامامة فاستحق من خلفه في الامامة ودوي القرني ياخذون بالقرابة فيستوي
فيما اخفى والفقير كالارث ولما روي عن ابي جابر ان اسهم علي بن ابي طالب رسول الله صلى الله عليه وسلم
على خمسة اسهم ثم فسه ابو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم على ثلثه اسهم لثياني والمساكين وابن السبيك
وكان

عليه

وكان ذلك تحف من الصحابة ولم ينكر احد محل محل الاجماع وبه بين ان قسمة النبي صلى الله عليه وسلم على كل مكان
بطريق الحتم والزوج بل بطريق الجواز اذ لا يلزم بهم خلافة والمراد بالقرابة قرب النفقة لا قرب القرابة
برليل قوله عليه السلام لن يزالوا معي في اجماع عليه والاسلام هكذا وسبب بين اصابعه يعني بين المطلب وبين
قال عثمان وجبر انما لا ننكر شي عاينهم ولكن نحن وبنو المطلب في القرب اليك على السرا فما ملك اطمعهم
واخرجنا والنفقة قد فانت بوفاءه عليه السلام لا لا ننسأخ بعد موته بل بعدم احكم لعدم علة وهي
النفقة **قوله** وذكرنا تعالي للتبرك وسهم النبي عليه السلام سقط بموته كالصبي يعني ان ذكر الله تعالى
في الجحش لقوله فان يته **قوله** لا افتتاح الكلام تبركا باسم لان الكمل له وهو غير محتاج اليه وان
سهم النبي عليه السلام سقط بموته كاسقط الصبي لانه كان يستحق برسالة الله لا بالقيام بأمر أمته ولهذا
لم يرفع الخلفاء الراشدين بعد السهم لانهم والصفى هو من كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيه
لنفسه وليستعني علي امير المؤمنين وكانت صفة من الصفى رواه ابو داود **قوله** وان دخل جمع ذو نفقة
وراع بلا اذن خمس مما اخذوا والا لا اي ان دخل جماعة لها نفقة دار الحرب واخذوا منها
خمس وان لم ياذن لهم الامام لانه ما هو باجهاذ في سبيل الله فعاد السبب لله فكان المصاب
لله فكانت النعمة الي الله وقد اعطى بعضه الفقراء وبعضه الغانين وان لم يكن لهم نفقة فخذوا
شيئا من خمس وقال السامع في خمس لانه ما من حربي احد قسرا فكان عنته ولما ان الخمس وظيفه الغنية
وهي الماخوذة قسرا وعلة لا اخلاسا وسرقة والمقصود لا ياخذ بحياة ولو دخل الواحد والاثنان
ياذن الامام فيه روايتان في الخمس في الشاه **قوله** وللامام ان ينقل بقوله من قتل قتيلا فله سلبه
وبقوله للسيرة جعلت لكم الربيع بعد الخمس اي بعد ما دفع الخمس لانه يحلف على القتال وهو مندوب
اليه قال الله تعالى يا ايها النبي خرض المؤمنين ورض النبي بالتثنية على القتال فقال من قتل قتيلا فله
عليه بيعة فله سلبه رواه البخاري **قوله** بعد الخمس ليس على سبيل الشرط ظاهر لانه لو نقل
يدفع الكمل جاز واما دفع ذلك اتفاقا لا يري انه لو نقل السرية باكمل جاز فهذا اولى ويدخل الامام نفسه
في قوله من قتل قتيلا فله سلبه استحسانا لانه ليس من باب القضا وانما هو من باب كتحاق الغنية بخلاف
ما اذا قصن نفسه بالتثنية بان يقول من قتلته انا فلي سلبه لانه منطه لثمة وقال السامع لا يجوز التثنية
الا من الخمس لانه منرض عن الامام وما بقي للغانين ولما ان صهم فيها بعد الاصابة لا قبلها **قوله**
وسئل بعد الاخراج من خمس فوط يعني لا يجوز ان ينقل بعد اخراج الغنية بدار الاسلام الا من
ليلا يكون ابدا لا للثي المتأكد للغانين بالاجرا لا يقال فيه ابطال حق الفقراء وهو ايضا لا يجوز
لانا نقول يدفع اليهم باعتبار انهم من المساكين وهذا ان المسحى فقير غير معين فاذا جازر في فقير
غير متايل فقره اي فقير متايل ولي باجواز **قوله** والسلب لكل ان لم ينقل اي اذا لم يحمل السلب

للقاتل فهو محجج اكد من جهة القيمة والقاتل غيره سواء وقال الساجي السبب للقاتل اذا كان
من اهل ان يسهل له وقد قبله معذرا لما رويناه والله اظهر فصل عناية علي غيره في حق التسديد بخلاف
ما لو قبله مدبرا او روى من جهة المسلمين فقبله لانه ليس فيه زيادة العنا والنا قول تعالى واعلموا ان
ما عنكم من شيء فان الله عليم بالخبر والمسلمون منه فحجب فيه المحرم وما رواه محمول على التسديد توفيقا بينه
وبين ما رواه وقال النبي صلى الله عليه وسلم ليس للقاتل من السبب الا ما طابت به نفس امامه **قوله**
وهو مركبة ونيابة وسلافة وما معني السبب هو هذا الاكثا يعرف واما مع مركبة من السراج والاله
وما معني السبب هو هذا الاكثا يعرف وكذا ما على مركبة من السراج والاله وما معني الدابة مركبة
في حقيقته او على وسطه ثم حكم التسديد قطع حق الباقيين فاما الملك فاما ثبت بعد الاحراز بدارنا كسابر
القيام حتى لو كان له امة حصل بالتسديد لا يجوز له وطها قبل الاخراج الى دارنا وقال محمد بن عيسى وطها
لان الملك ثبت بالتسديد **باب** استيلاء الكفار على الترك الروم واخذوا اموالهم
مكوا او ملكنا ما نجد من ذلك ان غلبنا عليهم اي ان غلب الترك على الروم واخذوا اموالهم مكوا
لان اموالهم ورتابهم مباحة لعدم العاصم وهو الاسلام ودارنا والاستيلاء على مال مباح سبب الملك
كما لا حظا بان غلبنا على الترك حل لنا ما نجد من اموال الذي اخذوا من الروم لانهم مكوا فصار
كسابر اموالهم فكما نملك عليهم سبابر اموالهم نملك هذا المال ايضا **قوله** وان غلبوا على اموالنا واخذوا
بدارنا مكوا ها لتولى تعالي للفتنة المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم واما اموالهم الاية فان الله تعالى
سماهم فقرأ والتفتير حقيقة من لا مال له ولو لم يملك الكفار اموالهم لما سموا فنتروا لان المال في الاحراز
مباح التملك لا اديب بالاستيلاء عليه وانما يثبت عصمة عارض الاحراز بدارنا وقد زالت العصمة
بزوال سببها وهو الاحراز بالدار فغا مباحا كما كان والاستيلاء على مال مباح موجب للملك وقال
الشافعي لا يملكوها لان الاستيلاء مظهر ابتداء وانتهاء اي حتى اخذوا واخرجوا ابدارهم لانه استيلاء
على مال معصوم والمظهر لا يصلح سببا للملك لانه حكم مشروع في تدعي سببا مشروع والمظهر ليس
مشروع ولا يصلح سببا ولنا ما ذكرنا من المنقول والمقول **قوله** فان غلبنا عليهم فمن وجد ملكه
قبل التهمة اخذنا بجهادنا وبعد هابا لقيمة وبالتمر لو استراه تاجر منهم وان نفي عنه واخذنا
اي ان غلبنا عليهم بعد ما ظهر واعلنا واخذوا اموالنا واخرجوا ابدارهم فوجد ملكه قبل
التهمة اخذنا بغير شيء وموجع بعد التهمة اخذنا بقيمة ان سكا كما روي عن عباس ان المسلمين اخرجوا
ناقة لرجل من المسلمين يزارهم ثم وقعت في الغنيمة فحاصم فيها المالك فقتل عليه اللام ان وجدتها قبل
التهمة اخذنا بغير شيء وان وجدتها بعد التهمة اخذنا بقيمة ان سكت وفيه دليل على ان
فرق بين اكلين لان المالك القديم يقرر بزياد ملكه عنه بلا رقعة وموقع العين في نصيبه يضرر
بالاخذ

قوله

قوله

قوله

قوله

بالاخذ منه مجانا لانه لا يكتفى عوضا عن نفسه في الغنيمة فقلنا حتى الاخذ بالقيمة جبرا للضرر والضرر للمكسب
وقبل التهمة لا حتى للعامة فلا يكتفى كل فرد ما يكتفى بقوته فلا يكتفى الفرد ولو استراه تاجر في دار
الحرب واخرجه الى دارنا ملكا لك اخذنا بالتمر ان سنا نظرا للحايتين وان استراه بعض اخذنا
بقيمة العرض دفعا للضرر وان فتاعينه واخذنا رشة يعني للمالك القديم ان ياخذ بالتمر الذي
استراه به التاجر وان قنيت عين العبد الماسور في يد التاجر واخذنا رشة لما ذكرنا من النظر
ولا ياخذ الارش لانه لو اخذ لا اخذ بمثل له ملكه منه فلا يبيد ولا يحط عنه شيء من التمر لان ما عطى
فدا وليس بيدك والقد لا يباين نسي من الاوصاف **قوله** فان تكرر الاسر والاراء اخذ
من الثاني بمنته ثم القديم بالتميز اي ان تكرر الاسر والاراء ان اسير المأسور يكون عبدا فاستراه
رجل بالث درهم فاسره ما ينادى دخلوه واخرجوا فاستراه احر با الف درهم واخرجوا الى دارنا
فليس للمالك القديم اخذ من المشتري الثاني لان الاسر لم يرد على ملكه والمشتري الاول اخذ
من الثاني بالتمر لو ردد الاسر على ملكه ثم ياخذ المالك القديم من المشتري الاول بالتمر ان
سنا لان العبد قايم عليه بالتميز فلا يحط من ذلك شيء صيانة كفة وان ابي المشتري الاول
لا ياخذ المالك القديم لان حقه انما يثبت في ضمن عود ملك المشتري الاول فاذا لم يوجد المشتري
لا يثبت المشتري **قوله** ولم يملكوا احرنا ومدبرنا وام ولدنا ومكاتبنا ونملك عليهم جميع ذلك لان
السبب لا ينفرد اكله الا في محله وها ولا يملكوا لیسوا المحل لان محل الملك المال وهم ليسوا بمال اذا حكر
معصوم منته وكذا غيره لان الحجة قد ثبتت فيه بزوج خلاف رقابهم حيث يملكهم بالاستيلاء
لان الشرع استطاع عصمتهم جزا على جنائيتهم وجعلهم ارقا **قوله** وان نذ اليهم جمل فخذنا ملكنا
ولو ابق اليهم فن لا اما الاول نلتحق سبب الملك وهو الاستيلاء واما الثاني فلا اذ لم يرد في حجة
حتى اذا ادع ودعيه ليس للمولي اخذ فيكون في يد نفسه وانما لا يظهر في دارنا لانه لا يملك
المولي عليه تملكنا من الانتفاع به وقد زالت بقبائين الدارين فظهرت يد علي نفسه فصار معصوما
بنفسه فلا يبيتي محلا للتملك وقال ابو يوسف ومحمد ربهما الله يكونه بالاخذ لان العصمة للمولي ضرور
تمكنه من الانتفاع به وذلك بقبائيم يد وقد زالت فصار كاحل الناذ اليهم واجواب ما مرنا اذا دخل
دارهم ظهرت يد علي نفسه فمنع ظهور يد غيره واذا لم يثبت الملك عند اي حينة ربه الله ياخذ
المالك القديم بغير شيء وهو ما كان او منرا معنوما قبل التهمة وبعد التهمة والعرض الامام قيمته
من بيت المال لن وقع في نصيبه **قوله** فخلوا ابق بفرس ومقاع فاستزى رجل حله منهم اخذ العبد
بجانا وغيره بالتمن وهذا عند الى حينة وقالا ياخذ العبد واما مع بالتمن ان سنا القبارا حالة الاجتماع
حالة الافراد وقد يكتفى الوجه في كل فرد وانما لم يثبت يد العبد على المال لان ظهور يد علي نفسه

قوله

قوله

قوله

قوله

مع الناي وهو الرق فكون ثابتاً مروج دون وجه فجلنا ما ظاهراً في حق نفسه غير ظاهرة في حق
المال **قول** وان ابتاع مستامن عبداً مؤمناً وادخله داره أو أشركه في داره ثم فجأنا وظهرنا
عليهم عتق اما الاول فنقول ان حبيته رحمه الله وقال لا يعتق لان كسحاك الازالة كان بطريق البيع
وقد انتهى ذلك بالرجوع الى داره بعد الازالة عن الازالة فبقي في يده عبداً ولا يبيعه ان
العبد المسلم استحق الازالة عن ملكه الكافر كذا يبيح تحت ذلة بالبيع ما دام في داره لان المال
المستامن حره كالذي يوجب الازالة بالعتق على انتهى امانه بالعود شتت عصمة ماله
فتتقن العتق مخلصاً وقد عجز الثاني عن اتمامه عليه فاقم امره ان يدار الحرب من ان يعتق بالعتق
كما اقيم معنى ذلك فيص من التبريق فيما اذا اسلم احد الزوجين في دار الحرب اقامه للشرط تمام
العلة واذا اسلم عبداً حربي ثم خرج الى دار الحرب او ظهر المسلمون على الدار فخرجوا من داره وروى ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم حين طار الطائفة فخرج جماعة من عبيدهم اليه ثم جامع مولاهم
واسلوا فطلبوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يردهم عليهم فقال عليه السلام عتقنا الله ولان
أخذ زنتهم بالخروج الى دار الحرب فخرجوا من دارهم لانهم لم يخرجوا من دارهم لانهم لم يخرجوا
باب المستامن دخل داره ثم خرج منها الى دار الحرب او ظهر المسلمون على الدار فخرجوا من داره وروى ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم حين طار الطائفة فخرج جماعة من عبيدهم اليه ثم جامع مولاهم
واسلوا فطلبوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يردهم عليهم فقال عليه السلام عتقنا الله ولان
أخذ زنتهم بالخروج الى دار الحرب فخرجوا من دارهم لانهم لم يخرجوا من دارهم لانهم لم يخرجوا
لهم فالتقوا بعد ذلك الا اذا غدر ملكهم باخذ ماله او حرمه او غيره بعلمه ولم يمنع الملك لانهم
قد استنقض العهد والالتزام يكون متبدياً بهذا الشرط **قول** فلما خرج من ملكه محظوراً فخرج
به اي ان غدره بالتجسس فاحذر من ملكه لو ردد الى ملكه على مال مباح ملكاً جسيماً كصوله
سبب الغدر وان غدره فاورث خبثاً فيه فيؤمر بالتصدق به واحظر غيره لا يمنع انعقاد السبب
كالاصطفاً ويقوس النية **قول** فان اذانه حربي او اذانه حربي او غصب احداهما صاحبه وخرج الى دار
لم يقتض لبي اي التاجر الذي دخل دار الحرب بامان او اذانه حربي اي باع به بالدار او اذانه حربي او غصب
احدهما صاحبه وخرج الى دار الاسلام مستامناً وحكما عند ما لم يقتض لواحد منها على صاحبه لبي لان
القضاء يستدعي الولاية والولاية للقاضي لا وقت الا اذانه لو لم يدره على مروج في دار الحرب
ولوقت القضاء على المستامن لانه ما التزم احكاماً منها في مباحثات المعاملات في دار الحرب ولا يوافقها
ولا يعتق على المسلم ايضاً كحقها المساواة لعدم التزام احكامها وقال ابو يوسف القاضي يقتضي
على المسلم بالدين لان المسلم ملتزم احكاماً منها حيث كان وايجاب ما قلنا انما والغصب في دار الحرب
سببه الملك لانه استتلا على مال مباح غير معصوم فصار كالاذانه فليس لبي ان يتعرض باكله
قول وكذا لو كانا حربيين فعلا ذلك ثم استامنا لم يقتض واحد منها على صاحبه لبي لما بينا

قول

قول وان خرجا مسلمين قضي بالدين بينهما لا بالغصب يعني الحربيين اسلما في دار الحرب ثم خرجا الى دار
الاسلام بعد ما اذ ان احدهما صاحبه او غصب منه ثم كما كانا عند القاضي يقتضي للدارين على صاحبه بالدين
لان الاسلام التزم احكام المسلمين مطلقاً والمداينة كانت صحيحة لثبوتها بالتراضي الا انما لم تقتض لهما
الانقطاع ولا يثبتا فاذا خرجا مسلمين وجب القضا لتيتم الولاية حال القضا وانما لا يقتض بالغصب لان
الغاصب ملكه لانه استولى على مال مباح فلا يرد بخلاف المسلم المستامن اذا غصب منه حيث لم يرد
بالرد اي يقتضي ملكه لان ملكه باجبا يرد ولا يقتضي به عليه لما بينا انه ملكه **قول** فلو كان مستامناً
قتل احدهما صاحبه يجب الدية في ماله والكنانة في اخطائه اي اذا دخل مسلمان دار الحرب بامان فقتل
احدهما صاحبه ان كان قتل خطأ فوجب الكفارة والدية في ماله لقوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير
رقبة مؤمنة ودية مسلمة الي اهله وانما يجب الدية في ماله لان العاقلة لا قدراً لهم على الصيانة مع تباين
الدارين وان كان قتل خطأ فوجب الدية في ماله لان العاقل لا تعقل العهد والقصاص قد سقط المشبهة
اي اتمه لقتل بالردول في داره من الدارين بغيره لدمه عن المذنب وعن ابي يوسف انه يجب القصاص
لانه بدخوله دار الحرب لا تسقط عصمة قتل شبهة السقوط مانع عن الاستيفاء **قول** ولا يبيح في الاكبرين
سوى الكفارة في الخطا قتل مسلم مسلم اسلم ثم يعني اذا كان المسلمان الاكبرين في دار الحرب فقتل
احدهما الآخر سراً كان عمداً او خطأ لا يجب سوى الكفارة في الخطا ولا يجب عليه الدية في العهد والخطا
في ماله لان المتقول كان معصوماً بعصمة مستومة بالارزاد بدارنا فلا يبطل بعارض الاكبر كما لا يبطل
بعارض الردول بالامان وعدم القصاص بعجز فجب الدية ولا يبيح الله ان الاكبرين يتنصرون
في دارهم فصاركهم التبريعا لهما فيبطل به الارزاد اصلاً وصار كمن اسلم في دار الحرب ولم يهاجر
اليها فانه اذا قتل مسلم عمداً او خطأ لا يقتض شيئا في العهد وفي اخطائه الكفارة وكذا وعند السامع يجب الدية
في الخطا والقود في العهد لانه قتل نفس معصومة لثبوت العاصم ومولاه السلام ولنا قوله تعالى فان كان من
قوم عدوكم وهو مؤمن فتحرير رقبته مؤمنة الله تعالى اوجب اولاً في المؤمن المطلق دية وكفارة ثم اوجب
بقتل مسلم لم يهاجر اليها كناية بقوله تعالى فان كان من قوم عدو لكم الآية ثم اوجب بقتل الذي دية
وكفارة وقد اوجب الكفارة وحدها فبين لهم بوجه اليها على ان لا دية لانه جعل الكفارة كالاوجب
فلا يجوز ان يراد عليه لانه نسخ قوله **قول** لا يمكن مستامن قتل من قتل ان اقتسمه وضع
عليه كالحزبة فان ملك بعد سنة فهو ذمي فلم يترك ان يجمع اليهم كالموضع عليه خراج او نكيت
ذمياً لا اعكس يعني لو دخل حربي اليها مستامناً لم يكن ان يثبتم في دارنا سنة بقوله لانا ام ان قت
تمام السنة وضعت عليك الجزية وانما لا ملكة منه ليدلنا يصبر عينا لهم قتل على المسلمين ومنه انجر الى دارهم
واما دون السنة فحرم ملكته فيه ليدلنا يقطع الميرة والتجارات ثم ان رجع قتل تمام السنة فلا ذلك

صفت مق

قول

وان كنت سنة فهو ذمي لانه صار ملتزما بحرية باقامة السنة بعد قول الامام ومجهر الامام ان يردت
في ذلك ما دون السنة كتب ما يراه من الصلح وكذا لو دخل حربي دارنا بامان واستري ارض خارج فاذا
وضع عليه اخرج اي وظف عليه صار ذميا لانه التزام حكما متعلقا بالمقام في دارنا ولا يصير ذميا بمجرد
الشرا بكونه ان سترها للتيار واذا اذ لم يخرج الارض لزمه اخرج ارضه بحرية بغير استيلاء وكذا اذا
دخلت حربية دارنا بامان فتروعت ذميا تصير لان المرأة تابعة للرجل في السكنى فتصير ارضية بالنكاح
في دارنا فتصير ذمية بخلاف عكسه يعني لو دخل حربي دارنا فتزوج ذمية لم يصير ذميا لان الرجل
لا يتبعها في السكنى فلم يصير ارضيا بالمقام في دارنا فلم يصير ذميا **قوله** فان رجع اليهم ولم يذبح
عند مسلم او ذمي او دين عليها حل دينه اي ان دخل حربي دارنا بامان ثم عاد الى دار الحرب
وترك ذميعة عند مسلم او ذمي او دين في ذمتها فتد صار ذميا مباحا بالعدو لبطالان امانه وما في
دار الاسلام من ماله على خطر **قوله** فان اسرا فطس عليهم فتدل ستمطه ونيه وصارت ذميعة
فيها اي اذا رجع فاسر ذميا حربي او ظهير على الدار فتدل ستمطه ونيه ولا يصير ذميا للغانين لان
النكاح ما يوفد قهرا او استيلاء ولا ينفذ في الدار لانه ليس بمال خبيثة بل هو عباة تعني حروب
تمليك المال فلم يكن الاستيلاء على ماله استيلاء عليه وانما ستمطه لان اليد عليه لا يكون الا بواسطة
المطالبة وقد ستمطه مطابقتها وما كليت لان مملوكيته مناف لما كليت للدين واذا لم يبق مملوكا لدار
ملكه عليه لان يد راسه اليه مريد غيره ووديعته صار ذميا لان يد المودع كيد المودع وما في يد
من مال صار ذميا للغانين تبعا للنفس فكذا ما في يد مودعه وعن اي يوسف ان الوديعه يعبر بمملوكه
المودع بسبق يد عليها **قوله** وان قتل ولم يجرس على المات فزوجه ووديعته لورثته اي ان قتل ذميا
حربي المذكور ولم يجرس على الدار اومات فالقرن والوديعه لورثته لانه لم يصير ذميا فكذا ماله فلما بقي
كل الامان في حق المان وجب رده على ورثته بعد وفاته **قوله** فان جانا حربي بامان وله زوجة
ثم وولد ومال عند مسلم وذمي وحربي فاسلم هناءم ظهر عليهم فاكمل في اي ان دخل حربي دارنا بامان
ولم امرأة في دار الحرب واولاد صغار وكبار ومال او ذمي بعضه مسلما وبعضه ذمي وبعضه حربي فاسلم
في دارنا ثم ظهر المسلمون على الدار فذكر كله في امان المرأة واولاد الكبار فلانهم كفار حريون
لا يسمعون وكذا ما في بطونها لتبعيتها باقا وحرية واما اولاد الصغار فلان الصغير انما يصير مسلما
باسلامه ابيه تبعا اذا كان في يد ذمت ولايته وتباير الدار حقيقته وحكما لتبعيته فلم يصير ذميا
مسلمين باسلامه واما الوديع فلان عصمة المان انما يثبت تبعا لعصمة المالك التبعية انما يثبت بتمام يد
المالك عليه ويد الطمعت عما تركه في دار الحرب حقيقته وحكما فلم يثبت العصمة فيغير ذميا **قوله** وان اسلم
ثم جانا فظهر عليهم فولد الصغير حرسلم وما او ذمي عند مسلم او ذمي فذوله وعيس في اي ان اسلم

الحربي

الحربي في دار الحرب ثم جانا فظهر على الدار فاولاد الصغار احرار اسلمون باسلام ابيهم تبعا لام
كما نأخت ولايته وقت اسلامه وكل ما كان او ذمي مسلما او ذميا فهو له لانه في يد ابا حرمة فكانه في يد وما
يسود لك في امان المرأة واولاد الكبار فلما سبق واما المال الذي في يد الحربي فلانه لم يصير مملوكا لان
يد ليست تحت ذمة **قوله** ومن قتل مسلما فلان لا يولي له او حربي جانا بامان فاسلم ذميته على عاقلة الامام
اما وجوب الدية فللعصمة ذمة بالاسلام ودان لكن هذه الدية لا تسحبها الا است المان وجب
عليه الكفارة اي عاقبا لنفسه من الوارثة **قوله** وفي العمد القتال والدية لا العوا اي ان كان قتل
عمدا يجب التقاضي لان المتول معصوم والولي معصوم وهو الامام والامام اذا الدية اي بطريق الصلح
والتراضي لان بعضهم في احد الدية اعظم منه في استيلاء القود وليس للامام ان يعصى لان الحق للامة
وولايته نظرية وليس في العمد النظر والله اعلم **باب** العمد واخراج ارض العرب
وما اسلم اهل ارض عن ذمة بين ارضين عربية ارض العرب وهي ما بين حفر ابي موسى الى اقصى ارضها
اليمن في الطول عشرة واما العرفين بين رمل بينين الى منتطح السماء وهي ارض الحجاز وقبائله واليمن
ومكة والطائف والبرية الى البادية لان النبي صلى الله عليه وسلم واخلفاء الراشدين لم يأخذوا ارضا خارجا
منها وكذا ارض اسلم اهلها او تقي عنقه وقسمت بين ارضين من عربية للحاجة الى ابتدا التوظيف على
اسلم والشرا ليق به لان فيه معنى العبادة حتى يعرف مصارف الزكوات ولتطيف الله **قوله**
والسواد وما فتح عنقه ولا سرا له عليه او صاحبهم خراجية اما السواد وهو من الغذيب الى عقبة فلو ان
ومن العتق الى عبادان فلان عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين فتح السواد وظف عليها اخرج تحفر من الصحابة وارض
السواد مملوكه لاهلها كجدهم لها وتفرغهم فيها واما ما فتح عنقه واقرأ اهلها عليها او صوحن مع اهلها في حرا
لحاجة الى ابتدا التوظيف على الكفاة واخراج اليق به لان فيه معنى العتوبة والتكاس في ارض مكة ان يكون
خراجية لانها فتحت عنقه لانه عليه السلام لم يوظف عليها اخرج وتركها لاهلها **قوله** ولو ارض ارض موات
تعتبر قربها اي ان كانت قرب الارض الحرة فهي حرة وان كانت قرب الارض الخراجية فهي خراجية لان
ما قرب الى الشرا حكمه كحكم الدار لمعظم الحكم الدار وقال محمد بن ابيان ما السما او عين استيائها او عين حفرها
او ما الترات ودوله ويحتمل في حرة وان احياءها بان حفرها لا اعابهم كنهرا للملك ونهر نهر حرة في خراجية
لان الخراج لا يوظف ابتدا الا بالترام فاداساق ما اخرج الى ارضه فهو مملوك للخراج فيلزمه والا الا المولونه
في غير المخصوص يد ورمع الماء **قوله** والبعرة عسيرة اي ارض البعرة عسيرة وان كانت يترقب ارض
اخراج كن ترك التكاس باجماع الصحابة فانهم وظفوا عليها العمد وهذا او رد اشكال على اي يوسف
عند لم يعتبر قرب القرب وليس بطا لانه انما يعتبر القرب في ارض الموات لان المنتفعة عنقه والبعرة
منقصة عنقه ثم اخرج على نوعين خراج متعاسمة وهوان يكون الواجب جراسا يعا سراجا كالدراج خمس

قوله

قوله

قوله

للمنهم
بما فيهم
بما فيهم

وفراجه وطينة وهو ان يكون الواجب شيئا في الذمة يتعلق بالمكن من الزراعة وهو ما وضعه عمر رضي الله عنه
 على سواد العراق **قوله** وفراجه جريب صليح للزراع صانع ودرهم وجريب الرطبة خمسة دراهم
 وفي جريب الكرم النخل المتصل عشرة دراهم لانه المتصل مرجع رضى الله عنه حتى فتح سواد العراق فانه
 بعث عثمان بن حنيف وصديقه سليمان بن ابي سواد العراق فبلغت سنة وثلثين الف الف جريب ووضعها
 على نحو ذلك كحفر من الحيا من غير نكير فكان اجماعا واجريبتون ذراعا في ستين ذراعا بدرع كسري في ذراع ملك
 وانه يريد على ذراع العامة بقبضة والصاع اربعة املاء والراد بالفتن الذي ورد في الرواية هو الصاع
 والمن ياتيان وستون درهما والصحح ان هذا الصاع ما يزرع في ذلك الارض وقيل المراد به الكفط وماسوي
 ذلك من الزعفران والبساق يوضع عليه حسب الطاقة اعتبارا بما وضعه عمر **قوله** فان لم يلق ما وطف
 نقص خلاف الزيادة اي ان لم يلق الارض ما وضع عليها من قبل ريعها بعضهم الامام الى ما يطيق فالنقص
 عند قلة الرعي عن رطبة عمر بن الخطاب واما الزيادة على من عدا ومن امام بذلك فطينة عمر بن الخطاب
 اما اذا اراد الامام توطئتها فاجاز على ارضه ان ينادى وراؤ على رطبة عمر بن الخطاب لان الرطبة مقدار
 بالطامة عند ابن حنيفة واي يولى في رواية لا يجرى ولا يصحح لان عمر لم يرد لما اخبر بزيادة الطاقة **قوله**
 ولا فراجه ان يعلب على ارضه اما او انقطع او اصاب الزرع آفة اما في النصلين الاولين فليزوات النما القدر يري
 المعتبر في الخراج وهو الثمن من الزراعة في كل احوال وكونه ثانيا في كل احوال شرط واما في الفصل الثالث
 فلا اذا وجد الامل الذي كان الثمن قائما مقامه شرط اعتبارا بخلاف وتعلق الحكم بالاصل فاذا هلك
 بطل ما يتعلق به وصار كالعشر فسلم بسلامة الخراج وبطل بهلاكه **قوله** وان عطلها صاحبها او اسلم
 او اشتري مسلم ارضه فراجه جيب اي جيب الخراج في هذا الصنيع اما اذا عطلها صاحبها فلا ان المكن كان ثانيا
 وهو المعتبر في الباب هذا اذا كانت الارض صالحة والممكن من الزراعة ولم يزرعها اما عند جيب
 فلا امام ان ياكلها منه ويدفع الى غيره مزارعة وبها خراج مريض بالملك وتسكب البنية لم وان ساءلها
 واخذ من الاجرة الخراج وان ساءلها بنفقة مبيت المال فماذا خراج مريض صاحب الارض
 وان يملك من ذلك باعها واذا خراج مريضها واما اذا اسلم صاحب الارض الخراجية فلا ان الخراج منه
 معنى المونة ومعنى العقوبة فتعبر مؤنة في الحال البقاء فتنتي على المسلم وعقوبة في الابتداء فلا يبتدأ على المسلم
 واما اذا اشتري المسلم ارضه خراج من النبي فلا ان العقوبة تشترط في الارض الخراجية وتؤدون خراجها
قوله لا عشر في خارج ارضه خراج وقال السلف في جمع بينهما لا اختلافهما اذا فاضل مؤنة فتم
 معنى العسادة والآخر مؤنة وهما معنى العقوبة ومما لا فخر في الذمة والعشر في الخراج وسبب التسمية
 الارض الثانية كقصة الخراج وسبب الخراج في الارض الثانية بالمكن فلا يتناقضان ومما فخر في العشر
 التثنية ومما فخر في الخراج المتأمله ولنا قولنا عليه السلام لا يجمع عشر وخراج في ارض مسلم واجماع الامم فلم يجمع
 بينهما

ط
لا يجوز الاخذ
للزيادة

بينما احد من امة العدل والجور ولان العشر يجب في ارض اسلم اهلها طوعا او فتى عنق وقسمت
 بين الغنيين والخراج في ارض فتح عنق واقر اهلها عليها ولا يجمع الوصان في ارض واحدة
باب الجزية الجزية لو وضعت بتراض لا يعدل عنها ولا يوضع على الفقير المعتل في كل
 سنة اثنا عشر درهما وعلى متوسط الحال ضعفه وعلى المكتر ضعفه الجزية ثابتة بالكتاب وهو قوله
 حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون والسنة وهي ما روي انه عليه السلام اخذ الجزية من مجوس بخر و الجزية
 على قسرين جربة توضع عليهم بصلح وتراض فتتقد بحسب ما يتبع عليه الاتفاق كاصاح النبي عليه السلام
 بني نجران على الف ومائتي طلة فلا الجزية العبد ولعنه وجبه بتدري الامام وضربها او اقل على الكتاب
 واقرهم على املاكهم فيصع على الغير العمل اثنا عشر درهما ياكل منه كل شهر درهما وعلى كسالى
 اربعة وعشرين درهما كل شهر درهمين وعلى الغني في كل سنة ثمانية واربعون درهما في كل شهر اربعة
 دراهم وقال السلف في درهم الله يضع على طالم دينارا او ما يعدل الدينار يستوي فيه الغني والفقير لقوله
 لعاد عيسى بن مريم الى اليمن فخدم كل طالم رها لثمة دينارا او عدله من غير فصل بين النقيض والغني والفقير
 المختار اي البائع ولما روي عن عمر رضي الله عنه انه وضع الجزية على رومن الرجال على ما ذكرنا ونصب
 القادير بالراي لا يكون فقلت انه اعتمد بالسماح بالنبي عليه السلام ولا ينادي حيث خلفا عن العشرة فوجب
 ان تكون باختلاف طالم في الفقر والغني كما في حق المسلم راجلا واركبا باحسب فقره وعنا
 وحديث معاذ بن مال كان الصلح عليه دون الجزية **قوله** ويوضع على كسالى ومجوسى ووثى عملي اي
 توضع الجزية على اهل الكتاب سوا كانوا من المجوس او العرب من الذين ادنوا الكتاب حتى يعطوا الجزية
 ولم يفسد المجوس لانه عليه السلام اخذ الجزية من مجوسى بخر وعبد الا انهم من المجوس وفيه خلاف السلف في قوله
 قاتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخص اهل الكتاب والمجوسى بالكتاب والسنة فتنتي ما وراهم تحت النص
 العامة ولنا ان عمر رضي الله عنه قرب الجزية على سواد العرب ولانه لما جاز استترقاتهم بالاجماع حاز
 ضرب الجزية عليهم **قوله** لا عربي ومزني وصبي وامرأة وعبد ومكاتب ومن اعشى وفيه غير معتل
 وراغب لا يخالط اي لا يوضع الجزية على عبدة الا وثمان من العرب لما روي عن ابن عباس انه عليه السلام قال
 لا يقبل من شركي العرب الا الاسلام او الاسلام ولا يكرههم اذ ادخلوا فلا يقبل منهم الجزية ولا على
 المرتدين لغلط كفرهم ولانهم نالوا اسلاف الاسلام وقنعوا على محاسنه فالواجب عليهم البتات عليه
 فلا يندون ولا يظهرون عطلت جبايتهم فلا يقبل من الا الاسلام او الاسلام وان ظلم عليهم ففسادهم
 وصيانتهم في الله عليه السلام سبي ذرية او طاسن وهوازن وامرئ القيس بن سنان بن حنيفة وصيانتهم
 لما ارتدوا وقصة بين الغنيين ومن لم يلم من رجالهم قبل ولا على صبي وامرأة لان الجزية خلف
 عن العشرة التي فانت بالاهل اهل الكفر والعشرة على الرجال دون النساء والعبيدان فلا يجب خلفها

عليه السلام

عليها ولا على عبد ومكاتب ومدبر وام الولد لانها يجب خلقا عن النقرة وهم ليسوا من اهل النقرة فلا يكونوا
من اهل نقرها ولا على من وامى ومنه لو وجب كغير لما قلنا ومن الى يوسف انها يجب اذا كان ذاك
لان تبدل في الجمله واذا كان له راي في الحرب ولا على فتر غير معتاد خلافا لما في الاطلاق حديث معا
وهو قوله فخر من كل حاله وحاله دينارا ولما ان عثمان لم يوفها على فتر غير معتاد فخر من البهية في
محل الاجماع ولا على دهمان لم يخالط الناس لانه لا كونه قدامه واجزبه خلق عن التبدل وروي محمد بن علي
رحمهما الله انه يوضع عليهم اذا كانوا يقدرون على العمل وهو قول ابي يوسف لانه المصنع للقدن
ولستط بالاسلام والتكوير والموت اي تستط الحرة بالاسلام وعند الشافعي ان اسلم بعد كان المستط
عنه وان اسلم قبل كلفها فله وجهان لانه عاوض عن العصة على القتال وقد وصل اليه العوض فلا تط
العوض عنه بغير الاسلام ولما قوله عليه السلام لا جنة على مسلم فقد نفاه مطلقا فيقتضي نفيه بالانذار
وبقا ولا عتوبة وحيث على الكفر فلا يستوي بعد الاسلام كالقتال ولستط بالتكوير اي اذا مرت على الذي
سئون تراظف ولا يجب اجرة الا اذا صارت باعينا واليه التي هو فيها وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي رحمهم الله
يجب الاجرة في كل ما لا يجر اجرا في الراس فتضا عفت بتضا عفت السنين ولا تبدل كخراج لانهما عوض
ولا عواض لان التبدل والى حينه رحم الله انها عتوبة وحيث على الكفر لما مر العتوبات لله تعالى
على اكلهم فاذا اجتمع من جنس واحد تبدلت كالحمد وخراج الارض لا بد اقل لانه موقوف
الارض فاما مقام العترة بتضا عفت فكذا الخراج ويستط بالموت لانهما خلق عن النقرة وبالموت
يجب عن الاصل فلا يجب اكلها اذ شرطه تصور الاصل وعند الشافعي لا تستط لما مر انها عوض
ولا عواض لا تستط بالموت ثم اوضح ان الرجوب عندنا في ابتداء القول فاذا مضى سنة ولم يوف منه
اجرة حتى دخل السنة الثانية بدلا فخل عبد الى حبيته رحمه الله خلافا لما بينا **قوله** ولا ردت بيعة
والكيسة في دارنا ويعد المهرهم اما عدم الاحداث لتوليه عليه السلام لاحصا في الاسلام ولا كيسة
والمراد احداثها وكيفية اعادة ما اهدم منها بجرمان التوارث من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى
يومنا هذا بتكاليه البيع والكيس في امصار المسلمين ولا تقوم البناء دائما فكان هذا دليل حوازا لعادة
قوله ويمنع الذي عبا في الزبي والمركب والسرج فلا يركب خيلا ولا اكل السلاج ويغير الكسبيج
وسركب سرجا لا كلف اي يوصد اهل الذمة بالتميز عن المسلمين في زبيهم الى آخره لان الله تعالى وصرف
بالصغار وهو الذل المتناهي ووصفنا بالعرف فلم يكن بد من اظهار انما ابدل عليهم صيما لصغار
المسلمين يتبين ان من صغر صغيف اليقين اذ اراهم سفلون في النعم والمسلمين في محنة وسد تخاف
ان يبدل في دينهم والكسبيج هو كسب العليمط ويومر تمييز شيائهم عن ثا المسلمين في الطرق والحمام
والمراد بالزبي اللباس يعني ينصون من لباس من اهل العلم والشرف والزهد كالرداء والعمامة

الرداء

هذا الحديث يدل على ان الاجرة في كل ما لا يجر اجرا في الراس فتضا عفت بتضا عفت السنين ولا تبدل كخراج لانهما عوض ولا عواض لان التبدل والى حينه رحم الله انها عتوبة وحيث على الكفر لما مر العتوبات لله تعالى على اكلهم فاذا اجتمع من جنس واحد تبدلت كالحمد وخراج الارض لا بد اقل لانه موقوف الارض فاما مقام العترة بتضا عفت فكذا الخراج ويستط بالموت لانهما خلق عن النقرة وبالموت يجب عن الاصل فلا يجب اكلها اذ شرطه تصور الاصل وعند الشافعي لا تستط لما مر انها عوض ولا عواض لا تستط بالموت ثم اوضح ان الرجوب عندنا في ابتداء القول فاذا مضى سنة ولم يوف منه اجرة حتى دخل السنة الثانية بدلا فخل عبد الى حبيته رحمه الله خلافا لما بينا قوله ولا ردت بيعة والكيسة في دارنا ويعد المهرهم اما عدم الاحداث لتوليه عليه السلام لاحصا في الاسلام ولا كيسة والمراد احداثها وكيفية اعادة ما اهدم منها بجرمان التوارث من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا بتكاليه البيع والكيس في امصار المسلمين ولا تقوم البناء دائما فكان هذا دليل حوازا لعادة قوله ويمنع الذي عبا في الزبي والمركب والسرج فلا يركب خيلا ولا اكل السلاج ويغير الكسبيج وسركب سرجا لا كلف اي يوصد اهل الذمة بالتميز عن المسلمين في زبيهم الى آخره لان الله تعالى وصرف بالصغار وهو الذل المتناهي ووصفنا بالعرف فلم يكن بد من اظهار انما ابدل عليهم صيما لصغار المسلمين يتبين ان من صغر صغيف اليقين اذ اراهم سفلون في النعم والمسلمين في محنة وسد تخاف ان يبدل في دينهم والكسبيج هو كسب العليمط ويومر تمييز شيائهم عن ثا المسلمين في الطرق والحمام والمراد بالزبي اللباس يعني ينصون من لباس من اهل العلم والشرف والزهد كالرداء والعمامة

والرداء **قوله** ولا ينتقض عهد بالابا عن الاجرية والزنا سلمة وقتل مسلم وبني عليه السلام
بل بالحق ثم اوبى لعلته على موضع الحراب وصار كما لم ترد اي لا ينتقض عهد الذي بالذكور است
خلافا لما في سب النبي عليه السلام لان عقد الذمة خلق عن الايمان في افادة الامان فما ينتقض
الاصل الا توفى ينتقض اكله الا في الطريق الاولي ولما ان ما يقتضي به التيقان الترام اجزية
وقبولها لا ادا وهاذا الترام باق فيسقط التمان وسب النبي عليه السلام كزوا الكفر المقارن
لا ينتقض عقد الذمة فالطاري كيف يرفع مع ان المنع اسهل من الرفع **قوله** بل بالحق لانهم صاروا
بذلك حريا علينا فلا يفيد بقاء العهد بعد ذلك واذا انتقض العهد بالذكورين صار كما لم ترد في كل
قتله ودفع ماله لورثته لانه لا يتحقق بالاموات بقبائين الدارين غير انه يسترق ولا يجبر على قبول
الذمة بخلاف المرتد حيث لا يسترق ويجبر على الاسلام لان كفا المرتد اعلاظ فوجب الزيادة
في العقوبة **قوله** ويؤخذ من تغلي وتغلية بالعين ضعف زكاتها ومولاه كولي الرشي اي
يؤخذ من نصاري بني تغلب ضعف ما يؤخذ من المسلمين من الزكاة ويؤخذ من شيائهم دون صبيانهم
وهم قوم من نصاري العرب وكان لهم شوك وقبح خطا بلهم عمر باجرة قابوا وخاف عمر ان يلقوا بالاروم
فيصيروا عونا لهم وطلبوا ان يؤخذ منهم ما يؤخذ من المسلمين والى ذكر عمر فوقع الصلح على ان يصاف
عليهم ما يؤخذ من المسلمين من الصدقات بخلاف الصحابة ثم اختلفوا في هذا الواجب قال زفر والشافعي
هو جزية لا يؤخذ من شيائهم وصبيانهم لان المستحق عليهم اجرة بالكتاب فاذا اصابوا على شئ
يكون ذلك شئيا ياتيا بها ولها يعرف مصارف اجرية وقال اصحابنا رحمهم الله هو واجب بشرط
الزكاة في حق الماخوذ منهم وخراج في حق الاخذين لان الصلح وقع على تصغير الزكاة وقضية
التصغير ان يكون من جنس الزكاة والزكاة لا تجب على الصبيان والمجانين ويجب على النساء فكذا
هذا وهو خراج في حقنا فيعرف مصارف الخراج واما موااليهم كوالي الرشي في حق عدم التبعية
للمولي فانها لا تتبعها مولاهما في اجرية وخراج حتى يؤمنوا بها وان كان الرشي والتغلي
لا يوضعان عليها وقال زفر ايضا عفا على موالى التغلي لانهما كحق بمولاه لقول النبي عليه السلام فان
مولى القوم منهم ولما انه لو اتقى بالمولى كان تخفيفا في حقه لما ذكرنا انه ليس فيه وصف الصغار والمولى
لا يلقى بالاصل في التخفيف فيكون حكمه حكم المولى القرشي والقرشي اذا اعتق عبدا كافرا يؤخذ منه اجرية
ولم يعتبر حاله حال مولاه فكذا هذا واحد غير محمول على ظاهره لان مولى الهاشمي ليس كالهشمي
في الكفاية وهكذا مولى القرشي فحمله على تخفيف الصدقة بكرامة وتزنيها **قوله** واجرة وخراج واما التغلي
وهو اهل الحرب وما اخذ منهم بدلا قتال يعرف في مصاصنا كسدر السعد وبنا القناطر والجسور
وكسب التصانة والعمال والعلل والمقاتلة وذرايبهم اي وما جباه الامام من اجزية وخراج الى آخره

العهد بالذكور است
اي لا ينتقض عهد الذي بالذكورين
اي لا ينتقض عهد الذي بالذكورين
اي لا ينتقض عهد الذي بالذكورين

يُعرف في مصاحف كسند الثغور إلى آخره لأنه مال بيت المال وصلى إلى المسلمين بغير قتال وهو
لصالح المسلمين وهو لا يعلمه المسلمين ونفقة ذراري القتلة على الأبا نولم يعطوا كذا يتهم لا قضاة
إلى اكتساب نفقة الذراري وذات شغلهم عن القتال واعتبر الشا في الجحيرة بالعصية فيما خذ
الحبس من الجحيرة كما يأخذ من الغنمة وعندنا لا حسن في الجحيرة **قوله** ومرات في نصف السنة
حرم عن العطا لأنه ضللة لا دين حتى يرضى عطا فلا يملك قبل القبض وسقط بالوت **باب**
المرتد عن الإسلام على المرتد وكشف شبهته وحجب ثلثه أيام فإن أسلم والافتد إلى
أدارتد إلى علم عن الإسلام والبقاء بالله عوض عليه الإسلام ليرجع القود إليه وكشف شبهته لأن
الظاهر لأنه اعتراه شبهة ارتد لأجلها فليعلمنا إزاحتها وحسن ثلثه أيام لأنه يحتاج إلى التفرغ
ليستبين له الحق وقالوا العرض غير واجب لأنه كافر بلفظة الدعوة فتجديد الدعوة في مثله
مستحب وقال السافح يجب على الإمام أن يوجه ثلثه أيام فلا يملك له أن يبتليه قبل ذلك لأن
الردة عن شبهة فلا بد من أمثالها مدة يتدبر على إزالتها لتأمل وهي المصلحة ولما قول عليه السلام
مزيل دينه فاقبل من غير فصل **قوله** وإسلامه أن يتبرأ عن الأديان سوى الإسلام أو عما
انتقل إليه أو كلفه توبته أن يتبرأ عن الأديان كلها سوى الدين الإسلامي ولو تبرأ عما انتقل
إليه صح حصول المقصود والاول اولى لأن المرتد لا دين له **قوله** وكذا قتله قبله ولم يقض
قاتله أي كذا قتله المرتد قبل عرض الإسلام عليه لأن في قتله تقويت الغرض المحجب ولا شيء
على القتال لأن الكفر يوجب الإحراق بيع للقتل وقد وجد **قوله** ولا يقتل المرأة بذكر
حتى سلم أي المرأة سواء كانت حرة أو أمة لا تقتل بالردة لكن بحبس حتى سلم وقال السافح
قتل أن لم تسلم لتسلم عليه السلام مزيل دينه فاقبل من غير فصل ولما أنه عليه السلام من عقل
النساء ولم يفسد بين المرتد والكافرة الأصلية ولأن الارتداد جناية عظيمة فخرأوها مخرج
إلى الأحرار وما محل من الدنيا فسياسة وإنما عدل منه في الوصل لرفع شبهة الإحراق وهو معدوم
في حق المرأة ولكن حبسها كما حكم حتى سلم لأنها امتنعت عن حق الله تعالى بعد الإقرار بحسب
على إبقائه بحبس **قوله** وينزل ملك المرتد عن ماله روالا موقوفا فان أسلم عاد ملكه وأن
مات أو قتل على دمه ورث كسب الإسلام وأرثه المسلم بعد قضاء دين الإسلام وكسب دمه في بعد
قضاء دين دمه أي ينزل ملك المرتد عن ماله روالا موقوفا عند أي حبسه وجه الله وعندنا لا ينزل
ملكه لأن تأثير الردة في إباحة ماله لا في روال ملكه لأنه يملك محتاج فيبقى ملكه مادام حيا ولما
أن المالكية عبارة عن الذوات والاستقلال وإنما يكون باعتبار عصية نفسه وقد زالت بالردة
وكذا عصية ماله لأنها تابعة للنفس في العصية لا لأنه يرجع إلى الإسلام فلم يتم سبب الروال فتوقف

ما

ما له فان اسلم فهو له وان مات او قتل عليها استتد كفره فعلى السبب عمله و زال ملكه وان نقل
 ما اكتسبه في الاسلام الى ورثة المسلمين بعد قضا دين الاسلام وما اكتسبه في حال ردته في بعد
 قضا دين ردته وقال لا يكاد يورثه المسلمين وقال السباغ كراهي لان مات كافرا قال عليه السلام
 لا يرث المسلم الكافر ولنا انه كان مسلما لما كان له فاداهم هلاكه فخلته وارثته في ماله كالموات المسلم
 وهذا لان الردة هلاك الا ان تمامه بالموت او القتل فاداهم استند الى الاول وقد كان
 مسلما فيكون ثوريث مسلم عن مسلم ولهما ان ملكه في الكسبين بعد الردة باق لما مر فيقتل بموته
 الى ورثته بطريق الاستناد الى قبل الردة ولم ان استناد التوريث الى اول الردة في كسب
 الاسلام ممكن لوجوده عن الردة ولا يمكن استناد التوريث في كسب الردة لعدده عندها
 ومن شرط الاستناد وجوده ، واذا لم يستند يكون مقتصر على اكلان المسلم لا يرث الكافر
 ثم اختلفت الرواية عن الى حينه فمن يرف المرتد فروي الحسن ان من كان وارثا من وقت
 ردته ولفي الى موته يرثه ومن حدث بعد ذلك لا يرثه وروي ابو يوسف عن الى حينه انه يعتبر
 وجود الوارث وقت الردة ثم لا يبطل استحقاقه بموته قبل موت المرتد وروي محمد عنه انه يعتبر
 متى يكون وارثا له حين مات او قبل سوا كان موجودا عند الردة او حدث بعدها ثم يقتضي
 ديونه التي لزمته في حال الاسلام ما اكتسبه في حال الاسلام وما لزمه في حال الردة يقتضي
 ما اكتسبه في حال ردته في رواية لان كل حاله يخالف الاحالة الاخرى فيقتضي دين كل حاله
 يكسب موجود في تلك الاحالة وعنه انه يبدأ بكسب الاسلام فان لم يبق من يقض من كسب الردة لان
 كسب الاسلام مبرور وكسب الردة في الدين يتعلق بالمان الموروث الا انه اذا تعذر
 قضا منه يفيض من ذلك وعنه عكسه لان كسب الاسلام حق الورثة لزوال ملكه بنفس الردة
 وكسب الردة خالص حقه فكان قضا الدرهم احق الا اذا لم يبق به يقتضي كسب الاسلام فندما
 حقه على حق الورثة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يقتضي ديونه من كسبه لثبوت ملكه فيها
 حتى جري الارث فيها **قول** وان حكم بالحاقه عتق مدبعا وام ولداه وحل دينة يعني ان حق
 المرتد بدار الحرب وحكم الحاكم بالحاقه عتق مدبرون وامهات اولاده وحل الديون التي
 عليه وبطلت اجارته وقبل ما اكتسبه في اسلامه الى ورثته المسلمين وقال السباغ يعني انه
 بعد حاقه موقوف كما كان قبل حاقه لان ذهابه الى دار الحرب نوع غيبة فلا يتغير به حكم ماله
 كالوكان مترددا في دار الاسلام ولنا ان بالحق بالدار ما كالا موات لانه صار حرا بيا حقيقته
 وحكما واخرى في دار الحرب كالميت في حق المسلمين لا يتطاع العود وصار محكما واذا ثبت موته
 ثبت الاحكام المتعلقة وهي ما عدناها والمرتب اذا كتبت بدار الحرب فعل هذا **قول**

الاتفاق
ولاية الزمام
لا تفسدكم
الاتفاق

ويوقف مبايعته وعقده وعتبه فان آمن نفذ وان عذر بطل عطف على قوله ويؤثر ملك المرتد
 اي توقف مبايعته المرتد كالبيع والشري والاجارة والعقود وعتبه ان اسلم نفذ وان مات قبل
 على رده او قضي بالحقه بطل عند ما ينفذ هذه التفقات الا ان عند ابي يوسف ينفذ كاي ينفذ
 من الصحيح حتى يقتل بترعانة من كل المال وعند محمد ينفذ كاي ينفذ من الميراث حتى يقتل بترعانة
 من الثلث لها ان في التفقات بعد الاهلية وذو القربى والبلوغ والخطاب وهو موجود ونفاذ
 بالملك وهو ثابت حتى لا ينفذ التفقات الورثة وانما ينفذ اذا ثبت له حكم الموت واذا ثبت ان
 ملكه قائم واهلية موجوده صح تفريقه ونفذ الا ان ابا يوسف يقول هو ممكن من اكتساب العلم
 عن القتل وهو الاسلام فلم يكن يعني المصدق على الهلاك مكان كالحج ومحمد يقول ان الظاهر من
 حال التمسك بالدين الاصرار عليه فكان ظاهرا له التمسك فصار كالمريض وله انه حرزي متزور
 تحت ايدينا حتى يقتل وكونه حرييا متبررا تحت ايدينا سبب واول ملكه وما كسبه وحرية
 وبطلان تفريقه غير ان الاسلام مروه منه لبقا للاجبار فقلنا توقف تفريقه فان اسلم نفذ
 وان قبل على ذلك بطل **قوله** فان عاد مسلما بعد الحكم بالحقه فادعى حذفي يد وانه اخذ
 والا لا اي ان عاد المرتد بعد الحكم بالحقه اي دار الاسلام مسلما فادعى حذفي يد ورثته من الميراث
 بعينه اخذ لان الوارث خلف عنه في الملك فاذا وجد الاصل بطل حكمه كذا في لكن انما يعود
 الى ملكه لتضا او رضا وان لم يجد في يد الوارث شيئا بان اتلفه لا يضمنه لانه اتلف ما لنفسه
 لانه صار له بقضا القاضي بكونه ميتا بخلاف امهات اولاده ومدبريه حكم يعقوب هؤلاء بوجود
 الموت حكم والعقود بعد وجوده لا ينسخ **قوله** لو ولدت امه له فرائيه لسته اشهر من ارتد
 فادعاه في ام ولد وهو ابنه حر ولا يرثه ولو سلمه ورثه الابن ان مات على الردة او حتى
 بدار الحرب اي لو كان المرتد له فرائيه ولدت بعد الردة لسته اشهر فادعاه في
 ام ولد وهو ابنه وهو حر فان مات او قتل لم تثره اما هي الاكتيلا فلا يثبت حتى الملك
 وحقه في ماله اقوي من حق الابن فيثبت به الاكتيلا ونسخ دعوته ويثبت حقيقته احرية للولد
 وحق امه الولد للامة واما عدم الارث فلان الام اذا كانت فرائيه كان الولد مرتدا
 تبع لابيه لانه اقرب الى الاسلام من الفرائيه لانه تجر على الاسلام ووزنها والمراد لا يورث احد
 لانه ليس باهل للارث لانه لا يملك له ولا ولاية له ولا ارث ميراث الولاية فان كانت الامة
 مسلمة فولدت بعد رد المولي لسته اشهر فادعاه ثبت نسبه وهو حر وهي ام ولد وبيرث الابن
 ان مات على الردة او حتى بدار الحرب اما الارث فلان الولد تابع لها مسلم والمسلم يرث
 من المرتد واما الاحكام الباقية فلا مست **قوله** وان حتى المرتد بماله فظهر عليه فهو في وان رجع
 وذهب

الارث من الميراث
 الابن

بالمال

وذهب بماله فظهر عليه فلوارثه اي حتى المرتد بدار الحرب فان كان مع المالك ثم ظهر على ذلك
 المالك فهو في ولا سبيل لوارثه عليه لانه بالحق صار حرييا فبطلت عتبه وانما يكون
 قضا ان كان لا مع المالك ثم رجع وذهب بماله واودخل في دار الحرب ثم ظهر على ذلك المالك فانه
 يرد على ورثته بغير شيء ان كان قبل التهمة وان كان بعد التهمة فبقيته لانه صار ملكا
 للورثة بالمائة بدار الحرب فيصير المرتد اخرا مال الورثة فصار استيلا عليه كاستيلا
 على سائر اموال الورثة وكما يستيلا غيره وهذا اذا رجع بعد قضا الدين فاما قبل القضا فكذلك
 في ردائه لان القضا شرط لرجوعه جازع عدم العود الي دارنا ولما خرج معينا ورجع بماله فظهر
 انه لا يريد العود فمترجعه جازع عدم العود فيصير بماله لورثته كالوكان بعد القضا وفي رواية
 انه يكون قضا لان مجرد الحق لا يصير المالك ملكا للورثة كالوكان بعد القضا **قوله** فان
 حتى وقضى بعتده لانه فكا بته في مسما فالكاتبه والولا للورثة اي ان حتى المرتد بدار الحرب
 وله عتبه فقتل القاضي به لانه فكا بته ابنه ثم جاء المرتد مسلما فالكاتبه فالكاتبه على حالها لانه بعد
 دليل متعدد لصدها من الابن فان ولاته والكاتبه والولا للورثة اي الذي جاء مسلما
 لان القضا للابن بطريق الاكلاف عن المرتد فلما جاء الاصل بطل اكلاف فصار كان الاكلاف عنه
 يتا به وحقوق العقد في الكتابة ترجع الى المتوب لا النايب والوكال من تنع العتق عنه **قوله**
 فان قتل مؤمرا رجلا خطأ او حتى او قتل فالدية في كتب الاسلام اما ان الدية في كسبه فلان العاقل
 لا يعقل عن المرتد اذا العاقلة انما يعقل باعتبار النقرة والمسلم لا يفر الكافر اما ان الدية في كسب
 الاسلام فذهب الى حقيقته وهو الله له ملكه فنه فيوجب قضا دية من ملكه دون المكسب في الردة
 لانه لم يبع ملكه فيه ولهذا كان الاول مورا وقاد ون الثاني عند وعندهما الدية في كسب
 الاسلام له ملكه فيها حتى صار امرا ناعنه عندها **قوله** ولو ارتد بعد النطق عمدا ومات
 منه او حتى في مسلمات منه من القاطع نصف الدية في ماله لورثته فان لم يكن واسلم ومات
 ضمن الدية اي ان ارتد مسلم بعد ما قطعت بين عمدا فمات من ذلك مرتدا فعلى القاطع نصف
 الدية في ماله لورثته المقطوع بين لان قطع اليد حال يتوهم اليد لكن السراية خلت بخلافه
 معصوم فتكون قضا فيضمن دية اليد دون النفس **قوله** او حتى لو قطع يد مسلم فارتد
 وحتى بدار الحرب وقضى بالحقه ثم جاء مسلما ومات من ذلك النطق فعلى القاطع نصف الدية ايضا لانه
 بالقضا بالحق جعل ميتا والموت يقطع السراية واسلامه حيوة حاشية تقديرا فلا يعود حكم احرية
 الاولى وان لم يقض بالحقه صح عاد مسلما ومات من النطق فهو بمنزلة موته بعد الاسلام قبل ان يلقى
 بدار الحرب ولو لم يلقى بدار الحرب واسلم ثم مات فعليه كذا الدية استحقا نوا عند محمد وافر

حصات
 او وقعة

نصف الدية قياسا وكذا هذا اما وجه التباس فلان السراية لما صارت هدرًا باعتبار الردة
لا يتصور اعتبارها بعد ذلك ولما ان اجماع وقعت على محل معصوم في الابتداء وسرت في محل
معصوم في الانتهاء ورواى العصة فيما بينهما لا اعتبار به لانه ليس حال انعقاد السبب ولا
حال ثبوت وجوب الحكم وهو الضمان فيوجب كال دية كما لو لم تتخل الردة بينهما **قول**
ولو ارتد مكاتب وكفى فاحد عالم وقدر فكما تبنت مولاه وما بنى لورثته اي لو كان المكاتب ارتد
وكفى بدرا الحرب واكتسب واخذ مع ماله ثم قبل على الردة فان لم يفت ما ترك مكاتبته فالتزم لمولاه
لانه مات عبدا فليس له ميراث لانه كسب عبدا لبقا ملكه فيه وان صار مباح الدم بالردة وان دفع
ما ترك مكاتبته بوفى مولاه مكاتبته وما بنى يكون ارثا لورثته وهذا على اصلهما طاهر لان كسب
الردة يكون ملكا لم يرد واما على اصله وهو ان كسب الردة لا يكون ملكا للميراث عند فلان الكتابة
لا يطل بالموت حقيقة فكذا بالموت كلما باقية بدرا الحرب واذا كانت الكتابة باقية فكسب المكاتب
لم يكن حق المولى تعالى برقبته وكسبه حتى لا يملك بالزهر فيكون المال للمولى ولا يصير ضايعا لانه
مال مسلم واذا لم يكن معنوا فصار كونه كونه ولو مات عن وفاء بوفى مولاه مكاتبته وما بنى لورثته
كذا هنا **قول** ولو ارتد الزوجان وكفا بدرا الحرب فولدت فولدت له ولو لم يولد فمهرها عليه فلو ولدان
في وجه الولد على الاسلام لا ولد الولد اما الولد الاخير فلانه كافر أصلي وليس ميراثا لورثته
في استيراقه واما الولد الاول فلان أمه مرتدة وهي كسبي ولا يقتل فالولد يتبع الأم في الرق
والحرية ويجوز الولد الاول على الاسلام لان الاولاد يتبعون الاباوية الذين لقوا عليه السلام كل
مولود يولد على الفطرة فابواه يهودانه وينصرانه ويجسمانه فيكون مرتدا تبعا لموته والمزبد
يجوز على الاسلام واما الحنفية فلا يكون تابعا لغير لان التبعية ثبتت بالنفس في حق الابا على خلاف
التباس فلا يثبت فيما عداهم واذا لم يكن تابعا لا يكون مرتدا واذا لم يكن مرتدا لا يجوز على الاسلام وروي
احسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه يجوز تبعا لغير هذا بناء على ان ولد الولد هل يكون تابعا لغيره في الاسلام
ام لا ان قلنا تابع له في الاسلام فيكون تابعا له في الاجابة عليه وان قلنا انه ليس تابعا له فلا يثبت
في الاجابة **قول** وارتراد الصبي العاقل صحيح كاسلامه ويجبر عليه لا يقتل اي ارتداد الصبي
العاقل صحيح وقال ابو يوسف ارتداده ليس بارتداد واسلامه اسلام وقال زفر السافعي
اسلامه ليس باسلام وارتراده ليس بارتداد لهما في الاسلام انه مولى عليه في حق الاسلام حتى
يصير مسلما باسلام احد ابويه فلا يكون والباقي كالتامة ان يكون تبعا ومتنوعا في حكم واحد
ولما ان عليا رضي الله عنه اسلم وهو صبي وصح رسول الله صلى الله عليه وسلم اسلامه وكان يتخير
به ولانه الى حقيقة الايمان وهو التصديق والقرار وهو من اهل الله لانه عاقل متخير فاذا وجد الشيء

حقيقة

حقيقة فعدم اعتبارها اما مجرد شرعي فهو باطل لعدم جواز الخبر عن الاسلام او لغير رايحة من حرمان الميراث
والفرقة فلا يسمي به مع حصول سببه الفوز الابدي واخلاص السمدي وكونه مولى عليه لا ينبغي كونه
وليلا يثبت الامران لتنتج بها على سبيل التفرق ولها لا يثبت في الارتداد انه من التفرقات
الصغار والصبي لا يوهل للفنار المحض ولا الى حقيقة ومحمد رحمه الله ان الارتداد وجد حقيقة من الحكم
لا يرد وهذا لان مبني الارتداد على الاعتقاد وهي مبني على العقل وهو انه يدرك بها الحس والقبح
وهو بالنسبة الى الاسلام والكفر سواء افلح اسلامه مع ارتداد او لان التفرقات الصغار
لا يصح اذالم يكن تلافية اما اذا كان كمن تلافية صحيح منه وهو اهل لها كما ان اقرارا بالرق صحيح وان كان
حررا لا يمكن تلافية باقامة البينة على حرية فاذا صح ارتداده جبر على الاسلام لان فيه نفع
ولا يقتل لانه عقوبة وهو ليس من اهلها **باب** البغاة خرج قوم عن طاعة
الامام وغلبنوا على بلد دعاهم اليه وكسبت شهنتهم وبدا يقتلهم ولولهم فيه اجبرهم على جرحهم وانبع
مولهم والالا **قول** دعاهم اليه اي الى العود الى الجماعة **قول** وكسبت شهنتهم لما روي ان
عليًا بعث عبد الله بن عباس الى اهل حرورية طرقتهم ودعاهم الى التوبة والاحسن ان يقول
علي القتال وحمل الامام عندنا ان تقتلهم وان لم يبدوا بقتاله اذا اجتمعوا وقيل لا يبداهم
بقتال حتى يبدوا وهو قول السافعي لانه لا يحل قتل المسلم الا دفاعا وهم مسلمون ولما قوله تعالى فقاتلوا التي
تبني حتى تنزل الى امر الله من غير قيد بالبدوة منهم ولان خروجهم على الامام معصية والقيام بقتالهم
نهي عن المنكر وقدم مرابته فتقاتلهم وان لم يبدوا به ولو شرط حقيقة القتال منهم ابتداء لما لا يمكن
الدفع لمعاطم الامر ثم لو كانت لهم فيه اجبرهم على جرحهم اي اثم قتلهم واتباع مولهم دفعا لبعثهم وشتمهم
وان لم تكن لهم فيه لم يجبر على جرحهم ولم يتبع مولهم لان المقصود دفع بعثهم وقيل يدفع وقال
السافعي لا يجبر في حالين لانهم اذا تركوا القتال لم يبق قتلهم دفعا ولما ان الحكم يدور على العدل
وهو الاجتماع والامتناع لا على الحقيقة **قول** ولم تسب ذريتهم وجنس اموالهم حتى يتولوا
لقتل على رضي الله عنه يوم الجمل ولا يقتلوا اسير او لا يكشف ستر ولا يوضع مال وهو المندرج
في باب البغاة واما لم يقتلوا اسير اذالم يبق لهم فيه فان كان لهم فيه فلا بأس بقتل اسيرهم
قول ولا يكشف ستر اي لا يترق نسائهم وذراريهم ولانهم مسلمون فيكون انفسهم واموالهم
مقصومة **قول** فان احتاج لاسلامهم وخيلهم اي ان احتاج اهل العدل قاتلوا باسلامهم
وخيلهم خلافا لما في لانه لا يحل الانتفاع بمال السلم بدون رضاه ولما انهم احتاجوا الى سلاح
اهل العدل فله ان يافضوا فاذا احتاجوا الى سلاح اهل البغي اذ لم يبقوا اليه ولا يتردد
عنهم كسائر الاموال وساع الكراع وحسن ثمنه لان حسن الثمن اسير من حسن الكراع فاذا تابوا

يرد عليهم **قول** وان قتل باغ مثله فلهما عليهم لم يجب شي اي لا يجب النصاص لا يكون سنيًا و
 الاينة ولا ولاية للامام عليه حاله القتل فلم يوجب فلم يقتل بوجوب **قول** وان غلبوا على مصر
 قتل مصر مثله فلهما على المقتل اي ان غلب اهل البغى على مصر فقتل مصر ومصر كما ظهر على المهر
 فانه يقتل به وتاديه اذ غلبوا ولم يجد فيها حكمهم حتى ان عجز الامام فاما اذ ابري فيها حكم اهل
 البغى فقد انقطعت ولاية الامام فلا يجب شي وان ظهرنا على ذلك المهر **قول** وان قتل عادون باغيا
 او قتله باغ وقال انما على حق ورثه وان قال انما على باطل لا **قول** انما على حق اي حتى قتل
 وانما على حق الا ان وقان ابو يوسف والساجع لا يثبت الباعث في الوجهين لانه مسلم فيلزم حكم الامام
 ومركبهما ان النفس والمال اذا ائتمنا باحق وان ائتمنا بغير حق في الاسلام فلا يعتبر بتاديه
 حكم الدين هو حق لان تاديه فاسد كما قتل المنعة ولما ياروي الزهري انه وقعت الفتنة واصحاب
 النبي صلى الله عليه وسلم متوافرون واجمعوا ان كل دم ائتمنا ويك القزان فهو موضوع وكل فرج
 استحل بتاديه القزان فهو موضوع وكل مال استحل بتاديه القزان فهو موضوع وقال الساجع
 لا يثبت العادل ايضا لقول علي رضي الله عنه لا يثبت القاتل ولهذا عندنا لو قتل باغ مقتضاها
 او دم لا يثبت قتلها حرمان الميراث جراح الجرم ولا جرمته في القتل الواجب دية ولا جرم ولا يثبت الباعث
 واجب فلا اثم على القاتل يقتله ولا يجب القصاص عليه فكذا لا حرمة الارث وكذا الباعث لا حرمة الارث
 ما ائتمنا بتاديه وان كان فاسدا والفاصد منه باغ بالبيع اذ الفتنة اليه متبعة كذا يدل اهل الجرم
 ثم من شرط الارث ان يكون معتدا على دعواه فاذا رجع فقد بطلت ديانته قبل استيفاء حقه
قول وكل بيع السلاح من اهل الفتنة وان لم يدر انه منهم لا يبيع السلاح من اهل الفتنة
 في عا كرمه مكره لان اعانه لهم على المعصية وان لم يدر انه من اهل الفتنة لا باس به ولا ان الغلبة
 في دار الاسلام لا اهل السلاح هذا في نفس السلاح فاما ما لا يتاثر به الا بصنعة كما كذب ما كان
 به **كما** اللقيط نذب التقاطه وجب ان خاف الضياع وهو حر ونفقة في بيت المال
 كما في وجوبه اللقيط اسم ما تعلق لغيره اي يرفع من الارض فقتل معنى مفعل ثم غلب على الصبي النمرود
 سبي به باعتباره رابا يورث اليه لما انه على عرض ان يلقط نذب التقاط اللقيط لانه فيه يرحم للصغير
 وهو مندوب وجب التقاطه ان غلب على ظنه ضياعه لانه احيى للنفس حكما وهو حر لانه الاصل
 في بني آدم ما لم يثبت غيره ونفقة في بيت المال لما روي ان رجلا قال وجدت منقوشا على بابي
 فانيتم به عمر فقال عمر عيسى الفوري ائتمنا ساهو جرح ونفقة علينا ولانه محتاج الي النفقة وقد عجز
 عن الكسب وقال بيت المال معد للمحتاجين فيصرف اليه منه ولانه لو مات وترك ما لا كان ماله مودعا
 الي بيت المال **قول** ولا يباخذ منه احد اي لا يباخذ اللقيط من اللقيط احد لان يد سبقت اليه فقلت
 الحق

افق كلفه **قول** ويثبت نسب من واحد من اثنين وان وصف احداهما علامة فهو احق به اي
 ان ادعى مدعي ثبتت نسبته منه كتحسانا او الم يدع الملقط نسبة والقياس ان لا يثبت نسبة
 لان قصدا بهذا الدعوي اخذ من الملقط فلا يسمح منه في ابطال حق ثابت له وجه التحسان ان
 اللقيط محتاج الي النسب فهو في الحقيقة اقرار بما ينفعه لانه يتصرف ويندفع العار عنه والملقط
 لا يباذعه فيه نفقت دعوته ثم مضى وثبت النسب ان يكون احق كلفه ولد ولو ادعى اللقيط
 يثبت نسبة منه كتحسانا ولا يعد ذلكنا قصدا منه لان سببه خفي فربما يثبت عليه الامر في
 الاينة فظن انه لقيط ثم ظهر له انه ولد وان ادعاه ابنان فمن ابناهما لا يباذعهما في النسب
 وهو الدعوة لان ان يصف احداهما علامة في حده فهو اولى به لان الظاهر يجهل له وكذا
 لو سبقت دعوى احداهما فهو ابنة لثبوت حقه في وقت لا مضاف له فيه الا اذا اقام الاخر البينة
 لترجح دعواه بالبينة **قول** ومن ذمي وهو مسلم ان لم يكن في مكان اهل الذمة ومن عبده وهو
 حر اي يثبت نسب اللقيط من الذمي اذا ادعاه ويكون اللقيط مسلما ان وجد في مصر ام مصاد
 المسلمين او في قرية مرقبها وهذا استحسانا والتيسر ان لا يصدق لانه حكمه بالحرية والاسلام فلو
 جعل ابنا لكان في دعوته لكان يتعامل في الدين فكان حكمه باطل اسلامه وجه التحسان ان موث
 كلامه مشايخ ثبوت النسب منه وذا النفعه فثبتت والآخر الكند وذا النفعه فلا يثبت وليس
 من ضرورات رد قوله في احدا حكيم رده في الحكم الآخر لان النسب ينفك عن الدين وان وجد في
 قرية من قري اهل الذمة او في بيعة او كيسة كان ذميا ان كان الواحد ذميا وان كان
 الواحد مسلما في رواية مسلم وفي رواية ذمي ويثبت نسب اللقيط من العبد ويكون حرا باعتبار
 الاصل وقال ابو يوسف ان كانت روضة العبد امة فصدقه المولى الامة يثبت النسب للقيط
 عبد لولاها اذ يستبد ان يكون المولد ديني القبيح ولا يرق الا ببينة اي لا يرق اللقيط
 الا ببينة حتى ان مرادعي ان اللقيط عبد لم يتبدل منه لانه حكم حرته باعتباره الظاهر فلا يبطر
 ذلك بحرد الدعوي الا ان يقيم البينة لانها اقوي من الظاهر **قول** وان وجد معه مال فهو له
 اي ان وجد مع اللقيط مال مشدود عليه فهو له لانه في يد وهو من اهل الملك لكونه حرا فلو كان
 ماله في يد له لظاهر يد **قول** ولا يبيع الملقط عليه نكاح وبيع واجارة ويسلم في حرمه ويتبع
 هبته اي لا يحرم للملقط على اللقيط نكاح لان ولانه التزوج على الغير بالقراءة او الملك او اللفظ
 ولم يوجد شي منها ولا يتصرف في ماله بالبيع والشراء اذ التفريق في ماله لا يحرم الا بملك الراي
 وفور الشبهة وذلك غير موجود فيه ولا يحرم له ان يورث اللقيط لانه لا يملك تلاف منافع ومح
 تسليمه في حرمه لانه نافع له مطلقا لانه لما كان مستغولا بعول فليأخذ لنفسه وبجدة ان يتبع

عرا فلنا لا نجد ذلك لانه
 يجوز عقبة قبل الاتصال
 ويجوز فلا يتصل بالحرية الثانية
 بالدار بالسكر

معية لانه نافع محض ولهذا ملكه الصغير **قوله** لو كان عاقلا وملكه الام **قوله** اللقطه لقطه
 محل احرم امانة ان اخذ ليرد على ربها واشهد وعرف الي ان علم ان ربها لا يظلمها ثم يصدق فان
 جازها فذلك اضمن للقطه التي مال يوجد في الطريق ولا يعرف له مالك بعينه لقطه محل احرم
 امانة ان اخذها لحفظها ويرد على مالكيها واشهد على ذلك شهادتين لان الاخذ على هذا الوجه
 ما دون فيه شرعا خلافا للتشبه بل هو الافضل عند الجمهور خلافا لبعض التابعين لان في دفعها
 ايصال الحق ولهذا قالوا يجب اذ اخاف الضياع واذا كان ما دون في الاخذ على هذا الوجه
 لا يكون مضمونا عليه وان لم يشهد اليهود عند الاخذ وادعي انه اخذها للرد وادعي صاحبها انه
 اخذها لنفسه فالقول لما لكتها والملتصضا من عند ابي حنيفة ومحمد هما الله وقال ابو يوسف
 القول للملتصضا مع يمينه فلا يضمن لان اخذها لما كنه حصة ولنفسه مقصية فكان حمله فعليه على كنهه
 اولى اعتبارا لظاهر حال الممل العاقل ولها انه اخذ مال الغير بغير اذنه واذن السارق فيضمن
 ولانه اقترب سبب الضمان بدعواه وينبغي ان يعرفها سواء كان قليلا او كثيرا الى ان يغلب على ظنه
 ان صاحبها لا يظلمها سوا كان لقطه محل احرم وقال السانعي يجب تعريف لقطه الحرم الى ان
 يفي صاحبها لقوله عليه السلام ولا يمل لقطتها الا لمن شهد بها اي طالبها ولنا قوله عليه السلام لفرق
 عنهما فيهما وكما يراها ثم عرفها منه بلا فصل بين لقطه محل احرم وما روي محمول على نفي حل الانتفاع
 الا للتعريف وينبغي ان يعرفها في موضع اصحابها وفي مجامع الناس فان جاء صاحبها بعد التعريف
 دفع اليه وان لم يفي تصديق بها لانه التزام فلو علم على مالكيها اتصال عينها اليه ان وجد والابا لصال
 ثوابها اليه واذ بالتصدق فان جاء مالكيها بعد ما تصديق فهو باختيار ان سأل فقد التصديق فيكون
 له ثوابها وان سأل من الملتصضا او المسكين اما الملتصضا فلانه يصدق بماله بغير اذنه واذن الخروج
 مبيح لا ملوم ومثل هذا الاذن لا يكون مستقلا للضمان واما المسكين فلانه قبض مال الغير لنفسه
 بغير اذنه واما الممل فله ان يرجع على صاحبه بشي اما المسكين فلانه عامل لنفسه فلا يرجع واما الملتصضا
 فلانه بالظمان قد ملكه ولم يمس ان تصديق ملكه **قوله** وهو القطار البهيمه اي مع القطار
 البهيمه كسقاءة وبقرة وفرس وقال مالك والسباغ ان وجد البعير والبقرة والفرس في الصحراء فترك
 افضل لانه ليس في اخذها حيايتها لان لها قوت دفع السباغ عن نفسها ولنا انه لو لم يخذها راعيا
 تعذر عليه يده فهايته فكان اخذها اولى صيادته بغير صاحبها **قوله** وهو متبرع في الاتفاق على اللقطه
 والاتصاف بما دون التوقيف يكون وينبغي ان يوافق الملتصضا عليها ان كان بغير اذن الحاكم فهو متبرع
 فلا يرجع على مالكيه لانه لا ولاية له على ذمة الغير وان كان باذن القاضي يصير دينيا على مالكيها لان من
 القاضي حال عينته كالمروءة حال حضرته وللقاضي على صاحبها ولاية النظر عند عجزه وهذا من النظر لا بالتا

ملكه

ملكه **قوله** ولو كان لها نفع اجرها وانفق عليها والابا عنها اي ان كان البهيمه منفعه اجرها وانفق
 عليها من اجرها او من الدابة ونظر المالك وان لم يكن لها منفعه وخاف ان تسترق المنفعة فتمسكها
 باعها وانزحها عنها لان له ولاية الاحتفاظ وقد تقرر حفظها فحفظ ما يملكها لبيع وان كان الراسح
 الاتفاق عليها اذن في ذلك وجعل المنفعة وينبغي على مالكيها نظرا لاجل يمين **قوله** ومنعها من رباها
 حتى ياخذ المنفعة اي تجوز للملتصضا ان يبيع اللقطه من مالكيها اذا حضر حتى ياخذ المنفعة لان هذا اذن
 وجب له بسبب هذا المال فكان له تعاق به فاشبهه بالدين ولو هلك في يده بعد ان يمس لقطه
 ما وجب له على المالك لاقبله **قوله** ولا يدفع اليه مدعيها بلا بينه فابتن علامتها حل الدفع بلا
 اي اذا حضر رجل وادعي اللقطه لا يدفع اليه حتى يقيم البينة فان بين علامتها بان ليس وزن
 الدراهم وعديدها ودعاها وكأنها حل للملتصضا الدفع اليه ولا يجزى على ذلك في القضاء وقال مالك
 والسناعي يجب لان تذكر العلامة الظاهرة المالك ولنا انه يدعي مال غيره فيحتاج الى البينة وحل
 الدفع لقوله عليه السلام فان جاء صاحبها وعرف عما فيها وعددها ما دفعها اليه وهذا الامر للابا
 بدليل الحديث المشهور ومثله عليه السلام البينة على المدعي فان دفعها اليه ياخذ منه كين لا
 نظرا لنفسه **قوله** ويتنفع به لو فتر او لا يصدق على اجنبي وابويه وزوجه وولده
 لو فتر اي ان كان الملتصضا فترا فلا بأس بان يتنفع بها لانه محل الصدقة والهدى الى الغير
 للثواب وهو ماله فيه وان كان عينا لا يعرفها الى نفسه بل يصدق على الغير اذ ان كان اذوي رحم
 محرم منه او زوجته وقال السانعي للغير صحتها الى نفسه بطريق القرض لان حل الانتفاع لا يشارك
 في هذا العيني فيشاركه في حل الانتفاع ولنا ان مال الغير لا يجزى تناوله الا في موضع الضرر للفقير
 للدلالة على حرمة تناول مال الغير وانما البيع للفقير بطريق القرض وما روي ان ابي بكر بن القطار
 مالا وانفق على نفسه وهو غني محمول على انه فعل ذلك بامر النبي عليه السلام بطريق القرض وقرض
 اللقطه باذن الامام يكون جائزا لا كلام فيه وانما الكلام فيما انتفع به بغير اذن الامام مع انه يحمل
 ان يكون الى غير ما نفع على نفسه بطريق التصديق **قوله** الا ان يوافق صاحبها ان
 قوي عليه الا باق هو المرد في الاطلاق اخذ الا ان لمن قدر على اخذ افضل من تركه لما فيه
 من اجبا ما يمتنع وينبغي للرد ان ياتي بالابق الى الامام لانه لا يرد على حفظه عادة فاذا دفع الى
 الامام جسد صيادته للمالك **قوله** ومن رده من ماله السفن وله اربعون درهما ولو قيمته
 اقل منه اي مردد الا ان من سبيته ثلثة ايام او اكثر فله اربعون درهما وان كانت قيمته اقل منه
 وقال السانعي وهو التماس لا جعل له الا بالشرط لانه تبرع بمنافعه في رده على سيدته فلا يكون له
 شيء ولنا ان الهبة التمتع اعلى وجوب اصله كجمل وان اخذتوا في مقدار ما قال عمر ودينار واداني

قوله ولو كان لها نفع اجرها وانفق عليها والابا عنها اي ان كان البهيمه منفعه اجرها وانفق عليها من اجرها او من الدابة ونظر المالك وان لم يكن لها منفعه وخاف ان تسترق المنفعة فتمسكها باعها وانزحها عنها لان له ولاية الاحتفاظ وقد تقرر حفظها فحفظ ما يملكها لبيع وان كان الراسح الاتفاق عليها اذن في ذلك وجعل المنفعة وينبغي على مالكيها نظرا لاجل يمين قوله ومنعها من رباها حتى ياخذ المنفعة اي تجوز للملتصضا ان يبيع اللقطه من مالكيها اذا حضر حتى ياخذ المنفعة لان هذا اذن وجب له بسبب هذا المال فكان له تعاق به فاشبهه بالدين ولو هلك في يده بعد ان يمس لقطه ما وجب له على المالك لاقبله قوله ولا يدفع اليه مدعيها بلا بينه فابتن علامتها حل الدفع بلا اي اذا حضر رجل وادعي اللقطه لا يدفع اليه حتى يقيم البينة فان بين علامتها بان ليس وزن الدراهم وعديدها ودعاها وكأنها حل للملتصضا الدفع اليه ولا يجزى على ذلك في القضاء وقال مالك والسناعي يجب لان تذكر العلامة الظاهرة المالك ولنا انه يدعي مال غيره فيحتاج الى البينة وحل الدفع لقوله عليه السلام فان جاء صاحبها وعرف عما فيها وعددها ما دفعها اليه وهذا الامر للابا بدليل الحديث المشهور ومثله عليه السلام البينة على المدعي فان دفعها اليه ياخذ منه كين لا نظرا لنفسه قوله ويتنفع به لو فتر او لا يصدق على اجنبي وابويه وزوجه وولده لو فتر اي ان كان الملتصضا فترا فلا بأس بان يتنفع بها لانه محل الصدقة والهدى الى الغير للثواب وهو ماله فيه وان كان عينا لا يعرفها الى نفسه بل يصدق على الغير اذ ان كان اذوي رحم محرم منه او زوجته وقال السانعي للغير صحتها الى نفسه بطريق القرض لان حل الانتفاع لا يشارك في هذا العيني فيشاركه في حل الانتفاع ولنا ان مال الغير لا يجزى تناوله الا في موضع الضرر للفقير للدلالة على حرمة تناول مال الغير وانما البيع للفقير بطريق القرض وما روي ان ابي بكر بن القطار مالا وانفق على نفسه وهو غني محمول على انه فعل ذلك بامر النبي عليه السلام بطريق القرض وقرض اللقطه باذن الامام يكون جائزا لا كلام فيه وانما الكلام فيما انتفع به بغير اذن الامام مع انه يحمل ان يكون الى غير ما نفع على نفسه بطريق التصديق قوله الا ان يوافق صاحبها ان قوي عليه الا باق هو المرد في الاطلاق اخذ الا ان لمن قدر على اخذ افضل من تركه لما فيه من اجبا ما يمتنع وينبغي للرد ان ياتي بالابق الى الامام لانه لا يرد على حفظه عادة فاذا دفع الى الامام جسد صيادته للمالك قوله ومن رده من ماله السفن وله اربعون درهما ولو قيمته اقل منه اي مردد الا ان من سبيته ثلثة ايام او اكثر فله اربعون درهما وان كانت قيمته اقل منه وقال السانعي وهو التماس لا جعل له الا بالشرط لانه تبرع بمنافعه في رده على سيدته فلا يكون له شيء ولنا ان الهبة التمتع اعلى وجوب اصله كجمل وان اخذتوا في مقدار ما قال عمر ودينار واداني

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

عند درهما قال علي دينار وعشرة دراهم وقال من مسعود أربعون درهما فاخذنا باجماعهم في
اصلا يجعل درهما قول من مسعود في المقدار لانه قال في مجلس الصحابة واشتد منه ولم يكر عليه
اصلا ولا نأخذ بالاقول المتين لان اختلاف اقوالهم قد يكون باعتبار مدة السنه وما ورنه
ولان نصف المقدار بالري لا يكون فلا طريق لما ثبت عنهم الا السماع والمثبت للزيادة عند
التعارض اولى فلهذا اخذنا بالاكثروان كان قيمته اقل من ربعي فلهذا ربعون درهما عندنا
وعند محمد بن يقطين لم يثبت الا درهما لان وجوبه بطريق احياء النكاح فلا يلزم في اجاب اربعين فيما
لا يساوي اربعين وله ان هذا تقدير عرف شرعا بالاجماع وقد روي بربعين درهما بلا تعرض لقيمة
فجب اتباعه **قوله** ومن رده لا اقل منها بحسبه اي ان الاتي لا اقل من سيرة من السفر
فلا شيء له قياسا لان تقدير الشئ يمنع ان يكون لما دون المقدار حكم المقدار وفي الاحتسبان قسم
الاربعون على ثلث ايام فان وجهه في المصنف فكل شيء له **قوله** والمدير وام الولد كالتن اي ان اتى
المدير وام الولد ورده رجل كجب يجعل لانها ملوكان قينان فينصف رهنها الا باق كالتن
ويرد ام الولد احياء كسبها لما كلفا في الجعل **قوله** وان اتى من البراد لا الضمن لانه امانة في يد
اذا شهد وقت الاخذ على ما بيننا في اللقطة فلا جعل له لانه لم يرد على مولاه **قوله** ويشهد ان اخذ
يؤده ان ينبغي اذا اخذ ان يشهد انه ياخذ ليرد ما لا يشهد عليه فتم عندنا في حقيقته ومحمد بن ابي الله
حتى لو رده من لم يشهد عند الاخذ لا جعل له وفيه عندنا لان ترك الرضا دليل على انه لم ياخذ
يؤده وعند ابي يوسف لا يضمن ولا يضمن الجعل اذا رده لان الرضا عندنا ليس بشرط **قوله** وجعل
الرهن على المهرين وامر بنته كالمقطة اي ان ردها ما جعل على المهرين لان وجوب الجعل باعتبار
احياء ما بين العبد وما بينه حق المهرين فكان الراد عاملا في فجب الجعل عليه وان كانت قيمة الرهن اكثر
من الدين فعلى المهرين حصته والباقي على الراهن وامر النكحة على العبد الاتي كالمهر على المقطع فان
استقر عليه بغير ادون القاضى يكون متبرعا وان كان باذن القاضى لا اولاد من ربه تراه الرجوع
على المولى عند الاذن وله ان يجسم بالنكحة **كما** المنقود هو غايب لم يرد رهنه
وجيوة وموته يقال فقلت الشيء اذا غاب عنه والمنقود هو غايب لم يرد رهنه وجيوة وموته
واهل محمدين في طلبه وقد انتفع عنهم خبره وحسن عليهم اثره وحكمه في الشرح انه حي في حق نفسه
لا يسم ماله بين ورثته ميت في حق غيره حتى لا يورث من احد مات من اقرب **قوله** فينصب القاضى
من اقل حقه ويحفظ ماله ويقوم عليه وينفق منه على نفسه واولاد زوجته ولا يفرق بينه وبينها وحكم
موته بعد تسعين سنة وتعد امراته وورث منه حسنة قبله ولا يورث من احد اي ينصب القاضى
وان لم يطلب الورثة من اخذ حقه ويحفظ ماله ويقوم عليه لانه نازل لكل جز والمنقود عاجز عن النقص

لنفس

قوله من ياخذ حقه يعني يقبض غلته والديون التي اقربها غراما وله لانه مراب
الحفظ وينفق ماله على فروعه واصوله وعلى زوجته لان نفقة هاتوا من غير قضا النكاح فيكون
القضا اعانة لهم فلا يكون قضا على الغايب بخلاف نفقة غيرهم كما لا يخفى وغيرهم من فروى الرحم
غير الولاد لان نفقتهم لا يجب الا بقضا القاضي لما لا يختلف فيه فلو قضي لهم يكون قضا على الغايب
وهو لا يجوز ولا يفرق بينه وبين امراته وقال مالك اذا مضى اربع سنين يفرق بينه وبينها ان
طلبت ذلك ثم تعدد عدة الوفاة ثم تزوج من ثبات فان عاد الزوج بعد التزوج بزوجة
آخر لا سبيل له عليها كذا قضى **قوله** فمن استواه اكن بالمدينة ولانه منع ذمتها بالقبض ففرق
القاضي بينهما بعد مضى اربع سنين دفعا للفرع عنها ولما قوله عليه السلام في امرأة المنقود انها
امرأة حي ياتها البنيان ولان نكاحها حقه وهو حي في ايتا حقه فلو حل لزوجته ان يتزوج لكان
فيه حكم بموته فزوج ان المرأة لا تحل لزوجين فوجب قسمة ماله ايضا وامتنع ماله يقع دليل
على موته وقد صح رجوع عمر الى قول علي رضي الله عنهما ويحكم بموته بعد تسعين سنة لان حيوة بعد
ناور في زماننا ولا عبرة للمنادر وعليه التوقي وفي ظاهر الرواية يقد رهنوت اقراره في بلد
واذا حكم بموته تعدد امراته للموت من ذلك الوقت وقسم ماله بين ورثته الموجودين وقت حكم
لا قبله كانه مات في ذلك الوقت عيانا اعتبارا للموت الحكمي بالحقيقة ومن مات قبله لا يرث منه
ولا يرث المنقود من احد مات في وقت فقدر حاصله انه حي في حق نفسه فلا يقسم ماله بين ورثته
كما لو عاينا حيوة ميت في حق غيره حتى لا يرث احدا لان حيوة تثبت بالقبض وهو يصح لابقاء
ما كان على ما كان لا لاثبات ماله يكن ثابتا في الامتناع عن قسمة ماله بين ورثته ابقا ما كان
على ما كان ومن يورثه من غير اثبات امر لم يكن ثابتا **قوله** فلو كان مع المنقود وارث
عجب لم يعط شيا وان انتقص حقه لم يعطى اقل النصيبين ويوقف الباقي كما جعل اي ان كان مع
المنقود وارث كجب به لم يعط لذلك الوارث شيئا وان كان لا يجي به كمن ينتقص حقه يعطى الوارث
اقل النصيبين ويوقف الباقي بينه وبين ورثته **قوله** وان كان مع المنقود وارث فطلبت
البنات الارث دفع النصف اقل النصيبين اليها لانها يستحقان هذا التقدير يتبين في قوله
عليه شك فيوقف النصف ولا يدفع الى ولد الابن لان المنقود كجب وكذا الابن لو كان حيا فلا يتحقق
ولد الابن الارث بالشك وظهيرة التحمل فانه يوقف النصيب ابن واخذ على المختار لم لو كان معه
وارث آخر لا يسقط باكمل الحال ولا يتغير به ايضا يعطى كل نصيبه وان كان من يسقط باكمل
لم يعط وان كان ممن يتغير به يعطى اقل النصيبين **كما** الشريعة شره الملك ان ملك
اثنتان عينا ارضا او شري وكل اجنبي في قسط غير هو عيان عن اختلاط النصيبين فصاعدا

صورة ان انتقص حقه
صورة حينئذ يعطى صورة الابن

تحت لا يعرف احد من الآخر ثم الشريك في شركه الملك وشركه العقد اما شركه الملك بان ملك
اثنان عينا او شريك او صديق او وصية او استيلاء او قتل ما لها بلا صنع من احد
ولا يكون لاحدها ان يتصرف في نصيب الآخر الا باذن من وكل واحد منهما في نصيب صاحبه كالاجبي
وكل منهما ان باع نصيبه من اجنبي او من شريكه جاز كيف ما كان لولايته على ماله الا في صورة الخلط
والاختلاط فانه لا يجوز ان يبيعه الا باذن **قوله** وشركه العقد ان يقول احدها شريكك في
كذا ويتبدل الآخر اي القرب الثاني في شركه العقد وركها الايجاب والقول وهو ان يقول
احدها شريكك في كذا وكذا ويقول الآخر قبلت بشرطها ان يكون التصرف الذي عقد الشركة
عليه قابلا للوكالة كقول المستند بالتصرف في شركه الملك فيقول هو الشركة في المال **قوله**
وفي مناهضة ان تضمنت وكالة وتساويا مالا وتقسما ودينارا فلا يصح بين حرد وعد صبي
وتابع وسلم وكافرو ما يتشبه كل تبع مشترك في الاطعام اهله وكسوتهم اي شركه العقد اربعة
انواع مناهضة وعنان ويتبدل ووجوه اما المناهضة فيقتضي الوكالة باعمال التجارة وتوابعها
لتحقق للتصود وهو الشركة في المصنوع والكتالة بعنان التجارة ولو احدها يقتضي المساواة
فيما هو من اجب التجارة وهو يوجه المطالبة نحوها والتساوي في المال والتصرف والدرام في
المال فلا يشارك على العود من جنس التجارة لانها ينبغي عن المساواة فلا بد من كينون المساواة
ابتداء وانتهاء واذ في المال الذي يقع الشركة فيه والاعبرة بالتفاضل فيما لا يقع الشركة فيه كالعروض
والعتار واما التصرف لانه لو ملك احدها تصرفا لا يملكه الآخر فتعوت المساواة واما الدين فلان
الاختلاف فيه يؤدي الى الاختلاف في التصرف فان الكافر قادر على شراء الخمر واخويرة المسلم
عاجز عنه وقال الشافعي لا يجوز شركة المناهضة لانها تضمنت الوكالة بشرط شي مجهول اكن
والكتالة للمجهول بالمجهول وهو فاسد لما عرف وقال مالك لا أدري ما المناهضة والمناوضة عليه السلام
فاوضوا فانه اعظم للبركة وتعامل الناس بالانكسار ومثله ترك القياس واجهله بمطلبة باعتبار
المناوضة لا بداتها والمناوضة متعينة لانها رضية بذلك فلا تمنع الشكوت واذ ثبت هذا فلا يصح
المناوضة بين الحر والعبد والصبي والبالغ لعدم التساوي بينهما في الملك والتصرف اذ احده
البالغ يستند بالتصرف والكتالة والعبد لا يملك واحدا منها الا باذن السيد والصبي لا يملك
الكتالة سواء اذن له وليه اولا ويملك التصرف باذنه ولا يصح له وكافر فلا ياتي بوسيلة فاعند
بحره ويملك لان كل واحد منهما من اجل الكتالة والوكالة على الاطلاق ولا معتبر بتفاوتهما في التصرف
من حيث ان المسلم لا يتصرف في الخمر واخويرة الذي يتصرف فيها كما لا يعتبر بالتفاوت في التصرف
بين اكنفي والسابع من حيث ان احدهما يتصرف في متركول التسمية عمدا واكنفي في المثلث

الشافعي

على عند الشافعي

واما

واما بين لان الذي لا يمتد الى التصرف احيان فربما يصير سببا لوقوع السلم في احرام
ولها ان مبنى المناوضة على المساواة ولا مساواة بينهما في التصرف ويحل فاحره واخويرة يتقومان
في حق الذي ولا تقوم لهما في حق السلم والمساواة بين اكنفي والسابع مستحقة لقيام الدلالة
على عدم يتوهم متركول التسمية عمدا ولا لاية الزام بالحاجة ثابته فيتحقق المساواة في المال
والتصرف وما يتزكى كل واحد منهما يكون على الشركة لان مقتضى المناوضة المساواة فكل
واحد منهما قائم مقام صاحبه في التصرف فكان شرا احدها كسرا لهما الا ان يتري طعام اهله
وكسوتهم وكسوته فانها يكون له خاصة استحسانا لهما مستثنى من مقتضى المناوضة **قوله**
وكلا دين لزم احدهما تجارة وعصب وكفالة لزم الآخر اي كل دين لزم احدهما بالتجارة كالبيع
والشراء والاجارة والغصب والاستهلاك والكتالة بالمال بالاسراف والاخر ضامن له تحقيقا للمساواة
التي يقتضيها الشركة وقال ابو يوسف الذي يلزمه سبب الغصب والكتالة لا يلزم صاحبه
لان دين وجب لا بسبب التجارة فلا يلزم ولها انه ضمان تجارة لان ضمان الغصب بحري بحري الاخر
تثبت الملك في المصنوع ببطل واجب عليه مستند الى وقت وجود السبب وعند المحل قابل للملك
وقال ابو يوسف ومحمد هاهنا الذي يلزم احدهما في الكفالة لا يلزم الآخر لانها تبرع حتى لا يصح
من ليس باهله كالصبي والعبد الماذون وكل واحد منهما كذا عن الآخر فيما يلزمه بالتجارة
دون التبرع والى حينئذ رحمه الله انها تبرع ابتداء ولكنها بتبطل معاوضة انتهى لانه يرجع بما يودي
المكحول عنه اذا كفل **قوله** وبطلان وهب لاحدهما او ورث ما يصح فيه الشركة لا العرض
اي بطلت المناوضة او اوهب لاحدهما مالا يصح فيه الشركة او ورث ما لا كذلك وهو النقدان
بنوات المساواة فيما يصلح راس المال اذ المساواة فيها شرط ابتداء او بقا وقد فانت اذ لا شركة
الاخر فيه لانعدام السبب في حقه ويتطلب عنانا اذ لا شرط فيه المساواة اما لو ملك عرضا لا يملك
المناوضة شرطها المساواة فيما يصح فيه الشركة وهو النقدان دون خلافا **قوله** ولا يصح مناوضة
وعنان بغير النقدين والتبر والفس النافقين اي لا يصح شركة المال مناهضة كانت او عنانا
الا بالدرهم والدينار والتبر والفس النافقين وقال مالك يجرى في العروض اذا اتحد اكنفين
لاشتراكهما في راس المال المعنوي فصارت كالنقود واستراط الاتحاد بناء على ان الخلط شرط
عندنا ولنا ان الشركة في العروض والمكيل والموزون يؤدي الى ربح مالم يضمن لانه اذا كان راس
المال عرضا لكل واحد وكلا عن صاحبه يبيع متاعه على ان يكون له بعض ربحه فيكون ربح مالم يضمن
وهو غير جائز بخلاف النقدين لان ما يشتر به احدهما يدخل في ملكها ومنه في ذمته يرجع به على
صاحبه كسبانه او لا يتعين بالتعيين مكان ربح مالم يضمن والتبر وهو ما كان غير مضروب من الذهب

والنصف كالمعزوب لانها معلومتين فصح فيه الشركة وفي رواية لا تصح لان الثمنية كقص بالعرف المحض قالوا
للعشر فيه التعارف من كل بلد جري التعامل به فهو كالنقد وفي كل بلد لم يجد التعامل بالمبايعه بالتبر
هو كالمعزوب في بعض العقود واليه استأمر المصنف حيث قال انما فتن فلا يها تروى كالايمان فاحذر
حكمه لانها صارت من باب اصطلاح الناس والصحح وقيل يحذف في عقد محمد لانها مأكنة بالنقد عندنا وعند
لا تصح الشركة بها لان الرواج عارض فيها وادابته لا يتبدل ساعة فباعت فيصير عرضا واما الكسور والوزون
والعدوي فلا تصح فيه الشركة قبل الخلط اتقا وبعد الخلط كذلك عندنا في يوسف خلافا لمحمد **قوله**
ولو باع كل نصف عرضه بنصف عرضه الآخر وعقد الشركة صح اي ان راد الشركة في العرف من فاعيله فيه ما وثق
حتى صار مال كل واحد منهما مشترك بينهما شركة ملك ثم يعقدان عقد الشركة بعد ان انشا معاوضة وان شاء
عنا نقصير شركة عند فحمة لكل واحد منهما ان تعرف في نصيب الآخر ولا يكون فيه زح مالم يقص ويعل هذا
لو كان قيمة عرض احد هامة وقيمة عرض صاحبه اربعة تبيع صاحب الاقل اربعة فاحس عرضه بمشرك عرض
الآخر فصار المتاع كله اقساما بينهما **قوله** وعنان ان تفتت وكالشرط اي في عنان ان تفتت الوكالة جرها
ولم يفتن الكفالة وهو ان تشترك انسان في نوع براد طعام او في عموم التجارات واما شرط الوكالة فله تحقيق
مستصود الشركة وهو التعرف في مال الغير اذ لا يكون الا بالوكالة عند عدم الولاية واما الكفالة فليس بشرط
لانها تعتبر في المعاوضة لتحقيق السواة بينهما والعنان لا ينبغي عنها لانه ما هو من قولهم عني اي عرض
او من عنان العرس كانهما جعلتا عنان التعرف في بعض ماله الى صاحبه **قوله** ومع مع التساوي في المالب
دون الزح وعكس بعض المال خلاف الجبس وعدم الخلط اي يصح شركة العنان مع التساوي في المال
والتساوي في الزح فلا فالزح والسفاح لهما ان التفاضل في احداهما مع التساوي في الآخر يفضي الى زح
مالم يقص فان المال اذا كان نصيبين والزح المشترك ايلانا فصاحب الزيادة لحق الزيادة بلا حائل
فان العنان بقدر راس ولنا قوله عليه السلام الزح على ما شرط والوضيعة على قدر المالبين وهو مطابق
بيننا وول التساوي والتفاضل في الزح ولان الزح لشيء بالمال كما في المضاربة فماله مع المال الحق
ولان الحاجة مستب الى استراط التفاضل لان احداهما قد يكون احدق في التجارة ولا يرضى بالتساوي في الزح
فوجب القول بوجاهة كيدنا تعطيل معيهم وتصح شركة العنان ببعض ماله دون بعض لسايس الحاجة اليه وعدم
المساواة وتصح ان لشركا من احد هاد ناسير ومن الآخر درهم وقيل قدوة الشايع لا كماله لان الخلط
شرط عندنا وهو في مختلفي الجبس لا يتصور وعندنا ليس بشرط ولما ان الزح فرع المال ولا يتصور
وتوج الزح على الشركة لا بعد بوث الشركة في الاصل الشركة في الاصل لا يتصور بل الخلط اذ هي بني
عنه ولانه لو لا الخلط لما تم من غير احد هاد عن الآخر لكان نصيب كل واحد منهما عن نصيب الآخر
ولا اشتراك مع الامتياز ولما ان الشركة عقد توكل من الطرفين ليس بترك كل واحد منهما ماله على ان
يكون

173
يكون المشتري بينهما وهذا لا ينتقل الى الخلط واذا كانت الشركة عقد توكل من الطرفين يصح بدون خلط احد
المالين بالآخر ولستند الشركة في الزح الى العقد فلا شرط المساواة والخلط والاد **قوله** وطولب المشتري
بالتمن فقط ورجع على شركة كحصة منه اي طولب المشتري بالتمن دون الآخر لان المطالبة انما توجه على الآخر
في المناوضة لانها تشتمل الكفالة والموجود وهذا الوكالة والوكيل هو الاميدان في الحقوق فتوجهت المطالبة نحوه
فقط ثم يرجع على شركة كحصة لانه اذ من مال نفسه من جهة الوكالة والوكيل اذا دفع من مال نفسه
يرجع به على الوكيل **قوله** ويطلب بهلاك المالين او احدهما قبل الشري اي يتطل الشركة بهلاك مال
الشركة او احدهما المالين قبل ان يتقربا شيئا لان التقود تتعين فيها كالتعين في الهبة والغصب والوصية
او كانت معقودا عليها وبهلاك المعقود عليه يتطل العقد كافي البيع او العقد لا يبقى بدون محله واصل
ان ما منع صحة العقد اذا اقترنه بطله اذا اعترف بعد العقد قبل حصول التقود **قوله** وان اشتري
احدهما ماله وهلك مال الآخر فاشترى بينهما ورجع بحصة من ماله على شركة اي ان اشتري احد الشركين
بماله وهلك مال صاحبه قبل الشري به هلك من ماله لبقا به على ملكه بعد الشري باحدهما المشتري مشترك
بينهما على ما شرط لان الشركة كانت قائمة حال الشري فوقع الملك مشترك بينهما فلا يتغير بهلاك مال
الآخر بعد ثم الشركة شركة ملك عند احسن حتى لا يتذبح احد هاد الا بحصة لان شركة العقد قد
بطل بهلاك المالين وشركة عقد عند محمد حتى اذا باعه احد هاد لغيره في الكل لان هلاك احدهما بعد
حصول التقود باحد المالين وهو الشري به فلا يبطال شركة العقد بينهما في ذلك ورجع على شركة كحصة
من الثمن لانه اشتري ذلك التدر بوكالته وتقدر الثمن من ماله بطريق الوكالة فرجع عليه وان هلك احد
المالين ثم اشتري الآخر بماله ان شرط بالوكالة في عقد الشركة فاشترى مشترك بينهما ويكون شركة ملك
وان لم يشرط بالوكالة فيها فالشري خاصة لان الشركة بطلت بهلاك احد المالين فبطلت الوكالة
الناشئة فيضه فزوة زوال الثمن بزوال الثمن **قوله** ونسب ان شرط لاحدهما درهم مساهمة
من الزح اي تنسب الشركة ان شرط لاحدهما درهم مساهمة من الزح لانه ينفي الى طخ الشركة لانه قد لا يخرج
من الزح الا التدر بالمسح لاحدهما **قوله** وكلم من شركتي العنان والمعاوضة ان يفيض ولستاجر ويبيع
ويضارب ويوكال اما البضاعة فلا لانه ان استاجر من تجارته فتغير للاجر اولى لعدم المنة فيه واما الاستجار
للتجارة او لخط فلا لانه معناه دين التجار واما الوديعة فلا لانه اقامة حافظ فاذا كان له ان يحفظها لا احد
فغيره اولى واما المضاربة فلا بدفع الى المضارب بصير المضارب يودعا وما لتعرف ويكلا بالزح اجير اذله
ان تفعل هذه الاشياء على الانفراد كذلك عند الاصحاب وعندنا حشنة وهم الله ان ليس له ذلك لانه نوع
شركة وليس لاحد الشركين ان يشارك غيره والاول صح لان الشركة في غير متصود واما التقود والزح
وهو كصديقه واما التقود فلا متعارف بينهم وهو دون الشركة والشري تقض دونه ولانه لما كان له

ان يستاجر من مخط ماله ومن تجر فيه فاول ان كنهه التوكيل لانه دون كلاً تجار **قوله** ويد في المال امانة
اي يد كل واحد منها في المال يد امانة لانه قبض المال باذن صاحبه لا على وجه البدل والوثيقة فصا امانة
كالودعة **قوله** وتقبل ان استترك خياطان او صباغ على ان ما يتقبلا الاعمال فيكونان كالبشر بينهما
عطف على قوله من امانة اي شركة القدر شركة تقبل وتسمى شركة الصباغ وشركة الاعمال بان يترك كل خياطان
او الصباغان او الخياط والصباغ بان يتقبلا الاعمال ويكونان كالبشر بينهما وهي جائز عندنا وقال السافعي
لجوز لان محل الشركة المال لانها وضعت ليعميرها فاذا عدم المال عدم الشركة ولما انما وضعت للتميز
وضعت لتحصن المخرج واما يمكن فان كل واحد منها اذا تبدل عملاً فهو اصيل في النصف ويكيل عن
صاحبه في النصف والوكالة في التبدل جائز فصاحب العمل اجبا عليها وما حصل من العمل يكون بينهما شقين
الشركة في المال المستفاد ولا يترط اتحاد العمل والمكان خلافا لما لك وزفر فيها لانه ان كل واحد منهما
عاجر عن العمل الذي تقبله صاحبه فلا يحصل المقصود من عقد الشركة ولما ان جوارها باعتبار الوكالة
والتوكيل تتبدل العمل صحيح من حسن ذلك العمل ومن لا يفسد اذا لا يتغير على المتبدل اقامة العمل
منه بل ان يتم باعوانه واجرائه وهذا النوع من الشركة قد يكون عينا وقد يكون مقايضة
عند اجتماع شرائطها لا يمكن تحقيق مقتضى المقايضة في الاعمال كما في الاموال **قوله** وكل عمل يقبله
احداها يلزمها وكسب احدها بينهما اي اذا اشتركا شركة تقبل قد دفع رجل الى احدها عملاً فله ان ياخذ
بذلك العمل ايها شاء ولكل واحد منها ان يطالب باجرة العمل والى ايها دفع يركى وقد لان هذا
الشركة متضمنة للضمان فان ما يتقبله احدها من عمل مضمون عليها على نفسه بطريق الاصاله وفي شركة
بطريق الوكالة فيجب عليها فيرتب عليه المسائل المذكورة فان عمل احدها دون صاحبه نكسب بينهما
على ما شرط اما العامل فله العمل والآخر فلا لزمه العمل بالتقبل فيكون ضماناً في حصة بالضمان
وقوله روح العمل **قوله** وجوز اشتركا بل مال على ان يشتريا بوجهها ويبيعا بغيرها الوكالة فان شرط
مناصفة للمتزى او مثاله فالزوجه كذلك وبطل شرط الفصل عطف على قوله من امانة اي من شركة القدر
شركة الوجوه وهو ان يشتركا اثنان ولا مال لهما على ان يشتريا بوجهها ويبيعا واما ما بينهما
وسميت شركة الوجوه لانهما يشتريان بوجهها عند الكسب وليس عينا ومناصفة لا يمكن تحقيق معني
الوكالة والكنالة في الابدال وعند الاطلاق يكون عينا لانه التعارف وهي جائز عندنا وقال
السافعي لا يجوز لما ان عندنا لا بد من راس المال لتحقيق المميز وهو معدوم ولما ان شركة العقد
باعتبار الوكالة وتوكيل كل واحد منها صاحبه بالشرى على ان يكون المشرى بينهما على ما شرط
صحيح فكذا الشركة التي تقبل هذه الوكالة وكل واحد منها وكيل لآخر فيما تشرى لانه لا فرق بين
على الغير بولاية او وكالة ولا ولاية فتعينت الوكالة بان شرط ان يكون المشرى من امانة او مثاله
فالزوجه

فالزوجه كذلك وبطل شرط الفصل لان الزوجه انما تستحق بالمال او بالعمل بالفضلان كسب المال والمضارب
والاستناد اذ اقبل العمل والقاء على تليد وشركة الوجوه بالفضلان والفضلان بقدر اكل في الشزكي
فكان الزوجه الزايد عليه زوجه المضمن وهو غير جائز وانما جوزه في المضاربة على خلاف التيسر وهي ليست
في معناها فلا يلحق بها **قوله** ولا يصح شركة في احتطاب واستنقاء الكسب للعامل وعليه اجر مثل ما
لا يخفى لا يصح الشركة في الاحتطاب والاستنقاء والاصطيان وكل شيء مباح وما حصل كل واحد
منها فهو له دون صاحبه لان الشركة تقبل الوكالة والتوكيل في اخذ المباح لا كنهه فاذا بطل التوكيل
لا تثبت الشركة فيثبت الملك فان اخذ معا فمابين بينهما نصفان وان اخذ احدها ولم يعمل الاخر
شياً فهو للاخذ وان اخذ احدها فاعانة الاخر بان قلعه احدها وجمعه الاخر فله العمل اجر مثله لانه
استوفى من افعاله حكم عقد فاسد فيلزمه اجر مثله لكن عندنا لا يوجب الا اجر من نصيب من ذكر لرضاه
بنصف المسمى وعند محمد له اجر مثله بالغاً ما بلغ لان المسمى محمول والرضا بالجهول لغو وقد استوفى
منافعة بعقد فاسد فله اجر مثله بالغاً ما بلغ واذا اشتركا ولا احد يعمل ولا روية يستحق
عليه الماء والكسب بينهما فسدت الشركة لا يفتقدان على اجر ان المباح وهو الماء والكسب لمن يستحق لانه
المحرر وعليه اجر مثل الروية ان كان صاحب البخل اجر مثل البخل ان كان صاحب الروية لانه يستحق
منفعة ملك غير بعقد فاسد فيجب اجر المثل **قوله** والزوجه في الشركة الناسدة بقدر المال وان شرط
الفصل لان الزوجه تبع المال فيقدر بقدره كالربح فانه تبع للبذرة في المزارعة وان شرط لاحدها الفصل
فهو باطل لان الشرط بالمعقد والعقد فاسد وفي ابقاء الشرط بتدبير العقد الناسد وهو لا يجوز فيبقى
الاستحقاق بقدر راس المال **قوله** وبطل الشركة بموت احدها ولو جاز اي تبطل الشركة بموت
احد الشركتين ولو كان كل واحد من الشركتين وطى بدا ربح وقضى بالوكالة لان الشركة تقبل
الوكالة وهي تبطل بالموت وتبطل بالتفاضي بمائة مرتداً واذا بطلت الوكالة بطلت الشركة اذ لا بد لها
منها وسواء علم الشرك بموت صاحبه او لا لانه عزل كلي فلا يترط علمه لنبوته منها للغير **قوله**
ولم يترك مال الاخر بلا اذنه فان اذن كل واحد باصاً فمابين بينهما نصفان الثاني اي ليس لاحد
الشركتين ان يودي زكاة مال الاخر الا باذنه لان كل واحد منهما نائب عن صاحبه في التماثل لا في اداء
الزكاة فان اذن كل واحد لصاحبه ان يودي الزكاة عنه فادى كل واحد عن نفسه مع اداء صاحبه
عنه فمن كل واحد نصيب صاحبه علم اول يعلم وعندنا ان علم باء صاحبه يضمن ولا فلا وان ادى
على التعاقد ضمن الثاني الاول علم باء المالك ولا وعندنا ان علم باء صاحبه ضمن ولا فلا **قوله**
وان اذن احد المتناوضين بشرائط ففعل في بلاسي اي ان اذن احد المتناوضين لصاحبه
بشرائط ففعل اي استأجرها المأمور واذا في الممن من الشركة في لا يغير شيء اي لا يغير

لشريكه شيئا وعند ما يرجع عليه بنصف الثمن لان الشري وقع المأمور على الخصوص فكان الثمن واجبا عليه على
الخصوص وقد ادى الثمن من ماله الشريك فيرجع عليه شريكه بنصف الثمن ولا في حصة ربحه ان الشري
وقع على الشركة وادى الثمن من مال الشركة فلا يرجع عليه شريكه بشي منه ثم ملكه شريكه نصيبه منها
في ضمن الاذن بالوحي اذ مع بقا الشركة لا يحل الوحي فانتفى الاذن بالوحي شركة وهو المصبة وهي جارية
في السايح فيما لا ينتفك فكانه قال له استمر هذه الامة على الشركة ثم ملك لصبي بالهبة فاذا استمر
وقبض تمت الهبة **قوله** الوحي وهو حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة
الوقف في الاصل مصدر وقفه اذا حبس وقفا وقف بنسبه وقفا سعيدي وقيل
للقوف وقف تسمية بالمصدر ووجهه اوقاف وفي الشرع حبس العين الى اخره فهو كالعادة فيرجع ان
فيه مباح ويوجب ويورث وعند ما حبس العين على حكم ملك الله تعالى فيزول ملكه الواقف **قوله** يسجل
عنه اليه تعالى محلي وجه تعود منفعة الى العباد فيلزم ولا يباع ولا يوهب ولا يورث كالمسجد **قوله**
والملك يزول بالتقاضي لا بالملك ولا يتم حتى قبض ويبرز ويجعل اخره بجملة لا ينقطع الى الملك يزول
عن الواقف عند ما يتقاضي لان التقاضي اذا قضى في فصل مجتهد فيه ينفذ طريقه اذا سلم الواقف ما وقته
الى المتولي ثم يرجع بخلاف عدم الذم فيقتضي التقاضي بالذم فيلزم وعند ما يزول قبل القبض
الا ان عند ابي يوسف يزول بالقول لانه شرع الاستقاطا الملك عن العين لا للملك فيصح بدون
التسليم كالاعتاق وعند محمد لا بد من التسليم الى المتولي ايضا لانه صدقة عند فيكون التسليم
من شرطه كالصدقة المنتفزة فاذا خرج الوقف عن ملك الواقف اياها لقصا او مجرد الوقف او بالوقف
والتسليم لا يدخل في ملك الموقوف عليه وفي احد قول الساجي يدخل في ملك الموقوف عليه الا انه لا يباع
ولا يوهب ولا يورث ولنا انه لو ملك الموقوف عليه لنفذ بيعه ولقرانته كاي ساير املاكه ولا يتم الوقف
حتى يقبض المتولي ويصرفه عند محمد لان القبض عند شرط فكذلك ما يتم به القبض وتامه فيما يحتمل
القيمة بالنسبة فالقيمة شرط واما فيما لا يحتمل القيمة فيصح مع الشيوع كما في الصدقة فانها لا يتم
مع الشيوع فيما يحتمل القيمة ويتم فيما لا يحتمل القيمة مع الشيوع واما عند ابي يوسف فلا شرط
القبض فلا يشرط ما يتم به القبض وهو القيمة والافراز لان الوقف عند استقاط الملك كالاعتاق
والشيوع لا يمنع الاعتاق فلا يمنع الوقف ولا يتم ايضا جعل اخره بجملة لا ينقطع عند محمد وعند ابي
الناييد ليس بشرط حتى لو وقف على جهة يتوهم انتطاعها يصح عند وصار بعدا للفقر او ان
لم يسهم لان المقصود هو التقرب الى الله تعالى وادامه يكون بالعرف الى جهة يتوهم انتطاعها
وطورا بالعرف الى جهة لا يتوهم انتطاعها تسع تحصيل المتصور والواقف في الفصلين لمجرد ان موجب
الوقف زوال الملك بملكه واما لناييد كالعقن فاذا كانت الجهة يتوهم انتطاعها فلم يتوفر عليه
موجب

حجت

موجب فكان باطلا وقيل قول ابي حنيفة كقول محمد **قوله** ان الناييد شرط عند ابي يوسف
ايضا يدل عليه قوله ثم يصير بعد للفقر الا انه لا يشرط ذلك لان مطلقة ينصرف اليه لما ذكرنا
انه اراد الملك الى الله تعالى ولا يقتضي الناييد فلا حاجة الى ذلك وعند محمد بشرط ذلك الناييد
لان المطابق يحتمل التوقيت **قوله** وصح وقف العقار ببقعه وكرته وشاع قضى بحوان ومنقول
فيه تعامل اي صح وقف العقار ببقعه وكرته وهم عبيد وكذا ساير املاكه بقا للارض والتكس
ان لا يجوز لعد الناييد **قوله** وشاع باجر عطف على العقار اي صح وقف شاع قضى بحوان
فانه يجوز لانه فصل مجتهد فيه والتعاضد او اقضى فيه يرتفع الخلاف فيه وصح وقف منقول فيه تعامل
كالكرام والسلاح والمروا والباس والذم وغيرها عند محمد وعن ابي يوسف لا يجوز في غير الكرام
والسلاح لان التكس تقتضي عدم اجزان في المنقولات لانه مما يتايد الا ان اجزنا في المنقول ويجوز
تبعها في الكرام والسلاح بالامار صحت ما رواها على التيسر ولما كان ذلك يتعارفون في هذا الاشياء
وما عارف التكس فيه وليس فيه نص يبطله فهو جازين قال عليه السلام ما راه المسلمون حسنا
فهو عند الله حسن **قوله** ولا يملك ولا يتم وان وقف على اولاده اي لا يملك بولد الهبة
ولا يباع لانها ينافيان مقتضى الوقف ولا يتم اي اذا قضى قاض بحوان وقف المصاع ونفذ
قضاها وصار منتقا عليه كساير المجتهدات فان طلب بعضهم التمسك قال ابو حنيفة رحمه الله لا تسهم
ويتهابون وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله يتم لان التسهم تميز وافراز لا يبيع ويملك بحوز
وله ان التسمة مع معني لاشتمالها على الافراز والمبادلة ووجه المبادلة راجحة في غير المليات فلا يجوز
واجعوان الكل لو كان وقفا على الارباب فارادوا التسمة لا تقسم وان كان الموقوف عليه اولادا
لواقف **قوله** ويبدأ من غلته بعمارة بلا شرط اي الواجب ان يبدأ من غلته الوقف بعمارة
شرط الواقف اذ لم يشرط اذا كان الوقف على المنفعة او ما فصل تسهم بينهم وهذا لان تصور الوقف
صرف الغلة واما اذا لا يمكن الا بالعمارة فيثبت العرف الى العمارة اقتضا من غير شرط **قوله**
ولو دارا فخارته على من له السكنى ولو اى او عجز عمر الحاكم باجرته اي لو وقف دارا على سكنى شخص
بعينه فعمارة على من له السكنى لانه المنفعة به فالحرج بالعمارة وان اى من العمارة اذ كان قد بناها
اجرها الحاكم وعمرها باجرتها فاذا عرفت ردها الى من له السكنى لانه على تدبير العمارة متاخر حق الموقوف
عليه وعلى تدبير عدم العمارة يبطل حقه وحق الواقف فالناييد اولى من الاطال ولا يجوز من السكنى
على العمارة لان فيه اضرار ماله وهو لا يجوز ولا يجوز له ان يوجرها لانه ليس بملك ولا ناظر
قوله ويرى نفسه الى عمارة ان احتاج ولا يحفظ المتاع للاحتياج ولا تسهم بين الوقف
اي عرف الحاكم نفسه الى عمارة الوقف ان احتاج وان استغنى عنه اسسكه متى احتاج الى عمارة

فصرف فيها لانه لا بد من العارة لشيء ابدأ فحصلت مقصود الواقف من صرف الغلة على التابيد الي
المصرف فان احتاج في الحال صرفه اليه والاعطى حتى يحتاج الي العرف ولا يكون له التقض من تحتين
لانه جزء من العين وحقهم في الاستماع دون العين اذا نفي ملك الله تعالى او ملك الواقف فلا يجوز صرفه
اليهم **قوله** وان جعل الواقف غلة الوقف لنفسه او جعل الولاية اليه صح اي لو جعل الواقف
غلة الوقف لنفسه صح عند ابي يوسف وعليه الفتوى لان معنى القرابة لا يزدول بهذا الا لشيء علم
يقال نفقة الرجل على نفسه صدقة وقد صح ان النبي عليه السلام كان يأكل من صدقته والمراد
الصدقة الموقوفة ولا محل للواقف الا اكل من الوقف الا ان يشترط لنفسه شيئا من ذلك فدل
انه عليه السلام كان يشترط لنفسه شيئا منه وعند محمد رحمه الله لا يصح له ان معنى القرنة في الوقف
بازالة الملك عن الواقف واشترط الغلة كلها او بعضها لنفسه يمنع بوزان الملك فمنع صح الوقف
كالصدقة المنقبة وكذا لو جعل لواقف الولاية لنفسه صح الوقف والشرط بالاجماع غير ان عند
محمد تسلمه الي ابيهم ثم يكون له الولاية لان التسليم شرط عندنا وعند ابي يوسف لا يحتاج الي التسليم
الي ابيهم اما في شرط الولاية لنفسه فلان غيره يستفيد الولاية منه فاستحال ان تستفيد الولاية
من لا يكون له ولاية **قوله** وتزعم لو خائنا كالموصي وان شرط ان لا يتزوج اي لو شرط الواقف
الولاية لنفسه وكان منها غير مأمون على الوقف فلتعاقب ان يخرج مريضا لانه نصيبنا طرد
لكل من عجز عن النظر لنفسه بنفسه وبما لو وقف خرج الوقف عن ملكه فخرج نظرنا للنظر ولو شرط
الواقف ولاية لنفسه وان ليس للعاقب ولا للسلطان ان يزعم مريضا ويوليها غيره فهذا
الشرط باطل لانه مخالف حكم الشرع **فصل** من بنى سجدا لم يزل ملكه عنه حتى تفرغ عن ملكه
بطريقته وما دون بالصلوة فيه فاذا صلى فيه واحد زال ملكه وهذا عند ابي حنيفة ومحمد اما ما شرط
الاقرار فلان المجد خالص لله تعالى ولا يحمل ذلك الا بالافراز والآن شرط التقضا عند ابي حنيفة
للمجد خاصة واما ما شرط التسليم فلم يرد في مسجدا وشرط في كل نوع تسليم يليق به وذا بالاسجد
بالصلوة فيه وهذا عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله واما عند ابي يوسف رحمه الله فنزل ملكه بقوله جعلته
مسجدا لما بينا ان التسليم ليس بشرط عندنا ثم لكتفي بصلوة واحد في رواية عنها وفي رواية ان شرط
الصلوة باجماعه **قوله** ومن جعل مسجدا تحت سرداب او قبة بيت وجعل بابا الي الطريق وعزل
او اتخذ وسطا له مسجدا واذن للناس بالدخول فيه لم يبعه ويورث عنه لانه لم يخلص لله تعالى
بليقافق العبد فيه والمسجد لا يكون الا لخالص لله تعالى قال الله تعالى ان الما جد لله وح
بقا حق العبد في اسفله او اعلاه او في حق الله لا يتحقق الخلوص وروي الحسن عن ابي حنيفة
انه جاز ان يكون الاسفل مسجدا والاعلى ملكا وعند محمد علي عكسه وعن ابي يوسف انه جاز الوجهين

واذا لم يصد سجد ايجوز بيعه واذا مات يورث عنه **قوله** ومن بني سقاية او خانانا او رباطا او
 لم ينزل ملكه عنه حتى حكم به الحاكم اي سقاية المسلمين او خاناي كنه بنو سبيل او رباطا او جعل ارضه
 مقبرة لم ينزل ملكه عنه حتى حكم به الحاكم اي حثيثه لبتا حق الانتفاع للعبد الا ان الحاكم اذا حكم ينزل
 في فصله عن ملكه لانه قضا مجتهد فيه بخلاف المسجد لانه لم يبق له حق الانتفاع لانه صار لله تعالى على
 اخص فلا تخاف الي حكم الحاكم وعنده اني يوسع نزول ملكه بمجرد القول لما بينا انه اسقاط عند
 وعنده اذا استسقى الناس من السقاية وسكنوا الخان والرباط ودفوا في المقبرة راب
 ملكه لا شرط التليم عند لكن الشرط تسليم يلقى تبرعه وذا بالرب وبالسكون وبالدفن
 ويكتفي بالواحد لتعدرا شرط الكل **قوله** وان جعل شي من الطريق مسجدا مع كوكسه وكان في ذلك
 لا يفر يا صاحب الطريق جاز ذلك وكذا اذا ضاق المسجد على الناس وكبحه ارض لرجل لو خد
 ارضه كرها لما روي ان الصحابة لما ضاق المسجد احراما خذوا ارضا بكن من احياء **قوله**
 وكوكسه اي جارك **قوله** وهو ما اذا جعل في المسجد ثم لتعارف اهل الاصهار في الجوامع
 وجاز لكل احد ان يترفيه حتى الكافر الا يحب واحايض والنفسا **قوله**
 البيع هو مبادلة المال بالمال بالتراضي اي البيع لغة هو مطلق المبادلة من غير التقييد بالتراضي
 وفي الشرع هو مبادلة المال على سبيل التراضي قال الله تعالى الا ان يكون حجة عن تراض
 بينهم وهو جاز في الكتاب وهو قوله تعالى احل الله البيع وحرم الربا عليه السنة والاجماع
قوله ويلزم بالاجاب وقبول وتبعا اي قام عن المجلس قبل القبول بطل الاجاب
 اي يلزم البيع بالاجاب والقبول اذا كان بلفظ المافني سدا ان يقول بعت ويقول الآخر
 اشتريت حتى لو كان احدهما مستقبلا والاخر ماضيا سدا ان يقول البائع ابيع ويقول المشتري
 اشتريت لا ينفذ البيع وذلك لان البيع انما تعرف والواقع لم يضع لان التعريف لفظا خاصا
 باستعمل اللفظ الذي من حقه الوجود وهو لفظ المافني فيه حتى يدل على ان هذا التعريف ما يرا وجود
 وقال السافعي لا يلزم بالاجاب والقبول بل هما خيار المجلس لتوكه عليها للام التبايعان بالخيلاء
 مالم يتصرفا ولما ان التقدّم بالاجاب والقبول على سبيل التراضي ثم النسخ بعد لا يكون
 الا بالتراضي بينهما وما رواه محمول على خيار القبول فانه اذا اوجب احدهما فلا خلاف ان
 ساء قبل وان ساء رد ويلزم بالتعاطي سواء كان البيع نفيسا وخسيسا لان جواز البيع باعتبار
 التراضي والتعاطي ادل على ارضى من الاجاب والقبول فيجوز له كما جاز بهما **قوله** واي قام
 عن المجلس بطل معناه اذا اوجب احدهما البيع وقام الموجب قبل قبول الآخر بطل الاجاب لانه
 دليل الاعراض والرجوع ولا يكون فيه ابطال حق الغير ويمتد هذا الجواز اي خيار القبول

الى اخر المجلس وعند الساعي لا يتبدل فليكن انما يحتاج الى التروي فمجلس ساعات المجلس كساعة واحدة
 دفعا لخرج **قوله** وقد روي وصف من غير من لا يتبدل الى قوله وقد عطف على قوله بايجاب
 اي يلزم بقدر من وصفه اذا كان غير من رايه فانه لا يجوز ان ينفي الى النزاع وكل جهالة
 هذه صحتها مع الجواز بخلاف ما اذا كان الثمن مساويا اليه فانه لا يحتاج الى معرفة المقدار
 والصحة لان الاشياء ابلغ اسباب التعريف فيها لوصفه وقد لا ينفي الى النزاع **قوله**
 ومع ثمن حال وباجل معلوم اي صح البيع بتمتع حال وموجب باجل معلوم لا طلاق قوله تعالى
 احل الله البيع ولا بد ان يكون الاجل معلوما كيلا يؤول الى النزاع المنسند **قوله** ومطلقة
 على التقدير الغالب فان اختلفت العقود فسد ان لم يبين اي من طلق الثمن في البيع بان ذكر
 التدرج دون الصفة كان على غالب نقدا للبدل لانه المتعارف فان كانت العقود مختلفة فسد
 البيع الا ان يبين احدها وهذا اذا كانت العقود في الرواج سواء وفي المايعة متفاوتة اما
 اذا كان احدها روج او في المايعة متساوية فلا يفسد وان لم يبين بل يتعرف الى الرواج
 في الاولى وتخير في الثانية **قوله** وبيع الطعام كيلا وجرا فاما ما عدا ذلك فليس له ان يدرج
 اي بخر بيع الطعام والحبوب بخلاف جنسه كماله ومجاريته لان اجماله فيه لا يمنع التليم
 والتليم فيكون جائزا لقوله عليه السلام اذا اختلف النوعان فبيعا كيف شئتم وكنته
 لا يفسد لانه لا يفسد به الربا وكذا بيعه بانه لا يفسد قد روي او يفسد لا يعرف قد روي لان
 هلاكه في الحال نادر فلا يعتبر فلا يفسد بها لهما الى النزاع فيجوز وروي الحسن عن ابي حنيفة
 بانه لا يجوز لان البيع محمول التدرج فليكن جهالة غير منفية الى النزاع فلا بأس به **قوله**
 ومن باع صبرة كل صاع بدرهم في صاع وهذا عند ابي حنيفة وقالا جاز في الكل شي اوله
 لان المبيع معلوم بالاشياء فلا يحتاج الى معرفة مقدار الجواز البيع وجهالة الثمن بايديهما دفعا
 فيجوز ولا يفسد حنيفة ان يملك كل اذا اضيفت الى ما لا يعلم منه ثمنه انما يتناول اذناه كما اذا قال
 فلان على كل درهم فانه يلزم درهم واحد ولانه تعذر تجريد البيع في اكل جهالة المبيع وحين
 فتنصرف الى الواحد ولانه معلوم الا ان يزول اجماله بترسيمه كذا التقدير ان فانه يجوز كما ينبغي
قوله ولو باع ثلثة او ثوبا كل شاة او ذراع بدرهم فسد في الكل اي لو باع قطيع غنم
 كل شاة بدرهم او باع ثوبا بدرهم كل ذراع بدرهم فسد في الكل وعندنا يجوز في الكل ما
 ذكرنا ان دفع اجماله لا يفسد بهما ولنا ما ذكرنا من جهالة المبيع والتمتع غير ان ايراد الشاة متفاوتة
 والذراع من الثوب كذلك فلا يجوز البيع في شاة واحدة وفي ذراع واحد لا فضلا الى النزاع المنسند
 بخلاف قنير من الصبرة فانه يجوز فيه البيع لعدم التفاوت بين الثمنين فلا يفسد الى النزاع

لان جهالة الثمن

والاخر الرواج
 وانما لا يفسد بهما لان المبيع محمول التدرج

قوله

قوله ولو باع الكيل اي لو باع جميع الثوب بان قال هذا الصبرة مائة قنير او جملة
 الشاة بان قال مائة شاة او قال هذا الثوب مائة ذراع فثبت كل واحد منهما بدرهم بخر في الكل
 لزوال اجماله المايعة **قوله** فلو نقص كيدا اخذ حصته او فسخ وان زاد فلها بيع بخر لو باع
 صبرة على انها مائة قنير مائة درهم فوجد اقل فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ الموجود بخر وان
 شاف فسخ البيع ليعرف الصفة عليه فلا يتم رضاه به وان وجدها اكثر فزيادة للبايع لان البيع
 وقع على قدر معين فلا يتنازل الزايد عليه **قوله** ولو نقص ذراع اخذ بكل الثمن او ترك
 فان زاد فله ثري ولا خيار للبايع ان يشتري ثوبا على انه عشرة اذرع بعينه درهم فوجد
 اقل من ذلك فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ الكل بخر وان سائر ان وجدها اكثر من الدرهم
 الذي سماه فهو لثري ولا خيار للبايع وهذا لان الذراع فيما يدرج يشبه الاوصاف اذا لا يفسد
 لا يتغير بزيادة الذراع ونقصانه وان نقص فقد قات الوصف المرفوع فيه فيخار رضاه فيجوز ولا يفسد
 من الثمن لان الاوصاف لا يقابل شي من الثمن اذ لم يكن مقصودا بالتناول بخلاف سلة الصبرة
 فان التدرج فيه اصل فيتقابل شي من الثمن والفاصل بين القدر والوصف ان ما يكون وجوده
 جهة في تقوم غيره وعدمه جهة في نقصان غيره فهو وصف وما لا يكون كذلك يكون اصلا ونقصان
 قنير لا يكون عينا في الباقية ونقصان ذراع يكون عينا في الباقية **قوله** ولا خيار للبايع لانه بخر
 ما اذا باع عينا فوجد سليما **قوله** ولو قال كل ذراع بكذا ونقص اخذ حصته او ترك وان زاد
 اخذ كله او فسخ اي لو قال بعثك على انه مائة ذراع بدرهم كل ذراع بدرهم فوجد ناقصا فالمشتري
 بالخيار ان شاء اخذ حصته من الثمن وان سائر ان الذراع وان كان بخر الوصف الا انه لما
 ذكر بمقابلته مما صار اصلا فصار كل ذراع بمنزلة ثوب فان وجد ناقصا اخذ حصته ان سائر
 الصفة عليه وان وجد زائدا فهو بالخيار ايضا لان في اصل الكل يتبع تسوية ضرب فيميل الى ايهما
 شاء وليس له ان ياخذ التدرج المسمى ويترك الزايد لان التبعض يفر بالبايع **قوله** وفسد
 بيع عشرة اذرع من دار لا سهم اي لو باع عشرة اذرع من مائة ذراع فسد البيع فلا قالها لان
 عشرة اذرع من مائة ذراع من الدار عشرة اذرع من الدار جاز فكذا هذا وان المبيع محمول
 فيفسد الى النزاع فسد البيع لان المراد بالذراع ما يحل الذراع وهو عين ولم يشبهه انه من
 الدار او مؤخرها فيفسد الى النزاع فسد العقد ولو باع عشرة اسهم من مائة سهم من الدار جاز
 لانه اسم بخر شائع لا موضع معين وبيع السهم جاز **قوله** وان اشتري عدلا على انه عشرة
 اذرع فتنقص او زاد فسد ولو بين كل ثوب ثوبا ونقص صح بخر وان زاد فسد اي لو
 اشتري عدلا على انه عشرة اذرع فتنقص او زاد ثوب فسد البيع اما في النقصان فبجهالة الثمن

الكل فاذ زاد
 لم يفسد بهما
 يستحق الثمن

لان قيمة المأقوص ومنه مجهول واما في فصل الزيادة فلم يأت به المبيع لان المبيع عشرة من عشرة وهو
مجهول فيقضي الى النزاع المفسد ولو بين يكل ثوب ثمانية قال كل ثوب بعشرون فان نقص
العقد بقدره لان المبيع والممن معلوم وله الخيار ان ساء اخذ كل ثوب بما ساء وان ساء ترك
لانه لم يأت به الباقي كذا في الغايب جيبا في غير فعل للفرع عنه وان زاد في المبيع لانه يحتاج
الى رد الزيادة على البايع وهو مجهول ويحكم فيه بصير المبيع مجهول لا فيفسد العقد **قوله** ومن ترك
ثوبا على انه عشرة اذرع كل ذراع بدرهم اخذ بعشرة في عشرة ونصف بلا خيار وبسبعة في تسعة
ونصف خيار يعني اذا اشتري على انه عشرة اذرع كل ذراع بدرهم فوجد عشرة ونصف او تسعة
ونصف ياخذ العشرة والنصف بعشرة والتسعة والنصف بتسعة وسلم له الزيادة مما لا ان في
الاول فلا خيار له وفي الثاني له الخيار وقال ابو يوسف ياخذ في العقد الاول ياخذ عشرة ان ساء
وفي العقد الثاني بعشرة ان ساء وقال محمد ياخذ بعشرة ونصف في الاول وتسعة ونصف
في الثاني ويكون مخيرا فيما لم يحدد ان من شرطه مقابلته كل ذراع بدرهم مقابلته نصف ذراع بنصف
درهم ولا يبيح يوسف انما قال بلك كل ذراع بدرهم صار كل ذراع بمنزلة ثوب بيع على انه ذراع فاذا
هو ناقص لا يسقط شيء من الثمن ولكن بخير ففعل للفرع وروايت حنيفة رحمه الله ان الذراع وما
دونها في حكم الصنة وانما اخذكم الاصل بالشرط وهو معتقد بالذراع ويكون مقابلته بدرهم ففسد
عده ما عدا ذلك الا في فساد زيادة نصف الذراع كزيادة وصف الحوذة فيسلم له الا انه لا يخبر
في فصل الزيادة لانه محال ان يخرجه في النقصان بخير لنوات الوصف المردود **فصل**
يدخل البناء والمناج في بيع الدار والشجر في بيع الارض بلا ذكر اي من باع دارا دخل بناؤها
ومناجها فاعلها في البيع اما البناء فلا يمتنع به ايصال القرار فيكون تابع لها فيدخل واما المناج
فيلغى اذ البايع لا يمتنع عن المشتري بل يملكه اليه مع الدار عرفا ومن باع ارضا دخل ما فيها من الشجر
وان لم يسمه لا يمتنع لها بالارض القرار كما لم يسمه ولا يدخل الذرع في بيع الارض بلا حصة
ولا الشجر في بيع الشجر الا بالشرط ويقتل البايع اقطعهما وسلم المبيع اي لو باع الارض لا يدخل ما فيها
من الزرع الا بالسمنة لان الزرع مودع في الارض لا القدر فصار كالمناج الذي فيها ولو باع شجرا
لا يدخل الثمر فيه الا ان يشترط المتبايع لقوله عليه السلام من ارشترى ارضا فيها ثمر لثمة للبايع الا ان يشترط
المتبايع واذا لم يدخل الثمر في البيع يقال للبايع اقطعهما وسلم المبيع ولذا اذا كان فيها زرع قوموا بكهاده
والتسليم وعند السامع يترك حتى يظهر صلاح الثمر والزرع لان الواجب التسليم المعتاد والقواد
فيما ذكرنا ولما ان التسليم واجب وهو لا يمكن بالتفريط ولا تفرغ الا بكهاده والقطاف فيلزم **قوله**
ومن باع ثمرة بدراصلها او اوصح البيع وتطعمها المشتري في الحال وان شرط تركها على الشجر

اعلم

اعلم ان بيع الثمار قبل ظهور البع اتفاقا وان باعها بعد ان يصير مشتغبا بها صحيح لانه باع ما لا
به وان باعها قبل ان يصير مشتغبا بها ان لم يصح لقناول بني آدم وعلق الدواب فالصحيح انه
يبيع بغيره لانه ان لم يصح ان يكون مشتغبا به في الحال فهو يرض ان يصير مشتغبا به في الحال بواسطة
الترك وهو كاف لصحة البيع كما في بيع الخش وبان السامع لا يجوز له ان يبيع عليه اللام عن بيع الثمر قبل
ان يرضه وقدره بالاجزاء والاصغر والاعوامات بكذا ففسد والتمني لم يرضه فانه لو اشتراه
بشرط التطعم صح اجماعا ويجب على المشتري قطعها في الحال لفرع ذلك البايع وان اشتري بشرط
تركها على التخل حتى يدرك فسد البيع لانه صفة في صفة وهي اجابة في بيع او اعانة في بيع لانه
ان كان متباعدة منفعة الترك بعض الثمر فهو اجابة ولا فهو اجابة والنبي صلى الله عليه وسلم يرض عن
صفة في صفة وهذا اذا لم تتناه عظمها وباعها مطلقا او بشرط التطعم صح وان باعها بشرط
الترك لم يصح قياسا عندنا في حنيفة واني يوسف ويصح عند محمد **قوله** ولو استثنى عنها ارضا لا
معلومة صح كبيع بر في سبيله وباتلا في ثمن اي لو باع ثمرة واستثنى منه ارضا لا معلومة يصح
لان الاصل ان ما جاز فزاده بالعقد جاز استثناء منه وما لا فلا ويصح فيه من صبرة جاز فكذا
استثناء وهذا لان المبيع صار معلوما بالاشارة والتمني معلوم بالاجابة فوجب القول بوجوب
وفي رواية لا يبيع الاستثناء بماله ما بقي بعد الاستثناء وهو يفيض الى النزاع ويصح بيع البر في السبيلة والباقي
في قشره وقال السامع لا يبيع بيع الباقي الا حصر في ثمن الاول لان المبيع مستور في لامتعه
فلا يجوز له ان يملكه ولما انه عليه السلام يرض عن بيع السبيلة حتى يرض وبما راجعه وحكم ما بعد
الثمة محال ما قبلها **قوله** واجرة الكيل على البايع واجرة نقد الثمر ووزنه على المشتري اي اجرة
الكيل والوزن والذراع والعداد اذا باع بشرط الكيل والوزن والذرع والوزن على البايع
لان الكيل والوزن فيما يبيع مكابله وموازنة مرتب التسليم والبايع محتاج اليه فيكون اجرة
عليه واجرة نقد الثمر ووزنه على المشتري لانه محتاج اليه تسليم الثمر الجيد المقدر وذلك لا يفتق
الا بالنقد والوزن فاجرهما يكون عليه وروى عن محمد ان اجرة الذرع على البايع لان النقد
يكون بعد التسليم فيكون البايع محتاجا اليه فاجرته عليه **قوله** ومن باع سلعة بتمن او لا
والا معا اي ومن باع سلعة بتمن حال قبل المشتري سلم الثمن او لا فاذا سلم قبل البايع سلم البيع
لانه استوفى حقه فيومر بتسليم حق المشتري دفعا للطمع وقال السامع يتقاضى معا لانه عقد
معاوضة فيبقى قصدا يار قبض وتسليمها بارتباطا تسليما كهيئة المساواة ولما كان المساواة فيما قلنا لان
المبيع صار متعينا والتمن لا يتعين بالتعيين وانما يتعين بالتقص فامر بالدفع او لا لترك البدل ان
عينا يعني **قوله** والا معا يعني ان لم يكن سلعة بتمن ان يكون سلعة بسلعة او لمعا بتمن قبل لهما

سما لا استواءهما في القيس وعدمه فلا فروق الى تقدم احدهما **باب**
خيار الشرط للبتايعي او لاحدهما ثلثة ايام او اقل ولو اكثر لا فان اختار في الثلاث صح اي صح
خيار الشرط للبتايع والمشتري او لاحدهما ثلثة ايام فما دونه لقوله عليه السلام يجب ان يبرر سعيه
الا تبارى اذ انا نعت قتل لا قلابه ولي اختيار ثلثة ايام وهو كان قتيلا في البياغات
كثيرا ولو كان الشرط اكثر من ثلثة ايام لا يجوز وقالوا يجوز اذا كانت المدعى معلومة طالت
او قشرت بحديث من عمره ان ابا رباح ابي شريكين ولان شرطه لم يدرج الحاجة وقد تكون الحاجة
ماسه الي اكثر لتفاوت النكاح في الذكاء ولنا ان قضية العقد الدوم وشرط الخيار ينافي
فكان القيل عدم يجوز الا انا تركناه بالنقص في تنقصر عليه وفي الاثرين ان انا تركناه
وليس فيه بيان خيار الشرط فلعلم المراد خيار العيب او الرقبة ولو شرط الخيار اكثر من ثلثة
او ابداه حتى فسد العقد فان اجاز في الثلاث صح خلافا لفرق والشايع فيهما انها انعقد فاسدا
فلا يملك جازا يرفع المنكاح ولنا ان المنكاح قد زال قبل تقرر نفي العقد وقبل العقد
موقوف ففساده بدخول يوم الرابع فاد استط الشرط قبل دخوله فقد منع اتصال المنكاح
بالعقد وصار كاني اختيار لم يكن مشروطا وهذا الوجه واليه لشرط ظاهر الكتاب **قوله**
ولو باع على انه ان لم يفتد الثمن الى ثلثة ايام فلا بيع صح والى اربعة فلا فان نفذ في الثلاث صح هذا
عند ابي حنيفة والى يونس ربهما الله وقال محمد رحمه الله يجوز الى اربعة ايام واكثر وقال زهير
لا يجوز هذا الشرط في الثلاث وغيره اصلا وهو النكاح لانه بيع شرط فيه اقاله فاسد لتعليقها بشرط
عدم البتة ولو شرط فيه اقاله صح لا يجوز وينسب العقد فاذا شرط اقاله فاسد لولي ان
ينسب ولنا انه في معنى شرط الخيار لانه يخبر في الثلاث بين الامضاء والسخ كاي شرط اختيار
ولانه كاتبا في التروى في شرط الخيار لان المبيع هل يوافقه ام لا لاختار هذا في التام في الثمن
هل يصير منقوذا او لا وما محمد ثم على اصله في الجواز الى الاربعة واكثر وابي حنيفة مر على اصله
في عدم الجواز في الاربعة وابي يوسف خالف اصله في شرط الخيار حيث جوز شرط الخيار في الاربعة
ولم يجوز هذا الى الاربعة لانه قال القياس ما قال ابو حنيفة في شرط الخيار والا انا تركناه باثر زهير
ولا اثر هنا فيقي على اصل التماس فان باع على انه ان لم يفتد الثمن الى اربعة ايام فيقتد في الثلاث
صح عند محمد ليزوال المنكاح **قوله** وخيار البائع يرفع خروج المبيع عن ملكه وينقض المشتري ملكه بالقيمة
خلافا لث في الاعتبار بخيار العيب ولنا ان العين لا يخرج عن ملكه بطريق التماز الا بعد تمام
الرفق والشرط اختيار فأت رضا فلا يفتق السبب فلا يثبت الحكم ولو قبضه المشتري باذن البائع
وهكذا في مدعي خياره بالقيمة لانه هكذا على ملك البائع فيجب عليه قبه كما في المتوفى على سوم
الشرى

الشرى **قوله** وخيار المشتري لا يمنع ولا يملكه ويقبضه بملك بالثمن كقبضه اي خيار المشتري لا يمنع
خروج المبيع عن ملك البائع ولا يملكه المشتري لان المبيع من جهة البائع لازم وانما لم يملك المشتري كيلا
يجمع البذل والبذل في ملك شخص واحد وقال ابو يوسف ومحمد يملكه المشتري ولا يلزم الساسة
وهو ليس بمحمود في الشرع ولا في حنيفة رحمه الله ان الثمن لم يخرج عن ملكه ولو دخل المبيع في ملكه لقل
بلا عوض والاعده لثا في الشرع ولا يكون تبديلا لان السياسة ما لا يملك اصلا ولا سبب الملك ثابت في الحال
فان قبض المشتري في مدعي الخيار وهكذا عند هكك بالثمن وقال الشافعي بالقيمة كالمكان الخيار للبائع
ولنا انه متى اشرف على الهلاك تعيب والعيب مانع رده على البائع فيطلب خياره فيلزم العقد فيلزم
الثمن لهلاكه على ملكه وان تعيب بنبذه او بفعل اجني او باقاة سماوية يلزمه اليمن ايضا لانه عجز عن رده
كما حرص على وجه تعيب عندنا فستط خيار **قوله** فلو اشترى زوجة باختيار بنى النكاح فان
وطها له ان يرد لها اي لو اشترى زوجة بشرط الخيار الى ثلثة ايام لم يفسد النكاح لانه لم يملكها
وعندنا يفسد النكاح لانه ملكها وان وطها له ان يرد لها لان الوطى حكم النكاح لا حكم ملك اليمن لانه
لم يملكها وقاله لم يرد لها لان الوطى حكم ملك اليمن لا انها دخلت في ملكه عندنا وان كان بكر او فوطها
لم يرد لها اجماعا للفقهاء **قوله** فلو اجاز من خيار بغية صاحبه ولو نسخ لا اي لواز من
له الخيار والبيع بغير حصة صاحبه صح لان العقد من جانب الشرط له الخيار لازم وانما يكون غير
لازم في حق الخيب وموجب العقد لازما باستطاط الخيار فيكون لازما ولو نسخ بغير حصة صاحبه
لا يجوز وقال ابو يوسف والشافعي يجوز رده بغير حصة الآخر والشرط هو العلم وانما سمي بالحصة
لانها سبب العلم لها ان المردو له الخيار شرط على النسخ من جهة صاحبه والمستط على التعرف
ينتد تعرفه بغير حصة كالموكل ولنا انه بالنسخ يلزم غيره حقا فلا يثبت بدو عليه كالموكل
اذا عزل الموكل حال غيبته وكيف يقال انه مسلط من جانب صاحبه على النسخ وصاحبه
لا يملك النسخ ولا يسلط فيما لا يملكه المستط **قوله** وتم العقد بونه ومفي المنع والاعتاق
وتوابعه والاخذ بالسنة اي تم العقد بموت من لم اختيار وطل خيار وقال مالك نسخ العقد
لانه وجد مع الخيار وقد تعذر رايضا كذا نسخ ولنا ان المانع من لزوم العقد الخيار وقد
يحل فلولم العقد الي ورضته وقال الشافعي يستل لانه حق لازم متى في البيع فيودف كذا البيع
والثمن ولنا ان الخيار سببه وارادة ورضته صفة فلا احتمال الانتقال منه الى غيره فلا يورث ملك
ام الولد والمنكحة وتم العقد بغير مدعي الخيار خلافا لما لك لان الخيار شرط للاقرار فاذا
مضت ثابت فبطل العقد وعندنا مشروط للنسخ فاذا مضت ولم ينسخ تم العقد وتم العقد
ايضا باعتاق المشتري العبد الذي اشتراه بشرط الخيار لان الاعتاق دليل التملك وكذا

توابعه من التدبير المكتوبة خلاف البائع اذا علق او دبر او كاتب وايجاز له حصة سطل البيع وكذا
 يتم بالاخذ بالشفعة اي لو اشترى دارا على انه بائع فباع رجل دارا بغيرها فاشترى
 الشفعة صح اخذها وكان اخذها بالشفعة رضا بالبائع **قوله** ولو شرط المشتري ان يبيع بغيره فبقي
 اجاز او تصح صح فان اجاز احداهما وتصح الآخر فلا يثبت الحق وان كان معانا لفسخ اي كونه
 احد المتبايعين او بغيره صح استحسانا وعند رفرم الله لا يجوز في العقد وهو القيد
 لان الاجازة حق مرجع العقد فلا يجوز استراطه لغيره كشرط الملك لغير العاقد ولنا ان الاجازة
 للعاقد اصاله اقتضاها لغيره بنية واستراطه ما يجب في العقد لغير العاقد بنية جازية وان لم يجد
 اصاله وادامه ذلك يكون كحل واحد من العاقد والغير كجار فان اجاز او تصح صح اما المشتري
 فبطريق الاصاله واما الآخر فبطريق النية فان اجاز احداهما وتصح الآخر فالسابق احق لان
 مده او اجازته الفسخ او انزاع والفسخ والمبطل لا يرد ولا يفسخ وان كان الاثران معا
 فالفسخ احق في رواية لانه اقوى اذ لا جاز لا ترد على الفسخ والفسخ يرد على الاجازة ولا يفسخ
 موجب للحكمة على المشتري ولا جازة موجب للحال واذا اجتمعنا فالحكم اقوى وفي رواية تقول المالك
 رد اكان او اجاز لان الصادر من الاصيل اقوى من الصادر من الناييب فتمنع الناييب عن التصرف
 ولان **قوله** ولو باع عبد على انه بائع في احداهما ان فصل عيني صح والاولا والمسألة على اربعة
 اوجه احدها ان فصل الشئ يعين الذي فيه الخيار والثاني ان لا يفصل الثمن ولا يعين الذي فيه الخيار
 والثالث ان يفصل الثمن لا يعين الذي فيه الخيار والرابع بان يفصل في البيع جازية الاول
 لان المبيع معلوم والثمن معلوم غير انه تعالى قبول من لا خيار فيه يتناول من فيه الخيار ولكنه شرط
 صح لان فيه الخيار وادخل في العقد وان لم يكن داخلا في الحكم فيكون شرطه صحيحا فيكون جازيا واما
 الثاني في الباقي فاما بجها المبيع او بجها الثمن لان فيه الخيار لا يكون داخلا في الحكم فالآخر
 اما هو مجهول او غير ذلك فلا يجوز **قوله** وصح خيار التعيين فيما دون الاربعة يعني لو اشترى ثوبا بثلثة
 على ان ياخذ اياها شيئا بثلثة درهم صح ولا يبيع في الاربعة وعند مالك يبيع كانه ثلثة وعند الشافعي
 لا يبيع في اكل قيسا لان المبيع احد الثوبين او الاثواب وهو مجهول متفاوت وجهه المبيع فيما يتفاوت
 ينع صح العقد لا فضائه الى النزاع وقلنا انه في معنى شرط الخيار اذ يجوز ثمة الى جهة الى التام
 في خيار الارفق فلذا هنا يحتاج الى اختيار من يشق به او من يشترى به فحجة البيع على هذا الوجه فيها
 الحاجة وهذا بجها لا ينفى الى النزاع لثبوت الخيار والمشتري في خياره لا يشترط في الاخذ والحاجة
 تندفع بالثبوت لا يحتاج الى تحديد والرد في الوسط وفي الاربعة ان عدم النزاع لم يوجد في هذا
 رخصة فاقية بوصفين فلا يقوم باصدها ثم تبدل بشرط في هذا العقد خيار الشرط مع خيار التعيين

حرمة للتصرف

من الخيار

انه لا يشترط واذ لم يكن خيار الشرط مذكورا فلا بد من توقيف خيار التعيين بالثبوت عند ان
 وعندها عسا العاقدان هذا اذا كان الخيار للمشتري اما اذا كان البائع فاختلاف المسامحة فيه
 فالاصح انه يبيع كخيار الشرط وذكر الكوفي في المحرر انه لا يجوز لعدم ايجابه الى هذا لعدم من جانب البائع
قوله ولو اشترى على انها بائع فشرط له ان يرد له الآخر اي لو اشترى رجلان عبدًا على انها
 بائع الى آخره وهذا عند أبي حنيفة وعندهما كذا الرد لهما ان اثبات الخيار لهما اثباته كحل واحد
 منهما لان كل واحد منهما يحتاج الى دفع العين عن نفسه فلو بطل الخيار بطل الآخر لما حصل مقصود
 فلا يجوز له ان المشرط خيارا وكل واحد منهما فلا يفسد احدهما بالرد دفعا لشرط الشركة
 عن البائع لان الشركة في الاعيان المجتمعة عيب وليس من فروع الرضا يرد بها الرضا يرد احدهما
 لان فيه عيب الشركة **قوله** ولو اشترى عبد على انه خيار او كاتب فكان بخلافه اخذ بكل الثمن او ترك
 لان هذا الوجه وصف مرغوب فيه فيسحق بشرطه في العقد ثم فواته يوجب الخيار لانه لم يرض بدونه
 فاذا اخذ اخذ بكل الثمن لان الاوصاف لا تقابلها شيء من الثمن لكونها تابعة في العقد ولهذا
 لا يفسد به العقد **باب** خيار الروية شرعا لم يبرأ من خياره ان يرد او اداراه وان
 رضي قبله وقال الشافعي لا يبيع العقد لانه باع شيئا مجهولا بحسب وصفه فيكون منسفا اذا
 كان مجهولا عينيا ولنا العمومات المجوزة فلا قيد روية فلا يبرأ قيد الروية لانها كالفسخ وقال عليه السلام
 من اشترى شيئا لم يبرأ من خياره اذا رآه ولان الجهالة انما يكون منسفا لو كانت مضمومة الى
 النزاع وهذا لا ينفى اليه لانه لو لم يوافقه يرد واني قال قبل الروية رضى لم يبطل خياره
 حتي اذا رآه بعينه له الخيار لان ثبوت هذا الخيار متعلق بالروية فلا يكون ثابتا قبلها فلا يجوز
 اسقاطها **قوله** ولا خيار لمن باع ما لم يبرأ وكان ابو حنيفة رحم الله يقول او لانه الخيار لان البيع
 لا بد له من الرضي والرضي لا تحقق الا بالعلم بالوصف الباع وذابا لروية فلم يكن راضيا بالرد وال
 قبله ثم رجع وقال لا خيار له لعدم ورود النص فيه وليس في معنى الرضي لباقي به دلالة لان المشتري
 طنة خيارا مده بنوات الوصف المرغوب فيه والبائع لو رد له بعهده بالزيادة فهو غير جائز
 كما اذا باع عبدا بشرط انه تعيب فاذا هو صحيح فانه لم يثبت للبائع الخيار وكذا هذا **قوله** يبطل
 باسطل خيار الشرط اي كل شيء يبطل خيار الشرط من تعيب او تعرف بسطل خيار الروية ثم هذا القول
 ان كان تصرفا لا يكتسب كالاقتناء والتدبير او تصرفا وجب تعالى حق الغير كالبائع المطابق
 والرضي والاباحة سطل خيار قبل الروية وبعد ها لانه لما بطل الفسخ بطل الخيار ضرورا وان كان
 تصرفا لا يوجب تعالى الغير بان باع بشرط الخيار لو ذهب لا يبطل خيار قبل الروية لانه لا سطل
 تصرف الرضي قبل الدلالة حتى سطل بعد الروية لان بعد استطفاه تصرف الرضي فيبطل بدليله

قوله

قوله

باب

قوله

قوله

قوله وكنت روية وجه الصبرة والرقن والدابة وكلها وظاهر التوب مطويا وواخل الدار
 اي اذا اشتري صبر طعام فالنظر الي وجه الصبرة كاف لانه يعرف وصف الباع لانه يكيل عرض
 بالنودج واذا اشتري عذرا فالنظر الي وجهه كاف وكذا لانه لا يبيع الا عذرا في العبيد
 والا ما تبع للوجه فسفحى بروية الوجه عن بينة الصفات والنظر الي وجه الدابة وكلها كاف لانها
 متفردة في الدابة فلا بد من النظر اليها وعند محمد النظر الي الوجه كاف والنظر الي ظاهر
 التوب كاف وعند زفر لا بد من شئ وروية كاله لانه ليس بشئ فلا يعرف كاله بروية بعضه
 ولانما يستدل بروية طرف منه على ما بقي اذ لا سندات اطراف التوب الواحد الا سبيلا
 وذا غير معتبر في الدار لا بد من روية داخلها لان داخل الدار كالجوه في بني آدم وفي عامة
 الروايات اذا راي محسن الدار فلا جناح له وعند زفر لا بد من روية داخل البيوت والتفحص
 في زمانها لا بد من روية جميع البيوت ومرافقة **قوله** ونظر وكيله بالتفحص كنظره لانظر رسول
 اي ان اشتري طعاما لم يره فوكلا رجلا بالتفحص فتبضه الوكيل بعد ما راه فليس للثبتي ان
 يرد له الا من عيب وان ارسل رسولا يتبضه فتبضه الرسول بعد ما راه فليس للثبتي ان يرد
 وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله الوكيل والرسول سواء في الثبتي ان يرد اذا راه واما
 الوكيل بالثبتي فردية مسقط بالايجاج وصوت الوكيل بان يقول كن وكيلى في التفحص وصوت
 الرسول بان يقول كن رسولي في التفحص لهما انه وكفه بالتفحص والظالم غير ذلك فلا يملكه
 وله ان التفحص على نوعين تام حيث لا يرد عليه التفحص وهو ان يتبضه وهو يراه وهو يستطاع اختيار
 له لانه على الرضي وثاقص حيث يرد عليه التفحص وهو ان يتبضه وهو لا يستطاع اختيار
 لعدم الرضا والموكل ملك نوعي التفحص وكذا الوكيل لانه ملك الوكيل ما يملكه لكن على البذلحي
 اذا قبض وهو مستور فقد اقرار الناقص فانه في ذلك فلا يرد بعد ذلك استثناء اختيار البردية
 بخلاف الرسول لانه لا يملك شيئا واما ان يبيع الراس **قوله** وصح عند الراعي وسقط خيار
 اذا اشتري كس من المبيع وشبهه وذوقه وفي القمار لو صفه اي صح شره الا محي ويبيع وقال الشافعي
 لا يبيع شره لانه لا يملكه شره المبيع واذا جازع عند ناله خيار البردية اذا اشتري لانه اشتري
 شيئا لم يره واستطاع خيار كس المبيع ان كان ما يعرف بالحيث وبشبهه ان كان يعرف بالشبه ويدقه
 ان كان يعرف بالذوق لان هذا الكسما يبين العلم بالمعتد وعليه كاذب البصيرة في القمار يستطاع
 خيار بوضعت المبيع بالبيع ما يمكن فاذا قال رخصت سقط خياره لان ذكر الوصف يقوم مقام البردية
 كاذب المبيع فيه وعن ابي يوسف انه يقاؤ الى ذلك الموضع فاذا صار حيث لو كان بصيرا لراه وقال
 رخصت يستطاع خياره اقامة للشبه مقام احيته عند العجز للحاجة كس كل السفين اقيم مقام القمار
 في

قوله

قوله

قوله

في حق الاخرس في الصلوة وقال الحسن يوكلا ويكيلا بغير التفحص فتبضه الوكيل وهو شرطه وهذا على
 اصله في حقه والله صحيح لان روية الوكيل لروية الموكل **قوله** ومن راي احد التوين فاشترى
 ثم راي الاخر له وذهبا لان روية احدهما لا يكون كروية التين والتين لا يكون روية بعضهما ليدل
 على روية الباقي فله رد غير الشرطي ورد المربي معه رعاية حتى الباع ليلا يودي الى تفرق الصنفه
 عليه قبل التمام وهذا لان الصنفه لا يتم مع خيار الروية قبل القبض ومحمد لان تمامها بتمام
 الرضا وذا لا يكون قبل الروية **قوله** ولا يورث خيار الرضا اي لا يورث خيار الروية كالا يورث
 خيار الرضا لان الخيار انما يثبت للعاقبة بالنقص والوارث ليس بعاقبة فلا يثبت له الخيار **قوله**
 ومن اشتري مائة خير من ان تغير الا لا وان اختلفا في التفسير فالتول للبايع والمشتري لوجه الروية
 اي من راي شيئا ثم اشتراه بعد ما كان عليه فله الخيار لان التغير صار شيئا آخر فلا يملك
 الروية السابقة العلم بالمائة الثابتة وقت البيع فلا يدل على الرضا وان لم يتغير بل كان على الصنفه
 التي راه فلا خيار له لانه اشتري شيئا قد راه وان اختلفا في التفسير بان قال المشتري تغير وقال
 البايع لم يتغير فالتول للبايع مع يمينه وعلى المشتري البينة لان سبب لزوم العقد وهو الروية
 السابقة ظاهر والتغير حادث والتول لمن تمسك بالظاهر وهذا اذا كانت المدة قريبة يعلم انه لا يتغير
 في مثل تلك المدة فان بعدت المدة بان راي امة شيئا ثم اشتراها بعد عشرين سنة وزعم البايع انها
 لم يتغير فالتول للمشتري لان الظاهر شاهد له وان اختلفا في الروية فالتول للمشتري لانه يتكلم امر
 حادثا وهو الروية **قوله** ولو اشتري عذرا وباع منه ثوبا او ذهب رده بعيب الخيار وروية
 اي ومن اشتري عذرا لم يره فتبضه ثم باع منه ثوبا او ذهب وكفه فليس له ان يرد منه شيئا بخيار الروية
 او الرضا لان الرد قد تعذر فيما آخرجه عن ملكه ولا يمكنه ان يرد الباقي في المائنة من تعريق الصنفه
 قبل التمام وله ان يرد به بعيب بعد القبض لان خيار العيب لا يمنع تمام الصنفه لانه انما يثبت لسبب
 وصف من الاوصاف وفوات بعض الاوصاف لا يبرئوا على فوات بعض المبيع وذكر لا يمنع تمام الصنفه في الباقي
 اذ لا تفصل به القبض فكذا هذا بخلاف ما قبل القبض فان خيار العيب يمنع تمام الصنفه لان العقد قبل
 القبض غير تمام اذ لا يملك ملكه المتعرف وان آقا وملك الرقبة فلا يكون له رد الباقي **قوله**
 خيار العيب مروج بالبيع عينا اخذ بكل الثمن او رده اي اذا وجد بالبيع عيبا ينقص الثمن ارضا بكل
 الثمن او رده لان ملحق العقد يتحقق سلامة المبيع عن العيب لان كل واحد من العاقبة مرجح عينا عقل وتغير
 فاني ان يبيع او يبيع والمراد بعيب عند البايع ولم يره المشتري عند البيع ولا عند القبض لان ذلك رضى
 به وليس له ان يسكه ويأخذ النقصان لان الاوصاف لا يقابلها شيء من الثمن لان الثمن عين فكون
 متابلا بعين دون الوصف لانه عرض غير متقوم الا اذا كان متقوم ايا يتناول حقيقة كنظم البايع

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

يد المبيع قبل القبض فانه يستقطب نصف الثمن او حكما بان تمتنع الرد بعيب محدث عند المشتري **قوله**
وما وجب نقصان الثمن عند التجار عيب كالإتيان والبول في الفرائس والسرقة والجنون والخر والدر
والزنا والذلة في الامة والكفر وعدم الكيف والاحتياضة والسعال القديم والبرص والسعر والماء في العين
فان حدث آخر عند المشتري رجع بنقصانه او رد برضا بايعة اي كل ما وجب نقصان الثمن في عادة
التجار فهو عيب لان العيب ما ينقص المايته اذ هي مقصودة بالمبيع وما ينقص الثمن ينقص المايته فالإتيان
والبول في الفرائس والسرقة في الصغار ثم يعاوده في يد المشتري اقل لو ظهرت هذه العيوب عند البائع
في صغر ثم حدث عند المشتري في صغر فهو عيب يرد به لا يجاب العيب بالحد والسبب والواجب
هذه العيوب باختلاف السبب لان هذه في الصغر كجثا للعيب وضعف المثانة وقلة الدم في العيوب
وفي حاله الكبر كجثا في الفاعل وداؤه وجب في الطبيعة وان وجد هذا الكيما عند البائع بعد البلوغ
ثم وجد عند المشتري يرد به لان العيب الذي وجد في يدهما يتحد واما الجنون في الصغر فعيب ابدى
يعنى اذا جن البائع في الصغر ثم جن في يد المشتري في الصغر والكبر يرد به لان عين الاول لان
السبب هو آفة تحمل اليد ما في متحد في الحائض والآخر الدفن فعيب في الامة لانها تقرب للحزنة والآخر
ولها تحملان بها وليس عيب في الفلام لانها ان يكون فاحش لان ذليل على داوي الباطن والدار
نفسه عيب والزنا ولد الزنا عيب في الامة لان المنفود بها مولا لا تسترأش وزنا فاحش بهذا
المقصود دون الفلام لان المقصود به الاحتكام في امور خارج البيت وزناه او كونه ولد الزنا لا يحمل
هذا المقصود لان يكون الزنا عادة لانه حينئذ يتحد المولى وقان السامع الزنا عيب مطلقا
كالسرقة واما الكفر فعيب فيها لان المسلم ينقذ عن محبة الكافر ولا يقدر على كتحامه في الامور الدينية
كالتحاذي المألوف فيكون محلا لمقصوده فيكون عيبا وانقطاع الكيف عيب والاحتياضة عيب لان انقطاع
الكيف في آوانه والاحتياضة دليل داوي الناظر اذا المايه في الكيف في آوانه والانقطاع في آوانه واذا
كان كلفه كان لدائي الناظر والسعال القديم عيب والبرص عيب لان مالهنة مشغولة حتى الفماد ودام
السعال يدل على الداء وينقص سببه قيمته والسعر والماء في العين عيب لانه يضر البصر فلو حدث
عند المشتري عيب واطلع على عيب كان عند البائع رجع بنقصانه او رد برضا بايعة لان الجزء الثاني
منه مستحقا لغير المشتري وقد تعذر تسليمه اليه فرد حصته من الثمن لانه صار مقصودا بالمنع فيكون له
حصته من الثمن وطريق معرفته ان يقوم به عيب وتقوم ولا عيب به فان كان نادت ما بين اليتيمين
العمر رجع بغير الثمن وان كان نصف العمر رجع به لان ان يرخص البائع ان يرد عليه لان المانع
حقه وقد استقطب وقان كمن يرد المبيع ويرد منه نقصان العيب اى دت في يد لان رد الدل عند
تعذر المبدل كذا المبدل ولنا ان حق الرد يثبت للمشتري ليدفع به الضرر عن نفسه على وجه لا يتصور

الميزعيب ما لم يبلغ
فاذا بلغ فليس
بعيب حتى يعاود
البلوغ في يد البائع
ثم يبيع

بائع

بائعه وبعد ما تعيب عنده لورده لتفقد به بايعة فامتنع الرد **قوله** ومن اشتري ثوبا فقطعه
فوجد به عيبا رجع بالعيب فان قبله البائع كن له ذلك فان باعه المشتري لم يرج شي فلو قطعه
وخاطه او صبغه اولت السويق لمن فاطلح على عيب رجع بنقصانه كما لو باعه بعد روة العيب
او مات العبد او اعتقه اي ومن اشتري ثوبا فقطعه ولم يخطه فوجد به عيبا رجع بنقصان العيب
لا امتناع الرد بالقطع فان كان البائع انا قبله كذا فليكن ذلك لان المانع من الرد ضرب البائع
وهو رضى بذلك فزال المانع **قوله** فان باعه اي ان اشتري ثوبا باعه ثم باع المشتري الثوب
المقطوع ثم اطلع على عيب فليس له ان يرجع على البائع رضى لان الرد لم يمتنع برضى البائع بل تعذر
ببيع المشتري اياه فيكون كالمبيع فليس له ان يرجع بشي فان قطع الثوب وخاطه او صبغه
اجرا اولت السويق لمن ثم اطلع على عيب رجع بنقصانه لا امتناع الرد بسبب الزيادة او النسخ
في الاصل بدون الزيادة لا يمكن ومع الزيادة ايضا لا يمكن لان العقد لم يرد عليها فلا يمكن
النسخ ضرورة وليس للبائع ان ياخذ لان امتناع الرد حتى الشرع للزيادة الاحكامه لا يحسم
فان باعه المشتري الثوب المخط والمصبوغ والسويق المثلث بعد راي العيب رجع بنقصان
العيب ايضا لان الرد كان متمنا قبل البيع للزيادة الاحكامه فلا يكون المشتري بائعا حاسنا له
الرجوع بالنقصان ثم لا فرق عند هاتين ان يصبغ اسود او احمرا لان السواد زيادة عند البائع
لا يكون حاسنا المبيع فيرجع بالنقصان وعند السواد عيب فبائع بصير حاسنا فلا يرجع بالنقصان
وكذا لو اشتري عبدا فخره بلا مال او مات عنده فاطلح على عيب رجع بنقصان العيب اما الموت
فلان الملك ينتهي به وامتناع الرد حكمي لا بفعلي فيكون حاسنا له كلما فلا يرجع بالنقصان وفيه
الاختصاص يرجع بنقصان العيب لان الاعتناق انما للملك اى اعطاه له والمشتري يتقرر في نفسه ولهذا
يثبت له المولا وهو من اثار الملك فبقا كبقا الملك فقد تعذر الرجوع بقا الملك المستند بالشرع
حقيقة او حكما فيرجع بنقصان العيب لانه استحق ذلك بوصف السلامة **قوله** فان اعتقه على مال
او قتله او كان طعاما فاكله او بعثه لم يرجع بشي اي ان اعطى عبدا على مال او كان ثوبا ثم اطلع على
عيب لم يرجع بشي لانه ازال ملكه يعوض فصار كالمبيع وقان ابو يوسف وهو روي عن ابي حنيفة
يرجع لان ابدل والمبدل ملكه فصار كالاقتناع بلا مال وان قتله ثم اطلع على عيب لم يرجع لان
الرد امتنع بفعلي فصار كالمبيع وعن ابي يوسف انه يرجع بالنقصان لان قتله المولى عبدا
لا يتعلق به حق دنياوي فصار كالموت حقت الفدية والجواب ما ذكرناه بالباشرة كالحائس له
فلا يرجع بالنقصان وان اشتري طعاما فاكله او بعثه ثم اطلع على عيب لا يرجع بنقصان العيب
وعند هاتين يرجع لانه صنع في المبيع ما يعتق ففعله فيه فلا يمنع من الرجوع بنقصان العيب كالاقتناع

لا يمنع الرجوع
فان لا يرجع بالنقصان
فان لا يرجع بالنقصان
فان لا يرجع بالنقصان

رد

قبض الزيادة **قوله** ولو اشتري عبدين صفقة وقبض احدهما ووجد باصدا عيبا احدهما او ردها
سواء وجد العيب بالمقبوض او بالآخر فاديا عن لفرق الصفقة قبل التمام لانها يتم قبضها وعن
الي يوسف اذا وجد بالمقبوض عيبا يرد به خاصة لان الصفقة تمت في حقه قلنا تمام الصفقة متعلق
بقبض المبيع وهو اسم الكل فالبعض الكل لا يتم الصفقة ولو قبضنا ثم وجد باصدا عيبا رده العيب
فقط وقال زفر له لا اراد احدهما لان فيه تزويج الصفقة فيقبضه بالبائع يرد المبيع فقط
قلنا تزويج الصفقة بعد التمام كايين وهي تامة القبض **قوله** ولو وجد ببعض الكلي او الوزني
عيبا رده كله واحدا اي ان كان المبيع كيليا او وزنيا يرد في نوع واحد ووجد ببعضه عيبا رده كله
واضحا وليس له ان يرد العيب خاصة سواء كان قبل القبض او بعد اما قبل القبض فظاهر
لان فيه لفرق الصفقة قبل التمام وكذا بعد القبض لان الكيل والموزون كشي واحد كما او قد يرا
وهذا سمي باسم واحد وهو الكود وكود ولو كان شيئا واحدا حقيقة ووجد ببعضه عيبا بعد القبض
لا يرد المبيع فقط **قوله** ولو اشتري عبدا فوجد به عيبا لم يرد ما بقي ولو تباضراي
لو اشتري الكلي او الوزني فاستحق قبضه لا خيار له في رد ما بقي لان الشر كيهما لا يبعد عيبا لان
التبعض لا يفرها ولا كالحاق لا يمنع تمام الصفقة لان العقد في العاقد تمام برضا العاقد لا برضا
المالك وقد وجد ولو اشتري ثوبا فاستحق قبضه فله الخيار لان الشر كيهما عيبا عرفا وقد كان
وقت البيع فيرده وهذا اذا كان بعد القبض فان كان قبل القبض فله ان يرد ما بقي في الكيل
والموزون ايضا لفرق الصفقة على المشتري قبل التمام **قوله** واللبس والركوب والمداولة
رضاء بالعيب لا الركوب للستي او الرد او لشر العلف اي اذا اشتري شيئا واطمع على عيب ثم لبس
ان كان ثوبا او ركب ان كان دابة او دابة ان كان حيوانا فهو رضاء كالعيب والاصل ان
المشتري اذا عرف في المبيع بعد ما علم بالعيب عرف المالك بطل حقه في الرد لانه دليل الرضاء بالعيب
والامساك ولو ركب للشي او للرد على البائع او لشر العلف لا يكون رضاء كحسنا لانه كذا في
ردها اي شوقها واما لا مقدار لم يركبها وكذا في سنها وعلنها فالركوب لاجله لا يكون دليل الرضاء
والامساك لما يكون دليل الرضاء بحاجة **قوله** ولو قطع المقبوض بسبب عند البائع
رده واسترد الثمن اي اذا اشتري عبدا وقبض ثم قطع بين سبب كان عند البائع فله ان يرد
العبد وياخذ كل الثمن وقال ليس له ان يرد به كخوف العيب عندا وهو القطع غائبا لانه امره قطع
بسبب كان عندا كمن القطع غير الوجوب فكان القطع بمنزلة عيب حادث عند المشتري فتعذر الرد
وتعين الرجوع بالتصان وهو ما بين قيمة سائر ما لا غير سارق فيرجع ما بينهما من الثمن ولا يضمن له الله
ان سبب الوجوب وجد في يد البائع والوجوب يقضي الى الوجود فيكون الوجود مضافا الى السبب
السابق

السابق وانما هل ان هذا بمنزلة الاحتياق عندا بمنزلة العيب عندا ولما للاختلاف تظهرهما
اذا اشتراه وهو عالم بوجوب القطع فانه لا يبطل حقه في الرد عندا لان العلم بالاحتياق لا يمنع الرجوع
وعند ما يبطل لان العلم بالعيب رضاء فلا يجوز رده **قوله** ولو اشتري كلبا عيبا ثم وادى لم يرد
الكل ولا يرد بعيبه اي اذا اشتري البائع من كلب عيب عندا البيع صح وان لم يسم حمله العيوب وليس
للمشتري ان يرد به بعيب وقال السافعي لا يصح البراءة من كل ما لم يسم يقول من عيب كذا وكذا وفي
جواز البيع بهذا الشرط قولان وعند زفر يصح البيع ويبطل الشرط وعدم البراءة من كل عيب
عند السافعي بناء على عدم صحة الابراء عن حقوق المجهول كالمزكون لان في الابراء معنى التملك حتى
يرتد بالرد ولا يصح تعلية بالشرط وتملك المجهول لا يصح ونحن نقول هذا جهالة لا يفي الى المصلحة
فلا يمنع الصحة وما كان فيه من معنى التملك غير مانع بهذا الشرط لان التعليق في التملكيات
انما يكون ما يقع لاجل انها تحتاج الى التليم والتسلم وهذا غير محتاج اليها لانه من الاستقاطات
فلا يكون التعليق واجبا له ما يقع من الصحة **باب** البيع الفاسد لم يجز بيع
الميتة والدم والخنزير والحرام الولد والمذنب والكاتب فلو هلكوا عند المشتري لم يضمن البيع على
اربعة اقسام صحح وهو الشرع باصلا وهو صفة ويضيدكم بنفسه وباطل وهو غير شرع واصلا
وهو شرع باصلا دون وصفه وهو ينفذكم اذا انقلبه القبض وموقوف وهو ينفذكم على
سبيل التوقف وهو يبيع ملك الغير او اثبت هذا فيقول ببيع الميتة واخوانه لم يجز لعدم ركن البيع وهو
مبادله المال بالمال لان هذا لا اساس له لا يقد ما لا فله ذلك عند المشتري لم يضمن لان العقد في البطل
غير معتبرة والقبض حصل بادن المال وفيه لا يوجب الفهم انما عدم ما يبيته الميتة والدم والخنزير
فان كان الشرع اخرجهما عن المادية والتقوم بالاجماع في حق المسلمين وانما عدم ما يبيته ام الولد والكاتب
والمدبر فلا كالحاق العتق في ام الولد لتوله عليه اللام اعترفا ولرها وسبب الحرمة في حق المدبر
المطلق في الحال لبطان اهلية المولي بكونه موته واستحقاق الكاتب يد على نفسه وخروج يد المولي
انما عدم الفهم على تقدير الهلاك عند المشتري فذهب الى حسيه رحمه الله وانما عند ما يضمن في المدبر
وام الولد قهرا لانها مقبوضان بحمة البيع فيضمان بالقيمة كالمقبوض على سبيل الشراء لان جهة البيع انما
ياخذ حقيقة في موضع يتصور فيه ثبوت حكم البيع وهو ثبوت المالك ولا يتصور رضاء حكم البيع فلا ضمان
كل كاتب فانه لا يضمن المشتري اذا قبضه ومات عندا اتفاقا لانه في يد نفسه فلا تحقق القبض في حقه
وهذا الفهم باعتبار القبض **قوله** والسكك قبل الصيد والطيخ في الرهاوا الحول التناج والاسن في
الفتح والولول في الصدق والصوف على ظهر الغنم والمجدع في السنف ودرع من ثوب وخرقة القاني والبرنية
والدامسة والتاجرد وروب من ثوبين والمرامي واجارتهما والتحلل لا يجوز بيع السكك قبل الاصطفا

لقوله عليه السلام لا تشترى المسك في الما فانه غدر رواه احمد ولانه باع مالا يملكه فلا يجوز وكذا اذا
 تم انشاء في خبطة لا يستطيع اخذها عندها كنه لا يرضى الا باصطفا ولا يجوز بيعها لانه غير متقدور التسليم ولو
 اجتمعت في الخبطة لا باصطفا لم يبيع بيعها امكن اخذها بلا اصطفا دام لا لانه غير مالك ولا يجوز بيعه ليطر
 في الهوا لانه غير مملوك وغير متقدور التسليم وهذا اذا كان يطر ولا يرجع فاما ان كان له مكر عند يطر
 منه في الهوا لم يرد اليه جازيعة لانه يمكن اخذها من غير حيلة ولا يجوز بيعه التحال الناتج فاحمل ما كان
 في البطن والنتاج ما يحمله هذا الحمل لانه عليه السلام من يبيع الجمل وجعل كجملته والنتاج رواه مسلم
 ولا يجوز بيع اللبن في الفرج لما روي انه عليه السلام من يبي عن لبن في فرج رواه الدارقطني ولان فيه الغرر
 فانه لا يدري ان ما في الفرج لبن او ربح ولا يبيع اللولو في الصف لانه ليس الجمل ولان فيه الغرر
 وقد روي النبي عليه السلام عن الغدر وعن ابي يوسف انه يجوز بيعه ويحكم اذا رآه لانه مملوك متقدور
 التسليم بلا مندر ولا يبيع الصوف على ظهر الغنم لانه عليه السلام من يبيع الصوف على ظهر الغنم رواه
 الدارقطني ولانه يزبد من اسفله فتتطايب المبيع وغيره وعن ابي يوسف انه يجوز لانه مال منتفع به متقدور
 التسليم ولها ما قلنا من الافتلاط بغير المبيع ولا يبيع الجدر في السقف والذراع من الثوب لانه لا يمكن التسليم
 الا بقبض وكلمة ولا يبرئ من الفرج بالتراب الا بالعتد والعتد لا يوجب الفرج عليه فله الرجوع ولو قلع
 البناء الجدر او قطع الثوب سلبه عاويجا ان كان قبل النسخ ولا يبيع فربة القايض وهو ما يخرج من الصيد
 بقر الشكة لانه مجهول وفيه غدر ولا يبيع المراتبة وهو بيع التمر على رأس النخل بتمر مجذوذ مثل كيلة
 خرصا لانه عليه السلام من يبيع المراتبة ولانه باع ميكالا بميكال من خشب خرصا فلا يبيع كالكاء فاشترى
 على الارض وقال الشافعي يجوز المراتبة فيما دون خمسة اوسق ولا يجوز فيما زاد على خمسة اوسق وفي
 خمسة اوسق لا قولان لانه عليه السلام من يبيع المراتبة ورفض في العرايا وهي ان تباع خمرها خمر
 فيما دون خمسة اوسق قلنا العرة العينة لغة وما يملكه ان يهب الرجل ثمرة نخلة من بستانه لرجل ثم يترك
 على المعدي دخول المعري له في بستانه كل يوم ولا يرضى خلفه وعدا الرجوع عن الهبة فيعطيه مكان ذلك
 ثم يخذل واما يخرص دفعا للفرز عن ثمنه وقلنا ويأمن الخلف في الوعد وهو جائز عندنا لا يبرئ
 العاوضة لان الموهوب لم يبرئ ماله الموهوب له ما دام متصلا بذلك التواهب بل يبرئ الهبة ابتداء
 واما سبي بيعا بما زاد لانه في صورة البيع فاتفق ان ذلك كان في ما دون خمسة اوسق فطن الراوي
 ان الرخصة مقصورة عليه ففعل كما وقع عنده وسكت عن السبب والحمل على هذا اولى كذا يصح تخالفا
 للمدني المشهور وهو حديث ابي الحسن ولا يجوز بيع الملامسة والفاخر وهذا ينوع في الجاهلية وهو
 ان يساوم الرجلان على سلة فاذا لمسها المشتري او وضع عليها حصاة او نبذها الهاتبا ينعزم البيع
 الاول بيع الملامسة والثاني التاخير والثالث التابا لما روي انه عليه السلام من يبيع الملامسة

يجوز

والمباينة

والمباينة ولا يجوز بيع ثوب من ثوبين بمهالة المبيع ولا يجوز بيع المرامي واجارها والمراد به الكلا دون
 رقيقة الارض واما لم يجر بيع الكلا واجارته لانه ليس بمملوك له ما دام لم يحرره لقوله عليه السلام انما
 سر كما في ملكه في الماء والكلا والنار رواه احمد وابوداود واكيلى فيه ان يستاجر الارض لا يملك
 الدواب فيها او لشفعة اخرى وهذا بينت ابي حنيفة بنسب واما لو ابتدته صاحبه بجوزيعة على الصحيح ولا يبيع
 النخل وقال محمد والشافعي جوزه اذا كان مجموعا لانه حيوان ينتفع به بجوزه ببيع كالحمار قلنا انه من المروم
 فلا يبيع ببيعه كالزنبور والانتفاع بما يتولد منه لانه وقيل كدواب التولاد لا يكون منتفعا به واما
 لو كان مع الكوارى والحل قبل جوزه ببيع وقال الكرخي لا يجوز ايضا لانه ليس من ثواب العسل
قول ويبيع دود القز وبيعه اي بجوزه ببيع دود القز وبيعه عند محمد وعليه الفتوى اعتبارا
 للعادة ولانه يتولد منه ما هو منتفع به فيبيع ببيعه كيدور البطيخ وقال ابو حنيفة لا يبيع ببيعه امانا لانه دود
 فلا من المروم واما بيعة فلا لانه غير منتفع به باعتبار ذاته بل هو منتفع باعتباره غيره وذكر الغير عدم
 وقال ابو يوسف يبيع ببيع الدود اذا ظهر القز فيه تنعاه لانه لا واصطرب في بيعة **قول** والابق
 الا ان يبيعه ممن يزرعه لانه عند **قول** والابق باجود عطف على قوله والنخل اي لا يجوز بيعه الا بالقبض
 لانه عليه السلام من يبيع الا بقبض ولانه غير متقدور التسليم ولو باعه ممن يزرعه لانه عندنا جاز لان النبي
 وروى في الاقباط المطابق وهو ان يكون الباقي في القايدين وهذا ليس باقبض في حق المشتري فلا يتناول
 النبي ثم هو لا يصير قابضا بمجرد العقد اذا كان في يد ان كان اشهد انه اخذ ليرده على صاحبه
 لانه امانة في يده ويبدل امانة لا يوجب عن يد الهان ولولم يشهد يجب ان يكون قابضا بمجرد العقد
 لانه يبيع غصب فيثوب عن الهان وقال ابو يوسف فيما اذا لم يافض لنفسه بل ليرده على صاحبه يكون
 يدايد امانة وان لم يشهد ولا يوجب عن قبض المبيع وهذا بناء على ان الاشهاد ليس بشرط لكونه امانة
 عندنا وعندنا شرط **قول** وبيع امرأة وشعر اخبرير وينفع به لخير زاي لا يجوز بيعه لمن
 امرأة ولو في قدح حرة كانت امانة ولم يضمن متلفه وقال الشافعي يجوز حرة كانت امانة ويضمن متلفه
 لانه مشروب ظاهر كلين الشاة وقال ابو يوسف ان كانت امة بجوز وان كانت حرة لا يجوز اعتبارا للبن
 باصيان لانه متولد منه ولها ما نه جزا الا في و يجوز بيع اجزائه ككروم مضمون عن الاقباط فلا يجوز بيعه
 الا فيما حل فيه البرق والرق لا يحل للبن وليس مشروب على الاطلاق بل باعتبار راحة الطفل
 ولا يبيع شعرا خوي لانه يحس العين فلا يبيع ببيعه امانة له ويجوز الانتفاع به بخبز للفرونة وعن ابي حنيفة
 انه كذا ذلك لانه يحس والانتفاع بالحيات لا يجوز للفرونة ولا فرونة منها لان الحذر يحصل
 بغيره ولنا ان هذا العمل لا يتأني غيره عادة فست الفرونة والانتفاع بلحمة جاز عندنا الضرورة
 والشعر اخف وبوجه مباح غالبا ولا فرونة الي ببيعه **قول** وشعر الانسان والانتفاع به

وحل المنة قبل الدخول بعد البيع ومنتفع به كعظم المنة وعصها وصونها وقرنها وبرها اي
 لم يحرم بيع سعد لان لا يجرى الا في ماله وهو مكرم جميع اجزائه فلا يجوز ان يجرى في شيء من اجزائه
 وان لم يجرى الانتفاع لسعد الا في ماله لان الانتفاع به استهانة وفي الاجرة وعن محمد انه اذا جاز الانتفاع
 بسعد الا في ماله استدل لا بما ذكره عليه السلام حين حلق راسه قسم شعرا بين العصابة فكانوا
 يتبركون به ولو كان كخسما لما فعل فانه لا يترك بالشيء من تلكا حرة الانتفاع كرامته لا لغيره
 حتى لو وقع في الماء القليل لا يفسد ولا يجوز بيع جلد المنة قبل الدخول كحرمة الانتفاع به لا لكرامة
 لتوله عليه السلام لا تمنعوا من المنة باهاب وهو اسم لغير المدبوع وبعد الدباغ كوزيعة وينسخ
 به لظهارته بالدباغ **قوله** كعظم المنة اي كجزء من جلد المنة بعد الدباغ كاجرة بيع ثوبها وعصها
 وصونها وقرنها وبرها واجامع الظاهرات اما جلد قبل الدباغ واما الباقى فعدم حلول الموت فيها
 لعدم احيائها فيها وانما فيها النوى كالنبات **قوله** وعلو سقط وانه تبين انها بعد وكذا عكس
 وسواء ما باع بالاقبل قبل التقدوم فيما في ماله اي اذا كان غلو لوجله وسئل لاخر فسقط او سقط
 العلو وبقي السفل فباع صاحب العلو موضع العلو لم يجر لان محل البيع المال وهو معدوم لان
 الثابت له اوجب العلو حق التبلي وهو ليس بمال لان المال لا يمكن احراره وحق التبلي متعلق به
 السباحة والهوا لا يمكن احراره وانما يبيع ببيع قبل الاندفاع باعتبار البناء القايمة ولا يجوز بيع عبد
 تبين انها امة او بالعباس اي لو اشترى شخص على انه عبد فاذا هو امرؤ على انها امة فاذا هو عبد
 لم يجرى البيع استحسانا خلافا لرق لان هذا الاختلاف في الوصف وهو المذكور في الاول فلو كان
 موجبا للتخيير كما في الهائم فلما هذا اختلاف في الجسد اذا ذكر كونه والاني في بني آدم جنس مشترك
 لتفاضل القنوت بينهما في التصايد وفي محلهما في الجنس متعلق العقد بالمشي اذا اجتمع مع
 الاشياء والمشي ليس بوجوده فيفسد البيع لانعدام المبيع بخلاف الهائم لان المشي منها الاجل
 والركوب والدرك والاني سببان فيهما ولو باع شيئا وقبضه المشتري ولم يقبض البائع المنة فاشتره من المشتري
 ياقل من المنة الاول لا يجوز وقال الشافعي يجوز لان الملك فيه قد تم بالقبض فجزء ببيع باي قدر
 كان من المنة كالمو باع من غيره او بغير المنة الاول ولنا حديث عائشة رضي الله عنها فان
 امرأة انتها وقالت اني اشترت من زيد بزل رقيم جارية الى العطاء عثمان فابره ودم ثم بعهها منه
 بثمانية درهم فقالت عائشة ليس فاشترت ابلي وزيد بن ارقم ان الله تعالى
 ابطال حجه وجهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لم يثبت عن هذا والحاق هذا الوعيد بهذا
 الصنع لا يترك اليه العقل فقلت انها قالت ساء ما لا يكون هذا الهني عن عائشة لاجل البيع الى
 العطاء لانها كانت كذا لبيع الى العطاء لان المنة لم يدخل في ضمان البائع قبل القبض فاذا عا د

ايه

اليه عن المبيع بالصفة التي خرج عن ملكه وصار بعض الثمن ببعضه فصاحا بقي له عليه فضا لا عوض فان
 كان ذلك زح مالم يقض وهو حرام بالنص **قوله** مع فيما في ماله يعني لو اشترى جارية بثلث ثمنها
 واخرى بثلث ماله لم يجرى قبل نقد الثمن جازا البيع في التي لم يشترها من البائع ويفسد في الاخرى
 لانه لا بد ان يحصل بعض الثمن بقابله اتم لم يشترها منه فكان مشتريا للاخرى باقل مما باع فزوجه
 وهو فاسد ولا يصح البيع الفاسد لانه ضعيف مجتهد فيه فيقتصر عليه ولا يتعداه خلافا لما اذا
 جمع بين حرد عبد فباعها فيفسد البيع فيها لان الفاسد منها قوي يجمع عليه فيبقى الى الآخر
قوله وزيت على انه يوزن بطرفه ويخرج عنه مكان كل طرف خمسين رطلا ويخرج لو شرط ان يخرج
 عنه لوزن الطرف وان اختلفا في الرق فالقول للمشتري اي لا يجوز بيع زيت في ذق على ان يوزن
 بطرفه ويخرج عنه مكان كل طرف خمسين رطلا لان هذا شرط يخالف مقتضى العقد لان مقتضاؤه
 ان يخرج عنه مقدار وزن الطرف فاذا شرط ان يخرج عنه مكان كل طرف خمسين رطلا وجاز
 ان يكون الطرف انقص من خمسين او اكثر يكون شرطه مخالفا للعقد ولا مد المتعاقدين فيه منفعة
 فيفسد العقد بالهني وان شرط ان يستط عنه مقدار وزن الطرف جاز لانه شرط يوافق مقتضى
 العقد وما يوافق مقتضى العقد يوكده ولا يفسده وان اختلفا في الرق فالقول للمشتري حتى لو
 اشترى زيتا في ذق فرد الطرف فقال البائع الرق غير هذا وقبضه ارطال وقال المشتري
 هو هذا وقبضه ارطال فالقول للمشتري مع يمينه لانه ان اعتبر اختلاف في تعيين الرق لم يفسد
 فالقول للمبايع لان الرق امانة في يده والقول للمبايع في تعيين الالامنه وان اعتبر اختلاف
 في الزيت فهو في احيائه اختلاف في مقدار الثمن فيكون القول للمشتري لانه يكثر الزيادة ولا يبالى
 وان كان الاختلاف في الثمن لان الاختلاف في الثمن تبع للاختلاف في الرق والاختلاف
 في الرق لا يوجب التحالف لانه ليس بعقود عليه ولا معقود به وكذا الاختلاف فيما يثبت تعالاه
قوله ولو امر ذميا بشراخر وسعها مع ذميا عند ابي حنيفة ودم الله وقالا لا يجوز لان الوكيل
 يستفيد الولاية من الموكل ولا ولاية للموكل في هذا التعريف فلا ينفذ غيره وله ان الوكيل اصل
 في نفس التعريف والموكل بحكم التعريف وهو المالك لا يبري انه يملك الخمر والخمر بالارث بان كانا
 لغوي فاسلم ثبات يبرته ورثة المسلمون وكذا اذا اخرج عصبين يبي على ملكه ثم في التوكيل بشرا ملكا
 حكما فخلها لانه منع عن الانتفاع ببعضها فله ان يتصرف فيها على وجه يمكن ان يتوصل به الى الانتفاع
 بهما وعليه ثمة يدفعه الى الوكيل لا انتقال الملك اليه مرجحة حكما فله ان يبدل وان كان خمرنا
 يتسببه فقولها لا ولاية للموكل في هذا التعريف فكذا لو كيلة منقوض بما اذا توكل عن غيره بشرا
 عبد بعينه لا يملك ان يشتره لنفسه فلو وكل من يشتره له فاشتره له ملكه **قوله**

وان قوله البيع فاسد
 يتصل في قوله في كتاب
 الجهاد باب في الثامن

واما على ان يعلق المشتري او يهدى او يكاتب او يتولد او لا يحملها او يستخدمه البائع شهدا او اعطى
على قوله وزيت على ان ترته اي لا يجوز بيع امة على ان يعلق بها المشتري شيئا ما ذكره في النبي عليه السلام
عن بيع وسرط والاصل فيه ان كل شرط لا يتقضي العقد وهو غير ملائم له ولا يرد الشرع بخوان ولم
يحرر التعامل فيه وفيه نفع لاحد المتعاقدين او للعقد عليه وهو اهل للاتفاق ففسد لما روينا فان
شرط فيه ما يتقضي العقد كشرط الملك للمشتري او شرط فيه ما لا يتقضي العقد لانه ملائم له كالباع بشرط
ان يعطى المشتري للمتن وهذا اذا لم يكن ملائما الا ان الشرع ورد بخوان كاختيار والاجل اذ لم يرد
الشرع به لانه متعارف كشرط ان يعطى على ان يرد او شركة لا يفسد وقال الشافعي بجزء البيع بشرط
الاتفاق وهو رواية عن ابي حنيفة لانه متعارف اذ بيع العبد لشيء متعارف في الوصايا ونفسه البيع بشرط
الاتفاق ولنا ان هذا شرط لا يتقضي العقد وفيه نفع للعقد عليه وهو مفسد وبيع العبد لشيء لا يكون
بشرط العلق بل يكون ذلك وعدا فلهذا لم يعتد الباع بشرط العلق ولا يجوز بيع امة الا حملها لان ما لا يصح
اقراره بالعقد لا يصح استثنائه منه والكل لا يجوز اقراره بالبيع فكذا استثنائه لانه بمنزلة الاطراف
فصار بشرط فاسدا وفيه منفعة للبائع نفسها البيع ولا يجوز بيع عبد على ان يخدمه البائع شهدا لان هذا
شرط لا يتقضي العقد وفيه منفعة لاحدهما فيفسد **قوله** او دار على ان يكس او تعرض للمشتري
ودعا او يهدى له او سلم اليه **قوله** او دار عطف على داره لم يجر بيعه واز بشرط
ان يكس فيها البائع شهدا او تعرضه المشتري ودعا او يهدى له مبدته او على ان لا تسلمها اليه وان
الشهر لما ذكره ناس وجود شرط لا يتقضي العقد وفيه نفع لاحدهما **قوله** او توب على ان يقطع
البائع ويحيطه **قوله** توب باجدر عطف على داره لم يجر بيعه توب على ان يقطع البائع ويحيطه
قيصا او يبا لها ذكرنا **قوله** وصح بيع نعل ان يخذل او يتركه لا يبيع الى النيران والمهرجان ونحوهم
النصاري ونحو اليهود ان لم يذبحوا لعاقدان ذلك اي ان باع نعل على ان يخذل او يتركه جاز وقال
زكريا لا يجوز وهو التماس لان فيه شرط لا يتقضي العقد فكل من مفسدا وجه الاتقان ان الناس يحملون
ومثله يترك التماس ولا يقع البيع الى النيران الى آخره لان هذا الاحال مجهول فنفى الى التراجع حتى لو كان
هذا الاحال معلوما عند العاقدين كحجر البيع لعدم التقاضيه الى التراجع **قوله** والي قدوم الحاجر وكفاد
والدياسه والعطاف ولو كفل الى هذا الاوقات صح وان استطاع الاجل قبل طوله صح اي لا يجوز
البيع الى هذا الاجل لانها عتدم وتباخر فكل من مجهول وهذا لان هذا **قوله** انما العباد
فيثبتت بحب ما يبدونهم ولو كفل الى هذا الاوقات صح لان هذا الجهالة ليست مستدركة ومثله
في الكفاية لكونها تبرعا فيجوز التسامح فيها الا يري ان الكفاية كمال الجهالة في اصل الدين حتى لو كفل
بما ذاب له على فلان صح فنقص الذي هو ادنى اولى وان باع الى هذا الاجل لم استطع الاجل
قل

قبل حلوله صح البيع خلافا لروى والشافعي لهما ان العقد وقع فاسدا فلا ينتقل جازا باستطاع المفسد
ولنا ان المفسد شرط خارج عن صلب العقد فقط سقط قبل الثقل فينقلب العقد جازا **قوله**
ومن جمع بين حرو عبيد او نساة ذكويه وميته بطل البيع فيها سواء اسمى لكل واحد منهما ثمنا ولم يسم وعندها
ان سمي لكل واحد منهما صح في العبد والذكاة والا فلا لانه اذا بين ثمة باصا وصفتين فيتقد المفسد
بتد ر المفسد بخلاف ما اذا لم يسم لكل واحد منهما لانه بقي بيعا باخصه لا يتد او هو لا يجوز ولنا ان الصفقة
متحدة فلا يمكن وصفه بالهي والنساة فيبطل وهذا لان احدهما الميتة لا يدخلان في العقد لعدم شرط
وهو المالمية فيكون قبول العقد في احدهما واليه شرط يجوز ان العقد في العبد والذكاة وهو شرط
فاسد والبيع باطل بالشرط الناسخ **قوله** وان جمع بين عبد ومدبر وبين عبيد وعبد غير
وملك ووقف صح في القن وعبد والمك وقال زفر لا يصح لان محل العقد المجموع ولا محله للمجموع لا
محله لايمنه في المدبر والمكاتب وام الولد والوقت وقد جعل قبول العقد فيه شرطا له في العقد
في الآخر فيفسد العقد كما لو جمع بين حرو عبيد قلنا البيع في هؤلاء هو قوف وقد خلا تحت العقد
لوجود المالمية ولهذا الواجبان المولي جازا العقد با جازته ولو قضى الثاني يجوز بيع المدبر من غير
قضاء وبيع المكاتب يجوز برضاه في الراجح وكذا الوقضى يجوز بيع ام الولد بجوز وقضى القضى في غير
محله لا ينفذ فعلم انهم دخلوا في العقد ثم خرج عبد الغير باخصا ق سيدا وهو لا باخصا قهم انفسهم
فكان هذا بيعا باخصه بقاء وهو جاز كما لو اشترى عبدا من هك احد ما قبل التسليم فان العقد
يبقى في الباقى بخصته من الثمن وفيما اذا جمع بين ملك ووقف روايتان في رواية يفسد في الملك لان
البيع لا ينعقد على الوقت لانه صار محمرا عن الملك والمكاتب وفي رواية بجوز في الملك لان الوقت
مال ولهذا ينتفع به انتفاع الاموال غير انه لا يباع لاجل تعلق قن الغير به وهذا لا يوجب الفساد
ينما فيه اليه كالمدر والعبد **فصل** قبض المشتري المبيع في البيع الفاسد بما رابعا مع وكل من
عوضيه مال ملك المبيع بيقينه وكل منهما سخي الا ان يبيع المشتري او يهب او يجر او يبيى اي اذا
اذا اشترى شيئا بالبيع الفاسد ثم قبضه بامر البايع وكل واحد من عوضين مال ملكه اما لا يثبت
المك قبل القبض لانه لو ثبت قبل القبض لثبت بلا عوض اذا لم يسم لا يجب للفساد وهذا القيمة
لا يجب الا بالقبض واما قال في البيع الفاسد احترازا عن الباطل لانه لا ينفذ الملك وان كان بعد
القبض واما قال بامر البايع احترازا عما اذا قبضه بغير اذن البايع فانه لا ينفذ الملك الا ان الاذن
ثامه يكون هري وطورا دلاله بان قبض كحرفه البايع في المجلس وهو الاله واما قال كل من عوضيه
مال احترازا عن البيع بالميتة والدم **قوله** ملك المبيع بيقينه بعض قيمة يوم التسليم لانه دخل به في زمانه
وعند محمد تعقبه قيمة يوم التملك لانه يتقدر عليه هذا اذا كان مخرج وان القيمة فان كان مخرجات

٧
 راجع الى
 تحقيق
 الامان بالمال
 بالثقة والدم
 زيلو

الامثال يعين بالمثل وقال الشافعي لا ملكه وان قبضه باذنه لانه محذور لكونه منهيا عنه والهي قبض التحريم
والملك بعه فلا يبا طر به لا شرط الملاية بين المؤثر والاثر قلنا هذا تعرف صدر من امله مضافا
الى محله وهو قائل بكم فترتب عليه حكمه والهي لا يكون لعينه بل لغيره فخصم شرعا باصله غير
مردوع بوصفه فيصرفه فسادا فنبت ان همه الملك ما يمس بالخطور بل بالبيع وهو مردوع غير محذور
وانما الخطر ما يتصل به وهو الشرط الفاسد وانما قلنا لكل واحد منهما فسخ لان دفع السداد
واجب عليهما ثم النسخ ان كان قبل القبض لا بد من حضور صاحبه لانه الزام موجب للنسخ فلا يلزم
الابطال ولما بعد القبض ان كان السداد في صلب العقد باع محرم في اعدامه فسادا لانه وان كان
السداد بشرط زائد بان باع الى اجل مجهول فليس له منعه الشرط النسخ دون من عليه عند محذر لان
منعه الشرط اذا كانت عائدة اليه هي النسخ منه لانه قادر على استباط الشرط الشرطي فيصح
العقد فلو نسخ الاخر فقد ابطال حقه لانه على تصحيح العقد وعندنا لكل واحد منهما النسخ
لان مقتضى فساد العقد فانتفى الذوم عن العقد **قول** الا ان يبيع بغيره يكون لكل واحد منهما
النسخ الا اذا باعه المشتري او هب او جرد وبيعي فانه ليس لواحد منهما ان يفسخ العقد
لان المشتري ملك البيع بالقبض فينفذ تصرفاته كلها وينقطع به حق البائع في الاسترداد ولا تعلق
به حق العبد والنسخ حق الشرع وما اجمع حق الله تعالى وحق العبد الا وقد غلب حق العبد كحاجة
وعنى الله تعالى واما انقطاع حق البائع بالنسخ يقول الى حينه رحم الله وعندنا لا ينقطع له ان
حق البائع اقوي من حق الشئ في الاخذ وحق الشئ لم يطل بالنسخ كذلك حق البائع وله ان البنا
حصار بتسليط البائع وهو ما يقصد به الرد وام فتنقطع حقه في الاسترداد كما في البيع والهب **قول**
وله ان يبيع المبيع عن البائع حتى يابض الثمن منه يعني اذا تقاسم بعد قبض العوضين كان للمشتري
ان يحبس المبيع حتى يرد البائع الثمن الذي قبضه لان المبيع مقابل فيه فيصير كجوسا له وكان
اخر به كما في الرهن **قول** وطالب البائع ما ربح لا للمشتري اي لو اشتري شيئا بقبض
بما لا يتعين بالتعيين شرا فاسد اسلم وسلم ورجع كل واحد منهما فيما قبض طالب البائع ما ربح
في الثمن ولم يطلب للمشتري ما ربح في المبيع لان العقد متعلق بما يتعين فيمكن ان يثبت فيما حصل منه
من المبيع فبما التصديق به بخلاف ما لا يتعين من الثمن لان العقد الثاني لا يتعلق به بل يثبت
في الزمة مثله فلم يمكن ان يثبت فيه فلا يجب التصديق به هذا في ان يثبت الذي ليسا والملك اما لو كان
الجب في لودم الملك كالمقصوب مثلا فانه يصدق بالرجح فيما يتعين وفيما لا يتعين كما في موضع
قول ولو ادعى على آخر وادعاه فضاها اياه ثم تصادقا انه لا شيء عليه طالب له ركنه لان الجب
ليسا والملك هنا لان الدين وجب بتصادقهما او لا فلكل ثم بالتصادق انه لا دين عليه صار

محرر

بمنزله المستحق فيفسد الملك في عوضه لان بدل المستحق مملوك ملكا فاسد والرجح اذا حصل من
غير المملوك فيه شبهة الجب فاذا حصل من المملوك فيه شبهة الشبهة والمعتبر في الباب البهية لا شبهة
فلا يلزمه التصديق بالرجح وطالب له **قول** وكذا النسخ واليسوم على سوم غيره وتلقى الجب ببيع
اي ضرر الباع والبيع عند اذ ان الجملة لا يبيع من يزيد النسخ يتحقق ويروي بالسكون وهو ان
يستام السلعة يا زيد من ثمنها ولا يريد ثمنها ترغيبا لغيره في الثمن الزايد وهو مكره لقوله عليه السلام
لا تنا جشوا ويكن السوم على سوم غيره لقوله عليه السلام لا يستام الرجل على سوم غيره وهو
ان يزيد في الثمن بعد تقرر لا راد في الرد ويكن تلقى الجب اي المجلوب للذي عنه وهذا
اذا تلقى واحد من اهل الجماعة جاوا بالطعام الى هذا المقصر وهم محتاجون اليه لما فيه نصيب
الامر على اخرين فان كان لا يضره لا بأس به وبيع اخر للباي مكره لقوله عليه السلام لا يبيع
اخر للباي وهذا اذا كان اهل البلد في فحط وهو يبيع من اهل البلد ورغبة في الثمن العالي
لانه اضار بهم فان لم يكن كذلك لا بأس به وقيل بوجوبه ان يبي البايع في الطعام الى مضرته وكل
اخر عن البايع وبيع بغالي السعي على الناس فانه مضي عنه لانه ضرر بالناس ويكن
البيع عند اذ ان الجملة لقوله تعالى وذروا البيع ولان فيه اخلا لا بأس السعي الواجب على بعض الوجوه
ان كان قعدا او قفا بخلاف مالوكا ناسين والمعتبر الا اذا ان بعد الزوال ولا بأس ببيع مريد
وتنبيه به بان يزيد الثمن قبل تقرر لانه عليه السلام باع قدما ببيع من يزيد **قول** ولا يفرق
بين صغيره وكي رحم محرم منه بخلاف الكبيرين والزوجين لقوله عليه السلام من فرق بين والد
ولدها فرق الله بينه وبين ابيه يوم القيمة واداه احد والتردي ولان الصغير شئان
بالصغير والكبير بالكبير بيعا هذا ويشفق عليه وفي التفرق بينهما الجاس الصغير وترك المرحمة عليه
ثم المنع معلول بالقرابة المحرمة للكاح حتى لا يدخل فيه قريب غير محرم ولا محرم عن قريب بخلاف
ما اذا كانا كبيرين فانه كونه تفرقهما لان النص ورد على خلاف التيسر في الصغير فلا يلحق به
الكبير ولان كل واحد منهما يقوم كحاشه بخلاف ما اذا كانا زوجين فانه كونه التفرق بينهما
لعدم القرابة المحرمة للكاح **باب** الاقامة هي فسخ في حق العاقدين بيع في حق
ثالث قيد الاقامة مشتقة من القول والهمزة للسلب اي ازالة القول الاول وهو ما جرى بينهما
من البيع وفيه نظر لانهم قالوا قلته بالكسر فدل على انه عينه يا ولو كان من القول لتبدل قلته بالضم
وهي شروعة لقوله عليه السلام من اقال ناد ما بيعته اقاله الله عثرته يوم القيمة وهي عندنا في حاشه
فسخ في حق المتعاقدين بيع في حق ثالث الا ان لا يمكن جعلها فسخا بان ولدت البيعة بعد القبض
فيبطل لتعذر تصحيحها فاذن زيادة المنفعة تمنع فسخ العقد فسادا لانه وعندنا يصح

وكيل في كذا في حاشه

بيعاها وولدت خلاف ما لو كانت الزيادة متصلة لانها لا تمنع الشئ عن فاعلم انفسها
وقال ابو يوسف في بيع جديد الا ان لا يمكن جعلها بيعا بان كان المبيع منقولاً ولم يقبضه المشتري فجعل
فسخا الا ان لا يمكن جعلها فسخا بان باع العرض بالدرهم وتقايلا بعد هلاك العرض فيبطل
وقال محمد في فسخ ان كانت بالثمن الاول او اقل الا اذا تعذر جعلها فسخا بان تقايلا بعد
التبضع بعد الزيادة المتصلة فجعل بيعا الا ان لا يمكن جعلها بيعا ولا فسخا فتبطل كالتقايلا
في المتقول تبطل التبضع على خلاف جنس الثمن الاول لمجرد ان الفسخ اصل في الاقالة لانها
موضوع للرفع والاستقاط يقال في الدعا اللهم اقلني عشرين اي استقطاها وارقها وكذا العاقل ان
تصدرا با اقالة فسخ البيع الا ان لا يمكن جعلها فسخا فجعل بيعا لانها لا يمكن ان يبيع اجماعا وهذا
كانت بيعا في حق ثالث ولا يبي يوست انها تملك بترايض فكانت بيعا وان بكلا بالاقالة
اذا العبرة للعاني لا للالفاظ الا ان يتعذر فجعل فسخا لانها لا يمكنه ولا في حينه رحمه الله انها تسمى
عن الفسخ والرفع لما مر والاصل في الكلام ان يحمل على حقيقته ولا يحتمل ابتداء العقد لحمل
عليه عند التعذر لعدم المناسبة بين الرفع والاستقاط وبين الاقالات واذا لم يمكن حمله
على الفسخ يبطل فروقا وكونه بيعا في حق ثالث ضروري لثبوت حكم البيع وهو ثبوت الملك
ببطلان لا باعتبار الصيغة باعتبار ما موجب للصيغة في قولنا قد يردون غيرها لولا انها على نفسها
قوله ويصح بمثل الثمن الاول وشرط الاكثر والاقال بلا تعيب وجنبا في لغو ولزوم الثمن
الاول اي الاقالة عند اي حينه وجملة الله يبيع بمثل الثمن الاول لانها عند الفسخ والفسخ يرد
على عين ما ورد عليه العقد فان شرط الثمن الاول او الاقل منه بلا تعيب او حبس
آخر فلا اعتبار به ولزوم الثمن الاول مثلا اذا باع عبدا بالثمن الاول او الاقل منه بلا تعيب او حبس
وان تقايلا بالثمن والقسامة صحت الاقالة بالغ وبغوا ذكر خسمائة لتعذر دفع الزيادة لانها
ليست بشأنة وان كان شرطها سدا فالاقالة لا تبطل به وان تقايلا بخسمائة والمبيع بحاله لم
صحت الاقالة بالغ لان لا يمكن تصحيحها بخسمائة فتبطل ذكر خسمائة وتبقى الاقالة فيجب على البائع رد
الالف على المشتري وان دخله عيب صحت الاقالة بخسمائة والمحطوط بارا العيب وعند ما في شرط
الزيادة يكون بيعا لان البيع اصل عند اي يوسف وعند محمد يمكن فزيادة الثمن دليل قصد البيع
فجعل بيعا في شرط الاقل يكون بيعا عند اي يوسف لان الاصل عند وعند محمد فسخ بالثمن الاول
لان سكوت عن بعض الثمن الاول وان اقال بغير جنس الثمن الاول فهو فسخ للثمن الاول
فيلغو ذكر جنس آخر وعند ما يكون بيعا **قوله** وهلاك الثمن لا يمنع الاقالة وهلاك المبيع يمنع هلاك
بعضه بقدر ان اي هلاك الثمن لا يمنع الاقالة وهلاك المبيع يمنعها لان شرط صحتها قيام العقد لها دفعه

فستقضي

فستقضي قيام البيع وقامه بالمبيع لانه محل اضافته العقد خلاف الثمن لانه ثبت وجوده في الذمة
بالعقد فيكون حكما للعقد وحكم العقد لا يكون محلا له لان محل العقد شرط له وشرط الشئ سببه
وحكم الشئ يعقبه وبينهما مناف وهذا كالمبيع يبيع بقدر اعتبار البعض بالكل كد
باب التولية في بيع بمن سبقت والمراحم به وبزيادة التولية هي ان يجعل غيره
والثمن كان المشتري يجعل المشتري منه واليها ما اشتراه وفي الشرع في بيع بمن سبقت والمراحم
به وبزيادة ولا اصل في جواز التولية ما روي ان ابا بكر اشترى بعيرين عند قنديل المجذ فقال
له رسول الله صلى الله عليه وسلم ولني احداهما فقال هو لك بغير شئ فقال عليه السلام اما بغير شئ فلا
ولتعاقل الناس بها من غير كبير وقد مست الحاجة اليها اذا اقر في التجار يحتاج الى ان يقتد
على فعل الذي فيها فاشترى منه بمثل ما اشترى او بزيادة ونحو كذا يغني بكثر من هذا **قوله**
وشرطها كون الثمن الاول مثليا اي شرط صحة التولية والمراحم كون الثمن الاول مثليا اي كون
من المكيلات او الوزونات او البيع بمن الاول او بزيادة تعتمد كون الثمن الاول مثليا
فان لم يكن الثمن الاول مثليا بان اشترى عبدا بثوب فباعه مراحمه من لا يملك ذلك البديل
بطل البيع لانه اذا لم يكن مثليا فلا انعقد انعقد بقتة ذلك البديل وهي مجهولة يعرف بالحذر
والظن وجماله الثمن يبيع جواز العقد فان باعه من يملك ذلك البديل او الثوب وقد باعه بنحو
درهم او شي من المكيا موصوف صح لثبوتها على تسليم ما ائتم وان باعه بنحو درهم يارده لا يصح لانه
باعه بالثوب وببعض قمتة لان ثمنه ربحه يارده بقبض ان يكون النسخ من خسر راس
المال **قوله** وله ان يقيم راس المال اجر القصار والصبي والطيران والقتل وجملة الطعام
وسوق الغنم ويقول قام على يكذا ولا يقيم اجر الراعي والتعليم وكذا بيت الحفظ اي بحكمه للمشتري
ان يقيم الى راس المال اجر القصار والصبي والطيران والقتل والحكم سوق الغنم لان العرف
جرك بالحق هذا الاكسار راس المال وهو العتير ولا يعقد ذلك خيانة ولا اصل ان ما يزيد
في المبيع اوج قيمته بحكمه لخاصة به وما لا فلا والمذكورات بهذه الصفة لان الصبي واخواته يزيد
في العين والسوق والحمل يزيدان في القيمة اذا القيمة يكتسب باختلاف الاماكن ويقول
قام على يكذا ولا يقول اشترى بكذا كذا عن الكذب ولا يقيم اجر الراعي واجر تعليم التران
وكذا البيت الذي يحفظ فيه لعمري جركان العرف بالحق هذا الاكسار راس المال ولعدم الاكسار
في البيع بهذا الاكسار ومنه **قوله** فان كان في مراحمه اخذ بكل ثمنه او رده وخط في التولية
اي ان كان البائع في المراحم ما اشترى باختيار ان ساءا بمثل الثمن وان ساءا تركه وان كان في
التولية خطا مراحمه وقال ابو يوسف خط عنها وقال محمد خير فيها لانها بائنة فعدا باختيارها بمن

الزيادة

سما فيه فيعتقد بجميع ذلك الشئ فاذا ظهرت ايمانه فقد فأت الوصف المرغوب في الشئ فخرج كالوحد
معيبا وذلك لان ذكر المراجعة والتولية للزوج والترغيب في مجري الوصف فيكون له انكارها
ولا يبي يوسف ان الاصل في المراجعة والتولية ولهذا يعتقد بقوله وليتذكر او يبيعك من ايمانه
على ما استريت وذكر الممن جار مجري التفسير فلا ان يكون العقد الثاني مبينا على الاول
في حق الممن وقد راينا انه لم يكن ثابتا في العقد الاول فلا يمكن اثباته في العقد الثاني فيخط
صراحة غير انه يخط في التولية قد راينا انه من راس المان وفي المراجعة منه ومن الزوج حتى لو باعه
مراجعة على انه اشتراه بعشرة بخمسة عشر فان اشتراه بثمانية فيخط قد راينا انه قد رهن من المان
وما قابله من الزوج وهو درهم فباخذ الثوب باثني عشر درهما ولا في حينه في الفرق بينهما ان التولية
بناء على العقد الاول من كل وجه فلا بد من تقديرها بالاول فيخط الزايد عليه واما المراجعة فتثبت
على العقد الاول من وجه الا يترك انها سميما لم يكن محسني في العقد الاول فلا يجب تقديرها
بالثمن الاول في عقد مبتدأ باثني عشر او باختيارها فيعتقد بالثمن المحسني فيه ويثبت ايمانه بالثمن
لثبات الرضى ولو هكذا البيع قبل ان يرد له او حدث به عيب لزمه جميع الثمن المحسني وسقط خيار
عنه الى حينته ومما هو رهن محمد لانه مجرد خيار لا يقابل شي من الثمن وعن محمد ان المشتري
يرد قيمة البيع ويرجع على البائع ثمن سلمه اليه **قوله** ومن اشتري ثوبا فباعه بربح ثم اشتراه
فان باعه بربح طرح عنه كل ربح قبلاه وان احاط ثمنه لم يربح يعني ومن اشتري ثوبا بعشرين
ثم باعه مائة ثلثين ثم اشتراه بعشرين فانه يبيعه مائة على عشرة ويقول قام على عشرة
ولو اشتراه بعشرين فباعه باربعتين ثم اشتراه بعشرين لا يبيعه مائة اطلاقا وهذا عند
وعندهما يبيعه مائة في الفصلين لان الاخير يعتقد بمجده وسقطت الاحكام عن الاول فيجوز بناء
بناء المراجعة عليه كما اذا تخلص بينهما ثالث بان باع المشتري من اجنبي ثم باعه الاخرى من البائع
ثم اشتراه المشتري الاول منه فانه يبيعه مائة على الثمن الاخير ولا يبيعه مائة في المراجعة
الاول من ثمن له شبهة كقول بالعقد الثاني لانه يتأكد به بعد ما كان على طرف الزوال والظهور
على عيب والبهمة كالتقية في بيع المراجعة احتياطا ولهذا لا يجوز بيع المراجعة فيما اذا اشتراه من
اصوله او فروعه فصارت كانه اشتري بالعقد الثاني عشرة وثوبا بعشرين في الفصل الاول
بالعشرة والاعشرة وبقى الثوب بالاعشرة فيبيعة مائة على عشرة وفي الفصل الثاني كانه اشتري
الثوب وعشرين بعشرين فالعشرة من الثوب فيبقى الثوب بالاعشرة فلا يبيعه مائة ولا يثبت
على هذا ينبغي ان يفسد العقد الثاني لعدم ما يقابل الثوب من الثمن فيكون بيعا بلا ثمن لانه
يتول الزوج الاول لم يبرم ثوبا بالثمن الثاني حقيقة وانما ثبت له شبهة المقابلة والبهمة فكيف يبي

بيع

بيع المراجعة ولا يكتفى لافساد البيع خلاف ما اذا تخلص ثالث لتأكيد الزوج بالثمن ووقع الامن
من البطلان فلم يثبت المشتري الاول بالثمن الثاني تأكيد الزوج وصلا خلافه وخلاف ما اذا باع
مساواة حيث يجوز بالاجماع لانها ليست مستطلى الا امانة **قوله** ولو اشتري ثوبا فباعه بربح
ثم باعه بعشرين وباع من سيده بخمسة عشر يبيعه مائة وكذا العكس يعني لو اشتري العبد المادون
المدون المسترق بالدين ثوبا بعشرة وباعه من سيده بخمسة عشر باعه سيده مائة على عشرة كما لو
اشتري سيده بعشرة وباعه من العبد المدون بخمسة عشر ثم باعه العبد مائة فانه يبيعه مائة
على عشرة لان العقد الذي يجري بيع واليده وان كان صحيحا لوجوب الدين لكن له شبهة لعدم
لان العبد وما في يده لولا ان جعل العقد الذي جرى بينهما كالعقدوم في حق المراجعة لان مبناه
على الامانة دون شبهة ايمانه فثبت الاعتبار للعقد الاول وصار كان العبد اشتراه للموالية
بالو كانه بعشرة في الفصل الاول وكان العبد يبيعه للموالية بالو كانه في الفصل الثاني فيعتبر الثمن
الاول فيها هذا اذا لم يثبت فان ثبت انه اشتراه من عبده او سيده جاز ليزوال التهمة واعلم
ان اشتراط الدين وقع اتفاقا لان في المبسوط وقع غير متيقن بالدين والمكاتب في هذا كالعبد المادون
له لوجوه والتهمة بينهما **قوله** ولو كان مضاربا يبيع مائة رب المال باثني عشر ونصف اي لو
كان عمل هذا العمل مضاربا بان كان معه عشرة دراهم مضاربة بالنصف فاشتري ثوبا بعشرين وبعثه
من رب المال بخمسة عشر فانه يبيعه مائة باثني عشر ونصف وهذا لان بيع المضارب من
رب المال وان قضينا بخلافه لانه يبيعه مائة اليده لكن فيه شبهة لعدم لان المضارب وكذا رب
المال في البيع الاول من وجه فانه محال من وجه في ماله ولهذا يرجع بالعقد على رب المال فصاحب
المضارب مع رب المال باطلا في حق نصف الزوج لان ذكره في رب المال فاما درهمان ونصف في حق
المضارب ولا شبهة في اصل الثمن فلهذا ان يبيعه مائة على اثني عشر ونصف وعند زفر لا يجوز
لهذا البيع من رب المال لانه يبيع ماله **قوله** ويرايح بلبا بياض بالتعيب ووطي الثوب ودينان
بالتعيب ووطي البكر يعني اذا اشتري امة فاعودت عندها ووطها وهي ثياب كحمر له ان يبيعه مائة
بالبياض لان جميع ما يقابل الثمن قايم اذ الثياب وصف فلا يقابل شي من الثمن ولهذا لو فات في يد
البائع قبل القبض المشتري لا يستط باعبار شي من الثمن الا ان المشتري بائنا وان ساء اخذ بجميع
الثمن وان ساء ترك وكذا الساتون بوطي الثوب لا يقابل شي من الثمن لانه ليس بمال وعن ابي يوسف
ومو قول زفر السافح لا يبيع في الفصل الاول بل بياض لا احتباس جز من العين عنده فصارت كالو
احتباس بقله وهذا خلاف ما اذا بيعت بغيره واذا ارش اذا كانت التجارة بغيره
فوطها فانه لا يبيعه مائة بل بياض اذ الاوصاف او اصادت مقصودة بالتناول صارت لها هبة

قوله

قوله

قوله

من الثمن وهذا لان ما فات كالمسا لم معنى ما قد بدله ان صني غيره او يستوط الفان ان صني بنفسه
 عليه نصار يستوط الفان عنه كابدل له وكذا العود من العين فيتا بها شي من الثمن فصار
 اناتها كازال عضوا منها ولا يراخ بلا بيان بخلاف ما اذا كانت اكارية فتأثرت عندها بنفسها فانه
 يجوز ان يبيعه مراحمه بلا بيان لان فعلها في نفسه هدر قصار كالويعيب باه سعاوية **قوله**
 ولو اشترى بالثمن لستة وباع بريح مائة ولم يبيح خير المشتري فان ابلغ فعلم لزم بالثمن ومائة
 اي لو اشترى بالثمن لستة وباع مراحمه بريح مائة ولم يبيح فعلم المشتري بذلك فله الخيار ان يسا
 رده وان يسا اخذ بكل الثمن لان للاجل شبهه بالمبيع فانه يزار في الثمن للاجل ان لا يحمي كتمتته
 احتياطا فصار كانه اشترى شيين ثم باع احدهما مراحمه بشتمها وهو لا يجوز بناء على انه مبني على الاختيار
 عن مثل هذا الخيار فاذ اظهر خلافه خبر فان ابلغ المشتري المبيع ثم علم لزمه بالثمن ومائة ولا يرفع شي
 لانه لاحصة للاجل في الثمن حقيقة **قوله** وكذا التولية اي التولية مثل المراكمة فما ذكرنا حتى لو
 اشترى شيابا لثمنه ثم ولاه رجلا ولم يبين ان الثمن لثمنه ثم علم المشتري والمبيع قائم برده
 ان يسا لان الخيار في التولية مثل الخيار في المراكمة لنبينا بها على الثمن الاول وان كان المبيع فاكما
 او مستهلكا ثم علم بان البائع اشتراه لثمنه فباعه نقدا فانه يلزمه بالثمن حال ولا يرجع على البائع شي
 لما مر انه لاحصة للاجل من الثمن حقيقة وعن ابي يوسف انه يرد ثمنه العبد ولو تروك كل الثمن **قوله**
 ومن ولي رجلا شيئا بما قام عليه ولم يعلم المشتري بكم قام عليه ولو علم في المجلس فخر الى ومن
 ولي رجلا شيئا بما قام عليه فلا كمالا ان يكون المشتري عالما بما قام عليه او لم يكن عالما فان
 كان الاول فالبيع جائز وان كان الثاني فالبيع فاسد بحكمه لانه الثمن الا اذا بينه البائع في المجلس
 فانه صحيح بكن المشتري الخيار ان يسا اخذ وان يسا تركه كملكه في وقاه لان الرضا بالثمن قبل
 العلم به لان جهالة الثمن وان كان منسدا الا ان في المجلس غير متقرر فممكن رقة بالاعلام فيستل
 الى الخوان واما بعد الاتفاق فالنفسا ومتقرر فلا يمكن رقة فيفسد العقد **فصل**
 في بيع العتق قبل قبضه لا يبيع المتقول اي لو اشترى عتقا فباعه قبل قبضه فخر عند ابي حنيفة
 وابي يوسف وقال محمد وزفر والساجح لا يجوز للذي عن بيع ما لم يقبض على العتق وللتياس
 على المتقول ولان القدر على التسليم شرط وهي منتبنة قبل القبض ولها ان عليه
 صحة العقد المالك وهو حاصل الا ان يؤم القاد قبل القبض مانع بسبب الهلاك وهذا لا يكون
 في العتق الا ان يؤم القاد فلا اعتبار به فيكون البيع صحيح بخلاف المتقول لان الهلاك غير نادر فيه
 فتقوم غرر الانفسا فلا يجوز قبل القبض ولو اشترى مكيلا فباعه ببيعته واكمله حتى يملكه
 ومثله الموزون والمعدود والمعدود لا يردع اي لو اشترى الكيل بشرط الكيل او الموزون بشرط
 الوزن

الاجل في البيع
 التولية

نفسا

الوزن او المعدود بشرط المعدود لم يردع ان يقبض فيه قبل الكيل والوزن والعقد وان كان
 بعد القبض لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يبي عن بيع الطعام حتى يحرك فيه الصاعان صاع البائع
 وصاع المشتري ورواه ابن ماجة ولانه يحتمل ان يقرب على المردود وذكرا للبائع في المتدرات
 والتعرف في مال الغير حرام فوجب التحريم عنه بخلاف ما اذا باعه مجازفة لان الزيادة لم حتى صح
 تعرف فيه بعد القبض **وكلاهما** اذا باع البوب مزارعة فانه يجوز له ان يتعرف فيه بعد
 القبض من غير ان يردعه ثانيا لان الذرع صفة له حتى لو زاد كانت الزيادة له ولو انتقص
 لم يرجع بشي فلم يكن فيه جهالة ولا انقلاط البيع بغيره وعند مالك المعدود حكم المذروع اذا
 يجري الترتيب بين المعدود وبين كالا يجري بين المذروع وبين وعند ابي حنيفة حكم الموزون لانه
 ساء له فيما يتعلق به النفسا وهو جهالة المبيع لاحتمال الزيادة **قوله** ومع التعرف في الثمن
 قبل قبضه اي ومع التعرف في الثمن قبل القبض لوجود المتبقي وهو المالك والرهى ورد في البيع الاحتمال
 عند مالائفسا في مالها لكونه موعودوم في الثمن لانه ثابت في الزمة ولا يتعين بالقبض والرد
 بالتعرف في الثمن فليكن من عليه بغير عوض او بغير عوض اما من غيره فلا يجوز لانه فليكن اليدين من
 غير من عليه اليدين فهو ليس بمشروع **قوله** والزيادة والزيادة في البيع
 ويتعلق الاحتياق بكلمة اي ومع الزيادة في الثمن لثمنه وصح للبائع ان يحط من الثمن وان يزيد
 في البيع ويحق باصل العقد ويتعلق الاحتياق بجميع ذلك حتى لا يكون للمشتري المطالبة بتسليم
 المبيع حتى يدفع الزيادة وللبائع ان يحبس حتى يتوفي الزيادة ويملك المشتري المطالبة بتسليم
 المبيع كله بتسليمه ما بقي من حط وقال زفر والساجح لا يمان على اعتبار الاحتياق بل على اعتبار
 ابتداء العقد لان الزيادة لو اتممت باصل العقد لصارت ثمنها والتمن اسم لما لم يتبادل بلك الغير
 والمبيع ملكا للمشتري فلو تمت الزيادة يلزم ان يكون ملكه مقابلا بملكه وهذا لا يجوز وكذا الخط لان
 الثمن صار كله مستحقا بالعقد فلا يخرج بفضه من ان يكون ثمنه الا بفسخ العقد في ذلك التذرع
 لا يكون في احد العوضين دون الآخر قلنا الزيادة والخط تغيير للعقد من وصف مشروع الى
 وصف مشروع فيجوز ان لو كان البيع بالخيار ثم استخط الخيار وهذا لان الزيادة في الثمن يحصل
 العقد انما سر عدلا والعدل رايي والخط يحصل الرأخ عدلا والعدل خاسرا وما يمكن ان التعرف
 في اصل العقد بالقبض بالاقالة فلان يمكن التعرف بالتغير من وصف الى وصف اولى ولما
 كانت الزيادة والخط جائز بطريق الاحتياق كانت الزيادة عوضا عن ملكه غيره لانه ملكه
 بخلاف خط الكل فانه لا يلتقي باصل العقد لانه يقضي الى البيع بلا ثمن وهو غير مشروع او الى
 الهبة وهو تغيير الى اصل آخر وهو خلاف متفق واما لان متفق واما التجاز فلا ينبغي حط كل الثمن

ط ان ياخذ البائع من المشتري
 عوض الثمن ثوبا صا
 مع بايع ثمن مشتري داغيري
 ورسة وورس ديك

في وقوع الهلاك بشي

فأدفع الاتحاق بغيره في التولدة والمراحة حتى يحكم على الكيل في الزيادة ويباشره على الباني في الخط
وفي السنة بما بقي في فيما إذا استحق البيع حتى يرفع المشتري على البائع بالزيادة ولو جاز لم يفتي
كانت الزيادة له وفيما إذا زاد في البيع حتى يصير له حصته من الثمن حتى لو هلكت الزيادة قبل القبض
يستطع حصتها من الثمن **قوله** وتأجيل كل دين غير القرض أي وصح تأجيل كل دين غير القرض
لأن المطالبة حقه فله أن يؤخره ولو أخره إلى أجل مجهول أن كانت إيجابه فاحشة كهبوب الزرع
لا يصح وإن كانت حسنًا كانت تأجيل إلى أكراه جاز وأما دين القرض فلا يجوز تأجيله خلافًا
لما ذكرناه حقه فجوز تأخير ما كان في سائر الديون ولذا إن القرض أعان وصلة ابتدأ وهذا
لا يملكه من لا يملك أصله ومعاوضة إلتها حتى يذمه رد مثله فعلى اعتبار ما لا يتبدل لا يلزمه التأجيل
فيه كالأعانة وعلى اعتبار الإلتها لا يجوز التأجيل لأن الجنب بالتزاد يحرم النساء فيكون
جائزًا غير لازم على ما لا يشبهين **باب** الربوا مفضل مال بلا عوض في معاوضة
ماله بمال أي الربا في اللغة عبارة عن الفضل يقال هذا يربو على هذا أي يفضل وفي البيع
عبارة عما ذكر وهو حرām بالكتاب والسنة وإجماع الأمة أما الكتاب فتقوله تعالى وأكل الله البيع
وحرم الربا وأما السنة فاروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم لعن أكل الربا
رواه أبو داود وغيره والحدِيث المشهور وهو قوله عليه السلام الذهب بالذهب والفضة بالفضة
والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمالح بالمالح **قوله** لا يبيد فمن زاد واستدار
فقد آثرني **قوله** وعلته أقدر وأجس من محرم الفضل والنساء بهما والنساء فقط بأحدهما وحلا
بعدهما أي حرمة الربا بالتدريج الجنب يعني بالتدريج الكيل والوزن فيما يكال ويوزن
وعند السافح العلة الطعم في الطعومات والممنية في الأثمان والجنب شرط والمساواة تخلص
فعدم الأصل في هذا الأموال حرمة البيع والمساواة تخلص عنها وهو عندنا الأصل هو أن
البيع فالنساء مباح ومن وهو الفضل الحائل عن العرض قطعاً أو دهاً وعندنا كل العلة التي
والأدوية والنفوس في قولنا عليه السلام لا تتبعوا الطعام بالطعام إلا بأسوا وهو مجموع يتناول
التقليد والكثير من حيث الأحكام في بيع الكثرة باختصاص والجوز في البيع والتفاسير بالتفاسير
والكيل بالكيل والجواز في الجواز في غير متناول للمساواة في القدر لا يستلزم لما ذكرنا
أنه عليه السلام خص بالذكر في الحديث المشهور كل مبتدات ومدخر فدل على أن العلم
بموالاتها والآخرة والناظر في عبادته وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما وزن
ملا عدل إذا كان نوعاً واحداً وما قيل فدل ذلك ما اختلف النوعان فلا بأس به ورواه الأثر
وهو المتسكك أنه عليه السلام وثب الحكم على الجنب والتدريج وهذا نص على أنه ما علم الحكم لما عرف

أن

أن ترتيب الحكم على الاستمشتق يعني عن علمه ماخذ الاستمشتاق لذلك الحكم وهو مجموع يتناول
والكيل فتكون حكمه عليها في مثلهما ذلك والجواب عن استدلاله بما روي أن استمشتاقه التمسك
مدل على عموم الأحوال في صدره كالأحوال فيكون قدس لا يتبعوا الطعام بالطعام في جميع الأحوال
من المتخارفة والمفاضلة والمساواة والأحوال المساواة والمجازفة عما عدا عن عدم العلم بالتدريج المعاملة
عبارة عن الفضل على الكيل والمساواة عن عدم الزيادة في الكيل فهذا الأحوال لا يوجد إلا في
الكثير فالكيل لا يدخل تحت الصدور فلا يكون بيعه حراماً مضافاً إليه أيضاً الطعم والممنية من أعظم
وجوه المنافع والسبيل في ملها الإطلاق واللازمة بالبيع الوضوء لشدتها إيجابها دون التمسك
فعلى كونهما مقتضى إلى فساد الوضع وموضع الاستمشتاق علة إذا كان صاك كالتزاد والسرقة وما ذكر
فليس يصح لما بينا وإذا ثبت أن العلة هو القدر والجنب من بعد إلى سائر المعدرات سواء
مطعوماً أو غيره **قوله** محرم أي إذا ثبت أن العلة هو القدر والجنب من بعد إلى سائر المعدرات سواء
لوجود العلة وإن وجد أحدهما وعدم الآخر حل الفضل والنساء إذا اتفقا في هذه القدر مثل أن
سلم هرويا في هروي أو براف شعير فانه لا يجوز لأحدهما في هذه القدر وإن سلم الدرهم في الزعفران
يجوز لأحدهما في هذه الوزن فإن أحدهما يوزن بالسجاف والآخر بالمشا وإن عدا ما حل الفضل
والنساء لعدم العلة وعند السافح الجنب بالتزاد لا حرمة النساء لأن حقيقة الفضل غير مباحة
أولى قلنا في الحرامات لثبته حكم الحقيقة وحرمة الفضل لم تثبت لعدم علة وهو القدر والجنب وحرمة
شبه الفضل تثبت لوجوده وعلته وهي أصل الوضوء لأن الحكم إذا ثبت بوصفين فلكل واحد منهما
شبهه العلة فثبت به شبهة الفضل والشبهه تحول على الحقيقة في الحرامات **قوله** وصح بيع الكيل كالبر
والشعير والتمر والمالح والموزون كالنفدين وما ينسب إلى الرطل كخمس متساوية لا متفاضلة
أي وصح بيع الكيل كالبر والتمر والمالح كخمس متساوية لا متفاضلة والموزون وما ينسب إلى الرطل
منه كذلك معناه ما يباع بالادواتي كالادهان ونحوها فانه موزون إلا أنه يستحق وزن الدهن
بالامتثال لأنه لا ينسب إلا إلى الوعاء وفي وزن كل عا حرج فقد والوعاء بالارطال والامتثال والكتني
به دفع الحرج لثبتي موزوناً على حاله **قوله** ويجوز كدبه أي جيد مال الربا كدبه حتى لا يجوز
بيع أحدهما بالآخر متساوية في القدر لما روي من حديث أبي سعيد فيما رواه البخاري أن
النبي صلى الله عليه وسلم استعمل جلا على خبير في تمر حبيب فقال أكل تمر خبير هذا فقال أنا أخذ
الصاع مرهوباً لصافين والصاعين بالثمن فقال عليه السلام لا تفعل مع الجمع بالدرهم ثم بيع الدرهم
حبيباً **قوله** ويعتبر التقيين لا التناقض في غير العرف أي يعتبر التقيين فيما فيه الربا لا التناقض
وقال السافح التناقض شرط في بيع الطعام بالطعام لتولده عليه السلام يبيد والمراذية التقيين

وانما كنى عنه لانه الله ولانه المراد في التقديس فكذلك في غيرها ولنا انه باع عينا بعين فلا يشترط فيه في المجلس
التقاضي كالباع ثوبا بثوب لان المقصود من التقديس التمكن من التعرف وذا يحصل بالتعيين
غير ان التعيين في التقود لا تحقق الا بالتقاضي فاستلزم فيه للتعيين لا لنفسه وغير التقود
تعيين بالتعيين فلا حاجة فيه الى التقاضي والمراد بما روي عينا بعين اذ اليد اليه بالتعيين وحمله
عليه اذ لم يزل على القبض لما روي عبادة بن الصامت عينا بعين واما بيع العرف فلا بد فيه
من التقاضي في المجلس بالاتفاق لما سنبين ان شاء الله **قوله** وصح بيع الكنتنة بالكنتنتين
والشفاة بالتناحيتين والبيضة بالبيضتين والجزز بالجززتين والتمرة بالتمرتين اي صح هذا
البياعات لان هذه الاشياء ليست بمكيال ولا موزون فلم يخل تحت الميعار وابتعدت العلم
بانعدام احد شرطها وهو التقدير وما دون يصف صاع يثقل الكنتنة لانه لا يقدر فيه في الشرع
بما دون هذا اذ باع ما دون يصف الصاع بما دون وان باع ما دون يصف صاع يصف صاع
او الترميز بالاشياء بمثل لوجود العتاد من احد الجانبين فتحقق الشبهة وعند الشافعي لا يجوز
جميع ذلك لوجود عدة الحرة وهو الطعم **قوله** والناس بالناسين باعناهما اي صح بيع
نفس معين بالنفسين معينين وقيل لا يجوز لانه من الاثمان ما دام راجعا فصا كالدراهم
فلا يجوز بيع بعضها بالبعض الا متساويا ولما انها من العتديات فجاز متناضلا كما جاز بالجززتين
وثبتت بالاصطلاح وقد اتفقنا على بطلانها فيبطل في حقها وان كان يثني في حق غيرها لبقا اصطلاح
لعدم ولايتها على غيرها وليس من ضرورة بطلان الثمنية في حقها بطلان العددية بخلاف ما اذا
كانا بغير عيانها لانه كما كفاي وهو من شرط شرعا بخلاف ما اذا كان احدهما بعينه لان الجنس
بأنفراد حكم النساء **قوله** والحمم بالحيوان اي صح بيع الحمم بالحيوان خلافا للمحمد والشافعي فما اذا
باع جنس بان باع ثم شاة بالشاة حيث لا يجوز الا اذا كان الحمم المنذر اكثر من الحمم في الشاة
لكون الحمم مقابله ما فيه من الحمم والبيع بازا السقط لهما ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحمم
بالحيوان رواه في الموطاه ولانها جنس واحد فلا يجوز متناضلا كما لا يجوز زينة ولنا انه باع
موزونا بغير موزون فيصح كيف ما كان والتمس محمول على ما اذا كان احداهما جنسية ولهذا امتنع
به في رواية **قوله** والكرباس بالقطن اي صح بيع الكراباس بالقطن وبالفعل ايضا كيف ما كان
لاختلافهما جنسا لان احدهما من المذروعات والآخر من الموزونات ولو باع القطن بالخرز
عند محمد كيف ما كان لاختلاف الجنس وقيل ابو يوسف لا يجوز الا متساويا لان الخرز موجود
في القطن لا زعرل وقيل الاول اخطأ **قوله** والربط بالربط او بالتمر متا ملا العتب بالربط
اي صح بيع الربط بالربط والتمر كيكلا بكيلا خلافا لابي يوسف ومحمد والشافعي رحمهم الله في بيع الربط
بالتمر

بالتمر لقوله عليه السلام استعملوا حنظل قبل عجم قال فلا اذا وفيه اسنات الى علم عدم الجواز وهي
التقصان فعلم ان شرط الجواز المتألف في اعدل الاحوال وهو ما بعد الحفاف ولنا ان حديث المشهور
التمر بالتمر متا ملا في الكيل وما روي اذ علي بن ابي طالب قد مر صحة فهو محمول على ان السبايل وهي ادوية للصغير فيها
عن ذلك نظرا للصغير لا ترى انه لم ينع من بيع الجيد بالردى من مال الربا لما ذكرنا وفي بيع الربط
بالربط خلافا للشافعي واخيه عليه ما روي من الحديث المشهور وبيع العتب بالزبيب على هذا
الاختلاف والوجه ما بيننا من الجانبين وقيل لا يجوز بالاتفاق ووجه الفرق بينه وبين الربط ان
النفس الوارد بلفظ التمر متا ملا الربط فجوز بيع احدهما بالآخر متساويا ولم يوجد مثله في العتب
فثبت صحاي يورد **قوله** والكمم المخلطة بعضها ببعض متناضلا ولبن البقر والغنم وخل الدبل
كل العتب اي صح بيع هذا الاشياء بعضها ببعض متناضلا وقال الشافعي لا يجوز لانه جنس واحد
لا اتحاد الاسم والصورة والمقصود هنا ان اصولها اجناس حتى لا يفسح بعضها الى البعض في الزكوة وكذا
الاسمي سئل باعها بالاضافة والمقصود تحذف ايضا فبعض الناس يرغب في بعض منها دون
البعض فجوز بيع بعضها بالبعض متناضلا بخلاف حمم ابي موسى والبقرة بينهما او حمم الضأن المعز
او لبنها او حمم العراب والخالي حيث لا يجوز بيع احدهما بالآخر متناضلا لا اتحادها جنسا واسما
وتقصودا **قوله** وشحم البطن بالالة او بالحمم اي صح بيع احدهما بالآخر متناضلا لانها اجناس
مختلفة لاختلاف الاسم والصورة والتاخذ **قوله** واخبرنا ابو الرقيق متناضلا اي صح
بيع اخبرنا ابو الرقيق متناضلا لان اخبرنا عدي او زني والبركيلى فلم يجمعها التذمر من كل
وجه فلم يفتق عليه الربا فلا يفتق الربا وعمل في حقه انه لا خير فيه لشبهه المجانسة في اكان **قوله**
لابيع البر بالبريق او السويق اي لا يجوز بيع البر باحد ما لا متناضلا ولا متساويا لشمه المجانسة
لان احدهما بر والآخر بر او احداهما دقيق وفي الآخر ارجأ الدقيق وشبهه المجانسة يكتفي
بثبوت حرمة الربا والميعار فيها الكيل وهو غير مسو بينهما وبين البر لاكثرهما فيه في كل حالات
فلا يبيع وان كان كيكلا بكيلا **قوله** والزيتون بالزيت والسهم بالزيت حتى يكون الزيت السهم
اكثر ما في الزيتون والسهم اي لا يجوز بيع الزيتون والسهم بالزيت والسهم حتى يكون الزيت السهم
اكثر ما في الآخر ليكون قد نال مثله والزايد بالزيت اي لا يجوز بيع الزيتون بالسهم حتى يكون الزيت السهم
وان اختلفا صورة فثبتت بذلك شبهة المجانسة والربا ثبت بها ما لو كان الدهن او ما فيه
او مساويا او لا يعرف انه مثله او لا فلا يجوز لتحقيق الربا وشبهه وقال زفران لم يعلم ان الكالص
اكثر من البيع لان الاصل هو الجواز والربا وهو الطاري على تقدير الفصل فلا ينسب ما لم يعلم
ذلك قلنا المتوهم كالتحقق في باب الربا **قوله** ويستقرض الجوز ذنا لاعدد اي يجوز استقرض

الخبز وزنا لا عدد او هذا عند ابي يوسف وعند محمد بن زوزنا وعداد او عند ابي حنيفة وهو انه لا يجوز
كلها لابي يوسف انه موزون فنعلم بالوزن لا بالعدد لتفاوت احادها فلا يحق التساوي به وعليه
المتوي والمهر المتعادل والقياس يترك به ولا في حقيقته انه يتفاوت بتفاوت الخبز فلا يقدر على اداء
مثله فلا يصح لان من شرطه القدر على اداء المثال وهو مستف **قول** ولا يربح بين السيد والعبد وبين
المسلم والحر في شيء لا يفتق الربا بين العبد وسيد لان في يد السيد هذا اذا لم يكن مديونا فاما اذا كان
مادونا مديونا لا يصح لان دين العبد يمنع مكر المولى عند ابي حنيفة وعند هان كان لا يبيع فلا يربح
عن التعلق فلا يكون ملكا لمطلقا فيفتق الربا كما يفتق بينه وبين مكاتبه ولا بين المسلم والحر في دار
الحرب فلا فالابي يوسف والشافعي لها اعتبارا بالامتياز من منعه في دارنا ولنا قوله عليه السلام لا يربح
المسلم والحر في دار الحرب ولا مال اهل الحرب مباح في دارهم فكان اخذ المال مباحا بلا عذر فيبيع
قوله الحق العلو لا يدخل بشراب بيت بكار حق وبشراب منزل الا بكار حق مولد بمرأته
او بكار قليل وكثير مولد فيه او منه ودخل شراد اركا كنف اي لو اشترى شخص بيتا لم يعلو لا يدخل
في الشرا وان قال بكل حق مولد فيه او منه لان البيت اسم لمستوف واجد يعلو للسوية والعلو مطلق
والشئ لا يكون تابعا للملك ولا يكون مستوف فلا يدخل فيه الا اذا لم يفتق بغيره في الشرا وان اشترى
منزل فلا يدخل فيه العلو الا ان يتول بكل حق لم فيه او منه او عرافته او بكل ولدان كثير مولد فيه ذلك
لان المنزل اسم لما يشتمل على بيوت ومجن مستوف ويخرج من غير ان يكون فيه اصطبل فكان له ببيت البيت
والدار قليل به بالبيت لا يدخل العلو ولا به بالدار لما سئل عن رجل دخل فيه فلا يدخل فيه ذلك من غير ذكر
علا بغيره وان اشترى دارا يدخل فيه العلو وان لم يذكر شيئا من ذلك كما يدخل الكنف وهو
اسم المستراح من غير ذكر لانه من توابعها وذلك لان الدار اسم لما اذ يرفع عليه الحقد ودواخلها ويشمل
على جميع ما يشتمل عليه المنزل الا ان تكون غير مستوف وموتشتمل على الاصل فالعلو من اجزائه وتوابعه فدخل
فيه من غير ذكره وقيل هذا في عرفهم فاما في عرفنا فيدخل في جميع ذلك العلو من غير ذكر **قوله**
لا الطلة الا بكل حق اي ان اشترى دارا لا يدخل فيه الطلة يعني التي على ظهر الطريق وهي التي اخذ
ط في جوارها على حائط المبيعة وطرفها الاخر على حائط ايجار المتأهل او على الاساطين المتعاقبة فيقال
لها السباط الا بذكر الحق وعند هان كان مفتوح في الدار يدخل بلا ذكر الحق لانها من توابعها
والا فلا ولا في حقيقته ان الطلة تابعة للدار من حيث ان قرارها حط طرفها عليها وليست بتابعة من حيث
ان قرار طرفها الاخر على شيء آخر فلا يدخل تحت اسم الدار الا بذكر الحق علا بغيره **قوله**
ولا يدخل الطريق ولا المسد الثوب الا بكل حق خلاف الاحاق يعني لو اشترى بيتا من دار
او منزلا او سكنا او ارضا لا يدخل الطريق والسيد الا بذكر الحق او المرافق وكذا الثوب الا بذكر
الحقوق

الحقوق لان هذا الاشياء تابعة للمبيع من حيث يتصدق بها الانتفاع بالمبيع وغير تابع من حيث ان يتصور
قيامها دون المبيع كما كانت تابعة من وجه دون وجه فلا يدخل الا بذكر الحقوق والمرافق خلاف الاحاق
فان هذا الاشياء يدخل منها من غير ذكر الحقوق والمرافق لان الاجازة شرعت للانتفاع والحقوق الانتفاع
الا بهذه الاشياء فوجب دخولها فيها لتعجيها لها ولا كذلك المبيع لانه لم يشرع للانتفاع فان الاسان
كما شترى للانتفاع شترى لسيده **قوله** لا يفتق الربا بين السيد والعبد وبين المكاتب ولا بين المسلم والحر في شيء
حجته متعددة حتى يظهر في حق كافة الناس لان حجته ما يتقضا الثاني وولاية الثاني عامة فيتعدى ابي
الكل واما الاقرار فلا يكون متعدية بل حجته متقصدة على المقدر لان حجته غير متوقفة على القضاء
ولا يكون له ولاية على غيره فلا يتعدى اقراره الى غيره **قوله** والتناقص يمنع دعوى الملك المأكورة
والطلاق والسب وهذا لان الثاني لا يمكنه ان يحكم بكلام متناقض اذا قدمه ليس بمولى من الآخر
فستقطا الا ان احديهما والطلاق والنسب مبنيان على اتفان التناقض ليس بما منع لصحة الدعوى ضرورة
وذلك لان السب مبني على العلوق والطلاق واحدية ينزويها الزوج والمولى فحق عليهم فيقدر
قوله مبيعة ولدت كحقت ببيته يتبعها ولدها وان اقدمها لرجل لا شترى رجلته ونقضت
فولدت عندها ابنا سبيلا ده كحقت ببيته ياخذها المستحق ولدها لان البيه حجته مطلقة ثبتت
بها الملك من الاصل والولد كان متصلا به حقيقة او تقديرًا يومئذ فيثبت بها الحق فيها
وان كحقت بقران لرجل ياخذها المقدر دون الولد لان الاقرار حجته قاصدة يثبت به الملك
في الخبر به ضرورة وجها خبر وقد اندفعت الضرورة في ابياته بعد الانفصال فلا يظهر قبل الانفصال
فلا يكون له الولد ولهذا يرجع الشترى باليمن على البايع في الفصل الاول دون الثاني ثم في فصل البيه
القضا بالام كاف في استحقاق الولد عند البعض لانه تابع لها فيدخل في الحكم تبعًا وقيل بشرط القضا
بالولد ايضا وهو **قوله** وان قال عبد لسترا شترى فانا عبد فاشتراه فاذا هو حر فان
كان البايع حار او غائبا غيبه بعد وفة فلا شيء على العبد ولا يرجع الشترى على العبد والعبد على البايع
خلاف الرهن يعني لو قال العبد لسترا شترى فاني عبد فاشترته فاذا هو حر لا يرجع المهرين على العبد بل على الراهن
بدينه وعن ابي يوسف انه لا يرجع على العبد في المسئلة الاولى ايضا لان ضمان الممن اما ان يكون بالبيع
او بالكتابة ولم يوجد واحد منهما وانما الوجوه دينة الاخبار كما ذكرنا بان عبد وذا لا الوجوب ضمان الممن
كالوجود ذلك من الاجنبى ولها ان العبد لما اقر بالعبودية كما عرفت سلامة للشرى او سلامة
الشن عند تعدد الاستيفاء من البايع لان الشترى انما رغب في شترائه معتدلا على امر العبد اياه بشرايه
وعلى اخباره بان عبد فجعل ضمان الممن نفيا للوجوب بخلاف الرهن لانه ليس بعقد معاوضة ولهذا
يجوز في موضع الاجرة فيه البادلة كبذل العرق والمسلم فيه بل هو من غير عوض نقابة فلا يكون
رهن

والاقرار بحجة بنفسه فلا يتحقق الا بقرانه

في صورة البيع انما من معنى الطلاق

في صورة البيع

لانه منهم فيها فاذا صح الاقرار فلهما ان يساعدا على ذلك فمصل العتد في حقهما لان في حق رب العبد
ان كذبها واوذي انه كان امره فاذا لم ينسج في حقه فله ان يطالب البائع باليمن عند ما لانه وكيله
وليس له ان يطالب المشتري لانه يري بالتصادق وعند الي يوسن له ان يطالبه فاذا اوى رجع
به على البائع وهذا بناء على ان ايد الوكيل المشتري عن الثمن صحيحه عندها ويضمن للموكل وعند لا
ولو كان الامر بالعكس بان انكر المالك التوكيد وتصادقانه وكله فان اقام الوكيل البينة
لزمه والا استحل فان حلف لم يلزمه وان تكلم لزمه **قوله** ومن اعاد غيره واوذي المشتري
في بنائه لم يضمن البائع يعني اذا باع دار غيره بغير اذنه ثم اعترف البائع بالغصب وانكر المشتري
لم يضمن البائع الدار لان اقرار البائع لا يصدق على المشتري ولا يد من اقامة البينة حتى ياخذ
فاذا لم يتم الحق وهو صاحب الدار البينة كان التلغ مضاعفا الى عجزه عن اقامة البينة لا الى
عقد البائع لان الغاصب لا يجوز بيعه فعلى هذا قوله اوذله في بنائه وضع اتفاقا وعند محمد يضمن
البائع الدار وهي سلة غصب العتد يعرف في موضعه **باب** السلم باليمن ضبطة
صنفته ومعرفة قدر صح السلم فيه وما لا فلا السلم في اللعنة يعني السلف لانه اخذ عاجلا قبل
والتباس يقتضي عدم جواز عدم وجود المبيع الا انه ثبت جواز ما يضمن وهو قوله تعالى
يا ايها الذين امنوا اذا بئتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه قال ابن عبيد انما ثبت في السلم
وما روي انه عليه السلام يبيع ما لم يكن عنده الانسان وخصص في السلم واذا ثبت صحة فكل
ما لم يكن ضبطة صنفته ومعرفة متداه صح السلم فيه لانه لا يقتضي الى المنازعة وما لا يمكن ضبط صنفته
ولا معرفة متداه لا يجوز السلم فيه لانه لا يقتضي الى المنازعة بحملته **قوله** فصح في المكيل والموزن
الثنى العددي المتفاوت كالجوز والبندق والفلس واللبن والاحزان سمي ملين معلوم والدرع
كالنوب ان بين الذراع والصنعة والصنعة اي اذا صح السلم في كل ما يمكن ضبط صنفته ومعرفة متداه
فيصح في المكيل كالبز وسلة والموزن المثلن كالدهن وكفه لانه الموزن الثمن كالدرهم وهذا
انما يصح اذا السلم في المكيل كغلا وفي الموزن وزنا حتى لو اسلم في المكيل وزنا او في الموزن كغلا
لا يصح في رواية لان السلم فيه دين في الذمة والمؤدي عين وهو غير الدين حقيقة ليكون المؤدي
بذلا لعب الواجب في الذمة حقيقة وان كان عينه حكما فيكون مسوبا كخطه باخطه فلا يجوز الا
كلا وفي رواية يصح لان المكيل والموزن انما يتوطا ليصير القدر معلوما لا لئلا يربا لانه لا يتايله
بحسب لان المؤدي عين الواجب حكما في باب السلم فيكون بدلا عن راس المال ولا ريب
بينهما وصدق في العددي المتفاوت كالجوز والبندق والفلس لانه معلوم مضبوط مقدور التسليم
فانتم المكيل والموزن والتفاوت بالصغر والكبير ممدد عرفا بخلاف البطح والزمان المتفاوت

اي انكر المشتري
ولم يكن يضمن

ان صاحب

الغاشي

الغاشي بين الافراد وكما جاز السلم فيه عدد ارجان كغلا وعند زفر لا يجوز كغلا وعنه انه لا يجوز عددا
ايضا وعند محمد لا يجوز السلم في الغلوس لانه في حكم الايمان مادام يروج ولنا ما ذكرنا انه يمكن ضبط صنفته
والثمن يسطر باصطلاحها وان كان عددته باق ويصح في اللبن والاحزان كان المثلن معلوما
لانه لا يقتضي الى النزاع ويصح في الثياب اي بين الذراع والصنعة والصنعة لانه يصير معلوما بذكره
الاسيا فلا يقتضي الى النزاع وان كان الثوب حديدا فيحتاج الى بيان الوزن ايضا **قوله**
لا في الحيوان واطرافه واجلوده عدد او اخطب حزمة والوطب جرد او اخطب في الجوهي والمنقطع
والسكك الطري وصدق وزنا لوما كان الحج وبكيا او ذراع لم يردن وبقية او تحمله معه
اي لا يصح السلم في الحيوان وقال السنفج بجوز اذا بين جنسه ونوعه وصنفته وبينه لان تذكره هذا
الاسيا يصير معلوما وبكيا بعد ذلك بين لا يصح الصنعة قلنا التفاوت فاس باعتبار صراحة
الوجه والملاحة والنصاعة والكنى والذهن والكماسة وغير ذلك من الصفات فيقتضي
الى النزاع فلا يجوز ولا يصح السلم في اطراف الحيوان كالراس والاكارع للتفاوت الناحس بينهما
وعدم الضابط ولا يجوز في جلوده عدد والتفاوت لا اذا بين الطول والوض والصنعة وعندها لم
يجوز في جلود الحيوان عدد والتفاوت ولا يجوز السلم في الخطب حزمة والوطب حزمة لانه يثبت فيقتضي
الى النزاع الا اذا بين طول ما سدد بأكبره انه شبر وذراع فحسد يجوز اذا كان يعرف به ولا يتفاوت
ولا يجوز السلم في الجواهر والحجر للتفاوت بينهما ثقا وتافا حشا وفي صفار الدلي جايوز وزنا لانه يمكن معرفة
قدره ولا يجوز السلم في السبي المنقطع لان شرط جواز ان يكون موجودا من حين العقد الى حين المحل
وهذا لا ينقطع ان لا يوجد في الاسواق وعند السنفج بجوز في المنقطع اذا كان موجودا عند المحل لوجود
القدر عند وجوده ولنا ان الدية على التسليم حال وهو شرط جواز اذ في كل وقت بعد العقد يحتمل
وجوب موت السلم اليه لان الدينون محال عليه الدين شرط دوام وجوده ليدوم القدر على التسليم
ولا يجوز في السكك الطري في غير حزمة وزنا وعدد لانه يقطع عن ايدي الناس فلا يتقدر على تسليمه
وان كان في حزمة يصح وزنا لاعدد التفاوت وانما يرفع التفاوت بالوزن فجوز به وكذا في السكك
المالح يجوز السلم فيه وزنا معلوما وفرا معلوما لكونه معلوم القدر والوصف ومتدور التسليم
لعدم انقطاعه ولا يصح عدد التفاوت اعادة وعن ابي حنيفة انه لا يصح السلم في السكك لانه كجم فلا يجوز السلم
فيه ولا يجوز السلم في اليه عند ابي حنيفة وجماعة وقال لا يصح ان بين جنسه ونوعه وصنفته وموضعه
وقد ثابته لانه معلوم القدر والوصف بذلك هذا الاكسيا فلا يودي الى النزاع ولان الحج مختلف
باختلاف سمته وهذا وقلة غلظ وكثرة فيقتضي الى النزاع فلا يجوز ولا يجوز السلم في جمل لا يعرف
قدره ولا يدراج لا يعرف قدره لانه يحتمل ان يصنع فيودي الى النزاع ولا يجوز السلم في بقرته بعينه وثر

تخله بعينه لاقبال ان يعتريها فله فلا يتدر على تسليمها ولو كانت النسبة لبيان النوع بان كان
 له نظير فلا باس به **قول** وسرطه بيان الجنس والنوع والصفة والقدر والاجل واقله شهر
 وقدر راس المال في الكيل والموزون والمعدود ومكان الايقاع في حال من الركنين والاجل
 له فيكون فيه حيث شاء وقبض راس المال قبل الافتراق اي شرط جواز السلم ببيان جنس السلم فيكون
 او شعيرا وذهن او دلس وبيان نوعه كسنته او كسه وبيان صفته كجيد او ردي وبيان
 قدره كعشرين كيلا او نحوه وهذا لان السلم فيه يختلف باختلاف هذه الاشياء فلو لم يبين نوع
 المناقعة في التسليم والتسلم والى منسدة للعقد ولا بد من بيان الاجل وقال الساجي رحمه الله
 يصح حالا وموجلا لان الجوز وموان النبي صلى الله عليه وسلم يبيع ما ليس عند الانسان ورض
 في السلم لم يفسد بينهما واشترط التاجيل فيه زيادة على النقص ولنا قوله عليه السلام من اسلم منك لم يفلح
 في كمال معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم فالطابق مقيد به وهذا لان الاصل عدم الجواز لكونه
 بيع ما ليس عند الانسان وما ورد في النسخ جواز الاموجلا فلا يبيع للابن وما روي حكاه قال فلا غوم
 له وقد اراد الموجهل اجماعا فلم يرد غيره ليدل على صحة التسليم ولا بد ان يكون الاجل معلوما للماردين ولا ان
 جهالة يفتى الى الغرغ واول الاجل ثلثة ايام كما في شرط النجار وقيل اكثر من نصف يوم ولا بد من
 بيان قدر راس ماله وان كان مساويا ليه فيما يتعلق العقد على مقدار كالمكيل والموزون والمعدود
 وقال لا يشترط معرفة القدر بعد التعيين بالاسماء لان المتهود هو الاعلام لينتفع بالتزاع وذا
 حاصل بالاسماء لانه فلا يشترط اعلام القدر ولا الى حينته ان جهالة قدر راس المال قد يفتى الى
 جهالة السلم فيه لان السلم اليه قد سبق قبض راس المال وكذا الباقي زيوفا مودة للاسبق
 الاستدلال في مجلس الرد فيبطل العقد بقدر ما ذالم يكن راس المال معلوما لم يدر في كم النقص
 السلم وفي كم بقي وما يفتى الى جهالة السلم فيه يجب الاحراز عنه وان كان موهوما مختلفا ما ذالم يتعلق
 العقد على مقدار كما اذا اسلم ثوبا في كبر فانه لا يحتاج الى بيان الدرعان لان السلم فيه لا يتسم
 على عدد الدرعان ليشترط اعلامه لان الاوصاف لا يبقا بها شي فجهالة قدر الدرع لا يوجب راد
 الى جهالة السلم فيه فلا يكون منسدا وهذا السلم فيه متساوية القدرات فتؤدي الى الجهالة لو لم يكن
 القدر معلوما ومن شروطه بيان مكان ايقاع السلم فيه في حاله معلوم كالمعدود وقالا ليس بشرط
 لكن ان شرطه صح وان اطلقا تعين مكان العقد للتسليم لانه لا نزاع فيه فتعين كما في البيع والارث
 ان تعين القارة مكان العقد اما بالتعيين صريحا ولم يوجد وفروقه وجوب التسليم في الحال كما في البيع
 والقرض والعقود ولم يوجد اذ السلم لا يبيع الا موطلا فلا تعين مكان العقد لانا فاذا لم يتعين
 ولم نصا مكانا اخر سمي مكان الايقاع فهو لا يفتى الى النزاع المنسدة للعقد وهو باطل واما
 فيما

فإن شرطه صح وان اطلقا تعين مكان العقد للتسليم لانه لا نزاع فيه فتعين كما في البيع والارث

فيما ليس له محل وموئه كالمسك والكافور لا يحتاج فيه الى بيان مكان الايقاع لانه لا يختلف فيه باختلاف
 المكان وتعين مكان العقد في رواية وفي رواية لا تعين مكان العقد ولو كان في اي موضع شأ وهو
 الاصح ولوعينا مكانا قبل التعيين وقيل بغيره ومن شروطه عقد السلم قبض راس المال قبل ايقاعها
 بالابدان سواء كان راس المال مما يتعين بالتعيين او لا كالمعدود والدرهم ليس بملك الا اذا
 من دين بدين لانه عليه السلام يبيع الكالي بالكالي اي الشيء بالشيء ولان السلم امر
 باجل والسلم فيه اجل فوجب ان يكون راس المال عاجلا ليكون حكمه على ما يقتضيه **قول**
 فان اسلم ما يتي درهم في كبر مائة ودينار عليه ومائة نقدا فالسلم في الدين باطل اي ومن اسلم ما يتي
 درهم في كرخطة ونقد مائة ودينار على السلم اليه فالسلم في حصة الدين باطل لانه الكالي بالكالي
 وهي حصة العقد لوجود قبض راس المال في المجلس وقال زفر يبطل فيه ايضا لانه جعل
 القبول في الدين شرط الصحة في الاخر فثبت في الكل قلنا ان العقد وقبضه لا يوجب لعدم تعينه
 الدين في العقد وصح لو باع عينا بدين ثم تصادقا ان لا دين لم يبطل البيع مكان التثنية بالدين
 لقولنا فقد العقد صححنا المتأخرة بالدين مستندة في حصته وموطا ري فلا يصح في حصة العقد
 فيكون حصة العقد صححنا وحصة الدين باطل **قول** ولا يبيع النقر في راس المال والسلم فيه قبل
 القبض لشركة او تولية لوباع كرخطة بالسلم بعشر فلا يكون له النقر في راس المال قبل قبضه لان
 له شريك بالبيع والنقر في البيع قبل القبض ليس بشيء ولا يكون له النقر في السلم فيه ايضا
 لشركة بان يشترك غيره فيه او تولية بان يبيع من آخر براس المال بذكر الاجل لانه نقف في البيع
 قبل القبض وانه فاسد **قول** فان تقايلا السلم لم يتر من السلم اليه براس المال سيما لو اسلم
 رجل الى رجل عشرة دراهم في كبر ثم تقايلا السلم فاراد رب السلم ان يشتري براس المال
 شيئا قبل القبض لم يجز مستحسنا وعند زفر والساجي يجوز قياسا لانه لما بطل السلم بقي راس
 المال دينار في ذمته فيصح الاستبدال به كسائر الديون ولنا قوله عليه السلام لا ياخذ الا سلمك
 اي حال قيام العقد او راس ما ذكره اي حال اقباضه جعل حق رب السلم اخذ السلم فيه قبل الاقالة
 واخذ راس ماله بعد ها ثم قيل لا قاله لا يبيع الاستبدال بالسلم فيه كيلا يصير قابضا غير حقة فكذا
 بعد ها براس المال ولان راس المال اخذ شيئا بالبيع فصار كالمسلم فيه في حرية الاستبدال بغيره
قول ولو اشترى السلم اليه كرا او امر رب السلم بقبضه فقام بهج وهو لو قضا او امر بقبضه له
 ثم لنفسه ففعل بوجه من السلم في كبر فلا حرج الا لاجل اشتري السلم اليه من رجل كرا او امر
 رب السلم بقبضه ففعل بوجه من السلم في كبر فقام بهج ففعل بوجه من السلم في كبر فقام بهج
 اليه وبايعه وصفت بين السلم اليه ورب السلم كلاهما بشرط الكيل فلا بد من الكيل مرتين ولم يوجد ذلك

اي وعده في الاول

مروءة لم توف

باب في الاستقراض

ولو استقرض من رجل كذا فامر برب السلم بقبضه فقبضه فقبضه او كان السلم اليه على رجل كقبضه
 بحجة القرض فقال له رب السلم اقبضه قبضه جاز لانه لم يوجد معا وضمان بشرط الكيل لان القرض ليس
 بمعاوضة فلا يشترط فيه الكيل ولهذا لو استقرض من رجل عشرة اقدح جاز له التفرق في قبض
 القبض من امكن قوله وهو لو قرضا وقيل معناه اذا استقرض من رجل كقبضه وقبضها ثم اشترى
 من رجل كذا فامر المقرض بالقبض فقبضه بكيل واحد جاز يتألفي ان القرض ليس بمعاوضة
 فلا يحتاج الى اعادة الكيل ولو امره في المسئلة الاولى ان يقبضه لم يمتنع لنفسه فالكلام له
 ثم اكتماله لنفسه مع لان كلا الصفتين معا وصفتان فاقبضه بكيلا لكل وقد وجد فيكون
 جائزا والاصل فيها ان يبي عليه الدلام عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان صاع البايغ وصاع
 المشتري وتحمل كحديث اجتماع الصفتين بشرط الكيل حتى لو كان في صفقة واحدة يكتفي في الكيل
 من في الصبي **قوله** ولو امر برب السلم ان يكيله في طرفه ففعل وهو غايب لم يكن قبضا خلاف
 البيع يعني ومن اسلم في كبر فامر برب السلم اليه ان يكيله في طرفه ففعل كورب السلم
 غايب لم يكن قبضا لان امره بالكيل تناول بان السلم اليه فلا يصح وهذا لان حقه في الدين لا في العين
 وانما يصير حقه عينيا بالقبض ولم يوجد فيصير السلم اليه بغير اللفظ من قبضه دين رب السلم
 كما كان بخلاف ما اذا اشترى من غير طعاما عينيا وامر برب السلم ان يكيله في طرف المشتري ففعل
 والمشتري غايب فهو قبض لان الامر بالكيل تناول ملكه لانه ملك العين بالبيع ولما صح الامر صار
 البايغ وكذا عينه في اسكان الظرف وصار في يد المشتري كما صار الواقع فيه واقعا في يد المشتري
 حكاه **قوله** ولو اسلم امته في كبر قبضت الامة فتقايلا فانت او ماتت قبل الاقالة بقي وجه عليه
 قبضها وعلى شراؤها باي ومن اسلم امته في كبر وقبض السلم اليه الامة فتقايلا لم يمتنع
 في يد السلم اليه بئنت الاقالة لان بقاءها ببقاء العقود عليه والعقود عليه في السلم هو السلم فيه وهو
 باقي في ذمة السلم اليه بعد هلاك الجارية فاذا انقضى العقد بغيره ودانجارية وقد عجز عنها
 فجب عليه رد قيمتها يوم قبضها وان ماتت او لأم تقايلا صح الاقالة ايضا لان صحها ببقاء العقود
 عليه وهو باقي لما ذكرنا انه لو كان في الذمة فاذا صح وجبت عليه رد الجارية بغير قيمتها يوم قبضها
 بخلاف ما اذا اشترى امته باللف ثم تقايلا فلم تنت الامة في يد المشتري او ماتت ثم تقايلا حيث يبطل
 الاقالة لان شرط صحها الاقالة وبقاءها قيام العقود عليه وهو الامة ههنا ولم يوجد فبطلت الاقالة
 وهو معني قوله وعكس شراؤها اي عكس مسئلة السلم بغير الجارية باللف **قوله** والتول لم يرد
 الرداءة والتاخير لان في الوصف والاجل معي لو اختلف السلم اليه ورب السلم في الرداءة والتاخير
 بان قال احدها شرطنا الرداءة وقال الآخر ما شرطنا شيئا او قال احدهما شرطنا الاجل وقال الآخر
 ما شرطنا

ان امر المستقرض الى المقرض

صاحب بر

ان كل واحد منهما مبيع كالقائم بغيره وهو بالبار

باب في السلم

باب في السلم

ما شرطنا شيئا فالقول لم يرد السلم لانه مذكور في السلم لان السلم لا يصح بدون ذكر الصفة والار
 والآخر مذكور في القسادة فكان الظاهر متنا هذا مذكور في القساة فالقول قوله وهذا عند ابي حنيفة وقال
 صاحبه اذا ادعى رب السلم بشرط الرداءة فانكر السلم اليه بشرط فالقول قوله السلم اليه لانه منكر وان
 انكر الصفة وان ادعى السلم اليه الرداءة وانكر رب السلم فالقول قوله السلم اليه لان رب السلم منعته
 لان السلم فيه يربو على راس المال في العادة بخلاف ما اذا اختلف في الاجل فالقول قوله مدعي
 الاجل ان كان يدعيه رب السلم بالاتفاق لان السلم اليه منعته لانه يملك ما ينفعه وهو الاجل لانه
 لم يردعه وقول المتعنت باطل وان قال قوله له عند ابي حنيفة لرب السلم لانه منكر صاع عليه وهو الاجل
 فكان القول له وان انكر الصفة **قوله** ومع السلم والاستصناع في خوف وطشت وقم وله انما راذا
 راه وللصانع بيعه قبل ان يراه وموجب السلم اي مح السلم في هذا الاشياء اذا كان ضبط صفته ومعرفة
 مقدارها ممكن والا فلا خيرة فيه لانه دين مجهول وان استصنع شيئا من ذلك بغير اجل حاز فيما فيه تعامل
 في الاحسان يتعامل الامة وبان النبي صلى الله عليه وسلم استصنع خاتما وفيما لا تعامل فيه لا كونه كالسنة
 لعدم المحذور وهو التعامل والتكسر فيها عدم احوال لعدم العقود عليه ثم علمه الصانع وراه المستصنع
 فهو باختياره وان ساء اخذ وان ساء تركه لانه اشترى ما لم يره ولا خيارا للصانع بل يجري على العمل
 لانه باع ما لم يره وعن ابي حنيفة ان له الخيار دفعا للقرض عنه وعن ابي يوسف انه لا خيارا لواحد منهما
 اما الصانع فلما ساء اما المستصنع فلدفع القرع عن الصانع ولو ان الصانع باعه من غيره قبل ان يراه
 المستصنع جاز لان العقد لم يتعين فيه قبل اختياره ولو ضرب الاجل فيما فيه تعامل او ليس فيه
 تعامل صار سائلا حتى يشترط قبض راس المال وعند ما فيه تعامل مستصناعا عما لا لفظ في
 حقيقته وحلا للتاخير على التجديد في المنة بخلاف ما لا تعامل فيه لانه لا يمكن تقيي استصناعا لعدم
 المجوز فحمل على السلم ضرورة وعند سلم لان جواز بالكتاب والسنة والاجماع وجواز الاستصناع
 بالتعامل وبنيته لانه عند زفر والسماح لا يجوز باحد من العرب الواردة في بعض الامتيازات **قوله**
المتراقات مبيع الكلب والهدى والسباع والطيور اي مبيع الكلب عندنا ومثله ضامن سواك
 معلقا او غير معلق وعن ابي يوسف انه لا يبيع مبيع كلب العقور لانه غير منقطع وعنده السباع في السلم يبيع
 الكلب اهلا لقوله عليه السلام ان من اشترى ميرا البغي وثمن الكلب ولنا ما روي عن ابن عمر انه عليه السلام
 تقيي في كلب باربعين درهما فدل ان بيعه جائز واتلافه مضمون وبارواه السباع في مجهول على ابتدا
 الاسلام حين امر عليه السلام بقتل الكلاب ليتركوا اعطاء دوا مصاحبتهم وصح بيع النهد وبيع
 والسباع والطيور لانها اموال متقومة لانه يمكن الانتفاع بها حالا او مالا **قوله** والذمي كالمسلم
 في بيع غير محرر واخر يراي اهل الذمة في البيعات كالمسلمين لقوله عليه السلام ان لهم ما للمسلمين

سنة يدعيه السلم اليه

قوله

مصاحبتهم

وعليه ما على المسلمين فكل ما جاز لهم وما لا يجوز للمسلمين كالربا لا يجوز لهم
الآخرة والخير فان عديم فيها كعتد المسلمين على العصر والسنة لتو له عليه السلام ان تركوه وما يكون
قول ولو قال يبع عبدك من زيد بالالف على اني ضامن لك مائة سوى الالف فباعه بثلثي الف
الضامن وان زاد من الثمن فالالف على زيد والمائة على الضامن اي لو قال رجل لغيره يبع عبدك
من زيد بالالف على اني ضامن لك مائة سوى الالف فباعه منه فالالف على زيد ولا يجزى على الضامن
شيء ولو زاد بان قال يبعه بالالف على اني ضامن لك مائة من ثلثين سوى الالف فباعه منه فالالف
على زيد والمائة على الضامن وهذا مبني على ان اصل الثمن لم يشرع بغيره ما لا يقابل حتى لا يصح اشتراط
على غير المشتري اذ لا يستند بزيادة ما لا يقابلها او ما فضل الثمن فيستغنى عن ما لا يقابل حقيقة
ولهذا يجوز من المشتري وان لم يعلم له بمقابلته شيء فكذلك من الاجنبي لكن بشرط هذه الزيادة ان يوجد
المقابلته تحته وموت فاذ قال من ثلثين فقد جعل المائة بمقابلته البع صورة فوجد شرطه فصح واذ
لم يقل من الثمن لم يوجد المقابلته صورة ولا معنى فلم يوجد شرطه ولذا التزم المالك ابتداء وهو شرط
حرام واذ اجازت الزيادة من الاجنبي لا يرجع بها على المشتري ولا يظهر في حق الجبس وفي حق
السنج والمراحة حتى لا يجس البائع البيع لاجل المائة ويؤخر على الالف ويأخذ المشتري بالالف
دون الزيادة هذا اذا لم يقض المائة باذن المشتري اما لو ضمن الزيادة بامر فلهما بيع ان تجس
لاستيفاء الزيادة وياخذ السنج بالالف ومائة ويراعى على الف ومائة وطول الضامن فقط بالزيادة ورجع
ان ادي على المشتري لانه لما امر بالزيادة قبل الرصاص وكلا مرجعته في حق الزيادة وحقوقه
يرجع الى الوكيل لا الى الموكل واذ ادي رجوع على المشتري اذا انقضى من مال نفسه **قول** ودون
المشتري قبض لا يعتد بعينه لو اشترى امة ولم يقبضها حتى زوجها فوطئها زوجها بالنكاح جاز له جاز النكاح
لانها صارت مملوكة لم يفسد النكاح او المالك مطلق للثمن وكان التماس جواز بيعها الا انه اشغ
للغير والنكاح لا يبطل به وهذا الوطئ قبض من المشتري لانه بتسليطه فصار بمنزلة فعله بنفسه
وان لم يطأها فليس قبض والتماس يقتضي ان يصير قابضا بنفسه النكاح لان النكاح يعيب حكمي
فصار معتبرا بتعيب حقيقي وجه الاختصاص ان الوطئ فعل قضي كالقبض فيعمل عمله ولا كذا النكاح لانه
حكمي **قول** ومن اشترى عبدا فباعه وبرهن البائع على بيعه وغيبته موفقه لم يبع له من البائع
والابيع له منه اي ومن اشترى عبدا فباعه المشتري قبل القبض واقام البائع عند القاضي البينة
ان هذا العبد كان له فباعه فلا يان وغاب قبل ان يتقدم الثمن وطلب من القاضي ان يبيعه برئته
فان غاب المشتري غيبة موفقه لم يبع القاضي في دين البائع لانه يمكن ان يتوصل الى حقه بولي البيع
بالدخا ب اليه فلا حاجة الى بيعه وفيه ايل الى حق المشتري وان غاب غيبته لم يدرا من هو باع القاضي

العبد

العبد في دين البائع واعطى الثمن لان ملك المشتري ظهر باقراره فيظهر على وجه اقرب وقد اقر
به مستغولا بحقه فيظهر الملك للغائب مستغولا حتى البائع ولا يقدر البائع ان يصل الى حقه الا ببيعه
فبيع له احيانا كحقة بخلاف ما اذا انما قبض المشتري ثم غاب حيث لم يبع له من البائع لان حقه غير متعلق
به واليقان ان قول البينة في الفصل الاول يكون قضا على الغائب لان البينة هناك ليست للقضا
على الغائب وانما هي لغنى التهمة وانكشاف الحال لان ولاية القاضي ثابته نظرا لها وفي بيعه
نظرا لها بوصول البائع الى حقه وبرائة منه المشتري واذ انكشاف الحال على القاضي بموجب اقراره
والبينة فلا يحتاج الى حقه ظاهر وانما يحتاج اليه لو كانت البينة للقاضي واليقان بان هذا
بيع قبل القبض وهو غير جائز لانا نقول ان القاضي لو كمل من قبضه ثم يبيعه وفيه نظر لانه يلزم
ابطال يد البائع قبل ان ياتي الثمن والجواب ان هذا برضا البائع فحوز قبله والاولى ان يقال ان البيع
هنا ليس بمقصور وانما هو ثابت في حق البائع ولم يرضى بثبوت صفاته وان لم يرض قصدا
ثم اذا بيع واودع منه ان فضل شيء مسك لم يرضى وان لم يرض بالدين سعة البائع ان ظهر به
قول ولو غاب احد المشتريين لغيره دفع كل الثمن وقبضه وحده حتى ينفذ من يملكه يعني ولو
اشتراه رجلان شيئا فباع احدهما قبل القبض يكون لغيره دفع كل الثمن وقبض كل البيع واذ اضر
شريكه لم ان تجس نصيبه حتى يعطى حصته من الثمن وقال ابو يوسف اذا انقضى الحال من كل واحد
الا نصيبه وكان متبرعا فيما اوتي عن صاحبه لانه قضى دينه بغير امره واكافر اجنبي في نصيب
الغائب فلا يقبضه ولا يبيعه ولا يبيعه ومحمد رهما الله ان اكافر مضطر الى اداء الكحل لان البائع حتى جسد
البيع حتى يقبض كل الثمن فكان له ولاية اذا نصيب صاحبه لكي يصل الى حقه من البيع فاعبر وكلا
لا متبرعا اذ لا يبيع مع الزوج واذا لم يكن متبرعا فله ان يرجع عليه وكان له ان تجس عنه الى ان
يتوفى حقه بخلاف ما اذا كان السيد يكره اذ ادي احدهما كل الثمن بغير امر الاخر حيث لا يجوز له
ان يرجع به على الآخر لانه غير مضطر الى الاواحيث يمكنه ان يخاصه الى الحكم وفي حال غيبته لا يمكنه
قول ومراعاة بالالف متقال ذهب ونقطة منها نصان لانه اضاف المشا لاليها ولا رجحان
لا مدعها على الآخر فاستويا فيلزم خمسمائة متقال ذهب وخمسمائة متقال فضة وكذا الحكم في المهر
والوصية والوديعة والاقب والاجاز وبدل الخلع وغيره من الموزون والمكيل والوزن والقياس
قول وان قضى دين عن جسد وتلف فهو قضا يعني اذا كان له على آخر درهم جسد فقضاه
زيوتا وهو لا يعلم فذلك او استهلكها لم يعلم بالنصيب فهو قضا ولا يكون له غير ذلك ومدعى حصة
ومحمد وقال ابو يوسف ان يرد مثل يوفه ويرجع باكياد لان حق صاحب الدين مرعى من حيث الو
كما يراعى حقه من حيث الاصل الا انه يتعد عليه الرجوع باكو دة لانه وصف لا قيام لها بذاتها

والقيمة لها اذا قبلت بحسبها فتعين رد مثل المتبوض والرجوع بايجاد ولها ان المتبوض من خمس
 حتى لو كثر في الصلح ما جاز فليبق له الا اكد في غير متقومة عند المتقابلين بحسب
 ولا يمكن تداركها بايجاب الباق عليه لان التصا عليه بالظن فقال تمتنع **قوله** وان اخرج
 طير او باض او تكس طير في ارض رجل فهو لمن اخذ لانه مباح سببت يد اليه فكان
 اذلي به وهذا اذا لم يكن ارضه مربية ليدرك وان كانت مربية للاصطيد **قوله**
 ما بطل الشرط الفاسد ولا يصح تعليقه بالشرط الببيع والتسعة والاجارة والرجعة والصلح
 عن مال ولا ابرار عن الدين وعزل الوكيل والاعتكاف والمزارعة والمعاملة والاقرار
 والوقف والتحكيم اما البيع فلا معة ما لم يمان فمسند بالشرط الفاسد وهو شرط لا يتقيد
 العقد ولا يلازم ولا اثر فيه ولا العادة جرت به وفيه نفع لاحد المتعاقدين او للمعقود عليه وهو
 من اجل الاحتياط فان كان تنفسه العقد كشرط قبله المبيع او الممن او يلازمه كالتأجيل في الممن
 او فيه اثر كاختيار او جري فيه التعامل كما اذا اشترى العسل على ان يذو هذا البائع فلا يكون
 منسدا واما التسعة والاجارة فليكن اما الاجارة فطاهرة لانها تملك المنفعة والاجارة واما
 التسعة فلا في معناها المبادة قصار كالببيع واما الرجعة فلا في استدامة الملك فكون معتبرا
 باقتدائه فلا يحكم تعليقه بالشرط كما لا يتراءى واما الصلح عن مال على ما ذكر في الصلح ان
 ساء الله تعالى واما الابرار من الدين فلا تملك من وجه حتى يرتد بالرد فكون معتبرا بالملك
 واما عزل الوكيل والاعتكاف فليس مما يملك به فلا يحكم تعليقه بالشرط واما المزارعة والمعاملة
 والمساواة فلا تملك الاجارات لان من يجرها كجرها على اعتبار الاجارة فكون معاوضة ما لم يمان
 فمسند بالشرط الفاسد واما الاقرار والوقف ليس مما يملك به فلا يحكم تعليقه بالشرط
 لان التعليق في الاجابات يبين انه ليس بالواجب قدام وجود الشرط واما الاقرار فاجاز
 متردد بين الصدق والكذب فان كان كذبا لا يكون صدقا بنوات الشرط ولا بالعكس
 بخلاف ما اذا علق الاقرار بموت او بحي الوقت فانه محرم على ان فعله كذا لا يترتب على وجوده
 الاجل فيلزم في الحال على ما يحكي في موضع من شهادته واما التحكيم فلا يصح تعليقه بالشرط ولا يمان
 بان قال الحكماء اذا اهل الشهر فاحكم بيننا هذا عندنا يوسف وقال محمد تحمى تعليقه بالشرط
 واضافته الى الزمان لانه ليس فيه الا التولية والتولية قصار كوكالة والامانة والتضامن
 والى يوسف ان التحكيم تولية صوت وصلى معنى اذ لا يصار اليه الا بتراضيهما لتطوع اخصوه
 بينهما فاعتبار بهما لا يصح تعليقه ولا اضافته وباعتبار انه تولية يصح فلا يصح بالشرط والاضمان
 والاضمان في هذا المسائل ان كل ما كان مباذلا لمان بالمان سطل بالشرط الفاسد لما

روي

روي انه عليه السلام من بيع وشرط وما كان من التبرعات لا سطل بالشرط الفاسد **قوله**
 وما لا سطل بالشرط الفاسد القرض والهبة والصدقة والكفاح والطلاق وكسح والعقود والرهن
 والايضا والوصية والسرقة والمضاربة والتضامن والامانة والكتابة والوكالة والكتابة واذن
 العبد في التجرة ودفع الولد والصلح عن دم العمد والجرارة وعقد الذمة وتعليق الرهن بالبيع
 او بخيار الشرط وعزل الناقض من كل ما لا سطل بالشرط الفاسد لما ذكرنا ان الشرط
 الفاسد من باب الربا انه يختص بالمان وله المصلحة وهذا العتود ليست بمادة مالية فلا يؤثر
 فيها الشرط الفاسد الا ترى انه عليه السلام اجاز العري وابطل شرط المعسر لان الكتابة
 انما لا ينسب بالشرط المنسند اذا كان الشرط غير داخل في صلب العقد بان كانت على ان لا يخرج
 من البلد وان لا يعامل مع فلان فان الكتابة بهذه الشرط جارية وبطل الشرط واما اذا
 كان الشرط داخلا في صلب العقد بان كانت على ان لا يخرج او لا يبيع فان الكتابة سطل في الصحيح
 ذكرها ما سطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه وما لا سطل بالشرط الفاسد ولم يذكرها كونه
 تعليقه بالشرط ولا ما يحكم اضافته الى الزمان ولا ما لا يحكم اضافته اليه لانه ذكر بعضها في اكثر كتاب
 الاجارة فتقول ما يحكم تعليقه بالشرط والاستقاطات المحقة كالطلاق والعقاق والبركات التي
 يملك كالحج والصلاة او التولية كالتضامن والامانة على ما بينا واما ما يحكم اضافته الى ما يستبدل
 من الزمان فادبعت الاجارة ونسخها والمزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والكتابة
 والايضا والوصية والتضامن والامانة والطلاق والوقت اما الاجارة فلا تملك المنافع وهي لا تصور
 وجودها في الحال فكون مضافه ضرورية واما نسخها فاعتبر بها كما ان نسخ البيع معتبر به في عدم
 جواز اضافتها الى المستقبل واما المزارعة والمعاملة فلا تملكها اجازة معني ولهذا يحرم ايطامها
 واما المضاربة والوكالة فمراب الاطلاقات لانها استقاط نفوذ واما الايضا فلا تملك منفعة
 الى ما بعد الموت فلا يتصور الا مضافا واما الوصية بالمان فلا تملك الي ما بعد الموت فلا تصور
 الا مضافا واما التضامن والامانة تولية وتنزيل محض في اضافته وتعليقه بالشرط واما ما لا يضاف
 الى الزمان فمسند الببيع واجازة ونسخه والتسعة والسرقة والهبة والكفاح والرجعة والصلح
 عن مال ولا ابرار من الدين لانها تملك بالمان فلا يحكم اضافتها الى الزمان **كما**
 الفرق بين بيع بعض الامان ببعض ولو جاز لساط التماثل والتماثل وان اختلفا جودة وقيمة
 والاسطر التماثل في الفرق في اللغة معناه الفصل التماثل في الشرح ما ذكرنا واما سمي حرقا لان
 كل واحد بطلت الزيادة ولا حياجه الى التماثل في يد من يد قبل الا تراق ثم اذا
 بيع الامان بالامان ان كان جنسا بجنس فتشترط التماثل في الجنس والتماثل في الوزن

التميز

ولا اعتبار بوجوده والصياغة وان كان جنسا بغير جنس كما اذا باع الذهب بالفضة او بالعكس
شرط فيه التقابل في المجلس دون التساوي في المقدار لقوله عليه السلام الذهب بالذهب
والفضة بالفضة الى ان قال مثلا بمثل سواء تيسرا يدا بيد واذا اختلفت فبيعوا كيف شئتم اذا
كان يدا بيد رواه مسلم ثم اختلفوا في القبض قبل هو شرط صحة العقد وقيل هو شرط البقا
ففي الاول ينبغي ان يترن القبض بالعقد لا ان حالهما قبل الافتراق جعلت كالم العقد
وعلى الثاني لا يحتاج الى هذا التقدير **قول** ولو باع الذهب بالفضة بحازقة من ان يقابلا
في المجلس لان المشتري هو القبض قبل الافتراق دون التساوي في الدرر فلا يفرق الجراف
ويستلزم الافتراق قبل القبض **قول** والحوار الفرق في من الفرق قبل قبضه ولو باع دينار
بدرهم واسترى بها ثوبا فسد بيع الثوب لان في تجويزه فوات القبض المتيقن بالاعتقاد
اولا لان الثمن في الفرق مبيع والفرق في المبيع قبل قبضه ليس بجائز **قول** ولو باع امة مع طوق
تمة كليل الفيلين وتقدم من الثمن النافوس الطوق وان استرى بالثمن النافوس والت
تمة فالتقدم من الطوق يعني لو باع امة في عنقها طوق فضة وزنه الف مثقال مع الطوق
وقتها الف مثقال وتقدم منه ان كان التقدم من الطوق وكذا لو استراها بالدينار
تمة والت تقدم من الطوق تعسفا لفرقها ولو كان كل الثمن مرجلا فيسند البيع في الجميع
عند ان حقيقته رجم الله وقال لا يفتد في الطوق دون الجارية لان الفساد بقدر المنفعة وله
ان الفساد متعارف فتعدي الى الجميع كما لو جمع بين خمر وعبد في البيع **قول** وان باع سينا
على ثمن خمسون بمائة وتقدم خمسين فموصفتها وان لم يبين اذ قال من ثمنها فلو افترا قابلا قبض
في السيف ودهنها ان تخلص بلا ضرر ولا ابطل اي لو باع سينا محلا وحليته خمسون بمائة درهم
ودفع من الثمن خمسين في البيع وكان المقبوض حصة الفضة وان لم يبين ذلك لان قبض حصة واجب
القبض في المجلس والظاهر انه قصد اتيان الواجب وكذا لو قال فخذ هذا من ثمنها لانه قد يعبر
بالثمن عن الواحد قال الله تعالى يخرج منها اللولو والمرجان والمراد المايح لانها يخرجان من المايح
دون العذب ولو افتراقا بلا قبض لطل العقد في اكلية لانه فرق فيه وقد فات شرطه وهي في
السيف ان كان يخلص عنه بلا ضرر لانه امكن افراده بالبيع وان لم يخلص الا بضرر بطل
في السيف ايضا لانه يخلص افراده بالبيع وهذا اذا كان الفضة المفردة اكثر مائة فان كان
مثله لم يخلص بالبيع وكذا اذا لم يدر خلافا لفرق لاقصا الزيادة ولان جهة الفساد راجع على جهة
الصحة فيرجع عليها **قول** ولو باع انا فضة وقبض بعض ثمنه وافتراق في قبض والا فاستترك
بينهما وان استحق بعض الا اذا اخذ ما بقي بنسطة او رد يعني لو باع انا فضة بعض او ذهب فقبض بعض

المن

المن وافتراقا قبل قبض الباقي صح العقد فيما قبض وبطل فيما لم يقبض لانه فرق وهو سطل
بالافتراق قبل القبض ولا يسع الفساد لانه طار ولا يثبت للمشتري ان يحارب يعيب الشركة لانه حقيقته
حيث لم يفتد المن قبل الافتراق والا فاستترك بينهما خلاف ما اذا استرى الا انا وتقد المن
وقبضها ثم استحق بعض الا انا حيث يكون مخيرا بين ان ياخذ الباقي بنسطة من الثمن او يرد به لان
العيب الذي هو شركة موجود عند البيع متارنا له ولم يكن مرجحة **قول** ولو باع قطعة ثمن فاستحق
بعضها اخذ ما بقي بنسطة بلا اعتبار اي لا يكون مخيرا بين الاخذ والرد لان الشركة ليست بعيب
فيها اذا لا ينتقص بالقبض **قول** وصح بيع درهمين ودينار درهم ودينارين وكربر وسعير
لضهما واحد عند دهرها بعشرة دراهم ودينار درهم ودينارين درهمين درهمين درهمين ودينارين
عليه ودينار بعشرة عليه او بعشرة مطلقة ودفع الدينار وبقا صا العشرة بالوصية هذا عند
مسايل كلها صحيحة اما الاولى والثانية فوجه صحتهما ان يجعل كل حصة من خلافه تعمي للعقد
استحسانا وقال زفر السافعي لا يصح وهو التماس لانه عند اشتراكه على بدلين فوجب ان يكون
الكل متابلا لكل على سبيل التماس الاجزاء على الاجزاء بطريق الشروع بان يتم كل
من هذا الجانب على البدلين من ذلك الجانب ولذا باع لعلس وسمى وجبت المتابلة هكذا جاء
التناضل فروقا وهو حرام قلنا العقد تنقضي مطابق المتابلة لا متابله الكلي بالكل بطريق الشروع
ولا متابله الفرد بالفرد من جنسه او من خلاف جنسه لانها متابلة متبادلة واللفظ مطابق غير
متعرض لو احدى منهما ولكن مع هذا احتمال سائر وجوه المتابلة ومتابله الفرد بالفرد متعلق بصحيح
العقد فوجب ان يحل عليه تعمي لفرقهما **قول** وكبر وسعير بضعهما يعني صح بيع كبر وسعير
بكبري وكبري وسعير واما الثالثة فوجه صحتهما ان يجعل عشرة في متابلة عشرة ودرهم في متابلة
دينار تعمي للعقد واما الرابعة فوجه صحتهما التاوي في الوزن وسقوط اعتبار اخذ ثمنها
جنس واحد والعلة هي الدراهم المقطعة وقيل هو ما يرد بيت المال وما من التاوي في المتبادلة
لا احتمال ان يكون هي المقطعة واما الخامسة وهي ما اذا كان له على آخر عشرة دراهم فباع من
عليه عشرة دينارا باع لعلس التي عليه صح لانه جعل ثمنه دراهم لا يجب قيمتها ولا تعينها بالقبض
فيكون جائزا ذلك لان تعيين احدى العوضين بالقبض شرط في الفرق احتراز عن الدرر والدين
وتعيين الآخر للاحتراز عن الربا ولا ريب في دين لستط واما الربا في دين لستط الخط في قايته
مان سوى عليه وهو محرم وهذا وان باع لعلس مطلقة ثم تعا صا استحسانا وفي التماس
لا يصح وهو قول زفر لانه يكون استيدا لا يبدل الفرق لان الذي وجب بالفرق غير الذي
كان عليه لان الاول يجب تعينه بالقبض احتراز عن الربا والثاني لا يجب تعينه فكذا

المن خلاف المجلس

غير من تكون المتأمنة استبدال العرف فلا يجوز وجه الاستحسان انهما لما اتفقا وازمهما
الا بالنسبة في العرف الاول وانما تصرف آخر متضاد الى تلك العينة اذ لو لا ان كان استبدال
ببدل العرف فالبيع الاول اتفقا واعتد الثاني **قوله** وغالب النصف والذهب نصفه وذهب حتى لا يبيع
بيع ايا لغيرها ولا يبيع بغيرها الا متساويا وزنا ولا يبيع الا استقراضا بها الا وزنا واذ كان
الغالب على الدراهم النصفه في فئته وان كان الغالب على الدراهم النصفه فهو ذهب
ويعتبر فيها من غير المتفاضل في ايجاد فلو باع بغيرها بعض او باعها ايا نصفه
لا يبيع الا متساويا وزنا وكذا لا يبيع استقراضا الا وزنا لانها لا تخلو عن قليل الغش
عادة فياخذ القليل من الغش بالرداة **قوله** وغالب الغش ليس في حكم الدرهم
والدراهم بغيرها بغيرها متفاضلا اي وان كان الغالب عليها الغش فليس في حكم
الدراهم والدراهم لان الغش في الغالب في الشرع فبيع بغيرها بنفسها متفاضلا ويصرف كغش
الى خلاف الجش ولكن بشرط التفاضل لا صرف لوجود النصفه من الجش واذا شرط
التبقي في النصفه شرط في الغش ايضا لانه لا يميز عنه الا يفر فلا يبيع بغيرها الا اذا
كانت النصفه زائده من نصفه الغش وحسن احتراز عن الربا **قوله** والتبايع والاستقراض
بما تردج وزنا او عددا او بهما اي التبايع والاستقراض في المفسوس بالوزن ان كانت
تردج وزنا وبالعقد ان كانت تردج عددا وبكل واحد منهما ان كانت تردج بهما لان الاعتبار
فيها بالنصف في العادة كما يعتبر في الفلوس العادة **قوله** ولا يتعين بالتعيين كوزن المائنة
ويتعين بالتعيين ان كانت لا تردج يعني الدرهم او الدراهم المفسوسة ما دامت تردج لا يتعين
بالتعيين في العادلات لانها اتمان عند الرواج وان كانت لا تردج في سلع يتعين بالتعيين
ولان قبلها البعض دون البعض في كذا يوفى لا يتعلق العقد بعينها بل بكنسها زوفا ان
علم البائع محالها كالدراهم وان كان لا يعلم محالها وباعها على ظن انها دراهم جئنا وتعلق
حقه بايجاد لوجود الرضا بها في الاولى دون الثانية **قوله** والمتساوي كغالب الفضية
في التبايع والاستقراض وفي العرف كغالب الغش اي الغش من النصفه والذهب لو كان نصفه
وغشه متساويا كان حكمه في التبايع والاستقراض حكم الدرهم التي غلب عليها النصفه حتى لا يجوز
البيع بها ولا اقراضها الا بالوزن ولا ينتقض العقد ببلالها قبل التليم ولا يتعين بالتعيين في
العرف حكمه حكم نصفه غلب غشها حتى اذا باعها بغيرها جاز على وجه الاعتبار ولو باعها بالنصفه كخالصة
لا يجوز حتى يكون النصفه اكثر ما فيه من النصفه لانه لا غلبة لاحدها على الاخر فيجب اعتبارهما فصار
كما لو جمع بين نصفه وقطعة تجاش فباعها بغيرها او نصفه فقط **قوله** ولو اشترى به او بفلوس

بأى نصف
يبدل

او ط
متساوي فض
والذهب من
الغش

نافقة
الجار متفاضلا

نافقة سوا وكسد بطل البيع اي لو اشترى بالدرهم التي غلب عليها الغش او بالفلوس النافقة
جاز البيع لقيام الاصطلاح ولا يحتاج الى التعيين بالاسماء ثم لو كسرت وترك الناس المعاملة
بها بطل البيع ويجب على المشتري رد البيع ان كان قائما ورد مثله ان كان من ذوات الايمان
او وقيته ان كان من ذوات اليمين ان كان بائعا ولا لا يبدل البيع لان العقد قد صح
لنفا الاصطلاح على الثمنية عند وجوده وانما تعدد التليم بعد الكساد وذلك لا يوجب
لا حتم الزوال بالرد واجه واذا بقي العقد عند الحاجة قيمة الكساد كمن عدى الى يوسف قوم
البيع لان الممنوع ما مضى با ببيع فتعبر قيمته يوم البيع وعند محمد تعتبر قيمته يوم الكساد
لان لا تتقال من العين الى الثنية بالكساد فتعبر قيمته يوم الكساد ولا في خيفه رحمه الله
ان الثمنية بالاصطلاح فسطل برؤا له يستحق البيع بالثمن فسطل واحد الكساد وان ترك
الناس المعاملة بها في جميع البلاد دوا ما لو كانت تردج في بعض البلاد لا سطل البيع كمن
اذالم برده في بلد فتمتير البائع بين اخذ او اذ قيمته **قوله** وبيع البيع بالفلوس النافقة
وان لم يعين وبان كذا سنة لاصح يعينها اي الفلوس ان كانت نافقة بجهة المعاملة بها
وان لم يعين لانها اموال معلومة وصارت تنبأ بالاصطلاح في البيع بها ووجب في الزمة
وان كانت كاسنة لا يجوز المعاملة بها حتى يعينها لانها سلع فلا بد من تعيينها **قوله** فلو كسرت
الفلوس الترضى كبد رد مثله يعني لو اشترى رجل فلوسا وبيعها ثم كسرت فخذ الى حينه يجب
عليه رد مثله لانه امانة وموجها رد العين معنى ورا بالثلث والثنية زيادة فيه لان حكم الترضى
لا يعتبر الثمنية بل يعتمد المثل بالكساد لم يخرج من ان يكون مثليا ولهذا صح استقراضه بعد
الكساد فصار المردود عين المتبوض كذا فلا يشترط فيه الرواج كردد العين المفسوسة والترضى
كالغصب اذ كل منهما مضمون بمثله وعندهما يجب قيمتها لانه تعدد ردوها كما قبضها لان المتبوض
ممن والمردود ليس بمن فبايت المماثلة يجب القيمة لكن عند اي يوسف يجب قيمته يوم
التبقي وعند محمد يوم الكساد **قوله** ولو اشترى شيئا بنصف درهم فلوس صح اي لو اشترى
شيئا بنصف درهم فلوس او بدلت فلوس او بدرهم فلوس صح وعليه من الفلوس ما يباع بنصف درهم
ونحوه وقال رضي الله عنه في الكسبان العقد بائع ما بئنه نصف درهم او بفلوس وزنه نصف درهم
كلها غير جائز اما الاول فلانه بيع بئنه غير والبيع بئنه من المبيع لا يجوز فقيهم غيره اولى
واما الثاني فلان الفلوس مقدرا بالعدد لا بالوزن ولهذا لا يجوز في الكسرة بهذا الطريق
فلما التبايع بهذا الطريق متعارف في البلد دون الكسرة فالمراد ما يباع من الفلوس بنصف درهم
وهو معلوم عند الناس وعند محمد رحمه الله يعني فيما دون الدرهم لا في الدرهم لان العادة

قوله

قوله

في التلخيص ان كان التمسك بانه دون الكثير والاصح انه يجوز في الكل **قوله** ولو اعطي صورة
درهما وقال اعطني به نصف درهم فلوسا ونصف الاجبة يعني لانه قابل الدرهم بنصف درهم فلوس
ونصف درهم الاجبة من النصف فيكون نصف درهم الاجبة بمقابل النصف ونصف درهم وجبة بمقابل
الفلوس ولو قال اعطني بنصفه فلوسا ونصفه نصف الاجبة بطل في الكل على قياس قول
الحنيفة وعندنا لا يصح البيع في الفلوس وبطل فيما بقا بالنصف لانه يبيع نصف درهم بالفلوس
صح ويصح نصف الدرهم بنصف الاجبة فاسد للربا وله ان الغشاد قوي لانه في صلب العقد
فتسحق في لكل كما هو منه **كما** الكفاية هي ضم دمة الى دمة مطالبة
الكفاية لغة التمسك وفي الاصطلاح فهم دمة الى دمة في المطالبة دون الدين وقيل الدين وهو
قول السافع لانها سرية للمطالبة بايقا الدين وهي فرع وجوب الدين ولا يتصور الفرع
بدون الاصل قلنا الدين باق في دمة الاصيل كما كان خلافا لما ذكره فان عندنا الاصيل
يبرأ عن الدين كما في الكفاية ولا يتصور وجوبه في دمة الكفيل لان في جعل الدين الواحد دينين
قلب الحقيقة وجو المطالبة بدون الدين صحيح كما في الوكيل بالشرى فانه مطالب بالدين
والدين على الموكل حتى ابراه البائع عن التمسك وكما في الوصي فانها مطالبة بالدين
على الصبي سيما مطالبة من له الحق بالتوثيق بتكثير محل المطالبة وركها الاجاب والتبطل
وشرط جوازها كون المكفول به مقدور التسليم من الكفيل حتى لا يجوز باحد ود التقاض
وان يكون الدين ثابته حتى لا يجوز تبدل الكفاية وآهله ان يكون الكفيل من اهل
الشرع حتى لا يصح الرضي والعبد المأذون له والمكاتب **قوله** ويصح بالنفس وان تعدد
بكتلت بنفسه وبما عير به عن البدن وحج سابع وخمسة وعلى والي وانا زعيم به وقيل
لا بانا من معرفة اي الكفاية نوعان بالنفس وبالمال والكفاية بالمال نوعان لكفاية
بالدين فحرم مطلقا اذا كانت صحيحة وكفاية بالاعيان وهي نوعان كفاية باعيان مضمونة او غير
مضمونة اما غير المضمونة فهي كالكفاية بالامانة كالودائع والمضاربات والشركة وتكون كذلك في
الكفاية بها واما المضمونة فهي نوعان مضمونة بنفسه كالمضروب والمهور وبدل الكسح والصالح
عن دم التمسك فكفاية بها او مضمونة بعيره كالبسج فكفاية بها لم يصح وتسلمها بالبيع واما
الكفاية بالنفس فصح وان تعددت الكفاية بان احد كفيلا وكذا اذا تعددت النفوس المكفولة
بها ايضا وعند السافع الكفاية بالنفس لا يجوز لعدم قدرته على تسليمه لعدم ولايته عليه وعدم
الترامه طاعة ولنا قول عليه السلام الرعم غارم من غير فصل بين المال والنفس والقدرة
على التسليم هاهنا بغير ان التمسك او بالتولية بينه وبين خصمه **قوله** بكتلت اي تصح الكفاية

بقوله

بقوله كتلت بنفسي قلان او بما يعبر به عن بدنه كراسه ووجهه ورقبته وعنقه وحسنه وبدنه
وحسن سابع منه بان قال بكتلت بنفسه او ربه وخمسة بان قال ضمنته كذا لانه يقتضيه مقتضى
وعلى اي تصح الكفاية بقوله على لان كفاية على الوجوب وتصح بكفاية الى لانها بمعنى على قال عليه السلام
من ترك كفاية لا فاني اي على وتصح بقوله انا زعيم لان الكفيل سبي زعيما قال تعالى انا به
زعيم اي كفيل وتصح بقوله انا به كفيل لان الكفيل هو الكفيل ولا تصح بقوله انا ضامن مع فئة
وقال ابو يوسف يصير ضامنا للعرف لانهم يريدون به الكفاية ولنا انه التزم معرفة دون
المطالبة فصار كالتزامه دلالة عليه **قوله** فان شرط تسليمه في وقت بعينه احقره ان طلبه
فان احقره والاجب الحاكم فان غاب امهله مدة ذهابه وايابه فان مضت ولم يحضر
جبه وان غاب ولم يعلم مكانه لا يطالب به يعني فان شرط في عقد الكفاية تسليم المكفول
به في وقت بعينه لزومه احصان في ذلك الوقت ان طلبه المكفول له فيه رعايته لما امره فان احقره
فيها والا الى خمسة الحاكم لانه كفى امتناعه عن ايضا حتى يحضر عليه فصار طامنا بحسن جزاء
ولكن لا كسبه اول من لان لم يظهر طمنا في اول الوهلة فلو لم يدرى لما اذبحي قبل هذا
اذا ثبتت احدى باقران اما اذا ثبت بائنة جبه كما وجب له ظهوره لمطالبة بالانكاح كما في الجسد
بالدين فان فيه هذا التفصيل وان غاب المكفول بنفسه وعلم مكانه امهلا الحاكم الكفيل مبرر
ذهابه اليه ومجبه فان مضت هذه المدة ولم يحضر جبه لانه طمنا فحس حلاله وان غاب
ولم يعلم مكانه لا يطالب به لانه عاجز وقد صدقة الطالب عليه فصار كالمدين اذا ثبت اعتباره
وان اختلفا فقال الكفيل لا اعرف مكانه وقال الطالب يعرف ينظر فان كان له مكان حرج
اليه معروف في التجار قال لقول الطالب ولا الكفيل **قوله** فان سلمت تحت يدي المكفول
لان خاصه كصبر بري اي ان كان الكفيل يسلم المكفول بنفسه في مكان يقدرك المكفول لان
خاصه كما اذا سلم في معراوة فيه فاض بري الكفيل عن الكفاية لانه ما التزمه تسليمه الا من
وقد اتى به وحصل التسليم بالتولية بينه وبين الحكم ثم هذا التسليم ان كان بطالب بري وان
لم يتسلم اليك حكم الكفاية ولا ان لا يرى حتى يقول سلمته اليك كجبه الكفاية **قوله** ولو شرط
تسليمه في مجلس القاضي تسلمه اي لو كفل وشرط ان سلمه في مجلس القاضي يعني ان تسلمه
لان الشرط مفيد فجب رعايته فان سلمه في السوق بري ايضا كصالح المتصور وقيل لا يبرأ
وهو قول رافد عليه التوثيق في زماننا فهاون الناس في اقامة الحق **قوله** ويطول موت
المطلوب والكفيل لا يطالب اي ويطول الكفاية بالنفس بموت المطلوب لانه كفيل بما هو
واجب على الاصيل فاذا بري مر على اصل التسليم وهو الاصيل بموت بري الكفيل فموت

السنوط عن البيع عند السنوط عن الاصل موت الكفيل لان تسليم المطلوب لا يمتنع من الكفيل
بعد موته ولا ينطو موت الطالب لان وليمه قائم مقامه في استيفاء حقوقه **قول** ويرى بدعي
اليه وان لم يقتل اذ ادفع اليك فابري وتسلم المطلوب نفسه من كفايته وتسلم ويكفل
المكفل او رسوله يعني الكفيل يبرأ عن الكفالة بدفع المكفل به الى المكفل له وان لم
يقتل اذ ادفع اليك فابري لان موجب التسليم البراءة مسبقة عليه او لا اذ موجب
التقرب بعتت من غير تنقيص عليه ويرا الكفيل ايضا اذ اسلم المكفل به نفسه الى المكفل
بحجة الكفالة لان المكفل به مطالب بالتسليم وواجب عليه ان يسلم نفسه فاذا سلم فقد
حصل المقصود فلا معنى لبقاء الكفالة بعد ذلك وكذا يبرأ بتسليم ويكفل الكفيل او رسوله
لانها يتقربان مقامه كمن شرط ان يقول كل واحد منهما ولا سلمت اليك حكم الكفالة حتى
لولا يقتل ذكر لا يبرأ كذا في المبسوط **قول** فان قال ان لم او اف بعد غدا فهو ضامن لم عليه
فلم يوافق به او مات المطلوب ضمن المال رجل له على اخر مائة درهم فلكل رجل بنصف
على انه ان لم يوافق به غدا فهو ضامن لما عليه صحته الكفالة واذا لم يوافق به غدا فعليه
المائة لانه علق الكفالة بالمال بعدم الموافقة وهذا التعليق صحيح لتعلقه بالمال اياه وان
كان التمسك بياها والتمسك يتوكل بالتعامل واذا ضمن المال لم يبرأ عن الكفالة بالنفس
لانها كانت ثابتة قبل وجوب المال عليه فلا يمتنع بوجودها لعدم التنازع بينهما وعند الشارع
الكفالة بان يطلن اما الكفالة بالنفس فلما بينا واما الكفالة بالمال فلا يمتنع بشرط على
حظر وتعليق وجوب المال بالشرط غير جائز قلنا الكفالة يعاملون والتمسك يترك بالتعامل
كما في الاستصناع ولا سلم انه يعلق وجوب المال وانما هو تعليق وجوب المطالبة فيصح تعليقه بعدم
الموافقة واداهم التعليق ولم يوافق به مع قدرته او عجزه بموته او كونه قد رد الشرط فله
المسروط **قول** ومزاد على اخر مائة درهم فقال رجل ان لم او اف به غدا فعلى المائة فلم
يوافق به غدا فعليه المائة وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف اذ قال محمد ان ادعاه ولم يبينها
اي ان لم يبين ضرتها حتى كفلته ثم ادعى بعد ذلك وبينها لا يلزم الكفيل شيء لانه علق ما لا
مطلقا كمن لم يقتل الذي كلف عليه فكان هذا راسخا التزم الكفيل له عند عدم الموافقة فلا
يكون جائزا وهذا يقتضي عدم الجواز وان كان مبينا عند الدعوى ولان المال اذا لم يكن
مبينا عند الدعوى لم يقع دعواه فلم يجب احضار النفس الى مجلس القاضي فلم يصح الكفالة
بالنفس فلم يصح بالمال لانها بنا عليها وهذا الوجه يقتضي الجواز اذ بين المال عند الدعوى
ولها ان هذه كفالة امس ليصحها فصح اما اذ بين المال عند الدعوى فلان المال ذكره مرفعا

فيكون

قوله

قوله

قوله

فمنعق الي ما عليه واما اذ لم بين فلان العادة جرت بالاطال في الدعوى ولا يبرأ بها
الا عند التقاضي دفعا كيد كصوم فصح الدعوى والملازمة على احتمال الشك من جهة فاذ بين
العرف بينا اني ابتداء الدعوى فظهر به صحة الكفالة بالنفس والكفالة بالمال ايضا لما
بيننا انها مبيني عليها **قول** ولا يجبر على الكفالة بالنفس في صد وقود اي لا يجبر على اعطاء
الكفيل فيها وقالا لا يجبر الا جبرا على اعطاء الكفيل في صد التذف والقصاص لانها شرعت
لتسليم النفس ومو اوجب على الاصيل فصح الكفالة به بخلاف اكدود انا هذه لانها
محصن حق الله تعالى ولكن لم شرعت وثبته لنا لئلا تنقض حقا لله تعالى عنى عن ذلك اما
القصاص فالغالب فيه حق العبد وصد التذف مشتمل عليها وان كان الغالب حق الله فيه
وله قوله عليه السلام لا كفالة في حد مطلقا ولان الكفالة لا تستقيم في حد واحد والقصاص
على الدر ولو اعطى الكفيل بنفسه جازا جاعلا ان تسليم النفس حتى على الاصيل فصح الكفالة
به **قول** ولا يجب فيها حتى يهدى منها هذان او عدل اي لا يجب ان يحضر في اكدود
والقصاص حتى يهدى منها هذان مستورا او منها هذان عدل يعرف القصاص بوجوبه
لان الجبر لثمة النفس ههنا لا للاحتياط وسهولة المصيرين يبع لاثبات التهمة
وخبر الوارد العدل في البيانات والمعاملات فتثبت التهمة لبرها وانه لم يثبت
اصلا حتى واكس لثمة القصاص مبرور بخلاف دعوى المال فانه لا يجب فيه بالثمة
لانه اقصى العقوبة فيه فلا يصح الا بدليل قوي **قول** وبالمال ولا يجوز الا اذا كان دينا صحيا
بكتلت عنه بالثمة وبما كلف عليه وبما يدركه هذا البيع وما با بعت فلانا فعلى وما ذاب كلف عليه
فعلى وما عصفك فلان فعلى اي تصح الكفالة بالمال معلوما كان المكفل به او مجهولا اذا كان
دينا صحيا بقوله بكتلت عنه بالثمة اي اخره لان جهالة المكفل به لا تمنع جهالة الكفالة لان
بينناها على التوسع لانه يبرع ابتداء وعلى الكفالة بالدرر انفق الاجماع وهي ان تقول
انا ضامن بالتمسك ان الحق المبيع احد مع انه لا يعلم قدره ما يبيح المبيع وشرطه ان يكون
الدرم صحيا حتى لو لم يكن صحيا كبذل الكتابة لا تجز الكفالة به والدرم الصحيح هو ان لا يستط
الا بالاداء او الا ببراءة دين الكتابة ليس كذلك لانه لا يستط بالبحر ايضا وصح تعليقه
الكفالة بالشرط كما اذا قال ما با بعت فلانا فعلى وما ذاب كلف عليه فعلى وما عصفك فلان
فعلى لقوله تعالى ولمن جاء به حمل بعير وانا به زعيم علق الكفالة بشرط المبي بالتصاوغ مع جهالة
المكفل به وهو حمل بعير وسرايع من قبلنا بلزمتنا اذا قضى الله ورسوله بلا انكار **قول**
ويطالب الكفيل او المدينون الا اذا شرط البراءة فحسب يكون قوله كان ان كواله بشرط

قوله

قوله

ان لا يبرأها المجد كفاً ولو طالب احد هـ ان يطالب الاخرى يجوز للطالب ان يطالب المدون
بالصالة والكنية كفاً لانها ضمن ذمة الى ذمة في المطالبة فتدعي في حق المطالبة منها الا اذا شرط
برأه الاصيل فحينئذ يكون حواله فلا يطالب الاصيل كما ان الحق لا يبرأ ان لا يبرأها الاصيل
كفاً فله ان يطالب الاصيل لان العبرة للعاني دون الاغلاظ ثم لو طالب احد هـ ان يطالب الآخر
لما ذكرنا ان مقتضاها الصنع خلاف الغصب اذا اختار احد الغاصبين حيث لا يكون له ان يطالب
الآخر لان اختيارا واحدا بالرضا او التقاضي يقتضي التملك منه فلا يملك الرجوع عنه وتملكه من الآخر
واما غير الرضا والتقاضي الاخر ايضا خلاف الكفاً فان المطالبة لا يقتضي التملك بالم
يوجد حقيقة الاستيفاء اذا استوفى من احد هـ صار الدين ملكاً له فلا يكون له ولا لغيره تملكه من الآخر
بالاستيفاء ثانياً **قوله** ويصح تعليق الكفاً بشرط ملائم كشرط وجوب الحق كان كحق البيع او
مكان الاستيفاء كان قد ريد وهو مكنول عنه او لتعدت كان غاب عن المورد لا يصح بخلاف
هبت الزرع فصح الكفاً في الحال حالاً اي يصح تعليق الكفاً بشرط ملائمة بان كان شرطاً
لوجوب الحق او لا يمكن الاستيفاء او لتعدت والاستيفاء والاصل فيه قوله تعالى ولمن جاء به حمل بعير
وانا به زعيم وجه التمسك ما ذكرناه علق الكفاً بالشرط وموافقاً بصواعق واماً بشرط ملائمة
كقوله ان هبت الزرع وان جاء المطر فانا كفيلاً فهو غير جائز فصح الكفاً وجب المال حالاً ولو شرط
وقد ادى قاضي خان ان التعليق لا يصح ولا يلزمه المال وجه التوفيق بينهما ان كل التعليق في قول المصنف
على التاخير فان التاخير فيها لا يمنع فصحها بان قال مكنول عنه الى هبوب الزرع فبطل التاخير
وجب المال حالاً **قوله** فان كفل بماله عليه وبرهن على ان لزمه والا صدق الكفيل فيما اقره كلفه
ولاسد قول المطلوب على الكفيل اي كفل رجل ما كره على فلان فاقام الطالب البينة على ان له عليه
لزم الكفيل لان البينة با بينه كالمات باللعان وان لم ينع بينه فالقول للكفيل مع بينة في قد
ما اقر به اذ القول للمتكبر فان قال المطلوب الذي اكثر مما اقر به الكفيل لم يصدق على الكفيل لقصور
ولا ينع عليه وصدق في حق نفسه لو اشته على نفسه بخلاف ما اذا قال ما اقر على فلان فعلى
فاقر فلان على نفسه بان فاكوا الكفيل حيث يلزم الكفيل ما اقر به المطلوب لانه يكتل بما تقرر له
عليه في المستقبل وقد تقرر عليه باقراره فلهذا الكفيل في القبال ان لا يلزمه ما بيننا لا
ولاية للمطوب على الكفيل فلا ننقل قوله عليه في مسلة الكتاب كفل ما عليه في الحال فاد اجب
الطالب او المطلوب ما عليه كان منها فلا يصدق ما لم ينع البينة **قوله** فان كفل بامر رجوع بما ادى
عليه وان كفل بغير امره لم يرجع اي ان كان الكفيل كفل بامر الكفول عنه رجوع بما ادى عنه قضى دينه
بامره فرجع عليه هذا ادا ادى ما ضمن اما اذا ادى خلاف ما ضمن بمرجه بما ضمن لا بما ادى لانه ملك الدين

بالاد

بالاد اقول مثله الطالب بخلاف المأمور باء الدين حيث يرجع بما ادى لانه مقرض فيرجع بما ادى
وكلاف ما اذا صاح الطالب على الاول حيث يرجع بما ادى اذا كان المصالح عليه مرجحاً فته وان
كفل بغير امره لا يرجع على الكفول بشيء لانه متبرع فيما ادى فلا يملك الرجوع **قوله** ولا يطالب الاصيل
بالمال قبل ان يودي عنه فان لزمه لا يبرأ الاصيل اي ليس للكفيل ان يطالب
المكفول عنه بالمال قبل ان يودي عنه لانه لا يملكه قبل الاداء لا يرجع عليه حتى يودي له لانه حينئذ
يصير مملوكاً ما في ذمة الاصيل فان لزم الكفيل من جهة الطالب فله ان يلازم الاصيل حتى
تخلصه لانه الذي ادخله في هذه التهمة فعليه تخليصه وبني الكفيل باء الاصيل واخر عنه بركي
الكفيل وتاخر عنه ولا ينعكس اي لو ابر الطالب الاصيل او اقبل دينه بركي الكفيل و ما حل الدين
في حقه اي لا ينعكس عليه الا المطالبة فيستطو استوطا ادرى فصار تباخره خلاف عكس اي
برأة الكفيل وتاخره حيث لا يوجب برأة الاصيل ولا يبرأه عنه لانه استايط المطالبة على الكفيل
او تاخرها عنه وها لا يوجب ان يستوط الدين ولا يبرأه عن الاصيل **قوله** ولو صاح احد هـ
رب الدين عن ان علي نصته برنا اي لو صاح الاصيل او الكفيل الطالب على حماية عن ان التي
عليه بركي الكفيل ولا يصح اما اذا صاح الاصيل فظاهر لانه بالصحة بركي و برأة لوجب برأة
الكفيل واما اذا صاح الكفيل فلانه اضمه الصالح الى الالف و هو دين واجب على الاصيل بركي الاصيل
فيبرأ الكفيل اي لما بيننا ثم اذا ادى الكفيل حماية مرجع على الاصيل بحماية فقط بخلاف ما اذا
صاح على جنس آخر حيث يرجع بكه الالف لانه يبرأه فذلك ما في ذمة الاصيل فيرجع بكه عليه
قوله وان قال الطالب للكفيل بركي اي من المال رجوع على المطلوب في بركي او ابر انك لا اي
لو قال المكفول للكفيل بركي اي من المال فهو اقرار منه بغير الكفيل فله ان يرجع على الاصيل
اذا كفل بامره لانه اسند البراة الى الكفيل وعيها الى نفسه بقوله اي والبراة التي ابتدأها
من الكفيل وانتهى بها الى الطالب لا يكون الا بالبراة فكان هذا منه اقراراً بالتبضع فيرجع فان
قال الطالب للكفيل بركي او بركي فهو اقرار منه بالبراة لا بالتبضع حتى لا يكون للكفيل ان يرجع
بالمال على الاصيل لانه في الاول اسند البراة الى نفسه على كصوص وهذا يكون بالاستطاد دون
التبضع فلا يرجع والطالب ان ياذر حقه من الاصيل وفي الثاني يحتمل ان يكون المراد بركي لا انك
اويت المال وكتم ان يكون المراد بركي لان ابر انك فلهذا ثبت الاداء انك فلا يرجع وهو قول
محمد واما عندني يوسف هذا اقرار بالتبضع لانه اسند الى الكفيل على كصوص والبراة التي الكفيل
على كصوص يكون بالبراة هذا كله اذا غاب الطالب فان كان حاضراً يرجع اليه انك قبضت او لا **قوله**
ويطالع تعليق البراة من الكفاً بالشرط لان في البراة معنى التملك كانه سائر البرات لان فيها تملك

الدين لان الاصيل بركي
وبراة توجب برأة الكفيل
لعدم بقا الدين
الاصيل او غيره

المطالبة وهي كالدين لانه وسيله اليه والتمليكات لا تبدل التعلين بالشرط وقيل يصح لان الثابت مجرد
واما اي بطلت الكفالة بهذا الركن استينا احوال القصاص فلان الكفالة انما يصح بمضمون حري النية
في ايتايه وفي العقوبات لا يحري النية لعدم حصول المقصود من شريعة احوال وهو الزجر واما بالمبيع والمهر
والامانات كلها فلان من شرط صحة الكفالة ان يكون المكفول بمضموننا على الاصيل والمبيع قبل القبض ليس
مضمون ينسب على البائع ولهذا لو هلك لا يجب عليه شيء بل ينسخ البيع وكذا الرهن غير مضمون
بنفسه واما السقط الدين بهلاكه فلا يمكن ايجاب الضمان على الكفيل ومولى ليس بواجب على
الاصيل وكذا الامانة غير مضمونة على الاصيل فلا تصح الكفالة بها **قوله** وصح لو تمنا ومضمونا
ومتنبوا على سوم الشري ومبيعا فاسدا اي صحت الكفالة بالتمن عن المتزك لانه دين واجب
على الذمة كسائر الديون وكذا ابا خوانه لانها مضمونة عليه تصح الكفالة بها وعند الساقى لا تصح الكفالة
باخوانه لان من شرط صحة الكفالة قدرة الكفيل على الايتا عذرا وذا يتصور في دين لا عين
في يد غيره ولما ان الكفالة ضمن ذمة الى ذمة في التزام ما كان مضمونا على الاصيل ورد الغنى بمضمون
على الاصيل تصح الالتزام من الكفيل **قوله** وحال دانه معينة مستحجرة وضمنه عبدا ستور كذا
قوله وحال باحى عطف على قوله بخذ اي بطلت الكفالة بحال دانه معينة لان المسمى تسليم الدابة وهو
عاجز عنه لانها ملكا لغيره ولو اعطى دابة من عنده لا يصح الاجرة لانه اني بغير المعتود عليه لا تترك
ان المجر لو حمله على دابة اخرى لا يصح الاجرة وان كانت الدابة بغير عهدها صحت الكفالة لان
المسمى هو المجر هو قادر عليه بان يحل على دابة نفسه وكذا اذا استاجر رجل عبدا للخدمة
فكفل له رجل بغيره لا يصح لما **قوله** وبلا قبول الطالب في مجلس العقد الا ان يكفل
وارث المريض اي لا تصح الكفالة بالمال والنفس الا بقبول الطالب في مجلس العقد وقال
ابو يوسف يصح لانه تصرف التزام من الكفيل ولا التزام فيه على الغير فبتم به وحده ولما انه عند تملك
على معنى ان المطالبة لم يكن مملوكة له فكيف يعقد الكفالة والمالك يقوم بالشرط فكان كلام الواحد
شظير العقد وسقط العقد عن متوقف على ما ورا المجلد لان يقول المريض لو رثته بكفلا
عني ما على من الدين لغوا ففهموا به مع غيبة الغرماء فانه جائز استحسانا لان هذا وصية منه لو رثته
بان يتصور اونه ولهذا يصح وان لم يسم المريض الدين ورب الدين لان الكفالة لا يمنع صحة الوصية
وفي النكاح لا يجوز لانه لا بد من قبول الطالب وهو غير موجود **قوله** وعن ميت مفلس عطف على قوله
كداي وبطلت الكفالة عن ميت مفلس وعندنا يصح لانه كفل بدين واجب تصح وله ان كفل بدين
ساقط لان الدين في اكنيته فعل ولهذا يوصف بالوجوب والافعال يوصف بالوجوب والفعل
بعد الموت لا يتصور منه فاستطاع حق الحكم الدين فلا تصح الكفالة به **قوله** وبالتمن للموكل ورب

المان

لا بد عا جزون
التسليم لانه
ملك التغيير

المان ولو ترك اذ اباع عبدا صنفه بالهدية والخلص ومان المكاتبه **قوله** وبالتمن عطف على قوله
كداي وبطلت الكفالة بالتمن الى اخره يعني اذا باع رجل لرجل ثوبا بطريق الوكالة ثم ضمن التمن عن
المتزك للموكل او باع المضارب مال المضاربة ثم ضمن التمن لرب المان لا يصح لان حق القبض للموكل
والمضارب حتى لو وكل الموكل اودب المان بقبض التمن له ان يعزلها فلو صح الضمان لصار ضامنا
لنفسه وانه لا يجوز كذا اذا باع رجلا بدين صنفه وادب فضمن اذ بها لصاحبه صنفه من التمن
بطل الضمان لان الصنفه اذا كانت متحدة والتمن يجب لها شيئا فلو صح ضمان احداهما لصاحبه بصفته
شيئا يكون ضامنا لنفسه ولو صح في نصيبه سديك خاصة لو دى الى مئة الدين بغير القبض
وهو باطل لان التمنه فعل حيي فتدعي محلا حيا والدين ليس كذلك بخلاف ما اذا باع
صنفين بان باع كل واحد منهما بصفته بغير عطف على صنفه من ضمن احداهما لصاحبه حصته من التمن والضمان
لان ما يجب لكل واحد منهما بصفته يكون له خاصة بلا شركة فلو صح الضمان من احداهما لا يصير ضامنا
لنفسه وكذا لا يجوز الكفالة بالهدية صورته رجل استري عبدا من رجل فكفل رجل عن المتزك بالهدية
فانه لا يجوز لان الهدية اسم متزك قد يقع على التمنك القديم وعلى العقد وعلى الدرك
وعلى خيرا والشرط في الحديث عهدا الرقيق لله ايام اى خيار الشرط فتعذر العمل بها قبل البيان
فبطل الضمان ليجها له وكذا لا يجوز الكفالة بالخلص وعندنا جائز لان تنسب عندها تحليل
المبيع ان قدر عليه ورد التمن ان لم يتد ر عليه وهذا ضمان الدرك في المعنى وتنسب عندنا
المبيع لا محالة فهو لا يتد ر عليه فلا يجوز الكفالة به وكذا بطلت الكفالة بالمال الكفالة لانه دين ثبت
مع الخاف وهو دين المولى على مملوكه فلا يظهر في حق الكفالة **فصل** ولو اعطى المطلوب الكفيل
قبل ان يعطى الكفيل الطالب لا ترد منه وما زح الكفيل وندب رده على المطلوب لو شيئا يتخير
اي لو اعطى المكفول عنه الدين الكفيل قبل ان يعطى الكفيل الطالب ليس له ان يترد منه لانه
تعلق به حق القابض على احتمال قضاء الدين فلا يرجع منه ما دام هذا الاحتمال باقيا وان رجع
الكفيل بالمال الذي قبضه من المطلوب قبل ان يعطى هو الطالب طاب له الرخ فيما لا يتعين بالتعيين
لانه ملكه حين قبضه لان المطلوب دفع المال اليه على وجه الاقتضا فالرجح حصل على ملكه في طيب لم ولا
يتصدق به ا ما اذا قضى الدين الكفيل فظاهر وكذا اذا قضى المطلوب بنفسه وثبت له حق الرجوع
لان الكفالة متى كانت باس المطلوب يستوجب الكفيل ذمنا في ذمة المكفول عنه لكنه موجه الى غاية القضا
واذا كان تاخير المطالبة الى وقت الاداء حكمه الا جعل فملكه بالاستحجال كسائر الديون الوجه الا ان
فيه نوع خست فلا يملك المالك فيما لا يتعين واما لو كان فيما يتعين بالتعيين فمردوب رده الى المالك
مثلا لو كانت الكفالة بكون حنطة قبضه الكفيل من الاصيل وباعه ورجح فيه فالرجح له لما مره ملكه وتجب

حجة القديم

ان يرد النزع على المكفول عنه ولا يجز عليه في الكلم وعند ما موله ولا يرد على الاصيل لانه زح في ملكه لما بينا
 فطبيب له ولم ان اجبت يمكن فيما يتعين فيرد عليه او يتصدق به **قوله** ولو امر كنيته ان يتعين عليه
 حرم افضل فالشر الكفيل والرخ عليه اي لو امر الاصيل الكفيل ببيع العينة وهو ان يقول لا اشر
 من الناس حريرا او غيره من الانواع ثم يبيعها بغيره البايع منك وخبرته انك تفعل والمراد بالعينة
 ان ياتي المحتاج الى رجل يستقرض منه عشرة دراهم فلا يرغب المقرض في الاقراض طمعا في الاصل
 الذي لا يباله بالقرض فيقول له ابيعك هذا الثوب وقيمة عشرة بائني عشرة الى اجل يسير في السرق
 بعشرة فيحصل لي زح درهمين وشمي عينة لان المقرض يعرض عن القرض الى بيع العينة فاذا فعل
 الكفيل هذا البيع باسم الاصيل فالشر يقع للكفيل لان الاصيل لم يقبل له بيع في حريته وانما
 قال تعين على وجه كل ضمان لا كونه توكيلا والضم انما يبيع بما هو مضمون على غيره واكثر ان غير مضمون
 على احد فيطرح ضامه كمن يقول لا اشر ببيع في السوق على ان كل وصعه وخمس ان يصيبك فانما ضمان
 له فانه لا يجوز ذلك الضمان فاذا كان الشر الكفيل فالزح لم يرد في ذلك ببيع اجري على الكفيل لان
 الشر لما وقع للكفيل كان الفضل على قيمة الثوب على الكفيل **قوله** ومن كفل عن رجل عذاب
 له عليه او بما قضى له عليه فغاب المطلوب فبرهن المدعي على الكفيل ان له على المطلوب انما يقبل
 اي ومن كفل عن رجل عذاب له عليه او بما قضى له عليه فغاب او بالزح ثم غاب المطلوب فبرهن الطالب
 على الكفيل ان له على المكفول عنه الف درهم لم يقبل بيمينته على الكفيل حتى يحضر المكفول عنه فيقضي عليه
 لان شرط وجوب المال على الكفيل ان يرضى بالمال على الاصيل وهذا الشرط لم يوجد لانه كفل
 بدين موصوف بان قضى على فلان وهو غير موجود لان القضاء على الغائب غير جائز وهذا في
 لفظ القضاء ظاهر وكذا في لفظ الذوب والذوم لانه يرد اربها الوجوب بحكمة القضاء في غيرهم
 فهو معدوم فلا يلزمه شيء **قوله** ولو برهن ان له على زيد كذا وان هذا كفيل عنه بامر قضى
 به عليها ولو بلا امر قضى على الكفيل فقط اي ان حضر شخصان عند القاضي فقام البيعة ان
 له على زيد الغائب الف درهم وان هذا الف فخص كفيل عنه بامر قبلت البيعة وقضى على الاصيل
 والكفيل جميعا لانه لما ثبت امر الاصيل الكفيل بالكذا ثبت اقرا بالمال فيصير مقتضيا عليه فزول
 وان كانت الكفالة بلا امر الاصيل قبلت بيمينته على الكفيل فقط ولا يصح على الغائب لان الكفالة
 بغير الامر تبرع فليس من ضرورة صحة التعدي الى الغائب وفيما اذا كانت الكفالة باسم
 يرد على الكفيل على المكفول عنه بما ادعى وقال زح لا يرجع لانه لما انكر الكفالة فزح ان المدعي
 ظلمه بالبيعة الكاذبة وليس للمظلوم ان يظلم غيره وقلنا لما كان الشرع كذا في حيث قضى
 عليه بالبيعة فبطل زحهم وان كان فلا يرجع عليه كما اذا كان غير منكر في هذا ان كان قضا على
 الغائب

انما الكفيل هو الذي
 كفل عن غيره
 كمن كفل عن رجل عذاب له عليه

ان

الغائب كمن كفل عن اذ لم يمكن القضاء على كافر الا بالبيعة على الغائب فيكون قضا على الغائب ضمنا
 وكمن من شئ يثبت ضمنا وان لم يثبت قصدا **قوله** وكفالة بالودك تسليم وشهادة وختمه
 لا يعني اذا باع رجل دارا فكل رجل للبائع بما ادركه فيه فكفالة بالودك تسليم المبيع حتى لو
 ادعى الكفيل على المشتري ان الدار ملكه لا تسع دعواه لان الكفالة اذا شرطت في البيع
 توقف جواز البيع على قبول الكفيل فاذا قبل في المجلس حتى انبرم البيع كان الكفيل في
 هذه ساعيا في بعض ما تم مرجعته وهو غير جائز وان لم يكن مشروط في البيع فالمطلوب
 من هذه الكفالة اتمام البيع واحكامه بان لا يرغب المشتري في الشري لا اذ الكفالة
 فكون كفالة الكفيل اقرار منه بان البايع ما كلفه فلا تسع دعواه بعد ذلك لغيره
 بخلاف ما اذا كتبت شهادة على صك الشري وصح على ذلك الصك ثم ادعى ذلك الشاهد
 بعد ذلك ان الدار له حيث تسع دعواه لانه لا تنافي بين الامرين لانه شهد على وجود البيع
 ولا يدل وجوده على صحته وفاد لا محالة اذ البيع كما توجد من الملك بوجه من غير فلا يدل
 شهاده بصدقه على انه ملكه **قوله** ومن ضمن عن اخ فخر اجه او رهن به او ضمن نوايه وقسمته
 صح اي الكفالة والرهن جائزان في الخراج لانه دين واجب بحسب به ولازم لاجله اسد
 الملازمة فاسم سائر الديون فصح الكفالة والرهن به بخلاف الزكوة في الاموال الطاهرة
 لان الواجب فيها جز من النصاب وهو عين غير مضمون بدليل انه لو هلك لا يؤخذ منه شيء والكفالة
 بايمان غير مضمونة لا يجوز واما النوايب فقد اختلفوا في صورته فتدل هو ما يكون عين كاجر
 الحارس واجر كرى الزهر المترك والمال الموقوف للتمهيد الجيت وقد الاساري وقيل لا يرد
 به ماليس حتى كالحجيات التي في زماننا ياخذها الطلبة بغير حق فصح الكفالة بالاول باتفاق وفي
 الثاني اختلاف المشايخ قيل لا يجوز لانه ليس بدين شرعي وقيل يجوز لانها في المطالبة مثل
 سائر الديون بل فخرها واما التمسك فتدل هي ما اصاب الواحد من النوايب وقيل هي النوايب
 بعينها غير ان التمسك ما يكون راتبا والنوايب ماليس كذلك واما وظيفة الامام عند الحاجة
 فتصح الكفالة بها لان كل واحد مطالب بمحموس فصار كسائر الديون **قوله** ومن قال ضمن
 كذا عن فلان مائة الى شهر فقال هي حاله فالتول للضامن يعني اذا اقرا كفيل بدين عن
 فلان الى شهر فصدقه القبول وهو الطالب في الدين وان الاجل فالتول قول المتد لانه اقر
 بحق المطالبة بعد شهر والمكفول له يدعى عليه حق المطالبة لئلا في الحال والضامن منكرو
 فالتول لانه التدارق بالدين ثم ادعى لئلا في حال وهو الاجل فلا يتقبل قوله لا يبيته وقال
 السامع القول للمقرض في النفي لان الدين نوعان حال وموكل فاذا اقرا بالموكل فقد اقر

ما حدو على الدين فيكون التول له كانه الكفالة وقال ابو يوسف التول للمتر في الفصلين لان
المتر قد اقر له كونه ثم ادعى تاجيره فلا يصدق الا بحجة وقيل الرق بينهما ثابت على ما بينا المتر
اقرب الدين والضامن بالمطالبة بعد شهر **قوله** ومن استزكى امته وكفل له رجل بالدرج
فاستحق لم ياخذ المستزكى الكفيل حتى يفتي له بالتمن على البائع اي حتى يفتي المستزكى بالتمن
على البائع لان الكفالة بالدرج كالفالة بالتمن فلا بد من رجوعه على البائع حتى يبيع الكفالة ولا يجب
على البائع الا اذا قضى القاضي بفسخ العقد واجاب التمن على البائع فقبل ذلك لا يظهر الوجوب
على البائع ولا الكفالة على الكفيل وعن ابن حنبل رحمه الله ان البيع بفسخ يفسد الاحتاق وعن
ابي يوسف مثله ذلك فكل هذا يرجع به على الكفيل بفسخ الاحتاق **قوله** كفاية الزوجين
والعبد من دين عليهما وكفل كل من صاحبه فاداه احدهما لم يرجع على شريكه فان وادى على
النصف رجوع بالزيادة يعني رجلان عليهما دين لرجل وكفل كل من صاحبه فادى احدهما
فهو عنه ولا يرجع على شريكه حتى يزد ما يوديه على النصف لان كل واحد في النصف اصيد
في النصف الاخير كالفيل ولا يعارض من ما عليه كونه الاصاله وبين ما عليه كونه الكفالة فادى
يعرف الى ما عليه الاصاله فان زاد المودي على النصف رجوع بالزيادة لانه لا معارضة في الزيادة
قوله وان كفل عن رجل وكفل كل من صاحبه فادى احداهما رجوع بنصفه على شريكه او بالكل
على الاصيل وان ابا الطالب اصداهما اخذ الاخر بكفاله يعني اذا كان على رجلان درهم
واقل عنه رجلان كل واحد منهما جميعا على الاخر فادى احداهما رجوع بنصفه على شريكه او بالكل
لزمه بالكفالة فادى احداهما رجوع بنصفه على صاحبه ان شأنا وان شأنا رجوعه بالكل على الاصيل
اما الاول فلاهما مستويان اذا كفل كفالة فيكون المودي شيايعا عنها فيرجع بنصفه على شريكه
ثم يرجعان على الاصيل واما الثاني فلا يردى دينه باسمه ثم ان ابا الطالب اصداهما اخذ الاخر
بالكل لان ابا الكفيل لا يوجب براءة الاصيل حتى ياتي كل المال عليه والاخر كالفيل عنه بكفاله
فيأخذ بكفاله **قوله** ولو اقرق المفارضا اخذ الزعيم اياها بكفاله الدين ولا يرجع حتى
لودي اكثر من النصف اما الاول فلان كل واحد كفل عن صاحبه لما مر في الشركة واما الثاني
فلما بينا انه كفل في النصف واصيد في النصف **قوله** وان كاتب عبده كفاية واحد وكفل
كل من صاحبه فادى احداهما رجوع بنصفه ولو اقر واحد من اصداهما رجوع بنصفه فان
اخذ المصدق رجوع على صاحبه وان اخذ الاخر لا اي وان كاتب شخص عبده بكفاية واحد وكفل
كل من صاحبه فكل شئ اخذ احداهما رجوع به على صاحبه بنصفه وهذا العقد صحيح ككسنا والقبيل
ان لا يفسد لانه شرط فيه كفاية الكاتب والكفالة بيد الكاتب وكل منهما باطل فيكون شرطها في الكفاية

١٦٢

والرجوع

فاسدا

فاسدا اذا كفاية لنفسه بالشرط الفاسدة وجه الاحتسان ان تعرف الانسان واجب
التقحيح بقدر الامكان وقد امكن تقحيحه بان يجعل المال على كل واحد منهما ويجعل الاخر تابعه
في حق تعلق عتقه باديه كالكفاية يكون المال عليها والولد تابع لها فكان كل واحد منهما في حق
نفسه كان المال عليه وصار كالفالة بما عليه اصالة وكفالة الكاتب بما عليه اصالة جازية
وصار كل واحد منهما اصيلا في الكل كالفيل عن صاحبه في حق صاحبه بالكل فلهذا لا يطالب
كل واحد منهما بجميع المال حكم الاصاله لا حكم الكفالة فاذا ادعى احداهما شيئا وقع عن كل
البدن فيقتع عن صاحبه نصف ذلك لاستتواهما فيرجع على صاحبه بنصفه ولو رجع بالكل
لا يفتق المصاداة ثم لو اعتق المولى احداهما مع عتقه لانه تعرف في ملكه ويرى العتق عن نصف
بدل الكفاية لانه لم يلزمه الا التمس له رقبة وقد سلمت فلم يكن راضيا بلزومه ففسد وتبقى
النصف على الآخر لان المال في الحقيقة مقابلا برقبتهما وانما جعل على كل واحد منهما كفاية لا
لتقحيح الضمان فاذا اعتق استغنى عنه فاعتبر مقابلا برقبتهما فترى عن النصف بالعتق
وتبقى على الآخر النصف والمولى ان ياخذ محصة من يفتقه اياها المعتق بالكفالة والآخر
بالاصاله فان اخذ المعتق رجوع على الآخر بما ادعى لانه اذى حكم الكفالة باسمه وان اخذ
الآخر فلا يرجع على المعتق لانه اذى دين **قوله** فلا يرجع وما قيل انه يلزم الكفالة
بعد الكفاية وانه غير جائز فاسدا لانه في حال البقا جاز وهذا لانه لم يكن في الابتداء
كفيلة فقط وانما كان بدل الكفاية واجبا عليه اصالة وقد رنا الكفالة فيه في حق صاحبه
احتيا لا لتقحيح الاداء عن صاحبه وبعد العتق لا يمكن ايجاب البدل عليه لاستعانة فلا يمكن
تقدير الاصاله فيه فتبقى كالفيلة **قوله** ومن عجز في عبده ما لا يؤخذ به بعد عتقه فهو حال وان
ولو كان عبدا اقربا مستهدا مال وكذا به سيده او اقرضه ان ادباعه وهو تجوز ولم يسمع
حالا او غير حال فكفل عنه موت ويؤخذ الكفيل به حالا وان كان العبد يواخذ به بعد
العتق لانه لم يظهر في حق المولى اما صح الكفالة فلا كفيل بدلين مضمون على الاصيل واما المحلول
فلان الدين على العبد حال لوجود سببه وانما يؤخر الى زمان وجود العتق لعدم ولا عزم في
حق الكفيل فيؤخذ به في الحال وانما يلتزم يؤخذ به بعد عتقه لانه لو واخذ به في الحال قبل دين
الاستهداك عيانا او دين لزمه بالتالي فاذا كان المولى فانه كفاية له ولو لم يجر العبد في الحال
قوله ولو ادعى رقبة للعبد فكفل به رجل فمات العبد فهو من المديعي انه لم يضمن قيمته اية
لو ادعى على رجل رقبة عبده في يده فكفل رجل بنفس العبد فمات العبد فهو من المديعي
انه كان له ضمن الكفيل قيمة العبد لان المديعي زعم ان اليد غاصب فصار الكفيل بالترحم

قال

على ذي اليد من رد العبد على وجه كلفته فادامات العبد وقامت البينة على ان العبد ملك
 المدعي فله ان اذا اريد كان عاصبا للعبد وجب عليه ضمان القيمة خلفا عن العبد يجب عليه
 الكفيل كذلك فاذا عجز عن تسليم نفس العبد يجب عليه قفلة خلفا عنه **قوله** ولو ادعى على العبد
 مالا وكل نفس رجل فأت العبد بري الكفيل لانه كفل بتسليم نفس العبد عن العبد
 فادامات العبد استطاع تسليم نفسه الى محله ليقضي ويري عنه فبري الكفيل لان محله
 ما القرضه فأت وهو العبد وتقال المحل شرط فيه كالا ابتداء لان ما يرجع الى المحل فالتسا
 والابتداء سواء **قوله** ولو كفل عبد عن سيد ما منع فعقن فاداه او كفل سيده عنه
 واداه بعد عقته لم يرجع واحد على الآخر وتقال رفر رجع كلفا احدهما على الآخر بما ادي
 بعد اخره لتحقيق الموجب الرجوع و زوال المانع من الرجوع قلنا وقت غير موجبة للرجوع
 لان احدهما غير متحقق على الآخر وينبغي ان يتقلب موجب للرجوع بعد ذلك واعلم ان كفاية
 العبد عن المولى بما مره يصح اذا لم يكن العبد مديونا اما اذا كان مديونا فلا يصح لان مولاه
 كالا حبيبي عنه ولا يملك امره بالكفاية واما كفاية المولى عن العبد فيجب بكل حال **كتاب**
 احوال من نقل الدين من ذمة الى ذمة وهي اربع اللغة للتحويل والتقلد في الشرع مذكور **قوله** وتصح في الدين اربع
 برضا المحتال والمحال عليه ويري المحيل بالتحويل من الدين ولم يرجع المحتال على المحيل الا بالتوى وهو ان
 يحكم احواله ويكلف ولا يثبت له عليه او يموت مقلبا الى يبيع احواله في الدين برضا المحتال اي الدين
 والمحال عليه اي الذي قبل احواله اما المحتال فلان الدين حقه وهو ينتقل باحواله فلا بد من رضاه لتساو
 التناك في الذم واما المحتال عليه فلان الدين يلزمه فلا بد من التزامه واما رضا المحيل وهو المدين فليس
 بشرط لانه لا ضرر له في ذلك بل فيه نفع لان دينه يستطعن غير ان يرجع عليه وادانت احواله بري المحيل
 عن الدين بقبول المحتال وعند محمد يبرأ عن المطالبة فقط حتى لو ابرأ المحتال عن المحيل عن الدين يبيع عند محمد
 وقال زفر لا يبرأ المحيل لان المقصود التوثيق واذ ابرأ زيدا المطالبة لا يستتوي الدين المطالبة قلنا
 ان الاحكام الشرعية على وفق المعاني اللغوية وحسب احواله لغة التقلد ولا يتحقق الا بعد فراغ ذمة
 الادمي ولا يكون للمحال ان يبرأ على المحيل الا بالتوى وهو باخذ الامر من امان المحل فاحتمال عليه
 احواله وحلف عن ذلك ولا بينة للمطالب على ذلك واما ان يموت المحتال عليه فليس كذلك ولا
 لان التوى يتحقق بالتجسس عن الوصول الى قفلة وقد يحتم بكل واحد منهما وعندنا هذان وجه
 ثالث وهو ان يحكم الحاكم بانفسه حال حيوة وهذا بناء على ان الافلاس لم يثبت بحكم القاضي عندنا
 لان المال عادة وراخ وعندنا يتحقق وقال السافح لا يعود الدين الى ذمة المحيل وان يوي تبرة
 ذمته ولما روى عثمان رضي الله عنه موقوفا ومرفوعا في المحتال عليه اذا مات ينلسا قال
 يعود

يعود الدين الى ذمة المحيل وقال لا توي على مال امري سلم ولان الغرض من شرع احواله الوصول
 الى الحق المستحق وهذا لا يكون الا بالاستيفاء من المحتال عليه واول ما يتحقق فيعود الى محله الاصيل كما كان
 قوله لا في العين معناه لا تصح احواله في العين لان هذا نقل شرعي فلا يتصور الا في وصف شرعي
 وهو الذي واما في المحسوس فلا **قوله** فان طلب المحتال عليه المحيل بما احوال فقال المحيل احوال
 لي عبيدك من المحيل مثل الدين لا يتبدل قوله لتحقيق سبب الرجوع عليه لانه قضي دينه بما مره
 وهو سبب الرجوع ثم المحيل يدعي على المحتال عليه دينه وهو ينكح والقول للمكول ان اصل
 فراغ الذم **قوله** فان قال المحيل للمحال اهلكك لتقبضه لي فقال المحتال اهلتي بدينك عليك
 فالقول للمحال ان الفراغ اصل في الذم والمحال تمسك بالاصل المحتال وتثبت بالعارض فكان
 اعتبارا لاصل حتى **قوله** ولو احواله بماله عند زيد وبيعة صحت فان هلكت بري يعني اذا كان
 مديونا له وراعه وبيعة عند شخص فاحال بها عن يده صحت احواله لانه اقر على التسليم فكان اولى باحواله فان
 هلكت الوديعة بطلت احواله لان المحتال عليه التزم الا اذا من محله يعني فلا يلزم الا اذا من محله
 آخر فيبرأ له لا كرها ويعود الدين على المحيل **قوله** وكبر السن في ذمة من استغنى به المقرض
 من خطر الطريق وصورة ان يقرض ماله اذا خاف عليه القوايت يبرأ عليه في موضوع الا فاما كره
 لما روى انه عليه السلام عن قرض جرجنغا وقيل اذا لم يكن المنفعة شرطا فلا بأس به **كتاب**
 القضاء واهل الشهادة والناسق اهل القضاء كما هو اهل الشهادة الا انه لا ينبغي ان يتعد
 اي القضاء لغة الاحكام وفي الشرع فصل الخصومات واهل اهل الشهادة لان كل واحد منهما
 تنفذ القول على الغير اشد بشهادة يلمز الحاكم ان حكمه الحاكم بحكم يلزم الحكم والدين اهل
 للشهادة كما انه اهل للشهادة حتى لو قلده يبيع الا ان الاولي ان لا يتبدل لانه قضي به عند عينا
 ولو كان القاضي عدلا ففسق باخذ الرشوة لا ينعزل ولا يحرل والعزل واذا اخذ القضاة الرشوة
 لا يصير قاضيا هذا عندنا وعند السافح لا يجوز قضا النكاح الا ان يكون عالما عدلا مونا لان
 المقصود ايضا الحق وهو يحصل بالرجوع الى التوى والناسق يصح شهادته قبل الاى لا يصح ان يكون
 الناسق شقيفا لان مبناه على الامانة والاحتراز عن الخيانة والناسق لا يوثق عليه وقيل يصح لانه
 كخاط كيد لا ينبغي اليه الجهاد **قوله** ولا ينبغي ان يكون نطافا ليطا حبا را عينا لانه خليفة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في القضاء فينبغي ان يكون متحفا باطلاقة عليه السلام **قوله** وينبغي ان
 يكون موقوفا في عفاة وعقده وملاصقه وفهمه وعلمه بالسنن والادب والافتقار والافتقار
 شرط الاولوية والغنى فينبغي ان يكون هكذا وذلك لان المقصود من القضاء دفع النفاذ والاصحاب
 الحقوق الى سخطها واقامة حقوق الله تعالى وهو من اعم امور المسلمين فينبغي ان يكون المتدبر موصوفا

احتراز عن الاعشى والعبد
 وان كان في الحدود في الفسق
 شهادة له وما لا يقبل عليه
 شهادة له

هذه الصفات حتى تخرج عن العهد والاجتهاد شرط الادلوة لانه اقدر على الحكم بالحق والبرهان
 ينبغي ان يكون هكذا في العلم والامانة لانه اقدر على المقصود والبعيد والظاهر والباطن في دينه عند
 كد الكواثر **قوله** وكذا التقلد لمن خاف ان يفتي وان امنه لا ولا لاساله اي كره قبول النقص
 لمن خاف كيف اي الظلم كي لا يكون دعيه الى مباسرة الظلم وان امن من الظلم لا كره القول لان كبار
 الصحابة والتابعين والعلماء رضي الله عنهم يتكلمون وينبغي ان لا يبال القضاة بقوله عليه السلام من طلب
 النقص وكل الى ثوبه ومن اجبر عليه نزل عليه مكره **قوله** الا اذا اتعت مول القضاة لم يكن احد
 غيره يصلح للنقص فحسبك عليه الطلب صيانة حقوق الناس **قوله** ويجوز تنقيح النقص من سلطان
 العادل والحاكم ومن اهل البعق لان الصحابة رضي الله عنهم يتكلمون في حقهم في نوبه على رضى الله عنه
 وكان الحق بيد علي بن ابي طالب وعلم السلف تقلد من خالفهم **قوله** الا اذا كان لا يمكن من النقص بالحق
 فحرم التقلد عليه لانه يحصل ضرر للمسلمين **قوله** فان تقلد فسال ديوان قاض قبله وهو الخياط
 التي فيها التبعات والمحاضر وغيرها ونظر في حال المجوس فمن اقرحى او قامت عليه بينة الزم
 والا نادى عليه **قوله** وغيرها اي الصلوك ونصب الادوية التي في الاوقاف وتقدر بالتقاضي
 وهذا لا يثبت في كتب حجتين احدهما في يد الخصوم والاخرى في ديوانه وما في يد الخصوم لا يثبت
 عليه من الزيادة والنقصان فحتاج ان ياخذ ما في يده من حريته لئلا يتقصاه سوا كان الورق
 مرسى المال او من القاضي او من مال الخصوم ثم سطر القاضي الجديد في حال المجوس فمن اقرحى
 او قامت عليه بينة الزم لان كل واحد منهما حجة ملزمة ولا يتبدل قول المعزول لانه صار ذا حجة
 من البرعيا وان لم يقر وما قامت عليه بينة ينادي عليه لان الظاهر ان المعزول حجة حتى فلا محل
 لخلته ويقول المنادي من كان يطالب فلان من قال المجوس حتى يخلص حتى يجمع بينه وبينه فان حضر
 احدهما والآخر لا ياتي القاضي ان لطفه سادى كذا كذا ما فان حضر جميعهم بينه وبينه والا
 منه كنيلا والهللة **قوله** وعمل في الودائع وغلات الوقت ببينة واقرار ولم يوافق المعزول
 الا ان يقر في اليد انه سلمها اليه فيقبل قوله فيها اي ينظر في الودائع وغلات الوقت فيبذل البينة
 او الاقرار لان كل واحد منهما حجة ولا يتبدل قول المعزول فيها لما لا ان يقر في اليد ان المعزول
 سلمها اليه لانه يثبت باقراره انه مؤدج القاضي ويرى الودائع كيد فيضار كانه في يد المعزول اقرارا
قوله وبقي في المسجد اودان والساعات فالتقاضي لا تعد في المسجد لانه محرم المترك
 وهو محرم لقوله تعالى انما المتركون كس فلا تقرأوا في المسجد احراما وايض وهو محرم من دخول
 ولما ان المساجد بنيت للطاعات والنقصان فصل الطاعات فحرم في المسجد وكان اكمل
 الراسدون يجلسون في المساجد للحكم المترك النجاسة في اعتقاده واما من يجزى بها فخرج لها القاضي

سلمها القاضي

كما

كما اذا كانت المحفوفة على الدابة فان جلس في داره جاز لانه عبادة لا يخص مكان دون
 مكان الا انه ينبغي ان ياذن للناس بالدخول عليه فاحاصل ان الجوس الحكم ينبغي ان يكون في أشهر
 الواضع ومجامع الناس وليس فيه حاجب ولا ابواب **قوله** ويرد هديه الامر قريه او من
 جرت عادته بذلك ودعي خاصة اي يجب على القاضي ان لا يقبل الهدية لان هدايا الامراء على
 الامر في ربح لانه من ماله الرحم او من جرت عادته بهداية لانه لا يصح اكله نقضه بل باعتباره
 العناد بينهما ولو كان للقريب خصوصية لا تقبل هديته ايضا وكذا لو زاد المدي على المقادير
 الزيادة ويرد هدية خاصة لانها جعلت لاجله والحكمة هي التي لا تضرها المصنعة لولم تضر القاضي
 والحكمة بعكس ذلك **قوله** ولشهود الجحان وعود المرتضى لانها من حقوق المسلم على المسلم
 قال عليه السلام للمسلم على المسلم حقوق وذكر منها هذين وحق المسلم لا يستطع عنه تقلد
 النقص **قوله** وليست بينهما جوسا واقبالا وليتقيا رعا احدهما واسادة ولبتني حجة
 وضيافة والمزاج وتلتني الشاهد اي ينبغي للقاضي ان يسوي بيني الخصمين في الجوس
 لقوله عليه السلام اذا ابتلى احدكم بالنقص فليستو بينهما في المجلس والاسنان والنظر ويحب عن
 مسانحة احدهما واسارة وتلتني حجة وضيافة لان فيه تهمة ومكسر للقلب والاخر ويحب عن المزاج
 مطلقا لئلا يذهب بمهابة النقصا ويكتب تلتني السادة لان فيه اعانة لاحد الخصمين على الآخر
 وكسسته ابو يوسف في غير موضع المنة والعزيمه فيما قال **قوله** واذا ثبت الحق للمدعي
 امر برفع ما عليه فان اتي حجه باليمن والقرض والمهر المعجل وما التزمه بالكفالة لا عينة
 ان ادعي القدر الا ان يثبت غريمه غناه فيجب بما راي ثم يسال عنه فان لم يظهر له مال
 فلاه ولم يحل بينه وبين غريمه ما يفي اذ ثبت الحق عند القاضي للمدعي بما راي المدعي عليه بدعي
 فان اتي حجه في كل دين لزمه بدلا عن مال حصل في يد كالتقاضي والقرض او التزمه بغيره
 كالمهر المعجل والكفالة بثبوت امانة غناه في هذين الموضعين ولا يجب في غير ما ذكرنا من الديون
 مثل اروس الجنايات ودون التوقيات وفما ان الاعتاق لان ذلك ليس دليل اليقار
 اذا ادعي المدعي عليه النقص الا اذا كان المدعي يقيم البينة على يارسا محضيد بحسب تقدير
 ما راي ثم يساله عن حاله فان ظهر له مال طلع في الجحس حتى يوفي الدين وان لم يظهر فلاه لان
 عسرة ظهرت وكسح النظرة الى الميتة ولم يخل بينه وبين غريمه اي لا يتوهم عز ملازمة وقال
 ابو يوسف ومحمد ورفق بمعهم لانه منتظر بانظرا الله تعالى الى الميتة ولو كان منتظرا بانظرا
 بانظر نواله الاجل لا يكون لهم حق الملازمة قبل الاجل كذا بانظر الله تعالى كذا فنقول هو منتظر
 الى زمان قدرته على الايفاء وذلك ممكن في كل ساعة فيلازمه به كيدا **قوله** ورد البينة

فعل ذلك الافعال
 اسما شمله

مصلح
بيت اليسار اولي
من الاعار

على افلاسه قبل حبيته الحسنى اذا ثبت الحق على المدعى عليه فاقام البينة على افلاسه قبل لا يتبدل
بينة لانها بينة على النفي فلا يتبدل ما لم يتايد بنويده وهو الجبس وبعد الجبس يتقبل بينة
على الافلاس احتياطاً لا على سيد الوجوب **قوله** بينة اليسار معنى اذا اقام المدعى
البينة على اليسار واقام المدعى عليه على الاعار وكانت بينة اليسار راقية لان اليسار
هنا من يكون متناً فيكون اولي **قوله** وادرجس الموسر يعني اذا حبس المدعى عليه
وموسر ابراهيم جيسه حتى لو في دية دفعا لظلمه **قوله** وحبس الرجل لنفسه ووجهه لا في
دين ولذا اذا ادى الى الاتفاق عليه اي حبس القاضي الرجل لنفسه ووجهه بظلمها لا في ظلم
بالاقتناع عن الاتفاق فاحبس جواره ولا حبسه في دين ولذا لان الوالد لا ياتي العقوبة
ليحبس ولذا اذا ادى الى الاب مرتبة طفله الغير فانه حبس به دفعا لظلمه **قوله**
القاضي الى القاضي ويكتب القاضي الى القاضي في غير حدود وقد وهذا الحسن والتيسر ان لا يحجز
لان كتابه لا يكون اقوى من كتابه اولي وجه الحسن ان علياً رضي الله عنه اجاز ذلك كما جعل
اليه ولا يجوز ذلك في الحدود والنقص لما فيه من الشهامة بزيادة الاختلال ويجوز في غيرها
سوا كان من مقتولات اولاد في ظاهر الرواية لا يجوز في المقتول الحاجة الى الامانة اليها عند
والشهادة بخلاف العقاد فانه يوفى بالوصف والحدود وعن ابي يوسف ان اجاز في الحدود
الامة لغلبة الاباق في العبد وعنه انه اجاز في الامة ايضا **قوله** فان شهدوا على خصم حاصر
حكم بالشهادة وكتب حكمه وهو المدعى سجلاً والام حكم وكتب الشهادة لحكم المكتوب اليه بها
وهو الكتاب الحكمي وهو نقل الشهادة في الحقيقة اي شهادة اليهود عند القاضي الكاتب
لا يخلو من ان يكون على خصم حاصر او من يقوم مقامه اولاً فان كان الاول حكم بالشهادة لوجود
الحج وكتب حكمه وهو المدعى سجلاً وان كان الثاني لم حكم اذا لزم القضا على الغائب وكتب
الشهادة لحكم المكتوب اليه وهو المدعى بالكتاب الحكمي وهو نقل الشهادة في الحقيقة
لان الحكم الكاتب لم حكم بالشهادة وانما نقلها لحكم المكتوب اليه ولهذا حكم المكتوب اليه براه
وان خالف رايه راي الكاتب بخلاف السجل فانه ليس له ان يخالفه ويستحق حكمه **قوله**
وقرا عليهم وهم عندهم نسلم اليهم اي قرا القاضي الكاتب على اليهود ليعرفوا ما بينه وبينهم
وما فيه لايهم شهود في ذلك فلا بد من علمهم ولا بد من حصة محضرتهم ثم نسلم اليهم لئلا يتوهم التغيير
وعند ابي يوسف علم ما في الكتاب ليس بشرط وعنه ان يحتمل ليس بشرط ايضا ولا بد ان يكون
الكتاب من معلوم الى معلوم وكتب اسم المدعى عليه والمدعى فيه وذكر اليهود ان سواد
الكتبي

الكتبي بها دية **قوله** فان وصل الى المكتوب اليه نظر الى حفته ولم يتبدل بلا ضم وشهود لان هذا
بمثلة اداء الشهادة على الشهادة اذا كاتب يستل لفاظ الشهود بكتابة الى المكتوب اليه كما ان
شاهد الفرع يعمل شهادة الاصل لعبادة فكما لا سمح الشهادة على الشهادة الا كحفة انهم
فكذا لا ينجح الكتاب الا كحفة انهم ولا يتبدل ايضا بلا شهود ليهودن امار جليل او رجل
وامرأتين لتوقع التزوير فيه الا اذا اقر انهم ان هذا كتاب القاضي الكاتب فانه حشود
لا كتاب الى اقامة البينة انه كتابه وعند ابي يوسف للمكتوب اليه ان يتبدل الكتاب بدون اليهود
قوله فان شهدوا انه كتاب فلان القاضي سلمه اليها في مجلس حكمه وقراه عليها وحفته
فهي القاضي وقراه على خصم والزعم ما فيه يعني بعد ما ثبت عند التهم عند بان كان يعرفهم او
في الكتاب عند التهم فلا بد لليهود ان يقولوا سلمه اليها حتى لو قالوا لم سلمه اليها اولم تختم
محضرتا لم يكون ثم لا بد من مسافة بين القاضي وبين الكتاب قبل هي ثلثة ايام وقيل هي
مسافة لو غدا في اداء الشهادة لم يسطع ان يثبت في اهله وتبدل مع كتاب القاضي الى القاضي
وان كان في مصر واحد **قوله** ويبطل الكتاب بموت الكاتب وعزله وموت المكتوب اليه
الا اذا كتب بعد اسمه والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين لا يموت اخصم اي يبطل الكتاب بموت
الكاتب او عزله او لم يبق اعدا للتصديق قبل وصول الكتاب الى المكتوب اليه او بعد الوصول
قبل النسخ لان الاصل ان خبر الواحد لا يتبدل وانما قلنا خبر باعتبار الولاية الشرعية فاذا
لم يبق عاد الامر الى الاصل وقان ابو يوسف والسماخ لا يبدل بل المكتوب اليه ان يقتضي به لان
القاضي الكاتب بمثلة شهود الفرع وكتبت بينة بمثلة اداء شهود الفرع الشهادة فصار موته بعد
الكتابة بموت شهود الفرع بعد ادايتها دية قبل قضا القاضي بها فانه لا ينجح القضا فكذا اذا
قلنا القاضي الكاتب يتبدل شهادة الشهود بكتابتهم ولا ينجح ذلك النقل الا بالوصول الى المكتوب
اليه قبل الوصول لا يكون النقل تاماً فيبطل لان هذا النقل لما يجب على القاضي بسماع البينة
كان لم حكم القضا فادامات قبل تمامه بالوصول الى المكتوب اليه صارت كانه مات قبل تمام القضا
واذا مات قبل تمام القضا يبطل القضا فكذا هذا وكذا يبطل بموت المكتوب اليه قبل وصوله اليه
وحكم به الا اذا كتب الى فلان القاضي والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين فيبطل بموت
المكتوب اليه وقان السماخ لا يبطل وان لم يترك ذلك وحكم القاضي الذي جاء بعد ولما ان
ان القاضي الاول اعتمد على علم المكتوب اليه وامانتة فلا يكون لغيره ان يحكم به لعدم الكتابة
في حفته فصارت نظير الامتياز الاموال واجاز ابو يوسف كتاب القاضي الى احد من القضاة من غير
يعين سميلا لاس ولا يكون للقاضي ان يتبدل رسالة قاض آخر وان قامت عليها بينة لانه

ق

ق

ق

ق

ق

ق

ق

لوصف ذلك بما لا يسع **قوله** فكذا رسالته اليها عبارة عن نقل كلامه بخلاف الكتاب فانه ما
 على خلاف الكتاب للفرقة والفرقة تدفع به فلا تحتاج الى الرسالة ولا يبطل الكتاب بحججهم
 لان دارته يقوم مقامه فسد عليه **قوله** وتنفى المرأة في غير حد وقود لان حكم النكاح
 من حكم الشهادة اذ كل واحد منهما سبب الولاية فكما يتبدل بينهما في غير حد وقود فكذا
 يجوز تضادها في غيرهما وعدد السائق لا يجوز تولية المرأة النكاح لتفقد عقلها فلما لم يفلح لها
 فاهل النكاح لا يتنا **قوله** ولا يستلحق قاض الا ان يعرض اليه ذلك بخلاف المأمور بالجمعة
 اي ليس للقاضي ان يستلحق على القضا الا اذا قوض الامام اليه ذلك لانه رضى بآية وامانة
 دون غيره فلا يكون مطابق للتوفيق اذ نأى باختلاف بخلاف المأمور باقامة الجمعة حيث
 استخلاف غيره وان لم يتوفض اليه الاختلاف لانها على شرف الزوال فحجة الاختلاف من غير
 اذن صيانتها **قوله** اذ ارفع اليه حكم قاض امضاء ان لم يخالف الكتاب والسنة المشهورة
 والاجماع والاصل في هذا ان القضا متى لاي فصلا مجتهد فيه تنفذ ولا تنقض باجتهاد آخر
 لان الاجتهاد الثاني كالاول والاول ثابت بالنكاح فلا تنقض باجتهاد غيره هذا اذ لم يكن مخالفا
 لما ذكر من الاول حتى لو كان مخالفا لهما تنقضه الثاني لانه لا اعتبار للاجتهاد على خلاف
 هذا الادلة وتبدل السنة بالمشهورة احتراز عن الغريب ولو قضي قاض بحد دين المدعي المشهور
 احل ينسب العقد او كوارس مع ترك التسمية عمدا لا سندا فلما لفتة الكتاب السنة المشهورة
 اما الاول فلهو تعالى واستشهدوا شهودين من رجالكم وقوله عليه السلام البينة على المدعي
 واليمين على من انكر وهو مشهور واما الثاني فكذلك عسيلة واما الثالث فلما اتفق عليه الصدر
 الاول **قوله** ونفذ القضا لشهادة الزور في العقود والنسوخ ظاهر وباطنا لا لان ذلك
 المرسله اي كل مني قضي به قاض في الظاهر يجرى او كيد في العقود والنسوخ فهو في الباطن
 كذلك اذ كان المدعي بسبب معين كالزور ونحوه وقال ابو يوسف ومحمد وزفر والسافري
 وهم الله لا يكون في الباطن كذلك ولحق بالنسوخ ظاهر ان سلم المرأة الى الرجل
 وباتنا وباطنا ان كل له وطهرها وحل لها التمسك فيما بينه وبين الله تعالى لهم ان شهادة الزور
 في ظاهره لا باطنا تنفذ القضا بها ظاهرا لا باطنا ولنا قول على رضي الله عنه في شهادة المرأة
 في هذا كروجاك ولان القضا لتطع المنازعة بينهما من كل وجه فلو لم ينفذ باطنا كان
 تمهيدا للمنازعة بينهما لا قطعاً ولهذا في التعزيق باللعان ظاهر او باطنا واحدها كاذب
 وعند الاختلاف في البين يجوز النسخ باليمين واحدها كاذب باليمين وكذا في كل النسخ
 والعقود بخلاف الاملاك المرسله لان القضا فيها لا ينفذ باطنا لان الملك لا يملك من سبب
 وليس

وليس بعض الاسباب اولى من البعض لتراجمها فلا يمكن اثبات السبب سابقا على النسخ بطريق القضا
 وفي النكاح والشرع عدم النكاح والشرع القضا صحيح لصحي النكاح وعدم تراجم الاسباب **قوله**
 ولا تنقض على غايب الا ان يحضر من يتوهم متامة كالوكيل والوصي او يكون ما يدعي على الغايب سببا لما يدعي
 على الحاضر كمن ادعى عينا في يد غيره اذ استتره من فلان الغايب اي لا يجوز القضا على الغايب
 الا ان يحضر من يتوهم متامة كالوكيل او وصيه وقال السافري في حجة القضا على الغايب بالبينة وان لم يحضر
 من يقوم مقامه لانه عليه السلام قضي لهذا امر ابي سعيدان بالبينة وبوسنينان غايب ولان
 قوله عليه السلام البينة على المدعي مطلقا من غير اشتراط حضورهم ولنا قوله عليه السلام لعلي رضي الله عنه
 لا يقضي لاحد احضرين حتى تسبح كلام الآخر فانك اذا سمعت كلام الآخر علمت كيف يقضي رواه احمد
 وابوداود ولان القضا لتطع المنازعة ولا منازعة هنا لعدم الانكار فلا يصح القضا وما رواه
 محمود على انه عليه السلام افق بذلك لانه حكمه او كان اعانه على احد ماله وكذا لا حجة له في الحديث الثاني
 لان البينة اسم لما حصل به البيان في حق الحكم وهو مشتق وكذا يجوز القضا على الغايب اذا كان ما
 يدعي على الغايب سببا لما يدعي على الحاضر فان نصب الحاكم فخصما عنه وصار القضا عليه كالقضا
 على الغايب حتى لو ادعى عينا في يد غيره اذ استتره من فلان الغايب واقام الخارج البينة على ذلك
 وقضى به ثم حضر الغايب وانكر ذلك لا يلتزم الي انكاره لانه صار متفضيا عليه وهذا الاق المدعي
 لا يتوصل الي اثبات حقه على الحاضر الا باثبات حقه على الغايب فيثبت الحق عليه **قوله** ولعرض
 القاضي مال البيت ويكتب على الصدك للوصي والاب اي يجوز للقاضي ان يرض مال البيت ويكتب
 ذكر الحق اي الصدك وان اقرض الوصي او الاب فمن اقرض القاضي فلا يرض مال غير مأمون
 باعتبار القاضي ولتكنه من الاستداد متى شأله من الولاية بخلاف الوصي والاب لانه غير مأمون
 عن التوى ولودم ملكه من الاستداد بدون الشهود فربما يجد شهودا يرضون ماله البيت
باب التحكيم حكما رجلا يحكم بينهما في بينة او اقرارا في غير حد وقود ودية على
 على العاقل مع لوجه المحكم فاضيا يعني اذا حكم رجلان رجلا حكما بينهما ورضيا حكمه صحيح ولو لايتها
 على انفسهما فصح حكمهما ونفذ حكمه عليه ما لتوله تعالى فان خنته شقاق بينهما فامسوا حكما من الله
 والمراد به حكمهم الزوجين لاختيار القام او لاختيار العرفه فكما حاز الحكم في حق الزوجين جاز في سائر
 الحقوق لعدم العاقل بالصدق كمن ان حكم بالبينة والاقرار والتكول والرجحان ان حكم بالحدود
 والقصاص والدية على العاقل وذلك لان حكم الحكم منزلة الصلح فاجوز استحقاقه بالصالح في حكم التحكيم
 فيه وما لا فلا ولا يجوز استيفاء الحدود والقصاص بالصالح فلا يجوز التحكيم ولا ينفذ حكمه على العاقل
 لانهم ما رضوا بحكمه الا اذا اقر بالتكليف فانه يجوز ان حكم عليه بالدية لانه رضى بحكمه وما يجزى الا عرفت

وقال ذا اليد من ملكي
 توفيق

ولا يعرفه وقيل على هذا لو كان المدعى عليه ممن يتولى الاعمال لنفسه لا يتبدل بغيره **قوله** ومن ادعى
على آخره باعته فمال لم ابرها منك قط وبرهن على الشرب فوجد بها غيبا فبرهن البائع انه بري
من كل عيب لم يتبدل ان لم يتبدل بغيره للبائع على البراءة لان التوفيق غير ممكن لان اشتراط البراءة
تغير للعقد عن اقتضا صفته لسلامته الى غيرها وتغير العقد من صفته الى وصفه بالاعتد
محال وقد اکتب فيكون منقضا بخلاف المسئلة الاولى لان الباطل قد يفتى وعن الى لو كان
يتبدل لان التوفيق ممكن بان لم يبعها مودانا باعها وكيله وابداه عن كل عيب فيكون صادقا
بذلك **قوله** ويطلب الصك بان ساء الله اي اذ اکتب رجل اقرا بديونه في الصك ثم كتب
في آخره ومن قام بهذا الذكر اکتب فهو وكيل ان ساء الله اي من اخرج هذا الصك وطلب
ما فيه مراجع فله ذلك ان ساء الله بطل الذكر كله ولا يعتد بشي من الذين وقالوا الذي لان
وقوله ان ساء الله ينفرد الى قوله من قام بهذا الذكر اکتب استحسانا اذا اقر في محال الاستدلال
والصك يكتب للاستيناف فلوان في الكل كان مبطالا فيكون صندا مقصدا فينفرد اليه
بالبينة ولا يثبت خيعة وهم الله ان الصك كله شيء واحد بكم العطف فينفرد الى الكل كانه الكلمات المطبوعة
بعضها على بعض فان الاستدنا ينفرد الى الجميع حتى لو قال على الصوم والصلاة والحج ان ساء الله
لا يثبت شي كذا هكذا ولو ترك فريضة قالوا لا يثبت الاستدنا بالكل اذا الفريضة في الصك كالكسوت
في البطق **قوله** وان مات ذي قتالت زوجته اسلمت بعد موته وقالت الورثة اسلمت قبل
موته فالقول لهم لان الاسلام ثابت في الحال والكل يدل على ما قبلها وهذا ظاهر فغلبه للرفع
وقال زفر النول لها لان الاسلام حادث والاصل ان احوادث يضاف الى اقرب الاوقات
واقرب الاوقات ما بعد الموت قلنا هذا ظاهر والظاهر لا يصلح الاحتجاج **قوله** وان قال المودع
هذا ابن مودعي لا وارث له غيره دفع المالا لله فان قال لآخر هذا ابنه ايضا وكذب الاول
فتى الاول يعني اذا مات رجل وله مال عند رجل ودیة فقال المستودع هذا ابن الميت لا
وارث له غيره فانه يجب عليه دفع المال اليه لا اقرا بان ما في يد مالك الوارث خلافه عن الميت ولو
قال المستودع لآخر هذا ابن الميت ايضا وقال الاول ليس للميت ابن غيري فتى بالمال كله الاول
لان اقرا بان الاول قد صح وانسخ يده عن المال فكون هذا اقرا على الغير فلا يصح خلاف اقرا بان
بالاول حيث يتبدل لعدم من يملكه **قوله** ميراث قسم بين الغرما لا يكتل منهم ولا ميراث اي
اذا قسم الميراث بين الغرما او الورثة لا يوجد منهم كنييل وقال ابو خذ منهم الكفيل لاحتمال ان
يكون له غريم آخر وارث آخر فيجب على القاضي الاحتياط بالتكثير لمبالغته في الاجبا ولا يثبت خيعة
ان حق الحاكم معلوم وفق الغايب موهوم وهو لا يعارض المعلوم فلا يجوز التأخير الى زمان الكليل

في قوله من قام بهذا الذكر اكتب
في قوله من قام بهذا الذكر اكتب

والذي

والخلاف فيما اذا ثبت الدرس الارث بالتمهاده ولم يتبدل اليهود لا يعلم وارثا غيرهم اما اذا ما
بالاقرار ياخذ كنيلا بالاتفاق وان قالوا لا يعلم له وارثا غيرهم لا يوجد منهم كنييل بالاتفاق
قوله ولو ادعى دارا ارثا لنفسه ولاخ غايب وبرهن عليه احد نصف المدعى فقط يعني
دارا في يد رجل اقام الاخر ابينة ان اباه مات وتركها ميراثا بينه وبين اخيه فلان الغايب
ولا وارث له غيرهما فتى له بالنصف وترك النصف الاخر في يد الذي هي في يد ولا توثق منه
بكنييل وقالوا اذا احدى ايدى اخذها القاضي منه وجعلها في يد امين هي تقدم الغايب
وان لم يجد ترك النصف في يدي اليد لان الحاكم قد خاف من خذ منه والمقرامين فترك
في يد ولان اليد الناسة لا يزوج بالاعزوة ولا تزوجة لها من غير المختار المورث وبطل محوده
تقضا القاضي والظاهر انه لا يحد في المستقبل لان الحادثة صارت معلومة للقاضي ولو كان
المدعى في متون بعد بوخذ منه اتقا قاقا وقيل على الخلاف لان النقول محتاج الى الاحتفظ
والترج من يد ابلغ في الاحتفظ لئلا تنلنه واما القضا فيحفظ لنفسه فلا يوجد منه على قول **قوله**
ومن قال مالي او ما املك في المسكين صدقة فهو على مال الزكوة لان ايجاب العبد معتد بايجاب
الله تعالى ثم ما وجب الله تعالى من الصدقة مضافة الى ما مطلق كقوله تعالى خذ من أموالهم
الفقر الى الفصول لا الى كل المال فكذا ما يوجب العبد على نفسه وقال زفر النول الى كل مال
وهو القس لان اسم المال عام فيبتاعه كل مال بملكه سواء كان زكوا ام لا لان الوصية اخت الميراث لانها خلا
فهو على كل شي اي على كل مال بملكه سواء كان زكوا ام لا لان الوصية اخت الميراث لانها خلا
كالوارثه والارث يجري في جميع الاشياء فكذا الوصية **قوله** ومن اوصى اليه ولم يعلم بالوصية
فهو وصي بخلاف الوكيل معناه رجل اوصى اليه ولم يعلم حتى باع شيئا من التركة فهو وصي وبيعه
جائز بخلاف الوكيل حيث لا يجوز بيعه حتى يعلم بالوكالة وعن الى يركب انه لا يصح في الوصي ايضا
حتى لان كل واحد منهما انا به ولها ان الوصية استخلاف لان الوصي ينفرد بعد انقطاع ولاية
الموصي فلا يتوقف على العلم كنفرة الوارث بخلاف الوكالة لانه ليس باستخلاف لبقا ولاية
الوكيل بل من اثبات ولاية النفر في ماله فلا يصح بدلا علم من ثبت له الولاية كاثبات الولاية بالثبت
المالك بالبيع **قوله** ومن اعلم بالوكالة صح تعرفه اي اذا وكل وكبلا وهو لا يعلم بالوكالة فاعلم
واحد من الناس بالوكالة جاز تعرفه سواء اخبره بذلك عدل او غير عدل صغير او كبير لان
من المعاملات وليس فيه الزام وانما فيه الاطلاق فلا يلزم فيه العدد ولا العدالة **قوله**
ولا يثبت عزله الا بعدل او ستورين كالاخبار ليس بما يجنبه بعدد ولا ببيع والبيع المسموع
الذي لم يجر اي لا يثبت عزله الوكيل عن الوكالة الا بخبر عدل واحد او اثنين ستورين

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

وقال لا شرط في الخبر مدعى الاستيلاء الا التميز لانها من العلامات فصارت بالاختيار والتوكيد ولا ينفى
ان في هذه الزاوية من وجه شرطية فيه احد شرطى الشهادة اما العدد والعدالة وهذا لا يوجب
العرف على تقدير ان يعرف ولا يلزم شي على تقدير عدم التعرف وعلى هذا الخلاف السيد اذا جاز
بما به عدل فباعه او اعتقه لا يصير محتا والعدا عند الا اذا اخبر عدل او ستوران والشيخ اذا
اخبره واحد غير عدل وسكت لا يثبت شفعته عند ذلك البكر اذا سكتت بعد ما اخبرت بالكاف
الولي والسلم الذي لم يجر اذا اخبر الشرايع ولها ان هذا من جنس العلامات فلا يثبت على
شرائط الشهادة كالاخبار بالتوكيد ولا ينفى ان الخبر بهذا الاستيلاء التوكيد من حيث ان
التعرف يتعرف في ملكه وليس بالالزام لما فيه مرجع ويلزم الاخر من حيث منعه عن التعرف
فوجب ان شرط احد شرطى الشهادة وهو العدد والعدالة توفيقا على التبيين خطها خلاف التوكيد
لانه لا الزام فيه من وجه فني كل موضع فيه الزام محض شرط فيه العدد والعدالة كانه المارعات
عند الحكم وفيما لا يلزم شي بوجه لا شرط فيه العدد والعدالة وما فيه الزام من وجه دون وجه
شرط فيه احدها كافي هذا المسائل في سلم الشفعين يلزم سقوط الشفعة على تقدير سكوته وعلى
تقدير الطلب لا يلزم شي وكذا البكر على تقدير سكوتها يلزمها الكاف وعلى تقدير الرد لا يلزمها
وكذا السيد على تقدير التعرف فيه بالاعتق وغيره يلزمه الارش وعلى تقدير عدم التعرف لا يلزم
فلا بد من اعتبار احد شرطى الشهادة عند خلافها **قوله** ولو باع القاضي او امينه عبدا
للغير ما واخذ المال فصاع وكفى العبد لم يقض ورجع المئزى على الغرماء اي ضاع الثمن في يد
البايع وهو القاضي او امينه لم يقض للمئزى لان امينه القاضي قام مقامه والقاضي قام مقام الخليفة
وكلا واحد منهم لا يلزمه الضمان لئلا يتقاعدا ومن قبول لغير الامانات فيفيض الى تعطيل مصالح
العباد ورجع المئزى على الغرماء لان البيع واقع لهم فيكون عهدته عليهم عند تعذر رجوعها على
العامل كما يجعل العهد على الموكل اذا تعذر رجوعها على الوكيل بان كان الوكيل عبدا او صبيبا
مجردا عليه لان التعذر وقع له **قوله** وان امر القاضى الوصى ببيعهم فأتى او مات قبل القبض
وضاع المال رجع المئزى على الوصى وهو على الغرماء ارجوع المئزى على الوصى فلانه العاقل
فيرجع الحق اليه والارجوع الوصى على الغرماء فلانه عامل لهم ومن عمل لغيره فلا وكفه بسبب ضمان يرجع
به على من وقع له العمل ولو ظهر المثل بعد ذلك مال رجع الغرماء فيه بغيرهم وهو الاصح وقيل لا يرجع
بالغرماء الوصى من الثمن لان الضمان واجب على الغريم بفعله لان قبض الوصى كقبضه ولا يصح ان يرجع
لانه قضى ذكره وهو مضطر **قوله** ولو قال قاض عدل عالم قضيت على هذا بالرجوع او بالتطوع او بالهراب
وافعله وسلك فعله لان طاعة اولى الامر واجبة وفي تصديقه طاعته ولانه اخبر عن امر يملك انشاء

لا حال

في حال فقبل قوله نكل عن التهمة وقال محمد اخر الا يقتل قوله حتى يعاين المجته او لشهد بذلك مع
القاضي عدل لفساد حال اكثر قضاة زماننا والتدارك غير ممكن وجه الظاهر ان القاضي امين فيما
فرض اليه ونحن امرنا بطاعة اولى الامر **قوله** وان قال قاض عدل لرجل اخذت منك الف
ودفعت الي زيد قضيت به عليك فقال الرجل اخذت ظلما فالتول للقاضي وكذا لو قال قضيت
بتطع يدك كفى اذا كان المتطوع يد والمأخوذ منه المال مقرا انه فعله وموافق لان القاضي عليه
لما اقرا له فعله في حال قضائه صار معتبرا بالشهادة الظاهر للقاضي لان فعل القاضي على سبيل
القضا لا يوجب عليه الضمان كحال فجعول القول قوله ولا يجب عليه الثمن لانه يثبت انه فعله في حال قضائه
ببصاوتها ولا يبين على القاضي ولو زعم المتطوع يد والمأخوذ منه المال انه لم يكن قاضا بغيره
وانما فعل ذلك قبل التقليد وبعد الغزل قال قول قول القاضي ايضا في الصحيح لانه متى عرف
انه كان قاضا صححت اضافة الاخر الى حاله القضا لانها المعهودة وهي متافية للضمان فصارت
القاضي بالاضافة اليه كماله منكوا للضمان وكان القول قوله **قوله** الشهادة هي
اخبار عن مبدء وعيان لا عن تخمين وحسبان وهي حجة بالنصوص والاجماع ويلزم اليهود اداؤها
ولا يسع كتمانها اذا اطل بهم المدعي لقوله تعالى ولا يأتى الشهادة الا ما دعوا او التكاليف التي يجتمعها
لانه خبر كتمان المدعي والاذب الا انا تركناه بالنقض **قوله** ويلزم بطلب المدعي وسؤالي اكره
احب الى يلزم اذا الشهادة ولا يسع كتمانها لما تواترنا هذا اذا كان موضع الشاهد قريباً من موضع
القاضي فان كان بعيدا بحيث لا يمكن ان يعيد الى القاضي اداؤه الشهادة ويرجع الى اهله في يوم
ذلك قالوا لا ياتى بتركها لانه يكثر ضرر بذلك وقال تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد **قوله** الشهادة
في اكدودا احب لقوله عليه السلام لو سئلتك بغيرك كان غيرك **قوله** وقول في الرد اخذ
لا سرقا صاكن المدوق منه ورعاية كجانب الترتيبا على ان التطوع والضمان لا يجتمعان وفي الشهادة
على هذا الكيفية رعاية كجانب الترتيبا على ان التطوع والضمان لا يجتمعان وفي الشهادة
للزنا اربعة رجال ولبقية اكدود والنقصان رجلان وللولاية والبيان وعيوب النساء
فيما لا يطعم عليه رجل امرأة ولغيره رجلان او رجلان امرأتان ولكل لفظ الشهادة والعدالة اي
الشرط في الزنا شهادة اربعة رجال لقوله تعالى والدلائل ياتين انفسكم فاستشهدوا
عليهن اربعة منكم وهذا للفظ مرضع للمؤكردون المؤنث وعليه الاجماع ولا ان في شرط الا اربعة
مع وصف الذكورة تحقق معنى الترتيبا المدوب اليه والشرط لبقية اكدود والنقصان رجلان كجانب
الفرعي مضت السنة من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم واكلمينتين من بعد الاشهادة للنساء
في اكدود والنقصان ولان في شهادتين شبهة البدلية فلا يقبل فيما سدرى بالبهات والشرط

قوله

قوله

قوله

قوله

للولادة والكفاة وعيوب النسب فيما لا يطلع عليه الرجال شهادة امرأة واحدة لقوله عليه السلام
شهادة النكاح جائزة فيما لا يستطيع الرجال النظر اليه والجمع المحلى بالالف واللام اذا لم يكن معه معهود
مراد به كمن فتنناول الاول وعندك في شرط فيه الادب لان كلا امرأتين لقومان مقام رجل
واحد في الشهادة واجمع عليه ما روينا ولا ان سقوط صفته الذكورة للتحريف فسقط اعتبار العدد ايضا
كمساو شرط لغيرها شهادة رجلين او رجل وامرأتين سواء كانا تحت مالا او غير مال كالنكاح
والطلاق والعقاق وغيرها وقال السائغ لا تقبل شهادة النساء مع الرجال الا في الاموال
وتوابعها كالاجل وشرط النكاح لان الاصل فيها عدم القبول لتفحصان عقلهن ودينهن بما كسبت
واما قبلنا في الاموال لهوانها فلا تقبل في غيرها لعدم الهوان والفروق ولنا ان نمر وعيا رضى الله
اجازا شهادة النكاح مع الرجال في الكفاة والفرة ولان الاصل فيها القبول لوجود ما يثبت عليه
عليه اهله الشهادة فيها كحصول العلم للناظر والقبض وموسد السماع والفرق الى وقت
الاداء ولهذا نقول اخبارها في الاحبار ونقصان الضبط لغلظة النسيان الجبر نفهم امرأة اخرى
الها والنقصان اذا جبر صار كأن لم يكن وشرط لكل لفظ الشهادة لان النصوص وردت في
اللفظ وجواز الحكم بالشهادة بخلاف النكاح فيتنقص على مورد النص فيثبتها ويستمر العدالة
لقوله تعالى فمن تزفون من الشهداء والمرضى هو العدل وقوله وشهدوا ذوى عدل منكم ولان العدالة
مخرج جهة الصدق **قوله** وبان عن اليهود سدا وعليا في سائر اکتوق ومدا عندنا في
ومحمد وعندي خيفة يتنقص على ظاهر العدالة في المسلم ولا يسان عن اليهود حتى يطعن الحكم فيهم
فان طعن فيهم سال عنهم في السيد وركاها في العان الا في الحدود والنقصان فان قال في السيد
وبينك في العلانية فيها بالا جماع طعن الحكم ولم يطعن وهذا ما بان في لكل طعن الحكم ولم يطعن
وهما ان النقصان سبي على الجح وهو شهادة العدول لما تلوينا ولا بد من تحقيق العدالة ليصالح ان يكون
ملزما وقوله عليه السلام المسلمون عدول بعضهم على بعض الا المحدث وفي الذرف ولان العدالة
تأبته من حيث الظاهر لظن الى ذنبه وعقله فاكنتي بهذا الظاهر لاثبات ما لم يكن ما دام لم يكن منافع
اذا لا يمكن الوصول الى القطع بخلافها **قوله** وتعديل الحكم لا يصح يعني في قول من راي ان
عن اليهود لا يصح تعديل المشهود عليه حتى يبان من غير المشهود عليه وعن ابي يوسف ومحمد لا يصح تركيبة
اذا كان من اهلها بان كان عدلا يكن عند محمد لا بد من فهم آخر اليه لانه لا يجوز تعديل الواحد والابو يوسف
يجوز والمراد فيما اذا كان في عدول كسبهم اخطاوا وسوا اما اذا قال صدقوا وهم عدول صدقته فقد
ازمه الحق لاقرار به ولو قال هم عدول ولم يرد على ذلك لا يلزمه حتى لانهم مع كونهم عدولا يتوهم
منهم اخطا فلا يلزم من كونه عدلا ان يكون كلامه صوابا وانما لا يقبل تعديل المشهود عليه لان

من

من زعم المديني وشبهه ان المديني عليه ظالم كاذب في الجحد وتزلية الكاذب الفاسق لا يصح **قوله**
والواحد يكتفي للتركية والرسالة والترجمة لان التركية من امور الدين فلا تربط فيه الا بالعلمة حتى تحجز
تركبة العبد والمرأة والراعي والمحدث في الذرف اذ بان وقال محدث شرط في التركة ما شرط
في الشهادة من العدد ووصف الذكورة حتى لا تربط في تركبة شهود الزنا اربعة ذكور وفي غيره اربعة
والنقصان رجلان وفي غيرها رجلان او رجل وامرأتان لان ولاية القاضي ينبغي على ظهور العدالة
وهي بالتركية فشرط فيها ما شرط في الشهادة وله ان لا يرضى في معنى الشهادة وانما هو في معنى
الاجابة ولهذا جاز تركبة من لا يقبل شهادة لتركية احد الزوجين للاخرة تركبة الوالد والجد
وبالعكس واستلزام العد في الشهادة ثبت بالنص على خلاف النكاح فيتنقص عليه والمراد
بالرسالة والترجمة رسول القاضي الى المولى والمترجم عن اليهود كل ذلك على الخلاف الذي ذكرنا
قوله وله ان يشهد بما سمع او راي كالبصير والاقراء وحكم الحاكم والغصب والقتل وان لم
شهد عليه اي والله ان شهد بما سمع من البصير والاقراء او راي من الغصب والقتل وان لم
يشهد عليه لانه علم بما هو موجب عيانا واما مطلق الاداء يقول اشهدانه باع ولا يقول اشهدني ولو سمع
من راي الجح لم يجز له ان يشهد لان الصوت لغة الصوت فلا يحصل له علم الا اذا علم يقين ان ليس
فيه غيره مالم يشهد عليه لانه يصر على الاصيل من حيث زوال ولايته في تعيينه قوله علم المشهود عليه
وازاله الولاية الثانية للغير ضرر عليه فلا بد من الالباب والتجمل منه **قوله** ولا يعمل شاهد قاض
وراوي بخط ان لم يقدرك والى لا يحل لك هذا اذا راي خطه ان يشهد حتى تذكر الشهادة ولا القاض
اذا وجد في ديوانه مكتوبا شهادة شهود ولا يخط ان يشهدوا بذلك او اقرار رجل لرجل حتى
من اکتوق وهو لا يبدل ذلك لا يحكم بذلك ولا يفتي حتى يذكره وكذا الراوي اذا لم تذكر لا يحل
له الرواية لان الشهادة والنقصان والرواية لا يحل الا عن علم ولا علم هنا لان الخطية الخطية وقيل
عنا قول ابي خنيفة رحمه الله واما عندنا فيجوز له ان يشهد لان الظاهر انه خطه **قوله** ولا يشهد
بالم يعاينه الا في السب والموت والطلاق والعدول وولاية القاضي واصل الوقت وله ان يشهد
بها اذا خبر بها مرتين به والقياس ان لا يجوز الشهادة بالتسامع في شيء لان المطلق للشهادة
العلم واذ انما يحصل بالمعاينة او بالتواتر ولم يوجد واحد منها وجه الاستحسان ان معاينة اسباب
لغز الامور مختصة بجمع خاص فلو لم يحجز الشهادة بالتسامع لا دين الى احرجه وتقطيع تلك الاحكام
وانما يجوز الشهادة بالتسامع اذا حصل العلم بالتواتر او بالاشهاد او باخبار مرتين به بشرط
ان يجزى رجلان عدلان او رجل وامرأتان لانه اقل بضاب يفيد العلم الذي يثبتني عليه الحكم
في المعاملات وقيل يكتفي بالموت باخبار واحد او واحد وينبغي ان يطلق في الاول من غير تفسير

قوله

قوله

قوله

قوله

حتى لو قلنا ان الشهادة بالتسليم لم يقبل شهادة له الصحيح ولو شهد انه حفر دفن فلان فهو
 معانيه تقبل شهادته **قوله** واصل الوقت مختار به عن غيره لان اصله هو الذي لا يتردد
 سدا ليط فلا يقبل منها بالتسليم **قوله** ومن في هذا شيء سوى الرقيق لكان يشهد انه فلان
 فلو قلنا ان الشهادة بالتسليم لا يقبل الا ليد لا يقبل وانما يحكم به ان شهد به انه
 الا مجرد اليد لان الملك في الاشياء لا يعرف بطريق اليقين وانما يعرف بطريق الظاهر اليد بلا
 منازعة وليد الملك ظاهرا وقال السامع في يد الملك لا يد مع التعرف وفيه قال بعض مشايخنا لان
 اليد متنوعة الى ملك وامانة فلا بد من دليل التمييز وهو التعرف وتلك التعرف ايضا متنوعة الى
 وكالة واصله **قوله** سوى الرقيق استأثر الى انه لا يحكم به ان يشهد في الرقيق اذ اراده في بيع
 لان الرقيق اذا كان كبريا يدا على نفسه حتى اذا ادعاه حر الاصل كان القول قوله فلا يثبت
 لغيره عليه يد على الكسبة والاختراع لا يملك دليلا لان الحرق ايضا يستخدم فلكا يكون ظاهر اليد دليل
 الملك فلا يصح الشهادة به وفي رواية كونه ان يشهد في الرقيق ايضا لان اليد دليل الملك ظاهرا
 وينبغي ان لا يفسد الشهادة بما استفاد العلم به من معانيه اليد او التسامع في موضع كونه بالتسليم
 وبالرواية في يد حتى لو فسدت فلا يقبل شهادته لان التسامع ومعانيه اليد في الاملاك مطلق للشهادة
 بالملك والتأني يلزمه القضاء بالملك بالشهادة اذا كانت عن اعيان او مشاهد او اطلاق فاذا
 لم يكن واحدهما فلا يحكم به ان يحكم بها لعدم وجود الحجج الملمزة المقتضية لعلم **قوله** وشهد انه
 حفر دفن فلان او صلى على جنازة فهو معانيه حتى لو فسدت لقاضي قبل لانه لم يشهد الا بما علم
 فوجب قبوله لرفوها تحت قوله تعالى الا من شهد بان يحق ولم يعلمون **قوله** من يقبل شهادته
 ومن لا يقبل لا يقبل شهادته الا على الملوك والصبي الا ان يتحلى في الرق والصغير واديا بعد
 الحرية والبلوغ وانما لا يقبل شهادته الا على الامم لان الادب يقتضي ان يميز بين الكهين والايوت
 بينها الا بالنعمة والنعمة لشبهها فتم فيودث شبهة يمكن الاحتراز عنها كحسن اليهود وقال
 زفر تقبل فيما تجزي فيه التسامع وهو رواية عن ابي حنيفة لان البصيرة والاعلم في السماع على السواء
 وقال ابو يوسف والشافعي وجهان الله كونه اذا كان وقت التحمل بصيرة كحصول المقصود بالمتابعة
 وهو العلم وقال مالك يقبل شهادته مطلقا ولا يقبل شهادته الملوك لانهم من باب الولاية ولا
 ولاته بل على نفسه فليكن على غيره وكذا الصبي الا اذا تحلى في حال الرق والصغير واديا في حال
 البلوغ واكثرية فانه يقبل لانها اهل التحمل لان التحمل بالشهادة والسماع وكذا لا ينافيان
 ذلك وعند الاداه من اهل الشهادة فيقبل شهادته **قوله** والمحدث في قذف وانما
 الا ان يجد الكافر يذنب ثم سلم الى لا يقبل شهادته المحدث في الذنب وان تاب لتوبه تعالى

وهذا خلاف العبد والامانة لا يشهد في الرقيق كانه حفر دفن فلان
 لان الرقيق لا يكون له يد على نفسه حتى اذا ادعاه حر الاصل كان القول قوله فلا يثبت
 لغيره عليه يد على الكسبة والاختراع لا يملك دليلا لان الحرق ايضا يستخدم فلكا يكون ظاهر اليد دليل
 الملك فلا يصح الشهادة به وفي رواية كونه ان يشهد في الرقيق ايضا لان اليد دليل الملك ظاهرا
 وينبغي ان لا يفسد الشهادة بما استفاد العلم به من معانيه اليد او التسامع في موضع كونه بالتسليم
 وبالرواية في يد حتى لو فسدت فلا يقبل شهادته لان التسامع ومعانيه اليد في الاملاك مطلق للشهادة
 بالملك والتأني يلزمه القضاء بالملك بالشهادة اذا كانت عن اعيان او مشاهد او اطلاق فاذا
 لم يكن واحدهما فلا يحكم به ان يحكم بها لعدم وجود الحجج الملمزة المقتضية لعلم **قوله** وشهد انه
 حفر دفن فلان او صلى على جنازة فهو معانيه حتى لو فسدت لقاضي قبل لانه لم يشهد الا بما علم
 فوجب قبوله لرفوها تحت قوله تعالى الا من شهد بان يحق ولم يعلمون **قوله** من يقبل شهادته
 ومن لا يقبل لا يقبل شهادته الا على الملوك والصبي الا ان يتحلى في الرق والصغير واديا بعد
 الحرية والبلوغ وانما لا يقبل شهادته الا على الامم لان الادب يقتضي ان يميز بين الكهين والايوت
 بينها الا بالنعمة والنعمة لشبهها فتم فيودث شبهة يمكن الاحتراز عنها كحسن اليهود وقال
 زفر تقبل فيما تجزي فيه التسامع وهو رواية عن ابي حنيفة لان البصيرة والاعلم في السماع على السواء
 وقال ابو يوسف والشافعي وجهان الله كونه اذا كان وقت التحمل بصيرة كحصول المقصود بالمتابعة
 وهو العلم وقال مالك يقبل شهادته مطلقا ولا يقبل شهادته الملوك لانهم من باب الولاية ولا
 ولاته بل على نفسه فليكن على غيره وكذا الصبي الا اذا تحلى في حال الرق والصغير واديا في حال
 البلوغ واكثرية فانه يقبل لانها اهل التحمل لان التحمل بالشهادة والسماع وكذا لا ينافيان
 ذلك وعند الاداه من اهل الشهادة فيقبل شهادته **قوله** والمحدث في قذف وانما
 الا ان يجد الكافر يذنب ثم سلم الى لا يقبل شهادته المحدث في الذنب وان تاب لتوبه تعالى

ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا وقال الشافعي تقبل شهادته اذا تاب لتوبه تعالى الا الذين تابوا
 ولا استغفروا اذا تقب حلت بعضها معطوفة على بعض ينصرف الى الكل ولنا ما يكونا وهو على طلاقه يتناول
 ما قبل التوبة وبعد ها والجملة الاخرة لا يكون معطوفة على ما قبلها لان ما قبلها انما تنفع حدا والاشارة
 اخبارا لا يصلح ان يكون حدا لان الحد يقع بفعل الائمة لا بوصف قائم بالذات فلا ينصرف الا لثبته
 الى الجميع فيكون منصرفا الى الاخرة **قوله** الا ان يجد الكافر يذنب لو كان كافرا قذف غيره فخرج
 حال كونه ثم اسلم فانه يقبل شهادته بعد الاسلام لان هذه شهادة استسارها بعد احكام الاسلام
 فلم يحكمها رد لان التي ردت غير هذه بخلاف العبد اذا حد الذنب ثم عتق حيث ترد
 شهادته لانه لا شهادة للعبد اصلا في حال رقه فوقف الرد على حره فانه اذا عتق كان رد
 شهادته بعد العتق مريعا م حله فلا يرتفع بالحكمة **قوله** والولد لا يوبى وجديه وعلم واحد
 الزوجين للآخر والعبد لعبدته ومكاتبته والاصل فيه قوله عليه السلام لا يقبل شهادة الولد للوالد
 ولا الوالد للولد ولا المرأة لزوجها ولا الزوج لامرأته ولا العبد لمولاه ولا المولى لعبدته ولا
 الاجير لمن استأجره والمراد بالاجير التلميذ الخاص الذي يعد حرا ستادة فز نفسه
 ونفعه منع نفسه ولان المنافع بين هؤلاء متصلة فتصير شهادة لنفسه من وجه فلا يقبل وما لك
 يجوز شهادتها الولد للوالد وبالعكس والشافعي يجوز شهادة احد الزوجين للآخر ولا يحكم عليها ما روينا
 وما ذكرنا **قوله** والشريك لو ملك فيها هو من شركتها لانها شهادة لنفسه من وجه ولو
 شهد بما ليس من شركتها قبلت لعدم التهمة **قوله** والمحنت والناكحة والغنية اي لا تقبل
 شهادة هؤلاء لاصرارهم على الفسق والمراد بالناكحة التي ينوح في مصيبة غيرها لانها تركب الخطايا
 لاجل الممان **قوله** والعدوان كالتعداوتة دينية لانه المعاداة لاجل الدين احرام فمن
 ارتكبها لا ياب من القول عليه بخلاف المعاداة الدينية لانها من الدين فلا يكون موجب لرد الشهادة
قوله ومد من الرب على الهوان لا يقبل شهادته مرة وام على شرب الخمر لاجل الهوان لان
 شربها كبيرة وكذا مد من الشرب من غير الخمر من الحرامات وانما شرط الادمان ليكون ذلك ظاهرا
 حتى لو لم يكن مدشا وشرب سرا من غير الظاهر يقبل شهادته **قوله** ومن يلعب بالخيول يعني
 ليس او يتكلم ما يوجب الحد او يدخل الحمام بلا اذن او ياكل الربا او يتنا من الزنا والشراب
 او تنوته الصلاة بسببها او يبول او ياكل على الطريق او يلعب بالسيف اي لا يقبل شهادته هؤلاء
 اما اللعب بالخيول فلانه لهو ومورد للغفلة فيكون موجب للرد ولان الغالب فيه ان يصعد السطح
 لغير ان الطريق ينظر الى عورات النساء وهو فسق حتى لو كان يمتطي في البيت احكام فليس على عورته
 واما المضي فلانه يجمع الناس على الهوى واللعب ولا تكون عادة عن ارتكاب كبيرة بالمخافة والكذب

قوله

قوله

قوله

قوله

انما

و قد كان في ذلك يوم الجمعة
العاشر من شهر ربيع الثاني
سنة ١٢٠٤ هـ الموافق
للعام ١٨١٩ م

المجاز شهادة البين
لنصيب الوصي

بمنه الشهادة صار فاسدا لانه اشاعة الفاشة من غير ضرورة وبها حرام بالنص والمشهد لا يثبت
بشهادة الناس وانما لو اقام المدعي عليه البينة على وجه فيه حق من حقوق الله او حق من حقوق
العباد بان اقام البينة انهم زبوا او وقعوا الزنا او سددوا الخمر او سرقوا مائة او لم يتقادم
العدد او انهم عبيد او اقدمت قبل كان احكامهم الى احيائهم الكفوق **قوله** ومشهد
ولم يبرح حتى قال او همت بعض شهادتي بتدليل لو عدل او همت اي اخطأت بتدليل زيادة
كانت باطله او لم يابها به مجلس القضا فوضي العذر فقبلت اذا تدارك في اوانه ولو عدل
فان قام عن المجلس ثم عاد وقال او همت بعض شهادتي لا بتدليل ذلك منه جواز انه غش
المدعي او المدعي عليه باطاع فظام الدين لم يقبل بتدليل يجمع ما شهد لانه صار حقا للمدعي على المدعي
عليه فلا يقبل بقوله او همت وتدل نصي بما لقي لان ما حدث بعد الشهادة قبل التفتا كجاء كدونه
عند الشهادة ولو شهد بخمسة لم يقص باللف فكذا هذا وقيل بتدليل قوله او همت في الزيادة
والنقصان سواء كان قبل التفتا او بعد هذا اذا كان عدلا لم يرد اية احسن عن ابي حنيفة وبشر
عن ابي يوسف **باب** الاختلاف في الشهادة او ان وافقت الدعوى قبلت والا
الاصل ان البينة على حقوق العباد لا يقبل بدون الدعوى من مدعي لان حقوق الانسان
يتوقف على مطالبته او مطالبة من يقوم مقامه ثم البينة ان كانت موافقة لها قبلت لان القاضي
انما نصب لفصل الخصومات بين الخصوم وفصله بالشهادة او اليمين فاذا كان بالشهادة لا بد
من الموافقة حتى يمكن الفصل والا فلا يمكن التفتا بها فلا فصل **قوله** ادعي دارا او ثوبا
او شرا فشهد بك مطلق لغت وبك لا اي لغت الشهادة لانها شهدا بك ما ادعاه قديم
المدعي ملكا فادعاها شهدا بك قديم وما مختلفا في ولو ادعي ملكا فشهدا بك بغير انك تملكه كان الشرا والشرا
لا يكون لغوا بل يقبل شهادتهما لانهم شهدوا باقيل ما ادعاه وذلك لا يمنع قبول الشهادتين
قوله ويعتبر اتفاق شهادتين لفظا ومعنى لان التفتا لا يحكم الا بحكم ومعنى شهادته المشي
فالم يتفاهما شهدا به لا تثبت بحكم مطلقا والموافقة المطلقة في اللف والمعنى وقال لا اتفاق
في المعنى هو المعنى لا غير **قوله** وان شهدا احدهما باللف والاخر باليمين لم يقبل وان شهد
الاخر باللف وخمسائة والمدعي يدعي ذلك قبلت على الف وعندهما يقبل في المثلين على الف
بناء على ان الاتفاق في المعنى هو المعنى وهو موجود في اللف وفيها فيقبل وعندا لا اتفاق
في اللف والمعنى فلو وجد في المسئلة الاولى ويوجد في المسئلة الثانية على اللف فيقبل
شهادتهما فيكون الاولى ولها انها اتفقا على الاول فيثبت والزيادة لا يبرأ احدهما
لا يثبت بخلاف ما اذا ادعي الاقل حيث لا يثبت شي لان المدعي كذب مرشدا بالزيادة

بالنقصان
والاكثر
بما ادعاه

الا ان يوقف فيقول اصل حتى كان كما قال الا اني استوفيت الزايد او ابرأته فحيث يقبل
في الاول والاخر حينه رحمه الله ان اختلاف اللفظ يدل على اختلاف المعنى لان لفظ الواحد
غير لفظ الاثنين ولفظ الالف غير لفظ الاثنين ولم يثبت واحد من اللفظين لعدم كمال الشهادة
على واحد منهما بخلاف الالف وخمسائة لان الشاهد يتقنا على الالف لفظا ومعنى ويبرأ احدهما
بالزيادة بالزيادة على سبيل العطف فيثبت ما اتفقا عليه ولم يثبت الزيادة **قوله**
ولو شهدا باللف وقال احدهما انه قضاه منها خمسمائة بتدليل وما سمع انه قضاه خمسمائة
الا ان شهد معه آخر وينبغي ان لا يشهد حتى يقرأ المدعي بما قبض اي لو شهدا باللف وقال
احدهما انه قضاه منها خمسمائة لانه شهادة فرد الا ان شهد معه آخر ولم يكن المدعي مكذبا لانه
فيما شهد به بل انما كذبه فيما شهد عليه وذلك لا تندرج في شهادته له وعن ابي يوسف انه تقضي
بخمسمائة فقط لان مضمون شهادته سماع هذا القضا الاول والخمسمائة في المعنى وهو المعنى
عند علي ما مر وينبغي ان لا يشهد شاهد القضا للمدعي بالالف اذا علم انه قضاه منها خمسمائة
حتى يقرأ المدعي انه قبض خمسمائة كيلا يصير معنيا على الظلم **قوله** ولو شهدا بقرض الف
وشهدا احدهما انه قضاه جازت الشهادة على القرض لا انما قضاه عليه وقد يبرأ احدهما بالقضا
فلم يثبت القضا به لانه شرط الحجة وقيل انه لا يقضي القضي بالقرض وهو قول زهني لان زعيم
احد الشاهدين انه كاذبي عليه من المال فلو قضى بالمال لكان قضاه بشهادته الواحد وانه
لا حجة قلنا الذي اتفقا عليه يثبت لشهادتهما بالآخر لا يثبت لما ذكرنا انه شرط الحجة **قوله**
ولو شهدا بان قتل زيد يوم الخميس بمكة واخران انه قتل يوم الجمعة بدمشق فان قضى باحدهما
او لا بطلت الاخرى معناه اذا اجتمعا عند اكلم وشهدا على نحو ما ذكرنا لا بتدليل شهادتهما على الاثنين
لان احدهما كاذبه بيقين وليست احدهما باولي بالقبول من الاخرى فمما تذا وكذا الاختلاف
في الزمان والالاء التي وقع القتل بها فان سببت احدهما بالتفتا فخرت الاخرى لم يقبل
شهادته الاخرى لان الاول في ترجحت بالتفتا القضا بها فلا يقضي بالثانية **قوله** ولو شهدا
على سرقة برة واختلغا في لونهما قطع بخلاف الذكوة والالاونة والغضب وقالا لا يقبل شهادتهما
في الفضلين ايضا لان البقرة البيضاء غير السوداء فكانا سرقتين ولم يتم على واحد منهما بصراب
الشهادة فلم يثبت كايه فصل الذكوة والالاونة وقلنا انها مختلفا فيما لم يكلنا نكله وهو
ذكر الوصف لان القطع لا يضاف اليه حتى لو سكتا عن بيان الوصف جازت شهادتهما
ولان السرقة يكون باللباس غالبا ويكون التحمل فيها مبرحيد فيسببها عليها اللونان بخلاف
وصف الذكوة والالاونة يعني لو شهدا بسرقة برة ثم اختلغا في وصف الذكوة والالاونة

قوا

قوا

قوا

قوا

حيث لا يتبدل شهادتهما لان معرفة ذلك لا يمكن الا بالقرب وعند القرب لا يتبع الاشتباه فيكونا
 سريقتين متثلنيتين فلم يتم على احد منها نصاب الشهادة بخلاف الغصب يعني لو شهد بغيره
 بقرعة ثم اختلفا في اللون فانه لا يتبدل الشهادة لان الخرافة بالهنا والناية يتبع في النهار غالبا
 فيمكن ان اهدمن ان يقرب من الغاصب فيتا مل جميع الوان المغضوب فلا يشبه عليه حال
 فيكونان عصيين وعلى كل واحد منها شرط الحج فلا يتبدل **قوله** ومن شهد لرجل ان امرئى
 عبد فلان بالف وشهد اخر بالف وخمسائة بطلت الشهادة لان البيع بالف غير البيع بالثمن
 وخمسائة فاختلاف المشهود بين الاختلاف الثمن فلم يتم على واحد منها نصاب الشهادة **قوله**
 وكذا الكتابة واختلف يعني اذا اختلف في مقدار بدل الخلع والكتابة لا يتبدل شهادتهما لان
 المقصود اثبات السبب اما اذا كان المدعي العبد او المرأة فظاهرا منها يترعى السبب
 لتحصيل مقصودها واما اذا كان المدعي المولى فذلك لان البذل في ابتدا العقد متبادل
 يتبدل الحج فصار بمنزلة الاجابة فيكون المقصود اثبات العقد وان كان المدعي في الخلع الزوج
 يقع الطلاق باقراره ودعواه بمنزلة دعوى الذبح فيثبت اقلها وهو الذي انتقل عليه تمام نصاب
 الشهادة فيه **قوله** واما النكاح فيصح بالف يعني لو شهد على النكاح واختلفا في المهر ثبت
 النكاح وجب اقل المائتين مائة اسوا كان الدعوى من الزوج او من المرأة وقال لا يقضى بالنكاح
 ايضا لان المقصود مزاج نكاحي اثبات النسب والنكاح بالف غير النكاح بالف جسمه فطلعت
 الشهادة لعدم كمال الحج على كل واحد منها ولان حصة دم الله ان المهر في النكاح تابع حتى
 لا يطلعت بغيره ولا يشهد بالنكاح فكذا لا يكتفى باقتلاعه واذا وجب النكاح بالنكاح بغير المهر
 كما لا مشقة فوجب النكاح باقل المائتين مقدارا كما في الذبح **قوله** ويملك المورث لم يرض لوارثه
 بلا هو الا ان شهدا بملكه او يدعيه او يدعيه او يدعيه وقت الموت يعني اذا ثبت شيء
 انه ملك المورث بان ادعى الوارث عينيا في يدان انهما ميراث واقام شاهد فيشهدان
 ان هذا كانت لابي لا يفتى لوارث حتى يحجر الميراث فيقولان ماتا وتركهما ميراثا او يقولان
 كانت لابي يوم موته او كانت في يد او يد من يقوم مقامهما من المستعير وغيره وقال
 ابو يوسف ايجز ليس بشرط لان ملك الوارث بطريق اخلاله عن الميت فاذا ثبت ملك
 المورث يقول اليهود انها كانت له فيثبت ملك الوارث فروع لان الظاهر ان ملكه باق
 الى وقت الموت ولها ان ملك الوارث ملك مجد ثبت له بعد ما لم يكن ثابتا فيحتاج الى
 حجة مثبتة بان شهدا بحجر الى وقت الموت ولا يصح حجج دافعة لا يصح ان يكون مثبتة
 واحتياجا الى المثبتة ولم يوجد خلاف ما اذا شهدا انها كانت لابي يوم موته لان ملكه

عقد النكاح وعقد الكفاية

اذا ثبت عند موته ينتقل الى الوارث فروع فيكون اثباتا لا انتقالا بخلاف ما اذا
 شهدا انها كانت في يد عند الموت لان يد ان كانت يد ملك فهو على ما بيننا وان كانت يد
 امانة فذلك لان يد الامانة بالتحمل لصير يد غصب ويد الغصب بالموت يصير يد ملك بغير
 الضمان وكذا يد الامانة اذا صارت يد غصب بالتحمل فصارت الشهادة بيد مطلقة عزوت
 شهادة بالملك عند الموت والملك الثابت عند الموت ينتقل الى الوارث فروع ولا يحتاج
 الى احوال كذا اثبات يد من يقوم مقامه كالمودع والمستعير والمستاجر والمهرمن الغصب
 اثبات ليدن فلا يحتاج فيه الى احوال ايضا **قوله** ولو شهدا بيد حتى منذ شهر ردت يعني
 لو شهدا بها هذان ان هذا العين كانت في يد فلان منذ شهر وهو حي ردت الشهادة
 وعن ابي يوسف انها تتبدل لان اليد مقصورة كالمالك فوجب ان يتبدل كما اذا شهدا انها
 كانت ملكه منذ شهر لان الاصل ان الشيء اذا ثبت يمتدح الى ان يوجد مريله ولذا ان الشهادتين
 قامت بحجول لان اليد متنوعة الى ملك وامانة وغصب فلا يمكن القضا بالحجول بخلاف
 الملك لانه معلوم غير متنوع **قوله** ولو اقر المدعي عليه بذلك او شهد شاهدان انه اقر
 ان كان في يد المدعي دفع الى المدعي اي لو اقر المدعي عليه باليد المدعي او شهد شاهدان
 بان المدعي عليه اقر باليد المدعي منذ شهر دفع ذلك المان الى المدعي لان الاقرار
 معلوم فيصح الشهادة به وجهه لا المقدره لا يمنع صحة الاقرار **قوله** الشهادة
 على الشهادة قبل فاما لا يستط باليه ان شهد رجلا ان على شهادة شاهد ولا يتبدل
 شهادة واحد على شهادة واحد اي بحج الشهادتين على الشهادة بشرط ان يشهد على شهادة
 كل من واحد من الاصل رجلا لان كل واحد من الشهادتين قصه من البصاية فلا بد
 من كمال الحج على كل واحد منها والقياس ان لا يجوز لاهل عبادته بدنيه وجبت على شاهد
 الاصل والنيابة لا تجري في العبادات البدنية وجه الاحتسان ان الحاجة ما سته المهم
 او شاهد الاصل ولا يجوز عن ادائها الشهادة بالموت او المرض او بعد مسافة فلهولم يحز
 الشهادة على الشهادة ادى الى احوال حقوق العباد ولا يتبدلها لستط باليه كما يحزود
 والقصص لانهما يستط باليه وفي الشهادة على الشهادة فيه بمعنى البدلية فلا تخلو
 عن نوع شبهة فيستط اعتبارها في الحدود والقصص ثم تغاير الفروع ليس بشرط حتى
 لو شهد رجلا ان على شهادة رجل وبها ايضا شهدا على شهادة رجل اخر يجوز وقال
 الشافعي لا يجوز حتى يشهد على كل واحد منها رجلا ان غير الذي شهدا معا فاجبه لان كل
 شاهد يزعم ان مقام شاهد واحد فلم يتم الحج للقصص بها كالمرايتين وقان ما كان يجوز شهادتهما

قوله

قوله

باب

رجل واحد لان الفرع قائم مقام الاصل فكان الاصل حراً وشهد لنفسه ولنا قول على رضي الله عنه
لا يجوز على شهادة رجل الاشهاد رجلين مطلقاً من غير تقييد بان يكون بازا كل واحد احد
فرعان ولا تقبل شهادة رجل واحد على رجل واحد لما روينا ولان شهادة الاصل لا يثبت
عند القاضي الا بشهادة شاهدين كما قرأ المتبر **قوله** ولا اشهاد ان يقول اشهد على
على شهادتي اني اشهد ان فلانا اقر عندى بكذا اي وصفه الاشهاد ان يقول اشهد
الي اخره لان الفرع كالتابع عنه فلا بد من التحميل والتوكيد ولا بد ان يشهد عندا كما شهد
عند القاضي لمعلمه الى مجلس القضا **قوله** وادال الفرع ان يقول اشهد ان فلانا اشهد
على شهادته ان فلانا اقر عندا بكذا وقال لي اشهد على شهادتي بذلك هذا صفة ادال الفرع
عند الحاكم لانه لا بد من شهادة وذكرك الشهادة الاصل وذكر التحميل والحكمه يحصل بذلك
قوله ولا اشهادة للفرع بداهون امله او مرضه او سفن لان حوازلها للحاجة عند عجز
الاصل العجز تحقق بهذا الكسب او عن ابي يوسف انه ان كان في مكان لوعد الادال الشهادة
لا يتقد ران يثبت في منزله جازا لا اشهاد ايما تحقق النكاح وروي عن محمد بن جبريل
ما كان سوا كان مدته سفن او لا **قوله** فان عدلهم الفروع هم والاعدلوا اي فان
كان شهود الاصول عدلهم الفروع فهو جائز لان الفروع من اهل الترتبة فهو تعدلهم
شهود الاصل وان لم يعدلوا الاصول صح فالتقاضي بان عن اهل الاصول من غير
الفروع وعند محمد لا تقبل شهادة الفروع لانه لا اشهاد لانه لا يعرفها
لم يتقوا الشهادة فلا يقبل ولا يثبت ان يوسف ان الواجب عليهم النقل لا التعديل لانه ربما
كنى عليهم فاذا اتقوا فان في سرق عدالتهم كاحضوا بانفسهم وشهدوا **قوله** ويبطل
شهادة الفرع بانكار الاصل الشهادة معناه انهم قالوا لما لنا شهادة على هذا اكدته
وما توالوا غا بوائهم بالفروع وشهدوا على شهادتهم هذه الاحكام لم يثبت شهادتهم لان
التحليل شرط ولم يثبت لتعارض من خبر الاصول وخبر الفروع فلم يثبت التحليل مع الاحتمال
قوله ولو شهدا على شهادة رجلين على فلانة بنت فلان الثلاثين بآلف وقالوا اخبرانا
انها تعرفنا بها في امرأة وقالوا لم ندر في هذه ام لا تقبل للمدعي هات شاهداً انها فلانة لان
التقريب بالنسبة قد تحقق بشهادتهما والمدعي يدعي ان تلك النسبة لاي فرقة فتحتاج الى اقامة
البينة على ذلك **قوله** وكذا كتاب القاضي الى القاضي معناه ان القاضي اذا كتب
الي قاض آخر ان فلانا و فلانا شهدا عندى على فلانة بنت فلان الثلاثين بكذا من المبال
واحر المدعي امرأة عند القاضي المكتوب اليه وانكورت المرأة ان يكون هي المسوبة بذلك
النسبة

النسبة فيقال للمدعي هات شاهدين ان هذه هي فلانة **قوله** ولو قال فيها التهمة
لم يثبت حتى نسبها الي قاضيها اي لو قال ان فلانا في الشهادة على الشهادة في كتاب
القاضي الى القاضي فلانة بنت فلان التهمة لم يثبت هذه الشهادة حتى ينسبها الي قاضيها
وهو الجدل الاعلى لان التعريف شرط فيه وذلك لم يحصل بالنسبة العامة ويحصل بالنسبة
الخاصة وهو العجز كما هو سمي بالنسبة الى القريش فانه في **قوله** وعز قرانه شهد
رؤا الشرس ولا يعجز راي لا يقرب وقالوا لوضع قربا وكبس لانه اذ لكب كبيرة وفيها
فرز بالمسلمين وليس فيها حد مقد رفيف ر بالظرب ولا كبس زجر او هو قول للمسلمين
ولان عمر رضي الله عنه ضرب شاهداً الزور اربعين سوطاً وسخج وجهه ولاي حيلة ان يبرأ
كان شهراً ولا يقرب ويقتله الى سوقه ان كان متوقفاً الى قومه ان كان غير متوقف بعد
العصر في اجمع ما كانوا ويقول انا وجدنا هذا شاهداً زور فاحذروا وقد روى الناس
وكان شرح قاضيها في زمان الصحابة ومثل هذا التشهير لا يخفى على الصحابة ولم يترك عليه احد منهم
فحال تحمل الاجماع فكان هذا منه احتياجاً بما جاء في الصحابة لا تليد شرح لانه لا يترك تقليد
التابعي وقديث عمر يحمل على السياسة يدلل التبليغ الى الاربعين والتسعين **قوله**
الرجوع عن الشهادة لا يصح الرجوع عنها الا عند قاض فان رجعا قبل حكم لم يقض وبعد
لم ينتقض وختم ما اتلفا المشهود عليه اذا قبض المدعي المال ديناً او عينا اي لا يصح الرجوع
عن الشهادة الا عند قاض اي قاض كان لانه في شهادته فختص بما ختص به الشهادة
من مجلس القاضي ثم الشاهدان ان رجعا قبل حكم بينهما فتم لم يقض بينهما فتم لعدم رجحان
جانب الصدق على جانب الكذب وبدونه لا يصير محتمل لم يجب عليهما فحان لانها لم يتلفا
شيئاً بينهما وان رجعا عن الشهادة بعد الحكم لهما فتم لم ينتقض الحكم لان الكلام
الثاني مثل الاول في الدلالة على الصدق ورجح الاول باتصال التقاضي وجب عليهما
ما اتلفا بينهما فتم على المشهود عليه لا قرارها على انفسها بسبب الفهم والتسبب اذا
كان تعديا بمنزلة المباشرة في اجاب الفهم كعدا بيرة وقال السماع الاضمان لانه
لا اعتبار للتسبب عند وجود المباشرة وقلنا لا يمكن تعيين المباشرة وهو القاضي لانه بمنزلة
المباي من جهة ما الى القضا مدعياً فاضننا الحكم الي السبب وانما يجب الفهم عليها اذا قبض
المدعي المال ديناً كان او عينا لان كحق احقران عند تسليم المال الى المدعي **قوله**
فان رجعا بعد ما ختمت النصف لانه اتلف بينهما فتم نصف الحق فيجب عليه فحانة **قوله** والعبرة
لن بقي لامن رجح حتى لو كان البيا في شخص واحد نتي بقاياه نصف الحق وان لم يثبت ابتداء

قوله

قوله

قوله
الصحابة

باب

قوله
قوله

قوله نصف الحق كاستي بعض الزكاة بعد الحول بعض النصاب وان لم تثبت ابتدا بعض النصاب **قوله**
 فان شهد ثلاثة ورجع واحد لم يقن فان رجع هذا النصف الى فان شهد بالمال ثلثة فرجع واحد لم يقن
 اكمل لم يقن شيئا لانه بقي من يميني بشهادته كذا الحق فهو غير متلف بشهادته شيئا فلا يجب عليه الضمان
 وان رجع آخر ضمن الراعيان نصف المال لانه بقي من يميني بشهادته نصف الحق وهما اتلفا نصف الحق
 بشهادتهما ثلثة وراعيان يجب عليهما الضمان وانما لم يجب على الراعي الاول لما منع ومو بقاء من يميني بشهادته
 كذا الحق فزال المانع يرجع آخر فثبت ان التلغ مضاعف اليها فيجب عليها غرامته **قوله**
 وان شهد رجل وامرأتان فرجعت امرأة ضمنه الربع فان رجعتا ضمننا النصف لان في الاول
 بقي على شهادته من يميني به ثلثة ارباع المال فان رجعتا ضمننا نصف المال بقا من يميني نصف
 المال **قوله** وان شهد رجل وعشر نسوة فرجعت ثمان لم يقن بما لم يقن فان رجعت اخرى ضمن
 ربيعة فان رجعتا فالغرم بالاسداس اما عدم الضمان في الاول في دلالة بقي على شهادته من يميني
 كذا الحق بشهادته وهو رجل وامرأتان واما في الثانية فليقن من يميني بشهادته ثلثة ارباع الحق وهو
 رجل وامرأة واحدة واما في الثالثة وهي ما اذا رجع الرجل والنساء فعلى الرجل سدس الحق وعليهن
 خمسة اسداسه وعندهما على الرجل النصف وعلى النساء النصف لان النساء وان لهن في
 الشهادة لم تقن الا مقام رجل واحد وهذا لا يقتل شهادتهن الا بالانضمام رجل اليهن ولان
 رحم الله ان كل امرأتين في الشهادة يعومان مقام رجل واحد كما قال عليه السلام في نقصان
 عشرين عراة شهادة اثنتين منهن لشهادة رجل فغير نسوة خمسة من الرجال فصار
 كالشهادة بذلك ستة رجال ثم رجعتا فبطلت الضمان عليهم اسداسا فكذا هذا وعدم الاعتداد
 بكثير من عند افرادهن لا يلزم منه عدم الاعتداد بكثير من عند الاحتمال مع الرجال لان
 شرط اعتداد كل اثنتين مقام رجل للانضمام الى الرجل وهو موجود حال الاجتماع دون
 الافراد **قوله** وان شهد رجلان عليه او عليهما بنكاح في عقد زهر مثلهما ورجعا لم يقنما وان
 زاد عليه ضمنا هاهنا اذ ادعى رجل على امرأة نكاحا واقام على ذلك بينة والمرأة جاحدة
 فقصى القاضي بالنكاح ثم رجعا لم يقنما لهما شيئا سوا كان المسمى بقدر شهادتهما او اكثر او اقل لانها
 وان اتلفا البضع عليها بعوض لا يعدله ولكن البضع لا يمتنع على المتلف وانما يمتنع على المتكامل
 فزوجة المتكامل لها رخصه وهذا لان ضمان الاتلاف متدر بالمتكامل ولا مانع بين البضع والمال
 فلا يقننه به وان كان المراتة هي المدعية بان ادعت على رجل نكاحا واقامت عليه بينة وقضى بالنكاح
 ثم رجع الساعده ان كان مهر مثلهما مثله المسمى او اكثر لم يقن شيئا لانهما اوجبا مهر عليهما بعوض
 بعد له او يزيد عليه وهو البضع لانه عند الدخول في ملك الزوج متقوم خطر له والاتلاف بعوض
 يعود

لان الدعوى
 من جهات
 جعل الزوج

شاهدان

يعود له لا يوجب الضمان وان كان مهر مثلهما قد من المسمى ضمنا الزيادة لانها اتلفا على الزوج
 قدر الزيادة بلا عوض وهذا بخلاف ما اذا تصادقا باصل النكاح واختلف في مقدار المهر
 وشهد الرجلان على اقل ما ادعت المرأة ثم رجعا عن الشهادة حيث يجب عليهما ضمان ما ادعت
 المرأة لان في باب الاختلاف في مقدار المهر القول قول المرأة في مقدار مهر المثل عند ابي حنيفة
 ومحمد خلافا لابي يوسف علي ما مر في النكاح لانه لولا هذه الشهادة كان يصح عليه لها تتول
 المرأة عندهما فانها اتلفا عليها بالشهادة مقدار الزيادة التي ادعت فوجب عليهما ضمانها عند
 الرجوع وعند ابي يوسف القول قول الرجل في المهر فلم يتلفا عليها شيئا **قوله** ولم يقنما
 في البيع الا ما تنقضى مقيمة البيع يعني اذا شهدا على البائع بانه باع ثم رجعا عن الشهادة لم يقنما
 له اذا كان البيع بمثل القيمة او اكثر لانه اتلفا عليه البيع بعوض يعدله او يفوقه والاتلاف
 بعوض كالاتلاف فلا يجب الضمان وان شهدا عليه بانه باع باقل من القيمة ضمنا النقصان
 لان ذلك اقل اتلفا عليه بلا عوض ولا فرق في ذلك بين ان يكون البيع بشرط الخيار
 او باتا لان السبب هو البيع السابق فنقصان الحكم اليه عند سقوط الخيار يعني المتأخر فيكون
 اتلفا مضاعفا اليها بآتيانها السبب لهذا اذا شهدا با ببيع دون نقد الثمن وان شهدا بعد
 شهادتهما با ببيع بنقد الثمن ايضا وحكم القاضي به ثم رجعا عن الشهادة ليس ضمنا الثمن لان الثمن
 نفر في ذمة المشتري بالتصانم ثم اتلفا على البائع لشهادتهما بالقبض فنقصانه وان كان الثمن اقل
 من قيمة البيع لانها اتلفا عليه هذا المقدار بشهادتهما الاولى وان شهدا عليه بالبيع وقبض
 الثمن معا ثم رجعا عن الشهادة تجب عليهما قيمة البيع فقط لان القاضي تنقضى بالبيع لا بوجوب
 الثمن لان التصانم بالثمن يمارنه ما يوجب سقوطه وهو التصانم بالقبض والتصانم بالثمن اذا اقرون
 به ما يوجب بطلانه لا تقضي به لعدم القاطنة ولو شهدا على رجل بالقبض به ثم رجعا فان
 كان بمثل قيمة او اقل لم يقنما شيئا لمشتري لانه اتلاف بعوض وان كان باكثر من قيمته
 ضمنا الزيادة على القيمة لانها اتلفا على المشتري الزايد بغير عوض فنقصانه له **قوله** وفي المطلق
 قبل الوطى ضمنا نصف المهر ولم يقنما لو بعد الوطى يعني اذا شهدا بانه طلق امرأة قبل الدخول
 بها ثم رجعا ضمنا للزوج نصف المهر الذي وجب على الزوج بشهادتهما لانها اكدرت عليه ما كان
 على سرف السقوط لاحتمال الارتداد في قبيل ابن الزوج وللتأكيد حكم الايجاب فصار
 كأنها اوجبا عليه وان شهدا بانه طلقها بعد الدخول ثم رجعا لم يقنما شيئا لان المهر تأكد
 بالدخول لا بشهادتهما وقال الساجي يقنمان للزوج مهر المثل لان المصنع متقوم حاله
 اخروجه كما كان متقوما حاله الدخول وتلقا ان ملك الزوج ضروري فلا نظير الا في حق استيفاء

منافع البضع ولا يتعدى الى القوم واما عند الدخول فالمتقوم بمولاهم لو كان دون الملك الوارد عليه
 وقوة لاظهار خطره لانه استيلا على جزاءه في حالة الدخول دون الخروج **قوله**
 وفي العتق ضمن القيمة يعني اذا شهد بان عتاق عبد فحكم الحاكم بعقبة ثم رجعا عن الشهادة
 ضمن قيمة العبد لانه انما اتلفا عليه ما ليه العبد من غير عوض والولاء للسيد لانه
 كما لا يخفى لا يحول الى الشاهد بان لقوله عليه السلام الولاء لمن اعتق وهذا القمات
 لا يختلف باليسار والاعراب بخلاف ضمان اعتاق لصبيته من العبد المشترك حيث يكون
 بطريق الصلة بواسطة التوكيد والصلوات على المومنين والمسلمين كقوله **قوله**
 وفي القصاص الدية ولم تقتض يعني اذا شهد بوجود القصاص على رجل فحكم القاضي به فقتل
 المشهود عليه ثم رجعا عن الشهادة يجب عليها الدية ولا تقتض منها وقال الشافعي يقتض منها
 لانها تسبب بقتله فصار كالمكره ولما انها تسبب بقتله وليس كالحكم بدينه والعتق التيب
 لا يوجب القصاص كقولنا لان فيه شبهة والقصاص ليس بدينه ولما سقط القصاص من الشهادة
 يشار الى الدية صيانة للدم عن الهدر مع ان الدية لا تسقط بالشبهة وان رجع الولي معها
 فالولي بالخيار ان شاء ضمن الولي الاول وان شاء ضمن الشهود لان احدهما قاضية والآخر
 كمالا والحكمي مثل الخبيث في القمات وايها ضمن لا يرجع به على صاحبه لان كل واحد منهما موافق
 بقوله وعند ما ان ضمن الشهود نكلا ان يرجعا على الولي لانها عاملان في الشهادة فرجعا
 عليه بما كثر به **قوله** وان رجع شهود الفرع ضمنوا الا شهود الاصل بل شهد الفرع على
 شهادته او اشهد بها وغلطوا اي ان رجع شهود الفرع عن الشهادة يجب عليهم ضمان التلص
 بشهادتهم لان الحكم اضيف الى شهادتهم في مجلس القصاص فكان التلف مضاعفا اليهم فيضمنون
 وان رجع شهود الاصل بعد القصاص قالوا لم شهد شهود الفرع على شهادتنا لم يضمنوا لانه لم يوجد
 منهم سبب القمات لولا انكارهم سبب الاتلاف ومولاهم لا شهدا على شهادتهم ولا يبطال القصاص
 بشهادة الفرع للتعارف بين الخبرين بخلاف ما قيل القصاص لانهم انكروا التحمل ولا بد منه
 وان قالوا اشهدناهم وغلطنا لم يضمنوا ايضا لان الاتلاف لم يقع بشهادتهم وانما وقع بشهادة
 الفرع وهم ثابون على شهادتهم وعند محمد ضمنوا فيما اذا قالوا اشهدناهم وغلطنا لان الفرع
 نقلا وشهادة الاصول فكانهم حضروا وشهدوا ثم رجعوا **قوله** ولو رجع الاصول والفرع
 ضمن الفرع فقط ولا يلتفت الى قول الفرع كذب الاصول او غلطوا اي لو رجع شهود الاصل
 والفرع عن الشهادة يضمن الفرع لا غير لان سبب الاتلاف الشهادة القائمة في مجلس القصاص
 اذا وجد من الفرع فيجب القصاص عليه وعند محمد لا يضمن الفرع لان سبب الاتلاف

والعسار لا ضمان
 اطلاق وهو لا ضمان
 باليسار خروج

وان ساضن الاصول من غير ان يجمع بينهم في التعيين بل يحل كل فريق كالمفرد لان جهتي شهادتهم
 متعايرتان شهادة الاصول على اصل الحق وشهادة الفرع على شهادة الاصول ثم اى حق
 اذ لم يرجع على صاحبه لان كلا ضمن بجانبه ثم لو قال شهود الفرع بعد ان حكم القاضي بشهادتهم
 ان شهود الاصل كذبت او غلطوا لا يلتفت الى قولهم لان ما مضى من القصاص لا ينتقض لقوله
 كما لا ينتقض برجوعهم ولا يلزمهم غرامة لانهم لم يرجعوا وانما شهدوا على غيرهم فانهم كذبوا
قوله وضمن المذكون بالرجوع اي ان رجع المذكون عن التزكية ضمنوا لان الحكم يقضي اي
 الشهادة والشهادة انما تصير حجة بعد التزكية او العادلة انما تثبت بالتزكية فصارت في معنى
 علة العلة في اضافة الحكم اليها اذ لم يكن الحكم مضاعفا الى العلة وهذه العلة من الشهود لا يمكن اضافة
 الحكم اليها لانهم ما يتون على شهادتهم فيضاف الى علة العلة لرجوعهم وقال لا يجب عليهم القمات
 لانهم اتوا على الشهود خير افسار كما لو اتوا على المشهود عليه بالاحصان فانه لا يجب عليهم القصاص
 بالرجوع فكذلك هذا وتلك الفرق ثابت بينهما لان الاحصان علام على ما عرف وهذا علة العلة
 على ما بينا فلا يجوز احاق احدهما بالآخر **قوله** وشهود اليمين يعني ان شهد شهادتين ان كان
 لبعده ان دخلت الدار فانت حر وشهد آخر ان بدخول الدار ثم رجع الزبنيان بعد حكم
 فالضمان على شهود اليمين دون الشرط لانهم شهود العلة لان التلف حصل بالاعتاق وهم
 اثبتون وانما الشرط مانع فعند وجود الشرط اضيف الحكم الى العلة دون الشرط وان رجع
 شهود الشرط وصدق يضمنون عند البعض لانه عند المراجع الصحيح انهم لا يضمنون بحال
 نص عليه في الزيادة **قوله** لا شهود الاحصان والشرط اي لا يضمن شهود الاحصان
 ولا شهود الشرط وفيها خلاف زفر رحمه الله اما شهود الاحصان فلان الجناية يتخلط عند
 الاحصان فصار كحقيقة العلة ولانه شرط لوجوب اليمين والشرط اذا سلم عن معاهدة العلة
 صلح عليه ولما ما بينا ان الاحصان علامة وليس بشرط حقيقة لان حقيقة الشرط انما يتوقف
 عليه بعد كتمها صورة لتعاقب الطلاق بالشرط وهذا ليس كذلك لانه لو زنى ثم احصن فانه
 لا يرجع فعلم انه علامة فلا يضاف اليه الوجوب ولا الوجود فاما شهود الشرط ان كانوا يرجعون
 مع شهود العلة فلا ضمان عليهم لما بينا ان الحكم مادام يمكن ان يضاف الى العلة فلا يضاف
 الى الشرط وعند زفر يضمنون لان التلف حصل بشهادتي الفريقين جميعا ولما ان الشرط
 لا يعارض العلة في اضافة الحكم اليه وان كانوا يرجعون وصدق فيه الخلاف في التضمين
 على ما بينا انفا **قوله** الوكالم في التوكيد وهو اقامة الغير مقام نفسه
 في التقرن ممن يملكه اذا كان الوكيل يعتدل العقد ولو جسيما او عبدا محجورا بكل ما يعتدل

بشبه الوكيل في اللغو الحفظ وفي التبعة ما ذكره وموشرع بالاجماع والسنة وهي ما ذكره
انه عليه السلام وكل حكم من حزام لشرا لا محجة **قوله** ممن علكه متعلق بقوله صح اي صح عقد الوكالة
من يملك التفرق لان الوكيل يستفيد ولا يملك التفرق من الموكل فلا بد ان يكون للموكل
ولاية عليه حتى يتقدر على تملكه لغيره وما لكية الموكل شرط بالنسبة الى اصل التفرق وان
امتنع بغيره فلا اعتبار به حتى يجوز للمسلم ان يوكل الذي يبيع الخمر لان بيع الخمر في
الاصل كان جائزا وانما امتنع بغيره يعني النبي **قوله** اذا كان طرف لقوله صح اي
صح التوكيل من ملك التفرق اذا كان الوكيل ممن يعتل البيع وغيره من العقود وان
كان الوكيل مبيعا او عبدا محجورا عليها والمراد ان يعرف ان الشرا جالب للبيع وسالب
للثمن والبيع على عكس **قوله** بكل ما يعتد بنفسه متعلق ببيع ايضا اي صح التوكيل
بكل شيء جاز ان يعتد بنفسه لما ذكرنا من الدليل قولنا لنفسه احتراز عن الوكيل
حيث يجوز له ان يعتد بنفسه ولا يجوز ان يوكل غيره **قوله** وبما خصومة في الحقوق بربها
اخصم الا ان يكون الموكل مريضا او غائبا مدعى السنن او مريضا للسفاد محمد بن ابي بصير
الوكيل بما خصومة في جميع الحقوق بشرط ان يرضى اخصم الا اذا كان معذورا بعد رمل الاعذار
المذكورة فحسد كونه غير رضا اخصم وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يحرم التوكيل بما خصومة من
غير رضاه اخصم وان لم يكن عذر وهو قول الشافعي رحمه الله لان التوكيل حصل بما هو مخلص حق
الموكل فيصح بلا رضا اخصم وله ان تصد هذا التوكيل الاضمار خفية لان الظاهر انه انما يطلب
بالوكيل من استعداد وكيل يدفع حق اخصم عن الموكل وفيه اضرار به فمع غيبه فحال المرض
والسفر ان الجواب غير ممتنع على المريض والمسافر فلهما ان يكون في التوكيل استأطاف حق
عليه وكذا اذا اراد السفر كونه توكيله بلا رضا اخصم طالبا كان الموكل او مطلقا ففعال الحكم
بالاستطاف عن مصاحبة وكذا لو كانت المرأة مخدرة لم تجز عاداتها بالزور وحضور مجلس
الحاكم يجوز توكيلها بدون رضا خصة بعجزها عن الحضور لمكان اكلية **قوله** وبما خصومتها
الا في حدود قوله ان غاب الموكل اي بغيره بجميع الحقوق ولا يستيناف الا في الحدود والنقص
فان الوكالة لا تصح باستينافها مع غيبه الموكل عن المجلس لانها ليست بطالباتها فلا تتوفي
بما يقوم مقام الغير لما فيه نوع شبهة وقال الشافعي لا تتوفي التخاص في حال غيبه الموكل
لان حق العبد ولما انه عتق بغيره ليست بطالباتها وبشبهه العتق ما ثبت في حال غيبه الموكل
بحوزان الموكل قد عفا بل هو الظاهر انه مندوب اليه بخلاف ما اذا كان الموكل حاضرا
لانه لا يمكن فيه شبهة العتق وقد خالف ابي الوكيل لدله الهداية لا بالاستيناف واما التوكيل

ويلازم الاحكام

بما كان

بما كانت حد السرقة وحد القذف والتخاص كونه اذا ثبت في الاستيناف للموكل قال ابو يوسف
لا يجوز التوكيل بما ثبتا بها كالايجز باستينافها والظاهر ان محمدا مع ابي حنيفة ولا يثبت ان التوكيل
بغيره البدل عن الاصل ولا يدخل للابدال في هذا الباب ولها ان التوكيل يتناوب
ما ليس من حد ولا قصاص ولا نفاق اليه احد وهو كخسومة فصح التوكيل به كايه ساير
الحقوق بخلاف التوكيل بما ثبت حد الشرب وحد الزنا فانه لا يجوز بالاعتفاق لانه لا حق لاحد
فيه فلا يجوز ان يوكل به غيره وانما تقام البينة على وجه **قوله** والحقوق فيما
لصنفه الوكيل الى نفسه كالببيع والارباة والصالح عن اقتدار متعلق بالوكيل ان لم يمس
محجورا كعليه البيع وقبضه وقبض الثمن والرجوع عند الاحتراق والخسومة في العيب والملك
يثبت للموكل ابتداء حتى لا يعلق قريب الوكيل بشراة اي الحقوق فيما لخصيته الى نفسه كالببيع
الى غيره وهي التولية والتسليم الى اخره متعلق بالوكيل وقال الشافعي متعلق بالموكل لان
الحقوق تقع احكم فينتقل بما يتعلق به احكم وهو الموكل ولذا ان الوكيل اصيد في العقد
لان العقد تقوم بالكلام والوكيل اصل في الكلام فيكون اصل في العقد غير ان الموكل
لما استنباه في حق احكم جعلناه فائبا في حق احكم فترط للزوج وواعيناه اصل في حق
الحقوق اذ الاضرار في حقها واما الملك فثبت للموكل ابتداء لا خلافا عن الوكيل في لو كان
المستترى قريبا للموكل لا يعتق عليه وقيل الملك يثبت للموكل ثم ينتقل منه الموكل للبيع وهو
الاول واما قلنا ان لم يكن محجورا احترازا عن العبد المحجور والصبي العاقل المحجور فان الحقوق
لا يتعلق بها واما يتعلق بمولاه وان كانا ما ذواتهم في التجارة لزمها الثمن وجعابه على الامر كسنا
قوله وفيما يضيفه الى الموكل كالتكاح والخلع والصالح عن دم عده او عن النكاح متعلق بالموكل
ولا يطالب وكيله بالمرء وكيلها بتسليمها اي الحقوق في كل ما يضيفه الوكيل الى موكله كالتكاح
الى اخره متعلق بالموكل ون الوكيل فلا يطالب وكيل الزوج بالمرء ولا يلزم وكيل المرأة تسليمها
لان الوكيل منها سمين ومعيبر ولهذا يعلق العقد الى الموكل حتى لو اضاف الى نفسه بيع النكاح
له وهذا لان احكم فيها لا يتبدل الفصل عن السبب لانها مرقية الاستطافات اما غير النكاح
فخالف واما النكاح فلا يملكها لستطافا لكتبتها بعقد النكاح والساقط ملكي فلا يجوز ان يستطاف في حق
الوكيل ثم يستطاف ما ينافي حق الموكل بالانتقال لان الساقط لا يعود الا بسبب جديد فكان حكم
النكاح ثابتا لمن اضيف اليه ابتداء وهو الموكل بخلاف البيع فان حكمه يتبدل الفصل عن السبب
كايه البيع بشرط ايجاز **قوله** والمستترى منع الموكل عن الثمن يعني اذا وكل رجلا ببيع شيء
فباعه ثم ان الموكل طلب من المستترى الثمن لم منعه لان الموكل اجنبي عن العقد وحقوقه لانه

يتعلق بالعاقدة **قوله** وان دفع اليه صح ولا يطالبه الوكيل بانيا لان المتبوض منه فلا ياتى في
نزعه منه ثم رد عليه **باب** الوكالة بالبيع والشري امره بشرأوب هروي او بفرس
او بفلح صح سمي ثمنا اولاد بصرام عباد او دار صح ان سمي ثمنا اولاد بصرام او داره لا دان سمي
ثمنا اي صح التوكيد بشرأوب هروي او بفرس او بفلح وان لم يسم الثمن لان هذا
جمله النوع فكانت يمينه ويكون ذكرها بالنظر الي حال الموكل ثم اذا استترك بمثل قيمته او بما يتفان
انفس فيه فنظر على الموكل لتقدير الاحتراز عن الغبن اليسير وان استتراه بغبن جاشد
فقد على الوكيل وصح التوكيد بشرام عباد او داره ان سمي ثمنا لان بذكر الثمن قلت
اجها له او يمكن ذكرها بحال الموكل وان لم يبين الثمن لا يصح لانه يشمل انواعا اما غير الدار
فظاهر وكذا الدار لانها تختلف باختلاف الجيران والبلدان والمناطق والمحال اختلافات جسا
وان يبين نوع العبد كالتركي والهندي صح وان لم يبين صفة الجودة والركوبة ولم يبين الثمن لان
بذكر النوع استغن عن تعيين الثمن ولو وكله بشرأوب او داره او دقيق لا يصح وان بين
الثمن لان اجماله فاحشة والثوب يتناول اجناسا شتى من الاطلس الى الهند والداية
في اللغة اسم ما يدب على وجه الارض وفي العرف يقع على الحمار والفرس والبغل والبق يتنظم
الذكور والاناث والذكور والاناث من بني ادم جنس مختلفان وجهها اجنس مانع من
الاختلاف وتسمية الثمن لا يزول اجماله اذ يوجد بما سمي واحد من كل جنس ولا يعرف
مراد الامر الا بما لا يتعد والمأمور على الاستئصال به باطلا كما صلد ان اجماله ان كانت في جنس
لا تجوز الوكالة به مطلقا سواء بين الثمن او لم يبين وان كان في النوع يجوز مطلقا وان لم يبين الثمن
وان كان ما بينهما فان كان ذكر الثمن او النوع جاز والافلا **قوله** وبشر اطعام يقع على البر
ودقيقة اي لو دفع اليه الدراهم وكله بشر اطعام فانه يقع على البر ودقيقة وفي القياس يتناول
كل مطعم لاطلاق الاسم وجه الاستحسان ان الطعام متى ذكر مقرونا بالبيع والشري فانه يرد به
البر ودقيقة عادة فيصرف اليها وان لم يدفع اليه الدراهم وقال استترى طعاما لم يجز على الامر
بجها لتعدد الروايات ما نفع عن الامتنان فلا يجوز الامر به **قوله** ولو وكله الرد بالعيب
مادام البيع في يد من ولو سلمه الى الامر لا يرد الا بالامر ان استترى الوكيل شيئا لم يطع
على عيب فله رد به بالعيب بلا امر الامر مادام البيع في يد من لان الرد بالعيب مرجع حقوق العقد
وقى اليه فان سلمه الى الموكل لا يرد الا بالامر لانها حكم الوكالة بالتسليم اليه ولو رد الوكيل
بالعيب جاز وسقط حق الرد لما ذكرنا انه اصيل في الحقوق ثم الموكل مخير ان ستره
بالعيب واختر وان سارده على الوكيل **قوله** وجب البيع لمن دفعه من له قوله

وجس

وجس بالرفع عطف على قوله الرد اي ولو وكله حبس المبيع بالثمن سوا دفعه من له اولم يدفعه
وعند زفر ليس له حق المنع لان يد الموكل حكا ولو سلمه اليه لا يكون له حق الحبس بالثمن
كذا هذا ولما ان الوكيل كالبائع والموكل كالمشتري فكان له حق الحبس كالبائع وهذا الحق لا يسطر
بحد الوقوع في يد لانه لا يمكن الترخ عنه اذ لا يقدر على التفتيش على وجه لا يصير الموكل قابضا
به حكما وما لا يمكن الاحتراز عنه يكون عفوا **قوله** فلو هلك في يد قبل حبس هلك من له
الموكل ولم يستطع الثمن وان هلك بعد حبس فهو كالمبيع اي يضمن الوكيل ضمان المبيع ان يكون
مضمونا بالثمن قلت قيمته او كثر لما ذكرنا انها كالبائع والمشتري فيسقط كل الثمن ويملك
وعند زفر يضمن ضمان الغصب لانه صار غاصبا بحبس ما ليس له حبس ويضمن ضمان الرهن
عند اي يوسف حتى لو كان فيه ذنبا بالثمن يسقط الثمن والارحج بالفضل على الموكل لانه مضمون
بالحبس للاستيناف بعد ان لم يكن مضمونا به وهذا هو معنى الرهن بخلاف ما اذا هلك في يد الوكيل
قبل حبس فان سبه يتقرر على الموكل لان الوكيل في القبض عايل لا امر فيصير الامر بقبض
الوكيل قابضا حكما ما لم يمنع عنه فاذا هلك هلك من مان الامر ولو قيل ان يرجع عليه بالثمن في صورة كالمبيع
ما اذا حبه لانه تبين انه كان عايل لنفسه لا للموكل فلا يرجع به عليه **قوله** وتعتبر المداقة
للوكل في العرف والسلم دون الموكل اي لو وكل شخصه بمقدار العرف والسلم فالمعبرة بمداقته
الوكيل فيها دون الموكل لان المستحق قبض العاقدة وهو الوكيل وان كان لا يتعاقب الحق
كالصبي والعبد المحرر لان قبضه وتسليمه صحيح وان لم يتوجه عليه المطالبة ولو فارق الوكيل صاحب قبل
القبض بطل العقد لان فراق الاعن قبض وان فارق الموكل لا يبطل لانه ليس بعاقدة **قوله**
ولو وكله بشر اعش ارطال حم بدرهم فاستترى عشرين رطلا بدرهم ما ساع مثله عشا
بدرهم لزوم الموكل منه عشا بنصف درهم وعندهما يلزمه العشرون لانه قاله الى خير
فنفذ عليه خلاف ما لو استترى بامر عشرين رطلا بدرهم حيث يهيم مستورا لنفقا لا باجماع
لانه قاله الى شراذ الامر يتناول السمين وقد استترى المهزول ولن ان المقصود
هو المبيع دون الثمن وقد وكله بشر اعش ارطال ولم يامر بالزيادة فلم ينفذ عليه
الزيادة بل ينفذ على الوكيل **قوله** ولو وكله بشر اعش بيمينه لا استترى له لنفسه ولو
استترى لنفسه فهو للموكل لانه يقول الوكالة التزام ان ما يوجد من سبانه هذا العين هو الموكل
وهو اعتمد عليه فلو وقع لنفسه رافض الى تعزير الامر ولانه قصد عزل نفسه مع غيبة الموكل
فيما توافق امر الموكل وعزله يكون باختلاف الابا توافق فلا يبرأ قصدا **قوله** فلو استترى له
بغير التهود او بخلاف ما سمي له من الثمن وقع للموكل لانه قاله امر الموكل فينفذ عليه وينفذ

شجرة لا يرجع الوكيل

قوله

اي لا يرجع الوكيل على الموكل

قوله

قوله

قوله

في ضمن الخافعة وكذا لو وكل الوكيل وكذا آخر ما شترى الثاني بغيره الاول تقع على الوكيل دون
الموكل وان كان مع غيره الاول يكون واقعا على الموكل الاول لان مقصوده حضور راي وكيله
وهو حاصل بخلاف ما اذا وكله بطلاق امراته او اعتاق عبدا ثم هو وكل وكلاهما واقع الذي
حضور الاول حيث لا يقع لان الوكيل في الطلاق والعتاق كالرسول فلا يكون له ولاية
التصرف من عبده فاذا تصرف فقد خالف فلا ينفذ **قوله** وان كان بغير عينه فالشرا الوكيل
الا ان ينوي للموكل او لشتره بما له اي لو وكله بشرا عبدا بغير عينه فاشترى عبدا فهو
للكوكل لا اذا قال نويت الشراء للموكل او لشتره بما له الموكل بان اضاف العقد الى ماله
وان اضاف الى دراهم مطلقه فان نواها للامر فهو للامر وان نواها لنفسه فهو لنفسه
او من ماله وان تكاد في البينة حكم العقد اجاعا وان توافقا انه لم يحضره نه بعد الى كون
حكم العقد وعند محمد هو للوكيل لان الظاهر ان الالف عاملة لنفسه **قوله** وان قال
اشتريت للامر وقال الامر لنفسك فالقول للامر وان كان دفع اليه الثمن فللمامور وهذا
الميل على اربعة اوجه لان العبد لا يخاف الا ان يكون حيا او ميتا فان كان حيا فلا يملك
اما ان يكون الثمن منقودا او لا فان لم يكن الثمن منقودا فالقول للامر لان الوكيل يحتمل ان
اشتراه لنفسه بعد ذلك الثمن لانه مامور بشرا عبدا بغير عينه فله ان يشتره لنفسه
فلما لم تجبه اطلاق الشري الى الموكل فيكون متهما في ذلك فلا يقبل وان كان الثمن منقودا
فالقول للمامور لانه نجح عما يملك استينافه وعندهما القول للمامور فيها لانه يملك استينافه
وان كان العبد ميتا فان لم يكن الثمن منقودا فالقول للامر لانه امين ادعى خروج عن
عبد الامانة فيكون القول قوله هذا اذا كان الوكيل بشرا عبدا بغير عينه اما اذا كانت
الوكالة بشرا عبدا بعينه فهو ايضا على اربعة اوجه اما ان يكون العبد حيا او ميتا فان كان
حيا فالقول للمامور سواء كان الثمن منقودا او لا لا اخبر عما يملك استينافه فيصدق
وان كان ميتا فان كان الثمن منقودا فالقول للمامور ايضا مع يمينه لانه امين يدعى خروج
عن عبد الامانة وان كان غير منقود فالقول للامر لانه اخبر عما يملك استينافه وغرضه الرجوع
بالثمن والامر منكرو **قوله** وان قال بعني هذا لفلان فباعه ثم انكرو الامرا فذلك فلان الا ان
لم امر به الا ان يملك المشتري اليه بعني ان قال رجل لا بعني هذا العبد لفلان فباعه
ثم انكرو المشتري ان يكون فلان امرا فبي فلان وقال انا امرته فان فلانا فذلك لان قوله
بعني لفلان اقرار منه بالوكالة فاذا انكرو الامر بعد صار منافضا فلا يقبل **قوله** ويكون
العبد لفلان الا ان يقول فلان اني ما امرته به لم يكن له ان يصدق لان اقرار المشتري

ارشد

وهو ايضا بالنسبة الى غيره ما لا يحل

انه تدبره الا اذا اذله المشتري الى فلان واخذ فلان فانه حشده يكون العبد له بالبيع الكسبي
بالعطاء فيكون العبد عليه **قوله** وان امره بشرا عبدا بعينين ولم يسم مئنا فاشترى
له احدهما لان التوكيد مطلق غير مقيد بمن مقدور وقد لا يتفق الجمع بينهما في الشري فيكون
ان يشترى كل واحد منهما بقدر قيمته من الثمن او اقل او بزيادة يتقارب النكس في مثله
وليس له ان يشترى بما لا يتغلب من النكس فيه لان الوكيل بالشرا ليس له ان يشترى
بعين فاحش بالاجماع **قوله** والشراهما بالثمن وفيهما سواء فاشترى احدهما بنصفه
او اقل هو وبالاكثر الا ان يشترى الثاني بما بقي قبل الخصومة اي لو وكله بشرا عبدا بالثمن
وفيها سواء فاشترى احدهما بنصف الالف او اقل جان وبالكثر من النصف لم يجز اي لم يلزم
الامر قلت الزيادة او كثرت لانه قايلا لالف بالعبد من قيمته سواء يتنصم الالف عليهما
نصفين دلالة فيكون امرا بشرا كل واحد منهما بمحمية فزون قال الشرا بمحمية موافقة
وباقيل منها مخالفة الى خير وبالكثر منها الى سوء فلا يلزم الموكل الا ان يشترى الباقي بما بقي
من الالف قبل ان تحق استحسانا لان غرضه تحصيل العبد من الالف وقد حصل وقال
ان اشترى احدهما بالثمن بمحمية بما يتغلب من النكس فيه وقد بقي من الالف ما شترى بمثله
العبد الباقي فهو جائز لان التوكيد مطلقا بلا تقدير بمن كل واحد منهما بمحمية
والطلاق ينفرد الى المتعارف وهو الشرا بالقيمة او بزيادة بما يتغلب من النكس فيه ولكن غرضه
تحصيل العبد من الالف فلا بد من ان يمتري من الالف قدر ما يشترى به الباقي لخصه غرضه
قوله وبشرا هذا بدين له عليه فاشترى صح ولو غير عين نفذ على المامور اي لو كان
له على شخص دين فوكل الدائن المديون بان يشترى له هذا العبد بذكر الدين فاشترى
جائز ولزم الموكل ولو وكله بشرا عبدا بغير عين فاشترى عبدا فهو للمامور حتى لو مات
عنده يكون من له وعليه الالف وان قبضه الامر فهو له وقالوا لا يلزم للمامور الوجهين
لان الدراهم والدرنا يبر لا يتعينان في المعاصات عينيا كانت او دينيا واذ لم يتعين صار
التعيين به والاطلاق سواء ولو اطلق وقال اشترى عبدا ولم يعين الالف بل اطلق على الوكيل
ولزم الامر وان لم يكن البائع او الباع معينا فكذلك هنا ولذا التوكيد صادف الباطل
والتوكيد بالباطل باطل وهذا لان التوكيد حصل بملك الدرس من غير من عليه الدين فلو
لا يتقدر عليه فلا يملك الامر به ايضا والتقدير يتعين في الوكالة فلا يكون الاطلاق والتعيين
على السوا خلاف ما اذا كان البائع او الباع معلوما لان الباع ينتصب وكذا عن الامر بتبطل الدين
لانه معلوم فيكون الباع قابضا لرب المان او لم يصير قابضا لنفسه وكذا اذا كان الباع

كاه اوله ان اراور

متعينا لان في تعيين البيع تعيين البائع فصارت كالمويعين البائع **قوله** وشراؤه بالف
دفع اليه فاشترى فقال اشتريت لحماية وقال المامور بالف فالتول للمامور وان لم يدفع
فلما مرى القول للمامور ان شكاوت الامة بالف لانه امين ادعي الخروج عن عهد الامة
والامر يدعي عليه حتى الرجوع وهو منكور فالتول لم وان كانت لاي حماية فالتول
للامر لانه قالت حيث اشترى ما في حماية بالف فليزم الامة المامور وان لم يدفع
الالف والمسلمة بحالها فالتول ليلزم ويلزم الامة المامور اما اذا كانت الامة لاي
حماية فالتول لاي لانه وانما اذا كانت قيتها لاي لاي الفاعنة انها يتحالفان لانهما مختلفان في
مقدار الثمن فيجب التحالف ثم ينسخ العقد الذي جرى بينهما كذا ويلزم الجارية المامور لا يتحقق
ملك الامر **قوله** وشراؤه ولم يسم ثم قال المامور اشتريت بالف فصدقه بانه
وقال الامر بنصفه تحالفناي ولو وكله بجل هذا العبد ولم يسم له ثمنا الى اخره حتى التحالف
لانهما مختلفان في مقدار الثمن ولم يكن لها بينة وقول محمد رحمه الله في التحالف مع الصغير ان القول
للامور مع يمينه المراد به التحالف لانه ذكر من المامور وهو بمنزلة البائع وبين البائع مضمون
بالتحالف وقيل لا يتحالفان هنا لان الخلاف يدفع بتصدق البائع اذ هو حاضر قلنا قول
البائع لا يعتبر لانه ان استوفى الثمن فهو اجنبي بعد الاستيفاء وان لم يستوفه فلهذا في
حق الموكل لانه لم يجد بينهما عقد فلا يعتبر تقديقه **قوله** وشراؤه الامر من
الف ودفع فقال لبيد اشترته لنفسه فباعه علي هذا عتق وولاه لبيد وان قال اشترته
فالعبد للمشتري والالف لبيد وعلى المشتري الف مثله اي لو وكل عبد رجلا شراؤه لنفسه
من لبيد بالف درهم ودفعه اليه فقال الرجل لبيد اشتريته فباعه علي هذا عتق العبد
وولاه لبيد كان العبد هو الذي اشترى لنفسه وبيع العبد من نفسه اعتاق وشرك العبد
نفسه يقول الاعتاق ببطل لان العبد ليس من اهل الملك فحقيقته البيع مجاز عن الاعتاق
لوجود ازاله الملك فيها وان اطلق الوكيل ويقول اشتريته ولم يبين ان اشترى العبد له
فالعبد للمشتري والالف لبيد لانه كسب عبده وعلى المشتري الف آخره فالتول للعبد وانما قلنا
العبد للمشتري لان ظاهر هذا المبيع حقيقة فلا يعدل عنه الى العتق من غير دليل ومن غير علم
المولي اذ لعله لا يرضى به لما فيه من لزوم ولاية وعدل حسنة **قوله** وان قال لعبد اشترى
نفسك من موكلك فقال للمولي يعني نفسي فلان ففعل فهو للامر وان لم يبدل فلان
عتق اي ان قال رجل لعبد اشترى نفسك الى قوله ففعل اي فقال العبد لمولاه
يعني نفسي فلان فباعه المولي على هذا السرط كان العبد للامر وان اطلق العبد بان
قال

الاعمال الاختلاف

قال يعني ولم يبدل فلان فباعه علي هذا عتق وهذا لانه اضاف العتق الي الموكل كان ملكا
للموكل اذا العبد يصلح ان يكون وكيله عن غيره لشراؤه من مولاه وان اضاف الشراي
لنفسه بان قال يعني نفسي من غير ان يضاف الي فلان عتق العبد لان المطابق يصلح
لهذا ولهذا فلا يتبع امتثالا بان شك فبقي لنفسه **فصل** الوكيل بالبيع والشراي لا يعتد
مع من ثروته لانه ذلك مثل قرابة الولاد واحدا الزوجين للآخر وعبد له وعبد له
اي حقيقته رحمه الله وقال لا يجوز بيعه من غير القيمة لامر عبده او مكاتبه لا اطلاق التوكيل
ولا اتمه مع رعاية القيمة خلاف عبده ومكاتبه لان ملكها ملكه اولا حق الملك وقيل
ان مواضع التهمة مستثناة عن الوكالات وهذه مواضعها لان كل واحد منهم ينتفع
بمال الاخر عادة ففقد مال كل واحد كمال صاحبه من وجه وفي البيع مبيع لا اثر له
الى نفسه من وجه فلا يجوز **قوله** وصح بيعه بما قبل وكثر وبالعرض والنية اي الوكيل
بالبيع يجوز ان يبيع بالتقيد والكثير الى اخره وقال لا يجوز بيعه بتقصان لا يتقاضي لانه
فيه وهو قول الشافعي رحمه الله ولا يجوز الا بالدراهم او الدينار لان المطابق يتقيد بالعتاق عادة
والبيع بغبن فاحش وبالعرض ليس يعتاد فلا يتوقف التوكيل اليه ولا في حقيقته رحمه الله
انه مامور ببيع مطلق وقد اتي به فيصح لان البيع مبادلة المال بالمال وذا موجود في البيع
بالعرض كوجود في البيع بالتقيد والبيع بغبن فاحش بيع من كراهه ولهذا احتج به
في اليقين والبيع بالعرفان بغبن فاحش متعارف ايضا لان الشخص قد يبيع الشيء لنفسه
منه او لجاهه الى نفسه ولا ينظر الى قلة المهر وكثرة وعرضيته وتوريته وله ان يبيع
بالتقيد والنسيئة عندنا وعند الشافعي لا يبيع الا بالتقيد لان المطابق يبيع يعرف الى الثمن
اكال فكذا مطلق التوكيل به ولنا انه امر ببيع مطلق والعتيق باليمن اكال يبطل
صفة الاطلاق ولا يجوز من غير دليل والبيع بالنسيئة معتاد عند التجار كالباع بالتقيد
قوله وتثبت شراءه بمثل القيمة وزيادة يتخاضن الفاكس فيها وهو ما يدخل تحت
تقوم القومين ولا يجوز باعني الفاحش والفرق لابي حنيفة بين البيع والشراي ان التهمة
تمكنت في الوكيل بالشراي يجوز ان اشترى لنفسه فلما لم يعجده اخلا للنفس اذ ان تحول
على الامر ولا يتمكن من هذه التهمة في الوكيل بالبيع حتى لو كان وكيله في شراي عينه قالوا
يقصد على الامر لانه لا يمكن شراؤه لنفسه ثم الغبن اليسير ما يدخل تحت تقوم القومين
والفاحش ما لا يدخل وقيل حد الفاحش في العروض نصف غير القيمة وفي الحيوان عتق
القيمة وفي العتاق خمس القيمة وفي الدراهم ربع غير القيمة **قوله** ولو وكل بيع

فما

قوله

قوله

قوله

وكذا في التوكيل

عبد وباع نصفه صح وفي الشرا يتوقف ما لم يتزالبية وذلك لان اللفظ مطلق في فصل البيع
عن قيد الاجتماع يجوز مطلقا مجتمعاً ومتفرقا ولانه لو باع كله بهذا القدر من المثلين جاز عند موكل
او في أن يجوز وقال لا يجوز لان فيه ضرراً للركبة وهو غير معتاد لانه عيب الا ان يبيع النصف
الا فبقيل ان تحتها فلو وكله لشرائه فاستري نصفه يكون موقوفاً فان استري باقية
قبل ان تحتها لزم الموكل والالزم الوكيل وهذا باجماع لان شرا البعض قد يسهل
الى الاستئصال فاذا استري الكهل قبل الخصومة تبين انه وسيلة فينفذ على الامر والاند
على المأمور لانه مخالف لما يقال ان الشرا لا يتوقف بل ينفذ على المشتري فكيف يمكن القول
بالوقوف لانه نقول انما لا يتوقف اذا وجد نفاذ على العاقد وما اذا لم يجد فتوقف كشر العبد
المحج غير غيره فانه يتوقف وكذا ههنا شرا النصف لم يجد نفاذا على الوكيل لانه ليس
بمخالف من كل وجه ولا على الموكل لانه لم يوافق امر من كل وجه فقلنا لا يتوقف **قوله**
ولو رد المشتري المبيع على الوكيل بالعيب يبيته او تكول رده على الامر وكذا بالقرار
فيما لا يحدث ومما صدر رجلا يبيع عبداً فباعه من رجل وسلم قبض المثلين او لم يقبضه حتى
وجد المشتري به عيباً فان كان عيباً يحدث مثله فان رده على الوكيل يبيته فيورد على الموكل
لان البيته حجة في حق الناس كافة فيثبت بها قيام العيب عند الموكل فينفذ الرد على الموكل
وكذا ان ردها بالتكول لان الوكيل مضطر في التكول لعدم معرفته بما حوال عبد الغير الوكيل
بما الذي اوقعه فيه فكان الرد عليه رداً على الموكل وان رده باقرار المأمور ولا
يكون رداً على الموكل لان الاقرار حجة قاضية فيظهر في حق المقترون غيره وهو غير مضطر
لانه يمكنه السكوت والتكول ولكن لما كان في حقه الموكل فيلزم بيته او بتكوله لان الرد على
الوكيل بتقاضي القاضي لا باقرار حتى لو رده بلاقضا القاضي فلا يكون له ان يردّه على الموكل
بحال وان كان عيباً لا يحدث مثله أصلاً كما لا يصح الزايدة او لا يحدث مثله في هذه
المدّة رده القاضي بغير بيته وعين وإقرار بعلمه يثبت بكونه عيباً باجماع وانما يشترط
احدها ان يشتهر على القاضي ان هذا العيب قديم او لا وعلم انه لا يحدث في مدة الشراء
لانه لا يكون التراجع فاحتمال الى هذه الحجة ليظهر التراجع واذا لم يشتهر فلا يحتاج اليها فيحكم
وان رده المشتري بنفسه باقرار الوكيل العيب ما لا يحدث مثله لزم الموكل في
ردائه وفي ردائه يلزم الوكيل فلا يرد على الموكل الا برضاه **قوله** وان باع بنفسه
فقال امرتك بنقد وقال المأمور اطلعت قال نقول للامر لان الامر يستغنى عن جهته فكان
القول له ولان مبني الوكالة على التقييد حتى لا يصح بدون بيان النوع بعد الجنس والمثلين
الامر

في البيع والشراء

قوله وفي المضاربة المضارب اي لوباع المضارب لانه نقول رب المال امره ان يبيع
بنقد وقال المضارب اطلعت كان القول للمضارب لان الاصل في المضاربة الاطلاق والعموم
الا يري انه يملك الا يبيع والابضاع قال نقول لمن تمسك بالاصل **قوله** ولو اخذ الوكيل المثلين
وهنا فضاخ او كينلا فتوى عليه لم يفتن اي فتوى المال على الكينلا بان دفع الامر الى من
يري براءة الاصيل بنفس الكينلا كما هو مذهب ما كدره الله فيحكم براءة الاصيل فتوى
المال على الكينلا فلا يفتن عليه لان حق الاستيناف للوكيل والرهين والكنلا له توأكل ان
الاستيناف فيملكها فاذا ضاع الرهن في يد فقد صار استينافاً وذا ما هو كره وقيل المراد
بالكنلا مواجاة لان التوي لا يتحقق في الكينلا وتدل الكينلا على حقيقتها لان التوي يتحقق
فيها بان كان الكينلا والكنول عنه مطلقين الصحيح الاول لان المراد بالتوي هنا توي
مضاف الى احد الكينلا بحيث لو لم ياذ كينلا لم يتودينه كانه الرهن **قوله** ولا يترقب
احد الوكيلين ومن الاذ خصومه وطلاق وعناق بالادل ورد دليته وقضا من يعنى
اذا وكل وكيلين لاجرة لا حدها ان تصرف بدون رأي الا في المذكورات لان الموكل
رضي برأيها لا يري احدها وان كان البذل مقدراً لان بقدر ما لا ينع الرضا ردة
في البذل وفي اختياره من كان ملياً وهذا في عرف يحتاج فيه الى الراي وكان توكلها بلفظ
واحدة واما ما لا يحتاج فيه الى الراي كالمذكورات او لا يمكن الاجتماع فيه كاختصومه او كما
توكلها على التعاقب جاز لا حدها ان يتصرف فيه دون صاحبه لانه رضي برأي احدهما
على الانفراد حيث لا يحتاج الى الراي او كان اجتماعهما يودي الى التبليس على القاضي
والي الشعب كانه التوكيل في الخصومة خلاف ما اذا اوصى الى وصيين على سبيل التعاقب
حيث لا يجوز لاحدهما ان يتصرف بدون الاخر في الاصح لان وجوب الوصية بالموت وعند الموت
صار اوصيين جملة واحدة **قوله** ولا يوكل الا باذن او باعمل برأيك اي لا يوكل الوكيل
فيما وكل به الا باذن الموكل او نقول له اعمل برأيك لانه رضي برأيه ولم يرض برأي غيره لتفاوت
الناس في الراي فالرضا برأي شخص لا يكون رضا برأي غيره الا ان يوصى اليه بالصريح
او يقول اعمل برأيك فان لم يكن يوكل غيره حصول رضاه ويكون الثاني وكذا على الموكل حتى لا يجوز
لداول ان يعزله ولا ينعزل بموته وينعزل ان يموت الموكل **قوله** فان وكل بلا اذن الموكل فعقد
محقرة او باع اجنبى فاجازح اي ان وكل الوكيل بغير اذن الموكل فعقد محقرة الوكيل الاول
جاز من غير اجازة منه لان المصنوع وهو حضور رايه حاصل وعند رد الاجرة العقد او عقد
اجنبى فاجازة الوكيل الاول جاز حصول مقصوده وهو حضور رايه ولو قد راد

قوله

قوله

قوله

قوله

النش للماني جاز عتده في غيبته كصول المقصود فاستعمل دانه في ترمس النش واختلوا في
 العتده فيما اذا عتد الثاني محضه الاول فقبل ان الحق يتعلق بالاول لان الموكل رضي بترده
 عتده دون الثاني وقبل ان الحق يتعلق بالثاني لانه هو العاقد وهذا بخلاف الوكيل لان
 والعقاد اذا وكل غير فطلق الثاني محضه الوكيل الاول لا ينفذ لان الامر عليه بان
 الاول دون الثاني **قوله** وان زوج عبدا ومكاتب او كافر صغيره الحرة المسلة او باع لها
 او استتري لم يحذر لانه لا ولاية له ولا لان هذه الولاية نظره فلا بد من تعويضها الى القادر المحقق
 معني النظر والرق يزيل القدر والكفر السفسه على المسلم فلا مصاحبه في التوفيق اليها ولا فرق
 بين ان يكون الكافر ذيبا او حرييا **قوله** الوكيل باخصومة والتبعض وكل
 باخصومة والتبعض لا يملك التبعض ويتبعض الذي يملك اخصومة ويتبعض يعني لا يملك برهن
 ذواليد على الوكيل بالتبعض ان الموكل باعه وقف الامر حتى يحضر الغائب اي الوكيل باخصومة
 وبالتبعض لا يملك التبعض وهو قول زفر وقال علي واما الثلثة يملك التبعض عينا كان او دينيا
 لان الوكيل باشي وكيلا باعمه وانما هما يكون بالتبعض وما لم يتبعض فاخصومة قائمه
 لانه يتوهم انكار بعد ذلك فيكون له التبعض قطعا للمنازعه ولزفر ان اخصومة غير التبعض
 حقيقه ولا يلزم من الرضي باصدائها الرضي بالآخر لتفاوت النفس في الامانة والحيثه ولم
 من شخص يصالح اخصومة ولا يكون امينا فلا يرضى بقبضه وكذا المطالبة غير التبعض بالالزم
 من الرضا بها الرضي به لتفاوت النفس في الامانة والتفويض على قول زفر واما الوكيل بالتبعض
 الذي يملك اخصومة حتى لو اقيمت عليه البينة على استئصال الموكل او ابراهه بقبول قال ابو بكر
 ومحمد رهما الله لا يكون حقا لان التبعض غير اخصومة فلم يكن الرضا به الرضا بها اذ ليس
 كل من يوتن على المال يتدري اليها والوكيل يتبعض العين لا يكون وكيلا باخصومة حتى لو بين
 ذواليد على الوكيل ان الموكل باعه لا يتبطل بینه بل يوقف الامر حتى يحضر الموكل لانه
 لا يوقف مخرج اليد بغير الموكل وهذا لان التوكيل وقع بتبعض عين حقه لا غير ومكان خصوصه
 بلا اخصومه بان لا تجدد ذواليد ملكه فلا حاجة الى جعله وكيلا في غير ما وكل به لعدم الفرق
 في خلاف ما اذا كان التوكيل وقع بالملك بان وكله يتبعض الذي حيث يكون وكيلا باخصومة
 لان الملك انما عرف وصقود العتد يتعلق بالعاقده فكان خصما فيها وقال الوكيل
 يتبعض الذي يملك باسبعا عين حقه حكما فلا ينتصب خصما فيه كانه الوكيل يتبعض العين
 وقال ابو حنيفة رحمه الله الوكيل يتبعض الدين وكيلا بالملك لان الديون يتبعض باسماها
 لا باعيانها فان نصب حقا كالوكيل لشيء او التمس **قوله** وكذا الطلاق والعقار
 يعني

ط
 وعليه الفتوى
 مختار وقاية

اليوم

قوله

وكذا رجل يتكلم
 امرأته او عبده
 من مكان آخر
 في حياها فلا يملك
 حياها ولا يملك
 حياها ولا يملك

يعني اذا وكل وكيلا يتكلم امرأته او عبده واقامت المرأة البينة على الوكيل ان الزوج
 طلبها واقام العبد البينة على الوكيل تسلمه ان المولى قد اعنته لا يتبطل البينة في حق
 وقوع الطلاق والعقار ويتبطل في حق توريد الوكيل عنها حتى يحضر الموكل ثم يعيد البينة
قوله ولو اقر الوكيل باخصومة عند القاضي صح والالا اي لو اقر الوكيل على
 موكله عند القاضي صح اقرارا عليه وان اقر عند غير القاضي فلا يصح اقرارا ويخرج عن
 عن الوكالة وقال ابو يوسف صح اقراره وان اقر في غير مجلس القاضي وقال زفر
 والسناخ لا يصح اقرارا وان اقر في مجلس القاضي لانه وكيل باخصومة والاقرار مسالة
 فهو عند اخصومة والوكيل باشي لا يكون وكيلا بغيره قلنا التوكيل بما يصح مما كانت
 الموكل مال كاله وهو مطابق اجواب فتكون اخصومه مجازا عنه لطريق ذكر السبب وارا
 المسبب وهذا لان اخصومة مجهول مسرعا والمجهول مسرعا كما لم هو رعادة فلا يكون
 التوكيل به فتكون مجازا عن مطابق اجواب ومطابق اجواب يتناول الاقرار والامكان
 فصح كل واحد منهما منه وهو قول ابو يوسف ان الموكل جعل الوكيل قايما مقامه بغير
 مطلقا فتتقضى ان يملك ما كان الموكل مال كاله والوكيل مال كاله لا اقرار بغير مجلس
 التقضا وفي غير مجلس فكذا الوكيل وقلنا التوكيل مساو لاجوابا لخصومه حقيقه
 بان انكر او مجازا بان اقر والاقرار في مجلس التقضا لخصومه مجازا لانه خرج في
 مقامه اخصومه فمن باسها وفي غير مجلس التقضا لخصومه لاهيقه ولا مجازا
 فلا يملكه فلا اعتبار به **قوله** وبطل توكيله الكليل بال يعني اذا كان لرجل دين
 على رجل وكنيل به رجل فوكل الطالب الكليل بقبض ذلك الدين من الذي عليه الدين
 لم يصح التوكيل لان الوكيل هو الذي يعمل لغيره ولو جئنا هذه الوكالة صا رعا مالا
 بنفسه ساعيا في ابراء ذمته فان عدم الركن فبطل **قوله** ومن ادعى انه وكيل القاي
 في قبض دينه فصدقه الغريم امر بدفعه اليه فان حفر الغائب فصدقه والا دفع اليه
 الغريم الذي رتبنا ورجع به على الوكيل لو باقيا وان ضاع لا الا اذا ضاع عند
 الدفع او لم يصدقه على الوكالة ودفعه اليه على ادعائه اي وراجعي انه وكيل القاي
 في قبض دينه فصدقه الغريم امر بتسليم الدين اليه لانه اقر على نفسه لانه
 ما تشبهه فالص مال المديون اذ المديون يتقضى باسمها حتى لو ادعى انه او في
 الدين الى الطالب لا يصدق لان الوكالة بالتبعض ثابت ولم تثبت الا بالماحج ودعواه
 فلا نور حقه ويتبع الغريم بدين الدين ولا يتخلف ولا يتخلف باسمه ما يعلم ان الطالب

قوله

قوله

قوله

قد استوفى الدين لان النيابة لا تجري في الايمان بخلاف الوارث حسب كلفه على
العلم لان الحق ثبت للوارث وكان اكله عليه لطريق الاصل له دون النيابة
ثم اذا حضر الغائب وصدة الوكيل في الوكالة بري الغريم لانه ظهر انه كان وكيله
وتقبض الوكيل قبض الموكل وتقبض الوكيل موجب للبرائة فكذا هذا وان حدد الوكيل
دفع الغريم الدين الى الطالب بما لا يثبت الاستيناف حيث ان الطالب
الوكاله والتول في ذلك قوله مع ميمنه فلم يصح قبضه قبض الطالب فبقي الدر في ذمه الغريم
كما كان ويرجع المديون على الوكيل بما دفع اليه ان كان باقيا في يد لانه ملكه وانطق
حق الطالب عنه حيث قبض دينه بنفسه وان كان هناك في ايدي الوكيل لا يرجع
الغريم على الوكيل لان الغريم لربان الوكيل صار محققا قبضه الدين وان الطالب
ظلمه بالاحد ثانيا والمطلوب لا يظلم غيره **قوله** الا اذا ضمه معناه لا يرجع الغريم
على الوكيل الا اذا ضمن الغريم الوكيل عند الدفع بان يقول للوكيل نعم انت وكيله
لكي لا آمن ان محدد الوكاله وبما ضمتي ما سافعل انت كليل عنه بما اخذت من ثانيا
فقتل مح وصار كليل لا محسب للغريم ان الطالب الوكيل بطريق الكفالة لان ما اخذ
الطالب ثانيا غصب والكفاله به جاز دون ما اخذ الوكيل حيث لا يجوز ان يقبضه
لانه امانة ولا يجوز الكفاله بالامانة **قوله** او لم تصدقه يعني اذ لم تصدقه الغريم
الوكيل على الوكاله ودفعه اليه على ادعائه له لان يرجع على الوكيل ان لم يصدق
الطالب الوكيل في الوكاله لان الغريم انما رضي بدفع الدر على الوكيل على احتمال
ان يكون وكيله ويكون قبضه لدينه ويحصل براءة ذمته فاذا لم يحصل رجوعه عليه لم يمس
للعديم ان يتردد ما دفع الي الوكيل في الوجه كلها قبل ان يحضر الطالب لتفان حق الطالب
ولان من باشر الترفيع لو لم يمس له ان يمس مالم يتبع اليه من منه هذا اذا ادعى انه وكيل
الغائب في قبض دينه فصدقه الوكيل اما لو ادعى الوكاله في قبض دينه وكذبه الغريم او كنت
ايومر بالتليم اليه لانه لم يقر له بشي ويجرد الدعوى لا يومر الغريم بتليم الدر اليه ومع
هذا لو دفع اليه لا يكون له ان يتردد المدفوع لما بينا انفا **قوله** ولو قال اني وكيل
بتقبض الوديعة فصدقه المدفع لم يومر بالدفع اليه وكذا لو ادعى السر او صدقه اما
في فصل الوديعة لانه اقرب قبض مال الغريم فلا يصح لما فيه من ابطال حقه في الغير بخلاف فصل
الدين حيث يومر بالتليم لانه اقرار على نفسه لان الديون تنفي بامتنائها ولو هلك
الوديعة عند ما منع قيل لا يضمن وكان ينبغي ان يقضى لان المنع من وكيل المدفع

في ذمه بمنزلة المنع من المدفع وهو يوجب الضمان فكذا هذا وكذا في فصل المشر الم يومر بالدفع
الى الوكيل لان في تصديقه اياه في الوكالة اقرار على الغير وهو غير مقبول **قوله** ولو ادعى وكيل
ان المدفع مات وتركها ميراثا له وصدقه دفع اليه اي فلو ادعى ان المدفع ابوه مات
وتول الوديعة ميراثا له ولا وارث له غيره وصدقه المدفع امر بالدفع اليه لانه بالموت
لم يبق ماله فقد انتقل اليه مال الوارث في يومر بالدفع اليه **قوله** فان وكله بتقبض
مال فادعى الغريم ان رب المال اخذ دفع المال واتبع رب المال واختلفت ابي رجل
وكيل رجلا بتقبض دين له على غريمه فقال الغريم للوكيل ان رب المال اخذ مني
يجبر الغريم على دفع المال الى الوكيل لان وكالته ثبتت بتول اخذ رب المال
اذ لم يكن الوكاله وانما ادعى الا لينا وفي ضمن دعواه اقرار بالدين وبان لو كاله
فصار كانه قال للطالب ان حضر بنفسه او فنيك للدرج فانه اقرار بالدين واذا
كان هذا اقرارا بالدين وفي ذمه الوكاله ثانيا ولم يثبت الا لينا فجد دعواه فيومر
بالدفع اليه كما لو اقره الوكاله مرثا ولا يكون للغريم استخلاف الوكيل لانه لم يعلم
ان الموكل استوفاه لما بينا ان النيابة لا تجري في الايمان فاذا اقر بدفع المال
الى الوكيل يتبع الغريم رب المال فتختلف لان قبضه يوجب براءة ذمته والطالب
لو اقر به لدره فتختلف عند الامكان والعجز عن اقامه البينة فاذا اختلفت فيها وان
ذلك لسترد ما قبضه الوكيل **قوله** وان وكله بتقبض في امه فادعى البائع رضي
المشتري لم يرد عليه حتى كلف المشتري يعني لو اشترى رجل عبدا وطعن فيه بتعيب
فوكيل وجلا با كفهوم مع البائع وغايب فيقال البائع ان المشتري رضي بالتعيب
فالباقي لا يتقضى بالرد حتى كفر المشتري فتختلف لان التقضا بالرد قضاء لتفان العقد
وقضا الباقي با خطا في العتود والفسوخ فاذا طهر او باطنا ومتى نفذ التقضا
بالفسخ لا يكون البائع ان يستحق المشتري اذا حضر على الرضا لانه حسنه لا فائدة
في استخلافه لان فائدة ان سكل مظهر عدم حق الرد بالرضا ففسخ التقضا بالرد
وقضا الباقي لا يجوز ففسخه فيلزم مرز البائع بالتعيب بالرد لعدم امكان التدارك
بخلاف مسألة الدين فانه اذا حضر الغائب وتقر بالاحذ او سكل عن اليقين على تقرر
العجز عن البينة حيث يمكن التدارك باستردا وما قبض الوكيل لان هذا
التقضا لا يكون نافذا في الباطن فكان كالتقضا لاسلاك المرسله ولان حق الطالب
في الدر ثانيا يتبين بحقق الموجب فلا تمتنع على الوكيل استينافا مالم يثبت الغريم

قوا

قوا

قوا

ما يستطع ولا كذلك العيب لانه لم يثبت بئوت حقة في الرد لا احتمال انه راى العيب
 ورفى به وقت التسليم فتمنع بئوت حقة اصلا وقا لو اعذر الى يوسف ومحمد ان
 لا يفرق بين المثلين فلا يفرق القضا بالرد لان القضا بالخطا لا ينفذ باطنا عندها
 فامكن التدارك فيها وقيل لا لا يحل عند اي يوسف انه يوسع في النصليين لان مريد
 ان القاضى لا يرد بالعيب على البائع حتى يتخلف المشتري بالله ما رضى
 بهذا العيب وان لم يدع البائع الرضا فاذا كان المشتري غائبا لا يرد عليه
 ايضا حتى يتخلف صيانة للقضا عن بطلان **قوله** ومن دفع رجل عرسا ينفقها
 على اهله فانفق عليهم عرسا من عرسه فالعرس والعرس ان يكون
 متبرعا لانه خالف امره بترد عرسه عليه وجه الاختصاص ان الوكيل بالانفاق
 وكيل بالشرى لان الانفاق لا يتيسر بدون الشري والوكيل بالشرى ملك
 النقذ من مال نفسه لان الوكيل لا يملكه ان يحمل الدرهم بغيره وقد يمتنع له
 في السوق ستراما محتاج اليه في النفقة فحتاج الى ان ينفق ماله بنفسه فلم يجعل
 متبرعا كمنه لفرض الامر وينا لا يخرج عن المأمور **باب** عزل الوكيل
 وبطلان الوكالة بعزله ان علم به وموت ادرها وجنونه مطبقا وكوته مرتدا وانفراق
 الشريكين وعجز موكله لو مكاتبها وحسن لو ما ذونا ولعنه نفقه اي تبطل
 الوكالة بعزل الموكل الوكيل لان الموكل جعل الوكيل قايما مقامه في الخصومة
 وهي حقة فله ان يبطله حقة بالاعزل عن الوكالة الا اذا كان الوكيل وكلا عن
 المطلوب بالتماس الطالب محسدا لا يهي عزله حال غيبه الطالب لتعلق حق الطالب
 بالوكيل من حيث اخصا من مجلس الحكم والخاصة معه وابيات حقة عليه فلو صح عزله
 لتقرر به الطالب بخلاف ما اذا كان الطالب حاضرا فان حقه لا يبطل اصلا لانه
 ملكه اخصومة مع المطلوب بخلاف ما اذا كانت الوكالة بغير التماس الطالب حيث
 يهي عزله حال غيبه الطالب لانه رضى ببطلان حقة حيث لم يلتزم التوكيل مع علمه
 ان الموكل قد يعصب فلا يملكه اخصومة معه ثم اذا عزله فان بلغه العزل فينبغي ان
 فلا يبل هو على وكالة دفعا للعزل عنه لانه لما صرف بناء على انه وكيل ثم ظهر انه غير
 وكيل فيلحقه عدها وضمان وقال السافعي فيقول وان لم يبلغه الخبر لانه بالاعزل
 سقيا حقة لان تنود الوكالة بحق الموكل والمراد بغيره باسقاط حقة وقلنا العزل
 صراطي ملزم للوكيل بالرفع عن التعرف وحكم الخطاب لا يثبت الا بالعلم كخطاب الشرع
 وبطل

لا ينفذ
 لا ينفذ

وبطلان الوكالة بموت ادرها وجنونا مطبقا وكوته مرتدا وانفراق
 لان الوكالة عقد جائز غير لازم فكان بقاياه حكم الابتداء فنطبق قايما في كل ساعة
 وهذه القوا من بطلان من بطلان الوكالة فزوت وحدا يكون المطبق من عند اي يوسف
 وجه الله لانه يستطع به الصوم وعنه انه اكثر من يوم وليلة لانه يستطع به الصلاة وعن محمد بن
 حنبل كامل وهو الصحيح لان كثر احوال ما عدا اختلاف النصول دليل كحكاية لانه يستطع جميع العبادات
 من الصلوة والصوم والذكوة والمرا وبكاته بدرا احب سرتا ان حكم به الحكم واما قائل الحكم
 فوقوفه عند اي يوسف لان جميع تصرفاته موقوفه عند فكذا وكالته فان حكم نفذت وان قبل
 اومات او نحو بدرا احب بطلت والى عند ما تصرفاته فان فدا بطلت الوكالة الامومة وقيله
 او با حكم بكونه بدرا احب ثم ان عاد الوكيل سلبا بعد الوكالة عند اي يوسف لان بطلان الوكالة
 تاكل بالقضا فلا يعود لالا بالتحديد ويعود عند محمد لان حقة الوكالة بحق الموكل وحقة قايما
 بعد كفاي الوكيل بدرا احب كنه عجز عن التعرف لما منع الارادة فاذا زال المانع بقي
 على وكالة واما اذا عاد الموكل سلبا عن دار احب بعد الحكم بالحاقة لم بعدا لو كيد على
 وكالة بالانفاق فابو يوسف سوي بين الوكيل والموكل ومحمد فرق بينهما فقال
 الوكالة تعلقت بملك الموكل وقد زال ملكه بصدته وكافة فبطلت الوكالة على السبب
 بخلاف رده الوكيل حيث لم يزل ملكه الموكل فكان محل التعرف باقيا لكن عجز الوكيل
 من التعرف لما منع فزال المانع وعن محمد انه سوي بينهما وقال انه يعود وكلا كانا فيهما
 لان الموكل اذا عاد سلبا عاد ماله على قديم ملكه وقد تعلقت الوكالة بديم ملكه فيعود
 الوكيل على وكالة **قوله** وانفراق الشريكين معناه تبطل الوكالة بافتراق الشريكين
 وان لم يعلم الوكيل لانه عزله كلي والعزل كلي لا يترد فيه العلم **قوله** وعجز موكله
 لو مكاتبها وعجز لو ما ذونا معناه لو كان الموكل مكاتبها او عبدا ما ذونا في التجار فيقول
 الوكيل بحجز الكاتب وحجز العبد علم بذلك الوكيل او لم يعلم لان بقا الوكالة يعتبر قيام عامر
 الامر لما ذكرنا انه غير لازم وقد بطل بالانفراق والحجز والحجز فيبطل الوكالة هذا اذا
 كان وكلا في العقود والخصومات واما الوكيل في قضا الدين واقتضائه فلا ينعزل
 بعجز الكاتب وحجز الماذون لانه لا يكونان مؤجبا للحجز خارج حق قضا الدين واقتضائه
 فكذا لا يكونان موجبا بحجز الوكيل ايضا **قوله** ونقد بغيره معناه تبطل الوكالة
 بتصرف الموكل بنفسه فيما وكل به مثل ان يبيع عبدا ثم يبيعه الموكل بنفسه بغير
 تحله والمراد بتصرف الموكل بتصرف بحجز الوكيل عن الاشتغال به مثل ما ذكرنا فان لم يحجز

فيكون
 فيكون

سؤال الاستيلاء واللعان
واللغو

ورق ونسب وولا وولد ولعان قال القاضي الامام فخر الدين رحمه الله الفتوى على انه يستخلف
في الاشياء الستة اي لا يستخلف في النكاح بان ادعى رجل على امرأة نكاحا او على عليه نكاحا والاخر
منكوحا والرجعة بان ادعت عليه او هو عليها بعد العدة انه راجعها في العدة وانكر الاخر الاستيلاء
بان ادعت آمة على سيدها انها ولدت منه وانكر السيد ولا يتأتى من جانب الآخر ادلوا دعي
المولى بسبب بالاستيلاء باقراره ولا يعتبر انكارها والرق بان ادعى على مجهول النسب عبدا
او بالعكس وانكر الآخر والنسب بان ادعى على مجهول النسب انه ابنه او هو عليه والآخر
ينكر والولا بان ادعى على معروف انه معتقه ومولاه او ادعى المعروف ذلك عليه اذ كان ذلك
في ولا المولاه والاخر ينكر وعند اي يوسف ومحمد يستخلف في هذه الاشياء ولما في احكام اللعان
لا يستخلف بالاشهاد في صورة اللعان ان يدعى المرأة عليه الذنب بالزنا وجوب اللعان
وهو ينكرها ان هذا حقوق ثبتت مع الشهات فجرى فيها الاختلاف كالاحوال وعلمها انك قد
ومذا لان فائدة الخلف ظاهر انك بانكول والنكول اقرار لا يدل بديل اعتبارا من المأذون
والكاتب وهما ليسا من اهل البذل والاقرار يجري في هذه الاشياء لكنه اقرار فيه شبهة لانه
سكون في نفسه والسكوت محتمل فلا يكون حجة فيما يستقطب بالشهات والدعوى عند الزواج
فاسية قد التذنب ولا في حينه رحمه الله ان النكول بطل واباحة وهذا صورة لا يجري
فيها البذل فلا يفي فيها بالنكول كالتقصا في النفس وهذا لاننا لو حملناه على الاقرار
لكذبناه في الاكاذب ولو جعلناه بدلا لقطعنا الخصومة بلا تكذيب فكان ادعى حيا نه ليل
عن الكذب والبذل لا يجري في هذه الاشياء وانما اعتبر النكول من الجهد المأذون والكتابة
وان كان النكول بدلا لقرون وفيه اخصومة فلا يحذر بد منه فيمكنه ان قال القاضي فخر الدين
في الجمع الصغير والفتوى على قولها وقيل ينظر القاضي في حال المدعى عليه فان رآه متعينا
يخلفه وان رآه متطلوما لا يخلفه وهو نظير ما اختارنا ستمس الزمة في التوكيد بالخصومة
بغير رضا الخصم ان راي من الخصم التعت وقصد الاقرار بالآخر قبل رضاءه ولا فلا **قوله**
ويستخلف ان راق فان نكل ضمن ولم تقطع اي يستخلف السارق في السرقة فان حلف فديعه
وان نكل يجب عليه فان المال ولا يقطع يدي لان موجب فعله بمنهات الضمان وموجب مع
الشبهة فيجب بالنكول والقطع وهو لا يجب مع الشبهة فلا يجب بالنكول ويقول في الاختلاف
ماله عليك هذا المال **قوله** الزوج اذا ادعت المرأة طلاقا قبل الوطى فان نكل ضمن
المهر اي يستخلف الزوج اذا ادعت المرأة ذلك لانها بذلك ادعوى لطلب المال واكثر اختلاف
يجري في الاموال بالاتفاق وان ادعى الطلاق فالاختلاف يجري في الطلاق ايضا بالاتفاق

وقال

سؤال الاستيلاء واللعان
واللغو

ويجاءد القود فان نكل في النفس جس حتى يقرأ ويخلف وفيما دونه يقتضى معنى ومن ادعى على غيره
تقصاها فجد استخلف اجماعا فان نكل فيما دون النفس اقضى منه وان نكل في النفس لم يقتض منه
وكنى كمن حتى يقرأ ويخلف وعندهما يلزمه الدية فيها ولا يقتض لان القصاص فيما دون النفس
عقوبة يثبتر بالشبهات فلا يثبت بالنكول كالتقصا في النفس واذا امتنع القود تجب
الدية ولا في حينه رحمه الله ان اللطراف جارية على الاموال لانها خلقت وقاية للنفس كالمال
فيتوون بالنكول كالاحوال ولما القصاص في النفس فعقوبة تذلل بالشبهة فلا يجب بالنكول
الذي فيه شبهة لان عندنا وجب المال اعتبارا بالخطا وعندنا ان القصاص يقتض بالشبهة
واليمين حتى يفيجب به حتى يقر بقطعا لا مراما او بكن **قوله** ولو قال المدعى في
بينه حاضرة وطلب اليمين لم يستخلف وقيل خصه اعطه كنيلا بنفسه لانه ايام فان اذ
لازمة معه حيث سار ولو غزينا لازمة قدر مجلس اتقاضي اي ولو قال المدعى ان قوله لم يستخلف
مومدعت الى حينه وقال ابو يوسف يستخلف وقول محمد مضطرب لاني يوسف ان اليمين حقة
ولم عرض فيج في الاختلاف وهو التوصل الى حقة في احوال بالاتقار والاقول فقله اذا طلبه
ولا في حينه رحمه الله ان ثبوت الحق في اليمين مرتب على العجز عن اقامة البينة على باروينا
فلا يكون حقة دونه واذا لم يكن له اسيلا في خصه فتقار خصه اعطه كنيلا بكنه ايام بنفسه
كيلا يضيغ حتى المدعى بغيره الخصم وليس للخصم فيه كثر حرز فان ادعى على عطا الكنيلا لا يجب
القاضي على التكنيد بل يامر بما لا زمة مقدار مدعى التكنيد هذا اذا لم يكن المدعى عليه
غريبا فان كان غريبا لازمة مقدار ان تقوم القاضي من مجلسه لانه ياتحه القدر بالزيادة
على ذلك يمنع عن السسر فلا يزداد عليه **قوله** واليمين بالله تعالى لا يطلق وعناق
الا اذا ائح اخصم لما روي انه عليه السلام قال لا تخلفوا ما يكلم ولا بطوا غيت فن كان منكم طائفا
فلحن بالله اوليد ورواه البخاري ومسلم واحمد ولا يخلف بالطلاق والعتاق لما روينا وقيل
كفنه لقاضي ان تخلفهما اذا ائح اخصم لقوله مما لاه ارس باليمين بالله تعالى في زماننا لكن اذا
نكل لا يقتضى عليه بالنكول لانه امتنع عما مومنى عنه شرعا فلو قضى عليه بالنكول لا ينفذ
قوله ويغلظ بذكر اوصافه لا بزمان ومكان اي حجة تكيد اليمين بذكر اوصاف الله تعالى
نحو ان يقول قل الله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السبع
ما يعلم من الجلائنة العلمان هذا عليك ولا قبلك هذا المال وهو كذا وكذا ولاي منه لان احوال
الناس متباينة فمنهم من يمتنع عن اليمين بالتغلظ ونحو سسر عند عدمه فغلظ عليه لغلة تمتع بذلك
وكثر عن عطف بعض الاشياء على بعض كيلا يتكر ر عليه اليمين اذا المسمى بين واحد حتى لوالي

سؤال خلاصة الفتاوى
فرد وتوفيق

بها وكل عن الايمان بالواو لا يتفق عليه بالقول وكذا الواو بها وكل عن التعليق لا يتفق عليه
بالقول ولا يجوز توكيد اليقين بالمكان بان يكون بين الركن والمقام او عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم
او في الجوامع او يوم الجمعة لا إطلاق قوله عليه السلام اليقين على من انكر وقال الشافعي يجوز في
التسليم واللحان والمال الخطير التعليق بالمكان ولنا إطلاق ما رويناه **قوله** وسكتنا اليهودي
بأنه الذي أنزل التوراة على موسى والنفاي بأن الله الذي أنزل البشارة على عيسى والنجوي
بأنه الذي خلق النار والوثني بأنه لقوله عليه السلام لا في صور ما لا عور اليهودي أنشدك
الله الذي أنزل التوراة على موسى أن حكم الزمان في كتابه هذا ولأن أهل الكتاب يعتقدون
بنوع نبين فنوكلهم بذكر المنزل على نبينهم والنجوي بوقت النازل فنوكلهم عليه تعظيم
خاتما والوثني وهو الذي يعبد غير الله تعالى معتقدان الله خالقه فان الله تعالى وليس
سائلهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله **قوله** ولا تكتسبون في بيوت عبادهم
لأن فيه تعظيما والتعظيم ممنوع عن حضورها مع ما عليه من إخراج وهو مدفوع **قوله** وكلف
على إكمال أي بالله ما بينكم وبين قاييم ونكاح قاييم وما يجب عليكم دونه وما هي بأرض لأن
في دعوي البيع والنكاح والغصب والطلاق ولا كلفه بالله ما كلف ولا بالله بالعت ولا بالله
باعتصم ولا بالله ما طلق لأن هذه الأركان قد يقع ثم يرتفع برفع فدايكن تحليف على السبب
فجعله على إكمال والاصل أن الدعوي إذا وقعت في سبب يرتفع بعد وقوعه كما ذكرنا
فاليمين على إكمال لا على السبب كذا تقرر المدعي عليه وفي اليمين على إكمال بوفية كذا المدعي
والمدعي عليه وأما حتماً أولى مراتبها حق أحدها عند أي يوسف كلف في الجميع على السبب
لأن اليمين تستوفي كتم المدعي فوجب أن يكون مطابقاً لدعواه إلا إذا قال المدعي عليه
فان أنكر السبب كلف عليه وان أنكر الحكم كلف على إكمال قال فخر الإسلام بنوفس إلى أي
القاضي وان كان الدعوي في سبب لا يرتفع برفع فدايكن تحليف على السبب بالاجماع كما بعد المدعي
إذا ادعى الغصب على مولاه **قوله** وان ادعى سبعة بأحوار وفئة البتونة والمثري والزوج لا يبرأ أي
كلف على السبب لا على إكمال لأن تحليفه على إكمال ترك النظر في جانب المدعي أو المدعي
عليه كلف على اعتقاده فيستقر به المدعي **قوله** وعلى العلم لو ورت فبذلك فادعاه آخره على البتات
لو ذهب أو استري يعني لو ورت رجل عبداً فدعى رجل له ولا يمينه للمدعي وأراد
استحلاف الوارث على دعواه كلف بالله ما يعلم أن هذا عبداً ولو ذهب رجل لرجل
عبداً فقبضه أو استري رجل من رجل عبداً فادعاه أن العبد له ولا يمينه له فأراد
استحلاف المدعي عليه كلف على البتات والضابط أن التحليف على فعل ترفع على البتات
وعلى

وعلى فعل غيب على العلم فلي سلم الشري والهبة المكل له بسبب وضع له شريعاً حاصل بنعله وهذا
لستنا علماً بأنه سكتنا فصح تحليفه على البتات لو هو أو المطابق له فان إلى يكون بأدلة مسلمة
الوارث فلا علم له بما صنع مؤدته فطوبى بالعلم دفعا للفرع عنه فان كلف يكون ما دلا لا يبري
أنه عليه السلام خلف اليهود بالله ما قبلتم ولا علم له قاتلاً فحلف على البتات في فعله وعلى
العلم على فعل غيره **قوله** ولو افتدى النكر يمينه أو صاكه منها على شيء صحيح ولم يكت
بعد أي لو كان رجل ادعى على آخر مالا فأنكر الآخر فحلف فافتدى يمينه مالا أو صاكه عن
على ماله فهو جائز لما روي عن عثمان رضي الله عنه أنه ادعى عليه أن يبعون ورثته فحلف
مالياً فافتدى يمينه فبذلك لا يكتف وأنت صادق فقال قاف أن يوافق قدر يمينه فقال
هذا بسبب يمينه الكاذبة وليس يلزم أن يكتف بعد ذلك أبداً لأنه استقط خصوصاً باطل
البدل يمينه **قوله** التخالف اختلاف في قدر الثمن أو البيع قضى لمن يرضى فان
فلم يثبت الزيادة وان عجز أو لم يرضها بدعوي أحدها تحالفاً ويذكر يمين المشتري ويصح
القاضي يطلب أحدها ومن يكل لزمه دعوي الآخر أي لو اختلف المتبايعان في قدر الثمن
أو البيع فأيها أقام البينة قضى له لأنه تولى دعواه بالحق وأن أقام البينة فاليمين
المثبتة للزيادة أولى لأن البينات شرعت للثبات وفي الزيادة لا معارضة فيمكن كلف
ولو اختلفا في قدر الثمن والبيع جميعاً فبينة البائع أولى في الثمن وبينة المشتري أولى في البيع
لما ذكرنا أن العاوض في حق الزيادة ليس بموجود فان عجز كل واحد منهما عن إقامة البينة
فقال لكل واحد منهما أماناً أن قرضي بدعوي الآخر ورأسنا البيع لأن العرض قطع الحفوة
وقد أمكن لكل برضا أحدها بما يرضيه الآخر عليه فان لم يرضها استحكف القاضي كلاً أحدهما على
دعوي الآخر لقوله عليه السلام إذا اختلف المتبايعان تحالفاً ويراد أو يبرأ يمين المشتري
وهو الصحيح وهو قول محمد بن وهب عن أبي حنيفة وأبي يوسف آخره لأنه المطالب أو لا
بالثمن فهو البادي بالانكاح فيبداً بيمينه وفي المقايضة والعرف يبدأ القاضي بيمين
أيهما شاف منه التخالف ان كلف المشتري بالله ما يرضاه بالعين ولقد استراه بالثمن
وكلف البائع بالله ما يرضاه بالعين ولقد يرضاه بالعين ولقد استراه بالثمن
ولاحظ أن الإقصار على الثمن كاف لأن الإيمان وضعت للثمن كما روينا مرجحاً في التمسك
ثم ان كلف القاضي البيع بيمينها ان طلبها الفسخ أو طلب أحدها لأنها لما حلف لم يثبت ما
ادعاه أحدها ففسخ بيمينه ففسخ القاضي قطعاً للمنازعة بينهما وقيل يفسخ بيمين
التخالف والصحيح هو الأول وإيهما كلف عن اليمين لزمه دعوي الآخر لأنه صار مقراً بما يرضيه

قال خذوا حذركم من يميني

نزل في الزور

الاخر او ما دلالة **قوله** وان اختلفا في الاجل او في شرط الخيار او في قبض بعض الثمن او بعد
 هذا البيع او بعضه او في بدل الكتابة او في راس المال بعد اقاله السلم لم يتألفا والقول
 المنكر مع بينة اما اختلفا في الثلثة الاولى فلانه اختلفا في غير المعقود عليه والمعقود لانهما
 اتفقا عليهما واما اختلفا في غيرها وهو الاجل والشرط والقبض فلا يتألفان والقول يكون
 للمكر وعنده رجب التألف اذا اختلفا في الاجل لا لطلاق الحديث قلنا الحديث مطلق
 في المتبايعين وهما من سائر البيع والبيع يثبت بالبيع والتمن لا بالاجل فصار كأنه اذا اختلف
 المتبايعان في البيع والتمن تألفا واما اختلفا في هذا البيع فالذكور هنا قول الى حنيفة الى كون
 رجبها لله وقال محمد والسابع رجبها لله يتألفان وينسخ البيع على قيمة الهاك لتوله عليه السلام
 اذا اختلف المتبايعان تألفا ويراد هذا النص مطلقا وليس قيد بحال قيام السلعة
 بقرينة ترداد اذا المراد به ترداد العوضين لا ترداد العقد لانه لا يتصور ذلك لكن قيمة الشيء
 تقوم مقامه فردها بمنزلة ردّه ولنا قوله عليه السلام اذا اختلف المتبايعان والسلعة
 قائمة بعينها تألفا وتزاد **قوله** والسلعة قائمة مذكور على وجه الشرط والمطلق يحمل
 على المتيد اذا وردا في حادثة واحدة في حكم واحد والتألف بعد القبض على خلاف التماثل
 فلا يتعدى الى حال هلاك لانه ليس في معناه لان عند قيامها يعود كل واحد منهما الى
 راس ماله بعينه وبعد هلاكها لا يحصل ذلك واما اختلفا في هذا البيع فانهما
 لا يتألفان والقول قول المشتري مع يمينه الا ان يرضى البائع ان يأخذ الحكي فلا يخافه
 في الهلاك ويجعل كان العقد لم يكن الا على القايمة فينبذ لا يحلف المشتري وقال محمد يتألفان
 على الحكي والهاك وينسخ العقد فيهما وترد الحكي وقيمة الهاك لان هلاك كل السلعة لا يمنع
 التألف عنده فهدا لا البعض اولى ان لا يمنع وتفسير التألف على قول محمد ان يحلف المشتري
 بالله ما استقرأها بآيتين فان تكلم قضي عليه وان حلف البائع بالله ما باعها
 باللف فان تكلم قضي عليه وان حلف ولم يتفقا على شيء فادعى احد في النسخ او كلاهما
 ينسخ العقد بينهما واما مراعاتي المشتري بردي الحكي وقيمة الهاك وقال ابو يوسف يتألفان
 في الحكي وينسخ العقد في الحكي والقول للمشتري في حصة الهاك من الثمن مع يمينه اعتبارا
 البعض بالكل فيسري التألف على قوله ان حلف المشتري اولا بالله ما استقرأها باليمين
 وان تكلم لزمه دعوى البائع وان حلف حلف البائع بالله ما باعها باللف فان ذكرا لزمه
 دعوى المشتري وان حلف ينسخ العقد في القايمة وسقط حصة الثمن ويلزم
 المشتري حصة الهاك من الثمن ويعتبر قيمتها في الاتق بم يوم القبض فان استويا يلزمه
 نصف

نصف الثمن الذي اقتربه المشتري وان اختلفت اليمينتان يوم القبض سقط عنه حصة الثمن بقدر
 قيمته ويلزمه حصة الهاك بقدر قيمته وان اختلفا في قيمة الهاك فان اقام احدهما البينة تنبذ
 بينته وان اقاما البينة فبينته البائع اولى لانها يثبت الزيادة وان لم يكن لها بينة كان
 القول قول البائع لان اليقين كله كان واجبا على المشتري ثم المشتري يدعي زيادة السقوط
 يدعي قوله قيمة الهاك والبائع ينكر فاقول قوله ولا يحنيفة ان التألف بعد القبض
 ثبت بالنص على خلاف التماثل وردا لشرع به في حال قيام السلعة والسلعة اسم لجميع فلا يمتنع
 بعد فوات جرمها واما لم تبق السلعة فلا يجوز التألف واما اختلفا في بدل الكتابة فانه
 لا يكون فيه التألف وقا لا يتألفان وتنسخ الكتابة وهو قول الشافعي لان الكتابة عقد
 معاوضة تبدل النسخ وكل واحد منهما مدعى على الآخر المولى يدعي زيادة البهرل والعبد
 رستحقا اخرته باء الاقل ولا آخر منكر فيتحققان وقلنا ان البذل في الكتابة مقابل
 بنك الحجر وهو سائر للعبد في الحال ولا يدعى على مولاه شيء وقد بينا ان التألف بعد
 القبض على خلاف التماثل فلا يتألفان فيكون القول قول العبد كونه منكرا واما
 يقابل المعقود حال الاداء واما قبله فلا ولا يكون الكتابة معاوضة مطلقا لان الكليات
 المولى من وجه وان اقام احدهما البينة تنبذ بينته وان اقاما البينة فبينته المولى
 احق لانها يثبت الزيادة واما اذا اختلفا في راس المال بعد اقاله السلم فلا يتألفان
 لان الاقالة في باب السلم ليس ببيع بل هو ابطال من كل وجه فان راس السلم لا يملك
 المسلم فيه بالاقالة بل بسقوط فلم يكن فيها معنى البيع فلا يتألفان ويعتبر فيه حقيقة الدعوى
 والمسلم اليه هو المنكر حقيقة فالقول له **قوله** وان اختلفا في مقدار الثمن بعد الاقالة
 تألفا معناه اذا اختلفا بعد ما تقايلا قبل قبض البيع حكم الاقالة فانها يتألفان اذا لم يكن
 لها بينة ويعود البيع الاول لان التألف قبل القبض موافق للتماثل لما ان كل واحد
 منها مدعى ومنكر فتعدي الى الاقالة كما تعدي الى الاجارة ولو قبض البائع البيع
 بعد الاقالة يجب ان لا يتألفا عندا الى حنيفة والى يوسف وعنده محمد يتألفان **قوله**
 وان اختلفا في المهر قضي لمن برهن فان برهنها فللمرأة وان عجزا تألفا ولم ينسخ النكاح
 بل يحكم مهر المثل قضي بقوله لو كان كاقال او اقل وبقوله لو كان كاقالت او اكثر
 وبه لو بينهما أي ان اختلف الزوجان في المهر قضي لمن برهن لانه توردها به حجة وان
 برهنها كانت بينة المرأة اولى لانها اكثر اثباتا هذا اذا كان مهر المثل موافقا لما يدعى
 الزوج او اقل لان الظاهر يهدد للزوج وبينه المرأة يثبت الزيادة التي خلاف

استوافق

الظاهر فكانت اولى وان كان مهر المثل يشهد لها بان كان مثل ما تدعيه او اكثر كانت
 بينة الزوج اولى لانها تثبت الخط وموطان الظاهر والبيّنات لا يثبت وان كان
 لا يشهد لها بان كان اقل مما ادعيه المرأة واكثر مما ادعاه الرجل فلهي انهما تيران
 ويجب مهر المثل وان عجزا عن اقامة البينة تحالفا ولم ينسخ النكاح لان التحالف لم يثبت
 شي ما ادعيه فيعتني العقد بلاسمية وذلك غير منسند للنكاح فيحكم مهر المثل فيقتضي
 يقول الزوج لو كان كما قال الزوج او اقل ويقولها لو كان مثل ما قالت او اكثر وتقتضي
 مهر المثل لو كان بين ما قالته وبين ما قاله **قوله** ولو اختلفنا في الاجابة قبل استيفاء
 تحالفا وبعد القول المستأجر والبعض معتبر بكل اي لو اختلفنا في الاجابة قبل استيفاء
 المنفعة تحالفا لان الاجابة قبل قبض المنافع بطر السبع قبل قبض المبيع من حيث ان كل
 واحد من العتدين معاوضة كتمل النسخ فاحتت الاجابة في التحالف لان الدار اقيمت
 مقام المنفعة في حق ايراد العقد عليها فكانت المنفعة قائمة بعد ابرام التحالف ونسخ
 بعد سوا كان الاختلاف في البذل او في المبدل او فيها ثم ان كان الاختلاف في البذل
 بدي سمين المستأجر وان وقع في المنفعة بدي سمين الموجد اولى ان اختلفا في الاخره وبه
 المستأجر اولى ان اختلفا في المنفعة نظر الى زيادة الاثبات وان اختلفا في الاجابة
 والمنفعة قبل قبض بينة كل واحد منهما فيما يدعيه من الزيادة **قوله** وبعد اي لو اختلفنا
 في الاجابة بعد استيفاء المنفعة لا تحالفا وان كان القول قول المستأجر مع بينة لان
 ما يدعى التحالف النسخ والمنافع المستوفاه لا يمكن نسخ العقد فيها لعدم العقود عليها
 وعدم ما يقوم مقامه عند محمد ايضا فاستنع التحالف وانما قلنا ان القول للمستأجر لانه
 منكر وما لو استوفى بعض المنفعة دون البعض يعتبر كل واحد منهما بكل حتى يستنع
 التحالف في المستوفى ويكون القول فيه قول المستأجر لو كان الكل مستوفى ويجري
 التحالف في البات وتسخ العقد فيه وكان القول في الماهي قول المستأجر كما اذا لم يكن
 الكل مستوفى فابو يوسف مر على صله ومحمد فرق بينهما وبين البيع بان المنافع ليس
 بوجود بعد الاستيفاء والقوم قيمة مقامه لانه غير متقوم بعد الاستيفاء فلا يمكن
 التحالف والوحدة فرق بينهما وبين البيع من ان العقد في الاجابة سبعا فساعه
 على حسب حدود المنافع فنصير كل جزء من المنافع كالعقد عليه عقدا مبتدئا على حد
 فيتحالفا فيه ولا يلزم مرتبة التحالف في الماهي العقد ونما بقي **قوله** فاختلنا
 الزوجان في متاع البيت فالقول لكل منهما فيما صالح له وله فيما صالح لها فان مات احدهما

فلهي

فلهي ولو احدى ما ملوكا فلهي في الحيوان والموت اي اذا اختلف الزوجان في متاع
 البيت سوا كان النكاح بينهما قايما او ليس بقايما وادعى كل واحد منهما ان المتاع
 كله له فما يصح للرجل كالعامة والقبول والتبليغ وغيره فالقول فيها قول الزوج مع بينة
 لهادة الظاهر له وما يصح للنساء كالدرع والخمار والاساور وخواتم النساء ونحوه
 فالقول فيها قول المرأة مع بينة لان الظاهر سألها وما يصح لها كالفرش والامانة
 والادواتي فالقول للزوج فيها مع بينة لان المرأة وما في يدها في يد الزوج فكان القول
 قوله فان مات احدهما واختلف ورثته مع الآخر وما يصح للرجل فهو للرجل وما يصح
 للنساء فهو للمرأة لما بينا وما يصح لهما فهو لهما ايهاا لان اليد هي دون الميت
 وقال ابو يوسف يدفع الى المرأة من المشكل ما يجزيه مثلها والباقي للزوج مع بينة **قوله**
 لان الظاهر انها لا تترك الا مع جهان مثلها فصارت اولى بذلك القدر والباقي للرجل
 لنوع يد على يديها والطلاق والموت سواء وقال محمد ما صالح له فله وما صالح لها فلها
 وما صالح لهما فله او لورثة لقيام مقامه فصار اختلاف معهم كاختلاف معه كاختلاف غير المشكل
 والطلاق والموت سواء قال مالك وزفر والساجي رحمهم الله يورثها نصفان وعن زفر
 ان المشكل بينهما نصفان لهما استويا في الدعوى والاحتقاق واليد فيكون بينهما
 نصفان ولو كان احد الزوجين ملوكا فالمتاع للحرة في حاله الحية لان يد الحرة اقوى لانها
 بيد ملك ويد المملوك ليس بيد ملك وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله المادون والعا
 كالحرة لان لها يد معتبرة في الخصومات بخلاف المحرور فانه ليس له يد معتبرة وان مات
 احدهما فالقول لحي منها حرة كان او عبدا لانه لا يد للميت فبقي يداحي بلا معارض
قوله قال المدعي عليه هذا الشيء او دعيه او اجره او اعاره فله الغيب
 او رهنه او غصبته منه وبرهن عليه دفعت خصومة المدعي يعني لو ادعى رجل عبدا في
 يد رجل انه لم يقل ذو اليد مولد لاني الغايب ودعيه عندي او اعاره فله او اعاره
 او رهنا او غصبها واقام على ذلك بينة اندفعت الخصومة عنه لانه اثبت ببينة ان يد
 ليست بيد خصومة وخصومة المدعي مندفوعة عنه وهو في ذلك خفي وان لم يكن في اثبات
 المكدر للغايب خفي وكانت بينة فيما هو خفي دون ما ليس فيه خصما وانما قلنا اقام على
 ذلك بينة لانه لم يندفع الخصومة عنه بمجرد قوله ودعيه او اعاره عندي لان الخصومة توحدت
 عليه بظاهر يد فلو يدعواه يريد ابطالها فلا يصدق الا ببينة وقال ابو يوسف رحمه الله
 اذا كان ذو اليد رجلا صالحا تدرغ عنه الخصومة اذا اقام البينة وان كان مولا فالحيل

فيخرج بيئته على الزوج ولا يفتي على المشتري نصف البيع فخرج على البايع بنصف الرهن **قوله**
والرهن الحق من الهبة يعني لو ادعى أحدها رهنا وقبضه والآخر هبة وقبضها مرصها من اليد وأقاما
البينة ولم يكن مع واحد منهما تاريخ ولا قبض كان الرهن أولى بالقبول وهو كحسبان والقبض
أولاً يكون الهبة أولى لأنها تثبت الملك والرهن لا يثبت فكانت البينة المثبتة إلى وجه الحسبان
أن الرهن مضمون والهبة غير مضمون والمضمون أقوى فكان أولى **قوله** ولو برهن الخارجه
على الملك والتاريخ أو على الشرائع واحد فالقبض أقوى أي لو أقام الخارجه البينة على الملك
المتعلق والتاريخ أو على الشرائع واحد وعلى التاريخ كان استبرها تاريخاً أولى فيها أما إذا ادعى
الخارجه ملكاً مطلقاً وأقام تاريخاً أحدهما سبق فانه يقتضي كذا لانه أثبت الملك للبينة
في زمان لا ينافيه فيه غيره فتقتضي بالملك ثم لا تقتضي لغيره بعد الإلزام للملكية وهو
ما غير موجود وان لم يورخا أو أرخا تاريخاً واحداً وبرهنا أو أرخا أحدهما دون الآخر يقتضي
بينهما نصين لا استبرها في الحجة وقال محمد بن أرخا أحدهما دون الآخر يقتضي لمن أطلق
لأن دعوى الملك المطلق دعوى المالكين للأصل فكان سابقاً على المورخ فكان أولى وقال
أبو يوسف يقتضي لمن أرخ لانه أثبت الملك لنفسه في ذلك الوقت فلهما ومن لم يورخ ثبت
لجان نسباً وفي موته في وقت تاريخ صاحبه شك فلا يعارضه وقال أبو حنيفة رحمه الله لا يبرهن
للتاريخ لأن الوقت أحدهما لا يدل على تقدم ملكه لانه يجوز أن يكون الآخر متقدماً عليه ومتأخراً
عنه فيجعله مقارناً رعاية للاختلاف وإذا كان التاريخ غير معتبر فتقتضي بينهما نصين لا استبرها
هذا إذا كان المدعي في يدنا ثبت وأن كان في يدها فكذلك الجواب لانه لم يترجح أحدهما على الآخر
باليد ولم يخط حاله عن حال الآخر باليد وسجي بيارها باسطة منه أن شاء الله وأن كان في يد
أحدهما فإن أرخا وتاريخ أحدهما سبق فهو لا سبقهما تاريخاً فإن لم يورخا أو أرخا تاريخاً واحداً
أو أرخا أحدهما دون الآخر فهو التاريخ لأن بينة أكثر أثباتاً وعند أبي يوسف فيما إذا أرخ
أحدهما دون الآخر يقتضي للمورخ لأن بينته أقدم من المطابق لما مر عندنا يقتضي لكادح وعرض
للوقت لأن بينة ذي اليد إنما يتبدل إذا كانت متضمنة معني الدفع وهذا وقع الاحتمال
في معني الدفع لو وقع الشك في وجوب التلقين مرجحة كحوال أن شهدت الخارجه لو قدسوا كان
أقدم فلو وقع الشك في نصبة معني الدفع فلا يتبدل مع الشك والاحتمال وإن ادعى الخارجه
الشرايين واحد وأرخا وتاريخ أحدهما سبق فهو لا سبق تاريخاً وإن لم يورخا أو أرخا تاريخاً
واحداً فهو بينهما نصان وإن أرخا أحدهما ولم يورخ الآخر فهو للمورخ اتفاقاً لانه أثبت
نفسه في زمان لا ينافيه فيه غيره فتقتضي به لم يمتين تقدم شرا غيره عليه **قوله**

وعلى

وعلى الشرائع أخذوا ذكرنا تاريخاً استبرها يعني لو أقام كل واحد منهما بينة على الشرائع من رجل
غير الذي يدعى الشرايين صاحبه وذكرنا تاريخاً سواء كان أحدهما أقدم أو لا وذكرنا أحدهما
دون الآخر سواء يكون المدعي بينهما نصين ولا اعتبار لتاريخهما لأن كل واحد منهما
يثبت الملك بما يبيع ومالك بما يبيع مطلق ولا تاريخ فيه فيثبت لكل واحد من الباعين ملك مطلق
فيكون بينهما فصار كأن الباعين حضراً وأدعى المالك من غير تاريخ بخلاف ما إذا كان بايعهما
واحد حدث يكون أقدمهما تاريخاً أولى لانه أثبت التلقين لنفسه في وقت لا ينافيه صاحبه
فيقتضي به لم يمتين لا يقتضي به لغيره إلا بالتلقين مرجحة وهو غير موجود **قوله** ولو برهن الخارجه
على ملك مورخ وتاريخ ذي اليد سبق أو برهن على التنازع وسبب ملك لا تتكرر الخارجه
على الملك وذو اليد على الشرائع منه فذو اليد أقوى منه أي لو برهن الخارجه على ملك مورخ وذو
اليده على ملك مورخ أيضاً وتاريخ ذي اليد أقوى منه أي لو برهن الخارجه على ملك مورخ
سبق فهو له لما بيننا في فصل الخارجين مع تزييناته وخلاف أبي يوسف في سبق تزييناته وإن
كان المدعي في أيدهما وأرخا كان أقدمهما تاريخاً أولى لأن بينة ذي اليد متبولة للدفع وقال
محمد بن أرخا فهو بينهما ولا يتبدل بينة ذي اليد في الملك المطلق وإن أرخت أحدهما دون الآخر
يكون بينهما نصين وعند أبي يوسف يكون لمن أرخ وقال محمد بن رواية يقتضي لمن أطلق
دائجه من الجواب ما ذكرناه قبيل هذا في مسألة الخارجه أو برهن الخارجه وذو اليد
على التنازع فذو اليد أولى لأن دعوى التنازع دعوى أولية الملك وقد استبرها في أوله الملك
فترجح صاحب اليد باليد لأن يدع لا يدل على أولية الملك فهي سبب بالبينة ثم يترجح
باليد وكذا كل سبب لا يتكرر فهو في حكم التنازع كسج الثياب الشظية وعزل النطن وغير ذلك
ما لا يتكرر فذو اليد أولى من أرخا رج لما ذكرناه وإن كان السبب يتكرر لا يكون في معنى التنازع
فيقتضي به التاريخ من أرخا وليس والبنا غير ذلك وإن كان أشكلاً من غير التاريخ لأن
القضاة بينة الخارجه موثقة وأقام الخارجه البينة على الملك وذو اليد البينة على الشرايين
من أرخا فذو اليد أولى لأن الخارجه إن ادعى أولية الملك فذو اليد يدعي انتقال الملك
من جهة ولا ينافي في هذا فتبدل بينة ذو اليد **قوله** ولو برهن كل على الشرائع الآخر
ولا تاريخ سقطا ويترك الدار في يد ذي اليد أي لو أقام كل واحد من الخارجه وذو
اليده البينة على الشرائع صاحبه ولا تاريخ لهما تترت البينات سواء شهدوا بالقبض أو لم
يشهدوا ويترك الدار في يد ذي اليد بغير قضا وعند محمد يقتضي بالبينة من يقتضي باليد
أن ذكر والقبض لأن البينات حجج الشرع فجعل العمل بها ما أمكن وقد أمكن لأنها أثباتا عتدين

والتبض فبجعل كان ذا اليد باعها وسلمها ثم انما وجع باعها منه وسلمها وان لم يذكر والتبض
تبقى بها التي وجع لانها ما اثبتا التبض بالسهادة وقد ثبت التبض عينا وهي دلالة السبق
فجعلنا ذا اليد مشتريا لها من الخارج او لا وقض ثم باعها من الخارج فيكون تبضها اليه ولا
لا لم جعلنا شراها وجع او لا لم يصح بيعه لان البيع قبل التبض لا يصح ولا في حقيقته والى كون
ان البيعتين تعارضتا والتنازع متحقق من موجبها فتعين اليها تراذلا يمكن ان يجعل كل
واحد منها بايعا وشريا في ساعة واحدة ولا دلالة على سبق ولا رجحان لاحدهما على الاخر
ثم ذكر في الهداية ولو شهدا لغيره ببيع والتبض تبعا لاجماع لان الجمع غير ممكن
عند محمد وهذا يخالف ما ذكرنا او لا المصنوع والجامع الكبي هذا اذا لم يؤقتا فان وقت البيعتين
ووقت ما كان وقت الخارج سابقا ولم يشهدا لشهود بالتبض قضى بها التي وجع ان كان
المدعي غير العتار بـ لا لاجماع لان شراها وجع سابق ثم اشترى منه ذوا اليد قبل التسليم
وبيع غير العتار قبل التبض لا يجوز وان كان المدعي عتارا قضى بها الذي اليد عندها
لان بيع العتار قبل التبض جائز عندها وعند محمد الذي وجع لان بيع العتار قبل التبض
غير جائز عنده وان شهدوا بالتبض يبقى بها الذي اليد عندهم كان الخارج باعها من بيع
بعد ما تبضها وان كان وقت ذبي اليد سابقا يبقى بها التي وجع سواء شهدوا بالتبض او لم يشهدوا
فجعل كان ذي اليد اشترى او لا على ما شهدوا به شهوده ثم باع من الخارج ولم يسلم اليه
قوله ولا يرجح بزيادة عدد الشهود معناه ان احدا خصما اذا اقام شاهدا والاخر
لا يرجح بكثرة شهوده لانه ترجيح بكثرة الشهود لانه ترجيح بكثره العدل ولو غير جائز على ما
عرف والترجح انما يكون بالاولاوصاف كما اذا كان احدا الخصم منرا والاخر نصا فانه يرجح
المسرع على النص **قوله** دأري يد اخر ادعي رجل نصفها واخر كلها وبرهانها فلاول ربه
وابا في الاخر ولو كانت في ايديها في الثاني اما في الميعة الاولى فلا ان مدعي النصف لا ينافي
لم في النصف الاخر فيسلم النصف لمدعي الكل بلا منازعة واستوف منازعتها في النصف
الاخر فيتنصف بينهما فيجعل الدار على اربعة اسهم ثلثة اسهم لمدعي الكل وسهم لمدعي النصف
وعندهما ينقسم بينهما الثلثا بطريق العول فيقرب صاحب الكل بالكل ويوسمها صاحبها
الى النصف ويقرب صاحب النصف بالنصف ويوسمهم بغير بينهم آذانا وعكس هذا عند
ما دون في التي تدين رجلين ادا ان اجنبيا ان احدهما مائة والاخر مائتين يتحمان ثمة
الثلثا بطريق العول عند ابي حنيفة وعندها اربعة بطريق المنازعة وعبد قتل رجل
خطا واخر عددا للقتول عددا وليان فمضى احدهما فدفع بها كان بينهما اذنا عند اربعة
عندها

في النصف الاخر فيسلم النصف لمدعي الكل بلا منازعة واستوف منازعتها في النصف الاخر فيتنصف بينهما فيجعل الدار على اربعة اسهم ثلثة اسهم لمدعي الكل وسهم لمدعي النصف وعندهما ينقسم بينهما الثلثا بطريق العول فيقرب صاحب الكل بالكل ويوسمها صاحبها الى النصف ويقرب صاحب النصف بالنصف ويوسمهم بغير بينهم آذانا وعكس هذا عند ما دون في التي تدين رجلين ادا ان اجنبيا ان احدهما مائة والاخر مائتين يتحمان ثمة الثلثا بطريق العول عند ابي حنيفة وعندها اربعة بطريق المنازعة وعبد قتل رجل خطا واخر عددا للقتول عددا وليان فمضى احدهما فدفع بها كان بينهما اذنا عند اربعة عندها

عندها ولا اصل عندها في هذا ان التهمة متي وجبت متى ثابت في الذمة او متى ثابت في العين
على وجه الشروع لكل واحد في البعض دون الكل كانت التهمة عولية ومتي وجبت التهمة
متي ثابت على وجه التمييز كما اذا اوصى لرجل جمع ماله ولاخر بنصف ماله وارجا ر الوثرة او كان
حق احدهما في البعض الشايع وحق الاخر في الكل كانت التهمة على المنازعة وهذا لان
الحقوق متي وجبت في الذمة فقد استوت في الحق فيقرب كل واحد بكل حقه في العين
وكذا اذا كان حق كل واحد في العين ولكن في احد الشايع فقد استوت الحقوق في القوة
فصار التهمة عولية كاليراث بخلاف ما اذا كانت التهمة على وجه التمييز دون الشروع
لا يكون في معنى الميراث فكون التهمة نزاعية وكذا اذا كان حق احدهما في الجراثايع
وحق الاخر في الكل لم يكن في معنى الميراث فالتممة نزاعية وعندها ان الحقين ان ثبتا
على الشروع في وقت واحد كانت التهمة على العول كما في الميراث وفي الميراث التهمة عولية
باجماع الفقهاء فسناعا عليه نظائرها ما كان ثابتا في وقت واحد وما كان ثابتا في وقتين فسناعا على
اصل التماس وهو التهمة على طريق المنازعة وان ساء على التمييز او في وقتين كانت التهمة
على المنازعة وتام تفريعات هذه الاصول في شرح الزيادات لقاضي خان واما في المسئلة
الثمانية وهي ما اذا كانت ادي في ايديهما فيبقى بأكملها لصاحب الكل لان دعوى مدعي النصف
متممة الى ما يدعي ليكون يدا محقة خلا كما له على الصلاح فدعي النصف لا يدعي شيئا على
مدعي الكل لان مدعاها النصف وهو في يد مدعي النصف لمدعي الجميع بلا منازعة فبقي في
يد مدعي طريق القضاء واجتمع بينة الخارج وبينة ذي اليد فيما في يد صاحب النصف
فبينة الخارج ادي بالتبطل فياخذ منه النصف الباقى ايضا فيكون الكل له فنصفه بطريق
القضاء ونصفه لا بطريق القضاء **قوله** ولو برهان على نتائج دابة وارفاقه فيمن وافق منها
تامة لان علامة الصدق ظهرت فمن وافق تامة حجة سنها فترجح بينة فذلك وفي
الاخرى ظهرت علامات الكذب فوجب ردها ولا فرق في ذلك بين ان يكون الدابة
في ايديهما او في يد واحد منها ان كانت في ايديهما او في يد واحد منها
لذي اليد ان كانت في يد احدهما ولها ان كانت في ايديهما او في يد واحد منها
وان اشكل ذلك فلهما اي ان اشكل من الدابة في موافقة احد التاويين يبقى لها بها لان
احدهما ليس باول بها من الاخر سوا كانت الدابة في يد واحد او في يد واحد وان كانت في
يد احدهما قضى بها لصاحب اليد لانه اشكل الا من سبط الدار كان فصار كما تها لم يور
وان فالفرن الدابة التاويين يطلب البيعتان لانه ظهر كذب التاويين فيترك

موت الولد وعمرهما كونهما يعني اذا ماتت الام فادعى البائع الولد وقد جات به لاق
مسئلة اشهر بثبت نسبه منه لاحتياجه الولد الى النسب بخلاف ما اذا مات الولد ثم ادعى
البائع نسبه حيث لا يثبت نسبه منه لا يستغنى عن النسب بالموت فاذا لم يثبت النسب
في حق الاصل وهو الولد فلا يثبت في حق النفع وهو الام فلا يثبت ائتمية الولد لها
ايضا فاذا ثبت في حق الاصل وهو الولد اذا كان حيا فيثبت في حق الام تبعاً فيبطل
البيع فرد الثمن كله ولا يضمن المشتري الام لان ما لينة ام الولد غير متقوم وعندهما لوجه
الولد ولا يرد حصه الام لان ما ليتها متقومة عند **قوله** وعقبتها كونهما معناه اذا اشترى
جارية فولدت في يد اقل مسئلة اشهر مذباعها ثم اعتق المشتري الام ثم ادعى البائع
النسب فهو ابنه ويحكم بحريته ولا يصح في حق الام حتى لا تصير ام ولد لانه حل بالام ما يمنع
صحة دعوى ائتمية الولد واشتجاع الحكم في التسع لا يوجب الامتناع في الاصل وان اعتق
المشتري الولد ثم ادعى البائع النسب لا يصح دعوته لانه في حق الولد وللان في حق الام
لانه اذا اعتق الولد فقد حل بالولد ما يمنع الدعوى وهو الاعتاق لان اعتاق المشتري
صحيح ظاهر ولو صحت دعوته في حق الولد يبطل اعتاقه والعتق بعد وقوعه لا يجهل
ابطلان فادام تصح الدعوى في حق الولد الذي هو الاصل فلا يصح في حق الام الذي
هو البيع ثم اذا ادعى دعوى الولد بعد اعتاق الام قبل البائع يرد من الثمن باخص الولد
خاصة بالاجماع اما على قولها فظاهر واما على قول ابي حنيفة فلان باعتاق الام لم يثبت
الولد لها ولم يثبت البيع بينهما فبقي البيع صحيحا فيجب عليه ثمنها بخلاف فصال الموت فان
نعى البائع فيه لم يبطل البتة فثبت معتبر في حقه فله ذلك **قوله** وان ولدت لاكم مسئلة
اشهر ردت دعوى البائع الا ان يصدقه المشتري اي ولدت الجارية في يد المشتري لاكثر
مسئلة اشهر فلا يخفى من ان تلك لاكم مسلتين موقوت البيع او لاقدر مسلتين فان كان الاول
فحكم انه لا يصح دعوى البائع لعدم العلوق ببيتين الا اذا صدقه المشتري فيثبت النسب
ويحل على الاستيلاء بالكساح ولا يبطل البيع ولا يعتق الولد ولا تصير الام ام ولد
لان العلوق بعد البيع بيتين وهذا الدعوى دعوى تحرير فلا ينفذ في غير المالك وان
كان الثاني فحكم ان دعوى البائع لا يتبطل فيه ايضا لاحتمال العلوق بعد البيع فلم يوجد
المصحح فيه بيتين فلم الا ان يصدقه المشتري فيثبت نسبه بتصادقهما فيه وامكان
ان تكون العلوق في ملكه وتصير الام ام ولد له تبعاً للولد ويبطل البيع لاستناد العلوق
الى ما قبل البيع اذا الدعوى دعوى استيلاء **قوله** ومرا دعي نسب احد التوأمين

بن

موا
قوله

ثبت نسبها منه وان باع احدهما واعقده المشتري بطل عتق المشتري وانما تعرف انها توأمين
اذا كان بين ولادتهما اقل مسئلة اشهر فاذا ادعى نسب احدهما يثبت نسب الاخر لانهما
خلقاً من واحد ثم لو باع احد التوأمين فاعتقه المشتري ثم ادعى البائع الذي لم يبعه انه ابنه
ثبت نسبها منه ويحل عتق المشتري فيه لان دعوى البائع صحت في الذي لم يبعه لصاحبه
العلوق والدعوى ملكه فيثبت نسبه ومن ضرورية بئوت نسب الاخر منه لانها مرجأ
واحد فيلزم منه بطلان عتق المشتري لكونها حرة الاصل بخلاف ما اذا كان الولد
واحد حيث لا يبطل فيه اعتاق المشتري بدعوى البائع نسبه لان العتق لو بطل فيه يبطل
متصود الاجل دعوى البائع وانه لا يجوز وهما يثبت فمنا وتبعاً وكما مر في بيت ضمنا
وان لم يثبت تصدراً **قوله** صبي عند رجل فقال هو ابن فلان الغائب ثم قال
هو ابني لم يكن ابنه وان محمد ان يكون ابنه يعني اذا كان صبي عند رجل فقال الرجل
هو ابن فلان الغائب ثم قال هو ابني لم يكن ابنه ابداً وان محمد فلان الغائب ان يكون
الصبي ابنه وذلك لانه اقر ببئوت نسبه من الغير وذلك يمنع بئوت نسبه منه بدعوى
لان اقراره حجة في حق نفسه وقال لا ان كان المقر له جازماً يصح دعوى المقر لنفسه لان
اقراره بطل بخلاف المقر له فصار كأن لم يقر بخلاف ما اذا صدقه لانه يدعي نسباً ثابتاً
من غيره وبخلاف ما اذا لم يصدقه ولا يكذب لانه يتعلق به حق المقر له على اعتبار تصديقه
فلا يصح دعوى المقر لنفسه ولا يبي حنيفة رحمه الله ان النسب ما لا يجتمعا التبع بعد بئوته
والاقرار بمثله لا يرد بالرد فيبقى في حق نفسه لان اقراره حجة في حق نفسه وان
لم يكن حجة على غيره **قوله** ولو كان في يد مسلم ونفراي فقال النفراي ابني وقال المسلم
عبدي فهو حرا بن النفراي اي لو كان الصبي في ايدهما فادعى النفراي انه ابنه والمسلم
انه عبد او ادعاه معاً كان حرا بن النفراي لانه نال بذلك شرف الحرية في الحال
والاسلام في المال اذ لا يدل الوصاينه ظاهرة فكان فيه الجمع بين الصفتين ويجوز
فوات شرف الحرية اذ لا قدر له على اكتسابها **قوله** وان كان صبي في يد رجل
فزعج انه ابنه من غيرها وزعمت انه ابنها من غيرها لان كل واحد اقر للولد بالنسب
واذ عا ما يبطل حق صاحبه فصح اقراره لانه لا يبطل حق صاحبه بمجرد قوله ولا يرفع
لاحدهما على الاخر لا سيما ايدهما فيه وقيام ايدهما وقيام الغرض بينهما دليل ظاهر
على انه منهما وهذا اذا كان الصبي لا يعرف عن نفسه فان كان يعرف عن نفسه فالقول
له ايها صدق ثبت نسبه منه **قوله** ولدت متزوجة فاستحق عمره الاب قيمة
ولو تزوجين

قوله

قوله

الولد وهو حر فان مات الولد لم يضمن الاب قيمته وان ترك مالا وان قتل الولد فاختار بين
 ضمن الاب قيمته ويبرج بالسن وقيمته على بايعه لا بالتقدير يعني لو اشتري امه فولدت منه
 ثم استحقها مستحق من المشتري قيمة الولد والولد حر وكذا لو ملكها بسبب آخر غير الذي
 او سبب كان وكذا اذا تزوجها على انها حرة فولدت منه ثم اكتفت روى ذلك في الكفا
 عن عمر وعن علي رضي الله عنهما في الشراء بمحقر من الصفا به رضي الله عنهم من غير تكبير فكانا معا
 ولان النظر من الحائنين واجب اذا الغرور معدور لانه بني الامر على سبب شرعي والامانة
 ملك المستحق والولد حر فانما يستوجب الاخر النظر فوجب النظر لها وذلك بما قلناه ويجب
 قيمته يوم الخصومة لانه يوم المنع ولومات الولد قبل الخصومة لا يجب على الاب شي لان الولد
 لو كان مملوكا لمسحق حقيقته لم يكن مضمونا فان ولد المفوضة امانة عندنا على ما عرفت فاول
 ان لا يكون مضمونا مع عدم الملك حقيقته وكذا لومات الولد وترك مالا لا يجب على الاب
 القيمة لان الارث ليس بمعوض عن الولد فلا يقوم مقامه فلا يجعل سلامة الارث
 كسلامة نفسه بخلاف ما اذا قتل قاتل واخذ الاب من ديتير قدر قيمته حيث يجب عليه
 ضمان قدر قيمته لان سلامة يدره كسلامته وان قبض اقل من قيمته يجب بقدره وخلاف
 ما اذا قتل الاب لان المنع تحقق من قتله ثم يرجع المشتري بمنزلة الجارية وبقية الولد
 على بايعه ولا يرجع بما لزمه من العقد بوطئها لان البائع صار كمن يملكها بشرط عليه من البذل
 تحققتا لما وادع بينهما فانه قال فان ضحك احد بهدوي باطل فاما ضحك الآخر بما ضحك
 وانما لا يرجع على البائع بما ضحك من العقد لانه عوض عما استوفاه من المنفعة فلو رجع سلم
 له المستوفى مجانا والوطئ في ملك الغير مجانا غير جائز وقال الشافعي يرجع بالعقد ايضا
 لانه ضمان لزمه لفوت السلامة وهو التزم هذا الكلام **الاقرار** هو اخبار
 عن ثبوت حق الغير على نفسه اي الاقرار في اللغة الاثبات يقال قراشي اذا ثبت
 واقعا اذا اثبتته وفي الشريعة ما ذكرنا انما حق الغير على نفسه احتراز عن قول من على
 غيره او حق غيره على غيره فان الاول يسمى دعوى والثاني يسمى الشهادة وسقط
 صحة ان يكون المقدم عاقلا بالغ طائعا فان اقراره ليس بصحيح على ما يجي بخلاف العبد
 فان اقراره صحيح في الحال فيما لا يمت فيه كالحدد والقصاص وفيما فيه شبهة لا يوافق به
 في الحال دفعا للقرن عن المولى ويؤخذ به بعد العتق لزوال المانع **قول** اذا اقر
 حر كملك حتى هو ولو مجهولا كشيء وحق وجب على بيانه وبين ما له قيمة فالقول للقرن بيمينه
 ان ادعي المقر له اكثر اي اذا اقره عاقل بالغ حتى طاعا صح اقرارا على نفسه في الحال
 من

قال

ك

قوله

من غير ان يحتاج الى قضا القضي الا اذا رده المقر له فيرد برده ولو صدقه ثم رده
 لا يصح رده وانما اشترط ان يكون المقر مكلفا لان الصبي والمعتق والمجنون لا يصح اقرارهم
 لانعدام اهلية الالتزام الا اذا كان الصبي والمعتق ما دون ذلك فانه يصح اقرارهما بالمال
 على ما سيجي **قول** ولو مجهولا معناه صح اقرارا ولو كان المقر به مجهولا بان قال لفلان
 علي شيء او حق لان الحق قد يلزمه مجهولا بان يتلف مالا او يمتي بيمينه سبب لا يعرف
 مقدارا وهو محتاج الى الاقرار لاداء منه فيكون اقرارا صحيحا دفعا لجهته بخلاف
 جهته المقر له سواء كان فاحشا بان قال لاحد من الناس علي مائة درهم او لم يكن فاحشا
 بان قال لاحد هؤلاء علي الف درهم فانه لا يصح اقرارا لان المجهول لا يصح ان يكون
 مستحقا وقيل ان كان مجهولا فاحشا لا يصح اقرارا وان كان غير فاحشا يصح ويؤمر
 بالتذكر ولا يؤمر بالبيان جبرالانه قد يؤدي الى البطلان الحق عن المستحق وبخلاف
 ما اذا كان المقر عليه مجهولا بان قال لك علي احدنا الف درهم حيث لا يصح ان يصحها المقر
 عليه واذا صح اقرارا بالمجهول جبر على البيان لانه لزمه اخذ وعاد وجب عليه باقرارا
 وذا لا يكون الا بالبيان ولا بد ان يسميه بما له قيمة لانه اخذ عن الواجب في الذمة
 وما لا قيمة له لا يثبت في الذمة فلو فتح بيانه بما لا قيمة له يلزمه الرجوع عن الاقرار وهو
 جائز والقول قول المقر فيما بين مع يمينه ان ادعي المقر له اكثر من ذلك لانه التمس **قول**
 رده لم يصدق في اقل من درهم ومال عظيم نصاب واموال عظيمة ثلثه نصف ودراهم
 كثيرة عشر ودراهم ثلثه اي لو اقر وقال لفلان علي مال لم يصدق في اقل من درهم
 لان مادونه لا يطابق عليه اسم المال عادة ولو قال لفلان علي مال عظيم لا يصدق
 في اقل من نصاب لانه اقر بمال موصوف بالعظيم والنصاب عظيم في الشرع حتى وجب
 على صاحبه مواساة الفقرا وكذا في العرف حتى يعد من الاعيان عادة وعن ابي حنيفة انه
 لا يصدق في اقل من عشرة دراهم لانه عظيم في الشرع حتى يقطع اليد به في الرقة ولستبح
 به البضع المحترم في الكفا وعنه مثل جواب الكتاب وهو قولهما ثم المعتبر ان يبلغ نصابا
 يؤخذ من جنس الزكاة من المال الذي يسه حتى اذا بينه في الابل لا يصدق في اقل
 من خمس وعشرين وكذا غيره ولو قال لفلان علي اموال عظيمة يلزمه ثلثه نصف من اي
 مال يسهل لان اقل الجميع ثلثه فلا يصدق في اقل منه للثنتين به وان بينه بغير مال
 الزكوة يعتبر ان يبلغ قيمته قدر ثلثه نصف ولو قال لفلان علي دراهم كثيرة يلزمه عشر
 دراهم عند ابي حنيفة رحمه الله وما لا يلزمه ما تاد ربه لان صاحب النصاب مكثر حتى وجب عليه

قوله

قوله

مواصلة الفقر الى ان العشرة اقصى ما يترك للفظ الجمع فينصرف اللفظ اليه وعلى هذا الحلال
اذا قال دنانير كثيرة عند يلزم عشرة وعندها يلزم العقاب وعلى هذا لو قال ثياب
كثيرة عند عشرة وعندها ما ياتي ويأتي درهم ولو قال ثلثان على ما ليس
او كونه او خيط قليل يلزم ما يتيان ولو قال ثلثان على درهم يلزم ثلثه ودرهم لانه اقل
الجمع فصا رمتين بانه ولو قال على درهم مفاعفة يلزم ستة دراهم لانه ضعف ثلثه
ولو قال درهم اضعاف مفاعفة يلزم ثمانية عشر درهما لان اضعافا جمع واقله
ثلثه فيصير ثمانية بالضعاف بصير ثمانية عشر درهما **قوله** كذا درهما درهم كذا
كذا احد عشر كذا وكذا احد وعشرون ولو قلت بالواو يزداد مائة ولو رجع زيدا الف
اي لو قال لفلان على كذا درهما يلزم درهم لانه تفسير لثبته وقل يلزم درهمان
لان كذا كناية عن العدد واقله اثنان وقل يلزم عشرون لانه كناية عن العدد
واقل عدد غير مركب اذا فر باللفظ المصوب عشرون ولو ذكره بالخفض عن
محد انه يلزم مائة درهم لانه اقل عدد منه بالخفض ولو قال لفلان على كذا
كذا درهما يلزم احد عشر درهما لانه اقل عدد من يترك ان من غير حرف عطف
بينهما **قوله** احد عشر درهما ولو قال كذا وكذا درهما يلزم احد وعشرون درهما لان
اقل عدد بين يترك ان بحرف العطف بينهما هو هذا ولو قلت بالواو بان قال كذا وكذا وكذا
يلزم مائة واحد وعشرون لانه اقل عدد يترك بحرف العطف ولو رجع بان قال كذا وكذا وكذا
وكذا درهما يلزم الف ومائة واحد وعشرون لانه اقل عدد يترك بحرف العطف ثلاث مرات
ولو خمس بالواو يتبع ان يزداد عشرة آلاف ولو سددس يزداد مائة الف ولو سبع يزداد الف
الف وعلى هذا كما زاد عدد اعطوا بالواو زيد عليه ما جرت العادة به الى ما لا يتناهى **قوله**
على قبلي اقرار بدين عندي معي في بيتي في صندوق في كيسي المانة اي لو قال رجل لفلان
على او قبلي الف درهم يكون اقرار بالدين لان كل على للوجوب والذموم وكذا في الدين يكون
كل قبلي ببيت عن الضامن يقال قبيل فلان عن فلان ان ضمن وصحي الكفيل فيبدا لانه ضامن
الا اذا وصل اليهما ودعيه فانه يصديق ديان ويكون ودعيه لاحتمال اللفظ اياها ولو قال
لفلان عندي او في بيتي او في صندوق في كيسي يكون اقرارا بالمانة لان هذا
الواضح محل للعين للدين والعين تحمل ان يكون مضونة ومانة والامانة ادناها فاحتمل
عليها للتثبت به **قوله** لو قال لي عليك الف درهم فقال انتم او استعده او اجلي به او قد
قضيتك او اجلتك به فهو اقرار وبالكفاية لا اي لو قال لي عليك الف درهم فقال في جوابه انتم

ان الدرهم مائة

بها الكفاية الى اخره فهو اقرار بها لان الكفاية عن المذكور في الدعوي فيكون اقرار بها خلا
ما اذا لم يكن بها الكفاية حيث لا يكون اقرار لعدم دليل انفراده الى المذكور فيكون كلاما
مستقلا فلا يلزمه شي هذا اذا كان الجواب مستقلا واما ان كان غير مستقلا فيقول نفسه
يكون اقرارا مطلقا لانه لا يمكن ان يجعل مبتدأ لعدم استقلاله فيجعل جوابا فيجمل كلامه
قوله وان اقر بدين موجد وادعي المقتله انه حال فليقول للمقتله لان المقتراقرح على نفسه
اي لو اقر رجل بدين موجد وادعي المقتله انه حال فليقول للمقتله لان المقتراقرح على نفسه
ثم ادعي على المقتله حقا وهو منك فالقول له مع اليمين **قوله** على مائة ودرهم مائة ودرهم مائة
يندر المائة وكذا مائة ونوبان بخلاف مائة وثلثه اثواب اي لو قال لفلان على مائة ودرهم
فالمائة وكذا المائة تكون المائة مائة ويرجع في تفسيره اليه كما اذا قال مائة وثوب
وهو قول السامعي رحمه الله لانه عطف المنسرد على المجمع في الصورتين وهو لم يوضع للثياب فثبتت
المائة على ايهما ما وجه الاحتسان ان عطف الموزون والمكيل على عدد درهم يكون بيانا لبلههم عادة
لان الناس استعملوا ثوبار الثوب عند كتم الاعمال وذلك في الموزون والمكيل فالتقوا بذلك
مرة بخلاف الثياب بان قال لفلان على مائة ونوب او مائة ونوبان لانه لا يكثر استعماله
فلا يحتاج الى حذف المبرك حقيقا لعدم ثبوتها في الدية في عامة المعاملات بخلاف ما اذا قال
لفلان على مائة وثلثه اثواب حيث تكون المائة اثوابا ايضا لانه لا يكون عدد بين مائة وثلث
العطف واعتبر بالثبوت فيمنع فيها لاحتياجها اليه فيكون بيانا لها **قوله** اقربتم في
قوصة لزماه وبداية في اصطبل لزماه الدابة فقط وكأتم له الحلفة والنص وليف له النص والجن
والجامل وحمل العيدان والكسوة اي لو اقر بتم في قوصة لزماه لانه اقرار بالمظروف فطال
كونه مظروفا وذلك لا يتصور بدون ظرفه بخلاف ما اذا قال عصبت تمر من قوصة حيث
اقرارا بنصب القوصة لان كلمة من لا يبراع فيكون مقرا بالزروع في ثوب ولو اقر بزيادة في اصطبل
لزمته الدابة فقط لعدم تصدق الغصب في العتاق عندها وعلى قبيل قول محمد يلزمها ولو اقر
بكاية السيف يطلق على الكيل عرفا ولو اقر بحمله يلزمه العيدان والكسوة لان الاكم يطلق
على هذه الجملة عادة والجملة بيت مزين بالثياب والاسنة والعيدان ان جمع عود **قوله**
وثوب في منديل او في ثوب لزماه وثوب في عتق له ثوب اي لو اقر بثوب في منديل
او في ثوب لزماه لانه جعله ظرفا له وهو ممكن حقيقة فيدخل فيه على ما بينا ولو اقر بثوب
في عشرة اثواب لزماه ثوب واحد عند ابي يوسف وهو قول ابي حنيفة رحمه الله لان العتق
لا يكون ظرفا لثوب واحد عادة وقال محمد يلزمه احد عشر ثوبا لان الغيب من الثياب

قوله

قوله

قوله

قد يثبت في عشرة فاماكن جعله طرفا فيحمل عليه عملا با حقيقته **قول** ومحنة في غنة وفي الحرب
خسنة وعسنة ان عن مع اي لو اقر محنة وراحم في غنة يلزمه عسنة ان عن الحرب والحساب
وقال زفر يلزمه عسنة وقال الحسن يلزمه محنة وعسنة لعرف الحساب لانهم يريدون
به ارتضاع احد العددين بقدر العدد الآخر ولو فوجده الله ان حرف في يستعمل معني
مع قال الله تعالى فادخلني عبادي اي معهم ومنه الالة لا يمكن جعله على حقيقته لان المراد
لا يتصور ان يكون ظرفا للدرهم فتعين المجازا لتعريف بين الناس وهو ان يكون معني
مع والجامع الجمعية وقلنا لما تعذر راحة حقيقته وهي الظرفية فيكون لغوا ولا يصح راي المجاز
لان المجاز ان متعاضدة لانها يستعمل معني الواو ومعني مع وتعني على قال الله تعالى لا يظلم
في جزع النخل وليس بعضها اولى من البعض فتعين الالفاظ فيكون اقرار المحنة هذا اذا
نوي الحرب او لم يوضعا وان نوي ان تكون معني مع يلزمه عسنة لانه نوي ما يحمل لفظه
فيصدق وفيه تحديد عليه الى عسنة الى اخرى يلزمه عسنة وقال لا يلزمه عسنة وقال زفر
يلزمه بما فيه وهو التمسك لان الغائتين لا يداخلان كنه المغيا كما قال او قال لفلان
من هذا كايط الى هذا كايط ولهما ان الغاية لا بد ان تكون موجودا في الوجود لا يصح
ان يكون هذا للوجود ووجوده بوجوده فيدخلان بخلاف ما ذكر لانه موجود فيصالح هذا
فلا بد فلان ولا بد حقيقته ان الله ان الغاية لا تدخل تحت الغيا لان الكثرة المحذورة
لكن لا بد من ادخال الغاية الاولى لان الثاني والثالث لا يتحقق بدون الاول
فدخلنا الاولى ضرورة ولا ضرورة في ادخال الغاية الثانية فاضدنا في التمسك فلا بد
قول لزمين داري ما بين هذا كايط الى هذا كايط لم يابنها فقط لما ذكرنا ان الغاية
لا تدخل تحت الغيا **قول** ومع الاقرار بالحمل ولا يمكن ان يبين سببا صاكا ولا لاي
صح اقرار الرجل بالحمل بان يقول حمل هذه الكا رنة ميني وكذا الاقرار بالحمل صح ان يبين
سببا صاكا بان يقال مات ابنك وترك ميراثا او وصي له به فلان وان يبين سببا غير
صاكا مثل ما قال باعني سيفا فانه لا يجوز اقراره وان اظهر الاقرار بان لم يبين سببا
لا صاكا ولا غير صاكا فانه يصح عند محمد رحمه الله لانه اقرار بصدور من اهله وقد اختلف
الصح في لو حمل على الارث والوصية والنفاد لو حمل على البيع والاقراض فيحمل على السبب
الصاكا في كلام العاقل وعند ابي يوسف رحمه الله لا يصح لان هذا اقرار باحتمال الجواز
والنفاد وقد تعذر حمل على الجواز لان الجواز جهتين الوصية والارث والجمع بينهما
متعذر وليس احدهما بان يعبر سببا اولى من الآخر فتعين حمل على النفاد واذا جاز
اقرار

لان في غنة
بمعنى مع قوله
فادخلني عبادي
ان مع قوله
قول راعى مرد درهم
الى عسنة او ما بين درهم
الى عسنة لزمه تسعة
اي لو قال لفلان
علي مرد درهم الى جرح

قوا
قوا

اقرار بالحمل اذا بين سببا صاكا فان جات به حيا في اقل من مدة الحمل مدت الموت
والموحي لزمه الاقرار وان جات لاكثر من ستة اشهر لم يستحق شيئا الا ان يكون المرأة
معتقة فانه لزمه الاقرار اذا ودت لاقبل من سنتين لان السبب يثبت فيكون حليا
يوجوده في البطن حين مات المورث والموحي اذا تركه بمقاة على ملك الميت ما لم يهره
الي وارثه والي موحي له وان جات بولد من فاما ل يبينها ايضا فان كانا ذكورا
او انثيين وان كان احدهما ذكرا والاخر انثى فكذلك في الوصية واما في الارث
للكم مثال خط الانثيين **قول** وان اقر بشرط اختيار لزمه وبطل الشرط اي اذا
قال رجل لرجل علي الف درهم على اني باختيار ثلاثة ايام فانه يلزمه المال وبطل
الاختيار لان فايدا اختيار تحييز من له اختيار بين شي العقد وامضاه وذا يتصور
في العقود دون الاخبارات لان الاخبار ان كان صدقا فيجب العمل به اختياره او
لم يختاره وان كان كذبا يجب رده فلا يتعين باختياره وعدم اختياره بخلاف ما
اذا اقر بمن مبيع استراه باختيار بان قال لفلان علي الف درهم من ثمن مبيع
على اني باختيار واقره بدر سبب اكتماله على انه باختيار في مدة معلومة فانه يصح الاقرار
ويثبت الاختيار اذا صدقة المقر له او اقام على ذلك بينه لان المقر به عقد بتبدل الاختيار
فيصح اذا ثبت بجهة وان كذبه المقر له لم يثبت الاختيار وكان القول قول المقر له لا يبر
من العوارض والقول في العوارض للنكاح **باب الاستئنا** وما في معناه الا
تكلم بالباقي بعد التينا عندنا واخراج بعد الدخول عندك في طريق العارضة وهذا شكل
لان الاستئنا جائز في الطلاق والعقاق ولو كان اخراجا لما صح لانها لا تحتمل الرجوع والرفع
بعد الوقوع **قول** صح استئنا بعض ما اقر به متصلا ولزمه الباقية الا استئنا الكمل اي صح
استئنا بعض ما اقر به سوا كان اكثر ما بقي او اقل ولزمه الباقية وعن ابي يوسف وهو قول
مالك والنرا انه لا يصح استئنا لاكثر لان العرب لم يتكلم به وقلنا لا نسلم انه لم يتكلم به العرب بل هو
موجود في القرآن قال الله تعالى لا عديتهم اجمعين الاعبادك منهم المخلصين ثم قال ان عبادي
ليس كد عليهم سلطان الا من ابتاع سرايا ومن فاستثنى ثمة والغاوين اخري فايها كان اكثر
لزمه ولا يصح استئنا الكمل لان الاستئنا تكلم بالباقي بعد التينا واذا استثنى الكمل لم يبق شيء متكاملا
به فيكون رجوعا فلا يصح هذا اذا كان الاستئنا بلفظ المستثنى منه مثل ان يقول علي عشرة ارا عشرة واما
اذا كان بخلاف لفظه كونه وان اتي على الكمل وذكر مثل ان يقول عبيدي احرار الا هاولا او تقول
الا مبركا وساما وبعاء وليس له عبيد غير المستثنى فانه يصح الاستئنا ولا يعتق واصر منهم

لا اقل من سنتين
اسمال

قوا

قوا
قوا

قوله ومع استئنا الكيل والوزن من الدرهم لا غيرها اي لو اقربا لدرهم واستئنا منها الكيل والوزن
 مثل ان يقول لفلان علي الف درهم الا قفيز حنطة او الادينار او استئنا وفي النكاح لا يجوز
 وهو قول محمد وزفر لان شرط صحة الاستئنا ان يكون المستثنى من جنس المستثنى منه ويكون داخل
 فيه وهو مناس فلان جنسه لان الدرهم لم يتنا ولم فلا يكون داخل فيه فلا يصح استئنا وجه
 الاستئنا وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف رجبها الله ان المقدرات جنس واحد معنى وان كانت
 اجناسا موصوفة لانها تثبت في الزمة والاستئنا تكلم بالبيان في معنى لا الصورت وهو موجود ههنا فيصح
 استئنا غير الكيل والوزن من الدرهم حتى لو قال لفلان علي الف درهم الا ثوبا لا يصح الاستئنا
 باتفاق اصحابنا وقال الشافعي رحمه الله يصح ويظهر عنه قدر قيمة المستثنى لان الاستئنا في كل
 بطريق المعاوضة فوجب العمل به بقدر الامكان وقد امكن هذا المجاز من حيث المالية وعندنا
 يمنع التكلم بحكمه بقدر المستثنى فيصير كالتكلم بما ورأى المستثنى وذلك لا يتصور الا فيما تناوله القدر
 وهذا الدرهم ليس بمتناول للثوب فلا يصح استئنا ولا لغيره من جنس المقدرات معنى فلا يكون
 مثل الكيل والوزن لانها من المقدرات حيث تثبت في الزمة متناوالتوب ليس كذلك ولا يصح استئنا
 من حيث المالية لان الاثمان مقدرة للمالية الاشياء فيصح ان يكون مقدرة للدرهم المستثناة
 والتوب لا يكون متناوالتوب ان يكون مقدرة للدرهم المستثناة فيثبت الاستئنا من الدرهم مجعولا
 فلا يصح الاستئنا **قوله** ولو وصلا باقرا ان ساء الله بطل اقراره يعني لو اقر بشي فقال مصلاب ان
 ساء الله بطل اقراره لان التعليق عليه الله تعالى ابطاله عند محمد فبطل قبل انعقاده للحكم
 وعند ابي يوسف رحمه الله تعليق بشرط لا يوقف عليه فكان اعداها اصل ولان الاقرار اخبار
 والاعجازات لا تختم التعليق بشرط لانه ان كان صادقا لا يصير كاذبا بفوات الشرط وان كان
 كاذبا لا يصير صادقا به وهو الشرط **قوله** ولو استثنى البنا الدار فهدا المقتره وان قال
 بنا وهالي والعرضه كذا قال اي لو قال هذا الدار لفلان الابنا وهافانه في فلا يصح الاستئنا
 والدار مع البنا المقتره وذلك لان الاستئنا بما يصح فيما تناوله الكلام نصا واسم الدار لم يتناول
 البنا متصورا بل البنا داخل فيها بطريق التبعية لان الدار اسم لما ادر عليه الحياض من البتعة والبنا
 داخل تبعا للفظا واذ لم يكن البنا داخل لفظا فلا يصح استئنا فانكون العرضه والبنا المقتره
 وان قال بنا هذه الداري والعرضه لفلان فهو كذا قال لان العرضه اسم للبتعة الخالية عن البنا
 والسجد فكون متناويا بينا من هذا الارض دون البنا **قوله** ولو قال علي الف درهم من عبد لم يقبضه
 وان عين العبد وسلم اليه لزمه الالف والا لا وان لم يعين لزمه الالف كقوله من من عمر او خنزير
 ولو قال لفلان علي الف درهم من عبد اشتريته منه ولم يقبضه فان ذكروا عبدا بعينه وصدره

له قيل للمثله ان ثبت سلم العبد وخذ الالف والالف كذا وان لم يعين العبد بان قال
 لك علي الف من ثمن عبد فانه يلزمه الالف ولم يقبل قوله لم يقبضه وصلا لم فصل لانه رجوع عما اقرب
 وهو باطل وانما قلنا ان انكار التقبض رجوع عما اقرب لان انكار التقبض في غير المعين ينافي في الوجوب
 اصلا لان ثمن عبد غير معين لا يكون واجبا على المشتري الا بعد التقبض لان ما لا يكون بعينه
 فهو في حكم المستهلك فكانه اقربا لتقبض ثم رجع عنه وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ان وصلا صدق
 ولم يلزمه شي وان فصل لم يصدق اذا انكر المثله ان يكون ذلك من ثمن عبد وان اقر انه ثمن
 قال لقول قول المقول ان يقبضه ان قوله علي الف درهم اقرار بوجوب المال عليه وقوله من ثمن عبد
 اشتريته بيان كسب الوجوب واذا صدقة المقوله في هذا السبب ثبت السبب بتصادقها ثم وجوب المال
 لهذا السبب انما يتأكد بالتقبض والمعتري كره فجعلنا القول قوله في انكار التقبض وان كذب في السبب
 فكان هذا اي قوله لم يقبضه بيانا مغيرا للمتقضي اول الكلام فيصح موصولا لا موصولا وكذا لو قال له علي الف
 درهم من ثمن عمر او خنزير لزمه الالف ولم يقبل تقبضه عند ابي حنيفة رحمه الله وصلا او فصل لانه
 رجوع بعد الاقرار لان ثمن الخنزير لا يجب على المسلم واول كلامه يدل على الوجوب والرجوع بعد
 الاقرار باطل وعندنا اذا وصلا صدق والا فلا لانه بين باخر كلامه انه اراده البنا طرد دون الحقيقة
 اذا الكلام يتم باخره وقلنا ان هذا بطلان والابطال لا يصح ان يكون بيانا فله يصح وان كان موصولا
قوله ولو قال من ثمن متاع او اقرضني وهي زئوف او بغيره لزمه الجها بخلاف القصب والوديعه
 اي لو قال لفلان علي الف درهم من ثمن متاع او قال اقرضني الف درهم ثم قال انه زئوف او بغيره
 او سئوفه لزمه الجها عند ابي حنيفة رحمه الله وصلا ام فصل وقال لان وصلا صدق والا فلا
 لانه بيان مغير فيصح موصولا لا موصولا كالاستئنا والتعليق وهذا لان اسم الدرهم وان كان
 يتناول الزئوف والسئوفه مجازا لان مطلق الاسم ينصرف الى الجها دون الزئوف لانه معيب
 ومطلق العقد تنضي السلامة عن العيب فاذا ادعى بعد الاقرار انها زئوف فقد اراد ابطال
 ما هو المتحقق بالعقد فلا يصدق وان وصلا والسئوفه ليست بجنس ومواقف بالثمن فكان رجوعا
 فلا يصدق بخلاف ما لو اقر بكونه ثم قال انه زئوف فانه يصدق في ذلك وصلا ام فصل لان الرداءه
 ليست بعيب في البئر اذا العيب ما يخلو منه اصل كيلته والبئر قد يكون زئوفا في اصل كيلته فكان نوعا
 ومطلق العقد لا يقتضي نوعا دون نوع فلم يكن في هذا تقييد صدق الكلام فيصح اما الجوه فمطلق العقد
 يقتضيه فلا يصح استئناوه وبخلاف ما اذا اقر بالمال غصبيا او دليعة ثم قال انه زئوف او بغيره
 صدق فصل ام وصلا لانه ليس للخصم والوديعه موجب في الجها دون الزئوف قالنا فثبت
 ما يجحد والمودع يودع ما يجحد الى اخذ فله ان يكون قوله انه زئوف بغير موجب صدق الكلام بل هو بيان

لانه لا طريق للموصول اليه
 لانه لا طريق للموصول اليه
 لانه لا طريق للموصول اليه

عمر فاعادة حقيقته
 شرط الوصل والاختصاص
 رحمه الله ان مطلق الدرهم
 ينصرف الى الجها

نخرج بفتح موصولا ومفصولا وهذا الوجه بالمعقوب والوديعه معيبا يقول قوله **قوله** ولوقال الا انه
 ينقص كذا مستصلا صدق والا لا اي لوقال فلان على الف درهم من من متاع اوقال اقرضني الف
 درهم او ادعني اوقال غصبت منه الف درهم ثم قال الا انها ينقص منه طيه صدق ان وصل
 والا لا لان هذا مستصلا المستصلا بفتح موصولا بخلاف الزيادة لانها وصف واللفظ يتناول المقدار
 دون الاوصاف والاستثناء تعرف لفظي فيصح في المفظوظ لاني غيره ولو كان النقصان ضرورية
 التنس فلا اعتبار به وهو اصل لعدم امكان الاحتراز عنه **قوله** ومن اقر غصبت ثوب وجا
 يعيب صدق لما ذكرنا ان الغصب لا يقتضي السلامة كالوديعه **قوله** وان قال اخذت منك
 الف وديعه وهلك وقال اخذتها غصبا فهو ضامن اي لوقال رجل لا اخذت منك الف درهم
 وديعه فملك وقال صاحب المال اخذتها غصبا ضمن المترادف اقرضت الفان وهو الاخذ
 اخذ مال الغير موجب للضمان لقوله عليه السلام على اليد ما اخذت حتى ترد ثم ادعى ما وجب البراءة
 عنه وهو الاذن بالاخذ والاخذ ينكر مكان القول قوله مع يمينه فان نكل عن اليمين فلا يجب على المقر
 شيء **قوله** وان قال اعطيتنيها وديعه وقال غصبتنيها لا اي لوقال اعطيتني الف درهم
 وديعه فملك وقال صاحب المال اخذتها غصبا لم يضمن المترادف اقرضت الفان وانما اقر
 بالا عطا وهو فصل المترادف فلا يكون سبب الضمان على المترادف الا ان المترادف يدعى عليه الضمان
 وهو الغصب والتعدي ينكر فيكون القول قوله مع اليمين فان حلف بري عن الضمان وان نكل عن
 اليمين يلزمه المال **قوله** وان قال هذا كان وديعه لي عندك فاخذته فقال مولي اخذ اي لو
 قال هذا الف كان وديعه لي عندك فاخذتها منك فقال كذبت بل هو لي ياخذ المترادف
 لان المترادف لا يلد فلان واقر بالاخذ منه والسبيل في الاخذ الكود على الماخوذه منه **قوله** وان قال
 اجرت بعيري او ثوبي هذا فلانا فركبه اوليس فرده قال قول للمقر اي لوقال رجل اجرت بعيري
 هذا فلانا فركبه او ثوبي هذا فلانا فركبه فركبه علي وقال فلان كذبت بل البعير والثوب لي فالتقول للمقر
 وقال القول للمقر وهو القياس لان المترادف لا يلد فلان ثم ادعى عليه الاتحاق وفلان ينكر
 فالقول قوله ويجب على المترادف اية ولذا ان الاقرار بالاجرة لا يكون اقرارا باليد المتاجر
 قصدا لان اليد تمت فيها خروجه استينافا البسطة فلا يظهر في حق الاتحاق على المترادف ان التثبت
 ضروري عدم فمما ورا الصرود ولانه اقرضه بانه مرصته فالقول قوله في كينتهه خلاف الوديعه
 فانه قد يكون بلا صفة بان هبت الرمح والتت في دارا سبباصي لوقال او دعها فهو على الجواب
قوله ولوقال هذا الف وديعه فلان لا يلد وديعه فلان قال الف للاول وعلى المترادف
 اي لوقال رجل ان هذا الف وديعه فلان عندي ثم قال لا يلد وديعه فلان آخر عندي
 فالالف

لان المترادف لا يلد فلان
 لان المترادف لا يلد فلان
 لان المترادف لا يلد فلان

فالالف للاول ويلزمه الف آخر للثاني لانه لما اقر بها او لامح اقرارا وصار ملكا للاول فلا يقبل
 قوله بعد ذلك انه وديعه فلان لانه اقرار بحق الغير لفلان وانه لا يبيع لكن يجب عليه ضمان مثلها
 للثاني لانه لما اقر بها فقد ائلف عليه باقرارها للاول يجب عليه ضمانه لانه متعدي باقرار
 للاول في حق الثاني بخلاف ما اذا قال هي لفلان لا يلد فلان حيث لا يجب عليه للثاني شيء
 لانه لم يتربا لا يداع منه وانما اقر به للاول ثم رجح وشهد به للثاني فوجهه لا يبيع وسترها وستره
 لا يقبل وكذا لو كان الف غير معين يلزمه للاول الف وللثاني الف اخذ **باب**
اقرار المديون دين الهبة وما يلزمه في مرضه بسبب معروف قدم علي ما اقر به في مرضه واخر
 الارث عنه اي لو اقر المريض في مرضه بدين الهبة وعليه ديون في صحة ودون لزمته
 في مرضه باسباب معلومة يقدم دين الهبة والديون المعروفة الاسباب علي ما اقر به في مرضه
 وقال الشافعي رحمه الله دين الهبة والمريض يستويان لانها استويان في سبب الوجوب وهو الاقرار
 وفي محله وهو الزمة فمستويان في الوجوب فيستويان في الاستيفاء ولذا ان مال المريض يتعلق
 به حق الغير وهو دين الهبة فلا يبيع اقراره بدين مالم يفرغ عن دين الهبة لانه يجوز عن تصرف
 يبطل حكمه بخلاف ما اذا اقر بالدين في حال الصحة وهو مديون حيث يبيع اقراره لان الدين
 لم يتعلق بماله في حال الصحة بل قدرته على الاكساب بل يتعلق بزمته وفي حال مرضه عاجز
 عن الاكساب فينتقل الدين بماله وانما يقدم المعروفة الاسباب لانه لا يتمكن فيها التهمة او للظاهر
 لا مرد له فصا وكدين ثابت باليمين في مرضه ولو اقر المريض بدين ثم بدين فانها يستويان في
 السبوت لان احوال المرض كلها بمنزلة حالة واحدة في حق المحدث مستوي فيها السابق واللاحق كما
 ان احوال الصحة كلها كحالة واحدة في حق الاطلاق ونحو الارث عن الديون التي اقر بها في حالة
 المرض لان قضاء الديون من كواجب الاصلية لان فيه بفرغ رسته ورفع احوال بينه وبين آئنه
 فيقدم عليه حق الغرماء كسائر حوائجه من التجديد والتكفين وغيرها **قوله** وان اقر المريض لو ارده
 بطل الا ان يصدق ببقية اي ان اقر المريض لو ارده بدين او غيره فهو باطل الا ان يصدق
 ببقية الورثة فيه وقال الشافعي رحمه الله يجوز اعتبارا بحال الصحة لان حال المرض ادل على الصدق
 من حال الصحة فلما اقر في حال الصحة يكون جائزا فكذا في حال المرض بل هو ادلى ولنا قوله عليه السلام
 لا وصية لو ارث ولا اقرار له بالدين ولان فيه ايتا وبعض الورثة بماله بعد تغلق حق الكل بماله
 فيرد كالمواصي له شيء من ماله وهذا المنع بحق الورثة فاد اصدق فقد ابطوا صحتهم فينفذ
 اقراره **قوله** وان اقر لاجني صح وان اخطأ بماله اي لو اقر المريض بدين لاجني صح وان اخطأ
 بماله والقياس ان لا يبيع اقراره الا في الثلث لتعلق حق الورثة بالثلثين من ماله ولكن تركنا

الم

ان شهد به قابله لان قول القابله محجة في تعيين الولد وهذا محجة الى التعيين والنسب
 يثبت بالنكاح والزواج هو صاحب الحق فاذا صدقها فقد اقر به فيصح الاقرار والامدود سها دية
 القابله او تصديق الزوج لا يصح اقرارها لان فيه تحمیل النسب على الغير وهو غير جائز الا بالتصديق
 ذلك الغير ولا بد من تصديقها ولا اى المتعد في جميع ما تقدم ذكره لانهم في ايدي أنفسهم فلا يثبت
 اقرار غيرهم عليهم الا بالتصديق منهم اياه ويصح التصديق في النسب بعد موت المتدلي بقا النسب
 بعد الموت وكذا لو اقر بنكاحها ومات وصديق بعد موته يصح حتى يكون لها المهر والارث وان
 اقرت بنكاح رجل وماتت فصدقها الزوج لم يصح تصديقه عند ابي حنيفة لزوال النكاح بمجرد
 موتها بجميع علائقه فيبطل اقرارها فلا يصح التصديق بعد بطلان الاقرار وعندهما يصح تصديقه
 بعد موتها وعليه مهرها وله الميراث منها لان الاقرار بالنكاح لا يبطل بالموت كما في اذامات
 الزوج بعد الاقرار بزوجة امرأة وتصدق المرأة بعد موته قلنا علائق النكاح يمتنع بعد
 موته وهي العدة ولهذا يحل لها ان تغسله فاعتبر تصديقه بخلاف جانبها لانها لم تكن مكفكة ماتت
 بطلت المأوى حتى لا يحل له ان يغسلها فلا يبقى النكاح بعلائقه فلا يؤثر فيه التصديق ولا يصح
 التصديق على اعتبار الارث لانه معدوم زمان الاقرار والتصديق اذا صح استند الى
 زمان الاقرار وتلك الحال ليست بحال جريان الارث فلا يمكن اعتبار التصديق باعتبار ارث
 سيحدث ابتداء والا يلزم اعتبار التصديق في امر متوعدوم في الحال من كل وجه فلا يجوز
قول وان اقر بنسب نحو الاخ والعلم لم يثبت فان لم يكن له وارث غير قريب او بعيد
 ورثه وان كان لا اى وان اقر رجل باخ او عم او جد او ابن ابن لا يقبل اقراره بالنسب
 لان فيه تحمیل النسب على الغير فلا يجوز بدون اقامة البينة ثم ان كان للمعدود وارث معروف
 قريبا كان كدوى الارحام او بعيدا كولي الموالاة فهو احق بالارث من المقر له وان لم يكن له وارث
 غيره ورثه لان اقراره محجة في نفسه فيقبل عند عدم الآخر ان لم يكن له وارث
 بالنسب وبما ستحق ما له بعد والنسب لم يثبت لما منع والارث يثبت لانه فيه مقر على نفسه
 فيقبل عند عدم الزايم **قول** ومات ابو فاقربا في شركة في الارث ولم يثبت نسب وذلك
 لان مقتضى اقراره ضمان حمل النسب على الغير ولا ولاية له على ذلك وشركه في الارث
 وله فيه ولاية فثبت ماله فيه ولا يثبت ما ليس له فيه ولا يثبت اقراره في حق
 نفسه حتى المقر له يثبت نصيب المقر له عند مالك وابن ابي ليلى بحول اقراره شرا
 في التركة فيعطي المقر له نصيبه ما يخصه من ذلك حتى لو كان في معروف فاقربا في فذكره الا في المرد
 اعطى المقر له نصف ما في يد المقر وعند مالك ما في يده لانه اقربا لثلاث شايخ في النصيب فنقد

القياس بالاشرف فان ابن عمر رضي الله عنهما قال اذا اقر الرجل في مرضه بدين لرجل غير وارث
 فانه جائز وان احاط ذلك بماله ولانه لما صح اقراره في الثلث فيصح في الاكثر والجامع عدم التهمة **قول**
 وان اقر لا يثبت له اقر بدينه ثبت نسب وبطل اقراره وان اقر لا يثبت له نكاحها صح بخلاف الهبة
 والوصية اى لو اقر لا يثبت له ثمن قال ابو ابي ثبث نسب منه وبطل اقراره لان دعوى النسب
 يستند الى زمان العلوق فيعظر ان التبع ثابتة زمان الاقرار فلا يصح ولو اقر لا يثبت له
 نكاحها لم يبطل الاقرار لان الزوجية تقتضي علي زمان التزوج فلا يظهر ان اقراره كان لزوجه
 بخلاف ما لو وهب لها هبة او اوصى لها بوصية ثم تزوجها فانها تبطل لان الوصية تليكم مضى
 الى ما بعد الموت وهي وارثة حية فلا يصح والهمة في المرض وصية حتى لا ينفذ الا بالثبوت
 فحكمها حكم الوصية **قول** وان اقر لمن طلقها فلا يثبت له الاقل من الارث والديان لو طلق امرأته
 فلا بأس لها في المرض ثم اقر لها بدين فلها الاقل من الدين ومنع ميراثها منه لقيام التهمة
 لان الزوجين قد يتفقان على الطلاق فيفتح لها باب الاقرار فيعطى اقلها وذا التصديق وانما
 قلنا ان يسلوها حتى لو كان بغير سؤالها فلها الميراث بانها بائنة بالطلاق ولا يصح الاقرار لها لانها واري
 اذ هو فارق وطلاق الفارق لا يمنع الارث **قول** وان اقر بغيره لم يثبت له الارث لانه ابنه وصديق
 الغلام ثبت نسب له ولو ميراثا وشارك الورثة اى ان اقر الميراث بغيره لم يثبت له الارث لانه ابنه وصديق
 يولد له لانه ابنه وصديق الغلام ثبت نسب منه لان النسب يلزمه فاصلة ولا مانع من صح اقراره
 به وانما شرطنا ان لا يكون للابن نسبا مرفوعا لان ذلك يرفع نبوت النسب من المقر وان يولد
 له لانه كذا يكون كذلك باظنا هو وان يصدق الغلام لان الغلام في يد نفسه لان وضع
 في غلام يعبر عن نفسه فلا بد من تصديقه واما اذا لم يعبر عن نفسه فلا يحتاج الى تصديقه وانما
 يثبت النسب بهذه الشرايط لانه من الجوانح الاصلية فيثبت باقراره كالنكاح ويصير مشاركا
 للورثة في الميراث لان الارث مبني على النسب فلا يثبت النسب ثبت الارث **قول** وصح اقرار
 بالولد والوالد الزوج والمولي واقرارها بالوالد والزوج والمولي وبالمولى لان شهد
 قابله او صدقها الزوج ولا بد من تصديقها ولا وصح التصديق بعد موت المقر لا يقصد في
 الزوج بعد موته اى صح اقراره بالولد والوالدين بالشرايط التي ذكرنا والزوج كولي
 لان موجب الاقرار يثبت فيها بينهما بقصداتها وليس فيه تحمیل النسب على الغير والشرط ان يكون
 المرأة خالية عن نكاح الغير وعدته وان لا يكون تحت المقراتها ولا ربح سواها ولا فرق
 بين مولي الاعلى والاسفل اذا لم يكن للمعتق ولا من جهة الغير ويقبل اقرار المرأة بالوالدين
 والزوج والمولي بالشرايط المذكورة لان اقراره لان على نفسه صحيح ويصح اقرارها بالولد

اقرار في حصته و بطل ما كان في حصته اخيه فيكون له ثلث ما في يده و هو سدس جميع المال و نحن
نقول ان في ربح القرانه ياديه في الاحتياق و المكروط لم ياتكاح ف جعل ما في يده كالمالك فيكون
الباقى بينهما بالسوية **قوله** وان ترك ابني و له علي اخرايه ف اقرارا بقبض ابيه حسين
وذلك لان الاقرار باستيفاء الدين اقرار بالدين على الميت لان المتوفى الذي يكون مضمونا
على القابض فيستأصان فاذا كذب اخوه استغنى الدين نصيبه و الدين مقدم على الميراث
فلا بد من حصة ولا يرجع المقر على اخيه بنصف ما قبض لانه لو رجع على اخيه لو رجع اخوه على الغريم
في رجع الغريم على المقر بتدرك ذلك لاستاغن المقاصد في ذلك القدر و بقايه و ينال على الميت
و الدين مقدم على الارث فيؤدي الى الدور و علي قول لابي ليلى ان المقر كصاحب نصف
الخصم لما ذكرنا ان اقرارا ينصرف الى الكمال شيئا فتنصفه ينصرف الى حصة فتقبل اقرار
فيه و نصف آخر ينصرف الى نصيب اخيه فلا يقبل اقرار فيه وان اقرارا حدها ان الميت كان
قبض كل الدين و كذبه الآخر فان المكذب يرجع على الغريم بنصفه بعد ان كلف المكذب بالله ما
يعلم ان الميت قبض الكمال فان كمال بري الغريم عن كل الدين بخلاف الاول لان الغريم يدعي
البراهة عن حسين و قد حصل له ذلك باقرار المصدق فلا كلف المكذب و هذا الغريم يدعي البراهة
عن الكمال و قد بري عن حسين و يرجع الغريم على الابن المصدق بالنصف الذي في يده من تركه الميت
حتى يتوفى دينه **كتاب الصلح** هو عقد يرفع النزاع الصلح في اللغة اسم بمعنى المصالحة
و هو المسالة وفي الرخ ما ذكرناه و لكنه الاجاب و القول و شرطه ان يكون المصالح عليه مالا معاويا
ان اخرج الى قبضه و الا لا يترط معاوية مثل اذا ادعي كذا احد في دار الاخر و فصاحا مدعي و مدعي عليه
على ان يترك كل واحد دعواه قبل صاحبه صح وان كان المصالح عليه مجهولا فزكي بيني و حكم
دفع البراهة عن الدعوي و جواره بقوله تعالى و الصلح خير و هو معروف بالالف و اللام
فيستغنى ان يكون كل صلح خيرا و كل خسر مدعى **قوله** و هو جائز باقرار و سكوت و انكار
اي الصلح جائز باقرار بان اقر بما لم تصالحا على شي و سكوت و هو ان لا يقر و لا ينكر ثم تصالحا
على شي و انكار بان انكر ثم تصالحا على شي و هذا كله جائز عندنا و قال الشافعي لا يحرم الثاني
و الثاني لقوله عليه السلام الصلح جائز بين المسلمين الاصلح حرم حلالا و اصلح حراما و هذا ان
كان مبطلا فقد كان اخذ المال على الدعوي الباطلة حراما عليه قبل الصلح و حل بالصالح و لان
المدعي عليه يدفع المان لتطويع الخصومة عن نفسه و هذا رشق و هو حرام و لنا اطلاق ما لو كان
و هو معروف بالالف و اللام فيستغنى ان يكون مجهولا عن ال بقى لانه خرج من حيز

التعليل

التعليل لما سبق ذكره كان قال صاحب الا ان الصلح خير و العلة لا يقتيد بحال كالم الذي على فيه
بل انما وجدت بتبعها حكمها و تباويل ما رواه ان كل حراما العينه مثل ان يصالح على حراما و خيرا و حرم
حلالا ليعينه مثل ان يصالح احدى امرائيه على ان لا يبطا الاخرى و هذا النوع من الصلح باطل عندنا
و دفع الرشوة لدفع الظلم جائز و انما حرم لو دفع الرشوة ليظلم غيره و لانه انما يكون رشقا لو اخذ
الاخذ على حدة التي يدفع اليه الدافع و هو باخذ بحقه الاعتياض عن حدة على ربحه فلا يكون رشقا
و اما الصلح عن الاقرار فهو استيفاء بعض حقه و استاظهار الباقى ان كان المصالح عليه مضمونا حقه
و بيع عن طوع ان كان المصالح عليه من خلاف **قوله** فان وقع عن مال ماله باقرارا اعتبر به
بيعا فيثبت فيه الشفعة و الرد و العيب و خيار الروية و الشرط و ينال له البطل لا وجه له الصلح
عنه اي ان وقع الصلح عن مال ماله ان كان باقرارا يعتبر بيعا لوجوده معناه و هو مباداة المالك
بالمال على سبيل التراضي فيثبت فيه الشفعة و خيار العيب و الروية و الشرط و نفس كماله
البطل اذا كان محتاجا الى قبضه دون وجه له المصالح عنه لانه يستلزم فلا يحتاج الى التليم و التسليم
فلا ينفي الى النزاع فيكون جائزا و ذلك لان هذا الاحكام احكام البيع فيثبت فيه لانه بيع معنى **قوله**
وان استحق بعض المصالح عنه او كله رجع المدي عليه كحصة ذلك من العوض او بأكمله و لو رجع المصالح عليه
او بعضه رجع بكامل المصالح عنه او ببعضه اي ان استحق بعض المصالح عنه او كله و الصلح كان باقرارا رجع
المدعي عليه كحصة ذلك من العوض او يرجع بكل العوض و لو رجع المصالح عليه او بعضه رجع المدعي
بكل المصالح عنه او يرجع كحصة لما بينا ان هذا بعني البيع و حكم البيع هذا **قوله** وان وقع عن مال
منفعة اعتبر اجارة فترط التوقيت و يبطل موت احدى اياي ان وقع الصلح باقرارا عن مال منفعة
اعتبر اجارة لوجوده معناه و هو تملك المنفعة بعوض فترط التوقيت و يبطل بلا توقيت و بذلك
احدها و محل المنفعة لانه اجارة و هذا حكم الاجارة و انما شرط التوقيت في الاجارة حتى لو
تصالحا على حزمه عبدا او كسبي و ان كان محتاجا الى التوقيت و في الاجارة المشرقة لا يحتاج اليه كما اذا
صالح على صنع ثوب او ركوب دابة و اذا مات احداهما و هكذا محل المنفعة قبل الاستيفاء بطل الصلح
في رجع على الدعوي و لو كان بعد استيفاء بعضها بطل بقدر ما بقي و يرجع في دعواه بقدر ما لانه
اجارة و هي تبطل بكل واحد من هذين الاسماء و قال ابو يوسف ان مات المدعي عليه لا يبطل الصلح
و المدعي لتوفيه و ان مات المدعي فكذلك في حزمه العبد كسبي الدار و الوارث يقوم مقامه
و يبطل في ركوب الدابة و لبس الثوب لان الصلح لتطويع المارعة و في ابطال الصلح بموت احدى
اعادة المارعة بينهما فسحقا لما لا يتقادت ان كان فيه مطلقا لانه يمكن الاستيفاء فيه و هنا يتفاوتون
فيه كلين الثياب و ركوب الدابة سطر و فاعل عن المالك **قوله** و الصلح عن سكوت او انكار

فدا للدين في حق المنكر ومعاوضة في حق المدعي فلا تسقط ان صاحبه عن دارها ويجب لو صاحبه على دارها
 لا فرغ عن أحكام الصلح بالاقرار شرع في بيان الصلح عن سكوت او انكار قال الصلح عن السكوت
 والانكار في حق المنكر وهو المدعي عليه لا نقدا البين وقطع الخصومة وفي حق المدعي معني المعاوضة
 والبسغ فعلى هذا لو ادعى دارا فكت المدعي عليه او منكره صرح على شيء لم يجب في الدار الشفعة
 لانه يزعم انه يستبقي الدار المملوكة له على نفسه بهذا الصلح ويدفع المال لتطع المتأخر عن نفسه
 وزعم المدعي لا يلزمه ولو ادعى شيئا آخر والمدعي عليه ينكر او يكت فصالح على دار يجب الشفعة
 لان المدعي يادها عوضا عن حق في ربحه فبواضد بزمه **قول** ولو اتى المتنازع فيه ربح المدعي بالخصومة
 ورد البذل ولو بعضه فبقدر ولو اتى الصلح عليه او بعضه ربح الى الدعوي في كله او بعضه اي لو
 وقع الصلح عن انكار او سكوت ثم دعي المتنازع فيه رد المدعي بدل الصلح على المدعي عليه فاصح
 المدعي ح المستحق لان ما اذع عوض في زعم المدعي وبالكساح فالت عوض فلزمه رد العوض
 ولو اتى بعض المتنازع فيه بربح المدعي بالخصومة على السحق ويورد قدر ما اتى من البذل اعتبارا
 لبعضه بالكل ولو اتى الصلح عليه كله او بعضه فيها ربح المدعي الى دعواه في كله او بقدر السحق
 اذا استحق بعض البذل لان البذل في الصلح على الانكار والسكوت هو الدعوي فاذا اتى البذل ربح بالبذل
 وهو الدعوي **قول** وهلاك بدل الصلح قبل التسليم كالتسليم اي لو هلك بدل الصلح قبل
 التسليم او هلك بعضه قبل التسليم قبل التسليم كالتسليم اي لو هلك بدل الصلح قبل التسليم
 اي في فصل الاقرار وفصل الاكوار والسكوت لان هلاك البذل في البيع يبطل البيع فكذا هذا
 في فصل الاقرار ظاهر لانه بيع حقيقة وكذا في فصل الانكار والسكوت لانه بيع في حق المدعي فيبطل
 هلاكه او هلاك بعضه بقدر هذا اذا كان البذل مما يتعين بالتعيين واما اذا لم يتعين بالتعيين
 كالدرابح والديانين فلا يبطل الصلح بهلاكه لان العقد في العقد والنسوخ يتعلق بمثلها في الدية
 فلما يتصور فيه الهلاك **صل** الصلح جائز عن دعوي الممان والمنفعة والنجاة بخلاف احد ومن النكاح
 والرق فكان عتقا على مال اي الصلح عن دعوي الممان لانه في معنى البيع فيضمانا وقع بمال عن
 اقرار او في حق احداهما من وهو المدعي ان وقع عن انكار او سكوت وان وقع متنازع يكون في معنى
 الاجارة وعن دعوي المنفعة ويكون بمعنى الاجارة ان وقع بمال او متنازع بان ادعى في دار كسنة
 وصية من رب المال في حقه الورثة او اقربيه فهاك الوارث على شيء من المنفعة بشرط ان يكون المنفعة
 متناهية اجتنابا عن الصلح على ضمنية عيدين او زراعة ارض فانه جائز بخلاف ما اذا اخذ منه ما كان
 عن السكنى على الكفاية لانه لا يجوز على هذا الوجه غير جائز فكذا الصلح لانه اذا المنفعة فيعتبر
 بالاجارة وكجز عن دعوي النجاة سواء كان عتقا او خطا في النفس او ماديها بقرار او انكار او سكوت

كل عوض

الصلح على الممان

اما العتق فلقوله تعالى فمن عتق له من اخيه شيئا فاتباع بالمعروف قال بن عباس نزلت الاية في الصلح وبدل
 الصلح في دم العتق جاز مجري المهر فاجاز ان يكون مهورا جاز ان يكون بدل الصلح وما لا صلح مهورا لا يصلح
 بدلا عن العتق بدل الجرم والختير لكن في النكاح يجب مهور المدل لعدم شدة وجبة النكاح بدون المهر
 وفي العتق لا يجب شيء لان العتق مشروع بدون العوض بخلاف ما اذا كانت التهمة فاسدة في الصلح
 كما اذا صاح على دابة او ثوب غير معين فانه يجب الدابة لان الولي لم يرض بسقوط حقه بما فاضا راي
 موجه الاصيل اما في الخطا في النفس فلان موجه الممان والصلح عن دعوي الممان جائز لما ذكرنا
 غير انه لا يصح الزيادة على قدر الدية اذا كان الصلح على احد متا وير الدية ليلا ينفي الى الرأى
 الصلح عن العتق فانه كجز الزيادة فيه على قدر الدية لانه لا موجب له في الممان فالزيادة لا تنفي
 الرية وكذا ما اذا صاح على غير متا وير الدية حيث جاز الزيادة على الدية لانه لا ينفي الى الرية
 ايضا لانه يشترط التيقن في المجلس لئلا يكون الكفاية بالكافي ولو صاح على خمر او خمر يفسد الصلح
 ووجبت الدية لان الدية موجه اصل في بدل الخطا فعند السهبة يصار اليه كما قلنا في النكاح
 واما النجاة فيما دون النفس فانه معتبر بالنجاة في النفس فيأتي ما يوجب التصالح في النفس ما لو
 المان فيه باخطا فيها وهذا بخلاف ما اذا صاح عن دعوي احد فان الصلح لا يجوز عنه فلو دفع شيئا
 بترك الدعوي فله ان يرجع به لان احد ودق الله تعالى لاحق المرافع فلا يجوز ان هذا العوض عنه
قول ومن النكاح عطف على قوله عن دعوي الممان ومعناه انه يجوز الصلح عن دعوي النكاح وهذا
 على وجهين احدهما ان يدعي رجل على امرأة نكاحا وهي تحجب فصاحته على ما لا يترك الدعوي وهذا
 جائز وكان في معنى الخلع لان الصلح يجب اعتناء باقرب العتق والاختيار لا الهية وفي حق المرأة لا نقدا
 البين وقطع الخصومة وهو ايضا جائز الثاني ان تدعي امرأة على رجل نكاحا فصاحها على ما جاز ايضا
 لانه يجعل كانه زاد في مهرها فالحلها على اصل المهر دون الزيادة اختيارا لا الهية وفي بعض نسخ التدوي
 انه لم يجز لانه اذا بدل لها ما لا تترك الدعوي فان كان ترك الدعوي منها طلاقا فالزوج لا يعطى العوض
 في العتق اذ لم يلزم في هذا العتق كمن تباين ان يقول لا سلم انه لم يحصل للزوج شيء فانه تحصل له
 زيادة المهر على بدل الصلح وهو سلم لها المنفعة والممان وان لم يجعل طلاقا فالحال بعد الصلح على ما كان
 عليه قبله فيكون في معنى دعواه فلا يكون الصلح مقيدا بقطع الخصومة فلا يصار اليه ويبيع الصلح عن
 دعوي الرق بان ادعى على جرمول نسب انه عتق فصاحه المدعي عليه على مال باعطاه جاز ويجعل
 في حق المدعي عليه بدلا للممان لدفع الخصومة وفي حق الآخر بمعنى العتق على ما لا ولا عليه
 لانه ينكر العتق ويدعي انه حر الاصل الا ان يقيم المدعي البينة بوزن ذلك فيقبل بينة في حق ثبوت
 الولاء عليه لا غير حتى لا يكون رقعا لانه جعله مقيدا بصلح فلا يعود رقعا **قول** وان قتل العبد

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

كل بدل
الصلح اي
عوض

الشيء ما دون و...

رجلا عما لم يجز صلح عن نفسه وان قتل عبدا رجلا عبدا فصاحمه عنه جازاي لو قتل العبد المأذون ولا
عبد فصاحم ولي المتول عن نفسه لا يجوز لان هذا تعرف في نفسه والعبد المأذون ليس بما كره له لانه ليس
منه بالتجارة والمأذون قتل عبدا المأذون رجلا عبدا فصاح المأذون ولي المتول عن عبدا يكون جازيا
لانه مأذون بالتعرف في مال التجار وعندا مرسه فيكون من مال التجار فيملك التعرف فيه فالصلح عنه
بمنزلة الرأمن ولي التتيل فيكون جازيا **قول** ولو صاح على الغصب المتلف بما زاد على قيمته او على
عرض صح اي غصب ثوبا او عبدا قيمته عشرة واستهلكه فصاح منه على اكثر من قيمته جاز لان الغصب
بعد الملك باق على ملك الغصب منه ما لم يتقرر بقرينة في ضمان القيمة حتى لو اقرار بترك التصفين ببق
العبد هائكا على ملكه يجب عليه تكفينه يجب عليه مثله صوتا ومشي وارتجاف الجوان والنوب في الزمة
ممكن كايه النكاح والدية وانما ينتقل الى القيمة بقضاء التام فيقبله اذا توافقت على الاكثر كان بدل الصالح
عوضا عن المثل صوتا ومشي لانه القيمة بغير الزيادة على القيمة لانه لا ينفي الى الربا وقال لا يطل
الزيادة على القيمة بالابتغاب بالنكاح فيه ويلزمه رد الزيادة لان الواجب بالطلاق النوب والعبد
القيمة لانها هي التي يمكن وجوبها في الذمة دون العين وهي مقدرة من التوقد سرعا فالزيادة عليها
ربوا لعدم ما يقابلها فيكون باطلا فوجب رده على صاحبها بخلاف ما لو صاح على عرض فانه لا يغير الفضل
عند اختلاف الجنس فيوز الزيادة **قول** ولو اعطى موصيا عبدا فصاحه المالك على اكثر من نصف
قيمته لا اي للصالح الزيادة لا اتفاقا اما عندنا فلا بينا والفرق لاني خيفة ان القيمة في الفقه منصوص
عليها ولو صاح على عرض يجوز لانه لا يغير الفضل مع اختلاف الجنس **قول** وفروكل رجلا بالصالح
عنه فصاح لم يلزم الوكيل ما صاح عليه ما لم يضمنه بل يلزم الموكل اي ومن وكل رجلا بالصالح عنه فلا يكون
اما ان يكون وكيله لصاح عن دم العبد او على بعض ما يدعيه من الدين او وكلاهما لصاح عن ماله ماله
فان كان الاول والثاني يلزم الموكل لا الوكيل لانه من الاستقالات المحضة فالوكيل فيه سنيبر ومعتبر
فلا ضمان عليه كالوكيل بالنكاح الا ان يضمن الوكيل البذل فانه يطالب به حكم القمان لا بالصالح ويرجع
به على الموكل لان الصالح بغير امره جازي ففان ذلك الامر الرجوع عليه اذا ضمن عنه وان كان الثالث
فلا يضمن الباع فيكون الوكيل مطالبا بالمال دون الموكل لان الحقوق في المعادضات راجع الى الوكيل
قول وان صاح عنه بلا امره ان ضمن المالك او اضاف الى ماله او قال على الف وسلم ولا توقف
فان اجاز المدعي عليه جاز ولا يطل اي ان صاح رجل غير المدعي عليه بلا امره في الصلح ثم
ان صاح بماله وضمنه ثم الصالح لان المالك المدعي عليه البراءة فاستوي فيها الفضولي والمدعي عليه
وليصير متبرعا على المدعي عليه فلا يرجع عليه وان اضاف الصلح الى مال نفسه بان قال صاحك على
التي هذا فانه جازي ايضا ولزمه تسليم المسمى لانه التزم باختياره وكذا الواضاح الى الف ولم يكون جازيا

عندها

لان

لان التلبيس الى المدعي يقتضي سلامة العوض له واذا سلم له العوض وهو متضمن من هذا العقد صح العقد
فلا يرجع الصالح على المصالح عنه ايضا لانه متبرع وان لم يعلم للالف فالصالح موقوف على اجازة المدعي عليه
فان اجاز يكون جازيا ويلزمه المال وان رده بطل وقيل ينفذ على الصالح ولو تولى الوجوه
الدلالة المتقدمة او وجد ربه فاقا واستوفيا لم يرجع على الصالح لانه متبرع التزم تسليم شي معين ولم
يلتزم الايقان من غيره فلا يلزمه شي اخر لكنه يرجع بالمدعي لانه لم يرض بترك حقه بحال الا في صوتا الصالح
فانه يرجع على الصالح لانه التزمه بالضمان فصا ردينا في ذمته **الصلح في الدين**
الصلح عما استحق بعقد المداينة اذ لبعض حقه واستطاع للباقي لامعاوضة اي الصالح عما استحق
بعقد المعاوضة على بعضه يكون استيفا لبعض حقه واستطاع لبعض لامعاوضة لئلا ينقض
اي الربا **قول** ولو صاح عن الف على نفسه او على الف موجد جاز وعلى دنايه موجه او على الف
موجد او سود على نصف حال او يضمن لاي لو كان له على رجل الف درهم فصاح عنه على حمة او على
الف موجد جاز لانه يجعل متوفيا بعض حقه ويستطاع بعضه في الاولى وفي الثانية يجعل كانه اجل حقه
تحمي بالحوار ولو صاح عنه عن الالف على دنايه موجه او على موجد على حمة حاله او عن الف سود
على حمة بيمين لا يجوز لان من له الدين رابع لا يتحى الدنايه فكان معاوضة وهو موقوف فلا يجوز تأجيله
وكذا من له دين موجد لا يتحى اكمال والتصيل حتى المديون وقد تركه بازا حط سقي من الدين فكان
اعتياها عن الاجل وهو حرام وكذا من له درهم سود لا يتحى البيضا فيكون اخذها بطريق
المعاوضة وشروطها عندا كما داجن المساواة ولم يوجد **قول** ومن له على اخرا ف قال ادة
عند نفسه على انك بري من الفضل فنصل بري والا لاي وان لم يدفع اليه غدا ضمانه عاد
الالف اليه وقال ابو يوسف رحمه الله لا يعود اليه لان الابراء حصل مطلقا لانه لم يذكر الا بر اعوض
سوي النقد في النقد والقدر في العبد لا يصح عوضا عن الابراء لانه كان واجبا عليه للطالب قبل الصلح
حكم المداينة وما كان واجبا للطالب قبل الصلح لا يصح عوضا في الصلح واذا لم يصح عوضا فذكره وعد
سواء كان الابراء مطلقا فلا يعود بعدم النقد وقلنا ان الابراء يتبدل بشرط مرغوب لانه
قد يكون له رغبة في ذلك خوفا من اذلاله او ليتخذه راحة وقوله على انك بري خرج من خارج الاعراض لكنه
لا يصح عوضا في حال على السوط عند تعذر الجدل على المعاوضة فلا يكون الابراء مطلقا بل معلقا بالشرط فيستحق
بسلامته وبغوث بغاثة **قول** ومن قال لآخر لا اقر لك ما كرهت توخره عني او كطعتني فنصل مع عليه
اي محاذيره او اخط لانه لم يقر من المالك لانه لا يمكن دفع هذا باقامة البينة او الاكلاف للسلطان
انفس ما في الباب انه مضطر والاضطرار لا يمنع من نفوذ نفذه وهذا اذا قاله سيرا حتى اذا قاله علانية
يقدر به **قول** ومن بين ما صاح احد ما عن نفسه على ثوب لربكه ان يبيع المداين بنصفه او باخذ

في الصلح في الدين

قول

قول

قول

نصف الثوب من شريكه الا ان نصفه ربع الدين اي اذا كان الدين بين شركتين فصاح احداهما بنصيبه
 على ثوب شريكه باختياره ان شاء سابع الدين ونصف الدين وان شاء اخذ منه نصف الثوب الا ان يضمن
 له شريكه ربع الدين ايا ابا اتباع المديون فلان الدين كان عليه ولم يستوفه فبقي في ذمته اذا قال بعض
 قسطنطين بنصيبه اما اخذ نصف الثوب فلان الصالح وقع على نصف الدين وهو سابع لان نسبة الدين حال
 كونه في الذمة لا يقع فيكون العدل ايضا اما الا ان نصفه الشريك الباقي ربع الدين لان حقه في
 الدين فلا يكون له ان يطالبه بنصف الثوب **قول** ولو قبض نصيبه شريكه فيه وجبا بيا على الغنم
 اي لو قبض احد الشريكين نصيبه او نصف نصيبه من الدين فلا شريكه ان يشركه فيما قبض لانه عين حقه
 موجه بناء على ان الدين سابع ثم يرجع بالباقي على الغنم لان المقبوض لما كان مشتركاً بينهما فلا
 بد ان الباقي على الشريك كما كان **قول** ولو استولى نصيبه شريكه ربع الدين اي لو استولى احداهما
 بنصيبه من الدين ثوباً فلا شريكه ان نصفه ربع الدين لانه لما صار قابضاً حقه بالمقاصد كذا نص في نصيبه نصف
 الدين فيكون شريكه ان يرجع عليه بالربع بخلاف الصالح حيث يكون له ان يرجع بنصف الثوب دفعا
 للمضور عن الشريك الصالح لان مبني الصالح على الخطيئة فلو الزمناه دفع ربع الدين لتضرر به لانه
 لم يستوف نصف الدين كذا قلنا اخرناه واما الداعي على الماكسة والفايئة فبغير مستوفينا نصف الدين
 كلما لمقاصد فلو الزمناه ربع الدين لا يتضرر به ولا سبيل لشريكه على الثوب في الشرا لانه ملك الثوب
 بالشر او الدر انما صار مقبوضا بالمقاصد **قول** وبطل صلح احد ديني بنصيبه على ما دفع معناه لو سلم
 رجلا في رجل في طعام ثم صاخر احداهما بنصيبه على ما دفع اي على راس المال لم يحزن هذا الا اذا
 اجاز صاحبها وكان ما قبض بينهما وما بقي السلم بينهما واما اذا رده فيبطل اصاله فيبطل الطعام
 كله بينهما وذلك لان ما قبض نصيبه يصير حقه الدين قبل القبض ولو اجاز في نصيبه ما يقتضي الاجازة
 الاخر لا يفسخ على شريكه عقد فينتقل الي رضاه لان العقد ينتقل بهما فلا ينفذ احدهما باطل
 وقال ابو يوسف رحمه الله حقه الصالح على نصيبه سواء اجاز صاحبه او لم يحزن وصاحبه باختياره ان شاء شريكه
 فيما قبض ثم يبيعان السلم اليه فباقي وان شاء اتبع المسلم اليه بنصيبه وهذا لان كل واحد قد يملك
 العقد بنصيبه كالواستريا عبدا قال احداهما بنصيبه فانه كوز بدون رضاه صاحبه فكذا هذا
 قلنا في النوق ان الاقالة في بيع العين تعرف في حكم في حالة البقاء فلم يكن متعديا الى ابطال العقد اذا اكمل
 في حالة البقاء استغنى عن العقد ومنها تعرف في العقد باطلا وهو ينتقل بهما فلا يجوز لاحدهما ان ينزعه
 باطلا واما شرط ان يكون هذا الصالح على راس المال لانه لو كان على غيره لا يجوز لاجتماع ما فيه من سبيل
 المسلم فيه وهو غير جائز هذا على تقدير ان يكون راس المال مخلوطا اما ان لم يكن مخلوطا قبل تجزئتها
 ايضا فيصح ان يكون على خلاف ايضا **قول** وان اخرجت الورثة احد من عرض او عقار مال او عن ذهب
 بنصفه

انما يبيعان السلم اليه فباقي وان شاء اتبع المسلم اليه بنصيبه وهذا لان كل واحد قد يملك العقد بنصيبه كالواستريا عبدا قال احداهما بنصيبه فانه كوز بدون رضاه صاحبه فكذا هذا قلنا في النوق ان الاقالة في بيع العين تعرف في حكم في حالة البقاء فلم يكن متعديا الى ابطال العقد اذا اكمل في حالة البقاء استغنى عن العقد ومنها تعرف في العقد باطلا وهو ينتقل بهما فلا يجوز لاحدهما ان ينزعه باطلا واما شرط ان يكون هذا الصالح على راس المال لانه لو كان على غيره لا يجوز لاجتماع ما فيه من سبيل المسلم فيه وهو غير جائز هذا على تقدير ان يكون راس المال مخلوطا اما ان لم يكن مخلوطا قبل تجزئتها ايضا فيصح ان يكون على خلاف ايضا

بنصفه او بأكس قل او اكثر وعن تقديرين وغيرهما هذا التقديرين لا ما لم يكن المعطى اكثر من حقه منه
 يعني اذا كانت التركة بين ورثة فاحضوا احد من مال اعطوا اياه والتركة عرض او عقار صرح ذلك
 قليلا كان ما اعطوا او كثيرا لانه يمكن تصحيحه ببيعاً لانه صالح عن عين ولا يمكن حمله على الابرا لعدم الدين
 فتعين الحمل على البيع وبيع العقار والعروض بالتقدير والكثير جائز وان كانت التركة ذهبا فاعطوا
 فضة او بالعكس صح ايضا سواء كان ما اعطوا قليلا او كثيرا لانه بيع الجاهل بخلاف الجاهل بشرط
 التساوي ويعتبر التقابل في الحمل لانه حرف وان كانت التركة ذهبا وفضة وغيرهما فصاح
 على فضة او ذهب ولا يجوز حتى يكون المعطى اكثر من نصيبه من ذلك الجاهل ليكون نصيبه مثله
 والزيادة حقة في بقية التركة تنادي عن الربا ولا بد من التقابل فيما يقابل نصيبه من الذهب والفضة
 كونه حرفا في هذا المتعار ولو كان بدل الصالح عرضا صح مطلقا لنوات الربا ولو كان في التركة دراهم
 ودنانير وبطل الصالح دراهم ودنانير ايضا صح الصالح كيف ما كان حرفا للجاهل الى خلاف الجاهل لكن
 بشرط التقابل لانه حرف **قول** ولو في التركة دين على انفس فاحضوا يكون الدين لهم بطل وان
 شرط ان يبرأ الغرماء منه صح اي ان كان في التركة دين على انفس فاحضوا في الصالح على ان يخرجوا الصالح
 عنه ويكون الدين لهم فالصالح باطل لانه يصير ملكا نصيبه من الدين من سائر الورثة بما يخرجه منهم
 ويملك الدين لغيره عليه الدين باطل واذا بطل في حصة الدين بطل في الكل لان الصفة واحدة
 وقيل عندهما يثبت العقد صحا فيما ورأ الدين والامح انه قول الكل وان شرطوا في الصالح ان يبرأ الغرماء
 من الدين فيجوز بيع الصالح لانه استأطا وتملك الدين من عليه الدين وكل ذلك جائز قال صاحب
 الهداية في هذا امر بالورثة لانهم لا يتمكنون الرجوع على الغرماء الاولي ان يرضوا المقتضى قدر
 نصيبه من الدين وتصاخوا عما ورأ الدين ويكلمهم الصالح على استيفاء نصيبه من الغرماء ويقتضوا ذلك
 ويجوز ايضا ان يبيعوا الصالح كيفما يشاء من غرماء نحو بقدر الدين ثم يكلمهم على الغرماء او يكلمهم ابتداء
 من غير بيع شي يقتضوا له ثم باخذوا لانه سهم **قول** ولو على الميت دين كخطا بطل الصالح والقسمة
 لان الورثة لم يملكوا التركة اذا الارث انما يجري في المال الفارغ عن حصة الميت ولم يوجد وان لم يكن
 الدين كخطا بالتركة فلا ينبغي ان يصاخوا ما لم يقتضوا دينه بقدر حصة الميت ولو فعلوا قبل تجزئ
 الدين لتبطل لا ينعى الارث دفعا للورثة عن الورثة وتبطل كوز قبا سوا ولا يجوز ان يحسبوا ه ه ه
كتاب المضاربة هي شركة بالمال من جانب وعمل من جانب والضرار امين
 وبالتقوى وكيد وبالنزح شريك وبالف ادبير وبخلاف غاصب وباشتراط كل النزح له استرض
 وباشتراط الرب المال يستفيع ان المضاربة معناها ان يقرض في الارض وفي النزع عبدا ما ذكره
 والمراد بالشركة في النزع وهي شروعة بقوله تعالى واخذوا من يرضون في الارض يستغفون

وان اشترى لقرض ورث له
 واحد الورثة للمضاربة
 ويؤكد لهم المضاربة
 بقض نصيبه من
 الدين من الغنم
 فذكره
 انما يبيعان السلم اليه فباقي وان شاء اتبع المسلم اليه بنصيبه وهذا لان كل واحد قد يملك العقد بنصيبه كالواستريا عبدا قال احداهما بنصيبه فانه كوز بدون رضاه صاحبه فكذا هذا قلنا في النوق ان الاقالة في بيع العين تعرف في حكم في حالة البقاء فلم يكن متعديا الى ابطال العقد اذا اكمل في حالة البقاء استغنى عن العقد ومنها تعرف في العقد باطلا وهو ينتقل بهما فلا يجوز لاحدهما ان ينزعه باطلا واما شرط ان يكون هذا الصالح على راس المال لانه لو كان على غيره لا يجوز لاجتماع ما فيه من سبيل المسلم فيه وهو غير جائز هذا على تقدير ان يكون راس المال مخلوطا اما ان لم يكن مخلوطا قبل تجزئتها ايضا فيصح ان يكون على خلاف ايضا

من فضل الله يعني بالقرب المسفرة للتجارة وينتشر بالنبي صلى الله عليه وسلم كثر زمانه عليها ولو لم يكن
شريعة لما قدر لهم عليها وعليه انعقد الاجماع ايضا وكرهها الاجاب والتبول وهكذا انواع في الاول
امين لانه يقضي مال الغير باذنه على وجه المبادلة والوثيقة وبالتفريق ويكفي لانه يعرف فيه له
بما سمي حتى يرجع بما يملكه من العبد على رب المال واذا ربح فهو شركه في الربح لانه يحصل بالمال
والعمل فاستركا فيه واذا فقدت فهو احرقي استوجب اجر المال لانه عامل لرب
المال في ماله فصار له شرطه من الربح كالاجر على عمله واذا خالف فهو غاصب فما من تعديده على
مال غيره وبما ستر اطا كل الربح للمضاربة مستحق لانه لا يستحق كذا الربح الا اذا صار راس المال
ملكه وبما ستر اطا جميع الربح لرب المال مستبضع لان المضارب لم يطلب ثمنه بل لا وكان عمله
غير مستوفى الا بالاعتد والتسوية ولم يوجد فكان وكذا يعتبر عا على البضاعة **قوله**
واما بيع ما يملك الشركه وهو الدراهم والدرنايين وتجز بالثلوس النافعة عند محمد ايضا وقد بينا
في الشركه وقال مالك يجوز بالعروض لانها متفقومة لشرع عليها بالتجارة عادة فكانت كالنقدتين
ولما روي انه عليه السلام نهى عن زخ ما لم يقن والمضاربة بغير النقود يودي اليه لانها امانة
في بيتها وما رادت قيمتها فاذا باعها شركه في الربح فيكون زخ ما لم يقن لانه يستحق نصيبه من غير
ان يدخل شيء في ضمانه بخلاف النقود فانه عند الشركه يجب الثمن في ضمانه لانها لا يتعين بالتعيين
فاحصل له بذلك فهو زخ ما ضمن وهو جائز **قوله** ويكون الربح بينهما مائعا اي انما يقع المضاربة
اذا كان الربح بينهما مائعا لان الشركه تحقق به حتى لو شرط لاصدها درهم سماعه دينا لا يحصل
الزيادة على المقدار المسمى فنفضي الى قطع الشركه فتبطل المضاربة لانها لا تجوز الا على الشركه في الربح
بالنقد **قوله** فان شرط لاصدها ربا دة عشر فلا اجر مثله ولا جاز عن المشرط اي ان شرط
لاصدها ربا دة عشر ففسد المضاربة للمضارب اجر مثله لانه لم يرض بالعمل مجانا ولا بجعل في الشيء
لنساد العقد فصار له اجر المثل فزوجة الربح لرب المال لانه انما ملكه ولا جاز بالاجر القدر
المشرط عند ابي يوسف خلافا لمحمد والوجه ما مر في الشركه وهذا هو الحكم في كل مضاربة فاسد
وان لم يحصل الربح في المضاربة فاسد يجب الاجر لانه سلم المنفعة مستحق الاجر وعن ابي يوسف انه لا يجب
الاجر اعتبارا بالصح **قوله** وكل شرط يوجب جهالة الربح يفسد ويطلب الشرط كشرط الوضعية
على المضارب اي كل شرط يوجب جهالة الربح يفسد المضاربة لان الربح هو المعقود عليه جهالة
توجب فساد العقد وذلك نحو ان شرط المضارب ان يكون رب المال دارة سنة لانه جعل نصف
الربح عوضا عن عمله وعن اجرة الدار فصار له حصته العمل مجهولة فلم تقع وان لم يكن الشرط موجبا لجهالة
الربح لا يفسدها ويبطل الشرط كما ستر اطا الوضعية على المضارب لان الوضعية جزءها ملك من المال

ولا يجوز

ولا يجوز ان يلزم غير رب المال الا ان هذا شرط زائد لم يوجب قطع الشركه ولا ايجها لانه يفسد
المضاربة لانها لا تقصد بالتسوية بالنقد كالموكل **قوله** ويدفع المضارب عطف على قوله ويكون
الربح بينهما اي من شرط صحة المضاربة ان يدفع رب المال الى المضارب لا يدر فيه لان المال
امانة فيه فلا يتم الا بالتحليم اليه كالوديعة ولان المضاربة انعقدت على راس المال ما جازا كائنين
والعمل ما كان الاخر في ان يخلص لا يدر المضارب يتمكن من العمل فيه حتى لو شرط على رب المال
مع المضارب شرط المضاربة لانه نسخ تسليم المال الى المضارب والتخليه بين المال والمضارب
صحة العقد ولم يوجب **قوله** ويبيع بنقد ونسيئة ويشترى ويوكل ويأجر ويبضع ويودع اي
يجوز للمضارب ان يبيع بنقد ونسيئة الى اخره لان عرضه حصول للربح ولا يحصل ذلك الا بالملك
جميع التجارات لانه قد يربح في نوع دون نوع فوجب ان يكون لبيد من جميع اقسام التجارة
ليحصل عرضه والا يباع والا يبدع من قبل التجار لان التاجر لا يجد بدائلها وعن ابي يوسف انه ليس
له ان يبيعا غيره لانه تعرض على الهلاك قلنا الظاهر فيه السلامة ولا معتبر بالهجوم وهو احتمال
الهلاك **قوله** ولا يزوج عبدا او امة اي لا يجوز للمضارب ان يزوجه عبدا او امة من مال المضاربة
لانه ليس من صنيع التجار والعقد لا يتناوله الا ما كان من صنيعهم وعن ابي يوسف رحمه الله يجوز
ان يزوجه امة لانه من الاكساب لانه يستفيد به للمهر وسقوط النفقة عن مال المضاربة **قوله**
ولا يضارب للباذن او بالعمل براك اي لا يجوز للمضارب ان يعطى مال المضاربة مضاربة الا
ان ياذن له رب المال او يقول له عمل براك لانه جعل بعض زخ ماله لغيره فلا بد من اذنه ولان
الشي لا يستتبع مثله لاستوائهما في القوع بخلاف المستعين والمكاتب لانها يملكان الا عانا والكنة
لانها تتفرقان حكم المالكية وكلامنا في التفريق بينة والمضارب يعمل بطريق النيابة والمستعين ملك
المنفعة والمكاتب صار حرا يدا فقرفها تعرف الملاك **قوله** ولم يتعد عما عينه من بلد وسلعة
ودقت ومعامل كما في الشركه اي ان عين له رب المال التفريق في بلد بعينه او في سلعة بعينها
مستفيد به ولم يجوز ان يتجاوز ذلك لانه انما ملك التفريق باذنه فينقيد بما فوض وهذا التقيد مفيد
لان التجار تختلف باختلاف الاماكن والامتنعة وكذا الوعين وقتا بعينه تنقيد به حتى يبطل العقد
نفيه لان التقيد بالزمان مقيده كالنقيد بالمكان وكذا الوعين له معامل بعينه بان قال
علي ان يشتري به من فلان ويبيع منه في التقيد وليس له ان يشتري او يبيع من غير
لان هذا التقيد مفيد لتفاوت النكاح في القفا والاعتقاد ولو عين له ان يشتري في السوق له
ان يشتري في غير المكان لان يصرح بالثمن بان قال اشتري في السوق ولا تشتري في غير فانه لا يجوز ان
يشتري في غير حتى لو اشتري في غير يضر ولو عين له ان يشتري من اهل الكوفة فاشترى من رجل

غير السوق فاشترى من رجل

المال الى

المال الى

قوله

قوله

قوله

قوله

غير اهل الكوفة يجوز ان هذا التقييد غير مقيد **قوله** ولم يترك بيعه على المالك او عليه ان
يظهر ربحه وضمن ان فعل فان لم يظهر ربحه صح فان ظهر عتق حظه ولم يقن رب المال وسعى للمعنى في قيمة
نصيب رب المال اي ليس للمضارب ان يشتري مبيعاً على رب المال لقرابة او يمين لان المضارب
في التعريف الذي يحصل به الربح وهذا لما يكون يترأ ما يمكنه بيعه فاما لا يمكنه بيعه فلا يتناول
الاذن لعدم حصول مقصوده وكذا ليس له ان يشتري مبيعاً على المضارب ان كان في المال
ربح لان يفتقر عليه نصيبه فيفسد نصيب رب المال عندئذ ويعتق عندهما فلا يحصل مقصود
رب المال به فلا يكون جائزاً وضمن ان فعل يعني ان اشتري مبيعاً على رب المال او على مبيع
عليه على المضارب صار مبيعاً لنفسه دون المضاربة ويضمن راس المال ان نقد منه هذا اذا ظهر
في المال ربح فاذا لم يظهر في المال ربح فانه يجوز ان يشتري مبيعاً عليه لانه لا يملك له فيه يفتقر
عليه فلا مانع من التفرق لقدرته على البيع فيقع الرأى على المضاربة ثم ان ازدادت قيمته بعد
الشر او ظهر ربح عتق حظه منه لانه ملك بعض قريبه ولم يقن رب المال سيما لانه لما
عتق عند الملك لا يصنع منه مضارب كما لو ورثه مع غيره بان اشتريت امرأة لزوجها ثم
ماتت وترك هذا الزوج واخا عتق نصيب الزوج ولا يقن سيما لانه في مملكتها وجب
على الصداق ان سعى في قيمة نصيب رب المال لاحتياك ما يشتهه **قوله** معه الف بالنصف
فاشتري به امة قيمتها الف فولدت ولداً وي الف فادعاه موسراً فبلغت قيمته الف وخمسة
سعي رب المال في الف وربعه او اعنته فان قبض الف ضمن المدعي نصيب قيمتها العسنى
لو كان مع المضارب الف بالنصف فاشتري به امة قيمتها الف فوطئها المضارب فولدت ولداً
يساوي الف فادعي المضارب انه ابنه وهو موسراً فعدت دعوته صحيحة طاهر احملاً لا مسراً
على الصلح بان زوجها منه بايعها وعلقت منه ثم باعها منه بغيره لم تنفذ دعوته في اكمال لعدم
الملك لان كل واحد من الزوجين والولد موقوف برأس المال لما عرفت ان مال المضاربة اذا
صار اجناساً مختلفات كل واحد منها موقوف برأس المال فلا يظهر الربح عند اخلافاً للزفر فلا
تنفذ الدعوى لان شرط نفاذه الملك ثم اذا ازدادت قيمة الغلام وبلغت الف وخمسة ظهر
الربح الآن فلكل المضارب من الولد نصيب الزيادة فتنفذ دعوته السابقة ويعتق الغلام
عليه بقدر ملكه ويقتسمه الملك في الباقي عندئذ ويعتق عندهما ولا يجب على المضارب
ضمان حصته رب المال من الولد لان العتق هنا يثبت بالسبب والملك والملك اخرها وهو كما
يكون الحكم فيها فاله لما عرفت في موضعه وهذا الملك للمضارب بغير صنع منه كحصوله بغير
السعد فلا يكون متعدياً فلا يجب عليه الضمان لان ضمان الاعاقد بدون التعدي

قوله

قوله

قوله

قوله

وبمؤنته واذا لم يجز الضمان وقد احتجبت ما ليتها عند يجب عليه السعاية في نصيب رب المال
وموالف وما يتان وخمسون الف راس المال وما يتان وخمسون حصته من الربح ولرب المال ان يفتقر
الولد لانه بمنزلة المكاتب فيكون قابلاً للاعتاق وانما قلنا ان الف من راس المال دون الربح لان
راس المال مقدم في القيمة فاذا كان الف من راس المال يظهر ان الام كلها ربح فلكل المضارب
المدعى نصيبها وصارت امة ولدي لان الاستيلاء اذا صار في تحلل الحمل التملك لا يجزي بالاجماع
فيملك المضارب نصيب رب المال منها فيجب عليه قيمتها متى كان او موصراً لان ضمان التملك لا يختلف
باليسار والاعاقد ولا يتوقف على الصنع والتعدي ولما لم يقن في الولد مع انه موسر لعدم الصنع
فلان لا يقن اذا كان موصراً او ي **باب المضارب يضارب** فان ضارب المضارب بالاذن
لم يقن المضارب ما لم يعمل الثاني اي ان دفع المضارب مال المضاربة الى غيره بالمضاربة بغير اذن
رب المال لم يقن المضارب بمجرد الدفع ما لم يقن المضارب الثاني ودوي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله
انه لا يقن حتى يبرح وقال زفر يقن بالدفع اليه عمل ولا لان الدفع على وجه الايداع مملوك له لا على
وجه المضاربة فيصير بالدفع مضاربة مخالفاً فيجب عليه الضمان وجه رواية الاولى وهو ظاهر
الرواية وموقوفهما ايضا ان الخلاف لا يثبت بنفس الدفع لانه ايداع وله ولاية الايداع فلا يقن
بدون العمل وجه رواية الحسن ان له ان يدفع للعمل بطريق الايداع فلا يقن به العمل مادام لم
يبرح فاذا برح فقد ثبت له شريكه في المال فيصير كحظ بغيره فيجب عليه الضمان هذا اذا كان المضارب
الثاني يملكه فاذا كانت فاسدة لا يقن للاول وان عمل الثاني لانه اجبر والاول لا يملك شيئاً
من الربح فلا يثبت الشراكة له اجبر مثله على المضارب الاول والمضارب الاول ما شرط الربح ثم رب
المال بما كان ساضناً الاول لانه صار غاصباً بغيره الى غيره وان ساضن الثاني لانه قبض مال
غيره بغير اذنه فان ضمن الثاني يرجع به على الاول لانه التزم له سلامة المتبوض عن الضمان فاذا لم
يلزم يرجع به عليه بما كتبه من الضمان وان ضمن الاول صحت المضاربة بين الاول والثاني لانه باء
الضمان ملكه من حين صار مخالفاً لاضارب كما لو دفع مال لثمن مضاربة الى الثاني والربح بينهما على ما شرط
ويطيب الربح للثاني لانه يملكه بالعمل ولا يطيب الاول لانه لا يملكه برأس المال ومملكه فيه يثبت
بطريق الاستناد فيكون ثابتاً مروج دون وجه فلا يخلو اعني سهمته فبذلك التصديق **قوله** وان دفع
بدين في الدين وقيل ما رزق الله بيننا نصفان فللمالك النصف وللثاني النصف وللثاني النصف
ولو قيل له ما رزق الله بيننا نصفان فللمالك النصف وللثاني النصف فاستوى بينهما في ولو قيل له ما رزق الله
فلي نصفه او ما كان من فضل بيننا نصفان فدفع بالنصف فللمالك النصف وللثاني النصف ولا ي

باب المضارب يضارب

باب المضارب يضارب

قوله

الاول ولو شرط للملأى ثلثي نصف الاول للملأى سدي أي فان دفع رب المال المال للملأى بالنصف
 واذن له ان يدفع الي غيره بالمضاربة فرفع المضارب الي غيره بالثلث فان كان رب المال قال
 للمضارب ما رزق الله فهو بيننا نصفان فله رب المال النصف والمضارب الاول المستحق والنصف
 الثاني الثلث لان دفعه الي الثاني مضاربة صحيح لانه باذن رب المال الا ان رب شرط لنفسه نصف
 جميع الزبح فكان له نصف الجميع والباقي بينهما على ما شرطوا ويطلب لهما لان عمل الثاني وقع للاول
 ولو قال للمضارب ما رزقك الله فهو بيننا نصفان للمضارب الثاني ثلثه والباقي بيني المالك
 والمضارب الاول نصفان لان رب المال شرط لنفسه نصف ما يحصل للاول من الزبح وهو ثلثي
 الزبح ولو قال ما رزقت مني بيننا نصفان وقد دفع الاول الي غيره بالنصف فله الثاني النصف
 والباقي بين الاول ورب المال نصفان لان الاول شرط للملأى نصف الزبح وهو جائز لانه ما دون
 فيه من جهد رب المال ورب المال شرط لنفسه نصف ما ربح الاول ولم يربح الا نصف الزبح فيكون
 بينهما ولو قال ما رزق الله في نصفه او ما كان من فضل فيني وبينك نصفان وقد دفع الي
 آخر مضاربة بالنصف فله رب المال النصف والمضارب الثاني النصف ولا شيء للمضارب الاول لان رب
 المال شرط لنفسه نصف جميع الزبح والمضارب الاول عيّن للملأى نصف الزبح وهو ما دون في ذلك
 فيكون النصف الثاني للملأى فلما يكون للمضارب الاول شيء لانه جعل ما كان له للملأى وان شرط المضارب
 الاول للملأى ثلثي الزبح فله رب المال النصف لانه شرط لنفسه ذلك والمضارب الثاني النصف والباقي
 الاول للملأى سدي الزبح في ماله لانه التزم له بسلامة ثلثي الزبح فاذا لم يلم يضمن له **قوله** فان شرط
 للمالك ثلثه وللعبد ثلثه على ان يعمل معه ولنفسه ثلثه صح اي اذا شرط المضارب لرب المال
 ثلث الزبح وللعبد رب المال ثلث الزبح على ان يعمل العبد مع المضارب ولنفسه ثلث الزبح جاز
 لان اشتراطه للعبد يكون اشتراطا للمولي فكأنه شرط للمولي ثلثي الزبح واشتراطه لعمل العبد غير
 مستبعد لانه من اجل ان يضارب في مال مولاه وللعبد يد حقيقته خصوصا اذا كان ما دون
 فاشتراطه لعمل غير مستبعد للعقد بل يكون اذنا له في التجارة فلما يكون اشتراطه لعمله مباحا
 المال الي المضارب واذا صح المضاربة كان ثلث الزبح للمضارب لانه الشروط والثلثان لرب المال
 ان لم يكن العبد مديونا وان كان مديونا يكون الثلث للغير **قوله** وتبطل بموت أحدهما
 وما كوت المالك من ثلثي المضاربة بموت المالك او المضارب لانها توكيل وموت أحدهما هو الكيل
 والموكل مبطل للوكال على ما عرف في موضعه وكذا تبطل بالحق رب المال من تبادلها بحرب لانه
 كالنوت حتى يورث ماله وتعتق مديونه وامهات اولاده وقيل لا كوت يعرف المضارب موقوف
 عند اي حبيب ربح الله على الفداء بالسلام او البطلان بالموت والقتال لانه لو تصرف بنفسه يكون

المال

بنوم السون

موقوف

موقوف فكذا مضاربة لانه يتصرف له ولو كان المرتد هو المضارب فالمضاربة على حالها لا اتفاق
 لانه توقف تصرف المرتد يكون في ماله ولا ملك للمضارب في مال المضاربة ولو عبا ان صحته ولا توقف
 في ملك رب المال فثبتت على حالها **قوله** وينعزل بعلمه ان علم اي لو عزل رب المال المضارب بغير علم
 المضارب بالنعزل ولا لالا لانه وكيل وعزل الوكيل قصد موقوف على العلم **قوله** وان علم والمال عروضا
 باعها لم لا يتصرف في ماله اي لو عزل رب المال المضارب وعلم المضارب بالنعزل والمال عروضا فله ان
 يبيعها ولا ينعزل بالنعزل لان له حق في الزبح ولا يظهر الا بالبيع فيثبت له البيع فيطهر حقه لا كوت
 له التعرف في عين العروضا تحقق العزل وانما لم يظهر ان شرط البيع فاذا دفع الفروضة فطهر
 اثر فلا كوت له التعرف بعد ذلك **قوله** ولو افترق وفي المال ديون وزبح اجير على اقتضالي ديون والا ليلز
 للاقتضا ويوكل المالك عليه اي لو افترقا على المضاربة وفي المال ديون يجب على المضارب اقتضا الديون
 لو كان في المال زبح لم يلزم المضارب للاقتضا لانه وكيل محض والوكيل تبرع والمتبرع لا يجبر على تمام
 ما تبرع به لكن يقال له وكمل رب المال في الاقتضا لانه حقوق العقد تتعلق بالعقد فلم يكن لرب المال
 المطالبة بالديون فيما عقد المضارب الا بتوكيله اياه فامر بالتوكيل ليصح مطالبة رب المال كحلا
 يضيع حقه **قوله** والسماح يجبر على التقاضي اي السماس الذي يبيع بالاجرة عادية يجبر على التقاضي
 والا استيفاء لانه وصل اليه بدل عمله فيجب عليه تمام عمله وهو الاستيفاء والاقتضا **قوله** وما هلك
 من مال المضاربة فمن الزبح فان زاد الهالك على الزبح لم يضمن المضارب اي ما هلك من مال المضاربة
 فهو من الزبح دون راس المال لان الزبح تابع ورأس المال اصل والهالك يصر الى البيع دون
 الاصل فان زاد الهالك على الزبح فلا ضمان على المضارب لانه أمين فلا يكون ضمينا **قوله** فان قسم
 الزبح وثقت المضاربة ثم هلك المال او بعضه تروا الزبح لياخذ المالك راس ماله وما فضل فهو
 بينهما وان نقص لم يضمن المضارب اي ان اقتسما الزبح والمضاربة باقية على حالها ثم هلك المال
 تروا الزبح حتى ياخذ المالك راس ماله لان الاصل ان لا يفسد الزبح حتى يستوفي رب
 المال راس ماله لان الزبح زيادة على الشيء والزيادة على الشيء لا تكون الا بعد سلامة الاصل فاذا هلك
 ما في يد المضارب امانه ظهر ان ما اخذ من راس المال يضمن المضارب ما اخذ لنفسه وما اخذ
 رب المال محسوب من رب المال ثم اذا استوفي راس المال فان فضل شيء كان بينهما لانه زبح وان
 نقص شيء لم يضمن المضارب لانه أمين **قوله** فان قسم الزبح ونسخ ثم عقداها فذلك المال لم يتروا
 الزبح الاول اي لو اقتسما الزبح ونسخا عقد المضاربة ثم عقداها فلهلك في العقد الثاني لا يوجب
 انتقاص القسمة الاولى كما لو دفع اليه مالا آخر **قوله** ولا يفسد المضاربة بدفع المالك
 الي المالك بضاعة اي لا يفسد عقد المضاربة بدفع المضارب مال المضاربة الي المالك بضاعة او شيئا

والمضارب
 ان يضمن
 المضارب
 ان يضمن
 المضارب
 ان يضمن

مبينة على الامانة والاحتراز عن شبهة ايجبة فيبني على ما اشتراه به رب المال وجعل المضارب
 كالوكيل له في بيعه ولو كان بالعكس بان استترك المضارب عبداً تحت حماية بضاعه من رب المال
 بالث فان رب المال يبيع من تحت على سبعاية وحسين لان العقد وقع لرب المال ولم ينع المضارب
 منه الا قدر ما تبين وحسين فوجب اعتباره ما تبين وحسين ويما وقع لرب المال لم يعتبه لرب المال
 من مصالح البطال فكون هذا العبد كانه قام على رب المال لسبعاية وحسين فبيعه من تحت
 عليها **قوله** مع الف بال نصف فاستترك به عبداً قيمته الفان فقتل رجلاً خطأ فدل أنه ارباع الفذا
 على المالك ورجعه على المضارب والعبد كخدم المالك ثلاثة ايام والمضارب يوم ما لي ان كان
 مع المضارب الف فاستترك عبداً قيمته الفان فقتل العبد رجلاً خطأ امر بالرفع او الفذا فان قضا
 العبد انتهت لان العبد بالرفع زال عن ملكها بلا بدل وكذا ان قضي فخرج العبد عن المضاربة
 اما حصه للمضارب ولانه تنقرو ملكه فيه بالعدا فصار كالقسيمة واما حصه رب المال فلانه انما
 سلم له بضمان الفدا وانه ليس حكم المضاربة والعدا يكون عليها ارباعا رجعه على المضارب
 وثلاثة ارباعه على رب المال لان الفدا مؤنة المالك فتقدر بقدره وقد كان المالك بينهما
 ارباعا وكذا الفدا لم العبد لهما لا على المضاربة تحزم المالك لثلاثة ايام والمضارب يوم ما والمضارب ان قضي
 فهو متجوع فان قضي احداهما نصيبه والاخر دفع **قوله** مع الف فاستترك به عبداً وهلك من
 قبل النقد دفع المالك الف اخر ثم وتم ورأس المال جميع ما دفع اي لو كان مع المضارب الف فاستترك
 به عبداً فلم يبق حتى هلك الف يدفع اليه رب المال الف اخر وان دفع اليه الف اخر ثم هلك قبل
 الدفع الى الباع له ان يرجع على رب المال ثم وتم ورأس المال جميع ما دفع بخلاف الوكيل الذي
 لو هلك المالك في يد باع يرجع على الوكيل من ثم لو هلك ثانيا لا يرجع به عليه لان المالك في يد الوكيل
 امانة فاذا هلك له ان يرجع على الوكيل ثم لو هلك ثانيا لا يرجع عليه وذلك لان الوكيل اذا استترك
 العبد بالث وجب للبائع على الوكيل الثمن وجب للوكيل على المالك مثله فاذا استوفى خسر الوكيل
 محال فقصه على حبه الاستيفاء لا على حبه الامانة فاذا استوفاه من لم يبق الحق اهدا فاذا هلك
 المتوفى كان الهلاك عليه لا محالة واما في مسليتنا المال في يد المضارب امانة لان مبني المضاربة
 على الامانة ولو حال قصه على الاستيفاء لصار ضمانا وهو مضارب وذا باطل محال فقصه ثانيا على
 حبه الامانة دون الاستيفاء فاذا هلك كان الهلاك على رب المال فيرجع عليه ثانيا وهلك جراوه
 الوكيل في هذا الصور يرجع من ثم وفيما اذا استترك ثم دفع اليه الموكل الثمن فهلك لا يرجع على الموكل
 لانه ثبت له حق الرجوع بنفس الشري وقد رجع فلا يكون له حق اخرا اما المدفوع اليه قبل الشري
 فامانة في يد باع فلم يصح استوفيا فاذا هلك يرجع عليه من ثم لا يرجع لوقوع الاستيفاء جميع ما دفع
 المضارب

الفان لا يباع الوكالة
 فلهذا يكون استيفاء
 ثانيا يكون ضمانا وان
 كانت الوكالة باقية
 ثم في الوكالة ج

قوله

قوله

قوله

المضارب يكون رأس المال حتى لو لم يستوفى المجموع لا يكون للمضارب شيء **قوله** مع الفان فقال
 دفعت الي الف وركت الف وقال المالك دفعت اليك فقلت لاني فقلت للمضارب اي لو كان مع المضارب
 الفان فقال لرب المال دفعت الي الف وركت الف وقال رب المال بل دفعت اليك الف مضاربة
 فقلت للمضارب وقال رفض القول لرب المال وهو قول ابي حنيفة رحمه الله اولاً لان المضارب
 يدعي الزبح والشركة فيه ورب المال ينكر فالقول للمنكر وجه الاول وهو قولها ان حاصل
 اختلافهما في مقدار المتبوض والف بعض الحق معرفة مقدار المتبوض حتى لو انكم التفتض اصلاً
 فالقول قوله فكذلك في مقدار **قوله** مع الف فقلت هو مضاربة بالنصف وقد ربح الف
 وقال المالك بضاعة فالقول للمالك اي لو كان مع رجل الف درهم فقال هي مضاربة بالنصف
 وقد ربح الف وادعي المالك بضاعة فالقول لرب المال لان المضارب ادعي يقوم العمل
 والشركة في ما لم يجعل القول لرب المال لان كان **قوله** البوديعة الايداع تسليط
 الغير على حفظ ماله والبوديعة ما يترك عند الامين وهي امانة فلا يفرض بالهلك الا ايداع **قوله**
 تسليط الغير على الاحتفاظ سواء كان المحفوظ مالا او غيره وفي البوديعة تسليط الغير على حفظ المال
 لكنها الاجاب والقول وسرطان كون المالك قابلاً لا يثبت اليد عليه ليمكن من حفظه وكون التودع
 مكافئاً ليد عليه الاحتفاظ وحكمها وجوب الاحتفاظ وصيرورة المال امانة عند من وسرعة ثباته بالكتاب
 قال الله تعالى ان اتدبوا منكم ان تودوا الامانات الي اهلها والسنة لانه عليه اللام كان يودع التودع
 واستودع وعليه انعقد الاجماع والبوديعة ما يترك عند الامين وهي امانة في يد فلا يفرض بالهلك
 لان المستودع مسرع في حفظها ولا يضمن على المتبرع لئلا يمتنع الناس عنه وفيه تعريض لصلاتهم **قوله**
 والمودع ان يحفظها بنفسه وبعباله فان حفظها بغيره لم يضمن الا ان تخاف الحرق او الغرق فيسلمها
 الى جاني او فلكل اخراي للمودع ان يحفظ البوديعة بنفسه ومن في عياله من زوجته او ولد او اب
 او والدته او اخيه او اخاه او الجدة في هذا الماكنه لا للنفقة حتى لو ادعت المرأة البوديعة
 الى زوجها لم يضمن لوجود الماكنه وان لم يكن نفقة الزوج على المرأة وذلك لان المطالب
 منه حفظ البوديعة على وجه يحفظ مال نفسه والا لان يحفظ مال نفسه ثانيا بنفسه وثانيا
 بيد من في عياله فتي الى ما يحفظ المعتاد لم يكن خائفاً فلا يضمن فان حفظها بغيره لم يضمن
 من في عياله يضمن لان المالك لم يرض بحفظ غيره فبالتسليم الي غيره مخالفة المالك فيجب عليه الضمان
 لو هلك الا ان يقع في داء حرق غالب في ف البوديعة فيسلمها الى جاني او فلكل في ذلك تخاف
 الفرق فيلقها الى سفينته اخري فانه لا يجب عليه الضمان بالهلك في ذلك الوجه لانه يعجز عن
 الحفظ في هذا الحالة فصار ما ذواته دلاله ثم هو لا يصدق على ذلك العذر الا بيمينه لان تسليم

قوله

قوله

قوله

قوله

الوديعة الى غير موجب للضمان فدعوى الضمان فلا يقبل الا ببينة ولو التي
الوديعة الى سفينه اخرى فذلك قبل ان تستقر فيها فان وقعت في البحر ابتداء او بعد خروج يضمن لان
الاختلاف حصل بفعلة **قوله** فان طلبها ربهما فحبسها قاردا على تسليمها او خلطها بما لا يميز
ضمنها وان اخلط بلا فعله امتنع كما اي فان طلب الوديعة ربهما فحبسها او خلطها بما لا يميز
لا اذا طال به فقد عزل عن الاحتفاظ فالمدعى عليه فقد امتنع ما لم يغيره بغيره فانه يضمن وكذا
ان خلطها بما لا يميز لا يضمن سواء كان الخلط بجنس او بغير جنسه ضمنه لانه باخلط كذلك
صار متلفا متعديا اذ لا يمكنه الوصول الى عين حقه بسبب فعله فيجب عليه الضمان ويكفي الخلط
وقالا اذا خلطها بجنسها فالمالك بالخيار ان يساكنه او لا يساكنه وان ساساكنه في الخلط لا في هذا
الخلط استهلاك من وجه دون وجه لانه تعذر على الوصول الى عين حقه حقيقة ولم يتعد ذلك بالنسبة
اذ النسبة فيما يكال او يوزن اقرارا وتعيينا بالاجماع فاذا كان استهلاكا مروج دون وجه
فتملك اليها شيئا فان مال الى جانب الاستهلاك ضمنه وان مال الى جانب عدمه شاركه ومشاركة
لا اختلاف تظهر فيما اذا ابرأ المالك اخلط فعند ان حقيقه ربهما لا يضمن له حق على المخلوط لان
حقه في الضمان وقد بطل بالابتداء وعندها لا يبرأ بسقط صرع الضمان فتنقض الشركة في المخلوط
وهذا الذي ذكرناه في غير المبيعات واما المبيعات فاذا خلطت بجنسها فذلك الجواب عند الحنفية
اي ينقطع حق المالك بكل حال وعن ابي يوسف انه جعل الاقل تابعا للأكبر وقال محمد شركة
بكل حال لان الجنس لا يغلب الجنس عند هذا كله اذا اخلط بفعله واما اذا اخلط بغير
فعله فهو شركه لصاحبها لعدم موجب الضمان وهو التعدي على مال الغير وهذه الشركة
اختلاط حتى لو هلك بعضها هلك كله على ما اجمعوا عليه في بيعها على قدر ملكها **قوله** ولو انفق
بعضها فرد مثله فخلط بلبنة ضمن الكهل اي لو انفق المودع بعضها ضمن ما انفق منها ولم يضمن كلها
وعند مالك والشافعي ربهما الله يصير ضمانا للكل لانه باختياره زالت الامانة في العزامة ولذا ان
الضمان يجب بتقدير اختياره وقد كان في البعض دون البعض فيجب الضمان في البعض دون الكل
ولو انفق بعضه وجب مثله وخلطه باللبنة صار ضمانا بجنسها لانه صار شركا للكل كخلط لان
ما انفق صار دينيا في ذمته وهو لا يتفرد بقضا الدين بخلاف من صاحبه فيكون خلطا لما لا يودع
وهو موجب للضمان ولا يكون يد كيد المودع الا في الاحتفاظ دون الخلط **قوله** فان تعدي فيها
ثم زال التعدي زال الضمان بخلاف المستعير والمستاجر واقرارا بعد جوده اي ان تعدي
المودع في الوديعة كان كانه ذابته فركبها او ثوبا فلبس او عبدا فتخذه او اودعها عيس
ثم زال التعدي ورد ها الى يده زال الضمان وقال الشافعي لا يبرأ عن الضمان لان عقد الوديعة

قد

وديعة في امره او دعه بطلان عند رجل
لا يبرأ منه حتى يرضى او يرضى له
في كل ما لا يرضى له

قد ارتفع بخلاف بدلالة وجوب الضمان فلا يبقى آمينا واذا ارتفع العقد لا يعود الالسبب جديدا
ولم يوجد فلا يبرأ عن الضمان ولذا ان الايداع مطلق فكان باقيا بعد الاختلاف وذلك لانه من
في حفظ فيتناول الاوقات ما قبل الاختلاف وما بعده ولم يبطل بخلاف استعمال لان استعمال
ليس موضوع لا بطلان الايداع وهو لا ينافيه ولهذا صح الامر باخلط مع استعمال ابتداء بان يقول
للمالك اعني لثمنه فلا يضمن بالهلاك وقوله العقد قد ارتفع قلنا ارتفاعة لفروقه فوات موجب
وهو الاحتفاظ للمالك فيستقدر بقدر الفروقه وهو قد رما يوجد فيه اختلاف وفيما وراءه يفي على
ما كان بخلاف المستعير والمستاجر اذا تعديا ثم زال التعدي لم يبرأ عن الضمان خلافا لغيره
اعتبارا بالوديعة وقلنا بخلاف موجب للضمان والبرأة انما يحصل بالاعادة الى يد المالك
حقيقه او تقديرها ويد المستاجر والمستعير يد نفسه فانه لا يضمن في المنافع المأموكة له من المثل فتنكر
اختلاف لم يوجد الرد الى المالك لا حقيقه وهو ظاهر ولا كما لان يدها ليس بيد المالك لانها
عاملان لا تشبه لغيرها وبخلاف ما اذا طلبها صاحبها فحدها للمودع عند المالك ثم عاد الى
الاقرار فانه لا يبرأ عن الضمان بالاقرار لان مجرد اقراره لا يرفع العقد لان المطالبة بالرد رفع من جهة
المالك وانما يرفع من جهة المودع لانه ينفرد بعرض نفسه بحضرة المالك فيتحقق السمع فلا يعود للاجتهاد
فلم يوجد فلا يبرأ عن الضمان وان محدها عند غير المالك لا يضمن وعند زفر يضمن لثمنه عليه وهو
التجود وقلنا التجود عند غير المالك سبب الاحتفاظ لانه يتطوع بقطع الطامعين فلا يضمن به **قوله** وله ان يسافر
رهما عند عدم الهوى واخوف اي للمودع ان يسافر بالوديعة وان كان لها حمل ومونه اذا كان
الطريق امتنا ان لا تصدق احد غالبا او تصدق وهو قاردا على دفعه ولم يبرأ المودع عن المسافر
بهما وقال اذا كان لها حمل وموته ليس للمودع المسافر بها وقال الشافعي ليس له ذلك سواء كان
له حمل وموته او لا لان المطلوب منه الاحتفاظ المتعارف وذا بالامانة والبيوت دون المفاوز لان
في المفاوز تعريضها على الهلاك وموجب للضمان ولها ان ملزم صاحبها مونه الرد فانه حمل وموته
ولا ولاية له في الزام المونه عليه وله ان الامر باخلط صدر مطلقا فلا تقيد بمكان دون مكان
والمفارقة محل كخط اذا كان الطريق امن حتى لو لم يكن امنا يجب عليه الضمان وما ملك المالك المونة
من مونة امتثال امره فلا بعد مخالفة المعتاد الحافظ فيما فيه سواء كان مسافرا او مفاوزا وان
بني المالك عن المسافر فانه ان كان سفرا منه برضن وان كان لا بد له منه فان امكته
اخذ في السفر من يده يضمن والا فلا يضمن **قوله** ولو اودعها شيئا لم يدرع المودع الى احد
ظه حتى يحضر الاخر ولو فعل ضمن نفسه وقال لا يبرأ الى نصيبه ولا يضمن لان الاحتفاظ يطلب نصيبه خاصة

فمن دفع ولا يحنينه رحمه الله ان المودع لو دفع الكافر شيئا فلا يخلو اما ان يكون من نصيبها او من
نصيب الكافر خاصة فلا وجه للثاني لانه لا يكون الا بعد التهمة المعتدلة سرعا وليس للمودع
ولاية التهمة ولا وجه الى الاول لانه يصير دافعا مال الغير الى الكافر بغير اذنه وانه لا يجوز ذلك
الدر المستترك حيث يجوز دفع نصيب الكافر اليه لانه يقتضي بائنا لها فلا يكون دافعا لمال غيره الى الكافر
فجوز **قول** فان اودع رجل عند رجلين مالا قسم اقتسماه وحفظ كل نصفه ولو دفع مالا
الى الاخر ضمن خلاف مالا قسم اي ان اودع رجل الى قوله من لان المالك رضى حفظها وجزئها
على حفظ الكل متعذر فهو مران بالتقمة لرضي المالك بالتقمة ودلالة لعله بتعذر الاجتماع
على الحفظ وان دفع احدهما كله الى الاخر ضمن عند اي حنينه رحمه الله وقال لا يضمن لان المالك
بما ماته فالدفع اليه دفع الى امين المالك فلا يضمن وقلنا المالك رضى حفظها لا يحفظ احدهما كله فاذا
دفع اليه كله ضمن الدفع ولا يضمن القايض لان مودع المودع عند لا يضمن بخلاف ما اذا كانت
مالا قسم حيث لا يضمن الدافع بالدفع الى الاخر لان المالك رضى ببثوت يده على الكل لانه مع
علمه بعدم امكان الاجتماع على الحفظ للبلا وانه اذا امكنها المهاباة فقد صار راضيا بحفظ كل واحد
منها جميعا على الافراد فلا يضمن بالدفع اليه **قول** ولو قال له لا تدفع الى عمالك او اضطفي هذا
البيت فدفعها الي ما لا بد له منه او حفظه في بيت آخر من الدار لم يضمن وان كان له منه بدار وحفظها
في دار اخرى ضمن اي لو قال المودع للمودع لا يدفع الوديعه الى عمالك فدفعها اليهم فملكك
ان كان له بدار من الدار يضمن لان هذا شرط متيقده لانه قد تولى من موعلي الحفظ دون عمالك
وان كان لا يد بدار من الدار يضمن بان لا يمكن الحفظ الا بهم لا يضمن لان الشرط لا يمكن مراعاة
فيكون لغوا فصار كانه قال احفظ ولا تحفظ فيكون مناصا ولو قال حفظها في هذا البيت
فحفظها في بيت آخر من الدار لم يضمن لان الشرط غير متيقده الا اذا كان البيت الذي ماته عند عمو
طاعة لحفظ الوديعه فيه فتلف يضمن وان حفظها في بيت اخر في دار اخرى يضمن لان الدار كلفان
في الامن والحفظ فيصح الشرط فيضمن بالمخالفة **قول** ومودع الغاصب ضامن للمودع
اي لو عصب رجل شيئا واودع عند غيره فالمالك بالخيار ان يسأل عن الغاصب وان سأل عن
المودع لانه بالتبضع يعين غاصبا وهذا بالاتفاق ويرجع به على الغاصب ولو اودع رجل دية
فاودع المودع آخر من غير عياله فملكك ضمن الاول دون الثاني وعند عياله ان يضمن ايها
سألا لان الاول خان بالتليم بغير اذن المالك والثاني متعديا بالتبضع بغير اذن المالك
فلما كان ان يضمن ايها سكا كغاصب الغاصب ومودع الغاصب فان ضمن الاول لم يرجع به على
الثاني لانه لهما ملك فتيين انه اودع مملك نفسه وقد هلك في يد المودع فلا يضمن وان

ضمن

هذا

من الثاني رجع على الاول لانه في التبضع والحفظ كان عاملا في رجوع عليه بما ضمن سببه ولان
ان المال فصل الى الثاني من يد امين فلا يضمن لان الضمان لا يجب بمجرد دفعها اليه مالم يفارقه لان
الحفظ باق قبل المفاضة فاذا فارق الاول الثاني يضمن الاول بترك الحفظ الملتزم بالتبضع
حين فارقته واما الثاني فانه ترك الحفظ بعد الافتراق بل هو امين استمر على كالة الاول ولم يفت
حفظا لالتزمه بالتبضع ولم يوجد منه صنع موجب للضمان فلا يضمن **قول** مع الف ادعى دطلا
كل لانه اودعه اياه فملك فالا لهما وعليه الف احر بينهما اي لو كان مع رجل الف فادعاه
رجلان كل واحد منهما يدعي انه له او دعه اياه فاني ان يحلف لهما فالا لهما وعليه الف احر
بينهما لانه لا يكون اوجب احق لهما بتدليله او باقراره وعليه الف احر لان قوله اوجب لكل واحد
منهما الف يكملها فاذا حرمته اليها فقد حرم نصف نصيب كل واحد الى الاخر فيجب ضمانه عليه
ولو تلف لكل واحد واحد منها لا يلزم شيء وان حلف الاول ونكل الثاني فالالف للثاني وان كان
بالعكس فالالف للاول ولا شيء للثاني ثم ينبغي للقاضي ان لا يقتضي بالثبوت للاول حتى يحلف
لثاني لينظر له وجه الحكم ولو حكم للاول بالثبوت قبل يمين الثاني لا ينفذ قضاؤه وقيل ينفذ
كتاب العارية هي تملك المنفعة بلا عوض وصح باعترك والطعن ارضي
ومختك ثوبي وملكك على دابتي واخذ منك عدي وداري كد سكتي وداري كد عمري
سكتي العارية مشتقة من التعاور وهو التناوب فكانه يجعل المعير المستعير ثوبا في الانتفاع
بملكه على ان يعود الثوب اليه بلا استرداد وفي السرية ما ذكره وصح عقد العارية بقوله اعترتك
لانه صريح فيه والطعن ارضي لان الاطعام اذا اضيف الى ما ينتفع به مع بقا عينه فهي عارية
ومع عدم بقا عينه فهو هبة وملكك على دابتي هذا لانه في العرف يقال حمل فلان فلا على
دابته ويراد به الا عارية تارة والجهة اخرى فاذا نوى احد هبة صحت بنية وان لم يكن له نية تجل
على الادنى ولا يحد منك عدي لانه يراد العارية لانه اذن في الاكتمال وداري كد سكتي
لان قوله داري كد وان كانت لملكك العين ظاهرا فهي حمل تملكك المنفعة وقوله
سكتي حكمه في العارية فحملنا المحتمل على المحكم فكانه قال سكتنا هالك وداري كد عمري سكتي
فقال لا اخرج الدار اي قاله لي كد عمري والعمرى اسم منه فيصير معناه جعلت سكتنا هالك سكتي
عمرى **قول** ويرجع المعير متى سأل ولو هلك بلا بعد لم يضمن اي للمعير ان يرجع على العارية متى
سأل لقوله عليه السلام الخة مردودة والعارية موداة ولان المنافع محدث شيئا بقبول
المالك فيها بحسب حد وثباته فلو جوع بالاضافة الى المنافع التي لم يحدث امتناع عن التملك وبه
ولاية ذلك ولو هلك العارية في يد المستعير بلا بعد لا يضمن سوا هلكته بالاكتمال او لا وقال الساجي

فوتته عليه والاصل في جميع ما يله المذكور ان مونة الرد على وقوع القبض لما ذكرنا
قول وان رد المستعير الدابة الى اصطلح ماكلها او العبد الى دار المالك بري بخلاف المصوب
والوديعة اي لو استعار دابة ورد بها الى اصطلح ماكلها او استعار عبدا ورد به الى دار
مالكه ولم يله فذلك لم يقض وفي القيد يقض لانه لم يرد العارية الى مالكها ولا الى وكيلها
وجه الاحتسان انه الى بالتليم المتعارف ولان الرد المتعارف فيها الرد الى الاصطلاح والدار
وهي يد المالك فكان ردها الي يد ماكلها حكما بخلاف المصوب فان الغاصب لم يبر الا بالتليم
الي يد المالك لانه صار متعلقا بالثبات يد في العين وبازاله يد صاحبها فلا بد من ثبات
يد صاحبها وذلك بالتليم الي يد حقيقته وبخلاف الوديعة لانه لا يحفظ ولم يرض كحفظ
غيره او لورضي به لما او دعاه عند **قول** وان رد المستعير الدابة مع عبدا او
مسا هرة او مع عبدا رب الدابة واجب بري بخلاف الاجنبي اي لو استعار دابة
ثم ردوها المستعير مع عبدا او اجنبي لا يقض والمراد بالاجنبي ان يكون مساندا او
لاميا قربة او اما كان له الرد بيد من عياله لانه لا يثبت له الرد بيد نفسه لا سيما فكان
له الرد بيد من عياله وكذا لو ردوها مع رجل عبد رب الدابة او اجنبي لا يقض لان المالك
راض به عادة لا يري انه لو ردوها عليه فهو رد به الي عبدا بخلاف ما اذا ردوها مع اجنبي
ثم بطلت حيث يقض قبل ذلك المسئلة على ان المستعير لا يملك الا ايداع مراجعي قصدا
لانه لما وضع في يد الاجنبي للرد يكون هذا ايداعا ومع هذا قال انه يقض وقيل المستعير
يملك الا ايداعا وما يدل المسئلة ان العارية هي ما يحول على انه موقت وقد انتهت بالتقضاء
مدتها وجبته يقض المستعير مودعا والمودع لا يملك الا ايداعا بالاتفاق **قول** ويكفي
المعاذ اطمعني ارضك يعني اذا استعار ارضا للزراعة يكتفي المستعير انك اطمعني ارضك
عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يكتفي انك اعترني لان الاعارة هي الموضوع لهذا العقد والكتفا
باللفظ الموضوع له اولى وله ان لفظ الاطعام اكد على القعود لان الاطعام اذا اضيف
الي ما لا يؤكل يفرض منه ان المراد به الاشتغال بالتمسك من الزراعة بخلاف لفظ الاعارة فانها
ينظم الزراعة والبناء وغيرهما **كما** الهبة هي تملك العين بلا عوض
الهبة في اللغة التبرع بما ينفع الموهوب له يقال وهب له مالا وهبته وفي الشريعة ما ذكره
العادة بقوله تملك العين وخرج البيع بقوله بلا عوض وانها امر الكلف وركها بالاجاب
والقبول **قول** ويصح بالاجاب كوهبت وكلفت واعطيت والطهنتك هذا الطعام وجعلته لك
واعمرتك هذا الشيء وجعلته لك على هذه الدابة او يا به الهبة وكسوتك هذا الثوب وداري لك
هبة

قوله بالزراعة لانها لو كانت لا يكتفي انك اعترني اتفاقا فيقول

هبة لكتفها لا هبة سكتي او سكتي مبة اي تصح الهبة بالاجاب بان تقول وهبت الي اخبر
اما بالاجاب فلا ينعقد فلا بد لها من الاجاب اما باللفظ الاول فلانه خرج فيها واما بالثاني
والثالث فلا ينعقد استعمالا للتخليك بغير عوض واما بالرباع فلان الاطعام اذا اضيف
الي ما يطعم عنه يراد به تملك العين بغير عوض وداكون بالهبة واما بالثاني فلان اللام
للتخليك فكان معنى كلامه ملكتك هذا الثوب واما بالسادس فلقوله عليه السلام
فمن اعمر عمرى فمى للمعمر له ولو رثته بعدا واما بالبايع فلان الحمل على الدابة الاركان
وهو تصرف في منعقتها لانه عنها فتكون عارة الا ان يريد به الهبة لانه قد نذر للتخليك
لقال حمل الامير فلا ينعقد على غيره اي ملكه فاذا بولي ما يحمله لفظه وفيه لسديد عليه
فانه يصح واما بالثاني من فلاتن قوله كسوتك هذا الثوب في معنى جعلته لك لانه ينعقد لتخليك
العين كوهب واما بالثالث فلان قوله دارى لك هبة طاهرة الهبة وقوله تسكنها مشورة وتنبيه
على المقصود انه ملكه الدار ليسكنها بخلاف قوله دارى لك هبة سكتي او سكتي هبة فانه عارة
لان قوله دارى لك طاهرة لتخليك الرقبة وقوله سكتي محكم في تملك المنفعة فيحمل الظاهر
على الحكم فتكون عارة **قول** وقبول وقبض في المجلس بلا اذنه ويجعل به اي الهبة تصح
ايضا لانها عقد فلا بد له من القبول كما لا بد له من الاجاب ولا بد له من القبض لثبوت الملك
وقال مالك رحمه الله ثبت الملك بمجرد العقد قبل القبض كالبيع ولما قوله عليه السلام لا يجوز
الهبة الا متبوضة والمراد في الملك اذا جاز ما ثبت قبل القبض بالاتفاق ولان الهبة
بريء فلا يجوز ان يلزم المبرع شيء لم يبرع به ثم ان قبض الموهوب له الهبة في المجلس
بغير اذن الواهب جاز وان قبض بعد الافتراق لم كذا لا باذن الواهب في القبض
والقبول ان لا يجوز في الوحيين لان القبض تصرف في ملك الواهب فلا يجوز بدون اذنه
وجه الاحتسان ان القبض بعد من قبله القبول مرجح بوقف الملك عليها فكان الاجاب
تسليطه على القبول فكذا يكون تسليطه على القبض الذي يزل منزله بخلاف ما بعد الافتراق
فانه لا يجوز كما لا يجوز القبول بعد عرانه اذا جاز بعد الافتراق وهو قبض فانه جاز
لانه بمنزلة الاجاب والقبول ما يند **قول** في محو مستحوم وساع لا تقسم لا يفي لتسليم
فان قسمة وسلم هي اي يبيع الهبة في محو بان يكون مفرغا عن الملك الواهب وصرفه
مستحوم بان لا يكون مساعا ويجوز في مساع لا يفسخ بان لا يبيى منتفعا به بالقسمة كعبد
واحد او يبرد لا يجوز في مساع قابل للقسمة وقال الساجي يجوز لانها عقد تملك فجوز في
المساع كالبيع والى مع كون كل واحد منها محلا حكمه وهو الملك وكونه برعا لا ينافي في الملك

في الشيوع كالقرض الوصية ولنا ان خلفا الراشد ون غيره شرط القسمة لصحة الهبة ولان القبض
منصوص عليه فيها بشرط وجوده على الكمال وذلك لا يمكن الا في المقسوم لان تمام ايجاز لا يكون الا به
كذلك المشايخ فان قبض فيه ناقص لتقصا في ايجاز فيه فلا يكون مفيدا للملك ولانه لو ملك قبل
القبض والقسمة لطالبه الموهوب لم يتسلم اليه وبالقسمه فنصير عقد التبرع موجبا خال القسمة
عليه وبذلك موضوع التبرع بخلاف ما لا تقسم لان القبض لا يتصور فيه الا ناقصا فكل من به
ولانه لا توجد المطالبة بالقسمة فلا يلزم مونة القسمة والمهابة قسمة المنفعة فلا يكون ملائقا
بغير ما تبرع به والقبض ليس بشرط في الوصية والبيع الصحيح واما في البيع النكس والعرف والبيع
فالقبض ليس لمنصوص عليه وقوله يرايبه لبيان ان التعيين في التبرع يكون بالقبض او بتول
ان القبض في العرف والسلم شرط بقاها على الصحة لا بشرط لا ابتدا والبقاء اسهل من الابتداء فلي
هذا لو وهب سبعا ففسدت الهبة لما قلنا فان قسم ولم يصب لان تمام الهبة بالقبض وعند
الاشيوع فيه ولو سلم شيئا لا يملكه حتى لا ينفذ فقره فيه ويكون مضمونا عليه وينفذ فيه تصرف
الواهب وقيل انه ليند الملك **قوله** وان وهب دقيقا في بر لا وان طعن وكذا الدهن في السهم
والسمن في اللبن اي لو وهب دقيقا في بر لا يصب وان طعن وكذا الدهن في السهم والسمن في اللبن
لان العقد يضاف الى المععدم فلغا والعقد ابطال لعدم المحل لا ينقلب جازا بوجود المحل
بدون كدنا بخلاف المشايخ فانه محال للعقد لانه موجود ويتصور القبض فيه ناقصا **قوله**
وملك بلا قبض جديد لو في يد الموهوب له اي ان كانت العين الموهوبة في يد الموهوب له
ودية او عارضة ملكها بالهبة والتول وان لم تجرد فيها قبضا لان قبض الهبة غير مفقود
فعتبر فيه اصل القبض وهو موجود هناك من قبض الهبة وكذا لو كان في يد بالقيمة
او المثل فوهب له فلا يحتاج الى قبض جديد لان قبض الضمان اقوى من قبض الهبة فينوب
عنه **قوله** وهبه الاب لطفله يتم بالعقد لانه في قبض الاب فينوب عن قبض الصغير
لانه وليه فشرط قبضه ولا فرق فيها اذا كان الموهوب في يد الاب او في يد مودعه لان
يد مودعه مدعي كما يمكن ان يجعل قاضا لولد لا يدر اكله **قوله** وان وهب له اجنبي
يتم بقبض وليه وانه واجنبي لو في حجرها وقبضه ان عقل اي ان وهب للصغير اجنبي يتم
بقبض وليه ايا كان او جارا وصيبا وكذا ان كان في حجر الام واجنبي فقبضه جاز لانها خلف
عن الولي فيما يخص نفع الصغير نظرا له واما شرطنا الحجر في حرها لعدم الولاية لها عليه فحتاج
الى الحجر ونعم ايضا بقبض الصغير الهبة ان كان عاقلا لانه في المناقعة المحض ملكي بالقبض ونحو قبض
زوج الصغير ما وهب لها بعد الزفاف وان كانت الولاية لاب لان الاب جعله قائما مقام

نفسه

نفسه في حفظها وحفظ ما لها بعد الزفاف فجوز منه قبض سببها وان قبض الاب ايضا يكون
جائزا للقبول الولاية وملكه من ايقان كانت عاقلة لما بينا **قوله** ولو وهب انسان دارا الوا
صح لا عكس امالا لاول فلانها سببا لها اليه جلية وهو قد قبضها جلية فلا يدخل فيه الشيوع
فيكون جائزا واما الثاني وهو عكس بان وهب شخص دارا من رجلين فانه لا يصب عند ابي حنيفة
رجل الله وعندهما يصب لانه تمليك واحد حصل في كل الموهوب لانه ملكه البعض منه والبعض
لاجر لانه حسد يكون تملكه لا تملكه واحدا وقضية اضافة العقد اليها اضافة واحد ان يكون
تمليكا واحدا وهما قد قبضاها جلية فلا شيوع فيكون جائزا وله ان الملك ثبت على الشيوع في النصف
لهذا وان النصف لهذا لا لجامع والقبض لا التحق في المشايخ فلا يكون جائزا **قوله** ويصدق
عشر وهبتها لفقرتين لا لغنيين اي لو تصدق بعشرة درهم على فقيرين جان وكذا الوهب
لها ولو تصدقها او وهبها لغنيين لا يجوز امالا لاول فلان الصدقة يقع لله تعالى ولهذا لم يكن فيها
الرجوع واما يصير للفقرتين ثمة عن الله تعالى حكم الرزق الموعود والله تعالى واحد لا شريك
له فلا يمكن الشيوع فيها فيكون جائزا وقبض الاثنين بطريق النيابة فلا يكون مانعا للهبة
لفقرتين تجاز عن الصدقة فحكمها حكمها بخلاف الهبة والصدقة لغنيين حيث لا تجوز لان هبة
المشايخ فلا يكون جائزا والصدقة من الغني تجاز عن الهبة فلا يكون جائزا على الغنيين للشيوع **قوله**
هذا كله جائز لان الهبة من رجلين جائز عندنا فالصدقة اولى بها تجوز **قوله**
الرجوع في الهبة صح الرجوع فيها اي صح الرجوع من الهبة اذ لم يكن مانع اذا كانت لاجنبي وقال
الشافعي لا رجوع فيها لقوله عليه السلام لا يرجع الواهب في هبته الا الوالد فيما يهب لولده ولانه
عقد تملك فوجب ان يلزم كالبيع واما يثبت الرجوع فيما بين الوالد والولد لعدم الاخراج
عن ملكه على التمام لانه يمكن من كل مال ابنه ولنا قوله عليه السلام الواهب الحق بهبته ما لم يثبت
عليه اي لم يعوض والمراد حق الرجوع بعد التسليم لانها لا يكون هبة على سبيل اتيقن قبل التسليم
واضافتها الى الواهب باعتبار ما كان اولانه اثبتت للواهب حقا اغلب من حق الموهوب له
ولا يجهل اثنان وحق الواهب اغلب لا بعد تمام الهبة بالقبض اذ لا حق للموهوب له قبل
القبض والمراد بما روي انه لا ينفرد بالرجوع من غير قضا ولا رضا الا الوالد اذا احتج الى
ذلك فانه ينفرد بالاختصاص **قوله** ومنع الرجوع دمع خرقه فالرد الزيادة المتصلة
كالغرس والبناء والسمن والبيع موت احد العاقد ولو العين العوض بان قال صد عوض هبتك
او دله او لمعا بلمتها فقبض الواهب سقط الرجوع وصح عن اجنبي وان كتم نصف الهبة رجع بنصف
العوض وعكس لاصحى برده ما بقي ولو عوض بالنصف رجع بما لم يعوض واذا خرد هبة عن ملك

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

الموهوب له ويباع نصفها يرجع في النصف لعدم بيع شي والزيادة فلو وهب ثم نكح رجوع بالعقد لا
والقصاص القرابة فلو وهب لذي رحم محرم منه لا يرجع فيها والماله الهلاك اي يمنع الرجوع عن الهبة
سبعة اشياء جواهر حروف ومع خرقة فالرد الى اسنان الى الزيادة المستقلة كالغرس والبنا
فانها مانعة من الرجوع لان الرجوع انما يصح في الموهوب والزيادة ليست بموهوبة فلم يصح الرجوع
فيها والتفصيل غير ممكن ليرجع في الاصل دون الزيادة فامتنع الرجوع اصلا وبطل حق الواهب
لانه حق الملك في الاصل دون الزيادة وحق الموهوب له حقيقة الملك فيها مكان مراعاة اولى
عند تعدد النصف ولا يمكن ايجاب الفمان لان حق التملك لا يجوز احدا ليعرض عنه فيبطل اصلا
وهذا لما يكون مانعا لو كانت توجب زيادة في الارض وان كان لا يوجب لا ينقطع الرجوع في الزيادة
الزيادة المنفصلة كما لو لدو الارض فانها لا يمنع الرجوع في الاصل لا مكان الفصل بين الاصل
والزيادة والمراد بالزيادة المنفصلة هو الزيادة في نفس الموهوب يسمى بوجوب زيادة في القيمة
كما بحال وانما يظن والصبيغ وكذا ذلك وان زاد من حيث السعر فله الرجوع لانه لا زيادة في العين
واليهم اسنان الى الموت اي ان مات احد المتعاقدين بطل حق الرجوع اما موت الموهوب له فلان
الملك قد انتقل الى ورثته وهم لم يستفيدوا من هبه الواهب فلما يرجع عليه واما اذا مات
الواهب فلان الوارث لم يوجب الملك للموهوب له فلا يكون له حق الرجوع والنص اوجب حق
الرجوع للواهب والوارث ليس بواهب والعين اسنان الى العوض يعني بان قال
الموهوب له للواهب قد هذا عوض هبتك او بدلها او تقابلتها فقبضه الواهب سقط
حق الرجوع لان حق الرجوع كان لحده في مقصوده وقد زال ذلك لوصول العوض اليه
ولا بد ان يتول هذا عوض هبتك او تحذرك والالم لسقط حق الرجوع ويصح دفع العوض
من الاصبي كما يصح من الموهوب له لانه بدل مال لا سقاط حق نصح من الاصبي كبدل الخلع ورجع
عن دم العمد ولا يكون له ان يرجع على الموهوب له فان ركني نصف الهبة رجوع بنصف
العوض لانه لم يدفع العوض اليه ليلزم له كل الموهوب فاذا فاته بعضه رجع اليه ببقية
وبعك لا اي ان ركني نصف العوض لا يرجع بشي حتى يرد ما بقي من العوض ثم يرجع
بكل الموهوب وقال زفر يرجع بنصف الهبة لان كل واحد منها عوض عن الآخر فمما يرجع الموهوب
له بنصف العوض عند ركني نصف الهبة فكذا يرجع الواهب بنصف الهبة عند ركني نصف العوض
ولن ان العوض ليس يبدل عنه حقيقة حتى يجوز ان يعوضه اقل من جنسه في القدرات ولو كان
معاوضة لما جاز للدا والماعظة ليست حقة في الرجوع غير انه لم يرجع بسقوط حقة الايلاء وكل
كل العوض فاذا لم يلزم له كله كان له ان يجاز ان سارحي بما بقي من العوض وان ساردا بالتي
عليه

عليه ورجع في كل الهبة ولرغوض عن نصف الموهوب كان له ان يرجع في النصف الآخر لان حقة
في الرجوع كان في الكل فاذا عوضه عن بعضه امتنع الرجوع في حقه وبقى حقه في الباقي على ما كان
واي اسنان الى حرج الهبة يعني لو حرج الموهوب عن ملك الموهوب له لسقط حق الرجوع
لان حرج عن ملكه حصل بتسليمه وسعي الا ان في نقض ما تم من هبه من دود ولو باع الموهوب
له نصف الموهوب فلو اوجب ان يرجع في النصف الباقي لان المانع عن الرجوع في البعض امتنع
الرجوع فيه دون ما سواه كما اذا لم يبيع منها شيئا له ان يرجع في نصفها دون نصف فكذا اذا باع
نصفها له ان يرجع في الباقي والزيادة اسنان الى الرجوع اي لو وهب احد الزوجين من الآخر
شيئا لسقط حق الرجوع لان الرجعية نظير القرابة في التواصل فيمنع عن الرجوع كما يمنع القرابة
ولو وهب لامرأة ثم نكحها له ان يرجع فيها وان وهب لامرأة ثم ابانها ليس له الرجوع فيها والعقد
حاله الهبة فان كانت اخبية فيها كان مقصوده العوض فله الرجوع عند فواته ولا سقط بالزواج
وان كانت حليله له كان مقصوده الصلة وقد حصل فسقط الرجوع ولا يعود بالابانة العاقبة
اسنان الى القرابة يعني لو وهب لذي رحم محرم منه لا يرجع فيها لان المقصود منها صله الرحم
وقد حصل فلا سمي حق الرجوع والماله الهلاك اي الهلاك يعني لو انعكس الموهوب في يد الموهوب
له لسقط حق الرجوع لتعذر بعد الهلاك **قوله** فلو ادعاه صدق اي لو ادعى الموهوب
له هلاك الهبة يصدق لانه منكر لو جوب الرد عليه ولا يكلف على ذلك **قوله** وانما يصح الرجوع
بتراضيهما او حكم الحاكم اي الرجوع في الهبة يصح باحد الامرين بتراضيهما او حكم الحاكم لان الرجوع فيها
يتمثل فيه وفي اصله وهما لان الواهب ان كان لطالب حقة فالموهوب له يمنع بملكه وفي حصول
المقصود وعدمه فحافق ان يكون مراده التراب او العوض فلا بد من الفصل بالرضا
او التقصا ولان الرجوع في شي فلا بد من تراضيهما او حكم الحاكم **قوله** فان بلغت الموهوبة ثلثيها
سقطت وضمن الموهوب له لم يرجع على الواهب بما ضمن لانها عقد بيع فلا سمي فيه السلامة **قوله**
والهبة بشرط العوض هبة ابتداء بشرط التقاض في العوض وبطل بالبيع بيع انهما في يد
بالعيب وخيار الردية ولو فخر بالسعة وقال رفرر المسافر في رجهما الله يتعقد بيعا ابتداء وانتهاء
حتى يثبت الملك بمجرد العقد ولا يبرطه الرجوع وهذا النقص معاوضة معني وان كان تبرعا لفظا
فكان بيعا والعوض في العقود للمعاني لا للمال فقط وقلنا انه متمم على همتين فيجب الجمع بينهما ما يمكن
توفيرا على السمين خطهما فجعل هبة ابتداء اعتبارا للفظ وبيعا اعتبارا للعنى واذا لم يمكن
الجمع بينهما فوجب اعتبار المعنى كالقالة بشرط برائة الاصيل حواله والحوالة بشرط مطالبة الاصيل
كقالة **قوله** ومروءة الاصلها او على ان يرد لها عليه او يعقها او تولدها او دارا

قوله

قوله

نصف

على ان يرد عليه شيئا منها او يعوضه شيئا منها صحت الهبة وبطل الاستثناء والشرط اي ومروء
امه الاصلها صحت الهبة وتصل الاستثناء في الام والولد وبطل الاستثناء لان الاستثناء
لا يعمل الا في المحل الذي يعمل فيه العقد فاذا لم يصح عقد الهبة على ما في البطن يكون
وصفا مادام متصلا بها لم يكن محلا للاستثناء فكان هذا شرطا فاسدا والهبة لا تطل
بالشرط الناسخ بل العقد يصح والشرط باطل لان الملك والهبة معلق بنقل حصي
وهو القبض والنقل الحي لا يطل بالشرط الفاسد لانه اذا وجدت لامر له
فلا يمكن ان يجعل عند ما كلف العقود الشرعية فانه امور حكيمه فممكن ان يطل بالشرط
الفاسد وكذا لو وهب لرجل امه على ان يرد لها عليه الى اخره فالهبة جائز والشرط
باطل اما بطلان الشرط فلما لم يوجب العقد واما جواز الهبة فلما لم يطل بالشرط
الفاسد لما بينا والاصل فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم اجاز العري وبطل شرط
المعد والعري يملك بطريق الهبة بشرط الرد عليه متى مات المهر لان معنى العري ان تقول
ملكته هذا الدار مادمت حيا او عمرك فادمت قري لي خلاف البيع لانه عليه السلام
منع عن بيع وسرط فلا يجوز في النصول كلها وخلاف الوصية حيث تجز في الام دون الحمل
وبالعكس لان بابها اوسع واعلم ان الفرق بين قوله على ان يرد عليه شيئا منها وبين قوله
على ان تعوضه شيئا منها ان الاول هبة بشرط النسخ لان الرد دليل الرجوع والى هبة
بشرط ان يكون شيئا منه عوضا عن شيء فسقط ما قيل انه تكرار محض **قوله** ومقابل
لمديون اذا جاعل فهو لك او انت منه بري او ان اديت الي نصفه فقصه لك او انت
بري النصف الباقي فهو باطل لان يملك الذي فيه معنى الاستقاط والبراء منه
استقاط فيه معنى التملك لان الذي مال موجه بالنظر الى المال حتى وجب فيه الزكوة
وصفا بالنظر الى الحال حتى لا يكتف لو طلق ان لا مال له بالدرهم حيث انه يملك
يزيد بالرد ورجعت انه استقاط لا يتوقف على القبول والتعليق بالشرط متروك في الاطراف
الحقة دون ما فيه معنى التملك **قوله** ومع العري للعري حال حيوته ولو رثته بعد وحي
ان يجعل داره لعمرك فادامت برد عليه لا الرقي اي ان مات قبلك فهو لك اي تفسير
الرقي ان يقول هذا الدار لآخرنا موتا وهي المراقبة لان كل واحد برقب موت
صاحبه والرقي باطله لانها تمنع بقاء الملك في الحال لانه يملك مضاف الى زمان
موت المالك قبل المالك له بخلاف العري فانها تزيد الملك في الحال وقال ابو يوسف
الرقي جائز ايضا لما روي انه عليه السلام اجاز العري والرقي ولان قوله داري

لك

لك تملك صحيح **قوله** يبقى شرط فاسد لانه شرط رد المملك عليه بعد الموت لان مملكته
داري لك فادامت قري لي او اراقت موتك ليعود الي فيكون بمنزلة العري حاصل الاستثناء
بينهم راجع الى تقيير الرقي فحمل ابو يوسف هذا اللفظ على انه يملك في الحال والرجوع
الي الوهاب منتظر فيكون كالعري وقال ليس يملك في الحال بل التملك منتظر فيكون
تعلق التملك بالخطر وهو موت المملك قبله وذا باطل واذا لم يصح هبة عند ما يكون
عارية لانه اطلق له الانتفاع **قوله** والصدقة كالهبة لا يصح الا بالقبض ولا في مساع
يحمل القيمة ولا رجوع فيها اي الصدقة كالهبة لانه تبرع كغيره ان ولالة الرجوع في
الصدقة متيقنة كحصول مقصوده وهو الثواب ولو تصدق على غني او وهب لغني
لا يرجع اعتبارا للنظر في الاول وللعني في الثانية وحق الرجوع حق ضعيف فاذا وقع
الشك في ولالة الرجوع فلا يرجع **باب** الا اذا كان في بيع متفعة معلومة
باجر معلوم الاجارة في اللغة فكالمرح ياجر فهو اجر من باب طلب وضرب وفي الشرع
ما ذكره وهو جائز باجماع الامة والفقهاء يان جوان لان عدم المعقود عليه وهو المنفعة
لكن جوازها استحسانا دفعا لحاجة الناس ركنها للايجاب والقول بان يقول اجر في
فيقول الآخر اجرت وشرطها ان يكون المنفعة معلومة والاجرة معلومة دفعا للمنازعة
وكما هو وقوع الملك في البدلين ساعة فساعة لان المعقود عليه وهي المنافع معدومة
فيحدث المكدر عند حدوث المنفعة شيئا فشيئا والعين جعل خلفا عن المنفعة في اضافة
العقد فحمل العقد بغيره في المنفعة ملكا وان كان حال وجودها **قوله** وما صح منها حجرة
اي قد صح يباح ان يكون ثمن في البيع محي ان يكون اجرة في الاجارة كالمكيلات والموزونات
لان الاجرة ثمن المنفعة فيعتبر بمن المبيع وقد يكون بعض الاشياء يصالح اجرة ولا يصالح ان يكون
ثمنها كالايمان فانها تصالح اجرة ولا يصالح ثمن لان الايمان يثبت في الزمة والايمان لا يثبت
فيها **قوله** والمنفعة تعلم ببيان المدعى كالكفى والزراعة فتصح على مدعى معلومة اي مدعى كانت
فلم يرد في الاوقاف على مدعى ثلاث سنين اي المنفعة تعلم ببيان المدعى كاستيثار الدور كمن
والارضين للزراعة فيصح العقد على مدعى معلومة اي مدعى كانت طويلة او قصيرة لان المنافع
حدثت شيئا فشيئا فصار معلوما ببيان المدعى اذا كانت المنفعة لا سفاوت غير ان في
الاوقاف لا يرد على ثلاث سنين في الصحيح كيلا يدعى المستاجر ملكها **قوله** او بالتسمية كالاستيثار
على صنع النوب وبما طنت ان المنفعة تعلم بالتسمية ايضا كما لا يتبادر على صنع النوب وبما طنت او
دابة ليحل عليها مقدار معلوم لانه اذا بين النوب ولون الصنيع وقد رما يصنع به اذا كانت

الاستيثار

مما يختلف فيه الجناطه والقدر المحمول ومنه والمسا فصار رت المنفعة معلومة فيصح العقد
قول او بالاشارة كالتي تجار على نقل هذا الطعام الى كذا الى يعلم المنفعة بالاشارة ايضا كما اذا استاجر
رجلا لنقل له هذا الطعام الى موضع معلوم لانه اذا رآه ما تنقله والموضع الذي يحمل اليه نصيب المنفعة
معلومة فيصح **قول** والاجر لا يملك بالعقد بل بالتجديد او بشرطه او بالاشتراك او بالملك من ابي
الاجر لا يملك بنفس العقد ولا يجب تسليمه به عندنا كان او ديننا وانما يملك بالتجديد
مغري شرط او لشرط التجديد او باستيفاء المعقود عليه او بالتمكن من استيفائه بتسليم العين المستجرة
وقال السافرخ رحمه الله يملك بنفس العقد لانها عقد معاوضة مطلقه يوجب ملك البديل بنفس
لعقد البيع فكما انه يملك البديل في العقد الوارد على العين بنفسه فكذا في العقد الوارد على
المنفعة لانها في حكم العين لان مقصده المعاوضة المساواة ثم احد البديلين لم يصير مملوكا الى حين
وجوده فكذا لا اثر حقيقة المساواة وجواز العقد ليس باعسار ان المنفعة العدمية جعلت موجودة
كلما بل باعتبار ان العين التي هي سبب لوجود المنفعة اتمت مقامها في حق صحة العقد واما في حق العتود
عليه فان العقد مضاف الى زمان وجوده فلا يثبت الملك في البديل قبل المعقود عليه حقيقة المساواة
فان محال الاجرة او شرط تجديدها فقد التزم بنفسه وابطال المساواة التي يثبت حقه فكون
حائزا وكذا اذا استوفى المنفعة بغير الملك في الاجرة لان التسوية قد تحققت وكذا لو تمكن من استيفاء
المنفعة بان استأجر دارا سكنى ونصبها فجب عليه الاجرة وان لم يسكنها لانه لما لم يكن تسليم
عين المنفعة فاقم تسليم محلها مقامها **قول** فان غضب منه شرط الاجراي لوعصب العين
المستجرة من يد المستاجر شرط الاجر كله ان غضبها في جميع المدة وان غضبها في بعض المدة فحسابها
لنوات التمكن من الانتفاع وهو شرط وجوب الاجرة لاحقية الانتفاع ثم قبل ان العقد ينتج
وقبل الانتزاع لكن يستط الاجر **قول** ولرب ارباب الارض طلب الاجر كل يوم ولكمال كل مرحلة
واللغصار والخطاط بعد الفراغ من عمله ولا يجاز بعد اخراج الخبز من التنور فان اخرجته فاحتقرت له الاجر
ولا يجاز وللطباخ بعد الغرف وللدين بعد الاقامة اي لو استأجر دارا او ارضاء مدة معلومة فرب
الدار والارض ان يطالبه بالجر كل يوم وكذا لو استأجر بغير الى ملكه ولكمال ان يطالبه بالجر كل مرحلة
لان الملك في الاجرة انما يتراخي عن العقد لظهور حقيقة المساواة فاذا استوفى المنفعة بحسب تسليم
ما يتا به من الاجر في رواية عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يجب الاجر حتى يستوفى جميع المنفعة
لان المعقود عليه حله المأخوذ في المدة فانه لم يملكه لا يجب تسليم شيء من الاجرة وللغصار والخطاط
مطالبه الاجرة بعد الفراغ من العمل لانه لا ينتفع بنوب خطب بعضه او صبح بعضه فلا يستوجب الاجر بقية
حتى يفرغ من كله ولا يجاز ان يطالب بالاجر بعد اخراج الخبز من التنور لان الاخراج مرتبات الخبز
فليس

فليس كل احد كونه على وجه الصحة فان اخرج من التنور ثم احترق من غير فعله فله الاجر لانه في
عمله بالافراج فاذا اهلكه لم يملكه فله ما صار مسلما اليه المستاجر فلا يبطل حقه في الاجرة ولا يلحق
الهاكك لانه لم يملكه بضميمة محلاف ما اذا اهلكه قبل الافراج فانه يعين لعدم التسليم الى صاحبه ثم لصاحبه
الدين في انما كان ساضنه دقيقا مبدل دقيقه ولا اجر له وان ساضنه قيمة خبز ويصير العمل مسلما اليه
وجب الاجر للطباخ في ان يطالب بالاجر بعد الغرف لان الغرف عليه ان كان الطباخ للولية والا فلا
وللدين ان يطالب بالاجر بعد اقامة الدين وقالا لا استخمة حتى يشتره لان التشريح من تمام
عمله لانه لا يضمن عليه الفاد قبله ولما العمل قد يمين بالاقامة والتشريح عمل زائد عليه فلا يلزمه
هذا اذا اخرج في ملك المستاجر فان ضربه في ملك نفسه فلا يجب الاجر الا بالاعتد عليه بعد الاقامة
وعندهما بالاعتد بعد التشريح **قول** ومن يملكه اثر في العين كالصباغ والقصات كسبها بالاجر
فان حبس وصانع فلا يجاز ولا اجر ومن لا اثر له كالحمال والملاح لا يجب له الاجر اى كل صانع
لعمله اثر قائم في العين كالصباغ والقصات فله ان يحبس العين حتى يستوفى الاجر عندنا وعند
ذو لا يكون له اجر الا ان المعقود عليه وقع في يد المستاجر باعتباره ايضا فملكه ودارا
بعد قبضه ولما ان المعقود عليه حقيقة وان كان مواتا لم يكن من حيث الاعتبار بالمعقود عليه
احد له وهو قائم في الثوب فله حبه لاستيفاء البديل كما في بيع العين فلا يملك من حبه الا كسب العين
فكون له حبس العين فزوتة ووقوعه في يد غيره رضا فلا يبطل حقه في الحبس وصانع في يد لا
عليه لانه لم يصير متعديا بالحبس فلا ضمانه كما كان قبل الحبس ولا اجر له لانه هكذا المعقود عليه قبل
التسليم فسط البديل وعندهما العين كانت مضمونة قبل الحبس بالعقد فكذا بعد الحبس ولما
الجنان ان ساضنه قيمة غير محمول ولا اجر له لانه لم يصير العمل مسلما اليه فلا يستحق الاجر وان ساضنه
ضمنه قيمته معولا وله الاجر لان البيع صار مسلما اليه فقد بر الوصل بره اليه وكل صانع ليس
لعمله اثر في العين فليس له ان يحبس العين بالاجر كما يحال والملاح لان العين ليس لمعقود عليها
والعمل الذي هو معقود عليه حقيقة قد يتكاسى والضحك وليس له اثر في العين حتى تقوم الاثر مقام
العمل فلا يكون له ولاية الحبس فزوتة وراة الا ليقى انما يحبس باعتباره لانه كان باعه من المالك لانه كان
على سرف الملاك لاعتبار العمل **قول** لا يستعمل غيره لان المعقود عليه عمل في محل معين فمستحق
عينه كالمصلحة في محل عينه وان اطلق له العمل فله ان يستاجر من يعمل لان المستحق عليه عمل في وقت
فيمكن ايفاؤه بنفسه وبلا استعانة بغيره كايضا الدر **قول** فان استأجره ليحج بعباله
ومات بعضهم فالحل لمن لم يملكه اجرة كسبها ولا اجر لحامل الكتاب للحجاب او كمال الطعام ان
رد الموت اى فان استأجر رجلا لينذهب الى البقرة ويحج بعباله فذهب فوجد بعضه قد مات

الاستاجر آخر

في من تقي فله الاجر كسابه وهذا اذا كانوا معلومين فان كان غير معلومين يجب الاجر كله وذلك لان
 الاجر متقابل بحملته فاذا اؤ في بعض العقود عليه دون البعض حتى بقدر ما اؤ في وبطلان الم يوف
 ولو استاجر لينة ذهب بكتابة الى فلان بالبرقة ويحيى بجوابه او ليد ذهب بطعام الى فلان بالبرقة
 فذهب فوجد فلانا ميتا او لم يجد او وجد ولكن لم يدفع اليه فردة فلا اجر له لانه نقص تسليم
 للعقد عليه بالرد فلا يحق الاجر وقال في قوله الاجر في الطعام لان الاجر متقابل بحمل الطعام
 الى الموضع الذي عينه وقد اؤ في بالسر وط فاشق الاجر عليه ثم هو برده مجانا فلا سقط
 حقه به في الاجر بخلاف نقل الكتاب لان الاجر فيه لا تقابل بحمل لانه لا مؤنة له وقال محمد
 في الاجر للذهاب في الكتاب لانه اؤ في بعض العقود عليه وهو قطع المسافة لان الاجر متقابل
 به لما فيه من المشقة دون حمل الكتاب كخدة مؤنة بخلاف حمل الطعام لان الاجر فيه متقابل
 بالحمل دون قطع المسافة لان في حمل الطعام مؤنة ولا في حمله واي يوسف رحمه الله ان الاجر
 متقابل في نقل الكتاب وحمل الطعام به لانه وسيلة الى المتعود وهو وضع الطعام ثم وعلم ما في الكتاب
 فاؤ رده فقد نقصه فلا يحق الاجر ولو ترك الكتاب ثم لم يؤصل اليه والى ورثته فله الاجر
 في الذهاب بالاتفاق لانه الى باقي ما في وسعة وكذا لو استاجر رجلا ليليلج رسالة الى فلان
 سعد اؤ فله اجر وعاد فله الاجر لان الاجر يقطع المسافة لانه في وسعة واما الاسماع
 فليس في وسعة فلا يقابل به الاجر **ما يجوز من الاجارة وما يكون**
 خلاف فيها صح اجارة الدور واكوانيت بلا بيان ما يعمل فيها وله ان يعمل كل شيء الا انه لا يمكن
 حدا او قصارا او طينا اي لو استاجر رجلا دارا او ما تواسمه ولم يسن ما يعمل فيها جاز البتة
 ان لا يجوز لان المتعود من ذلك الانتفاع وهو مختلف نسبي ان لا يجوز الا بالبيان دفعا للبراع
 وجه الاحتسان ان المتعود حسب العرف هو السكنى فيعرف اليه ثم له ان يعمل كل شيء وله ان يركب
 فيها ويكن من شأنه لا متفاوت بالاسعمال غير انه لا يجوز له ان يعمل فيها شيئا يضر بالبنا
 ولا يجوز ان يكن حدا او قصارا او طينا لان ذلك الاشياء يضر بالبنا فليس له ان يفعل الا برضا
 المالك **قوله** والاراضي للزراعة ان يسن ما يزرع فيها وقال على ان يزرع ما ساء والبنا والغرس
 فان مضت المدفوع فاعلمها فادعه الا ان يزرع المورقة فتمت متعلقا بملكه او يرضى بتركه فتكون
 البنا والشجر لهذا والارض لهذا اي صح استيجار الاراضي للزراعة لانها منفعة متصورة في ذاتها
 وقد جرى التعارف في ذلك وللمستاجر السرب والطريق وان لم يرد لها لان المتعود لم يحصل
 بدونها فمدفوعا بل بطريق العقد دلالة لكنه لا بد ان يسن ما يزرع فيها لان الارض تصالح للزراعة
 وغيرها والزراعة متفاوتة بعضها يضر بالارض وبعضها لا يضر فلا بد من البيان دفعا للبراع

والحرر

والضرر عن الاجر الا ان يقول على ان يزرع فيها ما ساء لان اجها له والنزاع قد ارتفعت بنقل
 الحق اليه وصح استيجار الاراضي للبنا والغرس لانها منفعة معلومة تقصد بعد الاجارة
 فصالح للزراعة ثم ان مضت مدة الاجارة لزم المستاجر قلع البنا والغرس وتسليمها فارغة لانه
 ليس لها تهيأ مدق معلومة فلو لم نقلعها يتضرر رب الارض الا ان تشار رب الارض ان يعدم
 له قيمته معلوما وتملكه فانه يكون برضا صاحب الغرس والبنا الا ان ينقص الارض ثلها فاحسد
 تملكها بغير رضاه وان رضي صاحب الارض ان يتركها على حاله فتكون البنا والغرس لهذا والارض
 لهذا فانه جائز لان الحق له فله ان ياخذ ولم ان يتركه **قوله** والرطوبة كالشجر متى اذا انقضت
 مدة الاجارة وفي الارض رطوبة قلعت الرطوبة كالشجر لانه ليس لها نهاية معلومة **قوله**
 والزرع يترك باجر المثل الى ان يدرك اي ان استاجر ارضا للزراعة فزرع فيها ثم انقضت
 مدة الاجارة والزرع لم يدرك يترك الزرع الى ان يدرك باجر المثل لان لبولوج الزرع نهاية
 معلومة فكان في العاجر باجر رعاية الحقين فيؤخر دفعا للفر **قوله** والديانة والركوب والحمل والركوب
 للبلن فان اطلق اركب والبلن من ساء وان قيد براكب والبلن مخالف عن اي صح استيجار
 الديانة للركوب والحمل فان لم يبين مراكبها او ما حمل عليها فالاجارة فاسدة لان التفاوت
 في الركوب والحمل متحقق فادام لم يبين لم يكن العقد جائزا لانه يفضي الى النزاع بحمله للعقد
 عليه فان اطلق بان قال على ان يركب او يحمل من ساء جاز ولم ان يركب ويحمل ما ساء
 علما بطلاق اللفظ وارتفاع الاجها له بنقله من غير ان يركب من ساء او اركب
 واحد السن له ان يركب غيره لانه يعين مراد امرا الاصل فصار كانه نص على ركوبه ابتداء وان
 استاجر الديانة وقيد بان يركبها فلان فاركبها غير ضبط ضمن لان التقييد مفيد لتفاوت التمسك
 في الركوب وكذا لو استاجر ثوبا للبلن ان لم يبين من يلبس به فاسد العقد وان اطلق بان قال
 على ان يلبس من ساء يكون جائزا ويلبس من ساء وان قيد بلبس شخص معين في ان يلبس
 غيره نعم ان تلك لتفاوت التمسك في اللبس وفيما اذا كانت فاسدة لو اركب غيره او اركب
 بنفسه او لبلن او لبلن غيره وجب عليه المسمي لان المسد اجها له وقد زال فيقول
 البنا دو في التمسك عليه اجرا المثل لانه استوفى المنفعة بحكم عقد فاسد **قوله** وشبه ما
 المستعمل وما لا يختلف به بطل تقييد كما لو شرط سكن واحد له ان يكن غيره وان سمي نوعا
 وقد راكدا ببله حمل مثله واخذ لارض كالمالح الفير في مثله عايد الي التقييد بالراكب
 يعني كانه اذا قيد استيجار الديانة بركوب فلان في مخالف ضمن كذا في مثله في الحكم ما يختلف باختلاف
 المستعمل اذا كان متبيدا ومخالف ضمن والفسطاط ونحوه اذا قيد في الاستيجار في مخالف ضمن عندنا في

قوله قوله قوله

لتفاوت الناس في نصيبه وعند محمد لا يفتن لانه كالسكني فلا يختلف باختلاف المستعمل كالدرهم لا
يختلف المستعمل بطل تقييده لانه لا يبيد لعدم التفاوت حتى لو شرط سلكي واحده ان يكن
غيره ولو سمي نوعا وقد رما حمله على الدابة مثل كرمين بئر فله ان يحمل عليها ما هو مثله واخف
منه في الفزر كالسعيير والسسم لرفوله تحت الاذن ظاهرا لعدم التفاوت اولانه خير من الاول
وليس له ان يحمل ما هو اضر من الجبر كالمالح واكد يد لصحة التقييد لانه لا يبر من بما هو اضر
حتى لو سمي مقدار ارا كخطة تحمل عليها السعيير مثل ذلك بالوزن ضمن لان للتقييد
فايد لان السعيير اضر من ظهر الدابة اكثر مما يضره الخطة وقيل لا يضمن ركسنا ما وهو الراجح
لان بالانسياط على ظهر الدابة ضررها اقل فلا يكون موجبا للضمن **قوله** وان عطيت بالاردا
ضمن النصيب وبالزيادة على الحمل المسمى ما زاد اي ان استاجر دابة ليركوبها فارد في معه رجلا
فعطيت ضمن نصيبها سواء كان اخفا او اثقال لان بلف الدابة بالركوب لا يثا عن الثقل
بل بالحمل بالركوب فتغير عدد الاوزان هذا اذا علم بان الدابة تطيق حمل اثنين واما اذا
علم بانها لا تطيق ذلك لضمن كل قيمتها لانه متلف بها واما اذا كانت تطيق فالتلف حصل بركوبه
وهو ما دون فيه وركوب غيره وهو غير ماديون فيه فتتويع الضمان على ذلك نصين واذا
استاجرها ليحمل عليها مقدار ارا كخطة تحمل عليها اكثر منه فعطيت ضمن ما زاد الثقل لان
تلف الدابة بالثقل والثقل منتقم فموت اجزا مثلا ما دون فيها وجرو واحد غير
مادون فانقسم عليها الا اذا كان حملا لا يطيقه مثل ذلك فحسد لضمن كل قيمتها لانه خارج
عن العادة فلم يكن مادونا فيها اصلا ثم اذا هلك بعد ما بلغت مقصدا في مسلة الركوب يجب
كل الاجرة ونصف القية اذا كانت تطيق حملها ثم المالك بما يجازي ان ساقض الرديف وان ساقض
الراكب فالراكب لا يرجع على الرديف والرديف يرجع عليه ان كان مستاجرا والافلا **قوله**
وبالفرب والكبح ونزع السرج والاكاف والاسراج بما لا يسرج بمثله وسلك طرق غير ما عينه
وتفاوتا وحمله في البحر الكمل وان بلغ فله الاجراي وان عطيت الدابة المستاجرة بالفرب
او بالكبح بالبحر ضمن كل القيمة وقالوا اذا فعل فعلا معتادا لا يضمن لانه ما دون فيما هو معتاد
وقلتا وان كان ما دون في ذلك لكن بشرط السلامة كسبه في الطريق وان عطيت الدابة
المستاجرة السرج والاكاف بالاكاف لا يوكف بمثله الجمر يضمن كل قيمتها للعدول
الي خلاف الجحش وان اوكفه بالاكاف يوكف بمثله الجمر ضمن كل القيمة عند الى حنيفة ثم استأنهك
وعند هاهنا الزيادة لعدم الاذن في قدر الزيادة ولاي حنيفة ان الحلال في الاكاف
ثابت صوت ومعنى لا اختلافها هيبة وما هيبة فنحن القيمة ان عطيت وكذا لو اسرجها بسرج
لا يسرج

ق

ق

لا يسرج مثلها الجمر يضمن كل قيمتها لانه يعد ابلالا للدابة وان اسرجه سرج اقل منه يضمن الزيادة
قوله والاكاف بالجمر عطف على قوله ونزع والاسراج عطف على الاكاف ومعناه لو نزع السرج
واوكفه باكاف او اسرجه بسرج لا يسرج بمثله الجمر يضمن كل القيمة **قوله** وسلك طرق
عطف على قوله ونزع ومعناه لو استاجر رجلا ليحمل له متاعا وعي له الطريق فاخذ في طريق
اخر وبين الطريقين تفاوت من جهة الخوف والامن او القرب والبعد وهكذا المتاع يضمن المكاري
لصحة التقييد فصار لسلك طريق اخر مخالفا فيضمن وان بلغ فله الاجر لئلا يمتنع عليه وان
لم يكن بين الطريقين تفاوت فلهما ان عليه لعدم التأييد في التقييد وان بلغ فله الاجر
المسمى **قوله** وحمله في البحر بالجمر عطف على سلك طرق ومعناه لو حمل المكاري المتاع في البحر
وهكذا يضمن جميع قيمته لان التفاوت فيه فاحش فقد عرض المتاع للتلف فوجب عليه فانه وان بلغ
فله الاجر المسمى لان المقصود قد فصل وبالتبليغ ارتفع التفاوت معنى **قوله** اكل بالانصب
متعلق بالمسالك التي تعد متا وهي قوله وبالفرب الي اخره ومعناه ان عطيت الدابة بالفرب
الي اخره يضمن كل القيمة **قوله** ونزع رطبة واذن بالبر ما نقص ولا اجر اي لو استاجر ارضا
ليزرعها برافرها رطبة ضمن ما نقصت الارض بالرطبة لسبب انتشار عروقها فيها
لانه خلاف الي شرف ضمن كل ما نقصت ولاي عليه لانه صار غاصبا حيث استعمل الارض
بحسن اخر غير حسن ما اسره به **قوله** ونحيا طبة واسره به **قوله** ونحيا طبة واسره به **قوله** ونحيا طبة
اجر مثله اي ومنع فع الي ضابط نوبا واسره ان كخطة قيمتها بدهم في طبة فبما وافر بالكلان
فدرب التوب لخير ان ساقض ضمن قيمة توبه وترك البقا عليه وان ساقض البقا واعطاه اجر
مثله لا يجاوز به المسمى وذلك لان الحائط موافق مروج ومخالف مروج في المالك فحمل
الي اياهما وروى عن ابي حنيفة رحم الله انه لا خيار لرب التوب والحائط ضامن قيمة توبه لان
البقا جنس اخر غير جنس التيمص فكان مخالفا لكل وجه فكان غاصبا مكررا به وحمل القبا
مكرر وجه هذا وانما قلنا انه لا خيار لرب المسمى لان المتأخر لا يقوم الا بالعقد او شبهته
وفيما ورى المسمى العقد وشبهته ليس بموجود فلا يقوم **قوله**
الاخات الفاسدة لسند الابان الشرط وله اجر مثله لا يجاوز به المسمى اي الاجارة
تبطل بالشرط الفاسد مثل ان يستاجر رحي مائة على انه ان انقطع فله الاجر لان
هذا الشرط مخالف لوجوب العقد فوجب العقد ان لا يجز الاجر الا بالتمكين من استيفاء الموقوف
عليه وكل شرط مخالف موجب العقد فهو مفيد للعقد لانه يفضي الى المنفعة كما في البيع لانها
بينما على الصائقة والمماكسة واذ ان شرط يكون له اجر مثله لا يجاوز به المسمى هذا

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

اذا لم يكن النسيان المحمي او لعدم التسمية فان كان بمكانه المحمي او لعدم التسمية كبحر
المثل بالغا ما بلغ وقال زفر والسافعي رجمها الله بحجر المدك بالغا ما بلغ في الكهل لان المنافع
متقومة عندها فاذا تعذر رجاى المحمي للنفاء وجب المصير الي القيمة كما في بيع الاعيان ولنا
ان المنافع يقوم بالعقد فزوت حاجات النك فلا ظهر النقص فيما راد على المحمي لعدم
العقد وانما يجب الاجرة في النسيان لانها ما كفت بالصحة كقولها بتعاقبها فغيرها ما جعل
بدلا في الصحيح عادة وهو اجر المثل غير انه اذا كان المحمي اقل من المحمي لانها فيها عليه خلاف
المبيع لانه يقوم بنفسه في القيمة بالغة **قوله** ان اجر دارا كل شهر بدرهم صح في شهر
فقط الا ان يسي الكهل وكل شهر سكن ساعة منه صح فيه وانما يبيع في شهر واحد لانه لا يمكن
تصحيح العقد على جملته الشهر بمكانها ولا على بابي الادنى والكل لعدم اولوته بعضها
على بعض فتعين الادنى وهذا معنى قولهم ان كلمة كذا اذا دخلت على ما لا يعرف مثتها
يراد به اذناه فاذا تم الشهر الاول فلكل واحد منهما ان يتقضى الاجارة بحضره صاحبه
قوله الا ان يسي الكهل استثنى من قوله صح في شهر فقط ومعناه لو سمي جملته الشهر وجاز
في الكهل لان المدعى صار معلومة فادفع الجعالة المفضية الى النزاع ثم ان لم يسم جملته الشهر
صح في شهر واحد ثم يمكن في الشهر الثاني ساعة فيها صح العقد فيه ولم يكن للموخر ان
يخرجه الى ان تنقضي الا بعد ذلك شهر سكن في اوله لان التراخي منها بالعقد تنبأ سكني
في الشهر الثاني وهذا هو القياس لكن في طاهر الرواية لكل واحد منها الخيار في الليلة الاولى
من الشهر داخل ونومها لان ذلك راس الشهر وفي اعتبار الساعة نوع خرج ولو قدم
الاجرة شهرين او ثلثة وقبض الاجرة فلا يكون لو اقل منها الفسخ في قدر العمل اجرة لانه
بالقدوم زالت الجعالة في ذلك القدر فتكون كالمسح في العقد **قوله** وان استأجرها
منه صح وان لم يسم اجر كل شهر وابتدأ المدعى وقت العقد فان كان حين يهدى يعتبر
الاهلة والا فالايام اي ان استأجر دارا سنة بعشرة دراهم صح وان لم يسم قط
كل شهر من الاجرة لان المدعى معلومة ثم ابتدأ المدعى موقت العقد ليحقق السبب هو
العقد كما في الايجار والاعان ثم ان كان العقد حين يهدى الهلال فهو السنة كلها
بالاهلة لان الاهلة اصل في الشهر وان كان في انشأ الشهر فكل بالايام عند اتي حينه
ومحمد ومروان عن ابي يوسف يعتبر الشهر الاول بالايام وكل بالاخيرة ويعتبر الباقي
بالاهلة لما ذكرنا ان الاهلة اصل في الشهر ونحو رعايتها ما يمكن ولم انه لما تعذر اعتبار
شهر الاول بالاهلة تعذر اعتبار الباقي والثالث ايضا لان تكميل الاول لا يكون الا بالثاني

والثاني

والثاني بالثالث هكذا الي آخر السنة فبالضرورة الكل يكون بالايام **قوله** وصح اخذ
اجرة الحمام والحمام لا اجرة عيب القيس والاذان والحج والامانة وتعليم القرآن افقة
الفتوى اليوم على جوار الاتجار لتعليم القرآن اما اجرة الحمام فلتعارف الناس وما فيها الجعالة
ساقط العبرة للضرورة واما اجرة الحمام فلانه عليه الدام (صح) واعطى الحمام اجرة ولا يجوز اخذ
اجرة عيب القيس وهو ان يوجر في المذنب على الأثاث لانه استيجار لاستيفاء العين
قصدا او لانه موهوم وهو الاحبال ولا يجوز الاستيجار على الاذان والحج والامانة
وتعليم القرآن والفقه والحاصل ان كل طاعة تختص بها الانسان المسلم فلا يستيجار عليه
باطل وعند السافعي رجم الله كل ما لا يتعين على الاجرة اقامته فاستيجار عليه صحيح وله
انه استيجار على عمل معلوم غير متعين عليه فكل استيجار على بناء المسجد ولما قوله عليه
اقرأ القرآن ولا تأكلوا به وقال عليه السلام لعثمان بن ابي العاص ان اخذت مودعا
فلا ياخذ على الاذان اجرا والان القرية متى وقعت تنفع ثوابها لينا على لا لغيره
فكان اخذ الاجرة على عمل النفس لا للمساخر فلا يكون كما في الصوم والفتوى اليوم
على انه يجوز الاتجار على تعليم القرآن لان المنع في ذلك الزمان لرغبة الناس في التعليم حسنة
ومروية المتعلمين في مجازاة احسان بلا شرط وفي زماننا قد زال
المعنيان ففى الامتناع عنه تصحيح حفظ القرآن ولا يتعدان يختلف الحكم باختلاف الاوقات
وكذا افسوا جوار الاتجار على تعليم الفقه وعلى الاذان والامانة في زماننا **قوله** ولا يجوز
على الفناء والنوح والملاهي كالمزمار والطبل لانه استيجار على القصيدة وهو باطل
قوله وقد اجاز المشاع الا من التريك سوا كان ما لقم اولاه عندها وهو
قول السافعي يجوز وتها سان هذا اذا اجر بفضيه مردا مستركه من غير التريك او احد
لفضيه مردا مستركه من غير التريك فانه يجوز عندهم لان موجب الاجارة ملك المنفعة
والبحر السابغ منفعة والتليم يمكن بالتحلية او بالتهائي فضاء كالواجر من سوكه لاني خينه
انه تعذر استيفاء المنفعة من النصفان يع اذ الانتفاع امر حسي والثابع لاحتماله
واذا تعذر الاستيفاء من السابغ فهو باضا في العقد اليه ملزم تسليمه ما لا يقدر على
تليمه ففنيته والتحلية انما اعتبرت تسليمها اذا كانت يمكنها وانما يكون يمكنها لو
حصل بها التمكن والتكليف لا يحصل به فله يعتبر التمكن والتهائي لا يعتبر ايضا لانه حكم
الملك المنفعة وملك المنفعة حكم عقد الاجارة فيكون متاخرا عن العقد فلا يصح
ان يكون شرط جوار ان الرط ابدان يكون سابقا والتهائي متاخر فلا يصح شرط

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

خلاف ما اذا اجتمع شركه حيث يجوز لان المنفعة كلها تحدث على ملكه اذا اكل في يد غير ان
 النصف حكم الملك والنصف الآخر حكم الاجارة ولا اعتبار باختلاف السبب عند اتحاد المقود فاذا
 كان الكهل في يد لم يظهر البيع فصح العقد على انه في رواية لا يصح من الشريك ايضا **قوله**
 وصح استيجار الظير باجرة معلومة ويطعامها وتسوتها ولا يمنع روجها ووطيها فان جلت او ضمت
 تحت اي يجوز استيجار الظير باجرة معلومة لقوله تعالى فان ارضعن لكم فاتوهن اجورهن
 والمراد بعد الطلاق وبعث النبي عليه السلام والناس يتعاملونه فاقروهم عليه واليتامى يستقضى جواره
 لان استيجار على استهلاك العين وهو اللبس لكنا تركناه بالنقص والفروق ثم قبل المقود على المنفعة
 وهو الصحيح لان عتدا لاجارة على استهلاك العين لا يجوز وقيل المقود عليه هو اللبس لانه
 هو المقود وجوز بطعامها وكسوتها عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يجوز ولو قول السافعي رحمه الله
 وهو القائل لان الاجارة مجزولة وقلنا انما يكون مفدا لو كان من مضيعة الى الزرع وهذا ليس
 كذلك لان العادة جرت بالنسبة على الاطراف سنة في الاولاد والامتنع زوجهما وطبها لانه حق فلا يجوز
 ابطاله ولهذا كان لزوم ان يفسخ الاجارة اذا لم يكن باذن من اجلت المرأة او مرضت تحت الاجارة
 لا يفسخ الحمل والمرضية بصرة الصغيرة وهي ايضا يفسخ الوضاع فكان لها ولهم اختيار دفعها للزعر عنها
قوله وعليها اصلاح طعام الصبي اي وعلى المرضعة اصلاح طعام الصبي وعلى ثيابه لان العادة فيها
 بين الناس ان سولي الظير ذلك والطعام والسياب على ابيه **قوله** فان ارضعته بدن سواه فلا اجر
 لها لان هذا لا يسمى ارضاعا بل هو اجابة نلم بار سوا حتى عليها فلم يستحق الاجر **قوله** ولو دفع غزلا
 لينسج يفسده او استاجر ليجل طعامه يتغير منه او ينجس له كذا اليوم يرد له لم يجز ان لو دفع غزلا
 الى حائك لينسج له بالنصف او بالثلث فالاجارة فاسدة والثوب ليس بالفزل ولا يملك اجر مثله
 لا يجازيه المسمى ولذا لو استاجر رجلا ليجل له طعاما الى موضع عينه يفتقر منه لا يجوز فان حمل
 فله اجر مثله ولا يجازيه بالاجر فتقر امانا والاجارة فلا تملك جعل الاجر بعض ما يحدث من عمله فكان
 في معنى فتقر العمان وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عنه ولان القدر على تسليم الاجر شرط وهو لا
 يقدر له عليه **قوله** فلا يفتقر قاررا ففسده واما وجوب اجر المثل فلانه سلم له المقود عليه فيجب
 عليه البذل واما عدم وجوب الزيادة على المسمى فلزوا به بسقوطه حيث رضى بالمسمى ولو استاجر
 رجلا ليؤثر له هذه القصة المتأتم اليوم يرد له فهو فاسد ايضا عندنا يجوز لان العقد وقع على
 عمل معلوم يبدل معلوم فصار كما لم يزدن الوقت وذكر الوقت يكون للتعجيل لا للتأخير **قوله** هذا عندنا
 وقلنا المقود عليه مجهول لان ذكر الوقت يدل على ان المقود عليه العمل واجمع بينهما
 غير ممكن او على تقدير الاول يستحق الاجر بتسليم النفس لانه يصير جيرة وقد وعى تقدير

وهو دفع قنينة
 الخطبة بغير الدقيق
 توفيق
 لما تيمم جمع المحتوم
 وبيع الصباغ
 له

الثاني

وهو الثاني

الثاني لا يستحق الا بعد الفراغ من العمل لانه يصير جيرة ام تركا واعراضا في ذلك مختلفة
 فلا يتبعن ادم لعدم الترجيح فيفسد العقد بجهالة المقود عليه المقتضية الى الزرع **قوله** وان
 استاجرا رضاء على ان يكونها ويوزعها او يقيها ويوزعها صح فان شرط ان يقيها او يكونها
 انها رضاء او يقيها او يوزعها بوزاعه ارض اخرى لا كاجارة الكسبي بل كسبي اي ان يستاجر
 ارضا وشرط ان يكونها ويوزعها او يقيها ويوزعها صح لان هذا شرط يقتضيه العقد لان الزراعة
 لا يتأتى بالسقي والكراب وكل شرط سانه كذلك لا يكون مفدا وان استاجر الارض وشرط
 ان يقيها بان يرد الارض مكسوبة او يكونها مرتين في موضع يخرج الارض الربيع بالكراب
 سنا والمدية سنة واحدة فيفسد العقد لان هذا الشرط مخالف لمقتضى العقد ولا احد المتعاقدين
 فيه منفعة اما على التفسير الاول فلان رب الارض ينتفع به خاصة واما على الثاني فلان منفعة
 الكراب مرتين تبقى بعد التضاممة الاجارة حتى لو كانت المدية ثلث سنين بحيث لا يبقى منفعة
 لا يفسد العقد وكذا الوسيط كوري لانها رضاء على المستاجر يكون مفدا للعقد لانه شرط لا يقتضيه
 العقد لانه من جملة التمكن من الانتفاع وقد كسحت على المؤجر فاستراطه على المستاجر مخالف لمقتضى العقد
 فيكون مفدا وليس المراد يكرى لانها رضاء اول في الصحيح فان استراطه ليس يفسد **قوله** المستاجر
 ينتفع به خاصة لانه لا يبقى شيء الى العام الثاني وكذا الوسيط ان يردتها المستاجر مفدا
 العقد لكن بشرط ان تبقى منفعة بعد تضاممة المدية اما اذا لم يبقى فلا يفسد العقد وكذا ان استاجر
 ارضا يوزعها بوزاعه ارض اخرى لا يجوز كما اذا استاجر دانا ليكنها يكن دارا اخرى وقال
 السافعي يجوز لان المنافع كالاعيان عندنا ومبادلها العين بالعين بحسب اختلاف جنسهما عند
 المساواة في الجنس وقلنا المقود عليه ما يحدث من المنفعة وذا غير موجود في الحال فاذا احدث
 الجنس كان كميادله التي بحسب نسبة الجنس بالقرارة حكم التساوي **قوله** وان
 استاجر كمل طعام بينهما فلا اجرة له كراهن استاجر الوهن من المهر من اي لو استاجر
 احدا من اثنين صاحبه كمل طعام مشترك بينهما فحمله لا يستحق الاجر لا المسمى ولا الاجر المثل
 وقال السافعي رحمه الله يجوز الاجارة وله المسمى لان الاجارة تنفع في المنافع فتجوز في السابغ
 كالاعيان فصار كما اذا استاجر دارا مشتركة بينه وبين غيره ليضع فيها الطعام ولذا ان العقد
 ورد على ما لا يحتمل الوجود فبطل وذلك لان العقد يرد على حمل النصف السابغ وحمل النصف السابغ
 غير متصور لان الحمل فعل سبي لا يتصور ربي السابغ واذا لم يتعقد لاجب الاجر اصلا ولا لانه
 من حمله الا وهو سركه فيه فيكون عاملا لنفسه فلا يكون عمله سلا الى غيره وددون السليم
 لاجب الاجر خلاف الدار المشتركة لان المقود عليه له المنفعة ولهم الدار تحقق بلا وضع الطعام

قوله

قوله

قوله

كبراهن يعني الاجور استيجار الشريك هنا كما لا يحجر لبراهن استيجار والرهن من المهرتين لانه ملكه المهرتين
ليس بمالك قتي بوجره منه وهذا لان حقيقته الاجارة تملك المانع لعرض والمهرتين غير مالك
للمانع فلا يملك بملكها اذا تملك من غير المالك محال **قول** وان استاجر ارضا ولم يذكر ان
يزرعها او اي شيء يزرع فزرعها ومضى الاجل فلم يمسح اي ومن استاجر ارضا ولم يذكر ان
يزرعها او ذكر ان يزرعها ولكن لم يذكر ان اي شيء يزرعها فالاجارة فاسدة اما الاول فلان
الارض تستاجر للزراعة وغيرها فم يبين شيئا من ذلك لم يصير العقود عليه معلوما
الذي فلتفاوت انواع الزراعات من مفر وغير مفر فم يبين شيئا من ذلك لم يصير العقود عليه معلوما
فان زرعت نوعا من هذه الانواع ومضى الاجل فله المسمى ويتقلب العقد جائزا والتكاس
ان يجب اجرا للملك وهو قول زفر لانه استوفى العقود عليه حكم عقد فاسد وما وقع فاسدا
لا يتقلب جائزا ولنا ان العقود عليه صار معلوما قبل مضي الاجل فترتفع الجهالة المنعينة
الي التباد فمتقلب العقد جائزا **قول** وان استاجر حمارا الى مكة ولم يمسح بالحل فحل
بالحل التماس فمتقلب العقد وان بلغ مكة فله المسمى اما عدم الفان فلان المستاجرة امانة في يده وان
كانت الاجارة فاسدة لان حكم التمسك بوضد من الجائز وان بلغ المكان المسمى فله المسمى وفي التمسك
يجب اجر الملك لما مر وجهه الحسن ما ذكرنا ان العقد يتقلب جائزا قبل مضي الاجل **قول**
وان تساقا قبل الزرع والحل تنقبت الاجارة دفعا للفساد اي ان تساقا قبل حمله والزرع
تنقبت الاجارة دفعا للفساد ولو تعدي المستاجر ومن لا يجب الاجر لانه صار غاصبا لبعض
وكان هذا التمسك بطريق الغصب لا استيعا للمانع المأولة بالعقد فلم يجب عليه بدورها
وعند السافى لا يستط الاجر لانه مكتبة بالعين عند **باب** ضمان الاجير للاجير المشترك
من يعمل لغير واحد ولا تسحق الاجرة حتى يعمل كالصباغ والتصار والماع في يد غير موقوف
بالهلاك اي الاجر على خريين اجير مشترك واجير خاص فالاجير الخاص ياتي ذكرا والاجر
المشترك من ان يعمل لغير واحد ولا تسحق الاجرة حتى يعمل كالصباغ والتصار واما له
ان يعمل لغيره لان العقود عليه في حقه هو العمل دون المنفعة فله ان يفرق شفعة
على غيره ذلك العمل واما لا تسحق الاجر الا بعد العمل لان الاجارة عقد معاوضة تنقضي
المساواة بينهما فم لم يصير العقود عليه للمستاجر لا يملك له العوض كحق المساءة والماع
في يد امانة ان هلك لم يضمن سواه هلك ما مر على الترخ عنه او لا وقالوا ان هلك ما مر لا يمكن
الا حترار عنه فلا ضمان وان هلك ما مر يمكن الا حترار عنه فعليه الضمان لان عمره وعليه الضمان
كانا يضمنان الاجير المشترك احتياطا لاموال الناس ولان العقود عليه الخط ولو هلك بسبب

يمكن

يمكن الاحتراز عنه يصير مقصدا في الخط ما كانه يجب عليه الضمان وان كان الهلاك سبب
لا يمكن الاحتراز عنه لا يجب الضمان لانه غير مقصد في الخط ولنا ان العين امانة عند لانه تضمن
باذن المالك لمنفعته فلا يكون مضمونا عليه لان الضمان انما يكون بالتعدي او بالعقد ولم
يوجد واحد منهما اما التعدي فلا يضمن باذن المالك واما العقد فلا يضمن بالهالك لان العمل لا يضمن
العين واما الخط فعليه الضمان عليه بل وسيله اليه وانما يجب الخط بتعالي ان العمل لا يضمن
بدون العين وتعادها كخطها وعن علي رضي الله عنه انه لا يضمن التصار والصباغ **قول**
وماتلف بعله كخرق الثوب مردقة وزلق الحمار وانقطاع جبل سد الحمار وعرق
السينة من بين مضمون ولا يضمن به بني ادم اي ماتلف بعله الى اخره مضمون عليه وقال
زفر السافى رحمه الله لا ضمان عليه لانه ما ذون فيه مطلقا فسد بوجده المصيب والسليم
ولنا ان التمسك حصل بعمل غير ما ذون فيه فكون مضمونا كما لو دق الثوب بغير اذنه
وذكر لان الداغل تحت الادان العمل المصالح لا التلف وبالمفسد مخالف فمتقلب
بالقطع الحمار من بني ادم لا يضمن لان ضمان الادمي لا يجب بالعقد وانما يجب بالكفاية والذي
يجب هنا ضمان عقد فلا يدخل فيه بنوا ادم ثم في التضمن صاحب الثوب بخير ان ساقضه
قيمتة غير معمول ولم يعط الاجر وان ساقضه بمحل لا واعطاه الاجر **قول** وان انكسر دن
في الطريق ضمن الحمار قيمته في مكان حمله ولا اجر او في موضع انكسر واجره بحسابه اي
اذا استاجر قالا الحمار له ذنالي موضع عينه فانكسر في بعض الطريق فالحمار باختيار
ان ساقضه قيمته في المكان الذي حمله ولا اجر له وان ساقضه قيمته بمحل لا في الموضع الذي
انكسر واعطاه اجره بحسابه وهذا هو الحكم في كسره عمدا وقال زفر رحمه الله ان انكسر في بعض
سببا لانه امين وان كسره يضمن قيمته في المكان الذي كسره لانه ائلف في هذا المكان فيضمن
ما هو قيمته فيه ويعطيه اجر ما حمل لانه اوفاء المانع الى عهدنا ولا خيار للمستاجر عندنا وقلنا
الضمان في سبب الانكسار لانه اجير مشترك وهو مضموننا عندنا ان تلف بكفايته والسقوط
بالعقار او بالقطع الحمار من صنيعه فيضمن واما اختيار فلا يوافق مذهبنا لانه انما يضمن
المامور به ويخالف مذهبنا لانه امرنا بالحمل الى موضع معين فلم يات به فان مال الى جهة اخرى
ضمنه في مكان الحمار ولا اجر له لانه لم يمسح العمل فان مال الى جهة الوفاق ضمنه في مكان
الانكار واعطاه الاجر بحسابه ولو تلف من غير صنيعه بان زحم النكس لا يضمن عندنا في
رجح الله وعندنا يضمن **قول** ولا يضمن حجام او بناع او فساد لم يعد الموضع المعتاد لانه لا
النصد وكفه محتزرا عن سبب الهلاك لغرض احوال بالطن اكيوت فر بيا يكون ضعيف المزاج

لا يبدل سريعا وقد سري الى النفس وقد يكون بالعكس ولا اطلاع للنفس على قوة
الطبيعة وضعفها فلا ينبغي المصالح من العمل خلاف ذلك لأن قوتها وركتها يعرف بالحس
والساعة فيكون متبدا بالمصلحة وأن تعدي عن المعتاد يضمن نصف دية النفس أن
هلكت لأنها بلغت ما دون فيه وغير ما دون فيه فيضمن كسبه وهو النصف والآخر لو
قطع الحشفة ويرى المقطوع يجب عليه كمال الدية لأنه موجب قطع الحشفة وإن مات منه يجب عليه
نصف الدية لما ذكرنا وهذا من أعجب المسائل حيث يجب الأكثر بالبر والاول بالهلاك **قوله**
والخاص حتى الاجر بتسليم نفسه في الدية وإن لم يعمل كمن استوجر شهر الكفارة او لم يجر
الغنم ولا الضم ما تلف في يد او بعلمه لما فرغ من مباحث الاجير المشترك شرع في مباحث الاجير
الخاص وهو من حتى الاجر بتسليم نفسه في الدية وانما سمي اجير دحل لأنه لا يمكنه ان يعمل
في تلك الدية لغيره لان العقد يرد على منافع نصارت مستحقة فلا يمكن مرصتها الى غيره
ولتحتي الاجر بتسليم نفسه وان لم يعمل واحدا لو حلك من استوجر شهر الكفارة او لم يجر
الغنم بدرهم لأنه ذكر الدية او لا صار اجيرا بعد ذلك للكفارة او لم يجر
الغنم تحمل ان يكون لا تقام العقد على العمل فيصير اجيرا مشتركاً وتحمل ان يكون لبيان
نوع العمل الذي على الاجير انما هي في الدية فلا سحر حكم الكلام بالاحتمال فيبقى اجيرا وقد
ما لم ينص على خلافه بان يتول على ان يجرى غنم غيري مع غنمي ولو اخرج الدية بان قال
استاجر كذا لرجلي غنمي بدرهم شهرا فهو اجير مشترك بالاول الكلام باتفاق العقد على العمل
ابتداء **قوله** في اخر شهره تحمل ان يكون لا تقام العقد على الدية فيصير اجيرا وقد تحمل
ان يكون لتقدير العمل الذي وقع العقد عليه فلا يغير اول الكلام بالاحتمال ما لم تصرح بخلافه
بان قال على ان لا يجرى غنم غيري مع غنمي وما تلف في يد الاجير انما هي او بعلمه لا الضم
اما الاول فلان العين امانة في يد ما دون نفسه واما الثاني فلان ولان المنافع
صارت مملوكة للمستاجر فاذا امر با لفرق الى ملكه صح وصارنا بيانا مناه فكله فعله نفسه
فلا الضم غيره **قوله** وهي تروى بد الاجر بتروى بد العمل في التوب نوعا واما ما في الاول
وفي الدكان والبيت والديانة مسافة وحلا اي صح ان يجعل الاجر مرددين تسيتين
مرد بد العمل في التوب بين نوعي العمل بان يقول ان خطبة فارسا فبدرهم وان خطبة
فبدرهم او بين الزمانين بان يقول ان خطبة اليوم فبدرهم وان خطبة غدا فبب نصف درهم
فانه يجوز في اليوم الاول دون الثاني ويصحني قوله زمانا في الاول اي المتردد بين الزمانين
كجوز في الوقت الاول او بتروى بد العمل في الدكان بان قال ان سكنته حاددا فبدرهم

وان

وان سكنته عطارا فبب نصف درهم او قال ذكر في البيت او بتروى بد العمل في الدكان في المسافين
او في المحلين بان قال اني بعدد بدرهم والى كوفه بدرهمين او قال ان حملت عليها قطارا فبدرهم
وان حملت عليها قطارا من الدكان فبب نصف درهم اما الاول وهو قوله ان خطبة كذا الى اخره فان رطان
جايزان وعند زفرو السامع دهما الله فاسدان جهالة العقود عليه وتلنا ان الاجر لا يجب بنفس
العقد وانما يجب بالعمل وعند العمل يصير العقود عليه معاونا واما الثاني وهو قوله ان خطبة اليوم
الى اخره فالشرط الاول صحح والى الثاني فاسد حتى لو خاطه اليوم فبدرهم وان خاطه غدا فله اجرته ولا
يزاد على المسمى في الصحيح لأنه هو المسمى وقال ابو يوسف ومحمد الرطان جايزان فاذا الى به في
اي الوقتين يستحق الاجر المسمى بازائه وقان زفر الرطان فاسدان لان المضاف الى الغداس
في اليوم لان ذكر الغد للترفيه والتأنيب في اليوم باق الى الغد لان ذكر اليوم للتعجيل فيكون
والغدا جمع لحيثان فيفسد العقد لأنه با تخاطبه يلزمه احد المسمين اما الدرهم ونصف الدرهم
ومذا مجهول منفضة الى التراجع فيكون منسما قال لا التأت في كل وقت لصدقة واحدة لان ذكر اليوم
للتأنيب حقيقة وللتعجيل مجازا وذكر الغد للاضافة حقيقة والترفيه مجازا والكلام مادام يمكن حمله على
حقيقته لا يحمل على مجاز فكون في وقت تسعة واحدة فكون العملان معاوين ويدرهما معاوين
فكون التمثيلان جايزين والى حينه رحمه الله انه سلنا ان الكلام لا يحمل على مجاز مادام يمكن حمله
على حقيقته وهذا قد قام دليل على المجاز في ذكر اليوم وهو التعجيل لا التأنيب وفي ذكر الغد
لم يتم الدليل على ارادة المجاز اي الترفيه بل الدليل دل على ارادة الحقيقة وهي الاضافة
والتعليق لأنه سفي عن الاجر متي خاطه غدا ولو كان ذكر للترفيه لما نصه لسبب التأخير
فاذا ثبت هذا فالعقد المضاف الى الغد لم يست في اليوم فلم يجمع التمثيلان فيه فلم يكن
الاجر مجزى لان اليوم فيكون العقد في اليوم جايزا واما المضاف الى اليوم سفي الى الغد لأنه
لم يسم معنى اليوم لان ذكر التعجيل لما ذكرنا فجمع في الغد التمثيلان فكون الاجر مجهولا
فمنع الجواز واما الثالث بان يقول اجرتك هذا الدكان او هذا البيت ان تعديت فيه حاددا
فبدرهمين وان تعديت حياطا فبدرهم فلا جاز في جازية وقالوا فاسد لان العقود عليه وبمجهول
جهالة منفضة الى النزاع ففسد العقد وتلنا العقود عليه المنفعة وهي عند وجودها معاونة فبدرهم ايضا
تصير معاونا فلا تبنى اجهالة المنفعة الى النزاع فاما الرابع بان استاجر دابة الى بعدا فبدرهم والى
كوفه بدرهمين فهو جاز عندنا فلا فالها والدليل من كائنين وهو اجهالة عندها وعدمها عند وجود
المنفعة عند ماسد واما الخامس وهو ان يستاجر دابة ان حمل عليها ارد فبدرهم وان حمل
ارد بين فبدرهمين فعلى هذا الخلاف والدليل من كائنين ما ذكرنا **قوله** ولا سافر بعدد

لأنه لا شرط لان ضمة السند شق رخيصة ان يكلف ذلك بمطوق العقد فلا بد
من ان تراط **قوله** ولا ياخذ المتاجر من عبد محجور اجرا دفعه بعلمه اي من استاجر عبد محجور
عليه شرا من نفسه فعلم فاعطاه الاجر جاز وليس للمتاجر ان ياخذ منه الاجر وفي التمس
له ان ياخذ منه لان عقد المحجور عليه باطل فلا يثبت له الاجر لبطان الاختيار وجه الاكسار ان
العبد محجور عن تصرف يفر بالمولي واخذ الاجرة محض نفع من غير ضرر به فله ان ياخذ كقبول الهبة
فاذا صح قبضه لا يكون للمتاجر ان يسترد منه **قوله** ولا يقبض غاصب العبد ما اكمل من حقه
ولو وجد به اذ ذاهب قبض العبد احره اي ومن غصب عبدا فاجر العبد نفسه وسلم العمل
صحة الاجارة لما مر انه نفع للمولي فان اخذ العبد الاجر فاحدا غاصب منه فأكمله لا يقبض وقال الغنم
لانه اكلف مال الغير بغير تاويل لان الاجر مال المولي وقلنا انه اكلف ما لا غير متقوم في حق
المتلف لان التقويم انما يثبت بالاجاز ببد حافظه وهو معدوم لان يد المالك اذنايه
يست ثابتة ويد العبد ليست يد المولي لانه في يد الغاصب ولا يقدر على احراره **قوله**
عن الغاصب فكيف يكون محذرا ما في قبض العبد الاجر يجوز ذكره لانه نفع محض **قوله**
ولو اجر عبدا هذين الشهرين شهرا باربعة وشهرا خمسة صح والاول باربعة والشهر الثاني
خمس لانه لما قال شهرا باربعة انصرف الى ما يلي الا ان كان كالموسم عليه وقال استاجر
شهرا بلذا فانه ينصرف الى ما يليه بحسب الصفة العقد فكذا هذا واذا انصرف اليه ينصرف الثاني
الى ما يلي الاول انما يحكم بالكون **قوله** ولو اختلفا في اباق العبد ومرضه حكم الحاكم بعينه
لو استاجر عبدا شهرا ثم قال المتاجر في آخر الشهر انه ابقى او مرض في المتى وانكر المولي
ذلك فان كان العبد في الحال قافرا او صحيحا فالقول للمولي وان كان في الحال ابقا او مريضا فالقول
للمتاجر حكم الاستحباب وهو يصلح من محذور ان لم يكن حجة **قوله** والقول لرب التوب في القبض
والقبول والحرمة والصفة والاجرة عليه اي ان اختلفا في القبض والقبول بان يقول رب التوب
امر بك ان يعمل قبلا وقال الخطاط بل فيهما فالقول لرب التوب لان الاذن استفاد من جهة
نكاح القول له فيما اذن فيه كما لو اكرام الاذن ولكن يحلف لانه انكر شيئا لو اقر به
لزمه فاذا حلف فهو باختياره ان ساعته قيمة توبة ولا اجر للخطاط وان ساعدا واعطاه
اجر مثله لانه امتثال امر في اصل ما امر وهو القطع والخطاطه ولكن قد تغير الوصف
ولو اختلفا في الحرمة والصفة بان يقول رب التوب للصباغ امرتك ان تصبغه احمر فصبغت
اصفر وقال الصباغ امرتني اصفر فالقول لرب التوب ايضا لما بينا يمكن ان يحلف فاذا حلف
فان ساعته قيمة توبة ابيض وان ساعدا توبة واعطاه اجر مثله لا يجاوز به المسمى ولو اختلفا
صاحب

يد ولو وجد المولي الاجر
فله ان ياخذ لانه واحد
عين ماله ولا يلزم بطلان
التقويم بطلان الملك
ولو قبض هو

في الاجر

في الاجر وعدمه بان يقول رب التوب علمته لي بغير اجر ويقول الصانع علمته باجر فالقول
لرب التوب لانه ينكر العقد وجوب الاجر ويقوم عمله وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان الصانع
حريفا لم يبينها معااملة بان كان يدفع اليه شيئا للعمل فله الاجر ولا فلا لان يقدم العامل
بينهما يدل على انه يعمل باجر فقام ذلك مقام الشرط عادة وقال محمد رحمه الله ان كان الصانع معروفا
فهذا الصفة بالاجر فالقول له لان الظاهر انه لا يعمل الا بالاجر لما فتح اكانت لاجله وقول اني خيسته الله
قباس وجوابه استمسها ان الظاهر يصلح للدفع لا للاختصاص والكاحه هنا الى استحقاق الاجر
باب في الاجارة ونسخها بالعيب وخراب الدار والقطاع والضيقة والرجي
وينسخ موت احد المتعاقدين ان عقدها لنفسه وان عقدها لغيره لا كالوكيل والوصي والمتولي
في الوقت اي نسخ الاجارة بالعيب المفراستين بالمنفعة لان المعتود عليه في الاجارة بالمنفعة
وهي محدودة شيئا فاما وجد العيب يكون حاديا قبل القبض في حق الباقي من المنفعة وصدور
العيب في المعتود عليه قبل القبض موجب للخيار كما اذا حدث العيب بالمبيع قبل القبض والجامع
كون كل منهما جامع البطلان كما في البيع فان فعل المورج ما ازال العيب فلا خيار للمتاجر لان موجب
النسخ وهو العيب قد زال قبل النسخ والعقد يتجدد ساعة فساعة حسب صدور المنفعة
فلم يوجد فيما ياتي بعد سقوط خيار النسخ خراب الدار واخويه وبطل نسخ لان المعتود
عليه وفي المنازع المخصوصة قد فانت قبل القبض فصارت كهلاك المبيع قبل القبض والاول
الاصح لان المنازع فانت على عوجه يتصور عودها والا يوجب النسخ في العقد كما اذا اتى
العبد المتاجر ولو انقطع بالرجي والسبب ما ينتفع به لغيره فله من الاجر كحسته لانه بقي شيء
من المعتود عليه فاذا استوفى لزمته حصته ونسخ بموت احد المتعاقدين ان عقد الاجارة لنفسه
وقال السافعي رحمه الله لا ينسخ بموتها ولا بموت احد ما لان المنازع عند كالايمان الداية العقد
على العين لا سطل بموت احد ما فكل على المنفعة ولذا ان العقد ينقضي شيئا ساعة بعد ساعة
تجب ما حدث من المنفعة فاذا مات المورج بطل العقد لموات المعتود عليه والمنافع المحدة على
ملكه لان ملكه بموته انتقل الي ورثته فالمنافع بعد ذلك على مكر الوارث دون مكر العاقد
والمعتود عليه ينتفي فبطل العقد ولو مات المتاجر بطل العقد ايضا لان بقا العاقد
يبقى المعتود عليه مستقلا الى الوارث بطريق الحمله وهذا لا يتصور في المنازع المحدة لان الا
لا يتصور الا في الموجود من وقت موت المورث الى وقت انتقاله الى الوارث وهذا في المنازع غير
متصور والذي حدث بعد موته لم يكن مملوكا له تحمله الوارث فيها لانه غير موجود عند وجود المورث
والملك لا سبق الوجود وان عقد الاجارة لغيره كالوكيل واخوته لا يفسد بموت احد ما بقا

وان لم يكن حريفا فلا اجرة له
ممنوعا قدور

المتقي عليه المتقى وانما مات احد المتاجرين او احد الموردين **قوله** في الاجارة في نصيبه بقيت
في نصيب الآخر وقال زنديسطر في نصيب الحي ايضا لان الشيوخ مانع من صحة الاجارة فيكون
كالمقارن قلنا الشيوخ الطاري ليس بما مانع كاي الهنة **قوله** وثني في خيار الرط والردوة
وبالغدر وهو عجز العائد عن المضي في موجه الاحتمال فزاد لم ياتي به كمن استاجر رجلا
ليطلع في سره فكن الوجع او ليطلع له طعام الوليمة فاختلعت منه او فالتجرف فالتجرف
او اوجه ولزومه دين بيمان او بيمان او باقرار ولا مان له سواء او استاجر دابة للسفر
فداله منه لا الكاوي اي نسخ الاجارة في خيار الرط وقال السافعي رحمه الله لا يصح استراط الخمار
فيها لان شرط الخمار في البيع ثبت بالنقص على خلاف النكاح والاجارة في بيعه ولا يجوز
اكتافها فيه قلنا العلة في البيع دفع العينة بالثمن والاجارة في هذا كالباع فكذا كانت باهنا
مع شرط الخمار كونه في المدح وخمار الردية ايضا وقال السافعي لا يجوز كرجار ماله من البهائم
وقلنا هذه جهالة غير منصفية الى النزاع فلا يكون سعة للعقد ونسخ بالاغدر وهو عجز العائد
عن المضي في موجه العقد الاحتمال فزاد لم ياتي به كمن استاجر رجلا ليقطع
لوجع به فكن الوجع او ليطلع له طعام الوليمة فاختلعت منه او ماتت فان هذا عذر لنسخ الاجارة
دفع العذر وكذا لو استاجر دكانا في السوق ليخبر فيه فالتجرف فالتجرف في الاجارة في دفع
للغير عن المتاجر وكذا لو اجر دكانا في انفس ولزومه دين بيمان اي المشاهدة او بيمان
اي باقامة بيعة او باقرار كمن له نسخ الاجارة في دفع العذر فالتجرف فيه وكذا لو استاجر دابة
للسفر عليها ثم بدا له من ان لا سفر فله النسخ دفع العذر في السفر والضرر بانفوت ما سافر
لاجله كالحج منقوض مقصوده من العقد فمكتة فزاد خلاف ما اذا بدا للكارى فانه ليس
بعذر لا ما يمكنه الفني بارسال تلميذ او اغيره الى الدابة وروي انه عذر ايضا وقال السافعي لا يصح
النسخ بالاغدر الا بالعيب لان النافع عند بمنزلة الاعيان فكان العقد عليها كالعقد على العين
مكا لا نسخ البيع الا بالعيب فكذا الاجارة قلنا العذر في الاجارة كالعيب كالحاصر قبل القبض
في البيع بناء على ان الاجارة تنعقد شيئا كسب حدود المنفعة فكان نسخ البيع بالعيب
قبال القبض ونسخ الاجارة بالغدر قبله ايضا والجامع عجز العائد عن المضي في موجه الاحتمال فزاد
زاد لم ياتي به كمن استاجر رجلا ليقطع لوجع به فكن الوجع او ليطلع له طعام الوليمة فاختلعت منه
في ارض غيره لم يفتن لان هذا السبب وليس بما مانع من صحة الاجارة في خيار الرط والردوة
في التسيب حتى لو ضرر بزيادة في ارضه في خيار الرط والردوة في خيار الرط والردوة في خيار الرط
حتى لو دمي سها في ملكه فاصاب نسا او امواله في ارضه في خيار الرط والردوة في خيار الرط
كلها

كلها بعدد رواتب التسيب ليس بعلة فلا بد من التعدي ولم يوجد هنا لان احرار حاه يد ارضه بها
وقيل ان كانت الرط مضمونة بغير **قوله** وان اقتضى خياط او صباغ في جاذبة من بطر عليه العمل
بالنصف صح لان هذا سكره التقبل وليس بما مانع لان سكره التقبل ان يكون القمان
عليها وان كان احد مما يتولى العمل تخلفه والآخر يقول لوجاهته واذا كان في المعنى
سكره تقبل وجب القول بصحة جلا كلام العاقل على احوال وان كان النكاح باهنا لانه استجار
نصف ما كجره من عمله وهو محمول **قوله** وان استاجر رجلا ليعمل عليه محلا وراكبي الى مكة صح ولم
المحل المعتاد ورويته احب اي استاجر به الى اخره صح وفي النكاح لا يجوز وهو قول السافعي لان
المحل متناوئ محمول فينفذ في المداخلة ولذا ان اجهله تروى بالعرف الى المعتاد ولو شاهد
احمال المحل فهو احب وفعلا لجهالة **قوله** ولقد اذداد فاكل منه رد عوضه اي لو استاجر رجلا
ليعمل عليه مقدار اسرار الزاد فاكل منه في الطريق فله ان يرد عوضه ما اكل لتعامل النكاح ولانه
استحق عليه حمل قدر يعين في جميع الطريق فله ان يتوفيه وكذا غير الزاد من المحمل والموزون
قوله ويصح الاجارة في سحها والمزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والكف له والايضا
والوصية والقضاي والامانة والطلاق والعقود مضافا لا لا البيع واجازته ونسخه والوكالة
والرجعة والصحة عن مال وابدال الدين اي يصح الاجارة واحوالها مضافا الى الزمان المستقبل اما
الاجارة فلا منها تعين تملك النافع والنافع لا يتصور وجودها في الحال فيكون مضافا مضافا وعنده
الشأن لا يصح لان المنفعة عند كالعيب فالتجرف فيه فالتجرف فيه فالتجرف فيه فالتجرف فيه فالتجرف فيه
جائزا وكذا يجوز اضافة نسخ الاجارة الى الزمان باعتبار النسخ بالعقد واما المضاربة والوكالة
وهي المساقاة فلا منها اجارة لان سكرها نحو حيا على انه اجارة فكلها حكم الاجارة واما المضاربة والوكالة
فلا منها سباب الاطلاق والاطلاقات يجوز اضافتها واما الكف فله لانه التزام المال ابتداء يجوز
اضافتها وتعليلها بالشرط كالمذكر لكن فيها تملك المطالبة فلا يجوز تعليلها بمطابق الشرط بل يجوز بشرط
ملايم بخلاف الوكالة فلا منها يجوز تعليلها بمطابق الشرط فاذا كان متعارفا واما الوصية فلا منها تملك
المال بعد الموت فلا يكون الا مضافا وكذا الايصاف في الحال لا يتصور لانه عارية عن اقامة شخص مقام
نفس في التفرغ بعد موته فلا بد ان يكون مضافا الى المستقبل واما التقاضي والامانة والوكالة
وتوقيف شخص فجاز تعليلها بالشرط الا بيري ان النبي صلى الله عليه وسلم امر زيد بن حارثة ثم قال اني قد
زيد فمعه وان قد جعفر فبعد الله بن رواحة رواه البخاري **قوله** لا البيع معناه لا يجوز اضافة
البيع واخواته الى الاستقبال لان فيها تملك وقد امكن تخلفها لئلا فلا حاجة الى الاضافة بخلاف
ما تقدم لانه لا يملك تملكه في الحال **قوله** المكتبة الكتابية خمر الموكس يد في الحال وروية

المستقبل

العبد من الدناي لا يمكن وانما يستحق قيمته والقيمة لا يصح ان يكون بدلها لغيرها قدر ما يبيننا فكذا لا يصح
مستحق من بدل الكتابة ثم ان ادي الخمر في المسئلة الاولى يعنى لان العتق منعقد وان كان فاسدا
فيعتق بالاداء وقال وقد لا يعنى الا باءا قيمته لان البدل في الكتابة النافذة هو القيمة فيعتق
بادائها وعن ابي يوسف انه يعنى باءا ايها كان المشرط او قيمة لان احدهما بدل صوت والاخر
معنى فايها اداه يعنى وعن ابي حنيفة ومحمد رجهما الله انما يعنى باءا الخمر ان لو قال ان اديتها
فانت حر لان العتق يكون بالشرط حسنة وفي ظاهر الرواية يعنى باءا الخمر حر 2 بذكر ادم ليعرف
لان الخمر والخمر برمان من وجه وان لم يكن متعوما فانعتق للمالية وموجبه العتق عند ادا
العوض المشرط خلاف ما اذا كان البدل مائة او دما فانها لا يمان فلا ينعقد العتق
ثم اذا اعتق باءا الخمر او الخمر يسرى في قيمته لان العتق لما فسد لزمه رد قيمته لا اجل النسيان وقد
تعد رده لينفذ العتق فيه لزمه قيمته ولا ينعقد من المسمى لان المكاتب رهن به ويراد عليه
لان العبد راض بها فظاهر هذا ليمانها شرفا حرة وفيها اذا كاتبته على قيمته اذا ادي القيمة يعنى
لانها البدل وانما يحلها في النسيان وذلك لا يمنع العتق بالاداء والكتاب على ثوب فادي
ثوبا حيث لا يعنى حسنا لا يوقف على ادا المشرط حقيقة لان الثوب اجناس مختلفة اختلفا فانما
فلا وجه لتعيين هذا الثوب مسمى الا اذا علق به قصد بان قال ان اديت الى ثوبا فانت حر
فحينئذ يعنى باءا الثوب لانه تعليق مخرج فصار من باب الايمان وهي ينعقد مع اجهال النسيان
الى ما يطابق عليه اسم الثوب والمكاتبه معاوضة فتمتع باجهال النسيان والاصل في هذا ان المسمى
متى كان سدا لا يصح عوضا بجهاله القدر او بجهاله الجنس فان العبد لا يعنى باءا المسمى
والاداء القيمة لعدم انعقاد العتق اصلا ومتى كان لصاحبه عوضا يتعلق العتق باءا كالميراث **قوله**
وهي على حيوان غير موصوف اي هي عتد الكتابة على حيوان اذا بين جنسه لانه نوعه وصفه كالعبد
والوصف ونسب الى الوسيط وكذا المولى على قبول القيمة كالجبر على قبول العتق لان كل واحد اصل
احدهما لسمته والاخر معنى وقال السافح لا يجوز هذا العتد لان المسمى فيه مجهول فصار كالمولى
سم جنسه ولما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما انه اجاز الكتابة على الوصيف ولاها ببنية على
المساحة فلا يفسد باجهاله اليقين في البدل كالمكاتب خلاف ما اذا كاتبته على دابة فانه لا يجوز
بجهاله الجنس **قوله** او كاتب كافر عبد المكافرة على جبر واي اسم له قيمة الخمر وعتق نفسه اي
ان كاتب ذمي عبدا ذميا على قدر معلوم من الخمر فهو جائز لان الخمر مان متقوم في نفسه ثم ان المولى
احدها للمولى قيمة الخمر لان المسلم ممنوع عن تملك الخمر وملكها في تسليمه على الخمر يملكها او ملكها المسلم
لان العتد ورد على غير المعين والمعين غيره فكون بنزله ابتداء التملك والملك والعجز متى وقع عن
تليم

قوله
قوله
قوله
قوله

تليم بدل الكتابة يجب تسليم قيمة المتقوم القيمة مقامه وعتد الكتابة يكون بقاؤه على ما يصح بدلا
وهو القيمة كاذا كاتبته على وصيف فانه يجوز الكتابة ويجب قيمته فكانه كاتبته على القيمة ثم اذا قصص قيمة
الخمر يعنى العبد لان الكتابة عتد معاوضة وسلامة احد العوضين لاحدهما بوجهه لانه عوض
الاخر للآخر واذ بالعتق واذ ادي الخمر يعنى ايضا لمعنى الكتابة معنى التعليق فكانه علق
العتق باءا الخمر بعتق باءاها وقيل لا يعنى باءا الخمر لان الكتابة انقلبت الى القيمة فلا يعنى
باءا غيبها **باب** ما يجوز للمكاتب ان يفعله للمكاتب البيع والشراء والسفد
فان شرط ان لا يخرج من المصد وبزوجه امته وكفالة والولاء ان ادي بعد عتقه والاصل
لا التزوج بلا اذن والهبة والتصدق الابيسير والتكفل والاقرض واعتاق عبده ولو مال وبيع
نفسه منه وتزوج عبدا اي يجوز للمكاتب ان يبيع ويشتري ولو قال ان متصووا السيد من العتق
الوصول الى بدل الكتابة ومتصووا العبد الحرة واذ انما يحصل بالبيع والشراء وبما لا يتفقان
في الخمر فيحتاج الى السفد فله ان لا في وان شرط المولى ان لا يخرج عن البلد لان هذا الشرط
خلاف موجب العتق فيكون فاسدا ولا يكون في صلب العتق وهو ان يكون في البدل مثلا
ان مكاتبه على جمر او خنزير فلا يكون منسدا للكتابة ويجوز للمكاتب ان يزوجه امته لانه مباح
ولا اكتساب لانه يملك المهر به وتستط نفقها منه ويجوز له ان يكاتب عبدا لانه عتد اكتساب المال
فيملكه وقال وقد لا يجوز لان ماله الى العتق وهو ليس باهل له فاذا صح ان يكاتب عبدا فان
ادي المكاتب الثاني بدل الكتابة بعد عتق الاول فوله الاول لان الولاء لمن اعاق وانما
عتق الثاني بعد تمام المكاتب الاول في رقبته وان ادي الثاني قبل ان يعق الاول فوله
السيد لانه تعدد جعل المكاتب معقلا لعدم اهليه الاعتاق لانه رقيق بعد تحله فيه اقرب
الى العتق وهو مولاه **قوله** لا التزوج اي لا يملك المكاتب ان يتزوج بغير اذن مولاه لان فيه
تعيب لنفسه لما فيه من شغل ذمته بالمهر والنفقة وهو غير ماذون في ذلك بخلاف ما اذا كان باذنه
فانه يجوز لان الحق للمولى فابطل حقه باذنه اياه فكون جائزا ولا يجوز للمكاتب الهبة والتصدق لانها
تبيع وهو ليس من اهله غير ان اليسير منها جائز لانه من ضرورات التجارة عادة ولا يجوز له
التكفل والاقرض لانها تبيع محض وليس من ضرورات التجارة ولا من اكتساب فلا يملكه ولا يجوز له
ان يعتق عبدا سواء كان مال او غيره لانه ليس من اهل الاعتاق ولا يجوز ان يبيع العتق من
نفسه اعتاق بماله في الحقيقة وهو ليس من اهله ولا يجوز له ان يزوجه عبدا لانه تنصيص لما يملكه
من حيث شغل ذمته بالمهر والنفقة وهذا ليس من باب الاكتساب فلا يجوز **قوله** والاصل الوصي
في رقيق الصغير كالمكاتب لان الاب والوصي يملكان الاكاتب كالمكاتب فيملكان ما يملكه المكاتب

باب
قوله
قوله
قوله

من تزوج الامه وكتابه مملوك الصغرى دون تزوج عبده وبيع عبده من نفسه ولا اعتاقه به **قوله**
 ولا يملك مضارب وكتابه مملوك منه اي لا يملك المضارب والثريد شركه عنان ومفاوضة شياء من ذلك
 لانها يملك ما كان من باب التجارة وتزوج العبد والامه واعتاقها على ما ليس من باب
 التجارة فلا يملكها وقال ابو يوسف لها تزوج الامه اعتبارا رابا لمكاتبه واكواب ما بيننا انه ليس
 من باب التجارة بخلاف المكاتب فان يملك الاكساب وهذا منه **قوله** ولو استترى اباه او ابنته
 بكتاب عليه اي المكاتب لو استترى اباه او ابنته دخل في كتابته لان المكاتب اهل للكتابة كالححر
 اهل للحرم ثم احر اذا استترى اهلها تعتق ان عليه فكذلك المكاتب اذا استترى اهلها يتكاتبان عليه كعتقا
 للصله بتدرا الامكان سواء كان المتترى من اهل الاعتاق او لا لان هذا العتق مستحق
 العباد فلا يختلف باهلية التكليف وعدمها كعتقة الزوجات والاقرار بتم ذكر الاب والابن
 وتبع اتفاقا لان الحكم عام في غيرها بشرط ان يكون قرابة ولاد **قوله** ولو استترى اخاه ونحو
 لا اي لو استترى اخاه او غيره من جوارحه غير الاولاد ولا يكاتب عليه وقال يكاتب عليه لان
 وجوب الصلة بحمل القرابة المحرمة للنكاح وقلنا ان المكاتب كسبا وليس له ملك حقيقة
 لوجود ما ينافيه وهو الرق والقدرة على الكسب وان لم يكن موكرا ولا يجب الصلة في غير الاولاد
 حتى لا يجب على الاخ نفقة للاخ وان كان قادرا على الكسب ما لم يكن موكرا والد قول في الكتابة
 بطريق الصلة فيخص بموضع وجوب الصلة **قوله** ولو استترى ام ولد معه لم يحرم بيعها اي لو
 استترى المكاتب ام ولد معه ولا منها دخل ولدها في الكتابة كعتقا للصلة ولا يجوز له ان يبيع
 الامه لانها تباع للولد في هذا الحكم ولم يدخل في كتابته حتى لا يفتق بعقده ولم ينفخ النكاح لانه لم يملكها
 فجاز ان يطاها بمكاتب النكاح ولو ملك ام ولد جاز له بيعها وقال ليس له ان يبيعها
 لانها ام ولد له فصار كاحر وقلنا القياس ان يجوز بيعها وان كان معها ولد لان كسب المكاتب موقوف
 بين ان يكون له بالتقوى بعد ادا بدل الكتابة او مولاه بالحر عن الادا فاذا كان كذلك فلا يتعلق
 به حكم الاحتمال النسخ وهو امومية الولد والالزيم ان يكون كسب المكاتب غير محتمل للنسخ او كان
 الاستيلاد محتمل للنسخ وكلاهما غير جائز غير انه اذا كان معها ولدها لا يجوز بيعها بتعا لولدها
 وما ثبت بتعا ثبت لرباط المتزوج ولو ثبت بدون الولد ثبت ابتداء القياس **قوله**
 وان ولد له من امته ولد يملك عليه اي لو ولد للمكاتب ولد من امته دخل في كتابته بتعا لولدها
 حكم الولد كحكم المكاتب وكسب الولد لانه كسب كسبه وكان كذلك قبل الدعوى فلا يقطع بالدعوى
 اختصاصه **قوله** وان زوج امته مريضا وكاتبها فولدت دخل في كتابتها وكسبها اما دخوله
 في كتابة الام فلان الولد يتبع الام في الاوصاف الحكيمة والكتابة منها وكان كسب الولد للام
 لانه

لانه لا يملك للاب عليها حتى يري الى الولد وقد قطع بيد المولي عنها بالتقوى فكذلك عن ولدها فمكاتب
 هي اهل لان جوارها ولوقيل هذا الولد يكون قيمته للام دون الاب لما ذكرنا انها اهل حق به بخلاف ما اذا
 قبل الاب والام الكتابة عن نفسها عن ولدها صغرى فتدل لولد حجب يكون قيمته بينهما ولا يكون
 الام اهل حق بها لان دخوله في الكتابة هنا بالتقوى والتبطل وجد منها فيتبعها فلا يكون اهل حق به
 من الآخر وفيما نحن فيه يدخل في الكتابة بطريق التبعية وفيها الام اولى لما بينا **قوله** مكاتبه ما دون
 نكاح باذن من تزوجها فولدت فاستحقت فولدها عبدا اي لو تزوج المكاتب او العبد المادون باذن
 مولاه امرأة دعت انها حرة فولدت منه فاستحقت الام فولدها عبدا ليس حتى ولا يكون لها ان
 ياخذها بالقيمة وقال محمد بن النضر ولدها حرة بالقيمة يعطى لها حتى في الحال اذا كان التزوج باذن
 المولي وان كان بغير اذنه يعطى بعد العتق ثم يرجع بما ضمن من قيمة الولد على الامه المستحقة بعد
 العتق لانها عاتق له لحر ان سبب حرية الولد بالقيمة في الحر موال العزول والعبد مذكور في
 هذا السبب فيسلك في حكمه ولنا ان القياس في الحر ان يكون ولداً رقيقاً لانه ولد من رقيقين لا
 انما تركنا القياس بما جاز في العتق وهذا ليس في معناه لانه موجب للحر في حق المستحق بتأخير
 حقه الى عتقه بخلاف الحر فان القيمة تجب عليه في الحال وما قبل بان هذا الذي رتب في حق المولي
 لانه اذن العبد بالتزوج فطالب به في الحال فلا يكون موجبا للحر في حق المستحق فينبغي
 ان يكون حكم الحر والعبد سميان ليس يواردان المولي اذنه بالنكاح وما يتعلق به من المهر والنفقة
 تظهر في حقه اما المورث ليس باذن فلا يكون راضيا به يتناحر حكمه الي ما بعد عتقه في الحر في حق
 المستحق **قوله** وان وطئ امه بشرا فاستحقت بشرا فاسد فروق فالعتق في المكاتب ولو نكح
 اخذ به مدعى اي لو استترى المكاتب او المادون امه فوطئها ثم استحقت فعليه العتق بخلافه في
 المكاتب لان الدين ظهر في حق المولي لانه من توابع التجارة فيدخل تحت الكتابة لانه لو لا الكتابة
 والحرى يوجب احدى فصاء مكاتبين التجارة فيطالب به في الحال وكذا لو استترى امه بشرا
 فاسدا فوطئها فولدت يطالب بالعتق في المكاتب لما ذكرنا ولو تزوج المكاتب امرأة او المادون
 بغير اذن المولي فوطئها يوفد بالعتق بعد العتق لان التزوج ليس من باب الاكتساب ولا من
 التجارة فلا يفتقنه الاذن في التجارة ولا الكتابة فلا يكون المهر طاهرا في حق المولي فلا يوافق فيه في
 الحال **قوله** ولدت مكاتبته من سيدها مفتقة على كتابتها او حرت وهي ام ولد اي اذا ولدت
 المكاتبته من سيدها فهي مخيرة ان تسات مضت على الكتابة وتعتق باء البدل وان تسات
 عجزت نفسها وصارت ام ولد لانه تلقىها جنتا حرة عاجلة ببدل واجله بغير بدل فتحت رايها
 تسات فان مضت على الكتابة اخذت العتق من مولاه لا اختصاصها بكسبها وهذا منها

القول الاول

ثم ان مات المولى قبل عتقها عتقت بالاستيلاء وسقط عنها بدل الكتابة لعدم سلامة نفسها من جهة الكتابة والتزام المال ما كان الامن هذا الوجه فلا يجب بدونها وان ماتت وترك مالاً لا يورث مكانها منه وما بقي يورث لولدها اعتباراً بالوجوب الكتابة وان لم يترك مالاً فلا سعاية على هذا الولد لانه خير **قول** وان كاتب ام ولد او مدين صح وعتقت مجاً بموتة وسعى المدين في ثلثي قيمته او كل البذل بموتة فقير اي اذا كاتب المولى ام ولد صح موتها لموتة فقير كذا كتبها كالتن فان مات المولى عتقت مجاً لانها ام ولد وام الولد يعق مجاً بموت المولى وليها الاكساب والاولاد لان نسخ الكتابة للتطهر لها والنظر في سقوط البذل لانه عدم سلامة الاكساب والاولاد فصارت الكتابة منسوخة في حق البذل حتى لا يجب عليها البذل وباقيته في حق الاكساب والاولاد حتى يكون هي احق بها من غيرها ولو ادت البذل قبل موت المولى عتقت بالكتابة لبقائها ولو كانت مدين صح لانه كتاب الى استناد العتق قبل موت السيد وذا في الكتابة ولا ينفذ فيها لانه تلتها جهتها حرية عاجل ببدل واجل يعني ثم ان مات المولى يعق ان كان موسراً وان كان لاهله غيره سعى في ثلثي قيمته او كل بدل الكتابة وعند ابي يوسف يسعي في الاول منها وعند محمد يسعي في الاول من ثلثي قيمته وثلثي بدل الكتابة لان الكتابة صادفت كل المدين لانه قال كاتبتك فيكون بدل الكتابة مقابلاً لكل وقد عتق ثلثه بالتدبير فيبطل ما يراه من البذل فانه لو اعتق كله بالتدبير بان يخرج من الثلث بطل كل البذل فكذا اذا اعتق بعضه سقط حصته من البذل وقلنا المال قول ما يصح مقابله وما لا يصح فأنظر كله الى ما يصح كما اذا طلق امرأته ثنتين ثم طلقها ثلثاً بالثمن الا ان كل مقابلة ما بقي وهو الواحد وقال ابو يوسف لما عتق ثلثه بالتدبير عتق كله لان الاعناق لا تجري عندها واذا عتق كله بطلت الكتابة وبطل الاجل لانه مرجعها وبقي اصل المال عليه غير محل واذا بقي اصل المال حالاً وجب عليه ثلثا القيمة بالتدبير حالاً لم يكن التخيير مفيداً فيلزمه اقل المائتين بلا خيار كما لو اعتق عبداً على الف او الفين فانه يلزمه الاقل بلا خيار وقلنا لا نسلم انه عتق كله يعق ثلثه لان الاعناق لا تجري عند ابي حنيفة رحمه الله فاذا اعتق الثلث بالتدبير لا يلزمه اعناق الكل متى ما ورثه عند ابي حنيفة في قيمته كما كاتب قبل عتق الثلث فبطلت جهتها حرية ببدلين جهة كتابة موجهة وجه سعاية معجل فختار ايها شئنا لان في التخيير فائدة بخوار ان يكون اكثر المائتين اسر باعتبار الاجل واقلها اعساراً لكونه حالاً واخي اصل ابي ابي يوسف مع الى حينه في المقدار المذكور ان البذل مقابل لكل المدين ومع محمد في بقي اختيار بناء على ان الاعناق لا تجري عندها

قوله

قوله

قوله

قوله وان دبر مكانه صح فان عجزت بتي مدبر او لا سعي في ثلثي قيمته او ثلثي البذل بموتة معسراً اي ان دبر رجل مكانه يكون جائزاً لانه يملك تخيير العتق فيه فيملك التعليق بموتة واجامح كونه مالاً لموتته وهذا التقوف نافع له لاحتمال موت المولى قبل او بعد الكتابة فصحت مجاً واذا صح التدبير فله اختيار فيما رايها شافاً ان اقتار وجهه التدبير ومجرت بتي مدبراً وان اختار وجهه الكتابة ومات المولى ولا مال له غير سعي في ثلثي قيمته او ثلثي البذل لان ثلث البذل سقط عنه بالتدبير فبقي ثلثان ذكاً لا يسعي في الاقل منها لاسيما المقدار هنا فعتق عليه لانه لما سلم له ثلث رقبته بالتدبير سقطت حصته من البذل واما اختيار تخلف فيه بناء على تجري الاعناق عنده تجري فيبقي الكتابة فبطلت جهتها حرية ببدل بالكتابة من جلا بغير بدل بالتدبير حالاً فختار ايها شئنا وعندها لا تجري فيعتق كله وبطل الاجل فيلزمه ما لان مرجع من واحد فيلزمه الاقل لعدم الفائدة والتخيير **قوله** وان اعتق مكانه عتق وسقط البذل اي اذا عتق المولى مكانه صح وسقط عنه بدل الكتابة لانه انما التزم بصحة العتق به وقد حصل العتق بدونه والكتابة وان كاتب لازمه في جانب المولى كذا قاله للشيخ بالتراضي وقد حصل الرضى من المولى بالاقدام على الاعناق وكذا من البذل حصول العتق له مع سلامة الاكساب لان النسخ في حق سقوط البذل للنظر والنظر في ابقائها في حق سلامة الاكساب **قوله** وان كاتب على ابن موهل فصاحه على حال صح والتمس ان لا يصح لانه اعتياض عن الاجل بحماية من بدل الكتابة والاجل ليس بمال وحماية مال والاعتياض عن غير المال بالمال ربوا وجه الاستحسان ان يحول ذلك الصالح فحاشا منها للكتابة السابقة وتجييراً للعتق على حماية حاله ولان الاول في حق المكاتب له شبه بالاموال لانه لا يقدر على ادائها البذل الا بالاعطى له حكم المال وبذل الكتابة له شبه بما ليس بمال بدلالة انه لا يصالح بضائماً للزكاة ولا يصح الكفالة به فكان كل واحد منها مال من وجه دون وجه فاعتدلا فلا يتحقق الربوا **قوله** مات مريض كاتب عبداً على النبي الى سنة وقيمته الف ولم يحز الورثة ادي ثلثي البذل حالاً والباقي الى اجله اورد رقبته معناه لو كاتب مريض عبداً على النبي الى سنة وقيمته الف ورثه ثم مات ولا مال له غير ولم يحز الورثة فانه يودي ثلثي الالف الى النبي حالاً والثلث الى اجله او يرد رقبته وقال محمد يودي ثلثي الالف الى النبي حالاً والباقي الى اجله لان ما زاد على القيمة يملك المريض تركه فيملك تاجيله بغير الاول ولنا ان بدل الكتابة قول بطل ما لم يتقن تم نصيبه بدلا عنه وحق الورثة كان متعلقاً بجميع المبدل فيصير متعلقاً بجميع البذل وقد تبرع بتاجيله فلا يصح

قوله

قوله

قوله

قوله

في قدر التلخيص **قول** وان كاتب على الف الى سنة وقيمة النان ولم تجزوا ادي التلخيص
حالا او رد قتيبا اي ان كاتب عيدا على الف الى سنة وقيمة النان ولم تجزوا ادي التلخيص
اذ تلي قتيما حالا وانت حروا لا اردت في الرق بالاتفاق لان المحابة هناك التلخيص
والاجل واعد التلخيصها والفرق لمد بين هذا المسله والاوى ان الزيادة على
القيمة كانت حق المريض في الاوى في ذلك تاخيرها ومننا الكتابه وقعت اقل من القيمة
وحق الغير متعلق بها فلا يملك المريض استساظ الزايد على التلخيص ولا تأجيله **قول** حر كاتب
عن عبد بالف وادي عتي فان قيل العبد فهو مكاتب معناه حر كاتب عن عبد على الف
درهم بان قال لولي العبد كاتب عبدك فلا يبيع على الف درهم على ان ادي اليك الف
فموجبه مكاتبه المولي على هذا الشرط وقيل حر ثم ادي الف فانه يعتق لان عتقه تعالى
باد الف فيعتق بوجوه الشرط واد ابلغ العبد فقبل صا مكاتبه لان الكتابة كانت موقوفة
على اجازته ولا جازة في الاية كقولك في الاية ولو قبله في الاية كان مكاتبه فكذا
في الاية ولو قال العبد لا اقبل فادى عنه الرجل الذي كاتبه لا يجوز لان العقد اراد
يؤديه ولو مضى الرجل لم يلزم شي لان الكتابة لا يبدل اقل من الاجوز ولو لم يبدل على ان
اديت اليك الف فهو حر فادي لا يعتق قيا سنا لان العقد موقوف والموقوف لا حكم له
ولم يوجد التعليق وفي الاحسان يعتق لان الكتابة نافذة فيما ينفع العبد وهو ان يعتق
عند اداء المشرط موقوفة فيما يرجع الي وجوب البذل عليه نظر للعبد فيحيى للعقد بغير
الامكان ولو ادي الحر البذل لا يرجع على العبد لانه متبرع وهل يرجع على المولي ما ادى
اليه ان اراه بضمان يرجع عليه ولي تود منه لان ضامه كان باطلا لانه ضمن غير الواجب وان
اداه بغير ضمان لا يرجع لانه تبرع ليحصل العتق وقد حصل فتم اداه فلا يرجع وان ادي
بعض البذل عليه ان يرجع عليه سواء اداه بالضمان او بغير الضمان لعدم حصول غرضه
وهو العتق وكذا لو ادي قبل اجازة العبد ثم اجاز ليس له ان يرجع بما ادي سواء ادى
الكامل او البعض لانه متبرع الا اذا اداه عن ضمان بنسب الضمان يرجع عليه حكمه **فان**
قول وان كاتب الحاضر والغايب وقيل الحاضر هو وايها ادي عتي ولا يرجع على صاحبه
ولا يؤخذ الغايب شي وقوله لقوم علماء ان يقول العبد لمولاه كاتبني بان درهم على شي
وعلى فلان الغايب فكاتبها فقبل الحاضر جازت هذه الكتابة استحسانا والتيسر ان لا يجوز
الا ان نسمي لولايته عليها وتوقف في حق الغايب على اجازته لعدم ولاته الحاضر على الغايب
وجه الاحسان ان المولي خاطب الحاضر قصد جعل الغايب بتعاله والكتابة على هذا الوجه

مردعة

مردعة كالامة اذا كوتبت دخل اولادها في كتابتها بتعالها فاذا امكن ان يجعل بتعالها عن شرط
الرضا ونفذ الحاضر وطالب بكل البذل وايها ادي عتي وقيل المولي على القول اما الحاضر فلان
البذل عليه واما الغايب فلا يمان به شرفا حرته فيجب المولي على القول وان لم يكن البذل عليها وايها
ادي لا يرجع على صاحبه شي واما الحاضر فلا تفتى دينه عليه فلا يرجع به على غيره وان عتي الغير
معه لا تبع له واما الغايب فلا تفتى دينه عليه اسما وليس يحظر من حخته بل يطلب لتعاقبها ولاؤا
الغايب يبدل الكتابة لانه لا دين عليه اذ لم يلزم شي ولو دفع بغير المولي على القول لما بينا
وقبول الغايب لغو لا اعتبار به وكذا رده لان الكتابة قد تمت ونفذت من غير قبوله فلا يعتق
بعد ذلك قبوله ورده **قول** وان كاتب الامة عن نفسها وعن ابنتين صغيرين لها فادى ادي
لم يرجع اي ان كاتب الامة الى اخره اما جواز العقد منها على ابنتها فليس بطريق الولاية اذ لا
ولاية للام الحرة على ولدها فكيف يثبت للامة ولكن الامة جعلت لنفسها اصلالة الكتابة فيخرج عليها
قصداد عليها بتعالها كحسانا كاذبة كتابة الحاضر على الغايب وايها ادي تجز المولي على القول لما بينا
في العبد من حاضر غايب ولا يعتق قبول الاولاد ورجوع ولا رد ادها على صاحبه بالاد الماسر
من ان ادها ادي دينه عليه فلا يرجع به على الاخر والاخر متبرع لانه ادي دين غيره غير اذنه
من غير ضرورة فلا يرجع به عليه ولو ابر الام او وهبها بطل الكتابة يصح لانه تملك الدين من عليه
الدين ولو ابر الابن او وهبه بطل الكتابة لا يصح لانه تملك الدين من غير من عليه الدين وكذا الحكم
في العبد الحاضر والغايب **باب** كتابة العبد المشترك عبد لها اذن ادها لصاحبه
ان يكتب خطه بالف ويقتض بطل الكتابة فكاتب ويقتض بعضه فخر فالمقبوض للباقي اي لو كان
عبد بين رجلين اذن ادها لصاحبه ان يكتب نفسه بالف درهم ويقتض بطل الكتابة فكاتب
فخطه فخطه عند ابي حنيفة رحمه الله لان الكتابة تجزي عند وليس لوكيله النسخ لانه باذنه
فاذا ادي البذل عتي خطه ولا يقضي لوكيله لانه يترضاؤه ولكن العبد يسعى في نصيب الساكن فان ادى
بعض البذل او كله سلم له وليس لك ان ياد منه شي لانه اذنه يقتض البذل وهذا اذن
للكاتب بالاد اليه والاذن بالاد ابرج منه بنصيبه والكتاب على المكاتب سلمه وان عجز بعد
اد بعض البذل فالمقبوض للباقي ولا يرجع لوكيله الساكن عليه شي لانه اذنه وهو بالاذن
صار متبرعا فلا يرجع عليه شي وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله انه مكاتب كله بينهما لان الكتابة عندهما
لا يجرى كالاتفاق فاذا كاتبه يكون مكاتبه بنصيبه حكم الملك ونصيبه حكم التوكيل والاذن
بينهما واذا قبض المكاتب شي يكون بينهما قبل العجز **قول** انه بينهما كما تباه فوطها ادها
فولدت فادعاهم وطها الاخر فولدت فادعاه فحوت في ام ولد الاول ومن سريه نصف فتمها ونصف

قوله

قوله

قوله

عقرها ومن سركه عقرها وقتة الولد وبوابه واي دفع العتق الى المكاتبه صح اي لو كانت امه بنين
فكانت با حارطها احد ما تولدت ولد له فادعاها صحت دعوتها لانه استولدها وله في نصتها ملكه ولو كنتي
نصف الاستيلاء وصار نصيبه ام ولد له ولم يملك نصيب سركه لان المكاتبه لا تقبل التملك من
ملك الى ملك فتقتصر امومه الولد على نصيبه فتبقى نصيب سركه مكاتبه على ملكه وقالوا كلها
صار ام ولد له لان تكيد الاستيلاء واجب ما أمكن وقد أمكن هنا لان الكتابة قابلة للفسخ والاستيلاء
لا تحلله فوجها الاستيلاء وحلفاه ونسخا الكتابة في حق الملك لعدم نفعها به وسى فيها وراه
فاد انسخ الكتابة في حق الملك يصير كلها ملكا لتولد وصارت ام ولد له وقلنا ان الاستيلاء
يترك التجزي كما اذا استولد نصيبه في المديونية على ما يجي بيانه والكتابة مبطل للتدبير في الزوم
فكان في المديونية تجزي الاستيلاء للزوم التدبير فكذا في الكتابة للزومها فحسد نصيب نصيبه منها
ام وتبقى نصيب صاحبها مكاتبه فاذا ويطها وجاءت بولد فادعاها فقد ادعي له ولد امه نصبتها ملك
له ففسخ دعوتها وبقيت نصيبه منه ثم عند ما صار كلها ام ولد للاول نصيب سركه نصيب قتها عند
لانه ملك نصيب سركه من المكاتبه فنصف قيمته مكاتبه موكرا كان او موكرا لانه فان الملك لا يملك
باليسار والاعسار وعند محمد عليه الاقل من نصف القيمة ومن نصف ما بقي من ملك الكتابة لان حق
السركه اما في نصف القيمة على اعتبار العجز على الاداء او في نصف التملك الكتابة على اعتبار الاداء
والاقل متين فحب ولا يثبت لب الولد من الثاني ولا يكون الولد حرا بالقيمة ونحوه كلا
عقرها لها ثم لو عجزت المكاتبه بعد ذلك حولت الكتابة كان لم يكن وصارت الامه كلها ام ولد
للاول بطريق التبيين لان المتقنى لتمام الاستيلاء موجود والمانع من التملك وهو الكتابة قد زال
فيعمل المتقنى عمله من وقت وجوده كالبيع بشرط الخيار للبايع فاذا صار كلها ام ولد للاول نصيب
سركه نصيب قتها لانه ملك نصيبه ونصف عقرها لوطه امه مشتركة ثم السركه الآخر بوطها نصيب كل
عقرها لانه وطي ام ولد الغير فلزمه كل العتق ويثبت لب الولد منه وهو حرا بالقيمة لانه وطيها على
ظن انه ما يملك نصبتها وخبر بالحرية لا يملك لبطلان الكتابة وانتقالها الى ملك الاول تكيدا للاستيلاء
فيكون بمنزلة المعزود وولد الحر وحر بالقيمة وايها دفع العتق الى المكاتبه جاز لان العتق حلال
قيام الكتابة لاقتصاصها بنسبها واذا عجزت يرد الى المولى لانه خلع اختصاصه به واما عند ما لا يثبت
لب الولد من الثاني لان وطيها صادف ام ولد الغير فيكون الولد رقيقا للاول ولزوم كل العتق
باعتبار ان وطي جازية الغير لا يخلو عن ضمان جازيا وحدا جازيا وحدا جازيا مستط بالقيمة فتعين العتق
قوله وان دبر الثاني ولم يطها فخرجت بطل التدبير وهي ام ولد للاول ونصيب سركه نصيب قتها
ونصف عقرها والولد للاول معناه ان لم يطها الثاني ولكن دبرها فخرجت بطل التدبير بالانفاق

واما عند ما فلان المستولد يملكها قبل العجز والاعضاء فلانه بالحق ظهر ان كلها ام ولد للاول
فلا يصح تدبير الثاني بدون الملك وهي ام ولد للاول لانه ملك نصيب سركه فزوم تكيدا للاستيلاء
ويصير لسركه نصيب قتها لانه ملك نصيبه بالاستيلاء ونصيب نصيب عقرها لوطه امه مشتركة بينهما
والولد للاول نصيب دعوتها **قوله** وان كانتا حارطها موكرا فخرجت نصيب سركه نصيب قتها باوحي
به عليها اي ان كانت جارية بين رجلين فكانت با حارطها موكرا فخرجت نصيب سركه نصيب قتها
مكاتبه با على ان الاعناق يتجزى ولا يورث الاعناق في نصيب الساكنة من حيث الف داكثر ما
اد جنة الكتابة لان اعناق النصف عند يورث البايع بان جعله كالكتاب وهي كانت مكاتبه قبل
الاعناق فكان الاعناق محتقرا لكتابتها فلا يضمن بالاعناق لانه ما افد به شيئا فان عجزت بعد
ذلك ظهر اثر الاعناق في نصيب سركه بالاعناق ويكون السركه الساكنة بالخيار ان يسار تسعي
الامة وان يسار المتقن او يعتق الامة فاد اضمن المتقن كان له ان يرجع عليها لانه قام تمام الساكنة
وان كان المتقن موكرا كان له خيار العتق او الاستسعا وقالوا اخر او احدهما يعتق كلها
والنسخ الكتابة لان الاعناق لا تجزي ونصيب سركه نصيب قتها مكاتبه في رواية وفيه في آخره
عند ابي يوسف وعند محمد الاقل من نصف القيمة ومن نصف بطل الكتابة ان كان موكرا ولم يرجع لانه
ضمن باعتاقه وهو فعلة ولا يلزمه ضمان فعله وان كان موكرا تسعي وعلى هذا الخلاف لو دبر
احدها نصيبه او استولدها عندها يقتصر على نصيبه وعندها كلها ام ولد او مدبرته بناء على تجزئها
وعند تجزئها **قوله** عند ما دبر احدها ثم حر الآخر موكرا للمدبر ان نصيب العتق نصيب قتها وان
احدها ثم دبر الآخر لا يضمن العتق اي لو كان عبيدين رجلين دبر احدها ثم حر الآخر وهو موكرا
فلزمه ان يضمن العتق قيمه نصيبه تدبره وان ساعق وان ساعق تسعي وذلك لانه اذا دبر
احدها او لا يقتصر على نصيبه وبقي نصيب صاحبها على ملكه فاذا اعتق صح اعتاقه وسد نصيب المدبر
وبقي على ملكه وان ساعق وان ساعق قيمته تدبره وان ساعق تسعي قيمته كذلك لان الاعناق صادف
المدبره قيمته يعرف بالرجوع الى تنويم المتومين عند البعض واذا ضمن العتق لا يملكه بالضرمان لانه لا
الانتقال من ملك الى ملك وعندها اذا دبر احدها او لا صار كله مدبرا وملك نصيب صاحبها لان التدبير
لا يجزي وبطل تجزير الآخر لانه صادف موكرا للغير ونصيب قتها موكرا كان او موكرا لانه فان ملك
فلا يكتلف باليسار والاعسار ولو عجزت احدها او لا ثم دبر الآخر لم يكن للمدبر ان يضمن العتق لان
احدها اذا حرر او لا يبق نصيب المدبر على ملكه ويجب له حق التفتن او الاعناق او الاستسعا ولكن
حق التفتن لم يجب الا بصحة التملك والمعاوضة فاذا دبر نصيبه فقد اختار الاستسعا على ملكه عادة مستط
له ولانه التفتن فبقي له خيار الاعناق والاستسعا وقالوا لما اعتق احدها او لا صار كله حرا بناء على

قوله

قوله

ان الاعتقاد لا يتجزئ ويطلب تدبير الاخر لانه صادر عن نفس واحدة فلو كان مسورا
ولسعى العبد في ذلك ان كان معسرا لانه ضمان الاعتقاد فختلف باليد والاعمال اصيل الكلام
في هذا المبدأ ينبغي على جري الاعتقاد وعدم تجزئته **باب** موت المكاتب وعجزه
وموت المولى مكاتب عجز عن تحمله ما لم يصلح لمعجزه اياكم الى ثلثة ايام والاعجز عن فتحها او
برضاها وعاد احكام الرق وما في يد السيد المكاتب لو عجز عن تحمله فان كان له مال تقدم عليه او دين
تتبعه لم يحل اياكم بتعجيله وانتظر عليه يومين او ثلثة ايام ان كان له وجه وان لم يكن له وجه وطلب
المولى تعجيل عجزه اياكم ونسخ الكتابة او عجزه سيدا برضاها ونسخه وقال ابو يوسف لا نسخ
ولا يرد في الرق حتى يتوالى عليه بجان لم يزل على رضى الله عنه اذا اتوا الى على المكاتب بجان رد في الرق
علته بالشرط والمعلق بالشرط عدم فعله وهذا امر لا يعرف قياسا فصار المردى عنه كالمردى
عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يسخر بالعجز والحق العجز الا بالمتوالي بجان لانه لما مضى حكم صار المبدل حالا
والعجز عن المبدل احوال لا يوجد النسخ فلا بد من اهل ماله ما انتفع عليه اولى ولما روي
عن عمر رضي الله عنه ان مكاتبه عجز عن تحمله في الرق ولان المصود من جانب المولى يعين المسمى
عند انقضاء النسخ الاول وانه قد فات فوجب تحيينه دفعا للضرر عنه الا اذا كان له مال حاضر او غايب
برضى قدومه ولم يرد في التاخير على ثلثة ايام رعايته حتى ايجبا بيني ثم الكتابة عقد لازم فلا بد
في نسخ من النسخ او الرضا كالمردى بالقبض ثم انه اذا عجز ونسخ الكتابة عاد الى احكام الرق وما
في يد من الاكساب ليس له لانه ظهر انه كسب عجزه **قوله** وان مات وله مال لم ينسخ ويودي كتابته
من ماله وحكم بعقده في اخر حياته وقال الشافعي رحمه الله نسخ الكتابة بموته وموت عبدا وما ترك
فلم يلاوه وهذا لان عند الكتابة كحصول العتق بالاداء بعد موت المكاتب لو كان العقد باقيا لا بد
ان يحصل العتق بالاداء محصورا اما قبل الموت او بعد الموت منتصرا او مستندا لوجه الى الاول
لعدم شرطه ومولاد او لا الى الثاني لان المستلزم من محال ليقوت العتق به ولا الى الثاني لانه لما
تعد رتبة في احوال تعدد اسناده خروقا وتلنا انه عقد معاوضة لا نسخ فموت احد المتعاقدين
وهو المولى فلا ينسخ بموت الاخر وهو العبد والجميع لنا اوجه للموصول الى المتصور وهو حصول الرق
من جانب المولى وموت الاخر من جانب المكاتب واما ما ذكر من التردد في تحملاه بعقده قبل موته
اخر جز من اجزا حيوة اما لان سبب الاداء هو عقد الكتابة كان موجودا قبل الموت فيستند
الاداء اليه ويجعل ادخله كاديه بنسبه واما بان تمام التركة الموجودة منه في اخر جز من اجزا
حيوة مقام التولية من المان والمولى وما بقي من تركته زائدا على بدل الكتابة لورثته وبعث اولاده
قوله وان ترك ولد في كتابته لا ونا سعي في كتابته على نحوه فاذا ادى حكم بعقده وعق ابيه
قبل

قبل موته اي ان ترك المكاتب ولدا اولاد في كتابته ولم يترك وقال اي اما لا يبقى بيدك الكتابة سعي
الولد في كتابته ابيه على نحوه فاذا ادى حكم بعقده ابيه قبل موته وعق الولد لان الولد دخل في
كتابته وكسبه كسبه ونخلته في الاداء صار اداء كاديه وجعل كتابته مات عن **قوله** ولو ترك
ولدا متري محمل المبدل حالا او رد رقيقا اي لو مات المكاتب وترك ولدا متري في كتابته
قبل له اما ان يجعل المبدل حالا والارث في الرق وعند ما يؤدى على نحوه كالولد المولود في كتابته
وتلنا الاجل بيت شرط في العقد فثبت في حق من دخل تحت العقد والمتري لم يكن ذا خلا تحت
العقد ولم يرد حكمه اليه لانه منفصل عنه وقت الكتابة لكنه في وقت العقد كان متصلا به لانه ما في
قيد خل في حكمه **قوله** فان استتري ابيه فمات وترك واهله واهله وكان هو ابيه مكاتبين
كتابته واحد اي المكاتب لو استتري ابيه ثم مات وترك واهله واهله لانه لما ادى بدل الكتابة
حكم بعقده المكاتب في اخر جز من اجزا حيوة فيحكم بعقده ابيه في ذلك الوقت لانه تابع له فهو حر
مات عن ابن حنيفة وكذا لو كان هو ابيه مكاتبين كتابته واحد ثم مات وترك واهله فان
ولدا يورث منه لانه لما صار مكاتبين في عقد واحد صار كاشخص واحد اذا حكم بعقده اياهما
في وقت حكم بعقده الآخر في ذلك الوقت فظهر انه مات عن ولد حر فوره **قوله** ولو ترك ولدا
من حرة ودينا وفامكاتبته فجنى الولد وقضى به على عاقلة الام لم يكن ذلك قضا بعجز المكاتب
دان اختصه مولى الام والاب في ولاية تقضي بموالي الام فهو قضا بعجزه والفرق ان القضا
في المسئلة الاولى يترتب حكم الكتابة لان من قضيه قيام الكتابة ان يكون الولد مكاتب مولى الام والعقل
عليهم لان المكاتب وان ترك مالا وهو الدين لا يحكم بعقده الا عند ادائه المبدل فكان عقلا جنبا عليهم
فاذا قضى بها القاضى عليهم كان ذلك القضا بقبرير الكتابة فثبتت الكتابة على حالها فاذا ادى بعد
ذلك بدل الكتابة عتق المكاتب في اخر جز من اجزا حيوة وظهر للابن ولا في جانب الاب فبحر
الولا ولا يرجع مولى الام بما اعتلوا عنه على مولى الاب لانهم عند جنائبه مولى حقيقه فلا يبرصون
بما اعتلوا على مولى الاب وفي المسئلة الثانية وقع الاختلاف في نفس الولد المتصور واداءه على
قيام الكتابة وانقضاءها بموته فان انتقضت كما قال البعض استقر الولاء على مولى الام ومات عبدا
وان بقيت كما هو مذمونا عتق الاب بالاداء وانتقل الولاء الى مولى الاب واستقر عليهم فاذا قضى
القاضى بالولا مولى الام فكان ذلك قضا في فصل مجتهد فيه فيستند قضا وكان تعجرا والى الكتابة
لان القضا بالولا من جانب الام لا يكون الا اذا تعدد من جانب الاب وانما يتعد من جانب
من نسخ الكتابة صيانة للقضا عن البعض **قوله** وما ادى المكاتب من المبيعات وعجز طاب سيدا
يعنى لو كان المكاتب اخذ من المبيعات ودفع الى المولى بدلا عن كتابته ثم عجز ثم طاب مادي سيدا

قوله
اشترى المكاتب ابيه في حالة
الكتابة ثم مات المكاتب بغير
قضاء

قوله

لانه سدل الملك ما نقي صدقة بدل نفسه ببيع رضى الله عنها وهي مشهورة ولو عجز قبل الاداء الى المولى
فكذلك لطيف للمولى عند محمد لان الكتاب عند اذ عجز ملكا المولى ما في يد ملكا مبتدأ فنيته الملك
وعند ابي يوسف وان كان ملكا للمولى تنقرا بالعجز فيسمى ان لا يحل للمولى لكن اكتب لا يكون في نفس
الصدقة بل في فعل الاخذ لانه ادلال به ولا احد من المولى فلا جئت في حقه فكون طيبا **قوله** فان جني
عبد فكاتبه سيدا جاهلا بها فحجز دفع او فدي وكذا ان جني مكاتب ولم يضمن به فحجز فان جني عليه
في كتابته فحجز فهو دين يبيع فيه اي لو جني عبد فكاتبه سيدا وهو لا يعلم باجبيته فحجز فان لا ما
ان تدفعه او تغديه لانه لما كاتبه وهو لا يعلم لزمته قيمته لان اختياره للذل لم يثبت وقد امتنع
بنفسه فعدم قيمته ثم اذ زال المانع قبل التتبع ان من الرقبة يجب الدفع او الفداء وكذا لو جني
المكاتب ولم يضمن به حتى فحجز فان له امان تدفعه او تغديه لما بيننا من ذوال المانع قبل التتبع
الحق من الرقبة والما قبل فحجز يجب على المكاتب الا ان من قيمته ومن الارس لان دفعه متعذر بسبب
الكتابة وهو اقرب من المولى وموجب الجملته عند تعذر الدفع يجب على من يكون له المكاتب ولو قضى
موجب الجملته على المكاتب في حال كتابته لم يحجز كان موجب الجملته وهو الاقل من قيمته والارس دينا
عليه يباع فيه لان الحق اقد انتقل من الرقبة الى القيمة بالقضاء وقال زفر وهو قول ابي يوسف
اولا لانه ساع فيه وان عجز قبل القضاء لان المانع من الدفع كان موجودا وقت الكتابة وهو الكتابة
فان تعذر السبب موجب للقيمة بنفس وقوعه قلنا ان الاصل في جملته العقد المدفع ولا نصار
الى القيمة الا عند تعذر الدفع والمانع من الدفع متردد لانه قابل للتلف والذوال فلا يثبت
الاتقان من موجب الاصل الا بالقضاء والرضا وما قبلها **قوله** وان مات السيد لم تنسخ الكتابة
ويؤدي المال الى ورثته على كونه ان مات سيد المكاتب لم تنسخ الكتابة ليكفي يؤدي الى البطان حتى
المكاتب ويبدل اذا المال الى ورثته السيد على كونه لان السبب انعقد على هذا الوجه فيبقى على هذه الصفة
قوله وان حرر وعق مجانا اي ان اعنى جميع الورثة المكاتب عتق مجانا لان الحق لهم وعتقهم اسباط
منهم لبدل الكتابة واستناب بدل الكتابة عنه سبب لعتقه كوا لبراه المولى والعتاق ان لا يند عتقهم
ولا يستطعهم في بدل الكتابة لانهم لم يملكون لان المكاتب لا يبدل العتق من ملك الى ملك **قوله**
فان حرر البعض لم يند عتقه اي ان اعنى بعض الورثة المكاتب لا يند عتق من ملكه ولا عتق
فيما لا يملك ابن ادم ولا يملك ان يجعل ابراء او اقرا ايا لا يستيف لان ابراه البعض او استيفائه لاوجب
العتق لان بعضه ولا في كله اذا لم يثبت العتق لم يثبت ابراه عن نصيبه ايضا لان الابرا يثبت
اقتضاؤه وان تعجز الاعناق فاذا لم يثبت المتقضى وهو العتق لا يثبت المتقضى كما
الولاء هو المولى القرب فهو قرانه حكمه حاصله من العتق او من الموالاة اي الموالاة للغة مشتق من المولى

المعنى

يعنى القرب يقال وفي التي التي اذا حصل الثاني بعد الاول من غير فصل فهو في السبع قرابة
حكمه حاصله من العتق او من الموالاة سببها العتق لانه يقال ولا العتاق والاضافة دليل السببية
ويقال سببها العتاق والاولى هو الاول وسبب ولا الموالاة العقد الذي يجري بين اثنين
قوله والاولى من اعنى ولو بتدبير وكفاية واستيلاد ومالك قريب اي الوال يكون
لمن اعنى لقوله عليه السلام الوال لمن اعنى وهو عموم يتناول العتق الذي حصل بالاعتاق
والتدبير والكتابة والاستيلاد ومالك القريب فلان الرقيق هالك حكما فبالاعتاق كانه اجبا نصار
سببا كونه كالاب من الابن فيرث منه كالاب من الابن **قوله** وشروط الية لغوي لو
اعتق عبدا وشروطه سببه لاولا بينهما فالشرط باطل والاولى من اعنى لانه شرط مخالف لغير
فكون باطلا **قوله** ولو اعنى حاملا من زوجها التثني لا ينتقل ولان الحمل عن مولى الام ابد
يعني لو تزوج عبد رجل امته لاخر فاعنى مولى الامه الامة وهي حامل من العبد عتقت وعق حملها
وولا الحمل لمولى الام لا ينتقل عنه ابد لانه عتق على معتق الام مقصود اذ هو اضاف الاعناق الى جمع
اجراها والولد منها فيعتق مقصودا فلا ينتقل ولان عنه لما روي وكذا اذا ولدت لاقول من سببه اشهر
من حتى اعتقت لم ينتقل ولا الولد من مولى الام لان يتقنا انه كان موجودا في البطن حتى اعتقت
وكذا اذا ولدت ولدين احدهما اقل من سببه اشهر لان التوأمين طفلان من ماء واحد فمن حرموا التثني
يؤجود احد الحين اعتقت التثني بوجود الآخر **قوله** فان ولدت لاكثر من سببه اشهر فولا لمولى
الام فان اعنى العبد حرم ولا ابنه الى موالية اي ان ولدت بعد عتقها لاكثر من سببه اشهر ولدا
فولا لمولى الام لانه عتق بقا الام لا يتصل بها فيتبعها في الوال فان اعنى الاب بعد ذلك حرم
ولابنه الى موالية لان العتق هنا في الولد بطريق التبعية لان لم يتبين بتيامه وقت الاعناق
حتى يعتق مقصودا فاذا يبعها في العتق يتبعها في الوال ايضا لعدم اهلية الاب فاذا صار الاب
اهلا بالاعتاق عاد الوال اليه لان الوال يترتب له النسب قال عليه السلام لولا حجة كل النسب لايهاج
ولا يوقبه ولا يورث ثم الولد ينسب الى ابيه فكذلك في الوال ينسب الى من ينسب اليه ابي **قوله**
عجبي تزوج معتقة فولدت فولد لها موالها وان كان له ولا الموالاة اي لو كان عجبي لم يعتقه احد
تزوج معتقة سوا كانت عن يمينه او بحجة فولدت فولد لها موالها عند ابي حنيفة ومحمد ربهما الله وقال
ابو يوسف رحمه الله لا يكون الولد مولى لو الى الام ولكنه منسوب الى قوم ابيه سوا والى الاب احد
او لم يقال لان الوال كالنسب والنسب الى الابا وان كان جانيب الام اشرف بان كانت عربية وولاد
الموالاة وان كان اضعف من ولا العتاق لكنه من جانب الاب وجانيب اقوي من جانبها حكما فاما اذا كان
الاب عبدا لان الرقيق هالك حكما فصار كانه لا اب له فكون منسوب الى مولى الام حرمه وان ولاد

الحجة بالشرك ابي

عنه حر الاصل

العقاة قوي معتبر في حق الاحكام حتى اعتبرت الكفاة فيه والنسب في حق العجم ضعيف لانهم ضيعوا
انسابهم ولهذا لم يعتبر الكفاة فيهم بل بالنسب بل بالسلام اليه اشار سلمان رضي الله عنه حين قيل
له سلمان بن من قال سلمان بن اسلام فاذا ثبت هذا الضعف في جانب الاب كان وجوده لغيره كالبدن
وكذا اذا كان للاب ولا موالاة فان ولا الولد لولي الام لان ولا الموالاة ضعيف لا يظهر في مقابلته
ولا العقاة تضار وجوده كعدمه ثم القدر في وضع خلاف في معتق العرب ووضع هنا في مطاشق
المعتقة وهو الصواب وما ذكره القدر في الثاني لان ولا العقاة قوي معتبر شرعا فلا يختلف بين ان
يكون العتق من العرب او من غيرهم فيجب في الجميع نسبة اولاد المعتق الى العتق مالم يكن ابنه غريبا
قوله والعق من تقدم على ذوي الارحام مؤخر عن العصبية اي العتق مقدم في الميراث على ذوي
الارحام وهو اجر العصبية فيكون الحق بالميراث من العتق والحالة لقوله عليه السلام وان مات ولم يترك
وارثا كنت انت عصبته ولانه عليه السلام ورث ابنه حمزة على سبيل العصبية مع قيام بنت العتق وان
كان للعتق عصبية من نسب فهو ولي لان المراد من قوله عليه السلام ولم يترك وارثا وارث عصبته بدليل
توريث بنت حمزة مع قيام بنت العتق وان كان هناك صاحب فرض ففرض العتق البنت بعد فرضه لانه عصبته
وهو من اهل البيت الغرائض وعند الانفرار بما قد جميع المال **قوله** فان مات المولى ثم مات المتيق
فيما لا يقرب عصبته المولى وليس للنسب من الموالاة اما اعتق او اعقق من اعتق او اعققت او كما تبين
مما تبين اي ان مات المولى وترك ابنا وابن ابن آخر مات العتق فيرثه لا يقرب عصبته المولى وهو الابن
الصغير دون ابن الابن لقوله عليه السلام المولى لا يكتسب الا كبر اولاد المعتق والمراد اقربهم منهم
نسبا لا كبرهم سنا وليس لبنات المولى من ميراث المتيق شي لقوله عليه السلام ليس للنساء الميراث
الا ما اعتقن او اعققت من اعتقن احديت ولانها سبب مباشرتها سبب الميراث لا سبب الميراث وكما
انما سوي الرجل في ميراث المان وكذا فيما يترب عليه بخلاف النسب فان سببه الفرائض والمرأة
لا سوي الرجل في الفرائض لانها مملوكة فرائسا فلا يكون مالكة **فصل** اسلم رجل على يد رجل والا
عليه ان يرثه وتعتل عنه او على يد غيره والا له وحده على مولاة وارثه ان لم يكن له وارث وهو
آخر ذوي الارحام لما فرغ من ميراثه ولا العقاة شوع في ميراثه ولا الموالاة وقان اسلم رجل
على يد رجل الى آخره هو ذلك الموالاة وعقله على مولاة فان مات ولا وارث له غير ميراثه للمولى وهو
آخر ذوي الارحام وقال الشافعي نعم الله الموالاة ليست بسبب الارث اصلا لانه متعلق بالقرابة
او الزوجية او العتق بالنسب ولم يوجد في الموالاة شي منها وليلا يكون خزانة بيت المال ولما تعلق
والذين عادت ايمانكم فاتوهم نصيبهم اي نصيبهم من الميراث والمراد به الموالاة ولما روي عن عمر وعلي وابن مسعود
وابن عباس رضي الله عنهم انهم قالوا بالتوريث لولا الموالاة ولم يرو عن غيره خلافا ولانه لما استغنى

عن

عن ماله صرفه الى اقرب الناس اليه باختيار والعرف الى بيت المال لا يكون لانه حتى بل يفرون عدم
ولم يمتحن هنا وهو آخر ذوي الارحام حتى لو كان له وارث غني فهو اولى من مولى الموالاة لان حتى في
الارحام ثابت في ماله فلا يبطل بعدد واعلم ان لولا الموالاة سراط لا يصح الا بها منها امتزا ط
الميراث في العقد لان عقد الموالاة لا يقع على ذكر فلا بد من ذكر حتى لو سراط الارث من الجانيين
يكون جائزا وتوارثان من الجانيين ومنها ان لا يكون المولى من العرب لان لفظة بقبيلة لا يغني
ومنها ان يكون مجهول النسب وان لا يكون عليه ولا العقاة ولا ولا موالاة قد عدل عنه وان
يكون حرا عاقلا بالغ **قوله** وله ان ينتقل عنه الى غني يحضر من الارحام يقتل عنه لان العقد
غير لازم كالوصية مكمل بالحق الوصية الفسخ وكذا هذا ولكن انما ينتقل العقد كحرفة لان العقد
بها فلا يسخه احدها لا يحضر من صاحبه وان والى الاصل رجلا اخر كان ذلك نقضا للعقد مع الاول
وان لم يكن يحضر منه لان انتقال العقد في حق الاول هنا ثبت حكمه الصبي العقد مع الثاني فصار كالعمل
اكتفى في الوكالة فلا يحتاج الى حضور الاخر اذ اعتل عنه لم يكن له ان يتحول الى غيره لانه لا يملك لتعلق
حق الغير به كحصول المقصود به ولا انما العقاة **قوله** وليس للعتق ان يوالى احد اي ليس للمولى
العقاة ان يوالى احد لانه ان لم يطل ولا العقاة فلا يبيد ولا الموالاة لانها ضعيف ولا يظهر
مع القوي وان اطله فهو باطل لان ولا العقاة لازم لا يحمل النقص لان سببه العتق وهو غير
يحمل للنقص بعد ثبوته **قوله** ولو والى امرأة فولدت بغيرها فيه اي ان والى امرأة ولا
فولدت ولدا لا يعرف له اب يدخل الولد في ذلها ولا قال لا يثبت ولدها من مولاها لان ولا
الام على ماله ليست بثابتة فني نسبه اولى ان لا يكون ثابته فلهذا الولد كالنسب وهو نفع
مخصص في حق الميراث الذي لم يدربا بوع فملكه الام كقبول الهبة وعلى هذا الخلاف اذا اقرق بانها
مولاة فلان في يد طفل لا يعرف ابو صبي اقراها عليها وعلى ولدها ويصير ان من موالى فلان
عنده خلافا لها **قوله** الاكرام موقوف يتعطل لان بغيره فيزول به
الرضا اي الاكرام في اللغة مقصد كالكراهة اذ اطل على امر يكره ولا يريد في الشرع اسم لتعطل الى اخره
قوله شرطه قد نه المكن على كمين ما هدر به سلطانا كان اولها وخوف المكن وقوع ما هدر
به اي شرطه الاكرام قد نه المكن على كمين ما هدر به سوا كان المكن سلطانا او لها ومن شرط
خوف المكن وقوع ما هدر به وذلك بان غلب على ظنه ان يتعطل ليصير بمجولا على ما ادعى اليه من العمل
قوله فلو اكد على بيع او شرا او اقرارا او جازا بقتل او ضرب سديد او حبس مديد فخر
ان يفي البيع والشرخه ثبت به المكن عند القبض للنفذ اي لو اكد على بيع ماله او على شرا سلعة او
على ان يقر لرجل بالقتل او بوجده او بقتل او ضرب سديد او حبس مديد فتعطل فهو باختيار

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

ان سنا مضى وان سنا لان الاكراه سوا كان ملكا او غير ملكي بعدم الرضا شرط صهي
العقد ففسد عند فواته بخلاف ما اذا كان الاكراه كسري يوجب او ضرب شرط فانه لا يصير مكرها بهذا
القدر من الرضا الجبري القيد لانه لا يبال به في العادة الا اذا كان الرجل ذاجاه يعلم انه سمره بوزن
الرضا ثم اذا راعه مكرها وقبض المشتري سبب له الملك لان بيع المكرة فاسد وفيه اذا قبض المشتري بالبيع
ملكه عندنا وعند زفر لا يثبت الملك لان ينادى البيع موقوف على الاجابة وفيه البيع الفاسد لا يرتفع
الف وبالا جاز فلا يثبت الملك قبل الاجابة وان اتصل به القبض فله ان يركن البيع وهو الاكراه
والقول صدر من اهله لكونه مكلفا في محل قابل له والفساد لعدم الشرط وهو التراضي وتأثير
فوات الشرط في انفس العقد وذكر لا يمنع الملك بالقبض كانه يبيع الربا الا انه لا يرتفع حق
استرداد البائع وان تداولته الايدي ولم يرض البائع بذلك لان الرد حتى البائع فلا يفسد حتى
المشتري بخلاف ما يراى في البيع النكاح فانه لا يبيى للبائع حتى الاستعداد عند تداول الايدي لان
وجوب الاستعداد اذنه حتى الشرع فاذا استراه غيره تعالى به حق المشتري فتد اجتمع فيه ضمان حتى
الشرع وحق العبد فقدم حق العبد لا احتياجه وعلى الشرع **قول** وقبض الثمن طوعا ا جازا
كالتميم طايعا اي ان كان البائع المكن قبض الثمن طوعا فواجب له البيع لانه لا يملك الاجابة
كله في البيع الموقوف اذا قبض المالك الثمن فانه يكون اجازة وكذا اذا سلم المبيع طايعا بان اكرهه
على البيع لا الدفع فانه دليل الاجازة بخلاف ما اذا اكرهه على الهبة ولم يذكر الدفع فوجب ودفع حيث
لا يكون اجازة لان الاكراه على الهبة اكرهه على الدفع نظر الى مقصود المكن لان مقصوده بذلك الاكراه
تعالى حتى الغير به وازاله ملك الواجب عن ذلك الموهوب وذلك لا يكون الا بالقبض لا بصوت
العقد بخلاف البيع فان التعاقب حصل به من غير قبض فلا يحتاج ان يجعل الاكراه على البيع كراهه
على الدفع والاقباض وان قبضها مكرها فليس ذلك باجازه وعليه رد الثمن ان كان قابلا في
يد البائع والعقد وان كان هالك لا ياقدمه شيئا لان الثمن في يده كان امانة لانه اقصد باذن صاحبه
لا على سبيل التملك فلا يجب عليه ضمانه **قول** وان هلك المبيع في يد المشتري وهو غير مكره والبائع
مكره ضمن قيمته للبائع والمكن ان يضمن المكن وانما يضمن المشتري قيمة البيع للبائع لانه قبضه كالمعقد
فاسد فكان مسؤولا عليه بالثمن وللبيع المكن ان يضمن المكن ان سنا لان كالا للمكن فيما يرجع
الى الاتلاف وان لم يكن له مرجع ان كلامه لان التكلم بلسان الغير لا يصح مكان المكن ودفع
مال المكن البائع الى المشتري فله ان يضمن ايها سنا كالتعاقب فها صبت الفاضل فاذا ضمن المكن
فالمكن ان يرجع على المشتري بالقيمة لانه قام مقام البائع باء الضمان لان المضمون يصيب ملكا للضامن
مروقت سبب الضمان وان ضمن المشتري ثبته الملك للمشتري فيه ولا يرجع على المكن ولو كان المشتري

بائع

بائع طرا اخر وبائع الاخر من خد نفذ الكل بتفصيل الاول وله من يضمن من سنا المشتري فايهم فملكه
وجازت البياعات التي بعد وبطل ما قبله بخلاف ما اذا اجاز المكن اخذ هذه البياعات
حيث يكون الكل ويا خذ الثمن من المشتري الاول لان البيع كان موجودا والمانع من النفوذ حجة
وقد زال بالاجازة فنفذ لكل **قول** وعلى كل كحم خنزير وميته ودم وشراب خمر كسبي
او يهرب او قيد لم يحل وحل تبدل وقطع وان لم يصنع اي لو اكره على ان ياكل هذه الاشياء لا يحل
على نفسه او على غيره كالحبس والعرب والتبدل لم يحل له ان يقدم عليه لان الاجازة الذي هو
موجب للحل لا يمتنع وان اكره وما كان في نفسه او عضو كحو القتل وقطع اليد وكحو كل
له ان يقدم عليه لان حرمة هذه الاشياء متينة كحال الاختيار وفي حاله الاطوار مبقات
على اصل الكل لقوله تعالى الا ما اضطررتم اليه فضارت ما كتب يرا الاطعمه والاستسرية
فلا يحل له ان يصبر حتى يقتل وقطع فان صبرا وقطع ياتيه لانه باذل نفسه لامر مباح وهو غير
جائز الا اذا لم يعلمه بالا بامانة في هذا الحاله فانه لا ياتيه لانه موضع اخفا لا اخلاق العلم وعن
ابي يوسف رحمه الله انه لا ياتيه **قول** وعلى الكفر والاتلاف ما لم يقتل وقطع لا يغيرها رخص
وتأب بالصر ولما كذا ان يضمن المكن اي ان اكرهه على الكفر بالله او سب النبي صلى الله عليه وسلم
بقتل او قطع رخص له اظهار كلفة الكفر فان اظهر ذلك وقلبه مطمئن بالايمان فلا ياتيه كحديث حماد
بن ياسر حتى سب النبي صلى الله عليه وسلم ولا كراهه وجد قلبه مطمئنا بالايمان قال عليه السلام
فان عاد واقعد اي الى طائفتين التي لا يابى الى السب والكفر لان الامر به لاعادة اليهما
لا يكون لائقا بمنصب الرسالة وكذا الواكف على اتلاف ما لم يمت بامر يخاف على نفسه او عضو رخص
له ذلك لان حرمة النفس فوق حرمة المال فاستقام ان يحل وقاية النفس ولكن اخذ مال
الغنى واتلافه ظلم وعصية صاحبه باقية فبقي حراما في نفسه كان حرمة الكفر باقية بعد الاكراه
لان الاستثناء في الكفر من العصبية وعدم العصبية لانه يوجب زوال الكرامة فاذا كانت الكرامة باقية
في المسلمين فاذا اصبحت قتل فقد بدل نفسه لا قامة حتى محتريم فصار سنا باسبيها ولو اكره
في المسلمين ما كتب والعرب لا تسعة المباشرة لانه لو جبا الاجازة اذا اتلف بالاكراه المملح مال
الغير لصاحب المال ان يضمن المكن لان المكن كما لا لانه في الاتلاف فيجب الضمان على ذي الالة
قول وعلى قتل غريم قتل لا يرضى فان قتله اثم ونقص من المكن فقط اي لو اكرهه على قتل
غيره قتل لم يسعه ان يقدم عليه لان دليل الرخصة خوف ائمة والمكره والمكره عليه في ذلك
سوا مستطاع الكراهة حتى تناول ذم الكره عليه للمقارعة فان قتله كان اثم الا ان الكرامة باقية
ونقص من المكن لا المكن القاتل عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله لا يجب

قوا

قوا

التقصا من علي واحد منهما لان المكرم قاتل حقيقه لاكمال المكرم بالعكس فمكنت **قوله** في الجانيين فلا يجب
التقصا من وقال السافعي رحمه الله يجب التقصا من عليهما اما المكرم فلانه مبدا شرعا واما المكرم فللنسيب
الي القتل التسبب التام بول من له المباشرة في حق وجوب التقصا من عندي سيد الباب الاكراه
علي القتل وقال زفر جيب التقصا من علي المباشرة لانه القاتل حقيقه والتقصا من جرم المباشرة ولها بان
المكرم بالاجتناب الى المكرم في حق القتل فصار كانه عديم الاختيار فينسب النسل الي الاختيار الصحيح
وهو اختيار المكرم فيكون التقصا من عليه ولا يصح ان يكون الله في حق المائمه فيكون المائمه على المباشرة
وانما قلنا انه لا يصح ان يكون الله للمكرم في حق المائمه لان القتل من حيث انه يوجب المائمه جنائيه
علي دين القاتل لانه اكرهه يعني علي دينه فلو اضيف اليه لصار حيايه علي دين المكرم وفيه بطلان الاكراه
وهو خلاف الغرض فبقي النسل من حيث كونه جنائيه علي الدين متصورا على المباشرة ومن حيث الاتلاف
منقول الي المكرم لانه لا يصح ان لا يرهق اكيثيه **قوله** وعلى عتاق وطلاق ففعل وقع ورجع بتيته ونصف
مهرها ان لم يطاها اي لو اكره عليها ففعل وقعا عندها وقال السافعي رحمه الله لا يلتصق لان تفرقاته
لغيره عند كتم فوات المجنون وقد خففناه مع رده في الطلاق والوراثة المعتق ويرجع المعتق بتمته علي
المكره لانه في الكلام بالعتق لا يمكن ان يكون الله للمكرم لان التكلم بلسان الغير لا يمكن فبقي تكلمه مقصودا
عليه فيصير به معتقا والولاة كن اعتق وفيما يمكن نسبه الي المكرم وهو الاتلاف يجعل الله فيصاف الاتلاف
اليه ترجيح الاختيار الصحيح على الاختيار الفاسد فله ان يضمن موكرا كان او موكرا لانه ضمان اتلاف فلا تخلف
بالبير والاعس ولا سعيه علي العبد لان العتق فيه ضمان من جهة ما كره ولا حق لاحد في ماله والسعيه
الماجب الخروج الي الحرية كما في معتق البعض او لتعلق حق الغير به لتعلق حق المهرين ولم يوجد شيء مرجح لك
فلا يجب السعيه ويرجع الزوج بنصف مهر المهره علي المكرم ان لم يطاها والمهر مسي وان لم يكن مسي يرجع
بالمعتق لان المكرم قرر عليه ما كان علي شرف السقوط بارتدادها او بقبيل ابن زوجها فصار كانه يضمن
ذلك المعتق من ماله فيجب عليه ضمانه بخلاف ما اذا دخل بها لان المهر يملك بالرد قول فبقي مجرد الاتلاف
ملك النكاح وان لم يكن بماله فلا يضمن بالمال **قوله** وعلي الردة لم تبين زوجته لان الردة يتعلق
بالاعتقاد والاكراه والاعتماد علي عدم تغير الاعتقاد فلم يحكم بالردة فلم تبين امراته منه ولو ادعت المرأة الارتداد
وانكره هو فالقول قوله كتحسنا والتكس ان يكون القول قوله فبقي تفريق بينهما لان السبب وهو الكلام بكلمة
الكفر موجود في توي فيها الطابع والمكره وجه الاكس ان هذه الكلمة غير موضوعه للفرقة والمائمه
الفرقة باعتبار تغير الاعتقاد والاكراه دليل علي عدم تفسير فلا يتبع الفرقة **قوله**
الحجر هو منع عن التفرق قولا لا فعلا لصغر ورق وجنون اي بحجره اللغة المنع وفي الشرع منع عن التفرقات
قولا لا فعلا بصغر واخره نظرهم بخلاف الافعال وانه لا يحجر عنها لانه لا امر لها لوجودها حسا بخلاف
الاقوال

الاقوال فانه اعتبارها بالشرع فجوز ان لا تقع دلالة لما في **قوله** فلا يصح تفرق صبي وعبد بلا اذن
ولي وسيد ولا تفرق المجنون المطلوب بحال اي لا يصح تفرق الصبي الابا دن وليه لعدم عقله او لنقصانه
غير انه باذن الولي يحجر النقصان والحق بان لا يحجر ولا تفرق العبد الابا دن سيدا رعايه حتى سيدا
كيد لا تعطى منافع الملوكة كنه اذا اذنه جاز تفرقه لانه رضي بقوات فقه ولا يعرف المجنون المطلوب بحال
اي الذي لا يفتق اصلا فقد اتت الاهلية لانها بالعقل والتمييز وكلاهما منقود فيه بخلاف العبد فانه
اهل في نفسه وانما المنع حتى الولي فلما لا دن رضي باستناط فقه وبخلاف الصبي فانه ينظر اهليته
حتى تفقد تفرقاته باذن الولي ولعرف المجنون المطلوب لا ينفقد اصلا لعدم الاهلية والتمييز وان
وان اجابنا الولي **قوله** ومن عتق منهم وهريقله يحسن الولي **قوله** اي ومن عتق من هاج ولا
شيا وهريقله الحري وتقصا فالولي باختيار ان ساء اجان اذا كان فيه مصلحه وان ساء
والمراد من هاج ولا الصبي والعبد والمجنون الذي كمن ونبيق وهو المعتق الذي يصاح وكذا اعتق
وهو قد يعقل البيع والحري وتقصا لا الذي ذهب عقله فان تفرقه ليس بكبير وان كثر
الاجان لعدم الاعتقاد ومعنى قوله يعقل البيع انه يعرف ان البيع جالب للمسلم سالب للمبيع والحر ابعك
ومعنى قوله تصد انه تصد البات حكمه لان يكون هازلا **قوله** وان اتلفوا شيئا ضمنوا لما ذكرنا انهم
غير مجوزين عن الافعال فترتب عليها من جهة تحقق السبب ووجود اهلية الوجوب له وعليه وهي الزمة وان
لم يكن مخا طبا بالاداء الابا لبوغي والعقل **قوله** ولا ينفق اقرا الصبي والمجنون وسند اقرا العبد
في حقه لا في حق سيدا فلو اقر بماله لزومه بعد اكرهية اي لا ينفق اقرا الصبي والمجنون نظرهما فينفق
اقرا العبد في حق نفسه لقيام اهليته لكونه ملكا لا في حق سيدا دفعا للصنوع عن السيد فاذا اقر
بمال يطالب به بعد اكرهية لروا المانع حسد ولم يلزمه في الحال لوجود المانع **قوله** ولو اقر بحكم
هو قود لزومه في الحال اي لو اقر العبد كذا وقصا من لزومه في الحال لانه في حق اكد ود والتقصا من بقي
علي اصل اكرهية لانها من خواص الانبياء وهو ليس بمملوك من حيث انه ادعي وان كان مملوكا من حيث
انه مال واذا بقي علي اصل اكرهية فيها ينفق اقرا بها لانه اقرا بما هو حقه وهو غير منهم فيه وبطلان حق
المولي ضمنه **قوله** لا ينفق عتق علي قوله بصغر اي لا يحجر بسنه وان كان مبدا راتلف ماله فيما لا غرض
له فيه وقا لا يحجر عليه سبب السنه في تفرقات لا تقع مع الهزل كالبيع والهبه ونحوهما ولا يحجر عليه في غيرها
كالطلاق والعتاق وهو قول السافعي رحمه الله والسنه هو العمل بخلاف موجب الشرع واتباع الحوكم
وكون ما يدل عليه المحكي والسنه مرجحة التبدل والاسراف في النفقة وان تعرف عرفات الغرض
او لغرض لا يبعد اعتقلا من اهل الديانة عرضا مفيدا في المال الي الغنيين والفقيرين ولها قوله تعالى
ولا تؤتوا السفهاء اموالكم التي جعل الله لكم قيا ما واد توهج واكسوهم هذا نص علي ثبات الحجر عليه

فيه من الدينون وكيفية وكس لا يحول بينه وبين غنايه عندنا ^{حينئذ}
وعندهما حول بينهما في كتاب التفتا **قوله** فان اقل من متاع عين فباعه اسوة الغرماء
اي لو اشترى متاعا من اقل من المتاع قائم في يدك فالدر بابعه المتاع اسوة للغرماء اما
اذا كان بعد قبض المتري المتاع باذنه وقال السافعي رحمه الله للبائع الفسخ واما المتاع قبل
القبض وبعد لقوله عليه السلام من وجد متاعه عند من بعينه فوافق به رواه احمد وال
المشركي عن اخيه بدلي القعد ومومن فثبت حق البائع في الفسخ كالوحد البائع عن سليم
المسح واجماع انه عقد معاوضة فتعطي المداوة ولنا قوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسره
فانتهى النظر الى الميسر بالاية فليس له ان يطالبه قبلها ولا يفسخ بدون المطالبة بالتمس
واجواب عن الحديث ان المذكور فيه من وجد متاعه عند من بعينه فوافق به والمبيع ليس
بمان للبائع وانما هو مال المشتري وانما مال بعينه المصوب والعوداي والودايح والاباغا والار
وقوله عقد معاوضة فتعطي المداوة قلنا تنقضي التسوية في الملك وهو حاصل لكل واحد منهما
وان سلمنا انه تنقضي التسوية في القبض فقد بطل ذلك بالتأجيل الى الميسر فلا يستحق له الفسخ
قبلها **فصل** بلوغ الغلام بالاختلام والاحبال والانتقال والاختي ثم ياتي عن سنه
والاجابة بحسن ولا اختلام والاحبال والاختي ثم سبع سنه وعسى بالبلوغ فيها خمسة عشر
سنه وعند المدة التي حكم فيها بلوغ الغلام واجابة خمسة عشر سنه وهو قول السافعي
لان الغايب ان ظهر علامات البلوغ من الانتزال والاحبال والاختي في هذه المدة فحلت
المدة قايمة مقام هذه العلامات ولا ياتي حنيفة رحمه الله قوله تعالى ولا تقرنوا ما بين البيتين
الا بالتي هي احسن حتى يبلغ اشده واسد الصبي غايي عن كذا قال ابن عبد عتيان
احادية اسد ادراكا من العلام تنصيا في حقها سنه استمالها على الفصول الاربعة فربما توافق
فصل مزاجها والفتوى على قولها وهو دواته عن الحنيفة رحمه الله **قوله** وادى المدة في حنيفة
عشر سنه وحقها تسع سنين اي ادى مدة البلوغ بالاختلام وكوع في حق الغلام استمالها
ون في حق الجاذبة تسع سنين ولا تعرف مثال هذا الاسماعا او بالحق **قوله** فان راهقا وقال بلغنا
صدق واحكامها احكام البالغين لانه لا ينفك عليه الا من جهتها فيقبل قولها فيه كاستقبال قول
المرأة فيما لا يطلع عليه غيرها كما كيف وغيرها **كتاب** الماذون الاذن فكل كحجر
واستطاعت الحق فلا يتوقف ولا يفتقر بالسكوت ان رأي عبدا وبيعه وشترى اي الاذن
في اللغة الاعلام وفي المخرج فكل الحجر الثابت بالحق واستطاعت الحق بالاذن حتى لو اذنه بوسا
او شترى كان ماذونا ابدا الى ان يحجر عليه ولا يتوقف عندنا لان العبد اهل التعريف

لان

فصل

قوله

كتاب

لانه عاقل بالغ وله ذمة صالحة الا ان ذمته ضعفت بالوق فلا يجب المال فيها الا ساعلا ما لينة
الرقية وهي حق المولي فحق التعريف حق المولي لئلا يبطل حقه بالارضاها فاذا اذنه فقد اذن
حقه فعاد العبد الى المالكية الاصلية ولا يكون اذنه موقفا لان الاستطاعات لا سوق كالطلا
والعتاق وقان زفر رحمه الله سوقت لانه انا به كالتوكيد ولا يخصص بنوع دون نوع حتى لو
اذن له في نوع فهو ماذون في جميع الانواع وعند زفر والسافعي لا يكون ماذونا الا في ذلك النوع
لانه تعريف للمولي باذنه فلا يملك التعريف ولا يافها اذن له فيه كالوكيل وقلنا الاذن فكل كحجر
فاستطاعت الحق والعبد بعد ذلك يتصرف باهليته لنفسه لا لشان الحجر عنه كالمكاتب فلا يصح
كصيص المولي فيما وقع الفسخ عنه بخلاف الوكيل فانه يتصرف في مال غيره وفي ذمة غيره
فكون نخصوا صافيا اذن فيه وللاذن قد ثبتت بالسكوت كما اذا راى عبدا يبيع ويشتري
وسكت فانه يصح ماذونا عندنا خلافا لفرق والسافعي رحمه الله سوا كان المبيع ملك
المولي او لغيره ببيعاصي اذنا سند الهما انا به ولا انا به لا ثبتت بالسكوت لانه كحجر
الرضا والسخط فلا يثبت الاذن بالسكوت الا بكون بيعه ذلك المال بدلالة
السكوت فلان لا يجوز بيع مال اخر بعد اولى ولنا ان العادات بان من لا يرضى بتصرف عبدا
لهي عنه ولودبه عليه فاذا لم يرضه جعل سكوته اذنا دلالة دفعا للفرق عن الناس
قوله فان اذن له عام لا يشرأسي بعينه يبيع ويشترى ولو كل بها ويوهن ويترن
ولساجر ويضارب ويوجر نفسه ويقردين وعصب ووديعة اي ان اذن المولي عبدا
اذنا عاما جاز تصرفه في سائر التجارات مثل ان يقول له اذنت لك في التجارة ولا يتبدل
بنوع لان المراد به سائر التجارات وذكر لان الاذن انما هو لا يمنع من عموم التعريف فالعام
اولي ان لا يمنع بخلاف ما اذا اذن له بشرأسي بعينه بان يامر بجرأسي للسكوت
او طعام رزقا لاهله لانه استخدام لا اذن ولو صار ماذونا بهذا القدر يتعدى على المولي
استخدام المملوك فاذا صار باذن العام ماذونا في التجارات فله ان يبيع ويشترى
ماسا لان اللفظ يتناول الكل وله ان يوكل بالبيع والشري لانه من تجاراته فله
لا يمكن من مباحة الكل فحتم الى المعنى وله الرهن والادبها لانها من تجاراته
لانها ابتداء استينافا يتقرر ذلك بالهلاك وله ان يشتجر ويضارب لانها من صنيع التجار
فهي ركن كل النوعي اخذ او دفعا وله ان يوجر نفسه خلافا لفرق رحمه الله لان الاذن
لا يتناول التعريف نفسه بالبيع فكذا بالاجاز ولنا انها من التجارات فيملكه وانما لا يجوز
بيع نفسه لانه يبطل به الاذن اصلا لانه يحجره بخلاف الاجاز وله ان يتوبدين لانه

جميع

مجي اي اذا جحر العبد الماذون فاقتران بما في يده بانه امانة او غصب جاز عندنا في حينه دم الله وقال لا يصح
اقران وهو ضد المقرب منه بعد العتق وما في يده المولاه لان حكم اقران على وجه يطالب به في الوق ان
كانت باعتبار الاذن فتزول بزواله وان كانت باعتبار اليد فقد بطلت يده بالجحر وله ان اقران
صحيح باعتبار يده على المال ويده باقية بعد الجحر مالم يأخذ المولى منه لان شرط سقوط يده بالجحر فرائع
ما في يده عن حاجة العبد ولم يثبت لان الاقرار دليل احكامه فتصح اقران فيه كاقدر الجحر كذا ما اقر
المولى سري قبل اقران فان اقران به غير جاز لعدم اليد وبالمولى تامة حينه وحكما فلا سطر باقرار
قول ولم يملك سيده ما في يده لو اطاق وبنه عماله خذ قبضه فسطح لم يخرج عبد امر كسبه وان لم يخطه في اي
لا يملك المولى ما في يده الماذون له لو كان مديونا ودينه يحيط بماله وبقبضه حتى لو اقرن المولى مرسبه
عبد ابطال عتاقه وقال لا يملك المولى ما في يده مرسبه وينفذ عتقه في عبده ويغرم قيمته لان سبب موت
ملك الكسب ملك الرقبة وهو حاصل حتى يملك عتاقه وتلقا ان ملك المولى انما يثبت في كسب العبد التام
فلانه عنه عند فرائع عن حاجته والمحيط به الدن سفل محاصره فلا يملكه المولى فيه لغوات شرط ولا يدخل
في ملكه فلا يعقوب باعقاقه ثم اذا نفذ عند حاجته لغيره لغيره لغيره لغيره وان لم يخطه الدن برقبته
وما في يده جاز عتقه بالاجماع اما عند ما فظاهر وكذا عند في قوله الآخر في قوله الاول لا يملك فلا يصح
اعتاقه لان الدن متعلق بكسبه وفي حق التعلق لافرق بين التملك والكسبه وهو قول الآخر ان شرط
هو الفرائع وبعضه فرائع وبعضه سفل فلا يجوز ان يمنع الملك في الكسب ولا يجوز ان يمنع تملكه لان البعض
ليس باولي من البعض **قول** ولم يصح بيعه مرسبه الا بملك القية وان باع سيده منه تملك قيمته
او اقله وبطل التمن لو سلم قبل قبضه ولم يحبس البيع بالتمن اي لا يجوز للعبد الماذون ان يبيع
مولا له الا بملك قيمته او اكثر لانه غير متمم فيه لانه ليس فيه ابطال حتى الغرما وان باعه منه بقتان
القيمة لا يجوز سوا كان الغني يبر او فاحشا عندنا في حينه دم الله لانه متمم فيه وقال لا يجوز لكن يخرج
المولى بي ان يزيل الغني ويبي ان ينقض البيع رعاية حتى الغرما واذا اجابا لا حنبي جحر عندنا في حينه
لعدم التتم فيه وعند ما كذا اذا كان بالغن اليسير واما اذا كان بالغن الناحس فلا يجوز وان
باع سيده منه تملك قيمته او اقله هو البيع لان المولى اجنبي عن كسبه عند اذا كان مديونا واما
عند ما قلنا ان هو ان البيع بعتق النايبة وقد وجدت فانه يخرج مرسبه العبد الى ملك المولى ما كان المولى
مخوفا عنه قبل ذلك حتى الغرما ويدخل في كسب العبد مالم يكن متعلق به حتى الغرما فاذا اصر البيع
فلو سلم المولى المبيع الى العبد قبل قبض التمن بطل التمن لان المولى لا يوجب على عبده دينه كذا
ما اذا كان التمن عرضا فان المولى اصر به من الغرما لانه بالعتق ملك العوض بعينه ولا يجب دينه في
والمولى اذا باع مرسبه حيا ان يحبس المبيع حتى يتوفى التمن لان البيع لا يزيل ملك اليد مالم يصل

اليه

اليه التمن فيبقى يملك اليد للمولى على ما كان عليه حتى يتوفى التمن وان باع المولى مرسبه الماذون ما اثر
مرقبته قليل كان او كثيرا بوسر بازاله الرقادة او تنقض البيع رعاية حتى الغرما **قول** وهو اعطاء ضمن
قيمه لغرما وطولب بما بقي بعد عتقه اي لو اقرن المولى العبد الماذون المديون هو اعتاقه لان ملك الرقبة
قائم وهو يكفي لنفاذ العتق لكن المولى ضمن قيمته للغرما اذا كان مثل الدين او اقل لانه بالاعتاق فوت
ملا تعلق به حتى الغرما ببعاء واستيناف مرتبة ولا يمكن رد العتق بحقيقته الملاك فاجبنا الضمان دفعا
للغرم عن الغرما وما بقي من المديون طوبى العبد بعد عتقه لان الدين في ذمته ولم يلزم المولى الا بعتق ما ائلف
فتفي الناقه عليه كما كان وان كان الدين اقل من قيمته ضمن قدر الدين فقط لان قيمته في ذلك دون الزيادة
قول وان باع سيده وغيبه المشتري ضمن الغرما ما ائلف بيع قيمته فان رد عليه بغير رجوع بقيته
وحتى الغرما في العبد او مشتريه او اجازوا البيع واخذوا التمن اي فان باع المولى العبد الماذون
له المديون بدين كيرط برقبته وقبضه المشتري وعينه فالغرم ما يخرج بين اخذ الامور والمثل كما يقتضيه
البائع او المشتري قيمته لان كل واحد منهما متعهد اليه بغير تسليمه اليه المشتري والمشتري بالتقصير
ثم ان رد العبد الى البائع يعيب بقصا القاضي بعد بغير البائع فلهما بيع ان يرجع بالقيمة على الغرما ويكون
حق الغرما في العبد لا ارتفاع سبب الضمان وهو البيع والتسليم وكذا اذا ارد عليه بخيار الرقبة او لوط
واما قلنا ان الرد بالقضا لان الرد اذا كان بغير قضا فلا سبيل للغرما على العبد ولا للمولى على القيمة
لان الرد بالتراضي اقله وهي بيع في حق غيرهما والغرم ما غيرهما ان ضمنوا المشتري رجوع المشتري بالتمن
على البائع واما ان يخرجوا البيع واخذوا التمن المشتري او البائع لان لهم ذلك بالاذن السابق والابقا
اللازمة كالاذن السابق ثم لو ظهر العبد بعد ما اختاروا ضمن احدهما ليس لهم ذلك بالاذن
عليه سبيل ان كان القاضي قضى لهم بالقيمة بينة او بائنا من وان قضى بالقيمة يقول الحكم مع كسبه
وقد ادعوا عن الغرما اكثر منه منهم بالخيار ان ساءوا وصوابا لقيمة وان ساءوا وهاوا واخذوا العبد
فبيع لهم **قول** وان باع سيده واعلم الدين فبلغ ما رد البيع فان غاب البائع فالمشتري ليس بمخضع
لهم اي وان باع المولى العبد الماذون المديون من رجل واعلم بالدين وجا الغرما بعد ما قبض المشتري
العبد فبلغ ما ان يردوا البيع لتعلق قيمته به هذا اذا كان الدن حالا وكان البيع مرغبا طلب
الغرم ما والتمن لا يبي بدينهم وقاية الاعلام بالدرستوط خيار المشتري في الرد ببيع الدين
فان غاب البائع فالمشتري ليس بمخضع للغرما اذا انكر الدين عندنا في حينه دم الله وان ابولون
المشتري ضمنه ويقتضي لهم بدينهم لان في اليد يدعى الملك لنفسه في هذا العين فكون خصما للمشتري
فيما في يده ولها ان ادعوى مقتضى حق الغرما وهو قائم بالبائع والمشتري فيكون التمن قضا على
الغائب والحاكم ليس بغيره **قول** ومن قدم مولا وانما عبد زيد فامسرى وباع لونه كل

شيء التجارة ولا سماع حتى يحضر سيد فان حضر واقر باذنه بيع والا لا اي ومقدم مهاد وقال انما عبيد زيد
فان شري وباع ان كان بخبر ان مولاه اذن له بالتجارة فيصدق استحبابا بعد لا كان او غير عدل لان
الناس يعاملونه واجماع المسلمين حجة كخص الاثر وتركه في القياس انه لا يصدق لانه محدد
الدعوى فلا يقبل الا باحجية وان لم يخبر بشي فلا يثبت الاذن قياسا لان السكوت محتمل الاحسان يثبت
للاذن لان الظاهر مجال السلم الصلاح فيحل امره على الاذن جلا لا امره على الصلا 2 ودفع الضرر
عن الناس واذا ثبت انه ما دون تحت تصرفاته ولم يمتد اليه يكون في شئ من كسبه وان لم يكن في الكسب
فان لم يتبع رقبته حتى يحضر سيد لانه لم يصدق على مولاه وليس من ضرر ولا الاذن البيع فان المدين
المادون لا سماع فان حضر مولاه واقر بالاذن يتبع في الدين لان للاذن بالتجارة رضا بسمع الرقبة بالبر
وان كان موجودا فالتقول له التمسك بالاصل فلا يباع الا اذا ثبت الثبوت الاذن منه بالبيعة فيثبت
بياع **قوله** وان اذن العبي او المعتوق الذي يعقل البيع والشري وليه فهو في الشري فالبيع
كالعبد المادون اي ان اذن العبي الذي يعقل البيع والشري او المعتوق الذي كذلك وليه في التجار فهو في البيع
والشري كالعبد المادون في جميع ما ذكرنا من لا يقيده بنوع التجارة دون نوع ويكون ما دونه لا يسكوت
الولي حين ما يراه يبيع ويشري ويبيع اقرا ما يراه يبيع ويكسر يبيع بالبيع الناحية عند خلافا
لها الي غير ذلك من الاحكام التي ذكرناها في المادون والمراد يكون يعقل البيع والشري ان يعلم ان البيع
سائب للملك والشري جالب له وقال السلف في الله لا تنفذ تصرفاته ولا يطل اذنه لانه يجوز عليه سرعا الهاء
ووقوف مع الاذن فيبقي الحجر ببقائه ولانه موليا عليه في هذا التعريف حتى يملك الولي ويملك حجره فلا يصالح
ان يكون واليا لان الاول منه الحجر واليا اية القدرة وهما متضادان فلا يجتمعان ولنا ان التعريف
المشروع متى صدر من اهل مضافا الي محله عن ولاية شرعية يجب التول بعينه كالعبد المادون
ولا خفاء في شرعية التعريف والمولية وكذا في الاهلية لان اهله التعريف بالكلية عن تبيين لا عن تبيين
وهذا بيان الكلام فيه فثبتت الولاية صوتا كلاما عن الالغاء والصحاب الجرح لعدم هدايته اية
التصرفات لانه لا يذون الولي يستدل على نبوت هدايته في التصرفات لان الظاهر انه لا ياذن له حتى
يعرف هدايته فيها وبقا ولاية الولي لنظر العبي ليتوسع طريق النياز والاصابة فيبشروا بصلته بغير
بشارة الولي وببشارة العبي وبكلمة من جهة الاحتمال سدل حاله من الهداية الى غيرها متى صلنا ولنا باعتبار
اصل الاهلية لم يجعله فيه موليا عليه وبني جعلناه موليا عليه باعتبار تصور الاهلية لم يجعله ولنا فيه الحال
ان العبي حتى للنظر التصرفات تلك النوع ضار كخص كالطلاق والعتق والصدقة فلا يملكه العبي وان اذن
له الولي دفعا للضرر عنه ونافعا كخص كقبول الصدقة والمهر فملكه بغير اذن وليه وداير بين الشئ والضرر كالمسح
والشري فيملكه باذن الولي ولا يملكه بدونه لان العبي العاقل له شبهة بالبالغ مرسية انه عاقل فليس له
الطفل

الطفل الذي لا عقل له مرسية انه لم يتوجه عليه الخطاب وفي عقله قصور فاحتجنا به بالبالغ في التامع المفضل
وبالطفل في الضار المفضل وفيما هو داير بينهما بالبالغ عند الاذن وبالطفل عند عدمه ولكن قبل
الاذن يكون تصرفاته موقوف على اذن المولي لان فيه منعه ليصير متمتدا بالي وجوع التجار حتى
يولج فاجازة فقد عندنا خلافا لفرق **قوله** الغضب هو ازالة اليد المحقة باثبات
اليد الباطلة اي الغضب في اللغة اخذ الشئ من الغير على وجه التهم وفي الشريعة هو ازالة اليد المحقة
باثبات اليد الباطلة قولنا ازالة اليد المحقة احتراز عن زوايد الغضب حتى لو هلك في يد الغاصب
بغير منعه لا يلزمه الضمان وقولنا باثبات اليد الباطلة احتراز عما اذا هلك المال عند حسن
ماله فانه لا يجب على الكاس الضمان لعدم اثبات اليد الباطلة وعند محمد هو يفوت يد المالك
لا غير حتى لا يتصور الغضب في العتاد عند وعند الشافعي هو اثبات اليد العادية لا غير **قوله**
فالاكتفاء وحل الدابة غصب لا يجوز على البساط اي فاستخدام عبد الغير بغير اذنه والحمل
على دابة الغير كذلك غصب لانه ازالة اليد مالكة المحقة واثبات اليد الباطلة فاذا ثبت في
ذلك يجب عليه ضمانة بخلاف الجالس على بطة غيره بغير اذنه حيث لا يكون غصبا لان
الجالس عليه ليس يعرف فيه ولهذا لا يدرج به على المتعلق به عند التنازع فلم يصرف يد البسط
فعل المالك فسقط يد مادام اثر فعله باقيا لعدم ما يزيلها بالقتل والتحويل **قوله** ويجب رد
عبيد في مكان غصبه او مثله ان هلك الغاصب ان يرد على الغصب في مكان غصبه لئلا يملكه
على اليد ما اخذت حتى ترد ولانه قوب على المالك يد وهي متصودة لان المالك بها يتوصل
الى تحصيل ثمرات الملك فيجب عليه سخر فعله دفعا للضرر عنه واثم وجوه رد عينه في مكان
غصبه لان المالية تحل باختلف الاماكن ورد العين هو الموجب الاصل على ما قالوا لانه اعدل
واكمل ورد القيمة او المثل مخلص خلفا عنه لانه قاصر ان وقيل الموجب ان على القيمة ورد العين
مخلص حتى ابراه غير الضمان حال قيام العين ببيع حتى لو هلك بعد لا يجب عليه الضمان ولولا
ان الموجب الاصل القيمة لا يجوز الا براه لان الا بر من العين لا يصح **قوله** او مثله عطف على قوله
عنه اي يجب على الغاصب رد مثله المفضوب ان كان مثليا وهكذا الغصب عند تولد تعالى
من اعتدي عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدي عليكم ولان حق المالك ثابت في الصور
والعيني فوجب اعتبار ما دام يمكن وان اضرمت اى القطع المثل عن ايدي الناس يجب على
الغاصب قيمته يوم اخذته عند اي حينه رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه الله يوم الغصب وعند
محمد رحمه الله يوم الانقطاع لان الواجب في المثل المثل فلا يستقل عنه الى القيمة الا بالبحر
وهو كصل بالانقطاع فتعبر قيمته يومه ولا يبي يوسف ان المثل لما انقطع الحق بزوات

اليتم ومنها تعبر القيمة يوم الغصب كذا فيما التقي بها ولاي خيئة رجم الله الواجب هو الممل وهو نوعا
كاملا وهو الممل صوتا ومعنى وهو الاصل في ضمان العبد واثبات وقاص وهو الممل معني وهو القيمة
والقاص لا يكون شرا مع لا قتل الاصل لانه خلف عنه ولا قتل لا ينقطع الا باكفونه اليها
فتحول الى القيمة عند ما فتعبر حسنة قيمته وحده لا انقطاع ان لا يوجد في السوق الذي كان
ساع فيه وان كان يوجد في البيوت **قول** وما لا ممل له اي ما ليس بمثلي من المقتضى بات
كالعد واثبات المعافاة والدواب اذا هلكت بكم قيمته يوم غصبه بالاثبات لانه متعدد باعتبار
للمل صوتا ومعني فتعبر لثقل المعنوي وهو القيمة لانها تقوم مقامه وقال ما كان يضمن مثله
صوت من جنس ذلك لما ثبوتها ولما روى ان رضي الله عنه قال كنت في حجة عايشة
رضي الله عنها قبل نزول اية الحجاب فاني بقصة من تريد من عند بعض اربابهم على اللام
فحزبت عايشة القصة بيدها فانكسرت فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يامر باخذ من الارض
ويقول غارت امكم غارت امكم لم جات عايشة بقصة مثل تلك القصة فردتها فاحسن
ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال علي رضي الله عنه في ولد المغرور بنك الغلام بالغلام
واجارية باجارية ولما روى انه عليه السلام قال في عبيد بين رحلي بعتة احدها ان كان من مكر ارض
قيمة فغيب شريكه وان كان مكر اسمي العبد في قيمة فغيب شريكه غير مستوفى عليه وهذا
علي اعتبار القيمة فيما لا شاك حيث اوجبه على العتق وحديث عايشة رضي الله عنها كان على طريق المروءة
ومكاد الاطلاق لا على طريق الواجب اذا كانت التقصات للبنى صلى الله عليه وسلم وتاويل حديث
علي رضي الله عنه بفك الغلام لقيمة الغلام والمراد بالمل المذكور في الالة الممل معني لا صوت لان
الاصل هو المعنى والصوت تابع فاذا اعتد اعتبار الصوت للعتق فاعتبر المعنى ونفعا للعتق
الامكان ولهذا قال شريح رضي الله عنه من كسر عصا في له وعليه قيمتها **قول** فان ادعى هلاك
الكالم حتى يعلم انه لو لم يلاطم لم يرضى عليه ببدله لان الحق متعلق بالعين وللناس اغراض في الايمان فلا
قوله في الهلاك حتى يصل اليه الطن في المدة او باقامة بينة ومدى التلوم موكول الى راي القاضي لان الغيب
المقادير بالراي لا يكون واذا علم هلاكه سقط عنه رده فلهذا رده وله وهو القيمة ولو ادعى العاصب
عنده صاحبه بعد الرد وعكس المالك واقاما البينة فبينة العاصب اولى عند محمد لانها تست الرد
وهو عارض والبينة لمن ادعى العوارض وعند ابي يوسف رجم الله بينه المالك لانها تست وجوب البان
والآخر يشكر البينة للامات **قول** والغيب فيما ينقل فان غصب عتقا وهلك في يده لم يضمن وما
نقص بكاه وزراعة من النقصان كانه التعلق الى الغيب الموجب للضمان انما يتحقق فيما يتنقل ويحول
لان ازاله المال عن يد المالك باثبات يده عليه ولا يمكن كميته الا في المتولات فعلى هذا الوعد

وهلك

وهلك في يده بان غلب عليه السيد فتقتحت الما او غصب دارا فهدمت باقة سماوية لم يضمن عند ابي
والي يوسف وقال محمد ورفد الشافعي هو قول ابي يوسف اولا انه يضمن لانه اثبت يده عليه على وجه
تقوت يد المالك فينقصد سبب الضمان كانه النقول وقال عليه السلام من غصب شجرة من ارضي طوق
الله يوم القيمة من سبغ ارضين نفس علي انه يتحقق فيه الغصب ولنا ان الغصب ازاله اليد المحقة واثبات
اليد الباطلة ولا يكون ذلك الا بالتعلق والتحول والعتا لا يمكن فيه الاخر اجماع المالك عنه ذلك تعرف
في المالك لان العتار فلا موجب ضمان العتار فخلان المنقول والمذكور في الحديث الجراء في الاخرة وكلامنا
في الضمان في الدنيا وايضا الحديث دليل على ان المذكور تمام جراه ولو كان موجبا للضمان لبينه واطلا
لفظ الغصب عليه لا يدل على تحقق غصب موجب للضمان كاطلاق لفظ البيع على بيع الحر في قوله مباح
حر الحديث لا يدل على تحقق بيع الحر ولو غصب دارا او ارضا سكن فيه او زرع الارض ونقص
بكاه وزراعة من النقصان لان العتار يضمن بالاثبات وكان ان لا يضمن بالغصب ويضمن
بالاثبات كان الحر يضمن بالاثبات دون الغصب ثم ياخذ العاصب راس ماله وهو البذر وبما حرم
من النقصان وما التقي على الزرع ويتصدق بالفضل عند ابي خنيفة ومحمد رجم الله وعند ابي يوسف
لا يتصدق بشي وهذا الذي ذكرنا انه يضمن النقصان وهو الحكم في المنقول ايضا حتى لو غصب المنقول
ونقص في يده يضمن النقصان **قول** وان استغله يتصدق بالغلة كما لو تصرف في الغصوب والوديعة
وربح اي ان غصب عبدا او دابة ثم استغله اجرها فنقصه الاستغلال ومن النقصان تصدق بالغلة
عند ابي خنيفة ومحمد وعند ابي يوسف لا يتصدق لان هذا ربح حصل في ضمانه فيطيب له الزرع اما ان ضمانه
لان الغصوب داخل في ضمان العاصب مبروم غصبه وقلنا انه استناد الغلة بسبب خيبه وهو
في مال الغير فيكون خيبا فيبيله التصديق وكذا اذا تصرف العاصب في الغصوب او المودع في الودع
وربح يتصدق به عندها خلافا لابي يوسف والوجه مرجح بين ما ذكرنا ولا فرق في ذلك بين ما يكون الغصوب
والوديعة ما يتعين بالتعيين او لا يتعين بالتعيين وسواء اسار اليه ونقص منه او اسار اليه ونقص
او اطلق ونقص منه او اسار اليه غيبه ونقص منه ففي ذلك لا يطيب له الزرع لانه بالتقدير استناد سلامة
الشئ وبالاتساق استناد جواز العقد لتعلق العقد به قدر او وصفا فتثبت فيه شبهة الحرمة
للملك بسبب خيبه وقال الكوفي في طيب له الزرع في الوجه كلها الا فيما اذا اسار اليه ونقص منه وهذا
الاختلاف بينهم فيما اذا صار بالتعلق من جنس ما ضمن بان ضمن دراهم وصار في يده من المضمون
دراهم وما اذا كان في يده مبدله خلاف جنس ما ضمن بان ضمن دراهم وفي يده مبدله طعام
او عرض فانه لا يجب عليه التصديق بالاتساق لان الزرع انما يتبين عند اتحاد الجنس وما لم يصير بالتبيل
مرجس ما ضمن لانهم الزرع فيطيب له نأ في يده **قول** ومالك بلا حل انتفاع قبل اداء الفان

بريان

وطبخ وطحن وزرع وانما ذسيف او انا غير المحسن وبناعلي ساجه اي لو غضب سناه فذبحها فشقواها
او طبخها او غضب خنطه فطبخها او زرعها او صد يد فاشترى سينا او انا او غضب سناه وبناعلي ساجه
ملكه المصوب عنها وملكها الغاصب ولا يملك له الانتفاع حتى يودي ضمانه الا ان يجزى فيها الذهب والفضة
فانه لو غضبها وانما فيها الاول فانه لا يملكها وقال السافعي رحمه الله انه لا يقطع حق المالك بهذا الا
ويؤثر ايت عن ابي يوسف غير انه ان اختار اخذ الدقيق لا يضمن النقصان في ليلته فيضي الى الربوا
وعند السافعي لضمن وعن ابي يوسف انه نزول ملكه عنه لكنه يبيع في خنطه ملكه خنطه فان
مات الغاصب فالمصوب منه احق به من سائر الغرماء لانه زال ملكه بسبب ان يرضى به في ان العين
ملكه فبقي ملكه ما بقيت العين ويتبعها صنعة اذ هو قائم بها فيترجح جانب المالك وهو صاحب اصل
على جانب الغاصب وهو صاحب تبع ولان فعله عدوان محض فلا يصح سببا للملك فلعله فعله والتحق
بالعدو ولما استهلك العين مروه الا ترى ان المتأصل قد فانت بعلمها والذات قد صار لها اثر
حتى صار له اسم آخر واد استهلك العين صار لها مثله فالهون يصير ملكا له والصنعة قائمة
بذاتها من كل وجه والعين هالكة موجه فصارت الصنعة راجحة في الوجود وترجح الى احوال
وهي البقا وترجح الى الذات وهو الوجود فكان اولى بالاعتبار لان احوال تابع للذات وفعله
محمول في حب نيت يده المالك عن المحل لا من حيث اعدا الصنعة والمحمول لغيره لا يمنع ان يكون سببا
حكم شرعي كالصانع في الارض الغصوبة فانها سبب لتوابع حزيل مع انها محظومة فاذا ثبت ان ملكه
بالصنعة كصل كنه لا يملك له الانتفاع قبل اداء الضمان كيلا يلزم فتح باب الغصوب وان كان القابل
جواز الانتفاع به قبل اداء الضمان لانه ملكه بوجهه واما الجرحين فالذكور قول ابي حنيفة رحمه الله وعند
ملكها الغاصب لغيرها وراهم ودنايه او اولى لانه احدث فيه صنعة متقومة ولا في حنيفة رحمه الله المتأصل
باقية من كل وجه ومعناه الثمنية باق ايضا والوزن باق ايضا والصنعة غير متقومة من كل وجه حتى لا قيمة
لها عند المقابلة بالجرح وفي الساقه لا يقطع حق المالك عند السافعي سواء عليه اذ في قولها وله
ان يهدم البناء وما خذ الساقه لانه قد عين ماله عندنا القطع حق المالك دفعا للضرر عن الغاصب
وحرز المالك بحبوب بالقيمة فلا يهدم زراعتها اذا خا ط باخط المصوب بكذا في اذ دخل الوط
منه بانه السعة **قول** ولو ذبح سناه او خرق ثوبا فاحس من القيمة وسلم المصوب اليه او ضمن النقصان
وفي الخرق اليسير ضمن نقصانه اي لو ذبح سناه غيره فالكذا في ان ساقه فتمها وسلم الدبوح للفا
وان ساقه ونقصه نقصانه لان الذبح استهلاك من وجه باعتبار بعض المنافع وليس باستهلاك
من وجه لبقاء بعض المنافع وبالله فغيره ولو غضب ثوب غيره فخرقا فاحس فاضا حيا وان ساقه
ضمن الغاصب كل ثمة ثوبه وكان الثوب للغاصب لانه استهلك مروه لانه لا يصلح جميع ما كان
صاحا

الغاصب

صاحا قبله وان ساقه الثوب ونقصه النقصان لانه تعيب من وجه لانه قائم بقيته وان خرقه خرقا يسيرا
ضمن النقصان واحد وبالثوب ثوبه لان العين قائم من كل وجه وهذا القدر من الخرق لا يخرج من ان
يكون صاحبا لما كان صاحبا قبله وانما يملك النقصان في قيمته فيضمنه النقصان والحد الفاصل بين
الخرق الفاحش واليسير ان الفاحش يفوت بعض العين وحبس المنفعة ولبى بعض العين وبعض
المنفعة واليسير ما لا يفوت به شيء من المنفعة وهو يخرج من ثوبها هذا اذا قطع الثوب ولم يحدث
فيه صنعة واما اذا احدث فيه صنعة بان خا طه قيصا او قبا فانه يقطع عنه حق المالك عنه **قول**
ولو غرس او بنى في ارض الغير فلعا وردت وان نقصت الارض بالقطع ضمن له البناء والغرس متاعا ويكون
له اي لو غضب ارضا غرس فيها او بنى فيها فله اقلع الغرس والبناء ودها لان الارض لا يغصب فبقي
حق المالك كما كان والغاصب سفلها بها فيؤمر بتفريقها ثم ان كانت الارض بقلعها متفق فللمالك ان يضمن
له قيمه البناء والغرس حتى يقطع ويكون للمالك فتقوم الارض بدون الشجر والبناء وتقوم وبها البناء
والشجر حتى يقطع فنقص فضل ما بينهما رعايته لحياتين **قول** وان صبغ اولت السويق لضمن قيمته
قيمة ثوب ابيض ومثل السويق او اخذها وغرم ما دام الصبغ والضمن اي لو غضب ثوبا بصبغة اهر
او سويقا فلتضمن لضمن فالكذا في ان ساقه ثمة ثوب ابيض ومثل السويق وسلم للغاصب وان ساقه
اخذها وغرم ما زاد الصبغ والضمن فيها وقال السافعي رحمه الله في الثوب لما كذا ان يسلكه ويامر للغاصب
بازالة الصبغ عن ثوبه بالعدل بالقدر الممكن ويضمنه نقصان الثوب ان نقص بذلك ثوبه لانه متعلق بالصبغ
فلم يكن له غير والتميز ممكن بخلاف السويق فان ثوب السمن عنه غير ممكن ولذا ان الصبغ مال متقوم و
لا يسطر لتقوم ماله فيجب صيانته اما المكن وذاتيا قلنا وانما اثبتنا ايجار لصاحب الثوب لانه صاحب اصل
والغاصب صاحب وصف قابلات ايجار لصاحب الاصل اولى من ثباته لصاحب البيع بخلاف البناء في الارض
لانه امكن اتصال عيني كل واحد منهما الى صاحبه بالفضل وهذا لعدم الاتصال بالغاصب عيني ماله
فصل غيب المصوب وضمن قيمته ملكه والقول في القيمة للغاصب مع يمينه واليمين للمالك وان ظهر
وقيته اكثر وقد ضمنه بتول المالك او بيمينه او بتكون الغاصب فهو للغاصب ولا خيار للمالك وان ضمنه ضمن
الغاصب فالمالك يضمن الضمان او باضا للمصوب ويرد العرض اي لو غضب عينا فبقيها فضمنه المالك
قيمتها ملكها الغاصب عندنا وقال السافعي رحمه الله لا يملكها لان الغصب تعد محض فلا يصلح ان يكون
موجبا للملك الذي هو امر حسن مشرع ولذا ان المالك ملك البديل فوجب ان يزول عن ملكه البديل **فصل**
ودخل في ملك الغاصب كتيقا للعدل كما في سائر الجبايات ولان الضمان انما يجزى المالك ولا
مع بقاء الاصل على ملكه فكان ان ذوال ملك المالك شرط للضمان وشرط الشيء تابع له فصارت
وانما يكون قبيحا لو كان الملك تابعا للغصب مقصودا بخلاف المدبر فانه باء الضمان بعد غصبه بخبر

ق

فوا

فقد

عن مكر المولى لكن لا بد من مكر الغاصب لعدم صلاحية الانتقال من مكر الى مكر ثم القول في قيمة الغصب
قول الغاصب مع حلفه لان المالك يدعي الزيادة وهو ينكره القول المنكوح مع يمينه وان بين المالك وبينه
ان قيمته اكثر من ذلك فمقتضى الالة نورد عوانه بالحجج ثم ان ظهر الغصب بعد ادان الغاصب فان كان
مطلبا ماضيا فلا يكون للمالك يد عليه عند الكرجي لانه يورده عليه بدل ملكه بكماله وعندنا هو فيما اذا
ضمنه بقول الغاصب بان يحار ان ساء امضى الضمان وان ساء باللعين ويرد الضمان لان رضاه لا يتم
حيث لم يعط ما يدعيه وان كان اكثر ماضيا فان كان ضمنه يقول المالك اد بيمينته او يقول الغاصب
عن المتيقن فهو الغاصب ولا خيار للمالك لانه رضى بالمباذلة بهذا القدر حيث لم يدع الزيادة على هذا
القدر وان كان ضمنه يقول المتيقن مع المتيقن فاما المالك بان يحار ان ساء امضى الضمان وان ساء باللعين
ورد العوض لان رضاه بهذا القدر من الضمان لم يتم حيث ادعي الزيادة وانما احدى دونها لعدم
البيينة ثم اذا اختلف المالك اخذ الغصب فله الغاصب ان يحبس حتى ياخذ القيمة التي دفعها اليه لانها
مقابلة بقرينة وان باع الغصب فضمنه المالك لنذبيعه وان حرره ثم ضمنه لا الى ان غصب عبدا
ثم باعه فضمن المالك قيمته لنذبيعه وان اعتقه ثم ضمن القيمة لم ينفذ العتق والفرق ان المالك انما يثبت
بالضمان مستند والثابت بطريق الاستناد ثابت بوجه دون وجه فيكون هذا المالك ناقضا والمالك الثاني
يكنى بغيره البسج دون العتق لا يركب ان البيع من المكاتب والمادون ينفذ دون العتق قول
وزايد الغصب امانة فيضمن بالتعدي او بالمنع بعد طلبه المالك اي زوايد الغصب امانة سواء
كانت متصلة كالسمن ونحوه او منفصلة كالولد والنماء والبرهان فان هلك في يد الغاصب لا يضمن
لان التعدي فيها او يطلها ما كلفها فيمنعها اياه وقال السافعي رحمه الله زوايد الغصب سوغها مضمونة
لانه حدث من اجل مضمون عليه بالتعدي فمضمون لان الضمان انما يكون باثبات يد مبطلة عليه
وهو ثابت على الزيادة ايضا فمضمونة ولما ان الزوايد ليست بمضمونة لان الغصب اذا لم يلد
الحقة وهي لا تحقق في حق الولد لانه غير موجود عند الغصب فلا يكون غصبا فلا يضمن الاب بالتعدي او بالمنع
عند طلبه لان المنع تعدد قول وما نقصت بالولادة مضمونة وكبر بولدها الى لو غصب جارية
فولدت عند الغاصب فنقصت قيمتها بالولادة ضمنه الغاصب لان الجارية دخلت في ضمانه بجميع اجزائها واكثر
معتبر بالكل ثم ان كان في قيمة الولد ناقصة لغير نقصان جبرها وسقط ضمانه وان لم يكن وفاءه بسقط
ضمانه وقال زفر السافعي رحمه الله لا يحجب النقصان بالولد لان الغاية مذكاة والولد ملكه ملكه
لانكون جارية ملكه وصار كولو هكذا الولد قبل الرد ولذا ان سبب الزيادة والنقصان واحد
وهو الولادة فلا يظهر النقصان فمسخ الضمان بخلاف ما اذا مات الولد قبل الرد حيث لم يسقط ارسن
النقصان لان شرط ابراء الاصل رده فكذا لا بد من رد مخرج فلو لم يرده الولد الذي مات خلف على النقصان

لانه لا يوجد الملك
من كل وجه

لا يبرأ

لا يبرأ عن الضمان قول ولولا ان يغصبونه فردت فماتت بالولادة ضمن قيمتها واليمين الحرة اي لو
امته وزني بها فجلدت عند الغاصب فردها فمكنت بالولادة ضمن الغاصب قيمتها يوم علت ولو كانت
حرة لم يضمن وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال صاحباه لا يضمن في الالة ايضا الا بقضاء الجبل لان الرد
قد صح مع الجبل ولكنها تعيب تعيب الجبل في ذلك موجب لضماني النقصان وهلاكها بعد الرد سبب
في يد المالك وهو الولادة فلا يبطل حكم الرد فلا يضمن الغاصب وله ان الرد لم يصح لانه اخذها وهي
غير حامل وردتها وهي حامل والحمل سبب الهلاك فكان الرد حين وجد متردا ان سلك المولى
ظهر ان الرد وقع صحيح وان اتصل به الهلاك ظهر ان الرد لم يصح كانها هلكت عند الغاصب بخلاف
الحرة فانها لا يضمن بالغصب ليعتق عند رد الرد فان الغصب قول وما في الغصب وخبر المسلم
او خبيره بالاتلاف ضمن لو كانا لذي قولى وما في الغصب عطف على قوله ولا يضمن الحرة اي لا يضمن
منافع الغصب وخبر المسلم او خبيره بالاتلاف وقال السافعي رحمه الله منافع الغصب مضمونة لان
المنفعة مال متقوم مضمونة بالعتق فكذا بالغصب كالايمان ولذا ما روي ان يحرق عليها رضي الله عنها
حكما في ولد المعزور انه حر بالقيمة واوجبنا على المعزور رد الجارية مع عقربا ولم يوجبنا قيمة الحرة مع علمها
ان المعزور كان مستحدا لها ولو كان واجبا لما حل لها الكوت عن بيانه ولان المنافع لا يتصور
غصبها لانها امر اضلاقي ولا يثبت الا يتصور غصبها وانما فيها فلا يجب ضمانها ولو اختلف المسلم خمر الذي
او خمر يضمن قيمته عندنا وعند السافعي لا يجب الضمان وعلى هذا الخلاف لو اختلف ذي قولى على ذي قولى
له انهما ليسا بمتقامين في حق المسلم فوجب ان لا يكونا متقامين في حق الذي ايضا لانهم اتيوا
في الاحكام فاذا لم يكنا متقامين فلا يجب الضمان بالافاء ولذا انه اختلف ما لا متقوما في حق التلف
عليه فوجب ان يضمن وهذا لان الحمر مال متقوم في حق الذي لانه كان متقوما في الاصل فستى اليه
ان يوجد الميراث والميراث في حقه دون حقه لانهم لا يخطبون خطاب فستى علي ما كان في حقه فاذا
التلف احد يجب عليه ضمانه الالة يجب قيمته الحمر وان كان مردوات الاستمال لان المسلم ممنوع من ملك
الحمر في حقه لا يمكن متقوما ولا يجب بالافاء الضمان قول فان غصب من سلم خمر فخلل او جلد ميتة
فدفع فلما كان اخذها ورد ما زاد الدباغ وان اتلفها ضمن اكل فسط اي ان غصب من سلم خمر الى اخبر
فلما كان ان ياخذ اكل بغير شيء وياخذ اكله ويرد عليه ما زاد الدباغ فيه والمراة اذا اخلها بالنقل من
الى النسل او بالعكس ودفعها ما له قيمة كالنخل والعصى والفرق ان النخل الخليل فله ان يخلها بالنقل من
السقوية والمالية لان نخاسه الحمر قابلة للزوال فصار الخليل كمثل النخل فله ان يخلها بالنقل من ذلك
عن مكر المالك وبهذا الدباغ اتصل بملكه مال متقوم الغاصب كالصبي في النوب فله ان يخلها بالنقل
بغير شيء وياخذ اكله ويعطي ما زاد الدباغ فيه وطريق معرفة ان ينظر الى قيمة اكله في كل ما غرر به

تورثها
حسب عمل
الضمان
في حقه
ووجد

في حقه

قول

قول

قول

قول

والقيمة مدبوحة فيصن فضل بينهما والغاصب ان يحبس حتى يتوفى حقه وان هلك الجلد الجلد
 في يد لا يضمن بالاجماع وان اتلفها قبل ان يوردها الى صاحبها ضمن الكل لان ائلف بالاعتق ما خالصا
 للعبود منه متليا فضمن مثله ولا يضمن الجلد المدبوع وقال بعض قلة الجلد مدبوحة وعطى ما زاد الدباغ
 فيه لان ملكه باق فيه وهو مال متقوم بنفسه له مدبوحة بالاستهلاك ثم عطى ما زاد الدباغ فيه وذلك
 لان الجلد كان واجبا الرد فاذا فاقه عليه وجب عليه رد خصله ولا يضمنه رحمه الله ان ماليتها ويقوم
 حصاره بغير الغاصب وفعله متقوم لا يتقوله ما فيه ولهذا كان له ان يحبس حتى يتوفى ما زاد الدباغ
 فيه كان قتاله والجلد يبيع لصاحبه الغاصب في حق التقويم الاصل وهو الصنعة لا يجب عليه ضمانه بالانكسار
 فكذلك التسع خلاف وجوب الرد حال قيامه لانه تابع للملك والجلد في حق الملك غير تابع للصنعة لثبوت
 الملك قبل الصنعة وان لم يكن متقوما ولو دبع بما لا قيمة له كالتراب فهو للمالك مجا بالانكسار
 غسل الثوب الخس ولو استهلك الغاصب يضمن قيمته مدبوحة وما زاد غير مدبوحة لان وصف
 الدباغ هو الذي حصله فلا يضمنه ووجه الاول ان صنعة الدباغة مائة للجلد وهي غير معتبرة
 منفردة عن الجلد فاذا اضرارا جلد مضى عليه بالانكسار فكذلك ما يتبعه ولو خلل الجرح بالانكسار فيه
 قيل عند ابي حنيفة صار ملكا للغاصب ولا يضمن عليه لانه باحاط بماله استهلكه وبما استهلكه احمرا لا يلزم
 الضمان وعندهما اخذ المالك واعطاه ما زاد الملح فيه ومعناه ان يعطيه مئلا وزن الملح من الجلد ولو
 استهلكه لا يضمن عند ابي حنيفة خلافا لهما وقد ذكرنا الوجه الرابعين في دبع الجلد ولو كان عينها قايما
 فاراد المالك ان يتركه على الغاصب في هذا الوجه وضمنه قيمتها قبل ان يتركه لان الجلد الجرح لا قيمة
 له وعندهما ذلك ثم قد يضمن قلة جلد مدبوحة وقلة اكله وقلة قيمته الجلد المذكور **قوله** من كسر
 معزفا او اوراق سكر او منصفه ضمن وصح بيع هذه الاشياء اي ومن كسر لم يربط او طبلا او مسزمارا
 او سببا من المعازف او اوراق سكر او منصفه فهو ضامن وقال لا يضمن لانها معتلة للمعصية فسقط
 يقومها كالحجر لانه فعله باذن السدح قال عليه السلام بعثت بكسر المزمارين ولا يضمنه ان ائلف مالا
 يتنفع به من وجه اخر سوى الله ولا يربط قيمته لاجل الله كما يجازية المعينة فاذا كان مالا يضمن
 اخر فبالتلافة يجب الضمان ثم يضمن قيمتها صالحة بغير الله ولو اوراق سكر او موالتي ومن الربط
 اذا اشتد النصف وهو ما ذهب لضمه بالطحح يجب الضمان عليه عند ابي حنيفة ويجب القيمة فيها
 لا المثال لان السلم ممنوع عن تملك عينه وعندهما لا يجب عليه الضمان بالتلافيا لانه لا يضمن بالعبود
قوله ومن غصب ام ولد ومدين غنم من قيمته المدبوحة الام الولد وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله
 وعندهما يضمن قيمة ام الولد ايضا ليتقوما عند هاهنا غير متقويم وقد قررنا في التوقا ولكن
 لا يملك المدبوع بالادمان لانه لا يقبل النقل من ملكه الى ملكه وهذا بالاتفاق **قوله**

السنة

والشوق الى قولها توفيق رشتي

السنة هي تملك البتة جبراً على المشتري بما قام عليه اي السنة في اللغة مأخوذة من الشفع وهو الفهم المتبع
 بها لما فيها من ضم الشراقة الى ملك الشئ وفي الشريعة هي تملك البتة الى آخره وبها اتصال ملك
 الشئ بالشئ وشروطها ان يكون عقد معاوضة مال بمل وان يكون المحل عقاراً سبلاً كان او علواً
 قابلاً للقبضة او لا وركبها الطلب وحكمها حق الاخذ **قوله** ويجب للحياط في نفس المبيع
 ثم للحياط في حق المبيع كالرب والطبق ان كان خاصاً لم يجز للمصالح اي السنة ما يتبعه لعل على الترتيب
 المذكور لما روي جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالسنة في كل شئ لم يفسد ربحه
 او عايط لا لكل له ان يبيع حتى يوزن شريكه فان ساء اخذ وان ساء ترك وان باعه ولم يوزن
 فهو احق به رواه مسلم والنسائي وابوداود وقال عليه السلام اجار احق للسنة جاز ينتظر
 بها وان كان غايها اذا كان طرفها واحدا رواه ابو داود واحدا رواه غيره وقال عليه السلام جاز الدار
 احق بالدار من غيره رواه احمد وابوداود والترمذي وقال عليه السلام اجار احق بسقبة وهو
 سنة رواه احمد والبخاري وابن ماجه والاعتبار بالترتيب المذكور فلا يراها وجبت لدفع الضرر
 الدائم فكل ما كان اكثر اتصلا كان اخص بالضرر فكان احق بها لقول الموجب لها فليس **قوله**
 ان يافذح وجود الاقوي الا اذا ترك الاقوي فحينئذ يافذح الاضعف قال الساجي رحمه الله السنة
 باجوار لقول جابر انه عليه السلام قضى بالسنة في كل ما لم يتم فاذا وقعت الحدود وحرق الطريق
 فلا سنة رواه البخاري وهذا يقتضي ان يكون حبس السنة فيما لم يتم اذا ائلف الله
 للجنس لعدم المعهود ولان السنة يثبت على خلاف التماس كالا يلزم مؤنة القيمة وهذا المعنى
 لا يتحقق في الجار لانه لا يقاسم واما ما روي في المراءى وانه اعلم انها لا يجب للجار بيعه الشراكا
 لانها احق به منه وحته متاخر عن هتيم وايضا تحفيض الشئ بالذكر لا يدل على نفي اكله فيما عداه
 على ما عرف ولا يلزم ان السنة وجبت لدفع ضرر مؤنة القيمة واجرة التسمية مشروعة فلا يجوز
 احقا للضرر بالمشتري بغيره هاهنا لدفع حكم مشروع وانما الموجب لدفعه دفع ضرر مؤنة المعاش
 على الدوام وهذا المعنى موجود في الجار ايضا فيثبت له احق ايضا لكن مادام حق الشريك في المبيع
 والرب والطبق بان لا يكون الجار سنة لما بيننا والمراد بالرب ان يكون نهر الجاري في السفن والطريق
 الخاف ان لا يكون نافعا والمراد بالجار الملاصق وهو الذي على ظهر الدار المستودعة وبابه في سكة
 اخرى **قوله** وواضع الجذوع على الحائط والشريك في حصة على الحائط جار وما ويله اذا كان له حق وضع
 الحصة على الحائط من غير ان يملك شيئا من رقبته الحائط لانه اذا كان هكذا فله حق الشغل لا غير فكان
 جاراً لا شريكاً وكذا بوضع الجذوع لا يبيع شريكه في الدار وانما هو جار ملازق **قوله** على عدد الدروس
 يتعلق الجذوع وهو منقسم اي يجب للسنة منقسمها على عدد الدروس وقال الساجي رحمه الله على سائر

الاغنيا لان السنفعة مرجع اقل الملك لانها تقي بالملك وتجب لتكميل منفعة الملك فكون على قدر الملك
كالولد والابن والتمتع بالملك المشترك ولما انهم استروا في سبب الاحتياق وهو الاتصال فيستوفون
في الاحتياق والاتصال كل جزء على تامة الاحتياق جميع البيع بالسنفعة ولهذا لو باع صاحب الكنية نصيبه لصاحب
التكليف ان ياتى الكيل بالسنفعة وكثر الاتصال تسعد بكثرة العلة والبرجوع بها غير جائز على غير
خلاف الولد والابن والتمتع فانها متولدة من العين فتولد بقدر الملك اما ملك ملك غيره فلا تولد
من ملكه ولو استقط بعضهم حقه قبل التقاضي للباقي في الكيل على عدد الروس لكان السبق حق
كل واحد منهم ولو استقط بعد التقاضي لا يكون نصيبه للباقي لانه بالتقاضي قطع حقه في نصيبه ولو كان
بعضهم غائبا لم ينفذ السنفعة لكان فرغ في الجميع لان الغايب كمثل ان لا يطلب ثم اذا حضر وطلب السنفعة
له نصيبه **قول** بابيع واستقر بالاشهاد وتلك بالاخذ بالتراضي او بتقاضي الباقي قوله بابيع
متعلق بقوله يجب اي يجب السنفعة بابيع وتسبق بالاشهاد لانه لا بد من طلب الموائمة لان حق السنفعة
يطلب بالاغراض فلا بد من ايقاظ طلبه عند التام ولا يمكن من ذلك الا بالاشهاد وتلك بالاخذ اذا سلم
المشتري برضاها او حكم بها حاكم لان الملك قد يبيع للمشتري فلا ينتقل عنه الى السنفعة الا بالرضا والاتصال
وقايدته تظهر فيها اذا مات السنفيع بعد كل حكم بالسنفعة فانه يؤدث عنه **باب**
طلب السنفعة فان علم السنفيع بالبيع اشهد في مجلس على الطلب ثم على البايع لو يدعي او على المشتري
او عند العقار ثم لا يستطاع لهما فيه اي ان علم السنفيع بالبيع الى اخره فلا بد له من طلب الموائمة وهو ان يطلبها
كما علم مرغ غير ساكت ويشهد على هذا الطلب ليلا يحج عليه ثم شهد على البايع ان كان البيع في يد او على
المشتري او عند العقار ولا اشهادا وعلى البايع او على المشتري او عند العقار ان يكون لازما اذا شهد
عند طلب الموائمة واما اذا اشهد عند طلب الموائمة فذكر ملكه ولتقوم ذلك تمام الطلبين واذا فعل
ذلك فقد سنفعة ولا يستطاع لهما فيه وعن محمد انه لو ترك سنفعا بعد الاشهاد بطلب سنفعة وهو قول
زفر ومعناه اذا تركها بغير عذر كما لم يرضى والكسبي وغيره ليلا ينفقوا المشتري وقلنا ان حقه قد تقرر
سرا فلا يطلب بالتأخير وما ذكر من البرز يمكنه دفعه بالمرافعة الى القاضي حتى يامر بالاخذ او بالتوك
وعن ابي يوسف رحمه الله انه اذا ترك المخاصة اختيارا في مجلس من مجلس القاضي بطلب سنفعة لانه وليد
اعراضه **قول** وان طلب عند القاضي سأل المدعي عليه فان اقر عليك ما تسع او نكل او بوهن السنفيع
ساد عن المشتري فان اقر به او نكل او بوهن السنفيع قضى بها اي طلب السنفيع ثم لا فان اقر بها ملكه وانكر
ونكل عن البين او بوهن السنفيع على ان ملكه سأل القاضي المشتري عن المشتري فيقول له هل اشتريت
فان اقر بان اشتري او انكر ونكل عن البين او اقام السنفيع البينة قضى بالسنفعة له وقال زفر والساقى
استحق السنفيع بظاهر الملك باعتباره وليد ولا يحد في اقامته البينة لان اليد وليد الملك وقلنا

انما هو الذي عليه
القول في السنفعة
التي هي على اليد
والقول في السنفعة
التي هي على اليد

اليد

اليد تملك ان يكون يد ملك غرض والمحمل لا يصلح ان يحتمل الالتزام على الغير ثم بين المشتري بان كان ملك
السنفيع الدار المستوفعة بها على العلم وبينه بان كان المشتري على البينات بان حلف انه ما اشتري هذه
الدار او ما اشترى في هذه الدار سنفعة من البيع الذي ذكره هذا اذا كانت الدار المستوفعة معلومة
مستوفعة ولا ينبغي ان يسأل او لا عن الدار المستوفعة بخلاف ما حتى تخرج الدعوى **قول** ولا يلزم السنفيع
احصاء الثمن وقت الدعوى بل بعد غير واجبة عليه فلا يجب احصاءه واذا قضى القاضي بالسنفعة له
لزمه احصاء الثمن لانه واجبة عليه حشد وعن محمد انه لا تقضي له حتى يحضر الثمن ليلا يروي مال المشتري
لا فلاس السنفيع لانه محتملات ثم اذا قضى بالسنفعة للمشتري ان يجب من الدار حتى لا يتوجه من
لانها تولد من البيع والمشتري **قول** وقاصم البايع لو يدين ولا سمح البينة حتى يحضر المشتري
البيع بمشهادا والعهدة على البايع اي السنفيع يحاجم البايع ان كان البيع في يد لان له يد اتمه اصاله
فكان خصما ولا سمح بينه السنفيع حتى يحضر المشتري فسخ العقد محضه وتنفذ السنفعة على البايع
وبجول العهدة عليه لان الملك للمشتري واليد للبايع والسنفيع يبريد ركناهما جميعا والباقي يرضى بها
فلا بد من حضورهما بخلاف ما اذا كانت الدار في يد المشتري فانه في الفسخ الاحتياج الى حضور
البايع لانه صاحبها لا ينبغي فلا يحتاج الى وجوده ثم وجه هذا الفسخ ان يجعل الفسخ في الاصل
الى المشتري لانه حق اصيل ليلا ينفذ الى سقوط السنفعة **قول** والوكيل الذي يفسخ البيع
مالم يلم الي الموكل لان الاخذ بالسنفعة مرجع حق العقد وهي مرجع الى العقاد الا اذا سلم العقاد
الى الموكل فانه حشد لا بد له ولا ملك فلا يكون خصما **قول** والفسخ فيما الروية والعب
ان شرط المشتري البراءة من ذلك لان الاخذ بالسنفعة بمنزلة السأ التحول الصنفعة اليه فيثبت فيه
ايجار ان كان في السأ ولا يستطع بشرط البراءة عن المشتري ولا بروية لان المشتري ليس بتابع عن السنفيع
فلا يعمل شرطه ودويته في حقه **قول** وان اختلف السنفيع والمشتري في الثمن فالقول للمشتري
وان بوهن السنفيع اما الاول فلان السنفيع يدعي عليه الاحتياق الاخذ عند يده الاول والمشتري
يؤكد ذلك والقول للمتكلم مع بينه ولا يحد لثان لانه ثبت بالنص فيما اذا وجد انكار من كان بيني والدعوى
من كان بيني والمشتري لا يدعي على السنفيع شيئا فلا يكون السنفيع منكرا فلا يكون في معنى ما ورد به النص
فلا يحد لثان وان اقام البينة فالبينة بعينه السنفيع وقال ابو يوسف والساقى وجهها البينة بينه
المشتري لانها سببت الزادة فيكون اولى ولما انه لا يحد بين البينتين في حق السنفيع لانه يمكن ان يعمل
بها بان اشتري سنفعا من سنفيع فلان يرضى ان ياتى بها سنا فلا يرضى الى التراجع لان الاستعانة
بالترجع عند تعدد العمل بها وهذا لم يتعد لان البيع الاول لا يفسخ بالثاني في حق السنفيع
وان كان يفسخ في حق التعاقد **قول** وان ادعى المشتري بما فادعي بايعة اقل منه ولم

قوا

قوا

قوا

قوا

قوا

قوا

قوا

الثمن اخذها السنيغ بما قال البايع وان قبض احد هاتين ابي ان ادعي المشتري عما وادعي
 اقل منه ولم يقبض البايع الثمن اخذها السنيغ بما قال البايع وكان ذلك خطأ عن المشتري ان كان قال
 المشتري واخط عنه خطأ عن السنيغ لما بين ان سنا الله تعالى وان قبض البايع الثمن اخذها السنيغ
 بما قال المشتري لان البايع خرج من البيع وصار كراحي فبقي الاخذ بالسنيغ والمشتري فقد
 بينا ان القول للمشتري ولو ادعي البايع اكثر مما كان وترا دواها بكل طهر ان الثمن ما قوله الاخر
 في اخذها السنيغ بذلك وان قلنا في الفاضي العقد بينهما وياخذ السنيغ بما قال البايع
قوله وحط البعض لغيره حق السنيغ لاحت الكهل والزيادة اي لو حط البايع عن المشتري بعض الثمن
 لسطط ذلك عن السنيغ وقال السنا في الاستط وموتول زقد وقد بيناه في البيوع والاصل ان الخط
 ياتى باصل العقد عندنا فنحن الثمن ما بقي بعد اخط في اخذها السنيغ به وعندنا لا ياتى وان حط كل الثمن
 عن المشتري لا يخط عن السنيغ فان حط الكهل لا يمكن ان ياتى باصل العقد ولا يلزم العقد بلا ثمن وهو غير
 جائز وان زاد المشتري في الثمن للبايع لم يلزم الزيادة الشنيغ وان كانت الزيادة ياتى باصل
 العقد عندنا لان السنيغ ركن البيع بالثمن الاول قبل الزيادة والمشتري لا يملك المطالبة فيه
 البات فلا يملك بيعه ايضا **قوله** وان اشتري دارا بغير ثمن او بعت دارا اخذها السنيغ بثمنه
 وبثله لومثليها ويحال لومو جلا او يصير حتى يمضي الاجل في اخذها اي ان اشتري دارا بغير ثمن
 او بعت دارا اخذها السنيغ بثمنه لانه عاجز ان ياخذ بمثل ذلك العرض والعقار صوتا ومعنى
 في اخذها بمثل المعنوي وهو القيمة وان اشتراها بمثل اخذها بمثله لانه قادر عليه وان اراد
 ثمن موجد فللسنيغ ان ياتي سنا اخذها بغير ثمن حال وان سنا صير حتى يمضي الاجل ثم ياخذها
 وليس له ان ياخذها في الحال بغير ثمن موجد وقال زفر السنا في ذلك انه ذكر لان السنيغ
 حق الاخذ بالثمن الذي يملك به المشتري بصفته والاجل منه للدرنقان دين موجد ودين حال
 ولما ان الاجل يثبت شرط لا يقتضيه العقد ولا شرط فابين السنيغ والبايع او المشتري فلا يثبت
 في حق السنيغ والرجاء به في حق المشتري لا يكون رضا في حق السنيغ لتفاوت الدار في الملاءة والاجل
 ليس بوجه للثمن لان الثمن للبايع والاجل في حق المشتري على البايع فكيف يكون في صفه للثمن ثم ان
 اخذها بالبايع ثمن حال سسط الثمن عن المشتري لتحول الصفه الى السنيغ وان اخذها المشتري
 بوجه البايع على المشتري بغير ثمن موجد لانه ثبت في هاتين **قوله** ومثل الخمر قيمه الخمر وان كان
 السنيغ ذميا وقيمتها لومسما اي ان اشتري ذمي خمر او خمر ذمي سنيغها ذمي اخذها
 بمثل الخمر لانها مثلي قيمه الخمر لانه من القيمات وان كان السنيغ مسلما اخذها بقيمة الخمر والخمر لومسما
 فلا من مرفقات القيمة واما الخمر فلا ان المسلم عاجز عن تسليمها فالتحق بدوات القيمة وقيمتها الخمر

انما يحرم على المسلم تملكه اذا كانت بدلا عن الخمر وقيمتها ليس كذلك بل يدل عن الدار واما الخمر
 هنا يقدري قيمته بحد الدار **قوله** وبالثمن وقيمة البنا والغرس لو بني المشتري او غرس او وكل المشتري
 قله اي لو اشتري ارضا ثم بني فيها او غرس ثم قضى بها للسنيغ فهو باختيار ان سنا اخذها بالثمن وقيمة البنا
 والغرس متلوغا وان سنا كلف المشتري قله وعن ابي يوسف انه لا يملك البيع ويخير بين ان ياخذ
 بالثمن وقيمة البنا والغرس وبين ان يترك وانه قال مالك والسنا في ان لا يرضى بغير هذا الجاد
 ولكن ليس له ان يفرجه ينتقن بنائه فان ضمن له ذلك فله الاخذ والافلا ولنا انه بني او غرس فما
 لغيره فيه حق متاكد بغير سبط من له الحق فله الامر بقبضه كالمناصب بخلاف ما اذا وقع حيث لا يملك
 بالقبض المتكسبا لان له نهاية معلومة فبالاخير لا ياتى السنيغ ضرر فاحسن فلا يملك بالقبض **قوله**
 وان غرس المشتري فاستحق رجوع بالثمن فقط اي لو اخذ السنيغ الارض بالسنة ثم بني فيها او غرس
 ثم استحق رجوع على المشتري بالثمن لانه ظهر انه اخذ بغير حق ولا يرجع بقيمة البناء والغرس على البايع
 او المشتري وعن ابي يوسف رجوعا لله انه يرجع به على من اخذها منه كان المشتري يرجع بها على البايع
 لو اخذها المستحق سواء ان حق الرجوع للمشتري انما ثبت لدفع الضرر والبايع التزم السلامة للمشتري
 فصار المشتري مفررا وسرجه البايع ولا عذر في حق السنيغ لانه يملك على صاحب اليد جبر ابقا اختيار
 منه فلا يرجع عليه **قوله** وبكل الثمن ان خربت الدار او جفت الشجرة وكحصه العرضة ان يقبض المشتري
 البنا والتضن له ولمرها ان ابتاع ارضا وتخللا واما او لم يرد يد وان جذا المشتري سسط حصته من الثمن
 اي ان خربت الدار المستوعمة في يد المشتري او البايع او جفت شجرة البستان بغير فعل احد فللسنيغ
 ان ياخذها بكل الثمن ان سنا وان سنا ترك لانه تاي بعا ان لا يرضى فلا يقابلها سوى من الثمن وان
 تقبض المشتري البنا فللسنيغ ان ياخذ الارض كحصتها من الثمن اذا قسم على قيمه البنا وقيمة الارض
 وقت العقد ان سنا وان سنا ترك لانه باختيار لا كصادق متطوعا فيكون له شرط من الثمن والتضن
 للمشتري لا للسنيغ لان السنيغ انما ياخذ بطريق التبعية فزالت بالانفصال وان اشتري ارضا
 فيه نخيل وعليه ثمن فللسنيغ ان ياخذ الكل بكل الثمن ان سنا كمن يربط ان يكون الثمن كوراء البيع حتى
 يدخل في بيع الارض والنخل وفي التماس ليس له ان ياخذ الثمن لانه ليس يتبع الارض ولا النخل
 ولهذا لا يدخل في البيع من غير ذكر وجه الاتحسان انه تابع مادام متصلا في حكم النخل والسنيغ
 حق اخذ النخل فكذلك الحق اخذها كان تبعاله وكذا اذا ابتاع الارض والنخل وليس في النخل ثمن
 فاشترى يد المشتري فللسنيغ ان ياخذ لانه تبع للنخل فيمضي اليه حكم البيع وان جذا المشتري الثمر
 ثم جاز السنيغ لا ياخذ الثمر سواء كان موجودا وقت العقد او حدث في يد الثمر جذا لبطال التبعية
 العقد وقت الاخذ بالانفصال غير انه في الفصل الاول سقط حصته الثمر عن السنيغ من الثمن

البناء والغرس

الخمر والخمر ذمي

السنعة لا تكون جارية في البيع

لانه دخل في البيع قصد بالتسليم فكان له قسط من الترفنوت فيستطع ببقائه وفي الفصل الثاني ياخذ الارض والخل بكل الثمن ولا يستطع من الثمن شي لانه لا يتا بل المتري من الثمن يقدم وجوده عند العقد والزيادة الحادثة بعد القبض لاحقة لها من الثمن لانه لم يرد عليها العقد والقبض لغواتها لا يوجب سقوط شي من الثمن والله اعلم **باب** ما يجب فيه السنعة وما لا يجب انما يجب السنعة في عقار ملك بعوض موهوم لا في عرض وفلك وبناء وخل بلا عرض ودار جعلت مهرا او اجرة او بدل خلع او بدل صلح عن دم او عوضا عن او وهب بلا عوض شروط او خيار للبايع او يفتق فاسدا ما لم يستطع حق النسخ بالبنا او تمت بين الشريكين او كانت السنعة ثم ردت بخار ودية او شرط او عيب بقضا وجب لوردة بلا قضا او تنال الى السنعة انما ثبتت في عقار سواء كان قابلا للتسليم او لا ان ملك بعوض مائي وقال الساجي رحمه الله لا سنعة فيها الا قسم كالبيع والكم والرجي وهذا بناء على ان السنعة عند يجب لدفع موزونة التسليم وفيما لا قسم لا تحقق فيه هذا المعنى وعند ما دفع موزونة المعاشية على الدوام فبني كل على قاعدة والقبض هو السداد لئلا لها مطلقه فيقتضى ان ما قسم وما لا قسم وقال مالك لا سنعة في البعذ لان القبض ورد في العقار وهي ليست منه ولما قول عليه السلام لا سنعة في كل شي عقار او ربح او غيره ذلك لان السنعة انما شرطت لدفع موزونة سواء اجر او وهذا المعنى موجود في البعذ انما شرطنا ان يكون مالا يمكن من اعاء شرط السجود وهو الملك عند مالك المتري صوتا ومعنى او معنى لا صوت ولا يجب السنعة في الدوق والسنن وقال مالك يجب في السنن ايضا لانها كشي كالعقار والاولا عليه لا سنعة الا في بيع او حايط ولان السنعة انما ثبتت بالنقص على خلاف التمسك في العقار لدفع ضرر سواء اجر او على الدوام وهذا المعنى لا يوجد في السنن وغيره من المتقولات لان الضرر فيها لا يردم لعدم دوام الملك في المتقول عادة ولا يجب السنعة في بناء او خل اذا بيعا بلا عرض لانه من المتقولات وان بيعا الارض يجب فيها السنعة بيعا لا رضى ولا يجب السنعة في دار جعلت مهرا لان التملك بالسنعة لا يكون شرعا الا بملك المتري اما صوتا ومعنى او معنى بلا صوت ولا يمكن ذلك اذا جعلها مهرا ان بدل المهر ليس بمال وكذا لو جعلت الدار اجرة او بدل خلع او بدل صلح عن دم عهد او عوض عن لا يجب فيها السنعة لانها ثبتت على خلاف التمسك في المعاومات المالية وهذا لا سيما ليست منها فلا يجب السنعة في عوضها وعند الساجي يجب فيها السنعة لان هذا العرض متقومة عند صوفه قيمتها عند تعدد الاخر عليها ولذا هذا لا يجب لانه لم يصح المبال في غير ان الساجي جعلها مضمونة بالمال اما كطرها والضرر فلا يتعدى موضعها لان ما ثبتت كالفرد تقدر بها وتقتصر عليها ولا ضرر في حق ثبوت السنعة فلا يكون متقومة في حق فكون المأخوذ متبالمها

السنعة لا تكون جارية في البيع

متبالمها بمنزلة الموهوب بلا عوض فلا يجب فيها السنعة لانه ليس بمورد النص ولا هو في معناه ولو وهب دار بلا عوض شروط لا يجب فيه السنعة لانها ليست بمعاوضة مال بمال فصارت كالمأثرت وان كانت بعوض شروط يجب فيها السنعة لانها بيع انما غير انه شرط فيه للقبض وعدم التسليم في الموهوب وعوضه لانه هبة ابتداء وان لم يكن العوض شروطا في العقد لم يكن معاوضة بل الهبة تبرع والعوض تبرع ولا سنعة في التبرعات وامتناع الرجوع لكان التوفيق للصيرورتها بيعا ولو باع دار بشرط ايجار له فلا يجب فيها السنعة لان ملك البايع باق وبنا ملكه لم يمت حق الشئ فان استطاع ايجار وجبت السنعة لزوال المانع وطلب السنعة يلزم عند سقوط الخيار لان السبب انما صار سببا في حق الحكم حسدا وقيل عند البيع وان استري بشرط ايجار وجبت فيها السنعة ما عدا ما لانه صار ملكا للدار ما عدا ما ايجار فيه فله الرجوع ورجع اذ ارعن ملك البايع وفق السنعة يعتمد على ذوال ملكه لا بثبوت الملك المتري حتى لو اذ ملك المتري الشرا وافر البايع به يجب فيها السنعة ثم ان اخذها السنج في الملك لم يرد البيع لجر المتري عن الرد ولا خيارا للفسخ لان خيار الشرط لا يثبت الا بالشرط وهو معدوم في حق الشئ ولو بيعت دار بيعا فاسدا لا يجب فيها السنعة ما لم يستطع حق النسخ بالبنا او بيع المتري من الخلل ان البيع التمسك قبل القبض لا يبيد الملك المتري فيكون ملك البايع باقيا وهو مانع من السنعة وبعد القبض وان كان عند الملك لكن حق البايع باق ايضا ولهذا لا يرد على النسخ لدفع النقص وهو مانع من ثبوت السنعة والا يلزم استقطاع حق النسخ وفيه تقرير النسخ فلا يجوز اذا استقطاع النسخ بما المتري فيها يجب فيها السنعة لا يتطاع حق البايع بالبنا عند ايجار فيه ولا يمتنع به فلا يجب السنعة وكذا لو باع المتري الدار من غير يجب فيها السنعة ايضا لا يتطاع حق البايع بالبيع ايضا والسنن يخيران شيئا ياخذها بالثمن الذي يجب بالبيع الثاني لانه صحيح وان شيئا ياخذ بالبيع الاول بقيتها لا بالبيع لان البيع الاول غير صحيح فالواجب فيه القيمة ولو قسمت دار متريتين بيعا لاجب فيها السنعة كجارهم بالقيمة لان القيمة فيها معنى الاقرار ولهذا يجب عليها والسنعة لم يرد الا في المأثرت فلا يرد من استري دارا لم الشئ فيها معنى الاقرار ولهذا يجب عليها والسنعة لم يرد الا في المأثرت فلا يرد قضا او عيب بقضا القاصي فلا سنعة فيها لانه لا يرد من المأثرت قضا او عيب بقضا القاصي فلا سنعة لان السنعة يجب في الاشياء لا في الاستمرار والبقاء على ما كان ولا فرق في ذلك بين القبض وعدمه وان ردها بعيب بغير قضا او تقبلا لا البيع فذلك الشئ السنعة خلا فالرد لان العقد النسخ بالرد بالعبث والاقالة لان لا اعتبار لتعدد المتوفد وهما قضا النسخ ولما ان الرد بالعبث بغير قضا او الاقالة بمنزلة البيع المتبالمها لانه لم يتراض بهما في مجلس كل واحد منهما مال متقوم وليست المعاوضة متبالمها

الا هذا غير انها قصد الفسخ ولها ولاية على نفسها فكان في حقها ولا ولاية لها على غيره فكان
 بيعا جديدا في حق الثالث والسنيع نالها فتمدد به حق السنعة له والمراد الرد بالعيب بعد القبض
 لان قبل القبض فسخ من كل وجه وان كان غير قصدا لعدم تمام الملك **باب ما يبطل**
 به السنعة ويبطل بترك طلب الموائمة او التقرير وبالصالح السنعة على عوض وعليه رده وموت السنيع
 لا المشتري وسبق ما سبق به قبل القبض بالسنعة اي يبطل السنعة بترك طلب الموائمة او طلب التقرير
 حين علم مع القدرة عليه بان لم يرد فيه او لم يكن في الصلاة لانها تبطل بالاعراض والترك
 بغير عذر ويدل عليه اي وتبطل السنعة اذا صاحح سنيعته على عوض وعلى الفسخ رد العوض لان
 حق السنعة ليس بحق متقدري في الحال وانما هو محدد حق التملك فلا يجوز اخذ العوض عنه لانه
 راسخ واما بطلان سنعة فلا بد من سقاطها وبطل السنعة بموت الفسخ قبل الاخذ او قبل القبض
 بالسنعة ولم يكن لو ارش حق الاخذ بالسنعة وقال السافر وهم الله ياخذها الوارث ولا تبطل بموته
 لان هذا حق معتبر في البيع في الرد بالعيب ولما لم يجد حق التملك وهو لانه التملك وذلك لا يفتي بعد
 موت صاحب الولاية فلا يورث عنه خلاف ما اذا مات المشتري حيث لم يبطل السنعة لان المستحق
 باق وموت المستحق عليه لم يتغير سبب الاحتياق وتبطل ببيع الدار التي اشغف بها قبل الاخذ بالسنعة
 والقبض بها لان سبب احتياقه قد زال قبل ملكه ولا فرق بين ان يكون عالما وقت بيعه وان لم يكن
 المستوعبة او لم يكن عالما لانه استناط فلا يتوقف على العلم ولو باع التي لم يدر بها لم يبطل
 سنعة بقاء سببها بقاء ملكه على ما بينا وان باع بعد القبض بالسنعة لم يبطل سنعة **قوله**
 لا سنعة لمن باع او يبيع له او من الدرك عن البيع ومن ابتاع او ابتاع له فله السنعة اي لا سنعة
 للبايع فيما باع وكذا كان او اصيل لان اخذ بالسنعة يكون سعة في نقص ما تم مرجته فهو غير
 جائز وكذا لا سنعة لمن يبيع له وهو الموكل لان تمام البيع به لانه لو لا توكيله لما صار يبيع جازلا ومن
 ضمن ذلك البايع وهو سنيع فلا سنعة له لان تمام البيع انما يكون مرجته لان المشتري لم يرض بالشرأ
 الا لضمانه فلما ضمن تم به العقد فلا يكون له نقص ما تم مرجته ومن ابتاع او ابتاع له وجاهز فلا سنعة
 لان ابطال السنعة يكون بالاعراض عنها وهذا لم يحصل بالاعراض بل يكون اطمارا للرجوع فيها
 لانه لقد ارادنا هذا بالسنعة **قوله** وان قبل الفسخ انها بيعت بان فليعلم علم انها بيعت بان
 او بتر او شعير قيمة الف او اكثر فله السنعة لان تسليمه كان كاستكثار الثمن او لتغيير الجنس فلا
 يدل على تسليمه عند القلة ومن آخر لانه عما يتيسر عليه اذا جنس دون جنس آخر خلاف
 ما اذا علم انها بيعت بعوض قيمة الف او اكثر صح التسليم وبطلت السنعة لان الواجب فيه القيمة وهي الدرهم
 والدراية فلا يظهر فيه التيسير فلا يكون له الاخذ بالسنعة وان كانت قيمته اقل فهو على سنعة

قوله

قوله ولو بان انها بيعت بدراية قيمتها الف فلا سنعة اي لو اخبر بانه باعها بالف فله السنعة
 ثم ظهر انه باع عينة دينار قيمتها الف بطلت سنعة وفي القياس له حق السنعة وهو قول زفر لان الجنس
 مختلف حقيقة وحكما ولهذا جازا التفاضل بينهما في البيع وجه الاستدلال انها جنس واحد في الحقيقة
 حتى اوجدوا الى الآخر في الزكوة والكلا في الحقيقة **قوله** فان قيل له ان المشتري فلا ان سلم فبان انه غير
 فله السنعة لتفاوت الناس في الجواز فالرضا كوارض لا يكون رضا كوارض اخر ولو تبين ان المشتري
 ذكر الشخص مع غيره فله ان ياخذ نصيب الغير لان التسليم لم يوحده في حقه ولو بلغه ثلث النصف
 سلم ثم تبين انه اشتري الكل فله السنعة في الكل لان الرضا بتسليم النصف كوف مر الزكوة لا يكون
 رضا بتسليم الكل ولا شركة فيه **قوله** وان باعها الا ذرا حاف جابت الفسخ فلا سنعة لان الاحتياق
 باكواز ولم يوجد الاتصال بالبيع وكذا لو وهب هذا القدر والمشتري ثم يبيع ما بقي فلا يجب له الجار
 لعدم اتصاله ملكه بالبيع **قوله** وان ابتاع منها سها لم يمتزج ببيعته بالسنعة الجار في السهم
 الاول فسط لا الثاني لان السنيع جار في الثاني والمشتري شرك فيه والشرك مقدم على الجار
 وان ابتاع بثلث ثم دفع ثوبا عنه فالسنعة بالثلث لا بالثوب لان الثمن هو العوض عن الدراهم الثوب
 عوض عن الثمن وهو عقد آخر غير الاول **قوله** ولا يكون الحيلة لاستناط السنعة والزكاة
 وهذا عند ابي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله تكن لان السنعة وجبت لدفع الضرر وهو
 والحاق الضرر به حرام فكانت مكرهه ضرورة قلنا انه يحتال لدفع الضرر عن نفسه وهو
 مشروع وان كان غير يتضرر به ضمنا واعلم ان الحيلة لا يبطل السنعة لاسيما ان مكره
 وذلك مثل ان يقول المشتري للسنيع انا ابيعها منك بما اخذت فلا فائدة في الاخذ
 فقال السنيع نعم يستطال السنعة لان السنعة يستطال بغير السنيع الدراهم المشفوعة والحيلة
 قليلا يجب السنعة فهي مختلف فيه على ما قلنا وعلى هذا الخلاف الحيلة لاستناط الزكوة وذكر
 بان يستبدل نصيب السباية بغيرها في آخر اكله فوارا من وجوب الزكوة **قوله** واخذ حظ
 البعض يتعد المشتري لا يتعد البايع اي اذا اشتري جماعة دارا من واحد جوز للسنيع
 ان ياخذ نصيب المشتري دون بعض وان كان بالعكس بان باع جماعة دارا مشتركة بينهم
 من واحد لا يكون للسنيع يقوم مقام احدهم فلا يتفرق السنعة على احدهم وفي الوجه الثاني
 صدر في حق المشتري لانه يفرق السنعة عليه والسنعة مشفوعة لدفع الضرر عن نفسه
 فلا يجوز ان يتضرر به غيره **قوله** وان اشتري نصف دار غير متسومة اخذ السنيع
 حظ المشتري بتمتته اي لو اشتري نصف دار فقام البايع للمشتري ان ياخذ النصف
 الذي صار للمشتري بتمتته او يدع وليس له ان يستحق النصف سوا كانت التسمية حكم

صار المشتري خليا
 في الدار وهو اولى

سنعة
 حاشاين العلم

او بالتراضي لان التهمة من تمام القبض لما فيه تركيد الانتفاع والبيع لا يتحقق القبض لتجمل العبد
على البائع فكذلك ما يتم القبض به وهو التهمة ثم اذا لم يكن للبيع نفس التهمة كان له ان ياخذ نصيبه
جانب كان لانه كتحمة بالبري والمستوي لا تقدر على ابطال حقه بالتهمة وعن ابي حنيفة رحمه الله
انه انما ياخذ اذا وقع في جانب الدار التي شفع بها لانه لا شيء جاز لو كان في جانب آخر **قوله**
ولما دون الاخذ بالتهمة مسجدا لعكسه اي لو باع دارا وله عبيد ما دون مد يده وهو
شفعها فلم اكسفة لان الاخذ بالتهمة بمنزلة الشراء اذا جازها من جهة يجوز اذا كان
العبد مد يده وكذا الاخذ بالتهمة وكذا اذا كان البائع هو العبد ومولاه وشفعها فلم
التهمة لما بيننا وما اذا لم يكن العبد مد يده ومولاه لم يبيع بالتهمة للمولى لان البيع للمولى ولا
لغيره ولو كان العبد متزنا يكون للمولى التهمة لانه ابيع له وقد بينا ان من ابتاع
او ابيع له لا يبطل شفعه **قوله** ومع سلم التهمة من الاب والوصي والوكيل وان كان محمدا
رحمها الله لا يجوز وموعلي شفعه اذا بلغ العبدى لان هذا ابطال حقه فلا يبيع لانه ليس
فيه لهر وقلنا ان الاخذ بالتهمة في معنى التجارات وترك الاخذ بها ترك التجارات فملكه لا
والوصي كما يملك ترك التجارات وكذا الوكيل بطلت التهمة اذا سلم التهمة او اقر على الموكل
انه سلمها فتعد الى حقيقته يصفى ان مجلس القاضي لا يغيره وقال ابو يوسف او لا لا يصفى
كيف ما كان وقال باسحاق انما كان وقال محمد لا يصفى عليه كمال وصح اقران في
مجلس دون غيره والمحمد في تسليم التهمة انه اني لعند ما امر به فلا يكون جائزا ولها ان يوكيل
بالثري لان الاخذ بالتهمة شرا والوكيل بالثري له ان لا يثري وكذا له ان يترك التهمة
غير ان ابا يوسف رحمه الله يقول انه وكيل مطلقا فتعد تعرفه مطلقا في مجلس القاضي وغير
وابو حنيفة رحمه الله يقول انه وكيل بالحضومة ولا تعتبر الحضومة الا في مجلس القاضي فلا يكون
وكيل في غيره واما محمد رحمه الله في ماله الاولي مع الى حقيقته فليله **قوله**
التهمة هي جمع نصيب شايخ في معني اي التهمة في التبعة ما ذكره وجازها بالكتاب السنة
والاجماع قال الله تعالى ان الما قسمة بينهم لها شرب ولكم شرب يوم معلوم والنبي صلى الله عليه
باسم الله في الغنيم والوارث وركتها النعل الذي تقع به الافراز كالليل والوزن العود
والزروع وشروطها ان لا تبدل المنفعة بالتهمة ولا تنفق لانها الافراز ما كمل واحد قبل
التهمة من المالك والمنفعة وانما تحقق هذا اذا لم ينفذ على ما كان قبل الافراز باصله
ومنا فقه **قوله** وتتم على الافراز والمبادله وهو الظاهر في المثلي فيما خذ حظ حال غيبه صاحب
وهي في غير ما فلا ما حداي التهمة تتم على الافراز والمبادله لان ما يخذ كل واحد منهما

تتم

تتم كل جزء من اجزائه على النصيبين فكان نصيبه ملكه ولم يستفد من جهة صاحبه فكان افراز والنصف
الاخر كان لصاحبه اخذ عوضا عما في يد صاحبه من نصيبه فكان مبادله خروجه غير ان افراز والتميز
هو الظاهر في المثلي كالكيلات والوزونات والمعدونات المتقاربة لعدم التفاوت بين ابعاضه لهذا
جاز لكل واحد منها ان ياخذ نصيبه حال غيبه صاحبه ولو كان مبادله خروجه لما جاز وهي اي المبادلة
في الظاهر في غير المثلي لتفاوت بين ابعاضه فلا يمكن ان يجعل كانه اخذ عين حقه فلا يكون لكل
واحد ان ياخذ نصيبه مع غيبه صاحبه ولو كان افراز اضر فاحاز **قوله** ويجوز في متحد اخص عند
طلب اخذ الشرك لا في غيره اي اذا كان المال المشترك فيه من جنس واحد وطلب احد الشركين التهمة
وياتي الاخر بجبر القاضي الا على التهمة سواء كان مرفوعات الامثال او لا لان الطالب للتهمة
يسأل القاضي ان يحصه بالانتفاع بنصيبه ويمنع الغير عن الانتفاع بملكه فوجب على القاضي اجابته
وان كان المال المشترك فيه من جناس مختلفة وطلب احد الشرك التهمة وياتي الاخر فلا يجبر القاضي
الا على التهمة لان التفاوت في المقاصد متفاسخ فتعذر ذلك المعادلة المطبوعة بالتهمة ولو
تراضوا على التهمة مع لان الحق لهم **قوله** ونزب نصيب قاسم رزقه مبيت المال لينتفعه بالاخر
والا فينصب قاسم بينهم باخر بعد الرزق ويجب ان يكون عدلا امينا عالما بالتهمة اي نزب للقاضي
ان ينصب قاسما رزقه مبيت المال لتسليم بين الناس بلا اجر لان التهمة فصل الحظوة قاسم
التضا فالاولي ان يجعل كفايته في بيت المال كرزق القاضي والا ابي وان لم ينصل فينصب قاسما
باجد لتسليم بين المتقاسمين ويجوز اجرة عليها لان منفعة حصلت لها ففرم عليها واجرة التهمة بجعل
على عدد رزقهم عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا على قدر الانصاف وهو قول الشافعي رحمه الله لان الاجرة
مونة نكحتهم بسبب الملك فكون عليهم بتقدير الملك لمنفعة المالك المشترك ولا في حقيقته رحمه الله ان
عليه هو التميز والافراز والاجرة متباين به ولاتفاوت في التمييز فكون الاجرة عليهم بالسوية وقد
تقرر بين صاحب التليل لكسور وقع منه فلما تعارض الوجهان اعتبر بالنسب التميز وبجس
ان يكون ذلك القاسم امينا عالما بالتهمة لانه من جنس عمل التضا ولانه لا بد من الاعتماد على قوله
والقدرة على التهمة وذلك بالامانة والعلم **قوله** ولا تسعين قاسم واحداي لا ينبغي للقاضي
اي يجبر الناس على قاسم واحد بان ستاجروا دون غيره ليلام كل على الناس بالزيادة على ارضه فتعز
به الناس **قوله** ولا يترك التهمة اي لا يترك القاضي التهمة لكونه كيدا يتواضعوا على مبالاة
الاخر فيتضرر الناس به **قوله** ولا لتهم العتاد بين الورثة باقرارهم حتى يبرهنوا على الموت وعدد الورثة
ولتسم في المستول والعتاد المتري ودعوى المالك اي اذا عقر الشركا عند القاضي وفي ايديهم دار
او عتار وادعوا انهم ورثوها عن فلان لم تسهم القاضي بينهم حتى يقيموا البيينة على موته وعدد

ورثة وقالوا لا تسبها القاضي بينهم باقرارهم وذكر القاضي في هذه التهمة انه قسمها باقرارهم لان الميراث
الملكي لا يورثهم والافراد دليل الصدق ولا سادح لهم قسم بينهم نصار كما اذا كان المورث منقولا
ولا يحتاج الى اقامة البيعة لانه لا منكر لهم ولا يكون البيعة الا على المنكر لكن يترك في كتاب التهمة
انه قسمها باقرارهم لانتصاف عليهم ولا يتعداهم حتى لا يعتق اموال الاولاد والمديون لعدم ثبوت
سوية في قسمهم بخلاف ما اذا كانت التهمة بالبيعة فانهم يعتقون ولا يخفى رحمه الله ان التهمة قضاء
على الميت او التركة بقا على ملكه قبل التهمة والافراد منهم ليس بحجة على الميت فلا بد من البيعة وقد كن
ذلك باكمل بعضهم خصما عن الميت وغيره عن انفسهم وافرادا خصم لا يمنع من قبول البيعة اذا كان
في قبولها فائدة بخلاف المنقول حيث باقرارهم لان في التهمة نظرا له لانه يحشى عليه الهلاك وفي التهمة
حفظ وجعله مضمونا على القاضي فتعين التهمة اذا القاضي نصب ناقلا والعقار محض نفسه فلا يحتاج
الى التهمة بغير البيعة بخلاف العقار المترك لان المبيع زال عن ملكه لا يمنع قبل التهمة فلم يكن التهمة
قضاء على الغير على انه روي عن ابي حنيفة رحمه الله في غير رواية الاصول انه في المترك ايضا لا يسلم
لانه محض نفسه فلا يحشى عليه التلف بخلاف دعوى الملك المطلق في العقار من غير ان يذكر الوالد
التنقل اليهم حسب قسم بينهم باقرارهم لان التقاضي بالتهمة هنا ينتصر عليهم ولا يتعد الى غيرهم اذ لم يفرزوا
باصول الملك لغيرهم هذا رواية كتاب التهمة وفي رواية جامع الصغير لم يسلم في تيمم البيعة انها لهم لاحتمال
ان يكون لغيرها **قوله** ولو برهان العقار في ايديهم لم يتم حتى يبرهان انها لاحتمال ان يكون هو
غيرها وهذا هو المذكور في جامع الصغير بعينه ثم قيل هو قول ابي حنيفة رحمه الله وقيل هو قول الكل
وهو الاصح لان التهمة قربان حتى الملك تكديلا للمنفعة وحتى لا يد تيممها للحفظ وامتنع الاول هنا لعدم
الملك وكذا الثاني لاستغناء عنه لانه محفوظ بنفسه ولو برهان على الموت وعدد الورثة والدار في ايديهم
ومعهم وارث غائب او وصي قسم ونصب وكيل او وصي يتبعض نصيبه اي اذا حضر الوارثان واقام البيعة
على الموت وعدد الورثة والدار في ايديهم ومعهم وارث غائب او وصي قسم القاضي يطلب الحاضر من
ونصب وكذا يتبعض نصيب الغائب او وصي يتبعض نصيب الوصي نظرا لها ولا بد من اقامة البيعة على اصل
الميراث ايضا عندنا لان في هذه التهمة قضاء على الغائب والصغير لتدبيرهم وقالوا ليس بينهم باقرارهم
ولعل حق الغائب والصغير لهدان قسمها باقرارها كذا راكصورد ان الغائب والصغير على **قوله**
لو كانوا متخالفين وغاب اقدم او كان العقار في يد الوارث الغائب او حضر وارث واحد لم يتم
اي لو كانت الدار انتقل اليهم بطريق الشرا او غاب اقدم وطلب الحاضر من التهمة لم يتم القاضي
مع غيبة الواحد وان اقاموا البيعة على الشرا حتى يجر الغائب والفرق بين هذا والمصلحة المتقدمه
ان ذكر الوارث ملكه خلافا حتى يرد بالغيب على بايع المورث ويرد عليه بالغيب ويعبر عن المورث
المورث

ظلي

المورث فان نصب اقدم خصما عن الميت فيما في يد والاخر عن نفسه فصارت التهمة قضا على المتقاضي
اما الملك النابت بالاشراك كل واحد منهم فكل جديد بسبب باشره في نصيبه ولهذا لا يرد بالغيب على بايع
بما يبعه فلا ينتصب الحاضر خصما عن الغائب فيكون البيعة في حق الغائب قايمة بلا خصم فلا يقبل ولو كان العقار
في يد الوارث الغائب او وصي لم يتم بطلب الحاضر من باقرارهم لان في هذه التهمة قضاء على القاضي
من غير خصم حاضره فلا يكون جائزا وكذلك لو كان في يد مودع الغائب او كان في يد الصغير لا
ايضا لان المودع امين لا خصم ولا يجوز قبول البيعة فلا يتم لا باقرار الحاضر ولا باقامه بينهم
وفي بعض الروايات قسم اذا اقام الحاضر من البيعة على الموت وعدد الورثة لانها قامت لا ببات
ولا في القاضي في تركه الميت فتقبل وكذا لو حضر وارث واحد لم يتم بطلته وان اقام البيعة لانه ليس
سعه خصم عن الميت وان كان هو خصم عن الميت فليس احد خاصه عن قسم البيعة عليه وعن
ابي يوسف رحمه الله ان القاضي بنصب عن الغائب خصما وسمع البيعة عليه وقسم الدار وقبض التركة
قبل التهمة وان كانت ببقائه على ملك الميت صارت ملكا للورثة مروه فكون التهمة على هذا القدر
تقاضي الغائب من غير خصم حاضره فلا يكون جائزا **قوله** وقسم بطلب ادمه لو اشترى من نصيب
وان تضرر الكل لم يتم الا برضاها وان انتفع البعض ونظر البعض لقوله حظه قسم بطلب ذي الكثرة
فقط اي اذا كان كل واحد من الشرا كما ينتفع بنصيب قسم القاضي العقار او عين بطلب ادمه لان في
يكيال المنفعة فكان حقا لا زما فيما يحتمل التهمة اذا طلب ادمه وان تضرر الكل بالتهمة لا يتم
الا برضاها وذلك مثل البيعة والحكم لان في التهمة الحاق الضرر بالغير من غير فائدة لطلب يكون
اشتغالا لا لا يفيده ويغره غير فلا يسلم منه بخلاف ما اذا كانوا اشترى ارضا على ذلك لان الحق لهم في ابطال
حتم لكن لا ينبغي للقاضي ان يبايئ ذلك لانه اشتغال بما لا ينبغي وذلك لا يلق بنصب القضاء
وان انتفع البعض بالتهمة ويضر البعض لقوله نصيب فان طلب صاحب الكثرة قسم وان طلب صاحب
القليل لم يتم لان صاحب الكثرة يطلب ان يحضر القاضي بالانتفاع علكه وينع غير الانتفاع بملك
وهذا منه طلب لا لانتفاع فعلى القاضي ان يجبه الى ذلك وانما صاحب القليل منعته في طلب التهمة
ان لا يجيب المنعته لعدم التأيد في حاجته وقيل على عكس ان يتم بطلب صاحب القليل لانه راض
بقر رفسه ولا يتم بطلب صاحب الكثرة لان فيه ضرر بصاحب القليل وقيل يتم بطلب ايها
كان والعيم هو الاول **قوله** ولتسم العروض من جنس واحد ولا تسلم الجنيين والحوار والرتق
والحام والبيد الرمي الا برضاها اي قسم القاضي العروض اذا كانت من جنس واحد لان اعتبار العاوة
في المنفعة والمالية عند اتحاد الجنس ممكن للتفاوت في المقدور فتنتع التهمة تيمنا ولا يتم الجنيين
بعضها في بعض لانه اختلاط بين الجنيين فلا ينتع التهمة تيمنا بل يقع معاوضة فيعقد القاضي دون

الجور لان ولاية الاجار للتأني يثبت معنى التميز ولا يتم الجواهر لان جهاتها متغايرة حتى لو ورد
 امرأة على تولوه او بياقوته لا يقع الرحمة للتفاوت الفاضل وقيل لا يتم الكبار فيها لخص النوا
 واما الضار فتقسم لثلاثة تفاوت وقيل اذا اختلفت جهاتها كالتالي والبواقيت لا يتم لانه لا تحقق
 معنى التميز وهو بكمال المنفعة على تقدير اختلاف الجنس ولا تسمى الرقيق عند الخليفة رحمه الله
 وقال الجور لا اتحاد الجنس دائما التفاوت في القيمة وهذا لا يمنع صحة التهمة كانه الاصل والفهم ولهذا
 قسم الامام في الغيبة وله ان التفاضل في الرقيق متناهي باختلاف الاعراض والمقاصد والمعايير
 ابا طه كانه في الكياسة فتعذر اعتبار المعادلة في التهمة فيلحق بالاجناس المحتملة بخلاف سائر
 الحيوان لثمة التفاوت وتخلان قسمة الغنایم فان حق العائدين في المأيلة دون العين حتى كان
 للامام بيع الغنایم وقسمة الخن وهذا بخلاف فيما اذا كان الرقيق ذكورا وانثى فقط واما اذا
 كانوا مختلطين فلا يجوز اجماعا لان الذكور والاناث من بني آدم جنسان لا اختلاف في المقاصد وان
 كان مع الرقيق شيء جازت التهمة في الرقيق بقوله الغنایم بالاجماع ولا يتم الحكم والبيد الرحي
 الابرضاهم لما بيننا من احاق الامراء بالكل **قوله** دور مشترك اودار وضيعة اودار وجانوت
 قسم على كل صفة اي اذا كان دور مشترك في مفر واحد قسم كل دار على صفة ولم يحسم بصفه اجد هم
 في دار الا ان يتراضوا على ذلك وقال الراي الى القاضي فان رأى ان لا ياتي قسمة بعضها في بعض سها
 لان الدور جنس واحد نظر الى اتحاد الجنس والاسم والصوت واهل السكنى اجناس نظرا
 الى اختلاف الاعراض وتفاوت منفعة السكنى باختلاف الحال فكان الترجيح منوها الى راي القاضي
 ولا في حقيقته رحمه الله ان الدور اجناس مختلفة لا اختلاف في المقاصد باختلاف الحال والجور ان والقراب
 الى السجد والماء والسوق والاجناس المحتملة لا يتم قسمة واحدة الا بالترافى ولو كان المشترك
 فيه دورا وضيعة اودار وهاوتها قسم كل واحد على صفة بالاجماع لا اختلاف الجنس **قوله**
 ويصور التماس ما التهمة ويعده ويذرعه ويقوم البناء ويبرز كل نصيب بطريقه وسريه اي ينبغي
 لتقسيم ان يصور ما لیتهم على قرطاس ليكن حفظه ويعده اي يسوي على سهام التهمة ويورد
 ويقره اي يقطع التهمة عن غيره ويوزعه يعرف قدره ويقوم البناء لان المأيلة تعرف بالتقويم
 فلا بد من معرفتها ليكن التهمة في المأيلة وتوزع كل نصيب عن الباقي بطريقه وسريه حتى لا يكون
 لنصيب بعضهم نصيب الاخر تعالى فتحقق معنى التميز والافراز على الكمال **قوله** ويلتص الا نصيبا
 بالاول والثاني او الثالث ويكتب اسماهم ويخرج من خرج اسمه او لا فله السهم الاول ومن خرج ثانيا
 فله السهم الثاني والا صل في ذلك ان ينظر الى اقل النصيب حتى اذا كان الاقل نصيبا جعلها اثلاثا
 ليكن التهمة ولو كان القادر مشترك بين شخصين لا حد لها الثلث والآخر ثلثان يجعله اثلاثا ويكتب

او في ثمة البناء والاربع ان خرج من نصيبه بناء لا يجوز

اسماهم

قوله

قوله

قوله

اسماهم ثم يفرع ان خرج اسم صاحب الثلث او لا يات السهم الاول وان خرج اسم صاحب الثلث
 او لا يات السهم الاول وما يليه على هذا القياس لو كان مشترك بينهما ارباعا او اخماسا ولو كان لاصدا
 نصف وللآخر نصف ليس بينهما بالاول وسها بالثاني ثم يفرع من خرج اسمه او لا يات السهم الاول
 ومن خرج ما ياتيا هذا الثاني وعلى هذا لو كان مشترك بين الثلثة او الاربعة **قوله** ولا يدخل
 في التهمة الدراهم الابرضاهم صورة دار بين جماعة فاراد وقسمتها وفي احدى المجاميع فضل بناء
 فاراد احدى الشراكا ان يكون عوض البناء للدراهم واراد الاخر ان يكون عوضه من الارض فانه يجعل
 عوض البناء الارض ولا يكون الذي وقع البناء في نصيبه ان يرد به ايا البناء الدراهم الا اذا تقدر
 فيمنع القاضي ذلك لان التهمة من حقوق المالك المشترك والركبة بينهما في الدار لا في الارض
 فلا يجوز قسمة ما ليس مشترك **قوله** وان قسم واحد من سبل او طريق في ملك الاخر لم يترط
 في التهمة من عنه ان امكن ولا تحت التهمة لان المقصود من التهمة بكمال المنفعة بقطع تعلق
 كل واحد منهم بنصيبه الاخر وذكر غير حاصل على هذا التقدير فتحتاج الى صرف الطريق والركب
 ان امكن او النسخ ان لم يكن بخلاف ما اذا شرط في التهمة ان السبل والطريق في نصيب
 حيا يجوز لانه ثبت له بالبيع وجوه الالباب **قوله** سفل له علو وسفل مجرد وعلو مجرد تقوم كل
 واحد على حد وقسم بالقيمة اي لو كان سفل له علو وسفل مجرد لا علو له وعلو مجرد لا سفل له قوم
 كل واحد على حد وقسم بالقيمة ولا تعتبر بغير ذلك عند محمد رحمه الله وعليه الفتوى لان السفل
 يصلح للاصلح له العلو كالبئر وغيره فصا وكما تجوز فلا يمكن التعديل بينهما الا بالقيمة وقابل
 ابو حنيفة وابو يوسف رحمه الله قسم بالذرع لانه مدفوع والتهمة بالذرع اصل في المزدورع
 فلا يعدل عنه ما دام مكنا والمعتبر النسوية في السكنى لانه المرافق فما اختلفت في كيفية التهمة بالذرع
 فعند ابو حنيفة رحمه الله ذراع من سبل بدراعتين مرعوى وعند ابو يوسف ذراع بدراع والى حنيفة
 ان شفعة السفل ضعف منفعة العلو لانها تبنى بحد فوابه العلو ومنفعة العلو لا تبنى بعد ذلك السفل
 ولا فل منفعة السكنى ومنفعة البناء والعلو منفعة السكنى يجب تكون ذراع من السفل بمقابلته
 دراعين مرعوى فيجعل ثمانية ذراع من العلو المجرود ثلثه وثلثون وثلث مريض الكامل ويجعل
 بمقابلته مائة ذراع من السفل المجرود من السبل الكامل ستة وستون وثلث ذراع والى يوسف ان المقصود
 اصل السكنى وقد استويا فيه وكل واحد اذن يتصرف في ملكه على وجه لا يتصور به الاخر فاستويا
 في المنفعة فجعل ذراع بدراع **قوله** ويعدل شهادة القاسمين ان اختلفوا يعني اذا قسيت
 الدار والارض من الورثة او المتوفى فانكر بعضهم استيناف نصيبه فشهد القاسمان لانه استوفى
 نصيبه بثلث شهادتها وقان محمد والسلف لا يقبل وهو قول ابو يوسف ولا لانه شهدا على فعل

قوله

مقابلته البناء

انفسها فتد وتلقا انهما شهدا على فعل غيرهما وموا لا يستينا فتقبل شهدا وتما فيه وانما فعلها التميز
وهو لا يخفى في اليقين **قوله** ولو ادعى احد من مربييه شيئا في يد صاحبه وقد اقر بالاشهاد لم يصدق
الا بيمينه وان قال استوفيت واخذت بعضه صدق خفيه كله وان لم يقر بالاشهاد ودعي ان لا يحظ
ولم يسل اليه وكذبته شريكه تحالفا وفتح القسمة اي لو ادعى احد المتقايين ان مربييه شيئا في يد
صاحبه وقد اقر بالاشهاد لم يصدق الا بيمينه لان القسمة بعد تمامها عقد لازم فادعى الغلط
يدعي لنفسه حق النسخ بعد ما ظهر سبب اللزوم فلا يقبل **قوله** الا بيمينه فان لم يكن له يمين
استوفى الشك لانهم لو اقرروا بذلك لزمهم فاذا انكروا اخلوا ارجاء المتكول فمن طغ منهم لم يكن له سبيل
عليه ومن نكل عن اليمين جمع بين نصيب الناكل والمردعي فتقسم بينهما على قدر نصيبها لان الناكل
كالمقر واقراره حجة عليه دون غيره ولو قال استوفيت حتى واخذت بعضه فالتقول خفيه مع يمينه
لانه يدعي عليه الغصب وهو منكر والقول للمكسر مع يمينه وان لم يقر بالاشهاد ودعي ان لا يحظ
ولم يسل اليه وكذبته شريكه تحالفا وفتح القسمة لان الاختلاف في مقدار ما اصاب كل واحد بالقسمة فصار
كالاختلاف في المبيع فانه التحالف **قوله** ولو ظهر عين فاحس في القسمة بنسخ هذا اذا كانت
القسمة بقضا القاض لان القسمة متباعدة بالعدل فينتفي بالتناهي وان كانت باقراره ان تبطل القسمة
في الصحيح وقيل لا تبطل ولا يلتفت الى قول مربييه **قوله** ولو رخص بعض شرايع من حظه وجب ضبطه
في حفظه بيمينه ولا نسخ القسمة وهذا عند الحنيفة ولو رخص بعض مبيعات لا ينسخ القسمة اجماعا ولو رخص
بعض شرايع في الكيل بنسخ اجماعا وقال ابو يوسف ينسخ القسمة في النصل الاول وما بقي يتقسم
وقول محمد مضطرب والاصح انه مع اليقين وجه الله ولا يثبت ان باسحاق نصت ما في يد شرايعا ظهر
لها شريك ثلث والدار المتوكل بين الثلثة اذا اقسما اثباتي منهم كانت باطله فكذا هذا ولها ان
معنى القسمة التميز والاقراز وهذا المعنى لا يثبت باسحاق بعض شرايع مربييه احداهما لان هذا
لا ينسخ ابدال القسمة فانه لو كان موجرا لدارين الشريكين ولها شريك ثالث في النصف المتقدم بنصفه
فاقسمه على ان ياقدا احداهما من النصف المتقدم وهو نصف النصف وربع الموجر وياخذ الآخر ما بقي
وهو ثلثه ارباع من النصف المؤخر فيكون لكل واحد ثلثه ايمان جميع الدار لان هذا بعد نصيب
الثالث ثلثه ارباع جميع الدار يجوز وما لا ينسخ ابدال القسمة لا ينسخ بقاها بطريق الاولى خلاف ما اذا
استحق الخبز الثلث في الكيل لان معنى الاقرار والتميز لا يثبت فاذ لم يبطل القسمة بيمينه بحساب
على شريكه لانه استحق نصيب احد من مربييه على الشريك فكذا اذا استحق البعض اعتبارا بالجزء بالكل
وله ان ينقص القسمة ان ساء دفعا ليعيب المستيفين **قوله** ولو تماها في سكي دار او دارين او جرد
عبد او عبيدين او غلة دار او دارين في غلة عبدا او عبدين او بعل او بعلين او ركون بعل او بعلين

المهاياة

اولى شجرة او بطن عن المهايية المهيية وهي احواله الظاهرة المهيية والنهاي تتفاعل منها وهو
ان يتواضعوا على امرين متواضعا وحيث ان كلا منهم يرفي بحاله ويختارها وهي جارية رخصانا لما روي انه عليه
في غزوة بدر قسم كل بعير بين ثلثة نفره وكانوا ينادون في الركوب ثم لو تماها في سكي دارين يمكن
هذا طائفة منها وهذا طائفة او هذا علوها وهذا سفلها او هذا سهمها وهذا سهمها يجوز بالاتفاق
بعد التنازل في السكنى وكذا النهاي في السكنى ودارين على ان يكون احدهما هذا والآخر الاخرى
لما بينا من عدم التنازل في السكنى وكذا لو تماها على خمسة عبيد بان يخدم هذا يوما وهذا يوما او على
خدمة عبيد بان يخدم هذا الاحد والآخر الاخر يجوز وان كان يجبر القاض لان المنازع قبل ما
يتفاوت ولو تماها في غلة دار او دارين يجوز ولو زادت غلة الدار الواحدة في ثوبه احداهما يتكران
في الزيادة تحقيا للتعديك ولو زادت غلة احدي الدارين في ثوبه الدارين يكون الزيادة لمن
في يد الدار ولا يكون مشتركا بينهما لان معنى الاقرار راجع في الدارين لا في الاقساما وفي
دار الواحدة يتعاقب زمان الوصول الى المنفعة فاعتبر فيها كانه افرض نصيبه من غلة هذا الشهر
على ان يستوفي من نصيبه في الشهر الثاني ويجوز كل واحد وكذا عن صاحبه في اجارة نصيب صاحبه
فاذا استوفى قدر الفرض كان الباقي مشتركا بينهما ولو تماها في غلة عبدا او غلة بعل فانه لا يبيع
بالاتفاق لان الاقساما بطريق التعاقب فالظاهر ان التعاقب في الحيوان فتتفاوت المعادلة في الغلة فلا يحج
ولو تماها على غلة عبدا او بعلين او ركون بعل او بعلين لا يبيع عندا في حنيفة فلا قالها لان المعادلة يمكن
بينهما لا اتحاد وقها ولا في حنيفة ان النهاي في الخدمة يجوز للفردية لعدم امكان قسمتها ولا فروقا في
الغلة لانه يمكن قسمتها ولا في غير الاقساما فتغلان فيحصل التنازل في الدارين لان الظاهر
عدم التعاقب في العتار ولها في ركوب البغل والبغلين ان القاض يتقسم الحيوان جزي انكرا منها
وله ان الركوب يتفاوت ويتفاوت الدركيين فلا يتحقق التسوية فلا يجبر عليه واكامل ان هذا
انما عتق مولا في ثنتين لا يبيع وها غلة عبدا وبغل وفي سنة يبيع اتفاقا وهو المذكور ولا
وفي اربعة خلاف ولو تماها على شجرة او بطن عن غلة فانه لا يجوز لانه اعيان باقية يرد عليها
القسمة عند حصولها فلا حاجة الي النهاي لان النهاي في المنازع فروقا انها لا تلتقي فيتعذر قسمتها
واكاملة في الشمار ونحوه ان يشترى نصيب شريكه ثم يبيع كلها بعد من ثوبه او يمنع بالدين
بوزن معلوم استقر ايضا لنصيب صاحبه اذ قرع من المساع جاز **قوله** المزارعة هي
على الزرع بعض الخراج هي في اللغة مفاعلة من المزارعة وفي الشريعة ما ذكر **قوله** ويصح بشرط
ملاحة الارض للمزارعة واهلية العاقدين وبيان المدرك والبدرك وحظر الاقر والتفويض
والتملك بين الارض والعامل والدرك في الخارج وان يكون الارض والبدرك الواحد والعامل البعير

المهاياة

لا فرد يكون الارض لو احد والباقى لا فرد يكون العمل من واحد والباقى لا فرد المزارعة يعجز بشرط
 صلاحية الارض الى اخره وهذا عند ما اذا ما عند الى حينته هي فاسدة لها ما روي انه عليه السلام عامل
 اهل خيبر على نصف ما يخرج من ثمر او زرع وبذلك عمل الحكمة والتابعون ولا نهاعد شركة بال من
 احد الشريكين وعمل من غير مجوز كالمضاربة والجامع دفع الحياض ولا الى حينته رجم الله ما روي انه عليه السلام
 بني عن الحياض وهي المزارعة بال ردي والربح ولانه كسبي ربح بعض ما يخرج من عمله فيكون في معنى
 قبيح الحياض ومعامله النبي صلى الله عليه وسلم اهل خيبر كان خراجهم متساوية بطريق المثل عليهم والبيع هو
 جائز لان الخراج نوعان وظننه وهو ان يوظف الامام عليهم السلام متداولا معلوما ومتعاسفة وهو ان يوظف
 عليهم بعض الخراج كالتعاقب والبدل عليه السلام ما بين لهم مدة ولو كانت مزارعة بينهم
 لهم لان المزارعة عند من يورثها لا يجوز الا بترك المدة المزارعة عند من يورثها انما يعجز بشرط ما ان
 يكون الارض صالحة للزراعة لان المقنود لا يحصل بدونه ومنها ان يكون رب الارض والمزارع من اهل
 العقد لان العقد لا يصح الا من اهله ومنها بيان المدة لان العقد يرد على منفعة الارض ان كان البذر
 من قبل العامل او على منفعة العامل ان كان البذر من قبل رب الارض والمنفعة لا يعرف مقدارها
 الا ببيان المدة فكانت المدة معيارا للمنفعة ومنها بيان من كان البذر من قبله لان المقنود عليه يختلف
 باختلافه فان البذر لو كان من قبل العامل فالمقنود من منفعة الارض وان كان من قبل رب الارض فالمقنود
 عليه من منفعته العامل ولا بد من بيان المقنود عليه لئلا يودي الى النزاع ومنها بيان حسن البذر لان الاجرة
 منه وبيان حسن الاجرة لا بد منه ومنها بيان نصيب مرابح من قبله لانه يستحق ذلك عوضا عن شرط
 فلا بد من بيانه لان ما لا يكون معلوما لا يستحق شرط العقد ولانه اجرة عمله او ارضه فلا بد من الاعلام
 ومنها التحلية بين الارض وبين العامل لان التمكن من العمل لا يحصل الا به حتى لو شرط في العقد ما يؤول
 به التحلية وهو عمل رب الارض مع العامل لا يصح العقد ومنها الشركة في اكاره في عقد حصوله لا ينعقد
 اجابة ويتم شركة في الانتهاء وكذا شرط يودي الى قطع الشركة في اكاره في عقد حصوله لا ينعقد
 ان يكون الارض والبذر لو احد والعمل البقر لاخر لان رب الارض استأجر العامل للعمل والبقر
 ان يعمل فجاز شرط عليه او يكون الارض لو احد والباقى لا فرد او يكون العمل لو احد والباقى لا فرد
 لان صاحب البذر يستأجر الارض باجر معلوم متاعا ربح فيجوز او يكون صاحب البذر يستأجر
 للعامل ومدة باجرة معلومة متاعا ربح فيجوز ايضا **قوله** فان كانت الارض والبقر لو احد والبذر
 والعمل لاخر او كان البذر لا حدهما والباقى لا فرد او كان البذر والبقر لو احد والباقى لا فرد او كان
 لا حدهما تفراغا سماء او ما على الما ذيات والسواقي او ان يرفع رب البذر بذر او ان يرفع الخراج
 والباقى بينهما فسدت فيكون الخراج لرب البذر ولا خراج لرب البقر او ارضه ولم يزد على ما شرط

شرائط المزارعة

لما

لما بين شرائط صحة المزارعة اراد ان يبين الشرايط المنفردة فيها ما اذا شرط ان يكون الارض والبقر
 لو احد والبذر والعمل لاخر فينفد العقد لان صاحب البذر استأجر الارض واستأجر البقر
 على صاحب الارض من الاجارة لان البقر لا يمكن ان يجعل يثقالا لارض لان منفعة البقر ليست
 من جنس منفعة الارض وشرط التبعية للاتحاد في الجنس ولا يجوز ان تحتاق منفعة البقر مقصودا
 بالمزارعة كما لو كان البقر مشروطا على ارضها وعن ابي يوسف رجم الله ان يجوز للعامل والتبا
 يترك به ومنها استراط البذر لا حدهما والباقى لا فرد فانه ينفد للعقد لان العامل اجبر فلا يمكن
 ان يجعل الارض تبا على لا اختلاف منفعتها وقدم وروى الشرح به وعن ابي يوسف انه يجوز للعامل
 ومنها استراط البذر والبقر لو احد والباقى لا فرد فانه ينفد لان الارض لا يمكن جعلها
 تبعيا لعمل العامل لا اختلاف منفعتها وايضا لما لم يصح عند افراد كل واحد منها فكذلك عند الاجتماع
 ومنها استراط قفزان سماء لا حدهما فانه ينفد لانه ينفذ الى قطع الشركة وهو عقد القدر
 استراط ما على الما ذيات والسواقي لا حدهما فانه ينفذ لما ذكرنا انه قد ينفذ الى قطع الشركة او
 ان يرفع رب البذر بذر او ان يرفع الخراج والباقى بينهما يفسد ايضا لانه قد ينفذ الى قطع
 الشركة والمراد بهذا الخراج الخراج الموقوف بان كان الموضوع على الارض قفزان سماء او دراهم
 سماء فان هذا ينفذ الى قطع الشركة اما خراج المتكسبة بان كان الموضوع ثلث اكاره او ربعه
 فاستراطه فيه لا ينفذ الى قطع الشركة فلا يكون مفسدا فادفدت المزارعة بهذه الشروط فاجاز
 لرب البذر لانه تمامه ولا خراج لرب البذر او ارضه ولا يزداد على المسمى لان هذا هو حكم اجابة البذر
 وعند محمد يجب اجر المثل بالغة ما بلغت **قوله** وان صحت فاجاز على الشرط فان لم يجز في فلاكى للعامل
 لانها اما اجابة او شركة فان كانت اجابة فالواجب فيها المسمى وهو مودوم فلاكى غيره وان كانت شركة
 فالشركة في اكاره لا في غير فلاكى غير خلاف ما اذا فسدت ولم يخرج الارض شيئا فانه يجب اجر
 المثل لانه انما يجب اجر المثل في الزمة وفوات اكاره لا يمنع وجوبه في الزمة **قوله** ومن ادى عن المضي
 اجر الارب البذر اي اذا عقدت المزارعة فامتنع احد المتعاقدين عن المضي في العقد ان كان الممتنع
 رب البذر فله ذلك لانه لا يتوصل الى الوفاء بالعقد الا بالتلاف البذر وفيه ضرر يلزمه فلا يجبر على
 ذلك وان امتنع الذي ليس من قبله البذر اجبر احكاما على العمل لان الوفاء به ممكن بلا ضرر ولا حجة
 فيلزمه العقد الا اذا كان عقد ربح فيجب به الاجارة فينفذ به المزارعة ثم اذا امتنع رب الارض والبذر
 من قبله بعد ما كسب المزارع الارض فلاكى به للكراب في النقص لان عمله انما يتقوم بالعقد مجزئ اكاره
 فلا فائدة في فلاكى يلزمه وبين الله يلزمه اجر مثل عمله لئلا يكون معذورا من جهة **قوله** وبطل
 بون احدهما فان مضت المدة والزرع لم يدر كفعلى المزارع اجر مثل ارضه حتى يدرك اي تبطل المزارعة

الاجرة

وان شرط رفع العشر جاز

قوله

قوله

قوله

وأولئك لأن الأوثان والعلم لا كلال بالعمل والصحة والآخرى وإن كان عاجزا عن الذكر كقول
التوحيد يقوم مقامها عند العجز كالنكاح ولا كلال في الجوس لقوله عليه السلام سنواهم من أهل الكتاب
غير ما في سنابهم ولا أكل في باجهم ولأنه مشترك ليس له من التوحيد اعتقاد أو دعوى ولا الوحي
لأنه لا يقتضيه الله ولا تحل به المرتد لأنه لا ماله له لأنه ترك ما كان عليه وما أسهل إليه لا يقر عليه
مخلاف الكتابي إذا انتقل إلى غير دين من دين أهل الكتاب لأنه يقر عليه عندنا ولا كلال ما ذكره
الحرم من الصيد سواء ذكره في الحلال والحرام لقوله تعالى لا تأكلوا مما يقتلون بالصدقة وأنتم حرم فاستحل فعل حتى
يرد عليه النبي فيكون مبيحا لعينه فلا يكون سبوا ولا يكون سببا للحل فلا كلال به المدبوح ولا تحل
ويجوز تأكل التسمية عند رجل لو ناسيا وقان السبأ في ثم الله كحل في الوحيين لقوله عليه السلام يذبح
على اسم الله سبي أو لم يسم وكهني عايشة رضى الله عنها أنها قالت للنبي صلى الله عليه وسلم إن الأعراب
يا نوسا يسم فلا نذكرى اسموا عليها أم لم يسموا فقال عليه السلام سموا انتم وكموا ولو كانت سوطا لما
أمرها بالاكل مع الكد ولأنها لو كانت سوطا لما استطعت بالنسيان كالحطأة في الصلوات ولو كانت
سوطا قامت الله مقامها كإيه الناس ولنا قوله تعالى ولما كملوا ما لم نذكر اسم الله عليه وطاق النبي
إذا كان على فعل حتى يقتضي التحريم وقوله عليه السلام إذا أرسلت عليكم العالم فذكرت اسم الله تعالى
عليه فكل وإن شارك كل بك غير فلا تأكل ما نكرا ما سميت على كل بك ولم تسم على كل بك غيرك
فعلك الحرة بأنه لم تسم على كل بك غيرك فهو دليل الحرة إذا لم تسم على كل بك غيرك وانعتد بالاجماع
عليه قتال من فعلي وابن عباس رضي الله عنهما يفصلان بين الناس والعامل كما هو مذهبنا وابن عمر
حرمها كما هو مذهبنا كذلك وحجة ظاهر ما ذكرنا إذا فصل فيه فحري على اطلاقه فيتناول النويين
ولنا بقول في اعتبار ذلك من عظيم إذا كان مجبول على النسيان وهو مدفوع بالنقص والليل
السعي غير مجبول على ظاهره لأن ذبحة الناس مختلفة في الصدر الأول ولم يجر الاختلاف بينهم
النقص وما رواه الشافعي في خلافه للدليل القطعي من الكتاب والسنة واجماع الأئمة فكان مردودا ونقول
الحديث الأول مجبول على حاله النسيان والساني دليل لنا أنها سالت عن الأكل عند وقوع الشك
في التسمية وذلك دليل على شرطية وجواب النبي عليه السلام بناء على الظاهر لأن الظاهر مرجح
الحكم بعدم ترك التسمية **قوله** وكذا أن يذكر مع اسم الله تعالى غيره وأن يقول عند الذبح اللهم تقبل
من فلان وإن قال قبل التسمية ولا يجمع جازان يكن أن يذكر مع اسم الله تعالى في الذبح غيره بأن
يقول بسم الله محمد رسول الله بالتفريق وهذا على ما رواه أحمد بن حنبل في مسنده من أن رجلا ذبح كذا
فذكر ولا يحرم لأن اسم الرسول غير المذكور في سبيل العطف فيكون مبتدأ لكنه يكره لوجود الوصل
وأن قال بالتحقيق يحرم وقيل إذا كان يعرف التحريم والآلة الصحيح الأول ومن هذا النوع لوقال اللهم

بالتفريق

بالتفريق

بالتفريق

بالتفريق

تقبل من فلان فإنه مكره لوجود الوصل صوتا ولا يحرم لعدم الشك والثاني أن يذكر مؤمولا على
العطف نحو أن يقول بسم الله واسم فلان أو باسم الله ومحمد رسول الله بالتحريم الذبيحة لأنه أهل به
غير الله وقال عليه السلام موطنان لا ذكر فيها عند العطاس وعند الذبح ولو قال محمد رسول الله بالتفريق بالضم
لا يحرم لأنه مبتدأ ويكره لصوت الوصل واختلوا في المنصب ويكره لانتفاء الذكرنا والثالث أن يقول
منصوبا وصوت ومعنى بأن يقول قبل التسمية وقبل أن يفتح الذبيحة أو بعد الذبح وهذا لا يكره لأنه
كان يقول بعد الذبح اللهم تقبل هذه عن أمية محمد بن يسهل كذا بالوحدانية ولي بالبلد وكان عليه السلام
إذا أراد أن يذبح يقول اللهم هذا منك وكره صلاتي وشكرتي ونجياتي ومما في يدي رب العالمين لا شريك
له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين بسم الله والله أكبر ثم يذبح والشرط بالوحدانية كالحص المجدد
بقول ابن مسعود رضي الله عنه جرد والالتفات عند الذبح حتى لو قال عند الذبح اللهم اغفر لي لا يذبح
ولو قال الحمد لله أو بحان الله أو الله أكبر يريد به التسمية حل لأن الشرط ذكر الله تعالى على سبيل
التعظيم وقد فصل **قوله** والذبح بين الكلى والبلية والمذبح المري والكلتوم والوجان وقطع اللحم
كاف ولوبطنه وقرن وعظم وسن وليطه وسرقه في الجامع الصغير لا بأس بالذبح في الكلى كله استله
وسطه وأعله لأن المقصود إخراج الدم وإم ما يكون منه بالقطع في هذا المحل لأنه يجمع العروق ولو
ذبح وتب عقد الكلتوم ما يلي الصدر قبل يوكل لأن العقب يقطع أكثر الأوداج وقد وجد بكنه
مكمل لأنه لم يوجد منه قطع الكلتوم ولا المري ولا يذبح من قطعها فلا يحل بدونه ولو بقي شيء
مرعيا الكلتوم ما يلي الراس يحل بالاجماع والمذبح الكلتوم والمري والودجان لقوله عليه السلام
أفرا الأوداج بما ست وهو عروق الكلى في المذبح فيتناول الكل والمري بجري الطعام والكلتوم
بجري النفس ولأن المقصود إخراج الدم وهو يحصل بقطع هذا الأرباع وان قطع اللحم منها
أي لئلا كان عند أبي حنيفة رحمه الله يحل ما يقول إلى يوسف أولا وعنه أنه لا يشرط قطع الكلتوم والمري
واحد الودجين وعن محمد بن أبي بكر لا يذبح من قطع أكثر كل واحد من هذه الأربعة لورود الأمر بقطعها فينبغي
كل واحد أصلا بنفسه غير أن أكثر كل واحد منها يقوم مقام الكل ليعتد واعتبار الكل من كل منها
وعند الشافعي يحل بقطع الكلتوم والمري وإن لم يقطع الودجان وعند مالك لا يشرط قطع الكل من الكل
وجه قول الشافعي رحمه الله أن يقطع الكلتوم والمري لا يحس فيكفني بها وهو محجوز عما روينا وجه قول مالك
طاهر ما روينا ولنا أكثر يقوم مقام الكل في كثير من المواضع فكذلك هذا وجه قول أبي حنيفة وإلى يوسف
رحمهما الله أن المقصود إراقة الدم النجس وهي يحصل بقطع الأربعة فلا تحتاج إلى الكل غير أن أبي يوسف
شرط قطع الكلتوم في رواية والكلتوم والمري واحد الودجين في رواية لأن المري بجري الطعام
والثواب والكلتوم بجري النفس ولا ينوب أحدهما من باب الآخر بخلاف الودجان بجري الدم

بالذبح

فيمنوب احد مما شارب الاخر **قوله** ولو بظفر اي يجوز الذبح ولو بظفر وقرن وعظم وكس منروع وقال الساجي
المدبوح هذه الاشياء ميتة لقوله عليه السلام كل ما انهر الدم واخر الاوداج ما خلا الظفر والسن
فانها مدي الحية ولان الذكاة فعل سرع وهذا غير سرع فلا يكون ذكاة كالذبح بغير السرع
ولما قوله عليه السلام انهر الدم بما شئت ويرد افر الاوداج ومارواه محمول على غير المروع فان كسبه
كانوا يفعلون ذلكا فلما راها الجدر لانها اله خاوجة فحصل بها المقود فصار كما يحركه وكثير
المروع فانه يقتل بالقتل فيكون في محسن الموت واما كس لان فيه زيادة الم وقد بينا انه يحرك
الذبح بالليطة والمروع في الحرام كما ذكرنا وما انهر الدم واخر الاوداج لقوله عليه السلام افر الاوداج
بما شئت واذكر الله رواه البخاري وسلم الاستنا وطعنا قايمن لما روي انه عليه السلام قال ما نهر
وذكر اسم الله عليه فكلوا ما لم يكن سنا وطعنا وساعدكم عن ذلك اما الساجي واما الظفر فذبح كسبه
رواه البخاري ولم يتاويله اذ كانا قايمن على ما بيننا **قوله** ونذب هذا الشئ وكس الذبح قطع الراس
والذبح من القماي كسبه ان كس الذبح شفرته لقوله عليه السلام بعد احدكم سفرته ويروح ذبحته
رواه مسلم وكس الذبح وهو ان يبلغ بالكنس الخناج وهو عرق ابين في عظم الرقبة لانه عليه السلام نهي عن ذلك
وكس قطع الراس لان فيه زيادة تعذيب بلا فائدة فيكون مكررها لا يحرم به المدبوح وكس الذبح من
لان تعذيب الحيوان بلا فائدة غير انه ان قطع اكثر العروق في حال حيوة كس الذكاة وان مات
قبل قطع اكثر العروق لا يحل لانه مات بذكاة الاضطراب وهو قاذور على ذكاة الاختيار **قوله** وذبح صيد
استأنس وجره فيموت حش او تروى في بيئته وما استأنس من الصيد فذكاة الذبح لانه قد
على ذكاة الاختيار فلا يحل بذكاة الاضطراب لانها لا يربط بالدم دائما يصار إليها عند الجرح عن
ذكاة الاختيار وقد فات الجرح وان حش من النعم من الابل والبقر سواء كان في المعز وقاربه
والسباه خارج المعز فذكاة العنز والحرم لانه لم يقد الا على ذكاة الاضطراب وكذا التروى ابل
او بقر او شاة في البيئته ولم يقد على ذكاة الاختيار فيذبح بذكاة الاضطراب وقال مالك رحمه الله لا يضطر
في المستثنى لانه نادى والنادر لا يحكم له ولما ان حيوان غير قاذور على ذكاة اختيارا فذكاة الاضطراب
والنادر بعد وقوعه لا يربط من حكمه وهو ما ذكرنا وقد قال عليه السلام ان لها اوابدا كما وابد الوحن
فما فعل منها هذا فافعل به هكذا رواه البخاري وسلم واما قال عليه السلام في بيعه فرباه رجل سهم وسبي
فقتله **قوله** ومن خرا ابل وذبح البقرة الغنم وكس عكس وحمل الاول فلان عليه السلام
خرا ابل وذبح البقرة وقال تعالى فصل ليركبوا اي الحرام في الجور وقال تعالى ان الله يامركم ان تذكروا القرا
ولان عروق الابل تجتمع في المخرج فلهذا سبيل وفي البقرة والغنم فروعها تجتمع في المخرج فلهذا سبيل ولو
كس فيها كسبه مع الكرامة اي لو ذبح الابل ونحنا البقرة والغنم كل وقال مالك لا يحل للمخالف للشرع

قوله وما انهر الدم
الاستنا وطعنا قايمن

وصار كما جرح في غير محل الذبح ولما ان التقصود يسيل الدم وهو حاصل والكرامة للمخالف للشرع
قوله ولم يتذكرا كسبه ذكاة امه حتى لو كس فاقه او ذبح بقية او سنا فخرج من بطنها حتى ميت لم يركب
اكنين استعدوا لم يسعدوا قالوا اذ انتم خلقتم اكل وهو قول الساجي رحمه الله لقوله عليه السلام ذكاة الكسبي
ذكاة امه ولان الكسبي جزء الام حقيقة حتى يتغذي بغذاها ويتنفس بنفسها ويقطع عنها بالقرص
وكما حتى يدخل في البيع الوارد على الام فاعتبر الذبح في الام ذكاته ولما انه اصل في اكنين حتى يمتلي
بعد الانفصال حيا ولا يتوهم بقاء الجرح حيا بعد الانفصال وكذا بعد موت الام ينضج الكسبي حيا
ولا يتوهم بقاء حياة الجرح بعد موت الاصل والذكاة تعرف في اكنين فاذا كان اصلا في حكم الكسبي
يشترط فيه ذكاة على حدة ولان الذبح انما كان سرع وغالب سبيل الرطوبة النجسة وهذا يحصل
في الكسبي بذبح الام فلا يجعل تابعا لها فيه والمراد بما روي والله اعلم العسبية والدليل عليه انه
يروي ذكاة امه بالنصب على الصداي يذكي ذكاة مثل ذكاة امه **فصل** فيما كل وما لا يحل الاكل
ذوات ومخلب من السبع والطيور وحل غراب الزرع لا الاتبع الذي ياكل الحيف والصبح والضب
والزنبور والسحفاة والحرثات والحمر الالهية والبغل والخيول وحل الارنب اي لا يجوز
اكل كل ذي ناب من السباع وذي مخالب من الطيور لانه عليه السلام نهي عن اكل كل ذي ناب من السباع
وذي مخالب من الطيور رواه مسلم والبودا وود السبع كل محتطف مشتهب جازم قاتل عاد عادية
كالاسد والذئب وغيرهما والمراد بذي المخالب ماله مخالب موصلا له وهو يفعل من الخلب وهو
منق اكله ويعلم بذلك ان المراد بذي المخالب موصلا له ماله مخالب وهو الظفر وحل
غراب الزرع لانه ياكل الحب وليس من الجوارح **قوله** لا الاتبع يعني لا يؤكل الاتبع الذي ياكل
الحيف لانه ياكل الحيف فصار كسباع الطير فلا يجوز اكله كرامة لبني آدم كيدا بعد شوي من ذبح
الذئبة اليه بالاكل ولا يؤكل الضبع لانه ذوات ولانه ياكل الحيف ولا يؤكل الضب والرنوب والحماة
والحرثات لانها من الجنايت لان العرب سخطتها وقال الله تعالى وحرم عليهم الجنايت وما روي
انه عليه السلام اباحه محمول على ما قبل الحرمة والساجي رحمه الله يجوز اكل الضب والضبع وما لك
اكل جميع الحرثات والحماة ما رويها ولا يجوز اكل الحمر الالهية لما روي انه عليه السلام حرم كسب الحمر
الالهية رواه البخاري وسلم ولا يحل لحم البغل لانه من نسل الحمار وعن مالك محل الحمار الالهية والحمة
عليه ما رويها ولا يؤكل لحم الخيل عند ابي حنيفة وما كسبها الله وقالوا هو قول الساجي رحمه الله
انه لو كمل لما روي انه عليه السلام نهي عن لحم الحمر الالهية واذن في الخيل ولما قوله تعالى والخيول
والبغال والحمر لتكبوها وزينه سبقت الاله لبيان المنه وقد من علينا بالركوب ولم يبين الاكل ولو
كان ما كولا كان الاولي ان يبين منفعه الاكل لانه اعطى وجوه النافع ولانه اراه باب العدد فيذكر

أكله احترا ما لم يمت قتل كراهته تنزيهه وقيل تحريمه وحل الاذنين لانه عليه السلام امرهما بما كلفه
رواه احمد والسنن ولا يمتدح من السباع ولا ياكل كيف **قوله** وذبح ما لا يؤكل لغيره وجعلنا الاكابر
واكثرهم وقال السلف رحمه الله ان الله لا يورث في جميع ذلك لان ائمة الذكاة في اصابة اللحم اصابة في طهارة
وطهارة الجسد يتبع ولا يتبع بدون الاصل ولنا ان الذكاة موت في ازالة الرطوبات الخبيثة فاذا
زالت طهرت كايه الدباغ وهذا حكم متصور في الجسد كالتناول في اللحم وكما يظهر في طهره ايضا
وهل يجوز الانتفاع به لغير الاكل قيل كونه قبيح لا والله لا يورث في الذكاة فيه حرمة وكما منته
واكثره لا يحمل فيه نجاسة **قوله** ولا يؤكل ماي المولد للاسك غير طاف وحل بلاذكا كالحمار
اي لا يؤكل من حيوان المالا السمك وقان ما كره السلف في دمه الله يؤكل جميع حيوان البحر لها
قوله تعالى اهل لكم صيد البحر وقوله عليه السلام في البحر هو الطهور ماؤه الحلال من غير فصل لان
الحرم هو الدم ولادم في هذه الاشياء ولنا قوله وحرم عليه الجبابرة وما سوى السمك كجش الطبع السليم
فيكون خبيثا فيكون حراما وقوله في اياه كونه خيرا من غير فصل بين البري والبحري ومار وواووا المحل
على السمك ولا يؤكل السمك الطافي وقان ما كره السلف في كل لما تناولوا وروا لنا ما روي انه عليه السلام
قال ما لقطه البحر فكلوه وما طفي فلا تأكلوه وعن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم منله وهو حرم عليه ولا حجة
لها فمادونا لان المراد ميتة البحر ما لقطه البحر حتى يكون موته مضافا الى البحر ولا يتناول ما مات فيه
بمرض او نحوه ويحل السمك بلاذكا كالحمار وقال ما كره لا ياكل البحر اذ حتى يقطع راسه لانه صيد البر فلا ياكل
أكله بدون القتل ولنا قوله عليه السلام اهل لكم الميتتان والدمان الميتتان السمك الحمار والدمان
الكبد والطحال **قوله** ولو ذبح سبابة او بقت فخرت او خرج الدم حل والالا ان لم يدر حيوة وان
علم حل وان لم يتحرك ولم يخرج الدم لا ياكل وهذا اذا لم يدر حيوة وقت الذبح فان علم حل وان
لم يتحرك ولم يخرج الدم كالجود وذلك لان الحركة وفروج الدم لا يكونان الا من الحي لان الميت
لا يتحرك ولا يخرج منه الدم فيكون وجودها او وجود احداهما علامة احيوة فيحل وعدمها علامة
الموت فلا ياكل الا اذا علم حيوة عند الذبح فيحل لان الاصل بقا ما كان على ما كان فلا يحكم بزوال
احيوة بالانكشاف **باب** الاضحية يجب على كل مسلم يتيقن يومه من نفسه لاعتن طفله سبابة
او سبعة بدنة فجز يوم النحر الى ايامه الاضحية اسم لما يذبح بها ويجمع على الاضاحي بالتحديد
على وزن افاعيل وفي الشرح اسم حيوان مخصوص بسبع مخصوص بذبح بنية قرب في يوم مخصوص وهي اضحية
على كل حيوان يقيم يومه الاضحية وعن ابى يوسف في رواية انها سنة وهو قول السلف في لقوله عليه السلام
من اذ ان يذبح منكم فلا تأخذ من شعبي واظنوا سبعا والتعلق بالارادة بانه الوجوب رواه مسلم وغيره
ولنا قوله عليه السلام من وجد سعة فلم يذبح فلا يقربن فضلا رواه احمد وابراهيم وسئل هذا الوعيد

لا يفي

لا يفي بترك غير الواجب والمراد بالارادة فيما روي حاد ان يكون هو التقدير الذي هو صمد السهو
لا التحيز لانه غير مخير اجاعا لان التحيز في المباح وانما استوطنت الحرمة لانها قرينة بالنية فلا تتبادر
الا بالملك ولا يكون المالك الا اكره الاسلام لانها قرينة وهي لا تتبادر الا بالملك والاقامة لان اداها
كخص باسباب تستحق على المسافر كتمتعها بها فلدفع المسافة لا يلزمه والسائر لما رويها لانها قرينة بالنية
مفتحة الى الملك والقبول بصدق النظر والوقت وهو ايام النحر لانها مختصة بها **قوله** عن نفسه
اي يجب اداها عن نفسه لانه اصل في الوجوب عليه لاعتن طفله اي لا يجب عن اولاده الصغار
في ظاهرها الرواية وفي رواية اخرى انه يجب عليه عن اولاده الصغار لانه لما كان به بعله اجزوة
والولاية كما في صدقة النظر وقيل اذا كان للصغير مال يجب على الاب والوصي ان يفي بماله
عند احيائه والي يوسف رحمه الله والاصح انه لا يجب **قوله** سبابة فاعل لقوله يجب اي يجب على امر
المسلم الى اخره سبابة او سبع بدنة عن واحد والقياس ان لا يجوز سبع بدنة عن احد لان الارادة
لا تجري الا انا تركناه بقوله عليه السلام البدنة تجري عن سبعة والبقرة عن سبعة ولا نص في الشاة
فتق على اصل القياس ويجوز عن ثلثة وخمسة بطريق الاولي ولا يجوز عن ثمانية لعدم النقل فيه وقال
ما كره من اهل بيت واحد وان كانوا اكثر من سبعة لقوله عليه السلام على اهل كل بيت في كل عام
اضحية قلنا المراد منه والله اعلم فم اهل البيت كذق الضان **قوله** فجز يوم النحر لغيره
اي يجب سبابة فجز يوم النحر الى ايامه وايام ثلثة يوم الاضحية وهو العاشر من ذي الحجة والحادى عشر
والثاني عشر وعندنا كخص اداها من هذه الايام الثلثة لقوله عليه السلام ايام النحر ثلثة ايام فضلها
فاذا غربت الشمس من اليوم الثالث لم تجز النسيئة بعد وقال السلف كونه في اليوم الرابع لقوله عليه
اياهم السورق كلها ايام ذبح قلنا لما تعارفنا الاخبار اختلفنا بالمتيقن وهو الاول وكونه الذبح في لياليها
لانها تبع للايام فصارت اذ كان للذبح الا انه مكنت **قوله** ولا نذبح مكرى قبل الصلوة وذبح غيره اما الاول
فلقوله عليه السلام من ذبح قبل الصلوة فليعد ذبيحة ومن ذبح بعد الصلوة تم تسكده واصاب سنة
المسلمين وهذا في حق مريضه الصلوة فلا معنى للذبح فيه في حق العروى او لا صلوة وهو مكرى على ما كرهوا في
في نحرها اكرهوا بعد الصلوة قبل نحر الامام ولو لم يصل الامام في اليوم الاول اضر الاضحية الى الزوال
ثم ذبحها لا يجزى مالم يصل الامام وان اضر الى ما بعد الزوال ثم ذبحها كجز الاضحية كخروج ذبحها واما
في اليوم الثاني والثالث لا يجوز قبل الصلوة ايضا في رواية وفي رواية يجوز لان وقت الصلوة قد
فان بزوال الشمس في اليوم الاول والصلوة في الغد مع قضاها **قوله** ونفسي بما يحا وكخصي
والنول لا يبيعها والعوا والجفاد والرجاء متطوع اكثر الاذن والذبيحة والعين او الالية اي يجوز
ان يفي بما يحا وهي التي لا ترقن لها لان المقصود لا يتعلق بالقرن وكخصي لا عليه السلام في كل بيتين

قوله

اسمي موحى احد عن **قوله** والاخر على منتهى لان محم اطيب فهو اولى بابن حازم والمو لا وهي المحبوبة
لانه لا محل بالتصود ولا يجوز بالعبادة اخواتها لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الاضحية بربع العود
البيس عودها والعرا البيس عرجها والمرصة البيس مرفها والتجنا التي لا تنقي رواه ابو داود والنسائي
ولا يجوز منقطع اكثر الاذن او الذنب ولا الذهاب اثر العين او الالية لقوله عليه السلام استسمنوا
العين والاذن اي اطلبوا سلامتهما والذنب والالية عضوان متصودان فصارا كما لاذن وان بقي
اكثر الاذن ونحوه جاز لان لاكثر حكم الكل بقاء وذهابا فعن ابي خنيفة رحمه الله في العبد مراربع رواه
اصحابنا اذكروا وهو ان الاكثر مانع وفي رواية الزايد علي الثلث مانع والثلث مانع وما دونه ليس بمانع
وفي رواية ذهاب الثلث وما فوقه مانع وما دونه ليس بمانع وفي رواية الديرع مانع وما دونه
فطريق معرفة مقدار النصف والثلث من العين ان يشهد العين المعيبة بعد ان لا يعلف الشاة يوما
او يومين ثم يقرب العلف اليها قليلا قليلا فاذا رأت من موضع اعلم على ذلك المكان ثم يشهد العين الصالحة
ويقرب العلف الى الشاة قليلا قليلا حتى اذا رأت من مكان اعلم ذلك المكان ثم يقرب ما بين الرؤية
الاولى والثانية من المسافة فان كانت بينهما الثلث فقد ذهب الثلث وان كانت النصف فقد
ذهب النصف وعلي هذا الحساب **قوله** والاضحية من الابل والبقر والغنم لان الاراقة عرفت قربة كلف
القياس في هذا التمسك فلا يتعدى عنها **قوله** وجاز النبي ما يكمل ويجدع الضان لقوله عليه السلام
صحوا بالثنيان ولا تقهوا بما يجدعان وقال عليه السلام نعمت الاضحية الجذع من البضان والجذع من العبد
لا يجوز بالاتفاق والجذع من الضان الذي مضى عليه اكثر السنة والنبي منه ما تم له سنة وطعن في السنة
وكذا من الجذع والبقر الذي طعن في اكله الثالث ومن الابل الذي تم له خمس سنين وطعن في
السادس **قوله** وان مات احد البقرة قالته الودنة وهم كبارا ذكورا عانة وعنكم جازا كسما
وفي القياس لا يجوز لان نصيب الميت صار ميراثا والتفحمة يقرب بطريق الاتلاف فلا يصح من الوارث
عن الميت كالاعتاق عن الميت واذا لم يجز في نصيبه لم يجز في نصيب الشركاء لانه غير مجزي
وهو الاحسان ان الودنة بعد موته يتوهمون مقامه والتبرع في الوارث عن مودته بالتقرب
المالية صحيح كالصدق وانما لا يجوز الاعتاق لانه الزام الولاء على الميت وذا غير حائز الشرطان
يكون قصد الكول القربة سواء كانت اجمعه متحدة بان كان قصد اكل الاضحية او كانت مختلفة بان
قصد البعض التمسك والبعض هدي القران او المتعة او غيره **قوله** فان كان شركا لم يستقرانيا
او مرتدا للكم لم يجز عن واحد منهم لان الاراقة قربة والنظر الى ليس من اهلها فلا يكون نصيبه
قربة فلا تتبع البهائم قربة لعدم التجرى وكذا لو كان قصد الشركاء السابغ للكم دون القربة لا يجوز عن
الكل **قوله** ويكفي من كرم الاضحية ويكفي غنما وذهب ان لا يضمن الصدقة من ثلث

ای

[illegible]

٢٢٦

في كتاب الكروية

ولما ان القفا بالذهب والنضة عادة لا يغيرها **قوله** وحل الرب من انا منفض والركوب
 على من منفض والركوب على كرسى منفض ويتقن موضع النضة وهذا قول الى حنيفة وقال ابو يوسف يكن
 ذلك ويروي ان محمد امع الى حنيفة ويروي انه مع الى يوسف وهذا الخلاف فيما يخص فاما النضوة التي لا يخلص
 فلا باس به بالاجماع ولا الى يوسف ما روي عن عمر رضي الله عنهما انه قال عليه السلام من شرب في انا
 ذهب او نضة او انا فيه شيء من ذلك فانه جريح بطنه نار جهنم رواه الدراقطني ولان من استعمال
 انا كان مستملا لكل جزء منه فيكون ولا الى حنيفة رحمه الله ما روي ان قدح النبي صلى الله عليه وسلم
 انكسر فأتى به مكان السعيب سلسلة من فضة رواه البخاري ولان الاستعمال قصد الكبر الذي لا يلقى
 العفو وما سواه تبع له في الاستعمال فلا يكره كاحبة المكفوفه بالحري وسما الذهب في قص الخاتم
 روي ان هذا المسألة وقعت في مجلس الى جعفر الدواني والابو حنيفة وابنه عمره حاضرون
 قتلت الائمة يكن وسالت عن ابى حنيفة فقال ان موضع فاه في موضع النضة يكن والا فلا قتيل لمن
 اين لك هذا فقال ارايت لو كان في اصبعه خاتم فضة فرب من كنه ايكن ذلك فوقف الكل ولعب
 ابو جعفر من جوابه **قوله** ويتبدل قول الكافر في اكل واكرمه والمكول والصبي في الهدية والاذن
 والتاقي في المعاملات لا في الديانات اي يتبدل قول الكافر في اكل واكرمه حتى لو كان له اجير
 مجوسي او فاد مجوسي فارسله ليشتري له كفا فاستري كما قال استويته مراهل الكتاب
 او المسلم وسعه اكله وان كان غير ذلك لم يسعه ان يأكله لان قوله في اكل واكرمه الذي في
 ضمن المعاملات مقبولة وهذا مخرجك لان يكون قوله فيها مقبول قصدا لانها من ايات وقول
 الكافر في الديانات غير مقبولة الا اذا كان في ضمن المعاملات كما ذكرنا ويتبدل قول المكول والصبي
 في الهدية والاذن في التجارة لان الهدايا انما بيعت على ايدى ها ولاعادة فمست احاجة الى قبوله
 دفعا للحرج والعبد كتاج الى التجارة في الاسواق والامصار والبعد ولا يمكنه ركض والشهود
 الى تلك المواضع فلو لم يقبل قوله في الناس في المعاملات مع ويتبدل قول التاقي في المعاملات
 دون الديانات لكثرة وجود المعاملات فلو شرط العدالة كحرج التاقي لان العدل في كل موضع
 لا يوجد ولو لم يقبل قول الواحد سواء كان عدلا او فاسقا لم يلزم الحرج المدفوع سرعا بخلاف الديانات
 فانها لا يكون كثير لوجود المعاملات فني استراط العدالة فيها لم يلزم الحرج وقول المستور
 في الديانات لا يتبدل في ظاهر الرواية وفي رواية يقبل **قوله** ويرد على وليته وثم لعب
 وغنا يقعد ويأكل لان اجابة الدعوى سنة لقوله عليه السلام من لم يجد الدعوى فقد عصى بالقاسم
 فلا يتركها للبدعة ثم ان قد رد على النع منهم وان لم يتدريه به وهذا اذا كان يتعد بعد الذكري مع
 التوم الخالين وهذا اذا كان الرجل ليس بتقدي واما اذا كان متقدي لا ينبغي ان يتعد دفعا
 للنبي

اي غير مقيد وقاية

لنئين عن الدين وما روي عن ابى حنيفة انه اتى فصيحا في اول احواله ولم يكن يومئذ متقدي
 اليه وهذا اذا لم يعلم بذلك وضربا ما اذا علم بذلك قبل كضور فانه ينبغي ان لا يحضر لان حق الدعوة
 لا يلزمه كنه لانه لم يخلص سنة **فصل** في البس حرم للرجل لا المرأة لبس الحرير الا قدرا رابعا
 وحل توسد واقتراشه ولبس ماسداه حرم وكحة قطن وحذو عكس حل في الحرير فخر اي حرم
 للرجل لبس الحرير والريياح في الحرير وعين الا قدرا رابعا صايع لقوله عليه السلام هذان حرامان
 علي ذكورا متي صلا لان لانا ثم اسد الى الذهب والحرير الا ان القليل معنولانه عليه السلام كان
 يلبس جبة مكفوفة بالحرير وما روي عن عمر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 نى عن لبوس الحرير الا هكذا ويرفع السبابة والوسطى وضما رواه سلم واحد وابو داود
 وعند ما لا باس يلبس الريياح والحرير في الحرير لان احاجة تامة اليه فانه يردا كذا
 بقوة فيكون رعبا في قلوب الاعداء ولنا النصوص الواردة في التحريم لم يفصل بين الحرير
 وعين والفروة تتدفع بالمخلوط وهو الذي كحة حرير وسداه غيغ وحل توسد الحرير
 واقتراشه وقا لا يكن لغوم النصوص الواردة في تحريمه ولان التوسد والاقتراش
 مثلا لبس وهو عادة الكاسية والتشبه بهم حرام ولا الى حنيفة رحمه الله ما روي
 ان النبي صلى الله عليه وسلم جلس على مرفة حرير وقل لبس ماسداه حرير وكحة قطن
 او حرير في الحرير وعين لان الصحابة رضي الله عنهم كانوا يلبسون الحرير وهو اسم للسوي بالحرير
 ولان التكم هي التي تظهر في المنظر فيكون العبرة بما ظهر دون ما كنى وعكس وهو ان يكون
 كحة حرير وسداه غيغ يحل في الحرير فخر لما ذكرنا ان العبر لكحة غير ان في الحرير
 ضرر **قوله** ولا يتجلى الرجل بالذهب والفضة الا احكامه والمنطقة وحلية السيف النضة
 اي لا كحة للرجال التحلي بالذهب لما روي اولا بالنضة لانها في معناه غيغ ان احكامه
 واخوته من النضة مستثنى كحيتا لغني التمودج والنضة اعنت عن الذهب لانها من جنس
 واحد بناء كان لبس على الله عليه وسلم جامع فضة وكان في يد حتى توت في يد اي يكر
 الى ان توت في ثم في يد عمر الى ان توت في يد عثمان الى ان وقع من يد في اليد فانفق
 ما اعطيا في طلبه لم يكمل ودفع الخلاف فيه والشمس ليس بينهم من ذلك الوقت الى ان
 استشهد رضي الله عنه ولا تحتم بغير النضة كالحجر والكديد والصف والذهب **قوله**
 والافضل لغير اللطان والتاقي برك التحتم وكل لها كاحتها الى التحتم دون غيرهما
 لعدم احاقه **قوله** وحرم التحتم بالحجر والكديد والصف والذهب لما روي انه عليه السلام
 راي حاتم حديد على رجل مالى اري عليه حلة اهل النار فامس فرمي به وراي رجلا عليه

لان القليل من لبس
 حلال فكذا القليل من الحرير
 واجماع كونه تمودج
 راجح

فقام صفر فقال يا اي احد منك ربح الاضنام فامر قومي به وراي رجلا عليه خاتم ذهب عرض
 عنه واما فاتم حجر حرام لانه يتخذ منه الاضنام فاسبه الصنف **قول** وحل مسما بالذهب يجعل
 في حجر النض وسداس بالنض لابل الذهب اما المسما فلانه تابع للنض كالعلم فلا يعد
 لابس وسداس بالنض محل لابل الذهب وقال محمد لابس بالذهب ايضا ويروى عنه
 اي خفيه رحمه الله لما روي ان عمر بن سعد انه اصيب انفه يوم الكلاب فاتخذ انفا
 من فضة فافتن فامر النبي عليه السلام بان يتخذ انفا من ذهب ولنا ان استعمال الذهب
 والنض حرام الا عند الفروقة وقد زالت بالادوية والنض فلا يحل ما للفروقة فيه
قول ويكون اللباس ذهب وحرير صبيبا لاخرقة لوضوح مخاط والريتم اما اللباس الصبي
 فلا يباح حرام لبسها على الذكور فكذا اللباسها كما يحرم لاحتراقه وصواري لا يكون حرمة الوضوء
 والمخاط لان المسلمين قد استعملوا في عامة البلدان منا ويل الوضوء في الاذى وما
 راه المسلمون سنا فهو عند الله حسن ولا يكون الرتم وتوان يربط في اصبعه او خاتمة
 خيطا للتذكر كما جاء اليه ولما روي انه عليه السلام امر بعض اصحابه بذلك **قول** في النظر والنس
 لا ينظر الى غيره وجهه احسن وكيفية ولا ينظر من شئ الى وجهها الا احكامه او الساهة وينظر
 الطبيب الى موضع مرضها اي لا يحسن النظر الى غيره وجهه احسن وكيفية لقوله تعالى ولا تبين
 زينتهن الا ما ظهر منها قال علي وابن عباس رضي الله عنهما ما ظهر منها الكحل والاكامة والمراد
 به موضعها وهو الوجه والكف ولان في اندامها فروقة حاجتها الى المعاملة مع الرجال
 والاخذ والاعطاء وهذا اذا لم يكن النظر عن شهوة فان كان يعلم انه انظر استهوى
 لم يحل النظر الى شئ منها الا للقاضي اذا اراد ان عليها والساهة اذا اراد ان
 لشهد عليها فانه يجوز لها النظر اليها وان حاف ان تسهر احيا كحقوق النكاح ولكن عند
 النظر يستغنى ان تقصد احكامه وادائها وادائها وادائها ويجوز للطبيب ان ينظر الى موضع المرض منها
 للفروقة لكن لا يحسن ان لا يوجد امره عالمة بدو المرض وان يكون ترك دواها موجبا
 لهلاكها او فوات عضو منها او وجع شديد فحسد يجوز ونقض بقره ما استطاع **قول**
 وينظر الرجل الى الرجل الا العورة والمرأة للمرأة والرجل كالرجل للرجل اي يجوز للرجل
 ان ينظر الى كل بدن الرجل الا العورة وهي باين سرته الى ركبته لقوله عليه السلام عورة
 الرجل ما بين سترته الى ركبته فالستر ليس بعورة والرقعة عورة بهذا الحديث وهو
 على ان فقهها ويجوز للمرأة ان ينظر الى المرأة والرجل ما يجوز للرجل ان ينظر الى الرجل
 يعني كما ان الرجل ينظر الى كل بدن الرجل الا العورة ويجوز للمرأة ان ينظر الى المرأة

والرجل

والرجل الى جميع بدنها الا العورة اذا انتفت الشهوة والفتن **قول** وينظر الرجل الى فرج
 امته ورجلته ووجهه محرمه ورأسها وصدورها وسائر اعضدها لا الى ظهرها وبطنها
 وفخذها ونسها محل الفحشاء وله من ذلك ان اراد الشرا وان استهوى وامته غير المحرم
 اي يجوز للرجل ان ينظر الى فرج امته المسلمة او الكفائية وامرأة لان ما فوق النظم
 وهو المنس والجماع فالنظر اولى الا ان الاولي ترك النظر اليه لانه يورث النكاح ويجوز
 له ان ينظر الى وجهه محرمه الى اخره لقوله تعالى ولا يبدين زينتهن الا لبعولتهن او ما هن
 والمراد مواضع الزينة وهذا المواضع مواضع الزينة فيجوز النظر اليها ولا ينظر الى
 ظهرها وبطنها وفخذها لانها ليست بمواضع الزينة ولان حرمة النظر الى هذه المواضع
 من المحارم حرج عظيم فلا تنبت احكامها دفعا للحرج وقال الساجي يجوز للرجل ان ينظر
 الى ظاهر محارمه وبطنها قلنا لو كان الامر كما ذكر لما سب حكم الظاهر لان حرمة الظاهر
 باعتبار الشبهة المحللة بالمحرمه فالظاهر من العورة لما كان منكرا للنظر اليها فلا يحسد
 التسمية بالمحرمه فلا يكون ظاهرا ويجوز ان ليس كل شئ حل للنظر اليه سواء كان محرما
 او من الرجل الامر الاجنبية لتحقق الحاجة الى ذلك في المسافة والمخاطبة وكان عليه السلام
 يقبل راس فاطمة وتقول احد منها ربح اجته الا اذا فاف عليها او على نفسه الشهوة
 فحسد لا يمسها ولا ينظر اليها **قول** وامته غيب محرمه يعني فاحكام جميع الرجال
 كمال المرء مع جميع محارمه فكل عضو يجوز ان ينظر اليه من المحارم كونه ان ينظر اليه من امته
 غيب كالحجاب وكان عمر اذا راي امته متباعدة عنها بالبدنة وقال الق عند الخمار ياد فاف
 انتشبهين بالحراير ويجوز له ان ليس كل موضع يجوز ان ينظر اليه كالصدر والساق
 وعين من الاعضاء المذكورة وان حاف الشهوة ان اراد الشري للفروقة **قول** ولا يمس
 الاية اذا بلغت في ازار واحد والمراد بالازار الذي يستر ما بين السرة والركبة والي
 يلعن هذا الشهوة ايضا كذلك عند محمد لوجود الاستهارة **قول** والكفى والمحبوب والمخت
 كما كفل اي الكفى في النظر الى الاجنبية كالنظر لقول عائشة رضي الله عنها انكحوا مسلمة
 فلا يمس ما كان حراما قبله ولان الكفى في الاحكام مثل الهاديات كالنظر وقطع الاية
 من لقطع عضو اخر ومعنى الستة لا نزول بالكفى وكذا المحبوب في النظر كالنظر لانه لا يمس
 صول وكذا المخت في الرودي من الافعال لانه كغيره من الرجال والاصل فيه قوله تعالى
 قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم وهي محكم يتبين ولا يحجج فلا يحل لهم النظر الى الاجنبيات
قول وعبد هاكا لاجنبي اي العبد فيما ينظر الى سيده كالحرا لاجنبي يعني لا يحل ان ينظر

اليها لاني دجها وكيفية وقال مالك والساف في نظره اليها كنظر الرجل الى زوات محاربه لقوله تعالى
او ما ملكتم ايما نكم ولما انه ليس معها زوجية ومحرمية وحرمة المناكحة على سرف الزوال
فكانت في حقه كمنكحة الغير والعلوي غير محرمه لان العبد للاستخدام فادخل البيت لادخل
والمراد بان نص الا ان سعيده بن المصيب وسعيده نرجيه لا يغرنكم سورت النور فانها
في الامانة دون الذكور **قوله** ويعزل عن امته بلا ذنبا وعن زوجته باذنها اما الاول
فلقوله عليه السلام لمولى الامة اعزل عنها ان شئت واما الثانية لانه عليه السلام نهى عن
عزل عن احرة الابا ذنبا ولا لانه كل بلذ الوفاق للموطوع والحرة حق في ذلك فلا يجوز
تفويتها الا باذنها بخلاف الامة فانها ليست بمسوقة فلا يكون في تفويتها تفويت
حق مستحق فيجوز **فصل** في الاستبراء من ملك امته حرم وطها ومسها والنظر اليها في حرمها
بشرع حتى يتبرى اى من ملك امته لا يجوز له وطها ودواعيه حتى يتبرى عنها لقوله عليه
السلام في سبيلها او طاس الا لا توطى اكلها حتى يضعن حلهن ولا اكلها حتى تتبرى بحضرة
والسبب حدوث الملك واليد يتناول المسبية وغيرها ولان الاستبراء شرع
لعموم براءة الرحم لئلا يختلط ما وقع بالغير حفظا للانسباب عن الاستتباب وهذا المعنى
موجود في الكل وانما يجب على المشتري لا البائع كما قال مالك لان العلة ارادة الوطى لئلا يستحق
ما هو زرع غيب والمشتري هو الذي يريد الوطى فيجب عليه الاستبراء غير ان ارادة الوطى لا يوقف عليها
فاقيم التمكن من الوطى مقامها وهذا انما يتحقق بالملك واليد فادبر الحكم عليه تبييرا وان كانت الحارة لا
من اليد وصغير فاستبراء او هاشم لان الشمس قايمة مقام الحيض في العدة فكذلك في الاستبراء **قوله**
لايمان اقل قبلها لشهوة حرم وطى واحدة منها ودواعيه حتى تحرم فرج الاخرى ملكا وكذا ادعى في
فيه قوله تعالى وان جمعوا بين الاختين والمراد بالجمع بينهما عقد او وطيا لانه معطوف على قوله حرم من عليهما
والمراد به التحريم عقدا ووطيا لا بجماع فكذلك في المعطوف ولا يعارض بقوله تعالى او ما ملكتم ايما نكم
لان الترجيح للمحرم وكذا لا يجوز الجمع بينهما في الدواعي لاطلاق النص اولان الدواعي بمنزلة الوطى فصار
كانه وطيا لا اذ احرم فرج احدها على نفسه باحد الطرق المذكورة لانه لم يبق جامع بينهما وطيا كما حرم
انها عليه وتلك البعض كتملك الكل اعتناق البعض كاعتناق الكل والمراد بالملك في السكاج المصالح
حتى لو زوج احدها بغيره فاسد الاكل الاخرى الا اذا دخل بالمنكحة وزوجها لان العدة واجبة عليها
فيحرم على الولي فرجها فلم يصح مجامع **قوله** وكل من يتبذل الرجل ومعاذته في ازار واحد لا يمكن التقبيل
والمعاذة لان النبي صلى الله عليه وسلم عاتق جعفر ابا من قبله وكفى عينة وذلك عند فقه
قال لا ادري بما اسد بن جعفر ام بن جعفر ولها حديثا ليس قال قلنا يا رسول الله اني نكحت بعضنا
بعضا

بعضا قال لا قلنا انما نكح بعضنا بعضا فقال لا قلنا انما نكح بعضنا بعضا فقال نعم ولا استدلال بالحديث
ضعيف لان الاول لا يدل على ان النبي صلى الله عليه وسلم وجعنا في ازار واحد فحوز ان يكون عليها قميص
والثاني وان كان باطلا لا يدل على عدم جواز المعاذة مطلقا لكن كتمان يكون المراد اذا كانا
في ازار واحد وهو الظاهر من قولهم عادة ولهذا اختار المصنف ان المعاذة في ازار واحد
مكروه وفي الصحيح ليس بمكروه **فصل** في البيع كذا يبيع العدة لا الرقبة العدة هي
جميع الادامي وبيعه مكروه وبيع الرقبة جائز وقال الساف رحمه الله لا يجوز بيع الرقبة ايضا
لانه خمس العين ولما انه مال يجوز بيعه اما الاول فلانه يتناول ويتنفع به وكل ما كان ذلك يجوز بيعه
قوله له سرامة زيد قال بكرو وكلني ببيعها معناه جارية لزيد فبأي بكرا يبيعها ويقول كلني
زيد ببيعها حل للمشتري ان يتبرها ويطلبها لانه خبر الواحد وخبر الواحد في المعاملات مقبول
وان كان فاسقا او كافرا او عبدا وقد اخبر بخبر صحيح لا متعارض له فيقبل هذا اذا كان اكبر رايه
انه صادق واما اذا كان اكبر رايه انه كاذب لم يسمع له ان يتعرض لشي من ذلك لان اكبر الراي
كاليتيم **قوله** وكذا لو لب الدين اخذ من خراجها مسلم لا كافرا اى ان كان مسلم باع خراجها وعلية دين
يكن له دين الدين ان يافد منه لان بيع المسلم الخراج باطل فلا يملك الثمن به ولا يبيع قضا دينه به وان كان البائع
نصاريا باع خراج وقضى دينه بالثمن يملك الدين اقل دينه به لان بيع الذي الخراج صحيح فملك الثمن فصح
تفادق **قوله** واحتكا رقوب الادامي والبرية في بلد يفر باهله لا غلة ضيعته وما جلبه من بلد اخر اى يملك
الاختكار في التوت اذا كان يفر باهل البلد لقوله عليه السلام ان الجالب من روث والمحتكم ملعون واما اذا كان
لا يفر باهل البلد فلا بأس به للاختكار وهو من الطعام للغلا فتعال من جمل اذ اطمع ونقص وحكم
بالسبي اذ استبد به وجب عن غيره ولا يملك احتكا رغلة ضيعته لان ذلك خالص له لا حق لغيره فيه
فلم يكن في اكتسبه مطلقا حق العامة فيجوز له ان يخبه بخلاف ما جلبه التمس الى المرفق شربة تحق كملكه
فانه مكروه لتعلق حق العامة به وهو با احتكا ريفيق عليه فملكه لا يملك له ايضا ان يكتسب ما جلبه
من بلد اخر لان حق العامة انما يتعلق فيما جمع في المرفق جلب الى فانيها فاما ما في غيره ذلك فلا قال
ابو يوسف يملك لاطلاق ما روينا وقال محمد كل نفعه جلب منها الى المرفق في العادة فهو بمنزلة فاني المصدر
حرم الاختكار فيه لتعلق حق العامة به **قوله** ولا يبيع السلطان الا ان يتعدي ارباب الطعام
عن القيمة تعد ما فاحش لقوله عليه السلام لا تسعروا فان الله هو المسعر لقابض اليكظر الراش
ولان الثمن حق البائع واليه تعدى فلا يتبني للمام ان يتفرغ له الا اذا تعدي ارباب الطعام
تعد ما فاحش بان يبيع قنبرا يمانية وهو ثوب ثوبين فيمنع عنه دفعا للفرع عن المصلح وقال
مالك يلزمه التسعير عام الغلا نظر العامة **قوله** وجاز بيع العصير مرققا واما بيت لبيد

نارا وبيعة او كنيسة او يباع في حرم السواد وحل خمر لذي باجر وبيع بنايوت مكة وارضاها
اي لابس ببيع العصية من علم انه يحذر خرا لانه يباع لا مورثي فيضاق السواد الى اختياره
وهو بعينه ليس بآلة السواد وانما يكون بعد بيعه ولو اجر بيته ليتدفق به بيت نارا وبيعة
او كنيسة او ساع فيه الحمر بالسواد فلا بأس به عندنا في حنيفة رحمه الله وقال لا ينبغي ان يوجس لبني
من ذلك لانه اعانه على المعصية وهي حرام لتوله تعالى ولا تعا ونوا على الائم والعُد وان ولان
المعصية تقع بفعل فاعل متحارب قطع نسبة المعصية عن العقد وهو وارد على منفعة البيت
ولا معصية فيه وانما قيد بالسواد لانهم لا يملكون حراما في البيع والكنائس والظهار بيع
انحور في الاصل لان شعائر الاسلام فيها ظاهري بخلاف السواد قالوا هذا في سواد
الكونه لان اغلب اهلها اهل دمة فاما في سواد بلادنا فاعلام الاسلام فيها بادية فلا يملكون
منها ايضا وهو الصحيح ويجوز حل خمر في با لاجر ويطيب له الاجر وقال هو مكره لان
النبي صلى الله عليه وسلم لم يخرج الخمر عشر او عذمتها حالها ولنا ان عتق فعله ليس بمعصية ولان
المعصية يحصل بعد فعل فاعل مختار وليس السرب مضرورات الحمل احدى محمول
على الحمر المقرون بتصد المعصية ولا بأس ببيع بنا مكة لانه ملك لمن بناها ويجوز بيع ارض مكة
عندنا في يوسف ومحمد رحمه الله وهو احدي الروايتين عن ابي حنيفة رحمه الله لان الاراضي
لا يربها لظهور الاختصاص من شعائرهم وقول النبي صلى الله عليه وسلم من ترك لنا عقيل من
دليل على ان عقار مكة عرضة للتبليد والتملك وقد تعا في الناس بملكه من غير تكبير ولا في حنيفة
قوله عليه السلام ان الله حرم مكة فحرام بيع رباها واكل منها **قوله** وتغير المعنى بتطهر
وتحليته ودخول في محرم عبادته اي وجاز تغير المعنى بالنسبة لان الترة والاي توبة
فيما لتغير كخط الاي وبالنسبة كخط الاعراب فكنا حنيفة ولان الجحى الذي لا يحفظ القرآن
لا يقرأ على القراءة الا بالخط فكنا حنيفة وماروي عن من سواد انه قال جرد القرآن فذلك
في زمانهم لانهم كانوا يتلقونه عن النبي صلى الله عليه وسلم كما انزل وكانت القراءة سهلا عليهم ولا
كذلك في زماننا وان كان اصل الرواية انها كرهان ويجوز تحلية المعنى لما فيها من تعظيم المعنى
وجوز دخول اهل الذمة المسجد الحرام وسائر المساجد وقال مالك بكونه دخول في كل
مسجد وقال الشافعي بكونه في المسجد الحرام لتوله تعالى انما المشركون نجس فلا تقربوا
المسجد الحرام بعد عامهم هذا وكلفنا رخصا طوبون باكرامات وان لم يكونوا مخاطبين بالعبادة
ففي مخاطبين بتبعيةهم ولان الكافر لا ياكلوا عن اخباته فوجب تنزيه المساجد وعدي مالك
اي سائر المساجد لعدم العلم وهي النجاسة ولما روي ان ابا سفيان دخل

في حرم المسجد الحرام وهو كافر لا ينجس ولا يجر الاجر

مسجد

مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في حال كفره وانزل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد تقيف في مسجد
وهو كفا وقرن لم ختمه قتالت الصحابة رضي الله عنهم هم قوم النجاس فقال عليه السلام ليس على الارض من
شي وانما النجاسة على النجس وهذا لان الجثث في اعتقادنا فلا تنفي الى تنجيس المسجد والانه
على منعهم ان يدخلوها طائفتين عمارة او متولين وعلى اهل الاسلام متعلقين من حيث التذرية واليتام
بعانة المساجد لان قبل النسخ كانت الولاية والاستعلاء ولم يبق ذلك بعد النسخ ويجوز عيادة اهل الذمة
لما روي ان اليهود يامرون بنحو ان النبي صلى الله عليه وسلم فقال عليه السلام هو موافق لما نزلنا به يهودي
فعاده وقعد عند راسه وقال لا اله الا الله محمد رسول الله فنظر المريق الى ابيه فقال ابو ابي طالب
وسهرا ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله ثم مات فقال عليه السلام الحمد لله الذي انتدني في هذه
ولان العيادة بر ومواصله وهو غير ممنوع عن الذي قال الله تعالى لا ينهاكم الله عن الذم ما تاملتم
في الدين **قوله** وضما اليها يم وانرا الحمر على الجحد وقبول هدية العبد التاجر واجابة دعوته ور
دائنه اي يجوز اتيها يم لانه عليه السلام في كبريتين اما من موهوس الموهود الكفى ويجوز انرا الحمر على
الجحد لانه عليه السلام ركب البعل واقتناها ولو كان هذا الفعل قبيحا لما فعل لستله عد الناس
عن فعله ويجوز قبول هدية العبد التاجر واجابة دعوته واستعانة دابته واليتام ان لا يجوز لانها
تبرع والعبد ليس باهل له لكن يجوز في الشيء اليه لغيره رخصا نارا استخلا بالتوب المجاهر وقد صح
ان النبي صلى الله عليه وسلم قبل هدية سلمان رضي الله عنه حين كان عبدا **قوله** وكذا لسوء التوب
وهديته التدين وكرهنا الكفى والدعا معتد العز من غير شك وكفى ولان اللعب بالشطرنج والبر
وكذا ما وجعل الولاية في عتق العبد اي بكن كسوة العبد التاجر التوب هبة وهديته الدرام والديانة
وهو التماس لما ذكرنا انها تبرع وهو ليس باهل وانما يجوز في الصيانة واستعانة دابته لغيره ولا
ضرورة ههنا فستى على اصل التماس ولكن رخصا نارا كفيان لان فيه كبريتا على هذا الفعل وهو
وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنها ويكره ان يقول الرجل في دعائه اسكنك معتدا لغيره من شركه وقول
المجسمة وهو قول باطل وكذا الاول لانه نوع تعلق عزه بالعرش وان عتق حادث لتعلقه بالحدوث
وصناته تعالى قديمة وعن ابي يوسف لا بأس لما روي انه عليه السلام قال في دعائه اللهم اني اسألك
معتدا لغيرك من شركه ولكن الاحتياط في الاستئذان لانه خبر واحد ويكره ان يقول الرجل في دعائه كذا
او كذا اني اسألك ورسلك لانه لاحق للحاق على الخلق ولوقال فيفسح حتى الله ان يفعل كذا لا يجب على ذكر الغير
ان يفعل كذا شرعا ولكن الاول ان ياتي به ويكره اللعب بالشطرنج والبر وكذا ما روي انه عليه السلام قال
حرام بالاجاع لانه ميسر والا فهو حرام ايضا لانه عبث وهو حرام ايضا قال الله تعالى انما خلفناكم
عبثا واباح الشطرنج لان فيه تسجيلا فحواط ولما قوله عليه السلام كل لعب ابن آدم حرام الا الله

ملاعبة الرجل أهله وتناوبه لغرسه ومناضلة بقوسه وقال عليه السلام من لعب بالنردشير فكأنما غمس
يداه في دم الحمرير واه سلم واحد والورد واحد واما منقعة ناعمة والعين للغالب في التحريم وكذا جعل الله
في عتق عبدا وهي طوق من حديد يجعل في عتق العبد لسمي حمارين ينعفه من كبحه بكراسته وهو مقادير
الطلة وانه حرام لانه عقوبة الكفار فحرم **قوله** وحل قيده واكتنه ورزق الباقى وسنن الامنة
وام الولد بلا محرم وسرا ما لا بد للصغير منه وبيع للعم والام والمملوك في حرمه ووجهه امة فترط
اي حل قيده لعبيدا احترازا عن الابق وهو من المسلمين وحل اكتنه للتدريك وجاز النظر الى ذلك
الموضع للضرورة وقال عليه السلام تداوا فان الله تعالى ما خلق دار الاخرة له ودار الدنيا له والهم
ولا يجوز استعمال المحرم في اكتنه وما دل على كراهة التدريك من الاجابة فذلك اذا كان يري السقام الدوا
وذلك ليس بجائز بل السقام في هوانه عند استعمال الدوا وحل رزق النقي حريم المان لان بيت
معد لمصالح المسلمين والنقي يجوز لمصالحهم فكان رزقه فيه كرزق المتالمه يعطى ما يكتنه واهله
وعلى هذا كانت العناية والتابعون رضي الله عنهم وكل سفر الامنة وام الولد بغير محرم لان الامنة منزلة
المحرم لعامة الرجال فيما يرجع الى النظر المس فكما يجوز لكنت ان تفرغ المحرم فكذا الامنة وام الولد
مع الاجنبي قيل هذا في زمانهم لعلهم اهل الصلاح واما في زماننا فلا لعلنا الفاق وحكم شرعا لا يحد
للصغير منه وبيع ما لا بد للصغير منه للعم والام والمملوك لو كان الصغير في حرمه وذكر مثل النفقة
والكسوة دفعا للضرر وعن الصغير اذا جاز له ولا يجوز للولي الا انه في حق الولي قيام المحرم
ليس بشرط وحل بلام ان يجوز الصغير اذا كان في حجرها ولا يجوز للعم والمملوك لان الام يملك اطلاق
تنفقه بغير عوض بالاختزام فلان يملك بعض الايات الاولى ولا كذلك العم والمملوك ولو اجر الصبي
لم يجر لانه منسوب بالقرابة لا اذا فرغ من العمل لانه منقوض بنقضاء الفراخ فيجب المصطفى وهو نظير لعبد
المحور اذا اجر نفسه لا يجوز ابتداء ولكن اذا فرغ من العمل يجوز ويجب المصطفى **كتاب** احياء
الموات هي ارض تعذر زرعها لانقطاع الماء عنها او لغلبته عليه غير مأكول بعيدا من ارض مواتا بشرط
ان لا يكون مأكولا لاحد لانه اذا كانت مأكولة لم يلزم كانه ملكه باقيا فيها لعدم ما يذيله فلا يكون
مواتا على الكمال وانما شرط ان يكون بعيدا من ارض موصى لو كان قريبا منه فهو لاهله وليست بموات
وصد البعد ان يكون في مكان بحيث لو دقت اذن باقوى لعمامه وصاح باعلى صوته لم يسمع منه فانه
وقال محمد بن قيس انقطاع اهل القرية عنها حقيقة لا البعد **قوله** ومراجياها باذن الامام
ملكها وان محمولا وقال ابو يوسف ومحمد رحم الله ملكها بجراد احياء وان كان بغير اذن الامام لقوله عليه السلام
من عمارها ليست لاحد فهو احق بها رواه البخاري وقال عليه السلام مراجيا ارضنا ميتة في له رواه احمد
والترمذي ولانه ميتة سبقت يد فكان احق كما دوا وكطب والاولى حنيفة ورحم الله قوله عليه السلام ليس

للزم

لزم الاطبات نفس الامنة ولان هذا الاراضي كانت في ايدي الكفرة ثم صارت في ايدي المسلمين فصار
فيها ولا يخص احد بالي دون راي الامام بخلاف المستشهد فانها لم يدا واحد ومريها محمول على انه
اذن لقوم مخصوص لا نصيب شرع وان حرق الارض من غير ان يملكها لانه ليس باحياء لان رايها
بالاصلاح للزراع والتجريس كذلك لانه من الجور وهو المنع كانه منع الغير توضع الحجر واخصها
فاذا لم يكن احياء لا يكون ملكا له فبقيت مباحة لكنه هو اولى بها لا يوجد منه اليك سني فاذا
لم يعمدها بعد هذا ياخذها الامام ودفعها الي غير منفعة للمسلمين بالعدو والخراج **قوله** ولا يجوز
ما قرب من الباع من لحق حاجتهم حقيقة عند محمدا او تقديره عند ابي يوسف **قوله** ومن حفر بئر في
موات فله حريمها اربعون ذراعا من كل جانب وحريم العين خمسة ذراعا من حفر في حريمها منع
منه وللقتاة حريم بقدر ما يصلحها اي كوحفر بئر في ارض موات فله حريمها لان حفر البئر احياء وحريمها
من كل جانب اربعون ذراعا في الصحيح لقوله عليه السلام من حفر بئر فله ما حولها اربعون ذراعا سوا
كان للوطن وهي التي يزرع ما وها باليد او للناضح وهي التي يزرع ما وها بالبعير وقال ان كانت للناضح
فوزها ستون ذراعا لقوله عليه السلام حريم بئر الناضح ستون ذراعا والى حنيفة رحم الله ما روي عن غير
فصل وحريم العين خمسة ذراعا لقوله عليه السلام حريم العين خمسة ذراعا والصحيح ان خمسة
من كل جانب ولو اراد غير ان حفر في حريمها لانه صار ملكا لصاحب البئر فله ان ينعفه من
في ملكه وللقتاة حريم وهي مجرى الماء تحت الارض ولم يقدّر حريمه بشي فيكون يتقدر بقدر ما يصلحها
وعن محمد بن يونس البير **قوله** وما عدل عنه الفرات ولم يجهل عوده اليه فهو موات وان احتمل لا لا حريم
للنهر اي ما عدل عنه الفرات ولا يجهل عوده اليه فهو موات جاز احياء اذ لم يكن في حريمه عامر لانه ليس
في ملك احد وان احتمل عوده اليه لا يكون مواتا لتعلق حق العامة به على تقدير رجوع الماء اليه
واما النهر فلا حريم له وقال له حريم من اجبا بنين لاحتياج النهر اليه في الشتاء الطين عليه والمشي عليه
لا صلاح ولا حنيفة رحمه الله ان احتياق الحريم في البئر العيسى ثبت بالنقص على خلاف النكاح فلا
بها ما ليس في معناها لان الحاجة فيها مستحقة في حال اذا لا تنفع بها لا يتأتى بدون الحريم في
موجوده باعتبار الكري فلعلة الاحتياج اليه اصلا ثم عند ابي يوسف حريمه قدر نصف بطن النهر من كل
جانب وعند محمد بن قيس النهر من كل جانب **قوله** ما يد السبب هو نصيب الماء اي السبب بكسر السين
نصيب من الماء قال الله تعالى لها سبب ولكم سبب يوم معاوم اي نصيبه **قوله** لانها والعظام كحل الفرات
غير مأكول ولكل ان يسقى ارضه ويتوضا به ويسرى وينصب الوحي عليه ويروي منها نهر الى ارضه
ان لم يضر بعامة امانها غير مأكولة فلانها ليست في يد احد على اخصوص لان قسما لما يمنع غير
فلا يكون محمولا ولا ملكا بالاحزان يكون واذا لم يكن مأكولا لاحد كان لكل واحد ان ينتفع به

قوله
قوله

لقول عليه السلام المومن سر كانه ثلثه الماء والكلا والنار رواه احمد وابوداود والمراد بالماء ليس
بمحرد ثم سطر جواز الانتفاع بهذه المياه ان لا يضر بالعامه لان الانتفاع بالمباح كجزء لا يضر احد
والمراد بكلام الذي ينبت نفسه من ان كثر بالقطع والمواد بالنار الانتفاع والاصطلاح اما احد
البحر فليس له ولا صاحبه ان يمنع من اخذ **قول** وفي الامهات المملوكه والابار والخاصه ككل شربه
وستقي دانه لارضه وان خوف تحريم النهر لكثرة البقور عنه وانما ثبت له حق الشرب وسقي الدابة
لما دونها ولان الامهات والابار والخاصه لم يوضع للاحراز والمياه لا يملك الاب ولا ان احكامه الى الماتخذ
ساعه فساعه ومربعا فلا يملكه ان يستقي الماء سوطه فني منعه من اخذ الماء بالابار والخاصه من حر
من خلاف ما اذا اراد ان يستقي ارضه بهذه المياه فلا هلاها ان يمنع عنه سوا يتفردون بذلك ام لا
لانه حق خاص لهم ولا فروع فيه فمنع عنه وان خاف ان ياتحه حر في السقي ايضا يحرم الشرب لكثرة
البقور له ان يمنع ايضا فعلا للضرر عنه **قول** والمحذر في الكوز والجث لا ينتفع به الاباؤن
صاحبه لانه ملكه بالاحراز فلا يجوز التقرف فيه بغير اذنه ولو سرقه رجل في موضع عن الماء فيه وهو يساوي
نصبا لا يقطع يد الشبهة في الملكيه ثم ان كان خاف من الهلاك وهو يمنع منه فله ان يقاتله بغير السلاح
اذا كان فاضلا عن حاجه صاحبه بخلاف البئر والكوض لو خاف الهلاك وصاحب الماء يمنع منه فان لم
يقاتله بالسلاح **قول** وكري من غير مملوك مريعت المان فان لم يكن فيه شيء جبر الناس على كونه
اما الاول فلان ذلك لصاحبه العامه ومال بيت المان معد لها فيكون مونه الكري منه واما الثاني وهو
ما اذا لم يكن في بيت المالك شيء جبر الناس عليه فلان الامام نصب ناظرا والنظر في جرمه على هذا
التقدير **قول** وكري ما هو مملوك على اهله وكبر لا يكرى كونه لان المنفعة لهم على الكفوف فيكون
مونه عليهم لان الغرم بالغنم ومن ابي منهم جبر نظرا لهم وقيل لا يجبر لان ملك واحد من الضرر
قول ومونه كرى النهر المشترك عليهم من اعلاه فان جازا ارض رجل بركي وقالا مونه الكري
عليه جميعا من اوله الى اخره باكتص لان كل واحد منهم ينتفع بالا على والا على ولاي حقيقه ان مونه الكري
على من ينتفع بالنهر ويستقي الارض منه فاذا جازا الكري ارض رجل فليس له في كرى ما بقي من نفعه فلا يكرى
شي من مونه ولا احتياج الى كرى الا على لانه يتد على دفع فضل الماء لسته فزه النهر **قول** ولا كرى
على اهل لثقة لانهم لا يخطون ومونه الكري لا يجب على قوم لا يخطون ولان التصود مركب من كرى الانهار
سقي الاراضي واهل السقي اتباع والمونه على الأصول دون الاتباع **قول** وهي دعوى الرب بغير
ارض وفي القيان لا يصح لان شرط هي الدعوى اعلام المدعي في الدعوى والسها دة والرب مجهول
جهله لا يقبل الاعلام وفيه كراهه ان الشرب مرغوب فيه منتفع به وقد ملك ارضه وصية وقد تبع
الارض بدون الشرب فصحي في الدعوى **قول** من يري قوم اقتسموا في الشرب فهو بينهم على قدر ارضهم
وليس

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

وليس لاحد من ان سقى منه نهر او ينصب عليه رجي او دالية او جسر لان في الشق كسر صفة النهر
المشترك وفي الرجي شغل الملك المشترك بالبناء لان يكون الرجي لا يضر بالنهر ولا بالماء ويكون الرجي
في ملكه ولا يتغير لما عن سبه فحسده ذلك والدالية والساقية بمنزلة الرجي وفيه اجبر سفل الموضع
المشترك فيمنع عنه والدالية جدي طويل مركب تركيب مداق لار في راسه مغرفة كبيرة تستقي بها
وقيل هو الدلاب والساقية البعير سقى عليه من البئر والجسر اسم لما يوضع ويرفع من الخشب او الحجارة
والخشب والقطر ما يتخذ من الاجر والخجر يوضع ولا يرفع وليس لاحد من ان يوسع في النهر لان
في ذلك كسر صفة النهرية وينزله الماء على قدر حته اما في المواضع الذي لا يكون فيها الماء كروي فظاهر
وكذا في الموضع الذي يكون التسبب بالكرى لانه اذا وسع في النهر كتبس الماء في ذلك الموضع فدل
في كونه اكثر مما يدخل اذ لم يوسع في النهر فكذلك ليس لاحد من ان يوسع الماء بالكرى ان يتم بالايام
لان ما وجد قديم ما ترك على حاله ولا يغني للاحتياج في الامور محدثاتها وليس لاحد من الشراك النهر
ان يسوق شربه الى ارضه اخرى لم يكن لها في ذلك النهر شرب فيما مضى لانه اذا فعل ذلك وتقدم
ادعى لهذه الارض شربا من هذا النهر مع الاول الا ان يتراضوا لان الحق لهم فله بعد الرضا ان يجر
عن ذلك لان هذا يجرع والتبرعات غير لازمة **قول** وبورث الشرب ويوصى بالانتفاع بعينه ولا يباع
ولا يوهب لانه قد يملك بالارث ما لا يملك باليراس باب الملك كالتقاص والحكم الوصية اختا اليه في جري
في كل ما يجري فيه الميراث بخلاف البيع والهبة والصدقة والوصية يد كرجس لا يجوز للغير ودواجهما لا يورث
الملك فيه لكان اوله ليس بمال مستوفى حتى لو ائلف شربا فان بان سقي ارضه من شرب غيره لا يضر
وقيل لقن **قول** ولو ملأ ارضه ما فترت ارض جاره او غرق لم يضر اي لو سقي رجل ارضه وملاها فسال
ما هو الى ارض غيره فترت ارض جاره من هذا الماء لم يكن عليه فان لانه ليس بمتعدي في ذلك لان
شرط وجوب الضمان بالتبعية ان يكون متعديا وهو غير موجود قالوا هذا اذا سقي ارضه سقياً مستقداً
واما اذا سقاها قدراً ما لا يحملا ارضه على خلاف العادة فانه يضر لانه اجري الماء على ارض جاره تقدير
ك الاشربة السراب ما يسكر والمحرم منها اربعة الخمر وهي التي من العنب اذا غلاوا
وقذف بالزبد وحرم قليلها وكثيرها لا سكر به جمع شراب وهو كل ما يشرب من المائعات والمراد به هنا
ما حرم منه وكان مسكراً والمحرم منها اربعة الخمر وهي من ماء العنب اذا غلاوا واشتد وقذف بالزبد وعند
لا يشترط القذف بالزبد بل يصير خمر الخمر اذا اشتد لان هذا الاسم انما يثبت لكونه مسكراً مسرا
لقتل وذا باعتبار صفة الاستعداد واما بالقذف بالزبد فيرق ويصفوا ولا يثبت له في احداث صفة السكر
وله ان القذف بالزبد والغليان من اثار الكلافة وما دام شيء من الكلافة باقيا كان المعنى الاول قائماً
فلا يثبت اسم الخمر الا اذا سكن وقذف بالزبد ويمر الصافي عن الكدر لان الاحكام المتعلقة بها تسقط
وليس

قوله

قوله

وليس

وكانت الحلال وحرمة البيع قطعية فيناط بالنهاية لما في التصان من شبهة العدم وذكرنا قلنا ثم ان حرم قليلها
وكثيرها لان الله تعالى سماها حراما وهو اسم للحرام النجس عيناً بذكره وجاءت السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم
متواترة انه حرم الخمر لعينها **قوله** والطلا وهو العنبر اي طبع حتى ذهب اقل من ثلثه اي الثاني من المجرى
الطلا وهو المطبوخ اذ في طبعه وليس الباقى ايضا وهو حرام اذا غلا واشتد وقذف بالزبد فلا
لصاحبه في القذف بالزبد كما ذكرنا في الخمر ما حرمت لانه في معنى الخمر لانه رقيق مسكر مطبوخ يدعوا
قليله الى كثيره فكان حراما كما في الخمر **قوله** والكرك وهو الذي من الرطب وقيق الزبيب وهو الذي من الرطب
والكرك حرام ان غلا واشتد وحرمتها دون حرمة الخمر فلا يكفر محلها بخلاف الخمر اي الثالث من كثرة
الحرمة السكر وهو الذي من ماء الرطب وانما يحرم اذا اشتد وقذف بالزبد باجماع الصحابة وقوله عليه السلام الخمر
من هاتين السحرتين والرابع منها التقيع وهو الذي من الرطب وقيق الزبيب اذا غلا واشتد وقذف بالزبد فهو حرام
لانه في معنى الخمر من حيث ما ذكرنا في الطلاء والكرك حرام ان غلا واشتد ثم حرمة هذا الثلثة دون حرمة
الخمر لان حرمة الخمر قطعية وحرمة الثلثة يفرق بين الاجتهاد حتى جاز بيع غير الخمر من الثلثة ويضمن مدينها عند
اي حنينه رحمه الله ولا يكفر مستحبا وانما يفسد بخلاف الخمر فانه لا يصح بيعها ولا يضمن مدينها ويكفر مستحبا
وعندها لا يجوز بيعها ولا يضمن مدينها كما في الخمر لانه حرام كما ذكرنا ولما كانت أموالا متقومة ولم يوجد دليل
قطعي يستلزم نفوقها بخلاف الخمر **قوله** والخل هو الذي من الرطب وقيق الزبيب اذا غلا واشتد او في طبعه
وان اشتد واشرب ما لا يسكر بلا هو وطرب والخليطان وبنيد العسل والبنيد والبرد والتعير
والذوق طبع اوله والثلث العنبر اي اكمل من الاشدثة اربعة منها بنيد التمر والزبيب اذا طبع كل واحد منهما
او في طبعه وان اشتد فهو حلال اذا شرب منه ما يغلب على ظنه انه لا يسكر من غير لهو ولا طرب وعند
والسابع دمه حرام وهو قول ما ذكرنا قوله عليه السلام كل مسكر حرام رواه مسلم ولنا قوله عليه السلام لا يشرب
الرطب والزبيب جميعا ولكن ابندوا كل واحد منهما على صفة رواه مسلم واحدهما الحار والآخر البارد على ان
المتخذ من كل واحد منهما مباح وهذا اذا كان مطبوخا او غير المطبوخ في منه فهو حرام باجماع الصحابة وماروا
محمول على غير المطبوخ في توفيقا بين الادلة وهذا اذا شرب ما لا يسكر بلا هو وطرب حتى لو شرب الى حد
السكر فهو حرام ولو شرب باللهو والطرب كعادة الفقة فهو حرام ومنها الخليلطان فلا روي عن عائشة
رضي الله عنها انها قالت كانت بندي لرسول الله في سماء فياخذ قبضة من تمر وقبضة من زبيب فيطرحهما فيه
ثم يصب الماء فتشربه غرقا فحرمه عشي ونسب عشي رواه ابن ماجه وماروي
من النبي صلى الله عليه وسلم في رواية محمول على حالة القحط والعز ليل الجمع بين التمرين وجاءت حاجة بل يوشى
ما حرمها جاء والاباحة كانت في حالة السعة والحمل ما ثور عن ابراهيم النخعي ومنها بنيد العسل الذي هو
والسعود والذوق طبع اوله فانها حلال اذا كان من غير لهو وطرب لقوله عليه السلام الخمر من هاتين السحرتين

واساد

واساد الى الكبرية والخلطة فخص التحريم بها اذ المراد بيان الحكم فيكون ما رواها مباحا بالنصوص العامة
ومنها الثالث وهو ما طبع من العنبر حتى يذهب ثلثه وبقى ثلثه ويطوّل لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
من الطلاء ما يذهب ثلثه وبقى ثلثه رواه النسي ومثله عن عمر بن الخطاب وقيل حراما كذا السافع ثم
قليله وكثيره حرام لما روي ان كل مسكر حرام ولنا قوله عليه السلام حرمت الخمر لعينها والسكر من كل شراب حرم
السكر بالتحريم **قوله** وحل الانتباذ في الدبا واكنتم والمرق والنتير وحل الخمر سوا خللت او تخللت اي
حل الانتباذ في هذه الظروف لتزله عليه السلام كنت نهيتكم عن ثلث زينة القبور الا فورها فقد اذن
للمهر في زينة قبره ولا تقولوا به او عنكم الا ضاحي ان يسكو فوق ثلثة ايام فاسكو ما يدرككم
وتزودوا فانما نهيتكم ليتسع به مسككم على مسركم وعن النبي في الدبا واكنتم والمرق فاشربوا
في كل ظرف فان الظرف لا يحل ميا ولا حرمة ولا تشربوا مسكرا اكنتم الحنة الاحمر والدبا القرعة والتعير
هو اصل الخل بمقدار الرق المدهون بالرقق وهو التبر وحل الخمر سوا خللت او تخللت وقال السافع
ان خلها بالثاء شي فيها لا يحل قولوا واصدا وان كان بغير الثاء فله فيه قولان لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
سئل عن الخمر سئل فقال لا رواه مسلم وغيره ولنا قوله عليه السلام نهر الادام اخل مطلقا يتناول الكل
ولان بالتحليل اذا الوصف المشد وابيات صفة الاصلاح فيه من حيث تكون الصرا وكسر الشرا
والاصلاح مباح كما في باغ والمراد بما روي ان يستعمل الخمر استعمال اخل بان ينتفع بها انتفاعه كالايتام
وغیر او يقول ما رواه يدل على تحريم التحليل وهو لا يدل على انه لا يظهر بالتحليل الا ترى ان النهي عن
التوص بما لا خير حاصل ومع الاستعمال يحصل الطمان به **قوله** وكذا شرب وروي الخمر والامشياط
به ولا يحد شربه بلا مسكر اكرهه الشرع فلو وجدوا الخمر فيكون حكمه حكم الخمر والامشياط هو
يصنع بعض النساء لانه يزيد في بريق السحر فتكون عافه رضى الله عنها كانت تمنى النساء عن ذلك
اسد النهي ولا حد شرب الدردوي الا اذا سكر منه وقال السافع رحمه الله يحد شربه لان الحد يجب
لشرب تطوي من الخمر وهي موجود في الدردوي ولنا ان وجوب الحد للزهر وسرع الزاجر فيما يدل اليه
الطبع والطباع لا يبيد الى شرب الدردوي بل تعافه وقليله لا يدعوا الى كثيره فيكون شربه سقط
الحد بخلاف الخمر **قوله** الصيد هو الاصطياد محل بالكلب المعلم والهند والباري وسائر
البحار والمعل ولا بد من التعليم وذات ترك لا كذا ثلثه الكلب وبالرجوع اذا دعوت في الباري ومن
السمية عند الارسل ومن اخرج في اي موضع كان اي الصيد في اللغة الاصطياد وقد يسمى الصيد
صيدا تسمية للفعول بالمصدر ومواسم لكل حيوان شتم من منع عن الاذي ما كولا كان او غير
ما كولا والاصطياد حلال لقوله عليه السلام الصيد لمن اخذ وعليه الاجماع بهذا الاكثا وغيرها من البحار
كانت عين والصيد غير ما لقوله تعالى احل لكم الطيبات وما علمتم من البحار مكلين تعلون مما

عليكم اي صيد ما علمتم من الجوارح والجوارح الكواكب والنجارح الكلب قال الله تعالى ولعل ما حرمنا
اي كسبتم وتدل ان يكون حارقه بناهوا وتعلموا والمكلم المعلم من الكلاب ولا بد من التعليم لما تلووا وتعلموا عليه
ما صدق بكلمة المعلم فكل رواه البخاري وسلم والتعليم في الكلب يتروك الاكل ثلث مرات وفي الباقي بالرفع
اذ اذعنوا في ذلك عن ابن عباس رضي الله عنه ولان بدن الكلب يحتمل القرب فيمكن ضربه حتى يتروك الاكل
وبدن الباقي لا يحتمل القرب فلا يمكن تحقيق هذا الشرط فاذا ترك الكلب الاكل ثلث مرات يكون تاركاً
لما فوقه فيكون معلماً وعادة الباقي التوضيح فاذا دعي اجاب يكون معلماً ولا بد من التسمية عند الاكل
لتقوله تعالى فكلوا مما امكن عليكم واذا ذكرنا اسم الله عليه والامر للوجوب ولا وجوب عند الاكل
فدل ان المراد به عند الارسل واما ترك التسمية فاسيئاً لا بأس به ولا بد من الجرح ليحقق الزكاة الا
وهو الجرح في اي موضع كان من البدن وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا شرط الجرح واول الجرح في الكلب
وان مسكه على صاحبه حتى لو اكل الكلب حرم اكله وقال مالك والسابع رحمه الله في القدر الجرح اعتباراً
بالباقي ولما قرأ تعالى فكلوا مما امكن عليكم وحسن اكله يثبت انما مسكه على نفسه لا على صاحبه وكان
التيسر في الباقي هذا لكن تركناه بائناً عن ابن عباس **قوله** فان اكل منه الباقي اكل وان اكل الكلب والتمس
لا وقد ذكرنا اكله من الدليل من الطرفين ثم الصيود التي اخذها من قبل فاكل منها لا يظهر حكم الحريم فيه
لعدم بقا الحلية واليمن محرم بل في المقاتلة بعد ثبت احرمته فيه بالاتفاق وما هو محرم في البيت يحرم عند ابي
وعند مالك الحريم لان الاكل يدل على جهله لان الجرح قد قضي وقد يشترط عليه الجرح فياكل مع علمه ولان ما حرم
قد مضى فيه الحكم بالاجتهاد فلا ينتقض باجهاد مثله لان المقصود قد حصل بالاول ولما ان اكله اكله
من الاكل لان الحريم لا يبيح اصلها فبالاكل يثبت ان تركه الاكل كان بسبب السمع للتعليم وقد يزيل الاجتهاد
قبل حصول المقصود لان المقصود يحصل بالاكل **قوله** فان ادركه حيّاً ذكاه وان لم يترك او خنقه الكلب لم يجره
او شادكه كلب غير معلم او كلب مجوسي او كلب لم يذكر اسم الله عليه عدا حرم اي ان ادرك صيداً حياً يجب
يذكيه لتقوله عليه السلام لعدي اذا ارسلت كلبك فاذا كرا اسم الله عليه فان امسكه عليك فادركته حياً فاذا ذكاه
رواه البخاري وسلم ولانه قد روي الاصل وهو ذكاه الاختياري قبل حصول المقصود وهو حمل الصيد لان حله
لا يثبت قبل موته بالهرل وهو ذكاه الاضطراري فيطرح حكم الهرل فان لم يذكاه حرم اكله لما رويناه وهذا
اذا تمكن من ذكاه اما اذا وقع في يده ولم يتمكن من ذكاه وفيه من الجرح قدر ما يكون في المذبذب بخلافه
حكاه وان كان فيه من الجرح فرق ما يكون من المذبذب لم يترك في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة والي يوسف
قول الشافعي رحمه الله انه محل لان ذكاه الاضطراري يدل عن ذكاه الاختياري فلم تعد روي الاصل الاستط
حكم الهرل والفرق انه لا تعد روي الاصل وجه ظاهر الرواية انه قد روي على الاصل لنبوت يده عليه وهو
قائم مقام المكان من الذبح وعليه الفتوى لتقوله تعالى وما اكلوا من الجوع الا ما ذكيتهم مستنداً لمطلق من غير
يتناول

يتناول

يتناول في مطلقاً وكذا حديث عدي يدل عليه وهو قوله عليه السلام فان امسكه عليك فادركته حياً
فاذا ذكاه رواه البخاري وسلم وكذا لو خنقه الكلب ولم يجره لم يحل لما بينا ان الجرح شرط ولو شادكه كلب غير
معلم لا يحل لما روي عدي مرثمة انه قال يرسل الله اني ارسل كلباً فاصد معه كلب آخر لا ادري ايها
اخذه فقال عليه السلام لا تأكل فانما سميت على كلبك ولم يسم على غيره رواه البخاري ولان الصيد حرام
ما خرد ابا بكير والاصل انه متى اجتمع موجب اكل وموجب احرمه يغلب موجب احرمه لقوله عليه السلام
ما اجتمع الحلال والحرام في شئ الا غلب الحلال احرامه وكذا الحكم لو شادكه كلب المجوسي او كلب لم يذكر اسم الله
فانه لا يحل لما رويناه وبيننا **قوله** وان ارسل مسلم كلبه فزجره مجوسي فانه جرحه ولو ارسله مجوسي فزجره
مسلم فانه جرحه ولو لم يرسل احد فزجره مسلم فانه جرحه والراشد هو الذي ينج بان صاحبه عليه فاذا زاد العدد
وانما كل في الاول ويجزم الثاني لان الزجر دون الارسل لكونه بناء عليه فلا ينتج به لان الشئ انما ينتج
وينتج بما هو مثله او فوقه ولا يترفع بما هو دونه فلا يترفع بالارسل بالزجر في الاول والثاني غير ان
ارسل المسلم موجب للحل فلا يترفع بزجر المجوسي وارسل المجوسي موجب للحرم فلا يترفع بزجر المسلم والاصل
للمجوسي موجب للحرم فلا يترفع بزجر المسلم فيثبت كل احد من الارسلين على ما كان عليه ولو لم يرسل الكلب
احد بل اتبع على اثر الصيد بغیر ارسال احد فزجره مسلم فانه جرحه والاصل ان لا يحل
لعدم ارسال وهو الشرط وجه الاتقان انه لما انزجر بزجر جعله كلباً بمنزلة ارباب الارسل **قوله**
وان رمي وسقى وجرح اكله ان ادركه حيّاً ذكاه وان لم يذكاه حرم اي رمي الى الصيد فاصابه فوكل
اذا جرح لتقوله عليه السلام لعدي مرثمة اذا رميت سهمك فاذا كرا اسم الله فان وجدته قد قتل فكل الا
ان يجرح وقد وقع في ما ذكرنا لا تدرى الما قتله ام سهمك رواه البخاري وسلم وشرط الجرح لما روي انه عليه السلام
قال اذا رميت فسميت فجرح فكل فادركته حياً ذكاه لما بينا انه قادر على الاصل قبل
المقصود بالهرل وان لم يذكاه حرم لما رويناه وبيننا في الكلب **قوله** وان وقع سهمه بصيد فحامل وغاب
وهو في طلبه حل وان قعد عن طلبه ثم اصابه ميتاً لا لتقوله عليه السلام لا يبي ثعلبة اذا رميت سهمك فغاب
ثلثة ايام فادركته يحل مالم يثبت رواه مسلم واحمد وابوداود والنسائي وروي انه عليه السلام كان اكل الصيد
اذا غاب عن الرامي وقال لعدي رضي الله عنه هوام الارض قتلتها فكلها هذا على ما اذا اقع عن طلبه
والاول على ما اذا لم يقعد عن طلبه **قوله** وان رمي صيداً فوقه في ما اذ على سطح ثم تردى منه الى الارض
حرم وان وقع على الارض ابتداء حل اي اذا رمي صيداً فوقه في ما ثم مات لا يحل لما رويناه حديث
عدي مرثمة وتوقع على سطح او جرح ثم تردى منه الى الارض لا يحل لتقوله تعالى والمتودية وميتود
على الحرمات ولانه يحتمل ان يكون ميتة يستوطن على وهذا اذا كان فيه حياة مستقرة يحرم بالاتفاق
لان موته مضاف الى غيره وان كانت حيوة دون ذلك فهو على الاختلاف الذي ذكرناه من ارسال

الكلب وان وقع الصيد على الارض ابتداء فاحل لانه لا يمكن الترخ عنه فيسقط اعتبارا كذا يستند
 خلاف ما اذا امكن الترخ عنه لان اعتبارا لا يودي الى اخرج **قوله** وما قتله المعراض بوضعه او البندق
 حرم لما روي ان عدي بن حاتم قال للنبي صلى الله عليه وسلم اني ارم الصيد بالمعراض فاصيب فقال اذا
 رميت بالمعراض فخرقت فكله وان اصابه بوضعه فاماتك فكله رواه البخاري وسلم ولان اخرج لا بد منه لما
 بينا من قبل والبندق لا يخرج وكذا عرض المعراض **قوله** فان رمي صيدا فتقطع عضو اكل الصيد
 لا يعضو وان قطع اكله ما يلى العجز اكله كله اي لو رمي صيدا فتقطع عضو منه ومات اكل الصيد
 لما بينا ولا ياكل العضو وقال الساجي رحمه الله اكله ان مات الصيد منه لانه مبني بذكوة الاضطرار
 فحل كالبان بذكوة الاختيار خلاف ما اذا لم يمت لانه ما بين بالذكوة ولما قوله عليه السلام ما بين
 من بيته وهي حية فاقطع منها فهو ميتة رواه لرباه ذكرنا في مطلبنا فنصرف الى احي حقيقته وحكما وهو
 منه لانه يتوهم سلامة بعد وان قطع اكثر ما يلى العجز اكله كله لان المبان منه صوت لا اكله اذ لا
 يتوهم سلامة وبقا حيا فتخرج ذكاة في الحال محل كله كما اذا بين راسه وكذا اذا قرضين لما ذكرنا
 خلاف ما اذا كان ثلثه ما يلى العجز او قطع اقل من نصف الراس حيث يحرم المبان وحل المبان منه
 لانه يتوهم بقا الحياة في الباقى والاصل في هذا ان المبان من احي حقيقته وحكما لا يحل وحل المبان منه والباقى
 من احي صوت لا حكما وهو ان يبقى في المبان منه حيوة بقدر ما يكون في المذبوح محل هو المبان منه
 كما اذا قطع او قد نصبت **قوله** وحرم صيد الجوسي والوثني والمرتد لانهم ليسوا من اهل ذكاة
 الاختيار فلا يكونوا من اهل الاضطرار لانه بدل منه وحكم البدل حكم المبدل **قوله** فان رمي صيدا
 فلم يجث فراه آخر فتكلم في الثاني فلانه هو الاخذ وقال عليه السلام الصيد لمن اخذوا ما كونه حلالا
 لانه لما لم يخرج من الصيد بالربي الاول كان ذكوة ذكاة الاضطرار وهو اخرج في اي موضع كان وقدر
قوله وان ائتم الى اخره امانة الاول فلانه لما كنه صار اخذاه فوجب عليه ذكوة الاختيار
 لما دوننا ولم يذكر وصار الثاني قاتلا فحرم لانه ترك الذكوة للاختيارية مع القدح عليه اذا كان
 حال يلم من الاول لان موته يضاف الى الثاني اما اذا لم يلم الاول كما اذا ابان راسه محل لان
 موته لا يضاف الى الثاني فوجوده لعدمه لانه ميت حكما وجب على الثاني جميع قيمة غير ناقصة جراه الاول
 لان الثاني ائتم صيدا مجردا فحرامه فيكون عليه قيمة مجردة لان قيمة المتلف يعسر وقت التلف
قوله وحل اصطياد ما هو كذا وما لا ياكل لئلا يتوهم تعالى واذا صلت فاصطادوا من غير قيد بالاكور ولان
 الاصطياد سبب الانتفاع بجلده او شعره او ريشه او لا يشترط قاي شيا وكذا ذكره شروع **قوله**
 الرهن هو حبس شيء حتى يمكن استيفاء كالدائن الرهن في اللقطة جاز الشيء نحو سائر شيء كان بأي سبب كان
 وفي الشريعة ما ذكرنا **قوله** كالدين الشارح الى ان الرهن لا يجوز الا بالدين لانه يمكن استيفاء الرهن

ولما روي انه عليه السلام
 نهى عن اخذ شيء وقال
 لا تصيد وكلها بكسر
 وفتح العين وروى الخليل
 وسلم ٢ ٢

والعين فلا يمكن استيفاء من الرهن فلا يجوز الرهن الا اذا كانت مضمونة بنفسها على ما هي بيانه
 ان شاء الله تعالى **قوله** ولزم بايجاب وقبول ويتم لقبضه كحرز امفرغا ميثرا والتخيلة فيه وفي البيع
 قبض اي الرهن لازم بالاجاب والقبول والتبضع وقايزا بالاجاب والقبول وينتقد بها ولزوم
 مجموع الثلاثة وقال مالك رحمه الله يلزم بنفس العقد كما بيع لان كل واحد منها كقبض المالك
 من الجانيين ولما قوله تعالى وان كنتم على سفسد ولم تجدوا كاتبا فزها ان متبوضه والمصدر المقرون
 بالنازع جواب الشرط يراد به الامر والامر بالشئ الموصوف لتبضع ان يكون ذلك الوصف شرط فيه
 اذا شروع بقبضه لا يوجد بدون ذلك الصفة ولان الرهن عقد تبرع كان الرهن لا يستوجب
 تقابلته على المرتين شيئا ولهذا لا يجز عليه فلا بد من الاضطرار بعد الرجوع وذكره القتيبي **قوله**
 يجوز الاحتراز عن المساع **قوله** مفرغا احتراز عن المنقول بملك الراهن كالتاع مثلا قوله
 ميثرا احتراز عن المتصل بملك الراهن اتصان خلقه كالودهن التمر على راس الخمار يدون الخمار
 فيه وفي البيع قبض لانه عينا تاعن دفع المانع من التبضع فجعل ميثرا التبضع حكما وعن ابي يوسف رحمه الله
 ان قبض الرهن في المنقول لا يثبت الا بالنقل لانه قبض موجب للضمان ابتداء فلا يحصل بدون
 النقل كالفصل بخلاف البيع فان القبض فيه باقل الضمان من البايع الى المشتري فيحصل بالتخيلة
 والاول اصح لما ذكرنا ان القبض يثبت بنفس التخلية **قوله** وله ان يرجع عن الرهن مالم
 يقبضه اي لئلا يرضى ان يرجع عن الرهن مالم يقبضه المرتين لما ذكرنا انه تبرع ولا لزوم على المتبرع
 مالم **قوله** وهو مضمون باقل من قيمته ومن الدين اي الرهن مضمون في يد المرتين باقل من قيمته
 ومن الدين وقال الساجي رحمه الله انه امانة لو هلك في يد هذا هلك مجانا ولا يسقط من الدين شيء
 وبه قال مالك رحمه الله لقوله عليه السلام لا تغلق الرهن لصاحب عنه وعليه غنمه معناه على ما زعم
 لا يقبض بالدين **قوله** لصاحب عنه اي روايد وقوله عليه السلام غنمه اي لو هلك يهلك على الراهن
 ولان الرهن وثيقة بالدين فهدا لا يستطاع الدين والا يلزم ضد ما اقتضاه العقد ولما قوله عليه
 لرجل ارضي فرسنا حتى تده على آخر فهداك عنده ذهب خنك ولا يتصور ان يكون المراد ذهب خنك
 في الجبس لانه محسوس لا يحتاج الى البيان فيكون المراد ذهب الدر وجامع الصيانة والتابعين
 رضي الله عنهم على ان الرهن مضمون وان اختلفوا في كيفية فقال ابو بكر وعلي رضي الله عنهما مضمون
 بالقيمة وقال عمر بن سعد رضي الله عنهما مضمون باقل من قيمته ومن الدين وقال ربعي بن
 بالدين قلت قيمة او كثر حتى لا يرجع واحد منها على الآخر بشئ بعد هلكه قال قول بالامانة حق للجامع
 ومعنى قوله لا يغلق الرهن لا يحبس عند المرتين احتياضا لا يمكن مكاهه بان يصير ماله كالمرتن ولان
 الرهن وثيقة بجنب الاستيفاء حتى يقبض بالمال الذي يمكن استيفاء الدر منه دون اذنيه والاعيان

قوله

والله اكان وثيقه كجانب الاستيفاء فحاله كحقيقه الاستيفاء فكان ان المستوفى مضمون على المستوفى وله على
الموخر مثل كذا نصا وقصا ما به كذا اذا قبض رهنا يكون مضمونا عليه فاذا هلك يكون للراهن عليه
ما كان للمرتن عليه نصا وقصا وهذا ثبت انما بقدر الدار لان الاستيفاء يتحقق **قوله** فلو هلك
وقيته مثل دينه صار مستوفيا دينه وان كانت اكثر من دينه فالفضل امانة وقد راد الرضا مستوفيا
وان كانت اقل صار مستوفيا بقدره ورجع المرتن بالنقص الى اذ ثبت انه عند ما مضمون ما قل من
قيمة ومرايين فاذا هلك في يد المرتن وقيمة مثل دينه صار المرتن مستوفيا لدينه وان كانت
قيمة الرهن اكثر من الدين فالفضل امانة وقد راد الرضا مستوفيا لان الضمان باعتبار الاستيفاء
والاستيفاء بقدر الدين وان كانت قيمته اقل من الدين صار المرتن مستوفيا دينه بقدره
ورجع بالنقص الى الراهن وعند ذفر اذا كانت قيمته اكثر يرجع الراهن على المرتن بالنقص لان الرهن
عنده مضمون بالقيمة كقول النبي صلى الله عليه وآله رضي الله عنهما فلو ادا الفضل عند الهلاك **قوله** وله
ان يطالب الراهن بدينه وحجب به اي للمرتن ان يطالب الراهن بدينه وحجب به وان
كان الرهن في يد لان حقه باق بعد الرهن فله المطالبة به وله ان يحجب به جزا لظلم **قوله**
ولو مرا المرتن باحضار رهنه والراهن با دأدينه او لا يعني اذا طلب المرتن دينه يوم حضار
الرهن او لا يعلم انه ياق ولان قبض الرهن قبض استيفاء فلا يجوز له ان يستوفى باتباع قيام
يد الاستيفاء لئلا يودي الى تكرار الاستيفاء فاذا حضر المرتن الرهن امر الراهن با دأ الدين
او لا يلتصق حق المرتن في الدين كما تعين حق الراهن في الرهن كحقيقته للتسوية بينهما هذا اذا
لم يكن للرهن حمل ومونه واما اذا كان له حمل ومونه يستوفى المرتن دينه ولا يكلف باحضار الرهن
وفعاله عند بل يوم التحلية بين الراهن والرهن **قوله** وان كان الرهن في يد المرتن
لا يكتفه من البيع حتى يقضه الدين فاذا قضى سلم الرهن اي لو اراد الراهن ان يبيع الرهن للمرتن
ان ينفه حتى يقضي دينه لان حق المرتن ان يحبس الدين الى ان يستوفى الدين فاذا قضى الرهن جميع
الدين سلم المرتن الرهن اليه لرد ال مانع من التسليم بوصول حقه اليه ولو هلك الرهن في يد المرتن
قبل التسليم استرد الراهن ما دفعه الى المرتن لصيرورته مستوفيا عند الهلاك بقبضه السابق
فقط للتسليم الثاني فيجب دأه وكذا لو كان الرهن لا يبيع ما دام المرتن **قوله** ولا يمنع
المرتن بالرهن كتحدا ما وسكني ولبسا واجارة واعانة لان الرهن يقتضي الحبس الى ان يستوفى
دينه دون الانتفاع فلا يجوز له الانتفاع الاستيلاء منه **قوله** وكخط ينفذ وزوجته وولدا
وقاضيه الذي في عياله ومن كخط بغيرهم وبايداعه وتعدية اي للمرتن ان كخط الرهن بنفسه
وزوجته ومن في عياله سواء كان ولدا او خادما لان كخط يكون هو لا لان عينه امانة في يده

فصار

فصار كالوديعة والمعتبر هو الساكنة ولا عين بالنفقة حتى ان المرأة لو دفعت الى زوجها لا يقين **قوله**
ومن كخط بغيرهم لما بينا انه كالوديعة والوديعة تضمن بغيره الا سيما تكونه تعديته **قوله** وبايداعه وتعديه
قيمة اي ان اودع المرتن الرهن عند آخر تضمن قيمته وان تعدى فيه تضمن قيمته قوله قيمة بالنسبة
منقول ضمن **قوله** واحدا بيت حفظه وحفظه على المرتن واجرة راعيه ونفقة الرهن اي اجرة
كخط فيه الرهن واجرة كخط على المرتن لان كخط واجبة عليه وكخط لا يتأتى الا كخط ومكان
يكون عليه لانه عامل لنفسه وعن ابي يوسف ان كركى المأوى على الراهن لانه بمنزلة النفقة واجبة
راعي الراهن ونفقة الرهن على الراهن لان العين بقيت على ملكه فلو أنها عليه لانه مؤنة ملكه واجبة
على الراهن ايضا لانه من مؤنة الارض فيكون عليه كالنفقة والاصل في هذا ان كل ما يرجع الى كخط
فان على المرتن وما يرجع الى البقاء فليس على الراهن **باب** ما يجوز ارتهاان والارتهان به
وما لا يجوز ولا يصح رهن المشايخ والمرأة على التحلل وذرعا الارض وذرعاها وتخل في ارض وذرعاها
والحر والمدر واهم الولد والمكاتب والابا لآمانة وبالدرك وبالمبيع اي لا يصح رهن المشايخ فيما يبيع
وفما لا يبيع وقام السافح يبيع لان موجب الرهن رخصا في البيع في الدين والمبيع كجزءه ببيع فحوز
رهنه ولذا ان موجب الرهن ثبوت يد الاستيفاء للمرتن ويد الاستيفاء في البيع لا يتصور لانه كخط
الى المهاجرة مع المالك في الامساك فصار بمنزلة ان رهنه يوما ويوما لا والله لا يجوز ولا يصح رهن
على التحلل بدون التحلل او رهن ذرع الارض بدون الارض او رهن تحل في الارض بدون الارض
لان المهرن متصل بما ليس به مهران فكله فكان بمنزلة الشايخ وكذا بالعكس في هذه المسائل
لعموم العلة وهو الاتصال بما ليس به مهران وفي رواية عن ابي حنيفة رجم الله رهن الارض بدون الارض
جائز ولا يجوز رهن الحر والمدر واهم الولد والمكاتب لان موجب ثبوت يد الاستيفاء والاستيفاء
منها ولا مستعذر ولا تخاف قيم الحركة ولا يصح الرهن بالامانات كالودائع والمعارك والمصارف
لان موجب الرهن ثبوت يد الاستيفاء للمرتن فكان قبض الرهن مضمونا فلا بد من دين حتى يصير
مضمونا به وهذا الدين منتف فلا يكون الضمان فلا يكون الرهن ولا يصح الرهن بالدرك لان الرهن
استيفاء ولا استيفاء قبل الوجوب لان معنى الدرك ضمان الثمن عند رخصا في البيع فانه لا يجب على البائع
رد الثمن ولا يصح الرهن بالمبيع لان البيع في يد البائع ليس بمضمون حتى لو هلك في يده لم يضمن شيئا ولكن
يستط الثمن وهو حق البائع فلا يصح الرهن به حتى لو رهن به وهلك الرهن في يد المرتن يملك بغير
شيء لانه لا اعتبار بالباطل فبقى قبضا بآذنه فلا يجب الضمان بالآذنه على هذا التفسير **قوله**
وانما يصح بدرك لو موعودا او بئاس مال السلم ومن العرف والمسلم فيه فان هلك صار مستوفيا اي الرهن
يصح بدرك وان كان الدين موعودا بان يقول لي رجل رهنتك هذا لتقرضني الف درهم فان رهنه

يحبس على البيع

وقبض الرهن وهكذا يدعى قبل ان يقرضه الفان يملك مضمونا على المرتين حتى يحل على المرتين قيل ان الفان
الى الداهن بعد الحلال لا يرد الموعود جلد كالموجود باعتبار الحاجة فكان الرهن حاصلا بعد القبض حكما
اذ الظاهر ان الحلف يجري في الوعد فكان منفيا الى الوجود فالبنا وانما قلنا ان الرهن لا يصح الا بالدين
لما بيننا ان الرهن استينافا الاستينافا يفتق في الواجب وهو الدين دون غنى ويجوز الرهن براس السلم
وبدل العرف وقال لا يصح لانه لو صح لصار توفينا وهو استبدال لعدم المجازاة بينهما ولا يستبدل بينهما
لا يجوز ولنا انه رهن بدين مضمون فصيح وانما يصير توفينا باعتبار ما لئنه والمجازاة من حيث المالبية فتفتق
الاستينافا بدون الاستبدال فلو هكذا الرهن بدين العرف وراس السلم في محل العقد ثم العرف والسلم
وصار المرتين متوفنا لتحق القبض حكما وان افتقرا قبل هكذا الرهن بطلا لنوات القبض وصح الرهن بالسلم
فيه لما بيننا ولزخر روايتان فيه فان هكذا الرهن بالسلم فيه صار توفينا للسلم فيه لما مر ولنا سحنا
السلم وبالسلم فيه رهن يكون ذلك رهنا براس المال كحسنا **قوله** وللاب ان يرهق بدين عليه
عبد الظن لان هذا ايداع ابتداء عين الرهن امانه وبولسبيل ايداع ما للصغير على وجه لا يكون
مضمونا على المودع فلان يكون لسبيل ايداع اعلو وجه يكون مضمونا على المودع اولى لان المرتين
اشد حفظا من المودع وعن ابي يوسف وروى لا يجوز لانه قصدا ليدنه مال الصغير فلا يجوز ولنا ايداع
وهذا يقع للصغير من الايداع فاولى بالجواز وكذا الحكم في الرهن فلو هكذا يستط الرهن بدين قيمه الاب
والوصي للصغير لانه لو فنان مرتها من مال الصغير فيجوز عليها قيمة **قوله** وصح رهن كجرين والكميل الموزن
فان رهنه بجنه وهلك هلكت بجنه من الدين ولا يعين بالجودة والمراد بالحجرين الذهب والفضة وانما
جاز رهن هذه اكرهنا لانها لا تكون رهنه بجنه وهلكت هلكت بجنه من الدين ولا يعين
بالجودة لانها لا قيمة لها عند متا بلتها بجنه في الاموال الربوية وهذا عندنا في حنيفة رحمه الله لان عندنا
يصير توفينا كحق باعتبار الوزن دون الجودة وعندنا في حنيفة من خلاف حنيفة ان كانت قيمته
اقل من وزن الدين ويكون رهنا مكانه دفعا للدين عن المرتين **قوله** ومن باع عبدا على ان يرهق
المشترى بالثمن شيئا بعينه فامتنع له بغيره والبيع صحيح الباع الا ان يدفع المشتري الثمن حالا او قيمة
الرهن رهنا اي لو باع كخص عبدا على ان يرهقه المشتري بالثمن شيئا بعينه جاز البيع كحسنا لان المقصود
بالرهن الوثيقه بجانب الثمن فيكون ملأيا للعقد فلا يكون مفسدا وفي القياس لا يجوز البيع لانه
صنفه في صنفه وهي منهي لانه شرط لا يقتضيه العقد ثم ان المشتري ان يرهقه ما سمي لم يجز عليه وقال
روى مجز لا يثبت في ضمن عقد لازم فيه لارازا ولنا ان عقد الرهن يبرع مرجع الرهن ولا جبر
في التبرعات ولكن للبايع ان يفسخ العقد لان رضاه به كان لهذا الشرط فبدونه لا يكون راضيا
فاذا لم يتم رضاه كان له ان يفسخ البيع او يرضى بترك الرهن الا ان يدفع المشتري الثمن حالا او يطي

ما بينه

قيمة

قيمة الرهن رهنا كحصول المقصود وهو يدا الاستينافا **قوله** وان قال للبايع امسك هذا الثوب حتى اعطيك
الثمن فهو رهن يعني ومن اشترى شيئا برأيه فقال المشتري للبايع امسك هذا الثوب حتى اعطيك الثمن
فالثوب رهن به لان هذا كلام يودي معنى الرهن وهو اكبح الدائم الى وقت النكاح والعين في العقود
للعاين وقال ابو يوسف وزفردهما الله لا يكون رهنا بل يكون ودعة لان قوله امسكه يحتمل الرهن
والايداع والايداع اقلها فيثبت قلنا لما مدنا الى غاية الاعطاء فتدفع في حقه الرهن حيث اني حكم الرهن
قوله ولورهن عبد بنات لا يادها صدها بقضا حصته كالمبيع وذلك لان المجوز مجوس بكل الدر
فيكون الجميع مجوسا بكل جزء من اجزاء الدين تحصيل المقصود المرتين وهو المبادى في الحمل على الايداع
وصار كالمبيع في يد البايع اذ اقتدا المشتري بعض الثمن واراد ان يخر بعض المبيع لا يكون له ذلك
لان المبيع مجوس بكل الثمن لا على طبق التوزيع فان سعى لكل واحد شيئا معينا من الثمن ودفع
حصته ادها واراد ان يخره فله ذلك في رواية ليس له ذلك **قوله** ولورهن عينا عند رجلين
صح والمضمون على كل حصته دينه فان قضى دين واحد فلكل رهن عند الآخر اي لو رهن عينا
واحد عند رجلين بدين كمل واحد منها عليه جاز سوا كانا سعى بكنه فيه اولا وجميعها رهن عند كل
واحد منها لان الرهن اضيف الى كل العين في صنفه واحد ولا يجوز في المحل باعتبار تعدد المسمى
لان موجب جعله مجوسا بالدين وهو لا يتبدل الوصف بالتجزي فصار مجوسا بدين كله احدى
اذ لا تضاييق في استحقاق الجبس ثم الضمون على كل واحد منها حصته لانه اذا هكذا صار كل واحد
سهما متوفيا بقدر حقه لان الاستينافا يقبل الوصف بالتجزي فان قضى دين واحد فلكل
رهن عند الآخر لما بيننا ان جميع العين رهن عند كل واحد منها من غير تفرق لانه مجوس بكل جزء
من اجزاء الدين كما اذا كان المرتين واحدا **قوله** وبطل بينة كل منهما على رجل ايه رهنه عندنا
معناه ان رجلا في يد عبده فاقام رجلان كل واحد بينة ان ذاك العبد رهنه العبد الذي في يد
وقبضه فهو باطل لان كل واحد منهما اثبت بينة انه رهنه كلا العبد فلا يتصور ذلك لان العبد الواحد
يستحيل ان يكون كله رهنا لهذا وكله رهنا لذلك في حاله واحد فيمنع القضا به لاحدهما لعدم الاولوية
ولا وجه الى الحكم بالنصف لانه يودي الى الشروع في عقد العمل بالبينتين فتمت تراتا ولا يمكن ان يتدركا نهما
ارتمناه معا لان ذلك يودي الى العمل بخلاف مقتضى حكمه فكل منهما ان يكون العبد مجوسا عندنا
يكون وسيلة الى تلك كذا العبد بالاستينافا وبالحكم بالنصف يكون جسد يقتضي الى تلك نصته فلا يكون خلا
على ذلك المحم فيكون باطلا فلو هكذا هكذا لانه لا باطل الا حكم **قوله** ولو مات رهنه والعبد في
يديها فهو رهن كل على ما وصفتنا كان في يد كل واحد نصته رهنا لحقه اي لو مات رهنه العبد والعبد في
ايديها واما كل بينة على ان الراهن رهنه عبدا وقبضه فهو باطل في القياس وهو قول ابو يوسف رحمه الله

قبضه

في الاتقان يقتضي كمال واحد منها ينصير بها يتبعه حجة وهو قول الخليفة ومحمد بنهما الله وجه القياس ان الحسن
لا يستقيم حكم مقتضود بقدر الرهن فيكون القضا به قضا بقدر الرهن لا محالة والتمس بقدر الرهن على سبيل
باطل فكذا القضا حكمه وجه الاتقان ان مقتضود بقدر الرهن ابيات الاختصاص وهو كونه احق به من
سائر العدا دون الجبر وكذا احدها يثبت لنفسه الاختصاص بالعين حتى يباح له في دينه وهذا
مما يحتمل الشر كقبي لكل واحد منها بالنصف فاما في حال ايجوزة مقتضود هو الجبر واما لا يحتمل الشر
اذ ان بيع لا يردوم **باب** وضع الرهن على يد عدل وضع الرهن على يد عدل صحيح
ولا يضر احد هاتين فيكون المرتهن اي لو اتفقا على وضع الرهن على يد رجل عدل صحيح وقال
ذو الرهن اني لبعي لا يضر لان يد العدل بدل المالك ولهذا يرجع العدل على المالك اذ ائتمنى الرهن بعد الهلاك
وبعد ما ضمن العدل قيمته بما ضمن المالك فان قدم التيقن ولنا ان يد المالك في الخط يكون العين
امانة وفي حق المانية يد المرتهن لان يد المرتهن هو المانية بدل العدل من ماله كقضا
لغيرهما واما لا يرجع فان على المرتهن عند الاحتياق لان الضمان كونه سببا للعين وهو في العين
ناس عن الراهن كالمودع ولا يجوز للراهن ولا للمرتهن ان ياخذ الرهن من العدل لتعلق حزمتهما
جميعا بما ائتمن الراهن فليصير ماله محفوظا بيده واما المرتهن فلتعلق الاستينابة فلا يملك احدهما ابطال
حق الاخر فلا يملك في يد المالك في ضمان المرتهن لان يد المرتهن في حق المانية يد المرتهن والمضمون هو المانية
ولو دفع العدل الى الراهن او الى المرتهن ضمن لانه مودع الراهن في حق العين ومودع المرتهن في
حق المانية وكل واحد منهما اجنبي عن الآخر والمودع بالدفعة الى الاجنبي ضمن واذا ضمن العدل
قيمة الرهن بعد ما دفعه الى احدهما وقد تلف المدفوع اليه او تلف في يد لا تعدر العدل ان يجعل القيمة
واجبة عليه فلو جعلها رهنا في يد بصير قاضيا ومضمنا وبينهما قضا ولكن لها ان ياخذ القيمة منه ويجعلها
رهنا عنده او عند غيره ثم اذا قضى الراهن دين المرتهن وتضمن العدل بالدفعة الى الراهن فالقيمة
سأله للعدل لانه وصل الرهن الى الراهن والدين الى المرتهن وان كان العدل ضمن بالدفعة الى المرتهن
احد الراهن القيمة من العدل لانها بدل العين فلو كانت العين قائمة باخذ الراهن بعد قضا الدين
كذلك اذ كان بدله قائما هل للعدل ان يرجع على المرتهن بذلك نظر ان كان دفعه اليه على وجه العارية
او الوديعة لا يرجع ان هلك من غير صنعه وان دفع اليه على انه بدل حتى يرجع اليه **قوله** وان وكل الرهن
او العدل او غيره سبعة عند حلول الدين صحيح فان شرطت في عقد الرهن لم ينحل بعونه وموت
الراهن والمرتهن اما في التوكيل لانه وكله ببيع ماله فله ذلك وان كان فيه تعليق الوكالة بالشرط
لكن الوكالة من باب الاستطاعات لان التوكيل كان ممنوعا عن النقص في هذا العين حتى المالك فاذا
وكله فقد استطاعت والاستطاعات تبدل التعليق ثم ان شرطت الوكالة في عقد الرهن فليس للرهن

ان

ان يعزل الوكيل لانها مراءى صان الرهن وحقوقه فيلزمه كاصله ولو عذله لم يعذر والافله ان يعزله
وان مات الراهن لم ينحل الوكيل لان المرتهن ائتمن بالرهن بعد موت الراهن كما كان في حيوة فكذلك للعدل
ان يبيعه حتى المرتهن وكذا لو مات المرتهن لم ينحل الوكيل لانها لازمة بلزوم الرهن فلا يبطل بموت
احدهما ولا بموتهما كما لا يبطل الرهن بموت الراهن بموت احدهما ولا بموتهما **قوله** ولو كفل بغير
حرة ورثة اي يجوز للوكيل ان يبيع الرهن بغير محض من ورثة الراهن كما كان له ان يبيعه في حال
حيوة بغير محضه **قوله** ويبطل بموت الوكيل اي يبطل الوكالة بموت الوكيل ولا تقوم وارثته مقامه
لان الموكل لم يرص برأي عيونه فلم يترغ فيه مقامه بخلاف المضاربة لانها حق المضارب فموت عنه
قوله ولا يبيعه المرتهن او الراهن الا برضا الآخر لان لكل واحد منهما حق فيه فلا يملك الاخر ابطاله
بغير اذنه **قوله** فان حل الاجل وغاب الراهن اجبر الوكيل على بيعه كما لو كفل بخصومة اذا غاب
موكله اجبر عليه لان حق المرتهن يتعلق بالبيع وفي الامتناع ابطال حتى يبيع عليه كاي الوكيل
بالمضمونة اذا غاب موكله اجبر الوكيل على المضمونة لئلا يبطل حق المديون وكيفية الاجبار ان يجسبه
القاضي ايا ما يبيع فان كان بعد الجبر ايا ما فالتاقي يبيعه عليه لانه يبيع حقه البيع لقضا الدين فلا
لا يبيع القاضي عدله كما لا يبيع مال المديون **قوله** وان باعه العدل وانه من ماله فانه يبيعه الرهن
ضمن المتيقن العدل قيمة الرهن فالعدل مخير ان يسارح على الراهن بدينه الرهن لانه وكيله يرجع عليه
بما حكمه من الحقوق ونفذ البيع وصح الاقتضا وان سارح على المرتهن باليمن لانه لما ائتمن ظهر ان المرتهن
اخذ الثمن بغير حق وقد يملك العدل حين ضمن قيمته ونفذ بيعه عليه فصار الثمن له وانما دفعه الى المرتهن
على ظن انه ملك الراهن فاذا تبين انه ملكه لم يكن رافضا به فله ان يرجع به عليه واذا رجع بطل الرهن
ورجع المرتهن على الراهن بدينه هذا اذا ضمن المتيقن العدل واما لو ضمن الراهن فله ان يرجع عليه
في حقه فاذا ضمنه صح البيع والرهن والتف هذا اذا كان العين حايضا فان كان قايما في يد المشتري
فليس حتى ان ياخذها منه لانه عين ما دفعها حتى به ثم لم يمتدح ان يرجع على العدل باليمن لان الحقوق
يتعلق به وهذا من جهة الحقوق ثم العدل ان يسارح على الراهن باليمن لان هذا عهد بجهة من جهة
فوجب عليه تخليصه واذا رجع عليه تعذر قبض المرتهن وان سارح على المرتهن لانه دفعه اليه على
انه ثمن ملك الراهن فبين ان ليس كذلك فصار منه ثم المرتهن يرجع بدينه على الراهن
قوله وان مات الرهن عند المرتهن فالتحق وضمن الراهن قيمته مات بالدين وان ضمن المرتهن
رجع على الراهن بالقيمة وبدنه اي ان مات العبد الموهون عند المرتهن ثم رثته رجل فالتحق
بالحيا وان سارح الراهن وان سارح المرتهن لان كل واحد منهما غاصب في حقه فان ضمن الراهن
قيمة فقد مات العبد بالدين لانه ملكه بالرضا من وقت غصبه فصح رهنه فصار المرتهن مستوفيا دينه

بذلك وان ضمن المرتهن قيمته يرجع المرتهن على الراهن بقيمة الرهن لانه مغرور من جهته فانه رهنه على ملكه
والغرض ويرجع على الغار بما تحته من الضمان ويرجع عليه بدينه ايضا لانه انتفع اقتضا وفاء حقه
كما كان **قوله** ^{مغرور} المعروف في الرهن والحياء عليه وجناسه على غرضه وتوقف بيع الراهن
على جاز من رهنه او قضا دينه وفقد عتقه وطول بدينه لوجالا وموجلا اخذ منه قيمه العبد وجعلت
رهنه مكانه ولو مكره اسعى العبد في الاقل من قيمته ومن الدرر ويرجع به على سيد اى لوباع الراهن
الرهن فابيع متوقف على اذن المرتهن وعن ابي يوسف انه نافذ كالا عتاق لانه تعرف في حاله حقه
ولما انه تعلق به حق المرتهن فيتوقف على اجازته فان اجاز جاز والالا اذا قضى دينه فانه يجوز
ايضا واذا انذ الباع بالاجاز ينقل حقه الى الثمن فيكون رهنه مكانه وعن ابي يوسف رحمه الله اذا شرط
عند الاجاز ان الثمن يكون رهنه فانه رهن والالا لانه رضي ببطان حقه وجه الظاهر ان حقه كان
متعلقا بالعين فاذا بيع فيتعلق ببطله سوا شرط ام لا كما لو استهلكه ان كان لم يحن المرتهن
البيع وقسم فالشيخ في رواية حتى لا يكون للمشتري ان يافض بعد قضا دينه وفي الصحيح الروايتين
لا ينفذ ولو اعتقه الراهن فندعت موكرا كان او موكرا او قال السامع لا ينفذ اذا كان موكرا
لانه تعرف بلا في حق المرتهن بالابطال مكان موكرا والبيع خلاف ما اذا كان الراهن موكرا ينفذ عتقه
لانه لم يبطال حق المرتهن لا مكان يضمن الراهن ولما انه تعرف في حاله ملكه بالا عتاق فلا يلغو بعد
اذن المرتهن تركه انه يبطل حق المرتهن قلنا بالا عتاق بطل حقه الملك فلان سطر حقه او في
وعدم جواز بيعه باعتبار عدم قدرته على التليم واذا انذ الا عتاق بطل الرهن لغوات محله ثم ان
كان الدين حالا يطالب الراهن به لو كان موكرا وان كان الدين موجلا فوخذ منه قيمة العبد
ويكون رهنه مكان العبد حتى يحل الدين دفعا للره عن المرتهن فاذا حل الدين اقتضاه لو كان
من جنس حقه وان كان الراهن موكرا سعى العبد للمرتهن في اقل من ثمنه ومن الدرر وقضى دينه
لان حق المرتهن كان متعلقا به وسلمت له دينه فاذا تعذر الرجوع على العتق بعد رده رجع عليه
لان ما يئنه محبوسه عنده وانما تقضى دينه لسعيه لو كان الدين حالا فالو كان موجلا كان السعاية
رهنه عنده حتى يحل الدين يقضى دينه بها وكيف السعاية ان ينظر الى قيمة العبد يوم العتق
والى قيمته يوم الرهن والى الدين فيستسعى في الاقل منها ويرجع العبد بالسعاية على سيد اذا
أبصر لانه قضى دينه وهو مضطرب في حكم الرجوع فلم يكن متبرعا فيرجع عليه بما يحل عنه **قوله** وان ائلف
الراهن كاعتاقه اى اذا ائلف الراهن الرهن فلو كان عتقه يجب عليه ضمان قيمته لانه ائلف حقا محترما
مضمونا عليه بالا عتاق ويكون الضمان رهنه في يد المرتهن لقيامه مقام العبي وان ائلفه اجنبى
فالمرتهن لضمته قيمته فلو كان رهنه عنده في المرتهن لضمه الاجنبى قيمته يوم الاستئصال ويكون رهنه

فلا يضر

في يد لانه كان احق بالبدل فيكون احق بالبدل وبما خصومه **قوله** وخرج من ضمانه باعارة
من كراهته فلو هلك في يد الراهن هلك مجانا وبرجوعه عاده فانه يعني لو اعاد المرتهن الرهن من
الراهن يخرج الرهن من ضمان المرتهن لان الضمان كان باعتبار بعض المرتهن وقد استغن بالرد
الى صاحبه فارتفع الضمان لا ارتفاع المقضى له ولا يمكن ان يقال ان يد الراهن غير مضمون ويد
المرتهن يضمنون فلو هلك في يد الراهن هلك بغرضه ليعتات التبعين الموجب للضمان المرتهن
ان يسترده الى يد لان عقد الرهن باق في ملكه ثم حكم الضمان في الحال حتى لو مات الراهن
قبل الرد الى المرتهن كان المرتهن احق به من ساير المقتضين واذا بقي عقد الرهن كان له استرداده
لا يقال عقد الراهن لو كان باقيا يضمنه ان يكون مضمونا بالهلاك لان الضمان ليس من لوازم
الرهن فلو رد الرهن موهون وليس بمضمون بالهلاك واذا استرده المرتهن عاد الى يد مضمونا
يعود التبعين حكم الرهن فنعود لصفته وهو الضمان **قوله** ولو اعاد احداهما اجنبيا باذن الآخر
سقط الضمان ولكل ان يرد رهنه اى لو اعاد الراهن او المرتهن الرهن باذن صاحبه خرج عن
ان يكون مضمونا وبقي مرهونا لما ذكرنا ان الضمان باعتبار التبعين وقد زال ثم لكلا واحدهما
ان يرد رهنه وهذا كما كان لبقا حتى كل واحد منهما ولو اذن الراهن المرتهن بالاستعمال وهكذا حاله
العمل هكذا امانة لثبوت يد العارية بالاستعمال وهي مخالفة لعقد الرهن فاسنى الضمان لو هلك
قبل الاستعمال او بعد النزاع من العمل هكذا بالدر لا تتفايد العارية وثبوت يد الراهن
قوله وان استعار ثوبا ليرهنه مع ولو عصى قد را او جنب او بلدا فحان ضمن المعير المستعير
او المرتهن وان وافى وهلك عند المرتهن صار مستوفيا ووجب مثله للمعير على المستعير وان اقله
المعير لا يمنع المرتهن ان يقضى دينه اى لو استعار من غير ثوبا ليرهنه فادته به من قبل او كثر
فوجب ان لا يثبت المرتهن بالرهن ملكا ليد فاعتبه التبرع بملك اليد بالتبرع بملك العتيق واليد
وهو قضا الدين ولو ثبت له ملكا ليد والعين بايضا غير ليدون مرابله بطريق التبرع بالوان جازيا
فكذا يجوز ان يثبت له ملكا ليد بايضا غير ليدون ايضا بطريق التبرع ولو سعى المعير شيئا مقينا
قدرا او جنب بان قال ارهنه بمائة درهم فرهنه باقول او باكثر او بالزمانه ضمن لان المقييد
مفيد لانه قد يرضى المعير بان يكون ملكه مرهونا بما يتصور له قضا دون ما يعسر وقد يرضى
بان يصير المرتهن عند الهلاك مستوفيا للاكثر ليرجع هو على المستعير بذلك فلو رهن باقول
بما سعى او باكثر يكون مخالفا فيضمن ولذا قد يرضى بان يكون مرهونا بمائة درهم عليه
اذا عاون جنب اخر فبالحالته مخالفا فيضمن وكذا لو امر ان يرهن بالكو فو رهن
بالهبة يكون مخالفا لان التقييد مفيد لانه قد يرضى لان ان يكون ماله في بلد

بعد لان الاماكن يتفاوت في الاحتفاظ وتي صار مخالفا كان ضامنا لانه تعرف فيه بغيره وان صاحبه لم يغير
 ان شامخ المستعير وتم عند الرهن بينه وبين المرتين لانه ملكه بالنظر وان شامخ المرتين ورجع المرتين
 بماضين وبالدن على الراهن لما ذكرنا في الاكثاق وان وافق المستعير المعير بان دهنه بما قال المعير
 في يد المرتين ان كان قيمته من الدين او اكثر هكذا بالدين لان الاستيناف قد تم بهلاك الرهن وشمخ الراهن
 للمعير قدر ما يستقطعه بهلاك الرهن من الدين وان كانت قيمته اقل من الدين ذهب بقدر القيمة
 وعلى الراهن بقية المرتين لانه لم يتبع الاستيناف بالزيادة على قيمته لم يعير على الراهن ما صار به موقفا
 ثم ان اراد المعير ان يفتكه من المرتين جبرا بغير رضا الراهن ليس للمرتين ان يمتنع عن ذلك فافق
 دينه لان المعير حق التضا لما فيه من تخليص ملكه ولهذا يرجع على الراهن فصار اذ كان كاد الراهن
 فجبر المرتين على التبول ثم يرجع المعير على الراهن بما اوتي لانه غير متبرع لانه مضطر فيه تخليص ملكه
قوله وجناته الراهن والمرتين على الرهن مضمونه وجناته عليها وعلى مالها هدر اما جناته الراهن
 فلانه يتعلق به حق المرتين وتعلق حق الغير بالمال يجعل المالك كالاخني في حق الضمان كان يتعلق في الورثة
 على الرهن منع لئلا يفرق فيما زاد على الثلث واما جناته المرتين فلان العين ملك المالك وقد تعدي
 عليه المرتين فيضنه لما ملكه ولستقط من دينه بقدر الضمان واما جناته الرهن عليها وعلى مالها هدر
 اطلاق الجواب والمراد به جناته لا يوجب التضا من اما ما في موجهة فتعير حتى يحبس عليه التضا من
 اما جناته على المرتين فظاهر لان المستحق دمه والمرتين اخني عن دمه وكذا الراهن لانه كالاخني
 في حق دمه اما الاولى وهي جناته الرهن على نفس الراهن او مالها وسواء لاتفاق فلانها جناته المالك
 على المالك او على مال وجناته المالك على المالك فيما يوجب المان هدر اذ لا فائدة في الجواب موجهها واما
 الثانية وهي جناته الرهن على نفس المرتين وهو قول اخني عن دمه الله هدر ايضا خلافا لصاحبه لانه ان
 هدر جناته على غير المالك يكون معتبرا اذ كان في اعتبارها فائدة وههنا فيه فائدة لانه موجب لدفع
 الي المرتين وهو غرض جميع وان سقط دينه فوجب اعتبار ان شامخ المرتين والراهن ابطال الرهن ودفعه
 باجناته الي المرتين ويكون عبدا له وبطل دينه وان قال المرتين لا اطلب الجناية فهو رهن على حاله ولا ي
 اناسي اعتبارنا حكم هذه الجناية للمرتين كان على المرتين التطهير مراحمته لانها حصلت في ضمانه فاذا
 او جنت الضمان له وادجنتا التطهير عليه لم يكن في اعتبارها فائدة ولا يمكن اعتبار جناته لمنفعة ملك
 الرقبة لانه لان ذلك لا يكون الا باختيار الراهن والراهن لا اختيار ذلك خصوصا اذا لم يكن عليه
 من التماس هذا اذا جني على نفس المرتين فاما اذا جني على مالها فانه هدر بالاتفاق اذا
 كانت قيمته والدين سواء لعدم النافذة في اعتبارها وان كانت القيمة اكثر من الدين على اخني
 انها معتبر بقدر الامانة لانه الفضل ليس في ضمانه وعنه انها لا تعتبر لان الفضل حكم الرهن ثابت
 فيه

فيه وهو يحبس الدائم فصار بمنزلة المضمون واما جناته على اسمها فتعير في الصحيح لانها كالاخني **قوله**
 وان رهن عبدا يابوي الفابالت مؤجل فوجعت قيمته الي مائة فقتله رجل وغرم مائة وحل الاجل فالمرتين
 يتقضي المائة قضا حقة ولا يرجع على الراهن بشي ولو باعه بمائة يامن قبض المائة قضا من حقه ورجع
 بتسعيه والاصل في هذا ان الضمان من حيث السعر لا يوجب سقوط الدين عندنا خلافا للزبد
 وان لم يستقضا من الدين شي يتقضان للسعر لبي العبد موهونا بكل الدين واذا قتلته حر غرم قيمته يوم الاتلاف
 لان القيمة في ضمان الاتلاف يعتبر وقت الاتلاف فيقتضي المرتين المائة فصار بدلها من الدين لا يكمل
 الدين وهو الالف لئلا يؤدي الى الرن ولا يرجع على الراهن بشي من تسعيه لان تسعيه بتيت في العين
 فاذا هلك بصير المرتين متوفيا لتسعيه بالهلاك ولان يدا كانت يداستينا بالهلاك يتقدر
 الاستيناف وقد كانت قيمته في الاتلاف فيصير متوفيا الكمال من الاتلاف كما لو هدر الرهن فانه يستط
 الدين كله ولو باع المرتين الرهن بمائة يامن الراهن فانه صحيح سواء كان قيمته الف او يراجح السعر
 الي مائة واذا صح البيع صار المرتين وكيل الراهن لما باعه باذنه وصار كان الراهن استرد به وباعه
 بنفسه ولو كان كذا لكان يطل الرهن ويبي الدين لا يتقدر رسا استوفى فكذا هذا فيرجع المرتين بتسعيه
 الباقية على الراهن وان قتله عبدا قيمته مائة قد دفع به اقتك بكل الدين اي اقتك الراهن العبد بكل الدين
 جبرا ولا خيار له بين ان يفتكه او يدعه بكل الدين عند اخني عن دمه واي يوسن دمه الله وعند محمد رهن الله
 ان شامخ الراهن اخني فاقوي الدين كله وان شامخ العبد المدفوع الي المرتين بكل الدين وقان زفر
 يصير رهنا بمائة لان يد المرتين يداستينا وقد تنذر بالهلاك لانه اخلف بدلا بقدر العبد فتسقي
 الدين بقدر قلنا ان العبد الثاني قائم مقام الاول كحاد وما ولو كان الاول قايما واسحق قيمته
 لا يستط الدين عندنا فكذا هذا وللمهران الموهون تغير في ضمان المرتين فيحي الراهن ولها ان التعيين
 لم يحصل في نفس العبد لقيام الثاني مقامه كحاد وما ولو كان الاول قايما وقد راجح السعر لم
 يكن له خيار فكذا هذا وعين الرهن امانة فكيف يجوز تملكه منه بغير رضاه واذا بطل التملك تعين
 الفكاك ولو قتل العبد الموهون قتيلا خطا فضا ان الجناية على المرتين لان العبد في ضمانه وتقال
 للمرتين اذ العبد من الجناية وليس للمرتين ان يدفع العبد لانه ملك الغير رقبة فلا يتقدر على دفعه
 بغير اذنه ولا يرجع على الراهن بشي من النذر لان الجناية حصلت في ضمانه فكان عليه اطلاقه وان الي
 المرتين ان يندب قيدا لراهن اذ دفع العبد واذا فان اختار الدفع سقط الدين لانه كاله كذا في ضمان
 المرتين وكذا لو قد لانه استلمه لنفسه بانذرا وكان النذر على المرتين فصار العبد كاحاصد يتعوض
 كانه استراه مروي الجناية **قوله** وان مات الراهن باع وصية الرهن وقضي الدين فان لم يكن له وصي
 نصب له وصي وامر ببيعه اما الاولى فلان الوصي قائم مقام الموصي في قضاء دينه وقد كان له بيع الرهن

قبل موته باذن الميراثي فكذا الوصية واما الثانية فلان القاضي نصب ناظر الدين اذ اعجزه النظر
 لانهم والنظر هنا في نصب الوصي ليؤدي ما عليه بغيره واستوفى ما له على غيره **قوله** رهن عتيق
 قيمة عشرة فخرتم تحلل وهو يساوي عشرة فهو رهن بعشرة وهذا لان عقد الرهن لم يبطل
 بانحران ما صالح محلا للبيع صالح محلا للرهن لان المحلية باعتبار المالية وانحران محلا للبيع بقا وان
 لم يصح ابتداء فان من باع عتيق فخر في يد البايع بقي البيع الا انه يجزى في البيع التغيير وصف البيع في محلا
 للرهن بقا ايضا غير انه فاسد بوصف المحمية فاذا زال وصف المحمية بقدر تقرر حكمه فجعل كان لم
 يكن فيعود العقد صحيحا لعود المالية **قوله** وان رهن سائة قيمتها عشرة بعشرة فانت فبذبح جلد
 يساوي م وهو رهن رهن برهن لان موت الشاة لم يبطل عقد الرهن بل صار الميراثي مستوفيا
 وبلاستيننا تملك الرهن فاذا عادت المالية بالدين صا وقت عقدا قايما فيثبت فيه حكمه بقسط
 لان جبر بعض المحل فيعود حكمه بقدر **قوله** ونما الرهن كالولد والتود الدين والصوف لراهن
 وهو رهن مع الاصل ويملك بجانا وان بقي هكذا الاصل فكذلك يقيم الدين على قيمة يوم النكاح
 وقيمة الاصل يوم القبض فسط من الدر حصة الاصل وفك التما كحصة اي التما لراهن لا يمتولد
 من ملكه ويكون رهنا مع الاصل بحكم حتى استوفى الدر وقال السافى وما كدرهما الله التما ليس
 برهن لان الغائب بالرهن حق البيع في الدر عندنا وذال ليس بتاكد فلا يبري الى التما ولذا ان
 التما بيع والرهن حق لازم متاكدي الى التما ولو هكذا التما بجانا لان الاتباع لا تسطر لها
 مما يتايل بالاصل لانها لم يدخل بحب العقد مقصودا وان بقي التما وهكذا الاصل فكذلك التما كحصة
 من الدر لانها مقصودا بالنكاح والبيع اذا صار مقصودا بالقبض صار له حصة بيان معرفة حصته
 من الدين ان يقيم الدين على قيمة التما يوم النكاح وقيمة الاصل يوم القبض وما اصاب الاصل
 يستط وما اصاب التما بقي التما اغتصب فاقية التما يوم النكاح لانه صار له حصة بالنكاح فيعتبر قيمة من
 ذلك الوقت والاصل دخل في ضمانه من وقت القبض فيعتبر قيمته مردك الوقت فاذا بقي حصة
 التما فلكه الراهن بها ولو اذن الراهن للميراثي في اكل زوايد الرهن فاكل فلا ضمان عليه ولا يستط
 من الدين لانه التما باذن المالك **قوله** ولحق الزيادة في الرهن لا في الدين اي في الزيادة
 في الرهن بان رهن ثوبا بعشرة قيمة عشرة ثم زاد الراهن ثوبا آخر ليكون مع الاول بعشرة لان
 بهذه الزيادة يتحول ضمان بعض الدين من الرهن الاول الى الثاني فيكون هذا شيوعا في الدين
 واليوع في الدين لا يبرهن الرهن كما لو دهنه بنصف الدين ابتداء ولا يجوز الزيادة في الدين بان رهن
 عبدا بعشرة ثم مدت للميراثي دين اخر على الراهن ويجعل الرهن رهنا بها فانه لا يصير رهنا بالدين
 الثاني وقال ابو يوسف يجوز الزيادة في الدين ايضا لان الزيادة ملحقة بالصل والعقد اذا كان كذلك

لا يكون

لا يكون شيوعا في الرهن والجواب عنه ما ذكرنا انه يؤدي الى الشيوع في الرهن لان حكم بعض الرهن
 يتحول الى الزيادة فيقتضي الى الشيوع وقال زفر السافى رحمه الله لا يجوز فيها لانه يؤدي الى الشيوع
 لانه لا بد للرهن الثاني ان يكون له حصة من الدين فيكون مقتضيا الى الشيوع والجواب ان هذا شيوع
 في الدين وهو ليس بما نفع لما بيننا ثم اذا صحت الزيادة في الرهن يقيم الدين على قيمة الاصل
 يوم القبض وعلى قيمة الزيادة يوم قبضها لان حكم الرهن يثبت في الاصل والزيادة يوم قبض كل
 واحد منها حتى لو كانت قيمة الاصل يوم قبضها الف وقيمة الزيادة يوم قبضها خمسمائة والدين
 الف يقيم الدين عليها اثلاثا وهذا هو الحكم في التما لكن بعد هلاك الاصل **قوله** فان رهن عبدا
 بثلث قد دفع عبدا اخر رهنا مكان الاول وقيمة كل كلف فالاول رهن حتى يردده الى الراهن الميراثي
 في الآخر امين حتى يجعله مكان الاول لان الاول دخل في ضمانه بالقبض ولا يبري فلا يخرج من ضمانه
 مادام انما بقيت في الاصل القبض فاذ كان الاول في ضمانه لا يبري الثاني في ضمانه لانها رهنا بغير
 احداهما فيه لا بد فلهما فيه فاذا رد الاول دخل الثاني في ضمانه ثم قيد بغيره بغيره القبض في الثاني
 لان يد الميراثي فيه كإيداماته فلا ينوب عن يرضان وقيل لا يترط لان الرهن يتبع ابتداء فيكون
 امانه وقبض الامانة ينوب عن قبض الامانة **كما** الجانيات موجب العقد عمدا وهو
 ما يود فيه بسلام ونحوه في تفرق الاجزا كالمجرد من الخشب والحجر والليطة والثار والامم والقود وعينا
 الا ان يعني لا الكفاية في اللغة اسم لما تجنيه المرء من غير اكتسبه وهو في الاصل مقيد بكتال
 حتى عليه جنانية وموعام في كل ما يقع وفي الشرع اسم لفعل تجرم سوا كان في مال او نفس في عرف
 الفقهاء كادبها الفعل احرام في النفس او الاطراف ثم القتل على خمسة اوجه عمد وشبه عمد وخطا وباجري
 مجري الخطا والقتل بسبب اما العهد فانه عقد الرجل فربه بسلام او ما جرى مجري السلام في تفرق
 الاجزا كالحجر والخشب والحجر والليطة والثار لان المراد بالعهد التقيد الى القتل وهو امر باطن لا عرف
 الا بدليله ودليله استعمال القاتلة عادة وموجبه المأثم لقوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا
 وعليه سنة والاجماع ثم المودعينا وقال السافى رحمه الله ان موجب القصاص الا ان للمولى ان يخل
 اخذ الدية بغير رضا القاتل لانه اهلك حيوانا وهو يوجب القيمة وقيمة النفس الدية كما في حاله
 الخطا الا ان الشرع اوجب القصاص في العهد لتشتي الصدور ولا يبقاوا كيقب بخلاف القياس وسرع
 لا يفتي الضمان الا صلي ولما كان كل واحد منهما لصاحبه ان يكون عوضا واجمع بينهما لم يمكن مخير صاحب
 الحق بينهما ولما قوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتل فاجاب المال زيادة عليه وقوله عليه السلام
 العهد قود وحرف التوفيق للجنس لعدم العهود فينبه تنقيص على ان موجب حشر العهد التود فاجاب
 المال مع القود زيادة عليه ولان الدية ليست بمثل التلك فلا يصلح موجب له والقصاص مثله فقيس

قوله والليطة اي الليطة
 القصب سحج

ويقتل كثر باكر وبالعبد والمسلم بالذمي ولا يقتل ان يستامن اي يقتل كثر باكر ويقتل بالعبد وقال
السلف لا يقتل كثر بالعبد لقوله تعالى اكر باكر بالعبد فهدا القصاص متبادلا كثر باكر
ومن فروق المتبادلة ان لا يقتل كثر بالعبد ولان القصاص يعقد المساواة ولا مساواة بينهما لان كثر
مالك والعبد مملوك ولهذا لا يطع طرف كثر بطرف العبد مع ان الطرف اهلون بخلاف العكس لانه تفاوت
الى تصان ولا يستحق كل في المسلم والمستمروا لقوله تعالى ولتتبعوا عليه فيها ان النفس بالنفس وقوله تعالى
كتب عليكم القصاص في القتلى ولا تعارض بما تالي لان متبادلة متبادلة وفيما تلونا معارضة مطلقة المطلقة
لا تحمل على المنية على ان متبادلة كثر باكر لا ينافي متبادلة كثر بالعبد لانه ليس فيه الا ذكر بعض ما يستعمل
العموم على سوا فقه حكمه وذلك لا يوجب تخصيصه بما بقي الا ترى انه قابل للآتي بالآتي ثم لا يمنع ذلك
الذكر بالآتي فكذا لا يمنع متبادلة العبد باكر فكذا لا يمنع متبادلة كثر بالعبد وقايد هذه المتبادلة ما
قال من عباس رضي الله عنه كانت المتبادلة بين بني النضير وبني قريظة والآتي منهم بمتبادلة الذكر
من بني قريظة فانزل الله تعالى الآية ودأ عليه وبيننا ان كثر بمتبادلة كثر والآتي بمتبادلة الآتي والعبد
بمتبادلة العبد بين القبيلتين جميعا فكانت الدماء لتعرف العهد لا لتعرف الجحش ولان سبب القصاص
اتلاف الدم المصنوع وهذا الحش يتحقق فيها فيجبا القصاص بينهما ويقتل المسلم بالذمي خلافا لما في
له قوله عليه السلام لا يقتل مسلم بكافر ولانه لا مساواة بينهما وقت الجناية لقوله تعالى لا تسوي اصحاب
واصحاب الجحش ولنا ما تلونا وقد صح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يفرج رجل من المسلمين قد قتل معاها
من اهل الزينة فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بفرج عنقه ولان القصاص يعقد المساواة في العصة
وهي حاصل لقوله تعالى رضي الله عنه انما يدلو الجحش ليكون دافع كرامتنا ومشي ما رواه وهو قوله عليه
لا يقتل مسلم بكافر اي بكافر جزئي بدليل قوله ولاد في عهد في عهد لانه معطوف على المسلم وتبرير يقتل
في عهد في مدة عهد لانا نقول هو عطف على الاول وفي نفي النذر قصاصا لا نفي مطلق النذر فكذا الكافر
تحتنق للعطف ولان المعطوف ناقص والمعطوف عليه كامل والناقص يشترك الكامل في حكمه كما
تعال قام زيد وعمر ولا يقال ان معناه لا يقتل مسلم بكافر اي بكافر جزئي ولا يذكي عهد لانا نقول
هذا الجحش والآية لم تعطى المرفوع على الجحش وهذا لا يليق بمنصب الرسالة ولا يقال بانه روي
في عهد باكر لانا نقول على تدبير صحة مراتب الجحش الجحش في الروايتين ولا يقتل المسلم
والذمي بالمستامن لان دمه غير مكتون على التابيد فانعدم المساواة **قوله** والرجل بالمرأة
والكبير بالصغير والصحيح بالعمي وبالزمن وبناقص الاطراف وبالجحش والولد بالوالد لا يقتل
الرجل الصحيح بها ولا لوجود المساواة بينهم في العفة والمساواة في العفة هي المعبرة في هذا
الباب **قوله** ولا يقتل الرجل بالولد لقوله عليه السلام لا يثا والوالد بولد ولا السيد بعبد ولا الاب

وكذا تبنى النضر في عهد
فتراضوا على ان العبد من
بني النضر بمتبادلة كثر
بني قريظة

سبب

سبب كيفية الولد فلا يجوز ان يكون الابن سببا لغنايه وقال مالك ان قتل الاب ابنه ضربا بالسيف القصاص
عليه لاحتمال ان ضربه تأديبا وان ذكركم في فعلية القصاص لعدم الشهادة فيه بل جنائته اغلظ لما فيه من
قطع الرحم **قوله** والام والجد والجد كالأب اي لا يجوز ان يقتل الام بالولد ولا الجد من قتل الجد
والنساء وان علا واجدة من قتل الاب او الام وان علت با كذا لان النص الوارد في الاب
شبهة في حكمه فيمنع القصاص **قوله** وبجدة ومدرسة وبكاتبته وبجدة ولد وبجدة مملوك بعضه
عطف على قوله بالولد اي لا يقتل الرجل بها ولا المارونية ولا لانه لو وجب القصاص لوجب له ولا
يكون ان حكمه على نفسه قصاص وكذا لا يوجب ولد عليه وكذا بعده مملوك بعضه لان القصاص
لا يجزي فاذا سقطت بعض سقطت الكل **قوله** ومروءة قصاصا على ابية سقط لما ذكرنا
ان الابن لا يوجب العقوبة على ابية وصورة فيما اذا قتل الاب اخا امراته ثم مات امراته قبل
ان يقتل منه فان ابنه امه يرضى القصاص الذي كان للام على ابية سقط لما ذكرنا **قوله** وانما يقتل
بالسيف وقال السلف في دمه الله ان حصلا القتل بطريق غير مشروع بان يتفاه حرا او سبي او غير
ذلك يقتل بالسيف وان كان بطريق مشروع فيقتل بكما ينصل ويمهل بشل الميت فان كان
ولا يجوز رقبته لان الاعتبار في القصاص المساواة ولهذا سمي قصاصا المساواة فيما قلنا ولنا
قوله عليه السلام لا قود الا بالسيف والمراد به الاستيفاء لا وجوب القصاص بالقتل بالسيف لانه يجب اذا
قتل بغض **قوله** مكاتب قتل عبدا وترك وفاء ودارثه سيدا فقط اولم يترك وفاء وله وارث
يقتل وان ترك وفاء ووارثا لا اي لو قتل رجل مكاتباً لغرض عبداً وترك المكاتب أوفاء وليس له
وارث الا السيد فله القصاص وقال محمد رحمه الله لا قصاص فيه لاستبداه سببه الاستيفاء وهو الولد
ان مات حراً او المكدان مات عبداً فصارتا اختلاف في المستحق فلا يقتل منه ولنا ان من لا اكتنفا معلوم
وهو الولد على القدرين ولا يمتنع لاختلاف السبب مع احكامهم وان لم يترك وفاء وله ورثة احرا او لا
وجب القصاص للمولى عندهم لانه مات رقيقاً بالاجابة لا بالنسبة في الكتابة بموته عاجزاً وانما قتل هو عبداً
فحق القصاص له وان ترك وفاء ووارثا غير المولى فلا قصاص وان اجتمعوا لاستبداه من له الحق
لان ان مات عبداً كما قال زيد بن ثابت فمن له الحق هو المولى وان مات حراً كما قال علي وبره هو وورثته
فمن له الحق الورثة **قوله** وان قتل عبد الرهن لا يقتل حتى يحتم الرهن والمرقس لان الرهنين
مالك للرقة فلا يمتنع فيه والرهن وان كان مالكاً للرقة لكنه يتعلق به حق الرهن فلا بد من حضور
لما فيه من ابطال حقه في الرهن لان الرهن لو قتل لكانت سقطت حق الرهن في الرهن لهلك الرهن
بلا بدل واد اجتمعوا كان للرهن ان لا يمتنع في القصاص لان الرهن رض يستوفى حقه وقيل لا
لها القصاص وان اجتمعا لما سبق **قوله** ولاب المتوفى التود والصالح لا العن يقتل عليه اي اذا

قوله

قوله

قوله

قوله

اي قتل بالسيف
ولو قتل بغض
السيف

قوله

قوله

قتل رجل في العتق وله اب ولا يبيد ان يقتل لان النقص من شرع المتشفي ودر النقص وذكرا
الى النفس والاب ولا يبيد على نفسه فعليه كالاكراه وله ان يصاح الصلابة النقص للمعتق من الاستيناف
مكتد الاستيناف فلان مكتد الصلابة ولي وليس له ان يعنوا لانه البطلان كقوله **قوله** بمقتل له متعلق
بقوله لا يبيد المعتق معناه يثبت في التودد بسبب قتله لانه لم يبرأ من اخطائه المصدر في المفعول **قوله**
والقاضي كالا ب والوصي يصاح فقط الى جميع ان القاصي من الالب كان لا يبيد وله ان يصاح فكذا
للقاضي ذلك لان القاصي بمنزلة السلطان والسلطان له ذلك فكذا القاضي واما الوصي فلا يكون له
الا الصلابة دون القتل والعتق لان القتل من باب الولاية على النفس وليس له ذلك والعتق
فلا يكون منصوصا الى الوصي **قوله** والوصي كالمعتق حتى يكون لابي الصغير التودد والصلابة دون
العتق لما بينا في العتق **قوله** وليكبر التودد قبل كبر الصغار اي لو قتل رجل وله اولاد بعضها
صغارا والبعض كبرا فلكلها ان يقتلوا القاتل قبل بلوغ الصغار عند الحينة رحمه الله وعند
ليس لهم ذلك قبل بلوغ الصغار لان حق الكبار في بعض القصاص فلا يكون لهم كالا استيناف دون
الصغار لانه غير متجزئ ولا يكون للكبار وللا على الصغار لان العوض في ذلك فهو خرا القصاص
اي بلوغهم وله ان القصاص حتى لا تجزي والاصل ان ما لا تجزي والاصل ان ما لا تجزي اذا وجد
سببه ثبت ككلا احد على الكمال فحسد نفرد كل واحد باستينافه واقبال العفو من الصغير معدوم
في الحان فلا يترك به حق مستحق في الحان خلاف ما اذا كان اخطا الكبير من غايبا فانه لا تقص الاضد
لان اتمام العفو من القاييب حال استيناف القصاص حاصل فلو استوفى كمال استيناف الشبهة
وذالاجز **قوله** وان قتله بمرقتنص ان اصابه الحديد والالا كالحق والفرق اي من ضرب رجلا
بمرقتنص فان اصابه الحديد فعليه القصاص وان اصابه القود فعليه الدية اما الاول فلان الحديد
في كونه آلة القتل منصوص لقوله عليه السلام القتل خطأ كله الا الحديد واليف والكم في المنصوص
يعني النفس ولا يعتب فيه الجرح فاما في غير المنصوص عليه يتعلق بالعض فيعتب كونه محددا واما
الثاني فلان القصاص ليس بسلاح فلا يجب فيه القصاص فيعين الدية مبياة للنفس عن المهدد
انه اذا كان عقبا لا يثبت يكون كاليف عندها فلا فالا حينة رحمه الله ولو حنق رجلا فأتى اذ عرق
صبيبا او بالغ فلا قصاص عنده وقالوا ولو قول السامع رحمه الله عليه القصاص غير ان عندها استوفى
جرا وعندها عرفانهم انه قتل اذ يما معصوما بغير حق بانه قاتله غايبا فيجب القصاص كالقتل بالدين
وله ان وجوب القصاص كقصاص قتيل هو عهد محض واذ بان بينا شر القتل بالله والله القتل في
الآله الجارحة وهي معدومة هنا واذالم يجب القصاص من جرح الدية الما ذكرنا وقوله من عرق حرقناه
ومن عرق عرقناه محمول على السياسة بدليل اضافته الى نفسه **قوله** ومن جرح رجلا عرقا قصاص

ذا فراس ومات لقتل لان الجرح سببنا لموتة فحال الموت عليه ما لم يوجد ما يتطه كثر
الرقبة **قوله** وان مات بفعل نفسه وزيد واسيد وحية ضمن زيد ذلك الدية لان فعل الاسد
واحدة جنس واحد كونه عدوا في الدارين وفعل الانسان في نفسه عدو في الدنيا معتبر في العتق في الاخرة
حتى ياتم به بالاجماع وفعل الاجنبي معتبر في الدارين فصارت تلك اجناس فحصل القتل بها فيكون
الدية عليها فيكون القاتل بفعل الاجنبي كذا فيلزمه ذلك الدية لكنه في ماله لانه عمد والعواقب
لا تقتل العمد **قوله** ومن شرب على المسلمين سيفا وجب قتله ولا يبيد لقوله عليه السلام
من شرب على المسلمين سيفا فقد ابدى دمه ولانه اذا شرب عليهم فقد طار بهم فنبطل عصمة الكرامة
كما بطلت عصمة دماء اهل البغي بالحادية **قوله** ومن شرب على رجل سيفا فليلا او نهارا في مصدر
او غير او شرب عليه عصا فليلا في مصدر او نهارا في غير فقتله المشهور عليه فلا يبيد وان شرب
عصا نهارا في مصدر فقتله المشهور عليه قتله به اما الاول فلان السلاح لا يثبت فيحتاج الى دفع
بالقتل والدفع واجب فلا يصح سيما للضمان واما الثاني فلان العصا الصغيرة وان كان ملتبسا
وكن في اليد لا يدر كونه القود فاذا قتله كان دمه قد رآوا اما الثاني فهو ان شرب عليه عصا
صغيرة في النهار فقتله فانه يقتل به فلا يبيد لنفسه معصومة متقومة عمدا بغير حق وهو غير
مضطرا اليه لان القود يأكف والضرب بالعصا ملتبس وعندها لا قصاص عليه لانه قتله دفعا فصار
كالوقصد قتله بالدين **قوله** وان شرب المجنون على غيره سيفا فقتله المشهور عليه عمدا
يجب الدية وعلى هذا الصبي والبراة وقال السامع في لاجب الضمان في الكيل لانه قتله دفعا عن نفسه
فقط عصمة كايما لمع وعن الى يوسف رحمه الله انه يجب الضمان في البراة فقط لان فعل البراة غير
معتبر اصل حتى لو حنق لاجب الضمان لان فعل الحاجب اذ ما فعلها فاعتبر في الجملة ولهذا هو مقتضى
يجب عليها الضمان ولما ان الفعل من هذا الاشياء غير متضمن بالحكمة فلم يتبع بغيا فلا يستط
به لعدم الاحتمال الصحيح ولهذا لا يجب القصاص على الصبي المجنون واذالم يستط العصمة ينبغي لاجب
القصاص لانه قتل لنفس معصومة الا انه لا يجب القصاص لوجود المبيع وهو دفع الشر في الدية
قوله ولو ضرب الرجل حرقا نفق فقتله الآخر قتال القاتل اي من شرب سيفا على رجل فحرقه
فانفرد ثم ان المقتول ضرب الضارب ضربة وقتله فعل القاتل القصاص لانه لما شرب على دمه
وفعل حرقا فلا يبيد قتله وكنت عنه اذ دفع شره وعاد عصمة فاذا قتله فقد قتل شخصا معصوما
من غير دفع فلزمه القصاص **قوله** ومن جرح على غيره ليلا فاخرج السرقة فاستغنى فقتله فلا يبيد عليه
اي ان دخل رجل على رجل ليلا فاخرج السرقة فاستغنى منه وقتله فلا يبيد عليه لقوله عليه السلام
قاتل دون ماله وان لم يبيد بالقتل فله ان يترده بالقتل انها ومعنى المسلة اذالم يقتل

المردوق منه على أخذ المال إلا بالقتال ولو علم أنه لو صَاحَ يَطْرَحُ المال لا يجرى له قتل حتى لو قتله بغير قصد
 عليه لأنه قتل بغير حق **باب** النقص فيما دون النفس فنقص يقطع اليد من المفضل ان
 كانت يد القاطع أكبر وكذا الرجل وادون الالف والاذن والعين ان ذهب ضوؤها وهي قائمة ولو لمها
 لا اي لو قطع يد غيره عدا من المفضل قطع يده وان كانت يد القاطع أكبر من اليد المنطوقة لقوله تعالى
 واخرج قصاص وهي بنى على المساواة فكلما مكنت رعايتها فيها يجب فيه النقص دمالا فلا وقد
 امس في النقص من المفضل فاعتبه ولا عبرة بكبر اليد وصغرها لان ذال لا يوجب التفاوت في منفعة
 اليد وكذا الرجل وادون الالف والاذن لا يمكن رعاية المائنة في الكمال وكذا اذا قرب عين
 رجل فذهب ضوؤها وهي باقية فعليه النقص لانه يمكن رعاية المائنة بان يحكي له امرأة وتربط على وجهه
 قطب بطيه وتقابل عينه بالمرأة فذهب ضوؤها وعلى هذا تفقت الصوابة بخلاف ما لو ضرب عينه
 فقتلها حيث لا يجب النقص لعدم امكان رعاية المائنة في القلع **قوله** والسن وان تناوتا
 وكل شجة تحت فيها المائنة اي تنقص بكسر السن وقلعه لقوله عليه السلام السن ان كان
 سن من تنقص منه أكبر من السن الآخر لان منفعة السن لا تنفاوت بالصغر والكبر ولان النقص
 مبنى على المساواة وقد يمكن اعتبارها في السن لانه يمكن ان يروح بالمجرد بقدر ما كسر منه وكذا
 اذا قلعه يبرد بالمجرد ولا يقطع لعدم امكان رعاية المائنة لانه لما يفسد لده فبرد بالمجرد الى
 موضع اصل السن وكذا في شجة تحت فيها المائنة النقص لا يلو **قوله** ولا نقصا من عظم وطخ في كل
 وامرأة وحر وعبد وعبد من اي لا يجب النقص في العظم لعدم امكان رعاية المائنة ولقوله عليه السلام النقص
 في العظم الا السن ولا نقصا من بين الرجل والمرأة فيما دون النفس ولا يبيح حر والعبد ولا يبيح العبد من
 وقال الساجي يجب النقص في جميع ذلك الا في الحر يقطع طرف العبد من فم الله ان الاطراف ثمانية
 والنس وسبح النقص فيها مخرج الاى قبال النس ففي كل موضع يجري النقص في الاتس
 يجري في الطرف ولنا ان الاطراف يسلك مثل الاموال لانها وقاية للنفس كالاموال وفي
 الاموال لا بد من رعاية المائنة وكذا فيما يسلك مثلها واعتبار المائنة لا يمكن هنا للتفاوت في القيمة
 بتوهم الشروع فامتنع استيفاء النقص **قوله** وطرف الملم والكافر سببان اي مثلان يجري
 النقص بينهما للتساوي في الارش وقال الساجي لا يجري لما ذكرنا من اصله **قوله** وقطع يد
 من يصف الساعه وجائفة يري منها ولسان وذكر الا ان يقطع الحنفة وفي بين التود والارش
 ان كان القاطع اسنل او ناقص الاصابع اذ كان راس الساج أكبر **قوله** وقطع باجر عطف على قوله
 عطف اي لا نقصا في قطع اليد من يصف الساعه لتعد باعتبار المساواة وفي جالده يري منها لان
 البر في اى يده نادرا فلا يمكن ان يخرج جانيه على وجه يبرأ منه فيكون اهلا كالفلا كور ولا في اللسان
 والذكر

والذكر امكان رعاية المائنة لانها مسطحة وينتبطان الا ان يقطع الذكر من حنفة فانه يجري فيه
 لان موضع القطع معلوم فكيف رعاية المائنة وعن ابي يوسف انه لو قطع راسها يجب النقصا لان امكان اعتبار
 المائنة وانحى عليه ما بيننا **قوله** وفي بين التود والارش يعني اذا كانت يد المنطوق صحيحة والقاطع
 مثلاً او ناقص الاصابع فالمنطوق باختيار ان يقطع اليد المعيبة ولا يبيح غيرها وان ساء اخذ
 الارش كاملاً لان استيفاء الحق بكامله متعذر فله ان يرضى بدون حقه وله ان يميل الى الدية ولو
 قطعت المعيبة قبل اختيار المجني عليه او قطعت ظالمًا بطل حق المجني عليه عندنا لغوات المحل بخلاف
 ما قطعته عن فانه يجب على المنطوقه يد المعيبة ارش يد المنطوق الاول وقال الساجي يجب عليه الارش
 في الموضعين لان وجوب المال اصلي عندنا فاذا تعدر النقص يصار الى الاصل وهو المال وعندنا
 النقص اصل فاذا فات محله ليستط وكذا لو كان راس الشجاع أكبر من راس المسجوع وسجده راس
 المسجوع يستوعب بين قرنيه وهي لا يستوعب ما بين قرني الشجاع فالمسجوع باختيار ان ساء
 يستدر شجة يبيد راسي الجانيين ساء وان ساء اخذ الارش لان الشجة انما صارت موجبة لكونها
 مسينة لا باعتبار تفويت المنفعة فلما واة بين الشجيين من حيث السين وفي عكس
 ايضا لتعدر الاستيفاء كلالا لانه يتعذر الي غير حقه **فصل** وان صرح على مال وجب كالا
 التود اي اذا اصطحق القاتل واوليا القتيل على مال وجب المال كالا وسقط التود والاصل فيه
 قوله تعالى فمن عني له من اخيه شيء قال ابن عباس نزلت الآية في الصالح ولانه حق ثابت لله فله
 الاستقاط عفواً يجري فيه التعويض الاستمالة على اقسام الولي واحيا الباتل والتكليف والكبير
 من المال سواء لانه ليس فيه نص مقدر فنسب الى اصطلاحها **قوله** ويتنصف ان امرأه القاتل
 وسيد القاتل رجلان بالصالح عن دمها على الف فنصل معناه لو قتل حر وعبد رجلاً فامرأه
 ومولي العبد رجلان يصالح عن دمها على الف فنصل في الف على الحر والمولى نصفان لانه
 متساو بالنقصا والنقصا عليها سواء فكذلك **قوله** فان صامح احد الاوليا حظ على عوض
 او عني فكل يقي حظه من الدية اي لو صامح احد الاوليا من يصفه على عوض او عني يستقط حق الباقي من
 النقصا لانه لا يجري من فروق ستوط حق البعض في النقصا من ستوط حق الباقي فيه واذا استقط
 النقصا انقلب حق الباقي ما لا لانه تعدر استيفاء المعنى في القاتل وهو يوثق بعينه بعض البعض
 عن النقصا من يجب المال كانه اخطا ولا يكون المعافى مني المال لانه استقط حقه برضاه بلا عوض
قوله ويتنصف الجمع بالتود والفرد بالجمع اكتنا فان حرم واحد قبل له وسقط حق البقية كقول
 المتأهل اي اذا قتل جماعة واحداً بعدا يتنصف الجماعة به لا جماعة العجاء رضي الله عنهم وروى ان سبعة رجل
 قتلوا واحداً بغيره فقتلهم عمر رضي الله عنه وقال لو قتلوا عليه اهل صنعاً لقتلهم وان قتلوا احداً
 من صنعاء
 اسم قبيلة

فخصوا وليا المتولين قبل بهم جميعا على سبيل الكفاية ولا شيء لهم من المال فان حضر واحد قتل وسط
حق البقية وقال الشافعي ان قتلهم على التعاقب يقتل باولهم وتقتل بالديار لمن بعد في تركته وان
قتلهم معا لم يرغ بينهم وتقتل بالتقديس في حرج اسمه وبأدوية لها قتل وفي قوله قتل لهم والديار
بينهم لان الموجود منه التملات والذي يقتل في حقه قتل واحد ولا ما يملك بينهما فوجب الدية والديار
فروقه عدم بقا المحل حتى يقتل عليه ولنا ان الجماعة اذا قتلوا واحدا اعتبر كل واحد منهم قاتلا
على الكمال ولو لا هذا لما وجب القصاص فكذا اذا وقع القتل جرا جعل كل واحد مستوفيا حقه على الكمال
وانما قلنا سقط حق البقية باستيناف الواحد لان محل الاستيناف اتمت باستيناف الاول والمقتول
من شرعية القصاص وهو لما حصل به فلا يجب شيء آخر كما لو مات القاتل فانه يسقط القصاص لكون
المحل فيه خلاف الساقف فانه يجب الدية عنده اذا مات حيا الله لما ذكرنا ان الواجب عند اخذ
الامر من فادافات احدثا تعين الآخر **قوله** ولا تقطع يد رجلين يمد وضمادتهما يعني اذا
رجلان يد رجل واحد فلا قصاص على واحد منهما وعليها نصف الدية وقال الشافعي تقطع ايديهما
وذلك اذا اذنا سكينتا واحدا مرجاها على يد حتى انقضت لان اليد معتبرة بالتمسك
لانها تابعة للنفس فاخذت حكمها بخلاف ما اذا امر احداهما لكن من جانب والاخر من جانب
آخر حتى التماس الكيفان في الوسط وبات حسب الحاجب القصاص فيه على واحد منهما لانه لم يوجد مركب
واحد منها امرار اللاح الا على بعض العضو وقلنا ان كل واحد منهما قاطع بعض اليد لان ما يتقطع
بقية احداهما سقطت بقية الآخر ولا يجوز ان يقطع كل يد يقطع بعض اليد لا شراطا لتمامه وموت
والنفس في النفس هكذا وانما تركناه باجماع الصحابة وهذا ليس في معناه حتى يأتي به لان التعلق بالنفس
لا يوجب بالجزء فيكون مضافا الى كل واحد كلاهما يوصف به فلا يضاف الى كل واحد كلاهما ولا يقطع
يداهما يجب عليهما دية اليد وهي نصف دية النفس فعلى كل واحد نصفه ويورع دية النفس **قوله**
وان قطع واحد من رجلين فلهما قطع يمينه ونصف الدية فان حضر واحد قطع يد فلهما حريمه نصف الدية
اي لو قطع واحد الى قوله ونصف الدية سواء كان القطع على التعاقب او لا وقال الشافعي ان كان على التعاقب
يعزم الارش بغيره فلهما صارت حصة قصاصا لا اول فنع استحقاقها للباقي بالقطع وان قطعها معا لم يرغ
بينهما ويكون القصاص لمن فرغت قرعته والارش للآخر لان اليد الواحد لا تلي حتى وقلنا المساواة
في سبب الاتحاق يوجب المساواة في الاتحاق وهو قطع اليد فتعلق حتى كل واحد منهما باليد في القطع
فاذا قطع لهما لعدم الاولوية وتقتل لهما بنصف الدية بينهما نقصان لاستواءهما في الاتحاق
ثم ان حضر واحد قطع يد فلهما حريمه على الباقي نصف الدية لان الحاضر ان لم يمت في حقه ولا يجب عليه الدية
حتى يحضر الاخر بثبوت حقه بيمين حتى لا يمتدد لاحتمال انه لا يطلب وانما قلنا لآخر نصف

لانه

لانه لما حضر والمقتول في يده حقا مستحقا عليه فيضنها سلامتها **قوله** وان اقربهم قتل عد
نفس به وقال زفر لا تقتل رعاية حتى يموت كالموت بالمال ولنا ان العبد مبيع على اصل الحرية في حق
الدم فقتله اقربا بالقصاص لانه غير منهم فيه **قوله** وان رمي رجلا بما يقتل السهم منه الى آخر
نفس الاول والثاني الدية اما الاول فلانه يمدح فيه القصاص واما الثاني فلانه خطأ في الفعل
كانه رمي عرسا فاصاب ادميا ورميه وان كان سبييا واحدا الا ان المجلس مختلف فنزل منزلة
فعلى مختلفين لتعدد الاثر فنفسه كل واحد حكمه **قوله** من قطع يد رجل ثم قتله فله امرين
ولو عديرا او خطيئا مختلفين تختلف بينهما بمرأ ولا الا في خطيئته لم يتخلل به فوجب دية واحدة كن
ضربه مائة سوط فبر امرين ومات من عسر اي اذا قطع يد وقته يجب عليه موجهها اذا كانا يمدح
او خطيئتين او احدهما عديرا والاخر خطيا اذا تخلف بينهما برهان موجب الاول قد تقدم بالبرهان
احدهما في الآخر وان لم يتخلل بينهما برهان كانا خطيئتين يعتبر الكيل جنائية واحدة فوجب دية واحدة
لانها بدل المحل والمقتول واحد فوجب بدل واحد للملاحة ببول الجرح والكيل في حالة واحدة لان
بدل الجرح لو وجب يجب عند القتل لانه عند حكمه الفصل فحسب يوردي الى ما ذكرنا وان كان
عديرا والاخر خطا يعتبر كل فعل على حدة فوجب في الخطا الدية وفي العمد التوبة لان موجب احدهما القصاص
والاخر الدية فيكونان مختلفين فلا يجمع احدهما الآخر وان كانا عديرين عند ما يبرئة فعل فيقتل ولا يقطع
وعند اي ضيعة وجم الله لولي الجناح وان ساقطه وقيل ان ساقطه قتل لها ان يجمع بين الجراحات واجبا ما كان
وفعا للجرح وقد امكن هنا لئلا ينس الفعل وعدم تخلف البرء بينهما وله ان يجمع بتعذر لان جزا الرقبة
قاطعة للسراية فصارت كتحلل البرء فيعتبر موجب كل واحد منهما ولان القصاص يعتبر المساواة وهي فيما ذكرنا
قوله من ضربه معناه يجب في الخطأ مائة دية واحدة كما يجب دية واحدة فيما اذا ضرب رجلا مائة سوط
فبر من سبعين ومات من عسر فعليه دية واحدة وليس عليه يقرب تسعين سبب لانها التحقت بالعدم
عند اتصال البرء بها وعن ابي يوسف انه يجب عليه حكومة عدل وعن محمد انه يجب فيها اجرة الطبيب ومن
الادوية وان بني اثر التسعين يجب فيه حكومة العدل بالاجماع **قوله** وان غنى المتطوع عن التطع
فات ضمن القاطع الدية ولو غنى عن التطع وما حدث منه او عن الجناية لا يعني ومن قطع يد ثم غنى عن التطع
ثم مات من ذلك القطع فعلى القاطع الدية في ماله وقالوا اذا غنى عن التطع فهو عن النفس لانه اذا
غنى عن التطع يراى به العزم من وجبه وهو سبب ضمان الطرف ان قصص وضمان النفس لان
سببها فالعزم معنى يتناولها فلا يكون له شيء آخر ولا يضيئه رحمه الله ان هذا عزم عن غير حقه
فيقتل وذلك لان المساواة تبين ان حقه في موجب النفس دون الطرف فطهرانه عن غير حقه
فيقتل عتق واليتامس لتقتل القصاص لكن سطر بتمه العزم من حقه الظاهر والساري قبل الشك

والقتل ليس بموجب القطع فلا يتناول العفو عن القطع وان عني عن القطع وما حدث منه او عن الجناية
ثم مات من ذلك فوقع على النفس ولا شيء على القاتل لكون الاول صريحا في العفو عن السراية والقتل
والجناية اسم جنس فتطابق على الكل فالعفو عن الجناية عفو عن القتل ثم انه لا فرق في ذلك بين ان يكون
القتل عمدا او خطأ غير انه اذا عني عن القطع خطأ وما حدث منه او عن الجناية يكون عفو عن الدية لكن يعتبر
من ثلث ماله لتعلق حق الورثة به لان مرجع الماله وان كان عمدا يعتبر من كل ماله لان موجبه القصاص
ولم يتعلق حق الورثة به لانه ليس بماله **قوله** فاحط من الثلث والعهد من كل الماله لما بينا انفا
قوله وان قطعت امرأة يد رجل عمدا فتزوجها على يد ثم مات فلها مهر مثلها والدية في ماله او على عاقلة
لو خطأ اي اذا قطعت امرأة يد رجل عمدا فتزوجها على يد ثم مات منها فلها مهر مثلها وجب عليها الدية
في ماله وان كان القتل خطأ فالدية على العاقلة لان التزوج على اليد لا يكون تزوجا على ما يحدث منه كما
في العفو ثم ان كان القطع عمدا فهو تزوج على النقص في الطرف وموليس بماله في حال الثبوت
ففي حال الاستوطاوي فلا يصح ان يكون مهرافجب مهر المثل بجد لدية في ماله لان التزوج
على القطع وان تضمن العفو لكن على النقص في الطرف فاذا سمي بتبين انه قتل النفس ولم يتناول
العفو فجب الدية وانما يجب في ماله لانه عذر والعاقلة لا يعقل العذر ثم يقع المقاصة بين مهر المثل
وبين الدية فان فصلت الدية بترده على الورثة وان فصل المهر بترده الورثة عليها وان كان القطع
خطا يكون هذا تزوجا على رس اليد واذا سري الى النفس ظهر انه لا امرس لليد وان المسمى
معدوم فجب مهر المثل والدية واجبة بنس القتل لا يقع المقاصة لان المهر لها والدية على العاقلة
قوله وان تزوجها على اليد وما يحدث منها او على الجناية فمات منها فلها مهر مثلها ولا شيء عليها لو عمدا ولو خطأ
رفع عن العاقلة مهر مثلها ولهم ثلث ما ترك وصية اي ولو نكحها الي اخره اما وجوب مهر المثل فلان هذا
تزوج على النقص وموليس بماله فلا يصح مهرافجب مهر المثل واما عدم وجوب شيء عليها لانه
اذا جعل القصاص مهرافقد رضى يستوط القصاص بحجة المهر فسطا اصلا هذا على تقدير ان يكون
القطع عمدا اما لو كان خطأ وتزوجها عليه وما يحدث منه فانه يرفع عن العاقلة مهر مثلها لان التزوج
على اليد وما يحدث منه او على الجناية تزوج على موجهها وموجهها الدية هذا هو يصح مهرافضى النسبة
الا انه يقدر مهر مثلها يعتبر من جميع الماله لانه ليس فيه نجاسة والمرضى لا تجز عنه لانه من الحجج
الاصلية فينتد قدر مهر المثل من جميع الماله وما زاد على ذلك ينتد من الثلث لانه تبرع والدية
جب على العاقلة لشي لانهم كانوا يتخاون عنها بسبب جنائنها فاذا صار ملكا لها سبط عنهم فلا يفرمون
لها شي وان كان مهر مثلها اقل من الدية سبط عنهم قدر مهر مثلها وما زاد على ذلك ان خرج من ثلث
مال الميت سبط عنهم ايضا لانه وصية لهم فيصح لانهم اجاب وان كان لا يخرج من ثلث لهم قدر ثلث
ما ترك

ما ترك من الزايد على قدر مهر المثل من الدية بطريق الوصية واد والزيادة الي ولي القتل ^{الوصية}
لا ينافيها الا من الثلث وقوله الولد ومهرهما الله الجواب فيما اذا تزوجها على اليد كذا ايضا لان
عن اليد عفو عما يحدث منه عند ما كان جوابها في النصين واحدا **قوله** ولو قطع يد فاقض لم يقات
الاول قتل به وان قطع يد القاتل وعني ضمن القاطع دية اليد اي لو ان رجلا قطع يد رجل فانقص
له فوات المتطوع الاول قتل المتطوع الثاني قصا صا لانه تبين ان الجناية كانت قتلا عمدا وحق المتص
له في القصاص في النفس واستيفاء القطع لا يوجب سقوط حقه في القتل لان من القصاص
في النفس اذا قطع طرف من عليه القصاص ثم قتله لا يجب عليه شي لانه مسمى فاذا بقي له
فوارته يقوم مقامه وعن اي يوسف رحمه الله انه يستط حقه في القصاص لان اقداره على القطع
و دليله ابراه عن عيسى قلنا انما اقدم عليه على ظن انه حقه لاحق له في حق واذا تبين بالسراية
ان حقه في القود لم يكن ابراه بل مستور في بعض حقه وانما يكون ابراه امراه لو كان عالميا هو
ليس لذكره لو مات المتص منه من القطع فدية على عاقلة المتص عند اية حينه رحمه الله وقال لا شيء
عليه وهو قول الساج لانه استوفى حقه فلا تعتبر السراية لعدم امكان الاحتراز عنه ولان حقه القطع
والموجود قتل فلم يكن مستوفيا حقه فيضمن وكان التماس ان يجب القصاص الا انه سبط بالشهر وجب
الدية وان قطع ولي القاتل يد القاتل ثم عفي وقضى له بالقصاص او لم يضمن فعلى قاطع اليد دية
اليد عند اية حينه رحمه الله وقال لا شيء عليه لانه قطع يد امس متضمن لو اختلف لم يضمن فوجب ان لا يضمن
اليد كما لو قطع يد المرتد ثم اسلم ثم سرق وله ان حقه في القتل دون القطع فاذا عني فقد سبط
حقه في القتل وقطع اليد ليس بحقه فيكون تعديا فيجب عليه ضامه وكان التماس ان يجب القصاص
الا انه سبط للشبهة اذا كان له ان سلف الطرف تبعا فاذا سبط القود بجد الدية ولا يضمن في اكال
لا احتمال ان يصير مالا بالسراية فظهر انه استوفى حقه في حقه في الطرف ثبت ضرره جبر حق القتل
وهذا الفروا عند الاستيفاء لا قبله فاذا اتصل به الاستيفاء ظهر حقه في الطرف تبعا وادالم ستوفى
لم يظهر حقه في الطرف لا اصلا ولا تبعا فتبين انه استوفى غير حقه فيجب عليه ضامه **قوله**
السراية في القتل ولا يتبدل حقه بحقه اذا اوقع غايب عن خصومته فان يعدل ابد من اعادته
يستعلا ولو خطأ او دينا لا اي اذا قتل شخص وله دليلان حاضرو غايب فاقام الحاضر البينة فقبلت
بينه لم يعد ولكن حبس القاتل فاذا قدم الغايب كلف ان يعيد البينة ان كان القتل عمدا
وقالا لا يجيد لان القصاص موقوف عن الميت كمال فيكون احد الورثة خصما عن نفسه وعن كفايه
فيما يرضى الميت فاذا اقام احدها البينة على القتل فلا يجازي الى اعادتها كحضر الغايب كانه في المال
ولا ح حينه رحمه الله ان القصاص غير موقوف لانه ثبت بعد الموت للثاني ودر ك الميت

ليس باهله وانما يثبت للورثة ابتداء بطريق اختلاف حتى صح عفو الوارث قبل موت المخرج واذا كان النقص
يثبت الوارث عند ابتداء لا ينصب احدها خصما عن الآخر في اثبات حقه بغير وكالته منه فينبغي ان
لا يكون نائبا في حق الغائب فيحتاج الى اعادته لاثبات حقه وان كان التقتل خطأ او كان ديناً كنت
علي عين فاقام احدهما عليه البينة ثم حصر الغائب لا يحتاج الى اعادة البينة بالاجماع لان الدين
والدية ينتقل الى الورثة بطريق اليراث عن الميت لان الميت اهل للملك الاموال ولهذا يقدم بونه
ووصاياه على الادرث **قوله** فان اثبت القاتل عفو الغائب لم يقد اي القاتل لو اقام بينه وبين الغائب
قد عفا كان كما حصر خصماً وسقط النقص لانه ادعى حقا على كافر وهو سوط حقه في النقص من البلاء
نصيبه مالا ولا يتمكن من اثباته الا بالاثبات العنصر من الغائب فان نصب كافر خصماً عن الغائب اثبات
العنصر عنه بالبينة فاذا قضى عليه هب الغائب متضيقا عليه بتعاله **قوله** وكذا لو قتل عبيدا
واحد غائب فان شهد وليا لعنوا لهما لغت فان صدقتهما القاتل فالدية لهم المالا وان
كذبها فكلاهما ولا اخذ ثلث الدية اي لو كان عبد بين رجلين فقتله شخص عداوا احد
المولين غائب فاقام الكافر البينة على القاتل بالقتل لا يقتل بيمينته من غير اعادة الغائب
بعد عوده لما بينا انها ضرر متضيقا عليه ولا فرق في هذا بين ان يكون القتيل عداوا او خطا ولو
كان اوليا القاتل بثلث شهدا يثبتان منه على القاتل انه عفا لغت شهادتهما لانها بحران
الى انفسهما نفاقا وهو انقلاب القود مالا وموعظتها لانه ادعى ان النقص قد سقط وزعمها
معتبر في حق انفسهما ثم ان صدقتهما القاتل دون اليهود عليه فيلزمه كلاله فيكون بينهم
امالا لانه متى صدقهما فقد اقرها بثلثي الدية لانه يدعي بطلان حق اليهود عليه وهو
ينكح فلا يصدق وتحول نصيبه مالا وان كذبها القاتل اليهود عليه فكلاهما هدرين لانها
متى شهدا لعنوا فقد اقر بطلان حتهما في النقص فصح اقرارهما واذا ادعيا انقلاب نصيبها
مالا فلا يصدقان الا ببينة واليهود عليه ثلث الدية لان دعواها العنصر على صاحبها بطلان ابتداء
العنصر في حق اليهود عليه وان صدقتهما اليهود عليه وصدق عزم القاتل ثلث الدية وهو نصيب
اليهود عليه لكنه يرف الى الكهنة لان مدعيه انه عفى فلا يكون له شيء على القاتل **قوله**
وان شهدا انه ضرب فلم يزل صاحب فراس حتى مات تقتض اذا كان عدا لان الثابت بالبينة
كالتأني باليمين وفي ذلك النقص وهذا اذا شهدا انه ضرب بشيء جازم **قوله** وان اختلف
شاهد القاتل في الزمان او المكان او فيما به القتل او قال احدهما قبله بعضا وقال الآخر
لم ادر بماذا قتله بطلت وان شهدا انه قتله وقال لم ندر بماذا قتله يجب الدية اي ان اختلف
شاهد القاتل في الزمان بان قال احدهما قبله يوم لم يحصى وقال الآخر يوم الجمعة او قال

وسقط القود

او لا يكون

احدهما بالبقعة وقال الآخر بالكونه او قال احدهما قبله بالسيف وقال الآخر بالعصا فالتسادة باطلة
لان القاتل ما لا يتمكن فلا يمكن ان يكون في زمانين او مكانين او بالتين فكان كل واحد شاهدا
على قتله على صرح فلا يثبت احدهما وانما قلنا القاتل بالعصا على القاتل بالسيف لان الاول شبه
عبد والباقي عدا واحكامها مختلفة وكذا لو شهدا احدهما انه قتله بعضا وشهد الآخر انه قتله ولا
ادري باي شيء قتله فهو باطل لان الذي بالعصا شبه عدا والآخر مطلق والمطلق بغاير القيد
ولو شهدا انه قتله وقال لا ادري باي شيء قتله فيه الدية لانها شهدا بقتل في اقل موجب
وهو الدية وتحمل قولها لا يدري انها سعي الدية لا على الغفلة وفي القياس لا يجب لان هذه
الشهادة شهادة بحمول او شهادة الغفل وكلاهما مانع عن القبول **قوله** فان اقر ان كلاهما
انه قتله وقال الولي قتلتما جميعا لم يقتلها ولو كان مكان الاقرار شهادة لغت اي ان اقر كل
كل واحد منهما انه قتل فلانا وقال الولي قتلتما جميعا فله ان يقتلها لان كل واحد منهما اقر على
نفسه بالتقتل بكماله فيصدق على نفسه بعدم التهمة وتكذيب المتكلمة المقر في دعوى الانفراد
لا يمنع صحة اقراره لان فسق المتكلم لا يمنع صحة الاقرار ولو كان مكان الاقرار الشهادة بان شهد
شاهدان بان فلانا قتلما وشهدا آخران على اخرانه قتله وقال الولي قتلتما جميعا بطلت
الشهادة ثان لان تكذيب اليهود له الشاهد في بعض ما شهد به يبطل شهادته اصلا لان
التكذيب لنفسه والنسق مانع لقبول شهادته وقال في الاقرار صدقنا ليس له ان يقتل
واحد منهما لان تصديقه كد واحد منها تكذيبا للآخر لان كد واحد منها يدعي الاقرار بالقتل
فتصدقه في ذلك يوجب تكذيب الآخر ضرورة **قوله** في اعتبار حاله العدل
المعتبر حاله الرمي فيجب الدية برده الرمي اليه قبل الوصول لانه سلامة والقيمة بعقته اصل
الباب ان العبد حاله الرمي في حق الفهم ولا محل لان الضمان انما يجب باختياره وانما يصير
السخن خائفا بفعل يوقل تحت احتياط وهو الرمي دون الاصابة فاذا رمي مسلما
فارتد الرمي اليه لم يقع به السهم ومات فعلى الراعي الدية لورثته المرتد وقال لا شيء على الراعي
لان التلف حصل في محل غير معصوم فيكون هدرنا ولنا ان الراعي انما يصير قابلا بالرمي
لانه هو فاعله والرمي اليه وقت الرمي متقوم غير انه لا يجب النقص لا اعتبار حاله التلف
لانه يصير شبهة فيجب الدية وان رمي الى حرى فاسلم تبارك صول السهم اليه والى مرتد فاسلم
تبارك صول السهم اليه فكلاهما على الراعي بالاتفاق لان الرمي لم ينعقد موجبا للضمان لان الرمي
غير متقوم فلا يجب به الضمان وان صار متقوما بعلة **قوله** والقيمة عطف على قوله والدية
اي يجب القيمة بعقته العبد يعني ان رمي عبدا فاعتقه مولاه ثم اصابه السهم فقتله فعلى

احدها

الرامي القيمة للولي عند أبي حنيفة والي يوسف رجمها الله وقال محمد رحم الله عليه فضل بابي القيمة
الي غير مري لان توجه السهم اليه اوجب اسراذ على الهلاك فصار كما يخرج الواقع به ولو جرحه لم اغتقه مولاه
لا تقطعت سركاه الجانية ولم يضمن الاقتصار فكذا هنا وقال ذو عليه الدية للرمي يصير عليه عند الاصابة
وعند الاصابة حرفا فلف حرافيج دية وقلنا ان الرامي يصير قاتلا فزوت الرمي وهو ما لو كان ذلك
الحاله نجب قيمته بخلاف الجرح لانه اطلاق لبعض المحل وانما يوجب الضمان للمولى وبعد الجناية لو وجب
شي يوجب للعبد فيصير لانه لا يتأصل في المثل وعند تبدل المحل وعند تبدل المحل لا يحسن السراة
كذا هنا اما الرمي فتبدل الاصابة ليس بان لا يثرب في المحل وانما قلت الرعيان فلا يجب
به الضمان قبل الاتصال بالمحل وعند الاتصال به تمت العلة موجبة للضمان مستند الي وقت الاضداد
فلا تالف النهاية البديهة نجب قيمة للمولى والفرق لاني لو كنت بين هذه المسئلة وبين سلة الارتداد لانه
اعتراض على الرمي ما سطل عصاة المحل فيما تقدم فجعل ذلك بمره الا ابراما هنا اعتراض على الرمي
ما لو كد عصاة المحل وهو الاضداد فلا سطل به الجناية **قوله** ولا يضمن الرامي بروجع شاهد الرجم
بعد الرمي يعني لو قضي القاضي برجم رجل باليمين فراه رجل ثم رجع احد السهود ثم اصابه الحجر فلا يكون
الرامي لانه حين رمي كان الرمي مباحا في الدم والمعتبر حاله الرمي **قوله** وحل الصيد بوجه الرامي لا
باسلامه ووجب الجرح اكله لا باحرامه يعني اذ ارمي سلم صيدا فارتد قبل اصابه السهم الصيد حل اكله ولو
رماه وهو مجوسي فاسلم قبل الاصابة لا يحل لما بينا ان المعتبر حالة الرمي فتعتبر بها عند ولو رمي
الحرم صيد فحل عن الاحرام قبل الاصابة ثم اصابه وجب عليه الجرح لما بينا ان المعتبر حالة الرمي بالاتفاق
الا ان ابا يوسف ومحمد رجمها الله عن ذلك فيما اذا رمي الي مسلم فارتد قبل الاصابة باعتبار
انه صار بالارتداد منه ميراثا على ما بينا **قوله** الديات دية شبه العدم ما به من الابل
ارباعا من بنت مخاض الي جدعه ولا تغليظ الا في الابل الدية لغة مصدر روى القائل المقتول اذا رمي
دية اياه والمراد بالدية هنا المال الذي هو بدل النفس لجهة النفعول بالمصدر دية شبه العدم ما به من الابل
ارباعا خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون
جدعه وقال محمد والساقف رجمها الله بثلثون حقة وثلثون جدعه واربعون ثنية في بطونها اولادها والابل
من الجانيين ذكرناها في اول الجانيات ولا تغليظ في غير الابل لان الجمع ورد به فلا يقتضي بغير عدم النقص
فيه والراي لا مدخل له في المقتدرات **قوله** واخطا ما به من الابل انما سا ابن مخاض وبنت مخاض وبنت لبون
وحقة وجدعه اول الف دينار وعشرة الالف درهم وكذا رتبا ما ذكر في النفس ولا يجوز الاطعام والجنيين
وجوز الرضيع لو اصابه مسلم اي دية اخطا ما به من الابل انما سا ابن مخاض وعشرون بنت
مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جدعه وقال الساقف رجم الله عن ابن لبون

مكان

مكان ابن مخاض ولا يجز عليه ماروي ابو داود انه عليه السلام قال في دية الخطا على ما ذكرنا والالف
دينار من الذهب او عشرة الالف درهم من الورق وقان ما ذكره الساقف رجمها الله الدية الساقف
الف درهم لما روي ابو داود والترمي ان النبي صلى الله عليه وسلم حكم فيه بما ذكرناه ولما روي
عن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدية بعشرة الالف درهم ومارواه محمد بن علي وزن
سنة ومارويناه على وزن سبعة توفيقا بين احدى بيني والدي يرجع مذهبا ان دية الجاني خمسين
درهم وهو عشرة دية الالم عند فدل هذا على ان دية الالم خمسة الالف ودية الرجل ضعف ذلك فيكون
عشرة الالف والاختار في هذه الانواع الي القاتل لانه هو الذي يجب عليه ثم عند أبي حنيفة رجم الله لا يجب
الدية لامر هذه الانواع وقال ديتها من التفر ما يتقدمه من الجرح ما يتقدمه كل حله ثوبان ومن شاة
النساء لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم اوجبه كذلك ايضا والجواب ان ذلك محتمل لانه كان بطريق
الصالح فلا يصح حجة ثم كفارة شبه العدم واخطا ذكر بعض الكتاب قال الله تعالى فحرم بركة مونة
الاية وشبه العدم خطا في المنزل وان كان عداية حق القرب ولا يجوز فيها الاطعام لعدم ورود النص
فيه والمقادير لا تعرف قياسا ولا يجوز الجنيين لانه لم يعرف حاشته ولا سلامته فلم يجوز وجوز اعتاق الرضيع
لو كان احد الابوين مسلما لانه مسلما تبعا له والظاهر سلامة اهلانه **قوله** ودية المرأة على النصف
من دية الرجل في النفس وما دونها ودية المسلم والذمي سواء دية المرأة نصف دية الرجل حديث
علي رضي الله عنه انه قال دية المرأة على النفس من دية الرجل في النفس وفيما دون النفس فيقال
الساقف ثلث الدية وما فوقها يتنصف وما دونها لا يتنصف لما روي ان سعيد بن المسيب سئل عن قطع
اصبع امرأة ما ذاب قال عشرين من الابل ثم سئل عن الاصبعة قال عشرين ثم سئل عن ثلثه قال
ثلثون ثم سئل عن الاربعه فقال عشرين قيل سبحان الله كلما كثر لها قل عليها قال هكذا لانه
قلنا اراد به سنة زيد لان هذا مذهبه والله عند الاطلاق محتمل شبه النسي في عده ناعلي ما عرف كذا
دية المسلم والذمي فانها متساويتان وقد قال ما كس دية اليهودي والنصراني ستة الالف درهم لغيره الله
عقل الكافر نصف دية المسلم وقال الساقف اربعة الالف درهم ودية المجوسي ثمان مائة درهم لما روي
ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل ديتهم كذلك ولما قوله عليه السلام دية كل ذبيحة عهد في عهدنا الف دينار وكذا
روي عن ابي بكر وعمر رضي الله عنهما وهو قول علي رضي الله عنه انما بدلو الحرة ليكون دما وهم كذا في ظاهر
لانه بدل عليه وعلى قوله تعالى وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق ففرضه سلة الي اهله ونقصان دية المرأة
والعبد باعتبار نقصان منه الماكية فان المرأة لا تملك الكفاج والعبد لا يملك المال **فصل** في النفس والمال
والسان والذكور والحقة والعقل والسمع والبصر والسمع والذوق والليجة ان لم يصب وسعد الرأس الكفين
واليد والسنين والحاجب والرحل والادنين والانشين ودرى المرأة الدية وفي كل واحد مائة

قوله

قوله

في هذه الشئ اذا كانت عدم امكان اعتبار المساواة فيها خلاف الموضحة فانه يجب فيها التقاض
لا يمكن اعتبار المساواة فيها وتقبل كالتقاض في ما دون الموضحة لان عملها في اكله والتمتع واعتبار
المساواة فيها يمكن بان سرعدها بالمساواة يتطابق كحديد تقدر ولم تذكر محمد الدامد وهو الذي يصل
الى الدماغ لان النفس لا تتغير بعد عاده فيكون قبل ذلك علم قبل ذلك **قول** وفي اصابع اليد
نصف الدية ولو سمي الكف ومع نصف المساعد نصف الدية وحكومة وفي قطع الكف وفيها اصبع
عشرها او خمسها ولا يسمي في الكف اي في اصابع اليد الواحدة نصف الدية وان كان القطع مع الكف
لان في كل اصبع عشرين ارباعا او ثلثا فيكون في الخمسة خمسون جزءا وهو النصف ولان في قطعها
تتوited نصف منقعة البطش فجب عليه نصف الدية ولا يسمي في الكف لان الكف تابع للاصابع في حق
البطش لان قوة البطش بها في حيزها دية واحدة ولو قطع الاصابع مع نصف المساعد وهو ما بين
المرق والکف في الاصابع والكف نصف الدية وفي الزيادة حكومة عدل وعن ابي يوسف دية انسان
مارا على اصابع اليد والرجل فهو تبع الى المنك والى النحر لان اليد عيانا عن راس الاصابع الى
المنك والرجل الى النحر والساق او جيب في كل منها نصف الدية ولا يسمي في آخر لان الرايد على
على الاصابع سبع كالکف ولما ان ارش اليد باعتبار البطش وهو بالاصابع والكف لا بالساعد فيكون
الساعد غير تابع للاصابع لانه غير متصل بها ولا يكون فيه شيء متدر في حكومة العدل فيساقه
عن الاحدار وفيما اذا قطع الكف وفيها اصبع او اصبعان جيب عشرين دية في الواحدة او خمسها
في الاثنين ولا يسمي في الكف شي وقال لا ينظر الى ارش الكف والى ارش ما فيها من الاصابع في كل واحد
و يدخل القليل في الكثير لان الحق بينهما متعدد اجماعا لان فدان واحد فدان الاخر واحد فدانها
متعدد ايضا لان كل واحد منها اصل من وجه اما الكف فلان الاصابع قائمة به واما الاصابع فلان
قوة البطش ومنقعة به اصله فوجب الترجيح بالكثرة ولما ان الاصابع اصل حقيقة لان منقعة البطش
قائمة بها وكذا حكمه لانه عليه السلام جعل للدية بمقابلته الاصابع حيث اوجب الدية في اليد لم يجعل في كل اصبع
عشرين ارباعا ومرة دية ان يكون كلها بمثابة الاصابع دون الكف والكف يكون تابعا ولا يعارض
بين الاصل والتبع حتى يصار الى الترجيح وان لم يكن في الكف الاصابع في قطع حكومة عدل ولا
يلحق بها الى ارش اصبع لان قيمة التبع لا يبلغ قيمة المتبوع وان كان في الكف ثلثة اصابع لا يوجب الكف
شي بالاجماع لان لكل واحد حكم الكف فاستتبع الكف **قول** وفي اصبع الرايد وعي الصبي وذكر
ولسانه ان لم يعلم بغيره وحركه وكلام حكومة اي يجب في قطع الاصبع الرايد والسن الزايد حكومة
عدل لان المنقعة فيه لا راسه فلا يجب ارش متدر ولكنه جرم من الايدي فلم يكن اهدا في فيه
حكومة العدل يعطى لادوي وفي عي الصبي وذكره ولسانه ان لم يعلم بغيره بالتطرد والحركة الكلام حكومة

عدل

عدل وقال السافح وجه الله يجب دية كاملة لان الاصل هو الصحة ولما ان السلامة لم تثبت بالدليل وانما
ثبتت بالظاهر وهو لا يصلح للزواج ولما اذا علم صحته في حكمه البائع يجب فيه ما يجب في البائع في العقد
والخطا وفي ذكر الحصى العين حكومة عدل وعند السافح دية كاملة **قول** سبع رجلا موضحة ذهب
عنه او شعر راسه دخل ارش الموضحة في الدية وان ذهب سمعه او بصره او كلامه لا اما الاول
فلان فوات العقل مبطل لمنفعة جميع الاعضاء فصار كالقتل فيدخل ارشها فيه كما يدخل في القتل
وفيها ب الشعر يجب كمال الدية فيدخل فيه ارش الموضحة ايضا واما الثاني وهو ما اذا سمي موضحة
ذهب سمعه او بصره او كلامه فانه لا يدخل ارش الموضحة في الدية بل يجب عليه ارش الموضحة والدية
وقال ابو يوسف وجه الله يدخل ارش الموضحة في دية السمع والكلام ولا يدخل في دية البصر لانه ظاهر
فلا ياتي بالعقل واما السمع والكلام مبطل فالحكم بالعقل ولما ان كل واحد من هذين الموضعين اصل
بنفسه فتعد حكم الجنابة فيتعذر اثر الفعل ولا اثر متعذر فلا يدخل بعضها في بعض فيؤخذ بكل
تخلاف العقل لان منقعة تقود الى كل الاعضاء ولا ينفع بالاعضاء دية فصار كالنفس فيدخل
ارش الموضحة فيه كانه النفس **قول** وان شجر موضحة فذهب عيناه او قطع اصبعه فسلت احدى المنفصل
الا على قتل ما بقي او كمال اليد او كسر نصف سنه فاسود ما بقي ولا فود اي لو شجر رجلا موضحة عدل فذهب
عيناه فلا تقاض في شيء منه ويجب الدية فيها وقال لا في الموضحة التقاض من الدية في البصر وان قطع اصبع
غيره عدل فسلت احدى عينيه لم يجب التقاض منها ويجب الدية في الاصبعين وعند ما يجب التقاض
في الاول والارش في الثانية وهو قول زفر الكشي وان قطع اصبع رجل من المنفصل الا على قتل
ما بقي من الاصبع او كمال اليد فلا تقاض في شيء من ذلك بالاجماع ويجب ان يجب الدية في المنفصل الا على
وفيما بقي حكومة عدل ان كان ينتفع به بعد القطع وان لم ينتفع به يكتفي به راس واحد وان كسر
نصف سنه فاسود الباقية او اسنعا واحدا او احقر فلا تقاض ويقتضي ان يجب الدية في السن
كله واما لا يكون في هذا كله التقاض لعدم امكان مراعاة المساواة والتقاض مني عليها والاصل
في هذا ان الجنابة متى وقعت على مجلس متباينين تثبت فوجب المان في احد مما لا يبلغ وجوب التود في الآخر
كما اذا روي الى ان عدل وتقدر منه الى آخر فانه يجب في الاول التود وفي الثاني الدية متى وقعت على
مجلس واحد واذن سمين احدهما وجب التود والآخر وجب المان يجب المان في الكل اجماعا فلا
الجنابة وقعت على مجلسين متباينين فيما ذكرنا لان بينهما قابلا فاخذ حكم فليس كل واحد منها مبتدأ فلم تعد
الجنابة من احد مما الى الاخرى بخلاف السن اذا اسود ما بقي والاصبع اذا شل ما بقي منها او بطلت اليد
كلما لا اتحاد المحل لان ذلك بمنزلة شيء واحد ولا يفتيه وجه الله لان الجرا لا بد ان يكون بالمثل اخرج الاول
سار وليس في وسعه الساري يجب المان وقد اجماع المحل مروج لان ذلك بمنزلة شيء واحد وكذا

العقل والشعر

اتصال اصدحابها لاخر فاذا لم يكن آخر النعل موجب للتود فلا يكون اوله موجبا **قول** وان قلح منه فثبت مكانها اخرى مستطال الارش وان اريد فثبت سن الاول ليجب اي ان تلح سن رجل فثبت اخرى مكانها مستطال الارش وقال عليه الارش كما ملا لان الجناية وقعت موجبة والذى ثبتت في مبتدأة مراتب تعالى ولا حيلة ان الجناية قد زالت معني فلا يجب الارش ولهذا قوله من صبي فثبت اخرى مكانها لا يجب الارش بالاجماع وعن ابي يوسف انه يجب حكومة عدل لوجود الام وان ثبتت معوجة يجب حكومة عدل وان اريد قبل بنات سن المتزوج منه ثم ثبتت سنة المتزوج عنجب على المتقن كذا راس من المتقن منه لانه يتبين انه راسه في غير حق لان الموجب فساد المنبت ولم يفسد حيث ثبتت مكانها اخرى فانعدمت الجناية وكان الواجب ان يكون فيه القصاص لكنه مستطال بشبهة فوجب المال **قول** وان سب رجل ولا يتج ولم يبق له اثر او ضرب لم يجر افرود ذهب اش فلما ارش ولا تود كخرج حتى يبرأ اي ان سب رجل الى آخره هذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف عليه ارش الالم وهو حكومة عدل باعتبار الالم الذي كره وقال محمد رحمه الله قد رما اتفق في المعاجم الى ان يراى عليه قلنا الموجب الشين وقد زال ولا قيمه لخرج الالم ولو حرص جراحه لم يمتنع منه حتى يبرأ منه وقال الشافعي يمتنع منه في اكله كافي القود في النفس لان الموجب قد وجد فلا يؤخذ كله لامر موهوم ولنا ان النبي صلى الله عليه وسلم ان يمتنع من جرح حتى يبرأ صاحبه رواه احمد والدارقطني ولان الجراحات تعتبر فيها مالها لا حقها ان يبري الى النفس فطهره قبل فلا يعلم انه جرح الا بالبر **قول** وكل عهد مستطال قود لجهته كمثل الاب ابنه عدا فدينه في مال القاتل وكذا ما وجب صلي او اعترافا او لم يكن يصف العدا ما الاول فلان الاصل ان ضمان المتلف يكون على المتلف في مال كسائر المتلفا وفي الخطا لا يجب على العاقلة تحقيقا عليه للعدد وفي العهد لا يكون عذر فلا تتحقق التحين غير انه يجب عليه في ثلث سنين لان الجواب المال بدلا عن النفس انما عرف بالشرع والشرع اوجب موجلا في ثلث سنين فوجب كذلك وقال الشافعي يجب حاله في مال لان التاجيد للتحين وهو لا تتحقق التحين ولنا ان الجواب المال حاله لا زيادة على ما وجبه الشرع معني فلا يجوز وما ما وجب صلي فانه في مال حاله لا مال وجب بالعدد ابتداء فكون حاله عليه كالتميز في البيع وكذا ما وجب باعترافه يكون في مال ولا يصدق على عاقلة لان العاقلة لا عقل ما وجب بالاعتراض فيقول عليه لا يعقل العاقلة عدا ولا صلي ولا اعترافا ولان له ولالة على نفسه قولادون عاقلة ويجب في ثلث سنين لانه بدل الدم سرع موجلا وكذا ما وجب ولم يكن نصف العدا يكون في مال الجاني لانه لا يودي الى الاخطاف ولا الجاب على العاقلة للحرز عنه وهو غير موجود هنا فلا وجب على العاقلة **قول** وعهد الصبي والمجنون خطأ ودية على عاقلة ولا يكفر عنه ولا جرم ان في عهد الصبي والمجنون خطأ وفيه الدية على العاقلة اذا بلغت خمسين فان كان اقل من ذلك في مالها لان مادون خمسين في معنى ضمان المال

الكرش
مهم

نصف عشر الدية صار القين
درهما عشرين

نفسه

المال فيجب عليها والعقود كالجنون وقال الشافعي عهد الصبي عهد في مال لان العهد هو التصديق وهو ضمان خطا فمن تحقق منه الخطا تحقق منه العهد وكان ينبغي ان يجب فيه القصاص الا انه يستطال بشبهة لانه ليس من اهل العقوبة الكاملة فوجب عليه موجبه الاخر وهو المال ولنا ان عليا رضي الله عنه حكم في جنون قبل رجلا بالدية على العاقلة وقال عمر بن الخطاب وخطا وسوادا كان عهد خطا فوجب موجبه على العاقلة كالحط فلا يجب عليها التكثير ولا حرمان عن الميراث عند مالان حرمان الارث شرع عقوبة والكفاية كفاية بين العباداة والعقوبة وهما ليسا من اهل العقوبة لان فعلهما لا يوصف بالجناية لعدم الخطا في حقهما وعند الشافعي يجب التكثير عليها ويكرمان الارث لانها يترتبان على القتل وقد كتم منها والحكم عليه ما بيننا **قول** في الجني ضرب بطن امرأة فالت جنيها ميتا يجب غرة نصف عدا لدية فان التت جيا فالت فدية فان التت ميتا فالت الام فدية وغرة وان ماتت فالت ميتا فدية فقط اي ان ضرب بطن امرأة فالت جنيها ان كان ميتا يجب فيه نصف عدا دية الرجل وهذا في الذكر والا في عدا دية المرأة وكل منها خمسمائة درهم والقياس في الجني ان لا يفي شي لانه لم يعرف حيوة والضان لا يجب بالشك والظاهر اصح في ذلك اذ لو كان الدية لان الضارب يمنع حدوث الحيوة فكونه كالمزق للحيوة فيما يلزمه من البدل كولد المزدور فانه حر بالية لم يوجد الدق فيه ولكن تركنا القياس بما روي انه عليه السلام قال في الجني غرة عدا وانه مدوي وخمس مائة درهم وهو وجه على ما كره الشافعي رحمه الله حيث قد رها بتمائة درهم ثم هي على العاقلة عندنا وقان ما كره لانه بدل الجرح ولنا انه عليه السلام قضى بالعاقلة وسماه دية رواه البخاري ولم واحدا لانه بدل النفس من وجه فكونه على العاقلة ويجب في سنة وقال الشافعي في ثلث سنين لانه بدل النفس من وجه وهو في ثلث سنين قداما لكونه بدل الطرف الذي تتاجل في سنة ولنا انه عليه السلام جعل على العاقلة في سنة ولنا ان كان بدل النفس من حيث انه مودع في الام حتى ينصلح جيا فهو بدل الجرح ومن حيث الاتصال بالام فلا تمت من التاجيد الا القدر المتيقن به وسوي فيه الذكر والا في لانه عليه السلام قضى بالعاقلة من غير تفصيل الغرة ولان التفاوت في الاجيا باعتبار المالكية والمالوكية وهذا في الجني لم يكن متخفا فكونه الذكر والا في متساوية في الجني الغرة الجنازة عن المال جيا ن كما نفرض البعير وقيل انما سمي ما يجب في الجني عن لان الجني الذي اوله وهذا اول ما يجب في باب الدية هذا اذا التت ميتا فاما اذا التت جيا فالت فانه يجب دية كاملة لانه اقل من دية ميتا خطا او كسبه عهد فحب فيه الدية كاملة وان التت ميتا ماتت الام فعليه دية بدل الام وغرة بالجني لما روي انه عليه السلام قضى فيه بالدية والغرة على العاقلة ولانه جني جاني يتبين فوجب عليه بدل لان وان ماتت لاه من الغرة ثم التت جينا ميتا فعليه دية في الام ولا في الجني عندنا وقان الشافعي في الغرة

في الجني لان الطاهر مات منه ولما انه يمكن فيه الشهادة لان موته محتمل ان يكون بالقرينة وكتمل
 ان يكون باحتمال من سبب هذا كما هو مع استنباه السبب لا يجب الضمان لان وجوبه سكا وان مات الام
 ثم الله جيات فأتجب عليه وبيان دية الام ودية الجني لانه قتلها **قوله** وما يجب فيه بدو
 عنه ولا بدو الضارب فلو ضرب بطن امراته قاتلت ابنته ميتا فعلى عاقله الاب عن ولا بد منها
 اي ما يجب في الجني من البدل يورث عنه ورثته وقال الشافعي رحمه الله يكون لاه لانه في حكم حرها
 فكان بدنها لها كسائر اجزاها ولما انه بدل نفسه لما بيننا فريته ورثته كالدية ولا بد
 الضارب حتى لو ضرب رجل بطن امراته والقتل حينما ميتا فعلى عاقله الاب عن ولا بد للاب
 منها لانه قابل لغيره من ماله وان التت جيات ثم مات فيه دية كاملة لانه اكلف نفسا فيه بالقرين
 السابق فكان فيه دية كاملة **قوله** وفي جني الامه لو ذكرنا نصف عشر قيمته لو كان جيا وعشر
 قيمته لو كان انثى وقال الشافعي يجب فيه عشر قيمة الام ذكر كان او انثى لانه حر من وجه وضمان
 الاطراف يوجد مقدارها من الاصل ولما ان الضمان انما وجب من حيث كونه اصلا في نفس لا من حيث
 كونه جيا لان ضمان الاجزا انما يجب عند ظهور النقصان في الاصل وهذا يجب الغرة وان لم يكن في
 الاصل وهذا يجب الغرة وان لم يكن في الاصل نقصان واذ كان الضمان من حيث كونه اصلا
 في نفسه فكان تقدير بدله اولى فيجب فيه اعتبار قيمته لا قيمته غير انما وجبنا عشر قيمته او نصف
 عشر قيمته اعتبارا بجني كحق لان القيمة في الارقا كالدية في الاحرار وعن ابي يوسف رحمه الله ان
 لا يجب في جني الامه شي كانه جني البهايم وانما يجب نقصان الام لو كان فيها نقصان ولا
 فلا يجب شي وهذا يرجع الى اصل آخر ان ضمان الجناية على المالك بدل النفس او بدل المال
 عند بدل المال وعندها بدل النفس **قوله** وان قرنت سيده بعد ضربه فالله قات
 فيه قيمة جيا ولا كفارة في الجني اي ان ضرب بطن امه فاعق المولى ما في بطنها ثم القته جيات مات
 فيه قيمة جيا ولا يجب الدية وان مات بعد القتل لان الوجوب بالضرر ان يبق وهو كان رقبا في
 تكاد كاله وجب قيمة جيا لانه صار قاتلا امامه وهو حي فاعتبر باحاطتي السبب والقتل قيل عند محمد
 يجب قيمته ما بين كونه مملوكا الى كونه غير مملوك لكون الاعاق قاطعا لمراته عند ولا يجب
 الكفارة في الجني وقال الشافعي يجب الكفارة لانه نفس من وجه فيجب احتياط لما فيها من معنى العاق
 ولما ان الكفارة فيها معنى العقوبة لانها شدة زجره وفيها معنى العادة لانها ما يرد به الصوم وقد
 عرف وجوبها في النفوس المطلقة فلا يتعداها لان العقوبة لا تجري فيها التكاليف والسماح اعتبارا
 جبا من حتى اوجب عليه عشر قيمه الام واعتبر نفس اخرى حتى اوجب فيه الكفارة فقول
 تناقصا **قوله** وان شرب دوا يطره او عاكف فرجها حتى استطته ضمن عاقلها الغرة

وعند ابي يوسف يجب النقصان ولو انقصت الام كان في البهايم ضمان

ان فعلت بلا اذن لانها اختلفت نفسا متعدية فيجب عليها الضمان وتحملة عاقلها ولا بد من الغرة
 لما سوا وان فعلت باذن الزوج لا يجب عليها شي لعدم التقدير **قوله** ما حدث الرجل في الطريق
 من اخرج الى طريق العامة كنيسا او ميذا او فرصنا او دكانا فلكل نزع اي لكل واحد من اهل الطريق
 ان ينزع ذلك كله لان الطريق مشترك فذا سئل احد بما ليس تحت له كان لهم رفعه **قوله** وله التقرف
 في النافذ الا اذا ضرر في غير التقرف الا باذنه اي له ان يتصرف باحداث الكيف وهي
 المستداه والجرح وهو جرح جرحه الا ان من احاط الى الطريق ليبني عليه وقيل هو ابي جرح وقيل
 هو جرحي ماء مركب في الحائط وغيره مما تقدم ذكره في الطريق النافذ او لم يضرب العامة فان اضر
 باليمن كانه ذلك لان الانتفاع بالطريق ثابت له ايضا كمن سرق ان لا يفر بغيره وفي غير النافذ
 من الطريق لا تصرف فيه احد باحداث ما ذكرنا الا باذن اهلها لان الملك مشترك بينهم والتصرف
 في الملك المشترك من الوجه الذي لم يوضع له لا يجوز الا باذن اهلها منهم او لم يفر بخلاف النافذ
 لانه ليس لاحد فيه ملك فحجز الانتفاع به مالم يفر باحد **قوله** فان مات احد استوطها فريته على ثلثه
 كالو فغيره في طريق او وضع حجر اختلف به ان ولو هتمة فضاها في ماله يعني اذا اسرع في الطريق
 رؤسنا او ميذا ونحوه فستط على ان يعطى فالدية على عاقلته لانه مسبب لها كمتعدية في
 احداث ما تضمنه له المالك باستئصال هو الطريق به ولو عطف به دابة فضاها في ماله لان العاقله لا تقبل
 الاضمان النفس بالنفس على خلاف التكاليف فنقص عليه غير ان في الميراث ان اصابه الطرف الداعل
 في الحائط فقتله فلا ضمان على احد لانه وضع ذلك الطرف في ملكه فلا يكون متعديا وان اصابه مكان خارجا
 من الحائط فالضمان على واضعه لانه متعدد بفعل هو الطريق بذلك ولا كفارة عليه ولا يحرم عن الميراث
 لانها جذا المباشرة وهي مستقيمة ولو اصابه الطرفان وجب النصف وهذا النصف وان لم يعلم اي طرف
 اصابه ففي التماس النصف لانه مشترك وفي الاركان ضمن النصف اعتبارا بما كالتين اي الاصابة
 وعدمها **قوله** ومن جعل لوعة في طريق بامر سلطان او في ملكه او وضع خشبة فيها او قنطرة
 بلا اذن الامام فتعد الرجل المروء عليها لم يقم لان حصر بالوعة وهي ما يحفر لاجل ماء المطر يادون
 الادون او في ملكه ليس بتعد فلا يكون موجبا لضمان ما تلف بها وموضع الخشبة او القنطرة بلا اذن الامام
 وان كان فيها تعد لكنه تعد المروء عليها فتطع النجاسة الى الواضع لان الواضع سبب والمارة بها شر فصار حاصلا
 على فلا اعتبار للسبب معه **قوله** ومن جعل سيا في الطريق فستط على ان ضمن ولو كان رد اذ قد
 لم يستط لاي ومن جعل سيا وهو شي في الطريق فستط عنه فوطى به الشان لم يقم والفرق بينهما
 ان حامل شي قاصد حفظه فلا حرج في التقييد بوصف السلامة واما اللابس فلا يصعد حفظه باللبس
 بل اكثر فيه تنوع فخرج في التمسك بوصف السلامة فلا يقيد به ويكون مباحا له مطلقا وعن محمد انه

ضمن لانه متعدد في الاتفاق لانه ليس من فروقات السير **قوله** وماضيه الركاب ضمن الابق والبايد
 وعلى الركاب الكفاية لا عليها اي كرسى بضعة الركاب لضمه الابق والبايد لانهما مسجلان كالركاب
 فيضمنان كغيره الا ان على الركاب الكفاية فيما اوطاة الدابة بيدها او رجها ولا يجب عليها وما في غير الاط
 لكفاية على كلهم لان في الايطا وصل ثقله الى المتلف فصار مباحا خلاف الابق والبايد لان
 فعلهما لا يصل الى المتلف وكذا يتعلق بالايطة حق الركاب حرمان الارث والوصية دون الساق
 والبايد لما ذكرنا **قوله** ولو اصابهم فارسان او ماسمان فما ضمن عاقلة كل دية الاخر وقال
 رفق والسابع دهمها الله يجب على عاقلة كل واحد منها نصف دية الآخر لان كل واحد منها مات
 بفعله وفعل صاحبه فضمن نصفه وهدم نصفه ولنا ان موت كل واحد منها مضاف الى فعل صاحبه
 لان فعله في نفسه مباح وهو المسمى في الطريق فلا يعتبر في حق الضمان بالنسبة الى نفسه لانه مباح
 مطلق في حق نفسه وفعل صاحبه وان كان مباحا لكنه متبذل لشرط السلامة في محرق غيره فيكون
 سببا للضمان عند وجود المتلف ولو كانا عبيدا فهدمهما هدر لان جنايتهما متعلقة برقبتهما وقد
 فانت لا الى خلف مخرج فعل المولى ولو كان احدهما حرا والآخر عبدا يجب على عاقلة الحرة
 العبد كلها في الخطا ونصف قيمة في العذر لان في العذر المضمون النصف ثم ما ورد في الحر ذكروا بطل
 حقهم فيما زاد عليها من الدية **قوله** ولو ساق دابة فوق السرج على رجل فقتله ضمن لان الوقوع تنصير
 منه وهو ترك السد والاحكام فصار كانه القاه بيده على الطريق فيجب عليه ضمان ما تلف به لانه صار
 متعديا بخلاف الرد لانه لا يصيد حفظه عادة فلا يتعد بشرط السلامة ولانه لو وقع بنفسه في الطريق
 فقتل به الانسان فانه لا يضمن فكذا ما يكون تابعا له **قوله** وان قاذ قطارا فوطى بغير انشاز ضمن
 عاقلة القاذ لانه فان كان معه سائق فعليه اما الاولى فلان القاذ عليه حفظ القطار كالسائق
 وقد امكنه الحرز منه فصار متعديا بالتقصير فيه والتسبب بوصفه التعدي سببا للضمان غير ان
 ضمان النفس على العاقلة وضمان المال عليه فانه كان مع القاذ سائق يجب الضمان على
 عاقلة في النفس لا سواها في التسبب وفي الماله ان كان المتلف الماله **قوله** وان ربط بعيرا
 على قطار رج على عاقلة القاذ بدية ما تلف على عاقلة الرباط اي اذ ربط رجل بعيرا على قطار والبايد
 لا يعلم ذلك فوطى البعير لم يوط ان فقتله فعلى عاقلة القاذ دية لانه يمكنه ان يخطئ قطارا عن
 ربط غيره فاذا ترك الصيانة صار متعديا بالتقصير وبسبب وفي الدية على العاقلة كانه قبل
 الخطا لم يجمعون بها على عاقلة الرباط لانه موالذي او قهره فيه **قوله** ومارس سبل بهيمة وكان سائقها
 فاصابت في فورها ضمن لانه احمال لها فاضيف فعلها اليه والمراد بالسوق ان يمشي خلفها معها
 وان لم يمش معها فادانت في فورها فهو سائق لها في الحكم فمات في السوق وان لم يصبه في فورها

او وقتت ثم سارت فالتفت لم يضمن لانه لم يكن مستد اليه فعليه ضمانه **قوله** وان ارسل
 طيرا او كلبا ولم يكن سائقا او اقبلت دابة فاصابت مالا او ادميا ليلما او نهرا لا يوارى لارسال باريا
 وساقه فاصابت في فور لم يضمن لانه لا يضمن السوق فصار وجود السوق وعدمه على السوا بخلاف
 الكلب فانه يضمن السوق فاعتبر سقوة ولو ارسل كلبا ولم يكن سائقا لم يضمن لان فعله اختياره
 فلا يكون مستد اليه المرسى غير اننا نسبناه الى المرسى في حق اصابة الصيد للقرون ولا فرق في حق
 الضمان وعن ابي يوسف انه اوجب الضمان في هذا كله احتياطا لامر ان الناس هذا اذا لم يصبه في فور
 ارساله واما لو اصابه في فور ارساله فالتلف يجب عليه الضمان بالاتفاق ولو انقضت الدابة فاضا
 مالا او ادميا ليلما او نهرا فالتلف لا يضمن صاحبه لان فعله لم يصب اليه لانه لم يوجد منه ما يوجب
 النسبة اليه من الارسل والسوق فلا يجب عليه الضمان **قوله** ومن قتل عينا شاة التصاب
 ضمن النقصان لان المقصود الكيل فلا يعتبر الا النقصان **قوله** وعيني بدنة الجزار والكلاب
 والفرس ربع القيمة وقال السافع فيه النقصان ايضا اعتبارا بالساة ولنا ما روي انه عليه السلام
 قضى في عيني الدابة بربع القيمة ولان فيها مقاصد غير الكيل كالركوب والحمل فمن هذا الوجه
 سبب الادمي ومن حيث انها لا تقول للا بغيرها سبب الساة فوجب تنصيف التعدي الواجب
 في الانسان عملا به **قوله** جناية الماوك والجناية عليه جنايات الماوك لا توجب الادفعا
 واحدا لومحالة واللاقيمة واحدة اي جنايات الماوك لا توجب الادفعا ربع قيمة سرج واحد لو كان
 محلا للدفعة بان كان قنا وهو الذي لم ينعقد له شيء من اسباب الكثرة كالتيدير واموية الولد
 والكفاية وان لم يكن محلا للدفعة بان يكون فيه واحد ما ذكرنا فيجب على المولى قيمة واحد
 ولا اراد عليها وان تكررت الجنايات **قوله** جنى عبدا خطا دفعة بما حكمه او فداه
 بارسها فان فداه فجنى فنى كالاول فان جنى جنى جنى دفعة بها او فداه بارسها اي اذ جنى
 العبد جناية على النفس خطا فمولا به نجما ران سدا دفعة بها فيملكه ولي الجناية وان شافداه
 بالارش وامسك عبدا وقال السافع جناية كان دينا في رقبته يباع فيه الا ان يقضى المولى
 الارش وذلك لان الاصل في ضمان الاتلاف ان يكون على المتلف الا ان العاقلة تحمل عنه فحينها
 ولا عاقلة للعبد لان العقل عندهم بالقرابة ولا قرابة بين العبد والمولى فيجب في ذمته ولنا ان
 المستحق بالجناية على النفس نفس الجاني اذا امكن كما في العذر الا ان كتمان النفس قد يكون
 بطريق الاتلاف عقوبة وقد يكون بطريق الملك جبر او حرمان اهل ان لا تخطئ نفس عقوبة لا لخلق
 التملك والعبد من اهل ان لا تخطئ نفس بطريقين فنصير مستحق للجنى عليه كغيره من النفوس
 عن المهدر لان كتمان المولى العذر فيكون له ذلك كحصول متصوفا المجنى عليه وهو حصول بدل

تفسير
 ادرك

المثلث اليه هذا اذا جني على النفس خطأ فاما لو جني عليه عدا فجب فيه النقص ولو جني على الارض
او على المال فانه يجب الضمان سواء كان عدا او خطأ فعلى هذا قول المصنف رحمه الله خطأ فيدفع النفس
فقط فان جني جناية يتبين قبل المولي اما ان يدفع العبد بالجناية حتى يتبين ان كان له في
بشر كل واحد من الجنايتين ولو جني جناية فعداه المولي ثم جني اخرى كان حكمه جناية الثانية
حكم الاولى لانه لما ظهر عن الجناية الاولى بالعدا كان لم يجز سرقته وهذا ابتداء جناية فعلى هذا
كلما جني جناية بعد العدا **قول** وان اعتقه عبيد عالم بالجناية ضمن الاقل مائة دينار والاربعين ولو عالما
بالزمن الاربعين كبيعته وتعلق عتقه بدين فلان وميته وسحق ان فعله كذا فعلى اذ اجني عبيد
فاعتقه مولاه قبل العلم بالجناية ضمن الاقل من قيمة العبد ومن ارش الجناية لانه فوت حقه في اقلها
فيضه ولا يصير مختارا للعدا بهذا العتق لان الاختيار بدون العلم لا يمتنع ولو كان عالما بالجناية
ثم اعتقه يصير مختارا للعدا لانه فوت الدرع باعتاقه فصار مختارا للعدا ضرورة الاقدام على العتق
وعلى هذا اذا باعه وهو لا يعلم بالجناية يلزمه الاقل مائة دينار ومن الاربعين وان كان يعلم بالجناية
فان مختارا للعدا وعلى هذا من الوجهين الحب والتدبير والاستيلاء لان كل واحد منها يمنع من الدفع
لنوال الملك والاصل في هذا انه متى احدث فيه تصرفا يوجب عن الدفع عالما بالجناية يصير
مختارا للعدا والا فلا ولو بالوعة بشرط ان يبيع ويشتري او عرضة على البيع او هذه اوباع
بيعا فاسد او لم يسله لم يكن مختارا للعدا لعدم زوال ملكه عنه ولو قال لعبد ان صلت فلانا او ميتته
او شحنته فانت حر ففعل شيئا من ذلك فهو مختار للعدا وقان زفر لا يصير مختارا وعليه قيمة العبد لانه
لا جناية وقت التعليق وبعد الجناية لم يوجد من المولي فعل يدل على الاختيار فلا يلزمه حكم الاختيار
ولكن اختلف ما ليه العبد بعد تعليق من الجاني عليه في خياره القيمة ولما ان المعاق بالشرط كالمخزوع
وجود الشرط وقد علقه بالجناية فصار كالمخزوع بعد الجناية وهو عالم بها **قول** عبيد قطع يد حشر
عدا ودفع اليه خمر فانت حر من المولى فالعبد صلي بالجناية وان لم يحرره رد على سيده ويقا لانه
اذا لم يعتقه وسرى القطع ظهر ان الصلح كان باطلا لان الصلح وقع عن المال اى دية العبد
اذا القصاص لا يجري بين الحر والعبد في الطرف وبالسراية ظهر ان الدية غير واجبة وان الزا
هو العتق فكان الصلح باطلا لعدم المصالح عنه والباطل لا يورث لغيره فوجب القصاص خلاف
ما اذا اعتقه فانه تصدق به الا عتاقه فزوت لان العاقل يتصد بتفريه لغيره ولا فوله والباصلح
عن الجناية وما حدث منها فكان مصاحا معه عن الجناية وما حدث منها ابتداء على العبد متضمن لاقدام
على الاعتاق والمولى ايضا مصاحا معه على العبد عن ذلك لانه اذا كان مصاحا على العبد على الجناية فلان
يكون مصاحا معه على العبد عن الجناية وما حدث منها اولى فانعتق بينهما صلح عن الجناية وما حدث

منها

منها متضمن الاعتاق واذا لم يعتقه لم يوجد الصلح ابتداء لانه لم يوجد دلالته والصلح الاول وقع
باطلا فزاد العبد على المولى لان الاول القود او العتق **قول** جني ما دون مديون جناية خطا فحشر
بلا علم عليه قيمة لرب الدين وقيمة المولى الجناية اى لو جني العبد المادون المديون جناية خطا فاعتقه
سيده ولم يعلم بالجناية فعليه قيمتان قيمة لرب الدين وقيمة المولى الجناية لانه اختلف حتى كواحد
منها مضمون بكل القيمة على الافراد لان حق المولى الجناية في النفس العبد بان يدفع العبد اليهم
وحق رب الدين في بيعه يدينه فكذا عند الاجتماع ويمكن الجمع بين الحقين ايضا من القيمة الواضحة
بان يدفع الى المولى الجناية ثم يباع للعبد ما فيضنها بالانكاف ولو وجد اجنبي هذا العبد خطا لرب
القيمة واصرة لما لم يكن ثم يدفعها المولى الى الغرماء لان مذكر المولى في رقبته باق واليد له ايضا
الاجنبي للمولى حكم الملك في رقبته فلا يظفر حق الغريقين بالسنة الى ملك المالك فصار كان ليس
فيه حق ثم الغريم احق بتلك القيمة لان القيمة مالية والغريم مقدم على المولى الجناية فله لان الواجب
ان يدفع اليه ثم يباع له فكان متدما معني والقيمة هي المعنى فسلم اليه وفي الفصل الاول وفي
بين الحقين والحقان متساويان فظهر ان قيمتها والاصل ان العبد اذا جني عليه دين حشر
المولى بين الدفع الى المولى الجناية والعدا فان اختار الدفع ثم يبيع في الدين فان فصلت في فو المولى
الجناية لانه بدل ملكه ولا لا فاشي له وانما يدي بالدفع ضمانا الحقين لانه امكن بيعه بعد الدفع
ولو يدي ببيعته في الدين لا يمكن دفعه بالجناية لانه لم يوجد في يد المشتري جناية **قول** ما ذوت
مديونة ولدت بيعت مع ولدها للدين فان جنت فولدت لم يدفع الولد اى لم يدفع ولدها المولى
الجناية بل دفعت في ولدها والفرق ان الدين في رقبته وهو وصف حكمي يسري الى الولد لان
الصفت السرية في الامهات يسري الى الاولاد كملك والرق واما الدفع بالجناية فواجب في دية
المولى لا في ذمتها وانما يلاقها اثر الفعل الحقني وهو الدفع فقبل الدفع كانت رقبته الجانية خالية
عن حق وفي الجناية ولذلك لم يجب القول بالسراية **قول** عبيد زعم رجل ان سيده حرره
فقتل ولده خطا كسري لم يجز اذ كان لرجل عبيد زعم رجل ان سيده حرره فقتل ولده خطا كسري لم يجز
ولما لهذا الزعم خطا فكذا سري لانه متى زعم ان سيده حرره فقتل ولده خطا كسري لم يجز اذ كان لرجل عبيد زعم رجل ان سيده حرره
فقتل ولده خطا كسري لم يجز اذ كان لرجل عبيد زعم رجل ان سيده حرره فقتل ولده خطا كسري لم يجز
وانا عبيد وقان بعد العتق فالقول للعبد اى اذا كان عبيدا عتق فقال لرجل قتل افاك خطا
وانا عبيد وقال دك الرجل قتلته وانت حر فالقول للعبد بالاجماع لانه منكر للضمان لما انه اسند
القتل الى حاله معهود متافية للضمان اذا الكلام فيما اذا كان رقه معلوما والوجوب في جناية العبد
على المولى دفعا او فدا ولا ينقص وجوب الضمان في قتل الخطا على العبد في حال رقه كماله **قول**

لا يشترط ان يكون العبد عتقا او مملوكا بل يكفي ان يكون له رقبته على عاقلة او ابراء العبد
او ان يكون له رقبته على عاقلة او ابراء العبد او ان يكون له رقبته على عاقلة او ابراء العبد

لا يبلغ بقية العبد دية المحر ويتقضى منه عشر دراهم وهذا كما لم يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم لان
المقادير لا تعرف بالقياس ولان فيه معنى المالية ومعنى الاومية حتى كان مكلفا ومعنى الاومية بيع لان
للاومية اسبق من المالية لان المالية تعارض الرق باعتبار ما هو الاصل لا الجواب الضمان اولى ولهذا
يجب النقص من الرق والنقص باعتبار الاومية واذا كان كذلك لا يزداد في قيمته على عشرة الاف
درهم ويتقضى منه عشرة دراهم خطأ لمنزله عن منزله المحر وفي الغصب الضمان باعتبار المالية لان
الغصب انما يرد على المال فيجب بالغة ما بلغت وفي قليل القيمة الواجب بمقابل الاومية الا انه
غير متدر لان القياس يقتضي عدم تقدير الدرات بل يقتضي اختلافها باختلاف منافع الحال
كالصوم والما قد رناها في الحر بالبيع والبيع الوارد في الحر لا يكون واردا في العبد لنقصان
حاله من الاحرار فتقدرناه بقيته رابا بخلاف كثير بقيته لان قيمة الحر مقدار بعثة الاف
درهم فتقضي من العبد عشرة خطا لنزله العبد عن المحر والتقدير عشر دراهم ما يرد معود
رضي الله عنه ولانه ادنى مال له خطر في السرخ ولهذا تقطع به الطرف **قوله** وما قدر مروج المحر
قدر من قيمته ففي يد نصف قيمته اي وكل ما قدر مروج المحر فهو مقدار ربع قيمة العبد لان القيمة
في العبد كالدية في الحر لانها تدل الدم ففي يد العبد نصف قيمته بالغة ما بلغت في الصحيح وفي رواية
عن محمد بن ابي الله انه يجب في قطع يد العبد خمسة الاف درهم الا خمسة لان اليد من الايدي فتعبر
بكله ويتقضى هذا المقدار لسطر رتبته وجه الظاهر ان المقبر فيه المالية لان الاطراف تسلك
بها مسلك الاموال وهذا يودي الى امر غريب وهو ان ما يجب في الاطراف قد يكون اكثر مما يجب
في النفس بان كانت قيمته مائة الف فانه تقطع يد صاحب خمسون الف درهم ويعدله عن الف
الا عشرة **قوله** قطع يد عبد حر بغيره فاق منه وله ورثة غيره لا يقتضون الا الاقتص منه والمنا
لا يقتضون الا الاقتص منه لان الحق لان النقصان يجب عند الموت مستند الى وقت اخرج فعل
اعتبار حاله اخرج يكون الحق للمولى وعلى اعتبار حاله الموت يكون الحق للورثة فيحقق الاستنباط فتعذر
الاستنباط فلا يجب على وجه استثنائه ولا يزيل الاستنباط باجتماعهما لان الملك يثبت لكل واحد منهما
في احدى الحالتين ولا تست على الدوام بينهما وامان الثاني وهو ما اذا لم يكن له وارث غير المولى
فانه يقتض المولى منه خلافا لمحمد بن ابي الله لان سبب الولاية يختلف احوالها انظر الى حال الموت
والاخر الوارثه نظر الى حاله اخرج واختلاف السبب بمنزلة اختلاف المستحق فيما لا يثبت بالبرهنة
وقلت انا يقتض الموت الولاية للمولى فيوفيه ولا اعتبار باختلاف السبب بعد ان كان الحق للموت
معلوم باختلاف المسألة الاولى لان المستحق مجهول ثم والاعتقاد لا يقطع السراة لذاته بل الاستنباط
من له الحق وذلك منتف فيما نحن فيه **قوله** قال احدكم كثر فضي فبي في احوالها فادبها للسيد

لان

لان العتق غير نازل في المعين والشبهة نازلة في المعين محب ارسل العبد من وذكر للمولى ولو قبلها رجل
واحد في وقت واحد يجب عليه دية حر قيمة عند الرق ان البيان انما من وجه اظهر مروج
وبعد الشبهة التي محلا للبيان فاعتبر البيان انما في حقه وبعد الموت لم يبق محلا للبيان فاعتبر
اظهاره واواحدهما حريتين فصارتا قتلها قاتلا للمحر والعبد فدل منه دية المحر وقيمة العبد فتكون
اكثر لفضلي بين المولى والورثة لعدم الاولوية وان اختلفت قيمتهما يجب نصف قيمة كل واحد
منها ودية حر فتقسم مثل الاول وان قتلها على التعاقب يجب عليه قيمة الاول لمولاه والدية
للمتاني لورثة العتق بعد موت الاول وان قتلها رجلان يجب على كل واحد منها قيمة
عبد لان كل واحد منها يسكن مثل حر **قوله** فتعاني عبد دفع سيرة عبد واخذ قيمته
ولا يأخذ النقصان اي لو فتا رجل عيني عبد فالولي باختيار ان يسد دفع المنقولي الفارة واخذ قيمته
كاملا وان ساء مسكه ولا شيء له وقال ان ساء مسكه واخذ ما نقصه وقال السائح يسكه وياخذ
كل قيمته لان الواجب ضمان العينيين الفايدين وقد قدر ضمانها بكل القيمة فبقي الباقي على ملكه
كالوفا عيني حر كالموت قطع احدى عينيه ولما ان الواجب قيمة كل نفس لان فقا العينين اثنان
لنفس معني سنوات جس المنفعة فوجب ان يزول عن ملكه تحقيقا للمعاولة اذ هو قايك للبدل
كيلا يجمع الجسد البدل والمبدل في ملك رجل واحد بخلاف الحر لانه لا تبدل التملك خلاف في
احد العينين لانه لم يوجد فيه لتويز المنفعة ولما ان العبد في كل احواله على اطرافه بمنزلة المالك
صحي يجب البدل بالغة ما بلغت وفي الاحتياية على المالك الاحتياية ان يضمنه كالاقيمة وسلم
العين اليه او يسلك العين ويضمنه النقصان ولما ان العبد مال من وجه ادبي مروج فاحتياية على
طرقه بمنزلة الاحتياية على المالك مروج وبمنزلة الاحتياية على الادبي مروج ومراجحكام الاومية ان لا تقسم
الضمان على احوال الفات والقائم بل يكون بازال الفات لا غير ولا يسلك المحر كانه فتي عبي حردراجحكام
المالية ان تقسم على احوال الفات والقائم وملك المحر فوفرتا على البهتين خطا فقلنا بانه لا تقسم
اعتبارا للاومية وتلك المحر اعتبارا للمالية وهذا ادبي ما قال لان فيما قال اهدار جابت للاومية
وما قال السائح لان فيما قال السائح اهدار وجه المالية **قوله** جني مدبر اوام ولد من السيد الاقل
من القيمة وسر الارش فان دفع القيمة بتفاه فحني اخرى شارك الثاني الاول ولو غير قصا اتبع السيد ادبي
الاحتياية اي ان جني المدبر اوام ولد من المولى الاول مقبض ومراسن الاحتياية لما روي ان ابا جني المدبر
رضي الله عنه قضى كفاية المدبر على مولاه محفر من البهية من غير تكبير ولان المولى صار كافيا بالله يسير
دفع رقبته في الاحتياية وكذا بالاكستيلاد من غير ان يصير محمدا للند لعدم علمه بما حدث وانما يجب الاقل
منها لان المنع من جهة المولى لا يكون اكثر من ذلك واحتياية غير مقيد فتعين الاقل ثم ان دفع القيمة الى ولي

بقضا القاضي في جناية اخرى شادك ولي الجناية الثاني الاول ولا يجب على المولى شي لان جناياته
 كلها لا يجب الاية واحدة وهو دفع الى الاول ولا يكون في ذلك متعديا لانه مجبور عليه بالتقاضي ولو دفع الى
 الاول بغير تقاضي جناية الثاني مخير ان شاء الله تعالى من القيمة وان شاء الله تعالى ولي الجناية وقالوا
 لا شيء على المولى لانه فعل عيني ما يتعلل القاضي ولا تعدي من جهة لانه حين الدفع لم يكن الجناية الثانية
 متبينة ولا علم بها كذا بعد ذلك ولا في حقيقته وجه الله اليه انما يجب على المولى باعتبار منع الرقبة
 وانما منعها بالتدبير لا بقدره وذلك في حق الجنايتين سواء فجعل في حق اولها الجنايتين كان دفع
 القيمة من المولى كان بعد وجود الجنايتين ولو كان كذلك كان له الجنايات ان كان الدفع بغير قصد
 فكذلك اذا لم لو اتبع المولى وبأخذ منه حصته فلم يولى ان يرجع على ولي جناية الاول وبأخذ منه حصته
 ولي الجناية الثانية لانه يتبين بان قبضه بغير حق فيسترده منه وذلك لان المولى لا يجب عليه
 الاية واحدة فلم يكن له حق الرجوع لكان الواجب عليه اكثر من القيمة وهو متنفذ وام الولد كالدبر
 في جميع ما ذكرنا **باب** غصب العبد والمدرور والصبي والجناية في ذلك قطع يد عبيد غصب
 رجل ومات منه من قطع وان قطع يد في يد الغاصب فمات منه بغير اي لقطع رجل يد عبيد
 لم يغصب رجل فمات العبد من القطع من الغاصب قتمته اقطع لانه لما قطع المولى في يد نقصت قيمته
 بالقطع فوجب على الغاصب قتمته اقطع والغصب سبب للضمان فقطع السراية كالبيع فصار كانه تلف بانه
 سماوية لا بالقطع وان غصب رجل عبدا ثم قطع مولاه يد في يد الغاصب ثم مات من ذلك عند الغاصب
 بري الغاصب عن الضمان لان المولى لما قطع وتبرى ذلك الى هلاكه صار مستردا للعبد لا بالصبي
 به المشتري قابضا للبيع يصير به المصوب منه مستردا للغصب فيبر الغاصب عن الضمان **قوله** غصب مجبور
 عليه مثل فمات في يد من اي اذا غصب عبيد مجبور عليه عبدا مجورا عليه فمات المصوب في يد الغاصب
 ضمن الغاصب قيمته لان المجور عليه مؤاخذ بما فعلا وهذا منها يقضي **قوله** مدبر جني عند غاصبه لم
 سيد من قيمته لها ورجع بنصف قتمته على الغاصب ودفع الى الاول ثم يرجع به على الغاصب وبذلك لا يرجع
 به تائيدا والتمن كالمدرور ان المولى يدفع العبد هنا ولم القيمة اي اذا غصب رجل مدبرا في جني عند
 جناية ثم رده على مولاه جني عند جناية اخرى على المولى قيمته ويكون بين ولي الجنايتين ضمان لانه
 بالتدبير السابق لم يمنع الرقبة واحدة فلم يجب عليه الاية واحدة فيكون بينهما نصيب لا سواءا ثم يرجع
 المولى بنصف قتمته على الغاصب لان نصف قتمته كجني عليه بسبب كان عند الغاصب فوجب على الغاصب
 وماله ويرفع الى ولي الجناية الاول ثم يرجع بذلك على الغاصب من اخرى لان حق ولي الجناية الاول
 كان في كل القيمة لانه جني عند الغاصب لا بوجه آخر فالتقديرات الجناية ترجح كذا في كل القيمة انما
 التمسك بعرض من اجماع الناي فاوجد من القيمة شيئا فارجع في يد المولى اخذ حتى يكامل حقه لا يتقدم

الا ان يترك احد يبيع له بوجه اخر
 على

على المولى فاذا اخذ منه يرجع المولى بما اخذ على الغاصب لانه كجني من يد بسبب كان عند الغاصب
 هذا الذي ذكرنا عند الجنيته والى يونس رجهما الله وقال محمد بن احمد الله اصد المولى من الغاصب ولا لا بد
 الى المولى الاول بل يكون سالما للمولى لان المولى يرجع على الغاصب بنصف الذي اخذ ولي الجناية
 الاول في قبضه هذا الذي يرجع به عوضا عما سلم لولي الجناية الاول فاذا سلم اصله الاول لم يمتنع عوضه
 كيلا يتكرر الا كما حق في كذا واحد لئلا يحتج البذل والمبدل في ملكه رجل واحد قلنا هذا الذي اخذ
 المولى من الغاصب نعم عوض لما سلم لولي الجناية الاول لكن ذلك في حق المولى والغاصب واما في حق
 الجني عليه الاول فهو عوض مالم يسلم **قوله** وبذلك لا يرجع يعني ان كان جني عند المولى جناية
 ثم غصبه رجل جني عند ثم رده على المولى يعرض المولى قيمته لها فيكون بينهما نصيب ثم يرجع المولى
 على الغاصب بنصف القيمة لانه كجني عليه نصف القيمة بسبب كان عند ويدفعه الى ولي الجناية الاول
 بالاجماع اما عند ما فلما بينا واما عند محمد فلا لانه انما يمنع الدفع الى ولي الجناية الاول في المسئلة الاول
 لئلا يحتج البذل والمبدل في ملكه احد على ما بينا وهذا لا يلزم ذلك لان ما اخذ من الغاصب
 عوضا ما دفع الى ولي الجناية الثانية فاذا دفع الذي اخذ ثانيا الى ولي الجناية الاول لا يحتج البذل
 في ملكه واحد فيدفعه اليه ثم اذا دفعه لا يرجع به على الغاصب ثانيا بالاجماع لانه انما ركن عليه بسبب
 كان عند ولا يرجع به على غيره والتمن فيما ذكرنا كالمدرور لان المولى يدفع اليه والمدبر مدبر القيمة
 صما اذا غصب رجل عبدا ثانيا جني في يد ثم رده على المولى جني عند جناية اخرى فان المولى يدفع الى
 ولي الجنايتين ثم يرجع على الغاصب بنصف قتمته فيدفع الى ولي جناية الاول ثم يرجع على الغاصب ثانيا
 عند ما وعند محمد لا يدفع ما اخذ من الغاصب الى ولي الاول بل سلم له فلا يتصور الرجوع على الغاصب
 ثانيا عندا على ما ذكرنا وان جني عند المولى او لاه غصبه جني في يد الغاصب ثم رده الى المولى دفعه
 الى ولي الجنايتين نصن ثم يرجع بنصف قتمته على الغاصب فيدفعه الى الاول ولا يرجع به ثانيا على الغاصب
 ثانيا لما ذكرنا **قوله** مدبر جني عند غاصبه فرد نفسه جني على سيدته قيمته لها ورجع قيمته على
 الغاصب ودفع نصيبها الى الاول ورجع بذلك النصف على الغاصب يعني من غصب مدبرا جني عند ثم برون
 على المولى ثم غصبه جني عند اخرى فعلى سيدته المدبر قيمة بين ولي الجنايتين نصيب ثم يرجع قيمته
 على الغاصب فيدفع نصيبها الى ولي الجناية الاول وانما يجب قتمته على سيدته لانه منع عن الدفع بالتدبير
 فوجب قتمته عليه وانما يرجع على الغاصب لان الجنايتين كاسا في يد الغاصب فربا له عليه وانما يدفع نصيبها
 الى الاول لانه كجني كل القيمة لعدم المراجع عند وجود جناية عليه وقد قدر على بدل ما اخذ ولي الجناية
 الثانية فيرجع به ليعتم حقه ثم يرجع المولى بذلك النصف على الغاصب لانه كجني عليه بسبب في ضمانه فاذا رجع به سلم
 له ولم سلم الى ولي الجناية الثانية لان حقه لم يجب الا والمراجع قائم فلم يجب الا في النصف وقد سلم له قبل

هذه المسئلة على الاول والآخر والحق والحق لحدان ما رجع به في الاول في عوض ما لم يولي الاول
والثانيه وحق في هذا لما ذكر فلود في اليه بنا يتكرر الا كذا في ذلك هنا ان جعل عوضا عن الجاهات
الثانية كقولها في الغاصب فلا يتكرر الا كذا في ذلك **قوله** غضب صبيها حرافات في يدنا في او كذا في الفجر ان
ما ت لصاعقه او ما من حية فدمته على عاقلة الغاصب كصبي او دعي عبدا فتدله وان او دعي طعاما فاكله لم
يضمن اي ومرض صبيها حرافا لا يعبر عن نفسه فاق في يدنا في او كذا في ذلك لان الغصب في الحرف
لا يتصور وهذا الموت لم يضر تعدلانه في كل ما كان حتى لو تنقل الى موضع غلب فيه كحي والارض لضمن
ودية على عاقلة وان مات لصاعقه او ما من حية يضمن ودية على عاقلة وقال زفر والساجي رحمه الله
انه لا يضمن في الوجهين وهو التماس لعدم تصور الغصب في الحرف وجه الا كذا ان الضمان باعتبار
الاتلاف لا باعتبار الغصب لان تدله الى ارض سبعة اولى مكان الصواعق سبب للاتلاف لانها
لم تكن في كل مكان ولولا تدله الى ذلك المكان لما اصابته صاعقه او نهش حية وهو في ذلك متعبد
بضمين ما تلف به كذا في حفر البير في الطريق خلافا لما اذا كان لغرض نفسه لانه يعارضه بانه فلا
يدل حكما فلا يضمن **قوله** كصبي معناه يضمن عاقلة الغاصب كصبي عاقلة الصبي عن لود دعي رجل
عند صبي عبدا افتدله الصبي فعلى عاقلة القيمة لانه ليس من باب التسليم على الاهلاك لان ابنا
اليد على دم العبد وحيوته باطل لانه في حق الدم متى على اصل الحرية فيجوز الضمان ببلاده غير ان
عبد الصبي ضامن لثمنه على عاقلة وان او دعي عبدا طعاما فاكله لم يضمن وقال ابو يوسف والساجي
يضمن لانه اتلف ما لا يضره ما يغني عن صاحبه بضمينه لان الحجر وما اخذ ضمان النعل واداعه امرا
بالحفظ وهو ضامن الاذن بالبيع فان لم لو كره عليه حرمة الاكراه لا يضره الا يرى ان الوديع لو كان
عبدا يكون مضموما ولا يضمنه ومحمد انه استلما كحصول عن تسليم صحيح وسرط باطل فلا يضمن ذلك
لان العلم اليه اثبات يدين عليه وتسليم عليه بالاتفاق لان عادة الصبيان اتلاف المال لقلة
نظر في العواقب وانه لما لم يكن في ذلك مع علم حاله صار كالاذن له بالاتفاق **قوله** احط سوطا بطر
لانه خاطب به سوطا كخط ولا تندرعليه فصار كمن قدم السعير عند الحمار وقال احنف لم قيل المراد
بالصبي الصبي العاقل لان محمدا وضع المسئلة فيه وفي الجاه الصغير وفي الجاه الكبير وضع في صبي اثنا عشر
سنة وذلك وليد على ان المراد بالصبي الصبي العاقل حتى لو كان غير عاقل فالتلف يجب الضمان بالاتفاق
لان التسليم غير معتبر فيه وفعله معتبر **باب** القامة قتيلا جد في محله لم يدر قاتله
حلف خمسون رجلا منهم يتيهم الولي بالله ما قتلنا ولا علمنا قاتلا ثم يفرمون الدية قالوا القدر
ولا حلف الولي وان لم يتم العدد كذا حلف عليهم ليم خمسون القسامة هي الايمان تقسم على اهل المحلة
الذي وجد القتيلا فصح واذا وجد القتيلا الى اخره فعلى اهل المحلة الدية لما روي من السبب

ان النبي صلى الله عليه وسلم يرد ابا يهود بالتسامة وجعل الدية عليهم لوجود القتيلا بين اهلهم وانما قال
عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضي بالتسامة والدية على وادعته محمدا الصبي بانه من غير نكاح ولا حلف الولي عندنا وقال الساجي
ان كان هناك لو استوفى الاولاد حقيقين بيننا فان حلفنا تقضي بالدية على المدعي عليه عدا كانت الدعوى
او فطا وفي قول تقضي بالتدوين العدة وهو قول مالك وان بكلا المدعي عن اليمين حلف المدعي عليهم وان
حلفوا بغيره ولا يفي عليهم وان بكلا افعليهم التقاض في قول والدية في قول واللو عدا عن قريته
يوقع في القلب صدق المدعي بان يكون هناك علامة التبدل على واحد بعينه كادهم او ظاهر شهد
المدعي مرعيا في طائفة او غير ذلك من شهادته عدل او جماعة عي عدول وان لم يكن له لو يثبت
المدعي عليه وهم اهل المحلة وان حلفوا لادية عليهم وان ابوا ان حلفوا فعلى ما قلنا ولا اختلاف
في موضعين في حلف المدعي او لا ان كان له لو وفي براه اهل المحلة باليمين وله في البداية سمي
قوله عليه السلام للاولين فنتم منكم خمسون اهلهم قتلوا ولان الظاهر شاهد المدعي عند قيام الموت
فكون اليمين حجة لان اليمين حجة لمن شهد الظاهر في سائر الدعوى كمن في هذه الحجة حلف المدعي والتقاض
لستطيا لشبهة فتجب الدية ولما ما بيننا ولان اليمين ليس بصالح لا كالحاق فكيف يصالح حجة لا كالحاق
لنفس في موضعين بان الحاق محارف بمرحمتك وهو الموت وانما سبغت اليمين لا يناء ما كان فلا يفتي
في ما لم يكن مستحقا وله في البراءة باليمين قوله عليه السلام منكم اهلهم خمسين عننا انهم لم يبدلوا ولان الحلف
مبني في سائر الدعوى وكذا هنا ولما ما روي عن عيسى ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى اهل خيبر ان
هذا قتيلا وجد بيني وبينكم فوالذي خرمه عنكم فكتبوا اليه ان مثل هذا احادته وقوت في بني اسرائيل
فانزل الله تعالى على موسى امرا قال كنت نبيا فاسئل الله منك ذلك فكتب اليهم ان الله اراي
ان اختار منكم خمسين رجلا فحلفون بالله ما قتلنا ولا علمنا قاتلا ثم يفرمون الدية قالوا القدر
فيما لنا موسى اي بالوحي وما رواه محمول على البراءة عن القصاص **قوله** يتيهم الولي السات
الي ان خيار النقيض الى الولي كخيار من كان صاكا او طاكيا او سببا ثم ان الي احد من الخمسين
حبه الحاكم حتى حلف فاذا حلف الكافر فعلى اهل المحلة الدية وقال الساجي برئوا عن القصاص ولا يجب
عليهم حتى لتوله عليه السلام منكم اليهود بآياتها ولما انه محمول على الابراء عن القصاص وكبس وما قاله
ان الحلف مبني كذا في سائر الدعوى قلنا نعم انه مبني عن القصاص واما الدية فانما يجب بالتبدل الموجود
ظاهرا مبني اذا الظاهر ان القاتل منهم وفي ظاهر الجواب لا فرق بين ان الولي يدعي التبدل على اهل المحلة
او على بعض منهم بعينه وان لم يتم عدد الخمسين كذا اليمين حتى يتم خمسين لان الخمسين واجب بالنسبة
اتمامه ما امكن وقد روي عن عمر رضي الله عنه التكرار في اليمين وان كان العدد كاملا فادار الولي
ان يكره علي واحد ليس له ذلك **قوله** ولا قسامة على صبي ومجنون وامراة وعبد لانها لا يتبع لا يتبع النقرة

الكتاب
اسرارهم

هم والذين على اهل النقرة **قول** ولا قسامة ولا دية في ميت لا اثر به اولى سيد دم من الله اوفيه
او دية بخلاف عينه واذا نكح ان وجد ميت لا اثر به ولا قسامة ولا دية لان القتل من ذنب جنة
سبب مباشرة في عادة وهذا ليس كذلك فلا يكون قتيلا فلا يجب القسامة لان القسامة سبقت في المتول
وهذا ميت حنف الله في مثله لا قسامة ولا غرامة وكذا اذا وجد الميت وسيد الدم من الله اوفيه
او دية فانه لا يجب فيه القسامة ولا الدية لان الدم يخرج من هذا الموضع عادة بغير فعل احد فلا يكون
حليل القتل بخلاف ما اذا يسيل من عينه او اذنه فانه قتيلا يجب فيه القسامة والدية لان الدم
لا يخرج عنها عادة الا يخرج في الباطن فيكون دليل قتل فيها موجب **قول** قتيلا على دابة معها سابق
او قايده او راكب فدينه على عاقلة اي على عاقلة مربي الدابة دون اهل المحلة لانه في يد **قول** مرت
دابة عليها قتيلا بين قريتين فعلى اقربهما اي يجب القسامة على اقرب القريتين لانه لما وقع قتل
هنا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم امر ان يسجد بينهما فوجدوا في احد القريتين اقرب فقتل عليه القسامة
والدية قيل هذا محمول على ما اذا كان بحيث يبلغ اهلها الصوت لانهم يكتنهم النقرة وان لم يكن كذلك
ولا يجب عليهم شي لانه لا يلزمهم النقرة فلا ينسبون اليه التقدير **قول** فان وجد في دار ان
فعليه القسامة والدية على عاقلة اي ان وجد القتل في دار انسان فالقسامة عليه لاني التفسير
في حفظ الملك على المالك والدية على عاقلة لان نقرته وقوته بهم **قول** وهي على اهل الخط دون السكان
والمتنوعين فان لم يبق واحد منهم فعلى المتنوعين وقال ابو يوسف السكان والمتنوعون داخل في القسامة
مع الملاك لان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدية والقسامة على اهل خيبر وقد كانوا سكانا بها
ولان ما يجب بالملك لا يختلف باختلاف اشباب الملك كالسنة ولنا ان التفسير في حفظ المحلة
الي الملاك دون السكان فحسب الدية والقسامة عليهم لانهم تركوا التفسير وحفظوا صاحب الخط
مختص بتدبير المحلة والمحلة تنسب اليه دون المتنوعين ولما نزع المستر في التدبير والقيام
بحفظ المحلة فكان هو المختص بالقسامة والدية دون المتنوعين لانه ترك التدبير وان لم يبق
واحد من اهل الخط بان باعوا كلهم فهو على المستر لانه زال من اهل الخط **قول** هو الذي
خط لهم الامام وقسم الاراضي فخط ليمنا نصيبا **قول** وان وجد في دار متوكة على التناوت
في دار الروس وان بيع ولم يتبعض فعلى عاقلة البائع وفي الخيار على ذي اليد اي ان وجد قتيلا
في دار نصيبا لشخص وماله لا حرة سدها لا حرة فالدية على عدد رؤسهم لان صاحب القتل
يزاحم الكثير في التدبير فكا نواسوا في الخط والنصير كان الغرامة على عدد رؤسهم من
السنة فان بيع الدار ولم يتبعض حتى وجد فيها قتيلا فالدية على عاقلة البائع وان كان
في البيع الخيار فهو على عاقلة ذي اليد وقال لا ان لم يكن فيه خيار فالدية على عاقلة المستر وان
كان

كان فيه خيار فالدية على عاقلة من يصير الدار له لان الخط على المالك والمالك هو المستر او من
يصير له الدار فيكون هذا مقصرا في الخط فوجب عليه الدية لانه قال تعالى تقدير اولي حنيفة
وهو الله ان الخط انما يكون باليد لان القدر على الخط بها لا بالملك وحده واليد للبائع
في الباب قبل القبض ولمن في يد بائع بالخيار **قول** ولا قتل عاقلة حتى شهد الشهود
انها لذي اليد اي اذا كانت دار في يد رجل يوجد فيها قتل عاقلة حتى شهد الشهود
انها لصاحب الدلالة لا بد ان يكون صاحب اليد مالكا حتى يعقله العاقلة والدروان
مدل على المالك ولكنها محتملة فلا يكتفى بالجاب الضمان على العاقلة فتخرج الي اقامة البينة
انها له **قول** وفي القتل على مربيها الرقاب والملاحين اي ان وجد قتيلا في السكن القسامة
والدية على مربيها الرقاب والملاحين سواك نوا مالا او غير لانهم في تدبير السفينة سوا
اذا حرمهم من وهذا لان السفينة من المنقولات والمعتبر فيها اليد دون الملك كالدراسة
قول وفي مسجد محله على اهلها اي ان وجد قتيلا في المسجد فالقسامة على اهلها لانهم حق
الناس بالتدبير فيه **قول** وفي الجامع والشا دية لاقامة والدية على بيت المال اي لو وجد
قتيل في المسجد الجامع او الشا دية فلا قسامة فيه لان المقصود منها نفي تهمة القتل وذا
لا تحقق في وجود العامة ودية على بيت المال لانه مال العامة فعقد لتوايب العامة وهو من
جملتها **قول** ويهدد رلوية بريبة او وسط القرأت ولو كتبنا بالساحي فعلى اقرب القرى وان وجد
القتيل في بريبة ليس بريبة عا دية قدر وجد القرب اذا سمع الصوت منها وانما كان
هدرا لان البرية ليست في يد احد ولا يملك احد فهدر ما وجد فيها من القتل وان وجد
القتيل في وسط القرأت يترتب الما فهدر لانه ليس في يد احد ولا في ملكه وقال
ابو جعفر في اقرب القرى القسامة والدية كما لو كان مكتوبا بالساحي قلنا انه يقتل من كان
الي مكان ومن لا نقل ولو كان مكتوبا بالساحي فهو على اقرب القرى من ذلك المكان لان المكتوب
بالساحي كالملقي على الساحي والذي مع قرب ذلك الموضع احض بالتدبير فيها لانهم يشعرون
به فيكون غرامة عليهم **قول** ودعوى الولي على واحد من غير اهل المحلة تستط القسامة عليهم
وعلى معين منهم لا اما لا وله فلانه نفي القتل عنهم وهم انما يعرفون اذا كان القاتل منهم
وان ادعى على واحد معين من اهل المحلة لا تستط القسامة عن اهل المحلة لانه معلوم لنا
ظاهرا ان القاتل واحد منهم ويدعوى الولي على واحد معين منهم لا يصير معلوما بالحق
انه هو القاتل فيستحق القسامة على ما كان من اهل المحلة **قول** وان التقي قوم بالسيف
فاجلوا عن قتل فعلى اهل المحلة الا ان يدعي الولي على اولى او على معين منهم اي القسامة

الحكمة عن شدة
واجب عليهم

والدية على اهل المحلة لان حفظ المحلة عليهم الا ان يدعي الولي على اوليك او على رجل منهم بعينه فحسب
لم يكن على اهل المحلة ولا على اوليك شي حتى يقيم البينة اما على اهل المحلة فلانه بهذا الدعوي ابراه اهل المحلة
عن التسمية واما على اوليك فلان مجرد الدعوي لا يثبت شي لكن يسقط الحق عن اهل المحلة لان قوله
ليس بحج عليهم **قوله** وان قال المستخلف قتله زيد حلف بالله ما قتلته ولا عرفت له قاتلا عن
لانه لما قتل على واحد صار مستثنى عن اليمين وبقي حكم من سوي ذلك الواحد على حاله فيحلف عليه ولا يتبدل
قوله على ذلك الواحد انه قتله لانه يريد بذلك استنطاق الخصومة عن نفسه فلا يقبل فيحلف به من
الصفة **قوله** وبطل شهادة بعض اهل المحلة على قتل غيره او واحد منهم اي لو وجد التبت في محلة
والولي ادعى القتل على غيره فشهد اثنان من اهل المحلة لم يتبدل بها وقته ولا يتبدل لان الثابت
في حق اهل المحلة عريضة ان يصيروا خصما لو ادعى عليهم قبل ان يجامعهم ثم شهد في تلك الحادثة ولا يثبت
ان اهل المحلة صاوا وخصما في هذه الحادثة لوجود التبت بين اظهرهم ومن صار خصما في حادثة لا يتبدل
شهادته بها وان خرج من الخصومة كالوكيل اذا خاص في مجلس الحاكم ثم عزل فشهد وكذا ادعى الولي على
واحد من اهل المحلة بعينه فشهد سنا هذان من اهلها عليه لم يقبل الشهادة لان الخصومة قائمة مع الكل
لما مر منهم خصما في هذه الحادثة فان هبط قطع الخصومة عن نفسه فكان منها في هذه الحادثة درج
كما العاقل هي جمع معتلة وهي الدية كالدية وجبت بنفس القتل على العاقل
وهي اهل الديوان ان كان القاتل منهم يؤخذ من عطايهم في ثلاث سنين فان خرجت العطايا في اكثر
من ثلث اوقل اخذ منها شي الدية عقلا لانها يقتل الدية من البسك اي يسكه والعاقل جمع معتلة بالضم
وهي الدية كل دية واجبت بنفس القتل على العاقل والعاقل هم الذين يقتلون القتل اي يودون
الدية يقال غنيت القتل اي اعطيت دية ولا اصل في الجاهل على العاقل قوله عليه السلام لا وليا العاقلة
فموافقوه ولا ان كاطي معذور وعذرنا لا سقط حرمه نفس المتوكل ولكن نسخ وجوب العقوبة عليه فاقرب
الشرع الدية صيانة للدم عن الهدر وفي الجاهل على العاقل الجاهل ينفذ الشرع اليه العاقل للدم
الاجحاف عنه واما اخذوا بالضم لان متلك هذا لا يكون الا بتله المبالة والتقصير في الحرز والتمالك
نحو جده في نفسه كثره اعوانه وانصاره وهم عاقلته فخصوا به والعاقله من اهل الديوان ان كان القاتل
من اهل الديوان يؤخذ من عطايهم في ثلاث سنين واهل الديوان اهل الرايات وهم ايشن الذين
كثرت اسماهم في الديوان وكان السنافر الدية على اهل العيش لانه كان عليهم في عهد رسول الله صلى الله عليه
والسنة بعد ولائهم ضد ولا قارب الحق بالصلوات والارث والنفقات ولما ان عمر رضي الله عنه
القتل على اهل الديوان محض العداية ولم ينكر عليه منكر فكان اجاعا منهم وقضا الرسول عليه السلام
على العيش باعتبار النفقة وقد كانت النفقة يومئذ بالعيش ثم لما دون عمر رضي الله عنه والديوان

صار

الحكمة عن شدة
واجب عليهم

صار القرة والنفقة بالديوان فلهذا قضوا بالدية على اهل الديوان ولهذا قالوا لو كان اليوم قوما فصاروا
بالحرف فقاتلتهم اهل الحرف وان كانوا بخلف فافهموا وانما يؤخذ من عطايهم بحسبنا عليهم والتقدير
بثلاث سنين منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم فان خرجت العطايا في اكثر من ثلث سنين او اقل اخذ
منها والمراد بالعطايا عطايا سنين المستقلة بعد التضا بالدية لا عطايا سنين الماضية ثم ان كان
الواجب ثلث الدية يجب في سنة واذا كان اكثر منه يجب في سنتين الى تمام الثلثين واذا كان
اكثر من ثلث الدية يجب في ثلاث سنين **قوله** ومن لم يكن ديوانيا فعاقلة قبيلة يشتم عليهم
في ثلاث سنين لا يؤخذ من كل سنة الا درهم او درهمين وثلث ولم يزد على كل واحد من كل الدية هي
ثلث سنين على اربعة فان لم يتسع القبيلة لذلك ضم اليهم اقرب القبائل نسبيا على ترتيب العصب
والقاتل كاحداي ومن لم يكن من اهل الديوان فعاقلة قبيلة اي عرش بين قاداته لان نفقة
بهم والنفقة معتبرة في الباب لشمع عليهم في ثلاث سنين لا يؤخذ من كل واحد في كل سنة الا درهم
او درهمين وثلث ولا يزداد على كل واحد من كل الدية في ثلاث سنين على اربعة دراهم والعويج فان
لم يتسع القبيلة لذلك ضم اليهم اقرب القبائل نسبيا كتمسك للحنيف ويضم الاقرب فالاقرب
على ترتيب العصباء من الاقرب ثم بنوهم ثم بنوهم ثم بنوهم ثم بنوهم ثم بنوهم ثم بنوهم ثم بنوهم
لذلك راية ضم اليهم اقرب الرايات نفرة وعند السنافر ما تنقض به على كل واحد منهم لا يكون اقل من نصف
دينار لانها صلة واجبة شرعا فاعتبر بالزكاة وادني ما يجب في الزكاة نصف دينار وخمس دراهم
ولما ان الاجاب عليهم للحنيف على القاتل وذات القليل دون الكثير وهذا صلة امر واداهما
صلة فلا يبلغ مقدارها مقدار الواجب من الزكاة بل ينقص من ذلك وادخل القاتل مع العاقل
فكون فيما يودي كاحدهم وقال السنافر ليس على القاتل شي من الدية لان الخطا مرفوع بالحدوث
المعروف ولما ان الاجاب على العاقل لرفع الاحجاف وذات الكمال في الجزاء لان الوجوب على العاقل
باعتبار النفقة ولا شك انه ينفر نفسه كما ينفر غيره ولانه اذا وجب على غير الجاني جرمه من الدية مع انه يترك
فلان يجب على الجاني المعد وراوي **قوله** عاقلة المعنى قبيلة مولا لان نفقة بهم يؤيد قوله عليه
مولى القوم منهم **قوله** ويعقل عن مولى الموالة مولا وقبيلته لان تناصرهم بهم وفيه خلاف
السنافر وقد ذكرناه في الولاء **قوله** ولا يعقل عاقلة جناية العبد والعهد والمأثم صلى او اعترف
الا ان بعد قس اي لا يعقل العاقل جناية العبد الى اخره لقوله عليه السلام لا يعقل العاقل عموما ولا
ولا صا ولا اعترافا ولا مادون ارض الموضوعة وارض الموضوعة نصف عشرين الدية ولا يثبت اقرب
بالعبد فلا يعاقبهم والمأثم بقرق الصلح والاقرار لا يلزم العاقل لتهور ولا لهم عنهم الا ان
يصدق في الاقرار لان لهم ولاية على النفس والامتناع كان محتما وقد زال او ثبت بالبينة

يرعلم

لان ما ثبت باليمين كالسنة ما ثبت بالقرارة ثبت مؤجلا وما ثبت بالصالح ثبت حالا
اذا استرط التاجيد في الصالح **قوله** وان جني حر على عبد خطافي على عاقلة اي ان قتل حر عبدا خطأ
على عاقلة اكره وقال السافر رحمه الله لا يتحمل العاقلة نفس العبد كما لا يتحمل طرفه بل يجب في ما ان القاتل
لا بد للمال ولنا انه اذ يفتعل العاقلة كما كره هذا لان ما يجب قتل ضمان الا اذ يفتعل العاقلة
بخلاف الاطراف فانه يسلك به كسلك الاموال ولو كان القاتل ليس له عاقلة فالدية في بيت المال
اذا كان القاتل مسلما لان جماعة المسلمين هم اهل لفرقة فيلزمهم عقلمه وما لبيت المال بعد لتواييب
المسلمين وهذا مرجعها في يودى هذا الدية منه وفي رواية عن ابي حنيفة رحمه الله انها يجب في مال لان
الاصل ان يكون الدية في مال الجاني الا انا برئنا الاصل واوجنا على العاقلة بالنقص على تقدير وجودها
فاذا لم يكن في بيتي على الاصل **كتاب الوصايا** الوصايا الوصية تليكم مضاف الى ما بعد الموت وهي
الاصلغة طلبت من غيره ليعمله على غيبة منه حال حيوته وبعد وفاته وفي الرجح تليكم مضاف
اي اخره ثم الوصية سحبة اذا لم يكن عليه حق مستحق لله تعالى وان كان عليه حق مستحق لله تعالى في
واجبة والقبول ياتي جوازها لانه تليكم مضاف الى حال روال المالك والمالك فاذا اضاف الى حال
قيام المالك بان قال ملكك عدا كان باطلا فكذلك هذا بل اولى الا ان السامع اجازها كاجابة الناس
ايها لتلا في ما فات الا ان من الواجبات وغيرها وقد يوجب الكتاب لقوله تعالى موعود وصية
لوصيها وعليه الاجماع **قوله** ولا تقص بما زاد على الثلث ولا القابلة وادته ان لم يحجز الورثة اي لا يصح
الوصية بما زاد على الثلث لقوله عليه السلام لسعد المي وقاص الثلث والملك كثير ولان حق الورثة
تعلق بماله في الموضع فكان التمسك ان لا يملك الميراث الا ايضا لان الشرح جواز بتدريس الثلث للاجاء
نظره ليتلا في ما فرط منه من التفرط في حيوته ولا يصح لقابله لقوله عليه السلام الا لا وصية لقابله لظلاله
يتناول التقليد العمدة الخطا بخلاف التيسير لان التيسير ليس بقدر حقيقة سواء وصي له قبل
الملك ثم قبله او بعدا جرح لا طلاق الحديث ولا يصح لو ارثه لقوله عليه السلام ان الله اعطى كل ذي حق
حقه فلا وصية لو ارث ولان البعض يتأذي بايثار البعض ففي كوننا قطيعة الرحم والمعتبة لونه وارثا
عند الموت لا وقت الوصية وكذا الهبة في المرض لو ارث كوصية بخلاف الاقرار في المرض لو ارث
فان المعتبر فيه لونه وارثا او غير وارث وقت الاقرار الا اذا جازت الورثة بعد موت الموصي ثم
يجاز لان عدم الجواز حكمه وقد استنطوا ولا اعتبار للاجائة في حال حيوة الموصي لانه استنطوا حتى قبل
وجود سببه وان لا يجوز **قوله** ويوصي المسلم للذي وبالعكس اي كوزان وصي المسلم للمسلم والكافر والكافر
للمسلم اما الاول فلقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلواكم في الدين والذين في قلوبهم غش ولا ينهاكم الله
سواي المسلم في المعاملات حتى جاز التبرع من الجانيين في حال الحيوة فلذا بعد المات **قوله** وتبؤها

بعد

بعد موته وبطلانها وقبولها في حيوة اي قبول الوصية بعد موت الموصي لان او ان يموت حكمها بعد الموت
ولا يعتبر قبوله ولا رد قلمه كما لا يعتبر ان قبله بعد الوصية وقال زفر اذا رثها في حال حيوة لم يحجز
ان يقبل بعد موته لان الاجاب في حال احياء يبطل برده وايج عليه ما بيننا **قوله** ونزب النقص
من الثلث اي يجب ان يوصي ما قل من الثلث لان في التنقيص صله الترتب بتركه ماله عليهم
واذا كانت الورثة فقرا ترك الوصية افقلا **قوله** ومالك يقول الا ان يموت الموصي له بعد موته
الموصي قبل قبوله اي ومالك الموصي به بالتبطل لانه تليكم المال بالعقد ولا يثبت الا بالتبطل
او ما يتوهم مقام الا في سلمه واصت وهو ان يموت الموصي ثم يموت الموصي له قبل القبول فانه يخل
في ملكه وان كان القبول ما صدر منه والقبول ان تبطل الوصية لان الملك موقوف على القبول
وقد امتنع القبول بالموت وجه الاختصاص ان الوصية تمت من جانب الموصي بموته وانما التوقف بحق
الموصي له فاذا مات دخل في ملكه كما في البيع بشرط ان يحضر الموصي اذا مات قبل الاجازة **قوله** ولا تصح
وصية المديون ان كان دينه محيطا والصبي والمكاتب اي ومن اوصى ودينه محيط بماله لم تجز الوصية
لان قضاء الدين فرض والوصية تبرع والغرض مقدم على التبرع الا ان يبرئه الغرض الزوال المانع
ولا تصح وصية الصبي سواء مات قبل الادراك او بعد الادراك وقال السافر رحمه الله تصح اذا
كان في وجوه الخير لان عمر رضي الله عنه اجاز وصية غلام مافع وهو الذي قارب البلوغ ولان في حقه
وصية بطر له لانه ينال به الزل في الاخرة بعد الاستغناء عن ماله وقلنا انها تبرع فلا تصح بطرا
الي اصله وما ويل الاثر انه كان بالغوا وانما سماه مافعا باعتبار قرب عمره الى البلوغ مجازا وهو
حرز الثواب بتوكيد الوصية بان ترك ماله لورثته ولا تصح وصية المكاتب لانها تبرع وهو ليس باهل
وقد لا يصح عند ابي حنيفة رحمه الله ولا يصح عندنا **قوله** وتصح الوصية للمسلم ان ولدت
لاقل مدته من وقت الوصية ولا يصح الهبة له اما الاول فلان الوصية استخلاص من وجه فتجوز لانه
جعلته خليفته في بعض ماله واجتنب يصح خليفته في الارث فكذا في الوصية او هي اخته واما الثاني فهو
ما اذا وصي بمحل جازية لشخص فلانه يحرم فيه الارث فيحق فيه الوصية لما ذكرنا انها اخت الميراث
ويستتر ان يولد لاقل من سنة شهر فيها موقت الوصية ليعلم انه موجود وقت الوصية ولا يصح
الهبة للمحل لان من شرط الهبة القبول والتبقي ولا يتصور ذلك من المجنن بخلاف الوصية حيث يجوز
للمسلم فانها نسبة الارث فجوز له الارث **قوله** وان اوصى بامته لاجلها حتى الوصية بالاستثناء
لان اسم الامه لا يتناول الحمل لفظا ولكنه حتى باطلاق اللفظ بقولها فاذا افرد بها بالذكر صح
افرادها ولا يتبعها حملها ولان الحمل جازا فراده بالوصية فكذلك استثناء عنها لان كل ما جازا فراده
العقد عليه جازا خراج منه بطريق الاستثناء ويكون الاستثناء منتظعا معني لكن اذ لم يدخل تحت

البتة **قوله** ولم الرجوع عن الوصية قولاً أو فعلاً بان باع أو وهب أو قطع الثوب أو ذبح الشاة أو نحو ذلك
 لا يكون رجوعاً إلى الرجوع عن الوصية جازلاً لأنها نوع تبرع في الرجوع عنها قبل التبرع كإزالة اليد قبل
 التبرع والرجوع بان يكون بالتبرع أو بالتبرع بالثوب أو بالثوب أو بالتبرع بالثوب أو بالتبرع بالثوب
 أو ذبح الشاة أو قطع الثوب ولا يصح فيه أن كان فعله لو فعله إلا أن في ملك غيره بغير إذن
 مالكه يستطع به حق المالك فإذا فعله الموصي بالوصية كان رجوعاً لأنه لما أثر في قطع ملك المالك
 فلان يؤثر في المنع أو في وكذا كل فعل يوجب زوال الملك فهو رجوع وكذا إذا خلط بغيره بحيث لا يمكن
 تبيينه وهو الرجوع ليس برجوع عنها وذكر في المبسوط أنه رجوع قبل ما ذكر في المبسوط قول
 أبي يوسف وما ذكره ولا ما رويته إجماع قول محمد وبوراهم ولا يوجب الرجوع في الوصية في الحال
 والنحو ونفي في الماضي والحال أو في أن يكون رجوعاً ولمحذر الرجوع تنقضي سببه وجود ذكره في
 وجوده التي تنقضي سببه عدمه إذا نحو دني الأصل العقد ولو كان الرجوع لا تنقضي وجود الوصية
 وعدمها فيما سبق وهو محال **باب الوصية بثلث المال أو بثلث ماله ولا بثلث**
 ماله ولم تجز ثلثه لهما وإن أوصى لآخر بثلث ماله فالثلث بينهما ألتاناً وإن أوصى لأحدهما بجميع
 ماله ولا بثلث ماله ولم تجز ثلثه بينهما نصان أي ومراعى لرجل بثلث ماله ولا بثلث ماله
 ولم تجز الورثة فالثلث بينهما على السواء لأنها أصواتاً في سبب الاحتياق فتتويان في الاحتياق وإن
 أوصى لأحدهما بثلث ماله ولا بثلث ماله ولم تجز الورثة فالثلث بينهما ألتاناً لأن كل واحد منهما
 سبب صحيح شرعاً وضاق الثلث عن هاتين فتشأن الثلث على قدرتهما فجعل السدس بينهما
 لأن الأول صار السهام ثلثه أسهم لصاحب الثلث سهمان ولصاحب السدس سهم وإن أوصى لأحدهما
 بجميع ماله ولا بثلث ماله ولم تجز الورثة فالثلث بينهما نصان عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما
 الثلث بينهما أرباعاً بطريق القول لأن الموصي قصد شيئاً سلباً ما سبب لكل واحد وتفضيل
 أحدهما على الآخر واستنع الأول بحق الورثة ولا يمنع التفضيل فيثبت ولأن حنيفة إن الوصية بما
 زاد على الثلث وقعت بغير شرع عند عدم الإجازة بالورثة فيبطل أصلاً والتفضيل يثبت
 في ضمن الاحتياق فإذا بطل الاحتياق بطل التفضيل فيكونان متساويين في الثلث **قوله**
 ولا يقرب الموصي له بأكثر من الثلث إلا في الحجابة والسعاية والدراهم المرسله أي الأصل في المسائل
 المذكورة أن الموصي له بأكثر من الثلث لا يقرب في الثلث بأكثر من الثلث إذا لم تجز الورثة
 عند أبي حنيفة لأن الزائد على الثلث لما وقع غير مشروع فيكون في حكم العدم فلا اعتبار بها إلا في
 الحجابة بان باع عبداً أو هاتى فيه محابة هي أكثر من الثلث وأوصى لآخر بثلث ماله فان صاحب المحابة
 يقرب في الثلث بجميع المحابة لأن لها نقاذاً في إجماع بدون إجازة الورثة بان كان في المال سعة فيعقب
 بها

فيها التفاضل فيقرب كل واحد منهم جميعاً حتى تكون مبروراً والآية السعاية بان احتق المرفض عبداً
 قيمته مثل نصف ماله وأوصى لآخر بثلث ماله ولم تجز الورثة فان العبد يقرب قيمته في الثلث لما ذكرنا والآية
 في الدراهم المرسله بان أوصى لرجل بالثلث ولا بثلث ماله فالثلث بينهما ألتاناً وإن أوصى لأحدهما
 بثلث ماله بالثلث والموصي له محابة يقرب في الثلث بحسبها فيكون الثلث سبباً ألتاناً واجتماعاً
 على أن الوصايا إذا كانت لا تزيد كل واحدة على الثلث بان أوصى لرجل بثلث ماله ولا بثلث ماله
 ماله أن كل واحد منهما يقرب في الثلث بجميع وصيته ولا يسم الثلث بينهما على السواء ألتاناً أن الموصي
 في المسائل المذكورة يقرب بأكثر من الثلث لأن التبرع فيها لم يطرأ أنه لم يصادف محله لأن حق
 الورثة في إيمان التركة دون الدراهم المرسله والسعاية بمنزلة الدراهم المرسله وكذا المحابة
 لأنه وصية بالثلث فصار بمنزلة المال المرسل ودفعه بغيره الكمال بدون إجازة الورثة لما بينا
 أنه محتمل أن يكتر المال كما يحرم كله من الثلث **قوله** وبنيصيب ابنه بطل وبنيصيب ابنه
 مع فان كان له ابنان فله الثلث وقان زفن تجوز فيها لأن الكل ماله في الحال وذكر نصيب الابن
 للتدبر ولما أن نصيب الابن ما نصيبه بعد فكان وصيته بمال الغير وهو غير جائز بخلاف الوصية
 بثلث نصيب الابن لأن ماله السبي غيره وإن كان يتقدم به فعلى قدره لو كان له ابنان فله موصي له
 ثلث المال والتكاس أن يكون له النصيب عند إجازة الورثة لأنه أوصى له بثلث نصيب ابنه نصيب
 كل واحد منهما النصيب وجه الأكسار أنه قصد أن يجعله ماله لابن لا أن يزيد نصيبه على نصيب
 ابنه وذلك بان يجعل الموصي له كأحد **قوله** وسهم أو جز ماله فالبينان إلى الورثة أي
 إذا أوصى لهما أو جز من ماله كان البينان إلى الورثة فقال له أعطوه ما شئتم لأنه مجهول يتناول
 القليل والكثير والوصية لا تمنع باجتهاله والورثة قايمة مقام المورث فكان البينان إليهم وروي
 عن أبي حنيفة رحمه الله أن السهم هو السدس فتذكر ذلك عن لم يرد رضي الله عنه وقال إذا أوصى
 بسهم يوطى له أحسن سهام الورثة إلا أن يزيد على الثلث فحسبه الثلث لهما أن السهم اسم لتدبر
 مجهول كالجز فلا يحس للتدبر بالسدس فتكون عبارة عن نصيب أحد الورثة وإنما عرف إلى
 الأحسن لأنه متى تيقن إلا إذا زاد على الثلث ورد إليه لأن الوصية بأكثر من الثلث لا تجوز عند
 الإجازة ولا في حنيفة رحمه الله ما روي لم يرد رضي الله عنه ماله فمالهم ماله فقال له السدس وكذا
 مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى في الوصية في السهم بالسدس **قوله** قال سدس
 ماله لفلان ثم قال له ثلث ماله فان قال سدس ماله لفلان ثم قال سدس ماله لي
 له السدس أي ماله سدس ماله لفلان ثم قال في ذلك المجلس أو في مجلس آخر له ثلث ماله
 وإجازة الورثة وثلث ماله وثلث ماله لان الثلث مقصود للسدس ومن قال

سرس مالي فلان ثم قال في ذلك المجلس اوصي بثلثي مالي لفلان فله سكرس واحد لانه عرف
 السرس بالاضافة ثم اعادة فكون عيني الاول لان المعرفه اذا اعتدت معرفة الثاني عيني الاول
قول وان اوصي بثلثي دراهمه او غنمه وهكذا فلان له ما بقي اي لو اوصي بثلثي دراهمه او غنمه هكذا
 ثلثاه وبنى ثلثه وهو كخرج مريث ما بقي ماله فله كل ما بقي وقال زفر له ثلث ما بقي من ذلك النوع
 لان كل واحد منهما مشترك بينهما والمال المشترك بينهما هو ما هلك منه على السببه وبنى ما بقي كذا
 وصار كما اذا صادت الوصايه اجناسا مختلفه فلان حق بعضهم يمكن جمعه في البعض المتيقن في الكس
 الواحد ولهذا يجري فيه الاجرة في التمسك وفيه جمع والوصية مقدمة فجعلنا هاهنا البعض الباقي في خلاف
 الاجناس المختلفة فانه لا يمكن اجمع فيها جبرا فكذا تقديمها والمال المشترك انما يهلكا لهما على السببه ان لو
 استوي ايمان اما اذا كان احدهما سدا على الآخر والهلاك تعرف الي المورث اذا كان في البركة
 ديون ووصايا وورثه ثم هلك بعض التركة فان الهلاك تعرف الي المورث وهو الوصية والارث
 لان الدين مقدم عليها وهذا الوصية مقدمة على الارث فنصرف الهلاك الي الارث **قول** ولو رقتا
 او ثابا اود وراله ثلث ما بقي اي لو اوصي بثلثي دقيقه او ثابا او دور فله ثلث ما بقي وبنى الثلث
 وهو كخرج من ثلث ما بقي ماله كان له ثلث الباقي لان الحبس مختلف فلا يمكن جمعه قالوا هذا
 اذا كانت اليباب من اجناس مختلفة واما اذا كانت من جنس واحد فهو بمنزلة الدراهم
 وقدر هذا قول في حقيقته في الرقيق والدور لانه لا يرى اجرة في التمسك فيها وقيل هو قول الكل
 لان اجمع انما يتحقق بتفاه القاصي عراجتهما وعندها ولا تحقق بدون التقابل بتعذر ولا اقصا
 هنا فلم يتحقق اجمع اجماعا ولا كسبه ان يكون على اختلاف لان كل ما يمكن جمعه جبرا بالتفاه يمكن
 جمعه تديرا فعلى قولهم ان كل العبد الباقي اذا كان كخرج مريثا **قول** وبالف وله عيني ودين فان
 خرج الالف من ثلث العيني دفع اليه والالف من ثلث العيني وكذا خرج شئ من الدين له ثلث حتى يسوية الالف
 لان الموصي له سريكة الورث ولو فوضها لعيني لخصنا في حق الورث لان للعين مزية على الدراة العيني ماله
 مطلق والدراة في المال لا في الحال فكان تعديل البطر مباحين فيما قلنا **قول** وبنى لزيد وعمر وميت
 لزيد كله ولو قال بين زيد وعمر وبنى لزيد لزيد وعمر وميت ولو علم اولاد
 قال ثلث كل لزيد لان الميت لا يصح مستحقا فلم يثبت المراجعة لزيد وصار كالواوصي لزيد وجداره عن
 الي يوسف انه اذا لم يعلم موته فله نصف الثلث لانه اذا لم يعلم موته لم يرخص له ان يرضي لحي الا بنصف الثلث بخلاف
 ما لو علم موته لان الوصية لا وقعت لغوا فكان راضيا بان يكون الثلث كله لزيد ولو قال ثلث مالي بين زيد
 وعمر وميت ولم يزد نصف الثلث لان كله بين لوجب التصفية فلا شك ان عدم المراجعة **قول** وبنى لزيد
 له لثلث ما ملكه عند موته اي لو اوصي بثلث ماله لفلان ولا مال له فاكسب ما لا يحق الموصي له ثلث ما
 ملكه

ملكه عند الموت لان الوصية تنيلك بضاف الي الورث ما الموت فثرت وجود المال عند الموت لا قبله **قول** وبنى لزيد
 لامهات اولاده ومن ثلث وللنفق والمساكين ثلثه من خمسة وسهم للنفق وسهم للمساكين اي لو اوصي بثلث
 ماله لامهات اولاده ومن ثلث وللنفق والمساكين ثلثه من خمسة وسهم للنفق وسهم للمساكين اي لو اوصي بثلث
 اسهم وكل طائفة من النفق والمساكين سهم وقال محمد بن علي سبعة اسهم للنفق اسهمان وللمساكين سهمان
 ولامهات اولاده ثلثه فكان المجموع سبعة فبقي اسماعا وذلك لان المذكور لفظ اجمع وادناه في اليراث
 اثنتان فكان من كل طائفة اثنتان وامهات اولاده ثلث فيا ما قلنا ولها ان السهم اجمع على الالف
 واللام اذ لم يكن ثم معروف الي الاولين مع احتمال الكل لان المراد بحسب قيتنا ومن كل
 قريب واحد للثقة وامهات اولاده ثلث فبلغ السهام خمسة ثم لو كان له امهات اولاد يعقبن في حياته
 وامهات اولاد يعقبن بموته كانت الوصية للاتي يعقبن بموته لان للاسهم لهن المعروف والاتي يعقبن في حال
 حياته **قول** وبنى لزيد وللمساكين لزيد نفسه ولهن نصفه وعند محمد بن علي سهم الالف ثلثه لو زيد ثلثاه
 للمساكين والوجه من ايجابني بابينا **قول** وبما لا لرجل ومائة لآخر فقال اشركتكم معها له ثلث كل مائة اي
 لو اوصي لرجل بمائة درهم ولاخر بمائة ثم قال لباي اشركتكم معها فله ثلث كل الدية لان مطلق الشريك يقتضي
 المساواة وذلك فيما قلنا **قول** وبما لرجل ومائة لآخر فقال اشركتكم معها فله نصف ما لكل منهما
 اي لو اوصي لرجل باربعين ومائة لآخر بمائتين ثم قال لا اجزا شركتكم معها له نصف ما لكل لانه لا يمكن كسقي المساواة
 بين الكل لتفاوت الما بين فحل على مساواة مع كل واحد بنصف نصيبه اعلا للفظ لا قدر لكن **قول**
 وان قال لورثة فلان علي دين فصدق فانه يصدق الي الثلث اي ومن حضره فقال لورثته فلان علي
 دين فصدق فيها قال ثم مات فانه يصدق الي الثلث والتمسك ان لا يصدق لانه اقرار بالجهول وهو ان
 كان صحيحا لكن لا حكم به الا بالبيان وقد فات وقوله صدق بخالف السبع لان المدعي لا يصدق الا بالجمعة
 وجه الاحتسان انه سلفه على ماله بما اوصي وهو بذلك هذا التسلية بتمتار الثلث بان لوجه له ابتداء دفع
 تسلية ايضا لا قرار له بغير مجهول والمرء قد كسب الي ذلك بان يعرف اصل الحق عليه ولا يعرف قدرا
 فيسعى في فكاهة رتبة بهذا الطريق فيجعل وصية في حق التثنية وان كان دينا في حق المتيقن ويجعل التثنية
 فيها الي الموصي له كانه قال اذا جاءكم فلان وادعي شيئا فاعطوا شيئا لي ما سنا فهدن معتبر فكذا هذا فيصدق
 الي الثلث **قول** فان اوصي بوصايا عزل الثلث لاصحاب الوصايا والثلثان للورثة وقيل لكل صدوق
 فيما سببهم وما بقي من الثلث فللوصايا اي لو اوصي بوصايا وقال فلان علي دين فصدق عزل ثلث ماله لاصحاب
 الوصايا والثلثان للورثة ثم قيل للاصحاب الوصايا ولو رثه صدوق فيما سببهم وما بقي من الثلث فللوصايا
 الوصايا لا يشتركون فيه صاحب الدين وانما عزل الثلث والثلثان لان الوصايا حقوق معاونة فلا نزاع
 المعلوم فكذا من عزل المعلوم ثم التول قول اصحاب الوصايا والورثة فيما بينوا من حق الدين مع الغير على العلم

فصح ما قلنا
 ك

سوال لامهات الاولاد
 وانما تعرف الي الوصية
 عدم ما ولا لغيره من يكون
 اولى بهذا الاسم من غيره

ان اذ عرفت الزيادة على ذلك لانه تجزئ على فصل الغير فاذا بينوا اذا صاحب الثلث بثلث ما اقروا
والورثة بثلث ما اقروا التتبع فاقار كل فريق في قدر حصة **قوله** ولا جنبي ووارثه لم ينفذ الوصية وبطل
وصية الوارث اي اذا اوصى لاجنبي ووارثه كان للاجنبي نفي الوصية وبطلت الوصية للوارث لا اوصي
بما ملك وبما لا يملك فصح فيما يملك وبطل فيما لا يملك بخلاف ما اذا اوصى بحبيته حيث يكون الكمال للحي لان
الميت ليس باهل للوصية فلا يصح مزاجها والوارث ما يملكها فيكون مزاجا لكنه نصيبه يبطل بالحديث
تخلاف ما اذا اقروا الورثة ولا جنبي حيث لا يصح في حق الاجنبي ايضا لان الوصية انما تعرف
و هو تملك مبتدأ والشركة تثبت حكما بالتدبير في حق من سكتة دون الآخر لان بطلان التملك لا يضرها
لا يوجب بطلان التملك للآخر اما الاقرار فاجاب عن امركاين وقد خبر بوصف الشركة في الماضي
ولا وجه لي اثباته بدون ذلك الوصف لانه خلاف ما خبر به ولا الى اثبات ذلك الوصف لانه
يصير الوارث فيه شريكا وانما تمتنع لانه وصية في حق الوارث **قوله** وبثياب متناهية للثلاث
فصاع ثوب ولم يدري والوارث يقول لكل هذا حنك بطلت الا ان لي لواءا بنى فلدي ابيجد لواءا
ولدي الردي ثلثاه ولدي الوسط ثلث كل اي اذا اوصى بثلثة ابواب متناهية حيث ووسط
وردي لثلاثه لفر لكل واحد منهم ثوب بعينه فصاع منها ثوب ولا يدري انها من الوارث
يقول لكل واحد منهم هذا حنك بطلت الوصية لان المسمى محمول جهة له منع صحة الوصية الا اذا سلم
الورثة ما بقي منها لم يفسد صحة الوصية لان بطلانها بجها له عارضة موجبة للمنازعة فاذا سلموا
الباقية اليهم زال المانع فصاعده صحيحة على كانت فكان لذي الجيد ثلثا الجيد ولصاحب الردي ثلثا الردي
ولصاحب الوسط ثلث الجيد وثلث الردي اما صاحب الجيد فلانه لا حق له في الردي بيتين فصاعده
راجيد واما صاحب الردي فلانه لا حق له في الجيد بيتين فصاعده من الردي والماحق صاحب الوسط فلان
كل واحد من صاحب الجيد الردي لما اضطلع الجيد والردي فانه هو صاحب الوسط فورا **قوله**
وست عين من دار مشترك وقسم فوق في حصة للموصي له والا مملوك رده والاقرار مثلها يعني اذا كان
دار بين رجلين اوصى لاحدهما بيت بعينه لرجل ثمان مائة الموصي فان الدار قسم فان وقع البيت في نصيب
الموصي وقال محمد بن ابي ان وقع في نصيب الموصي للموصي له نصيبه وان وقع في نصيب شريكه فله مثل
درع نصف البيت لانه اوصى بميت مشترك فكان وصية فيما يملك وفيما لا يملك فصح فيما يملك دون ما لا يملك
ولم يصح كدوث ملك فيه بطريق التهمة عوضا عما ترك على شريكه ثم اذا اقتسموها ووقع البيت في نصيب
الموصي بنفذ الوصية في عين الموصي به وهو نصف البيت وان وقع في نصيب صاحبه لم ينفذ درع نصف
البيت بنفذ الوصية في بدل الموصي به عند فواته ولها ان لا تجاب تناول ملكه على الاحتمال
فصح وهذا لان التهمة اقراران ويعين للملك فيما لا يتناوت بغير قضاء وفيما يتناوت بالتقاضي فاذا وقع

البيت

البيت في نصيبه كان عين حقة فنفسه ايجابه في ذلك ولما صار البيت اذا وقع في نصيبه عين حقة صار مملوكا
حقا اذ لم يقع في نصيبه لانه عوضه ثم اذا اقتسمها ووقع البيت في نصيب غير الموصي والدار مائة دراع
والبيت عشرة اذ وقع في نصيبه بين الموصي له والورثة عند محمد بن ابي عثمان اسهم سهم للموصي له وتسعة للورثة
فصوب الموصي له بنصف البيت وهو حصة اذ وقع والورثة بنصف الدار لان نصف البيت وهو حصة والورثة
فجعل كل حصة سها فنصير سهم اسمهم وعندهما التمس على حصة اسمهم لان الموصي له قرب في جميع البيت وهو
اقرب وهم نصيب البيت كله الا البيت الموصي به وهو اربعون ذراعا فجعل كل عشرة اذ وقع سها فصار
المجموع خمسة اسهم سهم للموصي له واربعة لهم وكذا الاقرار مملوك الوصية حتى لو اقر بيت معين من دار
مشتركة يوم تسليمه كله لو وقع البيت في نصيب المقر وان وقع في نصيب صاحبه يوم تسليمه كله وعند
محمد بن يوسف تسليمه فانه اذ قدر نصيبه والا فصح ان كذا الاقرار قول محمد بن كنفولها والفرق لمحمد ان الاقرار
ملك الغير صحيح حتى لو اقر مالا ملكه ثم ملكه صح اقراره ويؤثر ما لتسلمه الى المقر له اما الوصية فملك الغير
فلا يصح حتى لو ملكه ثم مات لا يصح وصيته ولا تنفيذ **قوله** وبالف عبي من مال آخر فاجاز رب المال
بعد موت الموصي ودفعه صح فله المنع بعد الاجابة اي لو اوصى لرجل بالف ودفع معين من مال شخص آخر
فاجاز صاحب المال بعد الموت الموصي فان دفعه فهو جائز وله ان تنتع التمس بعد الاجابة لان العقد
الوقوف اذا كتبه الاجابة صار مضافا الى الجبر وصار العاقد وكذا له فاذا اوصى الى الجبر صار ذلك
ابتداء بتبرع منه فله ان ينتع التمس كسائر التبرعات **قوله** وصح اقرار اعدا لابنين بعد التمس بوصية
ابيه في ثلث نصيبه اي لو مات رجل وترك لابنين فاقسم تركه لابي ثم اقراهما لرجل ان الاب اوصى بثلث
ماله فالتمس بثلث ما في يد ابي تركه سنا وقال زفر عطية نصف ما في يديهما لان اقرارا بالثلث له نصيب اقرارا
بساواة اياه والتسوية في اعطاء النصف اياه ولنا انه اقر له بثلث سابع في كل تركه فكان متبرا
كل جز من تركه والتركه نصيبها في يد ونفسها في يد صاحبه فكون متبرا بثلث ما في يدي وثلث ما في يد
فقبل اقرارا في حق نفسه دون صاحبه **قوله** وبماه فولدت بعد موته وحر حارس ثلثها له والا احد
منها ثم منه اي لو اوصى لرجل بمائة فولدت بعد موت الموصي ولدا قبل التمس وكلامه يحرجان من ثلث
ماله فما للموصي له لان الام دخلت في الوصية اصاله والولد يتبعه حي كان متصلا بالام فاذا ولدت
قبل التمس والتركه بقاءه على ملكا لبيت قبلها حتى تقضى ديونه منها دخل الولد في الوصية فيكون للموصي له
وان لم يحرجا من الثلث تنفذ وصيته او لا ملام ثم من الولدان بغير من الثلث وعندهما ينفذ منها على السواء
لان الولد في الوصية تبع للاتصال فلا يحرج عنها بالانفصال فنفس الوصية فيها على السواء من غير تقدم الام
ولا في حصة رحم الله ان الام اصل الولد تتبع في الوصية والتبع لا يراحم الاصل فلو نفذ الوصية فيها جميعا
سقطت الوصية في بعض الاصل فذلك لا يحرج وان ولدت بعد قبول الموصي له والتمسة هو للموصي له وان ولدت

بعد التبول قبل النسخة قبل الموصي له من جميع المال كما اذا ولدت بعد التسمية وقبل يصير موصي به موصي
خوهم من الثلث حتى كما اذا ولدت قبل التبول **قول** ولا ينفذ الا اذا ولد الرقيق في مرضه فاسلم وعق
بطل كهيته واقتران اي لو اوصي الميراث لابنه الكافر او الرقيق فاسلم الابن وعق قبل موت الموصي بطلت
الوصية كما تبطل الهبة لا الاقرار له اما الوصية فلان العتق فيها حال الموت وهو وارث فيها فلا يكون
له والجهة حكمها من الوصية لما عرف والاقتران فلان سبب الارث وهو البنوة فام وقت الاقرار فنورث
به الا ان يفرض باعتبار التهمة مكتوبة بالوصايا **قول** والمتعد والمتزوج والكل والمسول ان يطاول
ذلك فلم يكن منه الموت فثبت من كل المال والارث الثلث اي المتعد واخواته اذا تطاول ذلك فصار حال
لاخاف منه الموت فثبت من كل المال ما كان في يده من جميع المال لان المانع من التعرف مرض الموت
فاذا تطاول المرض وتكلم كسب لا يزداد ولا يفي منه الموت لا يكون سببا للموت فلا يكون مرض الموت
فصار كالصحيح ومدة التطاول قد روي عنه وان لم يتطاول بعقب نكح مريض المال اذا كان حيا
فراش ومات في ايامه لانه مرض الموت ولهذا استعمل في الابتداء بالتداوي **باب**
العتق في المرض تحريم في مرضه ومحاباته وهبته وصحة لم يسمح ان اجبر فان جابا فخر في الحق وكسبه
استوي اي لو اعقب عبدا في مرضه او باع وما في اذ وهب فذلك كله جائز وهو معتبر من الثلث كما ان
الوصية كذلك واعتبار من الثلث لتعلق حق الورثة به **قول** تحريم مبتدأ وفرضه قوله وصية
ومعناه انه وصية في الحكم لا في الحقيقة ثم اذا اجازت الورثة العتق في المرض فلا سعاية على العتق لان العتق
في المرض وصية وهي كوز باقية الورثة فاذا اجازوا فقد استنطقوا عنهم فلا يلزم العتق شيء من السعاية فيلوع
في المرض عبدا كاي دي النسخة محمية ثم اعقب عبدا ثم مات وفاق ذلك ما عساه فالحجابه اولى بالاعتبار
عند ابي حنيفة رحمه الله وان اعقب ثم جابا فصار سرا وقال العتق اولى في المثلين وقال زفر الاول اولى
لنزدان لكل منهما نوع قبح فالعتق لا كمال النسخ والمحاباة معاوضة فيبدا بما يدا به ولها ان العتق
لا كمال النسخ بحال المحاباة لان النسخ في الحمله فكان العتق اولى فينبذ به ولا معتبر بالتقديم في الذكر
ولا في حينه رحمه الله ان المحاباة اقوى من العتق لانها تثبت في ضمن المعاوضة فكان تبرعا معنى لا صيغة
والاعتاق تبرع صيغة ومعنى فاذا وجدت المحاباة اولاد فعن الاضيق واذا وجد العتق اولاد وهو
لا كمال الدفع كان من ضرورته المراجعة **قول** وان اوصي بان يعق عنه بهذا الماية عند فذلك منها
درهم لم ينفذ بخلاف ما يحج اي لو اوصي بان يعق عنه الى آخرة فذلك منه درهم لم ينفذ وصيته بما بقي وقال
يعق عنه بما بقي لانه وصية بنوع قريب يجب تنفيذها ما لم يكن قينا ساعا على الوصية كحج ولا في حينه رحمه الله
ان وصية يعق عبدا ترى بماية من له لم يصح تنفيذها يعق عبدا ترى بما قد من ذلك لانه غير
الاول فكان فيه تنفيذ الوصية لغير الموصي له وذلك لا يجوز بخلاف ما اذا اوصي ان يحج عنه لهذا

المائة فذلك منه درهم فانه يحج بما بقي لان الحج قرب محض لله تعالى والمستحق لم يتبدل وصار كالواصي
لرجل بماية درهم معين فذلك درهم منه فانه يدفع اليه الباقي **قول** ولعق عبدا فمات في وجع
مطلوب وان ذري لا اي اوصي لعق عبدا فمات الموصي فمات العبد جناية ودفع بها مطلق الوصية وان قراه
الورثة كان العبد في مالهم وامضوا الوصية والاصل ان الاصل لا يعاقب لانه يطل مكر الورثة فان شاء
داد فعوه وان شاء واذا دفعه من دفعه لان حق الاوليا مقدم على حق المالك لو كان حيا
فكذلك حق من يملك المالك من حبه وان اختاروا العبد فعليه الورثة لا الترامهم وجازت الوصية لان العبد
قد ظهر عن الجناية بالعدا كما لم يكن تنفيذ الوصية **قول** وبطله لزيد وترك عبدا واوصي زيد
في حقه والوارث في مرضه فالتول للوارث ولا ي زيد الا ان يفضل من ثلثه شي او يرضى على عوا
اي لو اوصي بثلث ماله لزيد ثم مات وترك عبدا وما لا وارثا فقال الموصي له اعتقه في حقه
وقال الوارث اعنته في مرضه فالتول للوارث ولا ي الموصي له الا ان يفضل من الثلث شي او يقوم
له منه ان العتق في الهبة لان الوارث ينكر بثبوت حق الموصي له لانه يقول العتق في المرض وهو
والعتق في المرض تدفع في التنفيذ على الوصية بثلث المال والموصي له يدعي رخصا في ثلث ما بقي ما يتركه
بعد العتق وان الاعتاق لم يكن وصية لان العتق في الهبة لا يكون وصية حتى ينفذ من كل المال
والقول المذكور مع اليمين الا ان يفضل من الثلث شي على قيمة العبد لانه لا امر اجم له او يقوم له البينة ان
العتق في الهبة اذا ثبت باليمين كالسبب بالمعينة فيكون للموصي له ثلث المال سوى العبد والموصي
له خصم بالايجاع لانه ثبت حقه وكذا العبد لان العتق حق العبد فكون خصما فيه لا سبب حقه وعندهما
وان كان العتق حق الله تعالى كمن فيه حق العبد فكون بذلك خصما **قول** ولو اوصي رجل بثلثا العبد
عتقا وصدقه الوارث سعي في قيمته ومدفع الى الغريم عتق من مات وترك ابنا وعبدا فقال رجل لي علي
ابيك الف درهم وقال العبد اعنتني ابوك في حقه فقال الابن صدقتما سبي العبد في قيمته ودرهم القيمة
الي الغريم وقال العتق والسمي في سبي لان العتق والدين طرعا معا يتصدق الوارث في كلام واحد
فصار كأنها اثبتا باليمين والعتق في الهبة لا وجب السعاية وان كان على العتق دين ولا في حينه رحمه الله
ان الاقرار بالدين اقوى ولذا يعتبر من كل المال في جميع الاحوال ويولين الوصية من الميراث الاقرار
بالعتق في المرض بمنزلة الوصية حتى اعتبر من الثلث والا اقوى مدفع الا لا في تنقيته ان سطل العتق اصلا
الا ان العتق بعد الوقوع لا يحتمل اللقاص فتقضاء معني بايجاب السعاية ولان اسناد العتق الى الهبة
انما يصح اذا لم يوجد سفل الدين وقد قاربه سفل الدين فمفع الكسادة فوجب رده بالدين ورد
بالسعاية ويحقوق الله تعالى قدمت الغرايف وان اخرها كالحج والزكاة والكفارات وان تساو
في القوة لدى ما يدا به وبه الاسلام اجماعه رجلا من ملك يحج راكبا ولا من حيث يبلغ اي لو اوصي بثلثا

تدرك الفرائض وان اخرها في الذكر لان الفرائض اعم والابتداء بالاهل اعم وان تساوى في القوة
بدن بما يدا به الوصي اذا ضاق عنها الثلث لان الظاهر من حال الانسان انه سدا بما هو الاهم
عنه وعن ابي يوسف في الحج يدا به وان اخره عن الزكاة لان الحج يتادي بالبدن والمال
والزكاة يتادي بالمال فحسب فكان الحج اقوي وفي رواية تقدم على الحج الزكاة على كل حال لان حق
التقير في التقير ثابت فكان متمزا حقيقي والحج محض حق الله تعالى فكان الزكاة اقوي
يتم ما على الكفارات لو حجانها عليها لورد الوعيد في تركها ما لم يرد في الكفارات والكفارات
مقدمة على صدقة التطهر لثبوتها بالكتاب وصدقة التطهر مقدمة على الزكاة للاتفاق في وجوبها
والاختلاف في وجوب الزكاة والنذر يقدم على الزكاة لانه ثابت بالكتاب دونها ويتقدم كفاية
القتل على غيرها واليمين لانها اقوي وكفاية اليمين يقدم على الظاهر لانها يجب بهتمك حجة الله تعالى
فكان اغلظ وما ليس بواجب يقدم ما قدمه الوصي ولو اوصي لا ادمي مع الوصايا تحقق الله تعالى
وكان الادمي معينا قسم ثلث ماله على جميع الوصايا ما كان لله وما كان للعبد فما اصاب العرف
على الترتيب المذكور وما اصاب العبد يعرف اليه حتى لو اوصي ثلث ماله في الحج والزكاة والكفارات
وليزيد قسم على اربعة اسمهم بعد القرب وان كان الادمي غير معني بان قال للفقراء فلانهم
على عدد القرب بل يقدم الاقوي فالاقوي ولو اوصي بحج الاسلام اجموعه رجلا من بلد الحج عند
الكتاب لان الواجب عليه ان يحج من بلده فحج عليه الا حجا في كاد جب لان الوصية لا ادا ما هو الواجب
عليه وانما شرط ان يكون رجلا لانه لا يلزمه ان يحج ما شيا فوجب عليه الا حجا على الوجه الذي لزمه
قول والآي وان لم يبلغ الثلث الثلثة اذ اجموعه من بلده اجموعه مرجحة مبلغ والتمس
ان لا يحج عنه لانه اوصى بالحج بعينه وقد عذمت وجه التمس ان يعلم ان غرضه بسيد الوصية فتمسك
ما يمكن وهو اولى ما يطالب ورجح من بلده حاجا فوات في الطريق واوصى بان يحج عنه مبلغ
فان اجموعه من موضع آخر فان كان اقرب من بلده الى مكة ضمنوا الثلثة وان كان ابعد الا ان يحصل
مستوفى الوصي على منه الكمال وزيادة وقال لا يحج عنه مرجح مات لان ستمس بنية الحج قرينة وسقط
فرض قطع المسافة بقدره وقد دفع اجره على الله ولم يستطع ستمس بموته بل بكتبت له حج مبرور فيبدأ
من ذلك المكان كانه اهل ذلك المكان ولا في حنيفة رحمه الله ان الوصية تعرف الى الحج من بلده لانه الواجب
عليه وعمله قد انقطع بالموت لقوله عليه السلام كل عمل ابن ادم سقط بموته الا نكاحا وحديث واخرج الى
الحج ليس منها **قول** والحا 2 عن غير مثله اي المأمور بالحج عن الغير الحج عنه فوات في الطريق حكم حكم
الحا 2 عن نفسه اذ مات في الطريق حتى حج عنه ثانيا موطنة وعند ما مرجح مات الاول وقد مر في كتاب
الحج باب الوصية للاقارب وغيرهم جيرانه ملاصقوا واصهارا كل ذي رحم

محرم

محرم من امراته واختاته زوج كل ذات رحم محرم منه واهله زوجته والم اهل بيته وخس اهل بيته ابيه
اي لو اوصي بجيرانه فهم ملاصقون به لان الحار عند الاطلاق ينطلق على الجار الملازق لانه الجار
وهي الملاصقة حنيفة وعند ما الوصية لكل من سكن محله الوصي وجميعهم سجد المحله لان الكل سجد جيرانا
عرفا لان المقصود البر ومولا يخص بالملحق بل برالملاقاة مستفود كبر الملاصق غير انه لا بد من زوج
اختلاط فاذا جمعهم سجد واحد فقد وجد الاختلاط واذا اختلفوا في المسجد زال الاختلاط وقال
الساجد الجار الى اربعين دارا من كل جانب لقوله عليه السلام حق الجار اربعون دارا هكذا وهكذا
قلنا هذا ضعيف عند اهل النقل فلا يمكن الا حجا به ولو اوصي لامها ثا فالوصية لكل ذي رحم محرم
مرامراته لانه عليه السلام لما تروى حنيفة اعتق كل من ملك من ذي رحم محرم منها لكانا ماها وكانوا
اصهار النبي عليه السلام وهذا التنفير اختيارا ومحررا في غيبة وكذا يدخل فيه كل ذي رحم محرم من زوج
ابيه وزوجة ابنته وزوجة كل ذي رحم محرم منه ولو اوصي لاختاته فالوصية لكل ذي ذات رحم محرم
منه كازواج البنات والاخوات والعمات والخالات كذا ذكرنا محمد لان الكل سجد حنفا ولو اوصي لاهله
فالوصية لزوجته لانها المراد به لغيره وعرفا قال الله تعالى اذ قال لاهله اي لامراته ويقان تاهل
اي تزوج وعندها لمن كان في عياله ونفقة اعتبارا للعرف فان الله تعالى في حنيفة واهله الامرات
والمراد من كان في عياله ولو اوصي لاهله فالوصية لاهل بيته لان الال التبيلة التي ينسب اليها يدخل
كل من ينسب اليه من قبل ابيه الى اقصى اب له في الاسلام الاقرب والابعد والذكور والانثى والمسلم
والكافر ولا يدخل فيه اولاد البنات واولاد الاخوات ولا احد من قبيلة ام الوصي لانهم لا ينسبون
الي اب الوصي ولو اوصي حنيفة فالوصية لاهل بيت ابيه لان لان ينسب اليه فصار كاله
فيكون حكمه حكمه في جميع ما ذكرنا ويدخل فيه الاب والجد وقال في الكا في لو كان الاب الاكبر حيا لا يدخل
تحت الوصية **قول** وان اوصي لاقارب اولذي قرابته اولارحامه اولانسابه منى الاقرب فالاقرب
من كل ذي رحم محرم منه ولا يدخل الوالدان والولد والوارث ويكون للابنتين فصاعدا اي لو
اوصي لاقارب اولذي قرابته اولذي ارحامه اولذي انسابه فالوصية لكل ذي رحم محرم منه
الاقرب فالاقرب ويدخل فيه الجد والجدد ولد الولد وعن ابي حنيفة رحمه الله ان الجد وولد الولد
لا يدخل ولا يدخل الوالدان والولد والوارث ويكون للابنتين فصاعدا ولا يدخل فيه كل قريب ينسب
اليه من قبل الاب او من قبل الام الى اقصى اب له في الاسلام يسوي فيه الاقرب والابعد والكافر والمسلم
اقصى الاب قبل شرط وقيل لا بشرط لكنه بشرط اذ راكم الاسلام حتى لو اوصي علوي لذي قرابته بشرط
الاسلام يعرف الوصية الى اولاد علي رضي الله عليه ومن لم بشرط يعرف الى اولاد ابي طالب فاما اعتبارا
حنيفة للفظ لان اسم القرب يتناول الكل لاني حنيفة رحمه الله ان الوصية اخت الميراث وفي الميراث

عقبنا لا قرب فالأقرب كذا هذا الجمع المذكور في الميراث الاثنان فكذا هذا واما اعتبار المحرمية فلان المقصود
من الوصية هذه القرب فيختص بها من تحت الصلة من قرابة واما الوالدان والولد لا يدخلون فلان لا يطلق
اسم القرب عليهم حتى لو سلك والد القرب يكون عاقا **قول** فان كان له عان وفلان في نصيبه
ولو لم يكن وفلان في النصيب ولهما النصيب ولو لم يكن له نصيبا في الوصي لا قاربه وله عان وفلان فالوصية
لغيره لما بينا ان الاعتبار الاقرب فالأقرب وعندنا لغيرهم نصيبهم ارباعا لكل واحد منهم لان حكم القرب
يتناول الكل ولو ترك عان وفلان في نصيب الوصية والنصف للثلاثين لانه لا يرد من اعتبار محرمي الجمع والاثنا
ين نصيب الوصية والارث فيكون للواحد النصيب والآخر النصيب الا في ذلك حتى لا اقرب من جانيه فيكون لها ولو ترك
عان وفلان في الوصية معهما على السواء لا استوارق بينهما وان لم يكن للوصي وورث محرم فالوصية باطله **قول**
ولو لم يكن فلان للذكر الا انني على السواء لورثته فلان للذكر مثل حظ الانثيين اي لو اوصى لولد فلان والذكر
والانثى على السواء لان الولد يسميها ولو اوصى لورثته فلان فالوصية بينهم للذكر مثل حظ الانثيين
كما في الارث لان التخصيص على الاصل المتفق بدل على ان الحكم يرتب على ما في الاستباق فكانت هي العلة
في الوصية بالخدمة والسكنى والتمرة وفي الوصية كخدمة عبد وسكنى دار مدة معلومة
وايضا فان خرج العبد من ثلثه سلم اليه لخدمته والا خدم الورثة يومين فالوصي له ثلثه ولو لم يرد يورث
ورثته الوصي ولو مات في حياة الوصي بطلت اي لو اوصى كخدمة عبد وسكنى دار مدة معلومة
او ابدان فانه يجوز ذلك لان المنافع تحمل التملك ببدل وبغير بدل في حال الحيوة فتحمل التملك بعد المات
كالاعيان دفعا للحاجة ويكون كجوسا على ملك الميت في حق المنفعة حتى تملكها الوصي له على ملكه كالاستوف
الموقوف عليه منافع الوقت على حكم ملك الوقت ويجوز موتها وموئدا كالعامة ثم ان خرج العبد من الثلث
سلم العبد الوصي له حتى يخدمه لعدم المراجعة له في ذلك وان كان لا مان له غير ذلك فخدم العبد الوصي
له يوما والورثة يومين حتى يسلم الوصي له مقدار ما عينه الوصي من الزمان لانه لا يرد على مستأجر
حق الا بهذا الطريق وان مات الوصي له عاود العبد الي ورثته الوصي لان الوصي واجب الحق للوصي له
ليستوف المنافع على حكم ملكه فلما انتقل الي وارث الوصي له ركنها ابتداء من ملك الوصي بغير رضا وهذا
لا يجوز وان مات الوصي له في حياة الوصي بطلت الوصية لانها ايجاب مضاف الى ما بعد الموت وذلك
لا يتصور بعد موت الوصي له لعدم اهليته للملك وكذا الحكم في الدار اذا خرجت من الثلث وان لم يخرج
منه ثلث الدار بالانكسار الوصي له ثلثها سنة والورثة ثلثها وهذا القرب في الاعتدال من المداينة
لان كل واحد استوف نصيبه من السكنى في وقت الذي يسوفه صاحبه **قول** وثمره بستان فوات
وفي ثمره في هذه الثمرة وان زاد ابدان هذا ولا يرد لغيره بستان اي لو اوصى له ثمره بستان فوات
وفي ثمره في هذه الثمرة وحدها وان قال له ثمره بستان اي ابدان هذا الثمرة وثمره فيما استوفها عان

وذلك

وذلك لان الثمرة اسم للوجود عرفا فلا يتناول المعلوم الا بالبدل لا زيادة سدا للتخصيص على الابدان لا يتبادر
لا يتناول المعلوم والمعلوم مذكور وان لم يكن سدا ولو اوصى لرجل بغلة بستان فله الغلة القائمة
وعليه فيما استوف لان الغلة اسم لما يوجد وقتا بعد وقت **قول** ويوصف غنمه وولدها ولبها له
للوجود عند موته قال ابدان ولا اي وراجعي لرجل يوصف غنمه الي اخره له الموجود على ظهرها من الصور
وما في بطنها من الولد وما في خرطومها من اللبن يوم مات الوصي سوا قال ابدان لم يتدل لانها ايجاب عند الموت
فتعبر قيام هذا الكسب يومئذ لان هذا الكسب يوصف كحقها بغيره عند اذ كانت موجودة فكذلك الوصية
واما المعلوم منها فلم يرد ركن ركنها شي مما يعقل فليصح ركنها بغيره عند الوصية ايضا واما الثمرة والغلة
المعدومة فيحق ركنها بغيره عند المراجعة والمعاملة فلان في الوصية وهي اوسع العود اولى ولا فرق في
هذا الباب بين ان يذكر الابدان او لا فانه يتناول الموجود في جميع مساييل هذا الباب وجوب ثلثه
منها ما يقع على الموجود والمعدوم ذكر الابدان او لا كالوصية بالخدمة والسكنى والغلة الثمرة اذ لم يكن
في البستان شيء من الثمر عند موته ومنها ما يقع على الموجود دون المعدوم ذكر الابدان ولم يذكر الوصية
باللبن في الفرج والصوف على الظهر والولد في البطن ومنها ما يقع على المعدوم والموجود ان ذكر الابدان
والا فلي على الموجود فقط **باب** وصية الذي ذمي جعل دارا بيعة او كنيسة في حقه
فوات في ميراث وان اوصى بذلك لقوم مسيحين فهو الثلث الاول فلان بقره الوقت والوقت
عند ابي حنيفة وجماعة يورث فكذلك لالتقال بان هذا كما مسجد عند المسلمين فينبغي ان لا يجوز بيعه
نظرا الى معتقدهم لان المسجد حرام محرزا عن حقوق العباد ولا كذلك البيعة في معتقدهم حتى لهم
ان يكتوبوها ويدينوا موتاهم فيها فلم يهرج حرة الله بعد فحوز ان يورث واما عندنا فلان لا يجوز من
اهل الذمة ما يرجع الى القرية وان كان وصية فهذا ادلي واما الثاني ويوان الوصي ان يبيعه دارا بيعة
او كنيسة لثلاثين معينين فهو جائز من الثلث لان الوصية معنى التملك والاختلاف وله ولاية عليها فيجوز على
الاعتبار من **قول** ويدان كنيسة لقوم غير مسيحين حتى كوصية حرة كسما من بطل ما له لم اودعي
اي ان اوصى بدان ان سني كنيسة لقوم غير مسيحين حتى الوصية وعندنا باطله الا ان يكون لقوم مسلمين
لان هذا معصية حنيفة وان كان في معتقدهم قرية والوصية بالمعصية باطله لان في تنفيذها تقرر المعصية
ولا في حنيفة ان هذه قرية في معتقدهم ونحن امر بان نتركهم وما يدعون فنجوز بيا على معتقدهم والغرف
لاي حنيفة يبي تبارها وبين الوصية بها ان البنا ليس بسبب لزوال الملك واما نزول ملك الباني بان
يصير محرزا حالها حتى الله كايه الساجد والكنيسة ليست محرزة لله تعالى لانه يبنون فيها المحلات وتكونها
قصور بخلاف الوصية لانها وضعت لازالة الملك فيزول ملكه فلا يورث والحاصل ان وصايا الذمي على اربعة
او جماعها ان يوصى بما هو معصية عندنا وعندنا كوصية للحنثيات والنايات قس غير جائز اجماعا

الا ان يكون لقوم باعيا منهم فيصح تملكها من المثلث بخلاف ما اذا كانوا غير معينين فانه لا يصح لان التملك
من المحمول غير جائز وانما ان يوصي بما هو قربة عندنا وعندهم كما لو اوصي بثلث ماله للفقير في حياته
اجامعنا لها ان يوصي بما هو معصية عندهم قربة عندنا كما لو اوصي ان يجعل دارا سجدا في باطنة
بالاجماع اعتبارا للاعتقاد به لا بالعمل معهم بديانتهم الا ان يكون لقوم باعيا منهم فيصح تملكها من رايها
ان يوصي بما هو قربة عندهم معصية عندنا كما لو اوصي ان يجعل دارا ببيع او كنية وفي صحيحه عندنا في حصة
رحم الله سبي قوما ولم يسم لما بيننا ان المعصية رايانته في حصة وعندنا باطلة الا ان يوصي لقوم باعيا منهم
لما بيننا ان هذه وصية بمعصية وهو غير جائز ولو دخل حرى دارا بامان واوصي باماله كله لسلطان اولادي
جا زلان التصرف على الثلث شرعا كمن الوارثة وليس لورثته حق مرعي لانهم في دار الحرب وهم اموات
في حقتهم لو كانت ورثته في دار الاسلام بامان او بزمته فقد رتبنا الثلث كحتمهم **باب**
الوصي اوصي الي رجل فعلى عندنا رد عندنا بردد والا لا اوسع تركه كقولنا فان مات فقال لا اقبل قبل
صح ان لم يخرج قاصي مذق له لا اقبل اي لو اوصي الي رجل فعلى الوصي في وجه الوصي وردها في وجهه
فورد لان متبرع في ذلك فان شأنا دام عليه وان سار جاع اوليس للموصي ولاية الزام التصرف في الغنى
وليس في الرجوع لغرض لانه ملكه ان يوصي غنى وان لم يرد بها في وجهه بل ردها في غنى وجهه وليس
برد لان ما قبل في وجهه عند الوصي على قوله فلم يوصي الي غيره فلو جوز رده في حياته او بعد ما ايقار
المقدور او ذلك باطل فان لم يتبدل ولم يرد حتى مات الوصي فهو باختيار ان سابقا ان سار د لانه
متبرع في التصرف فلا يلزمه ذلك بدون قوله وسع الوصي تركه الميت قبل التبول كقولنا نصا فله
الوصية لو جرد دليل التبول اذا التصرف من المتصور وهو معتبر بعد الموت لان اوان ولاية بعد
الموت وينفذ ببيع له ويره من الموصي سوا علم بايضا حتى باع او علم لان لا يملك خلافة لانه مختص
بحال النطاق ولاية فلا يتوقف على العلم كالوارثة وان مات الوصي ولم يتبدل الوصي ولم يرد في حياته
فقال بعد موته لا اقبل ثم قبل صح ان لم يكن القاصي اخرجه حين قال لا اقبل قال زدران قال في غيبته
في حياته او بعد وفاته لا اقبل ثم قبل لا يكون وصيا لبطلان لا يملك اليه بده كالتورده في وجهه ولنا
انه لم يسل الا يملك عجزه قوله لا اقبل فعلى التصرف عن الميت وان كان فيه ضرر على الوصي لكنه مجبور لو
وفر الوصي غير مجبور فدفعه اولى فان كان القاصي اخرجه عن الايضا حين قال لا اقبل فاذا قبل
بعد ذلك لا يصح لانه في اخر اجبه لان الموضع موضع الاجتهاد اذ الرد صحيح عند زدران فعلى التصرف عن الوصي
والقاصي ولاية دفع التصرف عن الميت فنقد قضا وبطل الاجاب فلا يعتد بالتبول لعدم **قوله** والى
عبد وكاف وفاسق بدل بغيرهم والى عبد وورثته صغار والا لا اي اذا اوصي الي عبد واخيه اخرجه
القاصي عن الوصية ونصب غيره وهذا في الوصية لان الاخراج عن الوصية لا يكون الا بعد الوصية
وذكر

ذكر محمد في الاصل ان الوصية باطله قبل معناه سبطله قبل في العبد باطل وفي غيره سبطله قبل في الكافر
باطل ايضا لعدم ولاية علي المسلم وجه الحق ثم الاخراج ان اصل النظر ثابت لقدر العبد حقيقة وولاية الفاسق
على نفسه وعلى غيره على اصلا دولة الكافر في الحكم حتى نفذ شراعه بعد املا الا انه لم يتم النظر لتوقف ولاية
العبد على اطلاق مولاه وللعاداه الدينية الباعية على ترك النظر في حق الكافر ولا الهام الفاسق باختياره
فخرجهم القاصي عن الوصية وليتم غيرهم تمامهم اتم بالنظر وان اوصي الي عبد وورثته كله صغار
صح وان كانت الورثة كبارا او صغارا وكبارا لم يصح وقال لا يصح سوا كانت الورثة كبارا او صغارا
لان فيه اثبات الولاية للموكل على المالك وهو قلب المردع ولا يلحق حصة رحمه الله اوصي الي من هو اهله
فيصح وهذا لانه مكلف مستند بالتصرف وليس لاحد عليه ولاية فان الصغار وان كانوا املا كان ليس
لهم ولاية المنع فكان اهلا للايضا اليه كالحرف خلاف ما اذا كان فيهم كبارا لان لكبير ان ينفذ من التصرف
فيخرج عن الوفا بما التزم فلا يعيد **قوله** ومن عجز عن القيام فمضى عن اليه لانه لم يفعل ذلك
للمرد الوصي لم يخرج عن التصرف او الورثة تركه التصرف غير ان القاصي لا يسمع **قوله** في البحر حتى
يحق عندنا فخرج ولو ظهر عند القاصي عجز اصلا استبدل بغيره والا لا اذا ظهر خيانتة فحسد
بغيره **قوله** وبطل فعل احد الوصيين بغير التجهيز وسرا الكفن وجاه الصغار والاهاب لهم ورد ودية عي
وقضا دين وتنفيذ وصية معينة وعق عبد عي واحفومة في حقوق الميت اي لو اوصي الي وصية لم يكن
لاحد بها ان تصرف في مال الميت دون الآخر عندنا الا ان اسما معدودة وقال ابو يوسف يتفرق كل واحد
بالتصرف في جميع الاشياء لان الايضا سرباب الولاية والولاية اذا ثبتت لاثنتين شرعا ثبتت لكل واحد كمالا
على الافراد لعدم احتمال التحري فيها ولها ان الوصي رضي براهها فلا يفردها بالتصرف خلاف
التجهيز وسرا الكفن حيث يفردها دون الآخر لانه ربما يعيب احداهما فيلحق خسران الميت
وسرا ما لا بد للصغار منه من الطعام والكسوة دفعا لحاجتهم في التاخير خوف هلاكهم جوعا وعرا والاهاب
لهم اي قبول الهدية للصغار لانه ليس من باب الولاية ولهذا ملك الام ومربعه وان كان اجنبيا
ورد ودية معينة والمفوض المسمى سرفاسد وقضا دين وسيند وصية معينة وعق عبد معين
فانه يفردها كل واحد بها لانه لا يملك اجتماع الاري فلا يجازي اجتماعها رانا وكذا في الحفومة في حقوق الميت
يفردها بها لانه لا يمكن اجتماعها عليه فانها وان حضر لم يتكلم الا واحد منها **قوله** ووصي الوصي وصي
التركين اي اذ مات الوصي فاوصي الي غنى فهو وصي في تركته وتركه الميت الاول وقال الشافعي رحمه الله
لا يكون وصيا في تركه الميت الاول لان الميت فوض اليه التصرف لا الايضا الي غيره فلا يملكه ولانه وصي
برايه لا براي غيره ولنا ان الوصي يفردها مستقلة اليه فملك الايضا الي غيره لان الايضا انا في غير
تمام ثلثه فيماله ولاية وعند الموت كات ولاية ثابتة في التركتين معيذ الله في التركتين

والرضا بإصاها إلى غير ثابت دلالة لما علم أنه لا يجوز الموت وأوصي إليه فزاد دليل بإصاها إلى غير
قول ونصح تسميته عن الورثة مع الوصي له ولو عكس لافلوقا سم الورثة وأخذ نصيبه الوصي له وضاع
 رجع بثلث ما بقي أي يجوز قسمة الوصي عن الورثة الغيب لأن الوارث خليفة الميت والوصي أيضا خليفة فلو كان
 خصما عن الوارث إذا كان غائبا فنقضت قسمة عليه حتى لو حضر الوارث الغائب وقد هلك ما في
 يد الوصي ليس له أن يترك الوصي له ولا يجوز قسمة الوصي مع الورثة عن الوصي له الغائب لأن الوصي
 له ليس بخليفة عن الميت من كل وجه لأنه ملك لسيده حديد ولهذا لا يرد بالغيب ولا يرد عليه ولا يصير
 مفدورا لهذا الوصي فلا يكون الوصي خصما عند غيبته وإذا لم يصب قسمة هنا لعدم ولايته عليه فلو هلك ما فوز
 له عند الوصي كان له ثلث ما بقي في يد الورثة لعدم تقاد القسمة فاهلك هلك على التركة وما بقي سمي على التركة
 غير أن الوصي لا يضمن لأنه دأيم على التقبض الأول فكان أمين فيه وإن هلك في أيديهم فله أن يضمن بثلث
 ما قبضوا وله أن يضمن الوصي ذلك القدر لأنه متعدي فيه بل دفع إليهم والورثة بالتقبض فخصوا بها **قول**
 وإن أوصي الميت بحج فتكسب الورثة فذلك ما في يد أو دفع إلى من حج عنه فضايع في يد حج عن الميت بثلث ما بقي
 أي أن أوصي بأن حج عنه فتكسب الوصي الورثة فذلك ما في يد الوصي حج عن الميت بثلث ما بقي وكذا الوصية
 إلى رجل يحج عنه فضايع ما دفع إليه حج عنه بثلث ما بقي وقال أبو يوسف رحمه الله إن كان القدر مستقرا
 للثلث بطلت الوصية ولم يحج عنه وإن لم يكن مستقرا للثلث حج عنه ما بقي من الثلث إلى تمام ثلث الجميع وقال
 محمد رحمه الله لا يحج عنه شيء بغيره في الحج **قول** وصح قسمة التامني وأخذ حظ الوصي له أن غاب أي لو
 أوصي بثلث ماله من التامني مع الورثة والوصي له غائب فافضل التامني حظه من القسمة لأن الوصية هي
 للوصي له وإن كان غائبا وللتامني ولاية على الغائب فكانت قسمة كقسمته فإذا قسم وقبض نصيبه لم يملك
 المتقبض عند التامني ثم حضر الغائب لم يكن له على الورثة شيء وهذا إذا كانت من الكمالات أو الموزونات
 لأن معنى لأفراز فيه غالب وأما غيرهما فلا يجوز القسمة فيه لأن فيه مبادله ويبيع مال الغير لا يجوز فكذا القسمة
قول وسع الوصي عبدا من التركة بغيبته العرالي صح بيع الوصي عبدا مع غيبته العرالي لأن الوصي قائم مقام
 الوصي ولو كان الوصي سبعة كان جائزا فكذا الوصي وذلك لأن حق الغرض متعلق بالمالية لا بالتصون والبيع
 لا يطل المالية لنواتها إلى خلف وهو الثمن **قول** وضمن الوصي أن يباع عبدا أو صبي ببيع ويصدق بتمنه
 أن يرضى العبد بعد هلاك تمه عبدا ورجع في تركه الميت وفي مال الطفل أن يباع عبدا فاشترى وهلك الثمن يدا
 فهو على الورثة في حصته أي لو أوصي أن يبيع الوصي عبدا ويتصدق بتمنه فباعه وقبض الثمن فضايع في يد الوصي
 ثم اشترى العبد ضمن الوصي الثمن لثري لأنه موافق لظن فلو كان العبد عليه لم يرجع الوصي في تركه الميت لأنه
 عامل له في تنبيذ وصيته فهو صحيح عليه بما كتبه من ثمنها في جميع تركه الميت وعن محمد رحمه الله أنه يرجع بثلث
 لأن الوصية حكم الوصية فافضل حكمها ومحل الوصية الثلث ولذا لا سلم أنه يرجع عليه حكم الوصية بل حكم التزوير
 وذكر

وذلك دين عليه والمدني يتقضى من جميع التركة وإن باع الوصي مال الصغير وقبض الثمن فذلك في يده ثم اشترى
 المان رجع المشتري بالثمن على الوصي ورجع الوصي في مال الطفل لأنه باع له ورجع الطفل على الورثة حصته بطلان
 القسمة باعها ما أصابه **قول** وصح احتياله بماله لو خير أو بيعه وشراؤه بما يتعاقب وسعه على الكبير في غير
 العقار أي لو احتال الوصي بماله ليتيم فإن كان ذلك خيرا ليتيم حج وهو أن يكون الثاني أملا للابن الأول
 لأن فيه كسب النظر من الجائدين وإن كان الأول أملا لاهج لأن فيه تفويض مال اليتيم على بعض الورثة وصح
 بيع الوصي أو شراؤه بما يتعاقب بالناس في مثله ولا يبيع بما لا يتعاقب في مثله لأن ثمنه متبدل بالنظر
 قال الله تعالى ولا تزر يوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن ولا يطر في الغبن الخاص بخلاف الغبن اليسير
 لأن في اعتباره تعطيل مصاحبه لعدم إمكان الاحتراز عنه هذا إذا باع الوصي من الإصني أو الوبايع من مال نفسه
 للصغير أو اشترى من ماله شيئا لنفسه جاز إذا كان ليتيم فيه منفعة طاهرة والأفلاذ عن محمد أنه لا يجوز
 بحال وهو أظهر الروايات وعن أبي يوسف وبيع الوصي على الكبير الغائب جائز في كل شيء إلا في العقار
 لأنه قائم مقام الوصي وهو الاب والاب لا ولاية له على أبيه الكبير فكذا وصية الاب لأن بيع المتول من باب
 الاحتياط لا يتوالى عليه أسباب التولي فكان البيع حطفا إذا حفظ الثمن ليس والاب بملك موقوف فكذا
 وصية بخلاف بيع العقار لأنه ليس من باب الاحتياط لأنه موقوف بنفسه إذا لزم عليه أسباب التولي
 حتى لو خان الهلاك على غنائه لم يكره ليعه لأنه حسنة من باب الاحتياط **قول** ولا يجوز في ماله في مال المتوفى
 إليه الاحتفاظ دون التجارة **قول** ووصي الاب أحق بمال الطفل من الجد وإن لم يوص الاب فأكبر كالأب
 أي وصي الاب أحق بمال الطفل من الجد وقال الشافعي الجراح أن الشرع أقام الجد مقام الأب عند
 عدمه في الارب فتقدم على وصية كالأب ولما كان الاب مقدم على الجد ووصية قائم مقامه وفي تقدم
 تقدم الأب معنى وهذا لأن العتق للنظر ولما اختار الوصي مع علة لقيام الجدول أن تعذر النظر
 لبيته من يعرف أبيه وإن لم يوص الاب إلى أحد فأكبر من له الاب لأنه أقرب الناس إليه ولهذا
 يملك الاب الأمكا يدون الوصي **قول** في الشهادة شهد الوصيان أن الميت أوصى إلى زيد معها
 ثلث لالان يدعي زيد وكذا الابن وكذا الوشهد لو أوصى صغير بمال أو كبير بمال الميت أي كونه
 الوصيان أن الميت أوصى إلى زيد معها بطلت الشهادة لأنها متهمان لأنها جحان فتعلا لثمنها
 بأنها المعين لها فتزده للثمن إلا أن يدعي زيد أنه وصي معها فحسب بطلت شهادتهما والتمس أن لا يثبت
 كالاول وجه الاحتسان أن للقاضي أن يقيم التهمة ما لم يفسد لهما ماله مونه المعين عنه فلو كان وصي
 معها بنصب القاضي أياه وكذا الابن إذا شهدا بأن أباها أوصى إلى فلان وهو ينكر لا تقبل شهادتهما
 لأنها جحان فتعلا لثمنها سبب حافظ للتركه فكانا متهمين فلا تقبل شهادتهما فإن ادعى فلان الوصية
 فقبل شهادتهما على ما ذكرنا في الوصية وكذا الوشهد الوصيان لو أوصى صغير بمال فشهدا بطلت

لا فسرهما في ذكر المال
فصارا متفقين كذا لو
شهدا الوارث كغيرهما
الميت لا تقبل شهادتهما
لانها باطل

لانها شتان ولا يترقب شتان ولا يترقب شتان ولا يترقب شتان ولا يترقب شتان
لكن في غير التركة لا تقطع ولايتها عنه لان الميت اقامها مقام نفسه في تركته لا في غيرها خلافا لما اذا
كان الوارث صغيرا حيث لا تقبل شهادتهما في الكل لان الوصي الاب الترقى وفي مال الصغير جميعا يكونان
متممين فلهذا لم يمتنع بالمال الموروث في حق الصغير وقيد منه في حق الكبير وقالوا اذا شهد الوارث
كبير تقبل شهادتهما في تركه الموصى وعينه لعدم ثبوت ولايتهما في مال الميت اذا كانت الورثة
كلها فرقت عن التهمة **قوله** ولو شهد رجلا لرجلي على ميت بدت الف وسهد الاخران للابن
فعله فبطل وان كانت شهادته كل فرقة بوصية الف لا اي وان شهد رجلا لرجلي ان لها على الميت
الف وسهد الموروث لها ان لها هدية على الميت الفاجازت شهادته المورثين وان كانت شهادته
كل فرقة للآخر بوصية الف لم تجز قال ابو يوسف رحمه الله لا تقبل في الدين ايضا لان الدين
بعد الموت يتعلق بالتركة خراب الزمة بالموت ولهذا لو استوفى احدهما حقه من التركة ساركة الآخر
فيه وكانت التهمة مثبتة حتى التركة متحقق التهمة بخلاف حال حيوة المديون وصحة حيث يقبل
لانه في الزمة ببقائها لا في التركة فلا تحقق التركة فلا تثبت التهمة وجه قولها ان الدرر في الزمة
ولا شريك في ذلك اصلا لان الزمة قابل حقوق شتى ولهذا تنقص احداهما بقض ولا يكون للآخر
حق المأذوم ولا ينتقل بالموت من الزمة الى التركة بخلاف الوصية لان حق الموصى له بتعاقب
التركة حتى لا يمتنع بعد هلاك التركة ولو بفق المورثين شيئا كان للمورثين الآخر حتى التركة
فكان كل فرقة مثبت لنفسه فقامت اذ في التركة فلا يصح شهادتهما **قوله**
انكسني مؤمن له فوج وذكر فان بال من التركة فعلا وان بال من الفرج فانشي وان بال منها
فانكسني مؤمن وان استويا فاشكال لا عيب بالكثر اياي انكسني مؤمن وذكر فوج فان بال من التركة
فوج علام وموت ميراث الفلام وان بال من الفرج فوج فوج ميراث الانبي لانه عليه السلام
عنه كيف يورث فقال من حيث مول ولان وجود المول من اي موضع كان دليلا على انه هو العقب
الاصلي والآخر بمنزلة العيب لان المنفعة الاصلية للذكر فوج المول وان كان مول منها فاشكال
خروجها لانه حين وجد ولا معارض والآخر حين وجد وجد مع المعارض فدل سبق وجوده وخروجه
على انه العقب الاصل والآخر عيب وان استويا في السابق فوج فوج ميراث ميراثه رحمه الله وقالوا
ينسب الى اكثرها بولائها دلالة قوة ذلك العقب وان عضو اصلي وله ان كثره اكره لا يدل على
السبق فربما يكون لزيادة التساع في احداهما وضيق في الآخر **قوله** فان بلغ وخرجت له كية او صدر
الى النساء فرجل وان ظهر له ثدي اولى او فاض او جرد او كان وطية فامراة وان يظهر علامة او تعاق
فمكمل لان خروج الكية والوصول الى الثآ من علامات الذكور والظهور في ثدي وتناول اللبن
واكمل

واكمل وامكان وطية من قبل من علامات النساء وان لم يظهر شي من ذلك او تعاقضا فمكمل لعدم ما وجب
قوله فتقت بين صف الرجال والنساء فتبتاع له امته تحتية فان لم يكن له مال فمن بيت المال ثم يباع وله
اقل النصيبين فلو مات ابو وترك ابنا له سهران ولخني سهم ابي انكسني اذا كان وقت خلت الامام
قام بين صف الرجال والنساء فلا تتكلم الرجال حتى لا تفقد صلواتهم لاحتمال انها امراة ولا تتكلم
النساء حتى لا تنسب صلواته لاحتمال انه رجل فان قام في صف النساء بعيد صلواته لاحتمال انه
رجل وان قام في صف الرجال فصلواته تامة وصلوات الرجال الذي عن يمينه ويا بة وظنة فان
فوت الى اعادة ثوبا وان صلب يتناع يصح وان كان بغير قناع كما جاز الى اعادة ثوبا وان لم
يعدها جاز ويتناع له امته تحتية بحاله لان نظر المهر الى السيد بها ان كان ذكرا وان كان انثى
للعروة ويكفي ان تحتية رجل لاحتمال انه انثى وامراة لاحتمال انه ذكر وان لم يكن له مال فشتون
من بيت المال امته تحتية لان بيت المال اعدل لوايب المسلمين وهذا من جلته واذا اختتت بتناع
ويرد ثوبا الى بيت المال ولو مات مورثه كان له اقل النصيبين من نصيب الذكر والارث حتى لو مات
رجل وترك ابنا وخني مشكلا فالمال بينهم انما سهران لابن وسهم لخنني ومو نصيب التنت
وعند الشعبي يقول بن عباس له نصف ميراث ذكر ونصف ميراث انثى هو قول ابو يوسف ومحمد
رحمهما الله لان حاله منزود والاصل في المسائل اعتبار الاحوال عند التورود ثم اختلف ابو يوسف
ومحمد في قس السبعين التهمة بين الخني والابن المعروف فقال ابو يوسف قياس قوله ان يكون المال
بينهما على سبعة ثلثة لخنني واربعة للابن المعروف لانا نعين نصيبا لابن وهو سهم لانه اقل وهو شتين
ثم انكسني لو كان ذكر كان له سهم ايضا ولو كان بنتا كان له نصف سهم فنعطيه نصف النصيبين
وذلك لانه اربع سهم يعمل كل ربع سهم صحيحا فلو كان لابن اربعة وللخنني ثلثة وقال محمد قياس
قوله ان يكون المال بينهما على انثى عشرهما للابن المعروف سبعة وللخنني خمسة لانه لو كان ذكر كان
له نصف المال ولو كان انثى كان له ثلث المال فيكون له نصف كل واحد من النصيبين نصف النصف
ونصف الثلث والباقي لتأخر محتاج الى حساب له نصف ونصفه نصف له ثلث وثلثه نصف واقله
انثى عشر في حال له نصف نصفه ثلثة وفي حال نصف ثلثة وهو انثان فكون خمسة والباقي سبعة للآخر
وقلنا ان احاج الى ابناات المال ابتداء والاقل شتين وفيما زاد عليه شك فنجب الميتين ولا يجب
المشكوك حتى لو كان نصيبه اقل لو قدر ذكر فاحسد لعطى له نصيب الا في تلك الصوت لكونه شتيانا بان يكون
الورثة زوجا واما واختا لاب وام في خني للزوج النصف وللثلاث والباقي للخنني لانه اقل النصيبين
ولو كان انثى تقول احسب الي ثمانية لانه يكون قسامة فخرن فرضها ثلثة مرتبة وللزوج ثلثة للامام
سهران ولو كان ذكرا يكون له الباقى فهو سهم وسهم مرتبة اقل من ثلثة مرتبة **قوله** سائل

شيء إياها الآخر من كتابته كالبيان بخلاف معتقل اللسان في وصية ونكاح وطلاق وبيع وسرا وتود
 لا في قداي إياها الآخر من كتابته كالبيان في الوصية والنكاح والطلاق والبراءة والقود حتى إذا
 قرئ عليه كتاب وصية فتبدل له الشاهد عليك بما في هذا الكتاب فإما ما يبرسه أي نعم أو كتب نعم فإذا
 جاء من ذلك ما يعرف أنه إقرار فهو جائز أو قيد له تزوجت فلانة فإما ما يبرسه أي نعم أو كتب نعم أو طلق
 امرأة بما يعرف أو كتب أنه طلق امرأة أو قبل بعت أو استترت أو اعنتت فإما ما يبرسه أي نعم
 والانتصاص منه أوله بالأيما أو بالكتابة يجوز أياها بالكتابة فلان الكتاب من الغايب بمنزلة الخطاب
 من الحاضر والجوز في حق الغايب العجز والعجز هنا استدلالهم ارتفاع الغيبة وعدم عجزهم
 ارتفاع هذا نصا راقية وأما الإيما فهي حجة في حق هذه الأحكام للفروق لأنها من حقوق العباد
 ولا تختص هذه التفريقات بلفظ خاص بل يثبت بالنظر كقوله ويثبت بعمل يدل على التول فلذا
 يجب أن يثبت بأشارة كاجته إلى ذلك والغايب في النقص حتى العبد ولا يقبل كالأشارة
 في إكراه لانها طالع حتى الله تعالى ولي سقط بالبهات بخلاف معتقل اللسان فإنه لا يقبل بالأيما
 وكتابته في الوصية وقال الشافعي رحمه الله يجوز كتابته وإيما وسوا كان آخر من أو معتقل اللسان
 لان علة الجواز في حق الآخر من ماله العجز وهو ليس له والاشارة يقوم مقام العيانية إذا
 صادت مبرورة وذلك في الآخر من دون المعتقل لسانه حتى لو امتد ذلك وصادت له أشارة
 معلومة كان بمنزلة الآخر من وقد رأيت ما ذهب عنه من أن المعتقل ان امتدت
 إلى وقت الموت يجوز أقراء بالاشارة كالآخر من قيل وعليه الفتوى **قوله** غنم مذبوحة وميته
 فإن كانت المذبوحة أكثر تحريمي وأكله الإلزام وهذا في حال الاختيار بان يجد ذكيتين ستين وأما في الفزوة
 تحريمي وأكله سوا كانت المذبوحة أكثر أو كانا متساويين أو كانت الميتة أكثر لان الميتة يكره عند
 الفزوة فالتحريم أولى لكن مع هذا لا يوجب تحريمي دليل يوصل إلى الإكراه في الإجماع
 فلا يصح بركه بلا فزوة وقال الشافعي لا يحمل الأكل في حال الاختيار وإن كانت المذبوحة أكثر لان
 التحريمي دليل ضروري فلا يصح إله إلا عند الفزوة ولا فزوة ولنا ان الغلبة تقوم مقام الفزوة
 في إثبات الأمانة لانا نعلم ان أسواق المسلمين لا تخلو عن الحرام ومع هذا جاز تناولها بالشر وغيره
 باعتبار الغالب بخلاف ما إذا كانت الميتة أكثر أو استويا لانه لا فزوة إليه لثقله فكمكن الاختيار
 عنه **قوله** لف توب خمس رطب في توب ظاهرها بس لظهور طوبته على التوب الظاهر كمن لا يسل
 نوع لا يتنجس لانه إذا لم يتقاطر منه بالعصر لا يفسد منه شيء وأما يتسل ما كان بالبدن وهو
 يتركه لا يتنجس ويقال ان كان اليابس هو الظاهر ينجس لانه ما يحد بلباس النجس الرطب وان كان
 يابس هو النجس والظاهر هو الرطب لا يتنجس لان اليابس ما يحد بلباس الظاهر لا يابس الرطب

من

النجس

من اليابس قبل حمل قول هذا القائل على ان مراده فيما اذا كان الرطب منفصلا منه شيء ونحوه
 اشارة إليه حيث نص على هذا البلية **قوله** ساء ملطج بالدم احرق وراى عنه الدم يتد منه حار وحق
 كالعسل لان النار ما كلف فيه من النجاسة فيصير الدم رما واضطررنا بستانه ولهذا الواجب عند العذرة
 وصادت رما ودا ظهرت لك حاله **قوله** سلطان جعل الخراج لرب الارض جاز وان جعل للسلطان وهذا
 عند أبي يوسف رحمه الله وقال ابو حنيفة رحمه الله لا يجوز فيها لانها في جماعة المسلمين ولا يوجب
 ان صاحب الخراج له حق في الخراج يعني بركه عليه والعصر حتى النقض فلا يجوز بركه عليه وعليه الفتوى
قوله ولو دفع الاراضي الملكة الى قوم ليعطوا الخراج جاز معناه ان اصحاب الخراج اذا عجزوا عن
 زراعة الارض وادوا الخراج دفع الامام الاراضي الى غيرهم بالاجرة اي يوجب الاراضي للقادرين
 على الزراعة وادوا الخراج من اجرتها فان فصلت شي من اجرتها مدفعه الى اصحابها وهم الملاك
 لانه لا وجه الى ازاله ملكهم بغير رضاهم من غير فروق ولا وجه الى تعطيل حق المقابله فنعين ما ذكرنا
 وان لم يجد من يستأجرها باع الامام الاراضي من يدر على الزراعة صيانة حتى القتاله وفيه رقا
 حق المالك من وجه **قوله** ولو نوي قضاء رمضان ولم يعين اليوم صح ولو عن رمضان كقضاء العدة
 صح وان لم ينو اول صلاة او اخر صلوة عليه اي لو كان عليه قضا صوم اكثر من رمضان واحد فصام
 ونوي نوا وباعنه ولم يعين اليوم الذي صام عنه صح ولو نوي عن رمضان ايضا يجوز وكذا قضاء
 الصلوة يجوز وان لم يعين الصلوة ويومها ولم ينو اول صلاة او اخر صلوة عنه وقيل الاصح انه يجوز
 في رمضان واحد ولا يجوز في رمضانين ما لم يعين انه صام عن رمضان في سنة كذا وكذا في قضاء
 الصلوة لا يجوز ما لم يعين الصلوة ويومها بان يعين ظهر يوم كذا مثلاً ولو نوي اول ظهر عليه جاز
 وكذا لو نوي آخره والاصل في هذا ان العبادات تختلف باختلاف الاسباب والصلوات اسبابها
 مختلفة لان ظهر كل يوم غير ظهر يوم آخر فحتاج الى تعيين النية في كل واحد منها وأما الصيام
 فوقتها سهر والسهر هو واحد فلهذا لا يحتاج الى كل يوم بعينه بخلاف ما اذا نوي عن رمضانين
 حيث لا يجوز عن واحد منها لاختلاف السبب **قوله** ابتلع بزاق غيره كندر لو صدقته ولا لا اي اذا اطلع
 الصائم ريق غيب فان كان بزاق صدقته يجب عليه الكفارة وان لم يكن صدقته يجب عليه القضاء
 دون الكفارة لان الريق لغة التقيح ولست قد عرفت اذا كان من غير صدقته فصاها لطيف
 وكذا وان كان من صدقته لا لغة النفس فصار كالجوز **قوله** قد يرضع الحمار عن ربه ترك
 الحج لان من الطريق شرط الوجوب او شرط الاداء ولا يحصل ذلك مع بعض طرق الحج فكان معذورا
 في ترك الحج فلا يثم بذلك **قوله** توزن من شدي فقالت شدي لم تنقذ حشيتي زن من
 كروا يندى فقالت كروا يندى وقال بذي رفتم تنقذ خنثي حشيتي راسر من اوزاني

بناق

دأشني فقال دأشتم لا ينفقد وهو ظاهر **قول** منها زوجه عن الدخول عليها وهو كمن يهاج
بينهما شئور لا يهاجبت نفسها منه بغير حق فلا يجب النفقة لها ما دامت على منعه لتحقق الشئور منها
هذا إذا منعه و مرادها الكني في منزلها وان كان ليتم لها الى منزله لا يكون تاشيخ لان الكني اجبة
لها عليه مكان كسبها نفسها لا يستينامها خلاف ما اذا كانت ساكنة معه في منزله ولم يكن له وطى
لان يمكنه الوطى كرها غايبا فلا بعد منعا **قول** ولو سكن في بيت الغصب فاستغنى منه الا ان لا يكون
ما شتر لانها محقة في المنع اذا الكني فيه حرام **قول** لا اسكن مع امك واريد بيتا اخر على
سكنها ذلك لان لا بد له من كسبه فلا يمكن منعه من ذلك **قول** قالت ساطلاق ده فقال
داده كبره كبره كبره او داده باء او كرده باء بنوي الطلاق منع و لو قال داده است وكوده
است منع نوي او لا و لو قال داده وكوده انكار لا منع وان نوي وسراشيد با قنات او هم
عمر لا منع الا بالنية حيلة زنان كن اقرار بالثبوت حيلة فليس كن لا كايين تراشيد
مرا جنك بارد اران طلها سقط المهر والا لا وهو ظاهر **قول** قال بعدد يا مالكي او لامة
اناعدك لا تعق لان ليس بصريح ولا كناية فلا يكون في شيء مما يقتضي التعق خلاف ما مولاي فانه
معنى لان حقيقة معني عن ثبوت الولا على العبد وذلك بالتعق فيعق لان يمكنه ابناء من جهة
قول يا مالكي واناعدك حقيقة معني عن ثبوت الملك للعبد على المولي يمكن ابناء من جهة المولي لا من جهة
لعدم قدرته على ذلك ولا يقتضي لان شرطه ان يثبت المتعق فيثبت في ضمن المتعق وثبوت المتعق هو
الملك متعدد لما ذكرنا فلا يثبت المتعق بدون **قول** بر من سو كذا است له ابن بكنه اقرار بالبين
بانه تعالى وان قال بر من سو كذا است بطلاق لزمه ذلك وان قال قلت ذلك كذب لا يصدق
و لو قال بر من سو كذا خائنه است كذا ان كان بكنه اقرار بالبين بالطلاق وقال للبايع مهران اراد
فقال البايع بر من بكنه لا يبيع هو ظاهر **قول** العقار المسامع لا يخرج مريد ذي اليد الم
برهن المدعي اي العقار اذا كان في يد رجل فادعي شخص انه ملكي لا يخرج ذلك عن يدي اليد الا اذا
اقام المدعي البينة انه ملكه وان في يد المدعي عليه لان هو الدعوى موقوف على ان المدعي به يكون
في يد المدعي عليه فلا بد من ابيانه او لا تنتفي تمام المواضع خلاف المتقول لان اليد في هذا فلا كناية
اي ابيانه بالبينة **قول** عقار ابي ولانية القاضي لا يبيع قضا فيه لانه لا ولاية له في ذلك المكان ولا ينفذ
المناخ فيه هل يعتبر المكان او الاهل فتبدل يعتبر المكان وقيل يعتبر الاهل حتى لا ينفذ قضا في غير
ذلك المكان ولا في غير ذلك الاهل على من اعتبر الاهل **قول** اذا قضى القاضي في حادثة ببينة ثم قال
رجعت عن قضائي او بدلي غير ذلك او وقعت في تبليص السهود او ابطلت حكمي وكذا لا يعتبر البينة
ماض ان كان بعد دعوى في حادثة مستقيمة اي لا يعتبر رجوع القاضي بعد قضائه بالبينة

لانه

لانه تعالى به حق الغي فلا يجوز ابطاله الا بدليل راجح **قول** خباخوما ثم سأل رجلا عن شيء فاق
به وهم يرونه ويسمعون كلامه وهو لا يسمع جازت شهاده في اي اذ اضاء رجل جماعة في مكان ثم
سأل رجلا آخر عن شيء مثل دين عليه فاقربه المسؤل والجماعة يرونه ويسمعون كلامه والقدر
لا يراه جازت شهاده في اي ذلك الاقرار لان الاقرار موجب بنفسه وقدر علمه والعلم يجوز لاوا
الشهادة **قول** وان سمعوا كلامه ولم يروه لا اي ان سمعت الجماعة المحببة كلام المقر لكن لا يرونه
لا يجوز شهاده في اي لان النفي شبه النفي فحتم لان يكون النفي غير فلا يجوز لهم ان يشهدوا عليه
مع الاحتمال الا اذا كانا داخلوا البيت وعلوا انه ليس فيه احد سواء ثم جلسوا على الباب
وليس للبنت مسك غيب ثم دخل رجل فسمعوا اقرارا بالداخل لم يروه وقت الاقرار لان
العلم حصرا لهم في هذه الصورة في رهنهم ان يشهدوا عليه **قول** باع عقارا وبعض اقراره حاضر
يعلم البيع ثم ادعى لا يسمع اي لا يسمع دعواه وهو تبليص محض وصحوة عند البيع وتركه فيما
يصنع اقرار منه بانه مكر البائع وان لا حق له في المبيع **قول** وبعث مهران لزوجه فأتت وطابت
ورثها مهران منه وقا لو كانت الهبة في مرض موتها وقال بان في الهبة فالقول له اي القول
للزوجه والقياس ان يكون القول للموت لان الهبة حادثة والحوادث تصاف الى اقرب الاوقات
وهو الاحتياض انهم انتقوا في سقوط المهر عن الزوجه لان الهبة في مرض الموت مسددة وان كانت
لوارث حتى لو وهب المريض عبدا لوارثه فاعقبه الوارث لثبوتها وبكنه يجب عليه ضمانه
ان مات المورث في ذلك المرض رد الوصية للوارث بقدر الاسكان فاذا سقط عنه المهر
بالاساق فالوارث يدعي العود عليه والزوجه يكفر بالقول قول الملك **قول** اقر بدين وعين
ثم قال كنت كادبا فيما اقر به ولست بمطل فيما يدعي عليه من الاقرار وهذا عند ابي يوسف
وقا لا يؤمن بتبليص المقر الى المترد وهو القياس لان الاقرار حجة ملزمة شرعا فلا يصار معه
الى البين كما ببينة بل ولي لان احتمال الكذب فيه ابعد لتفرع بذلك وجه الاحتياط ان العادت
حقت بين الناس انهم يكتبون الصك اذا ارادوا الاستدانة قبل الاخذ فلا يكون للاقرار
دلالة على هذا الحالة فيجلف وعليه الفتوى لتغير احوال الناس ولا يشرع المدعي بالبينة الصادقة
فصار اليه **قول** لو قال لاخر وكلبك ببيع هذا فكت صار وكيله لان سكوتة وليد التبول
عادة وان رده في الحان لا يصير وكيله **قول** وكلها بطلانها لا ملك غيرها لانه بين من جهة لانه
تعيق الطلاق بطلها وهو بين فلا يسمع الرجوع عنها **قول** وكلتك بكرا على ابني متى عزلتك فانت
وكيلي يتول في عزله عزلتك ثم عزلتك اي لو قال لرجل وكلتك بكرا على ابني ان عزلتك فانت وكيلي
فاذعزله عن الوكالة يكون وكيله واذا اراد ان يعزله بحيث لا يصير وكيله لا يقول عزلتك

جلد وكنه لا بد يدرك كشيخ اسلم وقال اهل البكر لا يطيق الختان وذلك لان المقصود من قطع جلدته
 بانك ان حشفت فاداك انت ظاهرة فلا حاجة الى القطع وان كان لو اري الحشفة يتقطع العصار **قوله** كشيخ
 اسلم الى اخره ظاهر **قوله** وقد سبغ سني اي وقت الختان سبع سنين وقيل لا يكتفى حتى يبلغ لان الختان
 للطهارة ولا طهارة عليه قبله وقيل انقصه انى عمره وقيل تسع سنين وقيل عشرين وقيل ان
 كان قويا يطيق الختان حتى والا فلا وقال البرخينة رحمه الله لا علم لي بوقتته وختان المرأة ليس بسنة
 وانما هو مكروه للرجال **قوله** فالما بته بفرس ولا بد ولا رجل الرمي جائز وحرم شرط الجعل
 من الجانيين لا من احد الجانيين اي الما بته بفرس واجواته جائز لقوله عليه السلام لا سبق الا في الظاهر
 او حافر ولان الفراء كما جاز الى رده حنة خيلهم والنفسهم والتعلم للكر والفرضا لذلك حرم شرط الجعل
 من الجانيين لما روي انه عليه السلام سبغ بانيه وراهق معنى شرط الجعل من الجانيين ان يقول ان سبغ فرسك
 فلك علي كذا وان سبغ فرسي فلي عليك كذا وهو قمار فلا يجوز وجوز شرط الجعل من احد الجانيين وهو ان
 يقول ان سبغتني فلك علي كذا وان سبغتك فلا سبي لي عليك وهذا ليس في معنى التمار فيجوز التمار
 ان لا يكون لما فيه من تعليق التملك على الخطر لكن يجوز انما لا يكون لما روي ان شرط الجعل من الجانيين
 وادخلنا لما محلا متدا ان يقول لانا ان سبغتك فلانا لان كذا ان سبغتك فلكي فلانا عليك
 لكن شرط شرط بينهما وهو ان ايها سبغ كان له الجعل على صاحبه باق على حاله فان عليها اخذ الما بين
 وان غلبه فلكي لها عليه وياخذ ايها غلب الما الما بين الما بين صاحبه وانما جاز هذا لان الثالث لا يعم
 على السداد بركها قطعا وتبيننا وانما محتمل ان ياخذ فخرج بذلك من ان يكون قمارا فصلا اذا شرط من
 وادخل ان التمار هو الذي لتوي فيه الجانيان في احتمال الفرامة واعلم ان المراد بالجواز في باب المسابقة
 احاد دون الاحتاق حتى لو امتنع المبوق من الدفع لا يجبر القاضي ولا تقضى عليه بالدفع **قوله**
 ولا يصلي على غير الانبياء والملايكة لا يطيق التبع لان في الصلوة من تعظيم الله ما ليس في غيرهما من الدعوى
 وهي زيادة الرحمة والقرب مراتب تعالى ولا يلحق ذلك من يتصور منه الخطايا والدنوب وانما يدعى له
 بالقعود المعصية والى واما بطريق التبعية كجهر مثل ان تقول اللهم صل على محمد وآله وصحبه واخلفوا
 في الترحيم على النبي صلى الله عليه وسلم ان يقول اللهم ارحم محمد قتيلا لا يجوز لانه ليس فيه ما يدل على التعظيم
 وهو موصوف قطعا فيكون تحصيل الحاصل وقيل يجوز لانه عليه السلام كان اشرف العباد الى مرتبة الرحمة ثم
 لا ادل ان يدعو الله تعالى بالرحمة فيقول ربي الله عنهم لانهم كانوا يبا لغون الرحمن مراتب تعالى للنعيم
 بالرحمة فيقول ربيهم الله ولن بعدهم بالمعصية فيقول غفر الله لهم وتجاوز عنهم **قوله** ولا اعطى باسم
 النيرة زاد المهر صان لا يجوز اي الهدايا باسم هذا اليومين حرام بل كقران اراد تعظيم ذكر اليوم واما لو كان
 كسب العادة لا يكفر وينبغي ان لا يفعل في ذكر اليوم خاصة وينعزل قبله او بعد ان لا يكون تسميها بالكلية
 قوله

في طلب ح

قوله ولا بأس بلبس التلانس وذب لبس السواد وارسال ذنب العامة بين كتيبه الى وسط
 ظهره اما الاول فلما روي انه عليه السلام كان له قلائد يلبسها ذكته في الذخيرة واما الثاني فلان محمد اذ
 في سير الكبر حد ينادى على ان لبس السواد مستحب واما الثالث فقد اختلفوا في مقدار الذنب قيل
 شبر وقيل الى وسط الظهر وقيل الى موضع الجوس وسحب للرجل ان يلبس احسن الثياب وكان
 ابو حنيفة يوصي اصحابه بذلك يلبس باربعية وينا روبا ع الله تعالى الزينة بقوله قل من حرم زينة الله
 التي اخرج لعباده وقال عليه السلام اذ انعم الله على عبد احب ان يرى اثار نعمته عليه **قوله**
 يخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه رداء قيمته الف درهم واما قام الى الصلوة وعليه رداء
 قيمته اربعة الاف درهم **قوله** وللبس العالم ان يتقدم على الشيخ اي هاروي كذا في القرآن تحتم
 في اربعين يوما اما الاول لانه اعلم منه وقال تعالى الطيعوا الله والطيعوا الرسول واولي الامر منكم
 والمراد باولي الامر العلم في الصحب الاقوال واما الثاني فالمراد منه ان يتقدم بالثاني وفهم معانيه لا مجرد
 التلاوة وانما قدر مقدار اختتم بربعين يوما يقرأ كل يوم ثلثي حزب او اقل تيسيرا **قوله**
 الفرائض يبدأ من ترك الميت تجهيزه ثم دينه ثم وصيته ثم قسم بين ورثته وهم ذو فرض اي ذو سهم
 متد فلا باب السدس مع الولد وولد الابن والجدة كالأب ان لم يتخذ في نسبته الام لا في ردها
 اي ثلث ما بقى ومحمد ام الاب تحجب لافق الفرض لغة التقدير وانما سمي انصلا الموارث فرائض لانها
 متد لا يصحها ويبدأ من ترك الميت لغيره عن حق الغير كالمهون والعبد الجاني تجهيزه عن غير
 تقدير ولا تمييز وهو قدر كفن الكفاية او كفن السنة او قدر ما كان يلبس في حيوة ماضية
 يتباه واما تقدم التجهيز على الدين اعتبارا بحاله حيوة ثم يبدأ بالدر لتولته تعالى مر بعد وصية يوصي بها
 او دين ولان الدين واجب والوصية تبرع والبداءة بالواجب اولى والتقدم ذكر الدل على
 التقديم فعلا والمراد بالدردين لم مطالب من جهة العباد لا دين الله تعالى ثم تنفذ وصيته
 من ثلث ما بقي بعد التجهيز والدين لما يكونا ثم قسم البقية بين ورثته وهم اصحاب الفروض اي
 السهام المتد في كتاب الله تعالى لما تكونا ولتولته عليه السلام مكتوا الفرائض باهلها فالقت
 فلا ولي عصبه ذكر فلا باب السدس مع الولد وولد الابن لتولته تعالى ولا يورثه كذا واحد منها السدس
 ما ترك ان كان له ولد وولد الولد ولدا لا جاع واجد كالأب عند عدم الاب ان لم يدخل في
 نسبه الى الميت انى ومواكيد الصحيح الا في مجلس فان الجدة فيها ليس كالأب احد هارود الام ثلث
 الجميع اي ثلث ما بقي كما في زوج وابوين او زوجة وابوين فان الاب مرد الام الى ثلث ما سبق بعد فرض
 احد الزوجين والجدة لا يرثها اليه وكذا في حب ام الاب فان الاب يحجبها دون الجدة وان تخلف في نسبه الى
 الميت ام كان فاسدا فلا يرث الا على انه مردوي الارحام **قوله** تحجب لافق اي الجدة تحجب لافق كالأب

لانه قائم مقامه وقال لا يدا فضل الامرين وموت قول ماكد والساف مع بي الاعيان والعلات المتكسمة
دموان بجعل كجد كاصد لاختوة في النسبة وبنوا العلات يدخلون في النسبة فاذا اخذنا كجد نصيبه فجون
بغير شي واما بنت كد لمان ساه اذا ترك جدا واخا لاد وام فالمان ساهما نصيبان فالمتكسمة خير لم
من البنت ولو ترك جدا واخوين فالمتكسمة ساه ولو ترك جدا وبنت اخوة فالمتكسمة
خير من المتكسمة لان بالمتكسمة كجد الدرع **قول** ولام البنت ومع الولد او ولد الابن او الابن من الاخوة
والاخوات السدس ومع الاب واحد الزوجين بنت ما بقي بعد فرض احد هما اي للام بنت التركة عند عدم
الولد وولد الاب ليرتول تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلام البنت ومع الولد او ولد الابن
او الابن من الاخوة والاخوات السدس ليرتول تعالى ولا يورث لكل واحد منها السدس ما ترك ان
كان له ولد وقوله تعالى فان كان له اخوة فلام السدس والمراد بالجمع الاثنان وما فوقها والمراد
بالولد الولد وولد الابن بالاجماع وقال لرعيان لم يحجب للام من البنت الا السدس لانه من الاخوة
نظر الى ظاهر الآية ومع الاب والزوج او الزوجين يكون للام السدس لانه هو بنت ما بقي بعد فرض احد
الزوجين **قول** ولكم وان كثر السدس ان لم يتخلل جد فاسد في نسبته الى الميت اي اجد
الصحيات اذا كن صحا ذيات فلين السدس والحجة الصحيحة هي التي لا يدخل في نسبته الى الميت جد
فاسد كام اب الام ولها السدس لاد كانت اولاد واحدة او اكثر ليرتول عليه اللام الطموح الجدة
السدس **قول** وذات اب حمتين كذات جمة واحدة يعني اذا ترك حمتين احدهما ذات قرابة
واحدة كام ام الاب والآخر ذات القرابتين او اكثر كام ام الام وهي ايضا ام اب الام ليرتول السدس
سهما انصافا باعتبار الادان وعند محمد انما باعتبار الجهات لان اصلان احدهما كاختلاف الكفاص
في حكم اليراث الا ان ابي اليرث اذا كان احدهما قاصا من ام بجعل الاخ كخصين ما ضا السدس بالاقوة
والباقي سهما بالخصومة ولا يورث رحمه الله ان يورث اكدات بمعنى واحد فلا يتعدد بتعدد اكدات
الا يورث ان لا يورث الاب وام لا يورث باعتبار القرابتين للاحاد والجمتين وهي قرابة الاخوة حتى لا يورث
بجدة الاب والسدس حمة الام بل يا ضا نصف للاخوة خلاف ما ذكر من النظر لان جمة الارث هناك
مختلفة **قول** والبعدى تحجب بالقرى والكل بالام اي البعدى من اجدات تحجب بالقرى منها من اجدات كانت
وارثه القرى او محجوبة بالاب او بالجد ولحقن كلين بالام وكذا الابويات تحجب بالاب وكذا ابجد الام لا
فانها يورث مع اجد لانها ليست من قبله اما سقوط البعدى بالقرى فلان اكدات يورثن باعتبار الاولاد
فوجب ان تقدم الاول على الابعد كالاب الاول مع اب الا بعد واما سقوط الكل بالام فلان الام اصل
في قرابة اجد ابي من قبلها فلا يورث منها فاذا حجت اجدات التي من قبلها كانت اولي ان تحجب التي من قبلها الاب
لانها اضعف حالها ولها لورثه اخصائه **قول** ولزوج النصف ومع الولد او ولد الابن وان سفل

الربيع

الربيع وليرتول تعالى ولكم نصف ما ترك اذوا حكم ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فلكم الربيع ما ترك
فهذا من باب مقابلة الجمع بالجمع فتعقبي النكاح الاحاد على الاحاد وللفطيتنا ول ولد الابن بالاجماع
قول ولزوج الربيع ومع الولد او ولد الابن وان سفل النصف ليرتول تعالى ولكم الربيع ما تركتم ان لم
يكن لكم ولد فان كان لكم ولد فلين النصف ما تركتم **قول** وللنصف النصف والكل بالام ليرتول تعالى وعصبة الابن
وله سفلها اي بالنصف النصف ليرتول تعالى وان كانت واحدة فلها النصف والكل بالام ليرتول تعالى
فان كن لثلاث فوق اثنتين فلين بنت ما ترك اي اذا كانت البنات ثنتين او اكثر فلين بنتا ما لم يكن
والمراد بالجمع في قوله تعالى فان كن نسبا الاسى وما فوقها دليل ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى للمسكين
بالثنتين من المال واذا اجتمعت الست مع الابن بعصبة الابن فكون الابن للذكر مثل حظ الانثيين
لقوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين **قول** وولد الابن كولد امه وعج
بالابن ومع البنت لا قرب الذكور الباقية ولان بنت السدس ككله للثلاث اي ولد الابن كولد الميت
عند عدم ولد حتى يكون بنوا الابن عصبة كالبنين وبنات الابن كالبنات حتى يكون الواحدة
النصف والبنات ثلثا فاعدا للثلاث فيعصبهن المذكور عند اختلافهن بالذكور فكون للذكر مثل
حظ الانثيين ثم ولد الابن كجدة الميت ذكوره وانما شهم فيه سواء لان الابن اقرب الى الميت من ابن
الابن وهما عصبة فحجب الابعد بالاقرب واما البنات وان كن اعمى ب فرض لانا ان كن يدرين
بالابن فلا يورث مع اصلهن وان كن لا يدرين به بان كان عمس فهو مسسا ولا اصلهن فحجبهن كما تحجب
اولاد لان ما ثبت لاحد المثلين ثبت لساوية ضرورة ولو كان مع البنت الصلبية اولاد لابن
او اولاد ابن الابن كان ابنا في بعد فرض البنت الصلبية لا قرب الذكور من اولاد الابن واولاد
ابن الابن لانهم عصبة تحجب الابعد بالاقرب ولان اولاد الابن السدس ككله للثلاث ليرتول
ابن سعد رضي الله قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للبنت النصف وبنت الابن السدس
ككله للثلاث والاب في لاخت فيما اذا مات وترك بنتا وبنت ابن واختا **قول** وحين بنتين
لان يكون مهرن او سفل مهرن ذكر فعصب من كانت كذاية ومرك كانت فوة فمن لم يكن ذات
سهم وسقط مهر يورث ام تحجب بنات الابن ببنتين صلبتين لان ارهن لكلمة الثلثين وقدر البنتين
فستظن اذا لارث بق لورثهن فرضا بعصبة الا ان يكون مهرن غلام اي كذاية سواء كان اخا لهن
اولم يكن او سفل مهرن فعصب من كانت كذاية ومرك كانت فوة فمن لم يكن ذات سهم وسقط مهر يورث
وهذا مذ عيب على ويزيد من رضى الله عنهم وبه اصرعاه العلماء وروي عن سعد رضي الله عنه انه قال
بنات الابن يبعثن الصلب وان كان مهرن غلام ولا متكسمة وان كانت الصلبية واحدة وكان مهرن
غلام كان لبنات الابن اسوا من البنات من السدس والمتكسمة فانها اقرب اعطين وحجة ان بنات الابن

بنات وبنات من اهل الامرين اما الفروع او المتناسبة وليس من ان يجمع بينهما فاذا استكملنا البنات
 التلثين فلو قاسم لزم الجمع بينهما وهو غير جائز واذا كانت الصلبة واحدة اخذت النصف وتسمى
 البنات المسكس فبناات الابن ان كن منفردات وان كن محملات كان هن احد الامرين
 من المسكس والمتناسبة للثلاثين ولعلنا يا هذا البنات اكثر من التلثين وللمهور قوله تعالى لو صيكم الله
 في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين واولاد الابن او لاد علي ما بيننا فمسطح الاله ونصية هذا ان
 يكون المال مقسوما بين الكل الا انما علمنا في حق اولاد الابن باول الاله في حق الصلبين او الصلبة
 الواحدة بما بعدها وليس فيه جمع بين اكنيته والمجاز وانما هو عمل يقتضي كل لفظ على حدة ولا ينافي ذلك
 فرض وبنات الابن في هذه الحالة عصبات مع اخصه وصاحب الفرض اذا اخذ فرضه خرج من بينه فصار
 الباقي في العصبه فينا ركنه ولا يخرج من العصبه كما لو انفرد واللاتر ان صاحب الفرض لو كان
 غير البنات كالا بنين واصل الزوجين كان كذلك فكذا مع البنات واحده من ريادة علي التلثين
 ليس محظورا لامر ان ياضد به بالناسبة عند كثرته بان ترك اربعين بنتا وبنات اهلها في بنات
 الابن عند عدم بنات الصلب اقرهن الى الميت منزل منزله البنت الصلبة التي لها في القرب منزلة
 بنات الابن وهكذا يفعل وان سفلين مثله لو ترك بنت بنات ابن بعضه سفل من بعض وبنات
 ابن ابن اخر بعضه سفل من بعض وبنات ابن ابن اخر بعضه سفل من بعض صورة
 الفرق الاول والثاني والثالث العليا من الفرق الاول لا يولد لها احد فتكون لها النصف
 ابن ابن ابن الواسطي من الفرق الاول يولد لها العليا من الفرق الثاني
 ابن بنت ابن فتكون لها المسكس بكلمة التلثين وكذا للتسليبات
 ابن بنت ابن بنت الابن يكون مع واحدة منهن غلام فيعصبها ومن محاذها
 ابن بنت ابن بنت ابن بنت ومرفوقها اذا لم يكن صاحب فرض حتى لو كان الغلام مع السفل
 من الفرق الاول عصبه وعصبه الواسطي من الفرق الثاني والعليا من الفرق الثالث وستتط
 التسليبات ولو كان الغلام مع السفل من الفرق الثاني عصبه الواسطي منه والواسطي والعليا
 من الفرق الثالث والسفل من الفرق الاول ولو كان مع السفل من الفرق الثالث عصبه اجمع غير
 اصحاب الفرائض والمعنى اذكرنا ان العليا منزل منزله البنت والبواقي منزل بنات الابن ولو كان
 مع العليا من الفرق الاول عصبه اخته وستتط البواقي كما ذكرنا في الاولاد فصار لبنات الابن احوال
 ست النصف للواحدة والتلث للثلاثين فصاعدا والمتناسبة مع ابن الابن والمسكس مع الصلبة
 الواحدة والسقوط بالابن وبالصلبين الا ان يكون معهن غلام فيعصبهن **قول** والاخوات لاب وام
 كبنات الصلب عند عدمهن ولا بنات الابن مع الصلبة وعصبن اخواتهن وبنات الابن

اي

اي الاخوات لاب وام كبنات الصلب عند عدم البنات فلموا احد النصف لقوله تعالى ان امرؤ وهك
 ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك والمراد الاخت لاب وام اولاد وللاكثر التلثين لقوله تعالى
 فان كانتا اثنتين فلها الثلثان ما ترك ومع الاخ لاب وام للذكر مثل حظ الانثيين لقوله تعالى
 وان كانوا اخوة رجالا ولان فللذكر مثل حظ الانثيين والاخوات لاب مع الاخوات لاب وام كبنات
 الابن مع بنات الصلب متى يكون بلواحدة من الاخوات لاب النصف عند عدم الاخوات لاب وام للثلاثين
 فصاعدا التلثان ومع الاخوات لاب للذكر مثل حظ الانثيين ومع الاخوات الواحدة لاب وام المسكس بكلمة
 للثلاثين ويستقطن بالاختين لاب وام الا ان يكون معهن اخ لاب فيعصبهن فتكون للاختين لاب وام
 التلثان والباقي بين اولاد الابن للذكر مثل حظ الانثيين ولهن الباقي مع البنات او مع بنات الابن
قول وعصبن اي عصب الاخوات لاب وام اولاد اخواتهن وبنات الابن وبنات الصلبة اما نصيب
 الاخوة هن فلما توفوا واما نصيب البنت هن وبنات الابن لقوله عليه السلام اجعلوا الاخوات مع البنات
 عصبته **قول** ولما امد من ولد الام المسكس وللاكثر التلث ذكرهم كانشاهم لقوله تعالى وان كان رجل
 يورث كلالة او امرأة وله اخ او اخوات فلكل واحد منها السدس والكلالة ميت لا ولد له ولا والد وقد
 اجعوا ان المراد اولاد الام ويدل عليه قراءة الي وسعد مرابي وقاص وله اخ او اخوات ولا اكثر التلث
 ذكرهم وانما هم سوا في القصة ولا تخفى لقوله تعالى وان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث الشريكة
 تقتضي المساواة كذا قال اهل اللغة **قول** وحبس بالابن وابنه وان سفل بالاب والجد وان علا
 وبنات حبس ولد الام فترط اي الاخوات كلن حبس بالابن وابنه وان سفل بالاب والجد
 وبما يجد عند الخليفة رحمه الله لرحمته عموم ولايته في النفس والمال وانما يستقون بهؤلاء لان ميراثهم
 مشروط بالكلالة واختلف في الكلالة هل هو منه لبيت او لورثته او للتركة وعلى اي تقدير شرط التسبيته
 فبالكلالة عدم الوالد والولد لبيت فستقون بهم وبنات الميت وبنات ابيه حبس ولد الام فترط والجد
 الاخوة والاخوات من الابوين ومن الاب لما ان شرط اربهم الكلالة ولاكلالة مع الولد وكلالة الاخوة
 والاخوات فان شرط اربهم النصف او التلثين والكلالة لکلالة فاذا اسنى الكلالة اسنى هذا الارث
 لكن لم ارث آخر بطريق العصبية مع البنت فيرثون هذا الارث لا الارث الذي يترقى الكلالة بخلاف
 ارث اولاد الام فان جمع ارثه مشروط بالكلالة مسنى بعدمها **قول** وعصبه اي من احد الكملان الفرز
 والباقي مع ذي سهم وعصبته بالفرع عطف على قوله ذو فرض وهي من ما خرج المال عند انقراضه وما اشته
 الفرائض عند وجود من الفرع المتدر **قول** والافق للابن بم ابنة وان سفل لم الاب ثم الاب لاب
 وان علام الاخ لاب وام ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ لاب وام ثم ابن الاخ لاب ثم الاعام ثم الاعام الاب
 ثم اعام الجدة على الترتيب ثم المعق ثم عصبته على الترتيب اي احق العصبات جز الميت وغيرهم يكون به

ثم ابن ابنه وان سئل ذلك لان الله تعالى قال ولا يولد لكل واحد منها ولد من مائة كان
له ولد فجعل الاب صاحب فرض مع الولد ولم يجعل للولد الذكر سهمها مقدرا فنعين ابنا في له ذل هذا
على ان الولد الذكر مقدم على الاب بالعصبة وابن الابن ابن على بابنا فتقدم ايضا وانما لا تقدم
الولد لان الله تعالى قال لا يرث الابن من ابنته وان لم يكن من ابنته احد يكون الميراث لابنته
ثم لاب الاب وان علا ولم اصول الميت لان الله تعالى شرط لارث الاخت الكماله وهو الذي لا ولد
له ولا ولد فعلم بذلك انهم لا يرثون مع الاب فلو كانت الاخت لا يرثون مع الاب ولم يورث
الابن الى الميت بعد اصوله وفروعه فما ظنكم من هو بعد منهم كاعامه واعام ابنته وان لم يكن من
الابا احد يكون الميراث للاخت الاب وام ثم للاخت الاب وام ثم لابن الاب وام ثم لابن الاب
وانما قد مواعلي الاعام لان الله تعالى جعل لارث في الكماله للاخت عند عدم الولد والوالد
بقوله تعالى وهو يرثها ان لم يكن لها ولد فعلم بذلك انهم مقدمون على الاعام ولان الاخت جاز الاب
فكانوا اقرب من الاعام لانهم جاز الجدة وانما قدم الاخ لام واب لان اقوى لاقصالة بالميت من الجاني
وقال عليه السلام ان اعيان بني الام توارثون دون بني العلات وان لم يكن احد من الاصا اولاهم
بالميراث اعام الميت لانهم جاز الجدة فكانوا اقرب لقوله عليه السلام اكلوا الزايف باهلها فما البقت
فلا ولي رجل ثم اعام الاب لكونه اقرب بعدهم ثم اعام الجدة لانهم اقرب بعدهم وقوله على الترتيب
المراد الترتيب الذي ذكرنا في الاخت وهو ان تقدم العم لاب وام على العم لاب ثم العم لاب على ولد العم
لاب وام وكذا الحكم في اعام الاب والجدة وان لم يكن من الاعام يكن الميراث للعتق لقوله عليه السلام
الولا محكم كلهم النسب وهو آخر العصباء لقوله عليه السلام فيه وان مات ولم يورث وارثا كنت ابنته
والمراد بالوارث وارث هو عصبة بدليل ان ابنته حرة اعتقت عبد لها مات وترك بنتا محملا
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يولد لابنته ونفسه لآخر لابنة حرة وهي المعتقة وان لم يكن المولى
موجودا فالميراث لعصبة المولى اذ لم يكن للعتق عصبة بالنسب والمراد بقوله على الترتيب ان جاز الميت
اولي وان سئل ثم اصله وان اعلا ثم جاز ابنته ثم جاز جده تقدمون بقية القرابة عند الاقرباء وعلو الورقة
عند المساواة **قول** واللاي فرضهن النصف والثلث من لعن عصبة باخوتين لا غير وهن اربع
النساء وبنات الابن والافوات لاب وام واخوات لاب وهذا في البنات والافوات طاهر فانهن
لعن عصبة باخوتين واما بنات الابن فانهن لعن عصبة بابنا اعام من ايضا كذا ذكرنا في سلم النسب
ول ومن يدل بغيره حب به سوي ولد الام اي بذلك الغير سوي ولد الام فانه يدل بالام
فلا تحب بل هي تحب بالاثنتين منهم الثلث الى السكس وانما لا تحب الام لانها لا تحب جميع التركة
فلا يرث ميراث الام لان الام سكتت حصة الولاد وهو حصة الاخت **قول** والمحجب محجب كالاخوين

محجبان

محجبان الام من الثلث الى السكس مع الاب المحجب محجب كالاخوين او الاخوات من جهة كالاخوات
مع الاب ومحجبان الام من الثلث الى السكس لان ارث الاخت مشروط بكملته وارث الام الثلث
مشروط بعدم الاثنين من الاخت **قول** لا المحرم بالرق والقيد مبسرة واختلاوا لدرين الدار
اي من كان محروما عن الارث كولا لا يحب غيره وانما لا يرث الرقيق لانه لا يملك ميا ولا يجوز ان
يثبت لسيده لانه ليس بوارث لمورثه وانما لا يرث العاتل مبسرة لقوله عليه السلام لا ميراث
للعاتل المراد اذ لم يكن محق وعند السافخ لا يرث مطلقا سواء محق او لا نظر الى اطلاق الحديث
وقلنا اذا كان القتل محق او واجب عليه القتل او جائز له قتله وعلى كلا التقديرين لا يحق ان يكون
سببا للعتوة والحديث محمول على القتل مبسرة بغير حق واختلاف الدر ايضا مانع لقوله عليه السلام
لا يرث الكافر من المسلم ولا المسلم من الكافر واختلاف الدين حكما مانع ايضا لان الميراث معاول
بالتمتع وعند اختلاف الدارين لا ينصر احد ما صاحبه لكن هذا الحكم في قواهل الكفر لا في حق المسلمين
حتى لو مات مسلم في دار الحرب يرثه ابنته الذي في دار الاسلام **قول** والكافر يرث بالنسب السبب
كالمسلم لانه كما في كل فمكذب بالاسباب الموضوعه للملك كالمسلم ولانه يعقد الزمة التحق بالمسلم
في المعاملات فمكذب بالاسباب الموضوعه للملك كالمسلم **قول** ولو حجب احدها فبا حجاب لا ينكح محرم
يعني لو اجتمعت في الكافر قرابتان لو تزوجا في شخصين حجب احدهما الآخر برث بالحاجب وان لم يحجب
احدهما الآخر برث بالقرابتين كما اذا تزوج محرمي امه فولدت له ابنا فهذا الولد ابنتها وابن ابنتها
فبرث منها اذا ماتت على انه ابنتها ولا يرث على انه ابن ابنتها لان ابن الابن محجب بالابن ولو ولدت
لر بنتا كان الابن برث الثلثين النصف على انها بنت والسكس على انها بنت الابن وترث
من ابنتها على انها بنت لا على انها اخت من الام لان الاخت تستقط بالبنات ولا يرث الكافر بكا
محرم كما اذا تزوج المحرمي امه او غيرها من المحارم لا يرث منها بلكا لان هذا الكا وان كان
له حكم العم عند ابي حنيفة رحمه الله كس لا يقر عليه اذا سلم فكان كالغاسق **قول** برث ولد
الزنا واللعان بحصة الام فقط لان نسبها من جهة الاب منتقضة فلا يرث به ومن جهة الام ثابت فبرث
به امه واخوته من الام باقرض لا غير **قول** ووقف للكل حظ ابن وبرت ان خرج اكثره فاقبل اوله
اي اذا ترك الميت امرأة حاملا او غيرها من برته ولها وقف لاجله نصيب ابن واحد في قول
ابي يوسف رحمه الله وعليه الفتوى لان الغالب ولادة ولد واحد وعنه انه لو وقف نصيب اثنين
ومو قول محمد رحمه الله لان ولادة الامس معتاد وعن ابي حنيفة رحمه الله لو وقف نصيب اربع بنين
او اربع بنات انها اكثر لانه يتصور ولادة اربعة من بطن واحد فتترك نصيبهم احتياطا لم الحمل
ان خرج اكثره وهو حي ثم مات برث وان خرج اقله وهو حي فمات لا يرث لان انفصاله من البطن

لا بد من ذلك ليقوم مقام الكلد ثم ان خرج مستقما فالمعتبر صدق وان خرج منكوسا فالمعتبر مرتبة **قوله**
ولا وارث بين الفرقتين الحرقتي الا اذا علم ترسب الموت اى اذ مات جماعة في الغرق او الاحتراق ولا بد من
انهم ماتوا ولا يجعل كانهما ما تراعى ما يكون من كل واحد لورثته ولا يرث بعضهم بعضا الا اذا عرف
ترتيب موتهم فموت المتأخر من المتقدم **قوله** وذو رحم وهو قريب ليس بذى سهم ولا عصبه ولا يرث
مع ذى سهم وعصبه سوى احد الزوجين لعدم الرد عليهما وترتيبهم كترتيب العصباء **قوله** وذو رحم
معطوف على قوله عصبه اى قسم ماله بين ورثته وله ذو فرض وعصبه وذو رحم وذو الرحم هو قريب
ليس بذى سهم ولا عصبه ولا يرث مع ذى سهم ولا مع عصبه سوى احد الزوجين لعدم الرد
عليهما فقامه الصحابة برون توريت ذوى الارحام وبه قال اصحابنا لقوله عليه السلام الخال وارث
من لا وارث له رواه وابوداود وقال زيد بن ثابت لا ميراث لذوى الارحام ولو وضع في بيت
الماله وبه قال مالك والساجع لما دوى ابنه عليه السلام سئل عن رجل مات وترك عمة وخالة
فقال عليه السلام لا شيء لهما قلنا هذا لا يعارض قوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض ويحتمل
ان يكون هناك من هو اولى منها او قبل نزول الآية ويحتمل ان يكون المراد بقوله لا شيء لهما اى لا فرض
لها مقدار ونحن نقول به على ان كثيرا من اصحاب الساجع رحمه الله خالفوا وذهبوا الى توريت
ذوى الارحام وما اختار نقلها بهم للفقهاء زماننا لسناد بيت المال وخرجه غير المصنف
قوله سوى احد الزوجين معناه لا يرث ذوى الارحام مع وجود ذى فرض او عصبه الا اذا كان
صاحب الفرض احد الزوجين فموتون معه لعدم الرد عليه لان العصبه اولى منه ثم ترتيب ذوى الارحام
كترتيب العصباء تقدم فروع البيت كالاولاد البنات وان سئلوا ثم اصوله كالاجداد الناصبين
والاجداد الناصبات وان علوا ثم فروع ابويه كالاولاد الاخوات وبنات الاخوة وبني الاخوة لام وان نزلوا
ثم فروع جدته وجدته كالاعمام والعمات لام والاقوال والحالات وان بعدوا **قوله** والترجع بقرب
الدرجة لان ارثهم بطريق العصبية مروج فتقدم الاقرب على الابلع في كل صنف منهم كبنات البنات اول
من بنت بنت البنات لانهم يؤولون على سبيل التقصيب من وجه فتعبر للاقرب فالاقرب **قوله** ثم يكون
الاصل وارثا اى اذا استواء في الدرجة اى في القرب فاولاد الوارث اولى مرغبا لان الوارث اقوى
قرابة من غير الوارث فكان ميراثه اقوى كبنات بنت الابن من ابن بنت البنات وابن بنت ابن
اولى من ابن بنت بنت وان استواء في العرب وليس فصح ولد الوارث فالما لم قسم بينهم
على السواء ان كانوا ذكورا كلهم او انما كلهم وان كانوا مختلطين فلذلك مكر من خط الانثيين **قوله**
وعند اختلاف جهة القرابة فلقابة الاب صنف قرابة الام اى ان كان بعض ذوى الارحام من جهة الام
وبعضهم من جهة الام كان من هو جهة الاب الثلث ن ولما هو من جهة الام الثلث لان قرابة الاب
اقوى

اقوى فله الثلثان والثلث لقرابة الام وهذا لا ينصو في الفروع وانما يتصور في الاصول والعمات
والاقوال **قوله** وان اتفق الاصول فالتمس على الابدان والاقوال ومنهم من يوصف من يطن اختلف
اى ان اتفقت منه الاصول اى الاباء والامهات في الذكورة والابوة ولم يكتفوا فيها كانت التمس
على ابدانهم حتى يجعل بينهم الذكر من خط الانثيين وان لم يتفق الاصول يعتبر العدد من الفروع
والوصف من يطن اختلف فيه قسم المال على ذكر البطن فتعبر عدد وكل واحد في ذكر البطن بعد
فروعه حتى يجعل الذي في ذكر البطن ذكورا بعد فروعه والانثى انما بعد فروعه وعطى الفروع
ميراث الاصول واذا كان فيهم بطون تحتلته قسم المال على اول بطن اختلف على الصنف التى
ذكرنا ثم يجعل الذكور طائفة والاناث طائفة بعد التمس فما اصاب الذكور جمع وقسم على اول
بطن اختلف بعد ذلك وكذا ما اصاب الاناث وهكذا يعمل الى ان ينتهي الى ابن هم اجماعا فقال
الاول لو ترك ابن بنت وبنات بنت فالما لم بينهم للذكر من خط الانثيين باعتبار الابدان لان
الاصول متقدمة وان اختلف صنف الاصول مثله ما اذا ترك بنت بنت ابنت وبنات ابن ابنت
فالما لم قسم على البطن الثاني وفيه ابن بنت فالثلثان للابن والثلث للبنت فالذى اصاب
الابن يترك اى بنته والذى اصاب ابنته يترك اى بنتها ولو ترك سى ابن بنت وابن بنت بنت
فصاحب العدد من الفروع والوصف من اول بطن اختلف فيه وهو البطن الثاني فكانه مات وترك ابني
بنت وبنات بنت قسم المال اجماعا خمسة لبنت ابنت واربعه فاسد لاسى البنت فالذى اصاب
الابن يترك اى فروعه وهى البنات وما اصاب ابنته يترك اى فروعه وهى ابنت وهذا الذى ذكرنا
مراعتا لعدد من الفروع واعتبار الوصف من الاصول قول محمد رحمه الله واما على قول ابى يوسف رحمه الله
يعتبر ابدان الفروع عند اختلاف صنف الاصول فيهما اذا ترك بنت بنت ابنت وبنات ابنت ابنت
فالما لم بين البنيتين على السواء باعتبار الابدان وفيما اذا ترك بنت ابنت وبنات ابنت وبنات
ابن ابنت فالما لم قسم بينهم على السواء باعتبار الابدان وفيما اذا ترك بنت ابنت وبنات ابنت
بنت فالما لم قسم بينهم للذكر من خط الانثيين باعتبار الابدان عند **قوله** والعروض نصف ذبح
ولمن ولثان ولثان وسرس ومخارجها اثنتان للنصف واربعه وثمانية وستة وستة وستة وستة
واربعه وعشرون بالاختلاف اى الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى هى الستة وهى زوجان على النصفين
ان بدأت بالاقوال على التخصيص ان بدأت بالاول ومخارجها سبعة اثنتان للنصف واربعه واخواتها
سبعة هذا اذا كان كدر فرض منفرد وان كان مختلطا بغيره فالما لم يكون كل نوع مختلطا بنوعه او بنوع
الآخر فان كان الاول مختلطا بالاول منه يكون مختلطا بالكل وان كان الثاني مختلطا بالاول منه يكون مختلطا
منفردا كذا فانظر في مخرج كل واحد من الفرضين على صفة ثم انظر هل بينهما موافقة ام لا فان كان بينهما

موافقة فاضرب وفق احد هاء في جميع الآخر وان لم يكن بينهما موافقة فجميع اصد هاء في جميع الآخر فالبلغ
مخرج الفرضين مثلا اذا اختلف النصف من الاول كمال الثاني او بعضه فهو من ستة لان بين مخرج النصف
والسدس موافقة بالنصف فاذا ضرب وفق احد هاء في جميع الآخر يبلغ ستة وان اختلف بالثلثين
فلا موافقة بيني مخرجين فاضرب احد هاء في جميع الآخر يبلغ ستة واذا اختلف الربع بالاول السدس فهو من
اثني عشر لان مخرج الربع اربعة ومخرج السدس ستة وبينهما موافقة بالنصف فاضرب نصف اصد هاء
في كلا الآخر فيصير اثني عشر وان اختلف بالثلث او الثلثين فلا موافقة بين مخرجيهما فاضرب احد هاء
في الآخر يبلغ اثني عشر وان اختلف الثمن من الاول بالسدس من الثاني فينبغي مخرجهما موافقة بالنصف
فاضرب نصف اصد هاء في كلا الآخر فيصير اربعة وعشرين وان اختلف بالثلث او الثلثين فلا موافقة
بين مخرجيهما فاضرب احد هاء في الآخر فيصير اربعة وعشرين **قوله** وتقول بزيادة ستة الى عشرة وترا
وسنعا واثني عشر الى سبعة عشر وترا واربعة وعشرون الى سبعة وعشرين اي تقول هذه الخارج
بزيادة مخرج الخارج اذا اجتمع في مخرج فروع كثيرة كحسب لاكني المخرج اياها فمحتاج الى القول
بزيادة من اخر المخرج فتوضع المسألة والعول لغة الميل والجور قال عال الحكم في حكمة اذا مال وطار
فستة تقول الى عشرة وترا وسنعا والمراد بالزيادة السبعة والثلثة المراد بالسنع الثمانية والعشرة
مثال الاول ما اذا ترك زوجا واختين لآب وام ومثال الثاني ما اذا ترك زوجا واختين لآب
وام واخت لآم ومثال الثالث اذا ترك زوجا واختين مراح واختين مراح ومثال الرابع
اذا ترك زوجا واختين من اب واختين مراح وام واثني عشر فعول الى سبعة عشر وترا لاسنعا
والمراد بالوتر ثلثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر مثال الاول اذا ترك زوجا وبنتين وام ومثال
الثاني اذا ترك زوجا وبنتين وابوين ومثال الثالث اذا ترك اربع اخوات لآم وام اخوات
لآب وجدتين وثلثة زوجات واربعة وعشرون فعول الى سبعة وعشرين واماها لالعول واحل
مسألة ما اذا ترك زوجة وبنتين وابوين اصل المسألة من اربعة وعشرين للزوج الثمن ثلثة للبنات
الثلثان وهي ستة عشر وللابوين لكل واحد السدس وهي اربعة فتصير نصيبها ثمانية فعول اربعة
وعشرون الى سبعة وعشرين فاي صدان مجموع المخارج سبعة اربعة منها لا تقول اثنان ثلثة اربعة
ثمانية بالاستقرا والبيان وهو ستة اثنان اربعة وعشرون تقول بالاستقرا **قوله** وان الكسرة
خط فترق ضرب وفق العدد في الفريضة ان وافق والا فالعدد في الفريضة والبلغ مخرج واعلم
انا محتاج في صحيح المسائل الى معرفة سبعة اصول ثلاثة بين السهام والروس وهي الاستقامة والموافقة
والبيان فان كان بينهما استقامة فلا محتاج الى القرب كلابوين وبنتين اصل المسألة ستة وان لم يكن
بينهما استقامة بان الكسرة على طائفة واحدة او اكثر فلا يخلو اما ان يكون بينهما موافقة او مباينة

فان

فان كان بينهما موافقة فاضرب وفق عدد روس من انكسرة عليهم السهام في اصل المسألة كما اذا كان في المسألة
ابوان وموئلات اصل المسألة ستة وتقع من بنتين وذكر لان الابوين لكل واحد السدس وهو
اثنان لتقيتهما عليها وللبات في الثلثا وهو اربعة لتقيتهما على الثلث لكن بينهما موافقة بالنصف
فترق وفق عدد هم وخمسة في اصل المسألة وموئلة فصارت ثلثين وان كانت المسألة عايلة لفرق
وفق عدد هم في عولها كما اذا ترك زوجا وابوين وست بنات اصل المسألة من اثني عشر للزوج الربع
وموئلة وللابوين لكل واحد السدس وهو اربعة للبنات الثلثان وهو ثمانية فعول لاثني عشر
الى خمسة عشر ثم ثلثة مستقيمة على الزوج والاربعة مستقيمة على الابوين والثمانية لا مستقيمة على ست
بنات ولكن بينهما موافقة بالنصف فترق وفق رؤسهم وهو ثلثة في عول المسألة وهو خمسة عشر
يكون البليغ خا واربعة من نصيب المسألة وان لم يكن بين رؤسهم وسهامهم موافقة فاضرب عدد
رؤسهم في الفريضة اي اصل المسألة وعولها ان كانت عايلة فمخرج المسألة كما اذا ترك زوجا وحس
اخوات لآب اصل المسألة من ستة للزوج النصف وهو ثلثة وللخوات الثلثان وهو اربعة فعول
الستة الى سبعة ثم الاربعة على الخمسة غير مستقيمة ولا موافقة بينهما فترق عدد رؤسهم في عول
المسألة وهو سبعة نصيب ستة وثلثين فمخرج المسألة ثم ان اردت ان تعرف ما كان لكل من قارب
ما كان له في اصل المسألة ثم ان اردت ان تعرف ما كان لكل فترق قارب ما كان له في اصل الفريضة
في اصل المسألة فاي اصل نصيبه فله زوج كان مراح اصل ثمانية فاضرب خمسة يكون خمسة عشر نصيب اخوات
لآب اربعة فاضرب في خمسة فيكون عشرين فكون مجموع خمسة وثلثون هذا بيان الاصول الثلثة
التي بيني الروس والسهام واما بيان الاربعة الاخرى وذكر بين الروس والروس وهي التماثل
والنداخل والتوافق والتباين وذكر عند تعدد الكسرة بان الكسرة على طائفتين او اكثر كما بينت
بقوله وان تعدد الكسرة الى اخره **قوله** وان تعدد الكسرة وتماثل ضرب واحد وان تداخل فلاكثر
وان توافق فالوفق والا فالعدد في العدد ثم وثم ثم البليغ في الفريضة وعولها لما فرغ عن بيان
الكسرة على طائفة شريخ في بيان الكسرة على طائفتين او اكثر فني ذلك فمحتاج الى بيان الاصول الاربعة
التي تداخل والتوافق والتباين فنقول ان كان احد العددين مثلا الاخر فهو المماثلة
والا فان كان الاقل يعني الاكثر فني المداخله والا فان توافقا في جزء فهو الموافقة بينهما ولا فني
المباينة فاذا عرفنا ذلك فنقول اذا انكسرت سهام على اكثر من طائفة واحدة وتماثل اعداد الروس
الانكسرة عليهم فترق احد الاعداد في اصل المسألة وعولها ان كانت عايلة فالبليغ فهو نصيب المسألة
كست بنات وثلثة جدات وثلثة اعام اصل المسألة ستة ثلثة اربعة لبنات لا لتقيتهما على
وبينهما موافقة بالنصف فرد رؤسهم الى النصف ثلثة فنصف رؤسهم موقوف وللابوات السدس

وهو سهم لا يستقيم عليهن ولا موافقة بينهما فكل روستن موقوف وللإمام الباقر وهو سهم لا يستقيم عليهن
 ولا موافقة بينهما فكل روستن موقوف فاجتمع معنا اعداد متماثلة فمضرب اعداد المسئلة
 وهو كذا فصار ثمانية عشر فنه سهم المسئلة وان بدا فاجتمع اعداد في بعض بان بعد اقلها الاكثر
 اي ثلثه فاضرب اكثر الاعداد في اصل المسئلة كما اذا ترك اربع زوجات وثلاث جدات والى غير
 عما اصل المسئلة من انني عشر للزوجات الربيع والى ثلثه لا يستقيم عليهن ولا موافقة بينهما فروسهم
 اربعة موقوفه وللجدات السدس وهو اثنا عشر لا يستقيم عليهن ولا موافقة بينهما فروسهم ثلثه
 موقوفه وللإمام الباقر وهو سهم لا يستقيم عليهن ولا موافقة بينهما فاجتمع اعداد بعضها متماثلا
 في بعض لان الاربعه والثلثه متماثلان في انني عشر فمضرب اثنا عشر في اصل المسئلة وهو انني
 عشر فصار ثمانية واربعه واربعين فنه سهم المسئلة وان لواتق بعض الاعداد بعضها بان لا يوافقها
 الاكثر ولكن بعد اعداد ثمانية كالثمانية مع العشرين فانه يجمعها اربعة فاضرب وفق احداهما
 في جميع الثاني ثم ما بلغ في وفق الثالث ان وافق البليغ الثالث والافا فالبليغ في الثالث ثم في الرابع
 كذا كذا ثم البليغ في اصل المسئلة كما اذا ترك اربع زوجات وثمانية عشر بنتا وحمسا عشر جدات وثمانية
 اصل المسئلة من اربعة وعشرين للزوجات الثمن ثلثه ولم يستقيم عليهن ولا موافقة بين العدد فيعدد
 روستن موقوفه وهو اربعة وللبنات الثلث ثلثه عشر ولم يستقيم عليهن ولكن بين العدد بين
 موافقة بالنصف فنصف روستن وهو ثلثه موقوفه وللجدات السدس اربعة لم يستقيم عليهن ولا موافقة
 بين العدد بين جميع روستن موقوفه وللإمام الباقر وهو سهم لا يستقيم عليهن ولا موافقة بينهما وبين
 الستة فجمع روستن موقوفه فحصل معنا اربعة ستة تسعة خمسة عشر فوجدنا بين الاربعه والستة
 الموافقة بالنصف فنضرب نصف احداهما في الآخر فبلغ انني عشر ثم وجدنا بين اثنا عشر والنسبة
 الموافقة بالثلث فنضرب ثلث احداهما وهو ثلثه مثلا في كل الآخر وهو انني عشر فصار ستة وثلاثين
 وجدنا بين ستة وثلاثين وبين خمسة عشر موافقة بالثلث فنضرب ثلث احداهما في جميع الآخر فبلغ ثمانية
 وثمانين فنضربها في اصل المسئلة وذكرا اربعة وعشرون مبلغ اربعة لاف وثمانية وعشرون فنه سهم
 المسئلة وان لم يكن بعض الاعداد موافقا للبعض بان يكون بعضها مبينا للبعض بان لا بعد لها
 عدد ثالث كالسبعة مع العشرة فاضرب احد الاعداد في جميع الثاني ثم ما بلغ في جميع الثالث ثم ما بلغ
 في جميع الرابع ثم البليغ في اصل المسئلة كما مر اثني وست جدات وعشر بنات وسبعة اعمام اصل المسئلة
 من اربعة وعشرين للرايين الثمن ثلثه لم يستقيم عليهن ولا موافقة لعدد روستن اثنا عشر موقوفه وللبنات
 الثلثان ستة عشر لا يستقيم عليهن وبين العدد بين موافقة بالنصف فاذا ما نصف عدد روستن
 وهو موقوف وللجدات السدس اربعة لم يستقيم عليهن وبين العدد بين موافقة بالنصف فنصف روستن
 موقوف

موقوفه وهو الثلث وللإمام الباقر وهو سهم لا يستقيم عليهن ولا موافقة بين الواحد والسبعة فجمع روستن
 موقوف فحصل معنا اثنا عشر ثلثه ستة وبنين هذا الاعداد مبينا فاضرب الاثنين في ثلثه يكون
 ستة فنضرب الستة في خمسة عشر ثلثين ثم ثلثين في السبعة فصار مائتان وعشرة ثم البليغ في الفرض اي في
 اصل المسئلة وذكرا اربعة وعشرون فبلغ خمسة الاف واربعين وسته سهم المسئلة **قول** او عولها معناها
 اقرب المبلغ في عول المسئلة ان كانت عايله **قول** وما فصله على ذوي الفروض بقدر فرضهم لا
 على الزوجين فان كان من مرد عليه بنت واحد فامسك من روستن كبنيتين او اثنتين والاف سهمهم
 فن اثنتين لو سدر سائر ثلثه لو سدر ثلث واربعه لو نصف سدس وخمسة لو ثلثان وسدس لو نصف
 وسدسان او نصف وثلث ولو مع الاول من لا مرد عليه دفع فرضه من اقل فرضه ثم اقم ما بقي على
 من مرد عليه كزوج وثلث بنات وان لم يستقم فان وافق روستن كزوج وست بنات فاضرب وفق
 روستن في مخرج فرض من لا مرد عليه والاف اضرب كل روستن في مخرج فرض من لا مرد عليه كزوج
 وخمس بنات ولو مع الثاني من لا مرد عليه فاقم ما بقى في مخرج فرض من لا مرد عليه على مسلة
 من مرد عليه كزوج واثني عشر جدات وست اخوات لام وان لم يستقم فاضرب سهام مرد عليه في مخرج
 فرض من لا مرد عليه كما ربيع زوجات وتسع بنات وست جدات اي ما فضل عن فرض ذوي
 الفروض ولا يستحق له من العصباء مرد على ذوي الفروض بقدر فرضهم الا على الزوجين وقال
 ما كره الشافعي رحمه الله لا مرد على ذوي الفروض بل يوضع في بيت المال لان قدرات الحرم يمنع
 الزيادة والنقصان ولنا ان ركها في عامة المسلمين باكرام واصحاب الفرائض سائر كونه في الاسلام
 وترجوا بالقرابة فيصرف وتقدر بضييق كل واحد من اصحاب الفروض وغيرهم من باب تخصيص النبي
 بالذكر وذلك لا يمنع ركها في الزيادة ولا تنقص لها اصلا لا بالنسبة ولا بالبنات فابتنها به دليل
 آخر وهو ما ذكرنا ثم يسيل الرد اربعة اقسام اما ان يكونوا جنسا واحدا او اكثر وكذا اذا ما مع
 عدم من لا مرد عليه او مع وجوده اما الاول وهو ان يكونوا جنسا واحدا مع عدم من لا مرد عليهم
 فامسك من روستن كبنيتين او اثنتين فاجعل المسئلة من تسعين واما الثاني وهو ان يكونوا جنسا
 واحدا مع وجود من لا مرد عليه فادفع فرض من لا مرد عليه من اقل مخارجهم ثم اقم الباقي على رؤس
 من مرد عليه فان استقام فلا حاجة الى الضرب كزوج وثلث بنات ما ولد مخرج فرض من لا مرد عليه
 اربعة فاعط الزوج ربعها سبعا بتي ثلثه يستقيم على البنات وان لم يستقم ووافق روستن الباقي فاضرب
 وفق روستن في مخرج فرض من لا مرد عليه كزوج وست بنات فان بينها موافقة بالثلث فنضرب
 ثلث روستن في اصل المسئلة التي مخرج فرض من لا مرد عليه وهو اربعة فنه سهم ثمانية اثنان
 للزوج والباقي ستة يستقيم على البنات وان لم يوافق روستن الباقي في كزوج وخمس بنات فان

لا موافقة بينهما في جميع عدد دوسه اربعة والبنات ثمانية وعشرون وهي تسع ولا تنقسم على اربعة
 بينها في عدد دوسه تسعة والبنات سبعة وهن ست ولا تنقسم السبعة على اربعة ولا موافقة
 بينها في عدد دوسه تسعة فصار تسعة مائة تسعة وتسعين والاربعة والتم موافقة بينهما
 بصحة فاقرب نصف اصددها في جميع الاخر يبلغ اثنى عشر وبين عشرة وتسعة عشر موافقة ثلثه فاقرب
 ثلث اصددها في جميع الاخر يبلغ تسعة وثلثين ثم اقرب المبالغ في الاربعين وهو مخرج فروض الغريقتين
 يبلغ الفا واربعماية واربعين ففهم المسألة ثم كل من كان له شيء من اربعين فنصيبه في المردوب
 وهو ستة وثلثون فنصيبه من التصحيح وهو الف واربعماية واربعين كان للدورات خمسة فنصيب
 في ستة وثلثين نصرا مائة وثمانين فنصيبين يكون لكل واحد ستة واربعون فعلى هذا القياس
 نصيب الباقي **قول** وان مات البعض قبل التسعة صحح مسله الميت الاول واعطاهم كل
 وارث ثم صحح مسله الميت الثاني وانظر من ما في يد من الصحيح الاول وبين الصحيح الثاني ثلثه
 احوال فان استقام ما في يد من الصحيح الاول على الصحيح الثاني فلا ضرب وصحح الصحيح الميت الاول
 وان لم يستقم فان كان بينهما موافقة فاقرب وفق التصحيح الثاني في كل الصحيح الاول وان كان
 بينهما مباينة فاقرب كل التصحيح الثاني في الصحيح الاول فالمبلغ مخرجي المثلثين اي وان مات بعض
 الورثة قبل التسعة فنصح اول مسله الميت الاول واعطاهم كل وارث منه ثم صحح مسله الميت الثاني
 ثم انظر من ما في يد الميت الثاني من التصحيح الاول وهو نصيبه من الميت الاول وبين الصحيح الميت
 الثاني ثلثه احوال استقامة موافقة مباينة فان استقام ما في يد الميت الثاني من التصحيح الاول
 على الصحيح الميت الثاني فلا حاجة الى القرب وصحح الميت الثاني من التصحيح الاول كما اذا ترك
 زوجا وبناتا واما المسألة دوسه لانه بقي تصحيح الميت الاول سهم لاربعين من ثلثي عشر مخرج
 فرض من لا يرد عليه اربعة اعطينا للزوج الربع بقي ثلثه للام والبنت الثلث والبنات
 النصف فمسلمة يكون من اربعة وما بقي من تصحيح الميت الاول ثلثه وعلى التسعة على الاربعة والموافقة
 بينها فاقرب كل مسله البنت والام وذلك اربعة في مخرج فرض الزوج وذلك اربعة يبلغ عشرة
 للزوج اربعة وللبنات تسعة وللأم ثلثه فكون في يد الزوج اربعة ثم ان مات الزوج قبل
 التسعة عن امرأة وابوين فمسله ورثة الزوج من اربعة للمرأة الربع وللأم ثلث ما تبقى سهم
 وللاب سهران وهو الباقي وما في يد الزوج وهو اربعة تنقسم على مسله ورثة فكلما المثلثان
 لسان من ستة عشر بستان الاول تسعة وللام ثلثه وللا امرأة الميت الثاني سهم وللام سهم ولابيه
 سهران فلا حاجة الى القرب وان كان ما في يد الميت الثاني لم يستقم على تصحيح الميت الثاني فالطر
 ان كان بينهما موافقة فاقرب وفق تصحيح الميت الثاني في كل تصحيح الميت الاول مساله ما اذا

لا موافقة بينهما في خمسة والثلثة التي بقي بعد فرض الزوج فاقرب جميع دوسه في الاربعة تصغر عشرين خمسة
 للزوج والباقي خمسة عشر كس بنات لكل واحد ثلث واما الثالث وهو ان يجتمع في المسألة جنسان او اكثر
 ممن يرد عليه مع عدم من لا يرد عليه فالمسألة من سهامهم تكون من اربعين ان كان في المسألة سدسان
 كجدة واخت لأم اصل المسألة من ستة ونصف مائة تسعين للسهم والاخت سهم ويكون ثلثه لو كان في
 المسألة ثلث وسدس كجدة واخوين لأم اصل المسألة من ستة ونصف من ثلثه سهم للولادة وسهران للاخوين
 لأم ويكون من اربعة لو كان في المسألة نصف وسدس كبنت وبنت ابن ويكون من خمسة لو كان في المسألة
 ثلثان وسدس كبنتين وام او نصف وسدس كبنت وبنت ابن وام او نصف وثلث كام واخت
 لأم واما الرابع وهو ان يكون مع الثاني من لا يرد عليه يعني يكون في المسألة جنسان او اكثر ممن يرد
 عليه ومعهم من لا يرد عليه ايضا فاقسم ما بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه على مسله من يرد عليه فان
 استقام فيها كزوجة واربع جدات وست اخوات لأم فمخرج فرض من لا يرد عليه اربعة اعطى للزوجة
 ربعها سهران بقي ثلثه وسلم من يرد عليه لان للجدات السدس والاخوات للام الثلث اصل المسألة من
 سدسها واحد وثلثها اثنان فكون الكل ثلثه فعلم ان مسله من يرد عليه من ثلثه والثلثة الباقية مخرج
 فرض من لا يرد عليه لتتبع على هذه الثلثة سهم للولادة وسهران للاخوات للام وان لم يستقم الباقي من مخرج
 فرض من لا يرد عليه على مسله من يرد عليه فاقرب جميع سهام من يرد عليه في مخرج فرض من لا يرد عليه
 فبلغ مخرج فروض الغريقتين كاربعة زوجات وتسع بنات وست جدات فعطى فرض من لا يرد عليه من
 اقل مخارجه وهو ثمانية ثمنها واحد بقي سبعة وسلم من يرد عليه من خمسة لان الغريقتين الثلثان
 وسدس فكون الكل خمسة والباقي مخرج فرض الزوجات وهو سبعة لا تنقسم على خمسة ولا موافقة
 بينها فاقرب خمسة في الثمانية يبلغ اربعين وهو مخرج فروض الغريقتين اذا عرفت هذا فتقول المصنف
 رحمه الله فان كان من يرد عليه جنسان واصل الى قوله واخترت اسما الى القسم الاول وقوله والا
 فمن سهامهم الى قوله او نصف وثلث اسما الى القسم الثالث وقوله ولو مع الاول الى قوله كزوج وحسن
 بنات اسما الى القسم الثاني وقوله ولو مع الثاني الى قوله ست جدات اسما الى القسم الرابع **قول**
 ثم اقرب سهام من لا يرد عليه في مسله من يرد عليه وسهام من يرد عليه فيما بقي من مخرج فرض من لا يرد
 عليه متدالين طريق معرفة سهام كل فريق فاذا اردت معرفة سهام الزوجات في المثال المذكور
 فاقرب سهام في ضرب سهام في خمسة فهو نصيبهن واذا اردت معرفة نصيب السات فاقرب سهامهن
 من خمسة وهي اربعة فيما بقي من فرض من لا يرد عليه وهو سبعة يبلغ ثمانية وعشرين فهو نصيبهن والجدات
 سهم مفروض في سبعة **قول** فان انكسر تصحيح كما مر اي ان انكسر على البعض او على الكل تصحح المسألة
 بالطريق المذكور مساله ما ذكرنا من المسألة للزوجات خمسة من اربعين وهن اربعة والخمسة لا تنقسم على اربعة

مات البنت في المسلة المذكورة عن ابنتين وبنت وولد وهي ام الميت الاول فتصح مسلتها من ستة ابوين السدس
وكلا اب سهران ولبنيت سهم وما في يدها وهي تسعة لا يستقيم على التسعة ولكن بموافقة ثلثة فاضرب
ثلث مسلتها وهي التسعة في كل تصحيح الاول وتكون عشرة مبلغ اثنتين وتليين فيها تصحيح المسألة الثلث ثم كان
له شيء من ستة عشر ضرب نصيبه في المردود وهو الاثنان فتعطي تصحيحا ومن كان له شيء من ستة البنت
وهي ستة عشر ضرب نصيبه في وفق ما في يد البنت وهو ثلثة فلام الميت الاول ثلثة من ستة عشر فاضرب
في اثنتين تصحيحا في لها ولا امرأة الميت الثاني سهم فاضرب في اثنتين يكون سهمين فيها ولا اب الميت الثاني
سهران فاضربها في اثنتين يكون اربعة في له ولا ام الميت الثاني سهم فاضرب في اثنتين يكون اثنتان في
له ولكل واحد من ابني الميت الثالث سهمان فاضربها في وفق ما في يدها وهي ثلثة تبلغ ستة في البنت
الميت الثالث سهم فاضرب في ثلثة يكون ثلثة في لها وبجد الميت الثالث وهي ام الميت الاول سهم
في ثلثة يكون ثلثة في لها وقد كان لها ستة من الميت الاول يصار لها تسعة وان كان من ما في يد الميت
الثاني ويصح الميت الثاني مائة فاضرب كل تصحيح الثاني في التصحيح الاول فالبلغ تصحيحا
سأله ما اذا ماتت ابنة وهي ام الميت الاول عن زوج واخوة تصحيح مسلتها اربعة وما في يدها تسعة
وهي لا يستقيم على الاربعة ولا موافقة بينهما فاضرب الاربعة في اثنتين وتليين فصار مائة ومائة وعشرين
فهل تصحيح المسألة الاربعة فمن كان له شيء من الابنتين وتليين فاضرب في الاربعة وهي مسلة ابنة فتعطي
من تصحيح ومن كان له شيء من مسلة ابنة وهي الاربعة فاضرب فيها في يد ابنة وهي التسعة فلام ام الميت
الثاني اثنتين وتليين سهران فاضربها في الاربعة فصار ثمانية في لها ولا اب الميت الثاني اربعة
فاضربها في الاربعة فصار ستة عشر في له ولا ام الميت الثاني سهمان فاضربها في الاربعة فصار ثمانية
في لها ولكل واحد من ابني الميت الثالث ستة فاضربها في الاربعة فصار اربعة وعشرين في له
ولبنيت الميت الثالث ثلثة فاضربها في الاربعة فبلغ اثنا عشر فاضربها في الميت الرابع سهران
من الاربعة فاضربها في التسعة وهي ما في يدها فصار ثمانية عشر في له ولكل واحد من ابني الميت
الرابع سهم فاضرب في التسعة في له **قوله** واغرب سهام ورثة الميت الاول في التصحيح الثاني
او في وفق وسهام ورثة الميت الثاني في نصيب الميت الثاني وفي وفق هذا الشأن الى بيان طرق
معرفة نصيب كل واحد من ورثة الاول والثاني فقال فاضرب سهام ورثة الميت الاول في التصحيح
الثاني ان كان بين ما في يد الميت الثاني ويصح مائة او في وفق ان كان بينهما موافقة وسهام
ورثة الميت الثاني ضرب في كل ما في يد التصحيح الاول عنها الباقية او في وفق عند الموافقة فاحصل
هو نصيبه واعلم ان الاصل في المناسحة ان تصح مسلة الميت الاول على ورثة وعطى سهام كل وارث تصحيحا
ثم صح مسلة الميت الثاني على ورثة وان مات ثالث بجعل المبلغ مقام التصحيح الاول وجعل التصحيح الثالث

مقام

مقام تصحيح الميت الثاني في العمل فان مات رابع بجعل المبلغ الثالث مقام التصحيح الاول وجعل تصحيح
الرابع مقام تصحيح الميت الثاني في العمل ثم الخامسة والسادسة كذلك الى غيرهما يعني كلما مات واحد
قبل النسخة نتيجه مقام الثانية والمبلغ الذي قبله مقام الاولى **قوله** وعرف خط كل فريق من تصحيح
ضرب بالكل من اصل المسلة فيما ضربته في اصل المسلة لما فرغ من كل المناسحة اراد ان يدرك ما حصل
يعرف ٢٦ نصيب كل فريق من التصحيح فقال اذا اردت ان تعرف نصيب كل فريق من التصحيح فاضرب
ما كان لكل فريق من اصل المسلة فيما ضربته في اصل المسلة اي الذي سميت المصروب فاحصل فهو
نصيب كل فريق مثلا اذا اردت ان تعرف فيما ذكرنا قبل المناسحة من ان مات رجل وترك
امراة ابنتين وستة جدات وعشر بنات وسبعة اعمام نصيب المراة نصيب الجداة نصيب اعمام
ثلثة في المصروب وهو مائتان وعشرة فبلغ ثمانية وتليين في المراة نصيب الجداة اربعة فاضرب
في المائتين وعشرة فبلغ ثمان مائة واربعين في الجداة وكان للاعمام سهم فاضرب في مائتين
وعشرة فالبلغ **قوله** وخط كل فرد بنسبة سهام كل فريق من اصل المسلة الى عدد رؤسهم مفردا
ثم يعطى لكل النسخة من المصروب لكل فرد اي ان اردت ان تعرف نصيب كل واحد من اعمام المصروب
فان سب سهام كل فريق من اصل المسلة الى عدد رؤسهم مفردا ثم يعطى لكل النسخة من المصروب
لكل واحد من اعمام المصروب كما في هذه المسلة فالسب سهام المراة نصيب الجداة نصيب اعمام
مثلا ونصفا فاعط لكل واحد منها من المصروب ومثل نصيبه وذلك ثمانية وخمسة عشر ثم السب
سهام البنات وهي ستة عشر الى عدد رؤسهن وذلك عشرة فكون مثلهما ومثل ثلثة اعمام
فاعط لكل بنت من المصروب ومثل ثلثة اعمام وذلك ثمانية وستة وتكون على هذا الشكل
الباقي ومعنى قوله مفردا انه ينسب الى فريق واحد من غير فرق آخر اية عند النسبة واعلم
ان هذه المسلة التي قبلها موضعها باب التصحيح وانما اخرها المصنف لان لها تعلقا بالمناسحة ايضا **قوله**
وان اردت قسمة التركة بين الورثة او الفوا فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في كل التركة ثم انقسم
المبلغ على التصحيح ومخرج من الورثة على شيء فاجعل كان لم يكن واقسم سهام من بقي على ما بقي اي
اذا اردت ان تقسم التركة بين الورثة او الغنما صح المسلة اولاه اطلب الوفاق بين التصحيح وبين التركة
فان كان بينهما مائة فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في كل التركة ثم اقسم المبلغ على التصحيح
فاحصل هو نصيب كل واحد من الورثة من التركة كما اذا ترك زوجا وابنتين وابن وبنتين والتركة
سبعة عشر دينار فصح المسلة اولاه فاحصل المسلة من ابني عشر للزوج والربع ثلثة لتسعة على الابن
السكان اربعة لتسعة عليها وللاولاد اربعة خسة لا يستقيم عليهم وهم اربعة بقدرها ولا موافقة
بينها فاضرب الاربعة وهي عدد رؤسهم في اصل المسلة مبلغ ثمانية واربعين فيصير للزوج اثنا عشر

ولكل واحد من الاربين ثمانية وللاربين عشرة ولكل بنت خمسة ثم اطلب الوفق بين الصحيح وثمانية اربعون
 وبين التركة وبين سبعة عشر ولا موافقة بينهما فاقرب سهام الزوج وهي اثنا عشر في التركة سبعة عشر
 مائة واربعه ثم اقسم المبلغ على الصحيح وهو ثمانية واربعون يخرج اربعة وثمانين وربع دينار في الزوج
 من التركة ثم اقرب سهام الارب من الصحيح وذلك ثمانية في سبعة عشر واقسم الاصل وهو مائة وست
 وتكون على ثمانية واربعين يخرج ديناران وخمسة اسداس دينار وهي للارب من التركة وعلى هذا
 القياس الباقى فعند اذ كان بين الصحيح والتركة مائة فان كان بينهما موافقة فاقرب سهام كل وارث
 من الصحيح في وفق التركة ثم اقسم المبلغ على وفق الصحيح فالحاد في نصيب ذلك الوارث كالوكانت
 التركة ثمانية عشر في هذه المسألة فاطلب الوفق بين ثمانية واربعين وبين ثمانية عشر تجد بينهما
 موافقة بالسكس فاقرب سهام الزوج وهي اثني عشر في وفق التركة وذلك ثلثه واقسم الاصل
 وهو ستة وتكون على وفق الصحيح وهو ثمانية يخرج اربعة وثمانين ونصف دينار في الزوج من التركة
 اقرب سهام الارب وهي ثمانية في الثلث واقسم الاصل وهو اربعة وعشرون على الثمانية يخرج ثلثه
 وهي للارب من التركة وكذا الباقى على هذا القياس اما في قضا الديون فدين كل عزم بمهره سهام
 كل وارث في العمل ومجموع الديون بمنزلة الصحيح فاطلب الوفق بين التركة وبين مجموع الديون اذا
 لم تنف التركة بالدين فان كان بينهما مائة فاقرب دين كل عزم في جميع التركة ثم اقسم الاصل على مجموع
 الديون كالوكانت التركة سبعة عشر والديون ثمانية واربعون لو زيد اثنان عشر ولو ستة عشر
 وثلثه عشرون وبين سبعة عشر وثمانين واربعين مائة فاقرب دين زيد وهو اثنا عشر في جميع
 التركة وهو سبعة عشر واقسم الاصل وذلك مائتان واربعه على مجموع الديون وذلك ثمانية واربعون
 يخرج اربعة وثمانين وربع دينار في لزيد من التركة وبقى له على الميت سبعة وثمانين وثلثه اربع دينار
 وقس على هذا ديون البواقي وان كان بينهما موافقة فاقرب دين كل عزم في وفق التركة ثم اقس
 الاصل على وفق مجموع الديون فالحاد فهو نصيب ذلك العزم كالوكانت التركة ثمانية عشر وينبغي
 موافقة بالسكس فاقرب دين زيد اثني عشر في وفق التركة وذلك ثلثه واقسم الاصل وهو ستة وتكون
 على وفق مجموع الديون وذلك ثمانية يخرج اربعة وثمانين ونصف دينار في لزيد من التركة وبقى على الميت
 سبعة وثمانين ونصف دينار وقس على هذا دين عمرو وبكر ثم ان صاح بعض الورثة على شي من التركة فاطر
 سهامه من الصحيح او من اصل الملة واجعله كان لم يكن ثم اقس الباقى من التركة على سهام الباقي من الورثة
 كزوج وام وعم فصاح الزوج على ما في ذمته من المهر وفخرج من بين الورثة فاطر سهامه من الصحيح وهي ثلثه واقسم
 الباقى من التركة بين الام والعم اثنان بعد سهامها سهمان للام وسهم للعم لان اصل الملة مرتبة للزوج وثلثه للام
 الثلث سهمان وللعم سهم فاطر حق سهام الزوج بالحاد في سهمان للام وسهم للعم فبقى ثلثه اثنان



والحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه
 وحسبنا الله ونعم الوكيل

عم

كان يسل بردة النجعة في العيد في الجمعة في جامع القصر

أي ليس قبل لب مثل ذلك فيها نفيه رد على كفة
لبس الحر القميص ورمي أن المراد بالحر هنا ما يقدر به
تكملة لا دليل عليه قال القاص ومن أنكر لبس الحر فهو
متبع كما جعله مناده لما كان قبل ومن يخاف
الابن الذي أنه أفتى بقتل رجل غاب لبس الحر
لأنه غاب لبسه رسول الله صلى الله عليه وسلم
وقيل كما ذكره في المطامير وهذا هو الصحيح
على ما رأوا في كتابه